

وسمالته الرحن الرحيم كه المدله الذي هدانان البداء لعزفة الهداء ورعانا بعن العناية فالنهامة عن المهل والغوامه وجعلناعن آمن بماأتزل واسع الرسل ووفق الدرابه وخصنا باهلية الشهادة على الانم بقضل منه وكال الرعامة أحد على افاصة حكه وأشكره على سوادغ نعمه وأصلى على من اصطفاه الله الرسالة فكان خازنا على وحمه ما أمنا وحما معرفة أم الكناب معدن الإنوار والاسرار فكاناماما او يامينا محدالبعوث الحالاس ودوالاس بالكناب العرى المعزالمنور وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين القوم الازهر والصفوة الجامدين من أمنه الوارثين لعله العزيز الانور في يقول العبد الفقير الدرجة ربه الحقي عجدين مودب أحد الحنني عفرالله الدوالديه وعاملهم بلطفه الخني (أما بعد) فان كتاب الهدايه لمنفلهدا به الاحتوائه على أصول الدائه وانطواته على متيون الروايه خلصت معادن الفاظمين خبث الاسهاب وخلت نقودمعا نيه عن زيف الأيجازو بهرج الاطناب فبرز بروزالابريز مركامن معنى وحيز تمشت في المفاصل عذوبته وفي الافكاررتته وفي العقول حدّنه ومع ذلك فربما خفت جواهره في معاديها واسترت لطائفه في مكامنها فلذلك تصدى الشيخ الامام والقرم الهمام جامع الاصل والفرع مقروم الى أحكام الشرع حسام الملاوالدين السغناق سق الله ثراه وجعل الجنة مثواه لابرازداك والتنفير عماهنااك فشرحه شرحاوافيا وبينماأ شكلمنه باناشافيا وسماه النهاية لوقوعه فينهاية التعقيق واشتماله على ماهوالغابة في التدفيق لكن وقع فيسه بعض اطناب لابحيث أن به حرلاحله الكناب ولكن يعسر استعضاره وقت القاء الدرس على الطلاب وكانوا يقترحون عند المذاكرة أنأخنصره على مايعتاج اليه حل ألفاظ الهداية وبيانمانيه ويحصل به تطبيق الاداة على تقريراً حكامه ومعانسه وكنت أمسع عن ذلك غاية الامتناع وأستوفه من الاعوام مشيئ وثلاث ورباع وكان امتناى زيدهم غراما وتسويني يفيدهم هاما فلم نزل على هذا المنهاج من أصصواطاهر بن بالحاج فاستخرت الله تعالى وأقدمت على هذا الطب الحطير وتضرعت بضراعة الطلب الى العالم اللبسير في استنزال كلاءنه عن الزلل في النحرير والنقرير وجعت منه ومن (٢) غير من الشروح ماظنف أنه مما

﴿ بِسِم الله الرحن الرحم ﴾

معناج البه ومايكون الاعتماد وقت الاستدلال عليه وأشرت الى مايتم به مقدمات الدليل وترتيبه ولم آل جهدا في تنقيعه وتهذيبه وأوردت مباحث لم أظفر عليها في كاب والمنصل الى عن أحد لا برسالة ولا خطاب بل كان خاطرى أباعذره ومقتضب الحدالله الذي أعلى معالم العلم وأعلامه حلوه ومرره (وسميته العنايه) المصولة بعون الله والعنايه وسألت الله أن سفع به كا حدوس، روسيسه العنايه) المصوف بعون الله والعنايه وسألت الله أن سفع به كا المسلقة المسلقة المسلقة المسلقة المسلقة المسلقة المسلقة المسلقة العامة المسلقة المسلقة العامة المسلقة المسلقة المسلقة العامة المسلقة ال

الفضلاء قوام الحقوالمان والدين الكاكى قدس الله روحه ونورضر يحه وهو مرو به عن شخيه العلامتين الامامين الهمامين الجتهدين مولانا علاء الدين عبد العزيز صاحب الكشف ومولانا حسام الدين حسين السغناقي صاحب النهامة برد الله مضعهما ونور بفضله وكرمه مهجعهما وهمابروبانه عن الشيخ الكبيرالساك الناسك البادع الودع النق النق أستاذ العلاء مولانا حافظ الدين الكبير وعن قطب المجتهدين وقدوة الحققين وأسوة المتقين مولانا فرالدين المايرغي رجهما الهرجة واسعة وهما يرويانه عن أستاذاً تُمَّة الدنيا مظهر كلة الله العليا شمس الائمة مجمد بن عبد الستارين مجمد الكردرى تغدما لله برحته ورضوانه وهو برويه عن شيخه شيخ شب و خالاسلام حبة الله على الانام مرشد على الدهرمان كررت الليالي والايام المخصوص بالعناية صاحب الهداية غفرالله المولوالديهم ولناولوالديناوأ الناالجنة برحته وختم لنابخيرف عافية أجعين انه أرحم الراحين فال المصنف رحه الله (المسدنة الذي أعلى معالم العسلم وأعسلامه) اللام في المدلج نس و يجوز أن يكون لاستغراق المنس وجعله الاستغراق عنداهل السنة والعهدعندا لمعتزلة بناعلى أن العباد خالفون لافعالهم فيستحقون من الحدما بقابلها فلامكون الاستغراق صحيحاليس بواضم لان

وبسم الله الرحن الرحم كه الحدلمن لاغا ما لعنا مه الازليه ولانها مة لهدا بنه العليه والشكر لمن أرسل النبي الصفي الامين فأطهر الشرع البهي المبين وأكل الدين المنيني المتين محد المبعوث بالمجزالجلي عليه صلاة الله العلى صلاة يتكثر عددها وبنوفر مددها ماصاحف الغمامرعد ولاحق الظلام سعد وعلى آله وأحبابه وذرياته وأصحابه الذينهم كالنحوم ف الدحا فن اقتدى بهم فقد سعدونجا ﴿ وبعد ﴾ قان العبد الفقير الى عناية الله الله المستعان المدعق بعبد الرحن بقول أيها الاخوان هذا نبذمن فوائدالاسسناذ النافع والسعدالبارع والسيدالمتواضع أعنى المغفور السعيد والمبرورالشهيد سعدب عسى ب أمرخان أفاض الله عليه مينابيع الرحة والغفران وهوالامام الموثوق بهفى وابه والهمام المعول عليه في درايته له فضل شامخ في عرفان كل

من أهل السينة من جعاد العهد أعنى الذهنى وصاحب الكشاف جعاد المنس والدهو الوصف بالجيل على جهة النفضيل فقولناهو الوصف كالجنس وقولنا بالجيل أخرج ماليس كذلك وقولنا علىجهة النفضيل أخرج مايكون علىجهة الاستهزاء والتهكم والكلام

الصناعة وقدمراسم في ميدان البلاغة والبراعة وقدانعقد الاجماع على تصر وتعقه واتفق الاراء على تمهر وتفوقه يقدمه بالطوعمن هوعاقل ويقدمه بالطبيع من هوفاضل وكيف لافان ذلك الاستاذمن حداثة سنه الى زمان شيبه بلالى قضاء عبه صرف عرد الشريف الى مدادسة العلم النافع وعدارسة كتبه وكتبه فدانت ادرقاب المعضلات ولانت المصعاب المشكلات حتى شاهدنام اراأنه عرضة المرض المؤذى الى الضعف والحرض لم يترك شيأ من درسه واشتغاله ولم يلتفت الى مرضه وضعف عاله بل اعتادنك التعرير أنبدفع بالتعرير مرضه ويرفع علاحظة غوامض التفسيرعرضه ولايخني على أحد أن هذه المرسة نهاية مراتب السعى والاهتمام بلهي ملكة مخصوصة بذاك الاستاذالهمام فوضع دليل تفرده وعلوشانه وانضح برهان تفوقه وسمؤمكانه

وقدصارسمدا بارعامتفردا * ولمألق فىالدنيا لمن مضارع تواضع بالاخلاص الناس بافعا ، فعزوأمسى سيدا بالنواضع

الاأنذال الاستاذا برتب ماذ برمين التصرفات الشريف والاعتراضات الطيفه في تطبيق الدلائل وتوفيق المسائل ولم يبؤب مااستنبطهمن القواعد المفيدة المتعلقة بالعاوم العربيه وماالتقطهمن الفوائد العديدة اللازمة في الفنون الادبيه بلاكتني بالكتب على هوامش كتبه المتفرقة بخطه الجيسل وتحريره الجزيل لكن سلافي تحريرا كترا لباحث مسلك صنعة الايجاز فأعجز الناظرين وفي بعضهامشي على طريقة الاطناب فأورث التجب للماهرين وفي كلتا الصنعتين فائق لايمس عداره وسابق لايحس عثاره ثمابتلي المرحوم بخدمة الفتوى فصرف عنان عزمه الاعلى الحجم ماحرره على هوامش كتب وشرع ف جعما كتبه على تفسير الامام العلامه والنعرير (٣) الفهاميه أعنى القاضى البيضاوى فيسر الله تعالى اعمامة في سيانه ما فيسير الله المامن

وأظهر شعار الشرع وأحكامه وعديث مسلسل لطافت وعوم نفعه فاشتر وانتشر حق حل عندالفضلام على خبر خلقه عهد والمسلاة والسلاة والسلام على خبر خلقه عهد المنافقة المنافقة والسلام على خبر خلقه عهد المنافقة والسلام والمنافقة والسلام على خبر خلقه عهد المنافقة والمنافقة معاملات المعاد على مقتضى أن الكرام فليلة الاعمار ودفن في الحرم الشريف

لابىأ بوب الانصارى رضى الله عنه وعليه رحمة البارى وبعد ذلك لم يمكث خلفه النعيب وانتقل أبضا الى حوارا لملك الجبب في داوالسططنة العلسة قسطنطينية الحمية ولم يبق الاستاذ المغفور خلف آخرمن الذكور فذهب أكترنفائس كتبه أيدى سبا بعيث أمسى كل أحدمت أسفاوم تعبا ومن أعب انفاق الدهر أن الفقير في ذلك العصر وجدم قيد ابقضا والنصر أعنى بلدة أدرنه حست عن البليسة والفتنه واذاكم أقدر على على ورق من الاوراق البالية فضلاعن على كاب من كتبه المصحمة الغاليسة م يسر الله لنا الوصول الى دارالسلطنة المذكورة بالركاب الاعلى فتغيست عن كنب المرحوم في مظانم امرة بعدا نوى فوجدت من كتب كاب المنابة الهداية في يدبعض الورثة فأخذت ذلك الكتاب بطريق الابتياع حذراعن عمل الغبي المناع من الانتفاع م وجسدتمن كتبه كاب الهداية في سلاما ليعض الاعيان فسألت منه ذاك الكتاب بطريق العادية فأرسه الى بلاامتنان فلما يسراقه الفوذ بهذين الكتابين اللذين صرف الاستاذأ كثرعره الى تعشيتهما بحيث ماركل منهما نتيجة عرموغر تسنه وقرة عينه وجلاء ونه قوى عزى على عطف أعنسة الكلام وصفاحزى لصرف أسنة الاقلام الى جعمانثره ونشرماذ بره أداه لحقه الذي تضاعف على" وترادف الى من الطاف أعطافه وأصناف الطافه فانه عرفني في محافل الصدور بالتفرق والاستحقاق وشرفني ف منازل الوزما بالشهادة على ليافق بالمرانب العلية على الاطلاق حتى أبيق من المنصب الجليل بعون رب النوفيق الاوصلت اليه بلامقارنة الطلب ولمسقمن الشرف الجزيل في تكيل الطريق الاحصل ليمن غيرمعاينة التعب وماهذا الابميامن حسن تربيته ودعائه وبمعاسن اطرائه فيمدحه وثنائه وما كنت أقضى بعض واحب حقه ، ولا كنت أحصى من محاسنه عشرا

فلمانا كدعلى عقتضي هذه المقوق المذكورة وحوب اشاعة غررفوا ثدفضه المكنون المهجور واذاعة دروفرا تدنبله المستور في هوامش الاوراق وخلال السطور شرعت فيجعما كنبه على هوامش الهداية وشرح أكل الدين وأسرعت الى تكيله وتنيمه بالنسدوين لثلابتطرت عيأصل النسخة أيدى السراق بتبديل الاجزاء أوبقطع الاوراق فيسرانته الملك القسدير اعمام تحريره في الزمان اليسير فصاركا بافائقا متازامن سائر الحواشى جزالة كلامه وتجرد تراكيبه عن النعقيد والغواشي حاويا على ثلاثة آلاف فى اسم الحلالة من كونه منقولا أو مر بمجلامستقا أوغيره على الوغيره ليس هما يهمنا الآن ومعنى قوله الحد تله ما يعرفه كل أحد من المدى بطلق عليه هذا اللفظ أوجيع أفراد ذلك ابت تله تعالى بالاختصاص وهو كازى يفيد كون الله تعالى مجود اصدالحد من حامد أولا والمعالم جمع معلم وأراد به أصول الشرع لكونم امدارك العلم الشرى والاعلام على والشعائر جع شعيرة قبل والمراد بها ما يؤدى من العبادات على سدل الاشتهار كالاذان والجعمة وصلاة العيد والاضحية والشرع بمعنى المشروع أو بمعنى المشارع و يكون من قبيل المناهر مقام المضير أو بعنى الشريعة بعد وأحكام الشرع معنى المشرع معنى المشرعة بعد وأحكام السرع هي المل والمرمة والصحة والفساد وغيرها وحل الشعائر على الاسباب والعلل والشروط والعلامات أنسب الاحكام و يكون اشارة الى براعة الاستهلال فان كايه هذا مشتمل على الاحكام مينت فذلك قال (و بعث رسلاوا بيا صاوات المعلم أجعن) قبيل الرسول هوالذي بني عن الله تعالى وان أيكن معه كاب كوشع عليه السلام وهو الناهر وقوله هادين أى مبينين طرق الحق والصواب واعترض على المنف رجه الله بأنه (٤) ترك ذرع عد صلى القه عليه وسلم على الناهر وقوله هادين أى مبينين طرق الحق والصواب واعترض على المنف رجه الله بأنه (٤) ترك ذرع عد صلى القه عليه وسلم على الناهر وقوله هادين أى مبينين طرق الحق والصواب واعترض على المنف رجه الله بأنه (٤) ترك ذرع عد صلى القه عليه وسلم على المنف وحده الله بأنه (٤) ترك ذرع عد صلى القه عليه وسلم على المنف وحده الله بأنه (٤) ترك ذرع عد صلى المعاه وسلم على المنف وحده الله بأنه (٤) ترك في ترك ذرك عد صلى القه عليه والمناه والسباب والمناه والمن

وبعث وسلاواً بياه صاوات الله عليم أجعين الى سبل الحق هادين وأخلفهم على الى سن سننهم داعين يسلكون فيمالم يؤثر عنهم مسلك الاجتهاد مسترشدين منه في ذاك وهو ولى الارشاد وخص أوائل المستنبطين بالتوفيق حتى وضعوا مسائل من كل جلى ودقيق غيران الموادث متعاقبة الوقوع والنوازل بضيق عنها نطاق الموضوع واقتناص الشوارد بالاقتياس من الموارد

النبى الا كرم المبعوث الى سائر الامم والشرع الاقوم والمنهج الاحكم صلى الله عليه وعلى آله وصعبه وسلم (وبعد) فهذا تعليق على أبي المسسن على بنأ في بكر بن عبد الجليل الرشد انى المرغب النائي شيخ الاسلام أسكنه المته دا والسلام شرعت في كابنه في شهور سنة تسع وعشرين وعما تما أنه عند الشروع في اقرائه لبعض الاخوان أرجومن السروع في اقرائه لبعض الاخوان أرجومن

كونهالاصدل الحناج الحذكره وأجيب بان المرادبالرسل والابياء محدعليه السلام اكن جعه تعظم الهواجلالا لقدر وهومحمل وقوله داعن كقوله هادين في كونه صفةمادحة وقوله يسلكون يجوزأن بكون مفة لعلاءوأن بكون حالالاتصافه أولابداعسين والنكرة الموصوفة حاذأن يقع عنها الحال متأخرا وأن يكون استئنافا كان قائلا قال كيف دعوتهم الى سنن سننهم فقال يسلكون فمالم يؤثرعنهم أى لم توجدعنهم أثوراأى مرويا مسلك الاجتهاد وفيه بيان أنهم لا يخرجون عن المأثور منهم اذاوحدوه وأنهم متبعوهم على الدوام لانهم ان وجدواما توراعتهم علوابه واسعوهم فيسه وانال يحدوا اسعوهم في طريقهم اذالم بوح الهم وهوالاحتهادوهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل الطن بحكم شرى وقد قررنا شروطه وحكه في النقرير وقوله مسترشدين حالمن ضمروسلكون وأراد بأوائل المستنبطين أباحنيفة وأصحابه رجهم الله مدلسل قوله حتى وضعوامسائل من كلحلي ودقيق فانهم الذين ولواتمهيد فواعدالمسائل الفقهسة الشرعية وتبيينها والمراد بالجلى المسائل القياسسية لظهور ادرا كهاغالباو بالدفيق المسائل الاستعسانية للفاءادرا كها فيل ماوضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هوأ الف ألف ومائة ألف وسيعون ألفاو نيف مسئلة وقوله غيرأن الحوادث منصوب على الاستننامين قوامحي وضعوا وهو جواب عمايفال اذا كان أوائل المستنبطين وضعوامسائل من كل حلى ودفيق فأى حاجة تدعوالى الاستنباط والنصنيف ووحهه أنرم وان وضعوا ذلك الأن الحوادث متعاقبة الوقوع والنوازل أى الواقعات بضيق عنها نطاق الموضوع والنطاق هوالمنطقة استعمر هناللاجوبة المنقولة عن السلف في الفتارى والاقتناص الاصطياد والشواردجع شاردة وهى الآبدة والقبس شعاة من فاريقال اقتست منه عاراوا قتست منه على

أى استفدته والموارد جع المورد استعار الشوارد الاحكام السخنرجة من الاصول بالاستنباط بجامع عسر الوصول كرم

من النقض والابرام سوى التصرفات المتعلقة برفع الإبهام ودفع الاوهام الناشئة من مخالفة الكلام ومدافعة المرام ثما عام أنه اذاذكر قال المصنف بالاجرفالم ادمنه مساحب الهدامة واذاذكر قوله بالاجرفالم الدمنه الشارح أكمل الدين واذاذكر أقول فالمراد منه الاستاذ المرحوم سعد الماة والدين وأماسا لرالشراح والمؤلفين وجة الله عايم أجعين يذكران شاء الله تعدلا على تقيد يزيل الاشتباء ومنسعينا ومنسعد الانتباء ثم ان العبد الفقير الاقام الاتسام والاتسام ويكون من قبيل المامة المظهر موضع المضمر) أقول هذه الاقامة على بعنامة الملك الانتباء فوله وأحد المنافع المراد بالرسل والانسام محد عليه السلام لكن جعمة تعظيما اله واحلالالقدد وهو محتمل المكامة على الموالات المداود وهو محتمل المحادمة والمنافع الموالات المداود وهو محتمل المنافع والمنافع والمنافع الموالات المنافع والمنافع والمنا

الى القصود واستعارا لموارد الاصول باعتباراً م المحل الوصول بعنى كاأن اصطبادا لشيود النافرة من موارد هاو مناهلها فكذا اصطباد المقصود واستعارا لموارد المنال وربين المنال ال

والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال و بالوقوف على الما تخذ يعض عليها بالنواجذ وقد جرى على الوعد في مبدا بدا به المبتدى أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحاً رسمه بكفاية المنهى فشرعت فيه والوعد يستوخ بعض المساغ وحيناً كاداً تكعنه انكاء الفراغ تينت فيه نبذا من الاطناب وحشيت أن يه حرلاجله الكتاب فصرفت العنان والعناية الحشر و آخر موسوم بالهداية أجع فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواعة ومنون الدراية تاركا الزوائد في كل باب معرضا عن هذا النوع من الاسهاب معما أنه يشمل على أصبول ينسحب عليها فصول وأسأل الله تعالى أن يوفقي من الاسهاب معما أنه يشمل على أصبول ينسحب عليها فصول وأسأل الله تعالى أن يوفقي لكون عدّه الحالية ومن جعالها رفى العناية في طلب الهداية واباه سعانه أسأل أن يجعله خالصا لوحهه الكريم وموجب الرضاء الموصل الى حنان النعيم هذا واني كنت قرأت عام الكتاب سنة أوحهه الكريم وموجب الرضاء الموصل الى حنان النعيم هذا واني كنت قرأت عام الكتاب سنة وحرف المناق والمناق والكتاب وهوعن شيخه السيد الامام علاء الدين عرب علم الكتاب وهوعن شيخه السيد الامام حلال الدين شارح الكتاب وهوعن شيخه السيد الامام حلال الدين شارح الكتاب وهوعن شيخه الدين السيراى وهوعن شيخه السيد الامام حلال الدين شارح الكتاب وهوعن شيخه السيدالامام حلال الدين شارح الكتاب وهوعن شيخه السيدالام علاء الامام حلال الدين شارح الكتاب وهوعن شيخه السيدالامام حلال الدين شارك الكتاب وهوعن شيخه المام سيدالامام حلال الدين شارك الكتاب وهوعن شيخه الموسلال الموسود الكتاب والموسود الموسود الموسو

أن يكون صفة شرح وعيون الرواية هي التي اختارها العلاء رجهم الله فان عن الشي خياره ومنون الدراية المعانى المؤثرة والسكات المتينة وقوله في كل باب يعسى من الرواية والدراية وقوله عن هذا النوع اشارة الى الذى وقع في كفاية المنتهى وخاف أن يهسر لاجله الكتاب والاسهاب هو الاطناب وهو السكام بأزيد من منعارف الاوساط وقوله مع ما أنعد فعلما شوهم أنه لما وقع موجز اخلاعن الاصول والفصول فكان أولى بالهجر من الاول فقال ليس هو كذلك بل هومع كونه خالياعن الاطناب مشتمل على أصول ينسحب عليها فصول وهو كاقال

(قولموقوله و-بن أكاد أنكئ عنه انكاء الفراغ قبل عدى الاتكاء بعن وان كانت تعديمه بعلى لتضمين معنى الفراغ ورد بان معناه حيث أكون و حين أكاد أفرغ عنه فراغ الفراغ وهو تركيب فاسد والعصم أن عنه صلة الفراغ قدم رعاية السجع) أقول معول المصدر لا يتقدّم على ما نصطه في كتب النحو ثم أقول قد كتب في هامش كالى ماهو صورته و يمكن أن بقال على تقدر تضمين معنى الفراغ ليس معنى التركيب ما ذكره هذا الراد بل معناه أكاد أنكئ فارغا عنده أتكاه الفراغ الابرى الى قول صاحب الكشاف عند قوله تعالى ولتكبروا الله على ماهدا كم والحاحث فعل التكبر عرف الاستعلاء لكونه منضا معنى الحد كانه قبل ولتكبروا الله حامدين على ماهدا كم حيث أبق الفعل المتضى على حاله وأبرز المضمن حالا وحعل الجارم تعلقابه فكذا يفدر ما نحن فيه ولا بلزم فساد التركيب اهما فافول أومعناه اكاد أفرغ عنده منك التكاه الفراغ على أن يكون المضمن فيسه حالا وهوا كثروا قدس صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح (قال المنف بنسعب) أقول أى ينجر

جزاه الله عن الطلبة خدما يطلع على ذلك من خدم كابه حق خدمته فعاظهر من ذلك قوله في فسلد البيع بالشرط كل شرط يخالف مقتضى العقدوفيه نفع لا حد المتعاقدين أولا عقود عليه وهو من أهل الاستحقاق بفسد البيع فان في كل فيدمنه احترازا عايضاده وجعا لما يوافقه وقوله لا تمامها واختتامها الضمير الهداية وفي بعض النسخ بلفظ التثنية فيهما والضمير الشرحين وقوله حتى أن من سمت متصل بتار كالزوائد أو بصرف وسمن ععنى علت والمزيد مصدر كالزيادة ومن أعمله الوقت بمعنى عجله أى استحثه واسناده الى الوقت عجازعتلى كصيام النهار والشعر لا بي فراس وقبله

على لربع العامرية وقف . لملى على الشوق والدمع كانب ومنعادي حب الديار لأهلها * والناس فيما يعشقون مذاهب

والفن خسر كله أى هذا الفن وهوعهم الفقه كله خسر فانشئت فارغب في الاقصر والاخصر حفظا و تعصيلاوان شئت في الاطول والا كبركش فاو تأصيلا وقيل معناه جنس العلم حسن فارغب في أى نوع شئت وهو كلام صبح لكن لا تقريب له هناوالمراد بالمجوع الشافي هو الهداية وكائه بعد صرف (٣) العنان والعناية لم يشرع فيه حتى سأله اخوانه الاملاء عليم فافتح مستعينا بالله في

التمامها ويختمل السعادة بعداختامها حتى انمن سمت همته الى مزيد الوقوف يرغب فى الاطول والاكبر ومن أعله الوقت عنه بقتصر على الاقصر والاصغر والناس فيما يعشفون مذاهب والقن خبركله نمسالني بعض اخوانى أن أملى عليهم المجوع الثانى فافتنحته مستعينا بالله تعمالى في تعمر يرما أقاوله منضر عااليه فى التبسير لما أحاوله انه المسرل كل عسير وهو على ما يشاه قدير وبالاجابة جدير وحسبنا الله ونم الوكيل

الحبة دين علاء الدين عبد العزيز النصارى صاحب الكشف والتحقيق وهوعن الشيخ الكبرأ ستاذ العلاء حافظ الدين النسبني وهوعن شيخه الامام شمس الدين محدين على بن عبد السنادين محد السكر درى وهوعن شيخه شيخ مشايخ الاسلام حجة القه تعالى على الانام المخصوص بالعنامة صاحب الهدامة فهذا طريق العبد الضعف في هذا الكتاب وقرأته قبله من أقله الى فصل الوكلة بالنكاح أو نحوه على قاضى القضاة حال الدين الحب دى بالاسكندرية وجافرات بعضه أيضا على الشيخ ذين الدين المعروف فاضى القضاة جال الدين الحب دين والحققين تخدهم الله برجته أجعين ولما عامض لما الله ووجته أحسير من قدرى عالا ينتسب نسبة علت أنه من فنج حود القادر على كل شئ فسميت و وتعه المنة المقار العام الفقير) ولاحول ولاقرة والا بالله العلم العظم

أوغيرهم فكان ببركة زهده المسلمات وورعه كتابه مباركا مقبولا بين العلماء

تحرير أى تقويم ما يقاوله

وتلخمه وفىلفظالمفاعلة

من يدمن اولة ومقاساة ليس

فى القول وحاولت الشي

أردته ويقال فلان جدر

ىكذا أى خلىق به روى

أنصاحب الهداية بقيفى

تصنيف الكتاب ثلاث عشرةسنة وكان صائماني

تلك المدة لايفطر أمسسلا

وكان يجتهدأن لابطلع على

صومه أحد فاذا أتى عادم

بطعام يقول خله ورح فاذا راح كان يطعمه أحدالطلبة

كناب

(قوله وقوله حتى انمن سبت منصل شاركالروائد أو بصرفت) أقول و بعوزان بكون غاية التوفيق أولسوًا له على تقدير تثنية الضمير (قوله ومن أعلى الوقت بمعنى على) أقول الاولى كانبت الربيع البقل (قوله والسناده الى الوقت مجازعة لى كصيام النهار) أقول الاولى كانبت الربيع البقل (قوله والشعر لا بى فواس وقبله

على لربع العامرية وقفسة به ليلى على الشوق والمع كاتب) أقول أي يجب على الشوق والمع كاتب) أقول أي يجب على فأن كان انشاء والمعالي والمعال والمعال المعال المعالم المعالم

ومنعادق حب الديار الأهلها * والناس فيما بعشقون مذاهب) أقول والناس فيما بعشقون مذاهب) أقول والناس يحتمل العطف على من عادتى والاعتراض والحالية وما في قوله فيما بعشقون مضدرية أوبوصولة (قال المصنف والفنّ) أقول أى الفقه أو العلم الذى هوفن من فنون المكالات (قال المصنف حيكله) أقول مطنبه أومو جزه (قال المصنف فافتضته) أقول أى المجوع الثانى أو الملاحد (قال المصنف ما أقاوله) أقول أى أقول ألما نف لما أحاوله) أقول المحاولة طلب الشي بصيلة

الكتاب والكتابة في المغة جمع الحروف والكتاب قد يعرف بأنه طائفة من المسائل الفقهة اعتبرت مستقاة شملت أفواعاً ولم تشهل فقوله طائفة كالمنس وقوله من المسائل الفقهية احتراز عن غيرها وقوله اعتبرت مستقلة أى مع قطع النظر عن سعيم الغيرا وسعية غيرها لها المنه كالمناف كالمناف المنه الم

عنها والمتأخر لا يكونسبا التقدم وحكها الاحة السلاة أومايضا هيها النفامات والمائوا عها ولا يشكل الشان الجع في مثلة أحد المائزين فلا يردتر كه نقضا الجائزين فلا يردتر كه نقضا بذاك أن أنواعها أحسق وجمه الخصص الطهارة بذاك أن أنواعها أحسق والمنبسة عليها لتفاوتها من وسن الحقيقة والكم والخفة

(كتاب الطهارات)

قال الله تعالى باأيها الذين آمنوا أذا قتم الى الصلاة فاغساوا وجوهكم الآبة (ففرض الطهارة غسل

﴿ كَابِ الطهارات ﴾

جعهاعلى ارادة الانواع باعتبار متعلقها من الحسد ثوانلبث وآلتها من الما والتراب وسبوجوبها قبل الحدث والخبث ورد بانه ما ينقضانها فكيف يوجبانها وقد يقال لامنافاة بين نقضهما شرعا الصفة الحاصلة عن تطهير سابق والمجاب تطهيراً خرمسة أنف والاولى أن يقال السيبة انحان بدليل المعارد النجويز وهوم فقود واختار واأنه ارادة ما لا يحل الابها ولا يحنى أن مجرد الزادة لا ينطهر وجد المجاب النها لا تقدم فقيقة سبها وجوب ما لا يحل الابها لما عرف أن المجاب الشي يتضمن المجاب شرطه لا لفظ الغة وكون الارادة مضرة وجوب ما لا يحل الابها لما عرف أن المجاب الشي يتضمن المجاب شرطه لا لفظ الغة وكون الارادة مضرة

والغلط مخلاف أنواع الصلاة والزكاة ولايسكل بصلاة الخنازة لانهادعاء وانما ابتدأ بكتاب الطهارة لانهام فتاح الصلاة التي هي عاد الدين الواجب تقديمها بعد الايمان على كل عبادة قال رجه الله (قال الله تعالى باأيها الذين آمنوا اذا قتم الى الصلاة) تبرك المصنف رجه الله

﴿ كَابِ الطهارات ﴾

(قوله والمكتاب قديعرف) أقول بعنى الكتاب الذي ذكر في الكتب الفقهية حتى لا ينتقض عما في غيرها (قوله بأنه طائفة من المسائل الفقهية) أقول أى الا لفاظ المخصوصة الدالة على طائفة الخواعا المتدأ بكتاب الطهارة لا نهامفتا حالسلاة التي هي عماد الدين الواجب تقديمها بعد الاعمان على كل عبادة وقدم الطهارة على الصلاة لا نام المالمة المتحدث المستمل على أشخاص) أقول الظاهر أصناف (قوله والطهارة في اللغة ظاهرة وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لذيل المستبوجوب المستث أو الحبث) أقول في سبب وجوب المسترة وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لذيل المستبوجوب المسترة والمنافقة المنافقة المن

مقدم الا بالدالة على فرضية الوضوعلى حكمها وان كانت الفاعدة في الدعاوى تقدم المدى ومعنى قوله اذا قتم اذا أردتم القيام من ماب كرالمسبب وارادة السبب الخاص فان الفعل الاخسارى لا يوجد بدون الارادة وذلك مجازشا تع كاعرف في موضعه وليس في هذا الموضع التفات كانوهمه بعض الشارحين وظاهر الا ته يقتضى وجوب الوضوعلى كل قائم الى الصلاة وهومذهب أهل الظاهر محد ما كان أوغيره والجهود على خلافه قالوا معناه (٨) اذا قتم الى الصلاة وأنم محدثون لئلا بازم تفويت المقصود الاصلى بالاشتغال عقد ما ته

فانهلو كأن الامر كاذكروا كان كل من حاس متوضيًا لزمه اذاقام الى المسلاة وضوءآخر وفي ذلك تفويت الصلاة بالاشتغال بالوضوء ولان الحدث شرط وجوب الوضوء مدلالة النصفانه ذكر التمدفي قواه وان كنتم مرضى أوعلى سفرالى قوله فتمموا صعيداطيبا مقرونابذ كرالجسنثوهو مدلءن الوضوء والنصف البدلنص فحالاصل وانما أضمرقوله وأنتم محسدتون كراهة أن يفتتم آبة الطهارة مذكرا لحدث كاقال هذى المتقين ولم يقل هدى للضالى الصارين الى النقوى معدالضلال كراهة أن يفتتم أولى الزهراوين بذكر الضلالة واعترض على

بالنقديم لكثرة مباحثها وزيادة تأكدها حيث لاتسقط أصلا والنية وان كانت كذاك الاأن الطهارة أقدم منها وجودا وأخص بالصلاة لاستواد نسبة النية الى جيع العبادات (قونه ومعلى قوله تعالى

السه العبدات العبدات الطاهرة وماحل بالخف أزيل بالمسع فهوعلى المنت حقيقة وحكا (قول والغسل الاسالة) وغيدأن اذاقتم اذا أردتم القيام) أقول أواذا أردتم الصلاة (قوله والجهور على خلافة قالوا معناه اذاقتم الحالمة وأنتم المسلمة والمنتخال عقد ما تعالى المستخال عقد ما تعالى المنتخال عقد ما تعالى المنتخال عقد ما تعالى المنتخال عقد والمنتخال المنتخال عقد والمنتخال المنتخال المنتخل المنتخال المنتخال

الاعضاء السلانة ومسم الرأس) بهذا النص والغسل هو الاسالة والمسم هو الاصابة وحد الوجه من

فىقوله تعالى اذاقتم الى الصلاة فاغساوا يفيد تعليق وجوب الطهارة بالارادة المستلفقة الشروع وليس ذاك الالان الشروع مشروط بهاقا ل الامرالي أنوحوبها بسيب فعل مشروطها الاأن وجوبها توجوبه ظاهر وأمانفله فلس فعه الاالارادة اذلا وجوب الابعد الشروع عند يعض الائمة ولانعلم فاثلا يوحوب الطهارة بجردارادة النافلة حتى مأثم تركهاوان لميصافها وحعلها سياه وأنسره عوجب تأخر وجوب الوضوء وفيءا لحذور فان ايجابه شرطا بإيجاب تقدعه علسه وتمكن كون ارادة السافلة ساس وحوب أحددالامرين اماالوضوء واماثرك النافلة على معنى عدم الخلوف عوزاجتماعهما فهى حينتذ سي وجوب واحب مغرفيصدق أنهاسب وجوبه في الحلة وهدذا كله على تقدير كونهاسب وجوب الاداء أما آذا جعلت سبب أصل الوجوب فالاشكال أخف وأركانها في الحدث الاصغر أربعة مذكورة فالكتاب وفى الاكبرغسل ظاهر السدن والفم والانف وفى الخبث اذالة العين الماتع الطاهر واستعماله ثلاثانهم الابرى (قوله بهذا النص) لنني أن وجوب غسل الرجل بالحديث فقط ووجهه أنفراءة نصب الرجل عطف على المغسول وقراءة جرها كذاك والحراك اورة وعلمه أن يقال بلهوعطف على المحسرور وقراءة النصب عطف على عسل الرؤس وهوعسل بظهر في الفصيم وهدذا أولى لتغريج القراه تين به على المطرد بخسلاف تخريج الجرعلى الجوار وقول ابن الحاجب ان العرب اذا اجتمع فعسلان متقاربان فى المنى واكلمتعلق حوزت منفق حدهما وعطف متعلق الحددوف على متعلق المهذ كور كالممتعلقه كقولهم متقلدا سيفاور يحاو تقلنت بالسيف والرمح وعلفتها تبناوما وبأردا والمسل على الجوار ليس بجيسداذ لم يأت في القرآن ولا كلام فصبح انتهى الممايتم إذا كان اعسراب المتعلف ينمن نوع واحدكافي علفتها وسقيتها وهناالاعراب مختلف لاته على مافال بكون الارجل منصو بالانهمعول اغساواالحذوف فينزل الحاطرلم يمكن الالجاورة اعراب الرؤس فاهرب منهوقع فيه فان قلت حاصل هذا تعبو مزأن مراد بالنص هدذا الوجه من الاستعمال وتعبو مردلا موجب وقوعه بل حتى وجبه فرينة كتعيين بعض مفاهيم المسترا وذلك منتف هنافا لواب بل مابت وهواطباق رواة وضوئه صدلي الله عليه وسلم على حكامة الغسدل ليس غيرف كانت السينة قرينة منفصلة توجب ارادة استعمال الموافق لهابالنص هذا وقد دوردا لحل على الجوارف بعض الاحاديث فان صحت وقلنا محواز الاستدلال بالحديث في العربية لم يصم قوله ولا كلام فصيح وفي المسئلة ثلاثة مذاهب الاطلاق والمنع والتفصيل بين كون الراوى عربافنع أوعميافلا وحل النصب على الا ظهور الرجل والبر على المسمحالة استنادها باللف حسلا للفراء تين على الحالنين قال في شرح الجمع فيسه نظر لان الماسي

على الفق ليس ماسعاعلى الرجل حقيقة ولاحكالان الفق اعتبر مانعامرا ية الحدث الى القدرم فهي

الاول بأنا بحاوس في الوضوطيس بواجب فلا يتم ماذكرتم وعلى السانى بأن الا يه بعبارتها تدلى على وجوب الوضوع على كل قائم وآية التيم تدل بدلالته على وجو به على الحدث بن والعبارة قاضية على الدلالة كاعرف والجواب عن الاول سلنا أن الجلوس في الوضوء غير والحب لكن خسلاف ماذكر تا يقضى الى وجوب القيام الوصوء والمعالات الصلاة لا يتمقق اذذال الااذار وضافا قاعم الدلالة بالا بعد عن المعارض و يستقط السؤال الثانى واعترض بأن الاستدلال بالدلالة فاسدهها الانها تدل على اشتراط وجوب التيم وجود الحدث عن المعارض و يستقط السؤال الثانى واعترض بأن الاستدلال بالدلالة فاسدهها الانهاة والحواب أن كلامنا في مخالفة البدل والتيم بدل و يحوزان يخالف البدل الاصل في سعبه وماذكرتم والتيم بوالدل الانهام المناط و موادكرتم الاصل في سعبه وماذكرتم المسلم في المناط و معناهما المناط ا

لغاتوالضمأعلاها وقوله (وهومشتقمنها)اعترض علمه مأن الثلاثي لامكون مشتقا من المنسعة وليس شي لان ذلك في الاشتقاق الصغىر وأمافي الاشتقاق الكسروهوأن مكون من كلتسن تناسب فىاللفظ والمعنى فهو حائز والمسرفقان والكعبان مدخلان في الغسل عندنا وقال زفر لامدخسلان لان الغامة لاتدخل نحت المغما كاللسل فىالصوم وهذاالذىذكره المصنف لزفر تخالف ماذكر له في نسخ الاصول فان المذكورله فيها تعارض

قصاص الشعرالىأ سفل الذقن والى شعمتى الاذن لان المواجهة تقع بهدف الجلة وهومستقمنها الدائليس من حقيقته خلافا لمالك فلا تتوقف تحققه عليه ومرجعهم فيسه قول العرب غسلت المطر الارض وليس فى ذلك الاالاسالة وهو منوع مان وقعها من علوخ صوصامع الشدة والتكر ارأى داك وهم لانقولونه الااذانظفت الارض وهواعا مكون مداك وبانه غيرمناس للعني المعقول من شرعمة الغسل وهو تحسن هيئة الاعضاء الظاهرة القيام بين بذي الرب سيحانه وتعالى تخضفا والافالقياس التكل والناس بنحضري وقروى خشن الاطراف لانزيل مااستحكم في خشونتها الاالدلة فالاسالة لا تحصل مقصود شرعيتها شم-دالاسالة التي هي الغسل أن يتقاطر الما ولوقطرة عندهما وعندأى يوسف يحزئ اذا سال على العضو وان لم يقطر (قوله من قصاص الشعر) خرج مخرج العادة وانماط وله من مبداسطم الجبهة الى أسفل اللحيين حتى لوكان أصلع لا يجب من قصاصم و يجزئ المسع على الصلعمة في الاصم والقصاص مثلث القاف (قوله والى شعمتى الاذن) يعطى ظاهره وجوب ادخال الساض المعترض من العذار والاذن بعد نبائه وهو قولهما خلافالاي بوسف لان المسقط هو النابت ولم يقم به ويعطى أيضا وجوب الاسالة على شعر اللحية لانه أوجب غسل الوجه وحسده بذلك واختلفت فيما أروايات عند أبي حنيفة فعنه يجب مسمر بعهاوعنه مسم مايلاقى البشرة وعنه لا يتعلق بهشى وهوروا يدعن أبي بوسف وعن أى يوسف استيعابها وأشار محدرجه الله في الاصل الى أنه عسا عسل كله قبل وهو الاصم وفي النتاوى الطهيرية وعليه الفتوى لانه قام مقام البشرة فتحول الفرض اليه كالحاجب وقال في آلبدائع عنابن شجاع انهم رجعواعم اسوى هدذا كل هذافي الكنة أماالخفيفة الني ترى بشرتها فبعب ايصال

(٣ - فتحالقدير اول) الاشباه وهوأن من الغابات مايدخل كقوله قرأت القرآن من أوله الى آخره ومنها ما لايدخل كافى قوله تعالى وهذه الغابة أعنى المرافق تشبه كلامنه ما فلا تدخل المناب الله وهذه الغابة أعنى المرافق تشبه كلامنه ما فلا تدخل معارض الاشباه كالم تدخل في قوله الى الله ولنا أن هذه الغابة لا سقاط ما ورا ها ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المسقط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المسقط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المستاط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المستاط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المستاط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المستاط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم المستاط ما ورا ها والفاصل بين ما حال صدر الكارم والمستاط و المستاط و المست

(قوله واغدالنية شرط صحة التيم) أقول يحوز مخالفة البدل الاصل فيه آلا برى أن امتناع الاصل شرط صحة البدل ولا يتصوّرا شراطة الصحة الاصل (قوله ففرض الطهارة) قال عصام الدين الفاء التفريع والسبية فرض الشيء الابدلاك الذي منه في وجوده وجاز بوته بدليل ظي والشيء الفرض ما بمتاز ومه بدليل قطعي و بكفر جاحده وقد بطلق على ما بلزم علا وان جازاً ن يخالف اجتهادا كالوترعند أي حديث من المنافقة الفرض الحالطة ارقمع عنى اللام أي ما لابدلها منه المنافقة وجودها عليه وقيل الاصافة بيائية أى الطهارة الفروضة مجموع هذا الغسل والمسم فيفيد أنهما وكان الهار قوله والمراد بالطهارة الوضوء والاضافة السان) أقول و يحوز أن تكون عمنى اللام (قال المصنف لان المواجهة تقع م مده الجهة وهومشتق منها) أقول القول باشتقاق الثلاثي من المزيداذا كان المزيد أشهر في المنافق الذي يستركان في هنائع كاجعل صاحب الكشاف الرعد مشتقامن الارتعاد لانه أشهر في معنى الاضطراب

فان كانمتناولالماوراءها كانت الشانى والافلاول وماغن فيه من الثانى لان ذكر البديتناول الآباط بدليل أن العمابة رضى الله عنهم وهم أهل السان فهموا ذلك من آبة التيم (١٠) فتبقى المرفق داخلة بخلاف ذكر الصوم فانه يتناول الامساك ساعة فكانت لمدالحكم

(والمرفقان والكعبان بدخلان في الغسل) عندنا خلافال فررجه الله هو يفول الغامة لا تدخل تعت المغيا كالليل فياب الصوم ولناأن هذمالغاية لاسقاط ماوراءها اذلولاها لاستوعبت الوظيفة الكل وفى باب الصوم لذا لحكم اليهااذالاسم وطلق على الامسالة ساعة والكعب هوالعظم الناتئ هوالعصيم ومنه الكاعب قال (والمفروض في مسم الرأس مقدار الناصية وهور بع الرأس) لماروى المغيرة بن شعبة الماءالىماتحتها ولوأمرًالماءعلى شعرالذقن ثمحلقه لايجب غسسل الذقن وفى البقالى لوقص الشارب لايج تخلله وانطال يحب تخلله وايصال الماءالى الشفتين وكان وجهه أن قطعه مسسنون فلا يعتبر فامه في سقوط غسلما تعته بخلاف الحية فإن اعفاءها هوالمسنون بخلاف مالونست حلدة لا يحب قشرهاوا يصال الماءالى ماتحتها بللوأ سال عليهاأ جزألانه مخدير في قشرها ادام ينقل فيهسنة والاصل العدم فليعتبر قيامها مانعامن الغسسل والمصنف فى التعنيس عد الصال الماء الى منابت شعر الحاسين والشارب من الاداب من غد تفصيل وأما الشفة فقيل سع الفم وقال أوجعفر ما انكتم عندا نضمامه تبعله وماظهر فللوحه وفي المامع الاصغران كانوافر الاظفار وفيهادرن أوطين أوعين أوالمرأة تصع المناء جازفي القروى والمدنى قال الدنوسي هذا صيح وعليه الفتوى وقال الاسكاف يجب ايصال المآه الى ما تُحَمّه الاالدرن لتولد منه وقال الصفارفية يجب الايصال الى ما تحمه ان طال الطفرو هذا حسن لانالغسلوان كانمقصوراعلى الطواهر لكن اذاطال الطفر يصرعنزلة عروض الحائل كقطرة شمعة ونحو الانه عارض وفى النوازل يعب في المصرى لا القروى لان دسومة أظفار المصرى ما نعبة وصول الماء بخلاف الفروى ولولزق بأصل طفره طينا سوفحوه أوبق قدررأس الابرة من موضع الغسسل لم يحز ولايجب نزع الخاتم وتحر بكداذا كان واسعا والختار في الصيني آلوجوب ولوقطعت يده أورجله فلم يبق من المرفق والكعب شئ يسقط الغسل ولوبق وجب ولوطال أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصاسع وجب غسلها فولاواحدا ولوخلق لهيدان على المنكب فالتامة هي الاصلية يحب غسلها والاخرى وأثدة ف ماذى منها على الفرض وجب غسله ومالافلا (قوله هويقول الغاية لاتدخل) أى هذه الغاية المذكورة هنالا تدخل تحت المغيافاللام العهدالذكرى غأبته أنه لم بين وجهه وقوله كالليل فى الصوم تنظير لاقياس لعدم الحامع فاندفع ماقيل المقررف الاصول ازفرا لاستدلال بتعارض الاشباء وهوأن من الغامات مايدخل ومنهامالافآحتملت هذه كلامنهمافلاتدخل بالشك وأيضاما بعمدالمرفق والكعب في دخوله في مسمى اليدوالرحل اشتباه فبتقدير دخوله تدخسل وبعدمه لاالاصل المقرر وهوأن ما معدالغامة ان دخل في المسمى لولاذ كرها دخل والافلا تدخل بالشك وماأ وردعلي هذا الاصل من أنه لوحلف لا يكلم فلا ناالي غد لايدخل مع أنه يدخل لوتركت الغاية غيرقاد حفسه لان الكلام هنافي مقتضى اللغة والاعمان مني على العرف وجاذأن بخالف العرف اللغة وكونه صلى الله عليه وسلمأ دارال على مرافقه لايستلزم الافتراض الموازكونه على وجه السنة كالزيادة في مسم الرأس الح أن استوعبه ولا مخلص الابنقل دخولها في المسمى لغة وهوأوجه القولين بشهادة غلبة الاستعمال به وكونه اذا كان كذلك فسكون الغاية داخله لغة وأيضاعلى تقديرما فال يثعث الاجمال في دخولها فيانتحق به قوله عليه السلام و بال الدراقيب من النار بياناللنوعدعلى تركه فيكون اقتصاره صلى الله عليه وسلمعلى المرافق وقع سانا الرادمن المدفية عن دخول مأدخله وفولهاغسل يدلاللا كلمن اطلاق اسم الكل على البعض أعتمادا على القريسة (قوله هو الصيح احترازعار وى هشام عن محدرجه الله أنه الذى في وسط الرجل عند معقد الشراك فان

الما فسق الليسل خارحا (والكعب هوالعظم الناتئ) النت والنتوء الارتفاع وقوله هوالعميم احترازعما رواه هشام عن مجدأته قال هوالمفصل الذي في وسط القدم عندمعقدالشراك اللان الحكماسم للفصل ومنه كعوب الرمح والذىفى وسطالقدم مفصل وهوالمنفنيه وهذا يحيم في الحرم اذالم يحدنعلن فانه يقطع خفيه أسفلمن الكعسن فأمانى الطهارة والاسك أنه العظم الساق النصل معظم الساقومنه الكاعب وهي الحاربة التي بــدوثديهاللنهود (قوله والمفروض في مسيم الرأس) أىالقدر على جهة الفرضية (مقدارالناصية وهور بع الرأس) وهوكما ترى يشميرالى أنه يحوزمن أى حانب كان واستدل على ذلك بقوله لماروى المغسرة اس شعبة أن الني صلى الله عليه وسلمأني سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح عملي ناصبته وخفيه وكم يقتصر على اراد الحدث بقوله ومسم على الصينه مع حصول القصوديه لان نقل الحدث عاشاوه من الحكاية توجب صنسه

و وكادته قبل هو حديث واحد وقبل حديثان جمع القدوري بينهما فأن الحديث الذي ذكر فيه السباطة لم يذكر مراد فيه المسرع على الناصية والذي ذكر فيه المسرع على الناس المسرع على الناس المسرع على الناس المسرع على الناس ال

والسباطة الكناسة من بابذ كرا لحال وارادة المحل وقوله (والكتاب عجل فالتحق بيانابه) جواب عمايقال حديث المغيرة خبروا حد لا يزاد به على الكتاب ووجه ما أنه لعس من باب الزيادة على الكناب بل الكتاب عجل فالتحق الخبر بيانابه و يحوز أن يقع خبر الواحد بيانا المحل الكتاب وفيسه بحث وهو أنالانسم أن الكتاب عجل لان المحل مالا عكن العمل به الابديان من المحل والعمل به ذا النص بمكن بحمله على الاقل لتمقد سلاقات وهور دع الرأس والدليل بدل على الاقل لتمقد المناف وهور دع الرأس والدليل بدل على تعين الناصية ومثله لا يقيد المطاوب سلنا ولكن لانسلم أن مقد ارائنا صدة فرض لان الفرض ما ثبت بدليل قطعى وخبر الواحد لا يقيد القطع سلنا ولكن لازمه وهو تكفيرا لجاحد منتف فينتنى الملزوم والجواب أنالانسلم (11) أن العل به قبل البيان بمكن قوله بحمله القطع سلنا ولكن لازمه وهو تكفيرا لجاحد منتف فينتنى الملزوم والجواب أنالانسلم (11) أن العل به قبل البيان بمكن قوله بحمله

على الاقل قلسًا لاأقلمن شعرة والمسم عليهالاعكن الانزبادة عليها ومالاعكن الفسرض الايهفهوفرض والزيادة غيرمعاومة فضفق الإجال في المقدار والسان اغمامكون لممافسه الاحال فكان الناصية بيانا للقدار لاللعل المسمى ناصدادلا اجال في المحسل فسكان من مأب ذكر الخاص وارادة العام وهومحازشاتع فكانا متساوين في العموم والاصل أنخرالواحدادالحق بيانا للعمل كان الحكم دهدده مضافاالىالجلدون السيان والجحل من الكتاب والكتاب دايسل قطعي ولانسلمانتفاء اللازم لان الجاحد من لأبكون مؤولا وموحب الاقلأوالاستمعاب مؤول يعتمدشهم قومة وقوة الشبهة غنع التكفر من الجانبين ألاترى أنأهل السدعل يكفروا عامنعوا ممادل علمه الدلسل القطعي في نظر

أنالنبى صلى الله عليمه وسلم أنى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسم على ناصيته وخفيه والكتاب عجل فالنعق بيانابه وهوجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستبعاب وفي بعض الروا بات قدره بعض أصابنا وسلات أصابع من أصابع اليدلانها أكثر ماهو الاصل في آلة المسم مرادم دبذلك الكعب الذي يقطع المحرم أسفله من الخف اذال يجد نعلين (قوله والكتاب مجل) أى في حق الكية لكن الشافعي رجه الله عنعه ويقول هذا مطلق لا مجل فاله لم يقصد آلي كية مخصوصة أجهل فيهابل الحالا طلاق ليسقط بأدنى مايطلق عليسه مسم الرأس على أن الذى فى حديث المغيرة مسم على ناصيته لا يقتضى استبعاب الناصية لجواز كون ذكرهالد فع توهم أندمسم على الفود أوالقذال فلابدل على مطلوبكم ولونظر السه على مار واممسلم عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وضا فسيم بناصيته كان محسل السنزاع في البه كالآية أنه التبعيض أولا ولوفلنا انه اللالصاق ازم التبعيض بصريح تقر يركم في قوله تعالى وامسحوا بر وسكم للخولها على الحل كاسند كرفالا ولى أن يستدل برواية أبي داود عن أنس رضى الله عنه رأ يت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينوضاً وعليه عمامة قطر ية فأدخل يديه من نحت المامة فسيم مقدم رأسه وسكت عليه أبوداود فهوجة وظاهر واستيعاب تمام المقدم وتمام مقدم الرأس هوالربيع المسمى بالناصية وقطر به بكسرالقاف وسكون الطاء لمهدماة ثياب حرلهاأعلام منسويةالى قطرموضع بين عبان وسيف البحرعن الازهرى وقال غيره ضرب من البرود فيه حرة ولها أعلام فيها بعض الخشونة ومثلة مارواه البيهق عن عطاء أنه صلى الله عليه وسلم بوضأ فسرالعم امة ومسم مقدم رأسه أوقال ناصيته فانه حجة وان كان مرسلا عندنا كيف وقدا عنضد بالمنصل بقيشي وهوأن موت الفعل كذاك لايستلزم نفي جواز الاقل فلا بدفيه من ضم الملازمة القاثلة لوجاز الاقل لفعله مرة تعليم الجواز وتسلم وقدتمنع بأن الجوازاذا كانمستفادامن غيرالفعل لميحتج اليمفيه وهنا كذلك تطرأ الى الآية فان الباء فيها للتبعيض وذلك لايفيد نفى جواز الاقل فيرجع البعث آلى دلالة الآية ونقول فيه ان الباءالالصاق وهوالمعنى الجمع عليه لها بخلاف النبعيض فان الحققين من أمَّة العربية ينفون كونه معنى ستقلالبا بخسلاف ماآذا جآمني ضمن الالصاق كماقيما نحن فيسه فان الصاق الآلة بالرأس الذي هو المطاوب لايستوعب الرأس فاذاألصق فلم يستوعب خرج عن العهدة بذلك البعض لالانه هوالمفاد بالساءوعام تحقيقه فيما كتبناه على البديع فى الاصول وحينتذ بنعين الربع لان البداعا تسستوعب قدره غالبافلزم وأماروا يةجوازقدرالثلاث الاصابع وان صحمها بعض المشايخ نظر الىأن الواجب الصاق السدوالاصابع أصلها ولهذا بازم كالدية البديقطعها والسلاث أكثرها والاكثر حكم الكل

أهل السنة لتأويلهم واذا ثبت ماذكر فاكان سجة على الشافعي في التقدير شلاث شعرات وعلى مالك في اشتراطه الاستيعاب (قوله و في بعض الروايات قدره بعض الروايات قدره بعض أصليم المسلمة المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع والمرابع والم

⁽قوله والسباطة الكناسة من باب ذكرالحال وارادة المحل) أقول اذالمراد ملقى كاستهم (قوله والجواب أنالانسلم أن العمل به قبل السيان يمكن) أقول ظاهر ماذكر معقابلة المنع بالمنع والظاهر أن في كلامه مسامحة فتأمّل (قوله في كان من باب ذكر الخاص وارادة العام وهو يجاز شاقع وكانامتساوين في العموم) أقول فيه يحث (قوله وعلى هذه الرواية لووضع الاصابع ولم يمدّها جاذب خلاف الاولى) أقول وفي الكفاية فإنه لا يجوز حتى يمدّها فنصب البلة ربع رأسه اه

وهوالمذكور في الاصل فعمل على أنه قول مجدرجه الله لماذكر الكرخي والطحاوى عن أصحاسا أنه مقدار الناصية ورواءا لحسن عن أي حشفة رجه الله ويفيد أنها غرالمنصور واله قول المصنف وفي بعض الروابات قدره ودرابة أن المقدمة الاخبرة في حيزالنم لان هذامن قبيل المقدر الشرعي واسطة تى الفعل الى تمام المدوان به مقدر قدرها من الرأس وفسه بعشر عن قدره وقولنا عن قدره لأنه لوأصاب المطرقد والفرض سقط ولاتشترط اصابته فالسدلان الآلة لم تقصد الاللابصال الى الحل فحيث لااستغنى عناستعمالها ولومسر ببلل في دمل بأخذ ممن عضوآ خرجاز لاان أخذ مولو ماصبع واحدة مدهاقدر الفرض جازعشد زفر وعندنا لاعوز وعالوه مأن السلة صارت مستعل وهومشكل مأن يرمستعلاقيل الاتفصال وماقيل الاصل ثبوت الاستعمال بنفس الملاقاة لكنه سقط في المغسول الحرج اللازم بالزام اصابة كلحزه باسالة غسرالمسال على الحسزه الاخر ولاحرج في المسم لانه يحسر بجردالاصابة فبق فعه على الاصل دفع مأنهمناقض لماعل بهلاي يوسف رحه الله في مسئلة أدخال الاناءفان الماءطهو رعند فقالوا المسترحص لوالاصابة والماءا غما بأخر ذكم الاستعمال بعسد لوالمساب بهلم يزايل العضوحي عدل بعض المتأخرين الى التعليسل بازوم انفصال بادالاصب والمدفيص ومستعلا فذال مخلاف المصاب في ادخال الرأس الأناء وهذا كله يستلزم أن مداصيعين لابجو زوقد صرحوابه وكذا يستلزع عدم حوازمدا لثلاث على القول يأنه لا يحزي أفل من الربع وهو قول أي حنيفة وأي وسف رجهما الله لانه ان أخذ الاستعمال بالملاقاة أوانتقلت البلة لزم ذلك لكني لمأر في مدالثلاث الاالجوازواخشارهمس الاعسة أن المنع في مدالاصبيع والاثنتين غيرمعال باستعبال البلة بدليل أنه لومسم باصبعن في التيم لا يحوز مع عدمشي بصبر مستعلا خصوصا اذا يم على الحرالصلد بلالوجه عنسده أنامأمورون بالمسيماليد والاصبعان منهالاتسمى بدا يخلاف الثلاث لائهاأ كثرماهو الاصل فهاوهو حسن لكنه يقتضي تعسين الاصابة بالبد وهومنتف عسيئلة الطروقد بدفع بأن المراد تعيينها أوماية وممقامهامن الالاتعند قصد الاسقاط بالفعل اخسار اغرأن لازمه كون تلك الآلة التيهي غيراليدمثلاقدرثلاث أصابع من البدحتي لوكان عودامثلالا سلغ ذلك القدرقلنا بعدم حواف وقديقال عدم الجواز بالاصبع بناءعلى أنالباة تثلاشي وتفرغ قبل بلوغ قددوا لفرض بخلاف عين فان الماء يضمل فيه بن الاصمعن المضمومتين فضل زيادة تحتمل الامتداد الى قدو الفرض اهدأ ومظنون فوحب اثبات الحكم باعتباره فعلى اعتبار صحة الاكتفاء يقيدو الاث أصابع يجوزمذا لامسيعين لائما منهمامن الماءعتدق دراصيع مالث وعلى اعتبار وقف الاحزاء على الربع لا يجوزلان ماسنهما عالا يقلب على الطن العالم الرسع الأأن هذا يعكر على عدم حواز التهم واصبعان وإماالحسواز بجوانب الاصدع فانهشاء على روامة الاكتفاء شدلاث أصادع ولوأ دخسل وأسسه اناءماء فاوياللسم فعنسدأى يوسسف يحوزعن الفرض والمساء طهور وعنسد محسدلا يحوز والمساءم وقولأتى وسف أحسسن لان المساءلا يعطى لمستكم الاستعسال الابعسدالانفصال والذى لاقى الرأس من أجزائه لصق يعفطهره وغيره لميلاقعفلم يستعلونس هنطر شمحسل المسيرمافوق الأذنين فلومستمعلي شعرة أحزأه غيلاف مالوكانت ذوا شاه مشدود تن على رأسه فسيرعلى أعلاهما فانه لا يجوز والمسنون كيفية السحرأن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه آخذاالى قفاه على وجه يستوعب شمسح أذنيه على مايذ كر مواما مجافاة السباحة ين مطلقالمسيم بهما الاذنين والكفين في الادبارلير جع بهما على الفودين لله فىالسسنة لأن الاستعمال لا بثنت قيسل الانفصال والاذنان من الرأس ستى حازا تحاد بلتهما ولان أحدا عن حكى وضو مرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤثر عنه ذلك فاو كان ذلك من الكيفيات المسنونةوهم شارعون في حكامة الترتك وهي عرمتها درة لنصواعلها وفي فتاوى أهل سمر فنداذا من وجليه عروضا وأمرالما على وحليه ولم يقيل الماء الدسومة جاز الوضوطانه وحد غسل الرجلين

(وسنن الطهارة غسل المدين قبل ادخاله ما الاناء) لما فرغمن فرائض الوضوء بين سننه والسنة هي الطريقة المساوكة في الذين وحكها أن بناب على الفعل ويستعق الملامة بالترك لاغير وسنن الطهارة أى الوضو والاضافة البيان وانماجع دون الفرض لان الفرض في الاصل مصد فروعى ذلك واستغنى عن الجع بمخلاف السنة وذكر الانام وقع على عادتهم فانهم كانوا يتوضؤن من الانوار وطريق غسل المدين قبل ادخالهما الاناء أن بأخذ الاناء بشماله ان كان صغيرا ويصب على بهينه في غسلها ثلاثا وان كان كبير الا يمنه ونعه بأخذ عنه الماء باناء أخرص غيران كان معه في منه والايد خل أصابع يده السبرى مضمومة دون الكف ويصب على بهنه في غسلها ثلاثا من مخرصة عيران كان معه في منه والايد خل أصابع يده السبرى مضمومة دون الكف ويصب على بهنه في غسلها ثلاثا من يدخل المين وقوله اذا استيقظ المنوضي فل عن منه سالاعة المكردري أنه شرط حتى اذا لم يستيقظ لا يستيقظ المديث أن الوضوء خص المصنف غسلهما بالمستيقظ تبركا بلفظ الحديث والسنة تشمل المستيقظ وغيره وعليه الاكثرون ووجه التمسك بالحديث أن الوضوء واجب وقد لا يتوصل البه الابالغس والغس والغس حرام حتى يغسل اليد ثلاث الفيكون الغس (١٩١) والغسل واجبين لان ما لابتم الواجب واحب وقد لا يتوصل البه الابالغس والغس حرام حتى يغسل اليد ثلاث الفيكون الغس (١٩١) والغسل واجبين لان ما لابتم الواجب

[الابهفهوواحب لكنتركنا الوجوب الى السينة في الغسل لانه صلى الله علمه وسلمعلل بتوهم النصاسة وتوهمهالا بوحب التنعس الموحب للغسل فكان دلملا على التورع والاحتماط وقوله ولان المدآلة التطهير مسناه أيضاعلى أنمالايتم الواحب الابه فهوواجب اكنه ترك لانطهارة العضوحقمقة وحكاتدل علىعدمالوجوبوالرسغ منته الكفعندالمفصل وفوله (وتسمية الله تعالى في ابتداءالوضوء) قال الطعاوى هوأن يقول باسم انتهالعظيم والجسدته على دن الاسلام هوالمنقول عن السلف وقيل اله مرفوع الحالني صلى الله علمه وسلم واستدل بقوله

قال (وسسن الطهارة غسل اليدين قبل ادخاله ما الاناءاذا استيقط المتوضى من فومه) لقوله عليه السلام اذااستيقظ أحدكم من منامه فلا يغسسن يدوف الاناوحتى بغسلها ثلاثافانه لا يدرى أين بانت يدولان اليدآلة النطهير فتسن البداء بتنظيفها وهذا الغسل الحالر سغاوقوع الكفاية به فى التنظيف قال (وتسمية الله تعالى في تنداء الوضوء) لفوله علسه الصلاة والسلام لاوضو على أيسم الله والمرادبه نفي واعلمأن حديث المغيرة المذكورفي الكتاب تمام متنين رواهما المغيرة أحدهما ماقدمناه من رواية مسلم عنه أنه عليه السلام يوضأ ومسح بناصيته وعلى الخفين والا خررواه ابن ماجه عنه أنه عليه السلام أتى سباطة قوم فبال فاعما فمع القدوري بين مروي المغيرة ووهم الشيخ علاء الدين اذجعله مركامن حديث المغيرة أنهصملي الله عليه وسلمسم بناصيته وخفيه ومنحديث حذيفة في السباطة والبول فائماوهو بقتضى تخطئة القدوري في نسبة حديث السباطة الى المغيرة وليس كذلك بل قدرواه أيضا المغميرة كما خرجه ابنماحه (قوله وسنن الطهارة) اضافة الشئ الى ماهو أعممنه من وجه لصدق السنة مع الطهارة في طهارة مسنونة وسنة بلاطهارة في سنة مثلاصلوية وطهارة بلاسنة في طهارة واجبة فعلت على غير وجه السنة واللامفيه العهديعني الطهارة المذكورة وهي الوضوء فاندفع لزوم كون السن المذكورة سننالغ يرالوضو من أنواع الطهارة والسنة ماواظب عليه صلى الله عليه وسلم مع تركه أحيانا وقوله غسل البدين قبل ادخالهما الاتاء اذا استيقظ الخ) الحديث المذكور في الصحدين بغير نون التوكيد وأما بهافئي مستندالبزار من حديث هشأم ن حسان ولفظه فلايغسن بدم في طهوره حتى يفرغ عليها ثلاثا ثم غسلهما هذا يقع عن الفرض فهو فرض تقدعه سنة وإذا قال محدر حمالله في الاصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه وأما تعليقه بالاستنيقاظ فنهم من أطلق فيه ومنهم من فيده بمااذا نام مستنجيا بالاحجار أومتنعس البدن أمالونام مشقناطهار تهدمامس تعيابالما وفلايسن له وقيل بأنه سنة مطلقا للسنيقظ وغيره فى ابتسداء الوضوء وهوالاولى لانسن حكى وضوأ عليه الصلاة والسلام قدمه وانما يحكى ماكان دأبه وعادته لانعصوص وضوئه الذى هوعن نومبل الظاهر أن اطلاعهم على وضوئه عن غيرالنوم نعمع الاستيقاظ ويوهم النجاسة السنة آكداً ما الوجوب فانحايناط بتعقق النجاسة (قوله وتسمية الله تعالى)

صلى الله عليه وسلم لاوضوء لمن لم يسم الله ووجه ذلك أن لا لني الجنس في عقيقه يقتضى أن لا يكون وضوء الابتسمية واليه ذهب أصحاب الطواهر وأجيد و جعيا والتسمية من شروط الوضوء الكناقلنا المرادبه ني الفضيلة لئلا يلزم نسخ آية الوضوء به فان قبل هيئنذ كان كقوله صلى الله عليه وسيم لاصلاة الايفاقعة الكتاب وهوأ فا دالوجوب أجيب بأن خبر الفاقعة مشهور دونه والحكم يثبت بقدر دليله وليس بشئ لانه لوكان كذلك المنافعة على الكتاب وليس كذلك وبأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على الفاقعة

(فوله وسنن الطهارة أى الوضوموالاضافة السان) أقول بل بعنى اللام (فوله وانما جمع دون الفرض الخ) آثرا بلمع هناوالافر ادفى الفرض لان الفروض وان كثرت في حكم الواحد حيث لا يعتد بيعضها عند فوت البعض الآخر بخلاف السنة اذكل واحدمنها يعد فضياد وان لان الفروض وان كثرت في حكم الواحد حيث لا يعتد بيعضها عند فوت البعض المستبقظ يديه (قوله والغيس حرام) أقول بمقتضى ظاهر النهى (قوله أحيب بأن خبر الفاتحة مشهور دونه والحكم بشت بقدر دليله) أقول فلا يلزم السنة بل يكنى الاستعباب (قوله أحيب بأن خبر الفاتحة مشهور دونه والحكم بشت بقدر دليله) أقول المذاحواب دليله) أقول الاحد على ما تقريف موضعه فلا يلزم الشهرة (قولة و بأن الذي صلى الله عليه وسلم) أقول هذا حواب

فالصلاة من غير ثرك دون السمة لانه روى أن مهاجر ابن فنفذ سلم على رسول الله صلى الله علمه وسلم فلم ود علمه حتى فرغمن وضوته فقال علمه السالام انه لم يمنعني أنأردعلمك الاأني كهتأن أذكرالله الاعلى طهارةورعاتمسك ممالك رجه الله وأنكر النسمة في أول الوضوء فقال أتره أن تذبح اشارة الى أن التسمية فىالذبح دون الوضوء وذلك كاترى بدل على أنه صلى الله عليه وسلم وضأقسل أن ذكرالله وكونها سنة مخنارا لطحاوى والقندورى والاصيرأن التسمية مستعبة وان مهاها في الكتاب بعيني القدورى سنة لمناذكرنا أنالنى صلى الله عليه وسلم لمواظب علما روىأن عثمان وعليا رضيالله عنهماحكا وضوءرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقل عنهماالتسمة وماروى أندصلي اللهعليه وسلمسي فهومن ابقولة علسه السدلام كلأمردى اللم يبدأ فيه بسمالله فهوأبر ثان ومعطوف على قوله بانخسيرالفاتحة الخق قوله وأحس بأن خسير

الفائحة الخ

الفضيلة والاصمأنهامستعبةوانسماهافي الكتابسنة

الفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله العظيم والحد لله على دين الاسلام وقيسل الافضل بسم الله الرجن الرحيم بعد النعودوفي الجني يحمع بنهما وفي الحيط لوقال لااله الاالله أوالحدته أوأشهدأن لااله الاالله يصرمقماللسنة وهو ساءعلى أن لفظ يسم أعم عماذ كرناولفظ ألى داود لاصلاقان لاوضواله ولاوضوا أن لهذ كراسم الله عليه وضعف بالانقطاع وهوعندنا كالارسال بعد عدالة الرواة ونقتهم لايضر ورواء ابن ماحه من حديث كثير بن زيد عن ربيم ن عسد الرجن بن أبي سمعيدعن أبيه عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم قال الاوضوء لمن لم ذكر اسم الله عليه وأعل بأن ربيعا السيمعروف ونوزع فيذاك عن أى زرعة ربيم شيخ وقال ابن عمار ثقفة وقال البزار وي عنه فليم بن سلمن وعبسدالعز بزالدراوردى وكشير بنزيد وغيرهم فالالاثرم سألت أحدب خسل عن التسمية في الوضوء فقال أحسسن مافيها حديث كشرين زيدولاأعلم فيهاحد بثاثا ساوارجو أن يجزئه الوضوء لانه ليس فيه حديث أحكمه اه (قوله والأصم أنهام ستعب ة الخ) يجوز كون مستند وفيه مضعف الاحاديث ويجوز كونه بحديث المهآجر من قنفذ قال أتت الني صلى الله عليه وسلم وهو سوضا فسلت علىمة فلم يردعلى فلمافرغ فال اله لم عنعنى أن أردعليك الاأني كنت على غيروضوه رواه الوداودوان ماجه والنحبان في صحيحه ورواه أبوداودمن حديث مجدين ابت العبدى حدّ ثنا نافع قال انطلقت مع عبدالله بزعرف حاجة الى ان عباس فل اقضى حاحقة كان من حديثه قال مر الني صلى الله عليه وسلم فى سكة من سكك المدينة وقد خرج من عائط أو بول السلم علب ورجل فلم ودعلب السلام عمانه ضرب بدءالمائط فسعوجهه مسعائم ضرب ضربة فسع ذراعه الحالم فقعن ثم كفه وقال الهلمعنعني أنأردعلك الاأنى لأكنعلى طهارة ومافى العصصين أنهصلى الله عليه وسلم أقبل من فيو بارجل فلفيه رحل فسلمعليه فلمردعليه حتى أقبل على الحدار فسيروجهه ويديه ثمرد النبي صلى الله عليه وسلمعليه السلام وروى البزاره فمالقصة من حديث أنى بكررح لمن آل غربن الخطاب وزادوقال المارددت عليك خشسية أن تقول التعليم فلم ردعلى فاذارأ يتني مكذا فلاتسلم على فافي لاأرد عليك وأبوبكرهذاهوان عرمن عبدالرجئ بنعر بناخطاب فالهعيدا لمق ولابأس به ووقع مصرما باسمه ونسسه هذافي مسئدالسراح وروى ابزماجه عن بابر أن وحلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ببول فسلم عليه فقال ادارا متنى على هذه الحالة الخواسظر في التوفيق بين هذه وكيف كأن فهى متطافرة على عدمذ كره صلى الله عليه وسلم اسم الله تعالى على غيرطها وتومقتضاه انتفاؤه في أول الوضووالكائن عن حدث وماأعل به غيرقادح لتأمل فهي معارضة نقبرالنسمية بعدالفول بحسنه ماه على أن كثرة طرق الف عيف ترقيه الى ذاك وهوأوجه القولين على ماسنينه في غيرموضع انشاء الله تعالى بل بعضها بخصوصه حسن لمن تأمل كلام أهل الشأن عليها فيخرجه عن السسنة كالخرجه عن الايجاب الذى هوظاهره وكذاعد منقلها في حكامة على وعثمان مدل على ماقلنا والحواب أن الضعف منتف لمافلنا والمعارضة غرمتعققة لان كراهة ذكر لامكون من متمات الوضو الاستلزم كراهة ماجعل شرعامن ذكرالله تعالى تكملاله بعسد شوت معله كذلك المسديث الحسن فذلك الذكرضر ورى للوضوء الكامل شرعافلا تعارض الإختسلاف وعدم نفلهافي حكايتهماامالانمهما انماحكاالافعال التيهي الوضوء والتسمية ليستمن نفسه بلذكر يفتنع هوجها وصدق هذا التركب يفيدخر وجهاعن مسماه وامالعدم نقل الرواة عنهماوان قالاها اذفد ينقل الراوى معض الحديث اشتغالا بالمهم بناء على اشتمار الافتتاح بالتسمية بين السلف في كل أمردى بال كاروى أفودا ودوالنسائي وانماجه كل أمردى باللم بسدأفيه بالحدته فهوأقطع وقدوا بهأجذم وفى رواية لابيدأفيه بسم الله الرحن الرحيم رواهاابن بانمن طريقين وحسنه آبن الصلاح وان كان فيهقرة وبالجلة عدم النقل لاينني الوحود فكيف بعد

(ويسمى قسل الاستعاء وبعده والصيم) دون ماقيل يسمى قبل الاستنجاء لماأنهمن سين الوضوء فيسمى فباله ليقع جينع أفعال الوضدوء فرضها وسننها بالنسمسة وماقيل يسمى بعدالاستنعاءلانقله حال كشف العورة وذكر الله حال كشنف العورة غيرمستيب وانماكان نْلُكُ هُوالْعَمْيُمُ لَانْ قُولُهُ صلى الله علية وسلم كل أمرذى باللم يبدأف مذكر الله يستدى التسمية في أبتداء الوضوء والاستنعاء كماكان ملمقا بهمن حسث هوطهارة استعبان يبدأ جا وقولة (والسوال) أي استعماله حذف المضاف لأمن الالباس والسوالة اسم المسبة معسنة للاستمال وينبغي أن يكون مسن الأشعار المرةلانه يطيب النكهة ويشهدالاسنان ويقوى المعدة ومكون في غلظ الخنصر وطول الشير ويستالم عرضالاطولاعند المضمنة (لانالني صلى الله عليه وسلم كان نواظب علمه وعند نقده) كان

ويسمى قبل الاستنجام وبعد معوالعصيم قال (والسواك) لا معليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده الشوت وجه آخر ألارى أنهم لم ينقلوا من حكايتهما التخليل ولاشهة في اعتقادى أنه من فعله صلى الله عليه وسلوكذا لم ينفأو السواك وهوعندا صحابنامن سنن الوضوء وبعض من حكى لم يحك غسل المدين أولاولم يقسد حذال في شوم الذنب بطرق بق أن يقال فاذا سلم خبرالسمية عن المعارض مع عبيته في موجب العدول به الى نقى الكال وترك ظاهره من الوجوب فان قلنا اله حديث اذا تطهر أحدكم فذكر اسم اقله تعالى عليه فانه يطهر جسده كله فان لهذ كراسم اقه تعالى على طهوره لم يطهر الامامى عليه الماء فهوحد بشض عيف انمارو به عن الاعش يعي بن هاشم وهومتروك وان قلنا انه حديث المسيء صلانه فان في بعض طرقه أنه صلى الله عليسه وسلم قال له اذا قت الى الصلاة فتوضأ كاأمرك الله وفي لفظ المالاتم صلاة أحدكم حتى بسبغ الوضوء كاأمره أقه تعالى فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين وعسعراسه ورحلسه الحالكعبين تم يكبرالله تعالى و يحمده الحديث حسسنه الترمذي ولم ذكر فيسه تسمية في مقام التعليم فقد أعله ابن القطان ان صي سعلى بخد الدلايعرف له حال وهومن رواته فأدى النظر الى وجوب التسمية في الوضو عسران صف لاتتوقف على الان الركن انما يندت القاطع وجذا يندفع مافيسل المرادبة ننى الفضيلة والايلزم نسخ آية الوضوعية يعنى الزيادة عليها فانه اغمار لزم بتقد والافتراض لاالوجوب وماقيسل الدخسل الوجوب في الوضوء لانه شرط تابيع فلوقلنا بالوجوب في الساوى التبع الاصل غيرلازم اذاشترا كهما بنبوت الواجب فيهما لايقتضيه لنبوت عدم المساواة بوجه آخر نصو انه لا يلزم بالندر بحلاف الصلاةمع أنه لامانع من المركم بأن واجبه أحط رسة من واجب الصلاة كفرضه بالنسبة الى فرضها فانقبل بردعليه ما قالومين أن الأدلة السمعية على أربعة أقسام الرابيع منهاماهو ظى الشوت والدلالة وأعطوا حكه افادة السنية والاستصاب وجعاوا منه خبر التسمية وصرح بعضه بربان وحوب الفائعة ليسمن قوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة الابفائعة الكتاب بل بالمواظبة من غيرترك الذلك فالجواب انأدادوا بظنى الدلالة مشتركها سلناا لاصل المذكود ومنعنا كون الخسبرين من ذاك بل نفي الكال فيهسمااحتمال بقابله الظهورفان النفي متسلط على الوضو والصلاة فيهما فان قلنا النفي لا يتسلط على نفس الجنس بل ينصرف الى حكه وجب اعتباده في الحكم الذى هو العصمة فانه الحاد الاقرب الى الحقيقسة وان فلنا يتسلط هنالانها حقائق شرعية فينتني شرعاله دم الاعتبار شرعا وان وحدت حسا فأطهر فالمرادفنني المكال على كلاالوجهين احتمال هوخلاف الطاهر لايصاراليه الابدليل وان أرادوا بهمافيه احتمال وأومرجو حامنعنا صحة الاصل المذكور وأسسندناه بأن الطن وأجب الاتباع في الادلة الشرعمة الاجتهادية وهومتعلق بالاحتمال الراج فبحب اعتبار متعلقه وعلى همذامشي المصنف رجه الله فى خبرالفائحة حيث قال بعدد كرممن طرف الشافعي رجمه الله ولناقوله تعالى فاقر واما تسرمن القرآن والزيادة عليه بحيرا لواحدلا تعبوذ لكنه بوجب العل فعلنا بوجو بهاوهذا هوالصواب والله سيعانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال ﴿ فسرع ﴾ نسى التسمية فذكره افي خلال الوضوه فسمى لا يحصل السنة بخلاف نحوه في الاكل كذا في العالمة معالا بأن الوضوء عل واحد بعلاف الأكل وهو انما يستازم في الأكل تعصيل السنة في الباقي لا استدراك مافات (قول هو العديم) احتراز عماقيل قبله فقط وماقيل بعده فقط لان ماقبله حال الانكشاف والاصح قبله أيضالاحال الانكشاف ولافى على النعاسة ومن الثابت عنمه عليه الصلاة والسلامأنه كان قول عند دخول الخلاء الهم انى أعوذ بلامن الخبث والخبائث والمراد الاستعادة من ذكران الشياطين واناتهم (قوله والسواك) أى الاستباك عند المضمضة (النه عليه الصلاة والسلام كان بواظب عليه) المطاوب مواظبته عند الوضو ولمأعل حديثا صريحافيه فنى الصحيدين أنه صلى الله عليه وسلم كأن اذا فأمهن الليل بشوص فاه بالسواك وفي لفظ أذا فام ليتهجد

(بعالج بالاصبع) والمواظبة مع الترك دليسل السنية ودونه دلسل الوجوب وقددلعلى تركمحسديث الاءراي فانه لم ينقل فيه تعلم السواك فاوكان واحيا العاءو ستدل بترك التعليم على تركه دفعا التعارض فانعدمالترك يدلىعلى الوحوب وترك النعلم على عدمه فكان تدافع وقوله ا والمضمضة والاستنشاق لأن الذي صلى الله عليه وسلم فعلهماعلى المواظبة) بعنى مع الترك والدليل على الترك حدديث الاعرابي على الوجمة الذي ذكرناه وماروى عنعائشةرضي الله عنها أنهاحكت وضوء رسولالله صلى الله علمه وسلم ولمتذكرالمضمضة والاستنشاق وانما تعرض لكيفيت ما نفيا لتول الشافعي فانعنده الافضل أن يتضمض ويستنشق مكف عاء واحد لماروى انالني صلى الله علمه وسلم فعل كذاك ولناأن الفم والأنف عصوان منفردان الاعمع بتهماعاه واحد كسائر الاعضاء وتأويل ماروي أنهصلي اللهعلمه وسلم لم يستعن الدس كما في غسل الوحه بل استعل الكفالواحد

(فوله ولناآن الفموالانف عضوان منفردان) أفول سيجيء أنهمامن الوجه فلا بكونان عضوين منفردين

يعال بالاصبع لانه عليه السلام فعل كذلك والاصم أنه مستعب كال (والمضمة والاستنشاق) لانه عليه السلام اعلهماعلى المواظبة وكيفيته أن عضمض ثلاثا بأخذلكل من مما مجديدا عمستنشق وفى مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل يتسه بدأ بالسواك وفي أبى داود كان صلى الله عليه وسلم الايستيقظ من ليل أونها والاتسوك قبل أن سوضا وفي الطبراني ما كان النبي صلى الله عليه وسلم مخرج من منه لشئ من الصاوات حتى يستاك وعما مل عاقطته على السواك أستما كه سواك عبد الرحن ان أني بكر عندوفاته في الصحين ونهما قال صلى الله عليه وسالولاأن أشق على أمنى لاص تهم بالسواك مع كل سلاة أوعنسد كل صلاة وعند النسائي في روانة عند كل وضو ورواها ان خزعة في صحيحه وصعهاالحاكم وذكرهاالمخارى تعليها ولادلالة فيشي على كونه فى الوضوء الاهدد وغامه ما يقيد الندب وهولايستارم سوى الاستعياب اذبكف واذاندب لثي أن شعديه أحيانا ولاسنة دون المواظية وهى نست بلازمة من ذلك واستدلاله في الغاية عاروا والآمام أحد عنه ملى الله عليه وسلم صلاة يسوالة أقضل من سبعين صلاة يغيرسوالة يقيدان المرادبكل ماذكرنا عماظاهره الندب عندنفس الصلاة كونه عنسد الوضوء فالحق أتهمن مستضبات الوضوء وبوافق ممافى الهدامة الغزنو به حيث قال ويستمي فيخسسة مواضع اصفرار السسن وتغيرال أتحسة والقيام من النوم والقيام الحياله سلاة وعند الوضوء والاستقراء يفيدغبرها وفياذكرناأول مايدخل البيث ويستعب فيه ثلاث بثلاث مساه وأن بكون السواك لينا في غلط الاصبع وطول شعر من الاشعار المرة ويستاك عرضا لاطولا (قهله بعالج بالأصبع) قال في الحيط قال على رضى الله عندة التشويص بالسجة والاجهام سوال وروى البهق وغيرهمن حددث أنس رفعه يجزى من السواك الاصابع وتكلم فسه وعن عائشة رضى اللهعتها فلت ارسول الله الرحل فذهب فوه سستاك قال نع قلت كيف يصنع قال مدخسل اصبعه في فيدروا والطبراني (قولدوالمضمضة والاستنشاق) والسنة في ما المسالغة لغير الصائم وهوفي المضمضة الى الغرغرة وفى الاستنشاق الى مااشتدمن الانف ولوشرب الما عباأجزاعن المضمضة وهو يفسد أنعمايس من حقيقتها وقيل لا يحزئه ومصالا يجزئه (قول الانه عليه الصلاة والسلام فعلهما على المواظبة) جيع من حكى وضوء معلسه الصلاة والسسلام فعسلا وقولاا ثنان وعشر ون نفرا ولا بأس بافادة حصرهم تكيلاواسعافا الاول عبدالله بنديدفعلا وفيه مضيض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات وفيسه فسيررأ سبه فأقسل بهماوأ دبرحم ةواحدة رواه الستة عنه والمرادعسداللهن زيدبن عاصم ووهسم النعييسة في معدله الأداين ويدين عبدر به راوى الا دان وفي قوله مسم مراتين الاأن يكون رواه بعنى أقبل وأدبر الثانى عمان فعلافى الصيعين ولهذكر في المضمضة والاستنشاق عددغرفات ولافى المسيح اقبالا ولاغديره الثالث ابن عباس فعد لافى البخدارى وفيه أخذغر فة من ماء فتمضيض ماواستنشق وفيمة أخذ غرفة من مأة فغسل ما يده المي ثم أخد غرفة من ماء فغسل بهايده اليسرى ثم مسع برأسه الرابع المغيرة رواما المفارى في كتاب اللباس اللمسعلي بن أبي طالب فعسلار واءاصاب السنن الاربعة وفيسه فسع وأسمه مرة واحددة وفي روابه أبى داود في المضمضة والاستنشاق فالعاواحد السادس المقدام سمعد بكرب فولادون تنصيص على عدد في شئ رواهأ بوداود السابع أبومالك الاشعرى فعلا كالذى فبلهر واهعب الرازق والطيرانى وأحدوا بن أبى شدية واستقن راهويه الشامن أبو مكرة قولا كالذى قبدر واماليزار الساسع أبوهسر برة قولا كالذى قبسله رواءا حدوا ويعلى وزادانه صلى الله عليه وسلم نضح تحت ثوبه تم فال هدذا اسباغ الوضوء العاشروائل ب عرر واه الترمذي عنه قولا وفيمة تمسيع على رأسه ثلاثا وظاهراذ بيه ثلاثا وظاهررقبت وأظنه قال وظاهر لحيته ثلاثا عمغسل قدمه العنى وفصل بين أصابعه أوقال خلل بين أصابعه ورفع المامحي جاو زالكعب ثمر فعه الى الساق ثم فعل السرى مثل ذلك ثم أخذ حفنة من ماء

كذلك هوالحكى من وضوئه صلى الله عليه وسلم

فلأبها مديم وضعها على رأسمه حتى انحدر المامن حوانبه وقال هذااتمام الوضوء ولمأره منشف شوب قال في الامام رويه محسد بن حير بن عسد الجيار قال التخارى فسيه نظر الحادى عشر حمد بن رواه ابن حمان دون تنصيص على عسد في الرأس وغرفات المضمضة و الاستنشاق الناتيء بة فرواه أحسد في مسنده الشالث عشر أنس أخرج الدار تطسقي عن المسين البصري أنا توضأ ثمقال حددثني أنس ممالك أن هذا وضوم رسول الله صلى الله علسه وسلم دون ذلك التنصيم عشرأ يوأ بوب الانصارى رواه الطبراني وامعق بنراهو يهقال كان صلى الله عليه وس أتمضيض واستنشق وأدخل أصابعه من تحت لحسبه فحالها الخامس عث عم والماني رواه أبوداودعنمه قال دخلت على الني صلى الله عليمه وسلوهو شوضا والماء بسيل منوجهه ولحبشه على صدره فرأيته يفصل بن المضمضة والاستنشاق اله ورواه الطبراني وفعم سل وسنذكره عن قريب ان شاء الله تعالى السادس عشر عسد الله ن أبي أوفى قولارواه فويعلى دون ذلك التنصيص السابع عشراليراءن عاذب فعلارواه الامام أحدكذلك المنامن عشرأتو كاهل قنس بنعا تذقولا وفمه فغسل يعني النبي صلى اقله عليه وسلميده ثلاثا وتمضمض واستنش للذراعيه ثلاثاومسم وأسهوله وقتوغسسل رحلية ولموقت ولعل قولهذاك هوالوحه بعدمسنية التثلث فينحسل الرجل وقدضعف بالهيئم نزجاز وحديث الربيع بعدمصريح في حلن التاسعةعشرالرسع متمعودفرواه أوداودعنها قولا فالتفمهفغ جهسه ثلاثا ومضيض واستنشق مرةو وضآمده ثلاثاومسير يرأسه مرتين سدأ يؤخر رأسه غ فيه وضأرحليه ثلاثا ثلاثا العشرون عائشة رضي الله عنها فعلاروا مالنسائي في سننه بضعيف أخوجسه الدارقطئ عن حادثة من أى الرجاله عن عرة عن عائشة قالت كان دسول الله اللهجليه وسيلم اذامس طهوراسمي الله تعيالي الحادي والعشرون عسدانله من أندس فعلارواه الطبراني وفيهمسم برأسهمقبلاومدبراومسأذنيه الثاني والعشرون عروين شعب عن أسمعن حدم كرهاقر سأ وقدأشرنافيهاالي الاطراف المذكورة في كيفية السيح وغرفات المضمضة والاستنشاق وضعاخلاف فتتيسر الاحالة عندال كلام عليهما وكلهانص على المضمضة والاستنشاق فلاشك في شوت المواظمة عليهما (قيله هوالحكي) نقده من حكامة عبد الله بن زيد فضمض واستنشق واستنثر للاثغرفات ومعلوم أن الاستنثار لس أخذماء ليكون الغرفة والمراد شلاثغر فاتمثل المراد بقوله ثلاثاف بكإأن المرادكل من المضمضة والاستنشاق ثلاثاف كذا كلمن المضمضة والاستنشاق بثلاث وقدحاءمصرحافي حدث الطعراني حدثنا الحسين فاسحق التسترى حدثنا شيبان ينفروخ حدثنا أبوسلة المكندى حدثناليث مزأى سلم حدثني طلعة من مصرف عن أسمعن حد كعب من عرو السامي أندرسول اللهصلي الله علمه وسلرتوضأ فضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا بأخذ ليكل واحدة ماعجديدا جهه ثلاثا فلمامسم رأسه قال هكذا وأومأ بيديه من مقسدم رأسه حتى بلغ بهما الى أسفل عنقه لقفاء وقدمنارواية أبىداودله مختصراوسكتعلسه هووالمنذرى يعبده ومانقل عناس فقىال المحذثون بقولوث الهرآه صلى الله عليه وسلروأهل متطلعة يقولون صهسة غسرقادح فاذااعترفأهل الشأن بأناه صعبة تمالوحه ومدل عليه مآرواه اس اطبقات أخبرنا بزيدين هرون عن عمان ين مقسم البرى عن ليث عن طلة ين مصرف اليامي عن جده فالبرأ بتدرسول اللهصلي اللهعليه وساعسم هكذاو وصف فسيمقدم رأسيه جريديه الي قفاء ومافي وقوله (ومسم الأذنين وهوسنة بما الرأس) أى لا بما محديد خلافاللشافعي فانه يقول هوسنة بما محديد قال في النهاية انتصاب خلافا حازان مكون على المفعول المطلق باضم ارفعاد أى قول المفاق باضم المؤكد المضمون مكون على المفعول المطلق باضم المغلق أف درهم اعترافا استدل الشافعي عاروى أبو أمامة الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لأذنيه ما حديدا ولناماروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مسمر أسه وأذنيه ما واحدو قال الأذنان من الرأس اما أن يكون لبيان المنافقة وهو عليه السلام غير مبعوث اذلك على أنه مشاهد لا يحتاج الى بيان أوبيان الأذنان من الرأس اما أن يكون لبيان المناف المنافوييان

(ومسم الاندنين) وهوسنة عاء الرأس عندنا خلافالشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام الاندنان من الرأس والمرادبيان الحكم دون الخلقة قال (و تخليل اللحية) لان النبي عليه السلام أمره جبر بل عليه

حديث على بماه واحدالا يعارض العصيم من حديث ابن ديدوكعب ومافى حديث ابن عباس فأخذ غرفةمن ماءالى آخرمانقدم يعب صرفه الىأن المراد تجديدا لماء بقرينة فواه بعددال مأخذ غرفة من ماءفغسل بهايده الميني مُأخد فغرفه من ماءفغه سلبهايده اليسرى ومعلوم أن لكل من الدين ثلاث غرفات لاغرفة واحدة فكان المراد أخذماء للمئ شماء السرى اذلاس محكى الفرائض فقد حكى السان من المضمضة وغرها ولو كان لكان المرادأن ذلك أدنى ما يمكن الحامة المضمضة به كاأن ذاك أدنى ما يقام فرض البديه لأن المحكى انماهو وضوء الذي كان عليه ليتبعه المحكى لهم وماروى بكف واحد فلنني كونه بكفين معاأوعلى التعاقب كاذهب السه بعضهم منأن المضمضة بالبمي والاستنشاق بالبسرى (قوله ومسم الاذنين) عن الحلواني وشيخ الاسسلام يدخل الخنصر في أذنيه و يحركهما كذا فعلصلي الله عليه وسلم أنهى والذى في اسماحه بأسناد صحيح عن اس عباس رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم مسع أذنيه فأدخلهما السبابنين وخالف اجاميه الى ظاهر أذنيه فسع ظاهرهما وباطنهما وقولمن فأل يعزل السبابتين في مسح الرأس من مشايخنا يدل على أن السنة عنده أدخالهما وهوالاولى (قوله خلافالشانعي) قيسل يتعلق بالمجوع من سنة بما الرأس ولاخللف في المعنى لان تعليقه عاء الرأس ليس الامن حيث اتصاله بسنة (قول القوله عليه الصلاة والسلام الاذ انمن الرأس) يعنى فلاحاجة الى أخذما منفردلهما كالابؤخذني السنةما آن لعضو واحدفي غيرالتكرارة الى البيهق أشهر اسنادالحديث هذا يعنى روامة أبيداودوالترمذي واسماحه من حديث حماد سنزيد عن سنان بنر بيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة الباهلي رضى الله عند قال يوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثلاثاويديه ثلاثاومسير وأسه وقال الاذنان من الرأس تمقال البيهقي وكان حاديشك في رفعه في روامة قتيبة عنه فيقول لاأدرى أمن قول الذي صلى الله عليه وسلم أومن قول أبي أمامية وكان سلمان بن حربرويه عنحادويقول هومن قول أبي أمامة انتهى وقدضعف شهرأيضا وأجيب بأنه اختلف فيه على حادفا بوالربيع رفعه عنه ومن سمعت على ماعلت واختلف على مسدد عن حاد في ذلك أيضاواذا رفع ثفة حديثا ووقفه آخرا وفعل ذاك شخص واحدق دمالرفع لانه زيادة والعصيم في شهر التوثيق وثقه ألوزرعة وأحدويحي والعجلى ويعقوب بنشيبة وسنان بنربيعة وقد توهم في ألبهتي التصامل بسبب اقتصاره على حديث أي أمامة والاشتفال بالتكلم فيه وفى الباب حديث عبدا لله بن زيد أخرجه ابنماجه عن سويد بنسميد حدثنا يحيى بن زكريابن أبي ذائدة عن شعبة عن حسب بن زيدعن عبادبن

أنهما بمسوحان كالرأس لأعاء الرأس ولاسسل المه لان الاشتراك بن الشيئين فيأمر لانوجب كون أحدهمامن الأخركارحل منالوجهااستراكهما في الغدل واللف من الرأس لاشتراكهما فيالمسعرواما لسان أنهما بمسوحان بماء الرأس وذلك بناسسالذكر عندمسم الأذنين عاء واحد فأنه اذا كانمن أبعاض الرأس حقيفة وحكاجاذ أن عسم عاءواحدفكذا اذاحكا الشرعيذاك فأن قسل فعلى هسذا ينبغى أن يحزى مستعدماعن مست الرأس أحس بأن كون الائذن من الرأس ثنت يغير الواحد فلايقع عاثبت مالكتاب كاأن النوجه الى المطم لايحزى لان كونه من البات ثبت بخسير الواحدوالتوجه الحالبيت مات مالكتاب فلايجزي عنمه ماثنت مخبرالواحد لئسلا بلزم نسيخ المكتابيه وقوله (وتخليل العبةلان

الني صلى الله عليه وسلم أمر ، حبر بل عليه السلام بذلك) قال عليه السلام ترك على حبر بل عليه السلام والمسلم الني صلى الني صلى الني صلى الني على الني المسلم المسلم المسلم أن الامر الوجوب الاأنا تركناه الله الكتاب وفيه نظر لانه اعمان مذلك أن لوافاد وأمر في الناف المسلم الفرضية ولم يقلبه أحدوا ما اذا أفاد الوجوب فلاما نع عنه كغير الفاتحة

⁽قال المستنف ومسيح الاذنين) أقول ظاهر هما و باطنه ما (قوله أوهذا المدكور في معنى يخالف النه) أقول هذا غيرظاهر الاأن بلاحظ كون الكتاب من الخلافيات (قوله أو بيان أنهما بمسوحان كارأس لا بما الرأس النه) أقول وأيضا اذا كان المرادبيان الحكم يكون الكتاب من المسموقة تخصيصا بالمخصص

السلام بذلك وقيل هوسنة عندأى بوسف رجه الله جائز عندأى حنيفة ومحدر جهما الله لان السنة اكال الفرض فع ادوالداخل ليس عدل الفرض

تميم عن عبدالله بن زيد قال وال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس وحديث ان عباس أخرحه الدارقطني عن أبي كامل الحدري حدثنا غندر مجدن جعفر عن اسرج بجعن عطاء عن ابن عباس أنهصلي القه عليه وسلم قال الاذنان من الرأس وهما "ما بتان للا تصال و ثقة الرجال وقول الدار قطني فى الثانى اسناده وهم انحاهو مرسل محتماعا أخرجه عن ابنجر يجعن سليين بن موسى عن النبي سلى الله عليه وسدام مرسلا فال ان القطان بعد حكه بعصته م نقل كلام الدارقطي لنس بقد ح فيسه وماينع أن بكون فسه حديثان مستندوم سل وانساأ حاديث أخرمن فعله صلى الله عليه وسلم منهاما أخرجه ابن خزعة وأبن حبان والحاكم عن ان عباس ألاأخبر كم وضو ورسول الله صلى الله عليه وسل فذكره وفيه مغرف غرفة فسم بهارأسه وأذنيه ويوب عليسه النسائي باب مسيم الاذنين مع الرأس وأماماروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذلاذ نيه ماء جديدا فجب حله على أنه لفناء البلة قبل الاستيعاب توفيقا بينه وبين ماذ كرناواذاانهدمت الباة لم يكن بدمن الاخذ كالوانعدمت في بعض عضووا حدولورجنا كأن مارويساه أكروأشهر فقدروى من حديث أى أمامة وان عباس وعبدالله من ذيد كاذكر فاو أبي موسى الاشعرى وأبي هر يرة وأنس وان عروعائشة رضى الله عنهم بطرق كثيرة والله سبعانه أعلم (قول جا ترعندا بي حنيفة) في غيرنسفة من كتب الرواية سنة عند أبي يوسف رجه اقه سنحب عندهما وأمثل مديث فيهمارواه الترمذى وابن ماجه من حديث عامر بن شقيق الاسدى عن أبي و أثل عن عمان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لميته وقال الترمذي توضأ وخلل لحديده وقال حسن صحيح وصعه ان حبان والحدا كموقال احتجا بجميع روانه الاعامر بنشيقيق ولااعم فيه طعنا بوجه من الوحوموله شياه دصعير من حيديث عمارين باسروأنس وعائشة رضى اللهعنهم غماخرج أحاديثهم أنهصلي الله عليه وسلم وزضأ وخلاليته وزادفي حسديث أنسج سذاأمرنيري وتعقب بانعامر اضعفه ابن معين وقال أبوحاتم ليس بالقوى وحاصل الاول طعنمهم وهوغيرمقبول على ماعليه العل لم يقبله الترمذي والثاني لا يخرجه الى الضعف ولوسهم فغاية الامراخ تلاف فيه لاينزل بهعن الحسن قال الترمذى فعله الكبير قال مجدين اسمعيل يعسى المعارى أصهش عندى حديث عقمان وهوحديث حسن انتهى وكيف وامشواهد كثيرة جدامن حديث عمار وأنس كارواهماالحا كموالترمذي وابن ماجه رأينه عليه السيلام يخلل لميته وانضعف بالانقطاع وحديث أنس قال كانالني صلى الله عليه وسلم أذا يؤضأ خلل طميته رواه البزار وانماجه وحديث أى أبوب نحوه رواه انماجه وهوضعيف وحديث ان عباس دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسأروه وسوضأ وقال فيه فلل لحيته وفيه فقلت بارسول ألله هكذا الطهور فال هكذا امرنى دى دواه الطعراني في الاوسط وروى أيضاحديث أبي أمامة وحديث عبدالله ن أبي أوفي وحديث أى الدرداء وحديث أمسلة كان اذا وضأخلل لحيث وضعف مخالدين الماس العدوى وروى البزارعن ابى بكرة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وخال وروى أبن عدى عن حابر أنه وضاً رسول الله صلى الله علىه وسلم غيرم ، ولامر تين ولا ثلاث فرأ يته يخلل لحينه عاصابعه كانم أسسنان المشط وفيه أضرم بن غياث النيسا بورى متروك ومافى الهدامة عماأخر جهان أيى شيبة عن أنس عنه صلى الله عليه وسلم قال أتانى جبريل فقال مامحمد خلل لميتك وهومعلول مالهيثمن جمازو يقرب منه مافي أبي داود عن أنسكان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أخذ كفامن ماعصت حنكة فحلل بعليته وقال بمذاأ مرى ربى وسكت عنسه وكذاالمنذرى بعده وأعله ابن القطان بأن الوايد بنزر وان مجهول فال الشيخ في الامام وهوعلى طريقته منطلب زيادة النعديل معرواية جاءة عن الراوى وقدروى عن الوليد هذا جاعة من أهل العلم فهذه

وسلمأخذ كفامن ما فلل مهلسه وفالمهذا أمرني ريه نست الامهة واحدة وعن هذانقل عنه أنه وال مسم اللعية جائزليس يسغة ومعنى قوله جائزان صاحبه لاينسبالىالبسدعة وهو المنقول عن محدرجهالله كاذكر فىالكناب وقوله (لانالسنة) يعنى في الوضوء (ا كال الفرض في عله وألداخل) أعداخل اللعية (لسيعمل الفرض) لعدم وجوب ايصال الماء المده مالانفاق واعترض مأن المضمضة والاستنشاق سينتان وداخيل الغم والانفلس على الفرض فى الوضور وأجيب أن الفهوالأنف من الوحسه من وحسه ادلهماحكم الخارجمن وحه والوجه محلالفرض

(قوله والحق أنَّ الوحوب منت المواظية من غيرترك ولم شتذاك فانمروى عن أيحنفة أنهقال ماروى أنهصل اللهعلمه وسلرأخذ كفامن ماء غلل ملسه وقال مسلى الله عليه وسل به_ذا أمرنى دبى لميثبت الامرة واحدة) أقول قوله ماروىميتداوقوله المثبت خسره ثماقول فيه أنهلم لايكن هذا القدرفافادة الوحوب وعدم الثبوت ليس بشوت العدم ولامستلزماله (فوله واعترض بان المضمة الى قوله وأجيب بأن الفم والانف من الوجه) أقول وكذا المكلام في مسم الاذن

وقوله خالوالم بفدالوحوب وان كانمقرونامالوعسد لان-سديث الاعسرابي والاخبار التي حكى فيها وضوورسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرد كر التعلسل فيهابصرفهعن افادة الوحوب والوعسد مصروف عااذالم يصل الماء بينالاصابع وقوله (لان الني ملى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة) أى غسل كلعضوم ، والراد بالقبول الحواز ورتبعلي الزيادة والنقصان وعسدا وابس على ظاهر وفلايدمن تأويلوهومسنزادعلي أعضاءالوضوء أونقصعنها أوزادعلى الحسدالمحدودأو نقص عنه أوزادعلى السلاث معتقداأن كال السنة لايحصل الثلاث فهوثلاثة أوجسه وقوله فقد تعدي برجعالي الزيادة لانه مجاوزة عن آلحة وقوله وظلم رجعالي النقصان قال الله تعالى ولمتظلم منسمه شسيأأى لم تنقص وقوله (والوعسد لعدم رؤمته سنة)اشارة الى اخساره التأويل النباك بعنى أنهاذازادلطمأنينة القلب عنسدالشك أوطية وضوآخر فلامأسه فأن الوضوءعلى الوضوء نورعلى نور وقدأم بترك مارسال مالابرسه قال

قال (وتخليل الاصابع) لقوله عليه السلام خالوا أصابعكم كى لا تخطلها نارجهم ولانه اكال الفرض في عدل وتكرا را لغسل الى الثلاث) لان النبي عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الدالم وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله لا الإجرم تين وتوضأ ثلاثا أثلاثا وقال هذا وضوق و وضوء الا تبيام من قبلى فن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رويته سنة

طرقمتكثرةعن أكثرمن عشرةمن العماية رضى التهعنهم لوكان كلمنهاضعيفا ثنت عية المجوع على ماتقدم فكيف وبعضها لاينزل عرالسن فوجب اعتبارها الأأن أباحنيفة رحه الله بقول لمبشت منها المواظبة بل مجردالفعل الافى شذوذ من الطرق فكان مستحبالاسنة لكن مافى أي داود من قوله مهذا أمرنى ريه إبنبت ضعفه وهومغن عن نقل صريح المواظمة لان أمر ، تعالى حامل علم افسر ع قول أى بوسف كأرجعه في المسوط ويتضامل المعنى المذكور من أن السنة في الوضوء ما كان اكالا للفرض في محله وداخل اللعية ليس به بعد سلامته في نفسه ما نقض به من أن المضمضة والاستنشاق سنة وليسافي محله اذليسافى الوجه بالمنغ وادعاءأن محلهمامنه حكا اذلهما حكم الخارج من وجه حتى لا بفسد الصوم بادخالهماشيا (قوله وتخليل الاصادع) صفته في الرحلين أن يخلل بخنصر بده السيرى خنصروحه المنى ويعتم يخنصر رجسله اليسرى فى القنية كذاوردوالله أعسله ومثله فيسايطهر أحرانفا فى لاسسنة مقصودة (قوله كىلاتخلاهاتارجهم) مؤدى التركيب أن التغليل يراد لعدم التخلل وهولا يستلزم أن عدم التغليل مستلزم تخلل النار الالوكانت علة مساوية وهومنتف والاكان التغليل واحبابعد اعتقادهم حبة الحديث لكن المعدود في السنن التغليل بعد العلم وصول الماء الى ما منها وهوليس واجباو حيثناذ فليس هومقرونا بالوعيد بتقدير الترك فلاحاجة الىضمة في السؤال القائل خالوا بفيد الوجوب فكيف وهومقرون بالوعيد غرتكاف الحواب بانهمصر وفعنه بعدد بث الاعرابي وأحاديث حكامة وضوئه صلى الله عليه وسرا فليس فيها التفليل والوعيد مصروف الى ما اذالم يصل المساءين الاصابع هشذاومتن الاحاديث على ما في الدار فط في خالوا أصابعكم لا يخللها الله بالناريوم القيامة وهوض عيف بصى من ممون التمارنع المصرح فيه بالوعيد مافى الطيراني من لم يخلل أصابعه بالما مخالها الله بالناريوم القسامة وأمثل أحاديث التخليل مافى سنن الاربعة من حديث لقيط بن صبرة قال قال صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فأسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع فال الترمذى حديث حسن صعيع وروى هووا بن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال صلى الله عليه وسلماذ الوضأت فلل أصابع يديك ورجليك وقال حسن غريب وغندى أنها كلهاللوحوب والمراد الامر بأيصال الماءالى ماستهاا فادة أنه لا يحوز ثرك ماخني مماهو مينها كا هوفى داخل العية والتخليل بعدهذا مستعب لعدم بوت المواظبة مع كونه اكالافي الحل (قوله وتسكرار الغسل الى الثلاث) قيد مه لافادة أنه لا يسن التكر ارقى المسيم ثم قيل الاول فريضة والثاني سنة والثالث ا كال وقيل الثانى والثالث سنة وقيل الثاني سنة والثالث نفل والظاهر أنه معنى الاول وقيل على عكسه وعن أبى بكرالاسكاف الثلاث تفع فرضا كاطالة القيام والركوع ونحوه وعندى أنه ان كأن معنى الثانى أن الشانى مضاف الى الثالث سنة أى المجوع فهوا لحق فلا يوصف الثاني بالسنية فى حددًا ته فلوا قتصر عليه لايقال فعل السنة لان بعض الشي أيس بالشي ولا الثالث اذالم يلاحظ مع ماقبله (قوله والوعيد العدمرو منهسنة) أى هذا العددوهذا أحدما فسل فلورآ وزادلقصد الوضوء على الوضوء أولطمأنسنة القلب عنسدالشك أونقص لحاجته لابأسبه وقبل أريديه مجردالعدد وقبل الزيادة على أعضاء الوضوء والنقص منها وتعدى رجع الحراد وظلم رجع الى نقص وأصل الظلم النقص قال الله تعالى ولم تظلمنه شيأأى لم تنقص هـ ذا والحديث بمعموع هذا اللفظ غيرمعروف بل صدره روى عن عدة من الصحابة برقعونه روامالدار قطنى عن ابن عربر فعه وضعف بالمسبب بن واضع وابن ماجه عن أى بن كعب برفعه

(قوله اشارة الى اختياره المستب بروه و المار وطبي عن اب عمر يروه و وصعف المستب برواضيم وابن

(ويستعب المتوضى أن ينوى الطهارة) قيل المستعب ما يثاب على فعله ولا بلام على تركد وقوله فالنية في الوضو وسنة عند الينافي ذلك لان السنة ما يثاب على فعله وبلام على تركدوالظاهر أن الاوّل اختيار القدورى (٢٦) والثاني اختيار المصنف وتفسير النية في

الوضوء هوأن سوى ازالة الحدث أواماحة الصلاة وهي فرض عندالشافعي واللانماعادة اذالعبادة فعسل بأتىبه المكلف على خلاف هوى نفسه تعظما لامرريه والوضوم بدذه المشابة وكلماه مدوعبادة لايصم بدون النسبة لقوله تعالى ومأأم واالالمعيدوا الله مخلصية له الدين والاخلاص لايعصلالا بالنسة وقدحعله حالا للعامدين والاحوال شروط فتكون كلعبادة مشروطة بالنية وقاسه على النمم في كونهما طهارتانالصلاة ولناالقول بموحب العله يعنى سلماأن الوضو الايقع عبادة الامالنية لكن لدس كلامنا فيذلك وانماهوفي أناستعال الماء المطهرفي أعضاه الوضوءهل بوحب الطهارة مدون النسةحتي مكون مفتاحالص لاة أولا ولامدخل لكونه عبادة فىذلك ويفيدذلك بدونها لانأعضاه الوضومعكوم بنعاستها فىحق الصلاة ضرورة الامن بتطهيرها والمامطهور بطبعه فأذالاقي النعس طهره قصدالمستعل ذلك أولا كالنوب النعس وكافى حقالاروا مخلاف

قال (ويستعب للتوضى أن ينوى الطهارة) فالنية فى الوضو مسنة عندنا وعند الشافعى فرض لانه عبادة فلا تصح مدون النية كالتيم ولنا أنه لابة عقر بة الابالنية ولكنه يقعم فتا حالا صلاة لوقوعه طهارة باستعبال المطهر بخلاف التيم لان التراب غير مطهر الافى حال ارادة الصلاة أوهو ينبئ عن القصد

وضعف بزيدين أبى الحوادى وغسيره ورواه الدارقطنى فى كتاب غرائب مالكمن حسديث ذيدين مابت وضعف بعلى من الحسن الشامى وأما بحزه فانماهو في حديث عروين شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتاه صلى الله عليه وسلم فقال بارسول الله كيف الطهور فدعاعه في أناه غسل كفيه ثلاثاثم غسل وحهه ثلاما تمغسل ذراعيه ثلاماتم مسم برأسه أدخل اصبعيه السباحتين فىأذنيه ومسم باجاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه تمغسل رحليه ثلاثا ثلاثائم قال هكذا الوضوء فن زادعلي هذا أونقص فقدأ ساءوظلم وفى لفظلان ماجه تعدى وظلم والنسائي أساءوتعدى وظلم قال في الامام الحديث صحيح عندمن يصبح حسديث عروين شعيب عن أبيه عن حده لصدة الاسناد الى عرو اه وقد اختلف المحتون فيسه والحققون على صته فمع المصنف رجه الله بين الالفاظ المروية عنه عليه السلام ونسبها اليه ولاعتب عليه في ذلك لانه لم ينسبه الى صابى واحدمعين (قوله و يستعب الخ) لاسند القدورى ف الروابة ولافى الدراية في جعل النبة والاستبعاب والترتب مستصاغيرسنة أما الرواية فنصوص المشايخ متطافرة على السنية ولذاخالفه المصنف في الثلاثة وحكم بسنيته ابقوله فالنبة في الوضو مسنة وعوم في الاتخرين وأماالدوا ية فسنذكره قريباان شاءالله تعالى وقيل أراد يستصي فعل هذه السنة الخروج عن الخلاف فان الخروج عنسه مستحب لكن قوله و بالمامن عطفاعلى نفسير مرتب الوضو وقسد يعكره فان الحاصل حينتذ يستحب الترتب وهوأن يداعادا الله به و بالميامن والتيامن مستحب عندهم بالمعنى المشهور وقدأ وقعه في تفسير الترتب فيكون النرتب بذلك الوصف وأما الوجه فنه أن الوضو والابقع بلانية الابالفعلمع الغفلة والذهول اذ الفعل الاختيارى لامدفى تعقيقه من القصد اليه وهواذا قصد الوضوءأو رفع الحسدث أواستباحبة مالايحل الابه كأن منو ياحتى ان صورة الخسلاف انحا تحقق بيننا وبين الشافعي في نحومن دخل المامدفوعا أومختار القصد الترد أومجرد قصد ازالة الوسخ ووقوع مثل هدده الحالات له صلى الله عليه وسلم قد لا يتحقق ولو تحقق في بعضها لا ينفي السنية لانم الولم نقترن بالترك أصلا كانواجباوسنذ كرالوجه العام الثلاثة (قول لانه عبادة فلا تصم بدون النية) لقوله صلى الله عليه وسلم انماالاعمال بالنيات متفق عليه أى صفتها واعتبارها شرعا بالنيات والمرادالعبادات لان كثيرا من المباحات تعتبر شرعابلا سية كالطلاق والنكاح (قوله ولنا) قول بالموجب أى سلناأن كل عبادة بنية والوضو الايقع عبادة بدوغ او ذلك قضيناعهدة الديث وليس الكلام في هذا بل في انه اذا لم ينوحتي لمتقع عبادة سبباللثواب فهل يفع الشرط المعتبر الصلاة حتى تصحيه أولا ليس في الحديث دلالة على نفيه ولاأتباته فقلنانع لان الشرط مقسودا لتعصيل اغيره لالذاته فكيف حصل المقصودوصار كسترالعورة وباقى شروط الصلاة لايفتقراعتبارهااتى أن تنوى فن ادعى أن الشرط وضوءهو عبادة فعليه السان (قوله بخسلاف التهم) لان التراب لم يعتسر شرعامطهرا الالصلاة لافي نفسسه فكان التطهير به تعبدا محضا وفيه يحتاج الحالنية أوهوأى النيم يني لغةعن القصد فلا يتعقق دونه بخلاف الوضو ففسد قباسمه على التيم وفى كلمن الوجهسين نظرنذ كره في التيم ان شاه الله تعالى والصواب افساده بماهو

التيم فان التراب أبعث لمطهر اطبعافل بن فيه الامعى التعبدولاتعبد بدون النية فان قيل في الوضو مسم والمسم أبعقل مطهرا طبعافيمت إلى النية أحيب بأن مسم الرأس ملتى بالفسل لقيامه مقامه وانتقاله اليه بضرب من الحرج وقوله أوهو بني عن القصد فلا بتعقق بدونه قبل بعنى أن التيم يذي عن القصد والنية هي القصد فلا يتعقق بدونه القصد أى النية

وفيه نظرالانه بنى عن القصد المعة والقصد الذى هو النية الماهوق مدخاص وهوق مدا باحة الصلاة والاعم لادلالة له على الاخص ولان الاول مدلول اللفظ والنانى فعل القلب ولادلالة لاحدهما على الآخر (قوله ويستوعب رأسه بالمسم على ما اختاره القدورى وقوله وهوسنة يعنى على اختياره وصفة الاستيعاب أن يبل بديه ويضع بطون ثلاث أصابع من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابين والاج امين ويافي الكفين ويجرهما الى مؤخر الرأس ثميم الفودين بالكفين ويحرهما الى مقدم الرأس و عسم طاهر الادنين بباطن الاجهامين وباطن الادنين بباطن السبابين و عسم رقبته نظاهر الدين حتى بصديما محابيل مقدم الرأس و عسم طاهر الادنين بباطن الاجهامين وبالقد عليه وسلم (وقال الشافعي وجه القد الشليث عيام مختلفة) لاندركن في الوضو فكان النثليث فيه سنة كفسل (٢٧) الوجه والبدين والرجلين (ولنا أن أنسارضي القه عنه يوضأ ثلاث بالاث الوصو

(ويستوعب رأسه بالمسيم) وهوسنة وقال الشافعي السنة النثليث عياه مختلفة اعتبارا بالمغسول والما أن أنسار ضي الله عنه وضا ثلاثا ثلاثا ومسم برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يروى من النثليث مجول عليه عاء واحدوه ومشر وع على مار وى الحسن عن أبي حنيفة ولان المفروض هو المسمح و بالتكرار يصبير غسلا ولا يكون مسنونا

متفق عليه من أنشرط القياس أن لا تكونشر عيسة حكم الاصل مناخوة عن حكم الفرع والالثبت حكم الفرع بلادليل وشرعية التيم متأخ وعن الوضو وفلا يقاس الوضو وعلى التيم فى حكه لسكن هذا اذاقصدالقياس أمااذاقصدالاستدلال بعنى لماشرع التيم بشرط الندة ظهروجوج افى الوضوافهو ععى لافارق فليس حواب الايه كافي الكتاب (قوله ولناان أنساالخ) غريب وعزاه بعض سم الحميم الطبرانى عن داشدا في عهد الحاني قال رأيت أنسا مالزاو مة فقلت أخبرنى عن وضو مرسول الله صلى الله عليه وسلفانه بلغنى أنك كنت توصئه وساق الحديث الى أن والرغم مسمر رأسه مرة واحدة غيرانه أمرهما على أذنيه فسيم عليهما قال الزيلعي وهذا لمأجده في مجم الطبران ويضعفه مار وامان أي شببة حدثنا استقالازرق عن أبوب من العلام عن قتادة عن أنس أنه كان عسم على الرأس ثلاثا بأخسد لكل مسحة مامجديدا وقدروى أوداودعن ابن عباس أنمرا مسلى المه عليه وسلم بتوضأ ثلاثا ثلاثا ومسع برأسه وأذنب مسعة واحدة وفيه عبادة بنمنصور فيهمقال وتقدمت رواية أصحاب السنن الاربعة عن على أنهمسم مرة واحدة وفيسه ضعف وروى الدارقطني عن عثمان في حكايت مسيح برأسه مرة واحدة وقول آلزيلمي في المعزو الى معم الطيراني لم أحده فيه سهوعنه أوكان ساقطاني تسمنته والافقدوجد فىالاوسطمن مسسندا براهيم البغوى (قوله والذي يروى) بالتمريض بشسعر يضعفه وقدروى عن عشانمن حديث عامر بن شقيق وفيه ذلك المقال المتقدم قال أوداود ورواه وكسع عن اسرائبل فقال وضأ ثلاث ماثلاث مافقط قال وأحاديث عثمان العصاح كلها تدل على أن المسيم مرة واحدة فانهمذ كروا الوضوء ثلاثا ثلاثا وقالواوم يج برأسم لم يذكر واعسددا انتهى وروى أبوداود والطبران عن على ف حكاينه المسم ثلاثما فالداليهني وفدر ويمن أوجه مغريسة عن عمان رضي الله عنسه تكرار المسم الاأنهمع خلاف الحفاظ ليس جعبة عندا هل العلم (قول وهومشروع) روى الحدن عن أب حنيفة

رأسه مرةواحدة وقال هذا وضومرسول الله صلى الله عليه وسلم) وقدروىعن عثمان وعلى ومعاذوان عباس والبزاء وأبي أمامة الساهلي مدل ذلك قال الترمذي والعل علمعند أكثرأهل العلم من أصحاب رسوليالله صلى الله علمه وسلم ومن يعدهم وقد روى عن عثمان وعلى أنهما حكباوضوه رسولاللهصلي الله عليه وسلم فغسلا ثلاثا ثلاثاوم سعائل لاما قلنا المشهور عنهمامارو بناه أولا (قال المصنف والذي يروى فيسه من التثليث) يريده ذلك بعثى على تقدير شوته (محول عليمه) أي على التثليث (عادواحد وهومشروع على ماروى الحسسن عنأبي حنيفة) ذكرالحسسن فيالجردعن

أى حنيفة أنه اذا مسيح ثلاثا بما واحد كان مسنونا فانقيل قد صارالبلل مستعلا بالمرة الاولى فكيف يسن احم اره ف ثانياو الثا أجيب بانه بأخد خد حكم الاستعبال لا قامة فرض آخر لالا قامة السنة لا نها تبع للفرض الايرى أن الاستبعاب يسن بماء واحد (قوله ولان المفروض هو المسيم) دليل آخرو تقريره المفروض هو المسيح والمسيح يصير بالتكر ارغسلا فالمفروض هو الغسل وهو خلاف الكتاب والسنة والاجاع فلا يكون التكر ارم سنو فالان السنة في الوضوء اكال الفرض في محله لا تقله من كونه مسعال كونه غسلا

(قوله وفيه نظرلانه بني عن القصدال) قال يعقوب باشا يكن أن يقال ان المراد قصد الصعيد لاجل الصلاقيقرينة قوله فلم تجدوا ما ففيه الانباء عن المشروط (قوله ولان الاقل مدلول المفظ والثاني فعل القلب ولاد لالة لاحدهما على الآخر) أقول فيسه بحث (قوله الفودين) في القاموس الفود معظم شعر الرأس بما يلى الاذن و ناصية الرأس (قوله لم يصرمست ملا) أقول حقيقة وان لم يصرمست ملاحكاني عضو واحد فلا يخالف ما سيأتي بعد أسطر (قال المصنف ولان المفروض هو المسمى) أقول عطف ما تقدّم من حيث المعنى كانه قال التثليث

وتوله (فصار كسم الخف) تقريره مسم الرأس مسم في الوضوء وكل ما هو مسم في الوضو ولايست تثليثه كسم الخف وقوله بعلاف الغسل متصل بقوله وبالتكرار بعد التكرار بعلاف الغسل فانه لا يفسده فكان في اس الشافعي المسوح على الغسول فاسدا قال (ويرتب الوضو وفييد أعماد أالله تعالى بذكره) ويرتب معطوف على قوله ويستوعب والكلام في كونه مستميا أو سنة كانقدم قوله فيبدأ بيان الترتيب وقال الشافعي الترتيب في الوضو وفرض لقوله تعالى فاغسلوا وحوهكم الاتهة ووجه الاستدلال أن الفاء النعقيب والتعقيب و وحدالا التعقيب والتعقيب والت

فصاركسم الخف بخلاف الغسل لانه لايضره التكرار قال (ويرتب الوضو فيبدأ بما بدأ الله تمالى بذكره وبالميامن) فالترتب في الوضو السينة عندنا وقال الشافعي فرض لقوله تعالى فاغسسا واوجوهكم الاية والفاء التهقيب ولناأن المذكور فيها حرف الواو وهي لمطلق الجمع باجماع أهدل اللغة فتفتضي اعقاب غسل جلة الاعضاء والبدامة بالميامن فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والترجل

في المجرد اذامسم ثلاثا بماءواحد كانمسنونا وماسوى ذالمن تفريرا لكناب غيءن البيان (قوله والفا التعقب فيفيدوجوب تعقب القيام الى الصلاة بغسل الوجه فيلزم الترتب بين الوجه وغيره فيلزم فى الكل لعدم القائل بالفصل قلنالانسلم افادته اتعقيب القياميه بل جلة الاعضاء وتحقيقه أن المعقب طلب الغسل وله متعلقات وصل الى أولهاذ كرا سفسه والباقي واسطة الحرف المشرك فاشتركت كلهافيسه من غسيرا فادة طلب تقديم تعليق ببعضها على بعض في الوجود فصار مؤدى التركيب طلب اعقاب غسل جدلة الاعضاء وهذاع بن مافى الكتاب وهوع بن نظير قوال ادخل السوق فاشترلنا خيزاولهاحيث كان المفاداعقاب الدخول بشراءماذ كركيف وقع ودعوى المصنف اجماع أهل اللغة على أن الواولطلق الجمع تبع الفارسي وهو سامعلى عدم اعتسارة ول القائلين بأنه الترتيب أوالقران (قوله والبداءة بالميامن فضيمة) أي مستحب م استدل عليه بقوله صلى الله عليه وسلم أن الله يحب ألتمامن في كلشئ وهومعي ماروى السستة عن عائشة كان الني صلى الله عليه وسلم يحب التيامن فى كلشى حتى في طهوره وتنعدله وترجدله وشأنه كله وهو شاء على عدم استنزام المحبو بسية المواظبة لان جيع المستعبات محبوبة له صلى الله عليه وسلم ومعاوم أنه لم واطب على كالهاوا لالم تكن مستعبة بلمسنونة لكن أخرج أبوداود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلماذا توضأتم فالدؤا بميامنه كم وأخرجه النخر بمة والنحبان في صحيهما قال في الامام وهوحمد يربأن يصير وغير واحمد يمن حكي وضوأه صلى الله عليه وسلم صرحوا بتقديم الميي على اليسرى من السدين والرجلين وذلك بفيد المواظبة لانهدما نحيا يحكون وضوأ والذى هودأ به وعادته فيكون سنة وجثله ثبتت سنية الاستيعاب لانهم كذلك حكوا المسح وفىالقنيةعنبعضهم اذاداومعلى ثرك استيعاب الرأس يغسيرعذريأثم كاتعواللهأعلم لظهور دغبته عن السنة فالحق أن الكلسنة ومسع الرقبة مسقب بطهر البدين لعدم استعمال بلتهما والحلقوم بدعة وقيل مسم الرقبة أيضادعة وفيماقد منامن رواية اليام أنه صلى الله عليه وسلمسع الرقبسةمع مسم الرأس وفى حديث وائل المقدم وظاهر رقبته وقيل أن مسم الاذنين أدب ومن ألسنن النرسب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من مقدم الرأس ومن رؤس الاصابع في البدين والرجلين ووجهه على ماعن بعض المشايخ أنه تعالى جعل المرافق والكعبين غابة الغسل فتكون منتهى الفعل

غسيره لانه معطوف على المسرتب والمعطوف على المرتب مرتب أولعدم القائل بالفصل ولناأن المذكور في الاكية حرف الواو بعني بعدالف اعوالواو الملق الجع باجاع أهل اللغـــة والفاء دخلت على هذه الجلة التي لاترتس فيها فنقتضى اعقاب غسال جالة الاعضاس غرررتس وتحقيفه سلنا أنالفاء للنعفس تفيهد تعقيب مأبعدهالماقيلها ومابعدها غسل جلاغرص تعةفمد تعقساللقمام الحالصلاة ومحن نقول بهولس الكلام فيهوانماالكلام فيترتب الاعضاء والداخل فيهاالواو وهى لاتفسدالترتسفان فيل كيف ادعى المصنف اجماع أهل اللغة ومنهم من يقول انه يفسد الترتب ومنهمن بقول بفيدالقران أحسب أنأ ماعلى الفارسي ذكرأن النحاة أجعواأن الواو للجمع المطلق ذكرم سيونه فيسمعة عشر موضعافى كتابه فاعتمد

المصنف على ذلك و بان خلاف القليل لا يمنع الاجماع اللغوى وقوله (والبداء وبالميامن فضيلة) أى مستصبة والميامن جع مينة خلاف الميسرة وذكر في المغرب أن البداية بالمياه عامية والصواب بداءة وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب الشيامن في كل شئ حتى التنعل والترجل التنعل بدس النعلين والترجل تسريح شعر الرأس

ويعرف الفصل بانه طائفة من المسائل الفقهمة تغيرت أحكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجة بالكتاب والباب لما فرغ من سان الوضوء فرضه وسنته ومستحبه بدأ عما ينافسه من العوارض اذالعارض انما يمكون متأخر أعن المعروض والنوافض جع ناقضة والنقض متى أضيف الى الاحسام براد به ابطال (٢٤) تأليفها ومتى أضيف الى المعانى براد به اخراجه عماهو المطاوب به والمطاوب هنامن الوضوء

﴿ فصل في نوافض الوضوء ﴾

(المعانى الناقضة الوضوء كل ما يخرج من السبيلين) لقوله تعالى أوجاء أحدمنكم من الغائط وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحدث قال ما يخرج من السبيلين

قالا داب ترك الاسراف والنقتير وكلام الناس والاستعانة وعن الوبرى لا بأس بصب الحادم كان عليه الصلاة والسلام بصب الماء عليه والتمسم بخرقة يمسم بالموضع الاستنجاء ومنها استفاء ماته بنفسه والمبادرة الى سترالعورة بعد الاستنجاء وزعم عليه اسمه تعلل اواسم بيه صلى الله عليه وسلم حال الاستنجاء وكون ا نيته من خرف وأن يغسل عرونه الا بريق ثلاثا ووضعه على بساره وان كان الاء يغترف منه فعن عنه ووضع بدء حالة الغسل على عرونه لا رأسه والتأهب بالوضوء قبل الوفت وذكر الشهاد تين عند كل عضو واستقبال القبلة في الوضوء واستعماب النسبة في جمع أفعاله وتعاهد الموقين وما تعالما الموضوعة والتأنى والدلك خصوصا في الشبتاء وتحاوز حدود الوحم واليسدين والرجاين الاعضاء المغسولة والتأنى والدلك خصوصا في الشبتاء وتحاوز حدود الوحم واليسدين والرجاين السقيق غسلهما ويطيل الغرة وقول سحافك اللهم وجعمدك أشهد أن لا اله الا القه وأشهد أن مجدا وصلاة ركعت نعقيمه ومل آينه استعداد اوحفظ ثيامهمن المتقاط والممال عند الاستنشاق وسلام وضوئه قبل الفراغ فعل ماشك فيه ان كان أول شك والا فلاعليه وان شك بعده فلا مطلقا شك فيعض وضوئه قبل الفراغ فعل ماشك فيه ان كان أول شك والا فلاعليه وان شك بعده فلا مطلقا شك فيعض وضوئه قبل الفراغ فعل ماشك فيه ان كان أول شك والا فلاعليه وان شك بعده فلا مطلقا شك فيعض وضوئه قبل الفراغ فعل ماشك فيه ان كان أول شك والا فلاعليه وان شك بعده فلا مطلقا

﴿ فصلى نواقض الوضوء ﴾

النقض فى الاحسام ابطال تركيها وفى المعانى اخراجها عن افادة ما هو المطاوب منها (قوله كلما يخرج) قيل بعدى خروج ما يخرج ليحسوا لاخبار عن المعانى لكن الظاهر أن الناقض هو النجس الخارج لاخروجه الخرج المحسون كوته مؤثر الانقض مع أن الضد هو المؤثر فى رفع ضده وصفة النجاسة الرافعية الطهارة انماهى قائمة بالخارج وغاية الخروج أن يكون عائمة تعققها صفة شرعية أعنى صفة النجاسة فانها شرعية وذاك لا يضرا ذبعد تعققها عن علتهاهى المؤثرة النقض غظاهر الحديث الذي رويه ما الحدث قال ما يخرج من السديان ولم وجدما وجب صرفه عن ظاهر الااصلاح عبارة بعض المصنفين وهذا لا يجوز على أنه غير لا زماذ المعنى قد لا يقابل الحوهر فاته يقال على المراد باللفظ جوهرا كان أوعرضا وانما يقابله العرض فالناقض الخارج النبس واللوج شرط على العداد وعالة المنافقة الى لا يمعل المنافقة الى المنافقة الى المنافقة الى المنافقة الى وجه التمسك به في عوم ما يخرج دودة كانت أو حصاة أور يحا الاما استثنى علمة العلة (قول المقالة العرف المنافقة الى المنافقة الى المنافقة المنافة المنافقة المنافقة

استباحة الصلاة والمعانى الناقضة أي العلل المؤثرة فى اخراج الوضوء عماهو المطاوببه (كل مايخرج من السيلين) أى خروج كل مايخرج من السيلان يهنى القبل والدبروالذكر وانماقة رناالمضاف تصحا الحمل فانجل الذات على العمني غرصحيح وانماعير عن العلل بالمعانى اقتداء بالنبى مسلى الله عليه وسلم فى وله لا يحسل دم امرى مسيلم الاماحدى معان ثلاث واحسرازاعن عبارة الفلاسيفة فانالمنقتمن استنكفوا عسن ذلك الحاأن نشأ الطحاوى فاستعلها فتبعيه من بعده فأنقيل الكلية منتقضية بالرجح الغارج من الذكروالقبل فان الوضوء لا نتقض به في أصم الروابنين أجيب بأنه مخصوص من العوم لان الربح لاتنبعث من الذكر واغماه واختلاج والقبل محل الوطء ليسفيه نجاسة تنعس الريح بالمسرو رعليها وهو في نفسه طاهر عند

المصنف على ماسيجي ووجه الاستدلال بقوله تعالى أوجاء أحدمنكم من الغائط والغائط هو المكان المطمئن من الارض منه

﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾

(قوله اذالعارض انما يكون متأخراعن المعروض) أقول والاظهر أن يقال ادرافع الشي يكون بعده (قوله يعرّف الفصل بانه طائفة من المسائل الفقهية) أقول المشهور في أمناله أنها الالفاظ الدالة على المسائل الخصوصة (قوله أحيب بانه مخصوص من العوم لان الربح لا تنبعث من الذكر وانم اهو اختلاج) أقول فكيف يكون مخصوصا من العوم (قوله ووجه الاستلالال الى قوله) ان الله رتب وجوب

ينهى السه الانسان عنسدارادة قضاء الحاجسة تسسترا أن الله تعالى رئب وجوب التهم على الجي ممن الغائط حال عسدم الما وهولازم غلم وجرآ النبس فكان كاية عن الحسدت الكونه ذكر اللازم وأراد الملزوم والترنب يدل على العلية واذا ثبت ذلك في التهم ثبت في الوضوع لماذكر ناأن البدل لا يخالف الاصل في السبب لا يقال قد تقدّم أن الحدث شرط للوضوء فكيف يكون على النقض لا نه على النقض ما كان وشرط لوجوب ماسيكون ولا تنافى بينهما وقوله (وكلة ما عامة فتتناول المعتادو غيره) (ح) نفي لقول مالك فانه يقول لا وضوع لما

مخرج نادرا كالحصاة والدودة ودمالاستعاضة مستدلاءأنالله تعالى كني بالغائط على الوجه المنقدم عنقضاء الحاجة العتادة فلامكون غيرها تاقضافلنا تقسد بالادليل فيمقابلة عوم كلةما قال (والدم والقيم اذاخر حامن المدن) خروج النحس مسندن الانسان المي ينقض الطهارة كيفهاكان عندناوهو متذهب العشرة المشرة والن مسعودوزيدين ابت وأبي موسى الاشميعري وأنى الدرداء وصدور الشابعين رضى الله عنهسم وقمد بالخروج لان نفس النماسة غرناقضةمالم توصف فالخروج والالما حصلت الطهارة لشخص ماوالراد بالبدن مدن الحي كاذكرنافانها انخرحت من دن المت بعد غسله لاتوحب اعادة غسله مل توجب غسل ذلك الموضع على ماسسيأني وشرط التعاوزالي موضع يلحقه حكم النطه مراحترازعا

وكلة ماعامة فتتذاول المعتادوغيره (والدموالقيح اذاخرجامن البدن فتحاوزا الىموضع بلقه حكم منمه وهوالريح الخارج من القبل والدودةمنه وأماالر يحمن الذكرفه واختلاج لاريح فلاينفض كار يمانا ارحة من واحة في البطن أن الغائط المطمئن من الارض يفصد العاجة والإجماع على أنه ليس نفس الجيء منسه نافضابل هو كاية عما بازمه من الخارج واذالز مفيه كونه فى لازمه فمله على أعماللوازم وهوالخار جالنيس أولى خصوصامع مناسبة النيس مطلقالهذا الحكم كذافى شرح الجمع وقديقال اغمايص على أرادة أعم اللوازم للجي واللمارج النعس مطلقالس منه للعل بأن الغائط لا يقصد قطالجردالر يحفضلاعن برح ابرة ونحوه فالاولى كونه فيمايحله ويستدل على الريح بالاجماع وغدمه بالمهروهوماذكر روىمعناه الدارقطنيءي النعباس عنه علمه الصلاة والسلام فال الوضو مماخرج ولبس بمادخل وضعف بشعبة مولى ان عباس وعال في الكامل بل بالفضل بن الختار قال سعيدين منصوراتما يحفظ هددامن قول ابن عباس وفال البيهقي روى عن على من قوله وبهذا وقوله صلى الله عليه وسام الستماضة توضي لوقت كل صلاة عينا حينتذ أصل فياس الخارج الحسر من السيلين على غبروحه الأعتباد وفرعه الخارج النحس من غسرهما فيحتج على مالك في نغي ناقضية غسرا لمعتاد والخارج على غيروجه الاعتبادبه على هذا المعنى ثم اللروج من السبياين يتعقق بالطهور فسلوحشى الذكر فالانتقاض بحعاذاة بأذا لحشوة رأس الذكرلا بنزوله الى القصبة والى القلفة فيه خلاف والصحير النقض فمه قال المصنف في التعنيس لان هذا عنزلة المرأة اذاخر جمن فرجها ول ولم نظهر واستشكل بأخرم والوالا عسعلى الجنب ايصال الماء السه لانه خلقة كقصبة الذكر أه لكن في الفناوي الطهرية اغا علله بالخرج لايالخلقة وهوالمعتمد فلايردالاشكال ولواحتشت فىالفرج الداخل فألنقض عِماذُ المرفه خَلافالاي بوسف في قوله اذَّاعلت أنهالولم تحشمه الحرج نقض ولوأ دخلت اصبعها فيه نقض لانهالا تحسلوعن للة وكذا العودفى الدير كالمحتنسة وغيرها تعتبرف والبلة اذا كان طرف منه خارجا ولوغييه نقض اذاأخر جبلا تفصيل في الفتاوى والتجنيس وكذا القطنة أذاغيبها في الاحليل ثم خرجت ولوايتلت بالبول ولم تحاوز وأسمه غيرأنه لولاهاخر جلم ينقض والجبؤب اذاظهر يوله بموضع الجبان كان يقسدرعلى امساكه منى شاءنقض والافنى يسيل لانه كالحرح ولو كان به حصاة فبط ذلك الموضع وأخرجها فاستمال البول السه فكالحرح وان كان بذكره بط أى شق له وأسان أحدهما يخرج منه ماه يسسيل في مجرى الذكروالا خرفى غسره فني الاول ينقض بالطهور وفي الشانى بالسيلان واذا تسن الخنثى أنهام أة فذكره كالحرح أورحل فقرحمه كالحرح ومنتقض في الآخر بالظهور ولوأقطرفي احلسلهدهنا فسالمنسه لانتقض خلافالاي بوسف مخسلاف مااذا احتفن بالدهن غمسال حسث يعيد الوضوه لاختسلاطه بالنعاسة بخلاف الاحاسل ألعائل عندأبي حنيفة ولواحتشت في فرحها الخارج ف لمتنتل أوتصل البلة الى حرف الداخل لا ينقض أوفى الداخس فسد الصوم ولا ينقض (قوله فتجاوزا)

(٤ - فتح القدير اول) بدو ولم يخر جولم يتماوز فانه لايسمى خارجافكان نفسير اللخروج ورد الماطن زفران البادى خارج حتى أورد مالم بسل نقضا على قولنا الخارج من غير السبيلين نافض الوضوء وقوله يلحقه حكم النطهير

التيم) أقول قوله وجه الاستدلال مبتدأ وخسره قوله ان الله رقب وجوب التيم (قوله وكلفه ماعاً منه فتتناول المعتاد وغسره نفي القول مالك النفخ المولي على المعتاد وغسره في المباقى المولم المعتاد على المعتاد وعسره في المباقى الموسعة الموس

التطهروالق ممل الفم وقال الشافى رحمه الله الخارج من غير السيلين لا ينقض الوضو الماروى أنه عليه السلام فادفل شوضا ولان غسل غيرموضع الاصابة أمر تعبدى فيقتصر على مورد الشرع عطف تفسيرى فان الخروج في غير السيلين هو تعاوز الغياسة الى موضع التطهير فالمني اذاخر جامان تحاوزاالاأن محمل اللروج على اظهور فلس به والمعنى اذاظهرا فتحاوزا فلوخرج من برح في العن دمفسال الحالبا أخانب الاخرمنم الاينتقض لانه لايلحقه حكم هو وجوب التطهدرا وتدبه يخلاف مالونزل من الرأس الى مالا نمن الأنف لانه يجب غسد له في الجنابة ومن النصاحة فينقض ولو ربط الجرح فنقذت البلة الى طاق لاالى الخارج نقض ويحب أن عيكون معناه اذا كان محيث أولا الربط سال لآن القيص اورددعلى الحرح فابتل لابنعس مالم يكن كذاك لانهليس جدث وأو بزق فورح فسيهدم قدد الرية نقض لاان كان الربق غالبا ولوأخذ ممن رأس الحرح قبل أن يسل مرة فرة ان كان يحال لوتركه سال نقض والالا وفي المحمط حد السملان أن يعاوو يتعدر عن أى توسف وعن محمد اذا انتفز على رأس الحرح وصارأ كبرمن رأسمه نفض والعصير لاينقض وفى الدرآبة جعمل قول مجدأ صع ومختار السرخسي الاول وهوأولى وفي مبسوط شيخ الاسسلام تورم رأس الحرح فظهر به قيم ومحوم لاينقض مالم يحاوز الورم لانه لايجب غسل موضع الورم فلم بتعاوز الى موضع بلقة محكم التطهير ثم الحرح والنفطة وماءالثدى والسرة والأذن اذاكان لعلة سواءعلى الاصم وعلى هذا فالوامن رمدت عينه وسال الماءمنها وحب عليه الوضوء فان استر فاوفت كل صلاة وقى التجنيس الغرب في العين اذا سال منه ما ونقض لانه كالجرح وليس بدمع ولوخرج منسرته ماءأصفروسال نقض لانهدم قدنضيم فاصفروصار رقمقا والغرب بالضريك ورم في الماتى وفي المحنط مص القراد فامتلأان كان صغيرا لاستقض كالومص الذماب وان كان كيدانقض كص العلقة (قوله وقال الشافع الخ) حاصل الاقوال المذكورة في الكتاب الاينة ض مطلقا وينقض عندز فرمطلقا سال أولاامتاذ الفهمن التي اولا وعندنا ينقض بالشرط المذكور وكلروى لذهبه مايؤيده وانتكلم عليها أماحديث أندصلي الله عليه وسلم فافلر يتوضأ فلم بعرف وأما حسد بث الوضو من كل دم سائل فرواه الدارقطي من طريق ضعيفة ورواه ابن عدى في الكامل من أخرى وقال لانعرفه الامن حديث أحدين فروخ وهوعن لايحتر بحديثه ولكنه يكتب فان الناسمع ضعفه قداحتما واحديثه اء لكن قال ابن أى حاتم في كاب الملل قد كتمناعنه ومحله عند ناالصدق وقد تظافر معه حديث التخارى عن عاتشة جاءت فاطمة بنت أى حبيش السه صلى الله عليه وسلم فقالت بارسول الله اني احراقة أستماض فلا أطهر أفأدع الصلاقه اللااعداذ الكعرق وليست بالخيضة فاذا أقبلت ألميضة فدى الصلاة واذاأد برت فاغسلى عنسك الدم قال هشام بنعروة قال أبي ثم توضي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت واعترض بأنه من كلام عروة ودفع بأنه خدلاف الطاهر وأيضالو كأن لقال تشوضا لكل مسلاة فلما قال توضيعلى مشاكلة الاول المنقول لزم كونهمن قائل الاول وهذالان لفظ اغسملى خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة وليس عروة مخاطبالهاليكون قوله ثم توضئ خطايامنه الهافازم كونه من المخاطب بالاول وهوالنبي صلى الله عليه وسلم وقدرواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذال ولفظه وبوضئ لكل صلاة حتى يحيى فلك الوفت وصحمه ومار واءالدارقطني من أنه صلى الله علمه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأولم ردعلى غسل محاجه فضعيف وأماحديث من قاءأورعف الى آخره فرواه ابن ماجه عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن ان أبي مليكة عن عائشة قال صلى الله عليه وسلم مناصابه فيء أورعاف أوقلس أومدنى فلينصرف فليتوضأ تملين على صلانه وهوفي ذلك لاستكلم ولفظ تملسبن على صلاته مالم شكامر وامالدار قطسنى وقال الحفاظمن أصحاب انبر يجروونه عنابن بريجعن أبيه عن النبي صلى اله عليه وسلم مرسلا انهمي وفد تكلم في الن عباش وجلة الحاصل

أى يلمقه حكم هوالنطهير والمراد أن محس تطهسره في الجلة كإفي الحنامة حتى لوسال الدم من الرأس الى قصمة الانف أنتقض الوضوء عنسلاف الدولماذانزل الي قصمة الذكرولم يظهرلان النعاسة هناك لم تصلالي موضع يلمقه حكم التطهير وفي الانف وصلت الى ذلك اذالاسمنشاق في الحنامة فرض (وقال الشافعي الخارج من غيرالسيلين لاينقض الوضوء لماروى عنالني صلى الله عليه وسلم أنه قاء فلمتوضأ ولانغسلغر موضع الاصابة أص تعبدي أي أمر تعدناته أي كلفنا الله به من غـ رمعني بعقل اذالعــقل اغا يقتضي وجوب غسل موضع أصابته النجاسة (فيقتصر علىموردالشرع

وهوالخرج المعتاد ولناقوله عليسه السسلام الوضوء من كل دمسائل

فيهأنه بحتجيه من حديث الشامين لاالجازين وأخرجه البيهق منجهة الدارقطني عن انجر بجعن أبيه عنسه صلى الله عليه وسلم مرسلاو قال هذا هوالصحييم ثم نقل عن الشافعي أنه بتقدير الصحة يحمل على غسل الدم لاوضوء الصلاة ودفع بأنه غبر صحيح والالبطلت الصلاة فليجز البناء وأتن عباش قدوثقه النمعسى وزادف الاسنادعن عائشة والزيادةمن الثقة مقبولة والمرسل عند اوعند جهور العلماء جة وسستأتى زيادة فيهمن الا مارفي السالحدث في الصلاة فإن المصنف أعاده فيه والافصر في رعف الفتر والقلس الخارج مع الغثيان والتيءمع سكون النفس يكون وقدأخرج أبوداود والترمذى والنسائى عنحسسين المعلم يسمنده الى معمد النين أى طلحة عن أى الدرداء أنه صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ قال فلقمت ثويان في مسهد دمشيق فذكرت ذاكله فقال صدق أناصدت اوضوا ، قال الترمذي وهوأصير شي في هسذا الياب وأعلما للحصم بالاضطراب فان معرار وادعن يحيى من أى كشرعن يعيش عن خالد من معدان عن أبي الدردا ولم مذكر فيه الاوزاعي وأحسب أن اضمر السنعض الرواة لا يؤثر في ضط غيره قال ابن الجوزى قال الاثرم قلت لأحدقد اضطر وافي هذا الحديث فقال قد حقود محسين المعلم وقدقال الحاكم هوعلى شرطهما وروى مثل هذاعن انعر وفي مصنف عبدالرزاق أخبرنا الثورى عن أبي اسحق عن الحرث عن على رضى الله عنسه قال اذاوحد أحدكم رزا أورعا فاأوفسا فلينصرف وليتوضأ فانتكلماستقبل والااعتدعامضى والحارث ضعف ومثله عن سليمان بزعر واذا ثبت هذاعنه صلى الله علمه وسلم وحب تقدعه على المضى في الصلاة الذائ العدابي الذي حرص في الصلاة والامرية وقول من قال لم يصم في نقض الوضوء وعدمه بالدم والقي والضعك حديث انسلم لم يقد ح لان الحيسة لانتواف على العحة بل الحسن كاف على أنه رأى هذا القائل فاماعيم دعلم بالاختلاف في صعة الحديث وغلب على رأيه صحته فهو صبيح بالنسبة اليه اذمج ودالخسلاف في ذلك لا ينع من الترجيع وثبوت العجة وأماحديث القلس حدث فرواه الدارقطني وهوضعت وفي الاطلاق الكائن في حديث النعاش غنيةعنه وأماحديث ليسفى القطرة الى آخره فرواه الدارقطني من طريقين في أحدهما محدين الفضل ابزعطية وفىالا خرحجاج بننصم وقدضعفا ولفظة القطرة والقطرتين كنامة عن القاة والفظسائلا كنابة عن الكثرة فان لفظة القطرة في العرف براديه القلة وضدهما مسائل والافحقيقة القطرة اذاوجدت نقض انفاقا فلابدمن صرفه عن ظاهره بطريق مسناعي كاذكرنا وأماقول على أودسعة علا الفهفل يعرف وروى البهتي في الخلافيات عنه صلى الله عليه وسل يعاد الوضوء من سبع من اقطار اليول والدم السائلوالتيء ومندسعةتملا الفم ونومالمضطعع وقهقهةالرجل فىالصلاة وخروجالدم ونيه سهل من عقان والجارودين مؤيدوهم أضعيفان في صل لنامن ذلك كله حمة حديث فاطمة منتأتي حبيش وحديث ابن عياش وحديث أبى الدرداء فلايعارضها غرها بمارواه الشافعي ولوأرخينا العنان وجعاناها تنعارض فانجعناوهوأولى عندالامكان كانمحل مارواه الشافعي على القليل في القيه ومالم ــل وماروا ، زفر على الكشر توفيقا من الادلة وان أسقطنا هاصر فاالى القساس وهوماذ كر منقوله ان خروج النحاسة مؤثر فيزوال الطهارة شرعا وهذا القدر في الاصل معقول أى عقل في الاصل وهو الخارج من السيمان أن زوال الطهارة عنده وهوالحكم اغماهو بسعب أنه نجس خارج من البدن اذلم يظهرلكونهمن خصوص السعيلين نأثير وقدوجدفي الخارج من غيرهما فيتعدى الحكم المه فالاصل الخارج من السبيلين وحكه زوال طهارة بوجها الوضوء وعلته خروج النعاسة من البدن وخصوص

وهوالخرج المعتاد) والماء فى تعمدى محونان تكون للنسمة ومحوزأن تبكون للمالغة كأجرى فيأجر وبحسوز أن مكون معناه أمرتعدىلانالقماس بقنضي وحوب غسلكل الاعضاء كما في المسي مل بطريق الاولى لان الغائط أنحس مزالني لأختلاف في نحاسته دون الغائط فالاقتصار على الاعضاء الاربعية أمرتعسدي (ولناقوله صلى الله علمه وسلم الوضوء من كل دمسائل) أخرحهالدارقطني ووجه الاستدلال أنمثل هدا التركيب بفهم منه الوحوت كافى قوله صلى الله علسه وسلم فيخسمن الأبل شاة ولأخلاف في فرضيته وقوله علمه السملام انما الماء منالماء ولاخلاف فىوجوب

(قوله ووجه الاستدلال أن مثل هدذا التركيب يفهم منسه الوجوب كما في قوله حسل في الله عليه وسلم في الوجوب فيه مع أن قوله في السبية مع أن قوله في المسابية مع أن قوله في الوضوء من كل دم فانمن في الوضوء من كل دم فانمن في الاقل التبيين وفي الثاني الحديث من خس لكان المنط الحديث من خس لكان المنسبة الحديث من خس لكان المنسبة الحديث من خس لكان

الغسل بسبخ وج المن فكان معناه فوضوا من كوده والمان البدن وانماع بعثه بلفظ الغبر الكونه اكد في الدلالة على الوجوب كائه الممن فامنشل أمره فأخسر عن ذاك وهو و من كوده واحبافان الاسم اذا كان عن لا يكذب في كلامه يعبر عن مطاويه بلفظ الخبرة كيدا الطلب لان في تركد تعافي وهو عن لا يكذب على مأعرف في موضعه فان قيسل سلمناه لكن يحوزان يكون المراد به الوضوء اللغوى قلناذا له مجاز شرعي ولا تترك المحققة الشرعية في كلام الشارع ولا دليل (وقراء عليه السلام من فاء أو وعف في صلائه فلينصر في وليتوضأ وليبن على صلاته مالم يتكام) رواه ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الرازى في شرح الطماوى بقال وعف اذا المال المعلى ولا المرافق عن المرافق والمنافق والامر الوضوء والامر الوضوء وادادة الوضوء من المناوق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق وال

رزق ربام واشاروا المعان وقوله عليه السلام من هاء أورعف في مسلاته فلينصرف وليتوضأ وليبن على مسلاته مالم يشكلم ولان خروج الثالية السلام من هاء أورعف في مسلاته فلينصرف وليتوضأ وليبن على مسلاته مالم يشكل وجوب واذا جاز ذلك فعكسه غيره على المنافعة على المنافعة على المنافعة على المنافعة ولان خروج المنافعة ولان خروج على المنافعة ولان بنافة المنافعة ولان بنافة النافة النافة النافة ولان خروج ومل النابة المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة النافة والمنافعة النافة النافة النافة والمنافعة ولان المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة ولان المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة ولان المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة ولمنافعة والمنافعة و

الحلملنى والفرع الخارج التحسم من غيرهما وفيه المناط فيتعدى المهدر وال الطهارة التى يوجها الوضوء فثبت أن موجبه القياس ثبوت زوال طهارة الوضوء واذا صارزا تل طهارته فعند ارادة الصلاة بتوجه عليه خطاب الوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلاحاجة الى اثبات تعدية الاقتصار ضمنا أصلا كاذكره في الحسكناب والاشتغال بتقريره كافى الشروح واذا صارخروج النجاسة من غير السبيلين كذروجها من السبيلين يردأن يقال فلم اشترطتم النقض في غيرهما السبيلان مع أنه ليس بشرط فيهما فيهما فأجاب بقوله غيران الخروج الى آخره أى النقض بالخروج وحقيقته من الباطن الى الظاهروذات بالطهود

رنقربكم واشكروا أدفان الامن الاقل الداحة والثانى الموجوب واذاجار ذلك فعكسه القوى (قوله ولان خروج النعاسة) البايخرج من غيرالسبيلين المياسة على وجدة المفظ وبيانه على وجدة المفظ وبيانه على وجدة المفظ والفرع وشروط القياس والفرع وشروط القياس في المنا أن نذكر ذلك

اجالافنقول القياسا المة مثل حكم أحدالمذ كورب عثل علنه في الآخر فالمذكور الاول هوالاصل والنائي في هوالفر عوشر وطه أن لا يكون الاصل مخصوصا يحكم بنص آخر كشهادة غرق عدة وأن لا يكون معدولا به عن القياس كيقاء الصوم على الاكن ناسيا وأن شعت الحكم الشرى الثابت بالنص بعينه الى فرع هو نظيره ولا نصفيه وأمامع رفة تفاصيل والا وما يحتر زعنه الاكن ناسيا وأن شعت المولا الفقه اذا عرف هذا فنقول فأما الاصل فيما تحن فيه فه والخارج من السيان أعنى الفائط وهو يشتمل على معنى معقول وهو أن خروج النجاسة والمعارة عن الخرج لا تصافه بضد الطهارة وهو التأوث بالتجاسة وعن سائر البدن باعتباراً أن الا تصاف بالحدث لا يقبل المحترى وعلى معنى غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة وأما الفرع فيه فه والخارج من السيلين كان حدث الكونه نجساً خارجا من بدن الانسان من غير السيلين وقت المحتر المنافي وهو انتقاض الطهارة مؤروج دم الحيض والنفاس ووحد وامثل ذلك في الخارج من السيلين فعد والمحتر المنافي وهو انتقاض الطهارة بخروج دم الحيض والنفاس ووحد وامثل ذلك في الخارج من غير السيلين فعد والمحتر المنافي وهو انتقاض الطهارة الاقتصار على الاعضاء الاربعة أيضا ضروج دم الحيض والنفاس ووحد وامثل ذلك في الخارج من غير السيلين فعد والمائي وذلك بفسد القياس فانقبل الاقتصار على الاعضاء الاربعة أيضا ضروج ومؤرق الاصل واعترتم في الفرع السيلان الى موضع يلحقه حكم النص وحدي المنف بعقوله غيران الناسيل والمنافي وهو القياس أن لا يكون الاصل النفر وحديم قول الفرع وتمون المنافي وطورة القياس أن لا يكون الاصل المناسية والمنافي والقياس أن المناس الناسيلان الى موضع المناس المناس الناسيلان الى موضع المناس الناسيلان الى موضع المناس الناسيلان الى موضع المناس الناسيات المناس المناس التعليل وذلك والمناس الناس المناس المناس الناس المناس المناس المناس والقياس والمناس الناس المناس المناس المناس الناس المناس المناس

مخصوصا بحكه بنص آخرولا نسلم وجوده في محل النزاع لماروى أنه صلى الله عليه وسلم فادفل موضأ فانه بدل على أن قوله تعالى أوحاء أحد منكم من الغائط مخصوص بحكه وهونقض الطهارة فالجواب أن ذلك مجول على القليل كماذ كره في الكناب و يحاب عالوقيل ومن شرطه أن لايكون الفرع منصوص اعليه وقدرويتم فيه حديثين بان ذاك الشرط ليس عنفق عليه فجازا ف يكون اخسار المسنف خلافه واقائل أن يقول فدذ كرتم أن الاصل يشتمل على معنى معقول ومعنى غير معقول وعدّبتم غير المعقول سعا المعقول لئلا بأزم التغير المفسد لتعدية المعقول فهلاثر كتم تعدية غيرالمعقول وجعلتم المعقول تبعاله في ذلك والجواب من وجهين أحدهما أن الاؤل معقول لماذكرنا ومشروع لاعتباره في الشرع حدثا والثاني مشروع فقط فعله تابعاللا ولأولى من عكسه لامحالة والشاني أن الشرع لما عتبرالاول حدثااستانم الطهارة عنسد تسكروه وفي غسل جميع البدن كل اوجد حربين فاقتصر على الاعضاء الاربعة الظاهرة تسيرا علينا فكان الثانى من ضرورات الاول فكان تابعاله وعرف مل الفه بماذكر في الكتاب وهورواية الحسن بنزياد وقيل ان منع من الكلام فهوملؤه والافلا وفرق بين الملء وغميره لان الفم تجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضى كونه ظاهرا والأخر يقنضي كونه باطناحقيقة وحكما أماا لحقيقة فلانه اذافتح فاء يظهر واذاضمه ببطن وأماالح كم فلان الصائم اذاأ خذالما وبفيه مجه لم يفسد صومه كااذاسال الماعلى ظاهر جلده فكان ظاهر أواذا ابتلع ربقه لايفسد صومه أيضا كااذاا نتقل من زاوية من بطنه الى أخرى فكان باطنا فوفرنا على الدليلين حكهما فقلنااذا كثرينقض لانه يخرج غالبا جيث لايقدرالانسان على ضبطه الابكلفة فاعتبر خارجاواذا قل لاينقض فيصدر تبعاللريق واليهأشار بقوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبرخارجا فانقيل عرف المنف مل الفم ثماستدل عليه والنعر يفات لايستدل عليها فالجواب بحال الزبل هودليسل اقواه وعسل الفهف ان قوله لانه يخر ب ظاهر اليس دلي الالقولة ومل الفم أن يكون (29)

الق قال (وقال زفرقلمل الق وكثيره سوام) قال زفر رحه الله الكان الخاوج من غير السبيلين حدثاما دل عليه من الدليل وجب أن يستوى فيه القليسل والكدير كالحارج من السبيلين وهوقياس ظاهر ولقوله صلى الله عليه وسلم

الفمأن يكون محال لا يمكن ضبطه الابتكاف لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا وقال ذفرر حده الله فله سلم القي موكثره سواء وكذا لا يشترط السملان عنده اعتبارا بالخرج المعتاذ ولاطلاق قوله عليه السلام القلس حدث ولنا قوله عليه السلام القطرة والقطرة ين من الدم وضوء الاأن يكون سائلا

فى السبيلين بتعقق لابالظهور فى غيرهما وسانه فى الكتاب ظاهر واشتراط مل والفم بان لا يمكنه ضبطه الابتكاف لانه حينش في يخرج ظاهر افاعت برخارجام لا خطة لبطوث الفم فان له بطونا معتبرا شرعاحتى لوابتلع الصائم ريقه لا يفسد صومه كالوانتقلت النعاسة من على الى آخر فى الجوف وظهو واحتى لا يفسد

الفلس حدث وامسوار بن مصعب عن زيد بعلى عن بعض آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره أبو بكرالرا ذى ف شرحه المتصرالطهاوى ووجه الاستدلال ماذكر عن الفلس أنه قال القلس ماخرج من الفرم سل النما ودونه وانحافه مالاستدلال الفياس على الاستدلال بالحسد يثلان الملهم مقر بصحة القياس لا نزاعه فيها فكان أقطع في الالزام وليا قوله عليه السلام المسلم المسلم الفطرة والقطرة والقطرة بن الفقة من الدم وضوء الاأن يكون سائلا أى ليس في القطرة والقطرة ين بالفقة من الدم وضوء الكن اذاسال الدم ففيه الوضوء وحاصل معناه الاوضوء في الدم القليل لكن في الكثير وضوء وهوالسائل والاستثناء منفطع لان الحقيقة ليست بمرادة لحصولها بعد السيلان والمجاز وهوالفلسل لا يتناول السائل فلا يكون متصلا فان قبل لانسلم أن الحقيقة ليست بمرادة لجواز أن يكون المرادمنه قطر الدم من رأس الحرح من غيران يسب ل الى موضع يلحقه حكم التطهير فالجواب أن هذا المنع لا يضر فا لان الاستثناء لا يخرج به عن كونه منقطعا وهوظاهر

(قوله ويجاب الى قوله بانذاك الشرط ليس عنفق عليه الخ) أقول و يجوز أن يكون ذلك على التنزل حيث أنكرا تفصم النصف الفرع (قوله فاقتصر على الا بعد معقول المعنى وقد نفاه المصنف (قوله فقلنا اذا كثر مقض لا نه يخرج غالبا بحيث لا يقدر الانسان على ضبطه الا بكلفة فاعت برخار جاواذا قل لا ينقض في معربه عالم بنى أقول قيسل فيه يحث لا نه اذا لم يخرج القليل من الفم اذلو خرج يتحقق انتقاله الى الظاهر من كل وجه وان اليكن الفم جهة ظهوراً صلاف فلاعن كونها من حوسة فلا يثبت به المستقل من المنافذ الم

(ثوله وقول على رضي ألله عنه حين عد الاحداث جلة أو دسعة) أي دفعة من التي استدلال بالاثر والظاهر أنه قاله سماعا من النبي صلى الله عليه وسلم فصار قوله كقوله عليه السلام وقوله (وإذا تعارضت الاخبار) بعنى أن الاصل في الدليلين المتعارضين أن يعل بهما ان أمكن والا فيرجع أحدهماا ناأمكن وانتم عكن بتماثران فيصارالى القياس فان تعارض القياسان يعل المجتمد بأيهماشاء وفي مستلساهذه تعارض مارواه الشافعي من قوله قاءعليه السلام فلم يتوضأ وماروا مزفر من قوله عليه السلام الفلس حدث والعمل بهما يمكن بحمل مارواه الشافعي على القليل وماروا مزفرعلى الكثيروذك لان القءمل الفممن كثرة الاكل ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان عن ذلك ععزل (قوله والفرق بين المسلكين) أى الخرج المعتاد وغيره جواب لزفر عن اعتبار غيرا لمعتاد بالمعتاد وفد بيناه عند قوله غيران الحروج الخوالانعيدة (ولوقاء متفرقا بحيث لوجع علاً الفم فعنداً بي يوسف يعتبرا تحادا لجلس) لان له أثر افي جع المتفرقات ولهدا تتعد الاقوال المنفرقة في السكاح والبيع وسائر العقود باتحاد المجلس وكذا النلاوات المتعددة لأ به السعدة تتعد باتحاد المحلس (وعندمجد رحمالله بعتبر اتحاد السبب وهوالغثيان) لان الحكم يثبت على حسب ببوت السبب من العدة والفسادة متعد بانحاده ألاترى أنه اذا برح براحات ومات منها قبل البرة يتعد الموجب وان تخال البرء اختلف وتفسيرالا عُحاد في الغثيان أن يقء ما ساقبل سكون النفس عن الغثيان الأول فان سكنت م فاء فهو د ت جدد (ثم الایکون حد الایکون نحسابروی ذلك عن أبی بوسف) وهو مروی عن ابن جرد کره فی جامع الکردری وهو العصير وهواخساد بعض مشايخنا واختاره المسنف واسترز بقوله وهوالعضيم عن قول معد فاله نجس عنده واختاره بعض المشايخ احساطا وفائدته تظهر فعياا ذاأخذه بقطنة فألقاه في الماء لا ينعس الماءعند أي توسف خلافالجمد وقول أي يوسف أرفق خصوصافي فى الْكُنَّابِ بِقُولُهُ الْمُلْيِسِ بْعِسِ حَكَمَا حِيثُ مْ نَسْقَصْ بِهِ الطهارة ومعنامان حقأصاب القروح ووحه العصة ماذكره (r.)

وقول على رضى الله عنه حين عدّ الاحداث جلة أو دسعة علا الفم واذا تعارضت الاخبار يحمل ما رواه الشافعي رحه الله على الندين ومار وا مزفر رحه الله على الكثير والفرق بين المسلكين قد بناه ولوقاه متفرقا بحيث لوج عملاً الفم فعند أبي وسف رجه الله يعتبر اتحاد المجلس وعند محدر جه الله يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان غما لا يكون حد الا يكون نجسار وى ذلك عن أبي وسف رجه الله وهو العصير لا نه ليس بنعس حكاحيث لم تنتقض به الطهارة

الصوم بادخال الماء في عنا الشهن فلا سقض القلسل ملاحظة البطون و سقض الكثير الا تخر لانه يخرج ظاهر ااذا لم يضبطه الاستكلف وقيل أن ريد على نصف الفم وقيل أن يعجز عن المساكه وقيل أن عنعه الكلام وقيل أن يجاوز الفم والاصم ما في الكتاب (قوله بين المسلكين) يعني السبيلين وغيرهما (قوله وهو العصيم) احتراز عن قول عجد انه نجس وكان الاسكاف والهندواني بفتيان قوله

اظارح النبس مسندن النسان الحي يستلزم كونه النبي الدرم والتفاؤه يستلزم التفاؤه يستلزم تظرمن وحي كلامه أن الضمير في قوله لانه راجع قوله لم تنتقض به الطهارة ليس بحدث فكان معنى كلامه لان مالا يكون حد الم

ليس بنعس حكالانه ليس بحدث وهوم صادرة على المطاوب مرتين والنانى أنه لا يستدل بعدم نقض وجاعة الطهارة على عدم النعاسة لان عدم النقض يجوزان يكون لكونه غير خارج لالكونه غير مجس فان عاد النقض دات وصفين وصف الخروج و وصف النعاسة فيحوزان يكون انتفاؤه لكونه غير خارج دون انتفاء الوصف الآخر والجواب عن الاول أن تقرير كلامه هكذا ما لا يكون عد الايكون عيسالان ما لا يكون حد الديس بغير سحكا وقوله حكا السارة الى أن النعس هوما يحكم الشرع بنعاسته والشرع أبعكم الشرع بنعاسته والشرع أبعكم الشرع بنعاسته عند الديل فلا يكون نعيسا وعن الشافى بأن غيرانا المراج لا يعطى أو حكم النعاسة لكونه في محله فان من صلى وهو حامل منعلة أو يضة حال محهاد ما جازت صلاته فكان انتفاء الخروج

(قوله عمالاً بكون حدث الأبكون نجسا) أقول عند محد بعض ماليس محدث نجس كالقي القليل والدم والقيع و فحوه ما اذا لم يتحاوز موضع وحوب التطهير فافهم وقوله ما لا يكون حدث الما يكون المنهور المنهور

مسئان الانتفاء التعاسة ونوقض تم الاستعاضة والجرح السائل فانه ليس بحدث وهوفيس وأحيب بأنالانسا أنه ليس بعدث بل هوحدث لكن لا يظهرا ثره حتى يخرج الوقت (قوله وهذا) أى الذى ذكر نامن انتقاض الطهارة بل الفم (اذا قاءمرة أوطعاما أوماه فان قاء مله المنافق المنافقة وقد خرج الماموضع يلفه حكم التطهير فيكون فاقتل المنافق المنافقة والمنافقة ولمنافقة والمنافقة وال

(وهدذا اذا قاء مرة أوطعاما أوماء فان قاء بلغها فغيرنا قض) عندا في حنيفة ومجدر جهسما الله وقال أبو يوسف رجسه الله ناقض الماسكان سل الفم والخسلاف في المرتق من الجوف أما النسازل من الرأس فغيرنا قض بالا تفاق لان الرأس ليس موضع النجاسة لا بي يوسف رجه الله انه نجس بالمجاورة ولهما أنه لا به لا تخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في التي ه غيرنا قض (ولوقاء دما وهو علق يعتبر في ممل الفم لا نه سوداء محترفة) وان كان ما قعاف كذاك عند محدد جه الله اعتبارا بسائرا أنواعه وعندهما ان سال بقوة نفسه ينتقض الوضوء وان كان قليلالان المعدة ليست بحل الدم فيكون من قرحة في الحوف

وجماعة اعتسبروا فول أي يوسف وفقا بالصاب القروح حتى لوأصاب ثوب أحدهم أكثر من قدرالدرهم لاعتنع المسلاة فيهمع أن الوحه يساعد ولانه ثبت أن الخارج وصف النباسة حدث وان هذا الوصيف قبل الخروج لاينعت شرعا والالم يحصل لانسان طهارة فأذم أن ماليس حدث الم يعتبر خارجا شرعاومالم يعتبرخار حالم يعتبر نحسا فلوأخذمن الدم البادى فى محله بقطنة وألتي فى الماء لم ينتجس (قول دوما بتصل به قليسل والقليل في التي عفرناقض) وعلى هذا نظهر ما في المنتى عن المسين لوتناول طعاماً وماء مهاء من ساعته لا ينتقض لأنه طاهر حيث لم يستحل وانحا الصل به قليل التي وفلا يكون محسا وكذااله ياذا ارتضع وقامن ساعشه قيل هوالختار ومافى القنية لوقاء دودا كثيرا أوحية ملأت فاء لاينقض واوقاء بلغما وطعاماان كانت الغلبة الطعام وكان بحال اوانفرد يبلغ ملء الفم تنتفض طهارته وان كان بحال لوانفردا لبلغ ملاء فعلى الخلاف وان كاناسوا ولا ينقض كذافي الخلاصة وفي ملاة المحسن قال العبرةللغالب ولواستو بايعتبركل على حدة وعجزه فا أولى من عزما في الخلاصة هذا وكان الطحاوى عدل الى قول أبي يوسف بناءعلى أنه نعس لانه أحد الاركان كالدم والصفراء ويكره أن بأخسده بطرف كه وألحق بالق ما فم النام اذاصعد من الحوف بان كان أصفر أومنتناعن أبي نصر وعن أبى البيث هو كالبلغي وقبل نجس عند أبي يوسف خلاف أنجد وهذامه في قول أبي الليث ولونزل من الرأس فطاهر اتفاقا * فرع عن أبى حنيفة قاه طعاما أوماء فأصاب انسانا شيرا في شبرلا عنع قال الهسن مالم يفعش اه وهدذا يقتضي أن نجاسة التي محققة ولا يعرى عن اشكال اذلاخلاف ولانعارض فيه وعكن حله على مااذا قاءمن ساعته بناءعلى أنهاذا فحش غلب على الظن كون المتصل به

النحاسة ولهذكر مااذا اختلط البلغم بالطعام فالوا يعتسرفه الغلبة فانكان الطعام غالسانقض كالدم والافلا (قولهولوقاءدما) فاماأن يكون متعمداوهو العلق أومائعا فان كان الاول يعتبر فيهملء الفم لانه سيودا محترقة وهي شخر جمن المعدة والخارج منهاحدث اذا كانملء الفم وانكانالثاني فكذاك عند مجداعتمارا بسائرأنواعه فيسلوهي خسة الطعام والماءوالزة والسسوداه والصفراء وعندهما انسال بقؤة نفسه نقض وان قللان العسدة ليست محلالادم فيكون من قرحة في الجوف ظاهرا فيعتبر بالخارجمن القرحسة الظاهرة والمدس هناك السملان فكذلك ههنا ذكرفي مسموط شيخ الاسلام خواهر زاده

انقول أبي يوسف في هذه المسئلة مضطرب منهم من جعله مع مجد ومنهم من جعله مع أبي حنيفة واختاره المصنف

الفائدة النى قدّمه اللغلاف فان من كسر البيض واطبخ بذلك الدم وبه أو أخذه وألقاء فى الماء يتنصس الماء فافهم وقوله محها بالماء الهملة (قال المصنف ولوقاء دماوه وعلى) أقول أراد بالدم المصورة بصورة الدم سواء كان دما حقيقة أولم يكن حيث جعل العلى أى الغليظ المنصاء نسب من المنصدة والمناف المنصدة والمناف المنطقة والمناف المنطقة والمناف المنف فيكون من الموحد في الحوف أقول يتناول انف العرق والما والافيم و مدرجه الله يشترط مل الفموان كان دما حقيقة (قال المصنف فيكون من قرحة في الحوف) أقول يتناول انف العرق

(قوله ولونزل الحمالات) أى الذى لانعن الانف بعنى المارت فانفل حكم هذه المسئلة قدعا من قوله في أول الفصل والدم والقيم اذا حرجامن البدن فتحاوزا الحموضع بلحقه حكم التعله برفكان ذكره تكراوا أجيب بأن ذكره هه السرليان حكه لكونه معلوما من فلا أذا وصل الدم الحقصة الانف وانحاذ كره هه المائلة في المائلة وانحاذ كره هه المنافق وقوله لوصوله الحموضع بلحقه محكم التطهير يعنى بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند رسل الحمالان والسمة أشار بقوله بالاتفاق وقوله لوصوله الحموضع بلحقه محكم التطهير يعنى بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند وقوله والنوم مضطبعا) لمافرغ من بيان نقض الوضوء بما يحرج من البدن حقيقة ذكر نقضه بما يوجب ذلك حكاز قوله والنوم مضطبعا) لمافرغ من بيان نقض الوضوء بما يحرج من البدن حقيقة ذكر نقضه بما يوجب ذلك حكاز قوله والنوم مضطبعا) من دخل المستراح ثم شك في وضوئه فانه يحكم بنقض وضوئه لان العادة بحرت والثابت عادة كالمنتف وضوئه فانه يحكم بنقض وضوئه لان العادة بحرت والثابت عادة كرند كله المنتف وضوئه فانه يحكم بنقض وضوئه لان العادة بحرت

(ولونزل) من الرأس (الى مالان من الانف نقض بالانف الوصولة الى موضع يلفقه حكم التطهير في يحقق الخروج (والنوم مضطبعا أومتكثا أومستندا الى شئ لوأزيل عند السفط) لان الاضطباع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعرى عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالمنفن به والا تكاوير يل مسكة اليقظة لروال المفعد عن الارض و يبلغ الاسترخاء عائمة من الاستناد غيران السندينعه من الروال المفعد عن الارض و يبلغ الاسترخاء عائمة عن السفوط بخلاف النوم حالة القيام والقعود والركوع والسعود في الصلاة وغيرها هو العصيم

القدرالمانع وبمادونه القوله ويبلغ الاسترخاء الخ) ظاهر المذهب عن أب حنيفة عدم النقض بهسذا الاستناد مادامت المفعدة مستمسكة الامن من الخروج والانتفاض عنا والطحاوى اختاره المصنف والقدورى لانمناط النقض الحدث لاعين النوم فلماخني بالنوم أدوا لحكم على ما ينتهض مظنة له والذالم ينقض نوم القائم والراكع والساجد ونقض في المضطب علان المظنة منهما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وهوفى المصطبع لافيها وقدوجدفي هذاالنوع من الاستناد اذلاء سكدالا السندوت كمن المقسعدةمع غاية الاسترخاه لاعنع اللروج اذقد يكون الدافع قويا خصوصافى زماننا الكثرة الاكل فلأ عنعه الامسكة اليقظة ولوكان محتبيا ورأسه على ركبتيه لا ينقض (قوله في الصلاة وغيرها) هذا اذا نام على هيئة السعود المستون خارج الصلاة بأن جانى أمااذ الصق بطنه بفغذ به نينقض ذكره على بن موسى القي وفي الاسرار قال على اؤنالا يكون النوم حدث افي حال من أحوال الصلاة وكذا فاعدا خارج الصلاة الأأن يكون متور كالانهاجلسة تكشف عن الخرج انتهى ولا يخالفه مافى الخلاصة من عدم نقض المتورك لانه فسره بأن يعسط قدميسه منجانب ويلصق اليتيه بالارض وفي الاسرار علله بأن بكشف عن المقعدة فهدذا اشتراك في استعمال لفظ التورك وفي النخسرة من نام واضعا البتيه على عقبيسه وصارشبه المنكب على وجهه واضعابطنه على فذبه لا ينتقض وضوء وفي غيرهالونام متربعا ورأسه على فخذيه نقض وهذا خلاف مافى النخيرة ثم أطلتي في الكناب قوله في الصلاة فشمل ما كان عن تمدوما عن غلبة وعن أبي يوسف اذا تمدا لنوم في المسلاة نقض والمختار الاول وفي فصل ما يفسد الصلاة من فتاوى قاضيفان أوفام في ركوعه أوسعود منام يتعدلا تفسدوان تعدفسدت في السعود دون الركوع اله كاله مبفى على قيام المسكة حينت في الركوع دون السعود ومقتضى النظرأن يفصل فذلك السعودان كان متمافيالا بفسد السكة والا بفسد (قول هوالمعيم) احتراز عن قول

عنسد الدخول في الخسلاء بالتبرز يخلاف مااذاشك مدون الدخول وكسذاك النوم متكثاعلي أحد وركيه والاتكاءافتعالمن وكالمعتل الفاسهموز اللام مقدر لامستعل فأبدل التاء في انكاء من الواواذ الاصل ارتكا فان الناء تبدل من الواوفي افتعل وغيره (ولان الانتكاء يزيل مسكة اليقظة) أى التماسك الذي مكون المقطان وكذاك الاستناد اتى شئ كحدار أوحائط يحيث اذاأ زبل سقط وهو ليس من أصسسل دواية المسوط وانماهوممااختاره الطحاوى لان الاسترحاء يبلغ غايته بهذاالنوعمن الاستنادغيرأن السندعنعه من السقوط والمروىعن أى حسفة رجه الله أنه لاينقض وضوءعلى كل حال لان مقعده مستقرعلي الارض فعامن خروج شئ

منه (قوله بغلاف النوم حالة القيام والقعود والركوع والسعود في الصلاة) بعني اذا كان على هيئة سعود الصلاة من ابن تجافي البطن عن الفدندين وعدم افتراش الذراعين أمااذا كان بغد لافه فينقض وقوله وغيرها هو العصيم احتراز عباذ كرابن شعاع أنه لا يكون حدثاني هذه الاحوال اذا كان في الصلاة أمااذا كان خارج الصلاة فهو حدث والذي يحدمه هو ظاهر الرواية

⁽قوله لان عند دفر لا بنقض بوصوله الى قصبة الانف) أقول وعندهم بنقض (قوله وقوله لوصوله الى موضع يلفقه حكم النطهر بعنى الاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند ذفر) أقول فيه بحث (قال المصنف أوستكثا) أقول المرادبه الميلان الى جانب بحيث يتما في مقعده (قال المصنف والقعود) أقول أى المستوى (قوله بعنى اذا كان على هيئة مصود الصلاة الخ) قال عصام الدين فوم الساجد غيرنا فض وان لم يكن على الهيئة المسئونة خلافاله لى بن عسى القى "

(النبعض الاستمساك باقاذلوزال اسقط فلايتم الاسترخام) وإذالم يتم لم يكن النوم في هذه الاحوال سببا المروج شي عادة فلا يقام مقامه لان السبب الما يقام مقام المسبب اذا كان عالب الوجود بذلك السبب أما اذالم (٣٣) يغاب فلا لا نه حين أذبقع المسك في وجود

لان بعض الاستمسال باق اذلوزال لسقط فلم بتم الاسترخا والاصل فيه قوله عليه السلام لاوضوء على من المنام على المنافقة والمنافقة و

امن شعاع انه انمالا مكون حدثا في هذه الاحوال في الصلاة وفي ظاهر الرواية لافرق ولونام قاعدا فسقط عن أي حنيفة انانتيه قبل أن بصل حنيه الارض أوعندا لاصابة بلانصل لمنتقض وعن أبي وسف ينتقض وعن محدان انتبه قبل أن رايل مقعده الارض لم ينتقض وان زال قبله نقض والفتوى على رواية أى حنيفة وقال الحاواني ظاهر مذهب أى حنيفة كاروى عن مجد قيل هوالمعتمدوسواء سقط أولم يسقط وان نام حالسا يتمايل رعما يزول مقعده ورعمالا فالمالحاواني ظاهر المذهب أندلس محدث اه و شمد له مأفي أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسار منظرون المشاءحتي تخفق رؤسهم تميصاون ولايتوضؤن وأماما فيسنن البزار باستناد صيركان أصحاب رسول الله صلى المه عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فتهممن ينام ثريقوم الى الصلاة فيحب حادعلى النعاس وفدد قال الحاواني لاذكر النعاس مضطحعا والظاهر أنه لدس محدث لانه نوم فلسل وقال الدقاق انكان لايفهم عامة ماقيل حوله كانحدثا وان كانيسم وحرفاأ وحرفين فلا وأماما في العصين عن ان عباس عندخالتي ميونة نقام الئي صلى الله عليه وسلم من الليل الى أن قال فتأملت صلاة رسول الله مسلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة غماضطبسع فنام حتى نفيخ فأناه بلال فأذنه بالمسلاة فقام فصلى ولم يتوضأ فهومن خصوصيا ته صلى الله عليه وسلم في القنية نومه صلى الله عليه وسلم ليس بحدث وهومن خصائصه (قول والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم النه) أقرب الالفاظ الى اللفظ المذكور ماروى البيهق عنه صلى أته علمه وسلم لايجب الوضوء على من نام حالساأ وقائماأ وساجه داحتي بضع حنيه فأتهاذا اضطيع استرخت مفاصله وعال تفرديه يزيدين عبدالرجن الدالاني وروى أبوداود والترمذي من حديث أبي خالد ريدالدا لاني هدذاعن قتادة عن أي المالية عن ان عباس الهرأى الني صلى الله عليه وسلم فاموهوسأ جدحتى غط أونفخ مقام يصلى فقلت بأرسول أنته انك فدغت قال أن الوضو الايجب الاعلى من نام مضطبع عافاته اذا اضطبع استرخت مفاصله وقال أبود اود قوله اعا الوضو على من نام مضطبعامنكرلم روه الايزيدالدالاني وروى أوله جناءة عن ان عباس ولهذكر واشسيامن هدا اه وقال أن حبان في الدالاني كثيرا علما الايجو زالا حتماج به اذاوا في الثقات فكيف اذا انفرد عنهم وقال غسيره صدوق لكنه يهم في الشي وقال ابن عدى فيسه لمن الحديث ومع لبنه بكنب حديثه وقد تابعه على روا شهمهدى ن هلال ثم أسهدى حدثه ثنا بعقوب بن عطاء ن أبى رياح عن عروين سعبب عن أبيه عن حدم قال قال وسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام قاعما أو قاعدا وضوء حتى يضطع عنبه الحالارض وأخرج أيضاءن بحربن كثيرا لسقاءعن ميمون الخياط عن ابن عباس عن حذيفة تن المان قال كنت السافي مستدالمد سنة أخفَّى فاحتصني رحل من خلف فالتفت فادا أنا بالني صلى الله عليه وسلم فقلت بارسول الله وحب على وضوه قال لاحتى تضع جنبال على الارض قال البيهق تفرديه بحرين كثيرالسقاء وهوضعيف وأنت اذا تأملت فيماأ وردنادكم بزل عندك الحديث عن درجة السدن ولوايكن فالحديث الذي عينا مسابق امن أن عين النوم ليسحد الفاعتبرت مظنته الخ

الحدث والوضوء كان ثابتا سقعن فلامزال بالشدك (والاصلفه)أى في كون ألنوم غبرنافض الوضوءفي هذءالاحوال (قوله صلى الله عليه وسام لأوضوء على من نام فائما أوقاعدا أوراكعا أوساحداانما الوضوءعلى من نام مضطععا فأته اذا نام مصطحه مااسترخت مفاصله) رواءالترمدني مستذاالحان ساسعن رسول الله صلى ألله عليه وسلم فانقسلهدا الحسديث غسرصيع لان مداره على ألى المالية وهو ضعيف عندالنقلة روى عن ان سدين أنه قال حدث عن شئت الاعن أى العالسة فانه لاسالي عن أخذأى لايمالى أنروى عن كلأحد أحسان أباالعالية تقةنقل عنه النقات كالحسن وابراهيم النفعي والشعى رجهم الله يؤثر في من استيله دون

فال المصنف (ادلوزال لسقط) أفول لكنه لم يسقط فلم يزل الاستمساك (قوله والاصل فيه أى فى كون النوم غيرنافض الوضوع فى هذه الأحوال) أفول وفسه بحث والاولى أن يقال أى فى النوم مطلقا

(٥ – فتحالقدير اول) الايرى الى النعرض بنقض نوم المصطبع صريحا ونوم المسكن والمستندف ضمن النعليل (قال المصنف والاصل فيه قوله صلى الله عليه والاصل فيه قوله صلى الله عليه والدلالة ومن النعليل أقول المصنف المالين المنف المالوضو على من نام مضطبعا) أقول الحصراضا في في مقابلة القائم ومن ذكر معه بدلالة التعليل

الحديث الى ان عباس ووجه النمسك بهذا الديث من أوجه الاول في الوضوه عن نام فاشا أورا كعا أوساجه المالي السند نام مضطه عامو كدا بانما فان قبل انماله المحصر ولاحصر ههنالان الوضوه المنصر على من نام مضطه عابل هو واحب على المستند والمذكرة كامر وأحب بأنالا نسلم أنه المحصر بله ولتأكي كدالا ثبات والنسطة فافدت الحصر في المصلح والمنكئ والمستند المحلوب والمناف المنطب وهو قوله فانه إذا نام مضطه عااسترخت مفاصله فانه يدل على عدم وحوب الوضو على من نام فائما أورا كعا أوساجد العدم الاسترخاء وعلى وجو به على المضطه عومن هو بعناه الوجودة قدم ورجاد المسترخاء في وجو به على المضطه عومن هو بعناه الوجودة قدم ورجاد المسترخاء في وجو به على المضطه على المقل الانجاب والمناف السترخاء عالى الاسترخاء في المسترخاء فالر (والغلبة على العقل بالانجاب والمناف والمناف والمناف والغلبة في المناف والمناف المناف والمناف وال

والركوعوال بجودلوجود

الاسترغاء وهوالقياس في

النوملزوال المقمعدةعن

الارض ووجود أصسل

الاسترخاء لكن تركناهذا

القياس فى النوم بقوله عليه السلام لاوضو على من نام

فائما الحدث والاغباء

فوقه كامر فلايقاس علمه

ولايلمق بعدلالة ادلايلزم

من أن لا مكون أدنى الغفلة

القضاأن لانكون أعسلاها

نافضا والسكراذاحصل

مقابل في المشمة كالاغاء

قيسل لم يعلل المسنف

(والعلبة على المقل بالاعادوالخنون) لانه فوق النوم مضطبعا في الاسترخاء والاعادحدث في الاحوال كلها وهوالقياس في النوم الاأناعرفناه بالاثر والاعاد فوقه فلا يقاس عليه (والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع و محود) والقياس أنها لا تنقض وهو قول الشافعي رجمه الله لانه ليس بخارج في سولهذا لم يكن حدث افي صلاة الجنازة و محدة الله وقد المالة ولناقوله عليه السلام ألامن ضحك منكم فهمة فليعد الوضو والصلاة جيعا وعند له يترك القياس

يستقل بالمطاوب هذا وسعدة التلاوة في هذا كالصلية وكذا سعدة الشكر عند محد خلافالا بي حنيفة كذا قبل وقياس ما فقد من عدم الفرق بين كونه في الصلاة أو خارجها يقتضى عدم الخلاف في عدم الانتقاض بالنوم في المعرود السهو بقع في الصلاة فلا نتقاض به في عدم الخلاف بالخطالات محود السهو بقع في الصلاة فلا ينقض ولوصلى المريض مضط عافنا ما ختلف المشايخ فيه وصح النقض (قوله والجنون) بالرفع لانه ليس عطفا على الانجاء لانه ليس غلبة على العقل بل زواله وفي ميسوط شيخ الاسلام لم ينقض لغلبة الاسترخاه لان الجنون الانجاء لانه ليسترخاه لان المنافق المنافق السير حدث القالم بينقض المراقي المراقي وفي المجتبى الدخل في مشيته عابل وهو الاصح (قوله وهو القياس في النوم) قد عنع بأن القياس وفي المجتبى الذاد خل في مشيته عابل وهو الاصح (قوله وهو القياس في النوم) قد عنع بأن القياس ومقتضى الفياس في المن عنه المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنا

المعنون ومن المشايخ من الاسترخاء ورد الاسترخاء المسترخاء المسترخاء ورد الله ورداء الله الله الله الله الاسترخاء الله الله الاسترخاء ورداء الله الاسترخاء ورداء الله الاسترخاء ورداء الله الاسترخاء ورداء الله المسترخاء ورداء الله ورداء الله المسترخاء ورداء الله ورداء الله ورداء الله المسترخاء ورداء الله ورداء الله ورداء الله المسترخاء ورداء الله ورداء الله ورداء الله ورداء الله ورداء الله المسترخاء ورداء الله ورداء الله ورداء الله المسترخاء ورداء الله ور

(قوله فينئذ بتناقض أول الحديث وآخره) أقول أى فين ارادة أصل الاسترخاه (قال المستف الااناعرفناه) أقول أى عرفناعدم كون النوم حسد ثافى الاحوال كلها (قال المصدنف بالنص) أقول وهو حديث لاوضوء على من نام قائما (قوله ومن المشايخ من عله بغلبة الاسترخاء) أقول كافعله الشارح حيث أرجع ضمير لاته الى كل من الانجاء والجنون (قال المصنف والقهقهة) أقول تمدا كان أوسهوا

وسلمالضحك فى المسلاة قه قهة والذين كأفواخلفه أصحابه وأحيب بأنه كأن يصلى خلفه العماية وغيرهم من المنافقين والاعراب الجهال وهذامن باب حسن الظن بهم وضي الله عنهم والافليس الضعك كبيرة (٣٥) وهم ليسوامن الصغائر عصومين ولامن الكائر

> والاثروردفى صلاة مطلقة فيقتصرعلها والقهقهة مايكون مسموعاله ولمسرانه والضعك مانكون مسموعاله دون جيرانه وهوعلى ماقيسل يفسد الصلاة دون الوضوء (والدابة تخرجم الدبر ناقضة فان حرجت من رأس الحرح أوسفط اللحم لا تنقض والمراد بالدابة الدودة وهذا

بتقسد تركونه كييرة (قوله والاثروردفى صلاة مطلقة) أى كاملة فيقتصر عليها فلالتعدي الى صلاة الحنازة وسعدة النيلاوة وصلاة الصى وصلاة البانى بعدالوضوءعلى احدى الرواشن وصلاة النائم فان الوضو الايفسدف حسع ذلك وفرق من القهقهـ ت والضعدك وهو واضعوا مذكرالتيسم في الصلاة لأنهلس عفسد الصلاة ولاللوضوم فلس له ههنا مدخل قال حاربن عددالله رضى اللهعنه مارآنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتسم ولوفى الصلاة قال الوضوء) الدابة أى الدودة الستى تنشأ في البطن اذا خرحت من الدرنقضت الوضوءوالتي تنشأ في الجرح اذا خرجت منسه أولم سقط منسه لمسقض لان نفس الدودة لنست بخسة والهدذا لوغسلت جازت الصلاة معها فلم سقمن النعس الاماعلها وذاك فليل وهوحدث في السيملين دون غيرهمافأشبه الخارج منالحر ح الجشاء في عدم النقض والخارج من الدبر الفساء في نقض الوضوء قل اعافسر الدامة بالدودة

سندا واعترف أهل الحديث بعصته مسلا ومدار المرسل على العالية وانرواه غيره كالحسن البصرى وابراهم النعى وغيرهما فالهعبد الرحن بنمهدى وأخرج عن حماد بن زيدعن حفص بن سلمان قال أناحد ثث به الحسن عن أى العالمة وعن شريك عن أى هاشم قال أناحد ثت به ابراهيم عن أى المالسة وانه قرأ في كتاب ان أخي الزهرى عن الزهرى عن سلمان بن أرقم عن الحسن اه يعنى والمسدن يرويه عن أبى العالمة وقدر وامأ بوحنيفة عن منصور بن زادان الواسطى عن الحسن عن معبد بن أبي معبد الخزاعي عنه صلى الله عليه وسلم قال بينماهو في الصلاة اذا قبل أعي يريد الصلاة فوقع فى زبسة فاستضمال الفوم فقهقه وافلا انصرف صلى الله عليه وسلم قالمن كان منكم قهقه فليعدالوضو والصلاة فيل ومعبدهذا لاصبقه فهومرسل أيضا وفيه نظرفان معبدا الذى لاحبقه هومعبدالبصرى الجهنى الذى كان الحسسن يقول فيدايا كم ومعبدا فأنه ضال مضل ومعبدهذاهو الخزاى كاهومصر عيفمسندأى حنيفة ولاشا في صيته ذكره ان منده وأبونعم في العماية وروياله أيضاحديث جابرأنه فاللاعاجر رسول الله صلى الله عليه وسلوأ يو بكررضي الله عنه مراجعهاء أممعبد فبعث النبي صلى الله عليه وسلم معبدا وكان صغيرا فقال له ادع هذه الشاة الحديث ولوسلم فاذا صح المرسل وهوجة عنسدنا لم يكن بدمن القول بنقض الوضوعيه وأبوالعالسة اسمه رفيع من ثقات التابعسين وأماروا يتهمس ندافعن عدةمن الصابة أي موسى الاشعرى وأي هريرة وابن عروانس وجابروعوان بنا الحصدين وأغربها طريق عن أنس رواهاأ بوالف اسم جزة بنوسف في ناديخ برجان الرواد ابة مخرج من الدبر تنقض قال حدثنا الامام أبوبكر أحدين ابراهيم الاسمعيلي حدثني أبوعرو محدين عرو بنشهاب ين طارق الاصبهانى حدثناأبوب حدثناجعفر حدثناأحدين فورك حدثنا عسدالله بن أجدالاشعرى حدثنا عمار بن يزيد البصرى حدثناموسى بهلال حدثنا أنس نمالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قهقه في العلاة قهة هديدة فعليه الوضو والصلاة وأسلها حديث ابن عررواه ابنعدى في الكامل من حديث عطية بنيقية حدثنا أى حدثنا عرون قيس السكوني عن عطاء عن ابن عرقال فالدسول الله صلى الله عليه وسلم من العلاق في الصلاة فهة هة فليعد الوضو والصلاة وماطعن به من أن بقيسة مداس فيكا نه سمعه من بعض الضعفاء فحذف اسمه دفع بأن بقية صرح فيه بالتحديث والمدلس اذاصرح بالتعديث وكان صدوقا ذالت تهمة التدليس ويقية من هذا القبيل (قوله والاثر وردفى صلاة مطلقة) أماالوارد على واقعة الحال فظاهر وأمانحو حديث بقية هدا فلانصراف الصلاة مطلقاالى ذات الركوع والسعود وهو بخلاف القياس فيقتصر النقض عليها والمرادما أصلها الركوع والسحودفانه لوقهقه فمايصليه بالاعا العذراورا كابوئ بالنفل أوالفرض لعندرا تتقض وكذاأيضا لاتنقض قهقهة النائم في الصلاة ولا تبطل الصلاة وقيل تنقض وتبطل وعن شداد تنقض ولا تبطل الصلاة وقيل عكسه والاول أصرلانها اغمأ جعلت حدثاب شرط كونم اجناية ولاجناية من النائم بخلاف السهولانه جناية فيؤاخذيه ولايغلب وجودالقهقهة ساهيا لان حالة الصلاة مذكرة فلايعذر وأمانهقهة الصي فقيل تبطلهما وقيللاتنقض وفي قهقهة البياني في الطربق بعسدالوضو روايتان لان الدابة مايدب على الارض فر عما ينوهم أن المرادبها مايد خسل الجرح كالذباب فيخرج منه فاله لا ينقض فقسره بيا الذاك وقيل قدتفدم فى كلام المصنف أن مالا بكون حد فلا يكون عساه والصيح وقال ههنالان التحس ماعلم اوذلك تنافض وأحسبان مانقدم كان على قول أي يوسف و يجو زأن بكون هذا على قول مجد أو أطلن التحس بطريق الفرض يعنى لو كان عمد نجس فهو ماعلها وهذا ليس بصيح لان تقدير الشرط به ان كان على هذا الوجد الكن عمد نحس فيكون ماعلها المستقم في الجرح نلا يكون نجسا وان كان على هذا الوجد الكن المكن أيكن نجس ماعلها فلا يكون نجسا المستقم في الدبر لانه نحس وحدث والاول صواب (٣٦) و يجوز أن يقال أطلق النجس على ما يخرج من الحرح بطريق المشاكلة فأنه لما

لان النجس ماعليها وذلك قلد لم وهو حدث في السبيلين دون غيرهما فأشبه الجشاء والفساء بخسلاف الريح الخارجة من قبل المراقة وذكر الرجل لانم الانتبعث عن محل النجاسة حتى لوكانت مفضاة بستحب لها الوضوء لا حتم ال خروجه امن الدبر (فان قشرت نفطة

ولونسى وتنقض بعدالقعودقدرالتشهدخلافالزغر ولوقهقه الامام فيهذه الحالة غمقهما القوم طل وضوءه دونهم الروجهم يقهقهته بخلاف سلامه فاوقهقه وابعد سلامه بطل وضوهم وجعل الاصم فالخلاصة أهلا تبطل والخلاف مبنى على أنه بعد سلام الامام هل هوفى الصلاة الى أن يسلم شفسه أولا محدث غسل بعض أعضاء الوضوء ففني الماء نتجم وشرع في الصلاة فقهقه ثم وجدالماء عند أبي يوسف يغسل باقى الاعضاء ويصلى وعندهما يغسل جيعها بناء على أن القهقهة هل تبطل ماغسل من أعضاء الوضو عنده ملاوعندهمانع ولواغتسل جنب وصلى فقهقه هل تبطل وبعيدالوضو واختلف فيه فقيل لايعبدلانه ابت في ضمن الغسل فاذالم يبطل المنضمن لا يبطل المتضمن والعصيم أنه يعيد الوضوء لاناعادنه واجبة عقوبة كذافى الحيط ولوقهقه بعدكلام الامام متعدا فسدت كسلامه على الاصمعلى خلاف ما في الخلاصة بخلافه بعد حدثه عدد (قوله لان النعس ماعليها) المعنى لان ما عبث بمكون نعبساهوماعليهافلا يحتاج الى اعتباره على فول محد (قوله حتى لو كانت مفضاة الخ) المفضاة الني اختلط سبيلاها وقيلمسلك البول والحيض وفى النعليل وهوقوله لاحتمال خروحه من الدراشارة الى الاول والوضوء مستعب فحقها اذال الاحتمال وظهورا ثرءا يضافهم الوطلقت ثلاثا وتزوجت بالتولا تحسل الاولمالم تعبل لاحتمال أن الوطء كان في ديرها وفي حرمة جماعها على الزوج قال في فتاوي قاضيفان الاأن يعلم أنه يمكنه انبانها في قبلها من غيرتمة وعن مجدوجوب الوضوء وبه أخذ أبوحف الاحساط ومنع أنه امتوضئة بيقين وكون الريح من الدبرمشكوك فسه فلايزول اليقين بالشدك وقديدفع بأن الغاآب فى الربح كونها من الدبر بل لانسبة لكونها من القبل به فيفيد غلبة طن تقرب من اليقسين وهو خصوصافي موضع الاحتياط له حكم اليقين فيترج الوجوب ، فرع شدا في الوضوء أوالحدث وتبقن سبق أحدهما بى على السابق الاان أبد اللاحق فعن محد علم المتوضى دخوله الخلاء المعاجة وشافى قضائها فبلخ وجه عليسه الوضوء أوعلم حاوسه الوضوء بأناء وشك فيا قامته قبل قيامه لاوضوء وهذا يؤيدماذ كرناممن الوجسه فى وجوب وضوما لمفضاة ولوشك فى السائل من ذكره أماء هوأم بول انقرب عهده بالماءأوتكر رمضى والاأعاده بخلاف مالوغلب على ظنه أنه أحدهما ولونيفن ترك عضووشك فيه فني النوازل يغسل رحله اليسرى ولا يعني أن المراداذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه اله لو كان في أثناه الوضوء يغسل الاحيرمثلا علمأنه لم يغسل رجليه عينا وعلمأنه ترك فرضايم اقبلهم اوشك في انه ماهو

كانمالنسمة الحالد يرنحسا ذكرفي الحرح ملفظ النعس ةوله (بخلاف الربح الخارجة منقسل المرأة) متصل بالفساء بعدى انه ناقض بغلاف الربح الذارجة من قبل المرأة (وذكر الرجمل لانها لاتنعث عن محسل النعاســـة حتى لوكانت مفضاة) وهي التي صار سيلاه اواحدا (يستعب الها الوضوء)لاحتمال أن بكون فساه واختلف فى أن عنالر بح نحس أومنعس عرورها على النعاسة وعرته تظهرفيمالوخرج منسه الريح وعلىمسراويل ميتلة فن قال بصاسة عينها قال بتنعس السراويل ومن والنطهارة عمنهالم يقل به كالومرت الريح بنعاسة ثم مرت بثوب مبتسل فأنه لايتنيس بهاقيل اذاكان اللروج من الدر محتملا ينسغي أن يكون الوضوء واجبا وأجبب بأن كونها منوضيته البت بيقين واليقسين لارول مالحمسل

كالشاك في الحدث وقال أبوحفص الكبير عب عليها الوضو وهوروا به هشام عن محد وقبل اذا كانت منتنة بعب والافلا عسم وقوله (فشرت فطة) في نونم الحركات الثلاث وهو بثر مخرج بالمدملات ما من قولهم انتفط فلان أى امتلاع عضبا فاذا فشرت فأما أن يسيل الماء عن رأس الجرح أولا وسماه جرحالان فشرها جرح لها فان كان الاول نقض وان كان الثاني لم ينقض وانما أعادهذه المسئلة بسيل الماء عن رأس الجرح أولا وسماه جرحالان فشرها جرح لها فان كان الاول نقض وان كان الثاني لم ينقض وانما أعادهذه المسئلة

(قوله وهذاليس تصييم الى قوله والا وَل صواب) أقول لا يازم لكل فرض أن يكون قياسا استثنا "ياحتى يتوجه ماذكره وحاصل المعنى أن المفروض كونه نجسا ما عليها والفرض يجامع الواقع وغيره فيتناول ما في الجرح والدير (قال المصنف فان قشرت نفطة) أقول أى أذ بل فشرها

فسال منهاماء أوصد يدأوغيره انسال عن رأس الجرح نقض وان أيسل لاسقض) وقال زفر رجه الله ينقض في الوجهين وهي مسئلة الحارج من غير السيلين وهي مسئلة الحارج من غير السيلين وهذه الجلة نحسسة لان الدم ينضج فيصير قيما ثم يزداد نضعاً فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا قدر منفسه أما اذا عصرها فرج بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس مخارج والله أعلم

يسعراسه ولايظن أنهذاخلاف ماقدمناه في التمة لانه لانيقن بترك شئ هناك أصلا (قوله وهذه الجالة نحسة) يعنى الماء والقيم والصديد (قوله لانه مخرج وايس بخارج) لا تأثير يظهر الاخراج وعدمه فهذا الحنم بلالنقض لكونه خارجا نحساوذاك يتعقق مع الاخراج كأيتحقق مع عدمه فصار كالفصد وقشرالنفطة فلذااخت ارالسرخسي في مامعه النقض وفي الكافي والاصم أن المخسر بم نافض انتهى وكيف وجيع الادلة الموردة من السنة والقياس تفدد تعليق النقض بالخارج التعس وهو الدف الخرج ونروع كي بحب الوضوء من الماشرة الفاحشة وهي أن يتحرد امعامة عانقين متماسي الفرجين وعن محمد لاالاأن يتيقن خروجشي قلنما يندرع مدمدى في هذه الحالة والغالب كالمتحقق في مقام وجوب الاحساط وفى القنية وكذا المباشرة بين الرجل والغلام وكذابين الرحلين يوحب الوضو عليهما ولا يجب من محرد مسم اولويشم وة ولوفر حها ولامن مس الذكر خلافا الشافعي في الأولى مطلقا وفي الناسة اذامس بباطن الاصابع ولمالك في الثانية مطلقا وفي الاولى اذامس يشهوه لنافي الاولى عدم دليل النقض بشموة وبغسير شهوة فسق الانتقاض على العدم وقوله تعالى أولامستم النساءم ماديه إلحاع وهو مذهب جاعة من العصابة وكونه مرادا به السدة ولجاعة آخرين ورجناة ول الطائفة الاولى العنى وذلك أنه سيصانه أخاص في بيان حكم المسدثين الاصغروالا كبرعند القدرة على المساء يقوله تعالى اذا قتم الى الصلاة الى قوله تعالى وان كنتم حنبا فاطهر وافيين أنه الغسل تمشرع في بيان الحسال عنسدعدم القدرة عليه بقوله تعالى وان كنتم مرضى أوعلى سفراني فتهموا صعيداالى آخره ولفظ لامستم مستعل في الماع فيصب حله علمه أسكون سانا كم الحدثين عندعدم الماء كاست حكهما عندو حوده فستم الغرض بخلاف ماذهبوا اليهمن كونه باليد ويدل عليه من السسنة مافى مسلمين مس عائشة قدميه صلى الله عليه وسلم حين طلبته صلى الله عليه وسلم أفقدته ليلا وهمامنصو بتان في السعود ولم يقطع صلاته اذال وعنهاأنه صلى الله عليه وسلم كأن يقبل بعض نسائه فلا ينوضأ رواء البزار في مسنده باست آدحسن ولنافى الثانية ماروى أصحاب السنن الاان ماجه عن ملاذم بعرو عن عبدالله ينبدر عن قيسرين طلق بنعلى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرحل عس ذكره في الصلاة فقال هل وو الابضعة منك ورواءان حيان في صحيحه قال الترمذي هذا الحديث أحسن شي مروى في هذا الباب وفي البابعن أبى أمامة وقدروى هدذا الحديث أوبين عنبة ومحدين جابرعن قيس بن طلق عن أبيسه وأنوبومجدته كلمفهما يعضأهل الحديث وحديث ملازم منجروأ صووأ حسن وجرواء الطعاوى وقال هذا حديث مستقيم الاسنادغير مضطرب في استناده ومتنه انتهى فهذا حديث صحيح معارض المديث بسرة بنتصفوان أتهصلي الله عليه وسلم فالمن مس دكره فليتوضأ وكالا الحديثين مع ذلك لم يسلم من الطعن مرة في بسرة بالجهالة ومرة بان عروة لم يسمع من بسرة بلمن مروان بن الحكم أوالشرطي على ماعرف في موضعه ومن مالتكلم في ملازم وغردال والحق أنهما لا يغزلان عن درجة الحسن لكن بترجح حديث طلق بان حديث الرحال أقوى لانهم أحفظ للعسم وأضبط ولهذا جعلت شهادة امهأ تين بشهادة رحسل وقدأ سندالطحاوى الحائ المديني انهقال حسديث ملازم بعروأ حسسن من دبثبسرة وعنعرون على الفلاسانه فألحدث طلق عندناأ ثبت من حديث بسرة بند

وانكانت تعمل مما نقدم لبعدلم الفرقيين الخادج والخرج أولىعما أنحكم المامحكم غيره لأنالماءلم يذكره من قبل فرعما كان لتوهم أنالماطيس كغيره وهدنه الجلة أعنى قوله ماء أوصديدأو غيرهما وقوله هـ ذاأى الذي ذكر أنه اذا سال نقض انما هو ادا قشرهانفرج بنفسه أما اذاعصرهافر جعصره ولولم بعصرهالم مخسرح لم منقض لانه مخسر جولدس مخارج وهو مختار بعض المشايخ اختاره المسنف وقال غيرهم ينقض قال بعض الشارحين وهذاهو الختار عندى لأن الخروج لازم الاخراج ولايدمسن وحود اللازم عسدوجود الملزوم وفيسسه نظرلان الاخراج لس عنصوص علمه وان كان يستازمه فكان شوته غرقصدي ولامعتربه

(قال المصنف فسال منها ماه) أقول أى نله سرفلا يكون قوله ان سال لغوا ولاان لم يسل تناقضا (قوله قال بعض الشارحين وهذا هو المختارعندى) أقول يعنى الاتفانى

﴿ فصل في الغسل ﴾

(وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن) وعند الشافعي رجه الله هما سنتان فيسه القواه عليه السيلام عشرمن الفطرة أي من السنة وذكرمنها المضمضة والاستنشاق ولهذا كاناسنت في

صفوان وماريح به حديث بسرة من أه فاصخ لان طلقاقدم على النبى صلى الله عليه وسلم فى أول سى الهيرة وهو بهى السعد وكان صلى الله عليه وسلم يقول قر بواليمانى من الطين فاه من أحسنكم له مسا ومن حديث بسرة رواه أبوهر يرة وهو متأخر الاسلام فغير لازم لان ورود طلق اذذالا ثم بحوعه لا ينى عوده به دذلك وهم قدر وواعنه حديث اضعيفاه ن مس ذكره فليتوضأ وقال سمع منه صلى الله عليه وسلم الناسخ والمنسوخ وحديث أبى هر يرة مضعف أيضالان فى سنده يزيد بن عبد الملك وجمايد على انقطاع حديث بسرة باطناأن أمم النواقض بها يحتاج الخاص والعام اليه وقد ثمت عن على وجماد ابن اسر وعبد الله بن مسعود وابن عباس وحديفة بن اليمان وعران بن حصين وأبى الدرداه وسعد بن أبى وقاص أنهم لا يرون النقض منسه وان روى عن غيرهم كعر وابنه وأبى أبوب الانصادى وزيد بن خالد وأبى هريزة وعبد الله بن عروب العاص وبابروعا تشاعلى فالدوا به عن عرقط الماسنذكره عنه في كتاب الصلاة وان ملكنا طريق الجع جعل مس الذكر كنامة عمايض حمنه وهومن أسراد السلاغة يسكتون عنذكر الشي ويرمن ون عليسه بذكر ما هومن روادف فلما كان مس الذكر غالبا يرادف خروج المدت منه ود الازمه عبرية عنه كاعبر تعمالى المجى من الغائط عمايق مدالغائط لاجله يعلى فيه في تطابق طريقا الكتاب والسنة فى التعبير في صارالى هذا الدفع التعارض

و فصل في الغسل ك

(قوله المضمضة الخ) ولوشرب الماءعباأ جزاعه الامصا وعن أبي يوسف لاالاأن يجه ولو كانسنه مجوفاأ وبين أسسنانه طعام أودرن رطب يجزئه لانالماء لطيف يصل الى كلموضع غالبا كذافى التعنيس مُ قالذ كُرالصدرالشهيدحسامالدين في موضع آخر اذا كان في أسنانه كوات يبقي في االطعام لا يجزئه مالم يخرجه ويجرى الماءعليها وف فتاوى الفضلي والفقيه أى البث خدادف هذا فالاحتياط أن بنعل انتهى والدرن البابس فى الانف كالخديز المصوغ والعين عنع ولايضرما انتضع من غسله فى انائه بخلاف مالوقطركله فى الاناء ويجوزنقل البلة فى الغسل من عضو الى عضواذا كان ينق اطر بخسلاف الوضوء ويجوزالجنبأن نذكرانه تعالىويأ كلويشرب اذاتمضمض ويعاودأهله قبلأن يغتسل قال فىالميتغىالااذااحتلم فأتعلا بأت أهادمالم يغتسل (قولك وغسل سائرالبدن) فيجب تحريك الفرط والخاتم الضيقين ولولم يكن قرط فدخل الماء الثقب عندم ورمأ جزأ كالسرة والاأدخلة ويدخله الفلفة استصبابا وفى النوازل لأيجزئه تركموا لاصم الاول العرج لالكونه خلقة وتغسل فرجها الحارج لانه كالفم ولاعت ادخالهاالاصع فقمهاو مهنفتي ودرن الاظفارعلى الخلاف السابق في الوضو ولا يحب الداث الافي رواية عن أي يوسف وكان وجه خصوص صبغة اطهروا فأن فعل للبالغة وهوأ صاءوذلك بالدات (قوله عشرمن الفطرة)روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله علمه وسلم عشرمن الفطرة قص الشأرب واعفاء اللعية والسوالة واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراحم ونتف الابط وحلق العائدوا نتفاض الماء قال معصب بن شديبة ونست العاشرة الأأن تكون المضمضة وانتفاض الماءالاستنعاء ورواءأ بوداودمن روابة عمار ودكرا لخنان مدل اعفاء

معنىالفصل فىاللغةظاهر وقد قد آم تعريفه اله طائفة من السائل الفقهسة تغبرت أحكامها بالنسنة الى ماقىلهاغىرمترجـة بالكذاب والباب فان وصلعا بعدمنؤن والافلا واغمأ د كر فصل الغسل بعد الوضوء لان الحاجية الى الوضوءا كثرولان محل الوضوء جزء البدن ومحل الغسيل كله والخزوقيل الكل أواقتداء مكتاباته فانه وقع على هذا الترتب والفرض بمعنى المفروض والواوفى قوله (وفرض الغسسل) اماللاستثناف واما واو المختص للعطف على قوله ففرض الوضوء والغسلاممنالأغتسال وهوغسل تمام الجسدقوله (وغسلسائرالبدن) أى الباقى وتوله علمه السلام عشرون الفطرة أى السنة قسل خس منها في الرأس وخس فى الجسد فالتى فى الرأس الفرق والسسوالة والمضفية والاستنشاق وقص الشارب والتيفي الحم ـــد الختان وحلق العانة ونتف الابطوتقليم الاظفاروالاستنعاء بالمأء

﴿ فصل الغسل ﴾

(قوله فانوصل بمى بعده فون)أقول يجوزأن يضاف الى مابعد، (قوله والافلا) (ولنافولة تعالى وان كنتم جسافاطهروا) والمنب يسسموى فيسه الواحدوا بلاع والذكر والمؤنث لامه اسم جرى عجرى المصدر الذى هو ألاحناب وقوله فاطهرواأى اغساوا أبدانكم على وجهالمبالغة وهوأمن بتطهير جميع البدن الاأن ما يتعذرا بصال الما البه خارج عن الارادة كداخسل العينين لمانى غسلهما من الضرروالاذى ولهذا سقط غسلهما عن حقيقة النعاسة بأن كل عينسه بكول بحس والمضمضة والاستنشاق لاتعذرفهما ولهذا افترض غداهماعن النعاسة الحقيقية فيفترض أيضافي الجناية قوله (بخلاف الوضوم) جوابعن قياس الشافع رجه الله الغسل بالوضو (لان الواجب فيه غسل الوجه لاجيع البدن والمواجهة فيهما) أى في على المضمضة والاستنشاق معددومة وقوله والمرادعاروى جواب عندد بثالشافعي بحمله على الوضوء بدليل ماروى ابن عباس وجابرانه مافرضان في الجنابة سنتان في الوضو و قال (وسنته أن بدأ المغتسل في غسل يديه وفرجه ويزيل (٣٩) نجاسة ان كأنت على بدنه) قال في النهاية

> الوضوء ولنافوله تعالى وان كنتم جنبافاطهروا وهوأمس بتطهير جيع البدن الاأن ما يتعدرا يصال الما اليه خارج عن النص بخد لاف الوضو و لان الواجب فيسه غسل الوجه والمواجهة فيهمامنعدمة والمرادعاروى حالة الحمدث بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الم مافرضان في الجنابة سنتان في الوضوء قال ﴿ وَسَنْتُهُ أَنْ سِدُ ٱللَّغَنْسُ لَ فَيَغْسُلُ يَدْ بَهُ وَفَرْجِهُ وَيَرْبِلُ نَجَاسُهُ انْ كَانْتَ عَلى مِنْهُ ثُمَّ تَوْضَأُوضُو ، الصلاة الارجليه م يفيض الماعلى وأسمه وسائر جسده ثلاثا م يتنجى عن ذلك المكان فيغسل رجليه) هكذاحكت ميونة زضى الله عنهااغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعماية خرغسل رجليه لانهمافي مستنقع الماء المستعل فلايفيد الغسل حتى لوكان على لوح لا يؤخر

> بتطهير حيع البدن) لانه أضاف النطهيرالى مسمى الواو وهوجه لة بدن كل مكاف فيدخل كل ما يمكن

اللحيسة وذكرالانتضاح بدل انتفاض المله (قوله ولناقوله تعمالى وان كنتم جنبا فاطهروا وهوأم الايصال المه الامافي محرج وهوالمرادبة وأه سعدر وذاك كداخل العينين والقلفة بالنافي العرج ولاحرج في داخل الفم والانف فشمله مانص المكتاب من غيرمعارض كاشمله ما قوله صلى الله عليه وسلم تحتكل شمعرة جنابة فبلوا الشمعروأ نقوا البشرة رواه أبوداود والترمذي من غيرمعارض اذكونهما من الفطرة لا ينفى الوجوب لانم الدين وهوأعم منه فلا يعارضه قال صلى الله عليه وسلم كل مولود بولد على الفطرة والمرادعلي الواحبات على ماهوأعلى الاقوال وعلى هذا لاحاحة الى حل المروى على حالة الحدث بدايل قوله صلى الله عليه وسلم الم مافرضان في الجنابة سننان في الوضوء كاله يعني ماعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم جعل المضمضة والاستنشاق المبنب ثلاثما فريضة لكن انعقد الاجاع على خروج اثنتين منهما وهوضعيف (قوله وسنته الخ) ظاهروه ليمسح رأسه في هذا الوضوء نع في الصيح وفي رواية ألحسن لأولم يذكركم فية الصبواخ لمف فيه فقال الحلواني يفيض على منكبه الاين ثلاثماتم الايسرئلانا غمعلى سائرجسده وقبل يبدأ بالايمن غمالرأس غمالايسر وقبل يبدأ بالرأس وهوظاهر لفظ الكناب وظاهر حديث ممونة الذى سيذكر ولوانفس الجنب في مامجار ان مكث فيه قدر الوضوء والغسل فقدأ كدل السنة والافلا (قوله هكذا حكت معونة) روى الجماعة عنها قالت وضعت النبي صلى

اللام فىالنعر بفنزولس كذاك إوازأن تكون اللاملتعريف الماهيسة وليسبشئ لان الماهيسة من حيث هي لا وجد في الخارج فاماأن وجد في الاقل أوغيره وذلك فاسدلمام قوله (تم يتوضأ وضو و الصلاة الارجليه) احتراز عماروى الحسن بنزياد عن أبي حنيفة أن الجنب يتوضأ ولاعسم رأسه لانه لافائدة فيه لوجود اسالة الماءمن بعد موذال يعدم معنى المسم بخلاف سائر الاعضاء لان التسييل هو الموجود فلم يكن التسييل من بعد معدماله وقيل اعماقال ذلك دفعالما يتوهم أن المراد بالوضوء غسل اليدين الى الرسفين فانه قديسمي وضوأ

(قوله لاوحه للا ق للا ف كلة الشك تأماه فان العهد يقتضى التقرر اماذ كرا أوعل ولاوحه الثاني لان كون النحاسة كلها في منه محال وأقلهاوهوا لزوالذى لا يتجزأ غيرمرادأ يضاالخ) أقول الشان في الوجود العيني وهولا يسافي المفرر في الذكر والعلم بل ينبغي أن يعلل امتناع العهدبانه لامعهودههنا ويجوزأن يقال كون الكلام في الغسل يكفي في تعيين النجاسة وأيضا يجوزأن يقال يحمل النجاسة بقرينة وقوعه مفعول بزيل على ما يقصد بالازالة عرفاومقدارا لحزوليس كذاك ألابرى أنه أذا قال القائل أعبده اشتراالعم بتقيدا للعم عابتعارف

وهومنقول عن الامام حيد الدين الضريروانه أصعوف بعض النسم النعاسة وأيس الصحر لان لام التعسريف أوالمينس لاوحه للاول لان كلة الشك تأماه فان العهد يقتضى التقسرراماذكرا واماذهنا ولاوحه للثاني لان كؤن النحاسات كلها فى مدنه محال وأذلها وهو مراد أنضا لانه علل ذلك في الكتاب بقوله كىلا تزداد باصابة الماموهدذا القليل الذيخذ كرفاه لايزداد واصالة الماء ثم قال الاأن الرواية بالالف واللامقد البتثفي بعض النسم فوجهه أن يحمل على تحسين النظم وقال بعض الشارحين انمأ شعين التشكيراذا المحصر

وقول (و يسدأ بازالة النعاسة) تكرار وأعاده لبيان التعليسل والطاهر أنه أراديها النعاسة المعهودة في ذلك الحال وهوالمي الرطب فان ميونة رضى الله عنها قالت وضأرسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الصلاة غير رجليه وغسل فرجه وما أصابه من الاذى قوله (وليس على المرأة) ههناأ مران نقض الضفائر (+ ع) وبلهاأ مانقضها فليس واحب أذا بلغ الماء أصول الشعر بالا تفاق لانه علمه

وانما ببدأ بازالة النعاسة الحقيقية كالاتزداد بإصابة الماء (وليس على المرأة أن تنقض ضفائرها في

الغسلادا بلغ الماء أصول الشعر) لقوله عليه السلام لامسلة رضى الله عنها أما يكفيك ادابلغ الماء أصول شعرك وليس عليها بل ذوائبها هوالصيم بخلاف اللحية لانه لاحرج في ايصال الما الى أثنائها الله عليه وسلما ويغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما من تين أوثلانا مُأفرغ بمينه على شماله فغسل مذاكيره ثمداك يدمبالارض تمتضمض واستنشق ثمغسل وجهه ويديه ثمغسل رأسه ثلاثائم أفرغ على جسده ثم تني عن مقامه فغسل قدميه (قوله وليس على الرأة أن تنقض ضفائرها) هذا فرع فيأم الضفيرة فلوكانت صفائرهامنقوضة فعن الفقيه أي جعفر يجب ابصال الماءاليه وفي وجوب نقض صفائر الرجل اختدان الروامه والمشايخ والاحساط الوجوب وعن ماءغسل المرأة ووضوعها على الرجل وان كانت غنية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لام سلة) في مسلم وغير معنها فلت الرسول الله اني احراة أشد ضفر رأسى أفأنقضه في غسل المنابة فقال لا أعما يَكفيك أن تعنى على رأسك ثلاث حشيات م تفيض نعليك الماء فنطهر ين ومقتضى هدذاعدم وجوب ايصال الماء الى الاصول وكذاما فيه من أنه بلغ عائشدة أن عبدا لله بن عروب العاص كان بأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقض ن وسهن فق الت ياعب الان عرو مأمرالنساءاذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن أفلايا مرهن أن يعلقن رؤسهن لقسد كنت أغتسسل أما ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحدوما أذيد أن أفرغ على رأسي ثلاث افراغات وكذاما في أبىداودأنهم استفتوارسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذاك فقال أما الرجل فليغشر رأسه فليغسله حتى ببلغ أصول الشمعر وأماالم أةفلاعليها أن لاتنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها وان كان فيهج دبناه معيل بنعياش عنأبيسه قال في الامام وردمايدل على أن المرأة تنقض وأسهافي الحيض وذكرمافى المفارى منحديث عائشة فى الجيم أهاات معرسول الله صلى الله عليه وسلمف حجة الوداع فكنت بمنتمتع وابسق الهدى فزعت أنها حاضت وامتطهر حتى دخلت لسلة عرفة فقالت مارسول الله هذه ليلة عرفة وأنما كنت تمتعت بعرة فقال لهاصلى الله عليه وسلم انقضى وأسك وامتشطى وأمسكى عن عرتك الحديث وروى الدارقطني في الافراد من حديث مسلم بن صبيع حدثنا حديث سلة عن البت عن أنس فال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسلت الرأة من حيضها نقضت شعرها نقضا وغسلته بخطمي وأشسنان فاذا اغتسلت من الجنابة صبت على وأسما الماء وعصرته اه ولاأعسلم هدا التفصيل فى المذهب (٢) وأجاب متأخر عما في مسلم من حديث أمسلة السابق فان فيه في رواية أفأنفضه اللعيضة والجنابة قال لأالحديث وهوأولى بالتقديم من حديث الدارقطني وأماحديث عائشة فانذلك الغسل كان السطيف لاجل الوقوف لاالتطه يرمن حدث الحيض لانها كانت حائضا هدفاوأ وردأن حديث أمسلة معارض الكتاب وأجيب تارة بالمنع فان مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليسمنه بلمتصل به تظرا الىأصوله فعلناعقتضى الاتصال في حق الرحال وعقتضى الانفصال في النساء دفعا للحرج اذلاعكنهن حلقه وتارة بانه خصمن الاكه مواضع الضرورة كداخل العينين فعض بالحديث بعده (قول هو العديم) احتراز عن قول بعضهم يجب بلها ثلاثامع كل بلة عصرة وفي مسلاة البقالي الصيع أنه يجب غسل ألذوا ثبوان جاو زت القدمين وفي مبسوط مكرفي وجوب ايصال المالى شعب

السلام فاللام المسلة حن قالت بارسىول اللهاني امرأة أشسد مفردأسي أفأنقضها اذا اغتسلت فقال لهاأما يكفدك اذابلغ الماء أصول شعرك لايقال خبرواحد فلاتحوزيه الزيادة عملى قوله تعالى فاطهر والان الشعرلس ببدنمن كلوحه والأمر بالتطهرله أولان مواضع الضرورةمستثناة كداخل العينين وأماملهافكذلك في المحمد الحرج وقوله هوالصيع احترازعا روى السنعن أي حسفة أنها سلدوائها للاعامع كلبلة عصرة لسلغ الماء شعب فرونها بخلاف اللحية فانه لاحرج في الصال الماء المأثنائها وفي تخصيص المرأة اشارة الى أنحكم الرحل مخلافها فالف المسوط الرحل اذا ضفر شيعره كالمفعله العاولون والاتراك هل عب الصال الماءاليأثناء الشعرظاهر الحسديث مدل على أنه لايجب وذكرالصدد التهدأنهجب

شراؤه في الاسواق حتى لواشترى العبد مقدارا لحزء لايعة عنثلاعلى اله لوصع ماذكره لم يصع تنكير النعاسة أيضاحيث بتناول النكرة فرداما أى فردكان عقاصها والمستف وليس عليها بل دوائبها في أفول الذو أبه نتناول الشعور الطاهرة وما في خلالها فبلها ايسال الماء اليهما جيعالا امر ادالماء على الطواهر فقط (٦) قول الفتح وأجاب مناخر) هو القونوى صاحب دريا لبحار كذابها مش اله مصحه

قال (والمعانى الموجه الغسل) أى العلل الموجه واختاران فله المعانى الماقدم في الوضوع النهاية هذه معان موجه الجنابة الالغسل فانها تنقضه فكدف وجه وذكر في مدسوط شيخ الاسلام سبب وجوب الاغتسال ارادة مالا يحل فعدله بسبب الجنابة عندعامة المسايخ وردبأن الغسل يحب اذا وجد أحد المعانى المذكورة سواء وجدت الارادة أم لم وجدوفيه نظر وعند بعضهم السبب الجنابة وأورد عليه المحيض والنفاس ولوزيد أوما في معناها لاندفع وعلى هذا في كون المعانى الموجبة على العلق وقوله (انزال المنى على وجه الدفق والشهوة) قبل هذا اللفظ باطلاقه يستقيم على قول أبي بوسف الاشتراطه الدفق والشهوة حال الخروج والاستقيم على قولهم الانهما ما اشترطا الدفق عندا المروج وي الا يحب الغسل اذا والمالمي عن مكانه عن شهوة وان خرج بغسيردن وردبانه مستقيم على قوله سم فان خروج المنى عن الوجه موجب الغسل بالاتفاق واما أن يجب الغسل اذا زايل المنى عن مكانه عن شهوة وان خرج من غيردفق فلاس على هذا الوجه موجب الغسل بالاتفاق واما أن يجب الغسل اذا زايل المنى عن (٤١) مكانه عن شهوة وان خرج من غيردفق فلاس

في كلام المصنف ما سافيه ولا محصره عسل الاول وهـذا حدلكن كلام المسنف وهم ترك بعض موجانه عندهما في موضع ببانهاور بمايين قوله ثم المعنب برعنب دأبي حنىفة ومجدالخ بعض يسان وقال الشافعي خروج المني كينماكان يعنى ســواء كان شهوة أوبحمل نقيدل أوسقطة من مكان من نفع أوغـر ذاك وحب الغسد لقوله صلى الله عليه وسلم الماءمن الماء أى الغسل من المي ولناأدالام بالتطهير يتناول الجنب لقوله تعالى وان كنتم جنبافاطهروا والجنب في الاغة من خرج منهالمني على وجه الشهوة يقال أجنب الرجل اذا قضى شهوته مسين المرأة فالام بالتطهد مرتناول

قال (والمعانى الموجية للغسل انزال المن على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة مالة النوم واليفظة) وعندالشافعي رجمه الله خروج الني كيف كان بوجب الغسل القوله علمه السلام الماءمن الماءأى الغسلمن المني ولناأن الامر بالتطهير يتناول آلجنب والجناية فى الغية خروج المن على وجه الشهوة يقال أجنب الرجل اذاقضي شهوته من المرأة والحديث محول على خروج المي عن شهوة عقاصها اختلاف الشايخ اه والاصم نفيه العصر المذكور في الحديث (قوله والمعاني الموجبة الغسل) فسل هي تنقضه فكيف توجيه وفي مبسوط شيخ الاسلام سبب وجوب الغسل ارادة مالا بحل فعله بالخناية عندعامة المشايخ وقيل هي موجبة الغسل بواسطة الجنابة كقولناشرا والقريب اعتاق والاولى أن يقال سبيه وجوب مآلا يحل مع الجنابة على ما قررناف المعانى الموحدة الوضو وماصل ما وجب المنابة خروج المني عنشهوة والآبلاج في الا دى الحي لاالميت والمهمة ما ميزل لكن في الفتاوي الظهيرية بالنفرج منهمني ان كانذكر ممنكسر الاغسل عليه وانكان منتشر افعليه الغسل وهذا بعيدماعرف من اشتراط وحودالشموة في الانزال فيه تطر بخلاف ماروى عن مجدفي مستيقظ وحد ماءولم تذكرا حدلاماان كانذ كرمنتشرا قبل النوم لايجب والافجيب لانه بساءعى أنهمني عنشهوة لكرو ذهبءن خاطره ومحسل الاول أنه وحدالشهوة بدل علسه تعلسله في التعنيس بقوله لان في الوجه الاقل يعنى حالة الانتشار وجدا الحروج والانفصال على وحه الدفق والشهوة واعرأ ن مطلق الايلاج فىالا دى بتناول بلاح الذكرف القبسل والدبر وابلاج الاصبع وفى استال الاصبع الدبرخسلاف في ا يجاب الغسل فليعسلم ذلك (قوله ولناأ ن الامر بالنطهير يتناول الجنب) والجنابة في اللغة اعماتقال مع الشهوة فلايتناول منخرج منه بلاشهوة فلابوجب فيه حكابنني ولااثبيات والحديث وهوقوله صلى الله عليسه وسلم اغماالماء من الماءمن رواية مسلم محول على المروح عن شهوة لان اللام للعهد الذهنى أىالماءالمعهود والذىبهالعهدلهم هوالخارج عنشهوة كمفوريما بأتى علىأكسترالساس جيع عره ولا يرى هــذا المامجرداعنها على أن كون المنى عن غـ يرشهو ة ممنوع فان عائشــة أخذت في تفسيرهاا ياه الشهوة على ماقال ابن المنذر حدثنا محدن يحيى أحدثنا أوحنيفة حدثنا عكرمة عن عبدر بهن موسى عن أمه أنه أسالت عائشة عن المذى فقالت ان كل فلي من عن المائن والودى

(٣ م فتح القدير اول) من خرج منه المنى على وجه الشهوة وغسره البرق معناه فلايقاس عليه ولا يلحق به وقوله من المرأة قبل المناذكره التفاقالوجوبه على المحتلم وقبل الجنابة في اللغسة موضوعة لذاك والمحتلم وحب عليه الغسل لحديث أم سلة في بعض ألفاظها أنم الماسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل فقال عليه السلام المنادعة والماس الماء محمول على خروج المنى عن موقوقيقا بين الادلة ولان قوله من الماء يتناول المذى والودى وليس قة غسل بالاجماع فيراد به الخصوص و يحمل على

(قال المصنف والمعانى الموجبة) أقول الجهور على أن هذه المعانى شروط الأسباب لمنافاته الطهارة في عله الموجبات تسام (قوله وردّ بأنَّ الغسل الى قوله والمراد المنف والجنابة في اللغة خروج المنى) أقول في تفسيرا لجنابة به تسام والمراد الحالة الحاصلة به

ثم المعتبر عند أبى حنيفة ومجدر جهم الله انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة وعند أبى يوسف رجه القه ظهوره أيضاا عنها الخروج بالمزايلة اذالغسل يتعلق بهما ولهما أنه متى وجب من وجه فالاحتياط في الايجاب

والمني فأماللذى فالرحل يلاعب امرأته فيظهر علىذكره الشئ فيغسل ذكره وأنثييسه وشوضأ ولا بغتسل وأماالودى فانه تكون بعدالمول بغسلذ كره وأنثسه وشوضأ ولابغتسل وأماالني فانهالماه الاعظمالذى منه الشهوة وفيه الغسل وروى عبدالرزاق في مصنفه عن قتيادة وعكرمة نحوه فلا يتصوّر منى الامن خروجه بشهوة والايفسد الصابط الذي وضعته لتمييز الماه لنعطى أحكامها (قهله ثم المعتسير الخ) لا يحسالغسل اذا انفصسل عن مقرمين الصلب بشهوة الااذاخر ج على رأس الذكر بالاتفاق وانما اللكاف فى أنه هل تشترط مقارنة الشهوة لغروج فعندا في وسف نع وعندهما لافافه ممقصود الكتاب فانه مزلقة وقدأخطأ بعض الطلبة أعدم عله بذات من خارج ولوتأمل قوله في دلسل أى وسفاذالفسل تعلق بممازال الريبعنه ومنفروع تعلقه بهمالوا حتار فوجدا الذة وابنزل حتى وضأوصلي ثمأ نزل اغتسل ولابعددالصلاة وكذالواحتام في المسلاة فلم نزل حتى أعهافأنزل الايعيدها ويغتسل وقولهماأ حوط لان الجنابة قضاء الشهوة بالانزال فاذا وجدت مع الانفصال صدق امهها وكانمقتضى هذا أبوت حكها وانام يخرج لكن لاخلاف في عدم بوت الحكم الاباخروج فشت بذلك الانفصال من وحه وهوأ قوى ممايق والاحساط واجب وهوالعل بالاقوى من الوحهيين فوحب وتطهر غرةا للسلاف في صورا سمنى بكفه أوجامع أمن أنه في غسيرالفرج أواحتلم فلما أنفصه ل أخذاحليله حتى سكنت فأرسل غرج بلاشهوة يجب عندهما لاعنده ومنها اغتسل بعدالهاع قسل النوم أوالبول أوالمشي غز جمنه المني بلاشهوة بعيد عندهما لاعنده وبعد أحدها لابعد دالاتفاق وكذالا بعيد الصلاة التي صلاها بعد الغسل الاول قيسل خروج ما تأخر من المني اتفاقا فيسل ومنها مستدفظ وحديثو بهأو ففدميلا ولمنذكراحتسلاماوشك فىأنه مذى أومني محسعنده مالاحتسال انفصاله عن شهوة ثمنسي ورق هو بالهوا مخلافاله وفيه نظرفان هذا الاحتمال ابت في الخروج كذلك كاهور المتفى الانفصال كذلك فالحق أنهاليست بناءعليه بلهو يقول لايثبت وجوب الغسل بالشكف وحودالموجب وهمااحناطالفهام ذاك الاحتمال وقياساعلى مالوتذ كرالاحت لام ورأى ما وقيقاحيث بحساتفا فاحلالا فذعلى ماذكرنا وفوله أقدس وأخذ به خلف سأبوب وأبواللث ولوتدةن أنهمذي لايحب انفاقالكن التيقن متعذره عالنوم وقولهماأ حوط قال في التجنيس لان النوم مظنة الاحتلام فصال هعلمه ثميحتملانه كان منىافرق واسطة الهواء وفى النجنيس أغشى عليسه فأفاق فوجد مذيا أو كانسكران فأفاق فوجدمذ الاغسس علىهذكره أنوعلى الدفاق ولايشبه السام اذا استيقظ فوجد على فراشه مذباحيث كان عليه الغسل ان تذكر الاحتلام بالاجياع وان لم تذكر فعندأى حنيفة ومجسديجب والفرفأن المئ والمذى لامة منسيب وقدظهرفى النوم تذكرأولا لان النوم مظنسة الاحتلام فيحال عليه تم يحتمل انهمني رق بالهواء أوالغذاء فاعتسرناه من الحساطا ولا كذاك السكران والمغشى عليمه لانه لم يظهر فيهما همذا السبب ولوتذ كرالاحتسلام والشهوة ولم ر بالالا يحسا تفاقا ولووجد الزوجان ينهدماما دون تذكر ولاعمز مأن له يظهر غلطه ورقته ولا ساضه وصفرته يجب عليهما الغسل صحعه في الظهيرية ولميذ كروا القيد فقالوا يجب عليهما وقبل اذا كان غليظا أبيض فعاسمه أو رفيقاأصفرفعلهاف فيدونه بصورة نقل الخلاف والذى يظهر نقسد الوجو بعلهم ابماذ كرنافلا خلاف اذا ولواحتلت ووحدت اذة الارزال لمكن لميخرج ماؤها الى فرجها الطاهر لاغسل عليها في ظاهر

مكنت الشهوة ثم ترك حتى خرج المنى من احلسله ملا شهوة لايجب الفسل عنده خلافا لهمما هوقاس اللمروح بالزايلة محامع تعلق الغسل بهما (ولهماأنه متى وجب من وجه) معناه اناذكرناأن الشهوة مدخلا في وحوب الغسل وقد وحسدت في حالة وهو الانفصال دون الاخرى وهواللروح فبالنظرالي الاول عب وبالتطمرالي الثاني لابحب والماب ماب العبادات فنوحمه احتباطا وقد وقع في النها مه في بسأن ذلك أن الخروج على وجه الشهوة قدوحد والطاهر أنه سهولانه لوكان كذلك لارتفع النزاع فانقيلدار الغسل بنالوحوب وعدمه فسلاعب كااذاخرج الريح من المفضاة أجيب مأنحهية الوحوبهنا راحة لان الموجب أصل اذانلوو جهناءعلى المزايلة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعدالمزايلةمن العوارض النادرة فلامعتبر بهقمل وقوله قماس وقولهما استمسان والخائف من الرسية بأخذ بقول أبي بوسف

(فال المسنف وعندأ ي وسف ظهوره) أقول يعنى ظهوره مع الانفصال

وقوة (والتقاء الختانين) الختان موضيع القطع من الذكر والائتى ومن عادتهم اختان الاتنى وقوله من غيرا نزال ليس شرطلوجوب الغسل فانه وأنزل وحب بالاجماع وانحاذكره تفيالقول الانصار رضى الله عنهم فالوالا يجب الغسل بالاكسال واستدلوا بطاهر قوله صلى الله عليه وسلى الله عليه وسلى الله عليه وسلى الله عن الماء ولنا قوله عليه السلام اذا التق الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل أنزل أولم ينزل وهذا مفسر في هذا المعنى لا يقسل التأويل ولامنا فانبين الحديثين فنعل بكل واحدمنهما ونقول الجنابة (٢٠٤) تثبت بانفصال المنى عن شهوة بقوله هذا المعنى لا يقسل التأويل ولامنا فانبين الحديثين فنعل بكل واحدمنهما ونقول الجنابة (٢٠٤) تثبت بانفصال المنى عن شهوة بقوله

الماء من الماملاذ كرنامن تأويله وبالابلاح فى الآدمى بقوله اذا التق الخشانات الخسد مثوقد قررناهذا الحديث في النقر مر سأسد الله وفي قوله وتوارت الحشفة اشارة الىأن مجرد التلاق لابوحمه ولكن بوحب الوضوءعندهماخلافالحمد والحشيفة مافوق الختان مــن رأسالذكر وقوله (ولانهسعب الانزال) ساته أنّ الشيّ الذي ترتب عليه حكراذا كانخفياولهسب ظاهر يقام ذلك السبب الظاهرمقام ذلك الام الخؤ ويترنب علمه الحبكم وههناا لنقاءا كتاننسب الانزال ونفس الانزال الذي ترتب عليه الغسل يتغيب عن بصرالمزل وقديعني الانزال لقاله المي فعام الالنقاءمة امالانزال كافي الدفر مع الشفة التي يترتب عليهاالقصرفي السهفر والالتقاء محازللا ملاح لانه سيعوكذاالابلاج فياادر لكال السبسة حتىان بعض الفسقة برجون قضاءالشهوة فىالدبرعلى قضاءالشهوة فىالقسل لما

(والتقاء الختانين من غيرانزال) لقوله عليه السلام اذا التق الختانان و توارت الحشفة وجب الغسل أنزل أولم ينزل ولانه سب الانزال ونفسه تغيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه وكذا الايلاج في الديرا كمال السبية ويجب على المفعول به احتياط المخلاف المجمة ومادون الفرج لان السبية نافصة

الرواية قال الحلوانى ويه يؤخذ وقيسل يجب بخلاف الرجسل وجسه الطاهر حسد بثأم سليم فالت يارسول الله انالله لايستمى من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلت قال نع اذارأت الما وجه الثانى ماروى عنهاأنها سألته صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى فى منامها مايرى الرجل فقال صلى الله عليه وسلماذارأت ذاك فلتغتسل والاول أصرحى تعلق الوجوب بالمروج ويحمل كون المرادمارى الرجال الاحتسلام والما وفيوافق الاول ويعب حادعليه لانه الغالب اذالغالب رؤية الماءمع الاحتلام والحق أن الاتفاق على تعلق وجوب الغسل بوجود المني في احتسلامها والقائل بوجوبه في هده الخلافية انحابو جبه بناءعلى وحوده وان لم ترويدل على ذلك تعليله في التينيس احتلت ولم يحرج منها الماء انوجدت شهوة الانزال كانعليها الغسل والالالانماءها لايكون دافقا كاالرجل وانحا ينزلمن صدرهافهذا التعليل يفهمك أن المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج منهالم تره خرج فعلى هدا الاوحه وجوب الغسل في الخلافية والاحتلام يصدق برؤ يتهاصورة الجماع في فومها وهو يصدق بصورتي وحوداذة الانزال وعدمه فلذالماأ طلفت أمسليم السؤال عن احتسلام المرأة فيسد صلى الله عليه وسلم جوابها باحدى الصورتين فقال اذارأت الماء ومعاوم أن المراد بالرؤية العلم مطلقافانه الوتيقنت الانزال بأن استيقظت في فور الاحتلام فأحست بيدها البلل ثم نامت في استيقظت حتى جف فلم تربعينها شيأ لايسع القول بان لاغسل عليهامع أنه لارؤ ية بصر بل رؤ ية علم ورأى يستعل حقيقة في معنى علم باتضاق اللغيُّهُ قال * رأيت الله أكركلشيُّ * ولوجومعت فيما دون الفرج فسبق الماء الى فرجها أو جومعت البكولاغسل عليهاالااذا ظهرا لحبل لانها لانحبل الآاذا أنزلت ولوجومعت فاغتسلت تمخرج منهامني الرجل لاغسل عليها امرأة قالت معي جنى يأتيني في النوم مرارا وأجد ماأجداد اجامعني زوجي لاغسال عليها ولا يخنى أنه مقيد بمااذالم تراكماه فان رأته صريحاوجب كأنه احتلام (قوليه والنقاء الختانين الختانان موضع القطع من الذكر والفرج وهوسنة الرجل مكرمة لهاا دجماع الختونة ألذ وفى نظم الفقه سنة فيهما غيرآنه لوتركم يحيرعلمه الامن خشية الهلاك ولوثر كته هيملا والتعبير بغيبوية الخشسفة أولى لتناوله الايلاح في الدير ولان الثابت في الفرج عاداته ما لا التقاؤهما وقول القوله عليه السملام) معنى الحديث ابت في الصيح والسمن كثيراو بهذا الذي في مسندعبد الله بن وهب وفي مصنف ابن أى شبية اذاالتق الختانان وتوارت الحشقة فقدو حسالغسل ولايعارضه حديث اعماالماء من الما فقدروى أوداودوالترمذي وصعه أن الفساالتي كافوا فتون اغالماس الماء كانترخصه وخصهارسول الله صلى الله عليه وسلم في مد الاسلام تم أص بالاغتسال فصر ح بالنسط تم ظاهر المذكور

يدعون فيه من البن والحرارة والضيق وعن هذا ذهب بعضهم الى أن محاذاة الامرد في الصلاة تفسد صلاة غيره كالمراة ويجبعلى المفعول به احساطا أما عند أبي وسف ومجد فلائم ما وجبان الحدالذي فيه الاحساط في تركه فلان وجبال المتحسلط في وجوده أولى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله في المذفقة عناط في الحدفية ركو يحتاط في الغسل في وحديد والاحساط في كل باب عايناسيه وقوله (بخلاف المهمة وما دون الفرج) متصل بقوله في قام مقامه أي يقام سبب الانزال مقامه في السبيلين في الاتراك و بخير الابيلين في الابيلين في المنافق المنافق السبية اذالم بنزل المجرد الابلاج من غسم الزال و بخيلاف ما دون الفرج وهو التفضيذ والتبطين فانه لا يجب فيسه الغسل أيضالنقصان السبية اذالم بنزل

قال (والحيض)لقولة تعالى حتى يطهر نبالتشديد (و) كذا (النفاس)الاجاع قال (وسن وسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل المجمعة والعيدين وعرفة والاحرام)

فىالكتاب الوجوب بالابلاج فى الصغيرة التى لم تبلغ حد الشهوة والميتة الاكمية وأصحابنا منعوه الاأن ينزل لان وصف الجنابة متوقف على خروج الني ظاهرا أوحكاء ند كالسببه مع خفا مخروجه لقلته وتكسله فيالجرى لفعف الدفق لعدم بأوغ الشهوة منتهاها كايجده المجامع فىأثناه الجماع من اللذة عفار بة المزايلة فيجب حينئذا قامة السبب مقامه وهدذاعلة كون الايلاج فيه الغسل فيتعدد المكم الحالابلاج فيالدبر وعلى الملاط بهاذر بما يلنذ فينزل ويخنى لماقلنا وأخرجوا ماذكرنا لكنه يستلزم تخصيص النص بالمعنى بتداء وحكى في الوجوب على من غابت الحشيفة في فرجه خلافا في المبتغى (قوله والميض) أى انقطاعه وكذافي النفاس قبل فيه نظر اذا نقطاعه طهارة واناطة الغسل بالحدث أعنى التيس الخارج أنسب فالكلام على ظاهر وفالحيض نفسسه سيب غيراً نه لا يفيد حال قيامه كال جريان البول فاذا انقطع أفاد وحاصله أن الحيض موجب بشرط انقطاعه والاولى منهما وزان ماقدمنا فى المعانى الموجبة للغسل وبهما تمث الاغتسالات المفروضة وشرع فى المسئونة وهى الاربعة المذكورة بنى غسل مستعب وهوغسل الكافراذاأسلم غيرجنب فان أسسلم جنبا اختلف فيه فقيل لايجب لانهم غير مخاطبين بالفروع ولم يوجد بعدالاسلام جنابة والاصع وجو بهلبقاء صفة الجنابة السابقة بعدالاسلام فلاعكنه أداءا لمشروط بزوالها الابه فيفترض ولوحاضت الكافرة فطهرت ثمأسلت قال شمس الائمة لاغسل عليها بخلاف الحنب والفرق أن صفة الحنامة ماقمة بعد الاسلام فكانه أجنب بعده والانقطاع فى الحيض هو السعب ولم يتعقق بعده فلذا لوأ التحالضا تم طهرت وجب عليها الغسل ولو بلغ الصبى بالاحتلامأوهي بالحيض فيل بحب عليها لاعلب فهذه أربعة فصول قال قاضيخان والاحوط وجوب الغسمل في الفصول كلهما اه ولانعم خلافا في وجوب الرضوء الصلاة اذا أسم محمد ما وقديقال لامعنى الفرق بينهاتين فاندان اعتسر حال الساوغ أوان انعقادا هلية التكليف فهو كال انعقاد العلة لايجب عليهما وأن اعتسبرأوان توجه الخطاب حنى اتحد زمانم مماوجب عليهما والحيض إما حدث أوبوجب حدثافي رتب قحدث الخناية السنعققه في مايه فوجب أن يتعد حكه بالذي أسلم جنبا وجوابه أنالسبب فالحيض الانقطاع وشونه بعدالباوغ لعقق الباوغ باستداء الميض كالأيثث

منهما على أن قوله لا يجب الاعتد انقطاعه نفسد الشرطسة لاالعلة وكذا الخروج عن الحيض عبارة عن انقطاعه فبردعامسه مثل ماورد على ذلك و محوز أن بقال معناه خروج الحيض وهوالدمالخصوص وحب الغسل لماتقدم أنخروج المعسمن مدن الانسان وجب تطهير جبع البدن واكتني بالاعضاءالاربعة فبمساكثر وقوعه دنعاللمرج ووقوع الحمض ايس تكثير فبقيءلي الاصــل كغروج المي فكان مجازانا لحدفمن بابواسستلالقسريةاذ لاللنس أن نفس الدم لاتوجب شيأورجه التمسك بقوله تعالى حــ تى يطهرن مالتشممديد على وجوب الاغتسال أما بالنسبة الى القسر مان فلانه تعالى غيا حرمة القر مان الذي كان

حلالالى الاغتسال فينبغى أن تنتهى الحرمة به و يكون مأمورا به والالكانت حرمة مؤدة وفي ذلك نقض لما شرعه الانقطاع بقوله تعالى فاذا تطهر ن فأن تنتهى الحرمة به و يكون مأمورا به والالكانت حرمة مؤدة وفي ذلك نقض لما لله المالاة فلان الاغتسال لما السرط الحل القربان به من المالة والمالة والمنافق من المورفلان بشسترط الاغتسال في المالة والحال المالة والحال أنها شرط لهاعن جسع النعاسات الحقيقية والحكية داعًا أولى وأما النفاس فانحا وجب الاغتسال فيه بالاجاع قوله (وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان الغسل المسنون

⁽ فوله فنهسم من حله الخ) أقول المرادمن الاول الاتقالى ومن الثانى حافظ الدين النسنى ومن الثالث حيد الدين الضرير (قوله والا كانت حرمة مؤبدة) أقول وفيسه أن الحرمة تنتهى بمضى وقت صلاة عليها وان لم تغتسل فلا يلزم من عدم اغتسالها صيرورة الحرمة مؤبدة

نصعلى السنية وقيل هذه الاربعة مستعبة وجمى محد الغسل يوم الجعبة حسنا في الاصل وقال مالترجيه الله هوواجب لقوله عليه السلام من أنى الجعة فليغتسل ولناقوله عليه السلام من يوضأ يوم الجعمة فهاونهت ومن اغتسل فهوأ فضسل وجهذا يحمل مارواه على الاستحباب أوعلى النسخ ثم هذا الغسل الصلاة عند أبي وسف رجه الله

الانقطاع الاوهى بالغة يخلاف الجنابة (قوله وقيل هـ ندالار بعة مستحية) وهوالنظر فان غسل الجعة لامرة اشرعيته وكان واجباعلى ما يفيده دليل مالك وهومن دواية عرين الططاب في الصحي عنه عليه الصلاة والسلام قال اذاحاء أحد كما بعصة فلمغتسل وفى العصصة من حدث الحدري أنه صلى الله عليه وسلم قال غسل الجعة واجب على كل محتم قان عول في الجواب على النسخ مع ما دفع به من أن الساسخ وان صححه الترمذي لايقوى قوة حديث الوجو بولس فيه تاريخ أيضافعند التعارض يقنة مالموجب فاذانسخ الوجوب لاببق حكم آخر بخصوصه الابدليل والدليل المذكور يفيدا لاستعباب وكذاان عؤل على انهمن قسيل انتهاء الحكم بانتهاء علته كايفيسده ماأخر جأ بوداود عن عكرمة أن اسامن أهل العراق جاؤا فقالوايا ابن عباس أثرى الغسل موما بلعة واحيافقال لأولكنه طهور وخدان اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كمف مدمالغسل كان الناس يجهودن يلسون الصوف ويعلون علىظهورهم وكانمسعدهم ضقامقارب السقف اغاهوعريش فخرج رسول اللهصلي الله عليه وسلم فى وم مازوعرق الناس في ذلك الصوف حتى الرت منهم رياح حتى آذى بعضهم بعضا فلا وجد صلى الله عليه وسلم ثلاث الرماح قال ماأيها الناس اذاكان هذا الموم فأغتساوا ولهمس أحدكم أمثل ما يجدمهن دهنه وطيبه فأل ابن عباس مجاماته بالغير ولبسوا غيرالسوف وكفوا المسلو وسع مسحدهم وذهب بعض الذى كان يؤذى بعضهم بعضامن المرق وان عول على أن المراد بالامر الندب وبالوجوب الثبوت شرعا على وجه الندب بالقرينة المنفصلة أعنى قوله صلى الله عليه وسلم ومن اغتسل فهوأ فضل فدليل النسدب بثبت الاستعباب اذلاسنة دون المواظبة منه صلى الله عليه وسلم وليس ذلك لازم النسدب ثم يقاس عليه بافى الاغتسال وانما يتعدى الى الفرع حكم الاصل وهوالاستعباب وأمامار وى اسماحه كانصلى أنته عليه وسلم يغتسل ومالعسدين وعن الفاكدن سعدالعماي أنه صلى انته عليه وسلم كان يغتسل وم عرفة ويوم النمر ويوم الفطرفضعيفان فاله النووى وغيره وأمامار وى الترمذى وحسسنه عن خارجية ابنزيدبن ابتعن أبيه أنهصلي الله عليه وسلم تعزد لاهلاله واغتسل فوافعة حال لانست لزم المواطبة فأللازم الاستحباب الأأن يقال أهلاله اسمجنس مضاف فيع لفظاكل اهلال صدرمنه فيثبت سنية هذا الغسل هذا ومن الاغسال المنسدوية الأغتسال النحول مكة والوقوف عزدلفة ودخول مدينة الني صلى الله عليه وسلم ومن غسل الميت والعثمامة الشبهة الخلاف والملة القدراد أراها والجنون اذاأفاف والصبى اذابلغ بالسن نص علب فى الغاية وكذا يستحب الكافراذا أسلم قال فى التجنيس بذاك أمر صلى الله عليه وسلممن جاءه ريدالاسلام وظاهره وكذاواقعة ان أثال تفيدأن الغسل قبل الاسلام الاسلام ومكن غسل واحسد لسنتي العسد والجعة اذااحتمعا كالفرضى حناية وحمض وبعسد الأنفاق على الاكتفاء بغسل واحدنقل الله الاف سأاى بوسف وعدائه منهما أوأنه يقع من السابق منهما وجه الاولأن كلامن الجنابة والحيض توجب الغسسل فاذا اجتمعا لم يستكن أحدهما باولى من الأشر فيوجبانه فيكون منهما وحهالثاني أنوجويه التعاسة الحكمة الكائنة بالحسنث واذاجاه ت السب الاول لابؤثر السعف الثانى اناها وهذالانها واحدة تثعث فأستباب لامتعددة بتعدد الاسباب فاذا ثبتت مأحدها استعال أن تثبت بالثاني حال قيامها وتظهر ثميرة الخيلاف في احراة حلفت الانفتسيل من زوجهامن جنابة فاضت م جامعها م اغتسات تعنث على الاول لاالشاني (قوله السلاة الخ) تطهر

(اص) يعنى القدوري (على السنية) يعنى فى هـــده الارسية وقد قدلهده الاربعة مستصة بدل على ذاك تسمية محدالغدل وم الجعة فىالاصلىحسنا وهوأقواهم حثذهب الى وحو به مالك لقوله عليه السلام من أنى منسكم الجعسة فليغتسل رواءان عر ولناقوله عليه السلام من وضأ وم الجعسة فها ونعت ومن اغتسل فهو أفضل رواه مرة ينحندب وقوله فماونعت أى بالسنة أخذونعت المصلة هذهأى الاخذبالسنة (وبهذا)أى مِذَا الحديث (يحمل مارواه) مالك (على الاستعباب) وقيقا بنهما (أوعلى النسخ) مدليك ماروى عنعائشة وابنءاس رضى اللهعنهم أنهما والكان الناسعال أنفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرفون فيسمه والمسحسدقرس السمك فكان نتأذى بعضهم وائحه بعض فأمروا بالاغتسال مُ انتسخ حين لسواغير الصوف وتركواالمسل بأنفسهم

وقوله (هوالعديم) احتراز عن قول الحسن فأنه يقول غسل يوم الجعة لليوم اظهار الفضيلته قال عليه السلام سيد الايام يوم الجعة ومعنى قوله (لزيادة فضيلته) لانما تؤدى بجمع عظيم فلهامن الفضيلة ماليس لغيرها وسيادة اليوم باعتبار وقوع هذه الصلاة فيه وفائدة الخلاف تظهر فين اغتسل يوم الجعة ثم أحدث فتوضأ وصلى الجعة فانه ليس عقيم السنة عند أي يوسف خلا فالحسن ووقع في بعض الروايات ذكر محدف موضع الحسس بنزياد (والعيدان عنزلة الجعة لان فيهما الاجتماع فيستعب الاغتسال وفعاللة أذى بالرائحة وأمانى عرفة والاحرام فسنبينه في المناسك ان شاء الله حرفى تعالى وليس في المذى والودى غسل وفيهما الوضو و لقوله صلى الله عليه وسلم كل فل

هوالصيح لزيادة فضيلته على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعيدان عنزلة الجعمة لان فيهما الاجتماع فيستصب الاغتسال دفعاللنا ذى بالرائعة وأما في عرفة والاجرام فسنبينه في المناسك ان شاءاته تعالى قال (وليس في المذى والودى غسل وفيهما الوضوء) لقوله عليه السلام كل في المناسك الوضوء والودى الغليظ من البول بتعقب الرقيق منه خروجا فيكون معتبرا به والمنى أخراً بيض ينكسر منه الذكر والمذى رقيق يضرب الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل المناهدة والتقسير مأثور عنائشة رضى الله تعالى عنها

غرنه فين لاجعة عليه هل يستله الغسل أولاوفين اغتسل ثمأ حسدث ويوضأ وصلى بها المعة لايكون أ فضل غسل الجعة عندأبي بوسف وفيمن اغتسل قيسل الغروب وفى البكافى لواغتسل قيسل الصبح وصلى به الجعة نال فضل الغسل عندالي يوسف وعند الحسن لا واستسكله شارح الكنز لائه لايشترط وجود الاغتسال فماسن الاغتسال لآحل مل أن مكون فعه متطهر الطهارة الغسل فلا يحسن نفي الحسن (قهله وفيهماالوضوه أوردلا تتصورالوضومين الودى لانه تعقب البول فيكون الوضومين الناقض السابق أجيب بان المرادلوفر ص خروجه اشداء كان فيسه الوضوء وبأنه متصور فعم الويوضا على اثر موله بلامها ممشى فتعلل ودى وخرج حتى لوكان بمسلس البول فوحد ذالتمنه في الوقت كان عليه الوضوء وبأن وجوب الوضوء بالبول لاينافى وجوبه بالودى بل بحب بهماحتى لوحلف لا بتوضأ من الرعاف فبال ثمرعف ثم توضأ حنث ذكره مجمد فعسلمان كلامنهما موجب الاأنه اكتنى يوضوه واحدوأنت اذاحققت أن النافض بثبت الحدث متحب الالته عندوحوب المشروط وأن الحدث مانعية اعتسبرت فائمة بالاعضاء شرعالى غاية استمال المزيل أووصف اعتبارى شرعاعنع الى الغاية المذكورة وكلمنهما أمرواحسد لاتعقدالافىأسبابه فالثابت بكل سببه وانثابت بالآخرا ذلادليسل يوجب خدلاف ذاكم بتأخرعن المكربكون الوضوء فحمثه عن الحدث السابق على السبب الثانى وانهم توجب شسيأ لاستحالة تحصيل الحاصل نع لو وقعت الاسباب دفعية كاثن رعف و مال وفسامعا أضيف شوته الى كلها فلا ينفي فلك كون كلعاة مستقاة لانمعى الاستقلال كون الوصف بحيث لوانفردأثر وهذما لحيثية فابتة لكلف حال الاجتماع كذافر رفى فصول الاكمدى وهومعقول يحب فبوله وهذا فول الحرجاني من مشايخنا وانكان فول محسدان الوضومه نهما مقتضي أن الثابي أثرا لحسدث أيضا كالاول وعن أبي حنيفة نحوه والحق أن لاتنافي بن كون الحدث السعب الاول فقط و بعن الحنث لانه لا يلزم بناؤه على تعدّد الحسدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن يوضأ يعد يول ورعاف توضأ منهما وعن الحاواني تفصيل بين كون الثاني من جنس الاول فيكون الوضوء عن الاول أومن غيره فنهما (قول القواله صلى الله عليه وسلم كل فل عذى

مذى وفيه الوضوء) رواء أبوداود باسناد صحير فان قسل اذا كان الواجب الوضوء كان الواحدأن مذكرهما في فصل الوضوء أحس بأنهاما بشايران المي فذكرهما في فصل الغسل والاوحهان بقال اعادكرهما هنالان أحدرجهالله بقول وحوب الغسل في روامة فذكرهماهنانفالما بقوله فان قسل اذا كان حكه الوضوء كان ذكره مستغنى عنه بالكلية لانه قدعلم منقوله كلماخرجمين السبيلين أجيب بان ذكره التأكيد وقسل ذكره تصريحا بالنبق لقول مالك فالهلايقول توجوب الوضوءبهما فانقيسل نقض الوضوء بالودى غسير متصبور على النفسيبر المسذكور في الكتاب لانه اغما يخرج على أثرالبول وقدوجب الوضيوء بالبول قبله فلايحب بالودى بعده أحيب باحو بةمنهاأنهاذا

مالة وضائم أودى فانه يحب عليه الوضوء ومنها أن من به سلس البول اذا توضأ البول نمأ ودى حالة بقاء الوقت تنتفض وفيه طهارته ومنها أن الوضيوء يحب فى الودى لوتصور الانتقباض به وفيه ضعف والتفسير ماثور عن عاقشة وانعاص ادها منى الرجل خاصة لان منى المرأة ليس خائر اولا أبيض وانعباه ووقيق أصفر كاجاء فى الحديث وليس ينكسر منه الذكر والتعريف الجامع لمنى الرجل والمرأة أن يقال ما دافق يخرج من بين صلب الرجل وتراثب المرأة

(قوله والتعربف الجامع لمني الرجسل والمرأة أن يقال ما موافق يضر جمن بين صلب الرجل وتراثب المرأة) أقول وفيه أنه لا يصدق على واحدمنهما

معنى الباب في اللغة النوع وقد يعرف بأنه طائفة من المسائل الفقهية اشتمل عليها كتاب ولقبت بباب كذا ولما فرغمن بيان الطهارتين ذكرمانحصل به الطهارة وهو الما المطلق (الطهارة من الاحداث) غليظا كان الحدث أوخف فا (جائزة بماء السماء والاودية والعيون والآبار والبحارلقوله تعالى وأنزلنامن السماء ماه طهورا وقوله عليه السلام الماه طهور لا ينعسه شئ الحديث ووجه التسك أن الله تعالى ذكرالما فحالا يةمطلقا والمطلق ما يتعرض الذات دون الصفات ومطلق الاسم ينطلق على هذه المياه الايقال الاكة تدل على ان الماء المنزلمن السماعطه وروايس غير المطرمنز لامن السماء لان الله تعالى قال ألم ترأن الله المحاطة وروايس غير المطرمنز لامن السماء لان الله تعالى قال ألم ترأن الله

﴿ بابالماءالذي يجوزبه الوضوء ومالا يجوز ﴾

(الطهارة من الاحداث جائرة بماء السما والاودية والعيون والا باروالحار) لقوله تعالى وأنزلنا من السماماءطهورا وقوله علىمالسلام المماءطهورلا ينعسهشئ الاماغيرلونه أوطعه أوربحه وقوله عليه السلام فى البحرهوا لطهورماؤه والحلميتنه ومطلق الاسم ينطلق على هذه المياه قال (ولا يحبوز مَا عَتَصرِمِن الشَّعِرِوالْمُر) لَاتَه لِسِ عَامَطُلَقَ وَالْمَكُمَ عَنْدُفَقَدُ مَنْقُولُ الْهَ الْتَهِم

وفيه الوضوء) أخرجه أبوداودوأ حدمن حديث عبدالله بنسعد الانصارى وأخرج اسحق والطحاوى منحديث على نحوه وأصلاعن على فى الصحيح بنشهير وأما فوله والنفسيرما تورعن عائشة نقد تقدم ذكرناله * فرع الجنب أولى بالماه المباح اذا وجده هوو حائض أوومعه ميت و بيم الميت والحائض وكذا مزالحدث

و باب الماء الذي بجوز به الوضوء

(قوله لقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماه طهورا) يستدلبه على عوم الدعوى ان كانت كل المياه أصلها من آلسها وإنما سلكت ينابيع في الارض كأفال تعالى ألم ترأن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع فى الارض وعلى بعضها ان لم بكن كذاك واعلم ان الدعوى هي انه يجو زالتوضى بهده الماه وليس فى النص المسذكور ولا الاحاديث ما يوجب ذلك بل انحا أفادت وصيف المياء بالطهورية والاصحاب مصرحون بأن ليسمعنى الطهو دلفة ما يطهر غميره بل انماه والمسالع في طهارته أي طهارته قوية ولايستارم ذلك كونه يطهر غيره وسيأتى تمامه مع مالك رضى الله عنمه وكون الاجماع على ان الموصوف بلفظ طهورفي لسان الشرع مايطهر غسره دليه لآخر كان يمكن أن يستدل به وأماالنص المذكور باستقلاله لايوجبه فكان الوجه أن يستدل قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ما اليطهر كم وحديث الماعطهور حاصل كلامهم فيسه أنهمع الاستثناء ضعيف برشدين بن سعدو بدونه من رواية أى داودوالترمذي من حديث الخدرى قب ل بارسول الله أنتوضا من بتربضاعة وهي بترتلق فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال صلى الله عليه وسلم الما طهو ولا ينجسه شئ وحسسنه الترمذي وابن القطان وانضعفه بسبب الخلاف في تسمية بعض أهل السندوقد قال وإه اسناد صحيح فذكره وكذا قال

الارض وقال أنزل مسن السماء ماء فسالتأودية بقدرها وسأتى الكلام على الحدث وذكرالاحداث ليس التخصيص لان الطهارة من الخبث أيضا تحصل بهذه المياه لكن الما كان السور سلام محصل به الوضو وذكرذلك قوله (ولا محوز عااعتصر) بالقصر على أنها موصولة هكذا المسموع وقوله(الانهليس عامطلق) لانه عنسد اطلاق المأه لاسطلق علمه وتحقىق ذلك انالوفرضنا فی مت انسان ماء بٹرأو بحدر أوعن أوماء اعتصر من شعير أوغر فقيل له هات ماء لايسسيق الى ذهن الخاطب الا الاول ولانعني بالمطلق والمقسد الاهذا (والمركم)وهوالطهارة (عند فقدم) أى فقد الماء الطلق (منقول الحالتيم) قال تعالى فلمتحدواما وفتيموا

أقول فيقة رالمضاف في قوله باب الماء أي مسائل الماء (قال المصنف لقوله تعالى وأنزلنامن السماء ما وطهورا) أقول في الاستدلال بالاكة فوع خفاء اذالمفهوممنها أن ماءطهورا أنزل من السماء والمدى أن كل ماء أنزل من السماء طهور والفرق بين المعنيين بين وقوله لايقال الآية تدل على أن الما المغزل من السماء طهورالخ) أقول والدُّأن تقول يكفي ذلك لغرض المسنف فأن الاستدلال على بعض المدى ثم الكل طريقة بسلكها المصنف كثيرا (قوله لكن لما كان التبويب ملاع يحصل به الوضوءذ كرذاك) أقول وانما كان التبويب له لانه ذكر نواقصه قبله وما يوجب الغسل فلماذكرا لحدث ناسب أن يذكر مايزيله (قال المصنف ومطلق الاسم ينطلق على هذه الميساه) أفول بيان اوجه التمسك بالحديث أعصطلق اسم الماء المذكورف الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم خلق الماء طهورا وقوله (والوظيفة في هذه الاعضاء تعيدية فلا تتعدّى الى غير المشعر أوالمروان لم بكن ما معطفا الكنه في معناه في الازالة في لحق بالمطلق ووجهه أن الوظيفة في هذه الاعضاء تعيدية فلا تتعدّى الى غير المنصوص عليه ومعناه أن شرط القياس أن لا يكون حكم الاصل معدولا بعن القياس وليس في الحين في عن القياس وليس في الحين في القياس بعضلاف ازالة النجاسة الحقيقية فانها معقولة المعنى لوجودها حساجاز فيها الا لحاق على قول أي حديث والمنافرة الدلالة فان كونه معقولا المس شرط فيها والحواب أن سائر الما تعات ليس في المنافرة المنافرة عنى المنافرة المن

والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية فلا تتعدى الى غيرالمنصوص عليه وأمالله الذي يقطر من الكرم فيحوز التوضى به لانه ماه يخرج من غير علاج ذكره في جوامع أبي وسف رحمه الله وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار قال (ولا) يجوز (بما عليه غيره فأخرجه عن طبيع الما كالاشر به والحل وما الباقلا والمرق وماء الورد وما الزردج) لانه لا يسمى ما عمطلقا والمراد بما الباقلا وغيره ما تغير بالطبخ فان تغير بدون العابخ يجوز النوضى به

الامام أحدهو حديث صير فينشذ يستدل بالقدر الصيرعلي طهو رية الماءو بالاجماع على تنجسه يتغبر وصفه بالنحاسة وأماأنه لايتنحس الااذاتغير كإفال مالك اذلاعكن الاستدلال علسه مذلك القدو والأجاع على تنعسه بالنغير يفيدأن ظاهره غيرض اد نع العطريق نذكرها عنسد الكلام مع الامام مالك انشاهالله تعالى وحديث هوالطهورماؤه عن أى هر وقرواه أصحاب السن الاربعة ان رحلاسال الني صلى الله عليه وسلم فقال بارسول الله انازكب البصر وغمل معنا القليل من الما فان وضأنابه عطشناأ فنتوضأ من البحر فقال صلى الله عليه ويسلم هوالطهور ماؤه الحل ميتنه صحمه الترمذي وقال سألت محدين اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث صحيم هذا وأماماأ عل بهمن جهالة سعيد بنسلة والمغسرة بنأى بردة والاختسلاف في سعيدين سلة هل هوهدذا أوعبدالله ين سعيد فدفوعان باظهار معرفتهما وافامة مالك في الموطا السندعن صفوان بن سليم وتابعه اللث بن سعدعن بزيدين أبي حبيب عناللاح بن كثيروا بنوهب عن عمر و بن الحرث عن اللاح عن سعيد بن ساة أخر جهدما البيهق فلا يضرا للاف بعدهذا وأماالاعلال بالأرسال لان يحيى بن سعيد رواه عن المغيرة بن أبي بردة أنّ ناسامن فىمد با أنوارسول الله صلى الله عليه وسلم وهوأ حفظمن صفوان سليم وأثبت من سعيدين سلة اللذين روياه عن ابن أي بردة عن أبي هر برمن في على أن ارسال الاحفظ مقدم على الوصل من الثقة دونه وهوغيرالمذهب الخنارعند الحققين على ماعرف في موضعه وكذا الاعلال باضطراب هشديم مدفوع بأنهانما يازم لواتفق عليه فيه فأماوقدر واه أوعيدعن هشيم على الصواب فلا وأماقوا السنة وردت بغسل الميت بالماء الذي أغلى فيه السدرفاله أعلميه والذي في الصحيبين فواه صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته نافته اغساوه بماءوسدر الحديث ليس فيه على (قوله والوظيفة في هذه) جواب سوال هو سلناأن المعتصر من الشعوليس عطلق لكن الم يلحق بالمطأى في إزالة الحكية كاألحق أبوحنيفة به فإزالة الحقيقسة فأجاب بامتناع الالحاق لفوات شرطه فانحكم الاصل أعنى إزالة الحكمة غسير معقول اذلانجاسة على الأعضام يحسوسة يزيلها الماء ليلق به الماتع فى ذلك بل الكائن اعتبار شرى

الدلالة أنكون الملحقفي معنى الاصل فى الوصف الذى هومناط الحكممن كل وجه لاغه بروالوصف قما نحن فسمه هوازالة النعاسة والما والمائع سيان في ذلك وكون الماء مبذولا لامدخله فى ذلك قلت انم ماسان في ازالة النعاسة الحقمقمة أومطلقا والاول مساروليس الكلام فيه والثانى تمنوع وقوله (وفي الكتاب) يعني مختصر القدوري وقوله (فأخرجه عن طبيع الماء) كالتفسير لقوله غلب علب ع عدره وقوله كالأشرية الخان أرأد بهاالاشربة المتحدة من الشعيركشراب الرمان والجناض وبالخدلانكل الخالص كانامن تطعر المعتصرمن الشحروالمر وكانماءالماقلا والمرق نظير الماء الذىغلب عليهغره فكان فسهمسنعة اللف والنشر وانأراد بالاشرية

الملوالخافيط بالماء كالدبس والشهدا لخاوط به ومن الخل الخلوط بالماء كانت الاربعة كلها تطير الماء الذي محض غلب عليه غيره والبافلا اذا شدت اللام فهوم قصور واذا خففت فعدود وما والزردج هوما يخرج من العصفر المنقوع وقوله (ما تغير بالطبخ) قبل المراد بالتغير التحو فا فانه يصير من قا

⁽قولة قلت قباسالادلالة لا تمعقول المعنى) أقول فاتمعاول بازالة العين عن الحل اله (قال المصنف وفي الكتاب اشارة المه) أقول أى الى حواز التوضى بما يقطر من الكرم

قول (فغيراً حداً وصافه) التي هي الطع واللون والربح اشارة الى أنها ذاغيرا لوصفين لا يجوز النوسى به قال في النهاية المسكن المنقول عن الاساتذة أنه يجوز - تي ان أوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض في تغير ماؤها من حيث الون والطع والراشحة ثما نهم موضون منها من غير نسكير وكذا أشار في شرح الطحاوى اليه و اسكن شرطه أن يكون باقياعلى رفت أما اذا غلب عليه غيره وصادبه تغينا فلا يجوز فان قبل قد تقدّم من قول النبي صلى اقد عليه وسلم الاماغير اونه أوطعه أور يحدوذ التابق نصى (ع) عدم جواز التوضى عند تغير

أحد الاوصاف أحس بأنمعني قوله علمه السلام لاينعسه شئ أىلاينعسه شئ نحس وكلامنا في المختلط الطاهر وقوله (أجرى في المختصرما الزردج مجرى المرق) أى فى عدم جواز التوضى بهما (والمروى عن أبي بوسف أنه عنزلة ماء الزعفران) وسنذ كرحكه وقوله (وهوالعديم) لانه خالطه طاهر فغترا حد أوصافه كإءالزعفرانواعلم أنماذكرفي الختصران كان على اطلاقه كايفهم منظاهر لفظه كان سروامه المختصر والمروى عن ألى يوسف خدلاف وان كانالمواد يه مااذا كان الماءمغدلوما بأجزاء الزردج فلاخلاف ينهسما والامام الناطني والسرخسي اختارا المروى عن أبي توسف وقوله (وقال الشافعي) ظاهر وقوله (واضافته الى الزعفران كاضافته الى البتر) يعسى أنماللنعم مفالالتقسد والفرق منهماأن المضاف اذالم يكن خارجامن المضاف السه بالعلاج فالاضافة

] قال (وتحو زالطهارة عامنالطه شي طاهر فغير أحد أوصافه كامالمدوالماءالذي اختلط مه الابن أو الزعفران أوالصابون أوالاشنان) قال الشيخ الامام أجرى في الختصر ماء الزدج عبرى المرق والمروى عن أبى يوسف رجمه الله أنه عنزلة ماءالزعفران وهوالصيع كذااختاره الناطني والامام السرخسي رحمالته وفال الشافعي رحسه الله لا يحو والنوضى عا الزعف ران وأشساهه عم اليس من حنس الارض لامه ماءمقيسداً لاترى أنه يقال ماء الزعفران بخسلاف أجزاء الارض لان المساء لا يخلوعنها عادة ولنساأن اسم الماء اقعلى الاطلاق ألاترى أنه لم يتمددله اسم على حدة واضافته الى الزعفر أن كاضافته الى الباروالعين محضله حكم النعاسمة اذمنعت الصلاة معه وقدعين لازالته شرعا آلة فلإعكن الحاق غيرها بهافي ذلك مخللاف اناطة ذلك الاعتبار نفسه بخروج النجاسة لماعقل اعتبار خروجها مؤثر افي ذلك دارمعه سواء كانتمن السيلين أوغيرهمافلاينافي كلامه هدا اقوله فياتقدمان خروج انحاسة مؤثر في زوال الطهارة وأن الاقتصار على الاربعة غيرمع قول (قوله وقال الشافعي) اعلم ان الاتفاق على أن الماء المطلق تزال به الاحسداث أعنى ما يطلق عليه ماه والمقيد لا يزيل لان الحكم منقول الى النبي م عند فقد المطلق في النصروا الحسلاف في الماء الذي خالطه الرعفران وتحوممدي على انه تقيد مذال أولا فقال الشافعي وغسره تقسد لانه يقالما الزعفران وغن لاتنكرانه يقال ذلك ولكن لاعتنع مع ذلك مادام الخالط مغاوياأن يقول الفائل فيه هدناماه من غيرز يادة وقدرأ يناه يقال في ماء المد والنيل عال غلبة الون الطين عليه وتقع الاو راق في الحياص ذمن الخريف في الرفيقان ويقول أحده ما الا ترهناماء تعال نشرب تتوضأ فيطلقهمع تغيرا وصافه بانتقاعها فقله رلنامن اللسان أضالحالط المغاوي لايسل الاطلاق فوحب ترنيب حكم المطلق على الماء أذى هو كذلك وقدا غنسل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من قصعة فيها أثر العبين روا النسائي والماء نبك تنف يرول يعتب والمغاو بيسة وقوله والاضافة الب كالاضافة الى البتروالعين) معناها فالاضافة الى الرعفران وغوه لاتمنع الاطلاق كآلاتمنع مالاضافة الى البتروالعين فالتشييه ليس الافى عدم امتناع الاطلاق وحيث قيسل المطلق كان مطقا ولزمه حكسه منازالة الحكية شرعااذرواله بارتفاعه وهو بأن يحسدث لهاسم على حدة ولزوم التقييد يندرج فيسه واعايكون ذاك اذاكان الماسغ اويااذفى اطلاقه على الجوع حينشد اعتبار الغالب عدما وهوعكس الثابت لغة وعرفا وشرعا بق يتحقيق الغلية بماذا مكون فصرح المسنف بالهامالا بزاء ونقل بعضهم فيه خلافا بين الصاحبين وهوأت محدايعت بره باللون وأما بوسف بالاجزاء وفي الحيط عكسه والاول أثثت فانصاحب الاجناس نقل قول محد تصاعمناه قال محدفى الماء الذي يطبخ أسه الريحان والاشنان اذالم يتغيرلونه حتى يحمر بالاشنان أويسود بالريحان وكان الغالب عليه الما فلابأس بالوضومية فعمدراي لون ألما وأبو توسف اعتبر غلية الاجزاء ولابأس بالوضوء عدا السيل مختلطا بالطينان كانت رقة الماء غالبة فان كان الطين غالباف الا وصرح في التعنيس بأن من التقريع على اعتبار الغلبة بالاجزاء قول

(٧ - فتح القدير أول) التعريف وما الزعفران وما البتروما العن من هذا الفيل وان كان خارجامنه فهي التقييد كا الوردوغيره ما تقدم فبق الاعتبار الخلط ويعتبرفيه الغلبة بالاجزاء فان كانت أجزا الما عالبة ويعلم ذلك بيقائه على رقته جازالوضو وبه وان كانت أجزا والمخاوط غالبة بأن صاد تخينا زال عنه رقته الاصلية لم يجز

⁽ قال المصنف كا المسدّ) أقول المدّهو السيل (قال المصنف الاترى انه الم يتحسد الم المحلي حدة) أقول قال عصام الدين منقوض بماء الباقلاء حيث الم يتعبد دله اسم ولم يبقى ما معطلة اوا لجواب ان المراد هو الاستلزام الاكثرى قان الغالب في المقيد تحدّد الاسم كالخيز

وقوله (هوالعديم) ننى لقول محمد فأنه بعثر الغلبة بتغير المون والطيع وسان ذال ما قبل الطاهر المخلوط بالما اما أن يكون لونه كلون الماء أولا فان كان الشانى كالدروالز عفسران والعصفر فالعسيرة المون فان غلب الون الماء بإذا لوضو به وان المنطقة بالمناه بالاجزاء غلبة المسلم والمناه بالمناه بالم

ولان الخلط القليل لامعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كافي أجزاء الارض فيعتبر الغيالب والغلبة اللاجزاء لا بنغير اللون هوالصبح فان بغير بالطبخ بعدما خلط به غيره لا يجوز التوضى به لانه لم بيق في معنى المنزل من السماء اذا السارغيرية الااذاطيخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه الان المستقد يغسل بالماء الذائي أغلى بالسدر بنلا وردت السنة الاأن يغلب ذلك على الماء فيصبر كالسويق المخاوط لزوال اسم الماء عنسه (وكل ما موقعت فيه المنجسة لم يجز الوضو به قليلا كانت المنعسة أوكثيرا) الجرجاني اذاطرح الزاج أوالعفص في الماء بإذالوضو مبه ان كان لا ينقش اذا كتب به فان نقش لا يجوز والماء هوالم المناه المناه ورفقة الماء القية ماذ وعبارة القدورى تعطى أن تغير وصفي عنع لا وصف واقتم شارح الكثر وجه الله التوفيق بين كلام الاصحاب باعطاء صابط في ذلك وهو ان التقييد الخرج عن الاطلاق بأمرين الاول كال الامتزاج وهو بالطبخ مع طاهر لا يقصد به المناف في الشعيد المناف على المناف المناف على المناف المناف المناف على المناف المناف المناف المناف المناف المناف على المناف المناف على المناف المناف على المناف المناف في المناف على المناف على المناف في المناف والن كان على المناف المناف في المناف المناف المناف على المناف على المناف في المناف والمناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف في المناف على المناف على المناف في المناف والمناف المناف المناف في المناف المناف في المناف في المناف في المناف في المناف في المناف والمناف في المناف المناف في المناف المنا

وقوله كئرااحترازعن قول الشافع فأنمالكا يحوز الوضوء بالفلمل وانوقعت فيه نحاسة مالم يتغيرا حد أوصافه ويستدلها روينامن قوله صلى الله علمه وسلمالماء طهورلاينعسه شيئ الاماغ مرلونه أوطعه الحديث والشانعي يجؤزه اذا كان الماء قلت من لقوله علمه السلام اذابلغ الماءقلت لمعمل خيثا واضطربت أقوالهمق مقدارالقلت من فقسل القلتان خس نسبرت كل قسرية خسون منا وقيل

والمرقة والصبغ ونحوذاك بخلاف المطلق وهذا القدر كاف فى غرضنا اذالاولى فى الفردالذى يشستبه حاله أن يلحق بالاكثرالاغلب اه وأقول الكَ أن تمنع الاكثرية ألاترى الحرماء الوردوماء الهند باوماء الخلاف وأشباهها (قوله ووجه التمسك به الى قوله فحقيقة التجاسة أولى أن يكون نجسا) أقول فيسه بحث (قوله لان تأكيده وتقييده بالدائم الخ) أقول بعنى تأكيده بالنون ثم ان هدا القول جواب لقوله لا يقال يجوذا لم

التقييد فائدة وكلام الشارع مصون عن ذلك فان قيل الاستدلال باطلاق الحديث عنه عليكم لان الغدير العظيم ما ودائم فيدخل عن اطلاقه أجيب بانه في حكم الجارى بالاجماع في عدم اختلاط بعضه ببعض (قوله والذي رواه مالك حواب عن حديث مالك بانه و رد في بر بضاعة) وهي بكسر الباء وضمها بترقد عنه بالمدينة تلق فيها الجيف و عابض النساف في ذلك لرسول الله عليه وسلم حين توضأ منها فقال الماء طهو را لحديث وقد حائن ماؤها حاريا في الدساتين بسق منه خرس ساتين والماء الحاري لا ينجس بوقوع النماسة فيه عند ما فان قبل العبرة بعوم اللفظ دون خصوص السبب في كيف اختص بتريضا عنه مع وجود دليل العموم فيه وهو الالف واللام أحسب بانه ليس من باب الخصوص في في وانم اهومن باب الحسل النوفيق فان الحديث من الما واحد من وان الم يكن بطلب الترجيح وان المعلى بعد ذلك ان أمكن العمل بهما يحمل كل واحد منهما على محمل ان أمكن وان لم يكن بطلب الترجيح وان لم

وقال مالك رجمه الله يجوز مالم تغير أحداً وصافه لماروينا وقال الشافعي رجمه الله يجوزاذا كان الماء قلين لقوله عليمه السلام اذا بلغ الماء قلت بن لم يحمل خبثا ولناحد يث المستيقظ من منامه وقوله عليمه الصلاة والسلام لا يبولن أحمد كم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة من غير فصل والذي رواء مالك رجه الله ورد في بريضاعة وماؤها كان جاريا في البساتين

ماخالط عامدا فسلب رقته وجريانه لان هداليس عاءمقيدوالكلام فيهبل ليس عاءأصلا كايشيراليه فول المصنف فما يأتى قريبا في المختلط بالاشسنان الاأن يغلب فيصمر كالسويق لزوال اسم الماءعنه (قوله وقال مالك الحقوله لماروينا) بعنى الماطهور الخوتق دم عدم صحة الاستدلال به على الحصر المذكور ولنذكر تلك الطريقة الموعودة قال الشيخ تني آلدين من غريب مايستدل بعليه حديث أبي ثعلبة أخرجاه عنسه قال قلت بارسول الله انا بارض أهل كتاب أفنا كل في آنيتهم قال ان وجدتم غيرها فلاتأ كلوافيها وانالم نجسدوا فاغسلوها وكلوافيها وفىروا يةأبي داودانا نجاورة وماأهسل كتاب وهم يطيغون في قدورهم الخنزير ويشر بون في آنيتهم الجرفذ كره وحديث عران بن حصين في وضوء النيى صلى الله عليه وسلم من من أدة المشركة فان الاول بدل على شجاسة الانا والثاني على طهارة الماء فأعهما بأن النماسة مالمتؤثر فالمام تغيره لكنجهور العلاء على ان النهي في الحديث السابق الكراهة والامر بالغسل الندب لاالمهاسة مالم تنعقق لماثيت من أكله صلى الله عليه وسلف بيت الهودية التي سمته صلى الله عليه وسلم وروى أحدف مسنده أنه صلى الله عليه وسلم أضافه اليهودي بخبز واهالة سخنة فأنهما يقتض مانمع عدم تنجس المأكول عدم تنحس الاناءاذلا يقال في الطعمام اله لا يتنحس مالم بتغير على أن الحديث روى مع الاستثناء من طريقين من غير طريق رشدين البيهق أحدهما عن عطية بن بقية بنالوليد عن أبيه عن ثور بن بزيد عن راشد بن سعد عن الى أمامة رضى الله عنه ملى الله عليه وسلمأن الماطاهرا لاأن يتغير يحه أوطعه أولونه بنجاسة تحدث فيه الشانى عن حفص بن عرحد ثنا وربه الماء لا ينحس الاماغرطمه أوريحه قال البيهق والحديث غيرقوى (قول القوله صلى الله عليه وسلم) روى أصحاب السنن الاربعة عن ابن عرسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسئل عن الماء يكون فالفلاة وماينو بهمن السباع وألدواب فقال اذا كان الما قلتين لم يحمل الخبث وأخرجه ابن خزعة

عكن بتهاتران وههناأمكن العل بان يحمل هذا الحديث عالى شريضاعة وحديث المستمقظ وقوله علمه السلام لاسولن أحدكم الحديث على غيرها فعلنا كذلك دفعا للتناقض فأنقسل استدل المصنف أول الباب بمذاالحديث على طهورية المناءالمذكورةهناك وجله ههناعلى برساعية فأن كانت اللام في قسوله الماء للبنس صم الاستدلال وبطل الحسل وان كانت العهدوس الحسلوبطل الاستدلال أحاب العلامة علاءالدين عبدالعزيزعا معناهانه العنس والاستدلال صعيم والحسل لدس بماطل لان الحدث مشاقل على قضتن احداهما الماء طهور والثانية لاينعسمه شي والاستدلال الاولى

لانها نفيدالمقصود من غيرافتقارالى الثانية والحل الثانية وردّبان الضمير في لا ينعسه من راجع الى مادخل علمه الام فكان المراديه الخنس فكيف يصم حله على معين وأجاب بان اللفظ اذا احتمل معنيين وأريد به أحدهما ثم أريد بضميره الاستخدال استخداماً كافي قول الشاعر

اذارل السماء بارض قوم ، وعشاه وان كانواغضابا

وهوكلام حسن من بابقوله عليه الصلاة السلام هوالطهو رماؤه واللميتنه في كونه جواباز اثداعلى مقد ارالحاجة فان الحاجة كانت في دفع النجاسة عن شريضًا عة وكان ذلك بحصل بقوله لا ينحسمه في الاأنه زاد قوله الماء طهور وقد يكون تقد برالكلام هذه الحقيقة من شأنه النطهير وماء بتريضاعة لا ينحسه شي الاماغيرالي آخره لكونه عار باولا بازم أن يكون الماء البالغ قلتين طاهر ااذا وقعت فيه نجاسة لوجود الدليل على نجاسة وهو حديث المستيقظ وقوله لا يبولن أحدث كم الحديث

ومار واهالشافعي رجه الله ضعفه أبود اود

والحاكم في جميهما قال المصنف ضعفه أبوداود قبل لعله في غيرسننه ووجهه ان الاضطراب الذي وقع في سنده حيث اختلف على أى أسامة فرة يقول عن الوليدين كثير عن مجدين عبادين حعفر ومرة عنه عن مجد بن جعفر من الزبير وان دفع بأن الوليدر وامعن كلمن المجدين فتن مرةعن أحدهما ومرة بن الا خر وكذا دفع تغليط أى أسامة في آخر السنداذ جعله من حديث عبدالله من عبدالله ابنعر وانما هوعسدالله تنعبدالله بأنهما ابناعيد الله ينعمر روياعنه بتي فيه اضطراب كثيرفي مننه فغير والمالوليدعن محدبن حعفر سالز برام بنعسه شئ وروايه محدس اسعى بسنده سئل عن الماء مكون الفلاة ورد والسباع والكلاب فذكرالاول فالالبهة وهوغرب وقال اسمعسل نعياش عن محدين است الكلاب والدواب ورواه يزيد بنهرون عن حدادن سلة فقال الحسن بن الصباح عنهعن حادعن عاصم هوان المنذر قال دخلت مع عبيد الله من عبد الله من عر بستانا فيسه مقرى ماء فمحلد بعرمت فتوضأمنه فقلت ادانتوضامنه وفسمجلد بعرميت فدننيءن أسمعن الني صلى الله على وسلم قال اذا باغ الماء قلتن أو ثلاثالم بنعسه شئ ورواه أبومسعود الرازى عن يزيد فلم يقسل أوثلاثا وروى الدارفطني واستعدى والعقلى في كله من القاسم سعسدالله العرى عن محدين المنكدرعن بابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء أربعين قلة فاله لا يحمل الخبث وضعفه الدارقطني بالقاسم وذكران الثورى ومعر من داشد وروح من القاسم دووه عن ابن المنكدر عن عبدالله ن عرموقوفا مروى اسناد صعيمن مهدة روحين القاسم عن أين المنكدر عن ابن عو فال اذابلغ الماء أربعين فله لم ينصس وأخرج روآية سفيان منجهة وكسع وأبي نعيم عنه اذابلغ أربعين قلة لم ينعسه شي وأخرج روايه معرمن حهدة عبدالرزاق عن غيروا حد عند وأخرج عن أي هريرة منجهة بشر بنالسرى عن الناهيعة قال اذا كان الما مقدراً ربعن قالم يحمل خيا قال الدارقطني كذاقال وخالفه غبروا حدر وومعن أي هر برة فقالوا أربعب منغربا ومنهم من قال أربعين دلوا وهذا الاضطراب بوجب الضعف وان وثقت الرجال مع مافسه من الاضطراب في معناء أيضاوهو الذى ذكره المصنف بقوله أوهو يضعف الى آخره بعنى لم يحمل خبثا انه يضعف عن العاسسة فينعس كايقال هو لايحمل الكل أى لا يطبقه لكن المعنى حينشذانه أحاب السؤال عن طهارة الماء الذي تنويه السباع ونجاسته بأنه اذا بلغ قلتين في القلة ينعس وهو يستازم أحدام بن اماعدم تمام الجواب ان لم يعتبرمفه وم شرطه فانه وينشذلا بفيد حكه اذازادعلى الفلت عنوالسؤال عن ذلك الماء كيف كان ولمااعتبار المفهوم ليتم الجواب والمعنى حينشذاذا كان فلتين بتعس لاان زادفان وجب اعتباره هنالقيام الدلسل عليه وهوك لايلزم اخلاء السؤال عن الجواب المطابق كأن الثابت به خلاف المذهب اذلم نقل بأنه اذاراد على قلتين شيأ مّالا ينعس مالم تنغير فالعول عليه في كالام المسنف الاضطراب في معنى القلة فانه مشترك مفال على الرة والقر بةورأس الحبل وقول الشافعي في مسنده أخبرني مسلم بن خالد الزنجي عن ان جريج واسنادلا يحضرنى انه عليه الصلاة والسلام فال اذا كان الماء قلتن لم عمل خبثا وقال في المسديث بقلال هجر فال ابن جر بجرأ يت قلال هجر فالذلة تسع قربتين أوقر ستن وشيأ قال الشافعي فالاحساط أن يجعل قر سنزونصفا فاذا كان خس قرب كار كقرب الجازلم ينعس الاأن تنعسر منقطع العبهالة ثم سبرا للديث الاستغراج ذاك السندأ فادوجو درفع هذه الكلمة في مندذ كرمان عدى من حديث مغيرة ابن سقلاب عن محد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم اذا كان الما مقلتين من فلال همرلم ينعسم مشي ويذكرانم مافرقان قال ان عمدى قوله في متنه من قلال همر غمر محفوظ لايذكر الافه هذاا المديث من روا مه مغيرة من سقلاب تكني أما بشرمن كرا لحديث ثم أسند من كلام غيره فيه

وقوله وماروا ه الشافعي يريد محديث القلتين ضدعه أو داود معنا ه لا يصبح في التعلق بهذا الحديث لان في استاده ضعفاضعفه أو داود سلمين بن الاشعث المستسستاني قال حديث قال ابن المديني استاذ محد الشافعي في كابه بلغسي الشافعي في كابه بلغسي السافعي في كابه بلغسي المسافعي في كابه بلغسي كابه بلغسي كابه بلغسي كابه بلغسي كابه بل

وقال الشافعى فى كله بلغى باسناد لا يحضرنى منذ كره ومنسل هذادون المرسل مردود هسندادون المرسل مردود بأن فى عدم حضور الاسناد نسيان الراوى وهومسبوق بالعلم خازأن يسبق العمل المار تعسين ذا فه وسفته وهى أنه من الثقات بخسلاف الارسال الداع فيه بالراوى أصلا

وهو يضعف عن احتمال النعاسة (والماه الجارى اذاوقعت فيه نحاسة عاز الوضوءمنه

ماهوأ فظع من هذا وقدر وامالدارقطئ سندفعه ان جريج ولمهذك فعهد والكلمة وفسه قال مجد قلت الصي من عقيل أى قلال قال قلال هير قال محد قرأ بت قلال هير فاظن كل قلة تسع فرقين فهذالو كأن وفعالل كلمة كان مرسلا فكيف وليس به وفيه ان مجوع القلتين أربعية وسنون رطلا وفى الأول انهما اشان وثلاثون وطلاوه ولايقول به وروى ان عدى من حديث المغيرة ن سقلاب عن محدين اسمى عن الع عن ابن عرعنه صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتن الم يحسه شي والقلة أربعة آصع هذا تلخيص ماذكره الشيخ تني الدين في الامام ويهتر ج ضعف الحديث عنده ولذالم يذكره فالالمام مع شدة حاجته اليه وعن ضعفه الحافظ النعبسد البر والقاضي اسمعيل بناسحتي وأبوبكر ان العربي المالكمون وفي البدائع عن اللديني لأيثت حديث القلتان فوحب العدول عنه واذا تُنتهذأ في السيندل به المصنف للذهب من قوله صلى الله عليه وسد لم لا سوان أحد كم في الماء الدائم ولا لن فعهمن الحنامة كاهو روامة أى داوداً وغنسل منه أوفعه كاهو روامنا العصين لاعمر محل البزاع وهد الأن حقيقة الخلاف انماهوفي تقدر الكثير الذي تنوقف تنعسه على تغيره الاجماع على أفالكثيرلا ينحس الامه فقال مالكمالم تغير للعديث السائق فينشذ يختلف يحسب اختلاف النصاسة فالكم وقال الشافعي فلنان للحدث المذكورآنفا وقال أوحنه في فاهر الروامة بعت مرفعه أكبر رأى المبتلى ان غلب على ظنه انه محدث تصل النعاسية الى الحانب الاتخر لا يحو زالوضوه والاحاز وعنسه اعتباره بالتحريك على ماهوه فد كورفى الكتاب بالاغتسال أو بالوضوء أو بالسدر وابات والاول أصم عند جماعة منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهوالاليق بأصل أى حنيفة أعنى عدم النصكم بتقد رفيمالم ردفيه تقدر رشرى والتفويض فيه الى رأى الميتلي بناءعلى عدم صعة نبوت تقديره شرعا والتقدر بعشرف عشر وثمان في ثمان واثنى عشرفي اثنى عشر وترجيح الاول أخذامن ويمالبترغسيرمنقول عن الاعمة الثلاثة قال شمس الاعمة المذهب الظاهر التصرى والتفويض الحدأى المبتلي من غبرتهم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها تنحس وان غلب عدم وصولها لم ينعس وهدنا هوالاصم أه ومأنقل عن مجد حن سئل عنه ان كانمثل مسعدى هذا فكثير فقس حن قام فكان اثى عشر فى مثلها فى رواية وبمانيا فى تمان فى أخرى لايسستان تقدير مبه الافى نظره وهو لايان مغديره وهذالانه لماوجب كوفه مااستكثره الميتلي فاستكثار واحد لايلزم غيره بل يختاف باختلاف مايقع فى قلب كل وليس هـ ذامن قبيل الامورالتي يجب فيها على العابى تقليدًا لحِبَد عُراً بت النصريح بأنَّ مجدارجع عنهذا فال الحاكم قال ألوعهمة كان مجدين الحسن وقت فى ذلك عشرة فى عشرة ثمرجع الحاقول أى حنيفة وقال لاأوقت فيه شيأ فاذاعرفت هذا فقوله صلى الله عليه وسلم لا ببولن أحدكم فىالماءالدام مُربغتسل فيه اعايفيد تنعس الماء في الجدلة لا كل ماء فلست اللام فيده للاستغراق الاجماع على انّ الكثيرلا ينعس الابتغيره بالنعاسة فيقول الخصيرا ذاعو حسبه نقول المرادان بعض الماء ينعس وأناأقول انه أذا تغذمرأ ولم سلغ قلتن بنعس وبذلك تحصل المطابقة قولناالماه ينعس في الجلة فالصقيق فيسوق الخلافية أن يقال يفوض الحراى المبتلى غرمقدر بشئ لعدم المدرك الشرعى قول الخصم بل فيسه المدرك وهوحديث القلنع فلنافيه ماتقتم وقول مالك بل فيه وهوحديث الماء طهورحث أناط الكثرة بعدم النغر قلناوردفي شريضاعة على ماتقدم وماؤها كان حاربافي البساتين كارواء الطماوى عن ابنأ بي عران عن أبي عبد الله عمد بن شعاع النطبي بالمثلث عن الواقدى قال كانت بتربضاعة طريقالله الى البسائين وهذا تقوم بها فجة عندنا اذا وثقنا الوافدى اماعند الخالف فلالتضعيفه اياه معانه أرسل هذاخصوصامع انعائهم أن المشهور من حال بر بضاعة في الجازغيرهذا

وقىمتنه اضطراب فانه قال فيعض الروايات اذابلغ الماءقلت من أوث لا اوفى معصمهاأر بعن فلدهكذا رواممار وأخذته الراهم النحعي والقله فينفسها مجهولة لانهاتذ كرويراد بهاقامة الركحلوتذكر و برادبها رأس الحسل وتذكرو رادما المسرة والتعمن بقلال همرلاشت بقول حريج لان جر محامن لاىقلدفسة محتملاوكذلك قوله لاعتمل خشا يحتمل ماقاله الشافعي أى لا بقيل النعاسة وبدفعها ويحتمل اذاقل المامحتي انتهي الى القلتس فانه يضعف عن احتمال الخبث فينعس واذا كان كذلك لم مكن التمسك مه صحيصا (قسوله والماء الحارى اذارقعت فسه نجاسة) اختلف الناس في تعريف الماء الحارى فتهم

(قوله ويحمّل اذاقل الماء حتى انتهى الى القلتين فانه يضعف عن احتمال الخبث فينجس) أقول فلايكون فالنقيد بياوغ القلتسين فائدة اذفى الاكثر من ذلك القدر الحمكم كذلك وكلام الشارع مصون عن مشله

اذالم يرلهاأ ثرلانهالاتستقرمع جريان الماء) والاثرهوالرائحة أوالطع أوالاون والجارى مالايتكرو

ثملوتنزلواءن همنده الامو والمختلفة كان العبرة لعوم اللفظ لانلصوص السيب والجواب بأن هدامن هـ ومااذا كان محيث لو إلى الحلافع التعارض لاينتهض اذلاتعارض لان حاصل النهيي عن البول في الما الدائم تنصي الما الدائم في الجلة وإحاصل الماعطه ورلا ينحسه شي عدم تنعس الماء الإمالتغير بحسب ماهو المراد المجمع علمه ولاتعارض بيل مفهومى هاتين القضيتين فانخيل هنامعارض آخر توجب الحل المذكور وهو حديث والاصهرمايعده الناس حاريا الستيقظ من منامه وقد خرجناه قلساليس فيه تصريح بتنص المناه بتقسد ركون البد نجسة بلذاك العلىل مناللنهي المذكور وهوغ مرلازم أعني تعليله بتنعس الماء عينا بتقدر نج استالحواز كونه لاعم وهوظاهر وقوله اذالم يرلها المن النجاسة والكراهة فنقول نهي لتنعس الماه بتقلد تركونها متنعسة عايغه أوالكراهة بتقدير كونها بمالا يغدير وأين هومن ذاك الصريح الصيع لكن عكن أثبات أعارض بقوله صلى الله عليه وسلم طهور إناءأح مذكم اذاولغ الكلب فيه الحديث فانه يقتضي نجاسة الماء ولاتغير بالولوغ فتعين ذاك الجلوالله الله وتعالى أعلم (قُولُه اذالم راهاأثر) وهوالطم وأخوا مغاو بال انسان في فنوضأ أخرمن أسفلا حازمالم يظهرفي الجرية أثره وعن محسدلو كسرت غابية خرفي الفرات ورجسل يتوضأ أسفل منه فعالم يجسدني الماطع الخرا ولونه أوريحه حاز هذافاواستقرت المرسة فيه بأن كانت جيفة مثلاان أخسلت الحرية أونصفها لايحوزمن أسفلهاوان لمرأثر وان كان أكثرا لمربة في مكان طاهر حاذ وهمذا يحناج المخصص لحمد بث الماءطهور بعد حله على الحارى فقتضاه أن يجوز التوضى من أسفله وانأخذت الحيفة أكثرالما ولمستغير ويوافقه ماءن أي يوسف في سافية صغيرة فيها كاب ميت اسدعرضها فيحرى الماء فوقه وتحته أفه لابأس به نقله في الينابيع عنه والعذرات في السطح كالميتة في الماءان كان مجرى عليها نصفه أوكانت على رأس المزاب فهو تحس وان كانت منفرقة وأكثره بحرى على الطاهرفه وطاهس وكذاماء المطر إذا جرى على عذرات واستنقع في موضع فالجواب كذلك وأما التوضى في عبن والماء يخرج منها فان كان في موضع خروجه حار وان كان في غيره فكذاك ان كان قدره أربعا في أربع فأنل فان كان خسافي خس اختلف نيسه واختار السغدى جوازه والللف مبنى على أنه هل يخرج المستعل قبل تكر والاستعمال أذا كان بهذه المساحة أولا وهده مبنية على نجاسة المستمل (قوله والحارى الخ) وقيل فيسه ما يعد مالناس مارياقيل هوالاصم وألحقوا والمادى حوض الحماماذا كآن الماء ينزل من أعلاه حتى لوادخلت القصعة النعسة والسدالنعسة فيهلا ينعس وهل يشترط مع ذلك تدارك اغتراف الناس منه فيه خلاف ذكره في المنية تم لا مدمن كونجر بانهادنه كافى العين والنهرهو الخنار وماقيل لواستني بقمقمة فلساص منها لاقى المصبوب البول قبل يده فهوطه هرلانه ماء حارقال المصنف في التحنيس فيه نظر لانه يقتضي أنه اذا استثنى لا يصمر محساوليس بشي قال ونظ مرمماأ ورده المشايخ في السكت أن المسافر أذا كان معسه ميزاب واسع واداوة ماء يحتاج اليه ولايسقن وحود الماء لكنه على طمعه قدل شغ أن أمر أحدامن رفقائه حتى يصالله فى طرف المزاب وهو شوضاً وعند الطرف الا تخرانا و طاهر يحتمع فعه الما وفائه مكون الما وطاهر اوطهورا لانه جارقال بعضهم هذاليس بشئ لان الحارى اغمالا يصيرمستعلااذا كان له مدد كالعدين والنهر وما أشبه وممأأشهه حوضان صغران يخرج المامن أحدهما ويدخل فى الا تحرفتوضا فى خلال ذلك جاز الانهمار وكذا اذاقطع الحاري من فوق وقديق جرى الماء كان ماثرا أن ينوضأ ما يحرى في النهروذكر ف فتاوى قاض بخان في المسئلة الاولى وقال والماء الذي اجتمع في الحفيرة الثانية فاسدوه دامطلقا انماهو إساءعلى كون المستعل نعسا وكذا كثيرمن أشباه هذافا مآعلي المختارمن رواية أنه طاهر غسيرطه ورفلا

غسسليده وسال المامنها الى النهرفاذا أخده مأسا لايكون فيهشئ من الماء لأول استعماله وقيل مأيذهب بنسنة وتسلماندهبسننة وقسل وضع رحلده في الماء عرضا لم ينقطع جر بالهقيل وحكه ماذكره فى الكتاب أثر أى لم سصر لها أثر اشارة الىأن النعاسة اذا كانت من ثبة لا شوضاً من حانب الوقسوع قالف المحمط اذاوقعت النحاسية في الماء الحارى فأن كانت غرم ثية كالبول لاينعس مألم تنغسر اونه أوطعمه أوديحهوان كانتمرثية كالحمفة والعذرةفان كأن النهدركسيرا لانتوضأمن أسفل المانب الذيفيه الحيفة ويتوضأمن الحانب الانخروان كان صعرا فأنالافاها أكثرالماء فهو نحس وان كانأقدادفهو طاهر وان كان النصف حازالوضدوءيه فيالحكم والاحوط أنلاشوضأ

> (فسوله وقوله اذا لم برلهاأثر أىلم سصرلهاأثر) أقول فسمحث فان قوله والاثرهو الطعمأ والرائحسة أواللون عنع حلقوله اذالم ولهاأثر على ماذكره الشارح مل معناه اذالم يعسلم لهاأثر

بالطريق الموضوع لعله كالذوق والشموالا بصار

(قوله والغدير العظيم) الغدير فعيل به عنى مفسعول من غدراى ترك وهوالذى تركه ماء السيل وقيل بعدى مفاعل أى مغادروقيل بعدى فاعل لانه بغدر با عله لانقطاعه عند شدة الحاجة اليه واعلم أن أصحابنا انفقواعلى أن الماء اذا خلص بعضه أى وصل الى بعض كان قليسلا واذالم يخلص كان كثير الا ينجس بوقوع النجاسة فيه الاأن شغير لونه أو طمعة ورجعه كالماء الحارى ثم اختفوا فيما يعضه الى بعض الخلوص فذهب المتقدمون الى أنه يعرف بالنجر مان فاذا حرك طرف منه ولم يتعرك الجمائي الا توفه وعمالا يخلص بعضه الى بعض والمسراد بالتحرك هوالتحرك بالارتفاع والانخفاص ساعة تحريكه لا بعد المكث ولا معتبر بالحباب فان الماء وان كثر يعلوه و يتعرك أو المتناف هو أن يعتبر المعتبر بالحباب فان الماء وهو أن نعتسل انسان اختلف هؤلاء في سبب التحريك فروى أبو يوسف أي حنيفة أنه يعتبر التحريك المتعبر التحريك بالمناف في جانب منه اغتسال وهو أن يتعبر التحريك وحمالة وله ولماذ كره في وروى عن محداً نه يعتبر النحريك بالتوضى وجه القول الاول ماذ كره في (٥٠٥) الكتاب أن الحاجة الى الاغتسال في الاغتسال في المناب النحريك بالمتعرب النحريك بالمناف المناف المناف

قال (والغدرالعظيم الذى لا يتحرك أحد طرفيه به يحريك الطرف الا خراد اوقعت نجاسة في أحد جانبه جاز الوضوء من الجانب الا خولان القاهر ران النجاسة لاتصل الله) اذا ثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة ثم عن أبي حنيفة رجه الله انه بعثبرا لتحريك بالاغتسال وهوقول أبي يوسف رجه الله وعنه التحريك بالله عنه عدر جه الله بالتوضى و وجه الاول ان الحاجة الى الاغتسال في الحياض أشدم نها الى الثوضى و بعضهم قدر وا بالمساحة عشر افى عشر بذراع الكرباس توسعة اللام على الناس وعلمه الفتوى

الحياض أشدمن الحياجة الىالتوضى لانالومنوه مكون في السوت عادة ووحه الثانى أن التمر مك بكون بالاغتسال وبالدوشي وىغسل المدالاأن التمريك بغسل الدركون أخف فكان الاعتبارية أولى وسعة على الناس ووحه الثالث أنسى الماء في حكم الماسة على الخفة فان القياس أن يتجسروان كثر الما الأأنه أسقط حكم النجاسة عن بعض الماه تخفيفا فاعتسيرالتحريك الوسط وهوالنعر مك بالوضوء وذهب المتأخرون الىأنه بعدرف بشئ آخرغدر التحسريك فنهسم مناعتبر مالكدرة فقال إذااغتسل فسموتكدرالماء فانوصلت الكدرة الى المانب الاسخر

فهويما يخلص والافلا وروى عن أبى حفص الكبيرانه اعتبر بالصبغ فقال بلق زعفران في جانب منه فان أثر الزعف ران في الحانب الا خركان يما يخلص والمناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف وعن عمد في المناف المناف والمناف المناف ا

(قوله فاعتبرالنعر بك الوسط وهوالتمر بك بالوضوم) أقول فيه بحث (قال المصنف اذا ثر التعريك في السراية فوق أثر النجاسة) أقول فيكون عدم وصول النجاسة الى الحسانب الا خرقطه بالاظاهر اوجوا به ان ذلك بناء على الشيراط الفور في التعريك فتأمل

والمعتبر فى العن أن يكون بحال لا ينصسر بالاغتراف هوالصيح وفوله فى الكتاب جاز الوضوء من الحسان الم المائه المناه المناه بنعس موضع الوقوع وعن أبى يوسف رجمه الله المناه الم بنعس الا بنطهوراً ثر النعاسة فعه كالماء الجارى

طاهرا أوأكثر بمره على ماعرف في ماء السطيح وقد ذكرناه آنفا لانها لا تحف كلها بل لا مزال بهاغد مر عظم فلوأن الداخل اجتمع قبل ان بصل الى ذلك الماء الكثير بها في مكان نجس حتى صارع شرا في عشرتم اتصل بذاك الماء الكشركان الكل طاهراهذا اذاكان الغد تراليافي محكوماً بطهارته ولوسقطت نحاسة فى ماءدون عشر ثم انسط فصارعشر افهو نعس وكذا اذادخاه ما اسافشياحتى صارعشرا ولوسقطت في عشرتم صارأق لفهوط اهرواذا تنجس حوص صغيرفد خامماء حتى امتلا ولم يخرج مندشي فهونجس أوخرج من ان آخرذ كرناه ولوجد حوص كميرفنق فيه انسان نفيافتو صافعه فان كان الماءمت ملا ساطن النقب لاعوز والاحاز وكذاا لحوض الكيراذا كأن لهمشارع فتوضأ في مشرعة أواغتسل وألماء متصل بالواح المشرعة ولايضطرب لايحوز وأنكان أسفل منها حازلانه في الاول كالحوض الصغير فمغترف ويتوضأ منه لافيه وفي الثاني حوض كبرمسقف واعلمأت أكثر التفاريع المذكورة في الكنث مبنية على اعتباد العشر في العشر فاماعلى الخنار من اعتبار غلبة الطن فيوضع مكان لفظ عشر في كل مسئلة لفظ كثيرا وكيرم تحرى التفاريع (قوله والمعتبر في المق أن مكون عال لا ينعسرالي آخره) وقيل فراع وقيل شربز بادة على عرض الدرهم الكبير المثقال قيل والعصيم أنه اذا أخذو حه الارض يكني ولا تقدر فيه في ظاهر ألر واله والمال القصب بالقصب لاعنع اتصال الماه ولا يخرجه عن كونه غدر اعظما فيجوزلهذا التوضى في الاجة ونحوها ﴿ فروع ﴾ لوتنجس الحوض الصغير ثمدخل فســه ماه آخر وخرج حالدخوله طهر وانقل وقسل لأحبى يخرج قدرمافيه وقبل حتى يخرج ثلاثة أمثاله وسائر الماثعات كلماء في الفلة والكثرة يعني كل مقد اراو كان ماء تنصس فأذا كان غسره تنصس ولو كان الماء طول دون عرض قال في الاختيار وغرر والاصم أنه ان كان محال لوضم بعضه الح بعض بصير عشرا في عشرفه وكثير وهفذا تفريع على التفدير بعشر ولوفرعنا على الاصم بنسغي أن بعنبرا كبرالراعلو ضم ومشلة لوكان عق بلاسعة ولو بسط بلغ عشرافي عشراختلف فية ومنهم من صحيح جعله كثيرا والاوجه خلافه لانمدادالكثرة عندأى حنيفة على تحكيم الرأى في عدم خاوص النعاسة إلى الحانب الا تخروعند تفارب الحوانب لاشك في غلبة الخلوص المه والاستعمال يقع من السطم لأمن العن وبهذا يظهرضعف مااختاره في الاخسار لانهاذا لم يكن اعسرض فاقرب الامورا المكم يوصول التعاسة الى الجانب الا خرمن عرضه و به خالف حكم الكثيرا ذليس حكم الكثير تعس الجانب الا تخر يسقوطها فى مقابله بدون تغير وأنت اداحققت الاصل الذي بينا مقبلت ما وافقه وتركت ما خالفه (قوله اشارة الى أنه بتنعس مكان الوقوع)وعلى هذاصاحب المسوط والبدائع وجعله شارح الكنزالاصم ومسايخ بغارى وبلخ فالوافى غيرالرئية بتوضامن حانب الوفوع وفى المرئية لا وعن أبي يوسف أنه كالجارى لا يتنجس الابالتغير وهوالذى ينبغي تعصصه فينبغي عدم الفرق بين المرسة وغيرهالان الدلسل انمأ يقتضي عنسد الكثرة عدم التنعس الابالتغيرمن غبرفصل وهوأيضا الحكم الجمع عليه على ماقدمناهمن نقل شيخ الاسلام وبوافقه مافى المبتغى قوم بتوضؤن صفاعلى شط النهر حازف كذافى الحوض لان ماء الحوض في حكم مامعار اه وانماأراد الموض الكبير بالضرورة فوفروع بتوضأمن الموض الذي بخاف فسه قذر ولايتيةن ولا يجب أن سأل اذا لحاجة اليه عندع مدم الدليل والاصل دليل بطلق الاستعمال وقال عرج بنسأل عرون العاص صاحب الموض أترده السباع بأصاحب الموض لا تخبرناذ كره في الموطا وكذااذاوجد متغيرا الونوالر يحمالم بعلم أنهمن نجاسة لأن التغيرقد يكون طاهر وفدية نالماء لكثوكذا البرالتي دلى فيهاالدلاه والجرارالدنسة يحملهاالصغار والعسدلا بعلون الاحكام وعسها

والعتبرفي العقأن يكون محاللا ينعسر بالاغتراف وقوله هوالصيم احترازا عن قول بعضهم ان العتر فسه أن مكون نعراعاوقال آخرون ان مكون قدرشير وقوله فىالكتاب يعدى مختصر القدورى وقوله اشارة الحانه ينعس موضع الوقوع لمبفرق بين كونها مرئمة وغسرمر تنةوهو الحكى عنمشا يخ العراق ومشايخ بحارى وبلخ فرقوا منهما فقالوا فيغترالمرسة متوضأ مدن الحانب الذي وقعت فمه النحاسة بخلاف الرئية وعن أبى بوسف انهلا ينحس الااذا ظههر أثرهافيه أىفموضع الوقوع كالماء الحارى وعلى هذا إذاغسل وجهه قىحوض كىر فسسقط غساله وحهه في الماء فرفع الماء منموضع الوقوع قب لالعربك لأيحوزعند العرا فسناوحوزهمشايخ بعارى وبإروسيعة على الناسلمومالباوىفيه

قال (وموت ماليس له نفس سائلة) اذامات ماليس له دم سائل كالبق والذباب والزباب والعقرب و تحوها في الماه لا يتجسبه واعاجع الزبابيردون غيرها لا نما أنواع شيق وقال الشيافعي يفسده لا نصرام يقوله تعالى ومت عليكم الميتة والتحريم لا بطريق الكرامة آية المحاسة وقوله لا بطريق الكرامة احتراز عن الا آدى فان قيل دودا خلل وسوس الثمار اذامات فيهامع أنها ميتة لا يتحس اخل والثمار أحاب يقوله لا نفيه من المناز وي المحاروي أبو بكر الرازي باسناده الى سعيد بن المسيب عن سلمان أنه صلى الله عليه والفيه أى في مثل المدن المناز عن الماء وي أن و بكر الرازي باسناده المسيب عن سلمان أنه صلى الله عليه والوضوم منه ولان المناز المناز

قال (وموت ماليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزبابير والعقرب و فيحوها) وقال الشافعي رجه الله بفسده لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة يخلاف دود اخل وسوس المماد لان فيه ضرورة ولناقوله عليه السلام فيه هذا هو الحلال أكله وشريم والوضوء منه ولان المنجس هو اختلاط الدم المسفوح باجرائه عند الموت حتى حل المذكى لا تعدام الدم فيه ولادم فيه او المرمة ليست من ضرورتم النجاسة كالطين قال (وموت ما بعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمان والمسرطان)

الرستاقيون الايدى الدنسة مالم يعلم يضنا التجاسة ولونلن الما المحتب افتوضا م ظهرة أنه طاهر جاز و في فوائد الرستففي التوضى بماه الموض أفضل من النهر لان المستزلة لا يجيز ونه من الحياض ف مران لا يتحقق النهر أفضل قالواولا بأس بالتوضى من حب يوضع كو زه في نوادى الدار ويشرب منه مالم يعلم به قدر و يكرم للرجل أن يستخلص التوضي من حب يوضع كو زه في نوادى الدار ويشرب منه مالم يعلم به قداه والحلال أكاه وشربه المن اخره عن عن سلمان رضى الله عنه عنه ولي التعلم وسلم هذاه والحلال أكاه وشربه الى آخره عن عن سلمان رضى الله عنه عنه ملى التعلم وسلم قال بالسلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لهادم في انت فيه فهو حلال أكله وشربه و وضوء و وامالدار قطى وقال لم يرفعه الابقية عن الوليدر وى عنسه الا يمس منه المهادين و ابن المناب على المناب المناب و المناب المناب و المن

فيذبعه المحوسي والوثني الطهارة كذبيحة المسلم الاأن صاحب الشرع أخرحه عنأهليةالذبح بقوله صلى الله على موسلم سنواجم سنة أهل الكتاب غسرنا كمي نسائهم ولا آكلى ذبائحهم فعل الشرع ذبحسه كلاذبح ركاجعلذلك كذلك جعل ذبعة المسلم اذالم سلمنها الدم كذبعته اذاسال اقامة لاهلية الذابح واستعمال آلة الذبح مقيام الاسالة لاتمانه عماه والمأمسوريه الداخسال تحت قسدرته ولامعتبر بالعوارض لانها لاتدخل بحث القواعد الاصلمة وانماقيديقوله عندالموث لانه اذا كان حيا المصلى إذا استعمب فارةأو عصفورة حمة لم تفسد

(A م فق القدير اول) صلاته ولو كانت بجسة لفسدت ولومانت حتف أنفها واستحيها فسدت وهذا لان الدم الذى في الحى في معدنه و بالوت ينصب عن مجاريه في تنجس اللهم بنشر به اياه ولهدذا لوقطعت العروق بعده لم يسلم نهادم (فوله والحرمة ليستمن ضرورتما النجاسة) جواب عن استدلال الشافعي فان الطين حرام لا لكرامته وليس نجس قال (وموت ما يعيش في الما في الما المنافقة الما ولا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان قيل انحاقال في المسئلة الاولى

(قال المصنف ولان المنصس هوا ختلاط الدم) أقول لا الموت (قال المصنف هوا ختلاط الدم بأجزائه) أقول المراد بالاجزاء غير معادن الدم (قال المصنف حتى حل المذكى) أقول الام العهد أى الحرمة لالكرامة (قال المصنف كالطين) أقول اللام العهد أى الحرمة لالكرامة (قال المصنف كالطين) أقول أي العرب المحالف أقول أيضاد الذال المصنف كالطين المواقعة عن المعلم الله عن الله عن المعلم الله عن المعلم الله عن الله عن الله عن المعلم الله الله عن المعلم الله عن المعلم المعلم الله عن المعلم المعلم

لا بنعسه وفي هذه لا بفسده لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه فيتوهم التنعيس فيناسب نفيه وفي الثانية في معدنه فلا يتوسطة الضرورة لكن احتمل تغير صفة المساء فنفاه بقوله لا يفسده (وقال الشافعي يفسده الاالسمال لمامر) يعنى من قوله لان التحريم لا بطريق التحليلة قبل في هذا التعليل الشكال وهو أن الضفدع والسرطان يحوزا كله ما عند الشافعي على ما روى عنه في كاب الذائع على ماسياتي والجواب أن المسئلة كورفي كتاب الذائع عن الشافعي انه أطلق ذلك كله فيحوزان تكون هذه رواية أخرى عنه فيكون الالزام عليها (وانا انه مات في معدنه) وهوظاهر وكل ما مات في معدنه كان نجسافي معدنه وكل ما كان نجسافي معدنه لا يعطى المحمد المنافع المنافق معدنها وفي كه ذلك السفة تحوز الصلاة معها لان التحاسة في معدنها عنه لاف ما ذات في كه قار ورد فيها دم لا تحوز صلاته لان التجاسة لدي معدنها قيل هذا التعليل يقتضى أن لا يعطى الوحوش والطيور حكم النجاسة اذا ما تت في المرافق المرافق والمرفق المرفق المر

وقال الشافعى رجسه الله يفسده الاالسمان لما مرولنا أنه مات في معدنه فلا يعطى له حكم التعاسة كبيضة حال محهاد ما ولانه لادم فيها اذالدموى لا يسكن الماء والدم هو المنعس وفي غسيرا لماء قيدل غسيرا لسمك يفسده لا نعدام المعدن وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الاصم والضفد ع المحرى والبرى فيه سواء وقيل البرى مفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومنواه في الماء وما قي المعاشدون ما في المولد مفسد قال (والماء المستعل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث)

أنعوت في الماء وخارجه عمين قل الدي العصير وغير الماء من الماقعات كالماء لان المتحسر هو الام ولادم للما في ولذالو شمس دم السهلة بييض ولو كان دما لاسود نعروى عن محدر جسالته اذا نفتت الضفد عن الماء كرهت شربه لا للنجاسة بل لحرمة لجه وقد صارت أجزا و وقعه وهذا قصر بح بان كراهة شربه تحريبة وبه صرح في التجنيس فقال بحرم شربه (قوله ولانه لادم فيها) هذا النعليل هو الاصير بخيلاف ما قبلة فانه المناه الماسيع في البرلايني لانه مات في معدنه كذا قبل وكون البرية معدنا السبع بحل أول في معنى معدن الشيء والذي يفهم منه ما يتولد منه الشيء وعلى التعليل الوق فترع مالو وقعت السخة من الدجاحة في الماء وطبقة أو يست ثم وقعت وكذا السخلة اذا المناه اذا السخلة اذا المناه الله المناه المناه المناه المناه و منه المناه المناه المناه المناه المناه المناه و المناه المناه و الم

والدم هوالمنعس كانقدم (و)ادامات (في غيرالماء) كانكل والعصروا المليب وتحوها (قيل غيرالسمك بفسده لأنعدام المعدث) وهوقول نصربن ميى وعدنسلة وهوروا بهعسن أبى بوسف (وقبللا بفسده) وهوقول محدين مقاتل وهو روامة المسين عن ألى حنيفة وهشامعن عدر لعدم الدم وهوالاصم) لاطراده قبل في كل واحدمن التعلملين تطر أمافى الاول فلات التعليل بالعدم على وجود الشي لايجسود وأمانى الثانى فلأن انتفاء العله لاستنازم انتفاء المعاول لحوازأن بشت بعلة أخرى والجوابعن الاول انه ليس

بتعلى بله و بيانا نتفاء المانع فاناقد ذكرنا أن النعاسة لا تعطى حكم النعاسة في معدم افكان المعدن ما نعاعن واما ترت المسلم عليها وعن الثانى أن العلة الشخصية بستانم انتفاؤها انتفاء الحكم وههنا كذاك لان كونه دما مسفو حاهو المنجس لاغير (والضفد عالبرى والمصرى فيه سواء) وانحابع رف البرى من البحرى أن البحرى ما يكون بن أصابعه سترة وقبل البرى مفسد لوجود العلة وهو الدم وانتفاء المانع وهو المعدن وقوله (وما يعيش في الماء) بيان أن المراد بحابعيش في الماء ما كان توالده ومثواه فيه كاذ كرناه في اول البحث (ومائي المعاش دون مائي المولد) كالبط والاو زونحوهما (مفسد) قوله (والماء المستمل لا يحوز استعماله في طهارة الاحسداث) قدم الكلام في حكم الماء المستعمل لا نه هو المقصود وقيد بقوله في طهارة الاحداث اشارة الى انه يجوز استعماله في طهارة الانجاس فيماروي مجدعن أبي حنيفة وهو الموافق لذهبه فان از الة النجاسة العينية بسائر المائعات يجوز عنده خلافالمالة والشافعي رجهماالله همايقولان ان الطهو رمايطهر غيره حرة بعد أخرى كالقطوع وقال زفر وهوأ حدة ولى الشافعي رجمه الله ان كان المستعلمة وضأا فهوطهور وان كان محدثافهو طاهر

وأماالثاني فقدأ ثبت فيسهمشا يخماوراءالنهر الخلاف بين أصحابناوا ختلاف الروامة فالحسن عن أبي حنيفة مغنظ النجاسة وأبو بوسف عنه مخففها ومحسد عنه طاهر غبرطهور وكل أخذعارواه وقال مشأيخ العراق انهطاهر عندأ صحابنا واختارا لمحققون من مشايخ مأوراء النهرطهارته وعليه الفتوى وهذا لان المعاوم من حهة الشارع أن الا لة التي تسقط الفرض وتقام به الفرية تندنس وأما المكم بنعاسة العين شرعافلا وذلك لان أصله مال الزكاة تدنس باسقاط الفرض حتى جعلمن الاوساخ في لفظه صلى الله عليه وسلم فرم على من شرف بقرابته الناصرة له ولم تصل مع هذا الى النجاسة حتى لوصلى حامل دراهم الزكاه صف فكذا يجب في الماء أن سغمر على وحمد لايصل الى التعيس وهو يسلب الطهورية الأأن يقوم فيسهدليل يخصه غيرهذاالقياس فانقيل قدوحدناه فان الطابا تخرجمع الماء وهى فاذورات ينتج من الشكل الشالث بعض القادورات يخر جمن الماء وبذلك ينعس أماالصغرى فلفوله صلى الله عليه وسلم اذابوضأ المؤمن خرجت خطاياه من جيمع بدنه حتى تخرج من تحت أظفاره وأماالكبرى فلقوله صلى الله عليه وسلمن ابتلى منكم يشئ من هذه القاذورات فليستتر بسترالله فالجواب منعان أعالاق الفاذورات على ألخطابا حقيق أمالغة فظاهر وأماشر عافله وارصلاتمن ابتلى بهاعقيب وضوئه اذالم تكن من النواقص دون غسل مدنه وأماقوله صلى الله علمه وسايلا سولن أحدكم فى الماه المرام ولا يغتسلن فيسه من الجنابة فغاية ما يفيسد نهى الاغتسال كراهة التحريم ويجوز كونها لكملانسابالطهورية فيستعلممن لاعلمه بذلك فىرفع الحدث ويصلى ولافرق بين هسذا وبين كونه ينصس فيستعله من لاعراه بحاله في ازوم المحذور وهوالصلاة مع المنافي فيصلح كون كل منهمامد مرا للنهى المذكور وحه روابة النحاسة قياس أصله المساء المستمل في النعاسة المقيقيسة والفرع المستمل فالحكية بجامع الاستمال في العباسة بنا على الغاء وصف الحقيق في تبوت التعاسسة وذلك لانمعني الحقيقيسة ليسالا كون النجاسة موصوفا بهاجسم محسوس مستقل بنفسه عن المكلف لاأن وصف النجاسة حقيقة لاتقوم الابجسم كذلك وفي غيره مجاذ بل معناه الحقيقي واحدفي ذلك الجسم وفي الحدث وهنذا لانهليس المتحقق لنامن معناه اسوى أنهااعتبار شرى منع الشارع من قربان الصلاة والسجود حال قيامه لمن قام به الى عاية استمال الماء فيسه فاذا استعلى قطع ذلك الاعتبار كل ذلك ابتلاء الطاعة فاماأن هناك ومسفاحقيقياعقلياأ ومحسوسا فلاومن ادعاه لا يقدرف اشاته على غيرالدعوى فلا بقبل ويدلعلى أنهاعتباراخت لافه باختلاف الشرائع ألاثرىأن الخرمحكوم بنجاسته فيشر يعتنا وبطهارته في غيرها فعدم أنه اليست سوى اعتبار شرى آلزم معه كذا الى عامة كذا ابتلاء وفي هـ ذا لاتفاوت سنالدم والحدث فأنه أيضاليس الانفس ذلك الاعتبار فظهرأت المؤثر نفس وصف النجاسة وهو مشترك في الاصل والفرع فثنت مثل حكم الاصل وهونحاسة الماء المستعل فسده في الفرع وهو المستعل فى الحدث فيكون نحسا الاأن هذا انما ينتهض على من يسلم كون حكم الاصل ذاك كالك وأكثر العلماء وأمامن يشترط في نحاسته خروجه من الثوب متغمرا ماون النحاسة كالشافعي فلافعند والماء الذي يستعل فى الحقيقدة التى لالون لها يغارلون الماء كالبول طاهر يجوزشر به وغسس الثوب بعدون ازالة الحدث الانه عنده مستعل وهولا بقصر وصف الاستعال على رافع الحدث فاغما ينتهض عليه بعدال كالاممعه فىنفس هذا التفصيل وهوسهل غيرأ بالسناا لابصد توجيه روايه نجاسة الستعل عن أبى حنيفة على

(قوله خلافالمالك والشافعي) الشافعي فيالماء المستعل ثلاثة أقوال أظهرها كقول محدوفي قول طاهر وطهور وهو قول مالك وفى آخران كان المستعمل محدثا فهوطاهر غرطهور وانكان متوضئافهوطاهر وطهوروهوقول زفر (هما) أىمالكوالشانعي (يقولان انالطهور مأبطهر غسره مرة بعد أخرى كالقطوع) ولأتكون كذلك الا اذالم متنعس بالاستعال والجواب انهالهمكي عمن تعلب ورد علمه أنهدا ان كان لزيادة سان لنهاشه الطهارة كانسددا و بعضد ، قوله تعالى و ننزل علىكممسن السماء ماء ليطهركم بهوالافليس فعول من التفعيل في شي واذا كان سانالنها بتسمعها لايستدل مه على تطهير الغيرفضالا عنالتكرارفيه

(قوله والجواب انهالمحكى
عن ثعلب وردعليه بأن
عذاالخ)أقول الرد لصاحب
الكشاف والعبارة عبارته
رقوله والا فليس فعول
من التفعيل في شي) أقول
انتهى عبارة الكشاف في
هذا المقام (قوله واذا كان
بيانالنهائه فيهالا يستدل
بهالخ) أقول فيسه بحث
وكيف وقد السيتدل به
المصنف في أول الباب عليه

فها بالنظرالي الاول طاهر وبالنظم الحالثاني نحس والحكم علمه بأحدهما ابطال للا خرواعالهما ولو يوجه أولى من أهمال أحدههما فقانا بانتفاء الطهورية وبقاءالطهارة علامالشهم وقول مجد وهوانه طاهرغسرطهور روابةعن أبى حنيفة وهو المختار للفتوى لعوم الباوى وقوله (لانملاقاة الطاهر) وهو الماء (الطاهسر)وهو العضوالغسول لانهطاهر حقيقة لانوجب النجس كالوغسل، نوبطاهر (الا اله أقيمت معقرمة)ولا قامتها تأثر في تغدير ماأقمته (فتغيرت به)أى بالاستعمال (صفة الماء كالالصدقة) الذى أقمت مقرية وقسد تغرت صفته فارسق طسا وفدصم أنأصحاب رسول الله مسلى الله عليه وسلم عادروا الى وضوئه فستعوابه وحوههم فاوكان نحسا لمنعهم كامنع أباطيية الحام عواشربدمه

قال المصنف (لان الاعضاء طاهرة حقيقة) أقول دليل الثنانى ويعلم منه دليل الاول (قوله فتغسيرت به أى الاستعمال صفة الماء) أقول الاظهر أى بالاقامة وذكر الضمير لكون الاقامة في تأويل ان مع الفعل

غيرطهو رلان العصوطا هرحقيقة وباعتباره يكون الماء طاهر الكنه نحس حكم وباعتباره يكون الماء غيرطهو رلان العصوطا هرحة وبقاء الطهارة علا بالشهين وقال محدر حه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رجه الله هوطاهر غيرطهو رلان ملاقاة الطاهر الطاهر لا نوجب التنجس الاأنه أقبت بقربة فتغرب مصفقه كال الصدقة

أصولنا فانغيل لوتهماذكرت كانالياوى تأثيرفي سقوط حكه فالجواب الضرورة لايعدو حكمها محلها والباوى نمه اغاهى فى الثياب فيسقط اعتبار نجاسة ثوب المتوضى وتبقى حرمة شربه والطبخ منه وغسل النوب منه ونحاسمة من يصيبه وأماالناك نقدأ شاراليه بقواه والماء المستعل هوماأذ يل به حدث الخ وحاصله أنه عندأبي حنيفة وأبي بوسف كلمن رفع الحلث والتقرب وعندمج مدالتقرب كان معه رفع أولا والمسدزفرالرفع كان معه تقرب أولاوالتقرب هوأن يئوى الوضومحتى تصدرعها دةلايقال ماذكر لاينتهض على زفر اذيقول مجردالقر بةلايدنس بلالاسقاط فان المسال يتدنس يمجردالتقرب به واذاجاذ الهاشمي صدقة النطؤ عبل مقتضاه أن لايصير مستعلا الابالاسقاط مع التقرب فان التصرف أعنى مال الزكاة لا تفرد فيسه الاسقاط عنه اذلا تحوز الزكاة الابنية وليس هوقول واحدمن الثلاثة لافانقول عاية الامرشوت الحكم فى الاصل مع المجموع وهولا يستلزم أن المؤثر المجموع بل ذلك دا رمع عقلية المناسب المعكم فأن عقل استقلال كل حكم به أوالجموع حكم به والذي نعقله أن كلامن التقرب المماحي السبثات والا قاط مؤثر في النغسر الاثرى أنه انفرد وصف التقرب في صدقة النطق عوا ثرالنغسير - تي حرم على النبى صلى الله عليه وسلم تمرأ يناالا ثرعند سقوط وصف الاسقاط ومعه غير مذاك وهوأشد فرم على قرابته الناصرة فعرفناأن كلاأ ثرتغيراشرعيا وجذا يبعدقول محسدانه التقرب فقط الاأن عنع كون هسذا مذهبه كإقال شمس الاغمة قال لأنه لسرعروى عنسه والعصيم عنده أنازالة الحدث بالمامم فسدله ومشله عن الجرجاني ومااستدلوابه عليه من مسئلة المنفس اطلب الدلوحيث قال محسد الرجل طاهر والماءطاهر جوابه أن الازالة عنده مفسدة الاعتبدالضرورة والحاجة كقولنا جيعالوا دخل المحدث أوالجنب أو المائض الني طهرت الميد في الماء الاغتراف لا يصسر مستملا الساجة وقدورد حديث عائدة وضي الله عنهافى اغتسالهامعه صلى الله عليه وسلم من المامواحد وكلاهما جنب على أن الضرورة كافسة فى ذاك بخلاف مالوأدخل الحدث وجله أورأسه حيث بفسدال العدم الضرورة وكذاما فى كتاب الحسن عن أي حنيفة ان عس جنب أوغير متوضى يديه الى المرفقين أواحدى رجليه في احانة لم يحوز الوضو صنه لانه سقط فرضه عنسه وذلك لانالضرورة لم تتمقق في الادخال الى المرفق من حتى لوتحققت بان وفع المكوز فى الحب فادخ ليده الى المرفق لاخراجه لا يصمر مستملا نص عليه فى الخلاصة قال بخلاف ما لوأدخل يدمالنبرد أنه يصيرمستعملالعدم الضرورة فهسذا يوجب حل المروى عن أبى حنيفة على نحوه ثما دخال عجردالكف اغالايص يرمس ملااذالم بردالغس لفيه بل أرا درفع الما فان أراد الغسل ان كان اصبعا أوأ كاردون الكف لايضر (١)مع الكف بخلافه ذكره في الخلاصة ولا بخاوين حاجته الى أمل وجهه واعسة أنساذ كرف الخلاصة من كونه يصم مستعلا بالادخال للتع دمج له ما اذا كان محد اأما ان كان متطهرا فلااذلا وعنسدعدم ادتفاع المسدث من سية القرية لشبوت الاستعمال وكذا اطلاق شوت الاستجال بغسل اليدين قبل الطعام ويعده وهوأقرب فيهذا وكذاماذ كرمن أن بعدالا تفاءفي الاستنصاء يصرالماء مستعلالا نجسافا مالول بقصدفي هذاوما قيله سوى الزيادة والغسل تبرد الاتقر باواستنانا يحب أنلابصيرمستملا وقدصر حبنلك قال فالمبتغى وغيره بتبرده يصسمستملاان كان محد اوالافلا وبغسل توبطاهرأودابةتؤكل لايصيرمستملا وكذابغسل منهأوراسه الطينأ والدرن اذالمبكن

ووجه الاستدلال الاي حنيفة وأى يوسف بقوله عليه السلام الإسوان أحد كم في المناه الدائم الحديث أنه صلى الله عليه وقوله (ولانه المنعلمة المقيقية وهوالبول في كذلك في عن النعاسة الحكية وهوالاغتسال فيه فدل على أن الاغتسال فيه كالبول فيه وقوله (ولانه ماه) أى ولان المناه المستعلى ماأريل به المنابع الاخرمنه وهوالنعس الحكى في تنصس في استعلى ماأريل به المنابع الاخرمنه وهوالنعس المنعل فلا يخلوا ماأن تتحقل هذه الصفة منه الحالمة أولا ولا سبيل الحالمة وفي أن المنعل المنطق ولا المنطق والمنابع ومناه المنطق والمنابع ومناه والمنابع والمنا

وفال أو حنيفة وأو يوسف رجه ما الله هو نحس لقوله عليه السيلام لا يبولن أحدكم في الماء الدائم المسديث ولانه ماء أزيلت به النعاسة المحكمة في عنبر عاء أزيلت به النعاسة المقيقية في دواية المسن عن أي حنيفة رجه الله أنه نحس نجاسة غليظة اعتبارا بالماء المستعل في النعاسة المقيقية وفي دواية أي يوسف عنه رجه الله وهو قوله انه نحس نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف قال (والماء المستعل هوماً أزيل به حدث أواستعل في البدن على وجه القربة) قال رضى الله عنسه وهذا عنسد أي يوسف رجه الله وقبل هو قول أي حنيفة أيضا وقال عدر جه الله لاي سيرمستعلا الا بافامة الفرية لان الاستعال بانتقال نحاسة الا أنقال نحاسة الا أنقال نعاسة الا أنمالية

المحد الفلهودة صدارالة ذلك ووضو الصي كالبالغ و بتعليم الوضو اذالم يدسوى عبردالتعليم لا يستعل ويوضو الحائض يصير مستعملا لان وضو الهامست على ماسند كرمان شاه الله تعالى في باب الحيض ولا يخفى انتهاض الوجه على مالك في قوله ان الطهود يطهر من قوله ان الطهود علايد به شيأ وكشفه أنه ليس من مفهوم الطهود أن يطهر من قواحدة فضلاعن الشكرد قان مفهومه ليس الاالمبالغة في الطاهر كذا كلما كان على صيغة فعول فانه لا يفيد يسوى المبالغة في الطاهر كذا كلما كان على صيغة فعول وتكر والقطع لما يطلق عليه من قوله تعالى ما وليطهر كم به لا تستنازم تطهير غيره بل رفع ما نع الغيرليس الاأمر الشرعي الولا استفادته من قوله تعالى ما وليطهر كم به المنافذة من قوله تعالى ما وليطهر كم به المنافذة من قوله تعالى ما وليطهر كم به المنافذة في المبالغة والمبالغة في المبالغة في المبالغة والمبالغة والمبالغة

تعتسر فائمة عمل بعدقطع الاعتبارغن قيامهاعمل آخر ألاترى ان المك المائع أمر اعتباري حكمي و بعد أن قال بعت وقبل المشترى انتقل الملك من الباتع اليه وبعيدماثنت نحاسته اختلفت الروابات فى غلطها وخفتها فروى الحسنءن أبي حنيفية أنه نجس نحاسسة غليظة اعتمارا بالمستعل في النعاسية الحقيقية فتقدر بالدرهم وروىأبو بوسسف عنسه وهوقوله (الهنجس نحاسة خفيفة لمكان الاختلاف) فاناختلاف العلماء بورث التخفف كاسميء أن شاءالله تعالى وقوله (والماء المستعل) سان المقنقد وكانحقه التقديم وأحكن قدم الحكم لماذكرا نفا

ولانه بتضمن بيان السبب فصارمن الوسائل فلم عب تقديمه عمسب كون الماء مستعلاء ندا بي حسيسة وأبي يوسف هو أزالة الحدث أو قصد القربة وعند عده وقصد القربة فقط وعند زفر والشافعي ازالة الحدث لاغبر فلوية ضامحدث بنية القربة صارا لماء مستعلا بالاجاع ولوتوضأ الحدث التبرد صار مستعلاء ندهما وعند زفر خلافا لمحمد ولوتوضأ المحدث التبرد صار مستعلاء ندهما وعند زفر خلافا لمحمد مقصد القربة وكذا عند الشافعي لعدم ازالة الحدث عند وبلائية ولوتوضأ المتوضى بقصد القربة صار مستعلاء ندالئلا أنه خلافا لرفر والشافعي استدل لمحد بقوله (لان الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام اليه) أى الى الماء المستعمل كافر رناه وانتقالها بازالتهاعن محلها

(أوله ووجه الاستدلال الابى حنيفة وأبى يوسف بقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحد كم في الماء الدائم الحديث) أقول مآله الى الاستدلال بالقران في النظم على القران في الحكم والاظهر أن يستدل بنا كيد لا يغتسلن على كون النهبي التعريم (قال المصنف ولانه ما الزيلت به النجاسة) أقول الدليل أخص من المذعى حيث لا يدل على نجاسة ما أقيمت به القربة دون رفع الحدث ولكن لاغرو بعد عوم الدليل الاول وازالتها بالقرب كافى مال الصدةة وأبو بوسف يقول اسقاط الفرض مؤثراً يضالان التغير عندهما اغما يكون بزوال نجاسة حكية عن الحل وانتقالها الحالماء وقدا نتقلت الحالماء في الحالين جيعا كانقدم من اعتبارها بالنجاسة الحقيقية فيثبت فساد الماء بالامرين جيعا وقوله (ومتى يصير مستجلا) بيان لوقت أخذه حكم الاستعمال وقدا تفق علما وناد حهم الله على أن الماء مادام متودد افى العضوليس له حكم الاستعمال فاذا زايل العضو ولم يستقر في مكان أو إناه اختلفوا فيه فقال سفيان الثورى وابراهم النعي و بعض مشايخ بلخ وهو اخساد الطحاوى اله لا يصبر مستعملا وذهب (٧٣) أصابنا لحاله كاذا بل العضو صار مستعملا حتى لوأصاب وبه تنجس وقالوا ان من

وانها ترال بالقرب وأبو يوسف رجه الله يقول اسقاط الفرض مؤثر أبضافي ثبت الفساد بالاحرين ومتى وصديرالما ومستعلا العصورانه كازايل العضوصار مستعلا لانسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولاضرورة بعده والجنباذا انغس فى البتراطلب الدلو فعندأى يوسف رجه الله الرحل حنيضة لمسائل نقلت وذكرما نقلناه آؤه امن كتاب الحسسن وذكرنا انه مقيد بمااذا لم يردوفع شئ وفي موضع آخرتصر يح بأن الانا فيدحني لوأدخل رجه في البيراويده لايفسده ولوادخل الحنب في البير غيراليد والرجل من الجسد أفسد ولان الحاجة فيهما وقولنامن الجسد بفيد الاستعمال بادخال بعض عضو وهو يوافق المروى عن أبي يوسف في الطاهراذا أدخل رأسه في الاناموا بتل بعض رأسه أنه يصر مستعلاأماالرواية المعروفة عن أبي وسف انه لا يصير مستعلاب عض العضو فال في الخلاصة هذا بسأه على أن الماء بماذا يصدر مستعملا قال أوحد في قرأ و يوسف اذا أزيل به حدث أوتقرب وقال مجد اذاقصد مبهالنقرب لاغير ثماستمر في التفريع ومعنى هدأ أن الحدث لا يرتفع عن بمض عضوحي لوكان فيملعة فهو بحدثه ورفعه هوالمفيد الاستعمال أوالقربة ثمهذا كله بشكل على قول المشايخ ان الحدث لايتجزأ رفعا كالابتجزأ ثبوتاوالخلص بتعفيق الحقفى ذاك وهوأن تتبع الروايات في الملاقاة بغيدان صيرورةالما مستعلا بأحدامورثلاثة رفع المدثنقر باأوغير تقرب والتقرب سواه كان معه رفع حدث أولاوسقوط الفرض عن العضو وعليه تعرى فروع ادخال المدد والرجل الماء القليل لالحاجة ولاتلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقوط الفرض عن السدمثلا يقتضى أن لانجب اعادة غسلهامع بقية الاعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل الباقي وسقوط الفرض هوالاصل فى الاستعبال لماعرف أن أصله مال الزكاة والشابت فيسه ليس الاسقوط الفرض حيث جعل به دنسا شرعاعلى ماذكرناه هذا والمفيد لاعتبار الاسقاط مؤثرافيه صريح التعليل المنقول من لفظ أبى حنيفة فى كاب الحسين وهوما قدمنا ممن قوله لانه سيقط فرضه عنه وأما الرابيع فأشار اليه بقوله ومتى يصيير مستعلا العميرانه كازايل العضوا حترزبه عن قول كثير من المشايخ وهوقول سفيان الثورى رجه الله أنه لايصيرمستملاحتي يستفرف مكانمستدلين بحوازأ خذالبان مكانمن العضوا الى آخروعدم جوازه منعضوالى عضوآخرالاف الجنابة لان البدن فيها كالعضوالواحد ويسمرأ سهبلل فيده لابالمن عضوآخروالمحققون على ماذكر في الحسكتاب لان سقوط الاستعمال حال تردده على العضوالضرورة ولاضرورة بعد الانفصال وغاية ماذكرواأن المأخوذمن مكان آخر مستعل ولاكلام في هذا فانه انفاق رل في ابعد الانفصال فيل الاستقرار وماذ كروه لايسه ولا شعرض له (قوله والحنب) هذه المسئلة الى خرج أبو بكرالراذى اختسلاف أي يوسف وعدى على استعبال المسامة به آفقال عنداً بي يوسف بثبت

نسىمسم وأسهفأخذمن المتسه ماء ومسمره رأسه لامحوز واختياره المصنف وقال (العصيمانه كازابل العضو)والكاف هذه تسمى كاف المفاحأة كانقول كا خرختم ن البت رأيت زيداأى فاحأت رؤية زيد ومعناه يصبر الماءمفاحثا وقت زواله عن العضو وقت الاستعالمن غسريوقف الى وقت الاستقرار في مكانوهواسنادالفعلالي الزمان فمكون مجازاعقليا وقوله (لانسقوطحكم الاستعمال) ظاهروأورد بأن فيه وحافكان ضرورة وقيل في حوابه حكم الاستعالسقط فيالمنديل والثياب الحسرح وهو مناقض لاصلالذهب ولهل المخلص أن يقال بشيوت حكم الاستعمال عندد المزاملة عن العضموفي الجسع ولاحرج فمهاذا لخنار من الاقوال للفنوى أنه طاهرغير طهور قال (والحنب أذا انغمس في

البتر) جنب ليس على بدنه نجاسة انغمس اطلب الداو لم يطهر ولم ينجس الماء عندأ بيوسف وطهر الاستمال السنمال الرجل ولم ينجس الماء عندا بي حنيفة وقيد بقوله (اطلب الدلو) لانه لوانغمس في البتر الاغتسال المعلاة

(قال المصنف وانها تزال بالقرب) أقول القوله تعالى ان الحسنات في هن السيآت وللعديث الدال على خروج خطاباً عضاء الوضوء عند غسل الاعضاء مع الماء أومع آخر قطر الماء (قال المصنف وأبو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثراً بيضا) أقول لانه تطهير مقتض لازالة نجاسة منتقلة الى الماء (قوله وهو اسنا دالفعل الى الزمان فيكون مجازا عقليا) أقول فيه بحث (قوله وهو مناقض لاصل المذهب) أقول فيه بحث فان مواقع الضرورة مستنفاة من قوا عدال شرع (قال المصنف والجنب اذا النه ين في البرلطاب الدلو) أقول فيه اشارة الى قال الماء

فسدالما وعندالكل لا بي وسف في بقاء الرجل نجسا أن الصب عنده سرط لان القياس لا يقتضى التطهير بالغسل التنجس الماء بأول الملاقاة وانحاحه لل ضرورة خروج المكلف عن الا من بالتطهير والماء الجارى أقرب الى ذلك العسم استقراره والصب عنزاته في في المسترط تحصيلا للأمور به بحسب الامكان وهذا الشرط لم يوجد في المحتى فيه وانتفاؤه وستلزم انتفاء المشروط وفي بقاء الماء طاهرا انسب استعماله أحد الا مرين اسقاط الفرض ونية القربة كانقدم لا سبب الخيرهما وقدانت الحيث المحتى الماء في مناه المناه وان أصل في هذه السقاط الفرض عنوع فانه يسدة ط عنده وان لم سوفقلسة طفي صيرالماء مستعملا لكونه أحد الا مرين أحسب أنه ترائم أصل في المسئلة ضرورة الحاجمة المحتمل المناو المناقبة والمحمود المناقبة والمحمود المناقبة والمحمود المناقبة المناقبة والمناقبة والمناق

جاله لعدم الصب وهوشرط عنده الاسقاط الفرض والماء بحاله لعدم الامرين وعند محدر جهالله كلاهدما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة وعندا بي عنيفة رجهالله كلاهما فيسان الماء الاسقاط الفرض عن البعض باول الملاقاة والرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل عنده مجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعل وعنده أن الرجل طاهر لان الماء الا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهوا وفق الروايات عنه قال (وكل اهاب دبغ فقد طهر وجازت الصلاة في ما والوضوم منه الاجلد الخنزروا الآدى)

الاستعمال برفع المدث وبالاستعمال تقر با وعند محسد مالم ينوالقر بقلا يصر مستعملا وجهه في قول محد فلاهر قال وصار كااذا أدخسل بدمالا غتراف زال حكم المدث عن السد ولم يصر الماء مستعملا وأما أبو يوسف في كم بنجاسة المستعمل وهو بحل من الاحرين فاذا انغس و حكنا بطهارته استان مذال المدكم بنجاسة والوحكنا باستعماله ليكان نجسا بأول الملاقاة فلا تحصل فه الطهارة في كان المدكم بنجاسته فقلنا الرجل بحاله والماء بحاله وعن أبي حديثة انهما نجسان واختلفوا في محاسة الرجل عنده فقلنا الرجل بحاله والماء بحالة المستعمل فيقرأ وعنه ان الرجل طاهروه في المحديدة الماء الاستعمال قبل الانفصال والكل ظاهر من الكتاب طاهروه في المحديدة الحدالة ربة من هدد المسئلة غير لازم وكذا قول أبي بوسف لموازأن يكون وأنت علت أن أخذا شتراط محدالة ربة من هدده في التطهير في غير الماء المان والملق به في المعديدة المسئلة عبر الماء المان المناب والكل غالم والمان عنده في المولا المناب والمان المان المناب والمان المناب والمان المناب والمان عنده والمنارة به من هدده في الناب المناب والمان المناب والمان المناب والمناب والم

لبقاء الحدث في مقسة الاعضاء (وفيلعندمنجاسة الرحسل بنعاسة الماء المستعل)لانالنسة لمالم تشترط لسقوط الفرض عنسده سيقط الفرض بالانغسماس وصارالماء مستعلا والرحل متلس به فینتجس بنجاسته (وعنه انالرحل طاهر لانالماء لايعطى فحكم الاستعمال قبل الانفصال وهوأوفق الروامات عنه الكونه أكثر مناسبة لاصلافعيل أول أقواله لاتجوز المسلاة ولاقراءة القرآن وعلى الثاني تجوزله القراء مدون الصلاة وفيسه نظر وعلى الثالث بجوز كلاهما وانماقدم

عاهو حقه لزيادة احتياجه الى البيان بسعب تركداً صله كابينا قال (وكل اهاب دبغ فقد طهر) يتعلق بدباغ الاهاب ثلاث مسائل المستفي والما العدم نبية القدم من المائد المسائل المستفي والمائد من المائد المائد

(قال المصنف والماء لعدم نية القربة) أقول الماء المستعل طاهر عند مجد فلا وجه لهدا الكلام لما فيه من ايهام تنعسه الأن يكون مبناه على تسلمه تنعيس الاستعمال بطريق النغل (قوله فسد الماء عند الكل) أقول لا نسلم ذلك عند أبي توسف فأنه يشترط الصب (قوله فان قبل انتفاء اسقاط الفرض ممنوع الحقولة أحيب بأنه ترك أصله) أقول لا توجيه لهذا المنوال بناء على أن الاصل عندا بي مشروطا عنده بالصب فافهم وكتب في هامش هدا العصن نقلاعن خط المصنف ما هوصورته و والجواب بناء على أنه ترك هدا الاصل يوسف أن يست قط الفرض باستعمال الماء في البسدن من غيرته ولا اشتراط صب كافي الوضوء والجواب بناء على أنه ترك هدا الاصل المذكور في مسئلة الاغتسال وشرط الصب ضرورة الحاجة الحطلب الدلو اله فيه بحث فانه بن قبيله ان اشتراط الصب لكون الصب على حاله (قوله وعلى الثاني يجوزله القراءة وفيه نظر) أقول عند بي هامش هذا المقام نقلاعن خطالمنف ما هوصورته وحسه النظر أن الماء ان أبيد خل الفم لا يجوزله القراءة وكذا ان دخل لانه تنحس علاقاة الرجل اله كيف يتنصر به وقد شرط الانفصال في الاستعمال

طهارته وهي تنعلق يكتاب الصيدوالصلاة فيه وهي متعلقة بكتاب الصلاة والوضوء منه بأن يجعل قرية ويه يتعلق بهذا الباب واغاقال والصلاة فيه بأن يجعل ثو باولم يقل عليه بأن يجعل مصلى وان كان ألمكم فيهما واحدا لان السان في الثوب بيان في المصلى لز يادة الاستمال ولانه منصوص عليه بقوله تعالى وثيابك فطهر وطهارة المكان ملفقه بدالدلالة واعداذ كرالحكين الاسخرين وان كان يفهم ذات من الاول احترازاعن قول مالك فانه يقول يطهر ظاهر مدون باطنه فيصلى عليه لافيه واعاقدم الخنز برعلى الا دى لان الموضع موضع اهانة لكونه فى بيان النماسة وتأخيرالا دى فى ذلك أولى واستدل على الطهارة دون الا تخرين لان تبوتها بستازم ثبوتهما بقوة صلى الله عليه وسلم اعالهابديغ فقدطهر (وهو بعومه) لكونه نكرة اتصفت بصفة عامة (حجة على مالك في جلد المينة) عانه بقول لا يطهر لكنه بنتفع به في الجامد من الآسياءدون المائع فيعل حرا باللعبوب دون السمن والخلوغيرهما فانقبل جلد الخنز يروالا تدمى خارج عن عومه فيجوز ان يحص منه جلد الميتة بالقياس عليه أو بقوله صلى الله عليه وسلم لا تتنفعوا من الميتة باهاب أجيب بأنه قياس فيسه ابطال النص وهو فوله عليه السلام اعالهاب دبغ الحديث وتعقيقه أن الحلد الطاهر ليس مانحن فيسه بالاتفاق وحلد الا دمى والمستزير خارجان على ماسنذكره ولوخر جحلدالميتة أيضالزم ابطال النص بالقياس وذلك باطل والنهى عن الانتفاع بالاهاب وهواسم لجلد غيرمد بوغ كذا والالليل والاصمع وليس ذاك اخلافي عوم قوله أعما إهماب دبغ ليعوز تخصيصه فلاتعارض بينهما لاختلاف الهل فوله (وجنة على الشافعي)عطف على قوله عبد على (ح ٦) مالك فان الشافعي بقول بعدم طهارة جلد الكلب بالدباغ وتخصيص الكلب موافق

لفوله عليه السلام أعااهاب ديغ فقدطهر وهو بعومه جةعلى مالك رجه الله في جلد الميتة ولا يعارض بالنهى الواردعن الانتفاع من المسة باهاب لاهاسم لغير المدبوغ وجعة على الشافعي رجه والله في جلد الكلب وايس الكلب بنعس العين ألارى أنه منتفع به سراسة واصطيادا

أودبغ المنانة وأصلحهاطهرت وقال أنو نوسف هي كاللعم تماستني حلدا لغزير والادي فيدخل وعلى هـــذاً لافائدة في الملدالفيل خلافالمجدفي قوله ان الفيل نُجس العين وعندهما هوكسا مرالسباع واستدل بحديث ابن عباس دضي الله عنه ماعنه صلى الله عليه وسلم أعيااهاب ديغ فقد طهرر واه الترمذي وصعه و دواهمسلم بلفظ آخر وهو كاثراءعام فاخراج الخنز رمنه لمعارضة الكناب المامية وهوقوله تعالى أو لحم خنز برفاته رجس بناه على عود الضمر الى المضاف المه لانه صالح لعوده وعند صلاحية كلمن المتضايفين أذاك يصور كلمن الامرين وقد جوزعود ضمرميثاقه فى قوله تعالى ينقضون عهدالله من بعدميثاقه الى كلمن العهدولفظ الحلالة وتعمين عوده الحالمضاف الممه فيقوله تعالى واشكروا ثعة الله عليكمان كنتماماه تعبدون ضرورة صحة الكلام والى المضاف في قوال رأيت ان زيد فكلمته لانه الحدث عنه بالرؤية رتب على الحديث الاول عنمه الحديث الثاني فتعين هوم مادا به والااختل النظم واذاحاز كل منه مالغة

لماذكر في الأسرار وذكر فى المسوط أن كل مالانو كل لجه لايطهر جلده بالدباغ عند الشافعي قياساعلي حلداناف نزير والأدمي تخصيصه وقوله (وليس الكابيض العن حواب عن قياس الشافعي الكلب على الخنزروان لمذكرفي الكثاب واختلفت الروامات فى كون الكلب نحس العن فنهم من ذهب الىذلك قال شمس الأغمة في

والموضع مبسوطه والصيم من المذهب عندناأن عين الكلب نجس اليه يشير محدفى السكتاب في قوله وليس الميت بأغيس من الكلب والخنز برقيل والاصم اله ليس بنصس العين كذاك ولايشكل بالسرفين فانه نجس لامحالة وينتفع به ايقادا وغميره لانه انتفاع بالاهلاك وهوجائز كالدنومن الخرالارافة وهومختار المصنف

(قوله طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد) أقول فيه بحث (قوله ولانه منصوص عليمه) أقول أى تطهير الثوب (قوله وانماذكر الحكين الاخسيرين وان كان يفهم ذلك من الاول احسترازاعن قول مالك فانه يقول وطهر ظاهر مدون باطنه فيصلى عليه لافيه) أقول فهذا وجه آخر لقوله والصلاة فيهدون علمه اذلا عصل به الردعلي مالك كالا يخني ثماعه أن مالكا اعلاهب الى طهارة ظاهر مدون باطنه دفعاللتعارض بين الحديثين (قال المصنف وهو بعمومه عبقه على مالك) أقول واطلاق طهر لطهوره في الطهارة ظاهر او باطنا (قال المصنف لانه اسم لغ يرالد بوغ) أقول و بعد الدباغ بسمى شناواديما (قوله لان الموضع موضع اهانة لكونه في بيان المجاسة وتأخير الآدى فى ذلك أولى) أقول فيه أن الا دى ليس بنجس (قوله وهو بعومه الى قوله حجة على مالك رجه الله) أفول كتب في هامش الكتاب نقلاءن خط المصنف ماهوصورته تعقيقه أن الملد الطاهرليس ما نحن فيه مالاتفاق وحلدالا دمي والخنز برخارجانعلى ماسينذ كره فاوخرج جلدالميتة أيضالزما بطال النص بالقياس وذاك باطل آه قال عصام الدين حاد المذكروان لم بكن مأ كولاطاهر عندعلا منا وكذاعندما المصر حبه في شرح السنة فلا يتناوله الحديث الفر قوله وهو عنا والمصنف) أقول بعني قوله فاله نجس لا محالة وينتفع بهايقادا أوغره

وقوله (بخلاف اخنزير)متصل بقوله الاجلدا الخنزير (لانه نجس العين إذالها مف قوله تعالى فانداليه لقربه) فان قيل المقصود مالذ كرفى الكلام هو المضاف فعي أن يرجع المه الضمير أحيب بأن المضاف اليه قد يكون مقصود امثل أن بقول من الارأيت ان زيد فانه يجوز أن بقال وحرضت على الاشتغال فيكون الضمير واجعاا في المضاف لانه المقصود و يجوز أن بقال فأخد برته بأن ابنك هذا فاضل فيكون راجعاالى المضاف السمكفوله تعالى والذين يتقصون عهد اللهمن بعدميثاقه فأن الضمير يجوز أن رجع الى كلمن المضاف والمضاف السمورجوعه الى المضاف اليه فيماغن فيه أولى لكونه أشمل الاجزاء وأحوط في العمل لان الضمير أن رجع الى اللحم لم يحرم غرموان رجع الى المضاف المه وم فغير اللعم دائر بين أن يحرم وان لا يحرم فيفرم احساطا (٦٥) وذلك برجوع الضميرالى المضاف

اليهوقول (وحرمة الانتفاع باجزاءالا دغى)متعلق بقوله والآدمى ومعسني كلامه جنلف جلدانلنزيرفانه لابطهر بالدغ لتجاسة عنه وجلدالا دى (لكرامته) لثلا يعاسرالناس علىمن كرمه الله ما يتذال أجزائه (نفرجاعاروينا)يعنىمن قوله صلى اقد علمه وسلم أعما إءاب دبغ الحديث فان قلتماوجمه خروجهما عن المروى هل هو تخصيص فعذاج الى مخصص مقارن على ماهواللذهب أمنسخ فيمتساج الى ناسخ متأخر فلتعدم طهارتهما ابت مالكتاب فان كانمتأخوا عن الحدث فهوناسيخ لاعالة وان كانمتقدما عليهمنع التناول لنفررهفي الشرع وخسيرالواحد لاىعارضه فضلاأن يسيغه وان كانمقار ناصار مخصصا

بخلاف الخنزير لانه نجس العين اذالهاء فى قوله تعالى فانه رجس منصرف السه لقربه وحرمة الانتفاع باجزاءالا دى لكرامته فخرجا عماروينا نمما يمنع النتن والفسيادفهود باغوان كان تشميسا أوتتريباً والموضع موضع احتياط وجب اعادته على مافيه الاحتياط وهويما فلنا وأماجلدالا دى فليس فيمه الاكرامته وهوماذكره بقوله وحرمة الانتفاع بأجزاء الاكعى لكرامته ولايخني أن هدامقام آخرغير طهارته بالدباغ وعدمهافلذاصر حفىالعنايةبانه اذادبيغ حلدالا دىطهرككن لايجوزالانتفاع به كسائرأ جزائه ويق حلدال كلداخلافى الموم اذنجاسة سؤره لانستلزم نحاسة عينه بل نجاسة لجه المنوادمنه العاب فيطهر بالدباغ على أن فيسه روايتين في رواية لايطهر بناء على نجاسسة عينه فالشيخ الاســـلاموهوطاهرالمذهب ، وفي فتاوى قاضيخان فروع عليه منها وقع الكاب في بترتنجس أصابّ هدالماه أولم يصب ولوا بتل فانتفض فأصاب ثو باأكثر من الدرهم أفسده واختلف المشايخ في التصييم والذى يقتضب هذاالعوم طهارة عينه ولم يعارضه مانوجب نجاستها فرحب أحقية تصيح عدم نحاستها فعطه بالدباغ ويصلى علب ويتخذدلواللياء فان قبل يجب أن يخرج منه إهاب الميتسة أيضيا بطريق النسم بمارواه أصحاب السنن الاربعة عن عبد الرحن بن أبي ليل عن عبد الله ين عكم عنه صلى الله عليه وسرآنه كتب الىجهيئة قبل موته يشهرأن لاتتنفعوا من الميتة باهاب ولاعصب حسنه الترمذي وعند أحذقك موته بشهرا وبشهرين قلناالاضطراب في متنه وسنده عنع تقديمه على حديث ابن عباس فان النباسخاي معارض فلايدمن مشاكلته في القوة واذا فالبهأحد وقال هوآخوا لامرين من رسول الله لمىآلله علىسه وسلم ثم تركع للاضعار اب فيه أمافى السندفروى عن عبدالرجن عن اس عكم كاقدمنا وروى أودا ودمن حهة خالدا لحذاء عن الحكم بن عتيبة بالنام ن فوق عنَّ عب دار حن أنه انطلق هو إ وناس الى عبدالله بن عكيم فال فدخاوا ووقفت على الباب فرجوا الى فأخسروني أن عبد اقه بن عكيم أخبرهم انهصلي الله عليه وسلم كتب الىجهينة الحديث فني هذا انه سمع من الداخلين وهم مجهولون وأمانى المتنفغ روانه بشهر وفىأخرى بأربع يننوما وفىأخرى بثلاثة أيآممع الاختلاف في صبة ابن عكيم كيف كانالا يوازى حديث ابن عب اسالتميع في جهة من جهات الترجيم ثم لوكان الم يكن قطعيا فمعارضة لانالاهاب اسم لغسيرالمدبوغ وبعده يسمى شناوأديا وماروا والطبرانى فى الوسط من لفظ هدذاالحديث هكذا كنت وخصت أكم ف جاود الميتة فلا تنتفعوا من الميتة بجلدولا عصب في سنده فضالة بن مفضل مضعف والحق أن حديث ابن عكيم ظاهر في النسط لولا الاضطراب فانمن المعلوم الدرج عن حكم الحديث

(٩ - فتح القدير اول) " فابت في الجيع فعير بقوله فرجا وقوله (مما عنع النتن والفساد) بيان لما يديغ بهذ كرما ستطراد ابعد ذكر الدباغة قال عد في كاب الا " ادأ خبرنا أبوحنيفة عن حادعن ابراهيم قال كل شي عنع الجلد من الفساد (فهود باغ)فيتناول التشميس والتتربب

(قوله وقوله بخلاف الخنز يرمتصل بقوله الاجلد الخنزير) أقول بل متصل بقوله وليس الكلب بنعس العين الاأن يراد الانصال المعنوى فأنه بيان لوجه الاستثناء (قوله كقوله تعالى والذين ينقضون عهد اللهمن بعدميثاقه فان الضمير يجوزأن رجع الى كل من المضاف والمضاف البه) أقول هـ ذُا ليس نظير الما تقدم أذلاً معنى هنا لجواز كلا الآمرين بخلاف الاوابن فقولة كقوله غيرمناسب (قوله فيصرم احساطا وذلك برجوع الضميرالي المضاف السم أفول قوله وذلك اشارة الى الاحساط (قوله قلت عدم طهارتهما) أقول أي بالدباغ (قال المسنف عماينع النتن والفسادفهودماغ) أقول المضاف مقدراى فعل ماعنم

(لان المقصود) وهومنع الفساد بازالة الرطوبات النعسة (يحصل بذلك فلامعنى لاشتراط غيره) من قرط أوعفص أوشث أو نعوها كاشرطه الشافعي (ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة) يعنى الذكاة الحاصلة من الاهل بالتسمية فان ذكاة المحوسى ليست مطهرة وذكر الضمر في الانه) لانه) لانه إلان الذكاة بعنى الذي وأيما (تعمل على الدباغ في ازالة الرطوبات النعسة) لأنه عنم من اتصالها به والدباغ من يل بعد الاتصال ولما كان الدباغ بعد الاتصال من يلاومطهر اكان الذكاة المانعة من الاتصال أولى أن تكون مطهرة وقوله (وكذلك يطهر له) أى لم ماذ بح حتى إذا صلى ومعمن لم النعلب المذوح أو محوداً كثر من قدر الدرهم جازت صلاته وقوله (هو العصيم) احتراز عمال في الاسرار وغيره الدنجس المناف الاسرار وغيره المناف المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وصحده والمنفق وصحده والمنفق وصحده والمنفق وصحده والمنفق وصحده والمنفقة وصحده والمنفقة وصحده والمنفقة الكراف وصحده والمنفقة وصحده والمنفقة وصحده والمنفقة وصحده والمنفقة وصحده والمنفقة والمنافقة وعلى المنافقة والمنافقة والمنافقة

لان المقصود يحصل به فلامعنى لا شستراط غيره ثم ما يطهر جلده بالدياغ بطهر بالذكاة لانها تعلى على الدياغ في ازالة الرطو بات التجسية وكذلك يطهر لجه هوالتحديج وان لم يكن ما كولا قال (وشعر المبتة وعظمها طاهر) وقال الشافعي رجمه الله نجس لانه من أجزاه الميشة ولنا انه لاحياة فيهما ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يحلهما الموت

أنأحدالا منتفع بجادا لميسة قبل الدباغة لانه حينئذ مستقذر فلا يتعلق النهى به ظاهرا (قوله لان المقصود يحصل به) فخرج ماجف ولم يستصل فلا يطهر والالقا في الربح كالنشميس وفيه حديث أخرجه الدارقطنيءن عائشة قالت قالعرسول الله صلى الله عليه وسلم استمتعوا بجالاه الميسة اذاهى دبغت ترايا كانأ ورمادا أوملحاأوما كان بعدأن يزيدصالاحه وفيسه معروف منحسان مجهول والمعنى المذكور فى الكتاب كاف (قول يطهر بالذكاة) المابطهر الجلد بالذكاة اذا كانت في المحل من الاهل فذكاة الجوسى لايطهر بهاالجلديل بالدبغ لانهااماتة (قهله هوالعميم) احسترازعا قال كثيرمن المشايخانه يطهرجلده لالحه وهوالاصم واختاره الشارحون كصاحب الغاية وصاحب النهاية وغيرهما لان سؤره نجس ونجاسة السؤرانجاسة عين اللم وكان مقتضى هذاأن لايطهرا بخلد بالذكاة لأنه وعاء اللحم النعس لتكن قالوابين الجلدواللعم حليدة رقيقة تمنع المماسة بينه حمافلا تتنجس برطوبا نه لتكن على هذا قديق ال فلانظهرعملالذكاة في ازالة الرطو مات عن آلحال دانتو قف طهارته علمه وفي الخلاصسة بعدماذ كرأن الخنادء دم طهارة للوم السسباع بألذكاة وآل ولوكان بإذباء ذبوسا والفارة أوالحيسة تتجوزا لعسالاتمع الجهاوكذاكل ما يكون سؤره نجساانتهى وهومشكل فانعدم طهارة لحوم السباع بالذكاة ليس لذات نجاسة السؤر بل لنجاءة اللم غيرانه استوضع نجاسته بنعاسة السؤروعدم نجاسة سؤرماذ كرابس المهادة كهابل لعدم اختلاط اللعاب بالماء في سباع الطيرلانه يشرب بمنقار موهوعظم جاف فلايصل الحالماه منهش لينجسه بخلاف سباع البهائم وسقوط نجاسة سؤراله ترةوا لفأزة والحية للضرورة اللازمة من المخالطة على ما يأتى في موضّعه وشيَّ من هـ ذالا يقتضى طهارة اللحم لعدم تتحقق المسقط للحياسة فيه نفسه (قول وشعرالمينة) كلمالاتحلها لحياة من أجزاءالهو به محكوم بطهارته بعدموت ماهي

وذلك لان الحلد يطهسسر ما تفاق أصحابنا واللم منصل مه فیکنف مکون نحسیا ومسلاقاة النعس الطاهر منعسة فكنف بالاتصال الذى لامزول الامالسكين وماقيل من الحلدة الرقيقة متوهم وعلى تقدير تحققه فاما أن تكون طاهمرة أو نجسة ولايحس عندالسلخ بينا للدواللم أمر الت لامحالة فهى امامتصلة باللحم أوالجلد فأن كانت منصلة باللعم فليس بتصور أنتكون طاهرةواللمم نحس فتكون نجسة والجلد الغليظ متصل بهأيضافلا مكون طاهرالكن الفرس انهطاهروان كانتمتملة ما للدفلس سط ورأن تتكون نحسة والحلدطاهر فتكون طاهمرة واللعم منصدل بهأيضافكنف

يكون نحساودال واضع لا يحنى على المتأمل فهذا هو الذي حل المصنف على تصمير وابة طهارة اللعم والحواب جزؤه عن قد قوله ما الحرامة في المتأمل فهذا هو الذي المتاسة الهمسام ولكن عاة التماسة هو اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت كانقد موهى عاة منعينة قد انتفت ههنا بالذبح فتنتنى النعاسة كافلنا في ولد المغصوب وقوله (وشعر المينة وعظمها) وعصمها (طاهر) ذكره باعتبارانه اذا وقع في المسافعي نجس الانه) أي كل واحدمنه ما (من أجزاء الميت نجس بجميع أجزائه قلنا لانسلم أن كل جزء من آجزاء الميت نجس بل النجس منه ما كان فيه حياة ذالت بالموت وهذه

⁽قوله فان كانت متصافيا العم فليس متصوراً ن تكون طاهرة) أقول لم اليجوزاً ن تكون حلدة عصبا بية لا تقبل التنجس كالعصب (فوله والجواب عن قوله ان الحرمة في ايصلح الاكل لالكرامت دليل النجاسة أنه مسلم الى آخر قوله فتنتنى المجاسة كاقلنا في ولد المغصوب) أقول فيه بحث فانه سلم أنّ الحرمة لا الكرامة دليل النجاسة في ايصلح الاكل وقد وجد الدليل فكيف ينتنى المدلول

ذالموت زوال الحياة (وشعر الانسان وعظمه طاهر) ووال الشافعي نجس لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيعمه ولنا أن عدم الانتفاع والبسع لكر امته فلايدل على نجاسته واقع أعل

﴿ فصل في البرر ﴾

جزؤه كالشمعر والريش والمنقار والعظم والعصب والحافسر والظلف والابن والبيض الضعيف القشر والانفعة لاخلاف بين أصابنا في ذلك واعدا الحدلاف بينهم في الانفعة والبن هدل همامتنيسان فقالانم لمحاورته ماالغشاء التعس فانكانت الانفعة حامدة تطهر بالغسل والاتعلار طهرهما(٢) وقال أو حنيفة ليسابمت فيسين وعلى قياسهما قالوافي السعفة اذا سقطت من أمها وهي رطبة فيست ثموقعت في المناء لا ينحس لانها كانت في معسد نهافها تان خلافية ان مذهب ة وخارجة لننافيها أن المعهود فيها حالة الحياة الطهارة وانما يؤثر الموت النجاسة فما تحله ولا تحلها الحياة فسلا يحلها الموت واذالم يحلها وحب الحكم ببقاءالوصف الشرى المعهود لعدم المزيل وفى السسنة أيضاما يدل عليه وهو قواه صلى الله عليه وسلم في شاة مولاة ميونة حين مرب اميتة اغدارم أكلها في العصيفين وفي لفظ انحدارم عليكم لحهاورخص لكم في مسكها وأخرج الدارقطني عن عبيد الله بن عباس انماحم وسول الله صلى الله عليه وسلمن الميته لجها فأما الجلدوالشعر والصوف فلابأس به وأعله بتضعيف عبدالجبارين مسلم وهوممنو عفقدذ كرمان حبان في الثقات فلا ينزل الحديث عن الحسن مُأخرجه من حديث أى بكرالهذفى عن عبيد الله ين عبد الله ين عبد الله عبد الله عليه وسلم قالقلاأجدفيماأوحىالى محترماعلى طاعم يطعمة ألاكلشئ من المبتة حلال الاماأ كلمنها فأمأ الجلدوالقرون والشعروالصوف والسن والعظم فكله حلال لانه لايذك وأعله بأن أ ما بكرهذا متروك وأخرج أيضاعن أمسلة زوج الني صلى الله علىه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم لايأس عسك المسته اذا دبغ ولابأس بصوفها ولاشبعرها وقرونها اذاغسل بالميأه وضعفه بأن بوسف بن أبي السفر بالسين المهملة المفتوحة وسكون الفامتروك وأخرج البيهتي عن بقيسة عن عمرو بن خالدع وقتادة عن أنس أنالنى ملى الله عليه وسلم كان عتشط عشط من عاج قال ورواية بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة وقال الخطاى قال الاصمى العاج الذبل وهوظهر السلففاة وأما الماج الذي تعرفه العامة عظم أنياب الفيل فهوميتة لايجوزا ستعماله انتهى وفيه أمران أحدهما انه أوهمأن الواسطى مجهول وليس كذلك والا خرايهامه بقوله الذى تعرفه العامة أثه ليسرمن اللغة وليس كذلك فال فالحكم العاج أنب ابالفيلة ولايسمى غسيرالناب عاجا وفال الجوهرى العاج عظم الفيسل الواحدة عاجة فبهذا بكوت ان صعماعن الاصمى تأويلا للرادلماا عتقد نجاسة عظم الفيل فهذه عدة أحاديث لوكانت ضعيفة حسن المتن فكيف ومنهامالاينزلءن الحسسن وله الشاهد الاول من العصيصين في هدذ االحديث ما يبطل قول عدمن نجاسة عين الفيسل ووجه قولهما في المذهبية التنجس بالجاورة وله أنه لا أثر للتنحس شرعاما دامت في الباطن النجاسية فضلاعن غيرهاوا لمكم الشابت شرعا حالة الحياة لارول بالموت الااذا ثبت شرعاأن الموت يزيد لكن الشابت للوت أيس الاعد في تنصس ما يحله فيستنازم تنجس غشائم مماو بقاؤهماعلى طهارت مابحكم عسدماعطاه حكم النجاسة مادام في الباطن ولا رول هدا البقاء الابزيل ولم يوجسد (فرع). الاصمى قيص الحيسة الطهارة وكذا في نافحة المسلك مطلق وقيل اذا كانت بحيث لو

(فصل في البرر)

لانتألم مقطعها ألحموان فانقطع قرن المقرة لايؤلها وحزصه وفالغنم كذاك فبالايحلها الموت أذالوت زوال الحياة وهددايشر الى أنبين الحياة والموت تقابل العدم والملكة وقال بعض المتكلمين هماصفتان وحوديشان لقوله تعالى خلق الموت والحماة والمخلوق لامكونء دماوأحسيان المرادما خلق التقديروا اعدم مقدر لايقال ماذكرتمن الدليل استدلال فيمقابلة النص لانالله تعالى قال من يحى العظام وهي رميم ولاخفاء فىدلالتەعلىأت فىالعظم حياة لان المراديه منعىصاحبالعظام (وشعرالانسان وعظمه طاهر وقال الشانعي رحمه الله نحس لانه لامنتفع به ولا يجوز بيعه)مع امكان الانتفاعيه فكان تحسا (ولناأن حرمة الانتفاعيه والسعلكرامته فلامدل على نحاسته) وقد صم أن رسول الله صلى الله علية وسلمحلق شعره وقسمه بن أصحامه وذلك دلسل طهارته

الاشسا الاحماة فهاحتي

(قال المستف اذالموت زوال الحياة) أقول قان قلت ما تقول في قوله تعالى من يحيى العظام قلت المراد كما قال الشيارة أونقول الميا المهادة ها الى حالة الاولى

(واذا وقعت في البترنج اسة نزحت وكان نزح ما فيها من الما طهارة لها) باجماع السلف ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس (فان وقعت فيها بعرة أوبعر نان من بعر الابل أوالغنم لم تفسده لوقوع المجاسة في الماء القليل وجه الاستعسان أن آبار الفاوات ليست لها دوس حاجزة والمواشى تبعر حولها فتلقها الربح فيها فعل القليل عفوا

(قوله نزحت) اسناد الكن نزح المالفطرة الا يتحقق الا بنزح جيبع الماء فكان حصكم المسئلة ذاك وبهذا يكون المول والجروالام لكن نزح المالفطرة الا يتحقق الا بنزح جيبع الماء فكان حصكم المسئلة ذاك وبهذا يكون المصنف مستوفيا حكم الواقع من كونه نجاسة أو حيوا نامو جبانزح البعض أوالكل (قوله دون القياس) فان القياس اما أن الانطهر أصلا كا قال بشر لعدم الامكان الاختلاط النجاسة بالاوحال والجدوان والماء ينبع شأف أواما أن الا يتنجس اسقاطا لمكم النجاسة حيث تعذوا الاحتراذ أوالنطهر كانقل عن عجداً له قال اجتمع رأيي ورأى أي وسف أن ماء البسئر في حكم الجادى الانه بنبع من أوالنطهر كانقل عن عجداً له قال اجتمع رأيي ورأى أي وسف أن ماء البسئر في حكم الجادى الانه بنبع من الماريق أن يكون الانسان في بدالته صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم كالاعمى في بدالقائد (قوله وجده الاستحسان) هذا يقتضى الفرق بين آبار الف اوات والامصار فلذا اختلف في العباد الوجه آخر المشايخ على أنها تغني من البعر وأخوا ته النها القالوعن حاجز و بعضهم الا يخسم العباد الوجه آخر من الاستحسان وهو أن البعر وأخوا ته النها القالوعن حاجز و بعضهم الا ينتسر من سقوطه في الما من الاستحسان وهو أن البعر وأخوا ته المناه على الله عام فلا ينتسر من سقوطه في المناه أله وعلى الله عام فلا ينتسر من سقوطه في الما في المناه وعلى هذا ينبغي أن يغس بالمستحسر قال شيخ الاسلام الصيح أن الكل والبعض سواء الضرورة المناه وعلى هذا ينبغي أن يغس بالمنكسر قال شيخ الاسلام الصيح أن الكل والبعض سواء الضرورة المناه على المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه الناه المناه المناه

كله وقوله وكانتزح مافيها مسن الماءطهارة لهااشارة الىأنه يطهسر بمجردالنزح من غسر توقف على غسل الاحار ونقل الاوحال والمراد بالسسلف العمامة ومن بعسدهم (ومسائل الالمبنسة على اتباع الأ ماردون القياس / لان القياس أحددالامرين اماآن تطم البئركاها طمأ لتنصس الاوحال والمدران واما أن لاتفحس أمدااذ الماء ينسع من أسفاه فكان كالماء الحارى قال محد رحهاقها تفقرأبي ورأى أى توسف أنماعاليترفي حكم الماء الحارى الاأما تركأ القياس واتبعنا الأثمار

قوله (فانعوقعت) اشارة الى مأجب نزحه من الما و بحسب ما يقع فيها من التجاسة وقوله (وجه الاستحسان) والبلوى هوأ حدوجهي الاستحسان وهو الضرورة على ماذكره

و نصل فى البترك

ولافرق على هذا الوحمه بين الرطب والبابس والعصيخ والمنكسر وروث الفرس والحمار وجدى البقر والجاموس وبعر الابل والعمول الشمولها الضر ورة المذكورة في الكتاب لكن بفرق بين الرالامصار والفلوات فان آبار الامصار لهاد وسمار والفلوات و بفرق بين البعرة أبين المنافس وعلى طاهر ها وعلى طاهر وما المنافسة وكذا البعروالروث والخي لان الروث والخي لاصلابة لهما في تداخل المعلم المعلم والفلوات و بفرق بين المعلم والمنافسة وكذا البعرة والمنافسة وكذا المعلم وحود وقوله (ولا ضرورة في الكثير) والمنافرة والمنافرة والمنافرة والامسالة في الجميع موجود وقوله (وهوما يستكثر ما لناظر) اشارة الحماه والمختار عنده في حد الكثرة وقيل أن لا يخاود لومن بعرة وقال الامام القرناشي ذكر البعرتين فان منهم من قال الكثيره وأن يعلى وجسه ربع الماء وقيل وحد أكثره وقيل أن لا يخاود لومن بعرة وقال الامام القرناشي ذكر البعرتين الشارة الى أن المناف المنافرة المن

الضرورة ولاضرورة في الكثير وهوما يستكثره الناظراليدة في المروى عن أبي حنيفة رجداته وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب والبابس والعصيم والمنهك مروالروث والخي والبعرلان الضرورة تشمل الكل وفي الشاة تبعرفي الحلب بعرة أو بعسرتين قالوا ترى البعرة وبشرب اللبن لمكان الضرورة ولا يعنى القليسل في الاناء على ما فيل لعدم الضرورة وعن أبي حنيفة رجداتله تعالى اله كالبئر في حق البعرة والبعرتين (فان وقع فيها خروا لجام أو العصفور لا يفسده) خلافا للشافي رجداتله أه انه استحال الى نتن وفساد فأشبه خروا لدجاج ولنا اجاع المسلين على اقتناما لجامات في المساجد مع ورود الامر بتطهيرها واستحالته لا الى نتن رائعة

والباوى (قوله وعليه الاعتماد) احتراز محاقيل الكثير ثلاث وقيل أن بأخذر بعوجه الماه وقيل أكثره وقيل كله وقيل أن لا مخاود لوعن بعرة (قوله ولا فرقالخ) ذكر السرخسي أن الروت والمفتت من البعر مفسد في ظاهر الرواية الاأن عن أبي يوسف أن القليل عفو وهو الاوجه فقوله لا فرق الحفى كل منها خلاف والحاكات الاوجه لان الضرورة تشميل الكل (قوله وفي الشياة تبعر في الحلب قالواترى البعرة) أى من ساعته فلوا خرا وأخذ الله لونها لا يجوز لان الضرورة تصقيق في نفس الوقوع لا نها تبعير عندا لحلب عادة لا في علوا مراوع و فلك عراى منه و بعر من حدم نع والروث الفرس و الحمار من والتعلق القليل في الاناه يقال من حدا المضرورة) فانه المتساهل في تركم مكشوفا و قال صلى الله عليه وسلم في فأرة ما تت في على ما قبل لعدم الضرورة) فانه المتساهل في تركم مكشوفا و قال صلى الله عليه وسلم في فأرة ما تت في السمن ان كان جامد افا لقوها و ما حولها و ان كان ما تعافلا تقريوه (قوله اجماع المسلم على المناه ا

أن تغسرلونه قال شيخ الاسسلام فيمسسوطه لاينعس اذارميت من ساعتهاولم سق لهالون لمكان الضرورة لانمن عادتهاأنها تبعرعندا لحلب والضرورة أثرفي اسقاط حكم النعاسة وقوله (وعن أي حنيفة انه) أى الأما وعنزاة البدر في عدم تنعس الاناء بالمعرة والبعرتين قال (فان وقع فيهـا خر**ه** الحام أوالعصفور) خوه الحامأ والعصفو رطاهر عندنا وقال الشافعي انه نجس وهمسوالقياس لانه غذاءاستعال الىنتن وفساد فأن مايعسله الطبيعمن الغذامعلى فوعن نوع يحبله

الىنتن وفساد كالسول

والغائط وهونجس الاتفاق ونوع عسله الى صلاح كالبيض والان والعسل وهذا من النوع الاول فاشه خرما لدجاج وهونجس بالاتفاق واستحسن على فالمهارية مدلالة الاجماع فان الصدرالاول ومن بعده مم أجعوا على اقتناه الجامات في المساحد حتى المستحد الحرام مع ورود الامر بتطهيرها بقوله تعالى أن طهر ابيتي الاكه وقوله صلى الله عليه وسلم حنبوا مساحد كم صبيات كم وفي ذلك دلالة ظاهرة على عدم نجاسته وأصله حديث أي أمامة الباهلى أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الجامة وقال انها أوكرت على باب الغارستي سلت فازاها الله تعالى بأن جعل المساحد ما واهو (واستمالته لا الى نتن) جواب الشافعي ووجهه أن موجب التنمس النتن والفساد والنتن هنا غسيرمو جود وانتفاء الخزود سيتانم انتفاء الكل فان قال الفساد وحده على وجبه قلنا منقوض بالمن فانه قد فسد وهو طاهر

(قال المصنف ولافرق بين الرطب واليايس والصيم والمنكسر والروث واتلئى والبعر) أقول البعر و يحرّك رجيع الخف والطلف واحسدته ابها خى البفر والفيل يخى خثيارى بذى بطنه والاسم المنى بالكسر (قال المصنف أنه استحال) أقول أى تغير عن حاله (قال المصنف الى نثن وفساد) أقول صلة الانتقال المضمن في استحال ولا بتمن اعتباره اذ الاستحالة الى الصلاح كالبن والبيضة لا يوجب التنجس ثم أقول لا يخنى أن المستحيل المنتقل الى الفساد هو الغذاء قبل أن يصير خرأ فنى الكلام وسع وسائرالاطعة تفسد بطول المكثولا بقيس على أنهان تعبس فيماغن فيه سسقط الضرورة وقوله (فأسبه الحأة) بعنى في النفدون الفساد وقوله (فان بالت فيها) أى في البئر (شاة) أصل هذه المسئلة أن بول ما يؤكل لجه طاهر عند مجدوان وقع في الما القليل لا ينعسه و يحوز الوضوع به الأن يقلب على الما فيضر بعن طهور يته نجس عندهما ان وقع منه قطرة في الما أفسد به والكثير الفاحش منه عنع جواز الصلاة في حدد ديث العربين وقصته ما روى أن قوما من عربية تصغير عربة واد بحد اعرفات سيت بها قبيلة فسب البها العربيون بحدف باء فعيلة كقولهم المهنيون أنوا المدينة فاحتووها أى لهوا فقهم فاصفرت ألوانهم وانتفت بطونهم فأمم هم وسول الله عليه وسلم بأن يخرجوا الى ابل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها فحرجوا وشربوا في مناقلة وجعه الله في عند وسول الله عليه والسائم أن يعرف والما في الله عليه والما المربية المناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة عند المناقلة عند المناقلة والمناقلة و

فاشبه الحاة (فان بالت فيها شاة نزح الماء كله عنداً بي حنيفة وأبي بوسف رجه ما الله وقال مجدر جه الله لا ينزح الااذا غلب على الماء فيضر جمن أن يكون طهورا) وأصله أن بول ما يؤكل لجه طاهر عنده نجس عندهما له أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العربيين بشرب أبوال الابل وألبانها ولهما قوله عليه السلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه من غيرف سل ولانه يستعيل الى تتنوفسا دفسار كبول ما لا يؤكل لجه وتأويل ماروى أنه عليه السلام عرف شفاء هم فيه وحيا شمعند أبى حنيفة رجه الله تعالى الا يحل شربه التداوى ولالغيره لانه لا يتيفن بالشفاء فيه فلا يعرض عن المرمة وعنداً بي يوسف رجه الله تعالى على المسلم عن المرمة وعنداً بي وسف رجه الله أو عصف رجه الله المسلم عن المرمة وعنداً بي وسف رجه الله أو عصف رقال وان ما تت فيها قارة وعندة أو سود انه أو سام أبر ص

فى المسجد الحرام مقيمة من غير تكرمن أحد من العلمامع العلم عابكون منها وأما الشانى فقالت عائشة أمررسول النه صلى الله عليه وسلم بناء المساجد فى الدور وأن تنظف و تطيب روا ما بن حبان في صحيحه وأحد وأبود اودوغيرهم وعن معرة أنه كتب الى فيه أما بعد فان النبي صلى الله عليه وسلم كان بأمن اأن تضنع المساجد فى دورنا و نصل صنعتها و نطهرها رواه أود اودوسكت عليه م المنذرى بعده (قوله الا اذا غلب الما و في عند الماء المساجد فى وعن من الماء الدائم فى عدد بثلا ببوات أحدكم فى الماء الدائم فى بعث الماء المساجد فى وين الماء ا

تقدم سافه ومارواه محدهن مدسنا أنس فقدد كرفتادة عن أنس أنه رخص لهم فى شرب ألبان الابل ولميذ كرالابوال وأنس واغداد كره في حديث حيد عن أنس فقد دارين أن يكون حة وأن لا يكون في قط الاستدلال به وقيل انه منسوخ وقد د كرنا الحديثين في التقرير شرح أصول في الاسلام فليطلب عه قال المصنف (وتأويل ماروى أنه عليه السلام عرف شفاء هم فيه وحيا) ولا يوجد مثله في زماننا فلا يعل شربه لا يتنقن الشفاء فيه (فلا يعرض عن الحرمة) وأبو يوسف نظر الى القصة فقال يحل المتداوى لا لغيره وتجدل اطهره لم سيق فرق منه و بين الدن فيحل شربه المنداوى وغيره قال (وان مانت فيها فارة أو عصفورة) حاصل هذه المسائل أن الحيوان الواقع في البر لا يخلومن أو حه سبعة اما أن يكون فأرة أو نحوها أو دجاجة أو نحوها أو شاة ونحوها وكل منها اما أن يخرج حيا أو ميتا والميت اما أن يكون منشف من المن المنافذ عنه والعصم عنسد المصنف أنه ليس بنحس العبن كانقدم وما أخرج ميتا في الوجه الاول وهوما اذا كان الميت فيها فأرة أو عصفورة أو صعوة قال المارزى الصعوص فارا لعصافير الواحدة صعوة والسواد نيسة طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد وسام أبرص الكبيرمن الوزغ ولم بنتفخ الصعوص فارا لعصافير الواحدة صعوة والسواد نيسة طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد وسام أبرص الكبيرمن الوزغ ولم بنتفخ الصعوص فارا لعصافير الواحدة صعوة والسواد نيسة طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد وسام أبرص الكبيرمن الوزغ ولم بنتفخ الصعوص فارا لعصافير الواحدة صعوة والسواد نيسة طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد وسام أبرص الكبيرمن الوزغ ولم بنتفخ

باسستنزاء البول منغر

فصل والامرالوحوب وعما

يؤيده ماروى أن رسول الله

وسلى الله عليه وسلم شيع

حنازة سعدس معاذوكان

عشى على رؤس أصابعه

مسن زحام الملائكة التي

حضرت الصلاة علمه فلما

وضع في القبرضغطته الارض ضيغطة كادت

تختلف أضلاعه فسئل

رسدولانته صلىانته علمه

وسلم عن سسه فقال انه كان

لايستنزه منالبول ولمرد

به ول نفسه فانمن

لايستنزهه لاتحوزصلاته

وانماأرادول الابل عنسد

معالجتهاوقوله (ولانه يستحدل

الىنتن) دلىلمعقول وقد

تزحمنهاما بين عشرين دلوالى ثلاثين بحسب كبرالدلووصغرها) يعنى بعدا خواج الفارة لحديث أنس رضى الله عنه أنه قال في الفارة أذا ما تت في البتروا خرجت من ساعتها نزح منها عشر ون دلوا و العصفورة ونحوها تعادل الفارة في الجشة فأخذت حكها و العشر ون بطريق الا يجاب والثلاثون بطريق الاستحباب قال في المناه المناه المناه المناه المناه المناه و في الجامع المناه المناه و في المناه و المناه و في المناه و ف

وآنس وأجودها طريقا حسديث أي هريرة ورواه البرارين عبادة بن الصامت بلفظ آخر (قوله فان مانت) يتعلق بهدند الفصل بيبان الا مار والفروع وعبارة الكتاب ظاهرة في ذلك فاند شتغل بسرد الا مار وفروع الباب أما الاول فاذ كرعن أنس والخدرى ذكره مشايخنا غيران قصور نظر با أخواه عنا وقال الشيخ علاه الدين ان الطحاوى واهدما في كن كونه في غدير شرح الا ماروا بما أخر بي في شرح الا ماروا بما أخر بي في شرح الا ماروا بما أخر بي في شرح الا ماروا بين وقعت فيها فارة في التي بنزح ماؤها و بسنده المابية بين المارة أو المناوة أو المناوة أو المناوة والمناوة والمنا

لانه الوسيط س القليل والكثير وكان واحيا لنعسبه ومازاداستعماما وفيه تطرلان همذا المعنى موجودفي ثلاثين فلمتعين عشرونالوحوب والاولى ماقمل ان السنة حاءت في رواله أنس من مالك عيين الني صلى الله علمه وسلاأته فال فى الفارة اذاوتعت في البترفانت فيها أنهينزح منهاءشرون دلواأو ثلاثون هكذا رواه أنوعلى الحافظ السمر فنسدى باسسناده وأولاحدالسيشين فكان الاقل ماسابيقى ينوهو معنى الوحوب والاكثريؤتي بهلئلا يترك اللفظ المروى وان كانمستغنى عنه في العلوهومعني الاستصباب وفى الوجه الشاني وهو مايكون المت فيهاحامة أونحوها كالدماحة

والسنور ينزح منهاما بن أربعين الى ستين وكلامه ظاهر وقوله (وهوالاظهر) قيل لان الجامع الصغيراً خوالمصنفات فيكون القول المذكور فيه هوالمرجوع السه وفى الوجه السالث وهوما يكون الميت فيها شاة أوادميا أو كابا نزح جسع ما فيها وكلامه ظاهر وقوله (ثم المعتبر) تفسيرالدلوفاته ذكرها مبهمة فاحتاج الى تفسيرها (وقيل دلويسع فيهاصاع) وهوروا ية الحسن عن أبى حنيفة

(قوله يعنى ينقص عن العشرين في الكبير ويزاد عليه في الصغير) أقول فيلزم أن لا ينزح عشرون أصلا اذلا يخلومن أن يكون الدلومقد الر الصاع أودونه فنى الاول وما فوقه ينقص عن العشرين وفي ادونه يزاد عليه فأين العشرون فليتأمل (قال المصنف لحديث أنس رضى الله عنه) أقول دليسل على بعض المدّى (قوله فأخذ على أؤنا بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير وكان واجب التعينه) أقول بعنى بعد الاخذوفيه نظر (قوله وفيه نظر لان هذا المعنى موجود في ثلاثين فلم تعين عشر ون الوجوب) أقول وفيه أن العشرين أول الاوساط وأمر الما مسناه على المساعمة والتخفيف دون التضييق ولونزح منها بدلوعظيم مرةمقدارعشر ين دلوا جاز الحصول المقصود قال (وان ما تت فيها شاة أوكلب أو آدى نزح جيع مافيها من المهاء) لان ابن عباس وابن الزبير رضى الله عنه ما أفسيا بنزح المه اكله حين مات زنعجى فى بترزمزم (فان انتفيز الحيوان فيها أو تفسيخ

حدثناهشيم حدثنامنصور عنعطاءأن حبشياوقع فيزمن مفات فأمرعبدالله بزالز يرفنزح ماؤها فعل الماء لا ينقطع فنظر فاذاء ين محرى من فسل الحرالاسود فقال ابن الزبر حسبكم وهذا أيضا صير باعتراف الشيخ به فى الامام ومانق لعن العينة أناعكة من فسنعين سنة لم أرصغراولا كبيرا بعرف حديث الزغى الذى فالوا انه وقع فى زمزم وقول الشافعي لابعرف هدذاعن اب عباس وكيف بروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم المالا ينعسه شي و يتركه وان كان قد فعل فلنعاسة ظهرت على وحه الماءأ والسنطيف قدفع مأن عدم علهمالانصطر دليلاف دين الله تعالى ورواية ابن عباس ذلك كعلكأنت فكاقلت يتغسمادون القلنن لدلسل آخر وقع عسدك لايستبعد مسله عن ان عباس والظاهر من السوق واللفظ القائل مات فأمر بنزحها أنه الوت لالتعاسة أخرى على أن عندك لاتنزح أبضا النجاسة ثمانهما وبنهسماو بين ذلك الحديث قريسمن ماثة وخسد بنسنة فكان اخبارمن أدرك الواقعة وأثبتها أولىمن عدم علم غسره وقول النووى كيف يصل هذا الخيرالي أهل الكوفة ويجهد أهلمكة استبعاد بعدوضوح الطريق ومعارض بقول الشافع لاحد أنتم أعلى الاخبار العددة منا فاذا كان مرصيم فاعلوني حتى أذهب المده كوفيا كان أو يصر باأوشام بافهالا قال كيف يصل هدذا الىأولئك ويجهدا هلا المرمين وهذالان العماية انتشرت في البلاد خصوصا العراف قال العملي فى تار يخد فن الحكوفة ألف وخسمائه من العماية ونزل قرقيساسمائة وأما الساني قطاهرمن الكتاب واذالم وجدف البارالقدر الواجب نزح مافيها فاذاجاء الماه بعده لاينزح منهش آخر وعن أبي بوسف أن الاردع كفارة واحدة والحس كالدجاجة الى تسع والعشر كالشاة وعن محدالفارتان اذا كانتا كهيئة الدجاجة بنزح أربعون وفى الهرتين بنزح ماؤها كله والهرقمع الفأرة كالهرة كذافي التعنيس ولوكانت الفادة مجروحة نزح الكل للدم ولايفيدا لنزحق لالخراج ولوصب منهادلوفي بترطاهرة نزح المصبوب وقدرما بق يعدذاك الدلومن الثانية في دواية أب حفص وفي دواية أبي سلمان قدرالساقى فقط والاصم الاول فعلى هذالوس الدلوالاخبر فأخرى طاهرة ينزح منهادلوفقط على القولين ولوصب ماه بأرنجسة في براخرى وهي نجسة أيضا ينظر بين المصبوب وبين الواحب فيهما فايهما كان أكثر أغنى عن الاقل فان استو افتز ح أحدهما يكني مثاله بدران ماتت في كل منهما فأرة فنزحمن احداهماعشرة مشلاوص فى الاخرى ينزح عشرون ولوص داو واحد فكذلك ولوما تت فأرة في وبراالة فصب فيهامن احدى البدارين عشرون ومن الاخرى عشرة ينزح ثلاثون ولوصب فيهامن كل عشرون نزح أربعون وينبغي أن ينزح المصبوب ثم الواحب فيهاعلى روايه أى حفص هذا كله في الفتاوى وفى التصنيس ما يخالف هذاءن أبي بوسف أنه قال في يترين مات في كل منهد ماسنورفنز من احداهمادلو وصفى الاخرى ينزحماؤها كلهلانه أخذحكم النصاسة وكذالوأصاب ثو ما يحسغسله فصاركااذا وقعت فمه نحاسة أخرى أه وهدذا انما نظهروحهه في المسئلة السابقة وهي ما اذا كان المصموب فيهاطاهرة أمااذا كانت نحسسة فلالان أثر نحاسسة هذا الحلو اغانظهر فهااذا وردعلي طاهر وقدوردهناعلى نحس فلايظهرا ثرنحاسته فتسق المورودة على ماكانت فتطهر باخراج القسدرالواحب وجهد فعه عن السابقة ما في المنسوط من أنانتية ن الهلس في هذا البترالانجاسة فأرة و نجاسة الفأرة يطهرهاعشر وندلوا ولونزح بعض الواحب ثمذهب وحامق الموم الثاني بنزح مابق لس غيرعلي المختار

قوله (ولو نزح منها بدلو عظيم مرةمقدارعشرين دلواحاز لحصول المقصود) وهونزح المقدار الذى قدره الشرع فالفالاصلافا وقع فى السائرة أرم فاؤا مدلو عظم يسع عشر بندلوا فاستقوابه مرة واحدة أحز أهموهوأحساليلان القطرالني معودمنهالي المتراقل وعن الحسن أنه لابطهر عرة واحسدة لانه سواترالدلاء بصسرالماء في معنى الحارى وقلنا لماقدر الشرع الدلاء يقدرخاص عرفناان المعتب رالقدر المنزو حوان معنى الحريان ساقط وذلك بحصل بالدلو العظيم هذا كلماذالم ينتفيخ الحيوان ولم يتفسط فان انتفخ أوتفسخ فيهانزح جيع مافيها صغرا لحيوان أوكعرلا تشارالبلة فأجزاء الماء) وذلك لانعنسد الانتفاخ والتفسخ ينفصل منهبلة نجسة فكان كالقطسرة من الدمأوالجر منتشر فيالماء ولهذاقال عمدفى ذنب الفأرة وقعت في البير ينزح جيع الماء لانموضع القطع لأنفك عن نحاسة مائعة بخلاف الفأرة العصمة الحسد

وقوله (وان كانت البئرمعينا) يجوزان تكون الميزائدة من عنت أى بلغت العيون و يجوزان تكون أصلبة من معنت الارض أى رو بت وماء معن أى جاروان يكون فعيد لان البئر مؤنفة وانماذ كرها - لاعلى اللفظ أو وهم أنه فعيل بمعنى مفعول وقوله (لايمكن تزحها) صفة وقوله (أخرجوا) جواب المسئلة وقوله (٧٣) (مقد ارما كان فيها من الماء) اشارة

نزجيع مافيها صغرالحيوان أوكبر) لانتشار البابق أجزاء الماء قال (وان كانت البرمعينا لاعكن انرجها أخر حوامقدارما كان فيها لمنالماء) وطريق معرفته أن تحفر حفرة مدلموضع الماء من البر ويصب فيها ما يترحمنها الحائن تنسل أوترسل فيهاقصمة ويجعل لملغ الماء علامة ثم ينزح منها عشر دلاء مشلاخ تعاد القصيمة فينظر كما تتقص في يزلكل قدومنها عشردلاء وهذا أي يوسف رجده الله وعن محدرجه الله نزحما ثناد لوالى ثلثما ته في قوله على ماشاهد في بلاده وعن أي حني في منه و مناهدة بشى كاهود أبه وقبل مؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمم الماء وهذا أشبه بالفقه

ولوغارالما وقبل النزح ثمعادلا يعود نحسا وفي النوازل يعود نحسالاه لم يوحد المطهر وفي التحريد جعل الاول قول محدوقول أبي بوسف لاتطهر مالم تنزحواذا انفصل الدلوالاخدعن الماء حكربطهارتهاعند معسدوان كان ينقاطر في البروعندهما لانطهر مالم ينفصل من رأس البرفاواستق منه قبله فغدل بدوب غيسه عندهماخلافاله غرطهارة البريطهر الداووالرشاء والبكرة ونواسي البرواليدلان نجاسة هذه الأشمياه بنجاسة البترفنطهر بطهارتها روى ذاك عن أبي يوسف ومثله عروة الابر يق اذا كان في يده نجاسة وطبة فعل يده عليها كلياصب على البد فاذاغسل البدة الاعاطهرت العروة بطهارة البدويد لمستنصى تطهر بطهارة المحل ودن الخراذ اتخلات وقيال الدلوطاهرة فيحق هاذه البترلاغيرها كدم الشهبد طاهر فحق نفسه فقط ولا يجب نزح الطين فشئ من الصور لان الا مارانداوردت بنزح الماء (قوله نزح جسع مافيها) هذا ادامات والحاصل أن الخرج حماان كان نجس العين أوفي دنه نحاسة معكوبة نزحت كلها وانماقلنامعاومة لانههم فالوافى البقرونيحوم يخرج حيالا بجب نزحشي وانكان الطاهر اشتمال بولهاعلى أفاذهالكن يحتمل طهارتها بان سقطت عقم دخولهاما كشمرا هذامع الاصلوهو الطهارة تطافراعلي عدم النزح والقسيصانه أعلم وقيل بنزح من الشاة كاموالقواعد تنبوعنه ممالم يعلم بقيذا تنجيمها كافلناوان كان نجس السؤرفقط أومكروهه أرمشكوكه فان لمدخل فاء المافلابأسوان أدخله نزح الكل فالنعس وكذا تطافر كلامهم في المسكوك وهو ساست ما تقدم أولاالفصل من قوله الااذاغاب على الماه فيضر جمن أن يصيحون طهورا والمشكول غيرمحكوم بطهور شافينز حكله بخلاف المكروه فانه غيرمسلوب الطهورية فلذا انحىاا ستحبوا فيسهأن ينزح عشر دلاه وقيسل عشرون احتياطاهمذا ولكن المصنف في التعنيس قال في المسكولة وجب نزح الكل لانه حكم بنجاسيته احساطا غرذكر بعدور ببورقتين أن لعاجما بفسد الماء قال ومعسى الفسادأه لاسة طهورالان الاشكال في الطهورية قالوروى الحسين من أبي مالك عن أبي يوسف أن الماء يتنعس بوقوع عرف الحار فالوقدد كرنا في مسائل ما بشسم الى هذه الرواية لكنه خلاف ظاهر الرواية اه وقال قاضيفان في فتاوا ، في الكاب يقع في البارتيز ح كلهاوان المصيفة الماء وعله بعلتين نحاسة عيسه ولان مأواه في النعباسات م قال وسائر السباع منزلة الكلب وقد بشكل على مثل البقرة ولوواع عظم علمه وسومة أولم مزح المكل وقالوالو تلطيخ عظم بنجاسة فوقع وتعذر اخراجه تطهر البربالنزح

الى أن الاعتبار للاالذي كان زمن وقوع النعاسة وقوله إفينزح الكل قدرمنها عشردلاء) حسى اذاكان طول الماد عشرقيضات فانتقص لعشردلاء قبضة واحمدة يعلم أن كلالماء مائةدلوفينزح تسمون دلوا اخرى وقوله (بى جوابه على ماشاهدفى بلده) لاتباده بغددادوغالبمماه آمار بغداد لاتزيد على ثلثمائة دلو وفوله (ولم يقدر الغلبة شي) لانهامتفاوتة والمنزح آنى أن يظهر العزام صحيح في الشرعلان الطاعة بحسب الطاقة وقوله (كاهودأبه) أى عاديه فأن عاديه أن يفرض مثل هذا الى رأى المتلىيه كانقدم من قوله هومادستكثره الناظر وكا في حدس الغريم وحسد أشبه بالنقه) أى بالمعنى المستقبط من الكتاب والسنة لان الاخذيقول الغيير هوالمرجع فيمالم بشتهرمن الشرعفيه تقدير قال الله تعالى فاسألوا أهل الذكران كنتم لاتعلون كا فى جزاء الصد حث قال محكمه ذوا عدل منكم

(•) - فتح القدير اول) والشهادة حيث قال وأشهد واذوى عدل منكم وشرط البصارة لهما في أمر الما والاحكام الما على الما الذكر وهذا القول أى الاخذبة ولد يجلين مروى عن أى نصر مجد بن سلام

⁽قوله وانماذ كرها حسالاعلى اللفظ أويوهم أنه فعيل بمعنى مفعول) أقول قوله أويوهم معطوف على قوله على اللفظ (قال المصنف وهذا أشبه بالفقه) أقول ولذاك قدّم السؤال على المتحرّى عنداشتباه القبلة

قال (وانوحدواف البترفارة وغيرها) كلامه ظاهر وقوله (لان المقن لا يرول بالشك) بيانه أن الماء كان طاهرا بيقين وقع الشهك في المجاسة في أمضى والمقن لا يرول بالشك فلا يحكم بالنجاسة الازمان السقن بوقوع المجس لان المقين متلووه لدا المؤرس القياس كن رأى في وبه بجاسة لا يدرى متى أصابته فانه لا يلزمه اعادة شئ من الصاوات ولا يحديدة أن لموت الحيوان في المبرسيا ظاهر وحل المسب ظاهر يحال عليسه كن جرح انسانا فلم يزل صاحب فراش حتى مات يحال بوقه على المراحة لانه هو السب الظاهر وكيت التوت في عنقه حدة فانه يحال بوت على مشهما وان احتمل أن يكون الموت بغيرا لحرح والنه ش لان الموهوم في مقابلة المحقق غدير معتبر الأأن الانتفاخ (٧٤) دليل تقادم العهد وأدنى حدالتقادم في ذلك أن الأنه أيام ألا برى أن من دفن بلا

صلاة يصلى على قبردالى ثلاثة أيام ولايسلى عليه بعددال لانه يتفسخ في هذه المدة في هذه المنافقة والتفسخ دليسل قرب العهد فقدرناه بيوم الصلاة يوم وليلة قان ماذونه ساعات لا عكن ضبطها (وأما مسئلة النحاسة فقد قال المعلى الخ) طأهر

ونصل في الاسا روغيرها ك

الما وعدمه باعسار وقوع الما وعدمه باعسار وقوع نفس الحيوانات فيسه وهوالسؤر وهو بقدة الما معم التي ببقيها الشارب في الاناء معم استعاله فيه وفي الطعام عندنا طاهر كسؤر الادى ومايؤكل له ومكروه كسؤر وسباع البهام ومشكول فيه كسؤر البغل والحارة قال كسؤر البغل والحارة قال وعرق كل من معتبر بسؤره (وعرق كل من معتبر بسؤره)

قال (وان وجدوافى البرقارة أوغيرها ولايدرى متى وقعت ولم تنتفخ ولم تنفسخ أعاد واصلاة يوم وليلة اذا كانوا يوض وامنه اوغيساوا كل شئ أصابه ماؤها وان كانت قدان تفخت أو تفسخت أعاد واصلاة ثلاثة أيام ولياليها وهد ذاعند أبي حنيف قدر جمالته وقالاليس عليه ما عادة شئ حتى يتحققوا متى وقعت) لان البقين لا يزول بالشك وصاركن رأى في به نجاسة ولايدرى متى أصابته ولا يوسنه فقر حمالته أن للوت سبباطاهرا وهو الوقوع في الماء فيحال به عليه الأأن الانتفاخ والتفسخ دليل التقادم فيقد ترباللاث وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقد درناه بيوم وله لانتماد ون ذلك ساعات لا عكن ضبطها وأمامس علم النجاسة فقد قال المعلى هي على الخلاف في قد ربالثلاث في البالي وبيوم وليلة في المارى ولوسلم فالثوب عراً عدمة والبارغائية عن بصره فيفتر قان

﴿ فصل في الاسآروغيرها ﴾

(وعرق كلشي معتبر بسؤره)

ويجعل ذلك غدس الطعظم ولوسال النجس على الآبر ثم وصل الى الماء فنزحها طهارة للكل (فرع) البعدين البالوعة والبئر المانع من وصول النجاسة الى البئر خسة أذرع في رواية أبى سلمان وفي رواية أبى سلمان وفي رواية أبى سلمان وفي رواية أبى سلمان وفي رواية أبى حفص سبعة وقال الحاف المعتبر الطم أواللون أوالر عان لم يتغير جاز والالاولوكان عشرة أذرع وقوله لان للوت سباطاهرا) يعنى أن الاحالة على السبب الظاهر واجب عند خفاء المسبب والكون في الماء قد يحد قد يعب اعتبار أنه مات فيه احالة على السبب الظاهر عند خفاء المسبب على السبب الظاهر عند فقاء المسبب على السبب الظاهر عند خفاء المسبب على السبب الظاهر عند خفاء المسبب الطهر ولو تفسيت المرابع على السبب الطهر ولو تفسيت المرابع ولا الماء عند ولي الماء ولو تفسيب الطهارة وهو جريان الماء وصاد كالحوض اذا تنجى فأجرى فيسه الماء حتى خرج بعضه وقد ذكرناه

و فصل في الاسار وغيرها

(قول وعرق كل شي الخ) الانسب عكسه لان الفصل معقود السؤرلكن لما كان المقصود بيان حكم المخالط له من المائعات وذلك في العباب اذهوالذي تَكثر مخالطة مها بخلاف العرق قال ذلك ليقع

قيل كان الواحب أن قول وسؤركل شئ معتبر بعرقه لان الكلام في الــؤرلا في العرق وليس بصيح لان المصنف السؤر أراد أن سين في ضمن الاسآر العرق الوقال وســؤركل شئ معتب بر بعرقه لوجب أن يقول بعده عرق الا دى كذا وعرق المكلب كذا وعرق الخنز يركذا وكان الفصل اذذاك العرق لا الســؤرولا ينتقض بــؤرا لجـارفانه مشكوك وعرقه طاهر لان الشك في طهوريته لا في طهار نه

(فالالمصنفوان وجدوا في البترفأرة) أقول أى ميتة (قال المصنف أوغيرها) أقول من الحيوانات التي يتنعبس الما بعوتها فيه (قال المصنف حتى يتحققوا متى وقعت) اقول يعنى من الازمنة السابقة التي يوضؤا بعده امن البئر وصاوا

﴿ فصل في الاسآر وغيرها ﴾

وقوله (لانهسما) أى المعاب والعرق أضمر على المعاب وان لم يذكره لان السؤره وما خالطه المعاب فكان ذكر السؤر ذكراله وقوله (وسؤر الانهسما) أى المعاب والعمر والغم و نحوها (طاهر) قبل به في بغير كراهة اللايدخل فيه سؤرالد حاجة المخلاة فاله ما كول المحموسة وره مكروه كاسياتي وليس بشي لان ما كول اللحم والسؤرة لاما نع من الدخول فيه وقوله (لان المختلط به المعاب) واضيح وقوله (ويدخل في هسذا الجواب الحنب) لكونه آدميا والجنابة لا أثر لها في ذلك لماروى أن الني صلى الله عليه وسلم لتى حديفة فديده ليصاحه وقوله المناب والمناب المناب والمناب المناب الم

لانم-ما تولدان من لحه فأخذ أحده ما حكم صاحبه قال (وسؤرالا تدى وما يؤكل لحه طاهر) لان المختلط به الله الهاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجذب والحائض والكافر (وسؤرا لكاب خس) ويغسل الاناء من ولوغه ثلاثالقوله عليه السلام يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا ولسانه بلاقى الماء دون الاناء فلما تنجس الاناء قالماء أولى وهذا بفيد النجاءة والعدد في الغسل وهوجة على الشافى رحه الله في اشتراط السبع

السؤرأ خيرافيتصل وتفصيل ماخالطه (قول لانم مايتولدان) المتولد المعاب لاالسؤرفأ طلق السؤر على اللعاب المجاورة اذا استورما يفضله الشاربوه ويجاور اللعاب (قوله والكافرما لم يشرب خرا) ثم يشرب من ساعته أمالومكث قدر ما يغسل فه بلعابه م شرب لا ينعس و يسقط اعتبار الصب عندأبي بوسف ونظيره لوأصباب عضوه نتحاسة فلحسهاحتي لم بيق أثرها أوغاءالصغيرعلي ثدى أمه ثم مصسه حتى ذال الاثرطهر لايقيال ينبغي أن ينحس سؤرالجنب والحائض على القول بتحاسبة المستعل لان مايلاقي الماءمن فهمشر وبسلناه لكنه لماجة فلايستعل به كادخاله يده في الحب لأخراج كوزه على ماقدمناه فىالمياه (قولهويغـــلالاناءمنولوغه ثلاثالفولهصلىالتهءلمهوسلم)روىالدارقطنيعن الاعرجءن أبى هريرة عنه صلى الله عليه وسلم فى الكلب الغ فى الاناء يغسل الانا أوخسا أوسبعا قال نفردبه عبدالوهاب عن اسمعيل وهومتروك وغيرمرويه عن اسمعيل بهذا الاسناد فاغسد او مسبعا غروا وبسند صيع عن عطامموقوفاعلى أي هـريرة اله كان اداواغ الكلب في الاناء أهـراقه م غــده ثلاث مرات وروآء مرفوعا ان عدى في الكامل مسندفه الحسين تعلى الكرا مسى ولنظه قال قال رسول الله صلى المه عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء أحد كم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم رفعه غير الكرابيسي والكرابيسي لمأجدته حديثامنكراغيرهذا وقال لمأربه بأسافي الحديث انتهى فلقائل أن يقول الحكم بالضعف والصمة انماهوفي انطاهرأمافي نفس الامر فصور صعة ماحكم بضعفه ظاهرا وثبوت كون مذهب أىهر يرة ذاك قرينة تفيدأن هذا بماأ جاده الراوى المضعف وحينئذ فيعارض حديث السبع ويقسدم عليه لان مع حديث السبع دلالة التقدم العلم عما كانمن التشديد في أمر الكلاب أول الامر حتى أمربقتلها والتشديد فى سؤرها يناسب كونه اذذاك وقد ثبت نسخ ذلك فأذاعارض قريبه معارض

الله عليه وسلمفه على موضع فهما وشرب والكافر لما الله عليه وسلم أنزل وفد ثقيف في المسحد وكانوا مشركين ولوكانء بن المشرك نحسالمافعل ذلك ولايعارض بقوله تعالى اغماالمشركون نحس لان المراد بهالنعس في الاعتقاد وقوله (وسؤراله كاسنحس) ظاهر وقوله (فاذ تنجس الانا فالما أولى يشيراني أنه مابت بالدلالة فان الاجاع الما انعقد على وجوب غسل الاناء بولوغه واسانه لم للاقه وانمالا في الماء كاندلسلا على تنجس ما يلاقيه بطريق الاولى قبل يجوزأن يكون المسرادولوغ الكلبى الاناء لحسه فمكون لسانه ملاقياللاناء فالايتم الاستدلال بالاولوية وأجيب بان الولوغ حقيقة في شرب الكلب

وأشسباهه من المائعات بطرف السانه والمكلام الحقيقة أذالم يصرفه عنها أفرينة (قوله وهذا) أى هذا الحديث (يفيدا انجاسة) نفي لقول مالك والعدد نفي لقول الشافعي في اشتراط السبع

(قوله وليسبشي لانمأ كول اللحم طاهر السؤرفلا مانع من الدخول فيه) أقول الرادها انسامع بيان كراهة سؤره ادابل على عدم دخولها هنا (قوله و بهذا بسقط ماقبل بنبغي أن يكون سؤر الجنب نجساعلى قول أبي توسف لوجود سقوط الفرض عن فه بشربه) أقول عكن أن بجاب عنسه بأن مايلاقي الماء من فه و يستقط به الفرض مشروب فلا يلزم نجاسته (قوله لانه تعليل في مقابلة النص) أقول في هذا المجواب نظر لان هدذا التعليل لا يعانع النص فان ما يفيد ما النص انتفاء النجاسة المقيقية وما يفيد و التعليل نجاسة ما أزال عنه النجاسة المحكمية على ماهومذه بسه فتأمل فان التعويل على المواب الذي ذكرنا (قوله قبل يجوزان يكون المراد بولوغ الكلب الاناء لحسم الما والمنع لا يضرف بوصة على الشافعي) أقول الاحسن أن بقال فهو بالفاء أقول منع لا يضرف بوت المدت النجاس الناء في بالفاء المنافق وهو المنع لا يضرف بوت المدت النجاسة النجاس المنافق والمنع لا يضرف بوت المدت النجاسة الناء في بالفاء المنافق المنافق النبط المنافق النبط ال

وقوله (ولان ما بصيبه بوله يطهر بالنسلات) أى بالاتفاق وقوله (ها يصيبه سؤره وهودونه) لان مالكا به ول بطهارة سؤره ولم يقل أحد يطهارة بوله فاذا طهر بوله بالثلاث فلان يطهر سؤره (أولى) قبل فيه نظر لان عندالشافعي بوله ودمه وسائر ما هومنه نجس لا يطهر الا بالغسل سبعاد كره في المهذب و يجوز أن يكون م عنه رواية اطلع عليها " صحابنا فيكون الالزام عليها وقوله (والامرا أواد بالسبع) حواب عما يستندل به الشافعي مماروي عبد الله بن مغفل أنه عليه السلام قال اذاولغ لكلب في اناتكم فاغساوه سبعا وعفروه الشامنة بالتراب بانه عول على الاستنداء منعاله من الإقتداء على ماروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من افتى كلما لا لما شية أوصد نقص من أجره كل يوم قيراط والدليل عليه أنه قال وغفروه (٧٦) الثامنة بالتراب والمتعفير ليس بواجب بالاتفاق فان قبل يجوز أن يكون المراد بغسل قيراط والدليل عليه أنه قال وغفروه (٧٦)

ولانما صيبه وله يطهر باند لاث فالصيبه سؤره وهودونه أولى والامم الوارد بالسبع مجول على المتساد الاحداء السبع مجول على المتسداء الاحداء الاحداء (وسؤرساع البهام نجس) خلافا المسافي رجده الله في السبوى الكلب والخدار لان لجها نجس ومنه يتولد العداب وهوالمعتبر في الباب (وسؤر الهرة طاهر مكروه) وعن أبي يوسف أنه غدير مكروه لان النبي عليه السلام كان يصفى لها الاناء فقسر ي منه م توضأ به

كان التقدمة وهذا قول المصنف والامر الوارد بالسبع محول على الابتداء ولوطر حناالحديث بالكلية كانفعل أبيهر يرةعلى خسلاف حديث السبع وهوراويه كفاية لاستعالة أن يترك القطعي الرأىمنه وهذالان ظنية خبرالواحد انماهو بالنسبة الى غيرراويه فاما بالنسبة الى راويه الذي سمعهمن فى النبى صلى الله عليه وسلم فقطعى حتى ينسم به السكناب اذا كان قطعى الدلالة في معنا ، فلزم أنه لا يتركه الا اقطعمه بالنامخ اذالقطع لا يتراث الالقطعي فبطل تجو يزهم تركه بناءعلى ثبوت ناحخ فاحتهاده المحمل الخطاواذاعاتذك كانتركه عنزاة روايته الناسخ والشهدة فسكون الاكرمنسوخا والضرورة (قوله لان لجهانجس) هـ دُه في حسيرًا لمنع عند السافعي لأن حرمة لجهاعند وليس لنعاسم ابل كى لا معدى خبث طباعهاالى الانسان فلناالطاهر من المرمة معكونه صالحاللغذاه غيرمستقذرطبعا كونه النجاءة وخبث طباعهالا ينافيه بلذلك بصلممنيرا لمكم النعاسة فليكن المثيرلها فيعامعها ترتيباعلى الوصف الصالح العلية مقتضاء ومن الوجوما لألزامية حديث القلتين فاندصلي الله عليه وسلمقال اذا بلغ الما فلتين يعمل خبثا حوامالسواله عن المام يكون والفلا موما تنومه من السباع اعطاه لحكم هذا الما الذي ترده السباع وغيره فأن الجواب لابدأن يطابق أويز يدفيندر جفيه المسؤل عنه وغيره وقد قال عفهوم شرطه فينعس مادون القلنسين وان لم يتغيرو حقيق قمفهوم شرطه أنها ذالم يبلغه ما يتنعس من ورود السباع وبهذا يحمل حديث جابرأن وضأبماأ فضلت الحرفقال نعروم فأفضلت السباع كلها وحديث سيئل عن المياض التي بين مكة والمدينة فقيل ان المكلاب والسباع تردعليها فقال لهاما أخذت في بطونها ومابق شراب وملهورعلى الماء الكثيرا وعلى ماقب لتيريم لموم السباع على أن الشاني معلول بعبدالرجن بنزيدبن أسلم أخرجه ابنماجه والاول أخرجه الدارفطني وفيه داودبن الحصين ضعفه ابن مان الكن روى عنه مالك (قول لان الذي صلى الله عليه وسلم كان يصفى لها الاناء) روى الدار فطنى وابن ماجه من حديث حارثة عن عرة عن عادية قالت كنت أنوضا أناورسول الله صلى ألله عليه وسلم في

الاناء التعبدلاازالة النجاسة أحس مانه لوكان كذلك لوجب غسل غيرموضع النعاسمة كافي الحمديث والواجب ههنا غسل موضع الاصابة بالاجباع فكان الغسل لازالة النعاسـة لاللتعبد (وسؤر اللمنزير نجس لانه نجس العين) فكان لجه نحسا واللعاب سولدمنه (وسؤر سباع الهائم تحسخلافا للشافعي فماسوى الكلب والخنزر)لمامرقى سؤرا لخنزر واستدل الشانعي عاروي عنابعرأنالنيصلي الله عليه وسلمسئل فقيل أنتوضأ بمباأفضسلت الجر فقالانع وبماأ ضلت السباع كاهاوا لحوابأنه مرسل لايصمنه الاحتماج بهلانروا له داودن حصن عنجاروداودبن حصن لميلق جابراكذا قاله المصاص والناصم فتأويله

انالمرادبه المرالوحشية وسباع الطيراً والمرادبه الما الكثيراً وهو محول على ماقبل تحريمها توفيقا بين الادلة ولم يذكر محداً نه نجاسة غليظة أوخفيفة وروى عن أبي حنيفة أنه نجاسة غليظة وعن أبي يوسف أنه كبول ما يؤكل لمه لان الناس اختلفوا في سؤر ما لا يؤكل لمه من السباع كااختلفوا في يول ما يؤكل لمسه فأوجب اختلافهم تخفيفاهها كاأوجب هناك (وسؤر الهرة طاهر مكروه وقال أبو يوسف غير مكروه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصفى الهرة الاناء فتشرب منه ثم شوصاً به) وقال كيفاً كره معهذا الحديث

⁽قال المصنف ولان ما يصد و و يطهر بالثلاث) أقول عطف على قوله وهو يجة على الشافعي من حيث المهنى (قال المصنف وهودونه أولى) أقول وله أن يقول السبع تعبدى فلا يتعدّى (قوله أجيب بأنه لو كان كذلك الى قوله لازالة النجاسة لا للتعبد) أفول هو يقول النعبدى هو عدد السبع كما في الا تنصار على الا ربعة في الوضوء

(ولهماقوله صلى الله عليه وسلم الهرة سبسع والراديه بياث الفقه دون الخلقة والصورة) لأنه صلى الله عليه وسلم بعث ليبان الشراءم فان قبل فكان الواجب القول بنجاسته أجاب (بقوله الاانه سقطت النعاسة لعلة الطوف (٧٧) فبقيت المكراهة)وقوله لعلة الطوف

محور أن يكون اشارة الى الضرورة فانحص النعاسة يسقط بها كامي غرمره ويجورأن كون اشارة الىماروى عن عائشة رضى الله عنهاأنساكانت تصلى وفي ستهاقصعةمن هر سه فحاءت مرة وأكات منهافلافرغتمن صلاتها دعت حارات لها فلكن يتعامن من موضع فها فدت موضع فهاوأ كات وقالت سمعت رسول الله صلى الله علمه وسلم يقول الهرة ايست فعسة انماهي من الطوّافين والطؤافات علمكم فعالكن لانأكان فانقسل حديث أبى هر ومدل على النماسة فالجواب أنحديث أي هر برةمؤ ولدون حديث عائشـــة فيقوى حديث عائشة بقوة حالهاوقؤة دلالته تعارض المحرم وجل مارواءأ يويوسف من اصفاء الاناءلهاعلى ماقدل النصريم وقوله (مقل كراهنه لحرمة اللحم) هو قول الطعاوي وهويدل على أنه الى التحريم أقرب (وقبل لعدم تحاميها النعامة) لانهاتتناول الجيف وهوقول الكرخي وهويدل على ان كراهته كراهة تنزيه قيل وهو الاصم والاقرب الى موافقة الأثر وقولة (ولوأ كات) يعنى الهرة ظاهر

ولهماقوله عليه السلام الهرةسبع والمرادبيان المكمدون اظلقة والصورة الاأنه سقطت النجاسة لعلة الطوف فبقيت الكراهة ومار وآه مجول على ماقبل التحريم ثمقيل كراهته لحرمة اللعم وقيل لعدم تحاميها النحاسة وهسذا يشبرالي التنزه والاول اليالقرب من التعريم ولوأ كلت فأرة تمشرت على فوره الماء تنعس الااذامكنت ساعة لغسلها فها بلعابها

اناه واحدد قدأ صابت منسه الهرة قب لذلك قال الدارقطني وحارثة لابأس به ورواه الدارقطني بلفظ الكتاب من طريقين في احداه ما أو يوسف القاضى وضعفها بعيد ربه ن سعيد المقبرى وضعف الثانية بالواقدى وقال فى الامام جع شيخنا أبوالفتح الحافظ في أول كابه المغازي والسيرمن ضعفه ومن وثقه ورجح توثيفه وذكرالاجوبة عماقيل نيه وعن كبشة ينت كعب سمالك وكانت تحت ابنأبي قنادة دخل عليها فسكبت له وضوأ فجاءت هرة تشرب منه فأصغى إهاالاناء حتى شريت قالت كعشة فرآني أنظر المه فقال أتجبين باابنة أخى فقلت ذم فقال انرسول الله صلى الله عليه وسلم قال انم اليست بنعسة انما من الطوَّافين عليكم والطوَّافاتُ رواه الاربعة وقال النرمذي حديث حسن صحيح (قوله توله عليه الصلاة والسلام الهرة سبع) رواه الحاكم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السنورسبع وصعه ورواه الدارقطيءن أبي هر يرة بقصة فال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأتى دارقوم من الانصار دونهم دارفشق ذاك علهم فقالوا بارسول الله تأتى دارفلان ولا تأتى دارنافقال الان في داركم كليا قالوا فان في دارهم سينورافق الصلى الله عليه وسلم السينورسيع وفي السندين عيسى بن المسدب صحمه الحاكم شاءعلى وشقسه قال المصرح قط وليس كذلك فالحاصل أنه مختلف فيه وعلى كل حال فليس الطاف النزاى حاجمة الى هدذا الحديث لان النزاع ليس فى النعاسة لا تفاق على ستقوطها بعل الطواف المنصوصة في قوله المامن الطوافين علىكم والطوّافات بعني أنها تدخل المضايق ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعسذرمه مصون الاوانى منه آبل النفس والضرورة اللازمة من ذلك أسقطت النجاسة كالنهسيحانه وتعالى أوجب الاستئذان وأسقطه عن الملاحكين والذين لم ببلغوا الحلمأى عن أهلهم في تمكينهم من الدخول في غمر الاوقات الشيلانة بغيم اذن العاوف المفادية وله تعمالي عقيب وطوافون عليكم بعضكم على بعض اغماا لكلام بعدهذا في ثبوت الكواهة فان كانت كراهة تحريم كاقاله البعض لمينمض بهوجه فاذا فالسقطت النعاسة فيقيت كراهة التعريم منعت الملازمة انسه فوط وصف أوحكم شرعي لايقتضى ثبوت آخرا لامدليل كأفلنافي نسخ الوجوب لاينفي عنه صفة الاباحة الشرعية حتى يخصهادليل والحاسل أن اثبات كلحكم شرعى يستدى دليلافا ثبات كراهة النصريم والحالة هدذه بغيردليل بلسسياق حديث أبىهر برةالذ كوريقتضي طهارته اوطهارة السباع فانه صدلى الله عليه وسلمذكره عددا فى ذيارة أصحاب الهرة دون أصحباب السكاب الاأن يقبال ان تعليله عدم الدخول وجودا الكلب لانه لاتدخسل الملاثكة بيناهوفي معفلاف السباع وان كانت كراهة تنزيه وهوالاصركني فسهأنهالا تتعامى النعانسة فمكره كادغس الصيغير بده فيه وأصله كراهة غس اليدفي الاناءللستيقظ قبل غسلها نهي عنه في حديث المستيقظ لتوهم التجاسة فهذا أصل صحيح منتهض يتم بهالمطلوب من غسير حاجسة الى الحديث المذكور ويحمل اصغاؤه صلى الله عليه وسلم الاناء على زوال ذاك التوهم بان كانت عراى منسه فى زمان عكن فيه غسلها فها بلعابها وأماعلى فول محد فيكن كونه عشاهدة شربهامن ما كشيرا ومشاهدة قدومهاعن غيبسة يجوزمعها ذلك فيعارض هذا القعو ترتجو راكلها

وتوله (والاسمثناء على قول أي حنيف قوأي يوسف) بعن قوله الااذا مكنت ساعة لغسل فهابلعام الانم ما يحوزان الأهائية المحاروة والمستثناء على قوله المناقعة والمناقعة والمناق

والاستثناءعلى مذهب أى حنيفة وأى بوسف رجهما الله تعالى ويسقط اعتبارا لصب الضرورة (و) اسؤر الدجاجمة الخلاة) مكروه لانها تخالط النجاسة ولوكات عبوسة بحيث لابصل منقارها الى ماتحت قدمها لاَيكره لوقو عالامن عن الخالطة (و) كذاسؤر (سباع الطير) لانمانا كل الميتات فأسبه الخلاة وعن أبي يوسف رجمه الله أنها اذا كانت محبوسة ويعلم صاحباً أنه لافذر على منفارها لايكره واستعسان المشايخ هذه الرواية (و) سؤر (مايسكن البيوت كالحية والفارة مكروه) لان حرمة اللحم أوجبت نجاسة السؤرالا أنه سقطت أنحاسة لعلة الطوف فيقيت الكراهة والتنبيه على العلة في الهرة قال (وسؤرا لجار والبغلمشكوك فيه) قيل الشاك في طهارته لانه لو كان طاهر الكان طهور اما لم بغلب اللعاب على الماه نجساقبيل شربها فيسقطه فتبقى الطهارة دون كراهة لانهاما جاءت الامن ذلك التجوير وقدسقط وعلى هـ ذا لا ينبغي اطلاق كراهة أكل فضلها والصلاة اذا فستعضوا قبل غسله كاأطلق مسس الاعَة وغيره بل بقيد تبوت ذلك التوهم أمالوكان زائلا عاقلناف الاقوله والاستثناء) يعنى قوله الا اذامكنتساعة حينئذ فاماعلى قول معدفلالان التعاسة لاتزال عنده الابالكاء ويسقط اعتبار الصب على قول أبي يوسف (قوله ولو كانت محبوسة بحث لايصل منقارها الى ما يحت قدمه الخ) بان تحس للتسمن في قفص و يج و ل علقها وماؤه ورأسها خارجه وهذا مختار الحاكم عبد الرجن وأماشيخ الاسلام فليشرطه بلأن لانجدعذرات غيرها بناءعلى أنم الانعول فيعذرات نفسما والاول بناء على أنها تحول فيهاوالحق أنهالاناً كله بل تلاحظ الحب بينه فتاهطه (قوله وكذا سؤرسباع الطير) يعنى مكروه وتعليله بانها تخالط النعاسة يفيدانها تنزيهية انام يشاهده أشربت على فوره اوالقياس نجاسته لنجاسة الحم والاستمسان انهطا هرلان الملاقى للما منقارها وهوعظم جاف لالسانها بخسلاف سباغ البهائم (قول مشكول فيمه كاناالشيخ أبوطاه والدباس ينكره فدالعبارة وبقول لا يجوز كونشئ من أحكام

ان كان هذا الطيرلا بتناول المته كالمازى الاهلى ونعوذلك فلاتكره الوضوء منه (قوله وسؤرمايسكن الدوت) ظاهمر وقوله (والتنبيه على العلافي الهرة) قيسلمعناه وبني التنسه على العلة التي كانت فىالهرة وقيل هوجواب سؤال مقدر تقدرهماذا الذى دلكم عسلي كون الطوفءلة لسقوط النعاسة ووحمه ذلك أن الني صلى اللهعليهوسلم علل أسقوط النعاسة عن سؤر الهرة بعلة الطوف بقوله علمه الصلاة والسلام انهامن الطؤافين عليكم والطؤافات دفعيا الحرج وقدوحدالطوف

في سواكن السوت أزيدمنه في الهرة فان اله البيت اذاسدت لا يمكن أن تدخل الهرة فيه وأماسواكن البيوت الشرع كالحيسة والفارة فانه لا يمكن منعها عن الطوف فكان تنهما على سقوط المجاسة فيها بطريق الاولى وكان العلامة الكردرى يقول الله تعالى السعاد السيقوط وجوب الاستئذان بعلة الطوف بقوله تعالى السعاد ولا عليه مجناح بعدهن طوافون عليكم بعض كالنبي صلى الله عليه الموسل في سؤر الهرة متعلى الله تعالى فيه على الله الموسل الله تعالى فيه على الله الموسل في سؤر الهرة على سقوط نجاسة سؤر سواكن البيوت له الطوف قوله (وسؤر البغل والجارم شكول فيه) هذه عبارة أكثر المسايخ وأبوطاه رائد باس أنكر أن يكون شي من أحكام الله مشكوكافيه وقال سؤرا لجارطا هراو عمى فيه أوب حازت الصلام معه الاانه يعتاط فيسه فأمر بالجمع بينه و بن التجم والمسايخ فانوا المراديا الشك في طهار شاوف طهوريته فقيل في طهار نه لان كل حيوان ينتفع بجلده فسؤره طهور عنده واختلف في ان الشك في طهار شه أو في طهوريته فقيل في طهار نه لان كل حيوان ينتفع بجلده فسؤره طهور عنده واختلف في ان الشك في طهار شه أو في طهوريته فقيل في طهار نه لان كل حيوان ينتفع بجلده فسؤره طهور عنده واختلف في ان الشك في طهار شه أو في طهوريته فقيل في طهار نه لان كل حيوان ينتفع بحلده في المهار نه أو كان طاهر المناه والمهار به أو كان طاهرا

⁽قال المصنف والتنبيه على العلة في الهرّة) أقول قوله والنبيسه مبتدأ وقوله في الهرّة خبره (قال المصنف قيل السُكُ في طهارته) القول وطهور شه

لكانطهورامالم يغلب اللعاب على الماءلان اختلاط الطاهر بالماء لا يخرجه عن الطهورية مالم يغلب كاذا اختلط ماء الورد بالماء (وقيل في طهوريته لانه لووجد الماء المطلق الايجب عليه غسل رأسه بعني بعدمامسم رأسه بسؤرا لحار ولو كان الشاك في طهار نه لوجب واعماعين الرأس لان غسرممن الاعضاء يطهر بصب الماءعليه وقوله (وكذالبنه طاهر) ولايؤ كل قيل هذا أيس بظاهر الرواية وانماهو فيه مجس والمدكورف الكتاب انماهو رواية عن محدوقوله (وعرقه لاعنع جواز الصلاة وان فش) هواحدى الروايات عن أبي حنيفة وفي رواية هونجس لمجاسة خفيفة وفي رواية نجس نعاسة غليظة والمشمورهوالمذكورفي الكتاب قال القدوري رحه الله عرق المارطاهرفي الروايات المشهورة وقوله (فكذاسؤره) يعني أن الابن والعرق والسؤر تنولد كالهامنه فاذا كاناطاهرين كان السؤركذاك وقوله (وهو الاصم)أى القول بأن الشك في طهور يتماضح وقوله (نص مجدعلي طهارته) هومادوى عن مجدر جه الله انه قال أربيع لوغس فيها الثوب لم ينجس وهي سؤرالجار والماء المستعل ولبن الاتان وبول ما يؤكل لمه وقوله (٧٩) (وسبب الشك تعارض الادلة) اختلف

وقيسل الشك في طهوريته لانهلو وجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل رأسه وكذ البنه طاهر وعرقه لا يمنع جوازالصلاةوان فشفكذا سؤره وهوالاصح وبروى نصححدرجه الله على طهارته وسبب الشك تعارض الادلة فى الماحنه وحرمته أواختلاف العمامة رضى الله عنهم فى نجاسته وطهارته

سؤره فنهسم من قالهو تعارض الادلة (في الاحته وحرمشه) فانه روى أن غالب بن أبجرسال وسول الله صلى الله علمه وسلم وقال لم يسق لى مال الاحمرات فقال عليه الصلاة والسلام كلمنسمن مالك وروى أنرسول الله صلى الله عليه وسلم حرّم لحوم الجرّ الاهلية نومخيبرقالشيخ الاسلام هذا لايقوىلان لحمه حرام بلااشكال لانه اجتمع فيسه المحرم والمبيح فغلب المحرم على المبيح كالو أخبرعدل بأن هذآ اللعم ذبعه معوسي وآخرأنه دبعة مسلم فأنه لا يحل أكله لغلسة المرمة فكاناله حراما بلااشكال ولعمايه متوادمشه فبكون نحسا ملااشكال وفسه نظرلانه

المشايخ في سبب الشدك في

الشرعمشكوكافيه بلهومحتاط فيه وفى النوازل يحلشرب ماعشرب منه الحار وقال ابن مقاتل لابأسبه فال الفقيه أبوالليث همذاخلاف قول أصحابنا ولوأخذانسان بهذاالقول أرجوأ نالايكون به بأس والاحساط أن لأبشرب (قوله وقيل الشك في طهورينه لانه لووجد الماء المطلق الخ) فيسه تطرطاهر وهوأن وحوب غسله انماينيت بتيقن التعاسة والنابت الشكفيها فلايتنص الرأس بالشاك فلايجب (قول وكذالبنه طاهروعرفه لا يمنع الخ) قال في النهاية هذا في العرق بحكم الروايات الطاهرة صميم وأما في اللبن فغبرصيح لان الرواية في الكتب المعتبرة بنعاسة لبنه فقط أوتسوية نع استه وطهارته بذكر الروايتين فيسه قالشمس الائمة في تعليه لسؤرا لحاراء تبارسور وبعرقه بدل على طهار تهواء تباره بلبنه بدل على نحاسته فعدل لنه نجسا وفي الحيط ولبن الاتان نجس في ظاهر الرواية وعن محدانه طاهر ولايؤكل وقال النمر تاشي وعن البردوي أنه يعتبرفيه الكئيرالفاحش وهوالصيع وعن عين الائمة الصيم أنه نجس نجاسة غليظة لانه وام بالاجماع وفي فتاوى قاضيخان وفي طهارة لبن الاتان روايتان وأمآء رقدفعن أى حنيفة اله نجس غليط وعنه خفيف وفال القدورى طاهر في الروايات المشهورة اه وفي المنتقى لن الاتأن كلعايه وعرقه يفسد الما ولا يفسد الثوب وان كان مغوسافيه لانه متولد منه كاللعاب قال المصنف فى التعنيس ومعنى فساد الماماذ كرنا عنى به ماقدمه في تفسير قول عصام في عرق الماروالبغل يصيب الماءية سدوان قلمن أن المرادسات طهوريته فقط لكن هـ ذافي كلام المنتق ظاهر لانه لوكان مراده بالفسادالتنجيس كان انعاسم افل بفترق الحال حينشد بين الثوب والماء أمامر ادعصام فاوكان ذال المصم (قوله وانقل) لان الخالط الطاهر لايساب الطهورية اذا قل مطلقا (قوله وهو الاصم) ره ـ في أنه في طَهُ ورينه (قول دوسب الشكانة ، ارض الادلة في المحتَّه وحرمته) فديت خبر في اكفاء القدور وفى بعض روايانه أنه عليه الصلاة والسلام أمر مناديا ينادى باكفائها فانهار حس رواء الطعاوى

يستلزم نجاسة لبنه وقد تقتم من قول المصنف انه طاهروا لجواب بالالتزام فأنه في ظاهر الرواية نجس كانقدم ومنهم من قال اختلاف الصحابة في طهارته فانهر وي عن ابن عرأنه كان بكره التوضؤ بسؤرا لحار والبغل وروى عن ابن عداس أنه قال لابأس بالتوضى به ولم يترج أحدالة ولين على الا خرفا وجب شكا قال شيخ الاسلام والكن هذا لا بقوى لان الاختلاف في طهارة الماء و بحب استه لا يوجب الاسكال

(فالالمسنف وقبل الشك في طهوريته) أقول يعني في طهوريته فقط (قوله وقبل في طهوريته لانه لووجد الماء المطلق لم يجب عليه غُسدل رأسه يعنى بعدمامسي رأسه بسؤوالحار ولوكان الشاد في طهارته لوجب) أقول فان قبل احتمال تنعس الرأس مع السقن بطهارته فىالاصللانوجب غسلة أجيب بأن الدكادم فيمااذ اوحدما وآخر بعدماأ حدث فالمسع عليه بالماء الا تخرلا يرفع الحدث المسقن بهلاحتمال تنعس البدلة بأصابة الرأس المحمل تنعسه بأصابة هداالما وفلا بقمن غسله (فوله فيل هذاليس بظاهر الرواية والماه وفيه نجس) أفول لفظ هوفى قوله انعاهو راجع الى ظاهر الرواية والضمير في قوله فيمراجع الى لين المار

كإفياناه أخبرعدل أنه طاهر وأخبرآ خرأنه نعبس فان الماهلا يصيرمش كالاوان اختلفا في طهارة الماء ونحاسته وقد استوى الخبران فكذا هذائم قال والاصح أن دايل الشك هوالتردد في الضرورة فان الجاريربط في الدور والافنية فيكان فيه الضرورة الاأنم ادون ضرورة الهرة والفأرة لدخوله ماالمضابق دون الحارفاولم تكن ضرورة أصلاكان كالسباع فى الحكم بالتعاسمة بلااشكال وأو كانت الضرورة كضرورتهما كانمثلهما في سقوط النعاسة وحيث ثبتت الضرورة من وجه دون وجه واستوى ما يوحب الطهارة والنحاسة تساقطا التعارض ووجب المسرالي الاصل والاصل شيآن الطهارة في جانب الماء والتعاسة في جانب الاعاب لأن لعامه نحس كا مناوليس أحدهما بأولى من الآخر فبقي الأمرمشكلانجسامن وجه طاهرامن وجه آخر وكان أشكال سؤره عند علما تنابح ذا الطريق لالاشكال لحه ولا لاختسلاف العمابة في سؤره هذا حاصل ما نقله صاحب النهامة عن شيخ الاسلام وههنا فكته لا بأس بالتنبيه عليها وهي أن طهارة اللعاب ونحاسته دائرتان على طهارة اللحم ونحاسته وقد قال المصنف في أول هذا الفصل وهو المعتبر في الباب فلا يحلوا ما أن يكون المراد بالنحاسة النجاسة قبسل الذبح أو بعدمفان كان الاول كانت الشاةمساوية للكلب في أن لم كل واحدمنهما غيس بالجاورة وان كان الثاني ف كذلك فى أن لم كل واحدمنهما طاهر بعد الذبح وذلك يقتضى شمول الطهارة أوالنجاسة وحلها أن المراد باللحم الطاهر المتوادمنه اللعاب في غير الارمىما يحلأ كامبعسدالذبح وبالنعس مايقابله وطهارة سؤوا لبغل والحسارف رواية والهزة الضرورة وهسذالانهمااشتر كافى النعاسة المجاورة الدم المسفوح قبل الذبح قان (٨٠) الشاة لا توكل اذامانت حدث أنفها واشتر كافي الطهارة بعد ماز وال المنعس وهوالدم فلافرق منهماالاأنالساة

وعن أبى حنيفة رجه الله أنه نعس ترجيع المحرمة والنعاسة

تؤكل بعدالذم بحلاف

الكلب وفددل الدلمل على

طهارة سور الشاهدون

الكلب ولافرق سنهماأيضا

في الطاهر الااختسلاط

اللعاب المتولدمن اللحمفعلم

من هداأن العاب المتواد

من اللحم المأكول بعد

الذبح طاهسر الاكراهة

دون غيره اضافة للحكمالي

الفارق صانة لمكم الشرع عن المناقصة ظاهرا هذآ

وغيره بفيدا لمرمة وحمديث غالب بن أجرحيث قال الصلى الله عليه وسلم هل المصن مال فقال ليس لى مال الاحيرات لى فقال صلى الله عليه وسلم كل من جمين مالك مفيد الحل واختلاف العصابة رضى الله عنهم في طهارته ونجاسته فعن ان عرنجاسته وعن ابن عب اس طهارته وقدر بف شيخ الاسلام الاول بان تعارض المحرم والمبيح لايوجب شكابل الثابت عنده الحرمة والثاني بان الاختلاف أيضالا يوجبه كالو أخبرعدلان أحدهما بطهارة الماءوالا خر بعباسته يتهاثران ويعل بالاصل وهوطهارة الماء والصواب عنده أنسبه الترتدفي تحقق الضرورة المسقطة النحاسة فانهاز بطفى الافنية وتشرب من الاحانات المستعلة فبالنظرالى هذا القددرمن الخالطة تسقط نجاسة سؤردالي هي مقتضى حرمة لجه الثابشة وبالنظرالي أنه لابدخل المضايق كالهرة والفأرة يكون مجانبالا مخالطا فلا تسقط فلماوقع التردفي الضرورة وجب تقر برالاصول فالماء كان طاهرا فلا يتنعس عمالم تتعقق نجاسته والسؤر عقتضى حرمة اللم تجس فلا يحكم بطهارته ولايتنعس الماء يوقوعه فيه وعلى هذا سقطت أسئلة الوحهان المذكوران المسيخ الاسلام والدالث أن يقال الوقع التعارض في السؤر والماء خلف وجب أن يصار السه كن ا

ماسنهلى والله أعلم بالصواب قواه (وعن أي حنيفة رجه الله أنه) أي سؤرا لجاروالبغل (نجس) وقوله (ترجيماللمرمة والنماسة) يجوزان تمكون الحرمة متعلقمة بتعارض الادلة والتجاسة متعلقة باختلاف التعابة ويجوزان بكون معنا مرجيه الحرمة لان الحزم مرج النعاسة لاهاذا ترج المحرم تترج النعاسة أيضالامتناع الطهارةمع المرمة واستشكل بمااذا أخبرعدل بحل طعام وآخر بحرمته فأنه يرج خبرا الوعاذاأ خبرعدل بطهارة الماءوآخر بنعاسه ترج الطهارة وأجب أن تعارض الخبرين في الطعام يوجب التاثر والمل بالاصل وهوا للولا يعوز ترجيما لومة بالاحتياط لاستلزامه وسكذب الخبر باللمن غيردليل فاماأدلة الشرع فحل الطعمام وحرمته فتوجب الترجيع بدايل وهوتقليل النسخ الذى هوخلاف الاصل على ماعرف فى الاصول والعلى بالاحساط واحب عنسدعدم المانع وكذا تعارض الخبرين في الماء يوجب التهاثر والعمل بالاصل أوقوع الشك في اختلاط التعباسة به والاصل عدمه فبني الماء على أصله وهوالطهارة فأماههنا فقداختلط المعاب المتوادمن اللعم بالماء يبقين وقدتر جججهة المرمة فيه بانفاق الروايات عن أصحابناوهي مبنية على النماسة على ما سنافجب ترجيم النعاسة بهذا الدلول

(قوله ثم قال والاصرة أن دليل الشك الى قوله الدخوله ما المضابق دون الجار) أقول الوصيم هذا لكان سؤر الكاب أيضام شكوكالا أقل التحقق تلك الضرورة فيسه الأأن بقال هذا تعليل في مقابلة النص (قوله في بق الامرم شكلانج سامن وجه طاهرامن وجه الى قوله في قالم مشكلانج سامن وجه طاهرامن وجه الى قوله لالاشكال لهه) أفول فيكون الشك في طهار به لافي طهوريته (قوله اضافة العكم الى الفارق صيانة لحكم الشرع عن المناقضة ظاهرا) أقول لابدله من بيان تأ أير الفارق وبين صدر الشريعة حل تلك النكتة بأ بسطمي هدا في شرح الوقاية فراجعة

وقوله (والبغل من نسل الحدار) ظاهر وقوله (فان الم يحد غيرهما) ظاهر وقوله (ولناأن المطهر أحدهما) بعنى أن المطهر في الواقع المالسؤر أوالتراب فان كان الاراب فان كان الاراب فان كان الأول فلا فائدة في استعمال الشانى تقدّم أو تأخروان كان الشانى فلا يضر التقديم والنائخير فو حب الضم دون الترتيب والضمير في يفيد راجع الى قوله توصل عمرة وله عدوة وله وسؤر الفرس طاهر عندهما) معناه ظاهر وقوله (في العصيم) احتراف عن الروايات الباقية فانه ذكر في المحيط في سؤر الفرس عن أى حنيفة أربع دوايات فال في رواية أحب الى أن شوصاً بعسيره وهو دواية المهابي عنه وفي دواية المحدود والمحدود والمحدو

يضم التيم الح الوضوعية احتياطا كما سسنذكره والكلام نيسه في ثلاثة مواضع في وفت الجواز وفي حواز الوضوءيه وفي نفسه فأماالاول فهوالوقت الذى يجوزفه التممواليه أشار بقوله فان لم يجدالانسد التمر بعسى اذاعسدم الماء المطلق واماالشاني فقسد اختلف فمه وقدروي عن أبى حشفه تلاثروامات ذكرفي الجامع الصيغير والزيادات أنَّه يتوضأ به ولايتمهم وذكر في كاب الصلاة أنهان توضأ به وتبم أحبانى قالشبيخ الأسلام فيه اشارمالي أنه لوبوضأ يهولم يتمسم حازولو عكس لم يجزوا لمع ينهما مستعب والشالثة ماروى نوح بنأى مريم والحسن ان زياد أنه يتمم ولا يتوضأ به وبه أخد أنو بوسف أماوحه الروانة الاولىف ذكره في الكناب من قوله

والبغل من نسل المارفيكون بمنزلته (فان لم يجدغيرهما يتوضأ بهماويتيم و يحوز أيهما فدم) وقال زفرر حسه الله لايجوز الاأن يقسدم الوضو ولانه ماءواجب الاستعمال فأشسيه الماءا لمطاق ولناأن المطهر أحدهما فيفيدالجعدون الترتب (وسؤر الفرس طاهر عندهما) لان لحه مأكول (وكذاعنده في الصييم)لان الكراهة لاطهارشرفه (فان لم يجدالانه بذالتمر قال أبو حنيفة وجه الله تعالى سوضاً به ولايتمم لحديث ليسلة الجن فان النبي عليه السلام توضأ به حين لم يجد الماء وفال أبو يوسف رحه الله يتهم ولا توضأبه وهوروا به عن أب حديف قرحه الله وبه قال الشافعي رحمه الله علا با كه التيم افا آنطاهر ونجس ولاعيز فانه يستقط استعال الماء ويحب التيم لانها اعاتلن ملولم يعتبر تقديم الحرم والرابع انفى استعبال المباء ولمثالا حتياط لتنعس العضو يتقدد يرنجا سنه ولابلزم لعدم تنجس متيقن الطهارة بالشاك والخامس أنمقتضىء دم النعاسة أن الماء ان كان مغاو با باللعاب كان مقيدا فيجب التيم عينا وان كان غالباوجب الوضوعيناف أين وجب الضم واعابان ملولم يجب تقرير الاصدول التردد فى تَبْوت الضرورة وادفررت وكان الحدث التابية بن لم يزل به وان كان مَعْلُو با وعند هُذا ظهر أن تقرّ ر الاصول بسبب الترددف الضرورة مع الاحتياط يبين قول أبي طاهرانه محتاط فسه وان العاب غس لايتنعسبه مخالطه وانه لاشبهة في طهارة العرق بالنسبة الدالتوب لانه لا تردد في ثبوت الضرورة في ذلك وقدركب صلى المعليه وملم الحارمعروريا وبهيتبين فسادقول عصام المذكور آنفاو صعة مافى المتقيلو حلناالفسادعلى المنحاسة لان الضرورة لم تهقى بالنسبة الى الماء الااذا تعدى اليه بغسل الثوب وحينتذ ينبغي أن لايتنص لانه غسل فسه ماهومحكوم بطهارته شرعا يخلاف مالوقط رمن عرقه في المياه ونحوه وهدذا محل مأنى المنتق في اعتقادى فان قلت تقسر يرالاصول أفاد النجاسة غيرائه لا يتنجس به المخالط ونصحمدعلى طهارته ينافيه قلنااغانص على طهارة السؤروه والماء الذى خالطه اللعاب فلاينافي تقرير الاصولهذا وقد تحقق الضرورة في عرقه فيجب سقوط نجاسته مخلاف لعابه متردد في ثبوت الضرورة فقررت الاصول (قوله و يجوزأ يهماقدم) والافضل تقديم الوضوء ، فرعان الاول اختلفوافى النية فىالوضوء بسؤرا لحار والاحوط أن سوى الثاني لويوضأ بسؤرا لماروصلى الظهرثم تهم وصلاها صحت الظهر لماذ كرفى دفع قول زفر وهوأن المطهرأ حدهما لاالجحوع فان كان السؤر صحت واغت صلاة التيم أوالنيم نبالقلب (قوله وكذاعند مفي الصيم) احترازعن سائر الروايات في الحيط عن أبي حنيفة فى سؤر الفرس أربع روايات قال في روايه أحب آلي أن شوضاً بغيره وفي رواية مكروه كلحمه وفي رواية مسكولة كسؤرا لمار وفرواية كابالصلاة طاهر وهوالصيغ من مذهبة (قولة طديث الما الن)

(۱۱ - فتحالقدير اول) للديث ليلة المن وهوماروى أورافع وان المعتمر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليسلة ثم قال ليقم مي من لم يكن في قلب مثقال ذرة من كبرفقام أن مسعود رضى الله عنه فعله أى أخذ مرسول الله صلى الله

(قال المصنف والبغل من نسل الحارف يكون بمنزاته) أقول قال عصام الدين يشكل عاياً تى فى كاب الانصدة من أن الموادين الاهلى والوحشى بنبع الام لانها هي الاصلان التبعية حتى اذا ترا الذئب على الشاة يضعى الولد فقتضى هذه الرواية أن يكون البغل المتوادمن الرمكة تابعاله اولايشك في سؤره المتعارض الأداة فى حرمته والاحته لا به وردا لحديث يحرمته صريحا والحديث الفرس والحاريق من الماحة الفرس والحارية من الماحة الفرس والحارية من الماحة الفرس والحارية من معارات التيم عندوجوده (قال المصنف والفرس طاهر) أقول في عدم جواز التيم عندوجوده (قال المصنف وسؤرا الفرس طاهر) أقول وطهور

علية وسلم عنفسه فقال عبدالله بن مسعود خرجنا من مكة وخط رسول الله صلى الله عليه وسلم حولى خطا وقال لا يخرج عن هذا الخط فانك ان خرجت عنه لم القيامة ثم ذهب يدعوا لجن الى الاعيان و يقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفير ثم رجع بعد طلوع الفير وقال لى هار بق معك ماء أنوضاً به فقلت لا الانبسد التمرف اداوة فقال رسول الله عسلى الفير ووجه قول أبي يوسف وهو قول الشافعي العمل باكنه التيم فائم النقل التطهير عند عدم الماه المطلق الى التراب ونسذ التمرماء من وجه فيكون الحديث من وجه فيكون الحديث من وجه فيكون الحديث من وجه فيكون الحديث التيم وقول الشافعي فكيف يستقيم قوله أوهو منسوخ باكنه التيم المناب المناب المناب المناب المنافعي فكيف يستقيم قوله أوهو منسوخ باكنه التيم أحسب بأن ذلك جواب أبي يوسف خاصة والمشترك بينهم الون المناب المنا

لانهاأقوىأوهومنسوخ بهالانهامدنية وليانا بلن كانت مكية وقال مجدر حدالله بنوضا بهويتيم لان في الحديث اضطرابا وفي الناريخ جهالة فوجب الجمع احساطا فلناليان الجن كانت غير واحدة فلا يصم دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصابة رضى الله عنهم

عن أى فزارة عن أى زمدعن عبدالله ن مسعود أنه صلى الله علمه وسلم قال الهلياة الجن ما في اداو تك قال نسيذ غرقال غرة طسة وماءطهور أخرجه أبودا ودوالترمذى والنماجه وفى رواية الترمذي فتوضأمنه ورواه النأى شبية مطولا وفيه هل معاثمن وضوء قلت لاقال فعافى اداوتك قلت نسذتمر والتمرة حاوة وماءطيب ثموضأ وأفام الصلاة فالواضعيف لان الترمذى قال وأبوزيد مجهول وأبوفزارة قيل هوراشد ان كسان وقسل رحل آخرمجهول أحساما أبوز مدفذ كرالقاضي أبو يكر ب العربي في شرح الترمذى انهمولى عروين مريث وي عنه راشدين كيسان العيسى الكوفى وأبور وق وهذا يخرجه عن الجهالة وأماأ بوفزارة فقال السيخقى الدين في الأمام في تجهيله نظر فاندروى هذا الحديث عن أبى فزارة اجاعة من أهل العلم مثل سفيان وشر يك والحراح سمليم واسرا تل وقيس بن الربيع وقال ابن عسدى أبوفزارة واوى هذا الحديث مشهور واسمه راشدين كيسان وكذا قال الدارقطني وأماماعن النمسعود رضى الله عنسه أنهستل عن ليلة الحن فقال ماشهدهامنا أحدفه ومعارض بمافى اين أبي شبية من أنه كان معمه وروىأ يضاأ بوحفص بنشاهين عنه أنه قال كنت مع الني صلى الله عليه وسلم ليلة الجن وعنه أنهرأى قومامن الزط ففالهؤلا أشبه من رأيت بالجن ليلة المن والاثبات مقدم على الني وانجعنا فالمرادماشهدهامناأحدغسري نفىالمشاركته واناتة اختصاصه بذلك كإذكره الامام أنومجدالبطليوسي ف كتاب التنبيه على الاسباب الموجبة الخلاف (قوله قلنا الذا لمن كانت غيروا حدة) نظرفيه بانوفد نصيبين كان قبسل الهجرة بثلاث سنين وكلامه وهمأن ليلة الجن كانت بالمدينة وأستقل ذلك فى كتب الحديث فماعل لكن ذكرصاحب آكام المرحان فيأ كام الحان أن ظاهر الاحاديث الواردة في وفادة الجنأنها كانتأست مماتوذ كرمنهامم ففيقسع الغرقد حضرها النمسعود ومرتين عكة ومرة دابعة خارجة المدينة حضره الزبير بن العوام وعلى هذ الايقطع بالنسخ (قول والحديث مشهور) نظر فيه اذ المشهورما كان آحادافي الاصرل م تواتر عند المتأخرين وليس هذا كذلك بل تكلم فيه كثير من المتأخرين

أبىءسدة منعبدالله من مسعودانه قبل له هل كان أبوك مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن فقال ولوددت أن لو كان أبي صاحب رسول الله صلى ألله علمه وسلم ولوكان مع النبي صلى الله علمه وسلم لكان فراعظما ومنقبة أه ولعقبه بعده فأنكركون أبيهمع الني صلى الله عليه وسلم ولوكان لماخق على ابنه وفي الناريخ جهالة فأنهم اختلفوافي انتساخ هدذا الحددث إهالة الناريخ فقال بعضهم نسيخ ذلك باكية التمم وقال بعضهم لم ينسمخ لان آية التمم نزلت في شأن الاسفار والنسذيستعل فى العادات فماقرى من الامصار فيجب الجسع احتياطا فلناليان الجن كانت غيروا حدة بعني انهاتكزرت فالف التسعران المن أنوا

وسول الله صلى الله عليه وسلم دفعتين فيصو زأن تكون الدفعة الشائية في المدينة بعداً به التيم فلا يصع دعوى النسيخ والحديث مشهور ثبت بطرق يختلفة وعلت به العصابة كعلى روى عنه الحارث أنه قال الوضوء بنبيذ التمروضو من لم يحدالما من طرف مختلفة انه كان لارى بأسابالوضوء بنبيذ التمر عند عدم المياء روى عكرمة عن ابن عباس أنه قال يوضؤا بنبيذ التمرولا تتوضؤا باللبن وروى عنه من طرق مختلفة انه كان يجوّز الوضوء بنبيذ التمر عند عدم المياء وروى عن عبد الله بن مسعود أنه كان يجوّز الوضوء بنبيذ التمر

⁽قوله فقال الذي صلى الله عليه وسلم عرة طيبة وماء طهور) أقول المهرة بالناء المثناة (قال المصنف أوهومنسو خبها) أقول هذا عند أبي وسف اذالشا فعي لا يرى التناسخ بين الكتاب والسنة (قال المصنف قلنالها الجن) أقول ردعلى أبي يوسف (قال المصنف والحديث) أقول ردعلى الكل

عند عدم الما وهم كارالعدامة أمّة الفتوى فيكون قولهم معولا به (و بمثله) أى عنل هذا الحديث المشهور (يزاد على الكناب) قال أبو صنيفة ان اشتبه كون عبد الله مع رسول الله عليه وسلم الله الحق قلنا في الباب ما يكفي الاعتماد عليه وهور وا به هؤلاء الكارمن العدامة (قوله وأ ما الاغتسال به) أى بنيذ التمر على قول أبي حنيفة فقد اختلف فيه فنهم من حق زماء تبارا بالوضو وحود المفتضى وهووجود الحدث وعدم الماء ومنهم من أم يجوز ملان الاثرجافي الوضوء خاصة والغسل فوقه فلا يلحق به وقوله (والنبيذ المختلف فيه) بيان الموضع الثالث ذكر مجد في النوادر هو أن يلق تميرات في ماء حتى صادالماء والوقية الايكون مشتد اومسكر اوما الشند منها وسان تحديث النارف ادام حلوارقية السمل على الاعضاء فهو على الاختلاف وان اشتد جاز الوضوء به بالاجاع لا نه صادم من الانبذة كنبيذ الزبيب به عنده ولم يحز عند مجد خرمته عنده ولا يجوز التوضى (٨٣) عاسوا ممن الانبذة كنبيذ الزبيب به عنده ولم يحز عند مجد خرمته عنده ولا يجوز التوضى (٨٣) عاسوا ممن الانبذة كنبيذ الزبيب

وعمله يزادعلى المكتاب وأما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء وقيل لا يجوز لاند فوقه والنبيد المختلف فيه أن يكون حاوار قيقا يسمل على الاعضاء كالماء وما استدمنها صارح اما لا يجوز النوضى به وان غير نه النارف ادام حاوار قيقافه وعلى الخلاف وان الستدفعند دأبي حنيفة رجه الله يجوز التوضى به لانه يحل شربه عنده وعند محدر جه الله لا يتوضأ به لحرمة شربه عنده ولا يجوز التوضى عاسوا ممن الانبذة برياعلى قضية القياس

﴿ باب التمم ﴾

(ومن لم محدما وهومسافر

وانام بصح كلامه فوجب تصبح الرواية الموافقة لقول أي يوسف لان آية التيم فاسخة له لذا ترواية مدنية وعلى هذا مشى جاعة من المتأخرين واعلم أن قول مجديوجوب الجمع بين الوضو به والتيم رواية أيضاعن أبي حنيفة صرح بذلك في خزانة الاكل قال التوضو بنيذ المترج ترمن بين سائر الاشربة عند عدم الماء وبتيم معه عنداً بي حنيفة وبه أخذ مجد وفي رواية تتوضأ ولا يتيم وفي رواية يتيم ولا تتوضأ وبه أخذ القول ثم قال في المؤانة قال به وبه أخذ القول ثم قال في المؤانة قال به وبه أخذ الفقل ثم قال بين المؤانة قال مسايخنا انها اختلفت أحويته لاختلاف المسائل سئل مرة ان كان الماء عالية قال يتيم ولا يتوضأ وسئل مرة اذا لم يدرأ بهما الغالب قال يتيم ولا يتوضأ وسئل مرة اذا لم يدرأ بهما الغالب قال يجمع بنه ماوعلى هدذا يجب التفصيل في الغسل ان كان المبيذ عالي المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وقد صحى في الميسوط المواز وصده في المفيد عدم المواذ وعدم من الدام والتيم وأمامن لم يلاحظوا هذا المبي فقد اختلفوا في المواز وعدم في المفيد عدم المواذ المنافقة وقد صحى به فلا يجوز الا بالنية كالتيم لا نه بدل عن الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء و ينتقض به اذا وجدذ كره القدورى في شرحه عن أصحابنا

ماب التمم

شرع فى غزوة المر يسيع لما أضلت عائشة عقدها فيعث صلى الله عليمه وسلم فى طلبه وحانت الصلاة

والنسن وغسر ذلك لان وسلذا المرخص بالاثرعلي خــ لافالقاسفسق الباقى على موجب القياس ولانه علل بعلة فاصرة وهي كونها تمرة طيبة علل باسم وصفة وهولانو حدفى غبره اعلمان القدوري رحه الله ذكرفي شرحه عن أصحابنا أنهلا محوزالنوضي شسذ التمرالا بالنسة كالتمم لانه مدل عن الماء كالتهم حسي لا يجوز النوضي به حال وحودالماء ولوتوضأ بالنيذ نموحدماء مطلقا ننتقض وضدوء كاينتقض التهم بوجودالماء

﴿ بابالتيم ﴾

لمافرغ عن ذكر الطهارة بالمافذكر التيم لماأن حق الخلف أن يعقب الاصل أونقول ابت دأ بالوضوء ثم ثى بالغسل ثم ثلث بالتيم تأسسا بكناب الله العزيز

فانقيسل كيف ترك التأسى بكتاب الله في تقديم المسافر وخارج المصرعلى المريض مع أن الله تعالى قدم المريض على المسافر في قوله وان كنتم من ضي أوعلى سفر أحيب بأن التيم من تب على عدم الما وهوفيهما حقيق وفي المريض حكى والتيم في اللغة القصدوفي الشريعة هو القصد الى الصعيد الطاهر التطهر فالاسم الشرعي فيه المعنى اللغوى وثبوته بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيم واصد عيد اطب اوكان بزولها في غزوة المريسيع حين عرس رسول القه صلى الله عليه وسلم الماف فسقطت من عائشة قلادة لاسما فلما ارتعاداذ كرت ذلك لرسول الله عليه وسلم فبعث رجلين في طابها فتزاوا ينتظر ونهما فأصبحوا وليس معهم ما وفا غلط أبو بكر

﴿ بابالتمام

على عائشة رضى الله عنه ماو قال حسبت رسول الله على الله عليه وسلم والمسلمن على غير ما وفئرات فلما صاوا بالشهم عاء أسيد ب حضيرا لى مضرب عائشة فعل يقول ما أكثر بركنكم با آل أي بكر وفي روا به يرجك الله ياعلن في من يكرهينه الاحعل الله تعالى فيه السلمين فرجا وأما السينة فعاروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حعلت لى الارض مسجد او طهو ورا أنه ما أدركتنى الصلاة نهمت وصليت وقوله عليه السلام التراب طهو والمسلم ولوالى عشر هيم ما لم يحدالماء والمراد بالما ما يكنى فرفع الحدث الذي به تحل الصلان النام الدونه يستوى و حوده وعدمه اذلا يثمت به استباحة الصلاة في كالمعدوم لا يقال ماء في قوله تعالى فلم تحدوا ماء تكرة في مساق الدي في تتناول ما يسمى به قليلا كان أوكثيرا وذلك يقتضى أن لا يجوز التهم الا بعد استمال ما معمن الماء وان كان لا يكنى الوضوء كافي از الة النحاسة المقبقية كاهومذهب الشاقعي لا نا نقول المراد به ما تحل به الصلاة والمراد ما تعلى والمورد والمناون على المناورة والمسلمة والمناورة والمناورة والمسلمة والمناورة والمناورة والمسلمة والمناورة والمسلمة والمناورة والمناورة والمناورة والمسلمة والمناورة والمسلمة والمناورة والمناورة

منبقول لايجوزالتهمالا

للسافرومعناه ويجوزالنهم

لمنهوخارج المصروانلم

يكن مسافرا اذا كان سه

وبسين المصر وفى بعض

النسخ بين الماء وهوأولى

(نحوالميلأوأكثر) وفيه

أشارة الىنفى جوازالتمهم

فى الامصار الاف المواضع

المستثناة على ماسأتى

ود كر في الاسرارلوعــدم

الماء في الامصارجازفها

أيضالان الشرط عسمه

فأينما تحقق يعمدوجود

المقنضي جازوعلى هسذا

يكون قوله أوخارج المصر

انفانسا يحسب العادة لما

أنءدمالماء فيالامصار

أوخار جالمسر بينه وبين المصر محوميل أوأكثر يتيم بالصعيد) لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيم واصعيداً طيبا وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولوالى عشر حجم مالم يجد الماء والميل هو المختار فى المقدار الانه يلحقه الحرج دخول المصر

نادرعادة قبل قولة أواكثر الصعيد الطيب طهور المسلم والسابي بعاب ويعرب ببعد (قوله والمن الولوهذا كذاك او مستغنى عنه وهوظاهر وأحيب بأنه تأكيد لان معنى التأكيد هوان يستفاد من النانى ما استفيد من الاولوهذا كذاك او وردّبأن تحلل العاطف بأباه وقيل ذكره نفيالر وابه الحسن عن أى حنيفة أن الماءان كان قدامه فالمسافة ميلان وان لم بكن فيل وغيرها من الروايات على مانذكره وهو غير حسن وقيل مقدار البعد انحابه لم حزر اوظنا فان كان ظنه أن الماء من حيث هوفيه ميل أو أكثر تيم وان كان ظنه أنه الماء من حيث هوفيه ميل أو المراد من عنه أنه ميل أو أقل لم يتم حتى اذا تحقق أنه ميل جازوفيه نظر لانه في كلامه على أنه يعلم حزر أوظنا فن أين يتحقق ذاك والمراد من عدم الوجد من القدرة على استعمال الماء وقوله الى عشر سجيج المكثرة الالغامة لجواز الشيم في أكثر من ذلك أيضا اذا لم يجد الماء وقوله (والميل هو الختار في المقدرة على استعمال الماء وقوله الفاهد وي عن مجدأ نه يجوز التيم اذا كان الماء على قدر مملن وعن

(قال المسنف أوخارج المصر) أقول الاحتشاش أوالاحتطاب أوغسرهما (قوله قوله أوخارج المصرمنصوب لكونه حالاالى قوله و محوزأن يكون مفعولا فيه) أقول قال العلامة الرضى يستثنى من المكان المهم جانب وما بعناء الى أن قال فانه لا يقال ذيد جانب عمر و و كنفه بل في جانبه وكذا خارج الدار كا قال سيبويه فى خارجها (قال المصنف أوا كثر) أقول قوله أكثر الإشارة الى أن هذا المتقدير بالميل لا يمنع الزيادة

الكرى ان كان فى موضع يسمع صوت أهل الما و فهو قريب والانهو يغيد وبه أخذ أكثر المشائخ وقدد كرنا أنفار واله الحسن عن أبى حنيفة وروى عن زفران كان يحيث يصل الى الما وقبل خروج الوقت لا يجزئه التيم والا فيجزئه وان قرب الما ومنه والميل ثلث فرسخ والفرسخ اثناع شر ألف خطوة و فسران شماع المسل شلافة آلاف ذراع و خسما تهذراع الى أربعة آلاف ذراع و جسما في المناون يلحقه الحرج بدخول المصروبالوصول الى الما وفي هذا المقدار من المسافة والحرج مدفوع (٥٥) وقوله (والما ومعدوم حقيقة) يجوز أن المرجد خول المصروبالوصول الى الما وفي الما الما يقال

أوميلان ان كان الماء أمامه والافيل أولوصاح بأعلى صوته لم يسمعه أهدل الماء لانه لا تحرير الهذالعدم انضباطه وبالميل يتحقق الحرج لوألزم الذهاب الحالماء بالنظر الى جنس المدكلف من وماشرع التيم الالفع الحرج ولذا قدم في الاية المرضى على المسافرين لانهم أحوج الحالر خصة من غيرهم ثم الميل في تقدير ابن شعاع ثلاثة آلاف ذراع و خسمائة الحاربعة آلاف وفي تفسير غيره أربعة آلاف وهو ثلث الفرسخ وضبط في قول القائل

ان البريد من الفراسخ أدبع ، ولفرسخ فثلاث أميال ضعوا والميل ألف أى من الباعات قل ، والباع أدبع أذبع فتتبعوا ثم الذراع من الاصابع أربع ، من بعدها عشرون ثم الاصبع ست معرات فظهر شعيرة ، منها الى بطسن لأخرى توضع ثم الشعيرة ست شعرات فقل ، من شعر بغل ليس فيها مدفع

وعن أبي يوسف ان الماء اذا كان بحيث لوذهب البه ويوصاً تذهب القافلة وتفس عن يصره فهو بعسد و يجوزه التيم وهذا حسن جدا كذا في النخرة (قول والمعتبر المسافة الخ) احترازي تول ذفر فائه يجوز التيم خلوف الفوت وان كان الماء أقسل من ميسل (قول ولو كان يحيد الماء الاأنه مريض يخاف ان استعمل الماء استدم في الفرق الماء المستعمل الماء المستعمل كالمدرى وغوه أوكان لا يحدمن يوضه ولا يقدر منفسه فان وجد خادماله والمبطون أو بالاستعمال كالجدرى وغوه أوكان لا يحدمن يوضه ولا يقدر منفسه فان وجد خادماله أوما يستاح به أجرا أوعند من لواستعان به أعانه فعلى ظاهر المذهب لا يتيم لا مة فادر قال المصنف في التيم يون كروب الوضوء في اقلاق الماء أنه المسلمة ومعه في المناف والمراف المناف المناف

والماءمعدوم حقيقة والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان النفر يط يأتى من قبله (ولو كان يجدالماء الاأنه مريض يختاف ان استعمل الماء اشتدم من منه يتيم) لما تساونا ولان الضرر في ذيادة المرض فوق الضرر في ذيادة ثمن الماء وذلك بيم التيم فهدا أولى ولافسرة بين أن يشتد من صديا لتحرك أو بالاستعمال

بالرأى وهولا بحوزو تقريره أن المنصوص علمه كون الماءمعدوماوههنامعدوم حقيةة لكن نعلم يقين أن عددمه مع القدرة عليمه بلاحر جلس ععوزالتهم والالحاز لمن سكن بشاطئ الحر وقدعمدم الماسن سته فعلنا الحدالفاصل بن البعدوالقرب لحوقا لحرج لان الطاعة بحسب الطاقة قال الله تعالى وماجعيل علمكم فى الدين مسن حرج وقوله (والمعتم المسافة دون خوف الفوت) احترازها ذكرنام نقول زفرآنفا قال التعمشر علضرورة الحاحة آلى أداء الصلامي الوقت وقد تحقق فيما نحن فمه وقلناالتفريط جاممن قله متأخر الصلاة فلس 4 أن يتمر ماذا كانالاء قر سامنه وقوله (يتمملا تلويا) يعنى قوله تعالى وان كنتم مرضى وقوله (ولان الضررفي ديادة الرض الخ)

النص مطلق عن ذكر

المسافة فتقييده بالميل

تقسد اطلق الكناب

لان ثمن الما و مال والمال خلق وقاية للنفس و كان شعا ولما كان الحرج مدفوعا عن الوقاية التي هي تبع فلان يكون مدفوعا عن الموقى الذي هو الاصل أولى وقوله (ولافرق بين أن يشتد مرضه بالتعرك) كالمبطون (أو بالاستعمال) كالجدرى والحصية

(قال المسنف لان التفريط) أقول أى التقصير بتأخير الصلاة المؤتى الى خوف فوتها فى الوقت (قال المصنف ولان الضروفي في إدة المرض فوق الضروف في الدة المرض فوق الضروف في المرض في المرض

وقوله (واعتبرالشافعي خوف التلف)أى تلف نفسه اوعضوه (وهو)أى اعتبار الشافعي (مردود بظاهر النص) لان قوله تعالى وان كنتم مرضى باطلاقه بيج التيم لكل مريض الأأنه خرج من لايشتد مرضه بسيباق الآية وهوقوله تعبالى مايريد الله أيجعل عليكم من حرج فان الحرج انما يلحق من يشتد مرضه به في بقى الباقى على ظاهرها فان قبل لانسلم اطلاق النص لتقيده بالعدم أجيب بان العدم شرط فى حق المسافردون المريض وقوله (ولو خاف الجنب الخ) ظاهر ولم يذكر المحدث اذا خاف الهلاك من الوضو فى المصر وقال فى الاسراد هما سواء وذكر فى المحيط اختلاف الرواية (٨٦) فيه فحقرة شيخ الاسلام خواهر زاده ولم يجوزه الامام الحلواني قال (والتيم ضربتان)

واعتبرالشافعي رجه الله خوف التلف وهوم ردو بظاهر النص (ولوحاف الجنب ان اغتسل أن يقتله البردا وعرضه يتمم بالصعيد) وهذا اذا كان خارج المصر الما بناولو كان في المصر في كذلك عندا بي حنيفة رجه الله خلافاله ماهما يقولان ان تحقيقه فلا بدمن اعتباره (والتيم ضربتان عصر باحد اهما وجهه و بالاخرى يديه الى المرفقيين لقوله عليه السلام المتيم ضربتان ضربة الوجه وضربة البيدين وينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب كى لا يصير مثلة وعندهما تشير القدرة بالله الغيرلان الته صارت كالته بالاعانة وكان حدام الدين محتارة ولهما اهدا عندي المدرة في المدرا المناف المدرة عالم المناف المدرة بالمناف المناف المدروة بالمناف المناف ا

وعن محدلا يتيم فى المصر الأأن يكون مقطوع المدين لان الظاهر أنه يجدمن يعينه وكذا العجزعلى شرف الزوال بخلاف مقطوعهما (قوله واعتبرااشافعي خوف النلف) أوشين على عضوظا هر كسواد اليدونحوه (وهوم دودنطاه رالنص) أذفوله تعالى وان كنتم م ضي الاته لانقسد فيسه من مريض بخشى التلف بالاستعمال أوالزيادة ولولاماعل فطعامن أنشرعية التيم للريض انماهو رخصة لدفع الحرج عنه والحرج انما يتعقق عندخوف الأشدادأ والامتدادليكان جائزاللريض مطلقا خاف عاقبته أولم يحف (قوله هما يقولان الخ) منهم من جعل الخلاف بينهم في هذه نشأعن اختلاف زمان لا برهان بناءعلى أنأجر آلحام فى زمانهما بؤخذ بعدالدخول فاذاع زعن الثمن دخل ثم تعلل بالعسرة وفى زمانه قبله فيعذر ومنهممن جعله برهمانيا بناءعلى الخملاف فى جوازالتهم لغيرالواجد قبسل الطلب من رفيقه اذا كانه رفيق فعلى هذا يقيدمنعهما بأن يترك طلب الماء الارمن جيع أهل المصر أتماا ن طلب فنع فانه يجوزعندهما (قولهوهما بقولانان تحقق هذه الحالة في المصرنادر) يحتمل الوجهين بعني تحقق خوف الهلاك ردامع العجز عن الما الحاراذ يتناول العزعنه الطلب من الكل والمنع واحدم القدرة على اعمال الحبيلة في دخول الحسام قبل الاعطاء وقوله في وجه قوله البحز والمتحقيقة فلابدّ من اعتباره يحتمل اعتباره بساءعلى عجزه عن اعمال الحيلة في الدخول واعتباره بساءعلى القددرة على ذلك وعلى الطلب من أهل المصرلكنه لم يكلف الماء الااذا قدرعلمه بالملك والشراء وعندا نتفاء هذه القدرة يتعقق الهزواذا لم يفصل العلماء فيما اذا لم يكن معه عن الماء بين امكان أخذه بعن مؤجل بالحيلة على ذاك أولا بل أطلقوا جواذالتيم انذاك مع انه أيسر على صاحب المامن أخد محالة العسرة الحالميسرة فانتم هذا البحث فاطلاق بعض الشايخ عدم الجوازفي هدذاالزمان بشاءعلى أن أجرا لمسام يؤخسذ بعد دالدخول فيتعلل بالعسرة بعسده فسية نظر هذا وأماخوف الرضمن الوضوء بالماء السارد في المصر على قوله هل بييح النيم كالغسسل فاختلفوافيه جعلافى الاسرارمبيعا وفى نتاوى فاضيخان العديم أنه لايجوز كأنهوالله أعلملعدم اعتبار ذلك الخوف ساعلي أنه مجرّدوهم اذلا يتعقق ذلك في الوضو عادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم التهم ضربنان الخ) رواء الحاكم والدار قطنى بهذا الافظ عن ابن عرعنه صلى الله عليه وسلم

قبل في قوله ضربتان اشارة الىأن فسالضرب داخل فىالتمهفن ضربيديه على الارض التمم وأحدث قبل أنعسم بهماوجهه وذراعيه ممسعهما بهما لميجزلانه أحمدث بعدماأتي سعض التمم فكانكن أحدث في خــ لال الوضوء وذكر الامام الاستعالى حوازه كن ملا كفيه ماء للوضوء مأحدث ثماستعله واختار لفظ الضرب وان جازالوضع أنضا للمالغية في ايصال التراب الحاثناه الاصابع (وقوله و بالاخرىبديهالي المرفقين)نثي لقول الزهرى فأنه عسم الىالا باطوهو رواية عن مالكرجهالله ولروامة الحسسن عن أبي حنيفةأنه الىالرسغ وهو دواية عن انعباس وقوله (وينفض)النفض تحريك الشئالسقط ماعليهمن غبارأوغسره وقوله إبقدر مايتنا ثرالتراب اشارةالي أنهلا يفذر عزة كاروى عن محدبل اناحناج الحالثاني

فعل ولا عزّن كاروى عن أى وسف بل اذا تناثر عرّة لا محتاج الى النانى لان المقصود هو أن لا يصير مثلة وهو سيسكت محصل بالنفض سواء كان مرّة أومر تين و المثلة ما يمثل به من تبديل خلقته و تغييره ميثنة مسواء كان بقطع عضو أو تسويد وجه أو تغييره وقد حكى ابن عروجا بررضى الله عنه سم تيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيفيته أن يضرب بيديه على الارض ثم ينفض مماحتى بتناثر التراب

⁽قال المسنف واعتبر الشافعي خوف النلف) أقول أى تلف النفس أومنفعت (قوله وهوأى اعتبار الشافعي مردود الى قوله الاأنه خرجمن لا يشتد مرضه بسياق الاكه إلى المول اشارة الحسلك آخر في الاكه القاضى أبو زيد وشيخ الاسلام

فيه مسيم به ماوجهسه ثم يضرب به سما أخرى في فضه ما و يسيم بياطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر بده اليني من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يسعم بياطن كفسه اليسرى باطن ذراء سه اليني الى الرسغ و يجرّ باطن ابه ام بده اليسرى على ظاهر ابه ام يده اليني ثم يفعل بسده اليسرى كذلك و قوله (ولا بدمن الاستبعاب) بعنى أن الاستبعاب شرط فى التيم حتى اذا ترك شدياً لم يجز كافى الوضوء وقوله (فى ظاهر الروابه) احتراز عن دواية الحسن عن أبي حنيفة أنه قال الاكثرية وممقام الكل لان فى المسوحات الاستبعاب ليس بشرط كافى مسيح الخف والرأس وحسه الظاهر أن التيم قام مقام الوضوء ولهدا قالوا يخلل الاصابع و ينزع الخاتم ليم المسيحاب فى الوضوء شرط فى كذا فيما الما المسابق المناكب واحباء لا بالمقتضى وهوذ كر الابدى فى الكتاب والسنة ولا يلزم آية السرقة لان النبى صلى الله عليه وسلم بين محل القطع وهو الزند بالقول والفعل بخلاف ما يحن (٨٧) فيه فان قبل قدد ل الدليل على أن

ولابدمن الاستيعاب فى ظاهرالرواية لقيامه مقام الوضوء ولهدذا فالوا يخلل الاصابع و ينزع الخاتم ليتم المسم (والحدث والجنابة فيه سواء) وكذا الحيض والنفاس

حقيقة البدلست عرادة فان الباء اذادخل على الحن تعدى الفعل الى الالله فلا بقتضي استبعاب الحرل أحس مان الباه ضلة كما في قوله تعالى ولا تلفوا بأمديكم الحالته لكة فسلا يقنضي تبعيض المحلوفيه بجثذكرناه فىالتقسرس والانوار وقوله (والحدث والجنابةفيه) أىفىالتهم منحسا لحوازوا لكيفية والاكة سيوا وهوقول أصحاننا وعلنه العلماءوهو المروى عن على وان عباس وعائشة وقال بعض الناس لايتهم الحنب والحائض والنفساء وهوالمروىعن عروان مسيعود وان عرومنشأ الاختلاف نما بينهمان قوله تعالى أولامستم النساء مجول على المس المد أوعلى الجاع فذهب الاولون الحالشاني والاتخرون الى

سكتعنه الحاكم وقال لاأعلم أحداأ سندهءن عبيدا لله غيرعلى بن طبيان وهوصدوق وقدوقفه يحيى ابن سعيد القطان وهشيم وغيرهما وصوّب وقفه الدارقطني اه ونقل أبن عدى تضعيف ابن ظبيان عن النساف وابن معين وأما بغيرهذا الافظ فرواه الحاكم والدارقطي من حديث عثمان بزمجد الانماطي الحجابرين عبسدالله عنه صلى الله عليه وسدارة ال التهم ضرية للوجه وضرية للذراعين الى المرفقين فال الحاكم صيرالاسسناد ولم يخرجاه وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقول ابن الحوزى عشان متكام فيسهم ردود وبه يحمل حديث عمار بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة الى أن قال فقال صلى الله عليه وسلم انمابكفيك أن تقول بيديك مكذا تمضرب بيديه الارض ضربة تمسي الشمال على العنى وظاهركفيه ووجهه وهوحقيقة مذهب مالك فانه قال يعيد في الوقت على أن المرآد بالكفين الذراعين اطلاقالاسم الجزء على البكل أوالموادظاهرهمامع الباق أوكون أكثرعمل الامة على هذا رج هدذا الحديث على حديث عمار فان المق الامة الحديث القبول وجه على ماأعرضت عنه ثم قولهم ضربان يفيدأن الضربركن ومقتضاءأنه لوضرب يديه فقبل أنتيسم أحدث لايجوز المسم بتلك الضربة لانها ركن فصار كالوأحدث في الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء وبه قال السيدأ وشيحاع وقال القاضي الاسبيجابي يجوز كنملأ كفيه ماء فأحدث ثماستعله وفى الخلاصة الاصم أندلأ يستعل ذلك التراب كذا اختاره شمس الاغة وعلى هذاف اصرحوابه من أنه لوألقت الريح الغبار على وجهه ويدمه فسع منية التمم أجزأه وان أي ملايجوز يلزم فيه اما كونه فول من أخر ج الضربة لافول الكل واما اعتبار الضربة أعهمن كونهسا على الارض أوعلى العضومسحا والذي يقتضيه النظرع بدم اعتبارضرية الارضمن مسمى التممشرعا فانالمأمور بهالمسولاس غسرفي الكتاب قال تعالى فتهموا صعمداطسا فامسحوا وجوهكم وبحمل قواه صلى الله عليه وسلم التيم ضربنان اماعلى ارادة الاعممن المسحتين كاقلناأوأنه أخر ج مخرج الغالب والله أعلم (قوله حتى قالوا يخلل) عن محد يحتاج الى ثلاث ضربات ضربة الوجه وضربة للذراء ين وضربة لنخليل الاصابع لكنه خلاف النص والمقصودوه والتخليل لايتوقف عليه وينزعانلاغ وفى الحيط عسم تعت الحاجبين وفى الحليسة عسم من وجهسه ظاهر البشرة والشعرعلى

الاول وقالوا القساس أن لا يكون التيم طهورا وانحا أباحه الله تعالى الحدث فلا يباح العنب لانه ليس عدة ول المعنى حتى يصح القياس وليست في معناء لتلحق به بل هى فوقه وقال الاولون الملامسة أريد بها الجاع مجاز السياق الاكتمال المدت والمدت والمنابة في آية الوضوء ثمنق ل الحكم الحدث الامستم على في آية الوضوء ثمنق ل الحكم الحدث المستم على الحدث الاكبر لتصم الطهار بان والحدث مان مذكور في قوله تعالى المستم على في ذكر آية الوضوء ولئلا بازم التكر ارلان الاصغر مذكور في قوله تعالى أوجاء أحدم المناب العالم في حق التيم فمل لامستم عليه تكر ار ولئن سلنا أنه تعالى شرع التيم الحدث فرسوله صلى الله عليه وسلم شرعه الجنب أيضا

المروى أن قوما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انا قوم نسكن هذه الرمال ولم نحد الما مشهر أأوشهر بن وفينا الجنب والحائض والمنفساء فقال عليه السلام عليكم بأرضكم وفى الاحادث الدالة على ذلك كثرة حدث المنارى في صحيحه باسناده الى عران بن الحسين رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رحلام عنولا لم يصل فى القوم فقال باد بلان ما منعك أن تصلى فى القوم فقال بارسول الله والما وقول الله عنه ولاما وفقال صلى الله عليه وسلم عليك بالصعيد فاله يكفيك وقوله (و يجوز التهم عند أبى حديث و ميان كالحديد فلاس المنهم وقوله (بكل ما كان من حنس (٨٨) الارض) قيل كل ما يعترف بالنارف معرر ما داكالشجر أو يطن كالحديد فلاس

لماروى ان قوما جاوًا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا افاقوم نسكن هذه الرمال ولا نحد الماء شهراً أوشهر بن وفينا الجنب والحائض والنفساء فقال عليه السدلام عليكم بأرضكم (و يجوز التهم عنداً بي حنيفة و هيد مهما الله يكل ما كان من حنس الارض كالتراب والرمل والحير والحص والنورة والكحل والزنيخ وقال أو يوسف لا يجوز الابالتراب والرمل) وقال الشافعي رجما لله لا يجوز الابالتراب المنبت وهو رواية عن أبي يوسف رجمه الله لقولة تعالى فتيم واصعيد اطبيا أى ترابا منبتاً قاله ان عباس رضى الله عنه غيران أبايوسف زاد عليه الرمل بالحديث الذي رويناه ولهما أن الصعيد اسم لوجه الارض سمى به لصعود موالطس يحتمل الطاهر فعمل عليه

الصيروبقابل ظاهرالرواية رواية الحسن ان الاكثر كالكل لوجه غيرلازم (قوله لماروى أن قوما) عن أبى هر رةأن ناسامن أهل البادية أتوارسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اناتكون بالرمال الاشهر الثلاثة والاربعة وبكون فيناالجنب والنفسا والحائض ولسنانجدالما فقال عليكم بالارض تمضرب بيده الارض لوجهه ضربة واحدة عضرب ضربة أخرى فسميها على ديه الى المرفقين أخرجه الامام أحد وهوحديث يعرف بالمثنى تااصباح وقدضعفه أحدوآب معن في آخرين ورواء أبو يعلى منحديث أبىله يعمة وهوأ بضامضعف والطريق أخرى في مجم الطميراني الاوسط حمد ثناأ حمدين محد البزار الاصبهاني حدثنا المسن بنحاد المضرى حدثنا وكيع بنالجراح عن ابراهيم ن يدعن سليان الاحول عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فذكره وقال لا تعلم اسلمان الاحول عن سعيد بن المسيب غيرهذاا لحديث (قوله و يحوزالنيم الخ) قدلما كان محيث اذا حرق لا سط ع ولا سرمدا ي لا يصعر رمادافهومن أجزا الارض فحرجت الأشجار والزجاج المتغذ من الرمل وغسيره والماء المتحمد والمعادن الاأن تكون في محالها نجوز التراب الذي عايم الاجرانفسها ودخل الحر والجس والنورة والكمل والزدنيخ والمغرة والكبريت والملح الجبلي لاالمائي والسيخة والارض المحرقة في الاصم والفيروزج والعقيق والبلنش والساقوت والزمرد والزبرجد لاالمرجان والتؤلؤ لانأصلهماء وكذا المصنوع منها كالكنزان والجفان والزبادى الأأن تكون مطليسة بالدهان والا جرالمشوى على العصيرالاان خلط بهماليس من الارض كذاأ طلق فهادأيث مع أن المسطور في فتاوى قاضيخان التراب إذا خالطه ماليس من أجزاء الارص تعتبرفيه الغلية وهذا يقتضي أن يفصل في المخالط البن بخلاف المشوى الاحتراق مافيه بماليس من أجزاء الارض (قول غيرأن أما يوسف فرادعليه الرمل) حعل هذافي المسوط قولالاى يوسف مرجوعاءنه وانقرارمذهبه تعين التراب (قوله ولهماأن الصعيداسم لوجه الارض) الصعوده فهوفعيل عفى فاعل واذا كان هـ ذامفهومه وحب تميمه وان تفسيران عباس اباه بالتراب تفسير بالاغلب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في ألعه يعين وحقلت لى الارض مسجد اوطهو راوأما

من حنس الارض وههنا اطيف وهيأناته تعالى خلق درة و تطر الهافصارت مًا، ثم تكاثف منسه فصار تراباوتلطف منه فصار هوا وتلطف منه فصارناوا فكان الماء أصلاذ كره المفسرون وهومنقول عن التوراة فاذاتعذر الطهارة بالامسل انتقل الحالتيع وأقيم مقامسه والنبات كالشعرونحوه والمعدني كالحدد وشبهه ليس بتسع للاء وحسده حتى بقوم مقاممه ولاللتراب كذلك وانماهوم كسمن العشاصرالاربعة فليسرله اختصاص شئ منهاحتي تقوم مقامـــه وقالأنو بوسف لامجوز الاعالتراب والرمل خاصة غرجععنه الى أنه لا يحوز الا بالتراب الخالص وهوقول الشافعي لقولاتعالى فتهمواصعيدا طساأى ترامامنينا هكذا فسره انعاس وهدذا يقتضي القصرعليه غيرأن أباوسف زادعليه الرمسل

وابة كذار وى عن الخليس و المحليد الكشاف عن الزجاج أن الصعيد المراوجه الارض و قال الزجاج في معانى القرآن لا أعلم بين أهل المغة خلافا في أن الصعيد و المحال المنت (مهى به لصعوده) وهوا شارة الى المغة خلافا في أن الصعيد وجه الارض و قال المنت و في الصحاح عن ثعلب أن الصعيد وجه الارض قال المصنف (مهى به لصعوده) وهوا شارة الى المغتم في المحال المنت و المنافق و المحال المناف (والطيب يحتم الطاهر) كافى قوله تعالى حلالاطيب المفاعلية

لامة المنى عوضه الطهارة) ألاترى أملو كان التراب المنت بحسائه بجز التمرية اجماعة عما أن الانبات ليس له أثرق هذا الباب وعما يدل على ذلك قولة تعالى ولكن ير مدليطهر كم وقوله (أوهو مم اد بالاجاع) دليسل آخر و نقر يره أن الطيب مشترك بين الطاهر والمنت والطاهر من اد بالاجاع كامر آنفا قلا يكون المنت مم اد الان المشترك لاعوم له (ثم لا يشترط أن يكون عليه) أى على الصعيد (غبار) بلترق باليد فعيد وزالتهم بالكل والا بحر والمرداسني والماقوت والفيرون حوالم جان والزمن دوالز برحدوان كانت ملسالا غبار عله (عندا في منسفة) ومجدعته في احدى الرواسين (لاطلاق ما تاونا) من قولة تعالى فتهم واصعيد اطيبا وفي دواية أخرى عنه وهوقول الشافعي وأبى يوسف وأحمد لا يجوز بدونه لقولة تعالى فاستحوا بوجوهكم وأيد يكم منه أى من التراب وهو كاترى يوجب المسيرين من الارض لكون كلم من الشيمين والموابأن الفيار) بأن ينفض ثويه أو للده (مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومجد حما الله) وأبوي سف مرحه الله ((مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومجد حما الله) وأبوي سف مرحه الله لم (مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومجد حما الله) وأبوي سف مرحه الله لم (مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومجد حما الله) وأبوي سف مرحه الله لم (مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومجد حما الله) وأبوي سف موحه الله لم (مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومجد حما الله) وأبوي سف مرحه الله لم (مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة و محد حما الله) وأبوي سف مرحه الله المنابق المناب

لانه أليق عوضع الطهارة أوهوم ادبالاجماع (عملايشترط أن يكون عليه غبار عند أبى حنيفة رجه الله) لاطلاق ما تاونا (وكذا يعوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفه ومحسد رجه ماالله) لانه تراب رفيق (والنيسة فرض في التيم) وقال زفر رجه الله تعالى ليست بفرض لانه خلف عن الوضو الله عن الفه في الفي الله عن الفهد فلا يقمقن دونه

روابة وتربتها طهو رافتوهم أنه يخصص خطأ لانها فرادفردمن العام لانه ربط حكم العام نفسه بيعض أفرادموالتفصيص اخراج الفرد من حكم العام فليس بمنصص على المختسار وأماقوله والطيب بحمل الطاهر فمل علمه ففيه أن محرد كون اللفظ يحمل معنى لابوحب جله علمه فالمعول علمه كون الطب مرادا به الطاهر بالاجباع فيكان الاجهاع دلسل ارادة هذا المحتمل وعلى هذا فالاوجه أن يقول وهوم اد عالواولاباو (قوله مُلايشترط أن يكون عليه غبار عندأى حنيفة) وعند محديشترط لظاهر قوله تعالى فاسصوا وجوهكم وأيديكممنه فلناهى الابتداء فالكان اذلا يصرفها ضابط السعيضية والبيانية وهو وضع بعض موضدهها في الاول وافظ الذي في الشاني والساقي في آلاول بحاله و يزاد في الشاني جزء ليتم صلة للوصول كافى اجتنبوا الرجس من الاوثان أى الذى هوالاوثان ولوقيل فاستعوا يوجوهكم وأيديكم بعضه أفادأن المطلوب جعل الصعيد ممسوحا والعضوين آلته وهومنتف اتفاقا (قوله وكذأ يجوز بالغبارمع الفدرة على المسعيد عندأبي حنيفة ومحد) وقال أو يوسف لا يجوز الاعنسد الجزعنه كُأْنَيْكُونْ في وحسل وردغة يسفرا و بحرولا يستطيع الماه وهذه أحدى الروايتين عسه وفي أخرى لا يحوز وفي رواية يتممه وبعيد والحلاف مسيءلي أنه تراب خااص أوغالب أولافعنده لاوعندهمانم ادْلْمْ بِفَارِقَه الاعِمَازُجَةُ الْهُوا ، (قول ولناأنه بِنَى عَن القصد الخ) هُو بني عن القصد الغة وليس القصود فالنص الخطاب بقصد الصعيد فيسم بمالعضوين والالتكانث النية المعتب وتلك وليس كذلك فانهاو قصده السيم لم تتكن المعتبرة فضد الاعما هو مدلول النص من أن يقصده فيرتب على قصد وذات المسم وانما المقصودان لفظ التيم وهوالاسم الشرع ينئ عن الفصد والاصل أن يعتبر في الاسماء الشرعية ما يني

لس سراب خالص ولكنه من التراب من وحه والمأمور بهالتهم بالصيعمدفعند القدرة علمه لايحوز العدول عنه وأماعند العجزعنسه فعوز كالاعاء عندالعز عن الركوع والسعود ودليلهمماقوله (لانهتراب رقيق) فانمن نفض توبه تأذى حارمين التراب وكما محوزالتهم بالخشسن منسه فكذا بالرقيق والشرطف التهم بألغب أوالمسح بيسده لاعبرداصابة الغبارمع الندة فاوأصاب وحهه وذراعيه غبارونوى التيم ولمعسميه وجههوذراعيه لم يكن متهما (والنسة فرض في التيم) خلافالزفر هويقول التمم خافعن الوضموء وهوظاهرلان

(٣ / - فتحالقدير اول) الخلف هو مالا محوز الاتبانية الاعتدعذر وجد في الاصل وما نحن فيه كذاك لا محالة والخلف الا يخالف الا يخالف الا يخالف الا يخالف الا يخالف الدي وصفه الذي هو المحقق أن الوضو مدون النية صحيح فاول يصح التيم بدون الخلف مخالفا الاصل في وصفه وهولا يجوز للروجه عن الخلف اذ ذال (ولناآنه بني عن القصد فلا يتحقق دونه) وقد تقدّم المحت فيه وقد قبل أيضافي تقريره التيم يدل على القصد والقصد هو النية وأمرنا التيم والامرالوجوب في شيرط النية بخلاف الوضو و فان الامر عمة ورد بالغسل والمسمو ولا دلالة لهما على النيسة وفيدة نظر لان القصد المأمور به هو قصد استعمال التراب وتفسير النية في التيم أن بنوى الطهارة أو رفع الحدث أو الجنابة أواستباحة الصلاة وهذا غير ذاك لا عالمة فلا يان من كون أحده ما مأمورا به أن يكون الا خرشرطا

(قال المصنف لانه أليق عوضع الطهارة) أقول أى الذى نحن فيه بدلسل قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم (قوله وأبو يوسف لم يجوزه مع القددة على الصيد الغبار المناول المعيد الغبار عنده فكيف القددة على الصيد الغبار عنده فكيف يجوزا ستم اله عند العبر بالرأى والتهم معدول به عن سنن القياس

أوجع لطهورا في حالة مخصوصة والما وطهور بنفسه على مامى (ثماذا نوى الطهارة أواستباحة الصلاة أجزأ مولايشترط نية التيم العدث أوالعنابة) هوالعميم من المذهب (فان تيم نصراني يدبه الاسلام ثم أسلم أيكن متيما عند أبي حنيفة ومجدوة الأبويوسف هومتيم) لأنه نوى فربة مقصودة

عنهمن المعانى على ماعرف فال المصنف في التعنيس النسة الشير وطقهي نية التطهيرهو العصير انتهي ومازاده غيرممن سةاستباحة الصلاة لاسافيه اذيتضمن سة التطهير وصرجوا بأنهلو تهم لدخول المسعد أوللقراءة ولومن المصف أومسه أوزبارة القبور أودفن المت أوالاذان أوالا قامة أوالسلام أورده أو الاسلام لا تجوز الصلاة بذلك النهم عندعامة الشايخ الامن شد وهوأ بوبكر بن سعيد البلني مع وجودنية التيم في ضمن ذلك لانه في الحاصل فوي التعم لكذا فعلناأن سية نفس الفعل ليست بعتبرة بلأن ينوى به المقصود من الطهارة والمسلاة ولومسلاة الخنازة وسعسدة التلاوة نعر وى فى النوادر لومسح وجهه وذراعيه ينوى التيم جازبه الصلاة وعن أبى حنيفة فين تيم لرد السلام يجوز فعلى هاتين تعتبر مجردنية التيم لكنه غيرالطاهر من المذهب ولوتيم بريدية تعليم الغيردون الصلاة لا محوز عندالثلاثة واذا كأن كذلك فاغاأنيا عن قصده وغير المعتبرنية فلأبكون النص بذلك موجباللنية المعتبرة ألارى أن قوله تعالى اذاقتم الحالسلاة فأغساوا يذي عن الارادة حتى استدل بهمن شرط النية الوضوء ووجهه أن التقدراذا أردتم القيام الصالاة وأنتم محدثون انفاقا والغسل وقع جزاء لذلك والجزاء مسبب عن الشرط فيفيد وحوب الغسل لأجل ارادة الصلاة ومع ذلك كان التحقيق عسدم افادته وجوبها والكلام المذكور عومه اذالمفاد بالتركيب مع المقدران اهوأن وجوب الغسل لاجل ارادة الصلاة مع الحدث لا ايجاب أن بغسل لاحل الصلاة اذعقد آليزاء الواقع طلباما لشرط يفيد طلب مضمون الجزاءاذ اتحقق مضمون الشرط وأن وجوبها عتبرمسبباعن ذلك فأين طلبه على وحه مخصوص هوفعله على قصد كونه لضمون الشرط فتأمل ولفد خنى هدذا على صاحب النهاية حتى لم يكافئه ما لحواب فان قلت ذكرت أن نية التيم ارد السلام لاتصحه على ظاهرا لمذهب مع انه صلى الله عليه وسلم تعمارة السلام على ماأسلفته في الاول فالحواب أنقصدرة السلام بالتمم لايستلزم أن مكون نوى عند فعل التمم التممله بل محوز كونه نوى ما يصحمعه التيم ثمرية السلاماذ اصارطاهرا (قوله أوجعل طهورا في حالة مخصوصة) ان أواد حالة الصلاة على ماصر حده في سان سنن الوضوء أول الكتاب فهو مناه على أن الاوادة من اده في الجلة المعطوفة عليه إجلة التيمأعى آية الوضوء اذا قتم الى الصلاة فان قوله وان كنتم مرضى الى آخرا يذا لتيم عطف عليها وأنت قدعلت أن لادلالة فيهاعلى أشتراط النية وان أرادحالة عدم القدرة على استعمال الماء فظاهرأ ن ذلك لايقتضى ايجاب النية ولانفيها وأماجعل الماطهورا بنفسه مستفادا من قوله تعالى ماعطهورا ومن قوله ليطهركم به فلا يحنى مافيه اذكون المقصود من انزاله النطهسير بهوتسميته طهور الايفيداعتباره مطهرا بنفسه أي رافع اللام الشرعى ملائمة بخلاف ازالته الخبث لان ذلك محسوس أنه مقتضى طبعه ولاتلازم بين ازالته حساصفة محسوسة وبين كونه يرتفع عنداستعماله اعتبار شرعي أعنى الحدث وقد حققنا في بحث الماء المستمل أن النطهم اليس من مفهوم طهور فارجع اليه والمفادمن ليطهركم كون المقصودمن انزاله النطهيربه وهذا يصدق مع اشتراط النبة كاقال الشافعي وعدمه كاقلنا ولادلالة للاعم على أخص بخصوصه والحاصل الفرق بين الدلالة لفظاعلى عدم وجوب النية وعدم الدلالة على وجوبها وهوالشابت في الاكة فرجع اسنادعدم وجوب النية في الوضوء الى عدم الدليل عليه وهنذا ما وعدناه فيستن الطهارة (قوله هوالعميم) احترازعن قول بعضهمانه يشترط قال في التجنيس لانه روى عن مهد اذاتهم بريدالوضو أجزأعن الجنآبة وان لم ينوعن الجنابة (قوله لانه نوى قربة مقصودة) بنبغي أن براد تصح

المسلاة لان قوله تعالى فلم محسدوا ماء تسمموا شاءعل قوله تعالى اذاقتم الى الصلاة فاغساواو حوهكم والمراديه فاغساوا الصلاة فتكذافوله تعالى فتمموا الصلاة فكا لانفيدا أطهارة حال وجود الماء فكذا لايفيدها حال عدمالنية وقوله (والماء طهور شفسه) حواب سؤال مقدر تقدرها فالماء أبضافي الأبه حعل طهورا فى حالة مخصوصة كاذ كرخ فيكان الواجب أن تكون النبة شرطافيسهوتقريره أنالماء طهورينفسهأى عامل بطيعه كإمر فلا يحتاج الى النه كافي ازالة النساسة العينية وقوله (نماذافي الطهارة) ظاهير وقوله (هوالعديم من المذهب) أحستراز عمامال بهأنو بكر الرازى فإنه كان يقسول عداح الى بية التمم العدث أوالحنامة لان التمهم لهما بصفة واحدة فلا بتسز أحسدهما عن الاسخر الامالنية كصلاة الفرض عن النافلة ووجه ماقال فى الكتاب أن التمم طهارة فلابازم سنة أسسامها كا في الوضوء قال (فان تيم نصراني ريديه الاسلام) نصراني بمريديه الاسلام غأسل لميكن متماعند أبى حنيفة ومحد وقال أبوسف هومنهم لانه نوى قريةمقصودة

أما القربة فلان الاسلام أعظم القرب وأما أنها مقصودة فلا أن المسرادية ههنا ما لا يصيحون في شهن شيء أخر كالمشروط واذا كان كذلك صع تبعه كالمسلم تيم الصلاة (بمخلاف ما اذا تيم المسلم المسعد ومس المصعف) فانه لا يكون متيم الان كل واحد منهما الدس بقربة مقصودة طصوله في ضمن شيء آخر (وله ما أن التراب ما جعل طهو را الافي حال ارادة قربة مقصودة لا تصعيد ون الطهارة والاسلام ليس كذلك لا نه يصعيد ون الطهارة على النفسيرالذي ذكرنا (ولا تصعيد ون الطهارة قال في النفسيرالذي ذكرنا (ولا تصعيد ون الطهارة قال في النهاية في هذا اللفظ اشارة الى أن الكافر لونوى قربة بالتيم ملاقعية المالة ويتبدون الطهارة وكان متيما وليس الام كذلك في النافرليس بأهل النبي عنها والتيم المنافرليس بأهل النبية لا تم المنافرليس بأهل النبية والتيم المنافرليس المالة وقال يكون متيما في الأول دون الشانى وقال لان الاسلام ونيشه الصلاة فقص نية التيم منه الديم المنافرليس المالة وقال يكون متيما في الاول دون الشانى وقال لان الاسلام ونيشه الصلاة فقال يكون متيما في الاول دون الشانى وقال لان الاسلام ونيشه الصلاة فقال يكون متيما في الأول دون الشانى وقال لان الاسلام ونيشه الصلاة فقال يكون متيما في الاول دون الشانى وقال لان الاسلام ونيشه الصلاة فقال يكون متيما في الاول دون الشانى وقال لان الاسلام ونيشه الصلاة فقال يكون متيما في المنافرليس الموادن المنافر المنافريس المنافرين المنافرية والمنافرين المنافرية والمنافرية والمناف

بخسلاف التيم لدخول المسعدومس المعف لانه ليس بقر بة مقصودة ولهدما أن التراب ما حعل طهورا الافى حال ارادة قر بة مقصودة لا تصعيدون الطهارة والاسلام قر بة مقصودة تصعيدونها بخلاف سعدة التسلاوة لا نماقر بة مقصودة لا تصعيدون الطهارة (وان توضأ لا يدنيه الاسلام ثم أسلم فهومتوضى) خلاف الشافعي د جسه الله بنا على اشتراط النية (قان تيم مسلم ثم ارتد ثم اسلم فهو على تجمه) وقال زفر رحده الله بطل تيمه لان الكفرينافيسة فيستوى فيه الابتداء والبقاء كالحرمية في النكاح ولنا أن الباقى بعد الشهر صفة كونه طاهرا فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه كالواء ترض على

مسه في الحال لان الكافر لوتيم الصدلاة وقعوها الم يكن متيما حتى لا يصلى به بعد الاسلام عندالى يوسف فالحاصل الدلا يعيم المدينة والم المناه المنظمة والمناه على عدم صدة المنتمة على المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه وهذا لان النيسة قصوال فعلى مناه المناه المناه المناه وهذا لان النيسة والم يصده الشائعي المناف المناه وقد وقد وحد المناه المناف المناف المناه المناه المناه وقد وقد وحد المناف المناه المناه المناه وجواب وورست على المناف المناف المناه المناه المناه المناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه وقع المناه وقول المناه والمناه وال

بخلاف مالوسم شه الصلاة لانالملاة قربة لاتصعمن الكافر ولاتصع نبة الصلاة فيجعل وجودهذهالنية وعدمهاعنزله واحدة فسق التممن غيرنسة فلايصع (وان وضأ النصر إنى لارد به الاسلام ثماً سلم فهو متوضى عندنا لان النمة فسه ليست بشرط عندنا نعدمأهلسه لايضر وقال الشافعي ليس عتوضي لان النيسة شرط وهولدسمن أهلهافقوله (بناءعلى اشتراط النية)دليل الشافعي ويفهم منه دليلنا (فان مممسلم ثمارتد والعباذبانله ثمأسلم فهوعلى تيمه وقال زفر يبطل بمه لان الكفرينافي التهم) ابتداء فكذابقاء كالحرمسة فى النكاح مأن كانارضيعين وقدز وجكل واحدمنهمابالآ خرأبواهما

ثم أرضعتهما امراة فانه يرقفع النكاح واعترض بأن الكفريناف التيم باعتبار كونه عبادة وكونه عبادة المحاهو بالنيسة وليست بشرط عندر مر قبكون اعتراض الكفر على النيسة وليست بشرط عندر مرواية أخرى السترط فيها النية التيم وقيسل المناقة بنهما باعتبار عدم الاهلية لانه شرع الصلاة والكافر ليس بأهل لها فكان فعله كفعل البهية فيكون بيمه باطلا فوى أولم ينو ويستوى فيسه الابتداء والبقاء لما مر (ولنا أن الباق بعد التيم صفة كونه طاهرا) ومعناء أن التيم عدم كاو جدلكونه فعلا فعند الكفر لا يكفر لا ينافيه فاعتراض على الكفر لا يكون التيم موجودا حتى ببطل لوجود منافيه بل الباق صفة كونه طاهرا والكفر لا ينافيه فاعتراض على الكفر لا يكون التيم موجودا حتى ببطل لوجود منافيه بل الباق صفة كونه طاهرا والكفر لا ينافيه فاعتراض على المنافية بالمنافية بالمناف

الوضوء وانمالا يصعمن الكافرا بنداء لعدم النية منه وليس البقاء كذاك لوجودها فان قبل الردة محبط العل لقواه تعالى التأشركت لعصطن علك وقوله تعالى ومن يكفر بالاعمان فقد حبط عله ووضوء وتعمه من عله فكيف بيقيان بعد الردة أحب بأن الردة تحبط واب العمل وذلك لا يمنع زوال الحمدث كن توضارياء فان الحدث يزول به وان كان لا يمناب على وضوئه قال (وينقض التيم كل شئ ينقض الوضوء) قد تقد تم أن التيم خلف عن الوضوء ولاشك أن الاصل أقوى من الخلف في كان نافض اللاقوى كان نافضا الاضعف بطريق الأولى فكل ما ينقض الوضوء (٣٠) ينقض التيم إوينقضه أيضار وقية الماء عند القدرة على الاستعمال) واسناد النقض

الوضوء وانمالا يصعمن الكافرات داء لعدم النية منه (وينقض التيم كل شي ينقض الوضوء) لانه خلف عنه فأخذ حكم (وينقضه أيضار وبه الماء أذا قدر على استعماله) لان الفدرة هي المراد بالوجود الذي هوغاية لطهورية التراب وخائف السبع والعدة والعطش عاجز حكما والنائم عندأ بي حنيفة قادر تقديراً حتى لومر النائم المتيم على الماء بطل تيمه عنده

فالمتناز عفيه أفادهذا ادخال الامق الباق أى ليس التيم نفسه باقياليرتفع يورود الكفر بل الباق صفة الطهارة التي أوجهاوهذ ولا رفعهاشرعا الاالحدث واذالواعترض على الصفة الكاثنة عن الوضوء لميرفعهاوهي مثلها وأساكان هذامظنة أن بقال البقاء في هذا وتحوم من النكاح وسائر العقودايس الابقاءآ الرهافان الباقى في النكاح والبيع بعد صدو والعقدايس الاالاثر من الحل والملك ومع ذلك اعتبر ذال بقاءلهاحتى انتفت بور ودمايني ابتداءهاعلى مابينافيقاء الصفة حينئذ بقاء النمم وبازم ماقلته زاد قوله واغالا بصومن ألكافرا بتداء لانعدام السةمنه وهدذا محول التقر برعن وجهته الاولى هكدذا النيم نفسه لاينافيه الكفر واغايناني شرطه وهوالنسة المشروطة في الأبتداء وقد فصقفت وتحقق التيماذال فالصفة الباقية بعده لواعتبرت كنفسه لارفعها الكفرلان الباقى حينشذ حكاليس هوالنية (قَهِلُهُ وينقضه أيضارونه الماءاذا قدرعلي استعماله) لآن القدرة هي المرادة بالوحود الذي هوعاية لطهورية النرآب في قوله صلى الله عليه وسدم التراب طهور السلم ولوالى عثمر عبم مالم عدد الماه ومقتضاه خروج ذلك التراب الذي تهميه عن الطهورية ويستلزم انتفاءا ثرممن طهارة الرجل ويرده ليسه أن قطع الاعتبار الشرى طهورية التراب انحاه وعندالرؤية مقتصرا فانما يظهرف المستقبل اذلواستند ظهرعدم صحة الصاوات السابقة وماقيل الهوصف رجع الى المحل فيستوى فيه الابتداء والبقاء لايفيد دفعا ولاعسه والاوجه الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم في بقيسة الديث فأذا وجده فليسسه بشرته وفي اطلاقه دلالة على نفي تخصيص النافضية بالوجدان خارج الصلاة كاهوقول الائمة الثلاثة رضى الله عنهم (قوله وخائف السبع والعدو والعطش)على نفسه أودابته أورفيقه عاجز حكما فيساحه التيم مع وجودذات الماء وكذا أذاخاف الجوعبان كان عناجال المألكين أماان احتاج البدلرقة فلا يتيم لكن هل يعيدا ذاأمن بالوضوء كالفى النهامة قلت جازأت تجب الاعادة على الخائف من العدو بالوضو ولاث العذر من قبل العباد اه يعنى وهم يفرقون بين العذر من قبل من الحياد في ومن قبل العباد في وحبون في الثاني والناوجبت الاعادة على المحبوس اذاصلي بالتهم تمخلص وقيل فمن منعه انسان عن الوضو ووعيد بنسفى ان يتمم ويصلى ويعيد بعددال لكن قال في الدرامة الاسرمنعه الكفارمن الوضو والصلاة يتمم و وع ويعيدوكذا المقيد مقال قلت بغلاف الخائف منهم فأن الخوف من الله سعانه فنص على خلاف ما ف النهاية (قول والنام) أي على غيرصفة توجب النقض كالنائم ماشيا أورا كااذا مرعلى ما ممقد ورالاستعمال

الحارؤ بةالماءاسناد محازى لانرؤبة الماءعند القدرة على الاستعمال شرط لعمل الحدث السابق علهعندنا الحسدث السابق مخروخ النعس قوله (لان القدرة هي المراد) قدد كراامين قبدل وقوله (هوغامة لطهورية التراب) سماه عابة من حدث العسي أذ ليس في لفظ الكتاب العزيز مامدل على ذلك والمذكور فى الحسديث قواه صلى الله علمه وسلم مالم تعدالماه وكلةما للذةأى مادام أنهغع واحدالماء ولكن معناهما يلتقيان فيأن الحكم يعد ذلك الوقت يخالف مافبسله فسمى بإسم الغامة قسل لابازممن انتهاء طهورية الستراب انتهاء الطهارة الحاصلة به كالماء فانه يصر نحسا بالاستعال وتنتهى طهوريت وسقى الطهارة الحاصلة بهأجيب أن الطهاره الحاصلة بهصفة راجعة الى المحسل وكلماهوكذاك فالابتداء والمقاءفيهسواء

(وخائف العدو) سواء كان خائفاعلى نفسه أوعلى ماله كذا في شرح الطحاوى (والسبع والعطش عاجز حكم) لان صيانة انتفض النفس أوجب من صيانة الطهارة بالماء فان لها بدلاولا بدل النفس (والنائم) يعنى من لم يكن مصطبع اولامستندا في المحاف الهاذا كان كذاك بنتقض تيمه بالنوم فلا تأتى هذه المسئل (قادر تقديرا) أى حكم (عند أبي حنيفة) في نتقض به تيمه لانه عاجز عن الاستعمال بعذر

⁽قوله لا ينزم من انتهاء طهورية التراب انتها والطهارة الخالصة) أقول الطاهر أن يقال الحاصلة (قوله وأحيب بأن الطهارة الحاصلة) أقول المجبب صاحب المستصفى (قوله وكل ماهوكذ المناف الإبتداء والبقاء فيه سواء) أقول الكلية بمنوعة والالزم أن تكون الردة مبطلة التهم

والمرادماء يكني للوضو ولانه لامعتبر بمادونه ابتدا فكذا انتهاء

انتفض يممه عندأبى حنيفة خلافالهما وعنذلك عبرفي المجمع بالناعس فال في فتاوي قاضيخمان قيسل يعبأن لاستقض عندالكل لانهلوتيم وبقربهما الأبعل بهصم تهمه فكذاهذا وفي زيادات الحلواني قال في انتقاض تهمه روا تنان من غيرد كرخلاف قال في شرح الجمع في وجه الانتفاض عنده الشرع اناءتبرهذا القدرمن البوم يقظسة كان كاليقظان وانام يعتبره يقظة كأن هسذا نومالم يلحق باليقظة وكل نوم لم يلحق بهاشرعافهوُّددث مالاجماع أه ولناأن نَحْتَارُالاَّوْلُ وَلا يَفْيِدُهُ ۚ فَانَالَيْقَظَانَا ذَالْمِيعِمْ بالمساءلا يبطل تعمه على ماذكرنا ممن فتاوى قاضيفان وفى النجنيس صلى بالتهم وفيجنبه بترام يعلم بهجاز علىقولهم ولوكان على شاطئ النهر ولميعلمه عن أبى يوسف روا بنان في رواية لايجوزا عتبارا بالاداوة المعلقة في عنقه وفي روانة يجوز لانه غيرة ادرا ذلاقدرة بدون العلم وقيل هذا قول أبي حسيفة وهوالاصم اه فاذا كانأ بوحنيفة بقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لابعلم به يجوز تهمه فكيف يقول في النائم حقىقة بانتقاض تعمه (قهله والمراد) من الماء يعني الماء في قوله و ينقضه رؤية الماء ما يكني فاق وجدالمتهم ماه فنوضأ به فنقص عن احدى رجليه ان كان غسل كل عضو ثلاثا أومر تين انتقض تمهه أومرة لاننتقض لانه في الاول وجدما مكفيه اذلوا قتصرعلي أدبي ما يتأدى به الفرض كفاه بخسلاف الثانى وقال الشافعي رضي الله عنه لايجوزمع وجود الما وان قلحتي يستعمله فيفنيه فينتذيتهم لان قوله تعالى فلم تتجدوا ماءيفيده لانه نكرة فى سيآق النغى وصاركا اذا وجــدماء يكفى لازالة بعض المتعاســة الحقيقية أوثو بالستريعض عورته ولناأت المرادفي النص ماء مكفي لازالة المانع لانه سحانه أمر بغسل الاعضاءالثلاثة والمسم ومعلوم أته بالماء ثمنقل الىالتيم عندعدمه بقوله فلم عدواماء فبالضرورة بكون التقدير فاغساوا وامسحوا بالما فانهم تحدواما تغساون به وتمسحون ماعينته عليكم فتجموا والقياس على الحقيقية والعورة فاسدلانهما يتحزآن فيفيدالزامه باستعمال القليل للتقليل ولايفيدهنا اذلا يتجزأ هنابل المدث قائم ماية أدنى لعة فسة مجر داضاعة مال خصوصافي موضع عزته مع بقاءا لحسدث كأهو والمرادمن القدرة أعممن الشرعية والحسية حتى لورأى ماءفى حسلا ينتقض تهمه وال محققت قدرة حسية لانه انميأ بيج للشرب ولووهبله مآءوجب القبول وانتقض التيم ولووجد جساعة من المتيمين مامباحايكني أحدهما نتقض تيم الكللفدرة كلمنهم لتحقق الاباحة فيحق كلمنهم بخسلاف مالووهب لهم بان قال صاحب الماءه ف الكمأو بينكم فقيضوه حيث لاينتقض تيم أحدمنهم لانه لابصيب كلامنهسم مايكفيه على قولهما وعلى قول أي حنيفة لاتصنح هسذ مالهبة الشيوع فلوأذنوا لواحدمنهم بالوضوء عنده لايجوزا ننهم لفسادالهبة وعنسدهما يصمة ينتقض تيمه كالوعسين الواهب واحدامنهم فانه يبطل تيمه دونهم حتى لوكان اماما بطلت صلاة الكل وكذالو كان غيرامام الأأنمك فرغ القوم سأله الامام فأعطاه تفسد على قول الكل لتبين أنه صلى قادرا على الماء ، واعسم أنم م فرعوا وصلى بتيم فطاع عليه رجسل معسهماه فانغلب على ظنه أنه يعطيه بطلت قيسل السؤال وانغلب أن لابعطيه يمضى على صلاته وان أشكل عليه يمضى ثمرسأله فان أعطاه ولو سعبا بثمن المسل ونحوه أعاد والافهبي تامة وكذالوأعطاه بعدالمنع الاأنه يتوضأهنالصلاة أخرى وعلى هذا فاطلاق فسادالصلاة ف صورة سؤال الامام اماأن يكون محولا على حالة الاشكال أوإن عدم الفساد عند غلبة ظن عدم الاعطاء مقيد بمااذا لم يظهر له بعد اعطاؤه * (فرع) يبنلي الحاج بعمل ما وزمن م الهدية ويرصص رأس الققمة فالم يخف العطش ونعوه لا يجوزله النهم قال المصنف في التمنيس والحيلة فيه أن يهبه من غيره ثم يستودعه منه وقال قاضيفان في فتاوا هذا لدس بعصير فانه لورأى مع غيره ماء يسعه عثل الثمن أوبغين يسيرلا يجوا

جاءمن قبل نفسه فلایکون معذورا وقسل بنبی آن لابنده ض عنسدالکل لانه لوتیم و بقر به ماء لایعل به یجو رتیمه عنسدالکل وقال الفرناشی وفی زیادات الحیاوانی فی انتقاض تیم النیام الماربالماء روایتان من غیرد کرخلاف وقوله روالمرادماه یکنی الوضو) یعنی الماءالذی عراعلیه النام وقدم لنامن قبل وقوله (لان الطبب) بعنى قوله تعمالى صعيدا طبيا (أريديه الطاهر) بالاجاع كانقد موقوله (ويستعب لعادم الماه) كلاهده المستلة عدل على أن الصيلاة في أقل الوقت أفضل عند ما الانتخار التأخير فضالة لا تحصل بدونه كتكثير الجاعبة والصيلاة بالكل الطهارين ورد بأن هدا اليهم في المستفونا أو الاستفار بالفحر والابراد بالطهر في الصيف وتأخير العصر مالم تنغير الشهر وتقدم الغرب وتأخير العشاء الى ماقبل ثلث الله على ماسيلى وقوله العادم الماء ليس احتراز اعن غير عادمه بله واحتراز عن قول الشافعي فان عنده أن عادم الماء وان رجان بحده في ألجاعة المسلمة المستفون المستفون المناه وان رجان بحده في أخرالوقت مقدم الصيلاء وكذا قوله كالطامع في الجاعة المسلمة المستفون المناه والزام على الشافعي لان مذهبه أن التأخير مستقب اذا كان طامع الفي المناه على المنافعي لان مذهبه أن التأخير مستقب اذا والزياد المناه المناه والمناه ووجب المله والمناه والمناه والمناه والمناه ووجب المله والمناه والمناه ووجب المله والمناه ووجب المله والمناه ووجب المله والمناه والمناه والمناه والمناه ووجب المله والمناه ووجب المله والمناه والمناه ووجب المله والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه ووجب المله والوحد والمناه ووجب المله والمناه والمن

فى الروامات الظاهرة ليصم

مقساء لمسه ولس كذاك

غانه ذكر في أول الساب أن

من كان حارج المسريحوز

له التمم اذا كان سنه وسن

المامسل أوأكثر وفي

الاسمة وعامة النسخ

المسافر اذا كان على تنقن

مسن وحودالماه في آخر

الوقت أوغالب طنه ذاك

جازة التهماذا كان ينسه

وبين الماسي لأوأكثر

وان كانأقل لا يحوزوان

حاف فوت الصلاة فاوجل

(ولايتيم الابصعيد طاهر)لان الطبب أريديه الطاهر في النص ولانه آلة النطهير فلابده ن طهارته في نفسه كلماء (ويستحب لعادم الماء وهو برجوه أن يؤخر الصلاة الى آخر الوقت فان وجد الماء وضا والاتيم وصلى) المقع الاداء بأكل الطهار تين قصار كالطامع في الجماعة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله في غير رواية الاصول أن التأخير حتم لان غالب الرأى كالمنعقق وجه الطاهر أن المجر ثابت حقيقة فلا برول حكه الاسقن مثله

التيم فاذا تحكن من الرجوع في الهبة كف يحوز التيم اله ويمكن أن يفسرق بان الرجوع ملك السبب مكروه وهو مطاوب العدم شرعافي وزان يعتبر المامعدوما في حقه الألك وان قدر عليه حقيقة كاه الحب بجلاف البيع (قوله ولا يجوز التيم الا يصعيد طاهر) ظاهر حكاود ليلاوا نبي عليه أنه والموتم المغيار ثوب نحس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغيار عليه بعد ما حق وهل بأخذ التراب حكم الاستعمال في الملاصة وغيرها لو يم حنب أو حائض من مكان فوضع آخر يده على ذلك المكان فتيم أجزاه والمستعمل هو التراب الذي استعمل في الوجه والدراء بن الهوهو يفيد تصور استعماله وكونه بان يسم الدراء بن بالضربة التي مسعم بها وجهه السي عند والدراء بن الهوهو يفيد تصور استعماله وكونه بان يسم الدراء بن بالضربة التي مسعم بها وجهه السي عند والدراء بن الموال والمناه في الموال والمناه في المعرب المناه وفي الفيال والمناه وفي الفيال المناه وفي الفيال المناه وفي الفيال المناه وفي الفيال المناه وفي الموال والمناه وسيقت في أنه وسقن وقد المناه وفي المناه وسقن الماد وفي المناه وسيقان المناه وفي الموال والمناه وسقن المناه وفيال المناب المناه المناه وفيال المناب المناه وفياله وفياله وفيال المناب المناه وفيال المناب المناب

هذا بعنى التعليل على أن الجرن الماء الوعلب على عنه بعيرد لله يجورون العلب اعسارا لعاب العن والمهين المولات وجود المراد أن التيم المجود في المتحقق في غير وابة الاصول فالحق به غالب الطن في هذه الرواية لم يستقم أيضالا به على حجود الماء في طاهر الرواية وابس كذاك على ما بينا ولوجل على أن هدا في ما الماء وبين ذلك المجرز وهو جواز النيم يزول عند السقن الا فرق في تعليل طاهر الرواية وبين غلبة الظن واليقين في الذاكات المسافة أقل من ميل في عمواز التيم كاأنه الا فرق بينهما في الفرق في تعليل طاهر الرواية بين غلبة الظن واليقين في الذاكات المسافة أقل من ميل في عدم جواز التيم كاأنه الا فرق بينهما في الفرق في تعليل المنافقة والمنافقة و

(قوله والرقبات) أقول الرقبات مسائل جعها محد حين كان قاضيا بالرقة وهي واستطة ديار ربيعة (قوله والكيسائيات) أقول أبو عروسليمان ين شعيب الكيساني من أصحاب محدومنه قولهم ذكر محد في الكيسانيات أوفى املاء الكيساني

ولانعمااذا كانت المسافة بعيدة في جواز التيم كابينا قال فالاظهر بقاء الاشكال (ويصلى بتيمه) أى بالتيم الواحد (ماشادمن الفرائس والنوافل) في وقت واحدواً وقات متعدد مالم يحد الماء أو يحدث (وعند الشافعي يتيم لكل فرض لانه طهارة ضرورية) اذالتراب ماؤث في نفسه والهذا يعود حكم الحدث السابق عندرو بقالما وفلم وتفع الحدث اذلوار تفع الحدث (٥٥) لم يعد الا بحدث جديد واسكن أبيعت

(ويصلى بتيمه ماشاه من الفرائض والنوافل) وعند الشافعي رحمه الله يتيم لكل فرض لانه طهارة ضرورية ولنا أنه طهور حال عدم الماء فيعل عله ما بقي شرطه (ويتيم العميم في المصراذا حضرت جنازة والولى غيره فاف ان اشتغل بالطهارة أن تفويه الصلاة) لانم الاتقضى في تصفق العيز (وكذا من حضر العيد فاف ان اشتغل بالطهارة أن يفوته العيديتيم) لانم الاتعاد وقوله والولى غيره اشارة الى أنه لا يحوز الولى

الصلاة الضرورة فأذاصل الفرض فقسد انتفت الضرورة ولاتعود الاعجى وقت آخر وهي في حق النوافل داغة لدوام شرعمتها فسقى بالنسسية اليها (ولنا أنه)أى التراب (طهوريشرط عدم المام) بألنص وكلما هو طهور بشرط بعدل علهمانة شرطه كالماءفانه طهوريشرط كونه طأهرا وبعسل عسله مادام شرطه موحودا فان قلتهذه العبارة تقنضي أنيكون وحود الشرط مستلزما لوحسودالمشروط وليس كذلك لامحالة فالجواب أنالشرطاذا كانمساويا للشروط استازمه وههنا كذاكفان كلواحدمن عسدمالما وجوازالتيم مساو للا خرلامحالة فياز أن يستلزمه قال (ويجور النيم للحديم فالمصر) الاسمال ههنا أن كل مايفوتلاالى بدل مازاداؤه بالتيم مسعوحودالماء وصلاة الخنازة عندنا كذلك لانهالانعادعند اوكذاك صلاة العد تفوت لاالى بل وقسوله للعميم احستراز عن المسريض قانه يجوزله

وجودالماه فى آخرالوقت الزمه التأخير على ظاهر الرواية لكن المصرح به خلافه على ما نقدم أول الباب أنهاذا كان بينه وبين المامميل جازالتم من غيرتف بل وفي الخلاصة المسافراذا كان على تيقن من وجودالما أوغالب طنه على ذلك في آخرالوقت فتيم في أول الوقت وصلى ان كان بينه و بين الما ممقدار ميل جاز وان كان أقل ولكن يحاف الفوت لا يتيم (قول وعند الشافعي يتيم لكل صلاة فرض) قيد إبهلانه يحيزالنوافل المنعسددة بالتهم الواحد تبعية للفرض والخلاف ببني تارة على أنمرا فع العدث عندنا مبيع عنده لارافع وتارة على أنه طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا كااقتصر عليه المسنف ويدفع مسآه الاول بأن آعتبارا لحدث مانعية عن الصلاة شرعية لايشكل معه أن النيم رافع لارتفاع ذلك المنع بهوه والحق اذلم يقمعلى أكثرمن ذلك دليسل وتغير الماء برفع الحدث اغما يستلزم اعتباره مازلاعن وصفه الاؤل بواسطة اسقاط الفرض لابواسطة ازالة وصفحقيقي مدنس ويدفع الثانى بانه طهور حال عدم الماء بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهو رالمسلم وقال صلى الله عليمه وسلم ف حديث الخصائص في الصيمين وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا يريد مطهرا والالما تحققت الخصوصية لان طهارة الارض بالنسبة الحسائر الانبياء عابسة واذا كانمطهر افتبقي طهارته الى وجودغايتهامن وجود الماه أوناقض آخر وقديقال عليه القول بموجب طهوريته مالم يجدالما اوذاك أفادته الطهارة والكلام ليس فيه بل في بقاء تلك الطهارة المفادة به بالنسبة الى فرص آخر وليس فيه دليل عليه فلناأن شبت نفيه بالعسى وهوأن اعتبارطهارته ضرورة أداء المكتو بقمع عدم الماءوالثابت بالضرورة يتقيدر بقدرها ولامخاص الاعنع مردد انسلم وهوان أردت أنهاا عتسبرت ضرورة المكتوبة الواحدة فقط منعناه بل ضرورة تحصيل الخيرات المشروطة بالطهارة مطلقا واهذا أحاذ هوالنوافل الكثيرة بالتيم الواحد فعلمأن اعتباره عندعدم الماء تكثير لاواب الخرات ارادة لافاضة كرمه ألابرى أنه أماح النفل على الدابة بالأعا الغيرالقب لةمع فوات الشروط والاركان فيها ولاضرورة الاالحاجبة القائمة بالعبدلز بادة الاستكثارمن فضله وعلى هذاالخلاف ابتني جوازالتيم قبل الوقت فنعه وأجزناه فان وجدالماءقبل صلاته بطلأو بعدالسلامت ولوكان عليه سعودهم وعندابي حنيفة وأبي يوسف وعند محد تفسد الماءعلى أنمن عليه السهوهل بخرجه سلامه عن الصلاة فعند ولاو عندهما نم وان أردت غيرذاك فلابد منابداته لنسكام عليه (قوله ويتيم العديم الخ) منعه الشافعي لانه تيم مع عدم شرطه قلنامخاطب بالصلاةعا جزعن الوضوء لها فيعوز أماالاولى فلان تعلق فرض الكفاية على العوم غيرانه يسقط بفعل البعض وأماالنانية فبفرض المسئلة وحديث الدارقطني بسنده عن ابن عرائه أتى بجنازة وهوعلى غسير

التيم في المصر وغيره وليا كان أوغيره خاف الفوت أولم يخف وقوله في المصر احترازا عن المفارة لان التيم فيها جائز وايا كان أوغيره العدم الما فيها غالبا وقوله اذا حضرت جنازة لان الوجوب الماهو بعضورها وقوله والولى غسره لان المتيم اذا كان ولي الايجوز له التيم لانه لا يخاف الفوت لا يجوز له التيم

وقوله (وهو) أى عدم حوازالتيم الولى (د واية الحسن عن أبى حنيفة) وقوله (هوالعديم) احتراز عن ظاهر الرواية فان الحواب فيه جواذ التيم الولى لماروى أن ابن عباس قال اذا في أنك حنازة وأنت على غيروضوء فتيم وصل عليها ولم يفصل بن الولى وغيره وروى عن ابن عروضى الله عنه ما في صلاة العيد منه وكلا الله عنه ما في الله عنه منه المنافي وان أحدث الامام أو المفتدى في صلاة العيد) وكان شروعه بالوضو والي حنيفة ان الخوف باق لا نه موم الدوم المناف المنه والمنافية وا

وهوروايه الحسن عن أي حنيفة رجه الله هو العيم لان الولى حق الاعادة فلافوات في حقه (وان احسدت الامام أوالمقتدى في صلاة العيد تهم و بن عندا بي حنيفة رجه الله و قالالا يتهم الان اللاحق يصلى بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله أن الخوف باق لانه يوم ذجهة في عقر به عارض بفسد عليه صلاته والخلاف في اذا شرع بالوضوء ولوشرع بالتهم تهم و بن الاتفاق لا بالوا و جسا الوضوء مولات واجد الله في صلا به في فسد (ولا يتيم الجمعة وان خاف الفوت لو يوضأ فان أدرك المعقم عام الوضائم الظهر أربعا) لانها تفوت الى خلف وهو الظهر عضا لا عيد (وكذا اذا خاف فوت الوقت لويوضا لم يتيم و يتوس و يقون ويقضى ما قاته) لان الفوات الى خلف وهو القضاء

وصنو فتيم مُصلى عليهاوذ كرمه المخناع نابن عباس (قول وهوروا ية الحسن الخ) احتراز عن ظاهر الروامة أنه يجوز الولى أيضالان الانتظار فيهاسكروه ثماوصلى به فحضرت أخرى خاف فوتها كذاك كان لهأن بصلى مذلك التهم عندهما خلافالمجد قال انتهت تلك مانتهاء الضرورة وهسذه ضرورة أخرى وفالا وقع معتذابه لتلك وهذم منلهامن كل وحسه فجازت وويده في شرح الكنزعن أي وسف عااذالم وجدين المنازين وقت يمكنه فيسه الوضو (قوله لانالوأ وجبنا الوضو الخ)يعسى لوكان شرع بالنهم فى صلاة العيد فسبقه الحدث لوأ وجبنا عليه الوضو وتطرا الى أنه لاحق فلافوت علسه كان هذا الأيحاب فرعا لمكمشر عابوجود الماءاذ لايجب الوضوءمع حكم الشرع بعدد مالماء والحكم بأنه واجدالماه توجب فسادالصلاة بالتيم وهذا بناءعلي أن الحكم بالمواجد بعد سبق الحدث يستلزم الحكم بالمواجد فى الصلاة اذلاف ل بين زمانه وماقبله بشي أصلا وقد يقال لا يلزم لان ألحكم شرعا بالعدم السابق بناء على خوف الفوت وقد زال بسبق الحدث فيجب أن شغير الاعتبار الشرى فيعد قب ل السبق عادما وبعده واحدا وقيل في التعليل لوأوجينا الوضو وفسدت مسلاته برؤية الما فيقع الفوات وفيه نظر ظاهراذ الانتفاض برؤية المساءلا يتعقق لان انتفاض التيم فسدو جدقبله بسبق الحسدث فلهيبق الاما فسدمناه وعليه ماذكرناه واعلم أن محل الخلاف مااذا خاف أى شك في الادراك وعدمه أمالو كأن رحو الادراك ويغلب على ظنه عدم عروض الفسدلايتيم اجماعار قوله وكذا اذاخاف فوت الوقت لوتوضأ لم يتيمم بل يتوضأ وبقضيها خلافالزفر لهأن التيم لميشرع الالتعصيل الصلاة فيوقتها فليلزمه قولهمان الفوات الحنظف كلافوات ولم يتجه لهم سوى أن التقصير جامن قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو انحا

سوضأو سي لقدرته على الماء والاداء لمامر منأن اللاحق يصلى الخوفرق بن هـ ذا وين متم عدالاً فىخلال الصلاة بانالتيم منتقض هناك سسفة الاستناد الى التداءوحود الحدث عنداصامة الماءلانه بصبرمحذ فالالحدث السابق اذالاماية ليست يحدث وفيا نحن فيسه لم ينتقض التمه عنداصابة الماميصفة الاستناد بل بالحدث الطارئ على التجم (ولايتجم الحمعة وان حاف الفوت لوتومنا فان أدرك الجعمة صلاها والاصلى الطهر)وفي بعض النسخ صسلى الظهر أربعا قبل هوتا كيد وقطع لارادة الجعة بالظهر محازا لكونماخلفه وفوله (لانها) أى الجعة (تفوت الى خلف وهوالظهر) جعلالظهر خلفاعن الجعمة وانكان فرض الوقث هوالطهرعند

أي حنيفة وأبي وسف والجعة خلف عنه قبل اشارة الى أن قول مجده والختار وقبل لا نه متصوّر بصورة بتم الخلف لان الجعة اذا فاتت بصلى الظهر وقوله (بخلاف العيد) يعنى بخلاف صلاة العيد فاته يتم لها اذا خاف الفوت لانما نفوت لا المخلف حيث لا تقضى وقوله (وكذا اذا خاف فوت الوقت لوق أول الباب من قوله والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان ذاك كان قول صاحب الهدامة وهذا قول الفدورى وقبل لا نه على معلى المعلم المعالم المعالم المعالم المعالم على المعالم المع

قال (والمسافراذانسي المناه في رحله) اذاصلي المسافر بالتيم والمناه في رحله فاما أن يكون علما به بأن وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأحره أولم يكن بأن وضعه غسره بغيراً مرم فأن كان الثاني فلااعادة عليه بالاتفاق لان المر ولا يخاطب بفعل غيره وان كان الاول وصلى بالتيم ظنا منه أنالما وقد فقد فعلبسه الاعادة بلاخلاف لات التفريط جامن قياه وانكان نسيانا منه ثرتذكر فلااعادة عليه عندأي حنيفة ومجد وقال أبويوسف عليمه الاعادة سواءتذ كرفي الوقت أويعد موهوقول الشافعي لان التيم لعادم الما وهذاليس بعادمه بلهو واجداه عادة الاناكماء فرحمه ورحله فيدموالنسيان لايضاد الوجود بليضادااذ كرفلا ينتني به الوجدان فصار كااذا كان في رحله توب فنسيه وصلى عارياولان رحل المسافر معدن الماء عادة وهذا ظاهر وكل ماهو معدن الماءعادة يفترض على المتيم طلب الما فيسمكن كان في المران فاته يفترض عليسه طلب الماه لسكونه في معدنه حتى لوجاه قوما ولم يرعندهم ماه فتجم وصلى فبل طلبه منهم غ علم أنه كان عندهم ماه لم تجز صلاته والهماأ بالانسام أنه واجدلان المراد بالوجود القدرة كاتقدم ولاقدرة الابالعام وأتوله (وماء الرحل) جواب عن النكتة الثانيسة وتقريره أن رحل المسافر معدن الماعادة معد اللشرب أوالاستعال والاؤل مسلغير (٩٧) مفيدوا لثانى عنوع وقوله (ومسئلة

> [(والمسافراذانسي الماء في رحله فتهم وصلى ثمذ كرالمه الم يعدها عندا بي حنيفة وعدر جهما الله وعال أنوبوسف رجه الله يعيسدها والخلاف فمااذا وضعه بنفسه أووضعه غيرمبأ مره وذكره في الوقت و معده سواء له أنه واحد الباه فصار كااذا كان فرحله توب فنسبه ولان رحل المسافر معدن الماه عادة فيفترض الطلب عليسه ولهماأنه لاقدرة بدون العسلم وهوالمراد بالوجود وماءالرحل معد الشرب لا الاستعمال ومستلة الثوب على الاختسلاف ولوكان على الاتفاق ففرض السترية وتلاالى خلف والطهارة بالماءتفوت الىخلف وهوالتهم

يتماذا أخولالعسند (قوله والمسافراخ) اللامق الماءالعهد بالنسسية الى المسافراذ الخلاف فيساذا ومنعه بنفسه أوغيره بعله بأحمره أو بغيرا حره اذ بذلك يصقى عهدمه وقيد بالنسيان ليفيد أنهلوذ كره فوقع عنده أنه فئ فلاخلف بل الاتفاق على الاعادة لابى وسف مدركان الاول نسيان ما والرحل السمان مالا بنسي عادملقوة تمات صورته في النفس وشدة تشعيبها به في الاسفار لعزم الما وفيها فصار كنسمان اداوة معلقة في عنقه أوعلى ظهره أومقدم إكاف من كو به أومؤخره وهوسائق أوبين مدم بخسلاف مالق كانت مقدمه وهوسائق أومؤخر وهورا كبأوفى أحدهما وهوقائد الثانى الحاق الرحل العران واخبادا لخسبرو وجودطير ووحش بجامع وجوددليسل المساء لانه معدنه فيجب الطلب فيسل التيم وإذا وجبت الاعادة اذاصلى بشوب نجس أوعريا ناأون عاسة حقيقية ناسسا الماء والثوب العاءر في رحدله لوجودعلة اشتراط الطلب فقوله مالاقدرة بدون العلم لايفيد بعده دنا التقر ولثبوت العلم تطراالى الدليل اتفاقا كأقال الكل في المسائل الملحق بها والمفيدليس الامنع وجود العلة أى لانسلم أن الرحل دليل الماء الذى بوقه يمنع التيم أعنى ماه الاستعمال بل الشرب وهوم فقود ف حق غير الشرب وعلى هذا يتكن من الفرق بين مسئلة الثبوب والمساء فرحل المسافر دلمل الثبوب لانه معدلوضعه معرسا ترأم تعته فسه الادليل ما الاستعبال فلاحاجة الى ادعاء أن مسئلة المتوب على الخلاف في العصب كافي آلا ختيار وشرى الما فراذا فسي الماه في

الثوب على الإختسلاف) حواب عن القيس علسه وتقريره أن الحكم فعمه عنسدنا كالماءفلا منتهض حبة ولئن سلناأنه على الاتفاق ففرض الستريفوت لاالىخلف يخلاف صورة النزاغ وهسنذا بطريق المفارقة يعسى أن الفرق بينهما موجود فإلابحور أن يكون الحكم مضافا الى الفارق دون المسترك فلايصم القياس والاولى أن يحسل ممانعة أى شرط القياس الساواةين المقس والمقس علمهولا نسلم وحودهافي صورة النزاع لأن فرض السبتر يفوت لاالىخلف الى آخره

(١٣) - فتح القدير اول) رحله الى قوله أولم يكن بأن وضعه غيره بغيراً عربه) أقول فيه بحث لانه يجوز أن يضعه إعله لا بأمره (قوله مان كان الساني فلا اعادة عليه بالاتفاق) أقول في الاتفاق نظر ذكره الانقاني (قوله بلهم واجدله عادة) أقول الاولى أن يقال واجدله حتيقة (قوله وكلماهومعدن الماءعادة يفترض على المتهم طلب الماه فيه الخ) أقول وأنث خبير بجريان هذه السكتة فيما اذالم يعلم وضع الماه في رحسه أصلاا ذلا قرق في كون رحل المسافر معدنا الماهين النسيان وهذم الصورة الأيقال رحل الرحل لا يكون معدنا لماه وضيعه فيم غيره بغيرعله لانا نقول هذا لا يجدى فان الطلب يفترض عليه لكونه معدنا الماء وضعه فيه أو وضعه غيره بعله فاذا طلب وجدالماء وان وضعه غيره بغيرعله فلا يجوزتيمه وصلاته به لانه ترك الطلب المفترض عليه الموصل الى الماء (قوله والهما انالانسل أنهوا جدلان المراد بالوجود القدرة كاتقدم ولاقدرة الابالعلى أفول لوكان المراد بالوجود حقيقة فالنسيان ينافيه أيضالانه ههنامصدر وجدت الشئ أى صادفته ولا يطلق الواجد على الجاهل بالشئ معقر بهمنه سواء علمه ابقاأ ولا (قال المسنف وهو المراد بالوجود) أقول أى الوجدان المشروط انتفاؤه في جواز النيم

(وليس على المتيم طلب المساء اذالم يغلب على طنه أن بقربه ما) وقال الشافعى الطلب شرطينة ويسرة لقوله تعالى فلم تجدوا ماه فتيم واوعدم الوحدان لا يتصفق الا بعد الطلب ولنا أن قوله تعالى فلم تجدوا يقتضى عدم الوجد ان مطلقا عن قيد الطلب في عمل باطلاقه وهذا عادم لان الغالب عدم المساء في الفاوات ولادليس على الوجود ليجعل واجدا حكما فان الفرض أنه ليس ذا المحلى غالب ظنه حدى يطلبه لا ته يعتروا جدا نظر اللى الدليل وهو غلبة الظن لانما قاعمة مقام العلى في العبادات ولوعلم ان بقر به ماه لم يجزله التيم مقلم المنافقة ذراع وقوله (وان كان ماه لم يجزله التيم في كذا اذا غلب على المنافقة والغلوق مقد الرمية سهم وقبل ثلثما تذذاع الى أد بعما ثة ذراع وقوله (وان كان

وليس على المتيم طلب الماء أذالم يغلب على طنه أن بقر به ماء) لان الغالب عدم الماء في الفاوات ولادليل على الوجود فلم يكن واحد الماء (وان غلب على طنه أن هناك ما لم يجزله أن يتيم حتى يطلبه) لانه واحد الماء تقارا الى الدليل م يطلب مقدار الغاوة ولا يبلغ ميلا كى لا ينقطع عن وفقته (وان كان معرفية ماء طلب منه قبل أن يتيم في العدم المنع غالبا فان منعه منه تيم لتحقق العجز (ولوتيم قبل الطلب أجزأه عند أي حنيفة رحمه الله) لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقالالا يجزيه لان الماء مبذول عادة (ولوأ بي أن يعطيه الابتمن المثل وعنده عنه لا يجزئه التيم) لتصقق القدرة ولا يلزمه تحمل الغين الفاحش لأن الضروم سقط والله أعلم

الكنز لكنه يشكل بمسئلة الصلاة مع النباسة فانه قداعت برالرحل فيهادليل ماه الاستعمال والفرق مان فرص الستروازالة التصاسة فاتلاالى خلف بخلاف الوضوء لايثلج الخاطرعندالتأمل لان فوات الاصل الى خلف لا يجوز الخلف مع فقد شرطه بل اذا فقد شرطه مع فوأت الاصل يصرفا قد الطهورين فيلزمه حكمه وهوالتأخر عنده والتشبه عندها بالمطين ووافق محداً باحنيفة في التأخير في رواية عنه (قوله لانه لايان مه الطلب من ملك الغير) لان القدرة على الماء علكه أوعلكُ بدله اذا كان يباع أو بالا باحة أمام عماك الرفسق فلالان الملاء ابزنشيت العز وعن الحصاص لاخلاف بينهم فرادأبي حنيفة اذاغلب على طنه منعه ومرادهماا ذاظن عدم المنع لثبوت القدرة بالاباحة في الماء لافي غيره عنسده فاوعال انتظرحتي أفرغ وأعطيك الماءوجب الانتظار وانخاف الفوات وأمافى غيره فكذلك عندهما وعندهلا فاوكان معرفيقه داووليس معهه أن يتيم قبل أن يسأله عند مولوساله فقال أنتظر حتى أستقى استعب انتظاره عنده مآلم يخف الفوات وعندهما ينتظره وانخرج الوقت وعلى همذالو كان معرفيقه ثوب وهوعر يان فقال انتظرحني أصلى وأدفعه اليك وأجعوا أنه لوقال أبحت الثمالي لنجربه لأيحب عليه الجرلان المعتبرفه الملك وهناالقدرة (قوله ولا يلزم تحمل الغين الفاحش) عال أبوحني فقان كأن لا يبسع الا يضعف القمة فهوغال وقبلأن يسآوى درهمانيأ بى الابدرهم ونصف فى الوضو وبدوهمين فى الجنابة وقبل مالايدخُل تحت تقويم المقومين و فرع كالتلفيق عند نأفي الحامة طهارة بين الا التين الما والتراب خلافا الشافعي لانشرط على التراب شرعاعدم الاصل مثلاجنب أكثربدنه عجروح تهم فقطولا يستعل الما أصلا ولو كان الاكثر صهدا يغسل الصير وعسم على الجراحة ان لم يضره والافعلى الخرقة فاواستوبالارواية فيه واختلف المشايخ منهم من قال يتيم ولايستعل الماء أصلاوقيل يغسل الصيم وعسم على الباقي والاول أشبه بالفقه والمذكور في النوادر وقد اختلف في حد الكثرة منهم من اعتب رمن حيث عدد الاعضاه ومنهم من اعتسيرا ليكثرة في نفس كل عضوفاو كان برأسه و وجهسه ويديه جراحة والرحل لاجراحة بها مسواء كان الاكثر من الاعضاء الجريحة ويعاأ وصعماوالا توون فالواان كان الاكثر من كل

معرفيقهما) ظاهر وقوله (ولوتهم قبل الطلب أجزأه عُندأً في حنيفة) ذكر الاختسادف في الايضاح والتقريب وشرح الاقطع سأبى حنفة وصاحسه كاذكر فىالكناب وقال في المسوط وان كان مع رفيقهماء فعلمه أنسأله الاعلى قول الحسن بن زياد فانه كان يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج وماشرع التهم الالدفع الحرج وقوله (ولوأبي أن يعطيسه الابنن ألمثل هذ على ثلاثة أوحد الماان أعطام عثل قيته فيأقرب موضعمن المواضع التي يعزفيه بالله أوبالغبن السيرأو بالغبن الفاحش فني الوجه ألاول والثانى لايج زئه التيم لتعقق القدرة على الما فأن القدرة على البذل قدرة على الماه فيستع جوازالتهم كأأن القدرة على عن الرقبة تمنع الشكفر بالصوم وفي الوحه الثالث حازله التيم لوحود الضررفأن حرمة مال المسلم كرمة نفسه والضرر فىالنفس مسقط فكذافي

المال واختلف فى تفسيرالغ بن الفاحش فنى النوادر جعله فى تضعيف المن وقال بعضهم هومالا يدخل تحت تقويم عضو المقومين وقول الحسن البصرى يازمه الشراء يجميع ماله افراط كاأن قول الشافعي الزيادة على ثمن المثل عذر فى ترك الشراء قليسلة كانت أو كثيرة تفريط نظرا الى اعتباره خوف النلف فى النفس والفرق بين الغين البسير والفاحش مقرر فى الشرع فالمسيراليه أولى

⁽قال المصنف وليس على المتيم) أقول أراد بالمتيم من أراد التيم (قال المصنف فلم يكن واجدا) أقول حكم (قال المصنف لان الضرر مسقط) أقول أى الوجوب

﴿ بابالمسم على الخفين ﴾

(المسع على الخفين جائز بالسنة) والاخبارفيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعاً عضومن أعضاه الوضوء المذكورة جريحافه والكثير الذي يجوز معه النيم والافلا

﴿ بابالمسم على اللفين ﴾

(قوله جائز بالسنة) ليفيد أن ليس مشروعيته وابتة بالكتاب خلافا لمن حل قراءة الجرف أرجلكم عُلْيَهُ لَمَا قَدْمُنَا فَي أُولَ كُنَّابِ الطهارة ولأن المسم على الخف لا يجب الى الكعب بن انفاقا وقوله جائز بعني الر جال والنسا اللاطلاق (قوله والاخبارفية مستفيضة) والأبوحنيفة ما قلت بالمسع حتى جاءني فيهمشسل صنوء النهاد وعنه أخاف الكفرعلى من لم يرالمسترعلى النفك ين لان الاسمار التي جاءت فيسه ف حيزالتواتر وقال أبويوسف خبرالمسم يجوزنسخ الكتاب بداشهرته وقال أحدليس في فلي من المسم شى فيسه أربعون حسدينًا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسدلم مارفعوا وماوففوا وروى ابن المنسذوفي آخرين عن الحسن البصرى فالحدثني سبعون رجلامن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسدة أنه عليه الصلاة والسدلام مسمعلى الخفين وبمن روى المسمعنه صدنى الله عليه وسلم أبوبكر وعمر وعلى وابنمسعود وابزعر وابزعباس وسعدوالمغسرة وأبوموسىالاشعرى وعروبنالعاص وأبو أيوب وأبوأمامة وسهل بنسعد وجابر بنعبدالله وأبوسعيد وبلال وصفوان بنعسال وعبدالله الناك سرثين جوء وسلمان وقو بان وعسادة بنالصامت ويعملى بن مرة وأسامه بن ذيد وعروبن أميسةالضمرى وبريدة وأيوهريرة وعائشسة رضوان الله عليه أجمسين كال الشيخ أنوعر بن عبدالبر لم يروعن أحسد من الصحابة المكار المسيح الاابن عباس وعائشة وأبي هريرة فأما ابن عباس وأبوهر يرة فقسدجا عنهما بالاسا نبدالحسان خلاف ذاك وموافقة سائر العماية وأماعا تشهرضي الله عنهافني صحيح مسلمانها أحالت ذلك على علم على وفيروا ية فالتوسئلت عنه أعنى المسيم مالى بهذا علم وماروا، مجذبنمها جرالبغدادى عنها لأن أقطع رجسلي بالموسى أحبالي من أن أمسم على المفين حديث باطل

كان رسول الله مسلى الله عليه وسلم بأمرنااذاكنا سفرا أىمسافرينأن لانتزغ خفافنا ثلاثة أمام ولياليهن لاعن جنابة ولكن من غاتط و بول ونوم وخال الحسن البصرى أدركت سبعين فرامن أحماب الني صلى الله عليه وسلم كلهم يرون المسمء على اللفين ولكثرة الآخسارفسه قال أبوحنيفة ماقلت بالسرحتي حاونى مثل ضووالنهار وقال أبو يوسف خبرالمسم يحوز نسخ الكتاب بهلشهرته وعن همذا قبل من لمير المسيم على الخفسن أى لم معتقد جوازه كان ميتدعا وقال الحكرخي أخاف علسه الكفرلان الأتملح فسسه جامت في حسائز التسوار وممايدل على

أنه مبسدع ما روى عن أى حسفة رضى الله عنده أنه ستل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن يفضل السيخين يعنى أبا بكر وعرعلى سائر العماية رضى الله عنهم وأن يحب الخشين يعنى إعتمان وعليا رضى الله عنهما وأن يرى المسم على الخفين فانقلت فالبلواب عمائقل عن بعض العماية أنهم أنكروا المسم على الخفين فقال ابن عباس لأن أمسم على الخفين فلت قدم وجوعهم الى أن أمسم على الخفيين وقالت عاشة رضى الله عنه الأن تقطع قسد ماى أحب الى من أن أمسم على الخفين قلت قدم وجوعهم الى حوازه أما ابن عباس فقدروى تلميذ معطامن أير راح أنه رجع الى فول العامة

و باب السيع على الخفين ﴾

وأماعاتشة فقد وصمأنه اقالتمازال يسمرسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول الماثدة وروى رجوعها أيضاشر بح ابنهاني (قولة لكن من رآه) سندواك من قوله انمن لم يوم كان مبندعا وقوله (كان ماجورا) فيل هذه روا به عالفت روا به أصول الفقه فان فيهاان المسع على النف ين رخصة اسقاط كالصلاة في السفر والعزعة المتى مشروعة فيهاف كيف يؤجر على غيرالمشروع وأحس بأنها غمايكون كذلك مادام المكاف متعففا فأمااذانزع خفيه أوأحسدهما وله ذلك لامحالة لحقسه فسلا يجوز المسم حينيذ فلم يكن من ذلك النوع فصار ذلك كن أبطل سفره فانه سقط عنه بسبب رخصته سقوط شطر الصلاة وهذا اللفظ أعنى قوله كان مأجورا أَتَى بَهُ شَيخِ الاسلامُ خُواهِر زاده في مُبْسُوطِه فتَابِعِهِ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ المصنفُ وَنَمِ المُنْسُوعِ فَانْقَلْتُذَكُرُ فِي الْدُخْسِرَةُ أَنْ أَبَا الْحُسْنُ

لكنمن رآه ثملم يسم آخذا بالعزيمة كانماجورا وبجوز (من كلحدث موحب الوضوء اذالبسهماعلى طهارة كاملة ثم أحدث خصه بعدث موجب الوضو ولانه لامسع من الجنابة على مانبين ان شاه الله تعالى وجدث متأخرلان انلف عهدمانعا ولوجؤزناه بعدث سابق كالسخماضة اذالست على السيلان

نص على ذلك الحفاظ (قول ولكن من رآه ثم لم عسم آخذا بالعزيمة كان مأجورا) لفظ كان مأجورا فىمبسوط شيخ الاسلام وأوردعليه أن المسحمن النوع الرابع من الرخصة وهومالم تبق العزعة معسه مشروءة كالركعتين الاخريين من الظهر السافر ولايؤجر على فعسل غيرا لمشروع أحيب بأنه من الرابع مادام المكلف لابس الخفّ ولاشك أن له نزعه فأذا نزعه سقطت الرخصسة في حقه فيغسل واغمايتاب بشكلف النزع والغسسل فيصير كترك السفرلقصد الاجز وقول الرستغفى أحسالي أنعسع إمالني التهمة عن نفسه فان الروافض لابرونه وإمالاء لبقراءة الجرمد فوع بعدم صفة الثاني على ماعلت إوعدم تأتى الاول في موضع بعدام أن الحاضرين لا يتهمونه لعلهم بعقيقة حاله أوجهلهم وجودم ذهب الروافض فلاينبغي اطلاق الجواب بلان كان محل ممة هدذا ومبنى السؤال على انه وخصة اسقاط ومنعم شارح الكنز وخطأهم في تمثيلهم به فى الاصول لها لا نه منصوص على انه لوخاض مامجفه فانغسل أكثرة دميه بطل المسم وكذالو تكلف غسلهمامن غديرنزع أجزأ معن الغسل حنى لا يبطل عضى المدة فعلم أن العزيمة مشر وعقمع الخف اه ومبنى هذه التفطئة على صعة هذا الفرع وهومنقول فى الفتاوى الظهيرية لكن في صحته نظر فان كلتهم منفقة على أن الخف اعتب برشرعامانعا اسراية الحدث الى القدم فتبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالخف فيزال بالمسم وبنواعليه منع المسم للتيم والمعذور ين بعد الوقت وغيرذك من الخلافيات وهذا يقتضى أن غسل الرج ل في الخف وعدمة سوا واذالم يبتل معه ظاهر اللف في أنه لم ترل به الحدث لانه في غير محله فلا تحوز الصلاة به لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذلول يجب والحال أنه لا يجب غسل الرجسل حاذب الصلاة بلاغسل ولامسم فصاركالوترا فراعب وغسل محلاغم واحب الغسل كالفغذ ووزائه في الطهيرية بلافرق ولوأ دخسل يدمضت الجرموقين فسع على الخفين وذكر فيهاانه لم يجز وليس الالانه في غير على الحدث والاوجه في ذلك الفرع كون الأجزاء آذا خاص النه رالابت الال الخف م أذا انقضت المدة اعلايته يدبم الحصول الغسس المسي (من كل حدث موجب العلوض والنزع العاوجب العسل وقد حصل (قول موجب الوضوم) أسناد الموجبية العدث اما

يرى المسمعلى الخفسين الا أنه يحتاط وينزع خفيسه عنسدالوضوء ولاعسم عليهما فقال أحبالى أن عدم على خفيمه إمالنفي التهمة عن نفسه أن مكون من الروافض وامالأن قوله تعالى وأرحلكم فسسرى بالخفض والنصب فينيغي أن يغسل حال عدم اللس وعسم على الخفسين حال اللس ليصبرعاملا بالقراءتين فنالحقمنهما قلتان جلت قول أبى الحسن على أنعسم أحمانا ولاستركه بالكلسة توافقافانهليس في كلام المسنف مايدل عسلى انمراده أنلاعسم آخسذا بالعزعةعلى الدوام وننى التهمة يحصل بالمسم أحسانا فيعسمل على ذلك دفعاللندافع قالويحوز للوضوم) خص القدوري

الرسنغفى سئلءن الرجل

المسم يحدثمو حب الوضوء احترازاعن الجنابة على ماسيعيء وجعل الحدث موجبا يجاذا فانه ناقض الوضوء فلايكونموجبالكنه شرط لوجو به فجازا نيضاف الايجاب اليه كافى صدقة الفطر (قوله و جدث متأخر) أى وخصه بحدث متأخر عن الوضوه لان الخف عهدم انعالسراية الحدث الى القدم لارا فعالعدث لان الرافع هو المطهر والخف ليس كذلك (قوله ولوجوزاه بحدثسابق كالمستعاضة اذالست والأم يسيل

قال المصنف (لكن من رآه ثم لم يسم آخذ ابالعزيمة كان مأجورا) أفول في غيرموضع التهمية (قوله وأماعاتشــ فرضي الله عنها الىقولەور وى رجوعهاأيضاشر يح بنهانى أقول هذاليس برجوع (قولمخصالقدورى المسي بعدث موجب احتراز اللجنابة)أقول الظاهر أن يقال احتراز اعن الجنابة

مُخرِج الوقت) ووضأت فانه الانعمر وج الوقت ظهر الحسد السابق و كدنا المتهم اذاليس مُراًى الما ووضأ الاعسم لان و و الماء ظهر حكم الحسد السابق فاوجو زاالمسم كان الخفرافعا وليس كذلك وقوله مُخرِج الوقت اشارة الى أن الهاأن تحسم ما دام الوقت اقاوليس هذا الحكم منصرافيماذكره وهوالليس على السيلان بل لو كان الدمسائلا عنسد الوضو و دون الليس أو عندهما جيعافا لحكم كذلك وأما اذا كان منقطعا وقت الوضو و الأبس جيعافا نها والصحيحة سواء وقول القدورى اذاليسهما على طهارة كاملة لا يفيد السيراط كالهاوقت الليس لان الثابت من المذهب عندنا خلاف ذلا وهو السيراط الطهارة الكاملة وقت الحدث واعلم ان من المنافرة كاملة وقوله لا يفيد السيراط الكال ان كان هذا التقدير فني كلام القدورى تسام وان كان غدر ذلك في المن السيراط المهارة كرمن السيراط اللهارة كامن المنافرة الترتب في الوضوء لا باعتبار المستراط الطهارة المنافرة كامنة فان عدم حواز المسم هنا وقوله (حق و في المنافرة كاماة فان عدم حواز المسم هنا وقوله الترتب (١) في الوضوء لا باعتبار المستراط الطهارة المنافرة كاماة فان عدم حواز المسم هنا وقوله الترتب (١) في الوضوء لا باعتبار المستراط الطهارة المهارة كاماة فان عدم حواز المسم هنا واعتبار ترك الترتب (١) في الوضوء لا باعتبار المستراط الطهارة المورود المسم على طهارة كاماة فان عدم حواز المسم هنا وقوله (حدى المنافرة على طهارة كاماة فان عدم حواز المسم هنا واعتبار ترك الترتب (١) في الوضوء لا باعتبار المستراط الطهارة المؤلفة والمنافرة كاماة فان عدم حواز المسم هنا والمنافرة الترتب (١) في الوضوء لا باعتبار المسمولة كاماة فان عدم حواز المسمولة المنافرة المنافرة

شخر جالوقت والمتهماذاليس شرأى الماء كانرافعا وقوله اذاليسهماء لي طهارة كامداد لا يفيد السيراط الكال وقت الحدث وهوالم ذهب عندنا حتى لوغسل رجليه وليس خفيه شم أكدل الطهارة شم أحدث يحزئه المسح وهذالان النف مانع حلول الحدث بالقدم

تظهر غرة الاختلاف فهما ذكره في المسموط وهو ماتال ولو توضأ وغسل احدى رجليه وليس الخف مغسل الرحك الأخوى ولبس الخف ثم أحبدت جازله المسم عندنا وقال الشافى ان لم ينزع الخف الاول لايجوزله المسعفان نزعه ثملبسه جازله المسمح لان الشرط أن يكون السه بعد كال الطهارة ويجوزان بقال لماأثنت المصنف بالإاسل فماتقدم أن الترسب في الوضوء ليس بشرط صم أن يبي هـذا الفرع على هذا الاختلاف واستدل علىماهوالمذهب بقوله لان الخف مانع حاول الحدث بالقدم وهوظاهرهامي

الكاملة وقت اللسروانما

يَجُوزَأُولاعتقاداًنسبب الوضوءالحسدث كاهورأى البعض (قُولِه ثُمْ خرج الوقتِ) يفيداًن منعها من المسم بعسدالوقت فقط فتمسيم في الوقت كلبالوضأت المدث غيرالذي ابتليت به وهذا أعنى منعها بعده اذاكان السسيلان مقار باللوضو واللبس أمااذا كأناعلى الانقطاع فهيى كغيرها فتمسي بعسدالوقت الى تمام المسدة وانميا أمتنع هناك لان بخروج الوقت تصريحه ثة بالسابق وكذا المتمم عندرؤية المياء واضافسة الحسدث الى خروجه والرؤية للسامجاذ فلوجاذ المسم بعدد الابس على طهارة التيم أوالوضوء المقارن هوأ والليس للمدث بعدالوقت كان وافعا المعدث الذى حل بالقدم لان الحدث الذى يظهر هوالذى كان قد حل به قبل التهم أو حال ذلك الوضوء لكن المسم اعمايز بل ماحل بالمسوح بناء على اعتبار الخف مانعا شرعاسراية الحدث الذي يطرأ بعسده الى القدمين بدليل أنه لوليس على حدث بالقدمين لاعسم فاواعتسم المسم عليه وإفعالما بالقدم لحاذ وهذاأ ولحمن تعليله فسرح المكنز المنع على المتيم بكون التيم ليس طهارة كاملة لما علت من أنها كالتي بالمساء ما بقي الشرط (قول له أيفيد) ليس المراد لايفيداللفظ لانهمفيدة بلالقدورى لايفيدبهذا اللفظ هذا المعنى بل قصديه آلى أفادتماذكره المصنف وعلى هدذا يكون الحار والمجر ورمتصلا بحدث موجب الوضوء والنقدير حائرا بالسنة من كلحدث موجب الوضوء على طهارة كاملة اذالسهما ثم أحدث والجرور في موضع الحال أي من كل حدث كائناأوحاد عاعلى طهارة كاملة (قوله وهوالمذهب عندنا) احتراز عن قول الشافعي باشتراط الكمال وقت البس وقوله حتى لوغسل الخ تفريع وهذه الصورة تمتنع عندالشافى لوجهين لعدم الترتب فى الوضوء ولعسدم كال الطهارة قبل اللبس والذى يتنع عند مللناني فقط مالويوضا وغسل احدى رجليه ولبس الخف ثمغسل الأخرى وابس خفها عندنااذا أحدث يجوزاه المسم وعنده لالعدم الكالوقت

وكل ماهو مانع حساول الحدث بالقدم

قال المصنف (وقوله اذالبسمماعلى طهارة كاملة لا يفيدا استراط الكال وقت البس الخ) أقول قال ابن الهمام المسالم المراد لا يفيدا للفظ لا تعمين المنفوعلى هذا يكون الجار والجر ورمت المنفوعلى هذا يكون الجار والجر ورمت المنفوعلى موجب الموضوء والتقدير جائز بالسنة من كل حدث موجب الوضوء على طهارة كاملة اذالبسهما ثما حدث والمجرور في موضع الحال أى من كل حدث كامنا أوحاد ما على طهارة كاملة المنفون في كلام القدورى تعقيد (قوله فني كلام القدورى تسامي) أقول يندفع بأن يقال الدوام الامود المستمرة حكم الابتداء كافي مسئلة المين على ان لا يلس هذا الثوب وهولا بسه وسيعي في الايمان (قوله فان عدم جوان المسم الخ) أقول عندا نطهم

يراعى كال الطهارة فسه وقت المنع عن حاول المسدن النها لوكانت فاقصة عند ذاك كان الخف وافعا حدث اكن بالرجلي من حيث المسكم وهو شرع ما نعالا وافعا والفائل أن يقول الانسلام النه يكون ما نعاط المنع القدمن الطاهرين الفسل فاذا انضم المدغسل ليقية الاعضاء ارتفع المسدن بجمع وع الغسلين الاول والثاني عن أعضاء الوضوء فكان ما نعالا رافعا والجواب أناقسد اتفق النائل المسمح لا يحوز الا بعد طهارة كاملة وان المنافلة وقتا فلوكات الطهارة ناقصة عند حاول المستم على طهارة كاملة المفت المحكى الحال المستم على المهارة كاملة المحدث المحكى المنافلة وان والي بالماء حقيقة لكنه باق حكم العدم التجزئ وعن يقية الاعضاء أيضالير والمستم على طهارة كاملة وكان وافعا الاعضاء أيضالير والمستم على طهارة كاملة وكان وافعا الاعضاء أيضالير والمنافق وان والمنافق وان والمنافق والمنا

في حاء ــ ق من العماية

فانهسم رووا المسمعلي

الخفن غمرمؤقت ذكره

أبوبكر الراذى فى شرح

مختصر الطيماوي ولنا

الحسديث المشهوروهو

قولەصىلى اللەعلىمە وسلم

عسم القسم يوما ولسلة

والمسافر تسلاته أمام

واماليهارواه عسروعلي

وجابر وخزعمة وصفوان

وعسوف بن مالك وأنوبكر

فيراى كال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت فاقصة عند ذلك كان الخف رافعا (و يجوز للقيم يوما وليلة ولكسافر ثلاثة أيام ولياليها) لقوله عليه الصلاة والسلام يسم المقيم يوما وليسلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها عال (وابتداؤها عقيب الحدث) لان الخف ما نع سراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع (والمسم على ناهر هما خطوطا بالاصابع بسدأ من قبسل الاصابع الى الساق)

اللس (قوله فيراى كالى الطهارة من وقت المنع) لأنه وقت عله والأنسب أنيرا عديه من وقت أثره وقوله عسم المقتم في معيم مسلم عن على جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن المسافر ويوما وليه المقتم (قول في فتعيم مسلم عن على جعل رسول الله صلى الله على الله على المقتم والمنقدين فيها الما التقدير في المتحقيق تقدير مدة منعه شرعاوا علم عن وقت الحدث (قوله بهدأ من قب الاصابع الخيال صورته أن يضع أصابع البين على مقدم خفه الاعن وأصابع المسيرى على مقدم الايسر وعده الما الله الساق فوق الكعبين و يفرح أصابع هداه والوجه المسنون ولومسح باصبع واحدة ثلاث مرات كل مرة بما وحديد على موضع جديد جاز والالا يجوز وفى الحداث لومسم يظاهر كف ومدهامع الاصابع الحاسف والاحسن والاحسن والاحسن والاحسن والاحسن والاحسن والاحسن والاحسن والاحسن أن يمسم بحديد المدين في يده من غسل عضو وان حاذ وكذا برؤس الاصابع اذا بلغ قدر ثلاث أصابع ويجوز ببلا بقى في يده من غسل عضو وان

وغسيرهم من العصابة المناز وكذا برؤس الاصابع اذابغة عدرالات اصابع ويجوز بداريق في دون غسال عضووان والمشهور لا يسترك بالشاذ المانون وفال الوداودة داختلف في استناده ويجوز بداريق في دون غسال عضووان المائمة والمشهور لا يسترك بالشاذ من المناز عن المناز و وفال المناز و وفال وفال المناز و وفال المناز و

الاصابع قبل كان أحسن لان الدليل الدال على المسج على ظاهرهما وهو حديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وصعيد به على خفيه ومدهمامن الاصابع الى أعلاهما الحديث يشيرالى ذلك حيث فالوضع يدمولم يقل وضع أصابعه ومار وىمن انه عليه الصلاة والسلام مسم على أعلى الحف وأسفله فقدطعن فيه أعمة الحديث مثل أبى داودوالترمذى (١٠٣) وغيرهما وان صم فعناه ما بلى الساق

ومايلي الاصابع توفيقابين الادلة (ثمالمسم على الطاهر حتم)أى واجب (حتى لا يجوز له على باطن الخف وعقبه) خــلَافا للشافعي في قول وقوله(الانهمعــدول بهعن القياس) أذ القياس أن لايقوم ألمسم الذى لايزيل النحاسة مقام الغسل الذي مزيلها كاأشارالسه على أن أبي طالب يقوله لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخفأولى بالمسيمن ظاهره ولكني رأيت رسول الله ملى الله عليه وسلم عسيح على ظاهر الخفسين دون باطنهما وانماكان الرأى ذاك لان الخف ملاقي الارض عما عليهامن طسمن وتراب وقسذر بباطنسه لايظاهره واذا كان معــدولايه عن القياس واعيجسع ماورد به الشرع (والبيداءة من الاصابع استعباب حتى لوبدأ من الساف حازا يضا ووحه الاستعباب ألاعتبار بالغسل لان الله تعالى حمل الكعب غامة ولقائل أن يقول الشرع ورديمة السدين منالاصامعالي أعلاهما فكان الوآجب أنتكون البداءة بالاصابع حتمالامستعبا كالمسيء عى ظاهرهما فالاعتباد بالامسل ترك لماوردبه الشرع وكذلك النقدر بثلاثة أصابع على مانذ كرمترك له فأنه

لحديث المغيرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وضعيديه على خفيه ومدهمامن الاصابع الى أعلاهمامستعة واحدة وكأنى أنظر ألى أثر المسع على خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوط ابالاصابع ثمالمسم على الظاهرحتم حتى لايجوزعلي باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول بهعن القياس فبراعي فيه جبع ماوردبه الشرع والبداءةمن الاصابع استعباب اعتبارا بالاصل وهوالغسل وفرص ذلك مقدارثلاث أصابع من أصابع البد وقال الكرخي رجه الله تعالى من أصابع الرجل والاول أصم اعتبار الاكة المدي لم يكن متقاطرا لاعمابق من مسم وعله قاضيفان بأنها بلة مستعلة بخلاف الاول (قوله لحديث المغيرة) ونيسه مسحة واحدة فأخد فوامنه أن تكرار السع على الخفين غيرمشروع وأيضا بالتكر رلاييقي خطوطا لكن قيل ان حديث المغيرة بهد االفظ لا يعرف والذي روا ه الترمذي عنه قال رأيت الذي صلى الله عليسه وسلم عسم على الخفين على ظاهرهما وحسنه لكن في أوسط الطبراني من طريق بويرين بزيدعن عكدن المسكدرعن جابر فالمررسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه فنفسه برجسله وقال ليسهكذا السنة أمرنا بالمسع هكذا وأمربيد بهعلى خفيه وفي لفظ ثمأراه بيده من مقدم الخفسين الى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه قال الطير انى لا يروى عن جابر الاجدا الاسناد وفى الامام روى ابن المندرعن عسر بن الخطاب أنه مسم على خفيسه حتى رؤى أثار أصابعه على خفيه خطوطا ورؤى أ الأصابع قيس نسعد على الخف (قوله ثم المسي على الظاهر) أى ظاهر محل الفرض وهومقدم الرحل أذاو عدمنه قدر ثلاث أصابع ولوقطعت احدى رجله موبق منهاأقل منسه أوبتي ثلاث أصابع لكنمن العقب لامن موضع المسم فلبس على العصيمة والقطوعة لاعسم لوجوب غسدل ذال الباقي كالوقطعت من الكعب حيث يحب غسل الرجلين ولاعسم (قوله فبراعي جسع ماوردبه الشرع) يعنى في الحل ولذا قال على رضى الله عنه لو كان الدين بالرأى لكان مسم باطن الخف أولحمن ظاهره فال في النهامة تقد لاعن المسوط ولان ماطنسه لا يخلوعن لوث عادة فيصيب يده وهذا يفيدأن المراد بالباطن عندهم معل الوط الاما بلاقى البشرة لكن بتقديره لاتظهر أولو بهمسم باطنسه لوكان بالرأى بل المتبادر من فول على رضى الله عنسه ذلك ما يلاقى البشرة وهذا لان الواجب من غسل الرجل فى الوضو و ليس لازالة الخيث بل الحدث وعل الوطه من ما طن الرجل فيه كظاهر وكذاما روى عن على فيه بلفظ لكان أسفل الذف أولى بالمسيم من أعلام يجب أن يراد بالاسفل الوجه الذي يلاقى البشرة لانه أسفل من الوجه الاعلى المحاذى للسماء تمماذكرنا تمقد يقال انه لم يجب مراعاة جيع ماورديه ف محل الابتداء والانتها العلم بان المقصودا بقاع البلة على ذلك الحل حتى جاز البداء قمن أصل الساق الى رؤس الاصابع لكن يجب فى حق الكية نظر الى ذاك فينبغي أن لا يجو زقسدر ثلاث أصابع الابنص (قولهمفدارثلاث أصابع من أصادع اليد) في كل رحل فاومسي على رجل أصبعين وعلى الاخرى قدرخسة لم يجز ولافرق بين حصول ذلك سده أو باصابة مطرأ ومن حشيش مشى فيهمبتل ولو بالطل على الاصح وقيسل لا يجوز بالطل لانه تفس دابه لاماء وليس بعديم وهدذا الاطلاق تفريع على عدم استراط النية للسع على اللف وهوااصيع لانه طهارة بالما مخللا فالمافى جوامع الفق العتابي حيث

عليه الصلاة والسلام مدمن الاصابع الى الساق والجواب ماروى انه عليه الصلاة والسلام مسع على خفي من غيرذ كرمة الى الساق فعل المفروض فى أصل المسعمقد ارتلائة أصابع والبداءة سنة جعابين الادلة وأما التقدير بثلاثة أصابع فبأشارة قوله عليه الصلاة والسلام خطوطا بالاصابع فآن أقل الجدع ثلاثة واختلف فى الاصابع فذهب عامة علما ثنا آلى انها أصابع آليدوقال الكرخى أصابع

الرحللان المسيرة عليه وهوا كثر المسوح فيقوم مقام المكل كافي الحرق والاول أصماعتبارا لا آة المسيرة المسيرة فعل بضاف الحالفاعل لالحالفا فتعتبرالا لة كافي الرأس وذكراب وستم عن مجدانه اذاوضع ثلاثة أصابع وضعا أجزأه وقال القدورى هذا يدل على انه مقدر بأصابع الميد وعنهذا قال في المتحقق سواء كان المسير طولا أوعرضالان قوله لووضع ثلاثة أصابع وضعالا يقيد بشئ من الطول والعرض قال (ولا يجوز المسيحلي خف فيه خرق كبير) روى كثير بالناء المثلثة من فوق وكبير بالباء المنقوطة من تحت والاول من المال القليل والثاني بقابله الصغير وقوله من بعدوان كان أقل من ذلك يربح الاول وفي هذه المسئلة أربعة أقوال الاول شمول المنع في القليل والكثير وهومذهب رفروالشافعي (١٠٤) والثاني شمول الجواز فيهما وهومذهب سفيان الشورى وقدر وى عن مالك

(ولا يعوز المسم على خف فسه من قرب ربين منسه قدر ثلاث أصابع من أصابع الرجل فان كان افل من ذاك ماز) وقال زفر والشافعي رجه ما القه لا يعوز وان قل لانه لما وجب غسل البادى وجب غسل الباق ولنا ان المفاف لا تفاوعن قلسل خرق عادة فيلمقهم المرح في الغزع وقفاوعن المكبر فلا حرج والكبير أن ينكثف قسد ثلاثه مأصابع من أصابع الرجل أصغر هاهو العصيم لان الاصل في القدم هو الاسابع والثلاث أكثر هافي عام مقام الكل واعتبار الاصغر الاحتباط ولا معتبر مخول الانامل اذاكان لا يفرح عند المشمى و يعتبره فدا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الحرق في خف واحدولا يجمع في خفف واحدولا يحمد في خلال خلال المناطق واحدولا يحمد في خلال المناطق واحدولا يحمد في خلال المناطق واحدولا يحمد في خلال المناطق والمناطق واحدولا يحمد في خلال المناطق والمناطق واحدولا يحمد في المناطق واحدولا يحمد في المناطق واحدولا يحمد في المناطق واحدولا يحمد في خلال المناطق واحدولا يحمد في المنا

شرطها وفى الخلاصة لو توصا ومسم الخف ونوى به التعليم دون الطهارة يصم (قوله فيسه خرق كسير سن منه الخ) يعين اذا كان في عسل الفرض منفرج أوينفرج عند المني فأن كان شيقالا يظهر ما تعته ان كأن أكثر من ثلاث أصابع أويظهر منسعدونها وهوا كبرمنها لاعنع ولوكان في الكعب لم عنع وان كثركذاف الاختيار وفي الفتاوي فان كان المرق في موضع العقب ان كان عفر جمنه أقل من نصف العقب بازالسم عليه وانكانا كرلاعور وعن أى منيفة في واله عسم عنى بيدوا كرمن نصف العقب تمقيد في شرح الكنز كونها أصغرا لاصابع عدادًا كان الغرق في غير موضع الاصابع فان كان فيه اعتبر ثلاث منها فلوانكشف الاكبر ومايليه لاعتع وان كان فدرالثلاث الاخو ولو كان الخرق عث القدم فأن كان أكثر القدم منع كذافى الاختبار وذكره في الفاية بلفظ فيسل وعلله بان موضع الاصابع يعتبربا كثرهافكذا القدم ولوصح هذاالتعليل زمأن لايعتبرة در الاث أصابع أصبغرها الااذاكان عندأص غرهالان كلموضع حينش ذاعا بمتبريا كثره ولوابكن فأصابع اعتسبر باصابع غيره وتيل باصابعه لوكانت فاعة (قوله ولناان الخفاف الخ) لازمه اذا تأملت منع وجوب غسدل البادى فأنه يعتبر عدمالقلته وازوم الحرج فى اعتباره اذعالب الخفاف لاتغلوعنه عادة والشرع على المسم عسى المف وهو الساترا لخصوص الذى تقطع به المسافة والاسم مظلقا يطلق عليه بغلاف المشتمل على الكبيرفانه انتزلة فالنعبيرعنه باسما لف تقييده بمغروق فهومراد فليس بعف مطلق ولاته لاتقطع المسافة بهاذلا يمكن تتابع المشى فيه واللف مطلقا ما يقطع به فليس به (قول هو العصيم) احتراز عن رواية الحسن ثلاث أسآبع اليدوعامال المه السرخسي من أنظهور فدر ثلاث أنامل من أصابع الرحسل عنع (قوله وتجمع أغروق) لقائل أن بقول لاداع الى جمها وهواعشارها كأنها في مكان واحسلنع السيم لأن

والثالث الفصل سنالقليل والكثيروهوقول علمائنا وهوالأستمسان والرابع الزول بغسسل ماظهرمن القدم ومسيمالم يظهروهو تولالاوزاعي وحدالاول القماس لان الكثير لماكان وانعا كان السسر كذلك كالمدث ووجه الثانيان انلف عنعسراية الحدثالي القددمة ادام ينطلق عليه اسماناف جازالسع عليه ووجه قولناوه والاستعسان ان الخفاف لا تخاوعن الخرق القلمسل عادة فان الغف وانكان حديدافآ بازالدروز والاشافى خرق فيه ولهذا مدخدادالتراب فيلحقهم آلمر جنى النزع فعل عفوا وتخاوعن الكثير فلاحرج وماذكره عن اعتبار أصابع الرحل هورواية الزيادات لانانه ق اذا كانمقدار ثسلاث أصابع منعقطع السيفروقطع السفرانما ينعقق بالرحسل فيعتسبر

المدلانه آلة المسروع القال شمس الاتحدة الحاواني المعتبر في المعتبر في المعتبر فلات أصابع من أصابع المتناعه المدلانه آلة المسروع القال شمس الاتحدة الحاواني المعتبر في الحرق أخبر الأصابع ان كان المسروع القال شمس الاتحدة الحاواني المعتبر في الحرق المعتبر بدخول الانامل) ظاهر ولم ذكر أذا كان بيد وقدر ثلاث أنامل أصغرها وقوله (لان الاصل) دليل على المقدار والسغر واليه أشار شمس الاتحة السرخسي وقال بعضهم لا يمع والشرط أن بيد وقدر ثلاث أصابع بكالها والسمس الاتحة الحاواني وقال في النهامة وهو الاصم وقوله (و يعتبره في المقدار في كل خف على حدة في معم الخرق في خف واحد) لانه عنع قطع السفر بالاتخر واضح قبل في في أحدهم الاعتبالات عن واضح قبل في في أن يجمع خف واحد) لانه عنع قطع السفر بالاتخر) واضح قبل في في أن يجمع خف واحد) لانه عنع قطع السفر بالاتخر) واضح قبل في في أن يجمع خف واحد)

(قوله والاشافي) أقول الاشفى المثقب والسراد يخرزيه ويؤنث (قوله لان الخرق اذا كان مقدار ثلاث أصابع منع قطع السفر) أقول فيه بحث

فى الخفين أيضالان الرحلين صارنا كعضو واحد كافى قطع المسافة ولهذا لومدالما من الاصابع الى العقب ازولينا هدام والخرى أمرى من فلا يكونان فيسه كعضو واحد كافى قطع المسافة ولهذا لومدالما من الاصابع الى العقب ازولينا هدام والمستمال لانه عضو واحد ولومد المسافة الرحلين الى الاخرى لم يحرّ والحاصل أن الرحلين شها بعضو واحد من حيث مخولهما تحت خطاب واحدو بعضو من من حيث قطع المسافة فعلنا بالشهدن وقلنا بعد وقوله (بخلاف الناب المنافية عنى اذا الخرق دون الا خرقط واحد وقوله (بخلاف الناب المنافية عنى اذا كان في أحدا الحفين نجاسة قليلة وفي الا خركة الناب عنى المنافية وفي الا تحركة الناب المنافية وفي الا تحركة الناب الناب المنافعة وقد وجدورجه الرابع واضع (١٠٥) وقوله (ولا يجوز المسملن وجب انكشاف عن العورة وقد وجدورا المسملن وجب

عليه الغسل) قبل صورته رجسل توضأ وليس الحف ثم أجنب ثم وجدماء يكني للوضوء ولأبكني للاغتسال فانه بتسوضأ ويغسسل رحلبه ولاعسم ويتيم للجنابة وقال شمسالائمة السرخسي الحنابة ألزمته غسسل جيع البدن ومع اللف لاساني بخـــ لاف الحدث الاصغرفانه أوجب غسل اعضاعكن أنجمع ينسه وبين مسم الخف وعسال بالعين المهملة بياع العسل والاستدلاله ظاهرككن بقنضى النصوير فأن السلب يقتضي تصور الامحاب وفالمولاناجيد الدين الموضع موضع النني فملا يحتاج الى التصور وقوله (ولان الجنابة)يشير الىأنشرعية المسمادفع الحرج والحرج فمايتكرد وهو الحسدث دون الحناية

السفر بالا خرمخلاف التعاسة المتفرقة لابه حامل الكل وانكشاف العورة تظير التعاسة (ولا يجوذ المسمل وجب عليه الفسل) طديث حقوان بن عسال رضى الله عنه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر با أذا كناسفرا أن لا تنزع خفاف اثلاثة أيام وليالها الاعن جنابة ولكن من ول أوغائط أوفوم ولان الجنابة لا تتكرر عادة فلاحرج في التزع مخلاف الحدث لانه يتكرر (وينقض المسمكل شئ ينفض الوضوء) لانه بعض الوضوء (وينقض أنسازع الخف) لسراية الحدث الى القدم حيث ذال المانع وكذائر عاصدها لتعدر الجع بن الفسل والمسمى وظيفة واحدة (وكذا مضى المدة)

امتناعه فيباأذا أتحداكمكان حقيقة لانتفاءمهني الخف بامتناع قطع المسافة المتادة به لاأذاته ولاأذات الانكشاف من حيث هوانكشاف والالوجب الغسل في اللرق الصغير وهذا المهي منتف عند تفرقها سغرة كغدرا لمسة والفوة لامكان قطعهامع ذلك وعدم وجوب غسل البادى وقوله ولا يحوز المسم على الخفيز لمن وبعب عليسه الغسل) قبل الموضع موضع الني فلاحاجة الى التصوير وحاصله انه اذا أسنت وقدانس على وضوءوجب نزع خضيه وغسسل رجلته وقبل صورته مسافر أجنب ولاماءعنده فتهم وليس تمأحدث ووجدما بيكني وضوء الاجوزله المسم لان البنابة سرت الى القدمين والتيم ايس بطهارة كاملة فلايجوزة المسيم أذاليسهماءلي طهارته فيستزعهما ويفسلهما فاذافعل وليس ثم أحسدت وعندما ويكني الوضوء وضأوه سولان هذا الحدث ينعه الخف السرارة لوجوده بعدا البسعلي طهارة كامل فاوم بعدداك عاء كثيرعاد حسافاذا البغتسل حتى فقده تيم إو فاوأ حدث بعدداك وعندهماء الوضوء بوضأ وغسل رجليه لانه عادجسا فان احدث بعدذاك وعندماء الوضو فقط بوضأ ومسم وعلى حذاعبرى المسبائل وهذه السورةاع الزيدعلى ماذكرناه آنفا بأفادة أنه يشترط لجوا فالسم كوت اللبس على طهارة المياه لاطهارة التهم معلابات طهارة التجم ليست كأملة فأن أريد بعدم كالهآعد مالرفع عن الرحلين فهوممنوع وان أريدعهم اصابة الرحلين في الوظيفة حسافمنع تأثيره في نني الكال المعتسر في الطهارة التي يعقبها الاس ويمكن أن بوجه المنكم المذكور بان المسم على خلاف القياس وانعاوردمن فعهمليسه الصلاة والسلام على طهارة الماء ولم يردمن قوله عليه الصلاة والسلام مابوسع مورده فيلزم فيه الما اقصراعلى موردالشرع وسيأتى فى حديث صفوان صريح منعه الجنابة (قول الديث صفوان بن عسال روى النسائ والترمذى وقال حديث حسن صيح عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى

() و من فق القديراول) قال (وينقض المسيح كل شي ينقض الوضوم) كل ما ينقض الوضوم ينقض المسيح لانه بعض الوضوء فاولم منتقض بعلكان ما فرضناه با فضا الموضوم لم ينقض المسيح كل شي ينقض المعضم هذا خلف وكذا ينقضه نزع المحف لان الحدث السابق بخروج المحاسسة من بدن الانسان كان عمن علم وجود المانع وهوا خف واذا زال المسابق سرى المحدث الى القدم وعلى على وهذا كاترى على طريقة تتخصيص العلل والمخلص معاوم وكذا نزع المدهما ينقض المسيح ووسب غسل الرجلين لتعذر الجمع بن الغسل والمسيح في وظيفة واحدة وهي غسل الرجلين وقيد بالواحدة لانهما في غيرها يجتمعان كغسل الوجه واليدين ومسيح الراس والرجلين (وكذا من المدة

(قوله بخلاف الحسدث الاصغرفانه أو جب غسل أعضاء يمكن أن يجمع بينه وبين مسم الخف) أقول فيه انمن جسلة تلك الاعضاء الق يجب غسلها الرجسل فكيف يمكن الجمع (قوله وقال مولانا حيسد الدين الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصوير) أقول لا النهى حتى يفتضى المشروعيسة فيمتاج الى التصوير لماروينا)من رواية صفوان أن لانزع خفافنا ثلاثة أيام وقال ابن أبي لسلى المسم على الخفين قائم مقام غسل القدمين ولوغسل قدميه وليس خفيه منزع لا بحب عليه غسل الرجلين فكذاهذا والجواب انه قائم مقام الغسل شرعاف وفت مقد دواذا مضى لا بقوم مقامه كطهارة المتيم وقوله (واناعت المدة)قيل هوتكرار لانه علم حكه من قوله وكذا مضى المدة وأجيب بأنهذ كره تمهيدا لمارتب عليه من وقوله (١٠٦) فوقوله (وليسعليه اعادة بقية الوضوء) احترازعن قول الشافعي فانه يقول قوله نزع خفيه وغسل رحليه الى آخره

لماروينا (واذاةت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوم) وكذااذا نزع إقبل المسدة لان عندالنزع يسرى الحدث السابق الحالقدمين كأنه لم يغسلهما وحكم النزع بثبت بخروج القدم الى الساق لانه لامعتسريه

القه عليه وسلما مرنااذا كناسة وأأنالاننز عخفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الامن جنابة ولكن من عائط وبول ونوم (فوله واذاعت المدة نزع خفيه) لسريان الحدث الى الرجلين (وغ ل رجليه وليس عليه اعادة بقية الوضوم) لان الولاء ليس بشرط في الوضوء فينضم غسلهما الى الغسل السابق الاعضاء فيكل الوضوء فانقيسل لاحدث ليسرى لانه كان قدحسل بالخف ثمزال بالمسم فلا يعود الابسعيه من الخارج النعس ونحوه قلنا بازأن يعتبرالشرع ارتفاع الحدث عسم أخف مقيدا عد منعدة معلناوقوع مثله فى التيم حيث اعتسائر في ارتفاعه باستمال الصعيد تقيده بمدة اعتباره عاملا أعنى مدة عدم القدرة على الماءو يناسب أنذاك لوصف البدلية وهوفى المسم ابت بلهوفيسه من وجهين فان المسم وان كان بالماء لكنه بدل عن وظيفة الغسل والغف عن الرجل فوجب تقيد الارتفاع فيه عدة اعتباره بدلايفيد مابفيده الاصل كاتقيدف التيمعدة كونه بدلا فيدما يفيده الاصل هذامع ان القاممقام الاحتياط وفى فتساوى قاضيها ن لوتت المدة وهوفى الصلاة ولاماه عضى على الاصر في صلاته اذلا فائدة في النزع لانه للغسل ولاماء خسلافالمن فالمن المشايخ تفسدانتي لكن الذى يظهر صحة هذا القول لان الشرع فسدرمنع الخفءسدة فيسرى الحسدث بعسدها اذلايقا الهسامع الحسدث فيكا يقطع عنسدو حودالماه ليغسس لرجليه يقطع عندعدمه ليتمم لاللرجلين فقط ليلزم رفوالاصل بالخلف ولالكل لانالدث الابتعزأ فمصرمحد المجدث القدمن وان كان بحث لواقتصر على غسلهما ارتفع كن غسل ابتداء الاعضاء الارجليه وفني الما فانه يتعم لاللرحلن فقط والالكانجع الخلف والاصل البتافي كشرمن الصوريل للعدث القائم به فانه على حاله مالم بتم الكل وهذا الان التمم ان لم يصب الرجل حسالك يصيبها حكم الطهارة عنده وهوالمقصود فلا يصلح عدم الماممانعا السراية بعدتمام المدة المعتبرة شرعاعايه لنعمه وعلى هذافاذكر في جوامع الفقه وأنحيط من أنه انما ينزع اذاعت اذالم يخف ذهابهمامن شدة فغاية الامرانه لاينزع لكن لاعسم بل يتمم لحوف البردوالله سبحانه أعلم وعن هذا نقل بعض المشايخ تأويل المسم المسذ كوربانه مسم حبيرة لاكسم الخف فعلى هدذا يستوعب الخف على ماهوالاولى أوأكثره وهوغسيرالمفهوم من اللفظ المؤول مع انه انمايتم اذا كان مسمى الجسيرة يصدق على ساترليس تحته محسل وحع للعضو صحيح غيرانه يحاف من كشفه حسدوث المرض المرد و سستازم اطلان كلمة مسئلة التهم يمخوف البردعلي عضوا واسودا ده ويقتضي أيضاعلي ظاهرم فدهب أي حنيفة حوازتركم وبين مااذا مسح الرأس م المساوه وخلاف ما يفيده اعطاؤهم حكم المسئلة هذا وينقض المسم أيضا غسل أكثر الرجل وفيه

علمه أن بعسد الوضوولان طهارة الرحلن قدانتقضت عضى مدة المسم وانتقاض الطهارة عمالا يحرأ فصار كالمنتقض بالحدث والجواب ان الحدث اسم تلارج نحس والمضى لسرك فال وانماسرى -دث كانقبل ذلك للرحلين خاصة لان غسلسا رالاءضاء قدوحد عن ذلك سواهما فلا يحب غسلهما "مانيامالم بوحد الحدث في حقهما فكان هداكن وضأولم يغسل رحلمه محسغسلهما وقد روى عناب عسرانه كان فىغزوة فنزع خفيه وغسل قبدمته ولميعبدالوضوء وهكنذار ويعن أععاب رسول الله مسلى الله عليه وسلم وقوله (وكذااذا نزع قبل الدة)معناه ليسعليه اعادة بقيةالوضوء وقوله (لانعندالنزع) دليل مضى المدة والنزع قبل المذةوقدفررناء آنفافىنزع اللف وجواب الشافعي وطولب بالفرق بن هـ ذا حلق الشعر حيث لايلزمه

اعادة المسع وأحبب بأن الشعرمن الرأس خلقة فسعه مسع الرأس بخلاف الخف فانه ما نعسراية الحدث الى مأتحته شرعا فاذازال من سرى الحدث اليه (وحكم النزع)وهو النقض شبت بخروج القدم الى الساق لانه) أى الشأن أوالساق على تأويل المذكور (لامعتمريه

⁽قوله لماروينامن رواية صفوان أن لانتزع خذافنا ثلاثة أيام) أقول ذلك مخصوص بالمسافر والطاهر ان المراد قوله صلى الدعاية وسلم يمسم المقيم وماوليلة والمسافر ثلاثة أبام ولياليها (قوله وقوله لان عندالنزع دليل مضى المدة) أقول السرابة تحقق عضى المدة ولاتتعلق بالنزع في المورة الاولى فلا بلائمه قوله لان عند النزع الخ بل الطاهر أنه دايل الشانية

فى حق المسيم) لانماليست بحلله ومالامعتبريه فى حقه فالخروج اليه ناقض كغروجها من اللف وفوله (وكذابا كثرالقدم) أى بشت حكم النزع بخروج أكثر الفدم الحساق الحف (هو الصحيم) هذا هو المروى عن أبى يوسف وهو قول الحسن بن زياد ووجهه أن الاحتراز عن خروج القليل متعذر لانه ربما يحصل بدون القصد كالذاكان الخف واستعالذا رفع القدم يخرج العقب وإذا وضعها عادت العقب الى مكانم افاوقلنا بنقض المسيح فى مشله وقع الناس فى الحرج بخلاف الكثير فان الاحتراز عنه لدس متعدد وروى عن أبى حنيف فه أنه اذا بداله نزع الخف فركه السنزع حتى ذال عقبه وأثما اذا زل باعتباد سعة الحف المسيح الماليس العقب أواكر باعتباد سعة الحف المسيح المناسق فلا ببق المسيح وعن مجدد أنه إن بق في المفي من القدم قدر ما يجوز عليه المسيح از والافلا ولم بيق رال العقب أواكر كرنا عناد في المسيح وعن مجدد أنه إن بق في المفي من القدم قدر ما يجوز عليه المسيح وي عن المناسق فلا بيق المناسق فلا بيق المسيح وعن عبد المهان بق في المفي من القدم قدر ما يجوز عليه المسيح وي عن المناسق فلا بيق المسيح وعن عبد المناس وي المناسق فلا بيق بيقاء عمل المناسق فلا بيق بيقاء عمل المناسق فلا بيق المناسق فلا بيق المناسق فلا بيق بيقاء عمل المناسق فلا بيق بيقاء كرناء عاد كرناء عاد كرناء من القدم في المناسق فلا بيق في المناسق فلا بيق بيقاء كرناء مناسق فلا بيق بيقاء كرناء مناسق فلا بيقاد كرناء مناسق فلا بيقاد كرناء مناسق فلا بيق بيقاء كرناء مناسق فلا بيقاد ك

فى حق المسعوكذا بأكثر القدم هو الصحيح (ومن ابتدأ المسع وهومقهم فسافر قبل تماميرم ولبلة مسع للاثة أيام ولبالها) علا باطلاق الحديث ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبرفيه آخره بخلاف ما اذا استكل المدمالا قامة ثم سافرلان الحدث قد سرى الى المقدم والخف ليس برافع (ولوا قام وهومسافران استكل مدة الا قامة نزع) لان وخصة السفر لا تبقيدونه (وان لم يستكل أعها) لان هذه مدة الا قامة وهومقم قال

من العثماسيمت عماقد مناه (قوله و كذاباً كثرالقدم هوالعصيم) هذا قول أي يوسف وعنده في الاملاء يخر و به نسسفه وعن مجدان كان الباقي قدر محل الفرض أعنى ثلاثة أصابيم الدلاين قض وقال أو حنيفة ان خرج أكثر العقب يعني إذا أخرجه قاصد الخراج الرجل بطل المسيح حتى لونداله اعادتها فأعادها لا يحوز المسيح وكذا لو كان أعرج عشى على صدور قدمه وقدار تفع عقب عن موضع عقب الخف الى الساق لا يحرد و المادونه يمسيح أما لو كان الخف واسعار تفع العقب رفع الرجل الى الساق و يعود يوضعها فلا عنع وقال بعضهم ان كان الباقي محيث يمكنه المشى فيه فكذلك لا ينتقض وهذا في التحقيق هو مرمى نظر الكل في نقض بخروج المقب له سي الالانه وقع عشده انهم حيال العقب في التحقود الى محله اعتدا لوضع ومن قال بالساق لا يمكنه مناعم أن كان المنافقة بخلاف ما أذا كانت قعود الى محله اعتدا لوضع ومن قال بالا كثر فلطنه ان الامتناع منوط به وكذا من قال بكون الباق قدر الفرض وهذا الاموراء التي دوسا المساق نقلي عن مداومة المشى دوسا المساق نقل عن مداومة المشى دوسا على الساق نقل عن مداومة المشى دوسا المقب وفي الثاني خلاف الساف معلى الملاق قوله عليه الصلاة والسلام يحسي المسافر الحدث في الساق نقل عن مداومة المنوسط وخد وفي المنافي خلاف السافرة وما من على المدت المدث قد سرى الى القدم وانما يعد على خف و حل المدث في الباحدث في الباحدث في المقدة فسافرت وصوم شرع فيه مقيما فسافر حيث بعترفيد من الاقامة فندى عن المدت في المدت في المدت في المنافرة وسافرة و

(ومن ابتــدأ المسم وهو مقيم فسافر) هــدمعلى أوجسه ثلاثة في وحسه تتحول مدته الى مدة السفر بالاتفاق وهو مااذا سافر فبسلأن تنتقض الطهارة التىلىس عليها الخفسسن وانتقضت الطهارة وهو مسافرفانه تحول مدنه الىمدة السفر بالاتفاق وفى وحمه لاتتحول مدته بالاتفاق وهو مااذا سافر بعسدماأحسدث وبعسد مااستكلمدة المقيروفي وجهوهومااذاسافر بعسد ماأحدث قسل استكال مدةالمقم تنعول عندنا خدلافالشافعي قال المديم عبادةشرع فيهاعلى حكم الاقامة وكل عبادتشرع فهاعلى حكم الاقامة لاتتغير بالسفر كااذاشرعفي

الصوم وهومقيم ثمسافر وكااذا شرع في الصلاة في سفينة في المصر ثم تسير السفينة فلا يصير مسافر افي صلاته فانم الا تتغير لان حال الا قامة حال العزيمة ولنا اطلاق الحديث فاته لم يقصل بين مسافر ومسافر في مسافر والمسافر المسافر اذا أقام في آخر الوقت أثم والمقيم اذا سافر فيه قصر وليس كالصوم والصلاة والمسافر المن المنافرة والمسافر المنافرة والمسافرة والمسافر

قال (ومن لبس الجرموق) يعنى قبل أن يعدث (مسم عليه) والجرموق ما بلبس فوق الخف وساقه أقصر من الخف وقال الشافعي وجه الته لاعسم عليسه على النفين بدلاعن الرجلين لا يكون له بدل يعنى بالرأى فان الشرع ورد بالمسم على المفين بدلاعن الرجلين لا يكون له بدل يعنى بالرأى فان الشرع ورد بالمسم على المنه عنه بالرأى وهولا يجوز ولنا ماروى عن عرقال وأبت رسول القه صلى الله عليه وسلم مسم على الجرموقين وقال محدف كاب الا " فارأ خبرنا أو حنيفة عن جادعن ابراهم أنه كان عهم على الحرموقين ولانه تسع المنف استمالا وغرضا أما الاستمال فانه يدور مع الخف مشسا وقياما وقعود اوارتفاعا وانخفاضا وأما الغرض فانه وقامة المنف كأن الخف وقامة الرجد ب فصاد كفف ذى طاقين ثم نزع أحد طاقيه أوكان الخف مشعر المسم على خف ذى طاقين ثم نزع أحد طاقيه أوكان الخف مشعر المسم عليه مثل المرموق ليس بتبع من حيث الاصل أوكان الخف مشعر المسم على المرموق ليس بتبع من حيث الارى أنه لوليسه منفر دا جاز المسم على المرموق ليس بتبع من حيث الارى أنه لوليسه منفر دا جاز المسم على المرموق ليس بتبع من حيث الارى أنه لوليسه منفر دا جاز المسم على المرموق ليس بتبع من حيث الاحل عن حيث الاستمال والغرض كاذكر العاد العسم على الخوص كاذكر العاد العسم على الخوص كاذكر الماد العسم على المرموق المسم على المرموق المرموق المرموق المرموق المسم على المرموق المسم على المرموق المسم على المرموق المر

(ومن لبس المرموق قوق الخف مسع عليه) خلافالشافعي رجه المه فانه يقول السدل لا يكون له بدل ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم مسع على المرموقين ولانه تبع الغف استعمالا وغرضاف ما الكفف ذى طاقين وهو دل عن الرجل لاعن الفف مخلاف ما اذالبس المرموق بعد ما أحسدت لان الحدث حل بالخف فلا يتعقل الى غديره ولو كان الجرموق من كرباس لا يجوز المسع عليه لائه لا يصلم بدلاعن الرجل الا أن تنف ذالباة الى الخف (ولا يجوز المسع على الجور بين عند أبي حنيفة رجه المه الا أن يكونا مجلدين أومنعلين وقالا يجوز إذا كان الخيرين لا يشفان الماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم مسع على جوريه ولائه يمكنه المشى فيه اذا كان شخينا وهوأن يستمسك على الساق من غيران يربط بشى فاشبه الخف

تكاف الفرق العدم طهود وجه الجمع المستراة المؤثر في الحكم (قوله ومن لبس الجرموق فوق الخف مسم عليه) اذالسهما قبل ان يصدف فا أحدث قبله وهولا بس الخف المبيع وزلان وظيفة المسم المنف الموال الحدث به المبيع غيره وكذالوليس الموقين قبل الحيدث ثم أحدث فأ دخل يده فسم خفيه لا يجوز لا ته مسم في غيره على المدت ولونزع أحد موقيه بعد المسم عليه الوحب مسم الخف البادى وإعادة المسم على الموقلة وأنه تقاص وظيفتهما كنزع أحدا لحفين وفي بعض روايات الاصل ينزع الا تنزو المسم على أحدهما كانه أن يمسم عليه وعلى المف الا تنزو الا تنزو المنفي وعلى المف الا تند الموليس على أحدهما كانه أن يمسم عليه وعلى المف الا ترف كذاهذا يفلاف خف ذى طاقين فسم على العليا ثم نزعها ليس عليه مسم السفل الموقين والحملة وسلم المسم على المدود كان يعزر في مسم على الموقين والحملة وسلم مسم على الموقين والحمار ولا بي داود كان يعزر في قص عاجت فا تدميا الما معرب ثم المقت الموقيدة والمواب الماهر في الموقين والمواب الموقين والمواب طاهر في والمواب الموقين والمواب طاهر في المناف والمواب طاهر في المناف والمواب طاهر في المناف والمواب طاهر في المناب (قول دولا يجوز المسم) ولا يعارض بالمديث فانه حكاية حال لا تم فيصمل على الموق الصالح بدلا المناب (قول دولا يجوز المسم) ولا يعارض بالمديث فانه حكاية حال لا تم فيصمل على الموق الصالح بدلا المناب (قول دولا يجوز المسم) ولا يعارض بالمديث فانه حكاية حال لا تم فيصمل على الموق الصالح بدلا

كالسم على الخف وآذارال مالنزع ذالت التبعية وحل ألحدث ماتحت فصب اعادة المسم وأماطاقات الخف فكشدة أتصال أحدهسما بالاتخركانا كالشعرمع الشرة وقدتقدم أنهاذا مسم على الرأس حلقه لايحب عليه الاعادة وقوله (وهو بدل عن الرجل لأءن الخف) حواب عن قول الحصم البدل لأبكون لمعدل وتقريره أنالانسلم أنهبدل الخف واعماهو بدل عن الرحال كالفالان اللف لم ينعقد فيسه حكم المسيعد فيل لوكان كذاك لوجب غسل الرجلين عند نزعهما كافىزع ألخفن ولنس كذلك فكان مدل الخند وازم بدل البدل وأجيب

صارتا بعاوكان المسيعلمه

بانهبدل الرجل مالم يحل الحدث بالخف فاذا نزع زالت البدلية عنه وحل الحدث بالخف في كان الخف بدلاعن الرجل اذذال عن ولزمه السيم على الجود بين وقوله (ولو كان الجرموق من كرباس) ظاهر قال (ولا يعوز السيم على الجود بين عندا ي حديث المسيم على الجود بين على المدر وقوله (ولو كان الجرموق من كرباس) ظاهر قل وحسه لا يعوز بالا تفاق وهو أن لا يكون انخين ولا منعلين وفي وحسه لا يعوز عندا بي حسفة خلافا لصاحبه وهو أن يكون انتخين غسر منعلين يقال حورب منعل ومنعل اذا وضع على أسفله جلاة كالنعل القدم والمجلد هو الذي وضع الجداء الأو أسفله وقوله لا يشفان تاكيد النخانة من شف الثوب اذارق حتى رأيت ماورا وممن باب ضرب لهما حديث أبي موسى الاشعرى أن النبي صلى القد على الجود بين ولانه عكنه المشي فيه اذا كان نخينا بحيث يستمسك على الساق من غسر الربط فأشبه الخف في لمتى به ولا يحديث فة أن الالحاق انجاب عن المناف معنا من كل وجه

وليس كذال النائطف عمن مواظبة المشى فيهدون الجورب الااذا كان منعلا وهو محل حديث أبى موسى على ان أباد اودطعن فيسه وقال ليس المتصل ولا بالقوى وعن أبي حنيفة أنه مسم على جوربيه في مرضه ثم قال لعقواده فعلت ما كنت أمنع الناس عنه فاستدلوا بعلى رجوعه الى قولهما قال المصنف وعليه الفتوى قوله (ولا يجوز المسم على العمامة الح) فيه نفى قول من يجوز المسم على العمامة كالاو زاعى وأحد بن حنيل وأهل الظاهر قالوا صح أن برسول الله صلى القه عليه وسلم مسم على عملته وخفيه وقل المسم على الخف ثبت رخصة ادفع الحرج ولاحرج في نزع هذه الاسم القسل بالحديث ضعيف لان قوله تعالى واستعوا برقسكم متن عن محدوا ذسم غيرال أس والعل بالحديث يمكون زيادة عليه بغيرالوا حدوه ونسخ فلا يجوز أوهو منسوخ قال محد أخر ناما المن قال حدثنا نافع قال وأست صفية منت أبي عبيد تتوصأ وتنزع خيارها ثم على إلى الفع وأنا ومئذ صغير قال محد بهذا نأخذ لا نمسم على خاد ولاعلى عامة بلغنا ان المسم على المائد والتفاذ بالضم والتشديد شئ يعل الميدين يحشى بالقطن و يكون له أذرار تزرعلى الساعدين من اليرد تلاسم على المجار والمنام والمسم على المراحة في يديها كذا في المحام والمسم والتشديد شئ يعل الميدين عشى القطن و يكون له أذرار تزرعلى الساعدين وأمال ذا بيضره فلا يسم على الجراحة والمناف والمسم على المحامة على المواحد والمسم على المواحد والمناف والمائد المناف والمحامة على المحامة على المواحد والمائد المناف والمائد المناف والمائد المناف والمحام والمسم على المحامة والمائد المناف والمحامة على المحامة والمائد والمناف والمائد المناف والمحامة على المحامة والمائد المناف والمحامة والمحامة والمائد والمحامة والمحامة والمحامة والمائد المحامة والمحامة و

وله اله ليس في معنى الخف لا له لا يمكن مواظبة المشى فيه الا اذا كان منعلا وهو على الحديث وعنه أنه الرجع الى قولهما وعليه الفقرى (ولا يجوز المسع على العامة والفلنسوة والبرقع والففاذين) لا نه لاحرج في نزع هذه الا شياء والرخصة لدفع الحرج (ويعوز المسع على الجبائر وان شدها على غير وضوه) لا نه عليه السيلام فعله والمرعليا به ولان الحرج في مقوق الحرج في نزع المف فكان أولى بشرع المسع وبكننى بالمسع على أكثرها ذكره الحسن وضى الله عند مولايتوقت لعدم التوقيف بالتوقيت

عن الرجل لكونه كالخف في المقصود منه (قوله وله آنه ليس في معنى الخف) لاشك ان المسع على الخف على خلاف القياس فلا يصلح الحاق غيره بعالا إذا كان بطريق الدلاة وهو أن يكون في معناه ومعناه السياتر لحل الفرض الذي هو يصدد متابعة المشى فيه في السفر وغيره القطع بان تعليق المسح بالخف السير فلذا بالخاصة بل لعناه الزوم الحرج في المنزع المتكرد في أوقات الصلاة خصوصامع اداب السير فلذا جاز بالا تفاق المسع على المكعب السياتر المكعب وفي الاختيار وكذا اذا كانت مقدمته مشسقوقة أذا كانت مشدودة أو مزرورة لانها كالحروزة فوقع عند دمان هذا المعنى لا يتعقق الافي المنظم من الجورب فليكن عمل الحديث لانها واقعة حال لاعوم لها هذا ان صح كافال الترمذي في حديث المناء المناف المناف المناف وي كلمنهم لوانفرد قدم على التومذي معان الجرحمقد معلى التعديل أحدوا بن مهذى ومسلم قال النووى كلمنهم لوانفرد قدم على الترمذي معان الجرحمقد معلى التعديل و وقع عندهما أنه عكن يحقيق ذلك المنافرة والمنافرة والمنا

غيروضوم) لانهاانمارط حالة الضرورة واشتراط الطهارة في ثلث الحالة يفضى الحالجرج فلابعتبر والاصل فيذلكما قالف الكتاب أنالني صلى الله عليه وسلم فعله وأمرعليا بهمان كسر زنده بوم أحد وقسل يوم خبيرقانه كان حامل رآية رسول اللهصلي اللهعليه وسلم فكسرنده وسقط اللواء منبده فقال عليه الصلاة والسيلام احعـاوها في ساره فأنه صاحب لوائي في الدنيا والاخرة فقال ماأصنع بالحما رفقال علمه السلام أمسرعلها منغرفصل سَالَعَاسِلِ وغيره (وقوله

ولانا المرج فيسه طاهر) وأرى أن في قوله و يجبو زالسم اشارة الى أن مسم الجسائرليس بفرض ولا وآجب وذاك لان الروامات قسد اختلفت فقال في شرح الطبعا و ي والجس بعرض عسداً في حديقة وان لم يضر مبل هو مستحب و في الحسائرليس بفرض عسداً في حديقة وان لم يضر مبل هو مستحب و في الحسائر يكن والسم المستحب المستحب و الحسائر على المستحب و الحياف كذا المستح و هذا يرشد الى أن الام للاستحباب و قول (ويكني بالمستحلي الاكثراج أه وان مستحلى المنافر وابدائه اذا مستحلى بعض الجبائر و ون كرفي أمالى المستخبر بالكتاب والما و خلائم في والفرق بنه و بن مستحلى المستحبل المستخبر و المستحلى المستحلى المستحلى المنافرة بعيضه والمستحلى المنافرة بالمنافرة بعضه والمستحلى المنافرة و المستحلى على المنافرة بعن المنافرة بالمن ومنه المنافرة و ان المنافرة و ان المنافرة و ان المنافرة و المنافرة بعن المنافرة بعن المنافرة بعن المنافرة بعن المنافرة و المنافرة و ان المنافرة و ان المنافرة بعن المنافرة بعن المنافرة و المنافرة

(قوله وتنزع خارها تم تسعيراً سها) أقول فيدبحث

(وان سقطت الجسيرة عن غسير برولا يبطل المسعى) لان العذرة الم والمسيم عليها كانفسل لما تعتماما دام العذر باقيا (وان سقطت عن بروبطل) لزوال العذروان كان في الصلاة استقبل لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل والله أعلم

الدارقطنى عن ابن عرأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسيم على الجبائر وضعفه أبي عارة مجدبن أحدث مهدى فالولا يصع هذا فال المندري وصع عن ابن عرالسع على العصابة موقوفا عليه وسأق يسند مان ابن عربوضا وكف معصو به فسع عليها وعلى العصابة وغسل سوى ذلك وقال الحافظ أبو بكرأحدب الحسين الحافظ هوعن ابن عرصيح والموقوف فيهذا كالمرفوع لان الأندال لانتصب الرأى وأماأمره عليابه فرواه انماحه عنزيد بنعلى عنأبيه عندده الحسسيناب على بن أبي طالب عن على من أبي طالب قال انكسرت احدى زندى فسألت الني صلى الله علسه وسلم فأصربي ان أمسم على الجبائر فياسناده عرو من عالدالواسطي متروك فال النووي هسذا الحديث انفقوا على ضعفه فال في المغرب انكسرت احدى زندى على صوابه كسرأ حدزنديه لان الزندمذكر والزندان عظما الساعد ثقد اختلف فى صفة المسم فقيل واجب عندهما مستعب عند ملان العدر أسقط وظيفة الحل وقيل واجب عنده فرض عنده مالانتقال الوظيفة الى الحائل وله أن النص أوجها في محل فلا تجوز في آخر الابنص تجوزال يادة عثله كغبرمسم الخف ولبس ذاك في مسم الجبرة فاعتبرناه في وحوب العل دون فسادا اصلاة بتركه وقبل الخلاف فى المجروح أما المكسور فيعب فيسه أنفا فاؤكا نهسًا على أن خــ برالمسمعن على في الكسور وقبل لاخلاف بنهم فقولهما بعسدم خوازثركه فمن لايضره السم وقواه بجوازه فمن يضره وظاهرقول المسنف ولأن المرج فيه فوق الحرج في تزع الخف فسكان أولى بشرعية المسم أنه بمايشهت بالدلالة فيلزم كونه فرصالان المسم على الخف فرص ان لم ينزع وليس بلازم لجواز السقوط وأسا بالعذركا نجو زالانتقال مهلولاالوارد فه هذامن الاحدالموجية لانتقال الوظيفة الى القائل مستاوعا بته الوجوب فعدم الفساد بتركه أقعد بالاصول فلذا فال القدوري في التيم يدالعميم من مذهب أبي حشيفة أنه ليس بفرض وقوله فى اللاصة ان أباحنيفة رجع الى قولهم المبشتر شهرة نقيضه عنه ولعسل ذاك معنى ماقيل ان عنه رواسن وقال المصنف في التعنيس الاعتماد على ماذ كرفي شرح الطيعاوى وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده غ المسمء لمهاا عما يحوزاذا لم يضره الغسل أوالمسم على نفس القرحة والحراحة حتى لولم يضره بالماء الحار وهو بقد وعليه وجد استعماله واذا زادت الجبرة على نفس الجراحة فانضره الحل والمسيم مسيع على البكل معامع القرحة وان لم يضراه غسل ماحولها ومستعها نفسها وأد ضره المسير لااخل يستحطى آخرقه التى على وأس الحرح ويغسل ماحولها يحت الخرفة الزاثدة اذالثابت مالضرورة يتفدر بقسدرهاوا أراهم مااذاضره المسلكا السح لغلهورأته حينشد فيسع على الكل وهكذ االكلام ف العصابةان ضرومس عليها كلها ومن ضروا لحل أن يكون فى مكان لايق درعلى و بطها بنفسه ولا يجد من و بطهاولافرق بن الحرح والقرحمة والكي والكسرولوا تكسر ظفره فعسل عليه دواءا وعلكا أوأدخه ملدة مرارة أومرهمافان كان بضرة نزعه مسم عليه وان ضرما السمركد وان كان بأعضائه شفوق أمرعليه الماءان قدروالامسم عليه اانقدر والاتركها وغسل ماحولها (قول كالغسل لماعيما مادام المذرقائما) ولهذالومسع على عصابة فسقطت فأخذأ خرى لا تجب الاعادة عليه لكنه الاحسن نقله في الخلاصة والهذا أيضالومسم على خرق رحل المجروحة وغسل العصية ولدس الخف عليها ثم أحدث فانه سروشاو ينزع ألف لان الجروحة معسولة حكاولا تجتمع الوطيفتان فالرجلين قال فسرح الزيادات وعلى فياس ماروى عن أبي حنية ـ ة ان ترك المسيم على الجب الروه ولايضره بيجوز بنبغي أن عو ذلانه لماسقط غسل الجر وحة ضارت كالذاهبة هذا اذاليس الفف على العصيعة لاغير فانابس على الريحة أيضا بعدمامسم على حبرتها فانه عسم عليهالان المسم عليها كغسل ماتحتها

الخف من غبرطهارة لا يجوز كاتقدم ومنهاانه لاشوقت وقت مقدراعدم التوقيف بالتوقيت حث لم ردفيه أثرولاخير والمقادير لأتعرف الاسماعا فمسير الىوقت البرء ومنها أنالجبيرةان سقطت عن غسير رولم ببطل المسم عنلاف ألف فأنه آذا نزع بطل المسم لان العذر قام والمسم عليها كالغسسل لماتحتها مادام العذر بأفياحتي لومسيح على حبرة أحدى الرحلين لايحسوز المسيء ليخف الرحل الاخرى لثلايكون جامعايين الغسل حكاويين المسمر وان سقطت عنرو مطل لزوال العذر وان كان مقوطها فيالصلاة استقبل لانه قدرعلى الاصسل قبل حصول المقصودبالبدل فصار كالمتيم يجدالماءفي خلال صلانه فانه يستقبلها كذاك فسل يشكل على هدذا مااذا صلى ركعة أوركعتن التمرى ثمنسنت حهمة الكعبة فأندسني ولابستقبل معأنجهة المصرى بدل عن حهسة الكعبة وأحسبأنذلك بطريق النسخ لماتسله لما أنأصله كانبطريق النسخ فسيق في حق التعسري كندك والنسخ يظهرفى حق القائم لافي حق الفائت فلذلك يبنى ولايستقبل

اختلف الشارحون في التعبير عن الحيض والنفاس بأنهما من الاحداث أوالانجاس فنهم من ذهب الى الثانى ومنهم من ذهب الى الاولوهو الانسب لان المصنف بقول بعدهذا بأب الانجاس وتطهيرها ولما فرغمن الاحداث التي بكثر وقوعها ذكر ماهواً قل وقوعاً منه ولقب الباب بالحيض دون النفاس لكثرته أولكونه حالة منه ودقب (۱۱۱) في بنات آدم دون النفاس والحيض منه ولقب الباب بالحيض دون النفاس لكثرته أولكونه حالة منه ودقب المناسبة ا

وباب الحيض والاستعاضة

(أقل الحيض سلا ثه أبام ولياليها ومانفص من ذلك فهواستماضة)

﴿ باب الحيض ﴾

قبل هودم ينفضه رحمام رأة سلمة من الداء والصغر فقيدالرحم بخرج دم الاستعاضة والبراح والسليمة من الداويخرج النفاس لان النفساء في حكم المريضة ولذا اعتبرتبرعاتها من الثلث وحينشذ لفظ الصغر سندرك لأنا الخارج في الصغرا - تعاضمة وقد خرج بالرحم لانه دم عرق لارحم وأيضات كرراخواج الاستعاضة لانالسلمة من الداء يخرجه كايخرجه الاول وتعريفه بلااستدراك ولاتكر ودممن الرحم لالولادة مهدذا التعريف بناءعلى أن مسمى الحيض خيث أماان كان مسماه الحدث المكاثن عن الدم الحرم النسلا وة والمس كاسم الخنابة العسدث الخاص لالله الخاص فنعر بفه ما نعسة شرعسة يستب الدمالمذ كورعااشترط فيه الطهارة وعن الصوم والمسجد والقربان والمعرف الروحمة الرحم بعدخر وجه حسامن الفرج مع عدم الصغر والحبل تقدم تصاب الطهر وعدم نقصائه عن الاقل وأماذيادته على الاكثر بعسديقية الشروط فالزائدفيه استصاضة فالامتداد الخاص ف غيرهذه العوارض معرفه بالضرورة وعدم الصغر يعرف بتقديرا وفحدة يحكم ببلوغها غيها اذاوأت الدم واختكف فيهافق بلست وقيل سبع وقيل تسع وقيل ا ثنتاء شرة والخنار تسع وألوانه ماذكر في الكناب من التربية والخضرة نوعمن الكدرة وأماالصفرة فلاشك أنهامن ألوانه في سن الحيض وأمافى سن الاياس فئي الفتاوى بنتسبع وخسين ترى صفرة غيرخالصة على الاستمراد فان كان ما ترى مثل لون التهن فيض فأنام تكن تعرف من أيامها شيأ تغتسل لكل صلاة وان كان دون التين فليس بحيض الااذارأته على الاستمرا دوليس بصفرة خالصة فالطاهرأنه لفساد الرحم وحكه حرمة الصوم والقربان وماشرط فيسه الطهارة ويشتهد فاالحكم بالبروز وعن محدد بالاحساس به وغرته تظهر فمالو توضأت ووضعت الكوسف ثمأ حست بنزول الدم السهقبل الغروب ثمرفعته بعده تقضى الصوم عنده خلافالهما يعنى افالم يعاذ حرف الفرج الداخل فأن حاذته الباه من الكرسف كان حيضا ونفاسا اتفاقا وكذا الجدث بالبول والاحتشاء عالة الحيض يست للثيب ويستعب البكر وحالة الطهر يستعب الثيب فقط ولو وضعته لسلا فلمأصحت رأت الطهر تقضى العشاء فاوكانت طاهرة فرأت البلة حين أصحت تقضيها أيضاان لمتكن صلتهاقبل الوضع انزالالهاطاهرة فيالصورة الاولى من حين وضعته وحائضا في الشائية حين وفعته أخذا بالاحتياط فهمآ وأدنى مدة يحكم باباسهااذا انقطع دمهاخس وخسون سنة واذاحكم به ثرات الدم انتقض ذلك فالاالصدر حسام الدين هذااذا كاندما خالصاغ انما ينتقض به الاياس فيمايستقبل حتى لاتفسد الاسكعة المباشرة قبل المعاودة ان كانعلى لون الدموان لم يكن على لون الدم الصفرة أوخضرة أوكدرة لاينتقض المكم بالاياس واذارأت المبتدأة دمافى سست يحكم ببلوغهافيه تركت الصلاة والصوم

لغة هوالدم الخارج ومنه حاضت الارنب وعنسد الفقهاء هودم ينفضه رحم المرأة السلمة عن الداء والصغر قوله السلمةءن الداما حبترازعن النفاس وقوله والصغر احترازعما ثراءالصغيرة وشبرطه تقدم نصاب الطهرحقيقة أوحكما وفراغ الرحم عن الحبسل (أفسل الحيض) أي أقل مُسدته (ثلاثة أيام وليالها وما نقص منذلك فهــو استعاضة) عندنا وروى ان سماعة عن ألى يوسف ومان وأكثراليوم الثالث وقال مالك مانو حـــ د ولو بساعة وقال الشافعيوم ولملة ولناماروىأ وأمامة الماهل وعاتشة وواثلة وأنس وانعرأنه صلى الله علمه وسلم قال أقسل الحيص الجارية البكروالثيب تسلانةأيام ولمالها وأكثره عشرةأبام وهومروى عن عسروعلى والنمسم عودوال عاس وعمان بنأبي العاص وأنس ابن مالك والمروى عنهمم كالمروى عنالني صلى الله علىموسيلم لان المقادير

لا تعرف قياسا ولاى توسف ان الدم لا يسب على الدوام بل يسب لنارة و ينقطع أخرى فيقام الاكثر من اليوم الثالث وهوسست وستون ساعة على ماذكره في النوادرمقام الكال ولمالك أن هذا نوع حدث فلا يقد دراقله شي كسائر الاحداث والشافي أن السب لان لما استوعب جسع الساعات عرفنا أن الدم من الرحم فلا حاجة الى الاستظهار بشي آخروا لجواب اله تقص عن تقدير الشرع وذاك لا يحوز

علب الصلاة والسلام فينقصان دين المرأة تقعد احداهن شطر عسرها لاتصوم ولاتصلي والمراد بهزمن الحيض والشسطر هوالنصف ولناماروينا من قوله علمه السلام وأكثره عشرة أمامولان تفدرالشرع عنعالحاق غرميه وليس الراد بالسطر .. قبقت لان في عرما زمان المسخر ومسلة الحبل وزمانالانام وهي لانعيض في شي من ذاك الزمان فعرفناان المسواديه مايقادب الشيطر حيضا واذقهدونا بالعشرة بهذه الاسمادكان مقاديا للشسطر وحصل النوفيق ومن المتأخرين من المتزم أن المراد بالشطرحقيقته وهو النصف وقال هو حاصل فيها قلنا فان المرأة اذا للغت المسعشرة سنة م حاضت من كل شهرعشرة أيام مماتت بعدستينسنة كأنت باركه الصلا والصوم شطرعرها (قوله وماثراه الرأة) سان ألوانه وهي سنة السوأد والجرة والمسفرة والكدرة واللضرة والترسة ولميذكرالسواد لانه لاأشكال في كونه حيضا لقوله صلى الله عليه وسلم دم الحيض أسبود عبيط محتدم أى طرى شديدا لمرة يضرب الحالسواد وأما المرةفهي اللون الاصلى للدم الاأته عندغلية السوداء يضرب الى السواد وعنسد غلبة الصفرامير قفيضر يبالصفرة ويتبين ذاك لن افتصد فالصفرة أيضامن ألوان الدماذارق وقيل هي كصفرة النه أوكصفرة الفز وأماال كدرة فاونها كلون الماء الكدروهي

القواه عليه السلام أقل الميض العارية البكروالثيب ثلاثة أيام وليالها وأكثره عشرة أيام وهوجة على السانعي رجه الله في التقدير سوم وليسلة وعن أبي يوسف رجمه الله اله يومان والا كثرمن اليوم الثالث المامة الاكثرمقام الكل فلناهذا نقص عن تقدير الشرع (وأكثره عشرة أيام وليالها والزائد استماضة) لماروينا وهوجة على الشافعي رجمه الله في النقدير بضمسة عشر يوما ثم الزائدوالناقص استعاضة لان تقدير الشرع عنع الحاق غيرمه (وماتراه المرأة من المرة والمصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض) حتى ترى الساض عالصا

عندأ كترمشا يخ مخارا وعن أي حنيفة لانترك حتى بسفر ثلاثة أيام و بستم المعائض أن تتوضأ وقت الصلاة وتعلس في مسجد بيتها تسم وتهلل كى لا تلسى العلاة (قول القوا صلى الله عليه وسلم) دوى الدارفطني عن أى أمامة قال قال رسول أنه صلى الله عليه وسلم أقل المبيض العارية البكر والثيب الثلاث وأكثرما يكون عشرة أبام فاذا زادفهي مستصاصة فال الدارقطني عبد الملك مجهول والعبالاس كثير ضعيف المديث وأخرج عن عبدالله يعنى ان مسعودا لحيض ثلاث وأربع وخس وست وسبع وعمان وتسع وعشرفاذا ذادفهي مستعاضة وقال لم رومعن الاعش بذاالاسنادغ يرهرون بن زيادوه وضعيف الحديث وروى ابن عدى في الكامل عن أنس عنه صلى الله عليه وسلم المبض ثلاثة أمام وأربعة وخسة وستة وسيعة وغمانية وتسبعة وعشرة فاذاجا وزت العشرة فهي مستماضة وأعسله بالمسسن بنديسار والحديث معروف بالملدين أبوب وروى موقوفاعلى أنس وغال ابن عدى في المسن لم أراه حديثا جاوز الحدفى النكارة وهوالى الضعف أقرب وروى الدارقطني عن عبيد العزير الدواوردي عن عبيد المعن عرعن ابتعن أنس فالهي حائض فسامنها وبين عشرة فاذا زادت فهي مستعاضة وروي أيضا حدثنا المسين بناسمعيل فالحدثنا خلادن أسمحدثنا عدين فنسيل عن أشعث عن المسنعن عشان فأى العاص قال لا تكون المرأة مستفاضة في مومولا مومن ولا ثلاثة حتى تبلغ عشرة فاذا بلغت عشرةأنام كانت مستعاضة وفال أيضاحد ثناعمان بن أجد الدقاق فالحد ثنايعي بن أبي طالب قال أخبرناء بدالوهاب قال حدثنا هشام بنحسان عن الحسن أن عثمان بن أبي العاص الثقني قال الحائض اذاجاو زتعشرة أيام فهي عنزلة المستعاصة تغتسل وتصلى وعثمان هذاصابي وعال أبضاحد ثناا براهيم ان حادقال حدثنا الخرى قال حدثنا يعي ف آدم قال حدثنا حدين سلة وحدثنا علاقال حدثنا الحامى قال حدثنا وكيع قال حدثنا حلدين سلة عن على بن مابت عن محد بن زيد عن سعيد بن حبيرقال الحيض لاتعشروأ سندمثه عنسفيان وروى الدارقطني عن النبي صلى اقدعليه وسلمأ يضامن حديث واثلة من الاسقع عنه صلى اقه عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وضعفه بجهالة عدين منهال وضعف عدن أحدث أنس وروى استعدى في الكامل من حديث معاذ بن حسل عنه عليه الصلاموالسلام لاحيض دون ثلاثة أيام ولاحيض فوق عشرة أيام الحديث وضعفه بمحمد بنسعيد الشامى ومو والوضع وأخرجه العقيلي عن معاذعته صلى الله عليه وسلم من غير طول وأعلى بجهالة يجد ابنا لحسن الصدفي بالنقل وروى ابن الحو زى في العلل السناهية عن المسدرى عنه صلى الله عليه وسل أقل الحيض ثلاثوا كثره عشر وأقل ماين الحيضتين خسة عشر بوما وضعفه بسلمان المكني أباداود النعبي فهذه عدة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق وذلك برفع الضعيف الى الحسن والمقدرات الشرعية عمالا تدرا بالرأى فالموقوف فيها حكه الرفع بل تسكن النفس مكثرة ماروى فيهعن الصابة والتابعين الى أن المرفوع بما أحادفيه ذلك الراوى الضعيف وبالجلة فله أصل في الشرع مغلاف فولهمأ كثره خسةعشر ومالم نعلم فيه حديثا حسناولاضعيفا وانماتمسكوافيه بمادو ومعنه صلى الله

حيض في قول أبي حنيفة ومجد حتى ترى الساض الصاسوا ورأت في أول أيام الحيض أوفي آخرها (وقال أبو يوسف لا نتكون الكدرة من كل شي تتبع صافيه فلوجعانا ها حيضا الابعد الدم لا نه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدرعن الصافي) لان الكدرة من كل شي تتبع صافيه فلوجعانا ها حيضا وله ما ماروي أن عائشة رضي الله عنها الحيث المناف المال حيض المناف المناف و الله عن أبي علمة عن أبي علمة عن أمه مولاة عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان النساء ببعث الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه المسفرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة فتقول لهدن لا تعمل حتى ترين القصة البيض والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد شي يخرج من أفيال النساء بعد الموسية الحيط الابيض وقيل هي (١١٣) الجص شي تعمل المحلوبة الصافية المناف الم

اروقال آبو بوسف رحمه الله لا تكون التحدرة حيضا الابعسدالدم) لانه أو كان من الرحم لتأخر خروج الكدرعن الصافى ولهماما روى أن عائسة رضى الله عنها جعلت ماسوى البياض الخالص حيضا وهذا لا يعرف الاسماعا وفم الرحم منكوس فضرح الكدرا ولا كالمرة اذا ثقب أسفلها وأما الخضرة فالعدم أن المرأة اذا كانت من ذوات الاقراء تكون حيضا و يحمل على فساد الغذاء وان كانت كيرة لا ثرى غير أنل ضرة تعمل على فساد المنت فلا تمكون حيضا

نخرج الخرقة الني نحشى بها كالحص الابيض قيدل ويعتسبرا للونحسين ترفع الخرقة وهيطر بةلابعث الجفاف لاناللون يتغمر بالاستباب وهدذا يعنى مانعلت عائشة لانعرف الاسماعا فيصمل على أنها سعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن قمل قوله عليه الصلاة والسلام دم الجيض أسود عبيط مدل على أن هذه الإنساءلست بحمض وهوأقوي من فعل عائشة فلا محوزتركهم أحبب بأنهمن بالتخصيص الشئ مالذكرولادلالة نهعلي نني مأعداء وقوله(وقم الرحم مشكوس) جواب عنقول أبي وسف لنأخر خروج الكدرعن الصافي وكاتهقول بالموحسأى نع هوك ذلك اذالم بكن الخرج منأسفل أمااذا كان كالحرة ثقب أسفلها

عليهوسلم قال فيصفة النساء تمكشاحداكن شطرعمرهالاتصلي وهولوص لمبكن فيهجمة لمباندكر لكن قال البيهق انه ليجدم وقال ابن الجوزى في التعقيق هذا حسديث لايعراف وأفرَّه عليه صاحب التنقيم (قوله كماروى أن عائشة) روى مالك في الموطاعن علقة بن أي عالمة عن أم مولاة عائشة والت كان النساه سعن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الميض يسألنها عن الصلاة فتقول لهن لا تعلق - قي من القصة السيضاء تريد مذاك الماهر من الحيض وأخرجه المعارى تعليقا والقصة السضاء ساض عتد كالليط واستدلال المصنف بهذاأ ولى عاقيل ان من خاصية الطبيعة دفع الكدوأ ولافاته يقتضى أنها لوخوجت عقيب الصافى لايكون حيضا وليس كذلك وان كان يجاب بأنهااذا خوحت بعدالصافى يكون حيضا بناءعلى الحكم بانها حدثت الآن لاأنها كانت متعصداة في الرحم من ابتدا رؤية الحيض والالحرجت قبل هذا ومقتضي هذا المروى أن يجرد الانقطاع دون رؤية القصية لاتحب معه أحكام الطاهرات وكالام الاصحاب فيسايأني كاه بلفظ الانقطاع حيث يقولون واذاا قطع دمهافكذا واذاا نقطع فكذامع أنه قديكون انقطاع بجفاف من وقت الى وقت مرى القصة فان كانت الغابة القصة لم نحب تلك الصلاة وان كانت الانقطاع عن سائر الالوان وجبت وأنام تردد فع اهوا لحكم عندهم بالنظر الحدليله موعباراتهم في اعطاء الاحكام والله أعلى ورأيت في المروى عبد الوهاب عن يحى بنسعيدعن ريطة مولاة عرة عن عرة أنها كانت تقول النساءاذا أدخات احسدا كن الكرسفة فرحت متغيرة الاتصلى حتى لاترى شيأ وهذا يقتضى أن الغاية الانقطاع ثم العنسبر في البياض وقت الرؤية فاودأته أبيض خالصا الاأنه اذا يساصفر فكه حكم الساض أوأصفر ولويس ابيض فكه حكم الصفرة (قوله فالعصيم الخ) احتراز عن ول من قال أ أكلت فصيلا على وجه الانكار لكونه حيضًا (قولهوان كانت كبيرة لاترى غيرا لخضرة) يعنى الاكسة وكونم الاترى غيرهـ الدس بقيد على ماذكره الصدوالشهيد حسام الدين محاقد مناه عنه أول الباب من أن السرط في نفي كون ماثراء حيضاأن

(ه 1 س فق القديراول) فان الكدرة بخرج أولا وأما الخضرة فقد أنكر بعض مشايخنا وجودها وقال مستبعدا كأنها أكات فصيلا وذكرا بوعلى الدقاق أن الخضرة فوعمن المكدرة وقال المصنف (اذا كانت المرأة من ذوات الافراء كانت حيضا ويعمل على فساد الغذاء كانه ألم المناف المنف المناف المنف التربية وهي أن تكون في خسون وخسين سنة على ماهو الخناد وقيل في خسين وقيل في سبعين لا يكون حيضا و يحمل على فساد المنف التربية وقيل في خسين وقيل في سبعين لا يكون حيضا و يحمل على فساد المنف فالاصل لا يكون أخضر ولم يذكر المصنف التربية

﴿ باب الحيض والاستماضة ﴾

(قوله فان قبل قوله عليه السلام دم الحيض أسود عسط يدل على ان هذه الانساطيست بحيض) أقول لان السكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان في الجواب بحث وهو قوله أجيب بأنه من باب تخصيص الشي بالذكر ولادلالة على نفي ماعدا ، وقوله عبيط بالعين المهملة وهى مأبكون لونه كلون التراب وهي نسبة الموالتراب لانهانوع من الكدرة فهي على الاختسلاف المذكور وروى التربثة وزن التربعة والتربية بوزن للترعية وهي لونيخني يسيرأ فسلمن صفره وكدرة وفيلهي من التربة لانهاعلى لونها ولهد كوأوان الميض واختلفوا فيأدنى مسدة يعكم ساوغهااذا وأت الدمنيها قال أيونصر ن سيلام فت ست سنين اذارأت الدم وعلاع بما ثلاثسة أيام و بمضهم قدوه بسبع سنين وعيد بنمقائل قدرمبتسع سنين وأبوعلى الدقاق قدرمشنتي عشيرة سنةوأ كثرالمشايخ على ماقلة محدين مقاتل قال (والحيض وسقط عن الخائض الصلاة) هذا بيان أحكام الميض قال في النهاية وغيرها انها اثناعشر عنائية يشترك فيها الحيض والنفاس وأربعسة عنتصة بالمسن دوت النفاس فأماا لتمانية فترائ السسكاة لاالى قضاء وترك الصومالي قضاءو حرمة الدخول في المسحدو ومسة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمتمس المصف بدون الغلاف وحرمة جماعها والشامن وجوب الغسل عندا نقطاع الميض والنفاس العدة والاستبراء والحكم بباوغها والفصل بين طلاقي السنة والبدعة وأمَّاالارعة الخصوصة بالحيض فانتضا ١١٤)

(والميض يسقط عن المائض الصلاة ويعرم عليه الصوم وتفضى الصوم ولا تقضى الصلاة) لقول عائشة رضى الله عنها كانت احدافا على عهد وسول الله صلى الله عليه وسلم اذاطهرت من حيضها تقضى المسيام ولاتقضى الصلاة ولان في قضاء المد لاة موجالت اعفها ولاحرج في قضاء الصوم (ولا تدخل المسعد) وكذا الجنب لفواه عليه السلام فانى لاأحل المسعد لحائض ولاجنب

الاترى الدم الخالص (قوله والحيض يسقط) بفيد ظاهرا عدم تعلق أصل الوجوب بهاوهذا لأن تعلقه الدممن الرحم الى الكرسف إيستنسم فائدته وهي أما آلاداه أوالقضاء والأول منتف لقيام الحدث مع العزعن رفعه والشاني كذلك قبل غروب الشمس مم الفضلامنية تعالى دفعاللعرج اللازم بالزام القضاء لتضاعف المسلاة خصوصافين عادتها أكفرفا تنفي الوجوب لانتفاء فائدته لالعدم أهليته الغفاب واذا تعلق بهاخطاب الصوم لعدم الحرج اذعا ية ما تغضى في ألسنة خسة عشر يوما (قوله لقول عائشة)لفظ الحديث عن معادة والتسالت عائشة فقلت ما بال الحائض تقضى الصوم ولاتقضى الصلاة فقالت أحرورية أنت فلت است بحرورية ولكذى أسأل قالت كان يصيبناذاك فنؤمر بقضا والصوم ولانؤمر بقضا والصلاة متفق عليه (قول لقواه صلى الله عليه وسلم) عن أفلت عن حسرة ونت دحاجة عن عائشة رضى الله عنها فالتجاور سول الله صلى الله عليه وسلم و وجود بيوت أصحابه شارعة في المسعد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسعد ثمد خل ولم يصنع القوم شيأ رجاء أن تنزل فيهم رخصة فرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسعد فأنى لاأحل المسعد النص ولاحنب رواءأ بوداودوا بنماحه والعارى في تاريخه الكبريز بادة فالوالعارى ضعفوا هذا الحديث وفالوا أفلت مجهول فالالنذرى فهاحكاه تطرفاته أفلت بن خليفة العامرى وبقال الدهلي كنيته أبوحسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثورى وعبد الواحدين زياد وقال أحديث حنب لماأرى به بأسا وفال أبوحاتم شيخ وحكى البخارى أنمسهم من حسرة وفال الدارقطني صالح وفال العسلى في جسرة تابعية ثقة وقال المغارى عندها عائب وقال الشيخ تق الدين فى الامام رأيت فى كتاب الوهم والايهام الان الفطان المفرود عليه دجاجة بكسراادال وعليه صح وكتب الناس في الحاشية بكسر الدال بخلاف

فالسببعة الاولى تتعلق ببروزالدم عندهما يحاوزنه موضع البكارة وعن محمد أنها تتعلق بالاحساس بالبروزفاو يوضأت ووضعت الكرسف تمأحست بنزول رفعت الكرسف بعسد غروبهافالسومتام وعن محسد فيغرظاهوالروابة أنهانقضه والثامن تعلق بنصاب الحيض ويستند الى ابتدائه والاربعسة الباقسية تتعلق بالقضائه قوله (يسقط) على مذهب القاضي أبى زيدعلى حقيقته لانعند منفس الوحوب مات علما كالصى والجنون لقيام الذمسة الصالحة الأعاب لكن سقط بالعذر وأماعلى قول غيره فسكون

يسقط مجازاللنع واغاقال يحرم عليهاالصوم ولهيقل يسقط اشارة المائه يقضى قيل المبتدأة اذاوأت دماتر كت الصلاة واحدة والصوم عندأ كثرمشا يخ بخارا وعن أبى حنيفة رجه اقه لاتنرك حتى يستمر الدم ثلاثة أبام وتقضى الصبام ولا تقضى الصلاة لقول عائشة فعاروى أن امرأة سألتها قالت ما بال احدانا تفضى صياماً بام الحيض ولا تقضى الصلاة فقالت أحرو رية أنت كانت احدانا على عهد رسول القدصلي الشعليه وسلم اذاطهرت تقضى الصيام ولاتفضى الصلاة فانقيل وجوب القضاء يبثني على وجوب الاداء في الاحكام فكيف تخلف هذا الحكم ههنا أحيب أن الاصل ذلك لكن هذا ثبت بالنص على خلاف القياس قوله (ولان في قضاء الصلاة حرما) ظاهر (وعدم وبعوب قضاء الصلاة ليس يجعناج الحدليل) لانه على الاصل وإنما المحتاج الى ذلك قضاء الصيام وقد انضاف الى النص عدم اشتماله على الحرج فوجب قوله (ولا تدخل المسجد وكذا الجنب) لماذ كرفي السنن مسندا الى عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم فال وجهواهد السوت عن المسعد فافي لاأحل السعد خائض ولاجنب

(قوله وأماعلي قول غيره فيكون يسقط مجاز اللمنع) أقول الظاهر أن يقال النع مل قول المنع

(وهو باطلاقه معسمعلى الشافعي في المحته الدخول على وحه العبور والرور) فأنه لم يقصل بن الدخول للرور ومنه للقامفه ولاغسك مقوله تعالى ولاجتما الاعارى مسلان أهل التفسير فالوا الأههنا ععمني ولاأولان المراد بالصلاة حقيقتها أذ الكلام المغمقة وقوله الاعاري سيسل أي الامسافرين والمسافريسمي عابرا فيكون معناه وانتمأعل الامسافرين فأنهساح لهم الصلاة قبل الاغتسال بالتهم وصورة عذه المسئلة مأقال في المسوط مسافر مر عسمدفه عن مأموهو منب ولا بصدغيره فأنه يتيم الدخول المسعدعندناوقال الشافعي حازله أنسدخسل عتازا قوله (ولاتطوف مالبيت) لان الطواف في . المحمد قبل فاذاكان الطواق فالمصدكان الحكم مصاوما منقوله ولاتدخل المسعد وأحبب باندمم حنذالثلان الدعول قد يكون عنسه الطهارة ضوهسم جواذالطواف ولسر كذاك حتى لوطافت خارج المسعد ليعزو از الطاهرة ولوعلل بقواءلان الطواف الست صلاة كان أشمل لتناوله حينتذالطواف ق المصدومادحه وأدفع السؤال وقوله (ولابأنها زوحها)أىلايطؤهاطاهر

وهو باطلاقه هجة على الشيافي رحه الله في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور (ولا تطوف بالبيت) لان الطواف في المسجد (ولا بأنيها زوجها) لقوله تعالى ولا نقر يوهن حتى يطهرن

واحدةالدجاج اه (قوله وهوباطلاقه حجة على الشائعي) في باحته الدخول على وجه العبور واستدل بقوله تعسالي ولاجنبا الآعايري سيبل حنى تغتساوا بناءعلى ادادة مكان الصلاة بلفظ الصلاة في قوله تعسالي لاتقر بواالصلاة وأنتم سكارى أوعلى استعماله في حقيقته ومجازه ولامو حب العدول عن الطاهر الانوهم لزوم جوازالصلاة جنباحال كونه عارسيل لانهمستثني من المنع المغما بالاغتسال واسر بلازم لوحوب الحكم بأن المرادحوا زهاحال كونه عابرسيل أعمسافرا بالتيم لان مؤدى التركيب لاتقربوها جنباحتي تغتساوا الاحال عبو رالسبيل فلكمأن تقر بوهابغيراغتسال وبالتهم يصدق أنه بغيراغتسال فع يقتضى ظاهرالاستثناءاطلاق القربان حال العيو ولنكن شيت اشتراط التيم فيسه بدليل آخر وليس حذا ببدع وعلى هذافالا بددليلهماعلى منع التيم العنب القيرف المصرطاهرا وجوابه أنه خص حالة عدم القسدرة على الماء في المصرمن منعها كاآنم امطلقة في المريض والاجماع على تخصيص حالة القسدرة حنى لاينهم المريض الفادرعلى استعبال الماء وهذا العلوان شرعيته الحاحة الى الطهارة عند العزعن الماء فاذا تحقق فالمصرجاز واذالم يتعقى فيالمريض لايجوز فانقيل فيالا بعدليل حينتذعلي أن التيم لايرفع الحدث وأنتم تأويه فلنافذذ كزناأن محسلها لاتفر وهاجنباحي تغتساوا الاعابرى سبيل فاقر وهابلا اغتسال بالتمم لاأن المعنى فاقر يوها حنبا بلااغتسال بالتمم بل بلااغتسال بالتمم فالرفع وعدمه مسكوت عنه ثم استفيد كونه رافعامن خارج على ماقدمناه في باب التيم (قوله ولا تطوف بالبيت) لامه في المسجد فيحرم ولوفعلته الحائض كانت عاصية معاقبة وتتعلل بهمن أحرامها اطواف الزيارة وعليها بدنة كطواف الجنب هذاوالاولى عدم الاقتصار على التعليل المذكور فان حرمة الطواف حنياليس منظورا فيسعالى دخول السحد بالذات بللان الطهارة واجسة في الطواف فلولم بكن عدم معدم عليها الطواف (قوله ولاياتها ووجها ولواتناها مستعلا كفرا وعالما بالحرسة الف كبيرة ووجبت التوبنو بتصدق بديناه أوبنصفه استعبابا وقيل بديناوان كان أول الحيض وبنصفه ان وطَّيَّ في آخر ، كأن قائله رأى أنه لامعنى التغييرين القليل والكثيرف النوع الواحدوكذاهذا المكملوة التحصت فكذبه الانتكذبيه لايمل بل تشبت الحرمة باخبارها وأماالاسمتاع بهابغيرا بخاع غذهب أبى حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك يحرم عليه مايين السرة والركبة وهوالمرادع التحت الازار ومذهب محدن المسن وأحدلا يحرم ماسوى الفرج لماأخرج الجساعسة الاالتخارى أن اليهود كانوا اذاحاضت المرأة منهسم ليؤا كلوهاول يجامعوها في البيوت فسألت الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسل عن ذلك فأنزل الله تعداني ويسستاونك عن المحيض فقال النبى صلى الله عليه وسلم اصنعوا كلشئ الاالتكاح وفيروا به الاالجاع والسماعة ماعن عبدالله بن سعدسا أشرسول الله صلى الله عليه وسلم عليحل في من احر أتى وهي ما تضر فقال الدما فوق الازادرواه أوداودوسكتعلمه فهوجمة ويحتمل أن يكون حسناأوصحها فتهممن حسنه لكن شارحه أوررعة العراقى صرحبأته نبغى أن يكون صحصا وهوفرع معرفة رجالسند فتست كونه صححاو حينتذ بعارض مارواهمسام وغيره خصوصا وأنت تعلم أن مسل ا يخرج عن لم يسلمن غواتل الحرح واذن فالترجيم لانه مانع وذاك مبيع وأماتر جيم السروجى قول عدبان أحاديتنام فهوم لايعارض منطوقهم نغلط لان كونهامنطوفافي المسدى أومفهوما شاعلى اعتبار المدعى كمفهو فانجعلت الدعوى قولناجمه مايحل الرحل من امرأته الحائض مافوق الازار كانت أحاد بثنا منطوقا أعنى قواه صلى الله عليه وسلم التمافوق الازار جواباعن فول السائل مايحل لىمن امرأتي الحائض فانمعناه جميع ما يعمل الت مافوق الازارلان معنى السؤال جسع مايحسل في ماهوف طابق الحواب السؤال وانجعلت الدعوى

(ولس العائض والنفساءوا بلنب قراءة وهو حمد على مالك) فأنه محوزهاالحائص لكونها معذورة محتاحة الى القراءة عاجرة عن تحصل الطهارة معلاف الحسفانه فادر علمه بالغسل أوالتهم (وهو) أي الحدث (باطلاقه) أى بعومه لان شيأ سكرة في سياق النفي (يتناول مادون الاسمة) فتمنع عن قراءته كالأثنة فتكون عيةعلى الطعاوى فى الحدة قراءة مادون الآية للمائض والنفساء والخنب مستدلا بان المتعلق مالقرآت حكان حدواز الصدلاة ومنع المائض عن القراءة غمني أحدالحكن يفصلبن الأته ومادونها فكذلك فى آسلكم الاشخر وقال الكرخي عنع عن فسراه مادون الألية أيضا على قصد قراءةالقرآن كاعنع عن قراءة الآية التامة لأن الكل قرآن فان الم نقصد القراءة نحوأن يقرأ الجدنته شكراللنعسة فلانأس مه وذكر الحاواني عن أبي حنيفة لابأس العنبان مقرأ الفائحة على وحمه الدعاء قال الهنسدواني لاأفتى بهذا وانروىعنه وقيل الختارا للوار (وليس لهم)أى المائض والنفساء والمنب (مس العدف الخ) ظاهر وأوله (لقوله عليه السلام) رواه مالك في الموطاوالدارفطني وأبوبكرالأثرم فانقلت مايال المصنف لميستدل بقوله تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكنون

(وليس الحائص والجنب والنفساء قراءة القرآن) لقواه عليه السلام لاتقرأ المائض ولاالجنب شيأمن القرآن وهوججة على مالئار حسه الله في الحائض وهو باطلاقه يتساول مادون الآمة فيكون جسة على الطحاوى في الاحته (وايس لهم مس المعف الابغلاقة ولاأخذدرهم فيه سورة من القرآن الابصرية وكذاالحدث لاعس المعنف الابغ لنفه المواه عليه السلام

الايحل ما تحت الازار و قالوا محسل الاعسل الدم كانت مفهوما ولاشك أن كلامن الاعتسادين فىالدعوى صحيح فعسلمأن المفهوميسة غيرلازمة في أحاديثنا ولاالمنطوقيسة ثماوسلم كان هسذا المفهوم أقوى من المنطوق لان زيادة قوة المنطوق على المفهوم ليس الالزيادة دلالتسه على العني الزومه له وهسذا المفهوم وهوانتفا محل ماتحت الازارمطلقا لماكان التالوجوب مطابقة الحواب السؤال ادلالة خلافهاعلى نقصان فى الغسر وتمأ والعزأ والجبط كان ثبوته واجبامن اللفظ على وجمه لا بقبل تخصيصا ولاتبد بلالهنذا العارض والمنطوق منحيث هومنظوق يقبسل ذال فليصم الترجيم فخصوص المادة بالمنطوقيسة ولاالمرجوحيسة بالمفهوميسة وقسد كان فعله صلى الله عليسه وسلم على ذلك فكان لايباشراحداهن وهي حائض حتى بأمرهاأن تأثر رمتفق عليه وأماقوة تعالى ولأتقروهن حتى بطهرت فان كان تهياعن الجماع عينا فلا يتنع أن تثبت ومنة أخرى في محدل آخر بالسنة واباك أنتظن أنهذمن الزيادة على النص بغيرالوا حدلان ذاك تقييده طلقه فيقع موقع المعارض في بعض متناولاته لاشرع مالم يتعرضه ولوحه لعلى أعممن ذاك كان الجاعمن أفراد المنهى عنه لتناوله ومنة الاستناع بهاأعني الجناع وغسرمين الاستناعات خينظهر تخصيص بعضها بالحديث المفيد لحسل ماسوى مابين السرة والركيسة فيسقى مايينه معادا خسلا فيعوم النهي عن قر بانه وان الم يحتج الى هذا الاعتباري شوت المطاوب لماسنا (قيل لقوله صلى الله علمه وسارلاتقرأ الحائض ولاالجنب شيياً من القرآن) روامالترميذي وانماحه وفي استناده اسمعيل بنعياش وتقدّم الكلام فيسه وفي سننالاربعةعنعلى كاندسول اللهصلى اقهعليه وسلم لايحسبه أوقال لا يحسره عن القراءنشي ليس الجنابة وقال الشافعي أهسل الحديث لايثنتونه فال البيهق لان مسدار معلى عبدا لله بن سسلة بكسر اللام وكانقد كبروأنكرعقله وحديثه وانماروى هذابعد كبره قاله شعبة لكنقد قال الترمذى حديث حسن صيم وصعمه ابن حبان والحاكم وقال وأيعتما بعبد اللهن سلة ومدارا لحديث علسه وروى البيهق عن عرائه كرم الفراء العنب ومال صير (قوله فيكون جبة على الطماوي في المحسد مادون الاسم) ذكر نجم الدين الزاهد أته روامة ابن سماعة عن أفي حنيفة وان عليه الاكثر ووجهه أن مادون الآية لايمستبها فارثاقال تعالى فافرؤاما تسمرمن الفرآن كافال مسلى المعطيم وسلايقرأ الجنب القرآن فكالايعد قارئاما دون الاكه حتى لاتصحبها الصلاة كذالا يعددها قارثا فلايحرم على المنب والحائض وقالواا ذاحاضت المعلة تفسلم كلة كلة وتقطع بين المكلمتسين وعلى قول الملساوى نصف آمة وفى الخلاصة في عد ومات الحيض وحرمة القرآن الااذا كانت آمة تصرة تيرى على السان عندالكلام كقوله نمتطر وله يولد أماقراءةمادون الاكة نحو بسم الله والحدقه ان كانت قاصدة فراء القرآن يكره وان كانت قاصدة شكرالنعة والثناء لايكره ولايكره التهجى وقراهة القنوت انتهى وغيره لم يقيسد عند قصد الثناء والدعاء عادون الآية فصرح بجواز قراءة الفاتحة على وجسه الثناء والدعاء وفي الفتياوى الظهرمة لانتبغي المائض والمنبق اء التوراة والانحسل والزبور لان الكل كلاماقه ويكرمله ماقرا وتدعاءالوترلان أبسارضي الله عنسه يجعله من القرآن سورتين من أوله الحالله مما الله انعب دسورة ومن هذا الى آخره أخرى وظاهر المذهب لايكره وعليه الفتوى وأمافراءة الذكر فأفاد

لاعسه الاالطهر ون فأنه ظاهر في النهى عن مس المصف اغير الطاهر قلت لان معض العلمة حلاعلى الكرام البورة فكان عملا فرك الاستدلال به وقوله (مُ الحدث والحنابة حلااليدال بالمنابقة على المنابقة على المنابقة وتقر وملما المنابقة حكم الحدثين في المدين في المحت المحت المنابقة وتعرب المنابقة وتعرب على المنابقة وتعرب على المنابقة المنابقة

لاعس القرآن الاطاهر ثما لحدث والجنابة حلاالد فيستويان في حكم المس والجنابة حلت الفيدون المدث في فترقان في حكم القراءة وغلافه ما يكون متبافيا عند ون ماهومت مسلبه كالجلا المشر في العصيم ويكر ومسه بالكم هو العصيم لانه تابع في بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث برخص في مسها بالكم لان في مضرورة ولا بأس بدنع المصف الى الصبيان لان في المنع تضييع حفظ القرآن وفي الامم بالتطهير وبيابهم وهذا هو العصيم قال

المصنف فى باب الاذان في مسئلة الاذان على غير وضوء أن الوضوء فيسمسنمب (قوله لا يس القرآن الاطاهر) هوفي كتاب عروب مزم حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم المالين وسيأني بكاله في كتاب الزكاة انشاءالله (قوله مُ المنابة حلت البدال) يفيد جواز تطرال المن المرآن لانها المعن ولذالا يجب غسلها وأمامس مافيه ذكر فأطلقه عامة المسايخ وكرهد بعضهم (قوله وغلافه ما يكون متجافياعنه) أعسنفصلا وهواغر يطة خلافالمن قال هوالجلد أوالكملان الجلد الملصق تابع له حتى يدخل في بيعه بغيرشرط فلسه حكمسه والنكم تابيع لمساس فالمسربه كالمسربيده والمرادبقولة يكرممسه بالنكم كراهة الضريم واذا فال في الفشاوى لا يجوز المنب والحائض أن عسا المصف بكهما أو ببعض ثباج سمالان الشياب بمزاة يديهما ألاترى لوقام فى صلاته على نجاسة وفى رحليه نعلان لا تجوز صلاته ولوفرش نعليه أوجوربيه وغام عليهما جازت وخسلافالن قال المكرومس الكتابة لاموضع الساض وأما المكتابة فني فتاوي أجل مرقند يكره كتابة كتاب فيه آية من الفرآن لانه يكتب بالفارة وفيده وذكرأ بوالليث لأبكنبوان كانت العسيف على الارض ولوكان مادون الآمة وذكرالف دورى أنه لابأس اذاكانت المعيفة على الارم فتيل هو قول أبي موسف وهوأ قيس لانها اذا كالتعالى الارم كان مسها بالفلم وهو واسطة منفيلة فسكان كثوب منفضل الاأن يكون عسه بسده وتأل في بعض الاخوان هل يجوز مس المصف عنديل هولابسه على عنقه قلت لاأعسافية منقولا والذي يظهر أنهان كان بطرفسه وهو يقرك بحركته ينبغي أنالا يعوزوان كانالا يتمرك بحركته ينبغي أن يجوزلا عتباره ـ ما ياء في الاول نابعاله كبدنه دون الثانى فالزافين صلى وعليسه عسامة يطرفها تصاسة مانعة ان كان ألقاء وهو يتحرك لاجوز والاجوزاعتباراله على ماذكرنا فوروع كتكره كابة الفرآن وأسماء اله تمالى على الدراهم والحاديب والحدوان ومايفرش وتسكره القراءة في الخزج والمغتسل والحسام وعند يحدلا بأس في الحسام لان المساء المستعل طاهر عندم ولوكانت وقية في غلاف متعاف عنسه لم يكره دخول الخلام به والاحتراز عن مسلم أفضل (قول حيث برخص في مسها بالكم) بقتضى أنه يرخص بلاكم قالوا بكر مس كتب التغسير والغقه والسنن لاتهالاتخلوعن آيات القرآن وهذا التعليل عنع مس شروح النعوأيضا (قولًا ولابأس بدفع المصف المالصيان) واللوحوان كافواعسد ثين لايأتم المكاف الدافع كايأثم الباس الصغيرا لمرير ومسقيه الغروتوسيه الحالفيلة فيقضاء ساسته للضرورة في عسذا الدفع فان فأمرهم بالنطهير سرجا ينالطول مسهم بطول الدرس خلافا كمن كره تعليهم بالدفع اليهم وعنسه آسترز بقواءهو

المسأوغسل المددسده مس لم بطلق القسدراءة ولا ألمس العنب ولاالمس المسدت حسذاهوالعصيع لانذاك لايصرأوحودا ولاز والا (وغلافه ماكان مصافياعنه أىمساعدا مَانُ مِكُونُ شَسِياً مَالثَابِينَ الماس والمسوس ولايكون متصلامه كالجلسد المشرز فينبغي أن لأيكون تابعًا الماس كالكم ولاللمسوس كالحلدالمشرز كالصاحب الصفة اختلف المشايخ في الغلاف فقال بعضم سمهو الملبدالذىعلسه وقال بعضهم هوالكم وقال بعضهم هوالخر بطة وهو الصيم لان الملد سع العنف والحكم سع للعامسل والخريطة ليست بتبع لاحدهما فقولهم العميم الاول رد الاول وقسوله هوالصيع الثانى وق للثاني وقوله (بخلاف كتب الشريعية) يعنى كتب الحدث والفقه (حث برخص لاهلهافي مسهابالكم لانفیسه شروره) وفیه اشارة الى أن مدما ملاطهارة مكروه وقوله ولايأس بدفع المعتف الى

السبيان) معناء لاباس بأن يدفع الطاهرون المصف الى الصيان المحدثين لا ملولم يكن كذلك فاما أن يمنع عنهم المصف وفسه تنديع حفظ القرارية ويوم والمسلم وفيه والمسلم وفي المراد المراد المراد المراد المراد وفي المراد وفي المراد وفي المراد وفي المراد المراد المراد المراد والماء والمعلم المراد والماء والما

(واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة أيام إيحل وطؤها حتى تغتسل) لان الدم يدر ارة و ينقطع أخرى فلا بدمن الاغتسال ايسترجع جانب الانقطاع

لعميم (قوله واذا انقطع دم الحيض) حاصلها ما أن ينفطع لتمام العشرة أودونها لتمام العادة أودونها فغى الأول يحسل وطؤها يجبر دالانقطاع وفي الثالث لابقر بهاوان اغتسلت مالم تمض عادتها وفي الثاني ان اغتسلت أومضي عليها وقت ملاة يعني خرج وقت المسلاة حتى صارت دينا في ذمتها حل والالاوعلى هدأ التفصيل انقطاع النفاسان كان لهاعادة فها فانقطع دونها لايفر بهاحتي تمضى عادتها بالشرط أولتمامها حل اذاخرج الوقت الذى طهرت فيه أولتمام الاربعين حل مطلقا وجمه الاول أن في الآية قراءتين يطهرن يطهرن بالتخفيف والتشديد ومؤدى الاولى انتهاء المرمة العارضة على الخل بالانقطاع مطلقاواذا انتهت الحرمة العارضية على الحل حلت بالضرورة ومؤدى الثانية عدم انتهاثها عند مبل بعسدالاغتسال فوجب الجعماأمكن فحملنا الاولى على الانقطاع لاكثرالمة والشانية عليسه لتمام العادة التي ليست أكثر مدة آلحيض وهوالمناسب لان في توقيف قريانها في الانقطاع الاكثر على الغسل انزالها حائضا حكا وهومناف لمكم الشرع علها توجوب الصلاة المستلزم انزاله اياها طاهرة قطعا بخلاف تمام العادة فان الشرع لم مقطع عليها والطهر مل يحوز الحسف بعد وولذالوزادت ولم يحاوز العشرة كان الكل حيضا بالاتفاق على ما محققه بق أن مقتضى الثانية نبوت الحرمة قبل الغسل فرفع الحرمة قبله بخروج الوةتمعارضة النص بالمعنى والجواب أن الفراءة الثانسة خص منها صورة الانقطاع العشرة بقسراءة الغففيف فازأن تخص مانيا بالمعنى وعسامهاذ كرناأن المراد بأدنى وقت المسلاة أدناه الواقع آخرا أعي انتطهر في وقت منه الهخروح وقدرالاغتسال والصري لأأعهمن هذاومن أن تطهر في أوة وعضى منه هذا المقدارلان هذالا مزلها طاهرة شرعا كارأ ست بعضم مبغاط فبه ألارى أن تعليلهم بأن تلك الصلاة صارت دينافي ذمتها وذلك بخروج الوقت واذالم ذكرغير واحد لفظة أدنى وعبارة الكافي أوتصيرااصلاة دينافى ذمتهاعضي أدنى وقت صلاقيقدر الغسل والقرعة بأنا نقطعت في آخر الوقت وجهالثالث ظاهرمن الكتاب غرائه خلاف انهاء الحرمة بالغسل الثابت بقراءة التشديد فهو بخرج منه بالاجاع وفي التعنيس مسافرة الهسرت من الحسض فتعمت ثموج وسدت ما مجاذ الزوج أن يقربها لكن لانقرأ القسرآن لانهالما تبيت خرحت من الحيض فلمأوجه مت الماء فأغما وحب عليها الغسل فصارت كالخنب هذا في حق القرمان أما في حق الصلاة فني الخلاصة إذا انقطع دم المرأة دون عادتها المعروفة فيحيض أونفاس اغتسلت حين تخاف فوت المسلاة وصلت واجتنب زوجها قربانها احساطا حتى تأتى على عادتها لكن تصوم احتساطا ولو كانت هدنما المنضة هي الثالثة انقطعت الرجعة احتساطا ولاتنزوج بزوج أخراحتياطافان تزوجهارجل الابيعاودهاالدم حاز وانعاودهاان كأنف العشرة ولم يزدعلى العشرة فسدنكا حالثاني وكذاصاح الاستراء يجتنها احساطاانهي ومفهوم التقييد بقوله ولمرزدعلى العشرة أنهاذا زادلا يفسسد ومرآدهاذا كأن العود بعدا نقضاه العادة أما فبلها فيفسسد وانزادلان الزمادة وحسالرة الحالعادة والفرض أنه عاودها فهاف ظهرأن النكاح قبل انقضاء الحيضة هذا وقدق متماعف ديمن التردق الانقطاع دون القصة ثم التأخيرالي آخر الوقت بعد الانقطاع لمادون العادة واجب فاوا نفطم لتمامها تغتسل أيضاف آخرا أوقت لكن هددا التأخيرا ستعباب وبأنهاذوجهاولانتنظرتمام العشرة وفي الخلامسة وكذااذا كان هذا أول مارأت وانقطع الحيض على موالنفاس على عشرين واعتسلت تثبت جيع هذه الاحكام واعلم أن مدة الاغتسال معتبرة منالحيض في الانقطاع لاقسل من العشرة وان كانتمام عادتها بخسلاف الانقطاع للعشرة حسى لو طهرت في الاول والباق قد درالفسل والتمرعة فعليه اقضاء تلك الصلاة وفي النوادران كان أيامها

كال(واذاانقطعدم الحيض)
اذا انقطع دم الحيض لاقل
من عشرة أيام وكان عند
عام عادته الم يحل وطوها
حق تفتسل لان الدميد تكسر الدال وضهها أي
يسبل تارة وينقطع أخرى
المنا في المنافقة المراب الانقطاع وجود
مازاد على زمن عادتها من
مدة الاغتسال فيصل وطؤها
مدة الاغتسال فيصل وطؤها
محقيقة

(قوله فلابدمن الاغتسال ليسترج جانب الانقطاع بوجود مازادعسلى زمان عادتها من مدة الاغتسال الخيسال نفسه بعثبل فانه لكونه مطهسرا يرج جانب الانقطاع

(ولولم تغنسل ومضى عليها أدني وقت الصلاة بقدران تقدر على الاغنسال والتعربة حل وطوها لان المسلاة صادت من الطاهرات حكالان الشرع اذا حكم عليها يوجوب الصلاة ولا تصحال كونها حائضادل أنه حكم بطهارتها وفي بعض النسخ أو يمضى عليها وقت صلاة كامل وقبل عليها وقبل المن المناهرة كان الواجب عليها والمناهرة والمنا

(ولوا تغتسل ومضى عليها أدنى وقت المسلاة بقدران تقدر على الاغتسال والقريمة حل وطؤها) لان المسلاة صادت بنافى دمت افطهرت حكم (ولو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلاث إيقربها حقى عقديم الوان اغتسلت) لان العود فى العادة غالب فكان الاحتياط فى الاجتناب (وان انقطع الدم تعضى عاديم الوان اغتسال العشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل) لان الحيض لامن يداعلى العشرة الان الاستمب قبل الاغتسال النهى فى القراء قبل النسلة والطهر ادا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالى) قالدن الته تعالى عنه وهذه احدى الروابات عن أي حنيفة وجه الله وجهة أن استمعاب الدم مدة الحيض ليس السرط بالاجماع فيعتسبراً وله وآخره كالنصاب في بال كانوعن أي يوسف وجه الله وهوروا بنه عن الدحيفة وقيل هو آخرا قواله أن الطهراذ اكان أقل من خسة عشر يوما لا يفصل وهو كاه كالدم المتوالى النه طهر فاسد

عشرة فطهرت وبق قد دما تنعزم لزمها الفرض ولايشترط امكان الاغتسال وأجعوا أنها وطهرت وقد يق ما لايسع التعريمة لا يلزمها ومتى طرأ الحيض في أثناه الوقت سقطت تلك المصلاة هذا مذهب ما افتضت الغرض بصلاف مالوطرا وهي في النطوع حيث بهازمها قضاء تلك المصلاة هذا مذهب على النا وعنسد زفرا ذا طرأ والباقى قدرا اصلاة لم بجب قضاؤها وان كان الباقى أقدر وجب بناء على أن السبسة تنتقل عنسدنا الى آخر بحزمن الوقت وعنده قستقرعلى الحزم الذى منه الى آخر الوقت مقدار اللاها وسعت برعند ناحال المكلف عنسد آخر الوقت وعنده عند ذلك الجزء الاقم موضع قوجها الحطاب بالادام فأذا وجد وهي ما قض الحيض فتقضها واذا وجد وهي حاقض لم يجب وبناء على أن الوحوب الخرالوقت لوبلغ صبى باحتلام ولم يستيقظ حتى طلع الفير وهي حاقف لم يحب وبناء على أن الوحوب الخرال الموم وهي واقعة محد سألها أما حنيفة فأجابه بهذا وقبل لدس عليه والاتفاق انه اذا استيقظ قبل الفير أومعه تلزمه العشاء (قول وهندا حدى الزوايات عن أي حنيفة) هي رواية محد عنه ومقتضاها أن لا يسد أالحيض الطهر ولا يفتر به فاورات الزوايات عن أي حنيفة) هي رواية محد عنه ومقتضاها أن لا يسد أالحيض الطهر ولا يفتم به فاورات الزوايات عن أي حنيفة)

وطوَّهاقبلالغسل) وحل الوطه لس عنوقف على انقطاع الله لكن ذكره عقام لة قوله أولا وإذا أنقطعالدم وذلك لمماذكر أنه لآمزيد العيض عـ لي العشرة وتحب علياالصلاة لانا تقنابحردا نقطاع العم بخروجهامن الحمض فاذأ أدركت حزأمن الوقت فليلا كان أوكثرا كأن علماقضاء تلك الصلاة مخلاف ماأذا كأنت أبامهادون العشرة فان فيهمدة الاغتسال من حلاحيضها فلابدأنيني من الوقت مقدار مأعكنها أن تغتسل فسموتمرم للمسلاة لتصعيم وركة بلزء من الوقت تعمدالطهارة لعب علماقضاء تلك الصلاة وقوله (الأأنه لابستي) استثنا من قوله حل وطؤها يعنى أنه لا يستصب وطؤها

(قبل الاغتسال النهى في القراء بالنسديد) فان ظاهر النهى فيها يوجب ومسة القربان قبل الاغتسال في الحالين باطلاقه كافال زفر والشافعي قال (والطهر المقلل بن الدمين في مدة الحيض إذا أحاط الدم بطرفي مدة الحيض كان (كالدم المتوالى في رواية مجدعن أبي حنيفة ووجهه (ماذكره في الكتاب) أن استبعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط (فيعتبراً ولمواتوه) والطهر المقتلل بنهما تبعلهما (كالنصاب في باب الزكاة) فان شرط وجوجها كال النصاب في مارفي الحول والنقصان في خلاله لايضر مثاله مبتداً قرأت توماد ماوغانية طهرا ويوماد ماقالعشرة كفها كالدم المتوالى لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولورات يوماد ماوتسعة طهرا و يوماد مالم كالانفصال بين المعنى وهو دوا ته عن أبي حقيفة وقسل هوا نر أقوال أبي حقيفة أن الطهر الحالم كان أقل من خسة عشر يوما لا نفصل بين الدمن وهو كله كالدم المتوالى المناقل من المعنى عشر عاف كذلك لا يصلح الفصل بين الدمن لان القامد لا يتعلق به أحكام العصيم شرعاف كان كالدم المتوالى مثاله مبتدأ قرأت ومادما وأربعة عشر طهرا ويومادما فالعشرة من أول ما وأربعة عشر طهرا ويومادما فالعشرة من أول ما وأربعة عشر طهرا ويومادما فالعشرة من أول ما وأربعة عشر على بلوغها به وكذلك اذارات يومادما وتسعة طهرا ويومادما

فكون بمنزلة الدم والاخذجذاالقول أيسر وتمامسه يعرف في كاب الحيض

مبتدأة بومادما وثمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض يحكم بباوغهابه ولوكانت معتادة فرأت قبسل عادتها يومادما وتسعة طهرا ويومادما لايكون شئ منه حيضا وروى ابن المبارك عن أى حنيف أنه بعتبرأن يكون الدم في العشرة ثلاثة أيام وهوقول زفر وروى أبو يوسف عنه وبدأ خذان الطهراذا كانأقل من خسمة عشر لا يفسل وقيل هوآخرا قوال أبي حنيفة وعليه الفنوى ومقتضاء حواز افتتاح الميض واختتامه بالطهر ولابدمن احتواش الدم بالطرفين فاورأت مبتدأة يومادما وأربعسة عشرطهرا ويومادما كانت العشرة الاولى حيضا يعكم بساوغهابه ولورأت المعتبادة فبسل عادتها بوما دماوعشرة طهرا ويومادما فالعشرة التي الرفيها الدمديض ان كانعادتها العشرة فان كانت أقسل ردت الى أيامها وقال محد الطهر المضلل ان نقص عن ثلاثة أيام ولويساعة لا يفصل فان كان ثلاثة فصاعدا فان كانمثل الدمين أوأفل فسكذاك تغليب المسرمات وان كان أكثر فصل غريتطران كان في أحدا لماتيين ماعكن أن يعمد لسيضافه وحيض والاسخراستهاصة وان المعكن فالكل استعاضة والاعكن كون كل من الحتوسين حسف الكون الطهر حينشة أقل من الدمين الااذازاد على العشرة فينشذ عكن فصمل الاول ميضالسبقه لاالثاني ومن أصله أنالا بدأ الحيض بالطهر ولا يضمه وف بعض النسخان الفتوى على قول مجدوالاول أولى واختلف المشايخ على قواد فيسااذا اجتمع طهران معتسبران ومسار أحدهما حيضالاستوا الدم بطرفيه حتى صاركالهم المنوالى فقيل بتعدى حكمه الى الطرف الاخسيرحتي بصيرالكل حيضا وقيل لاشعدى قال في الحيط هوالاصم مثاله رأت ومين دماوثلاثة طهرا و ومادما وثلاثة طهرا وموماد مافعلي الاول الكلحيض لان الطهر الاول دم لاستوائه بدسيه فكانها وأتستة دماوأربعة طهرا وعلى الثانى الستة الاولى حيض فقط ففرع ك على هذه الاصول وأت يومين دماوخسسة طهراو بومادما ويومين ظهرا ويومادما فعنسدأ كي يوسف العشرة الاول حيض ان كانت عادتهاأ ومبتدأة لأنا المنض يختم بالطهروان كانت معنادة فعادتها فقط لجاوزة الدم العشرة وعلى فول محد الاربعة الاخرة فقط لانه تعذر حعل العشرة حيضا لاختنامها بالطهر وتعدر جعل ماقبل الطهرائسانى حيضالان الغلبة فيه الطهر فطرحنا الدم الأول والطهر الأول سق يعده توم دم وتومان طهر ويوم دم والطهرأ قلمن ثلاثة فعلنا الاربعة حيضا وعند زفر الثمانية حيض لانستراطة كون الدم

ابتدأءا لهسة وحتمها بالطهر لوجودالدمقيله ويعدموان ا عليه المضلل بن العسن اذاكان الدمدون الثلاثة لانكون فأمسلامالاتفاق ومادون خسةعشركذاك عندالى بوسف كامرآ نفا وعند مجدادابلغ ثلاثة فصاعدا فاناستوى الدم والطهسرف أيام الحيض أوغلب الدمفكذلكوان غلب الطهرصار فأصلا وحنشذان ايكن جعل كلواحدمتهما بالفراده حيضا لايكون شيعمسه حيضاوان أمكن ذلك حعل حيضاسواء كانالمتفسدم أوالمتأخر والأأمكن حعل كل واحسقمتهما حعسل أسرعهما امكانا حيضا فقط ادلم يتغلل متهماطهر تام مثاله مبتدأة رأت يوما دما وتومسين ظهرا وبومادمافالاربعة حيض ولورأت بومادماونسلائة

طهراو ومادمالم يكن شي منها حيضالغلبة الطهروان رأت ومادماو ثلا ته طهراو ومن دمافالسته كلها حيض لاستوائهما ثلاثة فغلب آلدم لما أن اعتبارالدم و حب حرمة الصوم والصلاة فاعتبارا لطهر وجب حل ذلك واذا استوى الحلال والحرام بغلب الحرام كافى التصرى في الاوانى فان الغلبة أذا كانت التعاسية أو كاناسواه لا يعوز التعرى فهذا مشله وان رأت ثلاثة دماو خسة طهرا و ومادما في منها الثلاثة الأولى لان الطهر غالب فصار فأصلا والمتقدم انفراده عكن أن يحعل حيضا فعلناه حيضا وان رأت يوماد ما وخسة طهرا و وثلاثة دما فيضم الثلاثة الاولى لانه أسرعه ما امكانا فان قبل وثلاثة دما فيضم الثلاثة الاولى لانه أسرعه ما امكانا فان قبل قداستوى الدم بالطهر فل المجعل كالدم المتوالى أحب بأن استواءه ما انحاب في مدة الحيض وأكرمدة الحيض عشرة والمرق في العشرة ثلاثة دم وستة طهر و يوم دم فكان الطهر غالبا فلهذا صار فاصلا فال

(وأقل الطهر خسة عشر يوما) أقل الطهر الذي يكون بين الميضن خسة عشر يوما (هكذاروى عن اراهم النعي) والظاهر أنه منقول عن النبي صلى اقه عليه وسلم لانه مقدار والمقادير في الشرع لا تعرف الاسماعا وذكر في الهيط أن الله تعالى أقام الشهر في حق الا يست والصغيرة مقام الطهر والحيض وما أضيف المشين من عنها أن يكون نصف الشهر حيضا ونصفه طهر اللالله قام الدليل على نقصان الحيض عن النصف في الطهر على ظاهر القسمة وهذا الاستدلال منقول عن الشيخ أن منصور الما تريدى وفيسه تطرلان المقادير لا تعرف الا توقيفا وكذا ماذكر وفي المسوط أن مدة الطهر تطرم سدة الاقامة من حيث المن العرف من الصوم والصلاة وقد ثبت بالا خيارات أقل مدة الاقامة خسة عشر يوما فكذلك أقل مدة الطهر ولهذا قدرنا أقل مدة الحيض بثلاثة أيام اعتبارا بأقل مدة الاستفرق أن لل واحد منهما يؤثر في الصوم والصلاة لكن ماذكر في المسوط يمكن أن يستندا لى السماع بمعمل الا خيار الواردة في مدة الاقامة واردة فيه لتساويهما في ما أن كل المناه وقولة (لانه) أى الطهر ومعناه أنها تصوم ما دامت ترى الطهر وان استغرق عرها وقولة (لانه) أى الطهر (عندا لى منه وسنين فلا تقدر بنقد المناه الدالم المناه والمناه المناه المناه

(وأقل الطهر خسة عشر يوما) هكذا نقل عن ابراهم النفي وانه لا يعرف الا توقيفا (ولاغاية لأكثره) لا نه عند الى سنة وسنتين فلا بتقدر بتقدير الااذا استرج الدم فاحتيج الى نصب العادة و يعرف ذلك في كتاب الحيض (ودم الاستعاضة كالرعاف الدام لا ينع الصوم ولا الصلاة ولا الوطء

اللاقه العشرة ولا يعتم عنده الطهروقد وجداً ربعة دما وكذلك هوا يضاعلى رواية مجدعن أي حندة خروج الدم النساني عن العشرة وفرع آخر كه عادتها عشرة فرأت ثلاثة وطهرت سنة عنداً بي نوسف لا يجوز قربانها وعند مجديجوزلان المتوهم بعده من الحيض يوم والسنة أغلب من الاربعة فيجعل الدم الاول فقط حيضا بغلاف قول أب يوسف ولوكانت طهرت خسة وعادتها انسعة اختلفوا على قول مجد قيسل لا بياح قربان المرافع وهوالاولى لان اليوم على قول مجد قيسل لا بياح قربانها لاحتمال الدم في ومن آخرين وقيل بياح وهوالاولى لان اليوم الزائد موهوم لا نه خراج العددة وفي نظم ابن وهبان افادة أن الحسير القربان يكرهه وقول وأقل الملهر خسة عشر يوما ذكر في الغاية وعزاد قاضى القضاة أبوالعباس الى الامام و تقدم من حديث ألى سعيد خسمة عشر يوما ذكر في الغاية وعزاد قاضى القضاة أبوالعباس الى الامام و تقدم من حديث ألى سعيد المحدر بيا الموامة وإمانان بلغت برؤية عشرة مثلاد ما وستة طهرا ثماستم الكنسب العادة إما بأن بلغت مستماضة وإمانان بلغت برؤية عشرة مثلاد ما وسمة طهرا ثماستم الله منا و كانت صاحبة عادة فاستمر وباقيه طهر فسي عشر ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما في قد ترحيضها بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشهر عشر ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما في قد ترحيضها بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشهر عشر ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما في قد ترحيضها بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشهر عشر ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما في قد ترفي التى ستأتى وأما في قد ترحيفها بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشهر ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما في قد ترحيفها بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشد مرحية مرون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما في قد تركيف التحديدة المامون كل شهر وباقيه طهر فشد مراحية عشر ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما أن يا تحديدة المامون كل شهر وباقيه طهر فشد مرحية من ون وشهرة سعة عشر وهى التى ستأتى وأما أن كل شهر وباقيه طهر فشد مرحية من ون وشهر ون وشهرة من كل شهر و باقيه طهر فسور المعرف و من التحديدة المامون المناسبة والمناسبة والمامون المناسبة والمامون المامون ال

امرأة فيسرأت عشرةدما وسسنة أوسننن طهراتم استربها الدم فعندهما طهرها مارأت وحبضها عشرة أنام تدع الصلاة والصوم من أول زمان الاستمرارعشرة أمام وتصلي سمنة أوسنتمن فان طلقها زوجها تنقضي عــدتما بثلاثستين أوست سئبن وثلاثين بوما وأماالعامة فقسداختلفوا فيالنقدر فقال محدن شحاعطهرها تسعة عشربوما لآنأكثر الحيض في كل شهرعشرة والباقي طهر وتسعة عشر سِقِينَ (٢) وقال محدين سلة طهرهاسبعة وعشرون

(١٦ - فق القديراول) بوما فع ادونها حيض لأن أقل المنص ثلاثة أيام فيرفع عن كل شهر فيبق سبعة وعشرون في ما وقال محد ان ابراهيم المسداني طهرهاستة أشهر الاساعة وعليه الاكثرلان أقل المدة التي يرتفع الحيض فيهاستة أشهر وهوا قل مدة الحل الاأن مأعليه الاصل أن مدة الطهر أقل من مدة الحيل فنقصنا منه شيا يسيراوهو ساعة فتنقضى عدتها بتسعة عشر شهر الاثلاث ساعات لحواز أن يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فتصابح الى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر الاساعة وكل حيض عشرة أيام وقال الحاكم الشهد طهرها شهر ان وهورواية ان ساعة عن محدلان العادة مأخوذ من المعاودة والحيض والطهر عما يتكرف الشهر بن عادة اذاله السام يحضن في كل شهر من فقاد اطهرت شهر بن فقد علهرت في أيام عادتها والعادة تنتقل عرتين فصار ذات الطهر عادة الاطناب التقديرية فيل والفتوى على قول الحاكم لانه أيسر على المفتى والنساء وهوقول أبى على الدقاق وفيه أقوال أخرى تركته المخافة الاطناب ولما كان في الاقوال فيه كثرة أعرض المصنف عنها وقال (ويعرف ذاك في كاب الحيض) قال (ودم الاستماضة كالرعاف) كلامه واضع ولما كان في الاقوال فيه كثرة أعرض المصنف عنها وقال (ويعرف ذاك في كاب الحيض) قال (ودم الاستماضة كالرعاف) كلامه واضع

⁽٢) انما قال بيقين لان بالشهر يحمَل أن يكون ثلاثين يوما فيكون الباقى حينشـ ذعشرين يوما كذا ثبت في بعض النسخ ولعله هامش أدرجه الناسخ اله مصحمه

وقوله (منتيعة الاجاع) قبل أى دلالته وتقريره أجع المسلون على وجوب الصلاة وهويوجب وجوب الصوم وحسل الوط بطريق الاولى لامل المعدم الحتى (٢٣٠) الصلاة مع المنافعة الثابية بينه مالسكونه منافع الشرطها فلان يجعل عدما في

لفوله عليه السلام وضي وصلى وان قطر الدم على الحدسير واذاعرف حكم الصلاة ثبت حكم الصوم والوطء سنتجة الاجماع (ولوزاد الدم على عشرة أبام) ولهاعاد تمعرونة دونها درت الى أيام عادتها

الثانية فقال أبوعصمة والقاضى أبوحازم حيضها مارأت وطهرها مارأت فتنقضى عدتها بثلاث سننن وثلاثين يوما وهذابناه على اعتباره للطلاق أول الطهر والحق أنهان كان من أول الاستمرارالي القياع الطلاق مضبوطافليس هداالنقد بربلازم لجواز كون حسابه بوجب كونه أؤل الحيض فيكون أكثر من المذكوريعشرة أيام أوآخر الطهر فيقدر يستنين وأحدوثلاثين أواثنين أوثلاثة وثلاثين ونحوذاك وان لم يكن مضيوطافينسغي أن تزادالعشرة انزالاله مطلقاأ ول الحيض احساطا وأماالنالنة فيعب أن تنعزى وغضى على أكبررأ بهافان لم مكن لهارأى وهي الحسرة لا يحكم لهابشي من الحيض والطهسر على النعيين بل تأخد بالاحوط في حق الاحكام فتعنب ما يحتنب الحاقض من القراءة والمس ودخول المسجدوقر بان الزوج وتغتسل لكل صلاة فتصلى به الفرض والوثر وتقرأ ما تجوزيه الصلاة فقط وقيل الفائحة والسورة لانهماواجبتان وانجت تطوف طواف الزبارة لانهركن ثم تعيده بعدعشرة أيام وتطوف الصدر لانه واجب وتصومهم ررمضان غ تقضى خسة وعشرين ومالاحتمال كونها حاضت من أوله عشرة ومن آخره خسسة أو بالعكس عم يحتمل أنها حاضت في القضاء عشرة فتسلم خسة عشر بيقين وهل يقدّر لها طهر في حق العدة اختافوانيه فتهممن لم يقدّر لها طهر اولا تنقضي عدّتها أبدا منهم أوعصمة والقباضي أوحازم لان التقدير لا يحوز الاتوقيفا ومنهم من قدّره فالمداني بستة أشهر الا ساعة لانالطهر بين الدمين أقل من أدنى مدة الحبل عادة فنقص ناعف ساعة فتنقضى عدته ابنسعة عشرشهراالاثلاث ساعات لاحتمال انهطاقهاأول الطهر قيل وخبغي أن تزادع شرفللل ماقلسا وعن عددن المسن شهران وهواخسار أى سهل وقال محدد بن مقاتل سيعة وخسون بومالانه اذا وادعلسه المبسق من الشهرما يمكن كونه حيضا وقال الزعفراني سبعة وعشرون ومالان الشهرف الغالب مشتمل على الحيض والطهر وذكر برهان الدين عربن على بن أبي بكر أن الفتوى على قول الحسآكم الشهيد وهوالمروى عن محدوهوالتقدير بشهرين (قوله توضي وصلى الخ) روى ابن ماجه بسنده الى عائشة فالتجامت فاطمة بنت أبى حبيش الى النبى صلى الله عليه وسلم فف التاني أمر أة أستعاص فلاأطهر أفأدع المسلاة فقال لااحتنى المسلافا مامعيضك ثماغتسلي وتوضي الكل مسلاة شمسلي وانقطر الدم على المصير وأخر حه أبوداودوفى سنديهما حسب بن أبي ابت عن عروة عن عائشة وفسره ابن ماجه بأنه عروة بن ازبير وقال أود اود ضعف يحيى هذا الحديث وقال ابن المدين حبيب بن أبي ثابت لم يرعروة بن الزبير وذكرا والفاسم بنعدا كرهد ذا الحديث في ترجة عروة المزنى عن عاتشدة ولم يذكره فيترجه عروة بنالز ببرعه اوهوفي المفاري منحديث أبي معاوية عن هشام بنعر وقعن أبيه وليسفيه زيادة وان قطر الدم على الحصير وفوله ولوزاد الدم على عشرة أيام ولها عادة معروف دوم اردت الى أيام عادتها)فيكون الزائد على العادة استعاضة وان كان داخل العشرة وهل تترك بجردر ويتها الزيادة اختلف فيعقبلا اذاريتيقن بكونه حيضالاحتمال الزيادة على العشرة وقيل نع استعماما العال ولان الاصل الصهة وكونها ستعاضة بكونه عن داءوهوالاصم وان لم يتجاوزال ائد العشرة فالكل حيض بالانفاف وانما المسلاف في أنه يصمر عادة لها أولا الاان رأت في الثاني كذلك وهدا الناء على نقل العادة عرة

حق الصوم والوطء اللذين لامنافاة سنهما أولى قال في الكافي تفسير نتحة الاجاعد لالته غيرصي لفظا ولامعنى والتفسر مالحكم أشددطساقا قال الشيخ عبدالعز وقديجوز أنتسمي تنجيته منحيث اندلالة النص أوالاجاع لاتكون الامه ويستملل أن نشت قب له فسكانها المعتمه والنص والاجاع أصل ولوفسرت بالحكم لأوهم أن الاجاع منعقد علمه قصدا وليس كذلك فلسذلك فسرت بالدلالة وقوله (ولو زادالام عـلى عشرةأمام)تعرضمنها هوالمتفقءليه فانالام اذازاد علىعشرةأبامولها عادة معروفة دون العشرة (ردّت الى أمام عادتها) ما قفاق أصائا وأمااذازادعلي عائتها المعروفة دون العشرة فقداختكف المشايخ فدذهب أغة بلخ الى أنها تؤمر بالاغتسال والصلاة لانحال الزمادة متردديين الحيص والاستعاضة لانه أنانقطع الدم قبل العشرة كان حيضا وان حاوزالعشرة كاناستعاضة فلاتترك الصلاة مع التردد وقالمشابخ بعارا لاتؤم

الاغتسال والصلاة لاناعرفناها حانصا بيقن ودليل بقاء الحيض وهورؤ به الدم قائم ولا يكون استحاضة حتى أولا تستر فصاوز العشرة ولادليل على ذلك فلا تؤمر بالاغتسال والصلاة حتى يتبيناً مرها فانجاوز العشرة أمرت بقضاء ماتركت من الصلاة بعداً بام عادتها قال في المجتبي وهو الاصح

والذى زاداستماضة لقوله علىه السلام

ولافعندهمالاوعندأبى يوسفنع وفىالخلاصةوالكافىأنالفتوىعلىقول أبى يوسف والخلاف فى العادة الاصلية وهي أن ترى ممن متفقد ن وطهر بن متفق ن على الولاء أو أكثر لا الجعلسة وانما رةالخسلاف فهمالواستمر بهاالدم في الشهرالشاني فعندأبي يوسيف يقذر حيضهامن كلشم آخرا وعنسدهماعلىما كاناقيله وصورةالعادةالجعلمةأن ترىأطهارا مختلفة ودما مختلفة بأضرأت فيالابتدا خسة دماوسهة عشيرطهرا غمأر يعة وستةعشير غمثلاثة وخسةعشم بهاالدم فعيلى قول مجددينا براهيرتنني على أوسط الاعبداد وعلى قول أبي عثمان سعيدين مزاحم تبنيءلي أقل المرتين الاخسرتين فعلى الاول تدعمن أول الاستمرار أربعسة وتصسلي سستة عشر وذلك أبهها وعلى الثاني تدع ثلاثة وتصلى خسة عشرفهذه عادة حعلمة لهافي زمان الاستمرار ولذلك سمست ة لانماجعلتعادةالضرورة هكذا في المهنى وفي غيره معزواالي المسوط ان كان حيضها مختلفا سعة فاستصضت فأنها تدع الصلاة خسمة أيام ثم تغتسل لتوهم خروجها ض وتصلى بومن الوضو الوقت كل صلاة لانها مستماضة ولايقر بهاز وحهافي همذين اليومين ولوكان آخرعة تهالىس للزوج مراحعتهافيهما ولىس لهاأن تنزؤج ما آخرفيهما ثمرتغتسل بعدهما مخروحهاالاك فتأخب فالاحساط في كلحانب وهبذا التفصل خبلاف مافي المصؤوهو الاليق عباقدمنامن الخسلاصة وحاصله أنها تأخسذ بالافل فيحق الصسلاة والصوم وانقطاع الرجعة وبالاكمشر فيالتزوج وتعبدالاغتسال ثماختلفوا فيالعادة الحعلبة اذاطرأت على العادة الاصلمة هل تنتقض الاصلية فالرأتمسة بلزلالانهادونها وقالرأتمة يخارانع لآنهلابدأن تشكررفي الجعلية خلاف مأكان فيالامسلمة كاأريتك في صورتها والحعلمة تتنقض برؤية المخالف مرة مالا تفاق هذا في الانتقال ثالعددوأ ماالانتقال من حسالكان وهوفي المنقدم والمتأخر فالاول خسة أوجه رأت المعتادة فسلأ بامهاما بكون حسضا وفيأ بامهاما لابكون حيضاأ ورأت قباهاما لابكون وكذا فهاواذا كانأحمضاأ ورأت فملهاما مكون ولمثرفها شسألا مكون شيعمن ذلك حمضاعندأ بي حندفة والامر ف الحالشيه والثاني فانترأت فيه كذلك مكون الكارجيضا غير أن عنيد أبي بوسف بطريق العادة معجديطريق المدل ولورأت قبل أيامها مالايكون حيضا وفيها مايكون فالكارجيض بالاتفاق لأالمها تبع لايامها لاستتباع الكثيرالقليل وقيدف اظلاصة كون الكل حيضا بأن لايجاوز المحسوع العشرة وهوحسن والاترذالي عادتها ولورأت قبلهاما يكون وفيها كذلك فعن أبي جنيفة روابتان وكذاالحكم في المثأخر غرائم اذارأت بعدأ بامهاما لايكون حيضا وفي أبامهاما يكون حيضا مضاروا بة واحدة كذافي الظهرية وقول أبي وسف في الكل مكون حيضاعادة وعلمه الفتوى وبكون الكل حمضا محكما تقهدم ومقتضاه أن اوكان عادتها ثلاثه فهرأت سعة بكون كانالاولى التقسد مان لا بحصل من المرثى بعدهامعها أكثر من عشرة وكذالو رأت عادتها وقىلها وبعسدها مانزيدا لكل على عشرة فعيادتها فقط حيض ومن الردّا لى العادة امرأة كالشعادتي في لحس عشرة وفى الطهر عشرون والاك أرى الطهر خسة عشرتم أرى الدم تؤمر بالصلاة والصوم لم العشرين ثم تترك في العشرة وماذكر في الخلاصة في آخر الفصل الثالث اذارأت فيسل أيامها والباقى من أمام طهرها مالوضم الى أمام حيضم الايجاوز العشرة تؤمر يسترك الصيلاة بصم مطلقاعلى فول أي وسف وهمدالقائل بالامدال وعلى قول أي حنيفة فاغيا بازم اذا كان ما قبل أيامها لا يكون

وقوله (والذىزاد)يعنى على العادة المعروفة (استعاضة) لقوله صلى الله عليه وسلم المستعاضة تدعالصلاة أيام أقرائها) ووجه الاستدلال أن من زاددمها على عشرة فهى مستعاضة والمستعاضة تدع الصلاة أيام أقرائها وأيام أقرائها أيام عاديم المعروفة على العشرة بالمائه وقل (ولان الزائد) دليل آخر وتقر بره الزائد العادة يجانس الزائد على العشرة بالمائه وقل العشرة بالمائه على العادة يعلى العادة يعلى العادة يعلى العادة على العشرة أما أن الزائد على العشرة المائن الزائد على العشرة على العشرة في حيث الندرة وكونهما والمدونة وعورض بأن الزائد على العادة يمكن أن يكون حيضا علاف الزائد على العادة يعلى العادة يعلى العشرة فالدين يتعانسان وبعبارة أخرى وهي أن ما زاد على العادة في كونهما في مدة المنسخة على العشرة في كونهما في المنسخة المناف المناف المناف الزائد على العادة في كونهما في مدة المنسخة والمناف المناف المناف المناف المنسخة بالمنسخة بالمناف المنسخة بالمنسخة بالمن

على الشهد المن حيضا أولا فلا بزول ذلك البقسين بهذا الشك الذي حدث الآن

فصل الاستعاضة

لما كان الحيض أكستر وقوعا قدمت ثم أعقب الاستعاضة لانها أكثروقوعا من النفاس باعتبار كثرة أسبابها فانها تكون مستعاضة بما إذارات الدم حالة الحبل أو زاد الدم على العشرة أو زاد على معروفها وجاوز العشرة أو رأت مادون الشلاث أورات قبل تمام

المستماضة تدع المسلاة أيام أفرائها ولأن الزائد على العادة يجانس مازاد على العشرة فيلحق مه وان ابتدأت مع الباق استماضة فيضها عشرة أيام من كل شهر والباقي استماضة لاناعرفناه حيضا فلا يخرج عنه بالشك واقداعم

﴿ فسال ﴾

(والمستعاصة ومن به سلس البول والرعاف الدام والجرح الذي لا يرقا بنوصة وناوقت كل سلاة في ساون بذلك الوضوه في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل) وقال الشافي رجه الله تنوضاً المستعاضة لكل حيث الفان كان فه في احدى الروا بني المتين في كرا فها آنفا (قوله المستعاضة تدع المسلاة الخي وصلى الدارق طنى والمسلوى في حديث عاقشة المذكوراً فعا قال دى السلاة أيام الحرائل مما اعتسلي وصلى على المقدرا والمقدرة المقدرة المقدرة المقدرة المتعافلة على المقدرة المتعافلة المعاود وعن المناف المعاود وعن المناف المعاود وعن المناف المن كل شهر من المناف المعاود وعن المناف والمناف المناف المناف

الطهرا ورأت قبل أن تبلغ تسع سنين على ماعليه العامة بمغلاف النفاس فان سببه شئ واحدوقدم حكم المستعافة ومن بعناها قوله على تعريفه الان المقصود بيان الجسكم (ومن به سلس البول) وهومن لا يقدر على امساكه (والرعاف) الدم الخارج من الانف (والجرح الذى لا يرقل الذى لا يسكن دمه من رقا الدم سكن وقوله (شوضون لوقت كل صلاة) هو حكم المسئلة (فيصاون مذاك الوضوق الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل) والواجبات والنسذ ورعنسد أوقال الشافعي يتوضون لكل صلاقم كتوبة واستدل بقوله علمه السسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة وبان اعتبار طهارتها ضرورة أداء المكتوبة ولاضرورة بعد أداء المكتوبة الفراغ منها فان قبل كل صلاة أعمن كونها مكتوبة أوغيرها فالمتوبة ويقت كم وكاله لاضرورة بعد أداء المكتوبة لاضرورة في النوافل الالارب في في تركها فاعتبار عدمها بالتسبة الى المكتوبة دونها أيضا تحسب بأن قوله لكل صلاقم فلكن والمطلق ينصرف الى المكامل والكامل هو المكتوبة في نصرف الى المحامل والكامل هو المكتوبة في نصرف الى المال المحامل والكامل هو المكتوبة في نصرف الى المالم الموافقة عن النوافي حق النوافي الموافقة عن النوافي المناطقة وينصرف المالم المناطقة والمحاملة وبان الحاجدة الهافي حق النوافي النوافي الموافقة على المتحددة ومناطقة والمحاملة وبان الحاجدة الهافي حق النوافيل المرتفع لانها خسير وضوع في كل وقت وفي النوافل المحاملة والمحاملة و

﴿ فصل في المستعاضة ﴾

ورد الانسلم أن الصلاة ههنامطلق بل عامدليل دخول كلة كل فلا يقشى ماذكرتم و بأن طهارته ابعد أداه المكنو بدآن كانت افته تساوت الفراقض والنوافل في جواز الادام به اوان لم تبقيق المراقب الفراقض والنوافل في جواز الادام به السام المنافعي (لان الام تستعاد الرقت بقال آنفقوا على معف حديثه حكاه مادواه نصامح اللتأويل ومادو بناه مفسر لا يحتمله في حيله كاعرف في موضعه على أن الحفاظ آنفقوا على ضعف حديثه حكاه النووى في شرح المهذب قول (ولان الوقت أقيم مقام الادام) دليل معقول والشار حون قالوا معناه ماذكره شمس الائمة في الجامع السفير وهو قوله ثم في تقدير طهارتها بالسلاة بعض المهالة والحرج لان الناسمة قادون في أداء الصلاة فيهم مطول لهاوم مهم غير مطول الموامن في المناس من قضاء أن المناط والمرج عنوج فانا أذا فلا مناط المناط والمرج وفيه تقلم لا نااذا قدرنا طهارة كل شفس الدائه والمرج والمواب أن المناط والمربع عنوج فانا أذا فلا مناط المناط والمربع في وقت آخر تحقق المربح في موضع التفقيف فان اعتبار طهارته الدس الارخصة وتخفيفا وأحب أو ذري وقد المراك الاداء يداوا لحكم عليه لان الشي اذا قام (٢٠٠١) مقام شي آخر كان المنظور اليه ذلك وذلك خلف باطل واذا قام الوقت مقام الاداء يداوا لحكم عليه لان الشي اذا قام (٢٠٠١) مقام شي آخر كان المنظور اليه ذلك وذلك باطل واذا قام الوقت مقام الاداء يداوا لحكم عليه لان الشي اذا قام (٢٠٠١) مقام شي آخر كان المنظور اليه ذلك و

الشئ وفسد عرف ذلك في موضعه (واذاخرجالوقت بطلوضوءهم واستأنفوا الوضوء لصلاة أخرى عند علما مناالثلاثة) قبل قوله واستأنفوا الوضوء لصلاة أخرى مستدرك لان بطلان الوضوء يستلزمه وأحس أنه قدلانستارمه كالمتمملم الاء الخنازة في المصر فانهاذاصلي علمها بطل سمه بالنسبة الىغير صلاة الحنازة ويقدت في حق حنازة أخرى حضرت وتفوته الصلاة عليهااذا اشتغل بالوضوء وفنه تمعل كاترى وبحدورأن مكون تأكدا ومجوز أن مكون

مكنوبة لقوله عليه السلام المستعاضة تتوصأ لكل صلاة ولأن اعتبارطه ارتهاضرورة أداه المكنوبة فلا ثبق بعدد الفراغ منها ولناقوله عليسه السلام المستعاضة تتوصأ لوقت كل صلاة وهوالمراد بالاول لان اللام تستعار الوقت يقال آسك اصلاة الظهر أى وقتها ولأن الوقت أقيم مقام الاناه تيسسرا في دار المسكم عليسه (واذا خرج الوقت بطل وضو هسم واستأنفوا الوضوط صلاة أخرى) وهذا عند على اثنا

(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم وضقى (١) لكل صلاة) هوالمروى في حديث فاطمة بنت أبي حيش وأما حديث المستعاضة تشوم الوقت كل صلاة فذكر سبط ابن الجوزى أن الامام أباحث فة درخى الله عنه والمستعادي ووعن وحديث المستعادي ووعن المستعن وتعن أبيسه عن عائمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفا طمسة بنت أبي حيث وتوضى لوقت كل صلاة ولا الناف المعتمل وقال ابن قدامة في المغتى في ووى في بعض الفياظ حديث فاطمة بنت أبي حيث ووى في بعض الفياظ حديث فاطمة بنت أبي حيث وقوضى لوقت كل صلاة ولا شكا أن هذا المحتم بالنسبة الى كل صلاة لانه لا يحتم المغتم المعتمل ال

(قوله ورد بانالانسد لم ان الصلاة همنا مطلق بل عام النها كافى المتيم الصلاة المنازة على ما يجى و بعد سطور (قال المصنف لان اللام تستعار للسبق في حق المكتوبة لارتفاعه المانسية اليها كافى المتيم الصلاة المنازة على ما يجى و بعد سطور (قال المصنف لان اللام تستعار للوقت) أقول في ول المعنى الى قولة وهوأى الوقت مراد ولا وقوله وهوأى الوقت مراد ولا وقول المناهم أقول الملاجوز أن يكون من اضافة الصفة الحالموسوف أى لكل صلاة مؤفنة مثل حصول المسورة (قوله ومارويناه مفسر لا يحتمل الموسوف أى لكل صلاة مؤفنة مثل حصول المسورة (قوله والمواب أن ارتفاع الحرج عنوع الخ) أقول هداء لى تقدير صدته وجمة المولاناة مقام الاداء غيرماذ كرمش الا يحتم في المنافق الموردة والمواب النافر عنه كالا يحتى والموردة والموابقة المنازة في المسرالي قوله وقيدة على كارى) أقول قد لا يستازه كالمتم المسلمة المان وضوه المعدورة وقيدة على كارى) الموردة المنازة في المصرالي قوله وقيدة على كارى) الموردة المنازة في المصرالي قوله وقيدة على كارى) الموردة المنازة في المصرالي قوله وقيدة على كارى) الموردة المنازة في المصرالي قوله وقيدة على كارى) الموردة المعمولة المالية وقيدة على كارى) الموردة المنازة المنازة المان المان وضوه المعمولة المسلمة المان المنازة في المصرالي قوله وقيدة على كارى) الموردة المان المنازة في المعمولة المنازة في المصرالي قوله وقيدة على كارى) الموردة المان المان المان المان المنازة المان المان وقول المان المان المان المان وقول المان الما

⁽١) قول الفتح قوله وضي لكل صلاة لعل نسخته التي كذب عليها كذاك والاقسميع نسخ الهداية الني بأيدينا كاثرى اه مصمه

الاول اسان المسده والشانى لننى قول نفرفانه يقول (استأنفوا اذاد خيل الوقت) و يحو زأن يكون كالتفسير الاول فاله الموضوء الخالف وضوء مريا يقل وضوء هيم وعين الموضوء الموضوء الموضوء الموضوء آخر المسلم الموضوء ال

الشهلانة وقال زفراستانفوا اذا دخل الوقت (قان توضو احين تطلع الشمس أجراً هم عن فرض الوقت حى يذهب وقت الطهر) وهذا عند الى حنيفة ومحد وقال أبو يوسف و زفر أجراً هم حى يدخل وقت الظهر و حاصله أن طهارة المعذور تتنقض بغروج الوقت أى عنده بالحدث السابق عند أى حنيفة ومحدوبد خوله فقط عند زفر و بأيهما كان عند أبي وسف وقائدة الاختلاف لا تظهر الافين توضأ قبل الزوال كاذ كرنا أوقبل طاوع النبس

الى خووج الوقت فلا يسطل بالخروج مالم يحدث حدا آخراً ويسسيل دمها (قوله أى عنده بالحدث السابق) فقولنا خووج الوقت فافض أوالدخول بجازعقلى فى الاسفاد وأورد لواستندالنقض الى السابق لوحب اداشرعت فى النطق ع عرض الوقت عدم لزوم قضائها لا نها حين فذ تعلم أنها شرعت بعد يرطها وأحب بأنه ليس طهورا من كل وجده بل من وجده واقتصار من وجده فأظهر فا الاقتصار فى الفضاء والظهور فى حق المسيح كذا فى المنخيرة يعنى المسيح على الخفين واعمال يعكس الاحتياط والذى يظهرانه اقتصار من كل وجده وكونه بالحدث السابق لا يستلزم الاستناد ليظهر عدم صحة الصلاة اذا لمراد أن ذاك المدت محكوم بارتفاعه الى عابة معلومة في طهر عندها مقتصرا لا أن يظهر قيامه شرعامن ذاك الوقت ومن حقق أن هذه اعتبارات شرعية لا يشكل عليه مثلا (قول و بدخوله فقط عند زفرو بأيه ما كان عند أبى يوسف) دأى في الاسلام أن زفر لم يرذاك ولا أب يوسف فالكل متفقون على انتفاضه عند الخروج

اذا استضت استندالی الحدث السابق ولم یعکس الاختصار والظهور علی الاختیاط فین الاختیاط فیه دون عکسه وقوله (وفائدة الاختلاف لانظهر الانمین توضا قبل الزوال کا الماضصرت فیمالان فی الانتقض عندا بی حنیفة الاولی حقی بذهب وقت الظهر و النتقض عند زفر هذا ما بدور و و بلاد خور و و بلاد الظهر عند و لانتقض عند زفر هذا ما بدور و و بنده للان طهارتها النظهر عند و لانتقض عند رفر و جبلاد الظهر عند و لانتقض عند و النظهر عند و لانتقال النظهر ا

لاتمسم على خفيها بعد

خروج الوقت اذا كان الدم

سائلا وقت الوضوء واللس

أوعندأحدهما لانطهارتها

ومجددي ذهب وقت الطهر وتنتقض عندهما وفي الثانية خروجا بلادخول فينتقض عنداً بي حنيفة وأبي يوسف ومجد وانما ولا ينتقض عند ذفر هذا ما بدل عليه ظاهر كلام المصنف كاترى وقال الامام في الاسلام طهارتها الاتنتقض عنداً بي يوسف بدخول بلا خروج وتنتقض مخروج بلادخول كاهو قولهما وقال في الذا توضأت قيب الزوال ودخيل وقت الظهر انما تعتاج الطهارة الإحل الظهر عنده لا لا نطهر عنده لا لا نطهارتها المتعلم عندا وقت الظهر المناقب وقال في طرف ذفر المحديم من مذهبه أن شيا من ذلك يعنى الخروج والدخول ليس مجدث وانما الم تنتقض الطهارة بطاوع الشمس لا نقيام الوقت جعسل عذرا وقد بقيت شهته حتى لوقضى صلاة الفجر قضاها معسنتها فكان كال الخروج بدخول وقت آخر ولم يوجد في قيت شهته فصلت لمقاه حكم العذر تحقيقا قال صاحب النهاية ومهذا التقرير يعلم أن العلماء الاربعة كلهم متفقون على أن الحدث السابق الما بعل عند خروج الوقت لا غير الا أن عنداً بي يوسف تقديم الطهارة على الوقت غير معتبر لعدم الحاجة فيجب عليها الوضوء ثانيا بعدد خول الوقت عنده أيضا وأقول وعند فرلم يوجد الخروج من كل وجه ما لم يدخل وقت مكتوبة أخرى فلذلك يجب عليها الوضوء بعدد خول الوقت عنده أيضا وأقول وعند فرلم يوجد الخروج من كل وجه ما لم يدخل وقت مكتوبة أخرى فلذلك يجب عليها الوضوء بعدد خول الوقت عنده أيضا وأقول وعند ذور لم يوجد الخروج من كل وجه ما لم يدخل وقت مكتوبة أخرى فلذلك يجب عليها الوضوء بعدد خول الوقت عنده أيضا وأقول

استأنفواالوضوالصلاة أخرى يندفع ذلك لاطلاق الصلاة فليتأمل (قوله رعما يقول متعنت ان الوضوء كان باطلا بالحدث السابق الخ أقول لا بالخروج على ما يدل عليه الشرطية الدالة على السببية وفيسه بحث (قوله بيان موضع الخلاف) أقول بل بيان عرة الخسلاف (قوله الصحيح من مذهبه أن شيأ من ذلك يعنى الخروج والدخول ليس بحدث) أقول أى الخروج المطلق ولونا قصابل ينتقص بالخروج لمنظهرانات فائدة في المسائل لانم الاقعام الافي الصورتين المذكورتين فاناعت برت ماذكره المصنف مي واناعت برت ماذكره فرالله الاسلام صع فلم يكن اختلاف بينهما الافي التحريج والتعويل على تعصيم النقل (لزفر أن اعتبار الطهارة مع المنافي الطهارة العتبارا على الاداء ولاحاجة قبل الوقت فلا تعتبر) فان قبل فغير المنعير كيف يوصف بالانتقاض عند دخول الوقت أحيب بان عدم الاعتبارا على هو بالنسبة الى الوقت المعلقا فانم امعت وفي حق قضاء الفواقت والنواف في كان تقضها باعتبارها (ولاي وسف أن الحاجة مقصورة على الوقت) لقيام ممقام الاداء كان قلم المناف التشيم بالمفاح أي ليفاجي عكن الاداء دخول الوقت وهذا لان الوقت فاتم مقام الاداء كادخل الوقت) وليس الكاف التشيم بل الفاح أي أي ليفاجي عكن الاداء دخول الوقت وهذا لان الوقت فاتم مقام الاداء كامر، وتقديمها على الاداء واحب فكان تقديمها على خلفه جائز احطال تبته عن رتبة الاصل فان قلت في عبارة المصنف تساع لانه كال بدمن تقديم الطهارة وذلك يستمل في الوجوب لا محافة وليس التقديم (٧٧٧) واحبا والحواب ان المضاف محذوف أي لابد

لزفران اعتبار الطهارة مع المنافى المعاجمة الى الاداء ولا المجتبة بالوقت فلا تعتبير ولابى بوسف أن الحاجمة مقصورة على الوقت فلا تعتب والمعدم ولهما أنه لا بدمن تقدم الطهارة على الوقت ليمكن من الاداء كادخل الوقت وخروج الوقت دليل ذوال الحاجمة فظهر اعتبار الحيدث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لوتوضاً المعدد ورلصلاة العيدلة أن يصلى الظهر به عندهما وهو العصم لا نام اعزاد صلاة الضعى ولوتوضاً من المظهر في وقته وأخرى فيه العصر فعند هما اليس له أن يصلى العصر به لا نتقاضه بخروج وقت المفروضة

واعالم بنتقض عند زفر بطاوع الشمس لانقسام الوقت جعل عذرا وقد بقيت شهته فصلت المقادمة العذر تحقيقا واعماعة الطهارة الظهر عنداني يوسف في اذاتو صات قب الزوال ودخل وقت الظهر لان طهارتها ضرورية ولا ضرورة في تقديمها على الوقت لالان طهارتها انتقضت عند الدخول وهذا يفيدان طهارتها لم تصح حتى لا تجوز الصلاة بها قبل دخول الوقت لا أنها صحت وانتقضت وقوله في الهداية (لزفران اعتبار الطهارة مع المنافى الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت ولاي يوسف أن الحاجة مقصورة على الوقت ولاي يوسف أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده) صريح في موافقة كلام فر الاسلام وفي ان الطهارة قسله لم تصعيف المتعبد المنافى على مناط النقض فليس وضع الخلاف صحيحا في النهاية من أنها طهارة معتبرة في حق النفل وقضاء الذوائت وعدم اعتبارها باعتباران الحاجة ذكر في النهاية من أنها طهارة معتبرة في حق النفل وقضاء الذوائت وعدم اعتبارها باعتباران الحاجة للسلة أن يولي المواقعة بالدوائد و عدم الطهارة الم المعارة المائمة على المناف المعارة المناف و حدالا يصر بهذه الانه دخول ومع هذا الايصلى العصر بهذه الانه دخول مشتمل اذلة أن يقد ما السيلان أو وجد بعدها الخين أن عدم جواز العصر بهذه الطهارة في الذا كانت على السيلان أو وجد بعدها على خروج ولا يختى أن عدم جواز العصر بهذه الطهارة في الذا كانت على السيلان أو وجد بعدها على خروج ولا يختى أن عدم جواز العصر بهذه المناف المناف و عدا المناف المسلمة على السيلان أو وجد بعدها

منجواذ تقديم الطهارة واذا كان كـــذلك لميكن الدخسول صالحا لطهور الحدث عندملكونه محققا للحاجة وأماخروجالوةت فدليل زوال الماحة فظهر اعتبارا لحدث عنده وقوله (والمسراد بالوقت وقت المفروضة)أى المراد بالوقت الذىاعتبردخوله وخروجه وقتالمفروضية وقوله (عشدهما) أىعندأى حنيفة ومحد وقوله (وهو العميم) احسترادعاً قال بعضهم ليسه أنيصل الظهسر بهلانه خرجوقت صلاة واجبة لانصلاة العدد واجية وقوله(لانها)بعني صلاة العيد (عنزلة الضعي) من حيث انهاليست عفر وضة حتى قال بعض المشايخ انها

صلاة الضعى أدّيت بجماعة وقوله (فعندهما) أى عند أبى حنيفة ومجد وانماخصه ما بالذكروان كان الحكم عند الجيع كذلك اأن الشبهة تأتى على قوله مالان عندهماله أن يقدم الطهارة على الوقت ولا ينتقض بالدخول ومع ذلك ليس له أن يصلى العصر بهذه الطهارة لما أن هذا دخول مشتمل على خروج فهى ان لم تنتقض بالدخول تنتقض بالخروج قيل وانما وضع المسئلة فى الظهر ليبين أنه ليس بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل وماروى أسدين عرو عن أبى حنيفة أن ظل كل شئ اذا صارمة له خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر

البكامل ومن كلوجه (قوله لقيامه مقام الاداء الخ) أقول الاظهر أن يقال لان الاداء لا يكون الافيه (قوله أى اينا بقي تحكن الاداء دخول الوقت) أقول الاظهر أن يقال أى ليتم كن من الاداء مفاجئاد خول الوقت (قوله وهد الآن الوقت قائم مقام الاداء) أقول لا يطابق المشروح (قوله فان قلت في عبارة المصنف تسامح الى قوله فالحواب أن المضاف محذوف) أقول والنّا أن تقول لا نسام ولا حذف فى كلام المصنف اذو جوب تقديم الطهارة على الوقت التمكن من الاداء كادخل عمالا يقبل التشكيك والمائم كن من الاداء كادخل الاداء كادخل الوقت فالمرادمن التمكن من الاداء هو القدرة المقارنة الفعل فتأمل

ليس بعصيم قال (والمستعاضة هي التي لاعضى عليها وقت صلاة) لما فرغ من بيان أحكام المستعاضة عرفها بقوله هي التي لاعضى عليها وقت صلاة (الاوالحدث الذي التيت به يوجد فيه) قال الامام التمر ناشي والمرغيناني والامام حيد الدين الضرير وغيرهم ان هذا تعريف المستعاضة في حالة البيف و وفي التي المستعاضة في حالة البيف و الدين الفراء المنفى فانه لا يتم حتى شقطع في الوقت كله وهوم شكل على كل حال لانه ان كان تعريف الهافي الابتدا والانتهاء على ما يدل عليه ظاهر كلام المصنف فانه ينتقض بالحائض لا نها قد تكون على وجه لا يمضى عليها وقت صلاة الاوالحدث الذي ابتليت به يوجد فيه وعالذارات الدم في أول الوقت ثم انقطع فتوضأت ودام الانقطاع حتى خرج الوقت (١٢٨) فان التعريف صادق عليها وليست بمستعاضة بدليل عدم انتقاض طهارتها فتوضأت ودام الانقطاع حتى خرج الوقت

والمستماضة هي التي لاعضى عليها وقت صلاة الاوالحدث الذي ابتليت بهيو جدفيه وكذا كلمن هو والافساه ذلك (قوله والمستعاضة هي التي لا يمضى عليم الوقت صلاة الأوالحدث الذي ابتليت به توحد فيه) لماأعطى حصكم المستعاضة أفادتصو برها وكان الاولى تقدعه على المكم لتقدّم النصوّرعلى الحكم المتصور لكنه بادرالي الحكم لانه المقصود الاهممع عدم الفوات اذفد أفاد التصوير لكنه أخره فانمافيه وجه التقديم وقدا نتظمه كلامنا قيل الصيم أن يقال هي الني لا يخلو وقت الوضوء أوبعده في الوقت عن الحدث الذي ابتلت بدوامه لانه يردعلي الاول اذارأت الدم أقل الوقت ثم انقطع فتوضأت ودام الانقطاع حتى خرج الوقت لاتتقض طهارتها فاوكان ذاك نفس مرالمستحاضة لاتقض لأن المستعاضة حكمهاذاك وحاصلهذا الكلام للتأمل افاطة نبوت وصف الاستعاضة واسم المستعاضة موجودالوضوء وليس بشئ فانهالولم تتوضأ ولم تصل ارض يعزهاعن الاعاء أوفسفا وهي بالومسف المذكور بعددواسه وقثا كاملا كانت مستعاضة قطعاعاته الامرأن المستعاضة اعما ينتقض وضومها بالمروج أذا كان السيلان معه أوبعده في الوقت وترك التقييديه في اعطائها هدذا المكم للهوره وعليه قلنالو توصأت وصلت بعض الصلاة فخرج الوقت تمسال تنوضأ وتبنى لأن الانتقاض بالحدثلا باللروج ليكون بفله ودا لحدث السابق فتستقبل تم تعقق كونم امبتلا فبه وكذاسا والمعذورين ابتداء باستيعابه وقت صلاة كامل وفي الكافي انمايصرصاحب عذر اذالم يجدفي وقت الصلاة زمنا تنوضأ ويصلى فيسه خالباعن الحدث والاولء بارمعامة الكتب وهذا يصلح تفسيرالهاا ذفا ايستمر كالوقت بحيث لاينقطع لحفلة فيؤدى الى نفي تحققه الافى الامكان بخلاف بآنب الصدمنه فاندبدوام انقطاعه وقسا كاملاوهوعما يتعفق وبساءعلى اشتراط الاستمعاب في الابتداء قالوالوسال برحسه التظرآ خر الوقت فان لم ينقطع بوضا وصلى قبل خروجه فان فعل فدخل وقت أخرى فانقطع فيه أعاد الاولى لعدم الاستيعاب وانام ينقطع فى وقت السانية حتى خرج لا بعيد هالوجود الاستبعاب كأفالوا في جانب الانقطاع لويوضأعلى السسيلان وصلى على الانقطاع أوانقطع فى أثناه الصلاة ان عاد فى الوقت السَّاني فلا اعادة لعدم الانقطاع وقتساتاة اوان لم يعدفعليه الاعادة للانقطاع النام فتسين أنها صلت صلاة المعذورين ولاعذر هذاومني قدرالمعذورعلى ردالسدالان برباط أوحشوأوكان لوحلس لايسيل ولوقامسال وجب رده فانه يخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذامنعت الدرور فانها حائض وعب أن يصلى حالساناعاءان سأل بالميلان لان ترك السعود أهون من الصلاة مع الحدث فأن الصلاة

بخروج الوقت والمستعاضة تنتقض طهارتها بذاك والدليل على عدما نتقاض طهارتها ما ذكره شمس الاغة السرخسي فيالحامع الكسر فانه قال اذا يوضأت الستماضة فيوقت العصر والدم منقطع وصلت ركعتين مدخل وقت الغرب تمسال الدم فعليهاأن تنوضأونيني على صلاتها لان انتقاض الطهارة كان بالحسدث لابخروج الوقت ولموجد منها أداءشي من الصلاة معدا لمدث فازلها أن أسى وان كان تعريفافي الانتهاء فقط كافالوافكذاك ويلزم اختلاف حقيقمة الشيء بالنسسة الي الحالتين والمقائق لاتختلف ولعل الصواران يقال في تعريفها المستعاضة من ثعث عذرها باستمرار الدم من فرجها وقت صلاة كاملاليسمن أوقات الحيض وألنفاس ثملاتحاوعنه مندنوضأت

فيه ان دام فقوله من ثبت عدرها بمزلة الجنس وقوله باستمرار الدم احتراز عن هو بعناها بمن انفلات ديم وانطلاق بطن باعا وغيرهما وقوله من أخرهما وقوله من أخره المناه المناهمين أخرها المناهم والنفاس احتراز عما وردعلى النعريف الاول من النفض بصورة الجائض والنفاس احتراز عما وردعلى النعريف الاول من النفض بصورة الجائض والنفساء كالمائض في الورود وقوله ثم التفاو أى المستماضة عنه أى عن الدم مندوضات في الوقت المناهم وان الاستمرار ليس مرار ليس المناهم والمعتبرات بكون بعده أو عنده وقوله ان دام يعنى الجدت لبيان أن ثبوت كونها مستماضة لا شوقف على قوله ثم الا تخد المناهم والمعتبرات المناهم والمناهم والم

في معناها) أى في معنى المستحاضة أى يكون حكم حكمها وقوله (وهومن ذكرناه) يعنى قوله ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذى لابرقا وقوله (ومن به استطلاق بطن أوانفلات رج) عطف على قوله من ذكرناه واستطلاق البطن مشبه والانفلات خووج الشيء فلنه أى بغته (لان الضرورة مهذا) أى بحداث كرنامن الاحداث (تصقق وهي) أى المعدورة (تم الكل) فيكون حكم البكل حكم المستماضة وأو أريد تعريف المعذور قبل هومن حصل به العذر بدوام (٢٩٩) الحدث وقت صلاة كاملا ثم لا يخلو

عنه منذبوضاً فيهاندام والفيود تعرف عمانقدم

فىمعناهاوهومنذكرناه ومن بهاستطلاق بطن وانفلات ريح لان الضرورة بهذا تتحقق وهى تع المكل

وفصل في النفاس

و فصل في النفاس

(النفاس هوالدم الحارج عقيب الولادة) لانهمأخوذمن تنفس الرحم بالدم أومن خروج النفس ععني الولد أو بعني الولد أو بعني الولد أو بعني الولد أو بعني الدم الذي تراه الحامل بنداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد استماضة) وان كان مندا وقال الشافي رحم القه حيض اعتبارا بالنفاس اذه ما جيعامن الرحم

اعماءلهاو جودحالة الاختيار فيالجلة وهوفي التنفل على الدابة ولايجو زمع الحدث بحال حالة الاختيار وعنهذا فلنالو كان بحيث توصلي فاعماأ وفاعداسال برحه وان استلق لابسيل وجب القيام والركوع والسعود لان الصلاة كالانجو زمع الحدث الاضرورة لانجو زمستلة باالالها فاستويا وترج الادامع الحدث لمافيه من احراز الاركان وهل يجب غسل النوب من النجاسة التي ابتلى بها فيسل لالان الوضوء عرفناه بالنص والنعاسة ليست في معناه لان قليله المعفوعيه فاعتى القليل الضرورة وقيل اذاأ صابه خادج الصلاة بفسله لاته قادرعلي أن يشرع بثوب طاهر وفي الصلاة لاعكن الصرّ زعنه فسيقط اعتباره فيها وفي المحتى قال الفياضي لوغسلت توجها وهو جال يبق طاهر االى أن تفرغ لاالى أن يخرج الوقت فعندناتهلي بدون غسل وعندالشافعي لالأن الطهارة عندنامقدرة بخروج الوقت وعنده بالفراغ وفي النوازل واذا كانبهبر حسائل وشدعليه خرفة فأصابه الدمأ كثرمن قدر الدرهم أواصاب ثو به فصلى ولم يغسلهان كان لوغسله تنعس فاساقبل الفراغ من الصلاة مار أن لا يفسله والافلا هوالختار ولو كانت م دماميل وحدرى فتوضأ وبعضهاسائل غمسآل الذى لمبكن سائلا انتفض لان هذا حدث جديد فصار كالخفرين ومسئلة المفرين مذكورة في الاصلوهي ما اذاسال أحدمفريه فتوضأ معسيلانه وصلى مُسال المُغرالا خرف الوقت التقض وضوء لان هذا حدث جديد ﴿ فرع ﴾ في عينه رمديسيل دمعها يؤمر بالوضوء لكل وقت لاحمال كويه صديدا وأقول هذاالتعليل يقتضى انه أمر استعباب فان الشك والاحتمال فى كونه فاقضالا توجما لحكم بالنقض اذاليقين لايز ول بالشك والله أعلم نعرا ذاعلم من طريق غلبة الطن باخبار الاطباء أوعلامات تعلي طن المبلى عجب

و نصل في النفاس

(قول هوالدم) يفيد أنهالو ولدت ولم تردمالا تكون نفداء ثم يجب الفسل عند أبي حنيفة احتساطا لان الولادة لا تخاوظ اهراعن قليل دم وعند أبي يوسف لا يجب لانه تعلق بالنفاس ولم يوجد ثم ينبغي أن يراد في التعسر يف فيقال عقيب الولادة من الفرح فانه الوولدت من قبل سرته ابان كان بيطنها برح فانشقت وخرج الولدمنها تكون صاحبة برح سائل لانفساء وتنقضي به العدة وتصير الامة أمولد به ولوعلى طلاقها بولادتها وقع كذا في الظهيرية (قول له أو بعني الدم) قال الشاعر

تسمل على حد السيوف فنوسنا ، ولس على غيرالسيوف تسبل

الدماء الختصة بالمرأة حسض واستعاضة ونفاس والنفاس آخرهما ترتيبا لما دل على ذلك فما تقسدم من ترتس الحيض والاستعاضة والنفاس مصدرنفست المرأة بضم النون وفضها اذا ولات فهى نفساء وهن نفاس وفي الاصطلاح (النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة) وقسوله عقب الولادة صفة للدم لانه لم يرد به معمن فهو في معمني النكرةوقوله (لانهمأخوذ) فيهتسامح لانه تعلسلني موضع التعريف وشدارك عبدستا بالنم ماميما كانه قال سمى الدم الخارج عقيب الولادة بالنفاس لابهماخـود (من تنفس الرحم بالدم أومنخروج النفس)بسكون الفاء (ععني الوادأو بمعنى الدم) من قولهم له نفس سائلة فالصاحب المغرب وأمااشمة قاقهمن تنفس الرحم أوخروج النفس ععي الولدة ليس

(٧٧ - فَتَحَالَقَدَيرَأُول) مَذَاكُ وَذَكَرَ فِي الْجَنِي أَنْهُ مَسْتَقِمَنَ تَنْفُسُ الرَّحِمُ أُوالنَفْسُ أُوالُولادة على ما فالساعرهم الناظرين قريب ادائم المراودمن آل خالف من بداكرم للناظرين قريب

وقدوجدذلك كله قال (والدمالذي تراما المام استداء) أي حال الحبل (أو حال ولادتها فيل خروج الواد استماضة وان كان عندا) أي مالغا نصاب الحيض (وقال الشافعي هو حيض اعتبارا بالنفاس) يعنى اذاوادت وادين في بطن واحد فرأت الدم قبل خروج الواد الثاني فانها حامل

في حق الولما الثانى وذلك نفاس عنداً بي حنيفة وأبي وسف والجامع كونهما جيعامن الرحم ولنا أن الحيض دم الرحم ودم الرحم لا يوجد من الحامل لان بالحيل بنسد فم الرحم لان الله تعالى أجرى عادته بذلك لثلا يتزلما فيه لكون الثقب من أسفل واعتباره بالنفاس فاسد لا نها بما يكون بعدا نفتا حديث وج الولا ولهد المحالات فم الرحم بنفتح فيتنفس بالدم هذا اذا خرج أكر الولا فأما اذا خرج أقله فلا تصير نفسا وان خرج الدم لان النفاس ما يعقب الولا ولم وحد الولا لاحقيقه وهو طاهر ولا حكم النائد المنافرة بالمحلم المحلل وانما أبهم البعض لاختلاف وقع في الرواية روى خلف بن أبو بعن أبي يوسف عن أبي وسف عن أبي وسف عن أبي وسف عن المحل عن أبو ب وأما محل الاسلام في مسوطه أن أبا يوسف (• ١٩) مع أبي حنيفة في خروج الاكثر وهو مصم على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد الاسلام في مسوطه أن أبا يوسف (• ١٩) مع أبي حنيفة في خروج الاكثر وهو مصم على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد الاسلام في مسوطه أن أبا يوسف (• ١٩) مع أبي حنيفة في خروج الاكثر وهو مصم على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد الاسلام في مسوطه أن أبا يوسف (• ١٩) مع أبي حنيفة في خروج الاكثر وهو مصم على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد المحمد على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد المحمد على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد على مادوى خلف بن أبوب وأما محمد على مادوى خلف بن أبوب وأبي من المحمد على مادوى خلف بن أبوب والمحمد على مادوى خلف بن أبوب وأبي مع أبي حديث والمحمد على مادوى خلف بن أبوب وأبي مع أبي عن المحمد على مادوى خلف بن أبوب وأبي من المحمد على مادوى خلف بن أبوب وأبي من المحمد على مادوى خلف بن أبوب والمحمد المحمد المحمد على المحمد على المحمد المحمد المحمد المحمد على المحمد المح

فلمنذ كرآنه مع آي حنيفة ولنا أن الحبل مسدقم الرحم كذا العادة والنفاس بعد انفتاحه بحروج الولد ولهذا كان نفاسا بعد وليس على قياس مذهب خروج بعض الولد فيماروى عن أبي حنيفة ومجدر جهما الله لانه ينفتح فيتنفس به (والسقط الذي المناف النفاس المعض خلقه ولد) حتى تصرا لمرأة به نفسا و وتصير الامة أم ولد به وكذا العدة تنفضى به (وأقل الماشت وضع الحل كله النفاس لاحدله) لان تقدم الولد علم الخروج من الرحم فأغنى عن امتداد جعل علما عليه مخلاف الحيض في أم وحدوض عالم حلك المناف ال

والمه والناأن بالجبل ينسدة فع الرحم كذا العادة) أى العادة المسترة عدم خروج الدم وهوالا نسداد من عرب عبر وجالولد الانفتاح، وخروج الدم من الحامل أند زاد دفقد لا يراه الانسان في عرب فيجب من يحرب عن روج الولد الانفتاح، وخروج الدم من الحامل أند زاد دفقد لا يراه الانسان في عرب فيجب بكونه غير عارب من الرحم وهومستانم العكم بكونه غير حيض وهوا لمعلوب ولذا حكم الشارع بكون وجود الدم دليلا على فراغ الرحم في قوله صلى الله عليه وسلم ألالانتكم الحبالي حتى يضعن ولا الحيالي حتى يضعن ولا الحيالي حتى يستبرأن بحيضة مع أن كون المرق حيضا غير معلوم لمواز كونه استحاضة وهي حامل ومع ذال الستحاضة (قول بخروج بعض الولد) أى أكثره (قول السقط الذي استبان بعض خلقه) كاصبع أوظفر (ولد) فلول يستبن منه من الولد) أى أكثره (قول الوالسقط الذي استبان بعض خلقه وقدرأت أوظفر (ولد) فلول يستبن منه من الاستحاضة وفي الفتاوي طهرت شهر من فظنت أن بها حيسلام أسقطت بعدهم من المناه والافاستحاضة وفي المناه عشرة دما دور حيالا لاستماط عشرة دما دور وحيالا المناه عشرة دما دور الولدة الذي المناه من الرحم والامند ادالذي بعدل على خوج الولدة ان المناه المناه المناه والمنه عن المناه من الرحم والامند ادالذي بعدل عناه النسخي والتعم المناه والدول فيه تذوين امتداد وشكول شروه من الدم وفي بعض من الدم وفي بعض من النسخ عن امتداد ما حما على على على على على على على على على المناه والاولى فيه تنوين امتداد وشكول المنه والدول فيه تنوين امتداد وشكول المنه من الدم و في بعض من النسخ عن امتداد ما حمال على عناه متداد والاولى فيه تنوين امتداد وشكول المناه والاولى فيه تنوين امتداد وشكول المناه المناه والاولى فيه تنوين المتداد وشكول المناه المناه المناه المناه والاولى فيه تنوين امتداد وشكول المناه المناه والاولى فيه تنوين امتداد وشكول المناه المناه

فلرمذ كرأنهمع أبى حنيفة وليس على قباس مذهب مجدفان مذهبه أن النفأس اغاشت وضعالحل كله لاشت النفاس فلعسل المدنف اطلع على رواية فنقلها وقوله (والسيقط الذي استبان بعض خلقه) كاصبه مثلا (ولد تصيربه الرأةنفساء وتصمرالامة أم ولديه) انادعاه المولى (والعدة تنقضي به) والذي لمُ دسية بن من خلقه شيَّ فلانفاسلها ولكنان أمكن حعل المرثى من الدم حيضا بأن بدوم الى أفل مدة الحبض وتقدمه طهرتام يجعل حيضاوان لمعكن كاناستعاضة قال (وأقل النفاس لاحدثه) لاحدلاقل النفاس فالشيخ الاسلام في مبسوطه اتفق

أصابنا على أن أقل النفاس ما وحد فانها كاولات اذارات الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانها تصوم وتصلى وكان مارات ماهى مفاسالا خلاف في هذا بن أصابنا المالغلاف في الذاوجب اعتبارا قبل النفاس في انقضا والعدة بأن قال لها اذاولات فانت طالق فقي التنفي فقي التنفي والمعتبر أقله بخمسة وعشرين وما وعند ألى وسف فقي التنافي فقي التنفي وعندا في وسف والمنافي والمنافي والمنافي فقي المالون والمالخيس عندا في وسف والمنافي والمنافية والمن

وقوله (وأكثره أربعو فوما) ظاهر ومذهبنا مروى عن ابن عروعائشة وأمسلة وأمسيبة وأبي هريرة رضى الله عنهم ومثله لابعرف الا سماعا وهوالموافق للعقول لانهم أجعوا على أن أكثر مدّة النف اس أربعة أمثال أكثر (١ ٣ ١) مدة الحيض وقد ثبت في باب الحيض

أنأ كترمدة الخيض عشرة أمام لمسالبها فسكان أكستر مدة النفاس أربعين لوما واغاكان أكثرمدة التفاس أربعة أمثال أكثرمدة . الحسض لان الروح لاتدخل فى الولد قبل أربعة أشهر فتحمع الدماءأربعة أشهر واذادخلتالروحصارالدم غسذا فلولد فاذاخرج الولد خرجماكان محتبسامن الدمأربعة أشهرفي كلشهر عشرة أيام وقوله (وان جاوزالدمالاربعين) ظاهر وقوله (فانولدتولدين في بطن واحد) بعى أن يكون ينهمها أقلمن ستةأشهر وقوله (وان كان بين الولدين أربعون توما) احترازعها قال بعض المشايخ فمااذا كان بن الولدين أربعون موماأن النفاس فيه يكون من الواد الثاني عنسداي حنيفة وأنى وسف وليس بصيم وانماالصيم مااختاره المصنف لان أكثرمدة النفاسأربعون يوماوقد مضت فلا يحب ألنفاس بعدها ودليل كلواحد على ماذكره في الكناب واضع وقوله (والعددة تعلقت وضع حل) حواب عن قياس مجدالنفاس على انقضاء العدة ووجهه أنالعدة تنقضي وضع حل مضاف اليها لقوله

(وأكثره أربعون بوماوالزائد عليه استعاصة) لحديث أمسلة رضى الله عنها أن النبى عليه السلام وقت النفساء أربعين بوما وهو حجة على الشافعي رجه الله في اعتبار السنين (وان حاو زالدم الاربعين وكانت ولات قبل ذلك ولهاعادة في النفاس ردت الى أيام عادتها) لما بينا في الحيض (وان لم تكن لها عادة فا بتداء نفاسها أربعون يوما) لأنه أمكن جعله نفاسا (فان ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها من الولد الاقل عند أبى حنيفة وأبى يوسف رجهما الله وان كان بين الولدين أربعون يوما وقال محدوجه الله من الولد الأخير) وهو قول زفر رجه الله لأنها حامل بعدوضع الاول فلا تصير نفساء كاأنه الاتحيض ولهذا تنقضى العدة بالولد الاخير بالاجماع ولهما أن الحامل اعالا تصيض لانسداد فم الرحم على ماذ كرنا وقد انفتح بخروج الاول وانه في بالدم فكان نفاسا والعدة تعلقت يوضع حل مضاف اليها في تناول الجيم

ماهى المنبهة على وصف لائق بالحل كقولهم لاص ماجدع قصيراً نفه والمرادهنا العوم في الامتدادات المعرّفة لكون الدم حيضا وهي ثلاثة أيام الى عشرة أى امتدادمامن هدنه الامتدادات التي هي ثلاثة وأربعة الى عشرة أماان فرئ ماضافة امتداد الى ما فالمعنى عن امتداد دم جعل وصف الامتداد علامة فانه نفسه ليس علامة بل أمنداده أوهو وصف الامتداد ولآيخني مافيه من التكلف (قوله طديث أمسلة) روى أبودا ودوالترم في وغيرهما عن أمسلة قالت كانت النفساء تقعد على عهد حسن وأماقول جاعة من مصنفي الفقهاءانه ضعيف فردود عليهم كانه يشيرالى اعلال ابن حبان آياه بكثير بززيادأى سهل الخراساني قال عنه كان روى الاشسياء المقاويات فيجتنب ما انفرديه وقد صعمه الماكم قيل ومعنى الحديث كانت تؤمران تجلس الى الاربعيين ليصيح اذلا بنفق عادة جيع أهل عصرفى حيض أونفاس وروى الدارقطني وان ماجه عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم وقت النفساء أربعين يومأ الاأن ترى الطهر قبل ذلك وضعفه بسلام بن سليم الطويل وروى هذامن عدة طرق لم تخلعن الطعن لكنه يرتفع بكثرته الى الحسن (١) (قوله والطهراذ التحلل في مدة النفاس فهو كالدم المتوالى عنسد أي جنيفة وقالااذا بلغ خسسة عشر يؤمانك ليعكم بكون المرق بعد محيضاان صلح والافهوا ستعاضة وفرع كالسقطت في الخرج ما يشك في أنه مستبين الحلق أولا واستمريها الدمان أسقطت أقل أيامها تركت الصلاة فدرعادتها بيقين لانهاا ماحائض أونفساء فمنفتسل وتصلى عادتهافي الطهر بالشك لاحمال كونهانفساه أوطاهرة ثم تترك الصلاة قدرعادتها يبقين لانهاا مانفساء أوحائض غم تغتسل وتصلى عادتها في الطهر بيقينان كانت استوفت أربعسين من وقت الاستقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها وبيقسين في البغل ثم تستمرع لي ذلك وان أسقطت بعد أبامها فانها تصلىمن ذاك الوقت قدرعادتها في الطهر بالشك منترك قدرعادتها في الحيض بيقين وحاصل هذا كلهأنه لاحكم الشك ويجب الاحتياط وفى كثيرمن نسخ الخلاصة غلط فى النصو يرهنامن النساخ فاحترسمنه (قوله فان وادت وادين في بطن واحد فنفاسها) ماخرج (من) الدم عقيب (الواد الاول) مالم يكن بين الولدين ستمة أشهر لانهما حينئذي أمان ودم النفاس هوالف اصل عن غذا والولد من دم الحيض المسوع خروجه بانسسداد فمالرحم بالحبل وبالواد الاول ظهرا نفتاحه فظهرأن الحارج هوذاك الذي كانعنوعا وقد حكم الشرع بانما كانمنه ينهى بأر بعين حسى لوزادا سمرار الدم عليهافي الولدالواحد حصكم بأنهمن غيرذاك فمازم أن الحارج بعدالثاني بعدالاربع ين غيرذاك وانه استعاضة فظهرأن ماعلل به محدمن أنها حامل وصف لاأثراه اذالمؤثرفي نفي النفاس ثبوت الانسداد لائبوت

تعالى وأولات الاحال أحلهن أن يضعن حلهن والحل اسم الكلما في البطن وما بق الواد في بطنها موحوداً كانت حاملا فلا تنقضي العدة حتى تضع الجيع (١) قول الفتح قوله والطهر الخلفظة قوله زائدة من الناسخ اذليس لها محل في الهداية فالمسئلة تبرع من الكمال اه معهمه

لمافرغمن بيان النجاسة الحكمية وتطهيرها شرع في بيان النجاسة الحقيقية وتطهيرها لان الاولى أقوى لكون قليلها عنع حواز الصلاة بالا نفاف ف كان بالنقديم أولى وتقدير كلامه باب بيان الانجاس والانجاس جع تجس بفضتين وهو كل مستقذر وهوفي الاصل مصدر ثم استعمل اسما قال الله تعالى (٣٣٠) انما المشركون نجس وكاأنه يطلق على الحقيق يطلق على الحكى الاأنه

﴿ باب الانجاس وتطهيرها ﴾

[(تبله يرالنجاسة واجمعن بدن المصلى وثو بموالمكان الذي يصلى عليه) لقوله تعالى وثيابك فطهر

الحل بل عسدمه في حالة الحل ليس الاللانسداد وقد زال فهوالمدار أما الحل فعلته فيام العدة

﴿ بابالانجاس وتطهيرها ﴾

(قول تطهيرالنجاسة) أى نفس محلها أماهي فلانطهر (واحب) مقيد بالامكان وبما ذالم يستلزم ارتسكاب ماهوأ شدخى لولم يتمكن من ازالتها الامامدا وعورته النساس يصلى معهالان كشف العورة أشد فلوأ بداهاللازالة فست اذمن ابتلي بن أمرين مخطورين علسه أن يرتكب أهومهما أمامن به نجاسسة وهو محدث اذا وجدماء يكني أحدهما فقط انحاوحت صرفه الى النعاسة لاالحدث ليتهم بعده فيكون محصلا الطهار تين لالانهاأ علظ من الحدث ولاأنه صرف الى الاخف حتى يردا شكالا كافأله حادمتى أوجب صرفه الى الحدث وقولناليتيم بعدده هوليقع بمسه صححا اتفافا أمالوتيم فبسل صرفه الى النجاسة فانه يجوز عندأبي بوسف خلافا لمجد بناه على مامر في التيم من أنه مستحق الصرف اليها فكان معدوما في حق الحدث وأمااذا لم يتمكن من الازالة للفاء خصوص الحل المصاب مع العلم بتنفس المنوب فيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بتمرّا وبالا تعرّطهر وذكر الوجه ببين أن لاأثر التحرى وهوأن بغسل بعضه مع أن الاصل طهارة الثوب وقع الشك فيسام التجاسسة لاحتمال كون المغسول علهافلا يقضى بالنجاسة بالشسك كذاأورده الاسبجابى فيشرح الجامع الكبير قال وسمعت الشيخ الامام تاج الدين أحدين عبدالعزيز بقوله ويقيسه على مسئلة في السدرالكبر هي اذا فحنا حصنا وفيهمذى لايعرف لا يجوز قتلهم لفيام المائع سقين فلوقتل البعض أوأخرج حل قتل الباق الشاك فى قيام الحسرم كذاهنا وفي الخلاصة بعدماذ كره مجردا عن التعليب ل فلوصلي معه صاوات م نلهرت النعاسة في طرف آخر بحب اعادة ماصلي اه وفي الظهيرية الثوب فيه نحاسة لايدرى مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهوالاحشياط وذلك التعليل مشكل عندى فانعسل طرف وحب الشدافي طهرالثوب بعداليقن بتجاسته قبل وحاصله أنه شكف الازالة بعد تبقن قيام النحاسة والشكالا يرفع المتيقن قبسله والمق أن شوت الشبك في كون الطبرف المغسول والرحسل الخرج هومكان النحاسة والمعسوم الدم وجب البتة الشك في طهر الباقي والماحة دم الباقين ومن ضرورة صير ورنه مشكو كافيه ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته واداصارمشكوكافي نحاسته حازت الصلافمعه الاأن هددا ان صحراً سق لكلمتهما لجعع عليهاأعنى قولهم اليقين لايرفع بالشك معنى فانه حينلذ لا ينصوران بشبت شك فى محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شكفيه لايرتفع بهذاك اليقين فعن هداحقي بعض المحققين أن المراد لارفع حكم البقين وعلى هـ ذاالتقدر يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنفول وان ستالسك فىطهارة الباقى ونجاسته لكن لايرنفع حكم ذاك السقن السابق بحاسته وهوء مم حواز الصلاة

لما تفدتم بيان الحكمي أمن الدس فأطلقه وقوله وتطهيرها أىتطهير محلها من البيدن والشوب والمكان الاأنه لماأضافه الى ضمد برالانجاس أشبه والكلام علىهذا الساب في مواضع في الدليك الموحب للتطهير وفيآلة النطهر وفيسان أنواع النماسة وفى كمضة النطهير وفىالفدرالذىيصربه الحسل نحساوفهما سعذر التطهمريه قوله (تطهير النعاسة) أى تطهير على النعاسة بالبات الطهارة فيهكاذكرناه وقيل تطهير النماسة أى ازالتها (واحب مندن المسلى وثوبه والمنكانالذى سلىعلسه لقوله تعالى وسامك فطهر) أمر بتطهير الشاب مطلقا وهوالوجوب فانتقسل قدد قال المفسرون معناه فقصر فلايتم دليسلاعلى ازالة النعاسة أجيب بأن ذلك محاز والامسل هو المقسقمة على أن تقصير النباب بسستلزم التطهير عادة فيكون أمها بتطهسر الثماب اقتضاء واذاكان

تطهيرالثوب واحبالتمسين حال المناجى وبه كان تطهيرا لمكان والبدن كذلك لمساواة الاول للنصوص وأولو ية الشاني

﴿ بابالانجاس وتطهيرها

(فوله الأضافه الى ضهيرالانجاس) أقول يعنى مريد الم أعلها (قوله أجس بأنذات مجاز الحفوله فيكون أمر ابتطهيرالنوب اقتضاء الخ)

وقوله صلى الله عليه وسلم (حسيه ثم اغرصيه ثم اغسليه بالله على المت القشر باليد أوالعود (٢٣٠ ١) والقرص بأطراف الاصابع لايقال

وقال عليه السلام حسبه ثم اقرصيه ثم اغسليه بالما ولا بضرك أثر مواذا وجب التطهير عاذكر بافي الشوب وجب في البدن والمكان فان الاستعبال في حالة الصلاة بشمسل المكل (ويجوز تطهيرها بالما وبكل ما أنع طاهر عكن ازالتها به كالله لوماه الورد و فعوه عما اذا عصرا نعصر) وهذا عندا في حنيفة وأبي بوسف وقال محدوز فروا الشافعي رجههم الله لا يجوز الا بالماه

فلا يضع بعد غسسل الطرف لان الشك الطارئ لا يرفع حكم اليقين السابق على ماحقق من أنه هو المراد من فولهم البقسين لا يرتفع بالشدك فقتل الباقى والحكم بطهارة الباقى مشكل والله أعلم ثم المعتبر في طهارة المكان موضع القدم رواية وإحدة وموضع السعود في أصم الرواشين عن أبي حنيفة وهو قولهسما ولايع طهارة موضع الركبتين والسدين لان وضعهاليس فرضاعت دهم لكن في فتاوى واضيفان وكذالو كانت النجاسة فموضع السعودا وموضع الركبتين أواليدين بعسى تجمع وتمنع فانه قدّم هذين اللفظين حكالمااذا كانت النجاسة تحت كل قدم أقلمن درهم ولوجعت صارت أكثومن درهم ممالولا يعمل كلدلم يضع العضوعلى النعاسة وهذا كالوصلى وافعا احدى قدميه جاذت مسلاته ولو ومنع القدم على النعاسة لايجوز ولا يجعل كانه لم يضع انتهى لفظه وهو يفيدأ نعدم اشستراط طهارةمكان اليدين والركيتين هواذالم يشعهماأماان وضعهما اشترطت فليعفظ هذا وليعلم أنعسدما شستراط طهارةمكان الركبتين والبدين لم شتسه الفقيه أبوالليث وعليه بف وجوب وضع الركبتين فى السعود فى التعنيس اذا لم يضع ركبتيه عند السعود الا يعزيه الاناأم ، الاسعود على سعة أعظم هذا اخسار الفقيه أنى اليث وفتوى مشايخناعلى اله يحوز لالهلو كان موضع الركبت ين نجسا جاذ فالوالفقيه أوالليث ينكرهذه الروامة أنهاذا كانموضع الركبتين نجسا يجودانهمي ثملوكان المكان فحساقيسط عليه قوسطاهر ان شفه لاتجوز فوفه والآجازت ولوكانت النعاسة على حانبه وصلى على طرف طاهر آخرمنه باز سواه محرك النعس أولا هوالعصيم بخلاف مااذا كأنت في طرف عامته أومند ماذالمفصود ثوب هولايسه فألق ذلك الطرف على الارض وصلى فأنه ان تحرك بجركته لا يجوز والا يجوزلانه بتلك الحركة ينسب لحل التعساسة مخلافها في المفروش ولوصلي على ماله بطانة متنعسة وهوقاخ على ما يلى موضع النصاسة من الظهارة عن مجد يجوز وعن أبي يوسف لا يجوز وقيل جواب مجدفي غير المضرب فيكون حكه حكم ثوبين وجواب أبي يوسف في المضرب فيكه حكم ثوب واحد فلاخلاف بينهما كالبالمسنف وجهالله في النينيس والآصرأن المضرب على الخلاف ذكره الحساواني انتهى ولو كان لبداأ صابته نعاسة فقلبه وصلى على الوجه الالتنوعن محديجوز وعن أبي يوسف لا ولوصلى على الدابة وفى سرجهاأ وركلبها نجاسة مانعة فجماعة على أنه لا يحوز قال فى المسوط وأكسترمشا يخنا جوزوا كمأفال في الكتاب والدابة أشتمن ذلك يعني أنباطنها محل النحاسة وتترك عليها الاركان وهي أقوى من الشرائط ويمكن أن ر مديقوله أشستمن ذلك ماعلى ظاهرها اذلا يخساو يخرجها وحواف رها وفوائهاعن النعاسة وفيسه نظر (قوله وقال صلى الله عليه وسلم حتيه ثم اغرسيه ثم اغسليه بالماء) عن أسماء بنثأبي بكرالصديق رضى الله عنهما قالت جاءت احرأة الى الني صلى الله عليه وسلم فقالت احدانا بصيب ثوبهأمن دم الجيض كيف تصنع به قال تعنسه ثم تقرصه بالمناه ثم تنضعه ثم تصلى فيه منفق عليه وأخرجه الترمذى كذلك ولفظ اغسلم غبر معقوظ فيهبل فى حديث أم قيس بنت محصن سألته عن دم الحيض فضال صلى الله عليه وسلم حكيسه يطلع واغسليه عاموسدر أخرجه أوداودوالنسائ والنماجة والحت القشر بالعودوالطفرو تحوه والقرص بأطراف الاصابح (قولُه واذاوجب النطهير بماذ كرنافى الثوب وحب فى البدن والمبكان) بطريق أولى لانهما ألزم للصلى منه لتصوّرا نفصاله بخلافهما (قوله عمادا عصرانعصر) يخرج الدهن والزيت والمين والسمن جنلاف آخل وماء الباقلاء الذى لم يخن

الحديث وردفي أسماء نت أبى بكرحن سألته عندم الحبض تصب الثبوب فيقتصرعلب لاناتقول الموجب لوجو باتطهاره كونه نحسا ولاخصوصة لهبذاك فيلمق بهكلما كان نحسا ثمالمعترفي طهارة المكان ما تحت قدم المصلى فانكانفيه أكثرمن قدر الدرهم فالصلاة فاسدة وان كانت فيموضع السجود فكذاك فيرواية مجدعن أبى حندفة وفيروانةأبي يوسف عنه حائزة وقوله (و يحوز تطهيرها بالما ويكل مائع) ظاهر وقوله (طاهر) احترازعن ولمايؤكل له فأن الاصمأن التطهسير لا محصل به وقبل محصل حتى لوغسل دم ذاكر خصنا فيه مالم يضش قال شمس الأغة السرخسي وألاصح أن التطهير بالتحس لأمكون لتضادين الومسفن وكذا الحكم في الماء المستعل وقوله (عكن ازالتهابه) احترازعن الدهن والسمن وما أشه ذلك لان الازالة انما تكون باخراج أجزاه النعاسة مع المزيل شيأ فسمأ ونلك انمايصقى فمالتعصر بالعصر وانما ذكراكما وأن كان حواز التطهيريه ماسابالاجاع لعل أن الازالة غرواحية بدبل تحوز بهو بغيره

لانه يتنعس بأول الملاقاة والتعس لايف دالطهارة الاأنهذا الفياس تركف الما الضرورة ولهماأن المائع فالع والطهو ربة بعدلة القلع والازالة والنماسة للحاورة فاذاانتهت أجزاء النماسية سقي طاهرا فني جمل الاول على اللسلاف كاهي قو يلة نظر (قوله يتنجس باول الملاقاة) مقيد عااذا كان بحيث يخر بعض أجزائها في الماء ألاترى الى ماذ كروامن أنه لومشي و رحله مبت له على أرض أولسد نجس جاف لاينتجس ولوكان على الفلب وظهرت الرطوية في رجله تتنعس كذا في الحلاصة قلت محسجل الرطوية على البلل لاالندوة فقد ذكر فيهاا ذالف النوب النحس الرطب في النوب الطاهرا لجاف فظهرت فيهندونه ولميصر بحيث يقطرمنه شئ اذاعصر اختلف المشايخ فيه والاصم أنه لا يتنعس وكذالو بسط على النعس الرطب فتندى وليس محيث يقطراذا عصرا لاصع فيه أنه لا يتنعس ذكره الحلواني ولا يخفى الدقد يحصل بلى الثوب وعصره نسع رؤس صغار ليس لهاقوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقرقه مواضع نبعها ثمرجع اذاحل الثوب ويبعدفى مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة الخالط فالاولى اناطة عدم النجاسة بعدم نبع شئ عند العصرل يكون مجردندو فلابعدم التقاطر (قوله الاأن هذا القياسترك في الما الضرورة مطلقاعند مجدسواه أوردعلي النعاسة أوأوردت هي عليه والالم يحصل طهارةشئ بالماءلانه ينحس المأه فيعسل المحل ما منجس وكذا كل مابعده يتنحس عسلاقاة بالاالسابق وفي الوارد فقط عندالشافعي رضي الله عنه لان المؤرود لايطهر عنده ولما سقط هذا القياس عند مف الوارد وبقي طاهرا حال كونه فى الثوب بقى كذلك بعدا نفصاله بالعصراً يضاما لم يظهر فى المنفصل أثر النحاسة لونأو ريح لانه كان محكوما بطهارته حال المخالطة فى المحل ولم يوجد بعده الاالانفصال وليس أذلك بمنصر بخلاف ماأذا تأثر لان مقاءالاثر مخالطة بعدالانفصال فيتنتحس وعندمجدوم احسمه هو طاهر في الحدل نعبس اذا انفصل لان الحكم بالطهارة مع مخالطة المحس أنماه والضرورة فأذا ذالت بالانفصال ظهرأ ترالخالطة لانماثيت بالضرورة متقذر بقدرها ولاأثر للورود لانه ليسجاد باحقيقة ألارى أنهلو وضع الثوب النعس في الأجانة ثم أورد عليه تحصل فيهامخالط النحاسة وهذا هوا اوجب لتبوت قياس النعاسة وهو بعينه في المورود فانحد القياس فهما عمس قط الضرورة هذا في الماءين أما الثالث فطاهر عندهمالانه كأنط اهراوانفصل عن محسل طاهر وعندأى حنيف فيحس لان طهارته فالمل ضرورة تطهيره وقسدزالت وانماحكم شرعابطهارة المحل عنسدا نفصاله بدلالة الحسديث حتى يغسلها ثلاثاوا لالمتحصل طهارة ولاضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرام مخالطة النعس فيكون نجسابخ الاف الماء الرابع فانه لم بخالط ماه ومحكوم شرعا بنحاسته في الحل فيكون طاهرا ﴿ فرع يَهُ فىالتجنيس غسل ثوياخ قطرمنه علىشئ ان عصره فى الثالنة حتى صار بحال لوعصره لا يسميل منه شئ فالبدطاهرة والبلل طاهر وان كان بحال يسميل فنعسمة فني هذاأن بادالمدطاهرة مع أنها بعض الثالث واعلمانه لماسقط ذلك القياس ليفرق مجدين تطهيرا لنوب النحس في الأجانة والعضوالنعس بأن بغسسل كألامنهمافي ثلاث اجانات طاهرات أوثلاثافي اجانة بمياه طاهسرة فيخرج من الثالث طاهرا وقال أو يوسف مذاكف الثوب خاصة أما العضوا لمتنعس اذاعس في اجانات طاهرات تجس ألجسع ولايطهر بحال بل بأن يغسل في ما عاراً ويصب عليه لان القياس بأبي حصول الطهارة لهما بالغسل فالاوانى فسقط فى الشياب الضرورة و بقى فى العضولعدمها وهذا يقتضي أنه لو كان المتنجس من الثوب قدردرهم فقرص لايحيز أبو بوسف فى الاجانة وعلى هذا حنب اغتسل فى آيار ولم يكن استجى تنحس كلها وان كثرت وان كان استنجى صارت فأسدة وأبطه وعنداى بوسف وفال مجدان الم يكن استنجى يخرج من النالشة طاهرا وكلها تجسة وان كان التنجي يُخرج من الاولى طاهرا وسائرها مستّعل كذاً فالمصنى وبنبغى تقييد الاستعال بما اذاقصد القربة عنده (قُول دولهما) الحاصل القياس على الماء بناء

على

شمس الأعمة في ول مايؤكل 44 وقوله (الاأنهذا القساس ترك في الماء الضرورة) حوابع القال فهذا المغنى موحودفي الماء أيضا فبلزمه شمول الحواز أوعدمه وقوله (ولهسما أن المائع قالع) ُ ظاهـر وحاصل أن الأشتراك في العلة نوجيه فىالمعاول والماء مطهر بعلة القلع والازالة وهذمالعلةموجودةفي الخل وأشباهه فتكون مطهرة كالماء وقوله (والنحاسمة المساورة) حدواب عن استدلالهم وهوفي الحقيقة قول الموحب أى سلناأنه تنحس مأول الملاقاة لكن المحل لم يكن نحسالعسه بل كانت النعاسة للمعاورة فأذا انتهت أجزاء النحاسية بالعصريق المسلطاهرا لايقال التعلسل بالقلع لأيحو زلان النص مقتضى الغسل بالماء قال عليه السسلام اغسلته بالماء لانانقول الغسل بالماءاما أن كون واحبا لعنسه أولغيره والاول عنوع لان المسلى اذاقطع موضع العاسة وصلى بذلك الثوب جازت الصلاة بالاخلاف والشانى مسلم فانه واجب للتطهير وهو يحصل باستعمال المائع حصوله باستعمال الماء على ما سناه (فوله وحاصلهأن الاشتراك فى العلة بوحيه فى المعاول)

قوله (وجواب الكتاب) أى القدورى وهوقوله و يجوز تطهيرها بالماء وبكل ما تعطاهر الخيطلق عن الثوب والبدن لا يفرق بينهما وقوله (وعنه) أى عن أبي يوسف في رواية الحسن بن أبي مالك عنه (أنه فرق بينهما) وقال (لا يجوز في البدن الابالماء) لان غسل البدن طريقة العبادة فاختص بالماء كالوضوء وغسل الثوب طريقة ازالة النجاسة فلم يختص بالماء كالحتوه وضعيف لان الكلام فيما اذا كانت عين النجاسة قائمة بالبدن ولا فرق بين ازالتهامنه وازالتهامن الثوب قال (واذا أصاب الخف نجاسة) النجاسة اذا أصابت الخف فامنان بكون (لهاجرم كالروث والعدرة والدم والمدنى) أولا يكون كالبول والله سروني وهما والاول امنان حصل المنان حصل المنان حصل المنان حصل المنان عنه المنان المن

وجواب الكتاب لا يفرق بن الثوب والبدن وهدذا قول أبي حنيفة رجه الله واحدى الروايتن عن أبي يوسف رجه الله وعنه أنه فرق بنه مافسل بحوّر في البدن بغيرالماء (واذا أصاب اللف نجاسة لهاجرم كالروث والعذرة والدم والمني ففت فدلكه بالارض جاز) وهذا استحسان (وقال محدر جه الله لا يجوز) وهوالقياس (الافي المني خاصة) لان المتداخل في الخف لا يزيله الجفاف والدلك بخسلاف المني على ماذكره ولهما قوله عليه السدلام فان كان بهما أذى فليم سعهما بالارض فان الارض لهما طهور ولأن الجلد لصلابت لا تتداخله أبراء النجاسة الاقليل لا شيجتذبه الجرم اذا حف فاذا زال زال ما فام به وفي الرطب لا يجوز حتى بغسله) لان المسع بالارض يكثره ولا يطهره

على أن الطهارة بالمامع اول بعداة كونه فالعالمال النعاسة وسفوط ذاك القياس بناءعلى أن القلع والحكم بالتطهير لابتصؤر الاباسقاطه والمائع مالع فهومحصل ذلك المقصود فيسقط فيهذلك القيباس وتحصل به الطهارة ﴿ فرع ﴾ غسل الثوب المتنجس بالدم بالبول حتى زال عين الدم هل يحكم بزوال تلك النجاسة اختلف فيه وممن ذهب المه التمرتاشي حتى لوكان ماغسل به بول ما يؤكل لجه لاعمنع مالم ينجش وقال السرخسي الاصمأن النطهم بالبول لايكون انتهى وهوأحسن ووجهم ماعلتان سةوط التنحسمال كون المستعمل في المحل ضرورة النطهير وابس البول مطهرا التصادبين الوصفين فينص بعاسة الدم فاازدادالنوب بهذاالاشرااذيصر جميع المكان المصاب بالبول متنعسا بعاسة الدموان لم يبق عين الدم وفي الكتاب اشارة الى ما اخترنا محيث قال بالماء ويكل ما ثع طاهر حيث أخرج الماقع النيس (قوله فريجة زفى البدن بغيرالماء) لان حرارة البدن جاذبة والما أدخل فيهمن غيره فيتعين وعنطهارة البدن بغيرالما وتفرع طهارة الثدى اذاعا عليه الوادثم رضعه حتى أذال أثرالتيء وكذآ اذالس اصبعه من نجاسة بهاءتى ذهب الاثر أوشرب خرائم ترددر يقه في فيه مرا واطهرحتى لوصلي صحت وعلى قول محدلاتهم ولايحكم بالطهارة مذاك لعدم الماء وكذاعلى احدى الرواسن عن أى يوسف وهي استراط الما في آلعضو وأما المروى عن مجدفي المسافر اذا أصاب يدم نجاسية يسحها بالتراب فسكل على فول الحل فان أ ماحنه فه وآما بوسف انماحة زامثله في الخف والنعل بشرطه ومحد خالفهما فكيف بتجه ذال الهم الاأن وأدعسمه تقليلا المحاسة حالة الاشتغال السرفلا عنع لتغفيف الجرم مذلك م يغسلها بعددلك (قول ولهما قوله صلى الله عليه وسلم) روى أود اودعن أبى سميد الخدرى أنهصلى الله عليه وسأرة الله اذاجاء أحد كم الى المسحد فلينظر فان رأى في نعد المأذى أوقدرا

يعددات هل يعود نحساكا كان فعنه روايتان (وقال عد (لا يحوز)الصلاميه (وهو القياس) أي على النوب والبساط بجامع أن النجاسة تداخلت في الخف تداخلها فهماواليه أشار بقولهلان المتداخل في الخف الخ (الافيالمي) فأنه يطهرعلي ماسنذكره وقيد بالدلك بالارض رواية الاصل وذكرفي الجامع الصغيرانه انحكدأ وحنه بعدما يبس طهروهما استصسنا بالاثر وهومار وي أبو سيعيد الحدرى فىحديث خلع النعال أنه صلى الله عليه وسلمصلي تومانفلع نعليه فى الصلاة خلم القوم نعالهم فلمافرغ سألهم عن ذلك فقالوا رأيساك خلعت نعلىك فقال عليه السلام أتانى حدر بلعليه السسلام وأخبرني أنهما أذى فلعتهما ثمال اذاأتي أحدكم المسعد فليقلب

تعليه فأن كان بهماأذى فليمسحهما بالارض فأن الارض لهماطهوروا لاذى هوما يستعدر كانه يؤذى من يقربه نفرة وكراهة حمل المسح بالارض طهورا وهومفسر لا يقبل التأويل لا يقال الحديث ساقط العبيرة لا نه عليه السلام أربستقبل الصلاة بلواز أن الخطرمع النجاسة نزل في ذاك الوقت ولاحقال أن يكون أقل من قدر الدرهم قوله (ولان الجلد لصلابته) استدلال بالمعقول وهو ظاهر وان أم يحصل لها جفاف لا يطهر حتى يغسسه لماذكر في الكتاب وهو ظاهر الرواية

(وروىعن أبي وسف اله قال اذامشي (٣٦) على الروث تمسيح خفه على الارض حي لم بن فيه أثر التعاسة ولارا أعم الطهر لموم

وعن أبي وسف رحسه الله اله الدامسعه بالارض حتى لم بين أثر المعاسسة بطهر لعوم الباوى واطلاق ما يروى وعليه مشايخ خارجهم الله (عان أصابه بول فيوس لم يجز حتى بغسله) وكذا كل مالاجرم له كالحرلان الاجراء تتشرب فيسه ولا حاذب يجذبها وقبل ما شصل به من الرمل والرماد جرمله والثوب لا يجزى فيه الاالغسل والني الاالغسل والني المنافسة المنافس

فليمسعه وليصل فيهما وخرج النخز عيةعن أبىهر يرة أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم الآذى بنعله أوخفيه قطهو رهمأالتراب ولاتفسيل فيهما بين الرطب والجاف والسكشيف والرقيق فأعل أو وسف اطلاقه الافي الرقيق وقيداه مالجرم والخفاف غدرانه لافرق على مافر عواين كون الجرم من انفس النماسة أومن غيرهابأن ابتل الغ بخمرفشي به على رمل أورماد فأستجسد فسصه بالارض حتى تناثرطهر ويخاكعن أبى حنيفة وأبي وسف الاأن أما وسف لم يقيده مالجفاف وعلى قول أبي وسف أكثر المشايخ وهوالختار لعوم الباوى ونعلم أن الحديث يضدطها رتها بالدلك مع الرطو بة اذما بن السحد والمنزل لدرمسافة تحف في مدة قطعها مأأصاب الخف رطبا فاطسالا فيماير وي مساعد بالعني وأما مخالفته فى الرقيق فقيسل هومفاديقوا مطهور أى من بلوغون نعسلم أن انتف اذا تشرب البول الايله المسم فاطلاقه مصروف الى ما يقبل الأزالة بالمسم ولايمني مافيه انمعي طهوومطهروا عتبرناك شرعا بالمسم المصرح به في الحديث الا يخر الذي ذكر الممقتصر اعليه وكالايز مل ماتشر به من الرقيق كذلك الاريل ماتشر بمن الكثيف على الرطوية على ماهوا لختار الفتوى باعتراف هذا الجيب والحاصل فيه بعدازالة المرم كالحاصل فسل الدلك في الرقيق فانه لايشرب الاما في استعداده قبوله وقد يصيبه من الكشفة الرطمة مقدار كثير شربسن رطويته مقدارما يشربه من بعض الرقيق (قوله لقوله صلى الله عليمه وسلم لعائشة) الذي في صبح أبي عوانة عن عائشة قالت كنت أفرك الذي من أو برسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان بايسا وأسعه أوأغسله شك الميدى اذا كأن رطبا ورواه الدارفطي وأغسله من غبرشك فهذافعلها وأماانه صلى الله عليه وسلم قال لهاذلك فالته أعلم لكن الطاهر أن ذلك بعلم الني صلى الله عليه وسلم خصوصااذا تكررمنها مع النفائه صلى الله عليه وسلم الى ظهارة ثوبه وغصه عن اله وأظهر منه قولها كنت أغسسه من وب رسول الله صلى الدعليه وسلم فيضرح الى الصلاة وان بقع الماه في وبه هان الطاهر أنه يحس ببلل ثو به وهومو جب الالتفات الى حال الثوب والفص عن خبره وعندذاك ببدوله السب ف ذلك وقدأ قرهاعليه فلو كان طاهرا لمنعهامن اتلاف الماء لغسر حاجة فأنه حنئذ سرف فى الماء أذليس السرف في الماء الاصرفه لغير حاجة ومن اتعاب نفسها فيه لغيرضرو وقعلى أنفمسلم عن عائشة أنه مسلى اقد عليه وسلم كان بغسل المي ثم يخرج الى الصلام ف ذلك الثوب وأنا أتطرالي أثر الغسل فيه فانحل على حقيقته من أنه فعله بنفسه فطأهر أوعلى مجازه وهوأمره مذاك فهو فرععله وأماحديث انحا يغسسل الثوبمن خس فروا الدارقطي عن عمارين اسر فال أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأناعلى بترأدلوما في ركوة قال باعمار ماتصنع قلت بارسول الله بأبي وأمي أغسل ويمن فخامة أصابته فقال اعماد اعمايغسل النوب من خس من الغمائط والبول والق والدم والمني اعمارما نخامت الودمو عمينك والماه الذى في ركونك الاسواء قال لم روه عن على تزيد غير ابتن جادوه وضعيف وله أحاديث في أسانيدها الثقات وهي مناكبر ومقاوبات ودفع بأنه وجدله منابع عندالطبراني رواه في الكبير من حديث حادين المقعن على بنزيد سنداو متناو بقية الاسناد حدثنا الحسين بن استق التسترى حدثناعلى بن محرحد ثنا براهيم بنزكر با المحلى حدثنا حدثنا حدثنا

الساوى واطلاق ماروى) بعسني قوله فليمسمهما مالاوض الحديث فأنه لم يفرق بنالرطب والبايس وعليه أكثرمشاعنا قالشمس الائمة السرخسي وهوصيح وعلسه الفتوىالضرورة فانقبل الحدث كالم بفرق من الرطب والمايس لم يفرق أسماله جرموماليس امبرم فكان الواحب أن سقوما في الحكم أجيب يأنه فرق سيما وأخرج التي لاحرم لها مالتعليل وهوقوله علمه السلام فان الارض لهدماطهود أى مزبل فعاستهما ونعن نعارأن المفاذاتشرب البول أو الهرلاربه المسم ولايخرجه عسنأجزا الملد فكان اطلاقهمصروفأ المالقدر الذى مقسل الازالة بالمسيح وهومالهجرم والثانىأعي الذىلابرمله لايطهسرالا بالغسل لان الاجزاء تتشرب مافسه ولاحاذب يحسنها وقدر وىعن أبى يوسف أنما يتصلبه من الرمل والرمادجرمله فاذاحف فدلكدالارض طهركالي لهاجرم وإذاأصابت الثوب لايطهر الابالغسسللان الو الفطناه أى لكونه غير مكننز بتداخله كشرمن أجزاه النحاسة فلايخرجها الاالغسل وأماالمنياذا أمسك الثوب فان كأن

رطبافهو تجس و يحب غساه وأن حف على الثوب أجزأ فيه الفرك استحسانا والقياس أن لا يطهر بالفرك لا نه دم الاأنه نضج فبطل تخين فهوكسا وأنواع الدم لا يطهر الا بالغسل وجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة فاغسليه ان كان رطبا وافركيه ان كان ابسا

وهرجة على الشافعي في جعمله طاهرا مستدلا بعديث ابن عباس اله قال الذي كالخاط فأمطه عندك ولو باذخرة فأن فيسل اذا استدل الشافعي بعدد يث ونحن بعديث في وجهة ول المصنف والحجة عليه مارويناه فالحواب أن وجه ذاك أن حديثه لايدل عليه لان نوله كالخاط لا يقتضي أن يكون طاهر الحواز أن يكون التشبيه في المزوجة وقلة التداخل وطهارته بالفرك والامر بالاماطة مع كونه للوجوب يستدعى أن يكون نجس الان اذالة ماليس بعبس ليست بواجبة (١٣٧) على انه موقوف عليه فلا يصح به الاحتجاج

وقال الشافع رجمه الله المن طاهر والمجة عليه مارويناه وقال عليه السلام انما يغسل الثوب من خسود كرمنه الني ولوأصاب البدن قال مشايخنار جهم الله يطهر بالفرك لان الباوى فيه أشد وعن أي حنيفة رجمه الله أنه لا يطهر الابالغسس لان حرارة البدن باذبة فلا يعود الى الجرم والبدت لا يمكن فركه (والنعاسة اذا أصابت المرآة أوالسيف اكنى بجسعهما) لانه لا تسداخل النجاسة وماعلى ظاهره يزول بالمسع

فبطل جزم البيهق ببطلان الحديث بسبب أنهل يرومعن على من يدسوى ابت وقوله في على هدذا اله غير محتجربه دفع بأن مسلماروى لهمقر ونابغيرم وقال البحسلى لايأسيه وروىله الحاكم في المستدرك وقال الترم ذى صدوق وا راهم بنذكر باضعفه غسر واحدو وثقه البزار (قوله وقال الشافعي المي طاهر) تمسك هوأيضاها لحديث الأول فلوكان تحسالم تكتف مفركه وعياعن ابن عبآس عنه صلى الله عليه وسيلم أنهستل عن المي يسيب الثوب نقال اعماهو عد غزلة الخاط أوالبزاق وقال اعما بكف كأن تمسعه يخرقة أواذخرة فالالدارقطني لم يرفعه غمراسي الازرق عن شريك القاضي ورواماليهم من طريق الشافعي موقوفاً على ان عباس قال هـ فاهوا الصيع وقدوى عن شريك عن ابن الى لسلى عن عطاء مرفوعاولا بنبت اه لكن قال ابن الجوزى في التصيف استى الازرق المام عز جه فى العصيم عنور فعم فريادة وهى من النقة مقبولة ولأنه مبدأ خلق الانسان وهومكرم فلا يكون أصله غيسا وهذا عنو عفان تكرعه ايحصل بعدتطو يرءالاطوار المعلومة من المسامية والمضغية والملقية ألابرى أن العلقة نجسة وأنتفس المنى أصلهدم فيصدق أن أصل الانسان دموهو نجس والحديث بعد تسليم عيته رفعه معارض عاقدمنا ويترج ذلك أن المحرّم مقدم على المبيح ثم قبل اغمايطهر بالفرك اذالم يسسبقه مذى فان سبقه لأبطهرالا بالغسل وعن هذا قال شمس الاعممسئلة المنى مشكلة لان كل فلعذى عمى الاأن بقال الهمغاوب بالنى مستهلا فيه فيجعل نبعا اه وهذا ظاهرفانه اذاكان الواقع أنه لايني حتى عذى وقد طهره الشرع بالفرك بايسا يلزم أنعاعت وذلك الاعتبار للضرورة يخسلاف مااذا بال ولم يستنج بالمساحدي أمني فانه لايطهر حينقذ الابالغسل لعدم المليئ كاقيل وقيل لوبال واستنشر البول على رأس الذكر بأن ابيجاو زالثقب فأمى لايحكم بتصسالني وكذاان حاوز لكن خرج المي دفقام غسيرأن ينتشرعلي وأسااذ كولانه لم يوجدسوى مربوره على البول ف يجراء ولاأثر إذاك في الباطن ولو كان المساب بطانة تفذ الهااختلف فبسه فالالتمرتاشي والصييرأنه يطهر بالفرك لانعمن أجزاءالمني وقال الفضه ليمتى المسوأة لايطهر بالفوك لانه رقيق (قوله لانة لاتندا خسله النعاسة) يفيد أن قيد مقالتها مراد حتى لوكان به صدأ لايطهرالابالمام يخلاف الصفيل فالالمنف فى التعنيس صع أن أجعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بالسيوف وعسعونها ويصاون بهاوعلية بنفزع ماذكر لوكان على ظفره نجاسة فسصهاطهرت وكذاك الزجاجسة والزيدية الخضراه أعنى المدهونة والخشب انظراطي والبوريا القصب

وقوله (وقال عليه السلام) دلسل آخر على نحاسته روى انه صلى الله عليه وسلم مر بعارين إسروهو يغسل أو مه من النفامسة فقال علسه السلام ما تخامتك ودموع عشدا والماءالذي في ركوتك الاسواء واغما يغسل الثوب من خسمن البول والغائط والدموالمي والق وفروانة الاسرار الخسرمكان الفء لايقال الاستدلال به يقتضي غدله رطباواسا ولستم فاثلن مه فسكان متروكالان حديث عاثشة مفسرفي حوازفرك الماس وهمذا محمل أن يكون المراديه الرطب فحمل عليه توفيقابينهما (ولو أصاب) المق (البدن قال مشايخنا) فيل ريدمشايخ ماوراءالنهر (يطهر بالفرك لان الساوى فيسه أشد) لانفصال الثوب عنالمي دونالبدن (و)روى (عن أى حنف أله لاطهر الابالغسللان وارةالبدن جاذبة فلايعود) مأتشرب منه اليدن (الى الحرم) ولئن عاد فاتما بطهر بالفرك

(١٨ - فتح القدراول) أيضاوالبدن لاعكن فركه قال (والتحاسة اذا أصابت المرآة) اذا آصابت التحاسة حسم المكتنزالا برزاه صفيلا كالمرآة والسيف والسكن وفعوها (اكتنى بسعه لاته لا تتداخله التحاسة) فلا يحتاج الى الاخراج من الداخل (وماعلى ظاهره يزول بالمسح) ولافصل ف ذلك بين الرطب والسائس والعسل والعدرة البول وذكر في الاصل أن الدول والام لا يطهر الا بالغسل والعذرة الرطبة كذلك واليابسة تطهر بالحت عند أي حنيفة وأي يوسف وعند محد لا تطهر الا بالغسل والمصنف كانه اختار ماذكرة الكرخى ولهذكر خلاف محدوه والمحتار الفتوى لان العصابة كانوا يقناون الكفار بسيوفهم ثم بسعونها و يصاون مها

مكانها وقوله بالشمس ليس بشرط في طهارتها وانما وقعاتفاها فانالارضف العادة تعيف بالشمس (وقال زفروالشافعي لانجوز) لانالعاسة حصلتفي المكانوالزبل لم يوحد (ولهذالم محزالتمميه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الارض يسما) أي طهارتها حفافهااطلاكا لاسم السبب على المسبب لان الذكاة وهي الذبح سبب الطهارة في الذبيحة وجعل صاحب الاسرار هذا الحديث موقوفاعلي عاقشمة وقال وأماالذي روى عن الني صلى الله عليه وسلمف هذا فقوله أيما أرض حفت نقدد كت وصاحب المغرب جعمله قول محدن المنفسة ولقائل أن بقول معناهما واحد فعوزأن تكون نقسلا بالمعنى فيكون مرفوعا قوله (وانمالا يجوزالتهم) حوابعن قولهماواهذا لايجوزالتيميه (لانطهارة الصعيدشرط بنص الكتاب فال تعالى فتجموا صعيدا

(قوله ولناقوله عليه السلام دُ كاة الارض نسما أي طهارتها حفافهااطلاها لاسم السب على السبب لاناأذ كاةوهى الذبحسب الطهارة في الذبيعة) أُقُولُ

(وانأصابت الارض نجا ــة فجفت بالشمس وذهب أثرها جازت الصلاة على مكانما) وقال ذفسر والشافعي رجهما الله لاتم وزلانه لم يوجد الزيل (و) لهذا (لا يجوز التيم به) ولناقوله عليه السلام ذكاة الارض يسما واعالا محوز التيم بهلان طهارة الصعيد ثبتت شرطابنس الكتاب

وهل ففت بالشمس) اتفاق لافرق بين الجفاف بالشمس والنادأ والريح والمسرادمن الاثرالذاهب اللوتأوالر يحوحمد يثذكاة الارض يسهاذكره بعض المشايخ أثرا عنعائشة وبعضهم عن محدبن الحنفية وكذار وادان أى شبية عنه ورواه أيضاعن أبي قلامة وروى عبد الرزاق عنسه حفوف الارض طهورهاورفعه المسنف وذكره في المسوط أعاأرض حفت فقدذكت حديثام فوعاوا لله أعليه وفىسنزأى داود بابطهورالارض اذايستوساق بسنده عن ابن عرفال كنت أبيت في المسعد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شاباعز باوكانت الكلاب سول وتقسل وتدرف المحدول يكونوا يرشون شيامن ذلك فاولاا عتبارها تطهر بألجفاف كان ذلك تبقية لهابوصف الصاسة مع العلم بأمم يقومون عليها في الصلاة البتة اذلا حمنسه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف الصلاة في بيته وكون ذاك يكونفي بقاع كثيرة من المسجدلافي بقعة وآحدة حيث كانت تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب في الاستمال يفيدتنكر رالكاتن منهاولان تبغيتها نجسة ينافى الاص شطه برها فوجب كونها تطهر بالجفاف بخلاف أمره صلى الله عليه وسلم اهراف ذفوب من ماعلى ول الاعرابي في السحد لانه كأن تهار اوالسلاة فبه تناسع تهارا وقدلا يجوزقبل وقت الصلاة فأص بتطهيرها بالما محلاف مدة الليل أولان الوقت كان اد دُلَّ قَدْ آنْ أُوارِيدان دُالَة أَكل الطهار تين التيسر في ذُلك الوقت هذا واد اقصد تطهير الارض صب عليهاالماءثلاث مرات وحففت فى كل مرة بمخرقة طاهرة وكذالوصب عليهاماء بكثرة ولم يظهرلون النجاسة ولاريحها فاتماتطهر ولوكسمابتراب الفاءعليهاان لموجدرا تجة التعاسة جأزت الصلاة على ذالث الثراب والافلا واختلفوا فىالنابت كالشصر والكلا قيل يطهر بالجفاف مادام فاتماعلها وبعدالقطع يجب الغسل وكذاا لحصى حكمه حكم الارض أماالا جوة المفروشة فتطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل فلافان كانت النجاسة فيمايلي الارض حازت الصلاة عليها وفى الغلهيرية اذاصدلي على وجهها الطاهر ان كان مركباجاز والافيل لا يجوزانهي ويمكن أن يجرى فيسه الخلاف بين أبي يوسف ومجدف البيد وقدقدمناه أول الياب (قول لانطهارة الصعيد ثبةت شرطابن الكتاب) فلاتنادى هذه الطهارة بخبرالواحدالفاني بخصوص هذا الموضع فأنما كاف به قطعالا بلزم في اثبات مقتضاه القطع به فان طهارة الماء والصعيد المكلف بتعص الهما يخرج عن عهدة الشكليف السناء على الاصل فيهما وذلك لايفيدا القطع بل يجوز المستمل نجاسته مافى نفس الامروقد تكون أبنة والعاوم لاتحمل النقيض فىنفس الامر ولاعندمن فاحت بهلوقدره لكن امتنع هنالاستلزامه نوع معارضة الكتاب وذاكلان المعسروف شرعاأن التطهدم ماستعمال المطهرولم يفعل فلا يكون طاهرا فكان النص طالب اللتهم جدا الترابعلى هذا الوجه واللبر يحيزاستماله على غيرهذا الوجه فلا يعتبر بخلاف طهارة المكان في الصلاة فاندلالة النص بعددخولها التفصيص بالقلمل ألذى لايحترزعنه احماعا ومادون الدرهم عنسدنا تطلمه على غير هذا الوجه فارأن يعارض بخير الواحدوشت حكه لكن قديقال ان النص الما يطلبه طاهرا فقط وكون المعروف من الشرع أن التطهير باستمال المطهر على ارادة الحصر بمنوع اذفد عرف منه أيضا أنهابا لحفاف فى الارض فيثنت به نوع آخر من أسباب الطهارة ظنافيتأ دّى به الواجب قطعا والحاصل أن محل القطع هونفس التكليف بالطاهر ومحل الظن كونه طاهر افلم شلاق افي محل فلا تعارض والاولى ماقيل ان الصعيد علم قبل المنتجس طاهر اوطهوراو بالتنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا

فلاتأذى بما ثبت بخسير الواحد لانه لا يفيسد القطع فلا تكون الطهارة قطعية بجفاف الارض والكتاب يقتضى ذلك فان فلت اليس قد تقدة مأن طهارة المكان ثبتت بدلالة قوله تعمالي وثيابك فطهر والنابت (٣٩) بالدلالة كالثابت بالعبارة في كونه قطعيا

فلانتأذى بماثبت بالحديث

حتى ثبتت الحدود والكفارات بدلالة النصوص فوحسأ فالتجوز الصلاة عليها كالايجوزالتيمها أجيب بأنالا يذهناطنية لان المفسرين اختلفوافي تفسمرها فقىل المراديه تطهمرالثوب وقممل تقصيره للنع عنالتكبر والخسلامفأن العرب كانوا يجيرون أذمالهم تمكرا وقيسل المراد تطهير النفس عن المعاس والاخلاق الردشة واذا كان كذلك يكفر من أنكر اشتراط طهارة الثوب وهوعطاء فتكون الدلالة كمذلك فأن قيسل فالطسابضا يحمرل الطاهر والمنت وعلى الثانى جله أبوبوسف والسافعي ولامحمورأن يكونا مرادن لعدمعوم المشترك فمكون مؤولاوهو من الجير الطنسة كالعيام فيجب أن يجسوز التمم أحس مأن الاحتمال في الطيب مسلم لكن الطاهر مرأد بالاجماع كاتقدم وانماالخلاف فياشتراط الانسات فكوناشة ماط الطهارة قطعما فلامتأدى بطهارة تثت مخبرالواحد (قوله فلاتكون الطهارة

أحدهماأعنى الطهارة فيبقى الاخرعلى ماعلمن ذواله واذالم يكن طهور الابتيم بههذا وقدظهرالي هناأن التطهير يكون بأربعة أمور بالغسل والداك والخفاف والمسم فى الصقيل دون ما والفرك يدخل فالدلك بق السح بالماه في محاجه ثلاثا بثلاث خرق طاهرة وقياسه مأحول محل الفصداذ الطلخ ويغلف من الاسالة السر بان الى الثقب وآخر مختلف فيه بن أى بوسف وجد دوهو بانقلاب المين في غسير الخر كالخنزير والميشة تقع في المعلمة فتصرم لحاتو كل والسرقين والعذرة تحترق فتصر مرمادا تطهر عند مجدخلافالابي يوسف وكالام المصنف في التجنيس ظاهر في أخسارة ول أي يوسف قال خشبة أصابها بول فأحترقت و وقع رمادها في بر يفسد الماء وكذلك رماد العدد رة وكذا الجاراد امات في علمة لايؤكل الملح وهذا كله قول أبي وسف خلافالمجدلان الرماد أجزاء تلك النجاسة فتبتى النجياسة من وجه فالتعقت بالتحسمن كلوجه احساطا انتهى وكثيرمن الشبايخ اختار واقول محدوه والخنارلان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة وتنتغي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها فكيف بالكل قان الملح غيرالعظم واللحم فاذاصارم لحسائرتب حكم الملح وتطيره في الشرع النطفة نجسسة وتصبرعلقة وهي نجسة وتصيرمضغة فتطهر والعصسرطاهرفي شيرخرافينجس ويصيرخلافيطهر فعرفشأأن استحالة العين استنبع زوال الوصف المرتب عليها وعلى قول مجدفر عوا الحكم بطهارة صابون صنع من زيت نجس وفرغ بعضهم عليه أن الماء والتراب النجسسين اذاا ختلطا وحصل الطين كان الطين طاهرا لانه صارشيأ آخر وهمذا بعيمد فقداختلف فملو كأن أحدهماطاهرا فقيل العسرة للاءان كان نجسا فالطين نجس والافطاهر وقيل للتراب وقيل الغبالب والاكثرعلى أنأيهما كان طاهسرا فالطين طاهر فأهل هذه الاقوال كلهاعلى نجاسته أذاكانا نحسين بخلاف قولهم في الطين المعون بتين نحس بالطهارة فيصلى فى المكان المطين به ولا ينحس الثوب المباول أذا نشر عليه لأن ذاك أذا لم يرعين التسبن لااذار ويت وعله فى التجنيس بأن النعن مستهلك اذا لم ترعينه بخلاف ما اذار ؤيث ثم قال وان ترطباعا دنجسا انتهى وكائه شاءعلى احدى الرواشن في أمثاله وقال قبله في علامة النوازل اذا نزح الماء النيسمن بالركره أن ببل به الطين المطين به المسجد أو أرضه لان الطين بصر نجسا وان كان البرطاهر الرجيم النج اسة احتياطا بعدا ذلاضرو رةالى اسقاط اعتبارها بخلاف السرقين اذاحعل في الطين التطيين لان فيسه ضرورة الى اسقاط اعتباره اذذاك النوع لايتها الانذاك فعرفنارأى المنف فى هدذا ادم بتعقبه كاهوشأنه فيما يخالف مخناره وفيالخسلاصة العبرة للنعس منهسماأ بهما كان نجسا فالطين نجس وبه أخذالفقيه أبو الليث وكذار وىعن أى يوسف وقال مجدين سلام أبهما كان طاهر افالطين طاهر هذا قول مجدحيث صارشيا آخر واعلمان الارض اذاطهرت بالحفاف واللف بالداك والنوب بفرك المني والسكين بالمسع والبسر اذاغارماؤها بعد تنصبها قبل النزح وجلد المستة أذاد بغ تشميسا أوتتريبا ثم أصابها الماء هل تنجس اذاا بتلت بعدداك فيهروا بتانعن أبى حنيفة والآجرة المفروشة اذا تنجست فيفت ثم قلعت هل تعود نجسة فيهاالروابتان ومن المشايخ من يقتصر في بعضها على حكامة الخلاف والاولى طرد الروايتين فالكللانهانظائر وتدقال نصميرتي البئر بالطهارة ومجدبن سلة بالنعاسة وفي الينابيع وروىءن المحمد مسلما فال ابن سلة واختار المسنف في التعنيس في السكين الطهارة فاوقطع البطيخ واللحم أكل

قطعية بعفاف الارض والكتاب يقتضى ذلك) أقول وفيسه بحث الايرى أن التيم بالجسر والرمل والنورة وأمثالها فيسه خسلاف الشافى وأدنى مرتبة الاختسلاف ايراث الشبهة (قوله أجيب بأن الآية هناطنية لان المفسرين اختلفوا في تفسيرها الخ) أقول وكذلك اختلفوا في الصعيد على مامر ولم يؤثر

قال (وقدرالدرهم ومادونه من النصاسة المغلظة) المحاسة اماأن تكون غليظة أوخفيفة قان كانت غليظة وهي مأشنت بدلسل مقطوع به (كادم والبول والخروخ والدجار و وول الحار) إذا كانت قدر الدرهم (جازت الصلاة معه) وقوله ومادونه مستغنى عنه (وان زادلم تمخز و قال زفر والشافعي قليل النحاسة وكثيرها سواء لان النص الموجب التطهير) وهوقوله تعدال وثيابك فطهر (لم يفصل) بين القليل والكثير (ولنا القليل منه الأعكن التحرز عنده) فان الذبان بقعن على النحس شم على الانسان وكذلك دم السبراغيث غدير مكن التحرز عنده كان في القليل في ومواضع الضرورة ومواضع الضرورة ومواضع الضرورة ومواضع الخرورة ومواضع الفرورة ومواضع الخرورة ومواضع الخرورة ومواضع المعرورة ومواضع المناه في المناهدي المناهدي وقوله (أخذا) مفعول الاعتماد الدرهم منعت وقوله (أخذا) مفعول مطلق من قدرناه لان فيه معنى الاخدذ (١٤٠) فالمراد بقد والدرهم موضع و جالحدث قال النفعي استقدول مطلق من قدرناه لان فيه معنى الاخدة (١٤٠) فالمراد بقد والدره مموضع و جالحدث قال النفعي استقدول

(وقسدرالدرهم ومادونه من النبس المغلط كالدم والبول والمسروخرة الدجاح وبول الحسار جازت الصلاة معسه وانخ ادم تجز) وقال زفر والشافعي قليسل النباسة وكثيرها سواء لان النس الموجب التطهير لم يفصل ولنا ان القليسل لا يمكن التحرز عنسه فيعمل عفوا وقدرناه بقسدرالدرهم أخذا عن موضع الاستنباء ثمير وى اعتبارالدرهم من حيث المساحة وهوق درعرض الكف في العصيم وير وى من حيث الوزن وهو الدرهم الحسكير المثقال وهوما بلغ وزنه مثقالا وقيسل في التوفيق بنهما ان الاولى في الرقيق والنابية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشسام فلطة لانما ثبت الدلسل مقطوعه

وقيل لا يؤكل واختار قبله في مسئلة الفرك الطهارة وفي مسئلة الجفاف النعاسة كاللان التعميلا يطهر الإبالتطهير والفرك تطهير كالغسل ولم يوجد في الارض تطهير وفصل بعضهم في السين عن المعتمدة المستخد المستخدمة المنتس ولافلا بعن الفسل أو دما في طهر بالمستح وفي شرح الكنزاذ افرك عاطهارة عندهما وفي أظهر الروايت عن أبي حنيفة تقل النعاسة ولا تطهر حتى لواصابه ما بعاد تعساعة سده لاعندهما ولها أخوات فيذكر دلك الخف وجفاف الارض والدباغة ومسئلة السئر قال فكلها على الروايت من وظاهره كون النظاهر النباسة في الكل والاولى اعتبار الطهارة في الكل كالمنتاو مشارح المخفف على ما فسريه وهي أبعد الكل اذلا صنع فيها أصلا ليكون تطهير الانه يحكوم بطهار تهاشر عا بالحفاف على ما فسريه معنى الذكان القاسل تعبر على المنتسرية والمناف المناف المن

ذكرالمقاعد فى مجالسهم فكنواعنه بالدرهمووجه الاخسدذ ماقال صاحب الاسرار أنالني صلىالله عليهوسلم قالمناستجمر فليوتر ومن لاف الاحرج علبه والاستعمارهو الاستنصاء فشت أن الاستعاء غسير واجب مالحارة ولامرج فيذلك فعلم انهسقط حكمالقلة النعاسة وانذلك القددر عفو وماثنت أن العماية كانوا مكتفون الاحجادفي الاستنصاء وذلك لاربل النعاسسة حتى لوحلس المستنعيه فيالما القليل نحسه فاكتفاؤهم بمدليل علىأن القليل من الحاسة عفو (غروي) عن محد (اعتسارالدرهممنحيث الماحمة) حيث قال في النوادرالدرهم الكبير

هوما يكون مسل عرض الكف (ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال وهوما يبلغ و نه ويروي الكبير المثقال) وهوا الذى ذكره في كتاب الصلاة قال الفقيه أبو جعفر فوقي بن ألفاظ محدون قول ان الاولى يعنى رواية المساحة فى الرقيق منها والثانية بعنى رواية الوزن فى الكثيف قوله (وانما كانت تعاسبة هذه الاشياء) يعنى المذكورة فى أول العثم فلطة (لانها تشدت بدليل مقطوعه) قبل بالاجماع وقبل النفليظ عند أبى حنيفة يثبت بنص لامعارض له وعندهما شت بالاجماع وفي الكتاب الشارة الدفائد وقبل المراد بالدليل القطعي أن يكون سالمامن الاسباب الموجبة المتفيف من تعارض النصب وتجاذب الاجتماد والضرورات الخففة

⁽قوله وقوله أخذا مفعول مطلق من قدرنا و لان قيد معنى الاخذ) أقول و يحتمل الحالية (قوله فالمراد بقدر الدرهم موضع خووج الحدث) أقول فيه بحث

كثرمنه لاعنع في اخسار المرغيناني وجماعمة ومختار غيرهم المنع فلوصلي قبل اتساعه جازت و معدم لاولا بمتبرنفوذا لمقدارالي الوجيه الأخراذا كان الثوب واحدالان النعاسة حينتذ واحدفي الحانيين فلا يعتب يرمنعددا مخلاف مااذا كان ذاطاقين لنعددها فمنع وعن هذا فرع المنع لوصلي مع درهم متنعس الوحها مناوحود الفاصل بن وجهمه وهوجوهر سمكه ولأنه ممالا ينفذ نفس مافي أحد الوحهين فمه فلم تبكن النحاسة فبهما متعدة ثم اغما يعتبر المانع مضافا المه فاوحلس الصي المتنحس الثوب والمدن ف حجرالصلي وهو يستمسك أوالحيام المتنصر على رأسيه حازت صلاته لانه ألذي يستعمله فل مكن حامل النحاسة بخسلاف مالوحل من لايستمسك حدث بصيرمضا فالله فلايحو زهذا والصلاة مكروهة معمالا عنع حتى فسل لوعلم قلمل التعاسة علسه في الصلاة برفضها ما لم يخف فوات الوفت أوابلهاءة وأما الشاني فظاهرمن الكتاب وقوله في العصير اخسار التقدير بعرض الكفعلي الاطلاق واختارشارح الكنز تتعالكثيرمن المشايخ ماقسل من التوفيق بين الروايت عنوقاله أبو حعفر لان اعبال الروايتين اذا أمكن أولى خصوصا مع مناسبة هذا النوزيع وقوله لان التقديرفيه بالكثير الفاحش بفيدأن أصل المروى عن أبي حنيفة قدَّلكُ على ما هوداً به في منسله من عدم التقدير في اعدَّ فاحشا منع وما لا فلا حتى روى عنه أنه كره نفسديره وقال الفاحش يختلف باختلاف طساع الناس فوقفه على عتبطماع المبتهل اباه فاحشا روىءنسه تقسديره بربع الثوب وربع أدنى توسعو ذفسه الصلاة وعنآبى وسف شعرفى شير فذراع في ذراع ومشله عن مجدد وعن تمجدأن ستوعب الفدمين ونظهر أن الاول أحسن لاعتبادالر ببع كثيرا كالبكل فيمسئلة الثوب ينعس الاربعه وانكشاف ربيع العضومن العورة يخلاف مادونه فيهماغوأن ذلك الثوب الذى هوعلىه ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كآن أدنى ما نحوزف ه الصلاة عتبرريعه لانهالكثير بالنسبة الحالثوب المصاب وأماالشالث فعندهمااختيالاف العلياء فيذلك لانه مة وعنسدة تعارض النصن في الطهارة والنعاسسة وإذا فالدم والخر ولر والدحاج والبط والاوز والغائط وبول الأتدى ومالابؤ كل لمه الاالفرس والتيء غليظ اتفاقالعدم التعارض والخلاف والمراد بالدم غيرالبساق فحالعروق وفى حكمه اللعم المهزول اذاقطع فالدم الذى فيه ليس أنجسنا وكذا الدم الذى فى لد لامن غيره كذاقيل فالبالمصنف في التحنيس وفية نظر لاندان لم يكن مافقد حاور الدم والشي س عساورة النحس وعن أبي بوسف في الباقي أنه معقو في الاكل لا الثوب وغير دم الشهد ما دام عليه حق لوحدله ملطخابه في الصيلاة محت يخلاف قسل غيرشهيد لم يغسل أوغيل وكان كافرالانه لا يحكم بطهارته بالغسل بخلاف المسلم وعينالمسك فالوايجوزأ كاموالانتفاع بممع مااشتهرمن كونه دماولم أرله للاوذا كرتبعض الاخوان من المغاربة في الزياد فقلت بقال انه عسر ف حسوان تحرم الاكل فقال ما يحيسه الطبيع الحاصلاح كالطبسة تعزج عن الغياسية كالمسك ولسردم اليوا والبراغيث والسمك بشئ وأماالق مفاذا كانمل الفرفييس فأماما دونه فطاهر على ماهوا الخشار من قول أبي يوسف وفي فتاوى فجم الدين النسسني صبى ارتضع ثمقاء فأصاب ثباب الام ان كان مل الفم فنجس فأذا ذادعلى فدرالدرهممنع وروىالحسنءن أبي حنيفة رجسه الله أنه لاعنعرمالم يفش لانه لم يتغيرمن كلوجه كذافي غريب الرواية لابي حعفر عن أبي حنيفية وهوالعصع وماقد مناه في النّواقض عن المجتبي وغيره يقتضى طهارة هذا التيء فارجع اليه وقوله لائها ثبتت بدليل مقطوع به معناه مقطوع يوجوب العمل به فالعمل الظني واجب قطعافي الفر وعوان كان نفس وحوب مقتضاه فلنيا والاولى أنبر بددليل الاجباع وغرة الحلاف تطهرفي الروث وهوالعمار والفرس والخيي وهواليفر والبعر وهوالا بل والغتم فعنسده غليظة لقوله علمه الصلاة والسلام في الروثة انهار كسروا بعارض وعندهما خفيفة فإن مالكا برى طهارتها ولعموم الباوى لامتلاه الطرق بخلاف بول الحسار وغيرم ممالا يؤكل لأن الارض تنشفه حتى

(وان كانت عففة) وهي ما تشب هجر غسر مقطوع به (كبول ما يؤكل لحسه جازت الصدادة معه حتى بلغ ربع النوب بروى ذلك عن الى حنيفة) وهو مروى عن مجداً يضا (لان التقدير فيه بالكثير الفاحش) والكثير الفاحش ما يستكثره الناس و يستنعشونه (والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام) كسع الرأس وانكشاف العورة وغسيره ما في لحق به ههنا وبالكل بحصل الاستفعاش في كذا عمامة مقامه ثم اختلف في تفسير الثوب فقيل أدني توب تحوز فيه الصلاة كالمتزروه ومروى عن أى حنيفة ويقربه ما قال أبو بكر الرازى يعتبر السراورل احتياط الانه أقصر التياب (وقيل ربع الموضع الذي أصابه) النعاسة (كالذيل) وهو ما يفهم من قول الرحل فلان شمر الذيل والدخريص وعن أبي يوسف شبر في شبر) أى شبر طولا وشبرع رضا أخد امن باطن الحفين يعسني ما يلي الارض من الحف فان باطن ما يبغض وقيرة تقدير الكثير الفاحش به وهذا الان حكم النعاسة التي لهاجر مساقط العسرة في الحفاف لطهارته بالمسم على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي رواية عن (٢٤٧) مجدو بالمسم ان زالت العين فلايشا في بقاء الاثر وحيث المعتبر ذلك قدرية

(وان كانت مخففة كبول مايؤ كل لحسه جازت الصدادة معسه حتى ببلغ ربع النوب) بروى ذلك عن أبى حنيفة رجه الله لان التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع ملحق بالكل فى حق بعض الاحكام وعنه ربع أدنى قوب تجوز فيه الصدادة كالمرز وقبل ربع الموضع الذى أصابه كالذيل والدخريص وعن أبى يوسف رجه المنه لكان الاختلاف فى نجاسته أولتعارض النصين على اختلاف الاصلين

رجع محمد آخراالى أنه لاينع الروث وان فش لما دخل الرئ مع الخليفة ورأى باوى النياس من امتلاء الطرق والخانات بماوقاس المشايخ على قوله هسذاطسين بخارى لانمشى الناس والدواب فيها وعندذلك بروى رحوعه في الخف حتى اذا أصابته عذرة علهم مالداك وفي الروث لا محتاج الى الداك عنده وله أن الموحب للعسل النص لاالخلاف والباوى في النعال وقد ظهراً ثرهاحتي طهرت الدات فاسات أمرزا تد على ذلك يكون بغيرم وجب وماقيل ان الباوى لا تعتبر في موضع النص عند م كبول الانسان عنوع بلتعتيرا ذاتحققت بالنص النافى للمرج وهوليس معارضة النص بالرأى والساوى في بول الانسان ف الانتضاح كرؤس الأبرلافيماسواء لانهاانما تحقق بأغلبية عسرالانفكاك وذاكان تحقسق فيبول الانسان فكاقلنا وقدرتينا مقتضاه اذقدأ سقطنا اعتباره شمحديث رمى الروثة هومافي المضارى من حديث ان مسعودا في الذي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمر في أن آ شه بثلاثة أحجار فوجدت حرين والتمست الثالث فلأحد فأخذت روثة فأتنه بهافأ خذالح رين وألق الروثة وقال هذاركس وأماالمراد بالنصين في قوله أولتعارض النصين فديث استنزهوا البول وحسديث العربيين وقد تقدما وفرق ذفر الحاق روث كل شئ ببوله وفي مختصر الكرخي قال زفرر وثما يؤكل لمه طاهر كقول مالك فوغ مرارة كلشئ كبوله واجماره كسرقينه قال فى التمنيس لانه وارا مجوفه ألاترى أن مايوارى جوف الانسان بأن كان ما مُ مُاء ه كه حكم بوله اه وهو يقتضى أنه كذلك وان قاء من ساعت وقدمسافى النواقض عن الحسسن ماهوالاحسن فأرجع اليه وقد صحه بعدقر ببورقة فقال في الصي ارتضع ثم فاعفأصاب ثياب الام ان زادعلى الدرهمنع والوروى الحسسن عن أبي حسيفة أنه لاعنع مالم يفس لانه

الكشرالقاحش كافدر الدرهم عوضع الاستنعاء حتى سقطاعتمارماعلى السسلمن النعاسة (واغا كان)ىعنى بولى مانۇ كلله (مخففاعندأبى حنىفة وأبى توسف لمكأن الاختلاف فى نجاسته)على أصل أبي يوسف رجـــه الله فأن تخفيفها عنده انمانيت من سوغ الاجتهاد(أو النعارض النصب في على أصلأى حنفة رجهالله فان تخففها عندهاعا منشأ من تعارض النصن وهومعنىقوله (على اختلاف الاصلين) قال في النهامة انما أخرأ مسلأى حنيفة رعامة لفواصل الالفاظ فاما عماراى وأرى أن تقديمه ماكانينافيذاك ولعلدمن باب الترقى وغرة ذاك تظهر في الارواث على

ماسنذكره وانماخص الأصل الاول بأي يوسف وان كان أصل مجمد أيضالان الكلام في يول ما يؤكل لحه وليس هو بنجس لم عند مجد فه وفي هذه المسئلة خاصة أصل أي يوسف وحده فصصه و بهدا اسقط ما أورده صاحب النهاية

(قوله وهسذا الان حكم النجاسة التي الهاجرم الى قوله حتى سقط اعتبارها على السيد المناتجاسة) أقول تأمل في هدا المقام (قال المصنف أولنما رضا لنصدين) أقول بعنى حديث استنزهوا البول وحديث العرب من وقد تقدما (قوله قال في النهامة الما أخلى المصنف أولنما والنفاذ الما الما الما الما الما الما الما أي حني فقد عامة الفواصل الالفاظ فانم الما إلى وأرى أن تقديمه ما كان ينافى ذلك ولعد الممن باب الترقى) أقول نم ولكن يكون الثانى أطول ومن ادصا حب النهامة رعامة الفواصل مع تساوى القرينة سن كالا يخدى (قوله وانما خص الاصل الاقل بأبي يوسف وان كان أصل محداً يضالان المكلام في المؤكل المه المنافي المنافي المنافي كل المه كنف التشبيه في قوله كبول ما يؤكل المه كيف يدل على عوم المكلام

(واذاأصاب النوب من الروث أواخناء البقرأ كثرمن قدر الدرهم لم عجز الصلاة فيه عندا بي حنيفة) لماذكره في الكتاب وهوواضع وقوله (لانالاجتهادفيه مساغا)لان مالكايقول ان البعروالروث وختى البقرطاهر وقال ابن أبى ليل السرقين ليس بشي قليله وكثيره لا يمنع لان ذُلِّ وقوداً هل الخرمين ولو كان نجساما استعلوه كالعذرة وقوله (ولان فيه ضرورة) بيان أن التخفيف عندهما يثبت بشئ آخروهو الساوى والضرورة والحواب أن اختلاف العلى الإيخرج النعاسة عن كونها مغلطة لانها لمالى يدنص بخلافه كان اختلافهم منادعلي الرأى وهولا يعارض النص وكذلك البلوى لانعتسير في موضع ألنص آلاترى أن البلوى في ول المسارا كثر لايه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعنى أكثر من فدر الدرهم وكذاك بول الا تدى ورديان الضرورة لولم تعتسر في مقابلة النص بالنعاسة لما قال أبوحن فقيضة نعاسة بول مايؤكل لمه لانه منصوص بقوله صلى الله عليه وسلم أستنزهوا البول الحديث وأجيب بأنه لم يقسل بذلك الضرورة والبلوى بلالتعارض بحديث العرنيين وقوله (بخلاف بول الممار) جواب عمايقال الضرورة في بول الممار كالضرورة في روثه وقد دقلتم بتغليظه ووجهه انالانسل ذلك (لان الأرض تنشفه) فلا يبقى على وجه الارض منه شي يبتلي به المار بخلاف الروث والوابلابي حسفة أن الضرورة اعاهى فى النعال وقد أثرت فى المخفيف مرة (124) حتى تطهر بالمسم فنسكني مؤنتها بذلك التخف ف

(واذا أصاب الثوب من الروث أوأخشا البقرأ كثرمن قسد والدرهم لم تحز المسلاة فيه عند أي حنيفة رحمه الله) لان النص الوارد في نجاسته وهومار وي أنه عليه السملام رمي بالروثة و فال هذا رحس اوركس لم يعارضه غيره وبهذا يثبت التغليظ عند موالتخفيف بالتعارض (وقالا يجزئه حتى يفعش)لان للاحتهاد فسمه مساغا والهذاشت التففيف عندهما ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق بهاوهي مؤثرة في التغفيف بخلاف بول الحياد لان الارض تنشيفه فلناالضرو دة في النعال فيدأ ثرت في التغفيف مرة حتى تطهربالمسم فتكنى مؤنتها ولافرق بينمأ كول اللعم وغيرمأ كول اللعموز فررجه الله فرق بينهما فوافق أباحنيفة رجمه الله في غيره أكول اللهم ووافقهما في الما كول وعن محمد رجه الله أنه لم لدخل الرى ورأى الباوى أفتى بأن الكثيرالفاحش لاعنع أبنساو قاسواعليه طين بخارا وعندداك رجوعه فى الخفيروى (وان أصابه بول الفرس لم يفسده منى يفس عندا ي حنيفة وأبي يوسف رجهماالله وعندمجدرجه الله لاعنع وان في الان ول ما يؤكل لجه طاه رعنده مخفف نجاسته عند أبي وسف رجهالله ولجهمأ كولعندهما وأماعندأبي حنيفة رجهالته التخفيف لنعارض الاثمار

الم يتغيرمن كل وجه فكان نج استه دون نج اسة البول بخلاف المرازة لانم امتغيرة من كل وجه كذا في غريب الرواية عن أبي حنيفة وهوالعصيم وفيسه ماذكرنا (قوله وان أصابه يول الفرس) مرج دعلي أصله وكذاأبو يوسف وأماعندأ بي حنيفة والتغفيف التعارض وهوبين فوله استنزهوا البول وحديث العرنيسين في بعض مساولاته بساء على أن الم الفرس طاهر وحرمت ولكرامت والنحاسته وحديث العربيسين يعارض أستنزهوا البول فيعض متناولاته وهوا لميوا فالمأ كول والمفهومين طهارة بوله

ظاهر وقوله (فاسواعليه كونه طاهر اللعم اذلاأ ثرالاكل في ذلك الأبواس طنه فصار هو العنسيردون كونه مأ كولاالاماأ خرجه طمن بغاري) بعني قال المسايخ لايكون الكشيرالفاحش منه مانعاوان كان مختلطا بالعد ذرات (وعد دذات) أى عند دخوله في الري (رجوعه) عن الرواية المشهورةعنه (في الخف) أنه لا يطهر بالدال بالارض (روى) قال (وان أصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفس كل واحد من أبي يوسف ومجدم فهذه المسئلة على أصله في يول ما يرو كل لحه فان الفرس مأكول عندهما ويول ما يؤكل لحه نجس نجاسة مخففة عند أبي يوسف لا يمنع حتى يفس (و) طاهر (عند محدلا يمنع وان فش) وأما أبو حنيفة فاله حرم أكله وحمل بوله تعسا مخفف النعارص الات دار وهوحديث العرنيين وقدمر وقواه عليه الصلاة والسلام استنزهوا البول الحديث واعترض بأن التعارض اغما يتمقق اذاجهل الناريخ وفى حديث العربين دلالة التقدم لان فيده المناه فيكون منسول اولا نعارض بين الناسخ والمنسوخ سلنا أن فيهما تعارضا ولكنه في بولمايؤ كل فه والفرس غسرما كول عنده والكراهة فيه كراهة التعريم فيكون والمغطا وأحسب عن الاول بأن الدلالة دون العبارة وفى عسارته تعارض فترجم حانب العبارة وتحقق التعارض وهوفاسدلان اشتمال القصة على المذلة بدل على أن العبارة منسوخة فلانعارض وبأنانتساخ المساخ الايدل على انتساخ طهارة بول مايؤ كل المهدلان ماحكان مختلفان فالريازم من انتساخ أحدهما انتساخ الا خروهوأ بضافا سدلان حديث العرسين الدال على طهارة بول مايؤكل لحداماأن بكون منسوخا أولافان كان الاول انتني الثعارض

فسلا يخفف في نحاسه تها مانسا الحافاللروث بالعدرة فان الحكم فيهاك ذلك بالاتفاق (ولافسرق بن مأ كول اللهم وغيره) عند العلماءالثلاثة (وزفرفرق سهمافوافق أباحشفةفي غرالمأكول ووافقهمافي المأكول)فائه قاس الخارج منأحدالسبيلين بالخارج من السبيل الاستروانادر من السسل الآخر وهو البول مختلف باختسلاف كونه مأكول اللسم وغسره فكذا الخارج من هدا السبيل وقوله (وعن محد) وان كان الثانى من المسته ولى مادوكل لمه بقولة عليه الصيلاة والسلام استنزه والبول عنده والامر بخيلافه وعن الثانى بأن سومة لم الفرس عنده م تكن لنعاسته بل تعرزا عن تقليل مادة الاحتهاد فكان لمه طاهرا عنده ولهدذا قال بطهارة سؤره وهدذا يلزم منه الانقطاع لان أول الكلام كان منياعلى أن بول غير مأكول اللعم عنده نحس غليظ فاذا و ردعليه ماذكر قيده بكون الحرمة النعاسة وقيد عرف بطلان قلل في أصول الفقه ولصعوبة التفصى عن عهدة هذا المقام ذهب بعض المحققين الى أن المراد بتعارض الا عاد التعارض في لحده فانه روى انه صلى الله عليه وسلم من عن لموم الخيل وروى انه صلى القه عليه وسلم أذن في لموم الخيل وهذا يوجب النحفيف في يوله لانه ماكول (٤٤١) في وجه فلا يكون كبول الكلب و الحماد و الكلام فيه كالكلام فيماقبله لان

(وان أصابه خرومالا يوكل لمه من الطبورا كثر من قسد رالدرهم جازت الصلاة فيه عسد أى حنيفة وأي يوسف رجهما الله وقال مجدر جه اقه لا تجوز فقد قبل ان الاختلاف في التحاسة وقد قبل في المقسد اروه والاصم هو يقول ان التحقيف المضرورة ولاضرورة العدم المخالطة فلا يحفف ولهما أنها تذرق من الهواء والتحامى عنه متعذر فتحققت الضرورة ولووقع في الاناء قبل يفسده وقبل لا يفسده وتعذر صون الاوانى عنه

الدليل كالا دى فانه طاهرا العم و فيس البول والفرس كذلك (قوله فقد قيل الخ) يعنى اختلف المشايخ فىأن فولهما بجوازا لصلاة بساءعلي طهارة خرا الطيو رالحرمة أوعلى النفسد يرفيسه بالفاحش فقال الكرخى لطهارته عندهما وقال الهندواني للفته وانفقوا على أنه نجس مغلط عنديجد ثم الواقع أن أبابوسف مع أبى حنيفة على رواية الكرخى ومع مجدعلى رواية الهندوانى والمفهوم من الهداية أتهمع أي حنيفة في الروايتين وليس كذلك فتعصل عن أي حنيفة روايتان رواية الهندوا في حفيف ورواية الكرخي طاهر وعن أبى يوسف رجه الله روايتان رواية الهندواني غليط ورواية الكرخي طاهر وعن مجدر حدالله غليظروا به واحدة وجعل المصنف الاصع الضفيف بناءعلى أن الضرورة فيه لاتؤثراً كثر من ذاك فأنه قلما يصل الى أن يفيمش فيكني تحفيفه (الله الهوريقول) أي محد (العوال فيل بفسد موفيل لا يفسده الاول بناءعلى أنه نعس خفف أوغلظ وأمكان الاحتراز بضميرها اذهومعتاد فلا يصفق فيه ضرورةبل تفريط بخلاف الثوب والبدن وأماالشاني فمحكن كونه ساءعلى الطهارة أوعلى سقوط حكم النجاسة مع قيامه الاضرورة كاقال أبويوسف رجه الله في شعر الخنزير حتى لو وقع في الماء أفسد ممع اطلاق الانتفاع به الغزاذين الضرورة وقد تطهرأ ولوية الاول الماقلنا فان قلت ما الفرق لمحسد بن خرم الطبو والحزمة ويول الهزة التي تعناد البول على النياس حيث روى عشدة نه طاهر فالحواب كأنه بى عاسة الدره على عدم الضرورة القديصيب الناس وقد لايصيب بل قل الشاهد مصاب يخلاف ذاك السنور فانالضرورة فيهمعققة وهمابنياقهام الضرورة على عدم قدرة الاحتراز عنه هذا ان محت هدد والرواية والافنى التجنيس بال السنور في المسترزح كله لان يوله نجس با تفاق الروايات واذالواصاب الثوب أفسيده لكن الحق محتم اوحسل الروايات على الروايات الطاهرة أومطلقا والمراد السنور الذي لابعتبادالبول على الناس والافقد حكى هوفي موضع آخر من التعنيس اختلاف المشايخ فما ادابال على النوب وفي الخلاصة ادابالت الهرّم في الاناء أوعلى تُوب تنجس وكذابول الفارة وقال الفقيمة أبوجعفر

الميممنسوخ كافي الحار (وان أصامه خره مالايؤكل لمه من الطبور) كالصقروالبازي والحداة (حازت الصلاة فيهعنداني حنيفة وأبي وسفوقال محدلا تعوز فقدفيل ان الاختلاف في النّحاســة) يعني أنه طاهر عندهما وهوالمنقول عن الكرخي ونحس عنسد عمدكالنعو (وقلقسل في المقدار) يعنى أنه نحس بالانفاق لكنه خفيف عند أي حنيفة غليظ عندهماوهوالنقولعن أبى جعفر الهندواني ويفهم من لفظ المسنف أنأبا بوسف مع أبي حنيفة فىالروايسس جمعاوهكذا ذكره فرالاسلام في الحامع الصغيروهوخلاف مافى المنظومة والمختلف فان فيهما أن أبابوسف مع أبى - نبف على دوامة ألكرخي ومع مجسد على

رواية الهندوانى وقوله (هويقول التخفيف للضرورة) على طريقة الهداية وغرالاسلام وهوظاهر ينعس (ولو وقع في الانا قبل يفسده العدالة والمائية ويعلن المكان صون الاوانى عنده ويه أخد أبو بكرالاعش (وقيل لا يفسده لتعذر صون الاوانى عنده) وبه أخذ الكرخي

⁽قوله وان كان الثانى لم تشبت بحاسة ول ما دو كل لمه بقوله صلى الله عليه وسلم استنزه واعتسده والامر بحسلانه) أقول بل بشبت الشك بالنعارض على مامر (قوله لان أول الكلام كان مبنيا على أن بول غير مأكول السم عنسده نجس غليظ) أقول بمنوع (قوله والكلام فيه كالكلام فيه كالكلام فيه كالكلام فيه كالكلام فيه كالكلام فيه النافر والألب منسوخ كافى الحاد) أقول ان أراد أن المحرم معاوم التأخر فلانسلم ذلك وان أراد أنه كذلك بالرأى فلا يفيده اذلا عن على النعارض الطاهرى فتأمل

قوله (وانأصابه من دم السمك) ظاهر وقوله (ليس بدم على التحقيق) لان الدم على التحقيق بسود اذا شمس ودم السمك يبيض ولهذا يصل تناوله من غيرذ كأة وروى المعلى عن أبي وسف أنه أعتبر الكثير الفاحش (فان انتضم (و)) عليه البول مثل رؤس الابر فذاك ليس بشي

> (وان أصابه من دم السمك أولعاب البغل أوالجارا كثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيه) أمادم السمك فللنه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نحسا وعن أبي وسف رجه الله اعتبر فيسه الكثير الفاحش فاعتسبره نحسا وأمالهاب البغسل والحارفلانه مشكول فيهفلا يتنعس بهالطاهر فان انتضرعليه البول مثل رؤس الابرفذاك ليس بشي) لانه لا يستطاع الامتناع عنه قال (والنياسة ضربان مر سة وغير م "سية ها كانمنهام "يافطهارته زوال عينها) لان التحاسسة حلت الحل باعتب ارالعسين فتزول بزوالها (الاأن يبق من أثرها ما قشق اذالت، لأن ألحر جمد فوع وهذا يشسر الى أنه لايشترط الغسل بعدزوال العين وانزال بالغسل مرة واحدة وفيه كلام (وماليس عرف فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر) لان التكر ارلامدمنه الاستغراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الطن كافي أمرالقبلة واغاقدوا بالسلاث لانغالب الطن يعصل عنده فأقيم السيب الظاهر مقامه تيسموا وتأيدفلك بحديث المستيقظ من منامه غم لابدمن العصرف كل مرة

ينحس الاناءدون الثوب اه وهوحسن لعادة تخمير الاواف هذاوبول الفارة في رواية لابأس بهوالمشايخ على أنه نجس خفة الضرورة بخسلاف خرتها فأن فيسه ضرورة في المنطة فقالوا اذا وقع فيها فطعنت عِلْزاً كُلُ الدقيق مالم يظهر أثر الخروفي معلم اوغوروفي الايضاح بول الخفافيش وخرو واليس يشئ اه وفى فتاوى قاضيخان بول الهرة والفأرة وخرؤهما نجس فأظهر الروايات يفسدا لماءوا نثوب وبول الخفاش وخرؤه لا بفسدلتعذرا لاحترازعنه ودم البق والبراغيث ليس بشئ ودما لحلة والاوزاغ نجس (قولهمثل وسالا برفليس بشئ يشيرالى أنهلو كانمثل رؤس المسلامنع وقال الهندواني بدل على انه لوكان مثل الحانب الاكواعتير وغيرمن المشايخ لايعتبر الحانسين دفعاللمرج ومالم يعتبراذا أصابهماه فكثرلا يجب غسله وفى الجتبى فى فوا در المعلى لوانتضم ويرى أثره لأبدمن غسله أه وقالو ألو ألق عذرة أوولا فمامها تتضم عليهما من وقعها لا ينجس مالم يظهر آون النحاسة أوبعلم أنه البول وماثر ششعلي الغاسل من غسالة المت عمالا عكنه الامتناع عنمه مادام فعلاجه لا ينجسه لعوم الباوي بخلاف الغسالات الشلاث اذااستنقعت في موضع فأصابت شيأنحسته أمالله الثالث وحده فعلى الخلاف السابق أول الباب (قوله الاأن يبق من أثرها مايشق) أى أونها أوريحها ما يحناج فيه الى استعمال غيرالماء كالصابون والاشنان وعلىهذا فالوالوصبغ ثوبه أويده بصبغ أوحنا متجسسين فغسل الى أن صفا الماءيطه رمع فمام اللون وقيل يفسل بعدداك ثلاثا وأما الطهارة لوغسل يدممن دهن نجس مع بقاء أثره فاغماء لله فى النصنيس بان الدهن بطهر قال فبق على بد مطاهرا كاروى عن أبي يوسف في الدهن ينص بعيل فاناه ثم يصب علسه المساه فيعسلوالدهن فيرفع بشي هكذا يفعل ثلاث فانطهرانتهي وتطهر العسل النعس على قوله أن يصب عليسه ماء فيغلى حتى يعود الى القدر الاول ثلاث فافيطهسر وقد يشكل على المتكالمذ كورما في التعنيس حب فيه خرغسل ثلاثالطهراذا لم تبق فيه رائحة الهرلانه لم يبق فيه أثرها فان مقت رائحتها الايحوز أن يجعل فسهمن الما تعات سوى الللانه يجعله فيه يطهر وان لم يغسل لان مانسه من الجريت للاما أخر كلامه أفاد أن سقاء رائحتها في من الجريت الما وعلى هذا فديقال فى كلماية فيهرائحة كذاك وفي الخلاصة الكوزاذا كان فيه خر تطهيره أن يجعل فيه الماه اللائم ات كل مرة ساعة وان كان حديد اعند أبي يوسف يطهر وعند معد لايطهر أبداانته يمن غيرتفصيل بين بقاء الرائحة أولا والنفصيل أحوط (قوله وفيه كلام) أى المشايخ فنهم من قال يغسل

أىشي وحب الغسل على المصلى لاته لايستطاع الامتناع عنه لاسمافي مهب الريح وقدسشل ابن عباس عن ذلك فقال أناأر حومن عفو الله أوسعمن هذا وعن أبي جعفرالهندواني انقول محدمثل رؤسالاردليل على أن الحانب الاخرمن الابرمغتبر وغيرممن المشايخ فالوا بللابعتم الحانيان جيعالدف ع الحرب قال (والنحاسة ضربان مرثبة وغسيرم ثية) الحصر ضرورى لدورانه بين النفي والاثمات وذلك لان النعاسة بعدا لحفاف اماأن تسكون متحسدة كالغائط والدم أوغسرهما كالمول ونحوه فطهارة الاولىذوالعينها من غيراشتراط عددفيه (لان النحاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزوالها) وقوله (الأأنسيق من أثره) كلونه وراتحته (مانشقازالته) بالاحتياج في الأزالة الى غمرالماء كالصابون والأشنان فأن ذلك لاعنع الجوازوهو استثناء العرض من العين وهوالعن فبكون منقطعا والامسل فيذلك ان ازالة شلذاكر جوهوموضوع وفيه اشارة إلى أن عمم ااذا زالت عرة واحدة لاعتاج الىغسل بعده وقولة (وفيه كلام)أى اختلاف المشايخ (9 / - فتح القدير أول) كان أبوجعفر بقول بعدزوال عين التعاسة تغسل من ين لانه التعق بغير من تبد غسل من التعاسة تغسل من تن

فىظاهرالرواية لانه هوالمستخرج

بعدزوال العن ثلاثا الحاقاله بعدها بنعاسة غيرم سة وعن الفقية أى حعفر مى تن كغيرم سة غسلت مرة وقسل اذاذهب العسن والاثر عرة لانغسل وهوأ قس لان نحاسة الحل بجعاورة العن وقد زالت وحديث المستبقظ من منامه في غير المرتبة ضر ورة أنه مأمور لتوهم المحاسمة واذا كأنمندوياولو كانت من يه كانت محققة وكان حكه الوجوب (قوله في ظاهر الرواية) احتراز عاروى عن مجممين الاكتفاء بالعصر في المرة الاخسرة وتعتسرقوة كل عاصر حتى إذا انقطع تقاطره بعصره ثم قطر بعصررج لآخرا ودونه يحكم بطهارته عمدأه قنصرعلى مايعصر ومخصوص منه أيضا أمأ النانى فقال أويوسف فى ازارا لمام اذاصب عليسه ماء كثيروه وعليه يطهر بلاعصر حتى ذكرعن الحلواني لوكانت النحاسة دماأ ويولا وصب علمه المباء كفامعلى فياس قول أبي يوسيف في ازارا لجام لكن لايخني أن ذلك لضرورة سترالعورة فلا يلحق به غسيره وتترك آلروايات الظاهرة فيه وقالوا في البساط النَّحسُ اذًّا حعيل في نهرلياة ظهر وفي خف بطانته كرياس دخل في خروقه ماه نحس فغسيل الخف ودليكه بالسد مُملاً ما وثلاً اوأراقه الاأنه لم يتهاله عصر الكرياس طهر كالبساط وأما الاول فلا يخلو كون المتنفس عماتنداخله النحاسة أولا فغ الثاني بغسل وصفف في كل من أوهو مذه السالندوة والوافي الحلد واللف والمكعب والجرموق أذاأمرا لماعليه ثلاثا وحفف كلمرة طهر وقيل لا يحتاج الى تجفيف وقبل الاحوط وقال المصنف في الاجوالستعل القدم مكفيه الغسل ثلاثا دفعة واحدة وكذا الخزفة القدعة المستعلة وينبغي تقييدها عااذا تنعست وهي رطية أمالوتركت بعد الاستعمال حتى اجفت فانها كالجديدة لانه يشاهدا جنذا بهاحتى يظهرمن ظاهرها وكذا حصيرتنيس رطبة يحرى عليهاالماهالى أن يتوهم زوالهالانه لاطريق سواه واجراءالما قديقوم مقام العصرفان كأنت السه فلامدمن الدائ وهذامجول على الحصر الصقماة كاكثر حضر مصركافي بعض نسيز الواقعات في الموريا من القص بغسل ثلا افسطهر بلاخلاف أماالحديدة المتخذة عما تشرب فسسماني وفي الاول فلا اتطهرعندم دأبداوتطهرعندأى بوسف كالخزفة الجديدة والخشبة الجديدة والبردى والجلدديغ بنمس والحنطة انتفضت من العياسة فغند أي حنيفة وأي نوسف يغسل ثلا باويعفف في كل مرة على ماذ كرنا وقبل في الانعسرة فقط والسكين المرة ، عيام نحس عوه ثلاث مابطاهر واللحم وقع في مرقه نحاسة حال الغليان بغسلي ثلاث الغيطهر وقيل لايطهر وفي غيرسالة الغليان يغسسل ثلاثا كذا في الطهر به والمرقة لاخرفهاالاأن تكون تلك التماسة خرا فانها فاصب فيهاخل حتى صارت كالخل حامضة طهرت وفي التينس طخت الحنطسة في الخر قال أنوبوسف تطبع ثلاثابالما مو تحفف كل مرة وكذا اللعم وقال لوحسفة اذاطيخت فيالجر لاتطهرأ بدأ ومه مفتيانتهي والبكل عندمحد لاتطهرأبدا ولوألقت دجاجة مالة الغليسان في المساوقيس أن يشسق بطنه التنتف أوكرش قبل الفسل لايطهرأ بدا لكن على قول أن وسف يجبأن تطهرعلى فانونما تقدم في اللم فلتوهو سحانه أعلم هومعلل بتشربهما النحاسة المصلة في السم واستطة الغليان وعلى هنذا أشهرأن اللسم السميط عصر نحس لايطهر لكن ألعملة لذكورة لاتثنت حق بصل الماءالي حدالغليان ويحث فيه أللحم بعد ذلك زمانا يقع في مشله التشرب والدخول في مأطن اللهم وكلمن الاحرين غير متعقب في السميط الواقع حيث لأيصل الملع الىحسد الغليان ولايترك فيه الامقدارماتصس الحرارة الىسطح الحلد فتنعل مسام السطح عن الصوف بلذلك الترك يمنع من جودة اتقلاع الشعر فالاولى في السميط أن يطهر بالغسسل ثلاثًا لتنحس سطير الحلد بذلك الماه فانم ملايعترسون فيه عن المنعس وقد قال شرف الاعة بهذا في الدحاجة والكرش والسميط مثلهما سائلشتى بتربالوعة جعلت بترما ان حفرت قدرماوصل الميه المتعاسة طهرماؤها لاحوانها فان

حتى بغسلها ثلاثاوقد تقدم وقوله (في ظاهر الرواية) استرازعمار ويعن محسد فى غىرروا به الاصول اذا غسل ثلاث مرات وعصر في المرة الثالثة بطهروفي غبررواية الاصول أيضاأنه يكتني بالغسل مرةوهذا فعياشعصر بالعصر أمافي غره كالحصر مثلافانأما بوسف يقول بغسل ثلاثما ويجفف في كل مرة فيطهر لانالتعفيف أثراني استغراج النماسية فيقوم مقيام العصر اذلاطريق سواه والحرج موضوع وعجد يقول لايطهسر أمدا لان الطهارة بالعصر وهوما لاشعصىر

هتمع ذاكطهرالكل حوض فيسه عصروفع فيه نحاسة انكان بحسناو كانماه تنحس ينع والافلا حدالانسان وقشر ويسقط في الماء أن كأن قليلامثل ما يتناثر من شقوق الرحل لا يفسد الماء وانكان كثيرا فدرالظفر أفسده ولووقع الظفر نفسه لاينعس لانه عصب اذالم تكن عليه رطوبة فمالناتم طاهرسواء كان متحللامن الفمأ وحريتقيامن الجوف لان الغالب كونه من البلغ وهوطاهر وقد أسلفناألهاذا كانمنتناأ وأصــفرنقضاذا كانقدرمل الفم وفىالظهير يهما فمالميت قب وقدقدمنافي ناخة المسسكان كان يحال لوأصابها المالم تفسدفهي طاهرة والافتعسسة هذااذا كانت من الميتة أمامن الذكمة فطاهرة على كل حال ولوسقط سضة من الدحاحة أوسخلة من أمها في. مرقة لاينجس توضأ ومشى على ألواح مشرعة بعدمشي من يرجله قذر لا يحكم بنجاسة رجله مالم يعلمانه لهعلى موضعه الضرورة ومثله المشي في ماه الجام لا ينعس مالم بعلم أنه غسّالة متنعس أو. تنعمل وماذكرفى الفتاوى من التنحس من وضع رجسله موضع رجل كا الثلج أوالطين وتطائرهذ مغبى على روامه نجاسة عين الكلب وليست بالمختارة حلدالحم عنع الصلاة لانعلا يحتمل الدماغة لنقام الذكائمقام الدماغة وعن الحلواني قيص الحية طاهر ونقا لاصم والشعيرالذي وجدفي معرالابل والشاة يغسل ومؤكل لاالذي فيخثى المقرلانه لاصلامة فمه ى فى طَين أوأصا مه ولم يغسله وصلى تحز به مالم يكن فعه أثر النحاسة لانها الماثع ولم توجد الا أن يحتاط أمافي الحبكم فلايجب وماذكرمن التفصيل في اعادة السن السياقطة بين سيت مهوانهلاعنع مطلقالان السين لنست بتحسية لانهاعظ سأوعصب وقال بعض المشا ملاة فى ثباب الفسقة لانهم لا يتقون الخور قال المصنف الاصرائه لا يكره لانه لم يكرممن لذمة الاالسراويل مع استصلالهم الهرفه فأولى انتهى بخسلاف مااذا ثبت مخبرمو للاة في الديماج الذي ينسجه أهيل فارس لانه بلغنا المهرمس لثلا الطهرت العروةمع طهارة السدلان نحاستها بنحاستها فطهارتها يطهارتها وقدتة بعضهالى بعض قورما حولها فالتي واستصبريه وأكلماسواه وانكان ذائبا نجسه مالم يبلغ القدرال مامر وقد مناطريق تطهيره مرت آلريح مالعذرات وأصاب الثوب انوحدت دائحتها تنح بالنوت من بخيارات المتعاسة قبل ينعسم وقبل لاوهوالعميم وكذاماسال من الكنيف الاولى غسله ولايحب مالميكن أكررآ به نجاسة وفي الخسلاصة مرت الرجم على النعاسات وتمسة توب ته للاكان طاهرا في الصحير بخلاف مالووقعت فيها فأرة ثم أخرحت بعسدما تخا فوان فيغب ولم يعلمن أى الحبين هي صرفت التياسة الى الحي الاخرهذا اذا لم يقع على شي فان وقع عسل له وهذا اذا كانالوا حدفان كانالا ثنين كل منهما بقول مأ كانت في مى فكلاهماطاهر واذاتلطيخ ضرع شاه يسرقينها فلبهاراع سدرطبة فني نجاسته روايتان

وفصل في الاستنجادي

(الاستنجادسنة) لانالني عليه السلام واطبعليه (ويجوزفيه الجروما فاممقامه عسعه حتى ينقيه) لان المقصود هوالا نقاء فيعتبر ماهوا لمقصود (وليس فيسه عدد مسنون) وقال الشافعي رجه إلله لا لا من الشيلات القوله عليه السيلام من استجمر فليوترفن فعل فسن ومن لافلاح ج

وفصل في الاستنعادي

هوازالة ماعلى السييل من النعاسة فان كأن للزال به حرمة أوقمهة كرم كقرطاس وخرقة وقطنسة وخل فيل مورث ذلك الفقر (قهله واطب عليه) وإذا كان كاذ كرفي الاصل سنة مؤكدة واوثر كه صحت صلانه قال فى الخسلام من ينا على أن النباسة القليلة عفوعندنا وعلى وناف الباسة التى على موضع الحدث والتى على غيره فى غيرموضع الحدث اذاتر كهابكره وفى موضعه اذاتر كهالا يكره وماءن أنس رضى الله عنسه كانرسول الله صلى ألله عليه وسلم مدخل الخسلاء فأحسل أنا وغلام فيحوى اداوة من ماء وعنزة فيستنجى بالماءمتفق عليه ظاهرفي المواظبة بالمماءومقتضاه كراهة تركه وكذامار وى ابن ماجه عن عائشة قالت مارأ يترسول الله صلى الله عليه وسلم فوج من غائط قط الامس ما مولكن لا يحنى أن هذامشترك الدلالة بين كون المسقبل الخروج أوبعده والرادأنه صلى الله عليه وسلم مافرغ من قضاء الحاجة الا توصّا بسانا لملازمته الوضوء والمعاوب يترباط ديث الاول (قوله وماقام مقامه) يعنى من الاعيان الطاهرة المزيلة خورج الزجاج والثلج والاتبو والخزف والفعم (قوله لان المقصود الخ) يفيدانه لاحاحة الى التقسيد مكيفية من المذكورة في الكتب نحواقياله ما لحِرفي الشيئاء وادماره به في الصيف لاسترخاه الخصيتين فيه لأفى الشتاء وفي المجتبي المقصود الانقاء فيضتارما هوالابلغ والاسلم عن زبادة الناويث اه فالأولى أن يقعد مسترخيا كل الاسترخاء الاان كأن صائما والاستنجاء بالماء ولايتنفس اذا كأنصائمًا ويجترزمن دخول الاصبع المبتلة كلذلك بفسدالصوم وفى كتاب الصوممن الخلاصة المايفسداذاوصل الىموضع الحقنة وقل آيكون ذلك اله والخافة يَبغي أن ينشف الحل قبل أن يقوم ويستعب لغيرالصائم أيضآ حفظاللثوب من الماء المستعل ويغسل بدمه قبل الاستنصام وبعد موينبي أن يخطو قبله خطوات وألمقصودأن يستبرئ وفي المبتغي والاستبراء واجب ولوعرض أه الشيطان كشيرا لايلتفت اليهبل ينضع فرجه عاما وسراويه حتى اذاشك حل البلل على ذلك النضع مالم يتيقن خلافه ولايتخط ولايبزق ولايذكرالله تعالى حال حلوسه ولاف ذلك الحل وبالماء السارد في الشستاء أفضل بعد تحقق الازالة به ولايدخل الاصبع فيل بورث الباسور والمرأة كالرجل تغسل ماظهر منها ولوغسلت براحتها كفاها (قوله وليستنج الخ) روى البيهق في سننه من حديث أبي هريرة رضى الله عنسه أن رسول القهصلي الله عليه وسلم فال انماأ الكم مثل الوالداذ اذهب أحدكم الى الغائط فلايستقبل القبلة ولايسندبرها بغائط ولايول ويستني شلائة أحجار ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجى الرجل بمينه ورواءأ بوداودوالنسائ وابزماجه واننحيان في صحيحه كلهم يلفظ وكان بأمر شلانة أحجار وانما عزوناه ألبيه في لانه بلفظ الكناب وعن عائسة رضى الله عنها عنسه صلى الله عليه وسلم قال اذاذهب أحسدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فانها تعزى عنسه رواه الامام أحدوا بوداودوالنساف وفرواية فليستطب بثلاثة أحيار رواهاالدارقطي وقال اسناده صيح (قوله ولناقوله عليه السلام الخ) عن أبي هر يرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من التحل فاليو ترمن فعسل فقد أحسن

قمل لمذكر محد الاستنعاء عند ذكرسن الوضو وأن كانم أفوى سننه لانه أراد بهدذا الوضوء الوضوءعن النوم لاعن البول والغائط والاستنعاء لهدذا الوضوء لس سنة واعاقلناذلك لان الله تعالى مدأ بالوضوء عن النوم هكذا حاءعن بعض العجابة فانه كان بقرأ ماأيها الذين آمنوا اذافتم منمضاجعكم الحالصلاة وأقول اغاذ كروههنالان الاستنصاء لازالة النعاسة العننية فذكره هناأ نسب وفى الغرب نحا وأنحى اذا أحدث وأمله من النحو وهوالمكان المسرتفع لأنه يستتربها وقت فضاء آلحاجة ثم قالوا استنعى اذا مسح موضع الحووهوما يخرج مناللطن أوغسله وهو (سنة لان الني صلى الله عليه وسلم واظب عليه) والمواظمة مع الترك دليل السنية (ويجوزيا لحروما يقوم مقامسه) من المدروالليد والقطن وغرهافي الننقية وكمفشه أن عسم الموضع حى ينقيه) لان آلانقاء هو المقصودفيعتبرماهوالمقصود (ولس فسهعددمسنون وقال الشافعي لابدمن التثلث لقوله علمه الصلاة والسلام في حديث أي أبوب الانصارى وليستنم

بثلاثة أجار) أمروالامرالوجوب فالحديث يدل على وجوبه بكية معاومة (ولناماروى أبوهر يرمن قواه صلى الله عليموسلمن استعمر فليور فن فعسل فسن ومن لافلاح ج)وهدايدل على نفى الوجوب والعدد لانه قال فليوتر

والابناريقع على الواحد وماروا ممتروك الطاهرة المناهرة التبي بجعرة مُلاثة أحرف جاز بالإجماع (وغسله بالماء أفضل) لقوله تعمالى فيه رجال يحبون أن بنطهروا نزلت في أفوام كانوا يتبعون الجارة الماء مهوأ دب

ومن لا فلاحرج ومن استجمر فليوترمن فعل فقدأ حسن ومن لافلاحرج ومن أكل فسانخلل فلسلفظ وما لالة بلسانه فليبتلع ومن فعسل فقدأ حسن ومن لافلاحرج ومن أتى الغائط فليستترفان لم يجسد الاأن يجمع كثيبامن رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب عقاعدبى آدممن فعل فقدأ حسن ومن لافلاحرج حديث حسن رواهأ بوداودواب حبان ف صححه والابتار يقع على الواحدة فاذا لم يكن حرج في ترك الابتارلم بكن حرج في ثرك الاستنعاء وفه نظر فان المنه على هذا التقديرا غياهو الارتارين استنعى وذلك لايتحقق الابنني ايتارهوفوق الواحدة فانسني الواحدة منتني الاستنعاء فلابصدق نني الامتارمع وحود الاستنجاء فلايتم الدليسل الابصرف النفي الى كلماذ كرفيد خل فيسه أصل الاستنجاء ان أحب وجرد الابتارفيه والمعنى من فعل ماقلته كله فقدأ حسن ومن لافلا حرب وماروا متروك الظاهر فانه لواستني جحرله ثلاثة أحرف ماذ فعلم أن المرادعددالمسمات غسرانه قدر بالثلاث لان غالب الطن يحصل عنده كاقدره فحديث المستيقظ لالتعقق المانع فالمستيقظ لكن هذااذا كان الاستعمار خاصاف الاستنعاء لكنه مشترك بينسه وبين استعمال الجرفي آليخور كأفى فولهم تحمر الاكفان في المنائز واستجمر فلان أى تصروا سجمران صيع المكاتب عندالمأمون فأدخل وأسه بشم الضور فأمرمن يعسم فاغتم وكان سسموته فيمشل كشعرة بطول نقلها فيكون لفظ الحديث لينان سفية الايتار في العفور والتطيب واناسستدل بأن الحجرلا تزيل ولذا ينعس ألماء القليل اذا دخله المستنصى مفلقاتل أن عنعه و مقول عاز اعتبار الشرع طهارته بالسم كالنعسل وقدأجرواالر وابتين فى الارض تصيبها النماسة فتعف ثم تسل والثوب يفرك منالمي ثم يبتل فعدة نظائر قدمناها وقياسه أن يجر باأيضا في السبيل اللهسم الاأن كون اجماع في التنصس مدخول المستنحى به ثم الختار عند كثير في تلك النظائر أن لا يعود عجس وقياس قولهمأن لايعود السمل نجساو مازمه أن لا ينعس الماء وقد صرح ما خلاف في تنعس السسل باصابة الماء فعسلى أحسدالقولين لايتعس الماءصر يحاهدذا وأجمع المتأخرون أنه لاينعس بالعسرق حتى اوسال العرق منه وأصاب الثوب والبدن أكثر من قدر الدرهم لاعنع والذي يدل على اعتبار الشارعطهارته بالحروضوهماروى الدارقطني عنأبىهر برةأنهصلى الله عليه وسلمنهى أن يستني بروث أوعظم وفال انهسمالا يطهران وقال استناده صيم فعسلم أن ماأطلق الاستنصاعية يطهرا ذلؤلم يطهر لم يطلق الاستنصاء به بحكم هـ نمالعالة (قهل القوله تعالى المن الإيطابق المدلول وهوأن الماء أفضل ماذكر بل مقتضاه أنابله ع أفضل وهولا يستلزم أفضلية الماءمنفردا تمهو حديث رواه البزار وقاللانعلم أحدارواه عن الزهري الامحدى عبدالعزيز ولانعل أحداروي عنه الااسه اه وقال اسأني حاتم سألت أبي عنه فقال هم ثلاثة اخوة مجدين عبدالعزيز وعبدالله بن عبدالعزيز وعران بن عبدالعزيز وهمضعفاه فى الحديث ليس لهم حديث مستقيم والذى يطابق المداول حديث الأماجه عن طلحة بن نافع فالأخسرف أوأوب وجاربن عبدالله وأنس بن مالك الزلت فيعرجال يحبون أن ينطهر وا قال صلى الله عليه وسلم بامعشر الانصاران الله قدأشي علمكم في الطهو رفي اطهو ركم قالوا نتوصاً الصلاة لمن الجنابة ونستنجي بالماء قال هوذا كم فعلكوه وسنده حسسن وان كان عتبة بن حكيم فيسهمقال ضعفه النسائ وعن ابن معسين فيهر وأيتان وقال أبوحاتم صالح الحديث وقال ابن عدى أرجوأنه لابأس موأخرج الحاكم الحسديث وصحعه والحاصل أن الجسع أفضل تمالما ممعسوه

(والايتاريقع على الواحد) وقال ومنلافلاحرجنني المرج عن ثرك الاستنعاء أصلافدل على أنه لا يفترض (ومارواهمستروك الظاهر فأنهلوا ستنعى بحمراه ثلاثة أحرف حاز بالاحماع)فلا يصوالاستدلال بهأو محمل الامرعلى الاستعباب توفيقا بين الحديثين (وغسله بالماء أفضل لقولة تعالى فسه رحال يحبون أن بتطهروا نزلت في أقسوام كانوا يسعون الخارة المام) يعني أهل نباء فوله (شهو) أىغسلمالمام (أدب) لان رسول الله مسلى الله علمه وسلم كان يستنعى بالماء مرةو بتركه أخرى وهدنا حدالادب

(وقيل هوسنة في زماننا)لان أهل الزمان الاول (• • ١) كانوا يبعرون بعراو أهل زماننا يثلطون ثلطا هكذا يروى عن الحسن البصرى

وقبل هوسنة في زماننا ويستمل الماء الى أن يقع في غالب طنه أنه قدطهر ولا يقدر بالمرات الااذاكان موسوسافيقدر بالثلاث في حق وقبل بالسبع (ولوجاوزت النجاسة مخرجها لم يجزف الاالمان) وفي بعض النسخ الاالمائع وهذا محقق اختسلاف الرواندين في تطهير العضو يفسيرا لماء على ما بينا وهذا لان المسمخ يرمن بل الاأنه آكت في به في موضع الاستنجاء فلا يتعدد اله من يعتبر المقدد المائن وراء موضع الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله السموط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد وجه الله مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع (ولا يستنجى بعظم ولا بروث) لان النبي صلى الله علم عوضا المنابق وفي المعلم عن ذلك ولوفعل يجز به لحصول المقصود ومعنى النهى في الروث النجاسة وفي العظم كونه ذاد الجن (ولا) يستنجى (بطعام) لانه اضاعة واسراف (ولا بهينه) لان النبي عليه السلام نبى عن الاستنجاء بالمين

(قوله وقيسل هو) اى استعمال الماء سنة في زماننا قاله الحسن البصرى فقيل له إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوايتر كونه فقال انهم كانوا يبعرون بعراوأ نتم تشلطون ثلطا ورواء البيهني في سسننه عن على رضى الله عشمه قال ان من كان قبلكم كانوا يبعرون بعر أوانتم تشلطون تلطافا تبعوا الجارة الماء هذا والنظرالى مانقدم أول الفصل من حديث أنس وعائشة رضى المعامما يفيدان الاستنجاء بالماء سنة مؤكذ تف كل زمان لافادته المواظية وانما يستنعى بالماه اذاو حدمكانا يسترفيه نفسه وأوكان على شطنهر ليس فبسه سترة لواستنجى بالماء قالوا يفسق وكثيراما يفعله عوام المصلين في الميضأة فضلاعن شاطئ النيل (قولهموسوسا) بكسر الواولانها حديث النفس فهونفسه يتحدث واذا فتح وجبوصله فيقالموسوسااليك أى تلق اليه الوسوسة وفيمانقل أيضا تقدير بعشر مرات أى صبات الماء وفي الخلاصة منهم منشرط الثلاث ومنهم منشرط السبيع ومنهم منشرط العشرة ومنهم من وقت في الاحليال ثلاثاوفى المقعدة خساوالعميم أنهمفوض الى رأيه فيغسل حتى يقع فى قلب ه أنه طهر اه وكانّ المراد بالاشتراط الاشتراط في حصول السنة والافتراء الكلّ لايضره عندهم (قهل السقوط اعتبار إذاك الموضع) تقدمأن كون قدر الدرهم ليس مانعامأ خونمن سفوط غسل أحد السيلين ومعنى هسدالس الأأنه سيقط شرعا دليله فعرفنا ذلك الدليل أن قدر وهوالدرهم معفوعنه شرعاواذا كانهو المعرف فسقوطه أيضاهولأنه فسدره فعازم الغسل اذزاد بالاصل غامة مافعه أنه أول محل عرفناذاك وهو لايقتضىأن يعتبرفيه درهم آخرمعه والالقيل فغره أيضامقدار الدرهم ساقط فيعتبرالقدرالانع وراءه وهو ماطل واذالم يسقط الزائد لايحزئ فيه الحجر وفي الحسلاصة وان خرج القيم أوالدم من ذلك الموضع لا يكفيه الجرهذا اذا كانت النباسة التى على موضع الاستتباء قدر الدرهم أوأ قل فان كانت أكثر عن أبى حنيفة بكفيه الحجر وعن مجدلًا يكفيه وعن أبي توسف روابتان (قوله نهى عن ذلك) فيكره ويصمروى البخارى من حديث أى هر رة قال له الذي صلى الله عليسه وسلم ابغى أجسارا أستنفض بها ولاتأتى بعظم ولابروثة قلت مابال العظام والروثة فالهمامن طعام الحن وروى الترمذي لاتستنجوا بالروثولا بالعظام فانه زاد اخوا نكم من الجنّ (١) وعلى هذا القائل أن يستدل على طهارة الارواث كقول مالك بهذا فانعلو كان نجسال يحل طعاماللين أذالشر يعة العامة لمتختلف في حق النوعين من المكلفين الاندليسل والجواب قدوحد الدليل وهوقوله فهاركس أورجس ولايجزيه الاستجاء بجبراستنجي به مرة الأأن يكونه حرف أخولم يستنجبه وقول لانه اسراف وإهانة) وأذا كرهوا وضع المملمة على ألخبز للاهانة فهدذا أولى فاوفعل فأنتي أتم وطهر الحكل على احدى الروابتين فحوا زالمائع فى البدن وكذا بالعظم (قوله نهى عن الاستنعاء بالمين) عن أى قشاد تقال اذا بال أحد كم فلا بأخذن ذكره بمينه ولايستنحى بمينه ولايتنفس في الاناستفق عليه

وقوله (الااداكانموسوسا) بالكسروالوسوسة حدمث النفس وانماقيل موسوس لانه يعتث بما في ضمره (فيقدر بالثلاث فيحقه) كافى غرالرئية لانالبول غسرمن والغائط وان كان من ثمالكن المستنصى لاراه فسكان عسنزله البول (وقسل بالسبع) اعتبارا ما كمسدن الذي ورد في ولوغ الكلب وفوله (ولو حاوزت النماسة مخرجها) قسل بأن يتلطيخ نفسه وماحوله منموضع الشرج (لُم يجز الاالما) وفي بعض تسع المختصر الا الماتع وقوله (وهــذا) يعنىقوله الاالماء والاالماتع (يحقق اختسلاف الروآيتسنى تطهير العضو بغسرالمام) يعسى انقوله الاالمامدل علىأنازالة التحس الحقيق عنالبدن لايجوز الامالياء وأسوله الاالمائع يدلعلي ان ازالته تحوزبالمائع الذى عكن ازالة النعاسةية وقوله (على ماسنا) أى فى أول مات الانعاس وقوله (وهذا) أي الذي قلنامن استراط المائع (اذاجاوزت النجاسة مخرجها) لما أن المسم غدر مزيل الاانه اكتنى به فى موضّع الاستنعاء بالضرورة والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها فلأبتعدى ألىغرهافلا محوزالاالماء أوالمائع وقوله (تم يعتبر المقدار المانع)ظاهرُ وقوله اعتبارا

﴿ كَابِ الصلاة ﴾

قدتقدم فى أول الكتاب وجه تقديم الصلاة على سائر المشروعات بعد الايمان وهى فى الغدة عبارة عن الدعا وفى الشرعية والاركان المعهودة والافعال الخصوصة وسميت بالصلاة لا شهر الها على المتى المغوى فهى من المنة ولات الشرعية وسب وجوبها أوقاتها والام طلب أداء ما وجب فى الذمة بسبب الوقت وقد كرنا وجه ذلك فى التقرير وشرا فطها الطهارة وسترالعورة وأستقبال القبيلة والوقت والنية وتكسيرة الافتتاح فان قلت جعلت الوقت سبباف كيف بكون شرطا قلت هوسب الوحوب وشرط الاداء وأركام القيام والقراءة والمنازع والسجود والقعدة الاخرة مقدار التشهد وحكها سقوط الواجب عنه بالاداء فى الدنيا وبسل الثواب الموعود فى الاتحراء في المنازع من المتعود في الاتحراء في المنازع وسلم المنازع والمنازع والمنا

الموافيت جمع ميفات والمبقات مأوفت به أى حددمن زمان كموافيت الصاوات (١٥١) أومكان كوافيت الاحوام واعماا بشدا

بيان الوقت لأنه سبب الوجوب وشرط الأداء فكان له جهتان فى التقديم وقدم من بنها وقت الفجر أولان مسلاة الفجر أول من صلاة الفجر أول السلام حين أهبط من المنة وأطلت عليه الدنيا وجن اليل ولم يكن برى قبل ذلك فيان خوفا شددا فلما انشق الفجر شددا فلما انشق الفجر المسلام المناف خوفا شددا فلما انشق الفجر شددا فلما انشق الفجر المناف خوفا المناف المنا

(ڪتاب الصلاة). ﴿ باب المواقبت ﴾

(أول وقت الفجسرا ذا طلع الفجرالثاني وهُوالبِيباصُ المعترض في الافق وآخر وقتها مالم تطلع الشمس ً لحديث امامة جبريل عليه السلام فانه أم رسول الله صلى الله عليه وسياغ فيها

﴿ كتاب الصلاة ﴾

(قول عديث امامة جبريل) عن اب عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمنى جسبريل عليه السرائد على الطهر في الأولى منه ما حين كان الني ممسل الشرائد عملى العصر حديث كان الني ممشل العشاء صلى العصر حديث كان كل شي ممثل ظله عملى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم عملى العشاء حين عاب الشفق عملى الفجر حين برف الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الشائية الطهر حديث كان طل كل شي ممثله فوقت العصر بالامس عملى العصر حديث كان طل كل شي ممثله عملى المغرب

صلى ركعتين شكرالله تعالى الركعة الاولى النعاة من ظلمة الليل والنابية شكر الرجوع صوء النهار فكان ذلك سبب كونهار كعتين وفرضت علينا فلما كانت أول صلاة صلاها الانسى قدمها في الذكر وأول وقتها اذا طلع الفعرالثانى أى الفعرال المدرحان (وآخر وقتها في الافق واحترز به عن الفجر الكاذب وهو البياض الذي يبدو في السماء ويعقبه ظلام وتسميد العرب ذنب السرحان (وآخر وقتها مال تطلع الشمس) فيسل هسذا من قبيل اطلاف اسم الكل على الجزء لان قوله مالم تطلع الشمس وقت طلوع الفعر الى طلوع الشمس وهو جزم من جيع الوقت وحديث حديل عليه السلام هو ماري على الطهر وي ابن عباس أن رسول الله صلى الظهر المارة عليه وسلم قال أمنى جبريل عليه السلام عند البيت مرتين وصلى في الظهر

كاب الصلاة ك

(فوله وأقل جمع بنصر ومعه وسطى هوالاربع) أفول هذا الاستدلال أنما ينتهض لولم يكن عطف قوله تعالى والصلاة الوسطى من قبيل عطف الروح على الملائدكة

(قال المصنف أقل وقت الفجر اذاطلع الفجر الثاني) أقول أى أول وقت صلاة الفجر وقوله اذافي قوله اذاطلع الفجر الشاني استعمل اسها لانظر فا (قوله لانه سبب الوجوب وشرط الاداء) أقول ولانه لامدخل فيه المختسار العبدوكسيه بلهو بمجرّد خلق الله تعالى بخلاف سائر الشرائط (قوله قبل هذا من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء المن أقول والاولى المنظم الشمس فيها فتأمل المناف وهو كثير فالمعنى وآخره آخر الاوقات التي لم تطلع الشمس فيها فتأمل

فالبوم الاول حين ذالت الشمس وصارالني ومثل الشراك وصلى بى العصر حين صارطل كل شي مثله وصلى بى المغرب حين غابت الشمس وصلى بى العلم و وصلى بى العلم و وصلى بى العساء حين غابت الشمس وصلى بى العساء حين غابت الشمس وقته بالامس وصلى بى العساء حين مضى ثلث مثله وصلى بى المغرب حين غربت الشمس لوقته بالامس وصلى بى العساء حين مضى ثلث البسل أوقال نصف الليل وصلى بى الفهر و صلى بى المغرب و كادت الشمس أن تطلع ثم قال بالمحده في الفهر و قت الابساء من قبلك والوقت ما بين المغرب و أحيب المؤت بن الفهر و قوله المؤت و المناه عنه المؤت بن واعترض ما نوقه مأبي تنفيز الوقت في غير الوقت في من قبلك والمؤت و المامعناه ليس الوقت منهما والمؤت و المؤت في مناه و المؤت و المؤت

فخط على رأسموضع الزيادة

فيكون من رأس الخط

الى العودف، الزوال فأذا

صارظل العود مثليه

من رأس الخط لامن العود

خرج وقت الظهرعنسد

أبى حنيفة ثمهو يختلف

مانعتلاف الامكنة والاوقات

حتى قيلانه في أطول أيام

السنة لابيق عكة فيذلك

الوقت ظلل على الارض

وكذابالمدينة تأخذالشمس

الحسطان الاربعسة وذلك

النيء غبرمعتبر فيالتقدير

بالظل بل المعتسر ماسوأه

وقوله (وآخروفتها عنسد

أى حنىفة اذاصارظل

فى اليوم الاول حين طلع الفجر وفى اليوم النابى حيناً سفر جدا وكادت الشمس تطلع ثم قال فى آخر الحديث ما ين هذين الوقتين وقت الث ولامعتبر بالفجر الكاذب وهو البياض الذى يبدوطولا ثم يعقبه الطلام لقوله عليه السلام لا يغرّ فكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل وانما الفجر المستطير فى الافق أى المنتشرفيه (وأول وقت الظهر اذا زالت الشمس) لامامة جبريل عليه السلام فى اليوم الاول حين ذالت الشمس (وآخروقتها عندا بي حنيفة رجه الله اذاصار ظل كل شي مثليه

لوقته الاول غملى العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل غملى الصبحين أسفرت الارض غمالتفت حير بل فقال المجد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت في ابن هدين الوقتين رواء أودا ودوالترمذي وقال حسن صبح وابن حيان في صبحه والحاكم وقال صبح الاسناد اه لكن فيه عبد الرجن هذا بالسناد ، وأخر حه عبد الرفاق عن عن حبير بن مطع عن أبي عبد الرجن هذا باسناده وأخر حه أيضاعن العرى عن عرب بن فافع عن حبير بن مطع عن أبي عبد عن ابن عباس فكا ثه أكد تلك الرواية عنابعة ابن أي بسرة عن عبد الرجن ومنا بعة العرى عن ابن فع المناده وأخر حديث الامام و بن بالزاى أي بنغ وهو أول طلوعه وقد روى حديث الامامة من حديث عدة من العماية منها حديث عبار بعناه وفيه غم عاملات عن الفر حدا يعنى في اليوم الثانى فقال قم باعجد فصل فقام في الموم والفظ المسترم في المواقيت والحديث الثانى رواه مسلم وأبودا ودوالترمذي والنساقي كلهم في الصوم والفظ المسترمذي عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الاعتماد والنساقي كلهم في الصوم والفظ المسترمذي عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الاعتماد وأول وقت الظهر اذا زالت الشمس) معرفة الزوال أن تنصب عصام شلاين أو قات الضحى في ادام وأول وقت الظهر اذا زالت الشمس) معرفة الزوال أن تنصب عصام شلاين أو قات الضحى في ادام وأول وقت الظهر اذا زالت الشمس) معرفة الزوال أن تنصب عصام شلاين أو قات الضحى في ادام وأول وقت الظهر اذا زالت الشمس) معرفة الزوال أن تنصب عصام شلاين أو قات الضحى في ادام

كلشى مثلبه) اعلمان المواد والمستقد المستقد ال

(قوله وصادالني مثل الشراك) أقول أصاد ظل الشخص في ذلك الوقت في جانب المشرق بقد درشراك النعل (قوله واعترض بأن توله ما من هذين الوقت ن يقتضي أن لا يكون الاول والا خروتنا وذلك حلاف المطاوب) أقول وقوله يقتضي أن لا يكون الاول المعتمد على وسيعي التفصيل في الطلاق (قوله وأحيب بانه لواقتضى ذلك كان الصلاة في ما واقعة في غير الوقت) أقول والاظهر أن يقال الفعل دل على أن الغايد داخلة في المنظير خره (قوله فه وساعة الزوال) على المناف المناف أي قول والمستعلم المناف أي قه وظل ساعة الزوال المستعلم على حدث المضاف أي قه وظل ساعة الزوال المست في الزوال في مل على حدث المضاف أي قه وظل ساعة الزوال

قال الكرخى وهدذه أعب الروايات الى لموافقته الطاهر الاخبار وقوله آخر الوقت اذاصار طل كل من مثليه فيسه تسامح لان آخر الشيء منه واذاصار طل كل من مثليه خرج وقت الطهر عنده وكذا اذاصار مثل عندهما الاترى الى مافى المنظومة

والعصر حن المويلق ظله ، قدمار مثله وقالامثل

وتأويله آخرالوقت الذى يتعقق عند مخروج الظهر بدليل قوله في العد بعطوط وآخر وقت المغرب حين يغيب الشفق ولاشك أن يغيبو به الشفق يتعقق الخروج وقوله (لهما امامة جبريل عليه السلام) اختلف نسخ الهداية فيه فني بعضها في اليوم الاول أى امامته العصر في اليوم الاول أي امامته العصر في اليوم الثاني في هذا الوقت أى اليوم الاول أي المامته الطهر وفي بعضها امامته العصر في اليوم الثاني في هذا الوقت أى الوقت أى الوقت أى الوقت أن الناف الله وقوله (وله قوله عليه الصلاة والسلام) أى مادوى أي سعيداً بردوا بالظهر قان شدة الحرمن في جهنم أى ادخاوا الصلاة في البرديعني صلوها اذا سكنت شدة الحروقوله (من في جهنم) أى شدة حرها (وأشد الحرف ديارهم) كان (في هذا الوقت) بعنى اذا صارطل كل شي (١٠ ٥) مناه وهذا معارض بحد بث امامة حبريل

سوى في والزوال وقالااذا صارالفل مشد) وهو روابة عن أى حنيفة رجه الله وفي والزوال هو الى الذى مكون الزوال وقال الذى مكون الاشياء وقت الزوال الهماا مامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول في هذا الوقت ولابى حنيف قد رجه الله قوله عليه السلام أبردوا بالطهر فان شدة الحرمن في جهنم وأشدا المرف ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الاستفادي الوقت بالشك (وأول وقت العصراذا خرج وقت الطهر على القول نواخ وقت المام على المول نواخ وقت المام على القول نواخ وقت المام وقت وقت المام وقت وقت المام وقت المام وقت وقت المام وقت المام وقت وقت المام وقت المام وقت المام وقت المام وقت وقت المام وقت وقت المام وقت وقت المام وقت وقت المام و

النال ينقص فهى فى الارتفاع فاذا أخذين دفا ول أخذه الزوال فليعفظ مقدارا لطل اذذال فاذا بلغ طل كل شي طوله أوطوليه على الخلاف مع ذلك المقدار خرج وقت النظهر ودخل وقت العصر وعن أبى حنيفة من رواية أسدن عرو اذا بلغ طوله مع فى الزوال خرج وقت الظهر ولايد خسل وقت العصر الى الطولين وقال المشايخ بنبغى أن لا يصلى العصر حتى ببلغ طولى الشي ولا يؤخر العلهرالى أن يصبير طوله ليفرج من المدلات فيهما (قوله وله قوله الخالف) عن أبى هر برة عنسه صلى الله عليه وسلم اذا اشتدا طر فا بردوا بالصلاة فان شدة الحرم في جهنم دواه السبقة وانفرد المنارى بحديث أبى سعيد المدرى أبردوا بالطهر فان شدة الحرالخ (قوله واذا تعارضت الآثار) يعنى حديث الامامة وهذا الحديث وثبوت التعارض متعلق بصدق المقدمة القائلة أشدًا لحرف ديارهم اذا كان طل كل شيء مثله فلا ينقضى الوقت بالشاهر اعتبار كل حديث روى في الأوقات لا به أول ما علم المامة حبريل على كل حديث وى في الأوقات الابه أول ما علم المامة بريل على ما ذاك وقت الطهر وهو المدى فلا يصير وردة الظل مشلاعين في أن والوال ونني خروج الظهر في معيد وردة النظل مشلاعين في أن الظهر وهو المدى فلا يصير وردة النظل مشلاعين في أن الظهر وهو المدى فلا يقد من دليل وغاية ما ظهر أن يقال ثبت بقام وقت الظهر عند صير وردة مثلا استخالا مامة حبريل في مؤلف في المدى فلا مندليل وغاية ما ظهر أن يقال ثبت بقام وقت الظهر عند صير وردة مثلا استخالا مامة حبريل فيه في المده والمناه والم

لانامامته عليه السلام في صلاة العصرفي الموم الاول فمااذاصارظل كل شي مثلة دلت على خووج وقت الظهر والامر بالابراد بالظهر دلء لي عسدم خروجيه لانشدة الحر فی دیارہے کان فی ہذا الوقت (واذاتعارضت الا مارلا بنقضى الوقت) الثابت بيقين (بالشك)فيل أولمن صلى بعدالزوال ابراهم عليه السلام حين أمريذ بح الوادصلي أربعا الاولى شكرا لذهابغم الواد والثانية شكرا لنزول الفداء والثالثة لرضا الله تعالى حسن فودىقد صدقت الرؤما والرابعة لصرواده علىمضرة الذبح

(، ٧ _ فتحالقدير اول) وكانذاك منه تطوعاوقد فرض علينا وقوله (وأولوفت العصر اذاخر جوفت الظهر على القولين) أى قول أبى حنيفة فى الرواية المشهورة عنه وقول صاحبيه فعنده اذاصار ظل كل شي مثليه سوى فى الزوال دخل وفت العصر وعندهما اذاصار ظل كل شي مثله (وآخروقها وقت غروب الشمس

(قوله فالالكرخى وهدنمأ عب الروايات الى لموافقة الظاهر الاخبار) أقول فى الموافقة بحث (قوله وتأويله آخر الوقت الذى يضقق عنده خروج الظهر) أقول وفيه بحث ثم أقول قوله الذى الخ صفة لقوله آخر ففيه بحياز حيث أريد بالا خرما يقرب منه ويليه فاضافة آخر الى الوقت بيانية واضافة الوقت الى الضمير فيها بحازاً يضافتاً مل (قوله بدليسل قوله فيما بعد بخطوط وآخر وقت المغرب حتى يغيب الشفق ولعل حتى الشفق) أقول فى دلالته على ماذكر تأمل اذلا بازم أن تدخل الغابة تحت المغيالكن الواقع فى نسخ الهدا به حين يغيب الشفق ولعل حتى فهذه النسخة تحريف من المكاتب (قوله وفي بعضها فى اليوم الثانى أى المته الظهر) أقول فيمكون فى كلامه نوع الباس اذالمرادمن هذا الوقت حين شخل المؤلفة وله المرادة بيل ما اذا مدالخ الأأن دلالة الحسد بث على خلافه

لقوله عليه السلام من أدرك ركعة من العصر فيسل أن تغرب الشمس فقد الدركها) ذكره في العصيصين فيل وأول من صلى العصر ونس عليسه السلام حسين أنجاه الله تعالى من أربع ظلمات وقت العصر ظلمة الزاة وظلمة الليسل وظلمة الماء وظلمة بطن الحوت قصسلاها شكر الطوعا وأمر نابها (وأول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر و قتها مالم يغب الشسفق وقال الشافهي وقت المغرب مقدد ارماي صلى فيه ثلاث ركعات) وهو أحد قوليه قال الغزالي في وقت المغسرب قولان أحدهما

القوله عليه السلام من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها (وأولوقت المغرب اذاغر بت الشمس وآخروة تهامالم يغب الشفق) وقال الشافعي رجه الله مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات لان جبر بل عليه السلام أم في اليومين في وقت واحمد ولساقوله عليه السلام أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخروقتها حين يغيب الشفق وما رواه كان التحرز عن الكراهة (ثم الشفق هو البياض الذى في الافق بعد الجرة عند أبي حييفة رجه الله وقالاهو الجرة) وهورواية عن أبي حنيفة

العصر بحديث الابرادوامامته في اليوم الثاني عندصير ورته مثلين يفيد أنه وقته ولم ينسخ هذا فيستمر ماعام ثبوته من بقا وقت الطهرال أن يدخل هذا الوقت المعاوم كونه وقتا للعصر (قوله لفوله علسه السلام) عنأبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك وكعة من الصبح فبلأن تطلع الشمس فقدأ درك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصرمتفق عليه وهومخالف لحديث حبربل والحل على أن قول جبريل عليه السلام الوقت فيمابين هذين يرادبه الوقت غيرالمكر وهأولى من الحل على النسخ وكذا فى المغرب والعشاء واذا قلناان تأخيرالمغرب مطلقامكر وموتأخير العشاءالى مابعد نصف الليل مكر ومولظهور عدم صلاة جبريل في الوقت المكروه بخلافه في أول وقت العصر حيث لا يتأتى هـ ذا فتعين النسخ فيسه (قول له لقوله عليــ ه السلاة والسلام) روى الترمذي من حديث مجدين فضيل عن الاعش عن أبي صالح عن أبي هر رة فال فالرسول الله صلى المه عليه وسلم ان المصلاة أولا وآخرا وان أؤل وقت الظهر حَمَن ترول الشمس وآخروقتها حن مدخل وقت العصروأ ولووقت صلاة العصر حن مدخل وقتها وان آخروقتها حين تصفر الشمس وانأول وقت المغرب حنن تغرب الشمس وان آخر وقته احتن يغس الافق وان أول وقت العشاء حن يغسب الافق وان آخروفتها حنن منتصدف اللمل وان أؤل وقت الفحرحين بطلع المجحر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس وخطأ المخارى والدارقطئ مجدئ فضيل فى رفعه فان غيره من أصحاب الاعش بروونه عن مجاهد عنه من قوله ودفعه ال الحوزي والنالقطان بتعويز أن يكون الاعش سمعه من مجاهد مرسلا وسمعه من أي صالح مسندا فدكون عنده طريقان مسندوم سل والذي وقعه يعني الن فضيل صدوق من أهل العلم و ثقه ابتن معين وقدروى مسلم عن بريدة عال أنى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فسأله عن مواقيت الصلاة فقال أقم معنائم أمر بلالافساق الحسديث الى أن قال ثم أمره فأخر المغرب الى قبيدل أن يغيب الشفق يعنى في اليوم الثاني وأخرج أيضاعن أي موسى الاسمرى أن سائلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فسأله عن مواقيت الصلاة فساق الحديث الى أن قال ثم أخر المغرب حتى كان عندسقوط الشفق يعنى فى الموم النانى وأخرج أيضاعن ابن عرأن الني صلى الله علمه وسلم فال وقت

أنه عندالى غروب الشفق والبه ذهبأجدن حنبل رجـه الله والشاني اذا مضى بعدالغر وبوقت وضوء وأذان واعامة وقدر خس ركعات فقـــد انقضى الوقت وقال في الحلية قدرثلاث ركعات وعلى هذا في اذكره المصنف من حهشه ليس بكاف واستدل بامامة حسيربل عليه السلام في المومين فى وقت واحدود الثلان الوقت لوكان عتدالم يؤم حربل في المومن في وقت واحدلانه كان يعلمأول الوقت وآخره (ولنا)حديث أبي هريرة (أول الغرب حدين تغرب الشمس وآخر مخين يغيب الشفق وماروام) من المامة حسر بل علسه السلام في المومسين في وقتواحد (كان التحرز عن الكراهة) لان تأخر المغسرب الى آخر الوقت مكروه (م) اختلف العلماء في (الشفق) فقال أبو حنيفة (هوالساض في

الافق بعداً لجرة) وهوقول أي بكر ومعاذوا نس وابن الزبير (وقالاهوا لجرة وهوروا به عن أبي حنيفة) صلا

(تولي قال في الحلية قدر ثلاث ركعات) أقول بعنى قال فيه مكان خس ركعات (قوله وما رواه من امامة جبر بل عليه السلام الخ) أقول وفي الغاية وغن حديثهم جوابات أحدهما الهمعاوم بالقعل وهذا بالقول ففيه فريادة فائدة الثاني معناه بدأها في الثاني حين غربت الشهر ولم يذكر وقت الفراغ فيحتمل أن يكون الفراغ عند مغيب الشفق ويكون بين هذين اشارة الى ابتداء الفعل في البوم بن والى آخر الفعل في البوم بن والى آخر الفعل في البوم بن والى آخر الفعل في البوم الثاني انتهى وفيه بحث

رواه عنه أسدين عرو وهو قول ابن عروشد ادين أوس وعبادة بن الصامت رضى الله عنهم وبه أخدا الشافعى واستدل بقوله علمه الصلاة والسلام الشفق هوالجرة (ولا بي حنيفة) مارواه أبوهر برة أن الني صلى الله عليه وسلم قال (وآخر وقت المغرب اذا اسود الافق) وهولا يكون الا بعد ذوال البياض (ومارواه) يعنى قوله عليه الصلاة والسلام الشفق هوالجرة (موقوف) على ابن عرذكره في الموطا والموقوف لا يصلح جنة (وفيسه) أى في الشفق (اختلاف الصحابة) كاذكرناه قبل معنى كلامه أن القسل بالحديث في الختلف فيه المحتابة الا يجوز لا نعد عدم القسل به أى في القبول دليل انقطاعه في كيف يجوز القسل في ذلك بالموقوف وفيسه نظر لا يه وكان الازام قبل وأقل من صلى المغرب شكرا تطوعا عيسى عليه السلام حين خاطبه الله تعالى بقوله أأنت قلت الناس المخذوفي الآية وكان الازام قبل وأقل من صلى المغرب شكرا تطوعا عيسى عليه السلام حين خاطبه الله تعالى بقوله أأنت قلت الناس المخذوفي الآية بعد غروب الشمس فالاولى لذي الالوهية عن نفسه والثانية لنفها عن والدنه والثالثة لا ثباتها الله وفيه نظر (وأول وقت العشاء اذاغاب الشفق وآخر وقتها ما لم يطل الفجر) لما وي قال وقتها ما لم وقتها ما لم يناس والثالثة المناب المناب والم الله عليه وسلم قال وآخر وقتها المالية والمناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب والمالية المناب ا

وهوقول الشافعي رجمه الله لقوله عليه السلام الشفق الجرة ولاي حنيفة رجه الله قوله عليه السلام وآخر وقت المغرب اذا اسود الافق ومادوا مموقوف على ابن عررضى الله عنهماذ كره مالك رجمه الله فى الموطا وفيه اختسلاف المحابة (وأقل وقت العشاء اذاغاب الشفق وآخر وقته اما لم يطلع الفيسر الثانى) لقوله عليسه السلام وآخر وقت العشاء حين يطلع الفير وهو جمة على الشافعي رجمه الله فى تقديره بذهاب ثلث الليل

صلاة الظهرفذ كرالحديث الى أن قال ووقت صلاة المغرب مالم بغب الشفق (قوله وهوقول الشافعي الخ) روى الدارفطني عن ابن عرأن النبي مسلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فآذا عاب وجبت المسلاة قال البيهق والنووى الصيع أنعموقوف على ان عرومن المشايخ من اختار الفتوى على روايه أسدبن عرو عنأبى حسفة رجه الله كقولهما ولاتساعد مروامة ولادراج أماالاول فلانه خلاف الروامة الطاهرة عنه وأماالثاني فلا فتمنافى حديث ابن فضيل وان آخروقتها حين يغيب الافق وغيبو بته بسقوط البياض الذى يعقب المسرة والاكان مادماويجي مماتقدم أعدى اذاتعارضت الاخبار لم ينقض الوقت بالشك وقدنق لعن أي بكرالم دين ومعاذين جبل وعائشة واس عباس رضي الله عنهم في روامة وأبي هريرة وبه قال عربن عبدالعزير والاوزاى والمزنى وابن المنذر والحطابي واختاره الميردو ثعلب ولايتكرأنه يقال على الجرة يقولون عليه ثوب كانه الشفق كايق العلى البساض الرقيق ومنه شفقة القلب لرقته غسيرأ فالنظر عنسدالترجيع أفادترجيع أفه البياض هنا وأقسرب الامر أنه اذا ترتدفى أنه الجرة أوالبساص لا ينقضي بالشك ولآن الاحساط في ابقاء الوقت الى البياض لانه لاوقت مهمل بينهما فضروج وقت المغرب يدخسل وقت العشاءا تفاقا ولاحصة لصلاة فبسل الوقت فالاحتياط في التأخير وأماالحسديث الذى ذكره في آخر وقت العشاء أنه مالم يطلع الفير فقي للم يوجد في شي من أحاديث المسواقيت ذلك وملخص كالام الطيعاوى انه يظهرمن مجسوع الاحاديث أن آخر وقت العشسامحسين يطلع الفير وذاكأن اسعباس وأمامومي والخدرى رضى الله عنهم رووا أنه صلى الله عليه وسلم أخرها الحاتك الليل وروى أبوهريرة وأنسانه أخرها حنى التصف الليل وروى ابن عرانه أخرها حتى

حُمِينَ يطلع الفير قال المُصنف (وهو حجة على الشافعي في تقديره بذهاب ثلث اللسل) ووجه ذلك أنهمدل علىقيام الوقت الى الفحر وحمدت اماممة جـ بريل مدل على أن آخر الوقت هو ثلث السل فتعارضا واذا تعارضت الأتنار لاينقضي الوقت الشابت يقينامالشدك كا تقدماً ونقول امامة جريل لمنكن لنني ماوراء وقت الامامةعن وقت الصلاة بل لائسات ما كانفسه آلاترى أنه علمه الصلاة والسلام أمنى المومالثاني حين أسفروالوقت بيقي يعسده الحاطاوع الشمس واذالم: كنالنني بقي ماروبناسالماعن المعارض فسكون خية فيلوأول من صلى العشاء موسى علمه

السلام حين خرج من مدين و ضل الطريق وكان في غم المرأة وغم أخيه هارون وغم عدوه فرعون وغم أولاده فلما نجاه الله تعالى من ذلك كله ونودى من شاطئ الوادى صلى أربعا تطوعا وأمر نا ذلك وهذه الاقوال التي ذكرتها عقيب كل صلاة وجدتها في شرح شيخى العلامة قوام الدين المكاكر حده الله منقولة عن أى الفضل مع زيادات فنقلتم المختصرة

(قوله قبل معنى كلامه ان التمسك بالحديث الخ) أقول وعنسدى أنه حواب سؤال وهوأن للوقوف فى مشله حكم المرفوع فأجاب بأنه لوسلم أنه من تلك المواضع الاأن له معارضا هو ما دوى عن غيره من الصحابة أنه البياض (قوله قيسل وأول من صلى المغرب شكر انطوعا عسى عليه السلام الى قوله وفيسه نظر) أقول بل ذلك في وم القيامة على ماذكره المفسرون ولعل ذلك وجه النظر (قوله بل لا ثبات ما كان فيه ألا ثرى أنه عليه السلام أم فى اليوم الثانى الخ) أقول فأين قوله بل فعلنا بيان المعاضرين كامر فى أول البحث بعد قوله وأجيب في الهلوا قتضى ذلك الخ

(وأول وقت الوتر بعد المشاء وآخره ما لم بطلع الفجر عنده ما لقوله صلى الله عليه وسلم فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر وعند أبي حنيفة وقت موقت العشاء) لان الوتر عند مفرض عملا والوقت اذا جمع بين صلاتين واجبتين كان وقت الهما جميعا كالفائنة والوقت بة فان قيل لوكان وقت الوتر وقت العشاء (٥٦) لما زتقد عه على العشاء أجاب بقوله (الاانه لا يقدم عليه عند النذكر)

(وأقل وقت الوتر بعد العشاء وآخره مالم يطلع الفجر) لقوله عليه السلام في الوتر فصاوها ما بين العشاء

يعدى اذا لم يكن ناسيا (الترتيب) وعلى هدا اذا أوترقبل العشاء متعدا أعاد الوتر بلاخد للفوان أوتر ناسالعشاء ثم تذكر لا يعيده عنده لان النسان بسقط الترتيب وبعدد عندهما لانهسنة العشاء كر كعنى العشاء فلوقدم الركعت على العشاد لم يجزعامدا كان أوناسافكذاك الوتر

(المرسب) وعلى هدا الدا أوترقب ل العشاء متعددا أوترقب ل العشاء متعددا أعاد الوتر بلاخد لافوان أوترناس العشاء ثم تذكر (ويستعب الاسفار بالفعر) لقوله عليه السدلام أسفروا بالفعرفانه أعظم الاجر

ذهب ثلثا البل ورون عائشة رضى اقه عنها أنه أعتم بهاحتى ذهب عامة البل وكلهافي الصيم قال فثمت أن الليل كله وقت لها وليكنه على أوقات ثلاثة ألى الثلث أفضل والى النصف دونه وما بعد مدونه مساق بسينده الى نافع من جبير قال كتبعر رضى الله عنه الى أبي موسى الاشعرى وصل العشاءات الليل شئت ولا تعفلها ولمسلم في قصة النعريس عن أبي قشادة أن الذي مسلى الله عليه وسلم فال ليس فى النوم تفريط انما النفريط أن تؤخر صلاة حتى مدخل وقت الاخرى فدل على بقاموقت كل صلاة الى أن يدخل وقت الاخرى و دخول الصبح بطاوع الفير فاما الحديث الذي ذكره في الوثر فهوما أخرج أوداود والترمذى وان ماحه من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله أمد كم بصلاة هي خبر لكمن حرالنم وهي الوتر فعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفير وسيأتى تمامما تسرفيسه في اب الوتر ولاحول ولاقوة الامالله وفي بعض طرق الحديث نيمايين صلاة العشاء الى طاوع الفير وهودليلهماعلى أن أول وقته بعد صلاة العشاء (قول ولا يقدم عليه عندالنذ كالترتيب فاوقدم ناسيالا يعيد وكذالوصلي العشاء يغيرطهارة ثم نام فقام توصاً فصلى الوثر ثم تذكرأته صلى العشبا ويغبرطهارة ومدهادون الوثرة بهماوعندهما يعيدهما ومن لابوجد عندهم وقت العشاء كافيل بطلع الفجر قبل غيبو بذال فق عندهم أفتى البقالي بعدم الوجوب عليم لعدم السبب وهومختار صاحب الكنز كايسقط غسل السدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين وأنكره الملواني غوافقه وأفني الامام البرهاني الكبر بوجوبها ولابرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرص وبين سببه الجعلى الذى جعل علامة على الوجوب الخفي السابت في نفس الامروجواز تعدد المعسرفات الشي فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليس على شي لايستلزم انتفاءه لجوازدليل آخر وقدوجد وهومانواطأت أخبار الاسرامين فرض الله تعالى الصلاة خسابعد ماأمروا أولا يخمسين م استقرالا مرعلى الهس شرعاعاما لاهل الاكفاقلا تفصيل فيهبين أهل قطروقطر ومادوى ذكرالدجال رسول الله صلى الله عليه وسام قلنا ماليثه في الارض قال أربعون بوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائرأ بامه كامامكم فقيل بارسول الله فذلك الموم الذى كسنة أيكفينا صلاة يوم قال لااقدرواله رواه مسلم فقدأوحب أكثرمن ثلاثمائة عصرفيل صبرورة الظلمئ لأأومثلين وقسعلسه فاستفدنا أنالواجب في نفس الامر خس على العموم غيران وزيعها على تلك الاومات عندو جودها ولايسقط بعدمهاالوجوب وكذا فالصلى الله عليه وسلم خسصاوات كتبهن الله على العباد ثمهل بنوى القضاه الصيع أنه لاينوى القضاء لفقدوقت الاداء ومن أفتى بوجوب العشاء يجبعلى قوله الوثر أيضا

﴿ فصـل ﴾

لمافرغ من ذكر مطلق الاوقات شرع في سان الكامدل منها والناقص وحعل لكلمتهما فصلا على حدة وقدم الاوقات المستعدة على المكروهة ووحمه ذلك ظاهر قوله (ويستحب الاسفار بالفعر) أسفر الصبعراذ أأضاءومنه أسفر بالصلاة اذاصلاها بالاسفار والباء التعدية وقواه و يستعب الاستفار ماطلاقسه مدل عسلىأن البداءة والختم بالاسفار هو المستعب وهوظاهر الروامة وقال الطعاوى ببسدأ بالتغلس ويختم بالاستفار ويجمع بنهدما

بتطويل القراءة ووجه الطاهر قوله صلى الله عليه وسم أسفر وابالفيرفانه أعظم الاجرو حدالاسفاران ففصل يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض بقراءة مسنونة قان ظهر له حاجة الى الوضوء بعد الصلاة أمكنه أن يتوضأ ويصلى الفيرقبل طاوع الشمس

ينصرفن من المسلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات عروطهن مايعسرفن من شدة الغلس قال المصنف (والحِية علمه مارويناه) نعنى مارومنامن حسديث رافع بنخد بجوهوقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفحرالحمديث وذلك لانهأم بذلك وأفله الندب ومارواه حكامة فعل لاتعادل قوله علسه الصلاة والسلام وقوله (وماترويه) اشارة الى قوله واذا كان في الصيف أوديها وذلك لابه مدعى التعمل في كلصلاة فأذائس التأخير فى المعض كان حقعلم وقوله (والابراد بالظهر) عطف على قوله الاستفار الفعروقوله (الماروينا) بعنى ماروى قبلهنا الفصل منقوله علسه الصلاة والسلام أبردوا مالظهر فان شهدة الحر الحبدث وقوله لماروما متعلق مقسوله والابراد بالظهر وقسوله (ولرواية أنس قال كانالنى صلى الله علمه وسلم اذا كان في الشيئاء مكر فالطهرواذا كان في المستف أرديها) متعلق المشلتين جمعا (فوله واستدل عاقالت عائشةرضي اللهعنها كانت النساء مضرفن الى آخر

الحديث) أقول هذا لايدل على الدعوى الكلية الايانه لاقائل بالفصل

وقال الشافعي رجه الله يستعب التعبيل في كل صلاة والحجة عليه ماروينا مومانرويه قال (والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه في الشتاء) لماروينا ولرواية أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الشتاء بكر بالظهر واذا كان في الصيف أبرد بها

وفصل في استعباب التعييل

(قوله وقال الشافعيرجه الله يستحبّ التعيل بكل صلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفوالله والعفو يستدى تقصرا وقال في حواب أى العمل أحب الى الله قال الصلاة لاول وفتها (قوله والجذعليه) في تعميمه وان الواقع النفصيل (مارويناه) من قوله عليه الصلاة والسسلام في الفجرأ سفروا بالفجر فأنه أعظم الاجرر واه الترمذي وقال حسن صيم وتأويله بأن المدراد تبن الفجر حىلا كونشك في طاوعه ليس بشئ اذمالم يتب ين لا يحكم بحواز الصلاة فضلاعن اصابة الأجر المفاد بقوله فانه أعظهم للابر ولوصرف عن ظاهره الى عظيم كان المناسب في المعليل بتقدير ذلك التأويل أن يقال فانه لا تصم الصلاة بدونه لانه هو الاطهر في افادة قصد عندما يقاعها مع شك الطاوع فكيف وصرفه عنه بلادليل لا يجوزبل في بعض روايانه ما ينفيه وهور واية الطحاوى أسفروا بالفجر فكلماأسفرتم فهوأعظم للاجر أوقال لاحوركم وروى الطحاوى حدثنا مجدن خرعة حدثنا القعنبى حدثنا عسى بن يونس عن الاعش عن أبراهم قال مااجتمع أحساب رسول الله صلى انه عليه وسلم على شئ ماأجمعوا على النور وهذا اسناد صعيع ولا بجوزا جماعهم على خلاف مافارقهم عليسه رسول اللهصلى الله عليه وسلم فيازم كونه لعلهم بنسخ النغليس المروى من حديث عائشة رضى الله عنها كان صلى الله عليه وسلريد للى الصيم بغلس فتشهد معه نساء متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن أحدمن الغلس وحد ينان مسعودرض الله عنه فى الصح ين طأهر فيما ذهبنااليه وهوقوله مارأ يترسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الالميقاتها الاصلانين صلاة المغرب والعشاه بجمع ومسلى الفجر يومشد قبل ميقاتها الذى اعتاد الادا منيسه لانه غلس يومشد ليتد وقت الوقوف وف لفظ لمسلم قب لميقاتم ابغلس فأفادأ فالعتاد كان غير التغليس الأأنه ببعد النسخ لانه يقتضى سابقة وجود المنسوخ وقوله مارأيت يفيسدأن لاسابقة فخالاولى حل التغليس على غلس داخه لالسجدلان حرتها رضى اقهعنها كانت فيسه وكان سقفه عريشا مقاربا ونحن نشاهدالآن أنه ينطن قيسام الغلس داخل المستعدوان صعنه قدانتشر فيسه ضوءالفيروه والاستفار وانحا وجب هذا الاعتباد لماوجب من ترجيم روامة الرجال خصوصامت ل ان مستعود فان الحال أكشف لهم في مسلاة الجساعسة ثمثمال الطساوى والذي ينبغي الدخول في الفحر في وقث التغليس والخروج منها في وقت الاسسفار فالوهوقول أي حنيفة وأبي وسف وعجل لكن الذي ذكر الاصابءن السلانة أنالانضسلأن يبسدأ بالاسفاز وجنسته وهوآلذى بفيسداللفنل فانالاسسفار بالفبسرا يقساعها فيسه وهي اسم لجموعها فيلزم ادخال مجموعهافمه فالواوحدة أن يبدأ في وقت يبني منه بعسد أدائها الى آخرالوقت مالوظهرله فسادصلاته أعادها يقراء تمسئونة حراتلة ماين المسين والستين آية قبل طاوع الشمس ولايظنأنهمذا يستلزمالنغليس الامن لميضبط ذلك الوقت وروى الحسن عن أبى حنيفة فى الفصل بين أذان الفجر والصلاة قال بؤذن ثم يصلى ركعتب ثم يمكث فدر قراءة عشرين آية مُ شُوِّب مُ بَكَثُ فَسَدَرَعَشُرِ بِنَ آيَةٍ ثَمِيقَمٍ وهَسَدَا يَقْتَضَى أَنْ يَشُرُ عَوْأَ لَمُواف الغلس قائمة ولاشكُ أن فيسه اسفاراما وعن الطحاوى من كان من عزمه التطويل بدأ بغلس ومن لاأسفر ولاخلاف لاحد فى سنية النغليس بفير من دلفة (قوله لماروينا) أى أبردوا بالطهر (ولرواية أنس الخ) في المفارى من حديث الدبن دينارصلي سُاأُمرِوا الجعة مُ فاللائس كيف كان رسول الله صلى الله عليه

(وتأخير العصر في الصيفة والشناء مالم تنفير الشمس لما في التأخير من تكثير النوافل لكراهم ابعد العصر) ولهذا كان تعيل المغرب أفضل لان أداء النافلة قبلها مكروه وتكثيرالنوافل أفضل من المبادرة الى الاداء في أول الوقت (والمعتبر تغير القرص وهوأن بصير بحال لاتحارفيده الاعين أى يذهب الصو فلا يحصل البصر بالنظر السمحيرة وقوله (هوالعديم) احتراز عن قول سفيان وابراهم النحعى ان المعتبر تغير الضوء الذي يقع على الحدران قال شهس الائمة أخذنا بقول الشعبي وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد وهوماقي لاذا قامت الشمس للغروب قدر رمح لم تنغيرواذا كانت الزوال وعمافسرتغميرالقرصبه (\ o \)

(وتأخسر العصر مالم تنغير الشمس في الشستاء والصيف) لما فيسه من تكثير النوافل لكراهم ابعده والمعتبر تغسيرالقرص وهوأن يصسر بحال لاتحارفيه الأعسين هوالصيح والتأخسر الممكروه (و) يستعب (تعبيل المغرب) لان تأخيرها مكرومك فيسممن التشبه بالهود

فقد تغيرت وكان قوله الوسلم بصلى الظهر قال كان رسول المه صلى الله عليه وسلم إذا اشتدالبردبكر بالصلاة وإذا اشتدالر هوالصير لبيان أن تغيير أرد بالصلاة والمراد الطهرلانه جواب السؤال عنها (قوله وتأخير العصر) حاصله أن تأخيرها الى تغير القرص مكروه ويستعب مالم يصل الحذاك وانما يستعب أن يؤخر هالمتوسع في النوافل لا الى التغسير بل بصليه اوالشمس بيضاء كاوردعنه وسلى الله عليه وسلم وماروى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث والعصر والشمس حية منفق عليه وأؤل وقت العصر عندأبي حنيفة من صيرورة الظل مثلين مع في والزوال ومنه الى التغريس كثيراجه افلابعد في كون الاداء قبل ذلك الوقت داخلاف مسمى التعمل غيرأ فهلاس تعملا شديدا وروى الحسن في الفصل بين أذان العصر والصلاة أن بصلى بعده ركمنسن كلركعة بعشرا باتأوأر بعا كلابخمس آيات وروى الدارقطي عن عبدالواحدين نافع فألدخلت مسجد المدينة فأذن مؤذن بالعصر وشيخ بالسفلامه وقال ان أبي أخسبر ف أن رسول الله مسلى الله عليه وسلم كان بأمر بتأخر هذه الصلاة فسألت عنه فقالوا هذا عبدالله بن رافع من خديج وضعف بعيد الواحد ورواما المخارى فى تاريخه الكبير وقال لاينا بع عليه يعنى عبدالواحد والصيرعن رافع غمره ثمأخ جعن رافع كنانصلى معالني صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم ينعرا لزورفية سم عشرفسم ثم يطبخ فنأكل لمانضي اقبل أن تغيب الشمس وعندى أنه الاتعارض بن هذين فاته اداصلي العصر في لتغير الشهر أمكن في الباقي الحالغروب مثل هذا العمل ومن بشاهداً لهرة من الطياخين في الاسفارم عاروساء لم يستبعد ذلك (قوله ويستعب تعبيل المغرب) هو بأن لا يفصل بين الاذان والأهامة الا يحلسة خفيفة أوسكته على أخلاف الذي سساتي وتأخرها الصلاة ركعتن مكروه وهو خلافية وستذكر في ماب النوافل انشاء الله تعالى قال في القنيسة إلاأن كمون فليلا وماروى الاصحاب عن ابن عررضي الله عنه أنه أخرها حتى مدا نحيم فأعنق رقبة يقنضي أن ذَّلتَّ القليل الذي لا يتعلق به كراهة هوماقيل ظهور النجم وفي المنيسة لا يكرمف السـفر ولا الدة أو كان ومغيم وفى القنيسة لوأخرها بشطويل القراءة فيسه خلاف وروى الحسن عن أبى حنيفة اله لا تكره ماله بغب الشفق ولابمعدود ليل الكراهة التشبه باليهود وأماقوله صلى الله عليه وسلم لاتزال أمتى يخير الخوهوماروى أوداودعن مر ثدين عبدالله وفيسسنده محدن اسحق فال قسدم علينا أبوأ بوب غازيا وعقبة بن عامر ومئد فعلى مصرفا خرالمغر بفقام السمأ يوأ يوب فقال ماهد فدالصلاة ماعقسة قال

أقل من ذلك تغسرت وما قيسل توضع طشت ماءفى المحراء وسطرفهمهان كان القرص بسدوالناظر القرص بهدا التفسير هوالصيع وتغيير الضوء وتغيرالقرص بالتفسيرين الاخسىرين ليس بصيح (والتأخر واله) أى الى هَذَا الوقتُ (مَكُروه) قالوا وأماالفعل فغيرمكروه لانه مأمور بالفعل ولايستقيم اثنات الكراهمة الشئ مع الامريم (ويستعب تعيل المغرب لأن تأخرهامكروه لتنافعه من التشمه باليهود) وقمه نظرلان كلمانكون تا خرها مكروهالايستازم أنامكون تعملها مستعما بالسواذ أن يكون ماما ألاترى أن تأخسر العشاء المالنصف الاخترمكروه ولايلزممن تركدا لأستعباب لانالتأخرالىنصف اللسل مباح على ماسيمي والحواب أن التأخر مكروملافسه

شغلنا من التشبه بالهود ومافعه التشبه بالهود فتركه مستعب لان الاباحة فيه قد تفضى الى المسامحة وماذكر في النهامة وغيره فى جواب هـ ذا السؤال مبنياعلى أمر الضدين أوالنقيض فليتأمل

(قوله والتأخيراليه أى الى هذا الوقت مكروه قالوا وأما الفعل فغيرمكروه لانه مأموريا لفعل ولا يستقيم اثبات الكراهة للشئ مع الاحريه) أفول فيه بجث فإن الكراهة وأخواتها من صفات أفعال المكلفين على مابين في موضعه ثم لامنافاة بين الامرروا لحظر على مايدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فلمكفر ولصنث وتفصيله في الكافي وكتب الاصول (فواه وماد كرفي النهامة وغيره في حواب هذا السؤال الى قوله لا يتمشى فلستأمل) أفول وفيسه بعث عقوله مبنياعي أمر الضدين يعنى به الردعلى صاحب النهاية وقوله أوالنقيضين بعنى به الردعلى الانقانى

قوله (وقال صلى الله عليه وسلم لا تراك أمنى بغيرما علوا الغرب وأخروا العشاء) دلسل منقول على استعباب تعييل المغرب ومعناه لا تراك أمنى بغيرم قدة تعييلهم الغرب ووجه البسك أن الشرع رتب استم الرائل المنت فيه للغرب والمباح لا يترت على فعله خير شرى واعترض على المصنف في تأخير الحديث عن الدليل العقلى وأجيب أنه فعل ذلك لا نافسيد وسلم قد أسورة الاعراف في فكره الفصل بينه و بين المدلول بدليل عقيلى وليس بطائل فان قلت روى أن رسول الله عليه وسلم قد أسورة الاعراف في صلاة الغرب وذلك يدل على أن التأخير وه أحيب بأن ذلك ليس محافي فيه عناه كلامنا في الذراف وقت المكراهة ممسرع والذي فعد و به بطل استدلال عيسى بن مشرع والذي فعد وسول الله صلى الله عليه وسلم كان من باب المدو المدمن أول الوقت الى آخر معفق و به بطل استدلال عيسى بن أب على جواز التأخير (ويستحب تأخير العشاء الى ماقبل ثلث الليل) لقوله عليه الصلاة والسلام لولا أن أشق على أمتى لا حرب السوالة الى ثلث الليل وطول بالفرق بينه و بن قوله عليه الصلاة والسلام (٥ و ١) لولا أن أشق على أمتى لا حرب سالسوالة الى ثلث الليل وطول بالفرق بينه و بن قوله عليه الصلاة والسلام (٥ و ١) لولا أن أشق على أمتى لا حرب سالسوالة الى ثلث الليل وطول بالفرق بينه و بن قوله عليه الصلاة والسلام (٥ و ١) لولا أن أشق على أمتى لا من سالسوالة الى ثلث الليل وطول بالفرق بينه و بن قوله عليه الصلاة والسلام (٥ و ١) لولا أن أشق على أمتى لا من سالسوالة المناه المسلمة والسلام المناه ال

وقال عليه السلام لا تزال أمتى بخير ما على الغرب وأخروا العشاء قال (وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل ولان فيه قطع السمر ثلث الليل) لقوله عليه السلام لولا أن أشق على أمتى لا خرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السمر المنه وعده وقيل في الصيف تعبل كى لا تتقلل الجاعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو تقليل الجاعة عارض ه دليل الندب وهو قطع السمر و احدة

شغلنا قالأماسمعت رسول اللهصلي الله عليه وسلم يقول لاتزال أمتى بخير أوقال على الفطرة مالم يؤخروا المغرب الى أن تشتبك النجوم فيه نظر اذمقتضا مندب وبتقدير تفويت ماندب اليه لانتبت الكراهة لحواز الاباحة كافى العشاء يندب تأخيرها الى ماقبل الثلث ويصليها اذذاك فان لم يفعل الى النصف انتفى الندب وكانمباحا ومابعدممكروه وحاصل الحديث ضمان الخير والفطرة أى السنة بالتعيل ولايلزم ثبوت صدهما في التأخير لجواز حصولهمامعه بسبب آخر وهذا انحا يلزم من استدل بالحديث على كراهمة تأخيرها وليس بلازم في كلام المصنف لجواز كونه فيه دليلاعلى قوله ويستعب تعيل المغرب هدذا انصح الحديث بتوثيق ابن اسحق وهوالحق الابلج ومانقل عن مالك فيده لايثبت ولوصح لم يقبله أهل العلم كيف وفدة الشعبة فيه هوأميرا لمؤمنين في الحديث وروى عنه مثل الثوري وابن آدريس وحادبن زيدو يزيدين زريع وأبن علية وعبدالوارث وابن المبارك واحتمله أحدوابن معسين وعامة أهل الحديث غفرالله الهمم وقدأطال المخارى في وثيقه في كاب القراءة خلف الامام اوذ كره ابن حبان فالثقات وانمالكارجع عن الكلام ف ابن اسعق واصطلح معه وبعث اليه هدية ذكرها (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لولا أن أشق على أمنى روى الترمذي عن أبي هر يرة رضى الله عنسه قال قال رسول اقته صلى الله عليه وسلم لولاأن أشق على أمنى لامرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أونصفه وقال حسن صحيح (قوله وهوقطع السمر) المنهى عنه على مار وى السنة في كتبهم أنه صـــ لي الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها والحسديث بعسدهار ووممطولا ومختصرا وأجازا لعلماء السمر بعسدها فالغير واستداواعافى الصحينعن ابنعر رضى الله عنهما صلى بنارسول الله صلى الله عليه وسلم

فأنهماعلى نهبرواحدوناك أندت السنة وهدذا أثبت الاستصباب وأحبب أنا لأنسلم أنهسما على نهج واحديل في حسديث السواك منتفى الامر عانع المشقة فاذا انتني الامربه وكان مقتضاه الوجدوب ثبت مادون الوجوبوهو السنة وفيا يحنفيه المنتنى للمانع هوالتأخمير ونفس التأخير لم يكن الوجوب بل النسدب والاستعباب (ولانفيم) أى فى التأخير (قطع السمر المنهى عنه بعده) والسمر حدث لاحلالمؤانسة وقال عليه الصلاة والسلام لاسمرىعدالعشاء والمعنى فسه أن يكون اختتام الصدقة بالعبادة كإحمل

ابتداء المحيفة بهاليصى ماحصل بينهما من الزلات فال الله تعالى ان الحسنات يذهبر السيآت قوله (وقيل في الصيف تعيل) يعنى يستحب تأخير العشاء الى ثلث الدل شتاء وصيفا وقيل في الصيف تعيل (كى لا تتقلل الجماعة والتأخير الى نصف الدل مباح) يعنى في الشتاء والمستعلم وقيد نظر لا نه لو كان ذلك لكان في الصيف مكروها وليس كذلك لا ناحدة وهوماذ كره بقوله لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه دليل النب وهو قطع السمر بواحدة أى بالكلية هوم شترك بينهما

(قال المصنف وتأخيراله شاء الى ما قبل ثلث اليل) أقول ينبغي أن تكون الغابة داخلة عت المغيافي كلام المصنف لينطبق الدابل على المذى فهى خارجة عنه في الحديث (قوله وذلك أثبت السنة) أقول لانسلم انه أثبت السنة بل ثبتت هى عواظبته صلى الله عليه وسلم كا سلف (قوله ثبت مادون الوجوب وهو السنة) أقول السنة ما واظب عليه رسول الله عليه وسلم ولا دلاله في الحديث على ذلك في كيف تثبت السنة (قوله ونفس النا خير لم يكن الوجوب بل الندب والاستحباب) أقول ان قيل آذا كان التأخير النسخب والاستحباب كيف تلزم المشقة على الامة ولا حرج في ترك المستحب قلنا المراد بالامة هم الذين يصلون خلفه صلى الله عليه وسلم

فشد الاباحة فيهما والى النصف الاخبر مكروه القيه من تقليل الجاعة وقدا نقطع المرقبل أى قبل النصف الاخبريعى أن الاباحة في آخر النصف الاول اغما تئب أمارضة دليل الندب وهوقطع السهر دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة وفي النصف الاخبر إبوحد ذليل النسب أصلا لا تقطاع السهر من قبل لان الغالب أن لا يكون في النصف الاخبر سعر فتثبت الكراهة المقاء دليله السامات المعارض واعترض بتغيل الفجر في أول الوقت فانه مباح ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة سام عن معارضة دليل النب وأحبب بان المعارض ههنام وجود أيضا وهو قولة تعلى وسارعوا الى مغفرة من ربكم فان المسارعة الى العبادة بعدوجود السعب مندوب المالوليكن في التأخير معنى تكثير الجماعة فكان فيه تعارض دليل النب وهو المسارعة الى العبادة مع دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فئست الاباحة كذلك بخلاف تأخير العشاء (٩٩٠) الى النصف الاخبر فان دليل كراهته سام عن معارضة دليل النب أصلا لانه ليسونه و

السارعية الى العيادة ولا

تكثيرا لماعة ولاقطع السمر

لانقطاعه قبله ويستصب

فى الوتر الن مألف المسلاة

آخرالليل روى آخرالليل

بالنصب وتقدره أنوتر

آخر الليل فيكون ظرفا

وروى من فوعا وهومفعول

أقهمقام فأعل يستعبونى

بعض النسخ (ويستحب في

الوتران بألف صلاة الليل

تأخرها الى آخرااليل فان

لميش بالانتباء أوترقبل

النوم) وهوظاهروقوله (فأذ

كان يوم غيم) يعنى هذا الذي

فلنا من بيان الاستعباب فمااذا كانت السماء معصمة

فأمااذا كانت منغمة فالضابط

العينمع العين يعنى كل مافيه

عن يعل كالعصروالعشاء

وماعداهما كالفحروالطهر

والمغسرب يؤخر أماوجه تتحيل العصر والعشامف

فنثبت الاباحة والى النصف الاخبر مكروم لما فيه من تقلدل المساعة وقد انقطع السهرقبله (ويستعب في الوثر بان يأف صلاة الليل أن يؤخره الى آخر الليل فان لم يشعب في الفوم آخر الليل النوم) لقوله عليه السلام من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل (فاذا كان يوم غيم فالمستعب في الفير والمغرب تأخيرها وفي العصر والعشاء تعمله ما) لان في تأخير العصر وهم الوقوع في الوقت المكروه ولا يوهم في الفيرلان تقلب ل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصرية هم الوقوع في الوقت المكروه ولا يوهم في الفيرلان تلك المدة مديدة وعن أبي حنيفة التأخير في الكل للاحتياط الاترى اله يجوز الاداء بعد الوقت لاقبله تلك المدة مديدة وعن أبي حنيفة التأخير في الكل للاحتياط الاترى اله يجوز الاداء بعد الوقت لاقبله

ونصل في الاوقات التي تنكره فيها الصلاة كا

ذاتلسان مسلاة العشاء في آخر حياته فلما سم قال أرابتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة لا يبقى عن هو على ظهر الارض أحد وروى الترمذى في العسلاة والنسائي في المناف عن عروض الله عنده كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمر عند أبي بكر رضى الله عنه اللسلة في الاحمر من أمن المسلمين وأنامعه قال الترمذى حديث حسن ورواه الامام أحد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سعر بعد الصلاة يعنى العشاء الاخيرة الالاحد رحلين مصل أو مسافر وفي رواية أوعروس وحديث من خاف أن لا يقوم رواه مسلم وتحامه فان صلاة آخر الله مشهودة وذلك أفضل أوقول فت شمن الاباحة) فيه تطر لان المعنى أن التأخير الى نصف الله للمزوم لا مرين مكروه وهو تقليل الجاعة ومندوب وهو قطع السمر ادتكاب مكروه وهو تقليل الجاعة ومندوب وهو قطع السمر ادتكاب مكروه وراد على ماعرف في مسائل فينه في كون التأخير الى النصف مطاوب الترك فلا يكون مباح الانه لا ترجيح في أحد طرفى المباح والله الموقق

وفصل فى الاوقات المى تكره فيها الصلاة

استعلى الكراهة هنا بالمعنى اللغوى فيشمل عدم الجوازوغيره بما هومطاوب العدم أوهو بالمعنى العرفي والمراد كراهة والمراد كراهدة النحريم لماعرف من أن النهى الطنى الثبوت غير المصروف عن مقتضاه يفيد كراهة النحريم وان كان قطعيه أفاد التخريم فالتحريم في مقابلة الفرض في الرتبة وكراهة النحريم في رتبة الواجب

ذكره في الكناب وكسذلك المدة مديدة) يعنى ان ما بين التنوير وطلوع الشمس مدة مديدة فيؤمن أن بقع الاداء والتنزيه وحمه تأخير الفجر وقوله (لان تلك المدة مديدة) يعنى ان ما بين التنوير وطلوع الشمس مدة مديدة فيؤمن أن يقع الأداء قبل الوقت وكذلك تأخير المغرب وروى الحسن عن المنافق وحديدة وسيمة والمنافق المنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافقة والم

لما فرغمن بيان أحدقه على الوقت شرع في بيان القسم الا خرولقب الفصل عما بكره مع أن فيه ذكر ما لا تجوز فيه الصلاة اعتبار اللغالب (فوله وأجيب بأن المعارض هناك موجوداً يضاوهو قوله تعالى وسارع واللى مغفرة) أقول المعقول كيف بعارض النص ثم بنبغى حدث أن يكون التأخير الى النصف مكر وها لسلامة الامربالمسارعة عن المعارض (فوله فنبت الاباحة كذلك بخلاف أخير العشاء النصف) أقول في يزم الربود والما المناصب المعارض وفيه بحث تكثير المعارض وفيه بحث

(لا تجوز الصلاة عند طاوع الشمس ولاعند قيامها في الظهيرة ولاعند غروبها) لحديث عقبة بن عامر رضى الله عند عند قال ثلاثة أوقات نها تارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فيها وأن نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند نوالها حتى ترول وحين تضيف الغروب حتى تغرب والمراد بقوله وأن نقبر صلاة الجنازة لان الدفن غرمكروه والحديث باطلاقه

والتسنزيه مرتبة المنسدوب والنهبي الواردمن الاؤل فسكان الثابث به كراهسة التعريم وهير في الصسلاة ان كانتلنقصان في الوقت منعت أن يصيرنيه ما تسبب عن وقت لانقص فيه لا لانها كراهة تحريم بل اعدم نأدى ماوجب كاملانا فصا فلذا قال عقيب ترجشه بالكراهة لاتحوز الصلاة الخ لكن ان أريد بعدم الحوازعدم العصة والصلاة عام الصدق في كل صلاة لانه لوشرع في نفل في الاوقات الدلاثة صور شروعيه حتى وجب قضاؤه اذا فطعه خلافالز فرويجب قطعه وقضاؤه في غسيرمكروه في ظاهر الرواية ولوأتمه خرج عنعهدة مالزمه مذلك الشروع وفى المسوط القطع أفضل والأول هومقتضي الدليلوان أريدعدم الحسل كانأعهمن عدم العحة فلايستفادمنه خصوص ماهو حكم القضاءمن عدم العحة وهومقصود الافادة والظاهرأن مقصوده الثانى واذااستدل بحديث عقبة منعام الثابت في مسلم وغيره ثلاث ساعات كانرسول الله صلى الله علمه وسلم نهاناأن نصلى فيهن أونقرفهن موتانا حسن تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم فائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الغروب حتى تغرب وهوانما تفيدعدما الرقيحنس الصلاة دونعدم الععة في مضها بخصوصه والمفيدلها اعاهوقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت فارقها غاذا استوت قارنها فاذازا لت فارقها فاذادنت للغسروب فارنها واذاغر بتفارقها ونهيئ المسالاة في تلك الساعات رواء مالك في الموطا والنسائ فأنهأ فادكون المنع لمااتصل بالوقت بمايستلزم فعل الاركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهذا المعسني بنقصان الوقت والآ فالوقت لانقص فيسه نفسه بله و وقت كسائر الاوقات اعالنة ص في الاركان فلاينأ ذى بها ماوجب كاملا فحرج الجواب عمافيه للوثرك بعض الواحسات صحت الصلاقمع أنهانا قصسة تأدى بهاالكامل لانترك الواحب لابدخسل النقص في الاركان التي هي المفومة الحقيقة بخلاف فعل الاركان فى ذلك الوقت وعن السكافر والصى والمجنون اذاأ سلم و بلغ وأفاق في الجزء المكروه فلم يؤد حتى خرج الوقت فان السبب في حقهم لا يمكن حمله كل الوقت حين خرج اذ لم يدركوامع الاهلية الأذال الجزء فليس السبب فحقهم الااياه ومع هذالوقضوافى وقتمكر وولا يجوزلان الثابت في ذمت كامل اذلانقص فى الوقت نفسه بل المفعول فيه يقع ناقصاغيران تحمل ذلك النقص لوأدى فيسه العصر ضرورى لانهمأمور بالاداءنيه فاذالم بؤدلم بوحدالتقص الضرورى وهوفى نفسه كامل فيثبت فى ذمته كذاك فلا يخرج عن عهدنه الابكامل بخلاف مالوقضى فى وقت مكر ومماقطعه من النفل المشروع فيه ف وقت مكر وه حدث يخرجه عن العهدة وان كان آغا لان وجوبه ضرورة صيانة المؤدى عن البطلان ليسغير والصونعن البطلان عصلمع النقصان وكذا سعدة التلاوة فى الوقت المكروه وصلة الخنازة لانر مالاظهار مخالفة الكفار بالانف ادوقضاء حتى المت الدعامة وكلمنهما يتعقق مع النقصان أونقول عندالتلاوة يخاطب بالأداءموس يعاومن ضرورته تحمل مايلزمه من النقص لوأدى عنسدها بخسلاف مااذا تلت في غسرمكر وم فان الخطاب لم يتعقق مادائها في وقت مكروه موسعا فلا ليجوزقضاؤهافي مكروة وهذاالوحه أسرا دستلزم الاؤل حوازأ دائهافي مكروه وانتلت في غبره ومثله بعينه في صلاة الجنازة وهومه في قول المصنف حتى لوصلاها فيه أوتلا سجدة فسه وسحدها الى قوله اذ الوجوب بحضورا لمنسازة والتلاوة يقتضي كلامه أن الاولى تأخيرهما اذا تحقق سيهما في الوقت المكروه

قوله (لاتحوز الصلاة) اعران الفرائض لاتجو زعندنافي هدذه الاوقات وكذا النوافل في بعض الروايات وعند دالشافعي بحوز الفرض في هدد مالاو قات فيجسع البلدان وتحوز النوافل عنده فهاعكة فقوله لاتحوز الصلاة انأراديها الفرض والنفل حمما يجعل الالف والامالعنسارمه أنالا يجوز النفسل واذالم محزفانشرع فيهوأفسده بنبغى أن لآيجب عليسه قضاؤه لكن يحب عليه قضاؤه ذكره شمس الاثمة في أصوله الاذكرخلاف والنمسرتاشي فيالجامه الصغرعندأى حنيفة وأبى وسف وانأرادها الفرض وحدموأن النفل جائزمكروه لميستقمجعل الحديث

(فالالمصنف ولاعندقيامها في الظهديرة) أقول في القاموس الظهدرة حدة انتصاف النهاد والماذلك في الفيظ انتهى لكنها هنا لانتقيد به (قوله لكن يجب عليمه قضاؤه ذكره شمس الالحدة في أصولها أقول وذكره صاحب الهدامة أيضا في كاب الصوم في آخر فصل في الوجبه على نفسه في طرفها يوجبه على نفسه في المادية ألماده ألما

جنة على الشافعي في تجويره النوافل وصاحب النهاية جعل أللجنس متناولا للفرض والنفل وأجاب عن ورود النفل ووجوب فضائه مالشروع بان معنى قوله لا يجو ذلا يجوز فعل شرعا وأمالوشر علامه كانقول لا يجوز ماشرة البيع الفاسد أمالو باشر وقبض المبسع في غيره يجاوره جعاوره جعاون أن يكون عدم الجواز في الفرائض عفى وفي النوافل عدى آخر فانه يجعله فيها من قبيل مهى يقتضى القيم لهنى في غيره يجاوره جعاورة جعاورة بقتضى الكراهة كاعرف في أصول الفقه وغيره حمل اللام لنوع مخصوص وهوالفرض وقال حتى لوصلى النفل في الاوقات المكر وهمة جاز ويكره ونقل ذلك عن الكرخي والاسبيجابي و بلزمه أن لا يكون جعل الحديث جه على الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي المنافعي والمراد بالسياد الفرائل المنافع المنافق على الشافعي الشافعي الشافعي المنافق والمراد بالمسلاة الفرض والنقل جمعا والدليل يجوز أن يكون أعم من المدلول لا ناتقول ان كان المراد بالنهي عدم الجواز في الشافعي الشافعي الأذا والنقل جمعا البيون منافع المنافع الشافعي الأذا وهو يقول بالمواز بلا كراهة فيهما لم يكن الحديث جمة لناعلى الشافعي الاأذا عدم الجواز في الفرائل والمنافع المنافع في النصافي بعض المواز في الفرض والنقل على بعض المواز في الفرائل والمائل الكرخي والاسبيعاني لانه اختار خلافه والقل المراد عدم الجواز في الفرض والنقل على بعض الروابات كاذكر ناولا بازيه ما ناكر في والاسبيعاني لانه اختار خلاف والمائل والمواز في أن المراد عدم الجواز في الفرن المن مذهبه وان كان في منافع المنافعي والمنافعي والنقل على بعض الفرائل على بعن الفرائل والمائل منافع في منافع المنافعي والاسبيعاني لا نه المنافعي والاسبيعاني لا نه المواز في المنافعي والاسبيعاني لا نه المنافعي والاسبيعاني لا نه المنافعي والمنافع في تخصيص الفرائض و كان والاسبيعاني لا نه المنافع في تخصيص الفرائض و كان المنافع في تخصيص الفرائل والمنافع في تخصيص الفرائض و كذائل المنافع في تخصيص الفرائل و كان والانائل و كان والانائل و كان ولانائل و كان كان ولانائل و كان ولانائل و كان ولانائل و كان ولانائل و كان كان ولانائل و كان كان ولانائل و كان كان ولانائل و كانائل و كان كان ولانائل و كان كان ولانائل و كان كان ولانائل و كان كان ولانائل كانائل و كان كان ولانائل كانائل و كانائل و كانائل كانائل و

حهة على الشافعي رجه الله في تخصيص الفرائض وعكة في حق النوافل وجهة على أبي يوسف رجه الله في اياحة النفل يوم الجعة وقت الزوال

وفى الصفة اذا حضرت حنازة فى الاوفات السلانة فالافضل أن يصلى ولا يؤخرها بخلاف الفرائض فانها وجبت لعينها أى بتداءا قامة للسدمة الملك سجانه المستحقة على وجه الكال فاقتصر على هذا النقر برفانه يدفع أوها ما بعدا نقائه ان شاء الله سبحاله (قول حجة على الشافهى ف تخصيص الفرائض) أى المقضيات و عكمة أى و تخصيص الصلاة مطلقا عكمة فرضها و نفلها وعلى الله يوسف رحه الله فى المحة النقل يوم الجعة وقت الزوال أما اخراج الفرائض فيقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أونسيها فليصلها اذاذ كرهامت في عليه وأماء كمة فديث جبير بن مطع من فوعا بابي عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أيه ساعة شاء من لم أونها و وجديث أبي ذرف معناه رواه الدارة طنى والبيه قي وهومعلول بأربعة أمور انقطاع ما ين مجاهد و وحديث أبي ذرف معناء و وضعف ابن المؤمل وضعف جيد مولى عفرا و اصطراب سنده و رواه البيه قي وأدخل قيس بن سعد بين جيدهذا و بين مجاهد و صعف جيد مولى عفرا و اصطراب سنده و رواه البيه قي وأدخل قيس بن سعد بين حيدهذا و بين مجاهد

والنوافل بمكة وفي بعضها في الخصيص بحكة وفي الخصيص بحكة وفي وحجة الشافعي قوله صلى الله أونسها فليصلها اذاذ كرها فان ذلك وقتها وهومطلق وفي تخصيص مكة ماروى هذه الاوقات مقرونا بقوله الاعمكة والجنواب عن الاول أن المبيح والحاظر اذا تعارضا حصل الحاظر اذا تعارضا حصل الحاظر

مناخراوقد عرف فى الاصول وعن النافى ان هذه الزيادة لم تثبت لانها الصلاة عنده قال فى الاصلاة التفعت الشهر قدرر ع كافى قوله تعالى الاخطأ أى ولاخطأ ثم اختلف العلما فى الارتفاع الذى تحل الصلاة عنده قال فى الاصلاة التفعت الشهر قدرر ع أور يحين و قال الفضيلي ما دام الانسان بقدر على النظر الحقور الشهر فالشهر فالطاوع فلا تصع الصلاة فاذا يجزعن النظر حلت وقوله حين تضيف الغروب عنى تميل قبل النفصيص بالثلاثة بفيد الانحصار وقدذ كر الاصحاب غيرها من الاوقات ما يكره فيها الصلاة وذلك يستلزم إبطال العدد المنصوص عليه شرعا وأجيب بان غيرها اليس عمناه الانه يحوز فيها قضاه الفوائث وصلاة الجنازة وسعدة الثلاوة فيها يخلاف الثلاثة المذكورة فان ذلك لا يحوز فيها واذا كان المعنى يختلفا لا يلزم الابطال بل يكون كل واحد منهما با بتابد لما يلى حدث فاما الثلاثة المذكورة في درة فيدل حديث عقبة رضى القدعت وأماغ عيرها فلما عاديث من قوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة به حدالفرح تقطع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وكذلك غيرها وقوله (وجمة على أب يوسف في اباحة النفل في عن الصلاة في نصف انه قال لا أس بالصلاة وقت الزوال بوم الجعة لحديث أبي سعد الخدري أن النبي مسلى الله عليه وسلم مى عن الصلاة في نصف انه الهار الا يوم الجعة وأحيب بانه منقطع أومعنا مولا يوم الجعة كانفدم في حواب الشافعي

(قوله وفى النواف ل بعنى آخرفانه يجعله فيها) أقول الضمير فى قوله فيها راجع الى النوافل (قوله وغيره جعل اللام الخ) أقول بعنى غيرصاحب النهاية

وقوله (ولاصلاة جنازة) معطوف على أول الكلام وقوله (لماروينا) بعنى قوله وأن تقسير مونانا وقوله (ولاسعدة نلاوة لاتها في معنى الصلاة في المايشترط لهامايشترط الصلاة يعنى لما كانت في معنى الصلاة كانت داخلات النهى عن الصلاة في وقوله نلا ثة أوقات بها فارسول الله من الله من الله من على الله من على الله وقوله فليعد الوضوء قهقهة فليعد الوضوء والصلاة أحيب أن الله من قوله فليعد الوضوء قهقهة فليعد الوضوء والصلاة أحيب أن الله في معنى المالة والمعاد المن في معنى المالة المعاد المنافق والمعدد المنافق والمعدد المنافق وحدث في القيمة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة وا

والجسأوغ برهما فوحب أن يعمل بعض منهسب وأقسل مايصلر لذال المرء الذىلا يحزأوآ لمزءالسابق لعدمما يزاجه أولى فان اتصل به الاداء تعين المصول المقصود وهوالاداءوانلم بتصل ينتقل الحالط والذى يليه ثمونمالىأن يضيق الوقت ولمبتة ترعسلي الجزء الماضي لانهلو تقسرر كانت الصلاة في آخرالوقت قضاه وليس كذاك لماسنذكر فكان الحزء الذي يلى الاداء هوالسب أوالحز والمضيق أوكل الوقت ان لم يقـع الاداءفسهلان الانتقال

قال (ولاصلاة جنازة) لمارو بنا (ولاسعدة تلاوة) لانهافي معنى الصلاة (الاعصريومه عند الغروب) لان السبب هوالجسز القائم من الوقت لانه لوتعلق بالكل لوجب الاداه بعسد ولوتعلق بالجزوالماضي ورواه سعيد بنسالم فأسقطه من البين وأما اخراج أبي بوسف رجه الله فغي مسندالشافعي رجه الله أخبرنا ابراهيمن مجدين اسحق بن عبدالله عن سعيد المفيرى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول المهصلي الله عليه وسلم بهيعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الانوم الجعة أماحد يدمن فامعن صلاة فهووان كان عاصافي الصلاة لكن كونه مخصصالع ومهافى حديث عفية بعامر يتوقف على المقارنة فلمالم يثبت فهومه ارض في بعض الافراد فيقدم حديث عقية لانه محرم ولوتنزلنا الحاطر يقهم في كون الخاص مخصصا كيفما كان فهوخاص في المسلاة عام في الاوقات فان وجب تخصيصه عوم الصلاة في حديث عقبة بنعامرو جب تغصبص حديث عقبة عوم الوقت لانه خاص في الوقت وتخصيص عوم الوقت هواخراجه الاوقات النلائة من عوم وقت التذكر في حق الصلاة الفائنة كاأن تخصيص الآخر هواخراج الفواتت عن عموم منع الصلاة في الاوقات الثلاثة وحينئذ فيتعارضان في الفائنة في الاوقات المكروهة انتخصيص حديث عقبة يفتضى اخراجهاءن الحلفى الثلاثة وتخصيص حديث التذكر الفائتة منعوم الصلاة يقتضى حلهافيها ويكون اخراج حديث عقبة أولى لانه عرم وأماحد بثمكة فبعد النزل فيه عام فى الصلاة والوقت فيتعارض عومهما فى الصلاة ويقدّم حديث عقبة لم اقلنا وكذا بتعارضان في الوقت اذا خلاص يعارض العام عندنا وعلى أصولهم يجب أن يخص منه حديث عقبة الاوقات الشلاثة لانه خاص فيها وأماحديث أبي وسف رجه الله فالواقع فيه بعد التنزل فيه أيضا استثناء

من المكل الى الجزء كان لضرورة وقوع الاداء خارج الوقت على تقسد يرسيسة المكل وقد زال فيعود كل الوقت سيباثم الجزء الدينية سبباتعتب برصفته من الصدوالفساد فان كان صحيا بأن لا يكون موصوفا بالكراهة ولامنسو بالى الشيطان كالظهر وحب الفرض في علم لا فلا فلا يتأتف وقت الاجرار وحب الفرض في علم لا فلا فلا يتأتف وقت الاجرار وحب الفرض في فلا فلا فلا فلا يتأتف وقت الاجرار وحب الفرض في فلا فلا فلا فلا فلا يتأتف في هذه الاوقات لا فلا فلا يتأتف في المناق الم

⁽قوله فينتقض وضوء الضاحك) أقول جواب النني (قوله أجيب بأن الامق قوله فليعسنا الوضوه والصلاة العهد التي وجدت فيها القهقه لة اللينس الخي أقول ليس الموصوف ظاهرا في الدكلة (قوله فيكان في معناء الحي أقول فيسه أن شرط الالحاق بالدلالة أن بفهم العلامن بفهم اللغة وليس هنا كذاك (قوله كالعصر يستأنف) أقول قوله يستأنف صفة العصر من قبيل ولقداً من على الشم يسنى

(فللوتى في آخر الوقت قاض) فقال صاحب الكافى اله مشكل لانه غير قاض بل موديا عنبار بفاء الوقت وأيضا بازمه على تقريره جواز قضاء المصرفي هدذا الوقت لان الجزء القائم من الوقت ناقص فيعب به العصر ناقصاف نمغي أن يعوز كعصر يومسه والجواب عن الأول أنكلامه فمن أخرالعصرالي الغروب ولاشك أن السب ف حقه هوالجز القائم من الوقت وهو المعبر عنه بالجزء المضيق وعن الشاني مان الجزء اذا تعين السبيبة صيث لا ينتقل الى غيره كان التأخير عنه تفوينا الواجب بالاستقراء في قوانين الشرع كالجزء الاخير من الوقت فى المسلاة والخز الاول من اليوم في الصوم هكذا أحاب شيخ شيعي العلامة عسد العز بزوجه الله وردعليه بأن الفوات بالنفو بتعن الجزوالاخسيرمن الوقت اغماه وباعتبار خروج الوقت لأباعتبار تعين السبية وكذاك عن الجزوالا ولمن البوم لان وقت الصوم كل النهار فاذافات البعض فات الكل وأفول في الجواب عن السؤال ان كل ما كان سباللوجوب فهوشرط الواجب ولا يمكن أن يكون كل الوفت شرطاوالالكان في الادا في الوقت نقديم المشروط على الشرط وهو ماطل كتقديم المسب على السب فلابدوأن بكون الجزء القائم اذلو كان المراالي كان المطيف أخرالوقت فاضالفوات شرط الاداء وعن الشاني بأن قوله بعلاف غيرها من الصاوات يتناول العصر الفائنة لان العصر الفائنة غيرعصر ومه لاعالة وقد قال لانها وجبت كاملة وكلما وجب كاملالا يتأدى فاقصاغ برأنه لم يَذكروحه وجوبها كاملة ووجهه ماذكرناه قال (والمراد بالنفي المذكور في صلاه الجنازة) يعني أن المراد بالذني المذكور في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة بقوله ولامسلاة جنازة ولامصدة تلاوة هوالكراهية يعني به نفي عدم الحواز بخلاف الفرائض في هذه الاوقات الثلاثة عندطلوع الشمسالي آخرمعرى علىحقيقة عدم الحوازفان سوى عصر ومه فان قوله لا تحوز الصلاة (172)

فلت فعيل هذا مكون قوله

لايحو زمستملا فيعسدم

الجواذ بالنسبة الحالفرائض

وفىالكراهسة بالنسسة

المفيقة والجاز فلت بقذر

الفعل فالعطوف ععني

الكراهة حتى بكونا مرادين

ملفظين ولامحذورقمه فان قلت فاذا تفعل في الدليل

ا فالمؤدّى في آخر الوقت قاض واذا كان كذلك فقد أداها كاو حبت بخلاف غيره امن الشاوات لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص قال رضى الله عنسه والمراد بالنفي المذكور في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لوصلاهافيه أوتلاسعدة فيه فسعدها بازلانها أديت افصة كاوجبت اذ الوجوب بحضورا لمنازة والتهالاوة (ويكروأن يتنفل بعد الفيرحتي تطلع الشمس وبعد العصرحتي الىصلاة الخنازةومصدة تغرب) لماروى أنه علمه السلام النسلاوة وهوجعين

ومالجعة والاستثناه عندنا نكلم بالباق فيكون حاصله نهيا مقيدا بكونه بغير وم الجعة فيفدتم عليه حديث عقبة المعارضة فيسه لانه محرم وقد مقال يحسمل المطلق على المقيد لأتحادهما حكاو حادثة (قوله والمرادالخ) اختلف في ذلك فعله الترمذي على الصلاة كالمصنف وكذا ابن المبارك وجله أبوداود على الدفن المفيق ويترجع الاول عارواه الامام أبوحفص عربن شاهين ف كتاب الحنائر من حديث خارجة بنمصعب عن ليت بن سعدعن موسى بن على عن أبيد معن عقبة بن عاصر قال م الارسول الله

وهوقول عقبة نهانا فأنه عمنى عدم الجوازو عمنى الكراهة حينئذ قلت حكاية فعل فجازأن يكون النهى مكررا في معنى عدم الجوازمرة وفي معنى الكراهة أخرى وأماقوله لاتحوز الصلانمتنا ولاالفرض والنفل جيعافاعا يستقيم على غيرظاهر الرواية وهوأن النفل أيضالا يحوزفي هذه الاوقات كانفدم وأماعلى ظاهرالروا ينظاه غيرمستقيم لانهاذاشر عفالنطوع فهذه الاوقات وجبعليه القضاء ولومضى عليه خرج عاوجب عليه بالشروعذكره فى فوادر المبسوط وكذ الوقطعها وأداها فى وقت آخر مكروه مثله جازولانه يلزم الجمع بين الحقيقة والجازفي لفظ واحدوانه لا يجوز قوله (وبكره أن بتنفل بعد الفجرحتى تطلع الشمس وبعد العصرحتى تغرب الشمس كماروى أنه صلى الله عليه وسلم

(قوله وأقول في الجواب الى قوله ولا يكن أن يكون كل الوقت شرطا الخ) أقول فيه بحث (قوله ووجهه ماذكرناه) أقول وهوأن السب كُل الوقت اذالم بقع الاداوفيه (قوله قلت بقد رالفعل في المعطوف عمني الكراهة الى قوله ولا معذورفيه) أفول وفيه بحث فان شرط الدليل اللفظي أن بكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعروأى صارب وتريد بضارب الحذوف معنى مخالف المذكور بأن يقسدر أحدهما عنى السفروالا خرعمني الايلام وعن صرح بذلك ان هشام في مغنى البيب (فوله فلت حكامة فعل الخ) أقول لا يندفع به الانسكال الواردعلى فول الراوى نمانا فانه بمعنى النسفي بالنسبة الى الفرائض وعلى حقيقته بالنسبة الى صلاة الجنازة وسجود النسلاوة فليتأمل (قوله ولانه بلزم الجمع بين الحقيقة والمجار في لفظ واحدوانه لا يحوز) أفول فيه شي الاأن يكون الواو بعني أو يعني أن تناول قوله لا تعبوز المسلاة الفرض والنفل غيرمستقيم لاحدامرين فانه ان أريد بنني الجوازءدم الصعة بازم خلاف مانص الاصحاب عليه ف النفل وانأر يدمعدم الصه فى الفرض والكراهة مع الجواز فى النفل بازم الجمع بين الحقيقة والجاز

مهى عن ذلك (ولا بأس أن يصلى في هذين الوقتين الفوائث و يستجد النلاوة و يصلى على الجنازة) لان الكراهة كانت لحق الفرض ليصعر الوقت كالمشغول به

صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتا ما عند ثلاث عند طاوع الشمس الحديث وقال البيهية في كما المعرفة ورواه روح بن الفاسم عن موسى بن على عن أسه وزاد فيه قلت لعقية أندفن بالله لا قال نم قدد في أبويكر (قوله مى عن ذاك) فيه حديث أن عباس رضى الله عنهما شهد عندى رجال مرضيون وارضاهم عندى عرأن وسول المصلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس و بعد العصر حتى تغرب منفق عليه وماروى عن عاتشة رضى الله عنهافي الصحية من ركعتان لمكن رسول الله صلى الله علمه وسلمدعهما سراولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبع وركعتان بعدالعصروفي لفظ لهماما كان النبي صلى الله عليه وسلم بأتيني في يوم بعد العصر الاصلى ركعتين وفي لفظ لمسلم عن طاوس عنها والت وهم عر رضي القهعنه انحانهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعرى طلوع الشمس وغروبها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتفر وأبصلا نكم طاوع الشمس ولأغروبها فتصلوا عند ذلك وفي انظ لليخارى عن أم أين عن عائشة رضى الله عنها فالت والذي ذهب به مائر كهما حنى لني الله تعالى ومالتي الله حتى ثقل عن الصلاة وكان يصليماولا يصليهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمنه وكان يحب ما خفف عنهم فالعذر عنسه أن هانين الركعتين من خسوصياته وذلك لان أصلهما أنه عليه الصلاة والسلام فعله مأجيرالمافانه من الركمتين بعدد الظهرأ وقبل العصر حن شغل عنهما وكان صلى الله عليه وسلم اذاعل علا أثنته فداوم عليه ماؤكان نهى غيره عنه ماأ ماالاول قلسافي مسلم والبخارى في المغازى عن كربب مولى ابن عباس رضي الله عنهماأن عبدالله نعباس وعبدالرجن بن أزهر ومسور من يخرمة أرسلودالي عائشة زوج الني صلى الله عليه وسارفقالوا اقرأ عليها السسلام مناجيعا وسلهاءن الركعتين بعد العصر وقل بلغناأنك تصلمنهما وأنرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قال كرب فدخلت على عائشة رضى الله عنها فأخرتها فقالتسل أمسلة فرجعت اليهم فأخبرتهم فردوني الى أمسلة فقالت أمسلة وضي اللهء نهاسمعت رسول المه صلى الله عليسه وسالم تهي عنهما خراً بتسه بصليما فقسل له في ذلك فقال انه أمّاني كاسمن عبدالقيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين المتن بعه دالظهر وهماها تان وأخرج مسهر عن أنى سلة أنه سأل عائشة رضى الله عنهاعن السحد تين اللنين كان وسول الله صلى الله عليه وسلر يصليهما بعد العصرفقالت كان يصليهما قبل العصر ثمانه شغل عنهما أونسيهما فصلاهما بعدالعصر ثم أثبتهما وكانا ذاصلى صلاة أثبتها يعنى داوم عليها وأماالكاني فأخرج أبوداودمن جهة ابن امصىعن محمد بن عروب عطاءعن ذكوان مولى عائشة رضى الله عنها أنهاحة ثنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كأن يصلى بعد العصر ركعتين وينهى عنهما ويواصل وينهى عن الوصال واستفد نامن الحديث الاول ترقدعا شفرضى الله عنها فيما جزمت به في ذال الحديث من قولها وهم عرائخ فان احالتها على أمسلة رضى الله عنها عنسداست ملام السائل الحكم يفسد ترددها أوالتقوى عوافقتها وبؤيدما دسكرنا أنجر دضى الله عنسه كان يضرب عليهما في موطامالك عن السائب من ويدأنه وأى عر من المطاب رضى الله عنه يضرب المناكب فى الصلاة بعد العصروكان هـ ذا بعضر من الصحابة من غير نكير فكان اجماعاعلى أن المتقرر بعسد عليه الصلاة والسلام عدم جوازهما ثم كان ذاك دأبه لا أنه وقع منسه مرة فلم يطلع عليسه بعضهم أو يجوز رجوعسه كالفيده قول أنس نمالك حينسئل عن التطوع بعدالعصر كانعر وضى الله عنه بضرب الاندىءن صلاة بعدالعصرا لديث رواءمسلم (قول لان الكراهة الخ الله أعلى على هذا الاعتبار ثم النظر اليه يستلزم نقيض قولهم العبرة في المنصوص عليسه لعين النص لالمعنى النص لأنه يستلزم معارضة النص بالمعنى والنظر الى النصوص يفيسد منع

وههنالس كذلك لانما المنة بعسدالطاوع الحارثفاعها و بعسد الغروب الىأداء المغرب والحواب أنه تشدث عفهوم الغابه وهوغيرلازم على أن الخالفة المنة أد الكراهة بعيدالطاوع والغروب معنى آخر والحق أن بقال معناه حتى بقرب طلوع الشمس وحتى تتغير للغسروب فانهلوكان على حقىقته كانت الكراهة لمعنى في الوقت وعوخلاف مراد وقوله (ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقسين) يعنى بعددالفعر والعصر (الفوائت ويسعد النلاوة ويصلىعلى المنازةلان الكراهة لحقالفرض ليصيرالوقت كالمشغولبه) وماكان لحق الفرض لانظهرفىحقحقمقسة الفرض فان شعل الوقت بحقيقة الفرض أولىمن الشغل بحقه فلايظهرفي حتق الفرائض وماهمو عمناهافي الوحوب لعسه كسعدة النلاوة فالماتحب العينهالكون وجوبهاغميز موقوفعلي فعل الغيسد بدلسل وجوجا بالسماع (قوله والحق أن بقال معناه حتى بقرب طاوع الشمس وحتى تنغسر الغروب فانه لو كان على حقيقته) أفول لايقال الاحتماح الى التأويل

مسلم فى الغروب فان ما قبل الغروب وقت مكر ومواً ما ما قبل الطاوع فانه وقت كامل لا كراهة فيه فاواً بقي على طاهر ملا بازم شئ لا نا نقول بل بلزم فان الراجع دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها نع بلزم الاشكال في حديث عقبة بن عامر الا أن يؤول بالقرب منه فيه أيضا فليتأمل فسارت كالفرائض وكذاك صلاة الجنازة لكون وجوبها غيرموقوف على فعل العبدوطهرت فحق المنفذورودكه في الطواف وفي الذي شرع فيه ثم أفسده التعلق وجوب المنفذور بسبب من جهتسه أى جهة الناذر بدلالة المنسف وعليسه لامن جهة الشرع فكان كالصلاة التي شرع فيها تطوعا ولان الوجوب الخسيره وهوختم الطواف الحاصل بفعله فكان كالنفل ولصيانة المؤدى لئلا يلزم الطال العمل واذا ظهرت في حق المنسفة ورالواجب وركعتى الطواف والفاسد بعد الشروع الواجبين فلان تطهر في حق النوافل أولى وقوله (لالمعنى في الوقت) تأكيد لقوله (سرم المعنى في الوقت) تأكيد لقوله (سرم المنافقة الم

اللمنى فى الوقت فلم تظهر فى حقى القرائض وفيما وجب لعينه كسجدة التلاوة وظهرت فى حقى المنذور الانه تعلق وجو به بسبب من جهته وفى حقى ركعتى الطواف وفى الذى شرع فيه ثم أفسده الان الوجوب لغيره وهوختم الطواف وصيانة المؤدى عن البطلان (ويكره أن يتنفل بعد طاوع الفجر بأكثر من ركعتى النجر) لانه عليه السلام لم يزدعلهما مع حرصه على الصلاة (ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض) لما فيسه من تأخير المغرب (ولا اذا خرج الامام الخطبة يوم الجعة الى أن يفرغ) من خطبته لما الاشتغال عن أستماع الخطبة

الفضاءتقديماللنهى العام على حسديث النذكر نعم يمكن اخراج صلاة الجنازة ومحدة النسلاوة بأخمما ليسابصلاة مطلفة ويكني في اخراج القضامين الفساد العلم بأن النهى ايس لعني في الوقت وذلك هو الموسِ الفسادوأ مامن الكراهة ففيه ماسبق (قهله وفيم أوجب لعينه كسيدة الندادوة) المراديما وجب لعينه مالم يتعلق وجو به بعارض يعدأن كأن نقلا كالمنذور وسواء كأن مقصودا بنفسه أولغيره كمغالفةالكفار وموافقةالايرارفي متجدةالتلاوة وقضامحق الميت في صلاة الجنازة وعن أبي نوسف لا يكره المنذور ولاأثر لايجاب العبدكمالاأثرلتلاونه فى اثبات الكراهة فى السحدة وقد مقال وجوب السعدة في التعقيق متعلق بالسماع لا بالاستماع ولاالثلاوة وذلك ليس فعسلا من المكلف بل وصف خلق فسه بخلاف الندذر والطواف والمشروع فيسه ولولاه لكانت المسلاة نفلا فهاله لانه علسه السسلام الخ) روى مسلم عن حفصة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذاطلع الفيرلايصلى الارك متن خفيفتن وفي أبي داودوالترمذي عن اسعر رضي الله عنه علمه السلاة والسلام لاصلاة بعدالفعر الاسعدتين لفظ الترمذي وفي التعنيس تطوع آخوالسل فلماصلي ركعة طلع الفبر الاتمام أفضل لانهوقع التنفل بعد الفبرلاعن قصده وفي الجنبي تخفف القراءة في ركعتى الفير هدناويماتكره الصلاة النافلة فيه بعدا الغروب قبل الفرض وعندالا قامة يوم الجعة وعندخطبة الجعمة والكسوف والعيدوالاستسقاء وقبل صلاة العيدوذكر بعضهم لايتنفل بعمد صلاتى المع بعرفات والمزدلفة ويتصلبهذا كراهة الكلام يكرمالكلام بعدانشقاق الفيرالى أن يصلى الأجفير وبعد الصلاة لابأس به وبالمشى ف حاجته وقيل ل يكره الى الشمس وقيل الى ارتفاعها وبعدالعشاء أباحه قوم وحظره قوم وكان عليمه الصلاة والسملام يكره النوم قبلها والحديث بعمدها والمرادع اليس فيسه خير واغ بتعقق الليرف كلام هوعبادة فان المباح لاخيرفيه كالااغ فيه وسنعقد للركعتين قبل صلاة المغرب كلامافي باب النوافل انشاء اقه تعالى

الوقتىن والواردفي الاوتعات الشيلاثة المسذكورة مأن ذلك لمعنى فيالوقت وهو كونه منسو باالح الشيطان فيظهرف حق الفسرائض والنوافل وغرهماوهمذا لمعنى شغل الفرض وشغله مالفرض التفسديري أولى من النفسل دون الفرض الحقيق فطهمر فيحسق النوافسل دون الفسرض المقيق فان قيسل ركعنا الطواف واجب عنسدنا علىمابجه يءفى كتاب الحبح فوجو بهمنجهة الشرع ىعمد الطواف كوجوب مصدةالتلاوة بعدالتلاوة فينبغي أن يؤتى بم_ما الوقنسين وعسذره بأن الوجدوب نلتم الطواف بالمسلاة ينتفض سعدة التسلاوة فان وجوبها التسلاوة وهي فعله أيضا والحواب ماأشرنا اليسه أنالسعدة فدعب بتلاوة

غيرهاذا سمعه من غيرقصد ولا كذلك ركعتا الطواف وقوله (و يكرمان يتنفل) ظاهر وقوله (مع حرصه) وباب صلى الله عليه وسلم (على الصلاة) يعنى أن الترك مع الحرص على الحراز فضيلة النفل دليل الكراهة وكذلك قوله (ولا يتنفل بعد الغروب) طاهر والمعنى فى النهى في المنافرة عنى الفجر ليصديرا لوقت كالمشغول به والمبادرة الى أداء المغرب فأنها في سعم ولني التشاغل عن استماع الخطبة فلا يظهر في حق الفرائض فكان الحاصل وماهو أن ما كان النهى في سعل عنى فى الوقت أثر فى الفرائض والنوافل جيعا وما كان المعنى فى غيرها ثرفى النواف دون الفرائض وماهو

لماكان الاذان اعلاما مدخول سبب الصلاة ناسب أن يذكر عقيبه والاذان فى اللغة الاعلام قال الله تعالى وأذان من الله ورسوله أى اعدام وفي الشريعة عبارة عن اعدام مخصوص فى أوقات مخصوصة (١٩٧) وسبب مشروعيته ابتدام وأياجاعة

وباب الاذان

إ (الاذان سنة الصاوات الجس والجعة دون ماسواها) للنقل المتواثر (وصفة الاذان معروفة) وهو كاأذن الملك النساق للمن السماء

﴿ بابالاذان ﴾

(قوله الاذانسنة) هو قول عامة الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض مشايخنا واحب لقول عدلواجمع المل بلدعلى تركد فانلناهم عليه وأجيب بكون القنال لما يلزم الاجتماع على تركد من استخفافهم بالدين يحفض أعلامه لان الادان من أعلام الدين اذلك لاعلى نفسمه وعند أبي يوسف يحسبون ويضربون ولايقا تلون بالسلاح كذا ينقله بعضهم بصو وةنقل الخلاف ولايخني أن لأتنافى بن الكلامن بوجه فان المقاتلة انماتكون عندالامتناع وعدم القهراهم والضرب وأطيس انما يكون عند قهرهم فجازأن يقاتلوا اذاامتنغواعن قبول الاحربالاذان ولم يسلوا أنفسهم فاذا قونلوا فغلهرعليه مضر تواوحيسوا وقسد يقال عدم الترك مرة دليل الوجوب فينبغي وجوب الاذان اذاك ولايظهر كونه على الكفاية والا لمأثم هل بالدة بالاجتماع على تركداذا قامبه غيرهم ولم يضر بواول يحبسوا وفي الدراية عن على بن الجعد عن أى حنيفة وأى بوسف رجههما الله صاواً في الحضر الظهر والعصر بلاأذان ولاا فامة أخطؤا السنة وأثموا وهدندا وان كان لايستلزم وحويه لجوازكون الاثم لتركهما معافيكون الواجبأن لايتركهمامعا لكن يجب حله على أنه لا يجاب الاذان لظهور ماذكر نامن دليله (قوله دون ماسواها) فلايؤذن العيد والكسوف وفي مسلم عنجا بربن سمرة صليت معرسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غيرمن ولامي تن بغيرا ذانولاا فامة وعن عائشة رضى الله عنم اخسفت الشمس على عهدرسول الله صلى الله عليمه وسلم فبعث مناديا ينادى بالصلاة حامعة والوثروان كان واحبالكن أذان العشاء اعسالام مدخول وقته لأن وقن وقتها ولولامارو سنافى العيدلاذ بالهعلى رواية الوجوب أماعلى رواية السنة فلالان النوافل تبع الفرائض باعتب ارالتكيل فسلايخص باذان وفاأذان الجعسة حديث السائب نيزيد في العصيم (قول و و كاأذن الملك السائل من السماء) روى الدار وطنى سسند في عبدالرجن بنأبى ليلى عن معاذ تن حبل قال قام رجل من الانصار عبدالله بن ديمي الى الني صلى الله علىه وسدا فف المارسول الله اني وأيت في النوم كان رجلان لمن السماء عليه ردان أخضران زل على حدم حائط من المديسة فاذن مثنى مثنى مُجلس قال أبوبكر من عياش على نحومن أذاننا اليوم قالعلها بلالافقال عسر ورأبت مثل الذي رأى ولكنه سيقنى وعبدال حن لم يسمع من معادّ فانه ولد لست بقسين من خلافة عررضي الله عنه فيكون سنه سبع عشرسنة من اله جرة ومعاذبو في سنة تسع عشرةمن الهسرة أوعانى عشرة وهذاعنسدناجة بعد ثقة الرواة وعبداقه هذاهوابن زيدن عبدربه ان ثعلية من زيد من الحارث من الحروج وقيل ليس في نسبه ثعلية بل امن زيدمن عبسدر به من زيدمن الحارث ولابيداود وابنخزعة بسندفيه محدين اسعق عن عبدالله بنزيدرضي الله عنه قال لما أمرالني صلى الله عليسه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب بهالمناس لجمع الصلاة طاف بى وأنانا مُرحل يحمل ناقوسا في يده ففلت باعب دالله أتبيع الناقوس فالوما تصنعيه فقلت ندعو به الى الصلاة قال أفلا أدلك على ماهو

من العماية منهم عروضي الله عنسه ونزول الملكمن السماء وتعلسم الالفاظ الخصوصة ويقاد خول وقت الصلاة المكتوبة وضفته مَاذَكُره في الْكَتَابِ وهو قول عامة المشايخ انه (سنة الصاوات الحسوآ لجعة)رذكر الجعة ادفع وهممن شوهمأن لاأذان لهاكصلاة العدن بجامع أنهسما يتعلقان بالامام والمصر الحامع والافهسى داخسلة تتحت الحس وقوله (للنقـــل المتواتر) بعني ثبث متوانرا أن رسول الله صلى الله علمه وسلم أذن الصاوات الجس والجعسة دون ماسواهامن الوتروالعمدين والكسسوف والخسوف والاستسفا وصلاة الحنازة والسننوالنوافل وقال بعض مشايخنا انه واحب لماروى عن محدان أهل بلدة في الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فوتاوا والقنال اغمامكون على ترك الواحب دون السينة والحواب أنه قال ذلك لانه وان كانسنة الأأن تركه بالاصرارا ستخفاف بالدين فسازم القتال (وصدةة الاذان) أى كنفسه

(معروفة وهو كاأدن الملك النازل من السمام) واختلف في ذلك المسلك فقيل نزل به جعريل عليه السسلام وقيل كان غيره

(ولاترجيع فيه) وهوأن برجع فيرفع صوفه بالشهاد تين بعد ماخفض بهما وقال الشافعي رجده الله فيه ذلك لحديث أي محذو رة رضى الله عنه أن الني عليه السلام أمره بالترجيع ولنا انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواء تعليما فطنه ثرجيع (ويزيد في أذان الفحر بعد الفلاح الصلاة خبر من النوم مرتبن)

خيرمن ذاك فقات بلى قال تقول القه أكبر انته أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لااله الاالله أشهدأن لاآله الاالله أشهدأن مجدارسول الله أشهدأن محدارسول الله فساقه بالاترجيع فالثم استأخرعني غر بعيد ثمقال ممتقول اذا أقت الصلاة الله أكبرالله أكبرفساق الاقامة وأفردها وثني لفظة الاقامة قال فلماأصعت أتبت الني صلى الله عليه وسلم فذكر بافي الحديث وفيه فسمع ذلك عمر وهوفي بينه فعل يحر ردامه ويقول والذي بعثال بالحق ندبالقدرا يتمثل مارأى فقال صلى الله عليه وسلم فلله الحد قال ابن خزعة معمت محدبن يحى الأهلى يقول ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصدة الاذان أصم من هذاالى أن قال وخيران اسعى هذا المات صعيم لان مجدن عبدالله بنزيد معهمن أبيه ومجدب أمحق سمعهمن مجدن ابراهم التمي وليسهو بماد تسهان استفوقال الترمدنى في عله الكبير التعدين اسمعيل عن هدذا الحديث فقال هوعندى صيروما أسنده البزارعن على فألى طالب رضى الله عنه ماأفادأن الله تعالى الرادان يعم رسوة الاذان أناه جبر بل بدائة يقال لها البراق فدهب يركبها فاستصعبت فقال لهااسكني فوالله ماركمك عبسدأ كرم على اللهمن مجد فساقه فأفادأنه كان فى الاسراء أذن ملافه وخبرغر بب ومعارض الخبر الصير أن بدوالاذان كان المدينة على مافى مسلم كان المسلون حسين قدموا المدينسة يجتمعون ويتعينون الصلا فوليس يندى لهاأ حسد فت كلموافي ذلك فقال بهضهم ننصب رامة الحديث (قوله لحديث أي معذورة) عن أي محذورة أن الني صلى الله عليه وسلم علمه الاذان الله أكر الله أكر أشهد أن لااله الاالله أشهد أن لااله الاالله أشهد أن عجدا رسول الله أشهد أن محدارسول الله عم يعود فيقول أشهد أن لااله الاالله مرتبي أشهد أن مجدا رسول الله من تين على الصلاة الحديث روا مسلم هكذا والتكبير في أوله من مان وبه يستدل مالك رجه الله ورواه أبوداودوالنسائ والتكبير في أوله أربعا واستاده صيم (قوله انه لاترجيع في المشاهر) فيسه أحاديث منهاحديث عبسدانة بنزيد بجميع طرفه ومنهآما في أبي داودعن ابن عر فال انساكان الاذان على عهد وسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواءابن خزعة وابن حبان في صحيم ما وسندقال ابن الجوزي اسناده صيح وسعيد بن المغرة وثقه ان حبيان وقال في الأمام قال ان أي حام قال أي سعيد بن المغيرة ثقة فاحمل أن يكون ذاك في حديث أنى محسذورة لانه لمعدبها صونه على الوجه الذى أراده النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فذبه اصوتك قاله الطحاوى وهوا اراد بقول المصنف وكان مارواه تعلما أى تعلما الكمضة أذانه فغانسه ترجيعا واستشكل عافى أبى داود باسناد معيرعن أبى عد فورة والمفلت بارسول الله على سدنة الاذان قال تقول الله أكبر الله أكبرالله أكبرالله أكبر أشهد أن لاإله الاالله أشهد أن لاإله الاالله أشهد أن محدا رسول الله أشهدأن عدارسول الشنخفض بهاصوتك غرفع بهاصوتك فالاولى اثبات المعارضة بين روايتي أبى محذورة في الترجيع فهذه تفيده وروى الطبراني في الوسط حدثنا أحدين عبد دارجن ابنعبداقه البغدادى حد شأبوجه فرالنفيلي حد شاا براهيم بن اسمعيل بن عبدالماك بن أى محذورة قال معت حدى عبد الملك بن أبي محدورة يقول انه سمع أباء أبا محذورة يقول ألقى على وسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان وفاحرفا الله أكبر الله أكبراني آخره ولميذ كرترجيعا فيعارضها فيتساقطان ويبق ماقدمنا من حديث ان عر وعسدافه بنزيد سالمامن المعارض ويعارضهامع روابه ان عر

وقوله (للديث أبي محذورة) ظاهر ألى قوله قطنه ترحمعا ذكرفي الاسرار أنالني صلى الله عليه وسلم أمر مذاك لمكة رومت في وهم أنأ بامحذورة كان سغض الني صلى الله علمه وسلم قبل الاسلام مغضاشديدا فلماأسلمأمره وسول الله صلى الله عليه وسملم بالاذان قلما بلسغ كلات الشهادة خفض صوبه حياءمن قومه فدعاه وسولاالله صلىاللهعلمه وسلم وعرك أذنه وقالله ارجع وامدديماصوتك اما ليعلمه أنه لاحساء في الحقأولىزيده محبة للرسول بشكر مركك ات الشهادة

(قال المصنف وقال الشافعي فسه ذلك لحدث أي محددورة) أفول اسمه سمرة بن معرر كذا في القاموس وقال في المعبر وألومحذروة أوسأوسمرة الأمعسرصابي فشلافي أسمه (قال المصنف وكان مارواه تعلمافظنه ترجيعا) أقول بعنى أمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكرار حالة التعلم ليعسس تعله وذلكمن عادنه فمايعلم أصحابه فظن الراوى أنه أمره بالترجيع (قوله فلما بلغ كلات الشهادة خفض صونه حماءمن قومه فدعاه رسول المه صلى الله عليه

لان بلالارضى اقدعنسه قال العسلاة خير من النوم من تين حين وحدالني عليه السلام راقدا فقال عليه السلام ما أحسن هذا با بلال اجعله فى أذا مَلُ وخص الفير به لا به وقت نوم وغفلة (والا قامة مثل الاذان الأأنه يزيد في با بعد الفلاح قد قامت العسلاة من تين) هكذا فعسل الملا النازل من السماء وهو المشهور ثم هو حسة على الشافعي رجمه الله في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت العسلاة

رضى الله عنه فيسترجع عدم الترجيع لانحديث عبد الله بن ذيد بن عبد ربه هو الاصل في الاذان وليس فيسه ترجيع فيبقى معسهالى أن يتعقق خسلافه لكن خلافه متعارض فلايرفع حكا تحقق ثبونه بالمعارض (قوله لانبلالا قال الخ) روى ابن ماجه عن سعيدين المسب عن بالل انه أ في النسبي صلى الله عليه وسلم يؤدنه بصلاة الفير فقيل هونائم فقال الصلاة خسيرمن النوم مرتن فأفرت في تأذين الفجر وابن المسيب لميدرك بلالافهومنقطع وهوجبة عندنا بعدعد الة الرواة وثفتهم على أندروى في حديث أبي عسدورة انه صلى الله عليه وسلم قال فاذا كان في صلاة الصب وقلت الصلاة خرمن النوم المسلاة خممن النوم الله أكراله أكرلاله الاالله رواما ودوالنسائي وعن أنس قالمن السنة اذا قال المؤذن في صلاة الفير حي على الفلاح قال العسلاة خير من النوم مرتين رواه الدار قطني وقول الصابي من السنة حكمه الرفع على العميم لكن خصوص ما في الهددامة في معيم الطبراني الكبير حدثنا مجدب على الصائع المكى حدثنا يعقوب بنحيد حدثنا عبد الله بن وهب عن يونس نريز بدعن الزهرى عن حفص بنع ـ رعن بلال اله أتى النبي صلى الله عليه وسل يؤدنه بالصيم فوجد ورافد افقال الصلاة خير من النوم من تين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ماأحسن هذا يابلال اجعد له في أذانك (قوله هكذا فعل الملاالخ) روى أبوداود عن ان أي ليلى عن معاذ قال أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال وسأق نصر بعني ابنالمه أجرا لحسديث بطوله وسمى صاحب الرؤيا فال فجامعيد الله بن زيدر حلمن الانصارالي أن قال فاستقبل القبسلة يعنى الملك قال الله أكبر الله أكبرالى آخرالاذات قال تم أمهل هنيسة تم قام فقال مثلهاالاانه قال زادىعدما قال وعلى الفد لاح قد قامت الصدلاة قد قامت الصدلاة وتقدم ان اس أبىليل ليدرك معاذاوهومع ذلك حية عنسدنا وروى النابي شيبة عن عبسدار حزين أبي ليسلى بسند قال فى الامام رجاله رجال الصحين قال حدثنا أصحاب مجد صلى الله عليه وسلم أن عيد الله من زيدالانصارى جاءالى النبي صلى الله عليه وسلم ففال بارسول الله وأبيت في المنام كان رجلا قام وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثنى مثنى وأقام مثنى مثنى ولابن ماجه قال يعني أ باعذورة على الاذان تسمع عشرة كلة الله أكبرا المديث وفيه الترجيع والاقامة سبع عشرة كلة اللهأ كبرالله أكبرالخ وفيه تثنية التشهدين والميعلتين وقدقامت الصلاة والترمذي علمالاذان تسع عشرة كلة والاقامة سبع عشرة كلة (قوله م هوجة على الشافعي الخ) استدل هو بمافى البخاري أمربلال أنبشفع الاذان ويوتر الامامة الاالاقامة وفي روامة متفق عليها أبذكر الاستثناء فأخسنها مالك ولا يخسني أنمار وينامنص على العسد وعلى حكام كلت الاذان فانقطع الاحتمال بالكلسة بخسلاف أمرأن وترالا فامة فان بعد كون الاحره والشارع فالاقامة اسم بجوع الذكر وتعليق الايشار بهانفسهالا وادعلى ظاهره وهوأن يقول الاقامة التيهي عجوع الذكر مرة لامر تين فازم كوفه اماا يتارأ لفاظها كادهب السه أوايتار صوتها بأن يحدونها كاهموالتوارث فيصدا لمسل على الثاني لموافق مارويناه من النص الغيرالحمل كيف وقدة قال الطعاوى تواترت الا مارعن بلال اله كان شقى الاقامة حتى مات وعن ابراه مم النضعي كانت الاقامة مشال الاذان حتى كان هؤلاه الماول فعساوها

وقوله (لانبلالا)روىأن والالأذن لصلاة القعرثم حاء الى اب حرة عائسة رضى الله عنها فقال الصلاة بارسول الله فقالت عاقشة رضى الله عنها الرسول نائم فقال بلالالصلامخير من النوم فلاانتيه أخرته عائشة فاستحسنه رسول الله صلى الله علمه وسلم وقال اجعله فيأذانك وقوله (وخص ألفير) ظاهسر وقوله (ثمهوجيةعلى الشافى فى قوله انهافرادى) فانه يقول يشمع الادان ويوترالا قامة لحديث أنس أنالني ملى الله علمه وسلم أمريلالانذلا قلنا المعتمد على مافعدل الملك النازل والمشهورفيسه التكرار ومعنى حديث أنس أن يؤذن بصوتين و بقيم بصوت واحديدليل أنفي الاتامة قدقامت الصلاة وهومشفوع كلةموترصوتا وروى أنعلسا رضيالله عنه مرّ عؤدن بوترالاتامة فقال اشفعها لأأملك

(قولەقلنانلىمد) أقول ھو مصدر وقوله (ويترسل في الاذان) بيان السن التي فيه وهي نوعان مايرجع الى نفس الاذان ومايرجع الى صفات المؤذن فالاول هوأن بأقيبه رافعاصونه ويفصل بين كأنى الاذان يسكنة مطولاغ مرمطر بوهوالترسل من ترسل في فرآ فه اداعهل فيها وقوف ولايفصل بين كلتى الاقامة بل يجعلهما كالاماواحداوهوا لحدر وبكون صوته أخفض من صوت الآذان وبرتب بين كليآت الآذان والاقامة كا شرع عَان قَدُّم بَعْضا وْأَخر بِعَضاقاً لافضل الاعادة مراعاً قالترتيب وأن بوالى بين كُلُـات الاذان والاتاسة حتى لوترك الموالا مفالسنة الافي الصلاة والفلاخ والثانى وهوأن يكون ذكراعا قلاصا خاعا لماسنة أن يعمد الاذان وستقبل بهما القبلة (١٧٠)

(ويترسل في الاذان ويحدر في الاقامة) لقوله عليه السسلام لبلال اذا أذنت فترسل واذا أقت فاحدر وُهُذا بيان الاستمياب (ويستفيل بهماالقبلة) لان الملك النائل من السماء أذن مستقبل القبلة ولوترك الاستقبال حاز لحصول المقصود ويكره لخالفته السنة (و يحول وجهه بالصلاموا لفلاحمنة ويسرة) لانه خطاب القوم فيواجههم به (وان استدار في صومعته فسن) مراده أذا لم يستطع تحويل الوجمه عيناوشمالا (مع ثبات قدميم) مكانم ما كاهوالسنة بأن كانت الصومعة متسعة فأمامن غير حَاجِمة فَلا (والافضَ لَلْمُؤَدْنَ أَنْ يَعِعل اصْبِعِيه في أَذْنِيمه) بذلك أمر الذي عليمه السلام بلالا رضى الله عنه ولانه أبلغ في الاعلام (فان لم يفعل فسن) لانم اليست بسنة أصلية

واحدة واحدة السرعة اذاخرجوا يعنى بفأمية كافال أبوالفرج فالجوزى كافالاذان والاقامة مشنى مشنى فلما قام سوأمسة أفردوا الاقامة وماذكرنامن توارث الحسد في الاقامة كان السوت السنسة لكن المصنف ذكر فيه حسديث الترمذى عن جابراته صلى الله عليسه وسلم قال لبلال اذا أذنت فترسل في أذانك واذا أفت فاحدر واجعل من بين أذانك والعامتك قدرما يفرغ الاكلمن أكله والشارب منشر بهوالمعتصرا ذادخل لقضاء حاجته ولاتقومواحتى تروف وقدضعف وروى البيهق عنان عرانه كان رتل الاذان و يحدر الاقامة وذكر الدارقطي عن عرمن قوله (قوله و يترسل ف الادان) هوأن يفصل بين كل كلتسين من كلسانه بسكتة والمدرأن لا يفصل ولوترسس لفيها قيل بكره لخالفة السنة وقبل مأذكره في المتنبسسر الى عدم الكراهة حيث قال وهدد ابيان الاستعباب والمقهو الاوللان المنوارث الترسل فيكره تركه وف فتساوى فاضيفان أذن ومكث ساعة ثمأ خذفى الاقامة فظنها أذانا فصنع كالاذان فعرف يستقبل الاقامة لان السنة في الاقامة الحسدرة اذارُسل ترك سنة الا قامسة ومساركا ته أذن مرتن (قهله لانه خطاب القوم فيواجههم به) و يقع لن خلفه اعلام بذاك الالتفات مع ثبات القدمين فلاحاجة الى ارتكاب المكروه باستدبارا لقبلة اللازم من مواجهتهم مفيل بلتفت عنة المسلاة ويسرة الفلاح وقيل عنة ويسرة لكل منهما واختار بعضهم الاول والثاني أوجه (قول بان كانت الصومعة) اتساعهالايني استطاعة تحويل الوجه الذي يعطيه ظاهر اللفظ لكن المرادعــدم استطاعــة التبليغ مع التعويل لانه يصمر في جوفها فيضعف بالوغ العسوت خصوصالمن خلف ويستدبر و يخرج وأسهلتم الاعلام (قوله مذاك أمر الني صلى الله عليه وسل بلالا) روى أومج دن حيان بالمنناة من تحت وه والمعروف أبي الشيخ في كتاب الاذان له أنه صلى الله علمه وسلم أمر بلالاأن يدخل اصبعيه في اذنيه وقال انه أرفع اصونك وروى التره ذي في حسديث أي وقوله (وانام يفعل فسن) المنام بفعل فسن) أى الاذان حسن (قوله لانماليست بسنة أصلية) قال في العنامة العبد القيادر أى فالاذان حسن لاترك

و مأوقات المسلام فاذان الضيالعاقل حصيرمن غبر كراهمة فيظاهرالروامة وأذانالبالغ أفضل وأذآن غيرالعاقل والسكران يعاد وكذاك أذان المرأة وقوله (ويسستقبلبهما) أى بالاذان والاعامة (القبلة) لماذكره فىالكتاب وهو ظاهروفوله (ويحؤلوحهه الصلاة والفلاح) يعنى عند قوله جي على الصلاة جي على الفلاح (عنة ويسرة) لانه خطاب للقوم فمواجههم يه قسل لو كان كداك المدول وراءه أيضالان القوم كا كونون فهما ك ذاك تكونون في الخلف وأحسباأنه انمالم محسول وراءمأ بضالان فمه استدبار القسلة فما هو دعاء الى النوحه البها فاكتوفه عا يحصل لهم من باوغ الصوتعندتعوبلالوحه عنة ويسرة (واناستدار في صومعته تحسن ظاهر

الفعللانه وانام بكن من السنن الاصلية حيث لمذكر في حديث عيدالله بن زموهو الاصل في باب الاذان اسكنه فعل أمربه الني صلى المتعليه وسلم بلالافلايليق أن يوصف تركه بالحسن ولم يؤثر في ذوال الحسن المتمكن في نفس الاذان الذي هومن سن الهدى فكان معناه أن الاذان بدال الفعل أحسن وبتركه حسن

⁽قوله وهي نوعان ما يرجع الى نفس الاذان الخ) أقول اكتنى بذكر الاذان عن الاقامة والافقيه بيان ما يرجع الى نفس الاقامة أيضا (قوله لأه وان لم يكن من السنن الاصلية حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد) أقول فلا تكون الصلاة خير من النوم من السن الاصلية أيضا

وقوله (والنثويب في الغير) مبتدأ وقوله (حسن) خبره وقوله (وكره في الراصاوات) لما روى أن عليارضى الله عنه وأى مؤذنا يتوب في العشاه فقال أخرجوا هذا المبتدع من المسعد وروى بحاهد قال دخلت مع ابن عرمس بدايس فيه الظهر فسمع مؤذنا يتوب فغضب وقال قم حتى نخرج من عند هذا المبتدع في كان التثويب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الافي صلاة الفير وقوله (ومعناه) أى معنى النثويب في الاصطلاح (العود الى الاعلام بعد الاعلام) وهوفي اللغة عبارة عن الرجوع ومنه سمى الثواب لان منفعة علمة عود اليه (وهو) أى التثويب في الاعلام واقع من المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة في الاعلام والمنافقة على المنافقة وقوله (وهدنا) أنه وقت غفلة (التثويب أحدثه على المنافقة بعد عهد العصابة لتغيراً حوال الناس (١٧١) وخصوا الفير به لمناذكرنا) أنه وقت غفلة (التثويب أحدثه على المنافقة بعد عهد العصابة لتغيراً حوال الناس (١٧١) وخصوا الفير به لمناذكرنا والاقامة التنويب أحدثه على المنافقة بعد عهد العصابة لتغيراً حوال الناس (١٧١) وخصوا الفير به لمناذكرنا والمنافقة المنافقة المنافقة

(والنثويب في الفيرى على الصلاة بي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن) لا نموقت نوم وغفلة (وكره في سائر الصلوات) ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام وهوعلى حسب ما تعارفوه وهذا التنويب أحدثه على الكوفة بعد عهد العصابة رضى الله عنهم لتغيراً حوال الناس وخصوا الفير به لماذكرنا والمتأخرون استمسنوه في الصلوات كلها الظهور التواني في الامرواد بنيسة وقال أبويوسف رجه الله لأمرو رجة الله وسلاة مرجه الله لا المرورجة الله وركانه حي على الصلاة بي الملاة برجك الله واستبعده محدرجه الله لا نالساس واسية في أمر الجاعة وعلى المحدد الفقى (ويجلس بن الاذان والاقامة الافي المغرب وهذا عنداً بي حيفة رجه الله والسكتة في المغرب أيضا حلسة خفيفة) لا نه لا بدمن الفصل اذ الوصل مكروه ولا يقع الفصل بالسكتة لوجودها بن كلمات الاذان في فصل بالمحدد في بادني بادني النامة في معاليات المعارفة والمكان في مسئلة بالموالية وكذا النعمة في معاليات السكتة في كذن النامة في معاليات السكتة في كذن النعمة في معاليات السكتة في كذن النامة في معاليات السكتة في كذن الفصل المعارفة المعارب السكتة في كذن النعمة في معاليات السكتة في كذن النعمة في معاليات المعارب السكتة في كذن النعمة في معاليات المعارب كعنين اعتبادا بسائر الصلوات والمكان في معنين اعتبادا بسائر الصلوات المعارب السكتة والمكان في معنين اعتبادا بسائر الصلوات المعارب المعارب والمكان في معنين اعتبادا بسائر الصلوات المعارب والمكان في معنين اعتباد السائر السائر المكان في معنين اعتباد المعارب والمكان في معنين اعتباد المعارب والمكان في معنين المعارب والمكان في معنين المعارب والمكان في معنين اعتباد المعارب والمكان في معنين المعارب والمكان في معنين المعارب والمكان في المعارب والمكان في معنين المعارب والمكان في معارب والمكان في معنين المعارب والمكان في معارب والمكان في معارب ا

فيسه نظر لما تقدم من الا اديث العصيمة مع لفظة الا مرانتهى وفيه نظر اذما تقدم مع افظ الا مرمم وفي عن الوجوب لانه شرع صحيفية لماهوسنة فيكون المراد به السنية والاصلية أمرزا ثد عليه صرف عنه التعليل في النص بكونه أرفع الصوت (قوله على حسب ما تعارفوه) بفيد عدم تعين الحيطة نحوالصلاة الصلاة أوقامت قامت (قوله وخصوا الفجر به) فكرهوه في غيره وعن ابن عر انه سمع مؤذنا يشوب في غيرالفجر وهوفي المستعد فقال الصاحبة قم حتى نخرج من عندهذا المبتدع وعن على دضى القه عند الكراه وقوله الملك كرنا) بعنى انه وقت فوم وغف اله وفسره في رواية المسنوان عكن بعد الاذان قدر قراءة عشرين آية ثم يشوب ثم يكث بعد الاذان قدر قراءة عشرين آية ثم يشوب ثم يكث كذلك ثم يقسم وقد قدمناه (قوله وأبو وعند المناه من كلام قاضيفان وعندارة وكذا يظهر من كلام قاضيفان وغيره اختيارة وكذا يظهر من كلام قاضيفان وغيره اختيارة ولا أبي يوسف (قوله والمكان في مسئلتنا عند المناه المناه المناه في المستعد والاية وقوله في المستعد وقالوا لا يؤذن في المستعد الفصل بالسكنة) في جامعي قاضيفان والتمر تاشي السكنة الفاصلة وقالوا لا يؤذن في المستعد (قوله في الفصل بالسكنة) في جامعي قاضيفان والتمر تاشي السكنة الفاصلة وقالوا لا يؤذن في المستعد (قوله في الفصل بالسكنة) في جامعي قاضيفان والتمر تاشي السكنة الفاصلة وقالوا لا يؤذن في المستعد (قوله في الفصل بالسكنة) في جامعي قاضيفان والتمر تاشي السكنة الفاصلة

المعدد ا

(قوله والمتأخرون استعسنوه أى التثويب المحدث الخ) أقول فيه بحث (قوله لان التثويب الاصلى كان الصلاة خبر من النوم لاغراخ) أقول التثويب هو العود الى الاعلام يعد الاعلام والاعلام يكون بالاذان فالذى فى أثنائه ليس عود الى الاعلام بعد الاعلام (قوله فأحدث علما الكوفة حى على الصلاة حى على الفلاح بين الاذان والاقامة فى الفجر خاصة مع أبقاء الاقل) أقول فى قوله مع ابقاء الاقل بحث

ولمنذكر النثويب القديم ههنا وذكر في الأصل أن النثويب الاول كان في صلاة الفر بعد الاذان الصلاة خبرمن النوم فاحدث الناس هسيذا الشويب بعينه فواهي على الصلاة حى على الفلاح مرة ـــ من (والمتأخرون استعسنوه) أي التنويب المددث في الصاوات كلها لظهورالنواني فيالامور الدننية وآبكن لمشترطوا عن ذلك الفظ الذي هوجي على الصلاقبي على الفلاح سل ذكرواماتعارفوه كما ذكرناه آنفاو مكون هذا احددا فانعدا حداثلان التثويب الاصلى كان الصلاة خيرمن النوم لاغير

فى أذان الفير أو بعد أذان

عمايتطة عقبلهامسنونا كان أومستعبا يفصل بينهما بالصلاة لقواه صلى الله عليه وسلمين كل أذا نين صلاة قاله ثلاث اوقال فى الثالثة لن شاء قان لم يفصل بينهما بحلسة خفيفة المصول القصوديه وأما اذا كان فى المغرب فقد انفعوا على أن الفصل الإممنه فيه أيضا الكنهم اختلفوا فى مقداره فعند أى حنيفة يستعب أن يفصل بينهما بسكتة قاعمام قدار ما يتمكن فيسه من قراءة ثلاث آبات قصار أوآية طويلة وفى رواية عنه مقدار ما يخطو ثلاث (٧٧) خطوات ثم يقيم وعندهما يفصل بينهما بحلسة خفيفة مقد الالحلسة

والفرق قدذ كناه (قال يعقوب رأيت أباحنيف قرحه الله يؤذن فى المغرب و يقيم ولا يجلس بين الاذا ن والا قامة) وهذا يفيد ماقلنا وأن المستعب كون المؤذن عالما بالسنة لقول عليه السلام ويؤذن لكم خياركم (ويؤذن الفائنة ويقيم)

عنسده فسدر ثلاث آيات فصار أو آمة طويلة وعنسه قدر ثلاث خطوات أوأدبع (قوله والفرق قسد ذكرناه وهوكراهة التأخسرفاذا كانت تلك الركعتان مندوبا يستنان كراهة كأن سبيلها الترك وهذا يشسيرالى أن تأخرا لمغرب قدرأداء ركعتين مكروه وقد منامن القنية استثناء التأخسرالقليل فيجبُّ جله على ماهوا قلَّ من قلْرهما اذا تُوسط فيهما ليتفق كلام الاصحاب (قوله قال بعقوب) هواسم أي يوسفرجه الدوهذالفظ محدق الجامع الصغير وقوله وان المستعب كون المؤذن عالما بالسنة) يفيسد بالالتزام العادى طلب أن لايكون صبيا وان كان عاقلابل بالغاغ الماستدل بقواه صلى الله عليه وسلم وليؤذن لكم خسار كمفعلم أن المرادأن المستصب كونه علل عاملان العالم الفاسق ليسمن الخيار النهأشد عذابامن الماهسل الفاسق على أحق القولين كانشهدا لاحاديث الصحة وصرحوا بكراهة أذان الفاسق من غير تقييد بكونه عالما أوغيره وروى مثله في المسى العاقل أيضا لكن ظاهر الرواية في السي العاقل عدم الكراهة بخلاف غديرالعاقل ثم في النسم و يؤدن بالواو والذي في أب د اودعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى المعطية وسلم ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم فراؤكم وفي اسناده المسين ين عيسى نسب اليه أبور رعة وأبوحام النكارة ف-دينه ميدخل فى كونه خيارا أن لا يأخد أجرا فانه لا يحسل المؤذن ولاللامام ولابي داودعن عمان بن أبي العاص والقلت ارسول الله اجعلى امام قومى قال أنت امامهم واقتد بضعيفهم واتخذمؤذ نالأ بأخذعلى الاذان أجرا قالوافان لم يشارطهم على شي لكن عرفوا حاجته فمعواله في كل وقت شيأ كان حسناد بطيب له وعلى هذا المفي لا يحل له أخذش على ذلك لكن بنبغي القوم أن يهدوا السه وفي فتاوى فاضخان المؤذن اذالم يكن عالما بأوفات المسلاة لايستحق ثواب المؤذنين انتهى فني أخذ الابرأولي ولنسق بعض ماروى فى المؤذنين روى الامام أحد عنه صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس مافى الندا ولتضار بواعليه بالسيوف وله باسناد صيريغفر للؤذن منتهى أذانه ويستغفرنه كلرطب وبابس سمعه ورواء البزار الاأنه قال ويحيبه كآرطب ويابس وأبوداود والنخزيمة فيصحه وعندهما يشهدله والنساف وذادوله مثلأجر من صلى معمة وللطيراني مثل هذه وأه في الاوسط يدعبد الرجن فوقرأس المؤذن وانه لبغفر لهمدى صونه أين بلغ وله فيسه ان المؤذنين والملب ين يخر جون من قبوره م يؤذن المؤذن و بلبي الملبي ولمسلم المؤذنون أطول أعنا فاوم القيامة وللامام أحدوالترمذى عن ان عريرفعه ثلاثة على كثبان المسك أراءقال موم القيامسة زادفي واية يغبطهم الاولون والأخرون عبسدأدى حق الله وحق موالبه ورجل أمقوما وهمبهراضون ورجل بنادى بالصاوات الحسف كل يوم وليلة ورواه الطبراني في

بن الخطينين والوجمة مَاذَكُرُ فِي الكتابِ وهو واضم وقوله (والفرق قدد كرناه) اشارة الى قوله انالتأخرمكروه مخلاف سائر الصاوات فان الناخر فيها لسي عكروه والاشتغال مالركعتين يؤدىالى التأخير فلذلك لايفصل ستهمأ والمذكو رهنامن مددهب الشافعي مناف لماتقدم في ابالمواقب من وقت المغرب وهوأن يصلى فيسه ثلاث دكعات (قال يعقوب أيت أباحنيفة يؤذن فىالمغسرب ويقيم ولايحلس وهذا يفيدما قلنا أن لاجاوس عدده في أذان المغرب وانما أورده لىؤكد قول أى حنفة مفعل قسل وانماذ كرمحد في الحامع الصغيراً ما يوسف ماسم مدون كنت مدفعا لنوهم النسوية في التعظيم بين الشيطين وكان مجد مأمورامن حهة أي بوسف أنبذ كرمواسمه حسثذكر أبا حنيفة قوله (وان السنعب) معطوف على

ماقانا بعلى بفيسد ماقلنا و بفيسداستمباب (كون المؤذن عالما بالسنة) أى باحكام الشرع و الاوسط (لفوله عليه السلام و بؤذن لكم خياركم) وخيارهم من كان عالما باحكام الشرع وهذا برد على من قال الاحسن الامام أن يفوض الاذان والاقامة بنفسه وكان امامالهم في الصاوات قلنا أذن وأقام ملى الله عليه وسلم أحيانا روى عقبة بن عامى قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فل اذالت الشمس أذن وأقام وصلى الله ملى الله عليه وسلم في سفر فل اذالت الشمس أذن وأقام وصلى الله عليه وسلم في سفر فل اذالت الشمس أذن وأقام وصلى الله مر

الاوسطوالمستغبر باسنادلا بأسبه ولفظه قال صلى الله عليسه وسلم ثلاثة لايهولهم الفزع الإكبر ولاينالهم الحساب همعلى كثيب من مسائحتي يفرغ حساب الخلائق رحل قرأ القرآن ابتغاد وجمه وأمقوماوههم مراضون وداع دعوالى الصلاة انتغاموحه الله وعبدأ حسن فبماينه وبين هو من موالسه و رواه في الكسر ولفظه عن ابن عرفال لولم أسمع من رسول الله صلى الله الامرةومرة ومرة حتىعدسبع مرات لماحد ثنه معت رسول الله صلى الله علمه وسل ثلاثةعلى كثبان المسك ومالقيامة لآيهولهسمالفزعالا كبرولا يفزعون حسين يفزع الناس ل تعلم القرآن فقام معطلب وحه الله وماعنسده ورحل يسادى في كل موم وليرة خس صلوات ب وحسه الأموماعنده وبمساولة لم يمنعه رقبالدساعين طاعسة ربه ويدخل في الخيارا بضامين لايلين لاذان لانه لايحل وتحسين الصوت مطاوب ولاتلازم سنهما وقيده الحاواني عياهوذكر فلايأس بادخال المذفي الحيعلتين فظهرمن هذاأن التلحين هواخراج الحرف عمايجوزله في الاداء وهوصر يحفى كلام الامام أحسدفانه سئل عنسه في القراء تغنعه فقيل له لم قال ما اسمك قال مجد قال له أيعسسك أن بقال الله باموحامد فالواواذا كانالم يحلفي الاذان فغي القراءة أولى وحينئذ لايحل سمياعها أيضا ويكره التنحيذ عندالاذان والاقامة لانه بدعة وينبغي للؤدن أن ينتظر الناس فان على صعيف مستعيل أفام له ولا منتظر الحساة ويقعرفي مكانه فانمشي الىمكان الصلاة عند قدقامت الصلاة حازاذا كان اماما وقدل طلقا ويكرهأن يؤذن قاعدا الاانأذن لنفسه لان المقصودم اعاة السنة لاالاعلام وتكرهأ يضا واكتافى ظاهرالروا يةالاللسافرو ينزل للاقامسة والايلزم الفصل بينها وبين الشروع وهومكروء ولا بتكلمف أثناءالاذان فان تكلماستأنفه وفي غسرموضع اذاسهاعلى المؤذن أوعطس فمدأ وسلمعلى صلأ وقارئ أوخطيب ففرغواعن أبى حنيفة لأيازمه ماارة بليردف نفسه وعن محديرة بعدالفراغ وسفلاقسله ولانعده في نفسه وصحوه وأجعوا أن المنغوط لامازمه الرتبي الحال ولابعه ده لأمعليه حرام يخلاف من في الحسام إذا كان عَرُر وعن أبي حنيفة مرة المصلى بعد الفراغ قال خرتأ ويلهاذا لميعلم اله فى الصلاة وعلى هذا اذاسا على المتغوِّط وفى فتساوى فاضيخان اداسسام على القاضى والمسدرس قالوالا يجب علسه الرة اه ومنسله ذكرفي سلام المكدى هذاوالسامع للاذان فيقولمشل مايقول المؤذن الافي الحمعلتين فتعوقل وعندالصلاة خبرمن النوم صدقت ويررت أماالاحابة فظاهرا لخلاصة والفتاوى والتعفة وجوبها وفول الحاواني الاحابة بالقدم فاوأحاب بالله ولمعش لأنكون محسا ولوكان في المسعدفليس علسه أن محب باللسان حاصله نؤ وحوب الاحامة بأن وبهصر حساعسة وانهمسسنعت كالواان كالنال الثواب للوعودوا لالمينسل أماآنه بآثم كرمغلا وفى التحنيس لامكره الكلام عندالاذان مالاجماع استدلالا ماختلاف أحماينا في كراهيته لخطسة ومالجعة فانأ باحنيفة انماكرهه لانه ملمة هيذما فحالة محالة الخطية وكان هذا تفافأ على الهلايكر وفي غيرهذه الحالة كذاذ كرشمس الائمة السرخسي فماقر واعلمه اه لكن ظاهر الاحرفى قوله صلى الله عليه وسلم اذاسمعتم المؤذن فقولوا مشل مايقول الوجوب اذلا تظهرقرينة تصرفه عنه بل رجايظهراستنكارتر كدلانه يشبه عدم الالتفات السه والتشاغل عنه وفى التعفة ينبغى أن لاشكلم ولايشتغل بشئ حال الاذان أوالاقامة وفي النهامة تحي عليهم الاجابة لقوله صلى الله عليه وسلم أربع من الجفاءومن جلتها ومن سمع الاذان والاقامة والحيب اه وهوغرصر يحق اجابة السان اذ يجوز كون المراد الاحابة بالاتبان الى الصلاة والالكان جواب الاقامة واحباولم نعلم فيه عنهم الاأنه خعب والمهأعلم ولابرة السلامأيضا وفي النفاريق اذا كان في المسحدة كثرمن مؤدن أذنوا واحدا بعدوا - من جهان ما لاول وسل ظهير الدين عن سمع في وقت وسن جهان ماذا عليه قال اجابة أذان

متعده بالفعل وهذاليس بمسائحن فسسه اذمقصو دالساثل أي مؤذن يحسب بالسان استعما باأ ووحو با والذي بنبغي احابة الأول سوامكان مؤذن مسحده أوغيمره لانه حيث يسمع الأذان ندب اوالاجابة أووحبت فاذافرض أنمسموعهمن غسرمستعده تحقق فيحقه السعب فيصركنعددهم في المستعد لواحد فان سهعهم معاأحا معتسرا كون حواملؤذن مستعدم حقى لوستق مؤذه معد ذلك أوم دبه دون غيرمين المؤذنين ولوام يعتعرهذا الاعتبار جازوانم أنسه يخالف الاولى وفي العبون قارئ سمع النسداء فالافضل أنعسك ويسمع الرستغفني عضى فراءته ان كان في المسحدوان كان في سته فكذلك ان المكن أذان مسحده وأماآ لحوقان عنسدا لحبعساة فهو وان خالف ظاهر قواصل الله علمه وسلمفقولوامثلما يقول لكنهو ردفيه حديث مفسركذاك عنجر منا لخطاب رضي المهعنسه قال قال رسول الله صلى الله علمه وسسلم اذا قال المؤدن الله أكر الله أكعر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله الاالله قال أشهد أن لا إله الاالله م قال أشهد أن محسد ارسول الله قال أشهد أن محدارسول الله تمقال عي الصلاة واللاحول ولاقوة الاالله تمقال على الفلاح فاللاحول ولاقوة الامالله مخال الله أكبر الله أكسر خال الله أكبرالله أكبر مُحَمَّلُ لا إله الاالله خَالُ لا إله الاالله منقلبه دخل الجنة روامسلم فحماواذك العنام على ماسوى هاتين الكلمتين وهوغير حارعلى فأعدة لان عند ذاالخصص الاول مالم يكن منصب لالايخصص بل يعارض فيعرى فيه حكم المعارضة أويقدم العبام والحق الاول واغباق بمالعهم العهمواضع لاقتضا حكما لمعارضية ذاك في خصوص تلك المواضع وعلى قسول من لم مشترط ذلك فانما الزم التنصيص إذا لم يمكن الجمع وأن تحقق مصار صبالعام في بعض الافراديأن وجبنني المكم المعلق العامعها فيضرحها عنه وهنالم ينزمهن وعده علمه السلاملن أجاب كذلك وقال عنسدا لحيعسة الحوقلة مهملل في الاخومن قليه يدخول الجنسة نفي أن يحيعسل الجبيب مطلقالكون محساعلى الوحسه المستون وتعلسل الحسد مشالمذكور مأن اعادة المسدع ودعا والداعى به الاستهزاء كالفهسه في الشاهد يخلاف ماسوى المبعلنين فانهذكر مثاب علسه من قاله لامتر اذلا مأنع من صعة اعتيار الجيب مدادا عالنفسه عز كامنها السواكن عاطبالهافكف وفدوردفي بعض الصور طلهاصر محافي مستندأي بعسل حيد ثنا الحكرين موسى حيد ثنا الولسدين مسلمعن أي عائذن سسلم نعاص عن أبي أمامة عنه صلى القعطيه وسلم اذانادي المنادي المصلاة نتعت أبواب السهساء واستيب الدعاء فن نزل به شدة أو كرب فلينعس فالمنادى اذا كبركبرواذا تشهد تشهد واذا قال ع على الصلاة قال بي على الصلاة وإذا قال بي على الفسلاح قال بي على الفلاح شميقول المهم رب هذه الدعوة الحق المستعابة المستجاب لهادعوة الحق وكلسة التقوى أحسناعلها وأمسناعاتها والعثناعلها واجعلنا من خساراً هلها محساناوهماتنا غرسال الله عز وحسل حاجسه ورواه الطسيران في كتاب الدعاء فالحدثنا عبدالله سأجد سنحسل حسدتنا الحبكم ين موسى فساقه ورواه الحاكم من طريق الهيثم ن خارسة فذ كرمثل حديث أي بعل وقال صحير الاسنادليكن تطرفيه بضعف أبيءا تُذعفير فقد هوحسن ولوضعف فالمقام يكني فيهمثاه فهذا تفيدأن عوم الاول معتسير وقدرا ينامن مشايخ ك من كان يجمع ينهسمافيد عونفسه تميتبرا من الحول والفوة ليعل بالحديثسين وفى حديث عروابى أمامسة رضي الله عنهسما التنصيص على أن لايسبق المؤذن يل يعقب كل حلامنه بجمسلة منه وليتم هسنا بالدعا عقبب الابيامة عن ان عرعنه صلى اقدعليه وسلم اذاسم متم المؤذن فقولوا مثل ما يقول مُصلواعلي فانهمن صلى على مسلاة صلى الله عليه بهاعشرا مُسلوا الله لحالوسسة فانهامنزله في الجنة لاتنبغىالالعبسدمؤمن من عبادانته وأرحوان أكون أناهو فمن ألى الوسسلة حلث الشسفاعة وامسلموغيره وعنجار رضي المصنه عن الني صلى المه عليه وسلم من قال سين بسمع الندا والهم

وقول (غداة ليلة التعريس) التعريس النول في آخر اليل روى الضارى في صحيحه السناده الى عبد الله من أبيه قال سرنا معرسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقال بعض القوم لوعرست بنا بارسول الله قال أخاف أن تناموا عن الصلاة قال الأل أنا أوقطكم فاضطجعوا وأسند بلال ظهره الى واحلته فغلبته عيناه فنام فاستيقظ (١٧٥) الني صلى الله عليه وسلم وفد طلع حاجب (1Vo)

الشمس فقال باسلال أين ماقلت قال مآألقت على نومة مثلهاقط قالعلمه السلام ان الله تعالى تبض أرواحكمحنشه وردها علىكم حسين شاديا بلال قم فأذن الناس بالصلاة فتوضأ فلبالرتفعت الشمس وابيضت فامفصلي بالناس جاعـة (وهو) أيعضاء الني مسلى الله عليه وسلم باذأن واقامة (حبة على الشافعي في أكتفائه مالاتامة)لايقال قدروىأن الني صلى الله عليه وسلم أمربلالا فاعام مدون ذكر الاذانلان القضة واحدة فالعسل بالزيادة أولى وفيه تطرلان ذلك اغامكون أذا كان راويهما واحداولم ست ههناذات والحواب أنالراوى اذا كانمتعددا انسايعل مانليون اذاأمكن العسلبهما وههنالاعكن ذاك لان القصة واحدة (فان فانته صلوات أذن الأولى وأقاملاو ينامنحديث ليلة النعريس (وكان مخرا في الساقي الله شياء أذن وأقام)ليكون الفضاء على

لاته عليه السلام قضى الفجرغداة ليسلة النعريس باذان واقامة وهوجية على الشافعي رجمه الله في اكتفائه الاقامة (فان فانه صلوات أذن الاولى وأقام) لماروينا (وكان مخرافي الباقي ان شاء أذن وأقام)ليكون الفضاء على حسب الادا وانشاء اقتصر على الاقامة)لان الاذان الاستعضاروهم حضور فالرضى الله عنه وعن محدرجه اقهائه يقيم لما بعدها ولا يؤذن فالوا يجوزأن يكون هذا قولهم جمعا رب هند الدعوة الثامة والصلاة القاغة آت مجدا الوسيلة والفضلة وابعث ممقاما محوداالذي وعدته حلته شفاعتي ومالقيامة رواءاليخاري وغسيره والبيهتي وزادفي آخرها لمكالانخلف الميعاد وعنه صلى اقله عليه وسلم من قال حسين يسمع المؤذن وأناأ شهد أن اله الاالقه وحسد والشريك أه وأن عدا عبده ورسوله رضنت القهر باوبالا سلامدينا وبمعمد صلى الله عليه وسلم رسولا غفرالله اذنوبه رواه مسلوالترمذي وعن ابنعر رضي القه عنهما أن رحلا قال بارسول القه أن المؤذنين بفضه لوالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كايقولون فاذا انتهيت فسل تعطه رواه أنود اودوالنساف وابن حبان في صحيحة وروى الطيراني في الاوسط والامام أحد عنه صلى الله عليه وسلم من قال حين ينادى المنادى اللهسمرب هلذه الدعوة القائمة والصلاة النافعة صل على مجلدوارض عنى رضالا سضط بعده استعاب الله الدعوته وافى الكبيرمن سمع النداء فقال أشهد أن الاالة الاالله وحده الاشريال الوأن محداعبد دورسوله اللهم صلعلى محد وبلغه درجة الوسيلة عندك واحعلنا في شفاعته وم القيامة وحبت الشفاعة والحديث فيهذا البابكثير والقصدا كحث على الخمير رزقنا الله تقوام في جميع الأحوال (قوله لان الني صلى الله عليه وسلم الخ) في مسلم في حديث طويل عن أبي فتادة في فصة التعريس مما أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين عملى الغداة فصنع كايصنع كلوم وفألحداود وغيره أنه مسلى الله عليه وسلم أمر بلالا بالاذان والاقامة حين المواعن الصبح وصاوها بعداد تفاع الشمس من رواية أي هر يرة وعرو بن أمسة الضمري وعران بن حصين وذي مخر المنشى العصابي رضي الله عنهم وغيرهم وروآه مالك في الموطاعن ابن المسيب مرسلا وذكر فيه الاذان ومراسيل النالسيب مرفوعة عندالسافع رجهالله ومافى مسلمف القصة وامر بلالافا قام الصلاة فعلى بهسم الصبع لاينافي انه أذن فكيف وقدصع وروى أصحاب الأملامعن أبي يوسف باسسناده الى رسول الله مسلى ألله عليه وسسلم حين شغلهم الكفارقضاهن باذان واقامة يعسني الاربع صاوات (قوله وهوجة على الشَّافي في اكتفائه بالأقامة) في أحدد قولية وفي الاخرلاولا ثم الاصل عندناأن يُؤذُن لكل فرض أدى أوقضى الاالظهر وم الجعة في المصرفان أدامهم مامكروه روى ذلك عن على والاماتؤديه النساء أوتقضيه بجماعتن لانعائشة رضى اللهعنها أمتن بغيرأذان ولااقامة حين كانت جاعتن مشروعة وهدذا بقنضى أن المنفردة أيضا كذلك لان تركهما لما كان هوالسنة عال شرعية الجماعة كان حال الافراد أولى والله سيعانه أعلم (قوله وعن مجد) هوفى غسير رواية الاصول وجهه أنم ماصلاتان اجمعنا فى وقت واحدف ونقام الأولى ويقام الباقية كالظهر والعصر بعرفة ولهسماماروي أبويوسف بسنده وكذامن قدمنامعه أنه صلى الله عليه وسلم عن شغلهم الكفاريوم ا

الأذان الاستعضاروهم حضو رفلا حاجة اليه فان قبل اذا كان الرفق متعينا في أحد الامرين فلا تخيير بينهما كافي قصر صلاة المسافر وههنا الرفق متعين في الافامة ف اوجه النحير أحبب بان ذاك بين الشيشن الواجبين لافي السنن والتطوعات قال (وعن محد) دوى في غسررواية الاصول عن عدادًا فأنت صلوات يقضى الاولى باذان واقامة والبواقي بالافامة دون الاذان قال الوبكر الراذي (معور ذان يكون هذا فولهم جيعا وآلمذ كورفى الكتاب مجول على الصلاة الواحدة فيرتفع الخلاف بين أصحابنا قال (وبنبغى أن يؤذن ويقم على طهر) لان لهماشها بالصلاة على ماسباتى فان أذن بغير وضوح از بلا كراهة فى ظاهر الرواية لانه ذكر فكان الوضو مقيد مستصبا كالقراءة (ويكره أن يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بن الاقاسة والصلاة الاستغال باعدال الوضو موالا قامة شرعت متصلة بالشروع فى الصلاة (ويروى آنه) أى الشأن (لاتكره الاقامة أيضا) لانها أحد الاقامة (ويروى يكره الآذان أيضا) وهورواية الكرى لانه يصير داعيا الممالا يحيب بنفسه (ويكره أن يؤذن وهو حنب رواية واحدة ووجه الفرق على احدى الرواية بن أن ان الجنب والمحدث على الرواية التي لا يكرم أذانه المناه مع الاستقبال ويرنب كل ات الاذان شبها بالصلاة) في المهما ويرنب كل ات الاذان المناه ويوديان مع الاستقبال ويرنب كل ات الاذان

كاركان الصلاه ويختصان

بالوقت ولاشكلم فيهماالا

انهلس بصلاة على الحقيقة

ولوكان صلاة على المقيقة

لمحزمع المدث والحناية

فاذا كأن مسمامها كره

مع الحنابة اعتمار الشسه

ولمبكرهمع المدث اعتمارا

للمضفة ولمبعكس لانا

لواعتبرنا فيالمدث جانب

الشيبه لزمنا اعتباره في

الحنابة بطريق الاولى لان

الخنابة أغلط الحسدثين فكان بتعطل جانب الحقيقة

وذكر رواية الحامع الصغير

لاشتمالها على الاعادة وعدمهاوقوله (أماالاول)

بعني عسدم اعادةأذان

الحسدث والمأمشسه وقوله (وأماالثاني)بعنى استصاب

الاعادة يسبب للنسابة

وقوله (روايتانفىظاهر الرواية يستعب وفىرواية

الكرخي محب والاشبيه

اعادة الادان فقط) لأن

(وينبغى أن بؤذن ويقيم على طهرفان أذن على غيروضو عباد) لانهذ كروليس بصلاة فكان الوضو مفيه استحبابا كافى القراءة (ويكره أن يقيم على غيروضو على الفيه من الفسل بين الاقامة والسلاة ويروى أنه لا تكره الاذان أيضالانه بصيردا عباللى مالا يجيب بنفسه (ويكره أن يؤذن وهو حنب) رواية واحدة ووجه الفرق على احدى الروايين أن اللاذان شها بالصلاة فتشترط الطهارة عن أغلظ الحدثين دون أخفهما عملا بالشهين وفي الجامع الصغيراذا أذن وأقام على غيروضو ولا يعيد والجنب أحب الى أن يعيد (ولولم يعد أجزأه) أما الاول فلنفة الحدث وأما الشانى فني الاعادة بسعب الجنابة روايتان والاشبه أن يعاد الاذان دون الاقامة لان تكرار الاذان والم مشروع دون الاقامة وقوله ولولم يعد أجزأه يعنى الصلاة لا نها برة بدون الاقامة وقوله ولولم يعد أجزأه يعنى الصلاة لا نها برة بدون الاذان والاتامة والم وكذاك الم أنة تؤذن معناه بستعب أن يعاد ليقع على وجه السنة

الا واستناد بعد المالا والمعلم والمعر والمعر والعداء فضاهن على الولاء وأمر بلالا أن يؤذن و بقيم لكل واحدة منهن ولانها صلاته مفروضة بقيمها المخاطب الاقامة الجماعة فيقيها كالجماعة عند لا في النساء وصلاة عرفة لو كان على القياس لم يعارض النص في كيف وهما على خلاف القياس على النساء الواحدة فلا قال الرازي يحوز كون ما قال يحدد وله سمجيعا والمذكور في الكتاب محول على الصلاة الواحدة فلا خلاف ولي الكتاب محول على الصلاة الواحدة فلا وحدد المؤلف وحدد المؤلف أعمان الاذان حنيا وحدد المؤلف المناه الواحدة المؤلف المؤلف المؤلف وحدد المؤلف وحدد المؤلف والمخلوب في المؤلف المؤل

تسكرار الاذان مشروع المسلمان المسلمان

⁽ فالالصنف لانه بصيرداعياالى مالايجيب بنفسه) أقول في مجث (قوله ولو كان صلاة على المقيقة الى قوله ولم يكره مع الحدث اعتبارا العقيقة) أقول فعلى هذا يكون قوله علا بالشبه ين من باب التغليب (قوله وفي رواية الكرخي يجب) أقول هذا ينبي أن يكون على قول من وحسالاذان

(ولابؤذنك له لا مقبل دخول و قتم او يعاد في الوقت) لان الاذان للاعلام وقب ل الوقت تجهيل (وقال أبورسف) وهو قول الشافعي رحما لله (يجوز الفجر في النصف الاخير من الليل) لتوارث أهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رضى الله عنه لا تؤذن حتى يستبين الثالف وهكذا ومستديده عرضا (والمسافر يؤذن ويقيم)

على وحده السنة وفي الخمالاصة خسخصال اذا وحمدت في الاذان والاقامة وحمالاستقبال اذا غشى على المؤذن في أحده ما أومات أوسيقه المدث فذهب وتوضأ أوحصر فيه والاملقن أوخرس يجب الاستقبال وفى فتاوى قاضيفان معناه فانحل الوجوب على ظاهر ماحتيج الى الفرق بين نفس الاذان فانهسنة واستقباله بعدالشروع فسه وتعقق العمزعن اغيامه وقد بقال فيه اذاشرع فسه ثم قطع تبادرالي ظن السامعسين أن قطعه الغطاف ننظر ون الاذان الحق وقد تفوت بذلك الصلاة فوحب ازالة مايفضى الى ذلك بخلاف مااذالم يكن أذان أصلاحيث لا فتظر ونبل مراقب كل منهم وقت الصلاة بنفسه أوينصبون لهم مراقباالا أن هذا يقتضى وجوب الاعادة فمن ذكرناهم أنفاا لاالحنب ولوقال فالل فيهم انعلم النماس حالهم وجبت والااستعبت ليقع فعل الاذان معتبرا وعلى وجه السنة لم يبعد وعكسه في الخس المذكورة في الخلاصة وأذان العيدوالاعمى والاعرابي وولدالزنالا كراهة فيه وغيرهم أولى منهم واذاقسدم بعض كلات الاذان على بعض كشمادة أن محسدا وسول الله عمشهادة أن لااله الأ المعفعليسة أن يقول أشهد أن محدارسول الله بعدها (قوله ولايؤذن لصلاة فبلدخول وفتها) وَبِكُرِهُ ذَلِكُ وَ يَعَادُ وَ بِهُ قَالَ أَنَّ وَ تُوسَفُ وَالسَّافَعِيرَجِهِمَا اللَّهَ الَّافِي الْفَحر على ما في الكتاب وفي روا به عندهم حيع اليل وقت لأذان الصبح لهم قوله عليه الصلاة والسلام ان بلالا يؤذن بليسل ف كلوا واشربواحي تسمعوا أذان ابن أمكتوم (قوله والجناعي الكل الخ) روا ، أبود اود عن شدادمولي عياض بنعام عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالله لاتؤذن حتى يستبين لل الفجر هكذا ومديده عرضا ولميضعفه أوداود واعله البهق بأنشد ادالم بدرا بلالانه ومنقطع وابن القطان بأن شدادا مجهول أيضا لابعرف بغدروا به معفر سنبر قانعنه وروى البهة أنه صلى الله عليه وسلم قال باللاللاتؤذن حتى يطلع الفير قال في الامام رجال استناده ثقات وروى عبد العزيز بن أي رواد عن فافع عن ابن عمر رضى الله عنه أن بلالا أذن قب ل الفير فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى البيهق عن ابن عدر دض الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما حلك على ذلك وال استيقظت وأناوسنان فظننت أن الفجرقد طلع فأصره الني صلى الله عليه وسلم أن ينادى على نفسه ألاان العبسدقدنام وروى ابن عبسد البرعن ابراهميم قال كافوا اذا أذن المؤذن بليل فالواله انق الله وأعد أذانك وهذا يقتضيأن العادة الفاشية عندهم انكارا لاذان قبسل الوقت فثدت أن أذانه قيسل الفعر قدوقع وأنهصلى الله عليه وسلمغضب عليسه وأحرره بالنداء على نفسه ونهاه عن مثله فيعب حل مارووه على أحد أص بن اما أنه من حلة الندا عليه يعنى لا تعمدواعلى أذائه قاله يخطئ فيؤذن بليسل تحريضاله على الاحتراس عن مشله واماأن المراد بالاذان التسمير بناءعلى أن هدذا اغما كان في رمضان كاقاله فى الامام فلذا قال فكلوا واشربوا أوالسد كرالذى يسمى فهذا الزمان بالتسبيم ليوقظ النائم ورجع القائم كاقبل ان العماية كانوا حزين حز بايجتهدون في النصف الاول وحز بافي آلانمير وكان الفاصل عندهم أذان بلال رضى الله عنه يدل علسه ماروى عنه مسلى الله علسه وسلم لاعنعنكمن معوركم أذان الال فأنه يؤذن لموقظ نائمكم ويرقد فانه وسدر وى أبوالشيخ عن وكسع عن سفيان عن أى المحدق عن الأسود عن عافشة رضى الله عنها قالت ما كان المؤذن بؤذن حتى بطلع الفج

وقوله (ولايؤذن اصلاة) ظاهر وقوله (والحجة على الكل) أىءلى أى يوسف والشافعي وأهل الحرمن بعني أنالدث حديل الآخذوالمأخوذمنه فأن فيلحاه فى الحديث لا يغرنكم أذات بلال وبعارمه الهكان بؤذن قبل الوقت أحس مانه حجمة لناحمث لم يعتبر الني صلى الله عليه وسلم أذانه ونماهم عن الاغترار به واعتباره وقدد كرفي المسموط أن أذان ملال أنكره علسه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره أنينادىعلىنفسه ألاان العبد قدنام بعي نفسه أى أنه أذن في حال النوم والغفلة وكانبيكي ويطوف حول المدينة ويقول ليت بلالالم تلده أمه ... وابتل من نضع دم حندته وانماقال ذلك لكيئرة معاتبة رسول الله صلى الله عليه وسلماناه وقوله (لقوله عليه السلام لابن أبى ملكية) قال فى النهاية ذكر هذا الحديث في المسوط بخطاب عسيرهما وقال روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال المالة بن الحويرث (١٧٨) وابن عمله اذا سافر تما فاذنا وأقيم الوليوم كما أكثر كافر آنا وروى فوالاسلام

وقوله (فانتركهما حمعا مكره)ظاهر وقوله (لقول ابنمسعود) روى أنان مسعود رضي الله عنه صلى بعلقية والاسودبلاأذان واقامة فقسله ألاتؤذن وتقيم فقال (أذان الحي مكفينا) وذلكأن المؤذن نائب عن أهلا المدلة في الاذان والافامة لنصبهم اما الذلك فكان المصلى في الحي بغد مرأذان وا قامة حقيقه مصلما برماحكافلا مكرميخ للفالسافراذا صلى وحده بغيرأذان وافاسة فانهبكره لكونه تاركالهماحقيقة وحكافهو تارك العماعة حقيقسة وتشهاو ركالصلاة بجماعة مكروه فكذاترك النشبهكا اذاعزعن الصوم وفدر على التشبه فانه يكر وله تركه

وبابشروط الصلاة التي تتقدمها

لمافسرغمن ذكرالسبب وهوالوقت وماهو علامة عليه ذكر بقية الشروط والشروط العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه وجودالشي ولم يكن داخلافيه وقوله مؤكدة لا يمزة اذليس من الشروط ما لا يكون منقدما

وليومكما أكر كاسنا لقوله عليه السلام لا بن ألى مليكة رضى الله عنهما اذاسافر عافاذ ناواقيما (فانتركهما جيعابكره) وقوله (فانتركهما جيعا الله وقوله (فانتركهما جيعا الله وقوله (فانتركهما جيعا الله وقوله (فانتركهما الله وقوله (فان الله وقوله و

(قول على العسواب مالك بن الحويرث وابن عمله وقدد كره المصنف في الصرف على ألصواب كاذكره صاحب المسوط وفسرالاسلام فالجامع والحبوب فالصيم عن مالكن الحويرث أنست رسول الله صلى الله عليه وسلم أناوصاحب لى فل أرد فاالانتقال من عنده قال لنااذا حضرت المسلاة فأذنا وأقصاول ومكماأ كمركمأ وفي رواية الترملذي أناواب عملى فهسي مفسرة للراد بالصاحب واذا كان هدذا الخطاب لهماولا حاجة لهمامترافقين الى استعضار أحدعم أن المنفردايضا أسن له ذلك وقد دورد في خصوص المنفرد أحاديث في أبي داود والنسائي يعدر بك من راعى عنم في رأس شظية يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول اللهعز وجل انظروا الىعبدى هذا يؤذن وبقيم الصلاة يخاف منى قد غفر ت العبدى وأدخلته الجنة وعن المان الفارسي رضى الله عند فال قال والرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل بأرض فلاة فحانت الصلاة فليتوضأ قان لم يحدماء فليتجم فان أقام صر معهملكان وان أذن وأقام صلى خلفه من حنودالله مالارى طرقاء رواءعيد الرذاق وبهذا وغوه عرف أن المقصود من الاذان لم ينصصر في الاعسلام بل كلمنه ومن الاعلان بمداالذ كرنشرا لذكرالله وديئه فيأرضه وتذكيرا لعباده منابان والانس الذين لايرى شخصهم في الفاوات من العباد (قَهْلِهُ فَانْتُرَكُهُمَا يَكُونُ) لَآنُهُ عَالَفَ لِلاَمْرَالَمَذَ كُورُفَى حَدَيْثُ مَالِثُمْنَا لُمُورِثُ ولان السفر لأيسفط الجاعة فلايسقط أوازمها الشرعية أعنى دعاءهم فالترك للكل منتذ ترك الجماعة صورة وتشهاان كانمنفردا أوثرك لجوع لوازمهاان كانت بجماعة من غرضرورة وذال مكروه بخلاف تاركههمافي يتسه في المصرحيث لا يكره لان أذان الحداد واقامتها كاذانه واقامنه ولان المؤدن نائب أهل المصركافة كايشيراليه ابن مسعود حين صلى بعلقة والاسود بغسيرأذان ولاا قامة حيث قال أذان الحي بكفينا وبمن رواه سبط ان الجوزى (قوله ولوا كشني بالاقامة حاز) لما ثبت في غسير موضع سفوط الاذاندون الاقاسة كابعد أولى الفوائت ومانحن فيده وثانية المسلانين بعرفة صرح طهم الدين في الحواشي بان الاقامة آكدمن الاذان نقلامن المسوط (قول وان تركه ما ماز) من غير كراهة وذكرنا الفرق بينه وبينترك المسافرلهما وروىأبو يوسف عن أبى حنيفة في قوم صلوافى المصرفي منزل واكتفوا بإذان الناس أجزأهم وقدأ ساؤا نفرق بن الفدو الماعة في هدده الرواية ﴿ فرع كَ الامامة أفضه لمن الاذان لواظينه عليه الصلاة والسلام عليها وكذا الخلف الراشدون بعداء وقول عررضي الله عنده لولاا كليني لأذنت لايستلزم تفضيله عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لامع تركها فيفيدأن الافضل كون الامام هوالمؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبوحنيفة كمايعلمن أخباره والله سيعانه المسؤل في اعمام السول

﴿ بابشروط الصلاة التي تنة دمها ﴾

هذا لبيان الواقع وقيل لاخراج الشرط العقلي كالحيساة للالموالجعلى كدخول الدار الطلاق وقيل

(قوله بخلاف المسافر الخ) أقول فيه بحث وبابشروط الصلاة التي تنقدمها كلاخواج (قوله والشرط بعضرط وهو العلامة) أقول الذي هو بعنى العلامة الشرط بالنصر يك دون الشرط بسكون الراء

حتى مكون احترازا عنه وهوقر بدمن أساوب قوله تعالى محكم بها النسون الذين أسلوا وقوله (يجب على المصلى أن بقدم الطهارة) انماأعادهوان كانقدعم مماتقسدم كونها شرطأ الصدلاة امكون الساب مشتملاعلى حدلة الشروط وقوله أىما بوارى عورتكم عند كل صالاة بعني لاحل الصلاة لالاحسل الشاس لان النياس في الاسواق أكثرمنهم فيالمساحد فاوكان لاحلهماقال عند دخول الاسواق فكان معناه خددواما بوارى عورتدكم من الثوب الذي تحصل به الزينة وهي سترالعورة عند كل مسلاة لان أخذ الزسة نفسها وهيمصدرلاعكن الابهدذا الطريق فكان من باباطلاق اسم الحال على المحل وفي قوله عندكل مسحداطلاق اسمالحل على الحال فان قبل روى عن الناعباس أنها نزلت في شأن الطواف لافي حس الصلاة فلاتكون حجة في وحوب السترفى حق الصلاة أحيب بأن العديرة بعوم اللفظ لابخصوص السبب وقوله ليكون الباب مشتملا على بحداة الشروط الخ) أقول التي في قدرة المصلى وايس الوقت منها فلا بردنقضا (قوله تعصل مه الزينة وهي سترالعورة) أقول قوله هي

(بجب على المصلى أن يقدّم الطهارة من الاحداث والانجاس على ماقد مناه) قال الله تعالى وثما بك فطهر وقال تعالى وأدار يناكم فطهر والسرعورية) لقوله تعالى خذواز ينتكم

لاخراج مالا يتقدمها كالقعدة شرط الخروج وترتيب مالم يشرع مكررا شرط البقاء على الصحة ويردعلى الثانى ان الشرط عقليا أوغسره متقدم فلا يخرج فيسد التقدم العقلي والجعلى القطع بتقدم الحباة ودخول الدارعلى الالممشلاو وقوع الطلاق لايقال بل الجعلى سدب لوقوع المعلق اذ الشرط لايؤر الافي العكس فالشرط مامتوقف علسه غبره من غسرا ثرله فيه غيرانه أطلق عليه شرط لغة لاناغنعه بل السبب وهوقوله أنت طالق تأخرعه الى وجود الشرط الجعلي نصدق أنه ووقف عليمه ولا يؤثرفيه فتعسن الاول ولان فوله التي تتقدمها تقسد في شروط الصسلاة لامطلق الشروط وليس الصسلاة شرط جعلى ويبعد الاحترازعن شرطهاالعقلى من الحياة ونحوماذ الكناب موضوع ليبان العمليات فلايخطر غسيرها وشرط الخروج والبقاءعلى الصعبة ليساشرط فالصلاة بللام آخروهوا لخروج والبقاء واغبايسوغ أن بفيال شرط الصيلاة نوعامن التعبو ذاطلاقا لاستمالي كل على الجزء وعلى الوصف المجياور (قوله على مأقدمناه) في صدرالكتاب وباب الانجاس (قوله لقوله تعالى خدوا زينتكم) نزلت في الطواف تحريب العلواف العريان والعسيرة وان كانت لُعوم اللفظ لالخصوص السبب لكن عندنا فيالسترفي الطواف الوحوب حتى لوطافءر باناأثم وحكم بسقوطه وفي الصلاة الافتراض حتى الانصردونه وماقيسل لقيام الدليسل بسقوط الافتراض في الطواف وهوالاجساع وهوفي الصيلاة منتف فيبقى على أصل الافتراض فيهافمنوع ثبوت الاجماع على ذلك ولوسلم لايدفع السؤال وهوأنه كيف تناول السبب على وجهدونه فى غسيره ثم يسستلزم أن يرادبه اطفيق والجازى معالانه ان كان قطعي الدلالة فوجبه الافتراض ليس غمير وان كان ظنيها فالوحوب ليس غير وهما حقيقتان متباينتان لان عدم الاكفار بالخسدمأخوذفمفهوم الوجوب ونقيضه في مفهوم الفرض أوهما فردامفهوم واحدهو مفهومه وهوالطلب الجازم أعممن كونه على هدذا الوجه من الفوة أولا والمشكك الاعم لا يعرف استعماله فىفردين من مفهومه فى اطلاق واحد وقديد فع باختيار الثانى وكونه بحيث يكفر جاحده مقتضاه اغماهوأ ثرقوة ثبوته قطعاعن الله وقطعسة دلالت على مفهومه لامن نفس مفهوم وفتأمل هذا يظهراك عنددهأن نفس حقيقة الوجوب والفرض ليس تمامه ممامفه ومافظ الامربل جزؤهما وهوالطلب الجاذم والجهزءالا خراءني كونه بحيث يكفر جاحسده أولا أثر كيفية ببوت ذلك الام ودلالتسه وصع اصافة تمسامها الحالام بإن يقال يفيدا لوجوب الافتراض اذلاشسك في استفادة ثيوت تمام الحقيقة معسه ويسسبه لاأن معناه أنهابته امها معلول لفظه فتأمل وحينتذ فالالزام الذي يتمهو الاول والنه سيحانه وتعالى أعسلم وحاصله لزوم افتراض السترفي الطواف بالاكه وأنتر تنفونه أوالوحوب فالصلاة وأنتم تفرضونه والحق بعددال انالا تةظنية الدلالة فيسترا لعورة فقنضاها الوجوب في الصلاة ومنهم منأخذ منهاقطعمة الشوت ومن حديث لاصلاة لحائض الايخمار قطعمة الدلالة فيستر العورة فيثبت الفرض مالجموع وفسه مالامخني بعد تسلم قطعية الدلالة في الحديث والأفهو قداعترف فنظيره من نعولا وضوالمن لم يسم ولاصلاة بلساوالسحيد أنه ظنى الدلالة ولاشك في ذلك لان احتمال نفي الكالفام والاوجه الاستدلال بالاجماع على الافتراض في الصيلاة كانقله غير واحدمن أعة النقل الحأن حدث بعض المالكية فالف فيه كالقاضي اسمعيل وهولا يحوز بعد تقرر الاجماع والحديث عن عائشة رضى الله عنها ترفعه لا يقب ل الله صلاة حائض الا بخمار رواءاً بوداود والترمذي وحسنه

واجع الحالزينة (قوله لان أخذال ينة نفسها الخ) أقول دليل لفوله السابق وهوقوله فكان معناه الخ

وقوله (عند كل مسجد) عام فلا يختص المسجد الحرام وقوله (وقال عليه السلام لاصلاته الشهال بخمار ولا بغيره فكان مجازا عن البالغة لان المبيض بسستان الباوغ وفي دلالة الآية والحديث على فرضية سترالعورة تظرأ ما الآية فانها تفيد الوجوب في حق الطواف ولهذا كان طواف العارى معتدا به فاوافادت الفرضية في حق الصلاة لكان الفظ خذوا مستم لا في الوجوب والا فتراض وذلك لا يجوز وأما المديث فلانه خير واحد فلا يفيد الفرضية وأجب بان الآية قطعى المدلالة المنافذ المبيض بين المنافز المناف

عند كل مسجداً ما يوارى عورتكم عند كل صلاة وقال عليه السلام لاصلاة لما تضالا بعماراً ى البالغة (وعورة الرجل ما يوسرنه الحال كبة) لقوله عليه السلام عورة الرجل ما يوسرنه الحدكمة ويروى ما دون سرنه حتى تجاوز دكيته ويهذا تبيناً ن السرة ليست من العورة خلافا لم أيضا وتكلة الحصمله على كلة مع علا بكلمة حتى أو علا بقوله عليه السلام الركبة من العورة (وبدن الحرة كله اعورة الاوجهها وكفيها)

والحاكم وصحه وابن خرعة في صحيحه (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل) روى الدارة طئى عن عطاه بن بسارعن أبي أيوب قال معت النبى صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل من السرة من العورة وعن عروب شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى المه عليه وسلم فال فان من السرة الى ركبته من العورة وعن عقبة بن علقة عن على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى المه عليه وسلم الركبة من العورة وعقبة هذا هو اليسكرى ضعفه أبو حاتم والدارة طنى وحد من حق يجاوز ركبته له يعرف وغلى هذا يسقط ترتيب العث المذكوراً عنى قوله وكلة المخ لان عامه متوقف على كون حدد بث الركبة عمله الحقيق و ملا من ولا عن وها المناف الما ون الموضع موضع الاحتياط (قوله كلها) وفي به ص النسخ كله وهما ولا عن وهذا في القمل في ذات إلى المؤنث جاذا كنسا به التأنيث وهو على الوحه القياسي في ذات أعنى صحة تأكيدان البدن ولما أصيف الى المؤنث جاذا كنسا به التأنيث وهو على الوحه القياسي في ذات أعنى صحة تأكيدان البدن ولما أصيف الى المؤنث جاذا كنسا به التأنيث وهو على الوحه القياسي في ذات أحق صحة المناف المناف المناف المناف المناف الما أونث جاذا كنسا به التأنيث وهو على الوحه القياسي في ذات أحق صحة المناف المناف

الاول أنه بمعنى الى لكن مع دخول الغابة وقدقر رفآه في التقدر وعن الشاني بانكله أولمنع الخاولالمنع الجع فلايكون منافيا تم ان المشايخ اختلفوافىأن الركبةمع الفغذعضو واحد أوكل منهماعضوعلى حدة فالالمسنف في التعنيس ثمال كبسة إلى آخرالفغذ عضو وأحسد حتى لوصلي والركبتان مكشبوفتان والفغذ مغطى جازت صلاته لان نفس الركبسة من الفغذأفل منالردع قال وقدقيسل بانما بانضرادها عضوواحد ولكن الاول

بكل منهما والجواب عن

أصم لانم البست بعضوعلى حدة في الحقيقة بلهى ملتق عظم الفغذوالساق واعارم النظر اليهامن الرجال لتعذر التمييز حذف فعلى الاول من تبعيض مة وعلى الثانى بيانية قال (وبدن الحرة كلهاءورة) كلها تأكيد البدن وتأنيثه لتأنيث المضاف البه كافى قولهم ذهبت بعض أصابعه وقوله (وكفيها) بشيرالى أن ظهر الكف عورة وهو ظاهر الرواية لان الكف عرفالا يتناول ظهر وفى مختلفات فاضيحان ظاهر الكف وباطنه لبسابعورتين

(قوله وأجيب بأن الا يدقطى النبوت الخ) أقول يتطرفيه (قال المصنف وجذاتين أن السرة ليست من العورة الخ) أقول الاولى أن تجعل الاشارة الى الزواية الثانية اذلا بدين من الاولى كون الركبة عورة كااذا قالله من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط وقوله وكلة الى الخصة في عدة من المنافذ المنافذ المنافذ وقيه وفيه وفيه وقيل المنافز وقوله وفيه وقيل المنافز وقوله وفيه وقوله وعلامة أولى المرادعلا بالحديث الذي فيه كلة حتى فني كلامه أدنى مساعة وله وكان بنبغي أن يقول وعلا بقوله صلى الله عليه وسلم بالواوالخ) أقول كلة أوفيه امن الدلالة على الاستقلال ما ليس في الواوفاوا في بالواولا ومن المنافز ويكن تأويله فراجعه ولا المنافز ويكن تأويله فراجعه المنافزة المنافزة ويكن تأويله فراجعه المنافزة المنافزة المنافزة ويكن تأويله فراجعه المنافزة ال

وقوله صلى الله عليه وسلم (المرأة عورة مستورة) خبر ععنى الأمر ومناه يفيد الثأكيد وقيل معناه من حقها أن تستر وقول (واستثناه العضوين) بعنى الوجه والكفين (الابتلاء بابدائه ما) لان المرأة لا تجدبد أمن من اولة الاشياء بيديها ومن كشف وجهها لاسماف الشهادة والمحاكة قوله (وهذا) أى قول القدورى وبدن الحرة كله عورة الاوجهها وكفيها (تنصيص) منه (على أن القدم عورة) لانه لم يستنها وروى الحسسن عن أبى حنيف أنه اليست بعورة وبه قال الكرخى (١٨١) قال المصنف (وهو الاصع) لانها تبتلى بابداء القدم

أذامشت حافسة أومننعلة فرعما لاتحيد الخفءلي أن الاشهاء لاعصل بالنظر الحالقدم كايعصل بالنظرالى الوحه فاذالم مكن الوجهء ورةمع كثرة الاشتهاء فالقدم أولى ولما كانت رواية الجامع الصغيرهما يدل على أن القددم ليست بعورة رتها على ماقيلها بالفاء فقال (فانصلت) وذلك لانه جؤزالصدلاة معكشف مادون ربع الساق فكانت القدم مكشوف فالامحالة فان قيسل قوله صلى الله عليمه وسلم المسرأة عورة مستورةعام في جسع بدنها وادس في لفظه استثناء فاستثناء العضوينأو الثلاثة بالابتلاء تخصيص للالفظ أبتداءوهولاتحوز عندنا كإءرف في موضعه فالجسواب أن قوله تعالى ولا يسدين زينتهن الا ماظهرمتها الآمة اماأت مكون وردقسل الديث أوبعده فانكان بعده نسخ عوم الحديث وانكان فعله فالحدث لكونه خبر الواحدلا سطل شما تناوله وقوله (وثلثساقهاأ وربع

لفوله عليه السسلام المرأة عورة مستورة واستثناء العضوي الابتلام الدائهما قال رضى الله عنسه وهذا تنصيص على أن القدم عورة ويروى أنم الدت بعورة وهو الاصم (فان صلت وربيع سافها أوثلته مكشوف تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومجدر جهما الله وان كان أقل من الربيع لا تعيد

ففالمضاف ونسببة الحكم الحالماف السه فانهصم أن يقال المرأة عورة الاكذا كابصعبدن المرأة عورة الاكذا وفى الطهيرية الصغيرة جدا ليست عورة حتى يساح النظر والمس (قوله لقوله عليه السسلام المرأة عورة مستورة) أخرج الترمد في في الرضاع عن أين مسعود عنسه صلى الله علب وسلم المرأةعورة فاذاخرجت استشرفها الشيطان وقال حسن صميرغريب ولم يعرف فيعلفظ مستورة (قولة تنصيص الى قوله وهوالاصم) لاشكان ثبوت العورةان كأن بفوله صلى الله عليه وسلم المرأةعورةمع تبوت مخرج بعضها وهوالابتلاءبالابداء تقتضاما خراج الفسدمين لتعقى الابتلاء وان كان قوله تعمَّا لَى ولا يبسدينُ رُينتهنَّ الآية فالقدم ليس موضع الزينة الظاهرة عاَّدة واذا قال الله تعمالى ولايضرن بادجلهن ليعسلم ايحفين منزينتهن يعنى قرع الخلخآل فأغادانه من الزينة الباطنة وقدروى أبوداود فيسه مرسلا عنه صلى الله عليه وسلمان الجارية آذا حاضت لم يسلح أن يرى منها الاوجهها ويدها الى المفصل ثم كاهوتنصيص على ماذكرنا كذلك هـ وتنصيص على أن ظهر الكف عورة بناء على دفع ماقيلان الكف يتنباول ظاهره لكن الحق أن المنبا درعد مدخول الظهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره أغناءعن توجيمه الدفع اذاصافة الظاهراني مسمى الكف يفتضي الهليس داخلافيمه وفى مختلفات قاضيخان ظاهر الكف وباطنه ليساعو رتين الحالرسم وفي ظاهر الرواية ظاهره عورة وتنصيص أيضاعلى أن الذراع عورة وعن أبي وسف ليس بعورة وفي المسوط في الذراع روايتان والاصم أنهعورة وفى الاختيار لوانكشف ذراعها جازت مسلاتها لانهامن الزينة الظاهرة وهوالسوار وتحتاج الى كشفه للغدمة وسترءأ فضمل وصحب بعضهما نهعورة في الصلاة لاخارجها واعلم انه لاملازمة بين كوه ليس عورة وجواذ النظر اليه فل النظر منوط بعدم خشسية الشهوة مع انتفاء العورة واذاحرم النظرالى وجهها ووجه الاحرداذا شكفى الشهوة ولاعورة وفي كون المسترسل من شعرها عورة روابنان وفي الحيط الاصمانه عورة والاجاز النظرالي صدغ الاحنسية وطرف ناصيتها وهو يؤدي الي الفتنة وأنت علت أنه لا تلازم بينهما كاأريتك في المثال ﴿ فرع ﴾ صرح في النوازل بأن نفة المرأة عورة ويفعلمه أن تعلها القرآ نمن المرأة أحسالي من الاعمى قال لان نفهاعورة ولهذا قال عليه الصلاة والسلام التسيير الرجال والتصفيق النساء فلاعسن أن يسمعها الرحل انتهى كلامه وعلى هذا لوقسل اذاجهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متحها ولذامنعها عليه الصلاة والسلام من التسبيح بالصوت لاعلام الامام لسهوه الى النصفيق (قول تعيد الصلاة) يعنى أذااستمرزمانا كثير الااذا كان فليسلا وقدرا الكثير مايؤتى فيهركن والقليل دونه فاوانكشفت فغطاها في الحال لاتفسد فالحاصل أن الانكشاف الكشير في الزمن القليس لايفسد والانكشاف القليل في الزمن الكثير أيضا لايفسد

ساقهامكشوف) قيل ماوجه الجعين الثلث والربع وذكر الربع بغي عن ذكر الثلث وأجيب بأوجه بأنه سهو من الكاتب ولهذا لم يكتبه فرالاسلام وعامة المشايخ لعدم الفائدة وبأنه شاق وقع من الراوى عن عهد وبانه اذاذ كرالر بع علم ما نعية الثلث بالدلالة والتنصيص على ما يثبت دلالة بالقصر يح غير قبيح قال الله تعالى فذلك بومنذ يوم عسير على الكافرين غيريسير وبان الربع ما نع قياسا

وقال أبو يوسف رحمه الله لا تعمدان كان أقل من النصف لان الشي انجابوصف بالكثرة اذا كان ما يقابه أقل منه اذه مامن أسماء المقابلة (وفي النصف عنه روابتان) فاعتبرا لخروج عن حمد الفلة أوعدم الدخول في ضده ولهما أن الربع يحكى حكاية الكال كافي مسح الرأس والحلق في الاحرام ومن رأى وجه غيره يخبر عن رؤيته وان لم يرالا أحدجوا نبه الاربعة (والشعر والبطن والفخذ كذلك) يعنى على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمرادبه النازل من الرأس

وجهه أن القليل عفو لاعتباره عدما باستقرا فواعد الشرع بخلاف الكثير وقد ربالربع لا نه يحكى حكاية الكال بالدليسل المذكور وهو أن من رأى أحد حوان وجه انسان صعاب يخبر بانه رأى وجه وهذا بدفع قول أي يوسف رجه الله ان الكثرة يقابلها القاة حتى أجاز صلانه معانك شاف أقل من النصف لان ذلك اعتبر بالنسبة والاضافة الى مقابلة وليس هذا الاعتبار لا زما بل كا يجوز ذلك يجوزا عتباره في تفسه كافى قوله تعالى يضل به كثيرا وجدى به كشيرا واذا صعالا عتباران كان الحساط فى الثانى هناوعلى اعتباره تشبت الكثرة بالربع لماذكرا فتناه على أن النص فيهما يفسد أنه بمناحكي فيه الربع حكاية الكل وهوموقوف على أن النص فيهما يفسد نهم مها بالفعل واكثن المفاد بالنص هوالربع استدا فن أين كون والملتى فى الاربع طلب لحكاشه حكاية الكال لا يقال لان المفاد بالنص هوالربع استداء فا الظاهر فى المربي عقب المناه الكر خي يعتبر فى الغليظة ما زاد على قد والا دوم وفى الغيظة والخيفة في اعتبارا بالنعاسة الغليظة والخيفة والمنافقة الربع اعتبارا بالنعاسة الغليظة والخيفة وغلو الكرخي يعتبر فى الغليظة ما زاد على قد والاسقاط لان من الغليظة ما المناه الغليظة ما والديم عادرالربع ماحولهما فيجوذ وغلط بانه تغليظ يؤدى الى التفيف أوالاسقاط لان من الغليظة ما الديم ماحولهما فيجود وغلط بانه تغليظ يؤدى الى الخيفة الربع المناه الفيل والديم ماحولهما فيجود اللى أن كشف جيعها أوا كثرها الاينع وقد يقال انه قيل النصل والديرمع ماحولهما فيجود اللى أن كشف جيعها أوا كثرها الاينع وقد يقال انه في المناه القبل والديرمع ماحولهما فيجود اللى أن كشف جيعها أوا كثرها الاينع وقد يقال انه قيل الناه القبل والديرمع ماحولهما فيجود الله أن كشف على المناه القبل والديرمع ماحولهما فيجود الله الفيلة القبل والديرمع ماحولهما فيجود المناه القبل المناه القبل والديرمع ماحولهما فيجود المناه المناه المناه المناه والدير مع ماحولهما فيكون المناه المناه والدير والديرة والكناه المناه والديرة والمناه المناه والديرة والمناه والديرة والمناه المناه والديرة والمناه المناه والديرة والمناه والديرة والمناه المناه والديرة والمناه الفيلة والمناه والديرة والمناه والديرة والمناه والمناه والديرة والمناه وال

مقابله وكأنه هوالذى حل الشارحين على تفسير المقابلة بالتضاد وقوله (ان الربع محكى حكامة الكال) يعدىأن ربع الشئ أفيم مُقام الكل في مواضع كثيرة من الاحكام واستعثال الكلامكسح الرأس والحلسق في الاحرام وبقال رأيت فلاناوان برمشيه الاوجهبة أحبد آلحوانب الاربعة فكذا ههنا احساطا في مار، العبادة وأعسترض بأن اعتبارهذاء سمالرأس غبر مستقيم لان مسم كل الرأس لم يكن واحبا حتى وقدوم الردع مقامسه بل الواجب منه بعض الرأس وأحبب بأن الاصل الرأس غسل كله كافي

غسس الوجه لان التطهير المقصود بالوضوء يحصل به الاأن الشارع اكتفى بالمسعى الغسس ثماكنى كونه بالبعض عن الكردفع الضرورة فكان الزبع قائما مقام الكلمن هذا الوجه وقيل هذا تشبيه القدر بالقدر بالقدر لا تشبيه الواجب عافى قوله صلى الله عليه وسلم انكم سترون ربكم الحديث فان فيسه تشبيه الرؤية بالتشبيه المرق بالمرق (والشعر والبطن والفخذ كذاك بعنى على هذا الاختلاف أى الذى تقدم ذكره أن الربع مانع أوالنصف لان كل واحد عضو على حدة قيل وجعل الشعر من الاعضاء المتغلب أولانه بزء من الاكترب حق لا يجوز بيعه (والمرادبه النازل من الرأس) أى المسترسل

(قوله والثلث استحسانا) أقول أى بحديث الوسية وهووالثلث كثير (قوله وبأن الربع مانع مع القدم والثلث بدونها) أقول فيه بحث (قوله وبأن أباحديثة وجه الله وأجيب بأن الاصل في الرأس غسل كله الخ) أقول مبنى على كون آية الوضو معقول المعنى غسل كله الخ) أقول مبنى على كون آية الوضو معقول المعنى

وقوله (هوالصحيم) احتراز عن اختبار الصدر الشهدوغ عبره أن المراد من الشعر ماعلى الرأس وأما المسترسل وهو ما نزل الى أسفل من الأذ ندين فنى كونه عورة روابسان واختار الفقسه أو البث كونه عورة احتباطا لان تلك الروابة تقتضى أن يعوز النظر الى مسدخ الاجنبية وطرف ناصيتها كاذهب السه عبد الله البلخي وهو أمريؤ تى الى الفتنسة فكان الاحتباط فى الاخد بهذه الروابة وقوله (وانما وضع غسله) جواب عماية الله وكان الشعر النازل من الرأس عورة لكان باعتبار أنه من بدنها وليس كذلك لان غسله في الجنابة موضوع وليس شئ من بدنها كذلك ووجهه أن سقوط غسله ليس باعتباراً نه ليسمن بدنها بله هومن بدنها خلقة لاتصاله به ولكن سقط غسله (لمكان المرجواله ورة الغليظة على هسذ الاختلاف) بعني الذي تقديم من أنك شاف الربيع أو النصف والعورة الغليظة هي القبل والدبر وهذا التقسيم انما يستقيم على اختيار الكرجي حيث ذكر (١٨٣) في كابه أنه يعتبر في السوائين قدر الدره م

هوالعميم وانماوضع غسله فى الجنابة لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر يعتبر بانفراده وكذا الانشيان وهذا هوالعصيم دون الضم (وما كان عورة من الرجل فهوعورة من الامنة وبطنها وظهرها عورة وماسوى ذلك من بدنم اليس بعورة) لقول عررضى الله عند الخاريا دفاراً تتشبه بن بالحرائر ولانم انخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم الحاريا دفاراً تتشبه بن بالحرائر ولانم انخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم

كونه اعتبرذال فلا يلزم ماذكر (قوله هوالصيم) احتراز عاقبل انه مافوق الرأس (قوله لكان الحرج) أى لالانه ليس من المدن أوليس تما تناوله حكم البدن (قوله وهذا هوالعميم) لامافيل المجوعلان نفعهما واحدوهوالابلاد واختلف في الدبرهل هومع الاليتين أوكل السة عورة والدبر الثهما والعديم الثاني والاصدأن الركبة نبيع الفغذ لانهاملتق العظمين لأعضومستفل وكعب المرأة نبيغي أن مكوت كذلك كذافى الفتاوى وثديهاان كان فاهد انبع اصدرهاوان كانمنكسرا فاصل بنفسه وأذنها عورة بانفرادها ويجمع المتفرق من العورة وفى شرح الكنزينبغي أن يعتبر بالاجزاءولا يمنع القليل فأو انكشف نصف ثمن الفذ لذونصف ثمن الاذن وذلك سلغرب عالاذن أوأكثر لاربع جميع العورة المنكشفة لاتبطل ومابين السرة والعانة عضو وفى بطن قدم المرأة النقدير بالربيع فى رواية الاصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة ولوصلي في قيص محاول الجيب وهو بحال يقع بصره على عورته في الركوع أويقع عليها بلاتكاف لايصح فماروى هشام عن محدرجه الله وعن أى حنيفة وأي وسفرجهماالله عورته فى حقسه ليست بعورة نتصم واذا شف القبص فهوا نكشاف ولا نحوز الصلاة في قوب الحر برالر حال وتصم ولولم يجد غيره بصلى فيه لاعربانا خلافالا حدرجه الله (قوله لقول عررضي الله عنمه) دوى البيهق عن نافع أن صفية بنت أبي عسد حدثته قالت خرجت امراة مخترة متعليسة تقال عرمن هذه فقيل له جار ية لفلان رجل من شيه فأرسل الى حفصة فقال ما حلاء على أن يخمرى هذه الامة وتحليبها وتشميها بالحصنات حتى هممت أن أفع ج الاأحسيها الامن الحصنات لاتشبه واالاماء بالحصنات فالالبهق الات ارعنع رضى الله عنسه مذلك صححة وأمانص مافي الكتاب فالله سحانه أعلمه (قوله ولأنها تخرج الخ) بعنى أن المسقط لحكم العورة حتى تبعته هي في السفوط المرج اللاذم من اعطاء بدنها كله حكم العورة مع الحاجسة الى خروحها ومباشرتها الاعبال الموحسة للغالطة فسيقط الحاجي وهوماسوى البطن والطهرالى الركبة لان تبلك المباشرة لاتستلزم كشف غيرمعادة

وفماعداذاك الربع وانما فال ذلك لان العورة نوعان غلظة وخففة كالنداسة ثمفى النحاسة الغليظة دعتبر الدرهم وفيالخفيفة الربيع فكذا في العورة وأماعلي اخسار عامسة العلياء فلا فأثدة في تقسمها اد فى كل منهما دعتمراً نكشاف الربع مانعاعنده ماخلافا لاى بوسفسواء كان ذلك عضوا صدغدا أوكسراوما ذهب المهالكرخي وهمم لأنه قصد به التغليظ في العورة الغامظة فحفف لانه اعتسرفى الديرفدرالدرهم وهولايكون أكثرمن قدر الدرهسم فهذا يقتضى حواز المسلاة وان كان جسع الدرمكشوفا وهو تنباقض والذكر يعتسير بانفراده عضواعنع آنكشاف ربعه حواز الصلاة وكذا الانتبان وهذاهو العصير دونالضم كافى الدمة احساطا وهو احتراز عماقسلان

الخصيتين مع الذكر عضووا حد لانه ما تبع للذكر في عتبر ربع المجوع عنده ما قال شيخ الاسلام هذا كله عند علما تنا وأماعند الشافعي فان القلم لو الكشير سواء في المنع عن جواز الصلاة فكان الخلاف في هذا كالخلاف في قليل النعاسة قال (وما كان عورة من الرجل فهوعورة من الامة وهذا لان حكم العورة في الاناث أغلظ فهوعورة من الامة وهذا لان حكم العورة في الاناث أغلظ فاذا كان الشيء من الرجل عورة فن الانق أولى (وظهر ها وبطنها عورة) لانهم المحلا الشهوة (وما سوى ذلك من منها فليس بعورة لقول عمر رضى الله عنه ألق عند الخارياد فارأ تقسم من الحرائر) حين رأى جارية متقنعة فعلاها أى ضربها بالدرة وقوله (ياد فار) بالدال المهملة أى بالمناف من من القوم خدمهم وأنكر الاصمى الكسر

وقوله (فرحق جميع الرجال) أى سوى مولاها وقوله (ومن لم يعد ما يزيل به النعاسة) بالقصر ليتناول الما أعاث ومعناه على الوجه الذى ذكره في الكتاب ظاهر وقوله (لان في الصلاة فيه) أى في الثوب الذى يكون الطاهر منه أقل من الربع (ترك فرض واحد) وهو الظهارة (وفي الصلاة عاديا تراك الفروض) كسترالعورة والقيام والركوع والسعود وقوله (لان كل واحد منهما) أى من الانكشاف والتعاسة (مانع حواز الصلاة حالة الاختيار ويستويان) أى وهما يستويان خبر مبتدا محدون لكون عطف جالاسمية على اسمية وقوله (في حق المقدار) يجوز أن يكون معناه أن القليل من كل واحد غير مانع والكثير مانع ولما كان كذلك ثبتت المساواة بينهما في المانعية من غير رجان لا حدهما على الا تنوق عناه أن المقدار الربع فان المانع في التعاسة الخفيفة مقدار الربع في المقاسة الخفيفة مقدار الربع في المقاسة الخفيفة مقدار الربع في المقاسة وي الخسار المصلى أيضا وكدنا المانع في العورة الربع فلما (١٨٤) استويا في المانع في المقدد الستوى اختيار المصلى أيضا

فى حق جيم الرجال دفعاللمرج قال (ومن لم بحدما يزيل به النعاسة صلى معهاول يعد) وهدا على وجهدين ان كان وبع الشوب أوا كثرمنه طاهرا يصلى فيسه ولوصلى عربا الا يجزئه لان وبع الشئ يقوم مقام كله وان كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عنسد محدر جه الله وهوا حد قولى الشافعي رجسه الله لان في الصلاة فيه ترك فرض واحد وفي الصلاة عربا ناترك الفروض وعندا بي حنيفة وأبي يوسسف رجهما الله يتفير بين أن يصلى عربانا و بين أن يصلى فيه وهو الافضل لان كل واحدمنه ما مانع جواز الصلاة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلاة وترك الشي الى خلف لا يكون ترك والافضلية لعدم اختصاص الستربال صلاة واختصاص الطهارة بها (ومن الم يجدد و باصلى عربانا قاعد ايومي بالركوع والسعود)

لسقط منه بعلاقه هو والمدبرة وأم الولدوالمكاتبة كالامة ولوا عنقت وهى فى الصلاة مكشوفة الرأس وفخوه فسترته بعل قليل قبل أداه ركن جازت لا بكنيراً وبعدركن (قوله ف حق جميع الرجال) يعني غير السيد (قوله ما يدليه) وكذا ما يقالها يجب استعماله بخلاف ما اذا وجدماً يكني بعض أعضاه الوضوه دون الكل حيث بها - التيم دون استعماله على ما نقدم (قوله ترك الفروض) أى بتقديراً ن يصلى عاعدا أمالوصلى فا عالا يستقيم قال فى الاسراد من طرف محدر حه الله خطاب التطهير ساقط لعدم الما فصاره حذا كثوب طاهر ولان ربعمه لو كان طاهر الا تيجوز الافيمة فكذا هنالان نجاسة ثلاثة أرباعمه فى فساداله سلاة كنعاسة كله حالة الاختيار فلت خطاب الستراله لا تعالى المحاوم العراء كالستر واذا كان الربع طاهر الوجوب الطاهر ولانقد دول إنسان تعلق منا الستر وتقر بره ان المعاوم ا

فىأن بصلى فيه أو يصلى عر بانا وحامسله أنهما يستويان في الموضيعين في المنع وفي المقدار قيب أنيستويا فيحق الملاة في ذلك الشوب أى في حق اثبات الاخساراً بضيا وقـــوله (وترك الشئ الى خلف لامكسون تركا) حدواب عن قسوله وفي الهـــلاة عسر مامًا توك الفسروض لكن قسوله ترك الفسروض وجموانه المذكورانما يستقعان على تقسدير أن يصلى العبارى قاعدا وأمااذا صلى قائما فاغما مكون تاركا لفرض واحد وهو السيبترواذا ثرك فرضا واحبدا فقدأ قامفرضا بازائه وهوترك استعمال النعاسية فكان تارك فرض بازاءالاتمان بفرض آخر فسنضر وكأن مجسدا

رجمة الله في كلامه على ما هوالافضل وهوالصلاة فأعدا جملا لحال المسلم على ما هوالاصلح فان قيسل سلنا قوله اله أقى بفرض وترك فرضا ولكن لانسلم المساواة بينهما فان فرضية السترافوي من فرضية ترك استعمال النحاسة لماذكر في الكتاب بقوله لعمده اختصاص الستر بالصلاة واختصاص الطهارة بها فالحواب انالانسلم أن فرضية السترافوي فان خطاب السترف حق الصلاة المستربالطاهر لا بالمنحس واذا كان كذلك تساويا ولتن سلناذلك كنه اذاصلي قاعدا فقد أتى ببعض الستروما فام مقام الاركان وترك استعمال النحاسة وأنى بالاركان فيستويان فيضير (ومن لم يجدثو باصلى عربانا قاعدا يومي بالركوع والسحود

هكذافعه الما المصلى الله عليه وسلم روى عن أنس بن مالك أنه قال ان المحاب رسول الله عليه وسلم وكبوا في سفينة فانكسرت بهم السيفينة فرجوا من البحر عراة فساوا قعودا وهذا قول دوى عنهم ولم يروعن أقرائهم خلاف ذلك فل محل الاجماع وقوله (وان صلى قاعما أجزاء) ظاهر وقوله (الاأن الاول) بعنى الصلاة قاعدا (أفضل لان الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس) وما كان كدذلك كان آكدولان الاجماع عن الاركان فتركد كلاترك بخلاف السترقائه لاخلف أو قيسل هذان المعنيان يقتضيان المحصار الجواز في القعود فلاوجم الجواز قاعما والجواب أنه عنوع فان وجم الجواز قاعم المحمد عنه أبعت بعضم في مقابلة ترك الركان بها خرمن الاتبان بخلفها والسيتروان كان أعم وجو ما ونفع الكنه لم يحصل بحمد عدا لم يعتمل محمد عدا به والكن في مقابلة ترك الركان أحمد عنه المحمد عدا المناف والكن في مقابلة ترك المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف والكن القعود أفضل لان أحمد المناف المن

هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه السسلام (فان صلى قائما أجزأه) لان في القعود سترالعورة الغليظة وفي القيام أداء هذه الاركان في للى أيهما شاء (الاأن الاول أفضل) لان الستروجب لمق الصلاة وحق الناس ولانه لاخلف الالايمام خلف عن الاركان قال (وينوى المسلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل الناس ولانه لاخلف الاعمام فيه قوله عليه السسلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلاة بالفيام وهومترد دين العادة والعب ادة ولا يقع التيميز الابالنية والمتقدم على الشكبير كالقائم عنده اذا له يوجد ما يقطعه وهوع للا يليق بالصلاة

وقوله هكذافعدله اصاب وسول اقد صلى الله عليه وسل) روى عن ابن عباس وابن و قالا العارى يعلى قاعدا بالايما وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن أنس أن اصاب وسول الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم غرب وامن المجرء اقصا واقعود الايماء والسبط ابن الجوزى رواه الخلال وفي الحبي تسلى العراة وحدانا متباعد بن فذيه وعي اعدا ولوا وما القام أو ركعو و سعد القدام بالا القدام ولونقد مهم القدام بالا القدام المحرود ويرسل كل واحدر جليه في والقيلة ويضع يذيه بين فذيه وعي اعدا ولوا وما القام أو ركعو و سعد القدام بالقدام بالدورة و سق عليه حتى يصلى بفعل ولووجد ما يستر بعض العورة وجب استمداله و وسترالة بل والدر (قول له لقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال النيات) حديث مشه و ومنا الاعمال والنيات المحرود ومنا الاعمال النيات والما النيات وبالنية والاعمال بالنيات المعادمة والما النيات المورة وجب استماله والنيات كافي الحسيم المنا المنادة والما النيات الما المنادة كلها في المعرود والما المنادة والمنادة المنادة والمنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة والمنادة والمناد

لترجيح بانب القعودولان السبتروان كان قليلافهو أولى من الاركان لقيام الخلف مقامها قال (وينوى الصبلاة التي مدخسل فيها بئية لايفصل بينهاوبين التمريسة بعل) الكلام ههنافيمواضع فينفس النيسة وفىالاصل الذي وحبتمه وفي وقتها وكيفسها والمسنف دأبيان الاصل الثابية هي به فقال (والاصل فيسه) أى في اشتراط النية (قوله صدلي الله عليه وسلم الاعال بالنيات)أى حكم الاعبال أوتوابه املصق بهاوقيل تقر تره الصلاة عمل والاعمال بالنيات فالصلاة بالنية فبالأنكون بالنبة لاءكون صلاة وفيه نظر (ولأنابتداء الصلاة بالقمام) وهدذا ظاهر

(٢٤) - فتح الفدير اول) (وهو) أى القيام (متردوين العادة والعبادة) فابتداؤها متردد بينهما فلا بدمن التهيئر بينهما (ولا يقع التهيئر الإبالنية) لماذكر ثم ذكر وقنه بقوله (والمنقدم على النكبير كالقيام عنده) اذاله يوجد ما يقطعه وهوع للا يليق بالصلاة وهذا على سبيل الجوازة الدوى عن محداً له لوقى عندالوضوء أنه يصلى الظهر أو العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية عماليس من حنس الصلاة الاأنه المائة عن الحداث المنافق المنافقة من المنافقة منافقة عنده المنافقة الم

⁽قال المصنف وسنوى الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل) أقول وهو عطف على قوله و يسترعور ته وقوله لا يفصل صفة لقول نبية (قال المصنف ولا يعتبر بالمتأخر منها عنه لا نصامضى لم يفع عبادة لعدم النية) أقول و يعلم من هذا التقريران الاصل القران فافهم (قوله ولم يشتغل بعد النية عماليس من جنس الصلاة الخ) أقول والمشى الى الصلاة عدّمن جنس السلاة ما يكونه توجها اليها وقيل المرادع اليس من جنس الصلاة ما يدل على الأعراض عنها كالاكل والكلام

وقوله (ولامعتبر بالمتأخرة منهاعته) أى من النبة عن التكبير ردّ لقول الكرخى فانه يجوّزها بنيسة متأخرة عن النحر بحة واختلفوا على قوله فقيسل الى انتهاء الثناء وقيسل الى التعود وقيل الى الركوع وقيل الى أن يرفع رأسه من الركوع وقوله (لان مامضى) يعنى من الاجزاء (لا يقع عبادة لعدم النبة) والاجزاء الباقية مبنية عليسه فلم يجز بخلاف الصوم فان النبة فيه جوّزت متأخرة عن أول جزئه المضرورة لان ذائه وقت فوم وغف له فاوشرطت النبية وقت الشروع وهو وقت انفجار الصبح لضاف الامرعلى النباس وأما الصلاة فانها يبدأ بها فى وقت انتباه ويقظة فلاصيبي في اشتراط النبة عنده ثمذ كرئفس النبة بأنها هى الارادة أى الارادة المازمة القاطعة وذلك لان النبة فى اللغة العزم والعزم هو الارادة المازمة القاطعة والارادة صيفة وجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيره ما فالنبية هوأن (١٨٦) يجزم بتخصيص الصلاة التى يدخل فيها و عيزه عن فعل العادة ان

ولامعتب بالمتأخرة منهاعنه لان مامضى لا يقع عبادة لعدم النية وفي الصوم جوّرت الضرورة والنيسة هي الارادة والشرط أن يعلم بقلب أى صلاة يصلى أما الذكر باللسان فلامعتب به ويحسن ذلك لاجتماع عزيته ثمان كانت الصلاة نفلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت سنة

أوالعصرمع الامام ولم يشتغل ومدالنيسة عاليس من جنس الصلاة الأأنه لما انتهى الى مكان الصلاة الم تحضره النيسة جازت صلاته بتلك النية وهكذار ويعن أبى حنيفة وأبى بوسف وعبارة المصنف في النجنيس اذا وضأفى منزله ليصلى الطهرش حضرا لمسجدوا فتتح الصلاة بتلك النيسة فان لم يشتغل بعل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محدرجه الله في الرقيات لان النية المتقدمة تبعتها الى وقت الشروع حكما كمانى الصوماذالم يدلها بغدرها اه وعن مجدن سلةان كان عندالشروع بحسث لوستل أ مة صلاة يصلى بجسعلى البديهة من غمر تفكر فهمي نية تامة ولواحتاج الى التأمل لا يحوز قلت نقد شرطوا عدم ماليسمن جنس الصلاة لعتدة تلك النيةمع تصريحهم بأنها صيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع المشى الى مقام الصلاة وهوايس من جنسها فلايدمن كون المرادع اليس من جنسها مايدل على الاعراض بخسلاف مالوا شتغل بكلامأ وأكل أونقول ء تالمشى اليهامن أفعالها غيرة اطع النية وفيهاأ جم أصحابنا رجهم اللهان الافضل أن تكون مقارنة الشروع ولا مكون شارعا عنا خرة وعن الكرخي يجوز واختلفوا فمعلى قوله قبل الى التعود وقبل الى الركوع وقبل الى الرفع (قهله والشرط أن يعلم) قبل ليس العلم سةولذالونوي الكفرغدا كفرفي الحال ولوعل الكفرلا يكفريل هي قصد الفعل وأنت علت أن المصنف فسرها بالارادة وانماأ رادالشرط في اعتبارها علمأى صلاة هي أى التيديز فاصل كلامه النية الارادة الفعل وشرطها التعيب ين في الفرائض (قوله و يحسن ذلك الخ) قال بعض الحفاظ لم يثبت عن رسول اللهصلى الله عليه وسلم بطريق صعيم ولاضعيف أنه كان يقول عند الافتناح أصلى كذاولاعن أحدمن العصابة والتابعن سالمنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الحالصلاة كبر وهذه بدعة اه وقد يفهم من قول المصنف لاجتماع عزعته أنه لا يحسن لغرهذا القصد وهد الان الانسان قد يغلب علمه تفرق خاطره فاذاذكر بلسائه كان عوناعلى جوسه غرابيسه فى التجنيس قال والنسة بالقلب لأنه عمله

كانت نفلاوعانشاركها فيأخص أوصافها وهو الفرضية ان كانت فرضا وقوله (والشرط أن يعلم بقلسه أى صلاة يصلى) قيل وأمارة علمه بذلك أنه لوسئل عن ذلك أمكنه أن يحس على السديمة فان توقف في الجـواب لم يكن عالمابه واعترض بأن هـــذا بـنزع الى تفسسرالنية بالعبلم وهو غيرصيم لانه لاسلزم من العلم بالشي نيسه ألاثرى أنمن عبالكفر لاملزمسه شئ ومن نوى الكفركفر وأحيب بأنمعني كالامه والشرط قصدالفعل بعدأت بعلم وهو بعيسد اد ليس في كلامه مانشراليه ولاياوح وأقول أرى أنه أراديدلك ماذكرت آنفا وهــوأن

يجزم بتفصيص الصلاة الني يدخل فيها ويميزها الخ لان التفصيص والتمسيز بدون العلم لايتصور والنكلم وقوله (ثمان كانت الصلاة نفلا) وقوله (وأما الذكر باللسان فلامعتبر به) أى فى حق الجواز لكنه حسن لاجتماع عزيمته وقوله (ثمان كانت الصلاة نفلا) بيان كيفيسة النية وذلك لان الصلاة التي يدخل فيها المأن تكون فرضا أوغيره والثاني يكنى فيسه مطلق النية نفسلا كانت

(فوله لانذلكوفت نوم) أفول المضاف مقدراى لان وقت ذلك (فوله وأفول أرى أنه أراد بذلك ماذكرت آنفاه وأن يجزم بتخصيص الصلاة التي يدخل فيها وعيزها) أفول فيكون الشيء مشروط ابنفسه (قال المصنف ثم ان كانت الصلاة نفلا يكفيه مطلق النيسة) أفول الاطهر أن بقال يكفيه نية مطلق الصلاة

فالصيح وانكانت فرضافلا بدمن تعيين الفرض كالطهرمثلا لاختلاف الفروض

والسكلم لامعتبر بهومن اختاره اختاره المجتمع عز عتمه (قوله في الصيم) احترازعن قول جماعة انه لا يكفيه لاداء السنة لان السنة وصف زائد على أصل الصلاة كوصف الفرضية فلا محصل عطاق سة المسلاة والمحققون على عدم اشتراطها وتحقيق الوحه فيه أن معنى السنية كون النافلة مواطباعلها من الني صلى الله عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقيلها فاذا أوقع المصلى النافلة في ذاك المحل صدق عليه انه فعل المعلى المسمى سنة فالحاصل أن وصف السنة يحصل بنفس الفعل على الوحم الذى فعلاصلى الله عليه وسلم وهوانما كان يفعل على ماسمعت فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوى السنة بل الصلاة لله تعالى فعلم أنوصف السنة ثبت بعدفعله على ذلك الوحه تسمية منالفعله الخصوص لاأنه وصف يتوقف حصوله على نيسه وقدحصلت مقاولة في كاية بعض أشماخ حلب أن الاربع التي تصلى بعدا لجعة ينوى بها آخرطهرأ دركت وقتمه ولمأؤده بعدفي موضع يشك فيصفا لجعة اذا ظهر صفالجعة تنوب عنسنة الجعة وأنكره الاخر واستفى بعض أشياخ مصر رجهم الله فأفتى بعدم الاجزاء فقلت هذه الفتوى تتفرع على اشتراط تعين السسنة في النية وماقاله الحلى بناءعلى التحقيق فانه اذانوي آخرظهر فقدنوى أصل الصلاة بوصف فأذا انتني الوصف فى الوافع وقلناعلى المختيار من المذهب ان بطلان الوصيف لاتوحب بطلان أصل الصلاة بقي سة أصل الصلاة وبها تتأدى السنة ثمراجعت المفنى المصرى وذكرت له هذا فرجع دون وقف هدذا الامراليا ترفأ ماالاحتماط فان ينوى في السينة الصلاة متابعة النبى صلى اله عليه وسلم ولا يخنى تقيد وقوعها عن السنة اذا تحت الجعة عما ذا لم يكن عليه ظهر فاثت (قوله كالظهرمشلا) أى اذا قرن اليوم وانخر جالوقت لان عاشه اله قضاء مسة الاداء أوبالوقت ولمبكن حرج الوقت فأنخرج ونسمه لايحزئه فى الصيع وفرص الوقت كظهر الوقت الافى المعه فانها مدل فرض الوقت لانفسه الأأن يكون أغتقاده أنم افرض الوقت فان فوى الظهر لاغيراختلف فيه قبل لايجزئه لاحتمال فائتة علمه وفى فتساوى العتابي الاصح أنه يجهزئه وعمل مماذكرأ نمن فانته الظهر فنوى الطهر والعصر فى وقت العصر مشلالا يصمر شارعا في واحدة منهما وفي المنتقيان كان في الوقت سعة يُصير شارعاً في الظهر وفي الخلاصة فان نوى مكتو بتين فائتنين كانت للاولى منهما انتهى ولوجع من فرض ونفل بصر شارعافي الفرض عنداي موسف رجه الله وأبطلها محدرجه الله وهذا لا يقتضى عدم اشتراط قطع النية احمة المنوى بأدنى تأمل لقطعها على الصلاتين جيعا بخلاف مالوأ درك الامام قاعدا ولابعه أتى القعد ثين فنوى في اقتسدائه أنها ان كانت الاولى اقتسديت به أوالاخسرة فلافانه لايصم الافتداء أصللان النية مترددفها وكذالونوى ان كانت الاولى افتد بت مف الفريضة وان كانت الثانية في التطوع لا يصم اقتداؤ مبه في الفريضة ولونوى ان كان في الفريضة اقتديّت به أوفى التراويح أوسنة كذا اقتدديت بمصماقتداؤميه فى التراويج لانه لاثردد في نية أصل الصلاة وهو كاف السنة كاسنذ كر بخلاف مالونوى آن كان في العشاما قنديت به أوفى التراوي فلالا يصم افتداؤه في واحدةمنهما وعمرأ يضاأته لول يعسرف افتراض الجس الاأنه يصليها في أوقاتها لاتجوز وكذالواعتقد منهافرضاونفلاولاعيز ولمينوالفرض فيها فان وى الفرض فى الكل جاز ولوظن الكل فرضاجاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة مسلاها مع الامام حازات نوى صلاة الامام وكا يحتاج الى التعسن في الاداء كذلك فالقضا حتى اذا كثرت الفوائت يحتاج الىظهر وم كذاأ وأول ظهر أوآخوظهر عليه وكذافى اليافي لانمايلي ذلك المقضى يصمرأ ولافى ية الاول وآخرا فى نية الاخر ولولم يعين حاز بخلاف مالوكان علميه قضاء ومن من رمضان فقضى وماولم بعين جاز والاولى أن يعين أول وموثاني وم لان سب الصلاة متعددوبه معتدالمسب فلاسمن التعين بخلاف الصوم لان سبه الشهر ولذالو كأنامن رمضانين

أوسنة فى الصير لان النية في النفل للتمييزعن العادةوهو محصل عطلق النمة وقوله في الصيراحتراز عماقيل اله لايدمن أن سوى سسنة الرسول عليه الصلاة والسلام لان فماصفة زائدةعلى النفال المطلق كالفارض والاول اماأن مكون المصلى فسه منفرداأ ومقتسديا بالامام والمنفرد بلزمه تعسنالفرضالذىدخل فيه كالظهرمثلا ولأنكفيه أن مقول نو سالفسرض لاختسلاف الفسروض فلامدمن التمييز ومنهسم من يقول اذانوى الظهر أوالفعر مثلاولم ينوظهر السوم أوالوقت ان كان يصلى فى الوقت لا يحسرته لجوازأن يكون عليه ظهر صلاةفائنة فلاشعين المقصود والاولأظهرلان ظهرالوقتمشروع فىالوقت والفائنة لست كذلك مل انمابو حدىعارض فطلقه ينصرف الىظهـ والوقت وأقدول الشرط المتقدم وهوأن يعلم بقلمه أى صلاة بملى يحسم مادة هذه المقالات وغيرها فان العدةعليه المصول الغيريه وهوالمقصود

(وان كان مقتدباً بغيره ينوى الصلاة ومتابعته) لانه بازمه فساد الصلاة من جهته فلا بعمن التزامه آل وبستقبل القبلة) لقوله تعالى فولوا وجوهكم شطره ممن كان بمكة

وجب التعيين كذا فى فتاوى قاضيفان ثمذ كره فى كتاب الصوم وحكى فيسه اختسلاف المشايخ وصحراته يجزئه مععدمالتعيسين آذا كالممنز رمضانين وقديقال صرحوابأن كل يومسبب لوجوب صومه وآذالم مكتف الكل بنية واحدة فصارالمومان كانظهر بن لكناسف بنمار فع هذا الاشكال والتعسف لوفاتته عصرفصلي أربعاعماعليسه وهورى أنعليه الظهرلم يحز كالوصلاها قضاء عماعليه وقدحهل واذامال أوحنيفة رجه الله فمن فاتته صلافوا شتبهت عليه أنه يصلى الحس ليتيقن ولونوى فرضاو شرع فيسه غ نسى فظنه تطوعا فأعم على أنه تطوع فهوفرض مسقط لان النبة المعتبرة اعما يسترط قرائم الإلجز الاول ومثلها ذاشرع منسة التطوع فأغهاعل ظن المكتوبة فهي تطوع بخلاف مألو كدحن شك ينوى النطوع فالاول أوالمكنوبة فالسانى حست بصرخار حاالى مانوى فاسالقرا نالنمة الشكسروسناتي بقية هسنه ولابشترط نيةاستقبال القبلة واننوى مقاما براهيم صلى الله عليه وسلم فالعصر أنه لا يحزته الاأن ينوى بهجهسة الكعبة فاننوى الحراب لاتجوز غمن بشسترط نية الحكعبة يتوى العرصة ولابد (قهله ومتابعته) الامام فان فوى صلاة الامام لا عيزته وقيل اذا انتظر تكيوالامام م كبر بعده كانسقندبا وقال شيخ الاسسلام اذاأ رادالنسم يل على نفسسه يقول شرعت في صالاة الامام فالنظهير الدين بنبغ أن رندعلى هذا قواموا فتدبت به والافضل أن ينوى الاقتسداء عندا فتتاح الامام فان فوى حبين وقفعا كمآبانه لميشرع جاذوان نوى ذلكءلى ظن أنه شرع ولم يشرع اختلف فيه فيل الإجوذ واذاصت النية لا يصير الخروج عساشر عفيه مالتكسر منسة الاستقيال الافي المسسوق قام الحالقضاء وسيأتى افي فروعها من بعد انشاما فه تعالى وفي الطهرية خيفي أن لا يعن الامام عند كثرة إلحساعة العسني كيلانظهر كونه غيرالمسين فلاحعو زفينسي أن سويالفاغ في المحراب كالمنامن كان ولولم يضطر بياله أنهزندأوعرو سازاقتسداؤه ولونوى بالامام القساغ وهويرى أنهزيدوه وعروصم اقتسداؤه لان العسبرة لمانوى لالمسايرى وهونوى الاقتسدا وبالامام بخلاف مالونوى الاقتسدا ويزيدفاذ آهوعرو لايجوز لان العسرة لمانوى ومشله في الصوم لونوى قضاء ومانا يس فاذا عليه غيره لا يحوز ولونوى قضامها عليه من الصوم وهو يغلنسه يوم الجيس وهوغيره حاز ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتدام بهذا الامام الذي هو زمدفاذا هوخسلافه جازلا تهعرفه بالأشارة فلغشالتسمية وكذالوكان آخراله هوف لابرى شعصه فنوىالاقتسدا والامام القبائم في الحراب الذي هو زيد فاذا هوغ سره جازاً يضاومنل ماذكر بآ في الخطافي تعيين الميت فعنسد السكرة ينوى الميت الذي يصلى عليسه الامام (قهله لأنه بازمه فساد السلاة من جهتمالغ) لهدذااحتيرالى نيةامامة النساءات أنعدا من على ماسيات (قوله لقوله تعالى فولؤا الخ أى شيت الافستراض أمازوم الاكتار بترك النوجسه عسداعلى قول أى حنيفة فالزوم الاستمزاء والاستخفاف اذليس حكم الفرض لزوم الكفريتر كهبل مجعده وكذاالصلاة بغسيرطهارة وكذاني النوب النبس واختاره القبائي أنوعلي المستغدى في ترك الطهارة لافي الآخرين المحواذ فيهما الاالعذر وبغبر طهارة لايجو زبحال وبهأخذالصدرالشميدواذاحؤل وجهه لاتفسد صلانه وتفسد مصدوه قدل هذاألتي بقولهماأ ماعنده فلافى الوجهين بناءعلى أن الاستدبارا ذالم يكن على قصد الرفض لاتفسد مادام فالمسجد عنسده خلافا لهسماحتي لوانصرف عن القبلة على ظن الاتمام فتسن عدمه ف مادام في السحد عنسد مخلا فالهسما ولقائل أن يفرق بينهما بعذره هناك وترده هناولا بفرق في المسائل السابقسة اذلاأ ثراهدم الجوازف شئ من الاحوال بل الموجب الاكفارهو الاستهانة وهو عابث ف الكل

والمقتدى بغيرهشوى الصلاةعلى الوحه المذكور ومتابعته لانه بازمه فساد مسلاة القتدىمنجهة دُلِكُ الغير وهو الامام فلابد من النزام الاقتسداء حتى لوظهه ضررالفسادكان ضرراملنزما وانمالهذكر الامام وان اشترط ادامامة النساء لانحضسورهن الجاعة مكروه نادرالوقوع في عامسة الامصار قال (و يستقبل القبلة) استقبال القبالة أيضامن شروط الصلاة (لقوله تعالى فولوا وحوهكم شطره) أى شطر المصدالرام ووجمه الاستدلال أناته تعالى قال فلنولينك قبلة ترضاها ش أمر بالنوجه شطر المسحد الحرام خالمدلي اماأن يكون بمكة أوغائباعنها

فالاول فرضه اصابة عنه الان النبى صلى الله عليه وسلم صلى في المسحد الحرام متوجها الى الكعبة ومضى على ذات العماية والتسابعون فكان اجاعاعلى ذات والشاني فرضه اصابة جهتها لان الله تعمل أمرالنبى عليه السيد المؤمنين بالتوجه الى المسحد الحرام وهم بالمدينة دون الكعبة وفيه الشارة الى أن اصابة عينها الغائب غير لازمة لان التكليف بعسب الوسع وقوله هو النصيح احتراز عن قول الشيخ أبى عبد القه الجرجاني ان فرضه (١٨٩) أبضا اصابة عينها يريد فلان الشراط

ففرضه اصابة عبنها ومن كان غائباففرضه اصابة جهتها هوالعديم لان التكليف بحسب الوسع (ومن كان خائفا يصلح المائن المتباد (فان اشتبهت عليه القيلة

(قوله ففرضه اصابة عينها) حتى لوصلى في أماكن في بيتسه بنبغي أن يصلى بحيث لوأز بلت الجدران يقع أستقبله على شطرا لكعبة بخلاف الا كافى كذا في الكافى وفي الدرامة من كان بينه وبين الكعبة ماثل الاصم أنه كالغائب ولوكان الحائل أصلما كالجيل كانه أن يحتمد والإولى أن يصعد مليصل الى اليفين وفىالنظم الكعبة قبسلة من بالمسعدوالمسعدقب لة منعكة ومكة قبلة المرم والمرمقيسلة العالم قال المصنف فالتعنيس هذا يشيرالي أنمن كانععاينة المكعية فالشرط اصابة عينها ومن لميكن ععاينتها فالشرط اصابة جهتها وهوالمختأرانتهي قال الشيخ عبدالعز يزاليخارى مذاعلي النقر ببوالافالصفيق أنالكعبة قبلة العالم انتهى وعندى في جوازالتحرى مع امكان صعود ماشكال لان المسير الحالدليل القلى وترك القاطع مع امكانه لا يجو زوما أقرب قوله في الكتاب والاستنبار فوق المدرى فاذا امتنع المصيرالى ظى لامكان طنى أقوى منسه فكيف بترك البقسين مع امكانه بالفن (قوله اصابة جهمًا) في الدراية عن شخصه ما حاصله ان استقبال الجهسة أن يبقى شي من سطم الوجده مسامتا الكعبسة أو لهوائهالان المقبابة اذاوقعت فمسافة بعيدة لاتز ولعمايز ولبمن الآنحسراف لوكانت فمسافة قربسة ويتفاوت ذاك بحسب تفاوت البعد وتبق المسامتة مع انتقال مناسب اناك البعد فاوفرض خط من تلفاه وجه المستقبل الكعبة على الصقيق في بعض البسلاد و خط آخر بقطعه على ذاوينين فاغتين من جانب عين المستقبل أوشماله لاتزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال الى البين والشمال على ذاله الخط بفراسع كشيرة واذا وضع العلاء فسلة بلدو بلدين وثلاث على سمت واحد فيعاوا قبلة بغارى وسمرقنسد ونسف وترمذ وبلح ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس فى آخرا لميزان وأول العقرب كااقتضته الدلائل الموضوعة لمعرفة القيلة ولم يخرجوال كل ملدة سمتاليقاء المقابلة والتوجه ف ذاك القدرو نحوه من المسافة وفي الفناوى الانصراف المفسد أن يجاوز المسارق الى المغارب (قول هوالعميم) احترازعن قول الجرجاني ان العسين فرض الغائب أيضاً لانه المأموريه ولافصل في النص وغرةا الملاف تطهرف استراط نية عينها فعنده يشترط وعندغيره لا وقوله ومن كان الفائفا) من سبع أوعدو أوكان في البعرعلي خشسية يخاف الغرق ان توجه أومر بضالا بفدر على النوحه وليس بحضرته من بوجهه يمسلى الح أى جهدة قدر ولو كان على الدامة يخاف النزول الطين والردغة يستقبل قال في الظهيرية وعندى هدذا اذا كانت واقفة فان كانتسائرة يصلى حيث شاء ولقائل أن يفصل بين كونه الووتفهاالصدادة خاف الانفطاع عن الرففة أولا يخساف فلا يجوز في الشالي الاأن وقفها ويسستقيل كا عن أبي يوسسف في التيم ان كأن بحيث لومضى الى الماء تذهب القاف الذو ينقطع جاز والاذهب الى الماء

اسة عن الكعبدة لان اصابة عنهاوهوغائب عنها غب لابطلع علسه فكان التكليف بها تكلفا عالسءقدورفلامحوز اشتراطها وأمامنكان عنده اشتراط الجهدة فلس له حاحمة الاالنسة وأمانسة الكعنة بعل التوجسه اليهافكان الشيخ أبوبكر محسد من الفضل ينسترطه والشيخ أبوبكر محسدى حامدلانسسترطه وقال المصنف فيالتعنس وابسة الكعبسة لبست بشرط في العصيم مسن الجسواب لان استقبال البت شرط من الشروط فلابشسترط فيهالنسة كالوضوء وقسوله (ومن كان خائفا مصلى الى أى جهسة قدر) بيان أن التوجه الحالقية يسسقط بعمذر الخوف لاسماب مثل من اختني من عدو لوتحرك واستقبل القبلة بشعر مه العدق فأنه يجوز 4 أن يصل كاعدا

بالاعِماء أومضطبعا حيثما كان وجهمه وكذالو كان مريضالا بقدرعلى التعوّل الى القيسلة وليس لهمن يحوّل وكذا اذا انكسرت السفينة وبق على لوح وخاف انه لواستقبل القبلة سقط في الماء جازله أن يصلى حيث كان وجهه لتُصفق العذر) فأشبه حال الاشتباء (فان اشتهت علمه الفيلة

(فوله يريد بنك الى فوله لان اصابة عينها الخ) أفول فوله لان اصابة الخدليل لقوله يريد بذلك الخ (فوله وكذالو كان مريضالا يقدر على النحول المناف الخالف المنافية الخرك المنافية عندا الحوف

وليس بعضرته من أهدلذلك الموضع من بسأله اجتهدو صلى) فيد بقوله وليس بعضرته من أهدل ذلك الموضع لانه لو كان بها منهم أحد لم يصيح له الاجتهاد في أمر القبدلة وانماعليسه السؤال وقال احتبد لانه ليس له أن يصلى بلا اجتهاد (لان العمامة) اشتبات عليهم القبلة ف (خمروا وصد الوا) ثمذ كروا ذلك (• • • •) لرسول الله صلى الله عليه وسلم (ولم يسكره عليهم) وقوله (ولان العمل الدليل

وليس محضرته من بسأله عنها اجتهدوه الى الان الصحابة رضوان الله عليه متحروا وصاواولم يسكر عليهم رسول الله عليه السلام ولان العمل بالدليل الظاهرواجب عند انعدام دليل فوقه والاستضبار فوق التحري

واستعسنوها (قوله وليس بحضرته الخ) لانه لو كان بحضرته من أهل المكان من يسأله لا يجوز النعرى وكذالا يحوزمع الحاريب فاولم بكن من أهل المكان ولاعالما القباد أوكان المسعدلا محراب له أوسألهم فل مخبروه تحرى وفي قوله ليس بحضرته اشارة الى أنه ليس عليه طلب من يسأله عند الاشتباء كذا والاوجهانه اذا علمأن للسعد قومامن أهله مقمين غيراتهم ليسواحاضر ينفه وقشدخوله وهم حواه فى القرية وحب طلع مليساً لهم قبل التمرى الآن التحرى معلق بالتحزعن تعرف القبلة بغسره علل محدرجمه الله عافلنا فالرحل دخمل المسعدالذي لامحراب له وقبلته مشكلة وفسه قوممن أهله فتصرى القبلة وصلى شمعلم المه أخطأ فعليه أن يعيد لائه كان يقدر أن يسأل عن القبلة فيعلمها ويصلى بغيرتحر وانما يجوزالتحرى أذاعزعن تعلم ذلك (قوله اجتهد) حكم المسئلة فلوصلي من اشتبهت عليسه القبلة بلاتحر فعليه الاعادة الاان عسفر بعد الفراغ انه أصاب لان ماافترض لغيره يشترط حصوله لاغسر كالسعى وانعلم في الصلاة انه أصاب يستقبل وعندا في يوسف بيني لماذ كرنا ولانه لواستقبل استقبل جهنده الجهنة فلافائدة فلناحالته قويت بالعسلمو بناءالقوى على الضبعيف لايجوز فصار كالاى اذاتعهم ورة والموى اذاقسدرعلى الاركان فيها تفسدو بعدها تصم أمالوتحرى ومسلى الى غسرجهة التحرى لايجزئه وانأصاب مطلقا خلافالابي بوسف رجمه الله وهي مشكلة على قولهما لان تعليلهمافي هنده وهوأن القبلة في حقه جهة التمري وقدتر كها يقتضي الفساد مطلقافي صورة ترك التحرى لان ترك جهة التحرى يصدق مع ترك التحرى وتعليله مافى تلك بان مافرض لغيره يشترط مجرد حصوله كالسعي بقنضى العحة في هذه وعلى هذا لوصلى في تُوب وعنده أنه محس ثم طهرانه طاهر أوصلى وعندهأنه محدث فظهرأنهم توضئ أوصلى الفرض وعنده أن الوقت لمدخل فظهرأنه كان قددخل لايجزئه لانهلك حكم بفساد صسلاته شاءعلى دليل شرعى وهوتحر يهفلا ينقلب جائزا اذاظهر خلافه وهذا التعليل يحرى في مسئلة العدول عن جهة المحرى اذاطهر صوابه وبه يندفع الاشكال الذي أو رده لان الدايس الشرى على الفساد هو النعرى أو اعتقاد الفساد عن التعرى فاذا حكم بالفساد دليل شرى الزم وذات منتف فى صورة ثرك التحرى فسكان ثبوت الفسادفيها قبل ظهور الصواب أنساه ولجردا عتقاده الفسادمؤاخذة باعتقاده الذي هوليس دليل اذلم يكنعن تحروانته أعلم وفي فتاوى العتابي تحرى فلم يقع تحريه على شئ قيسل يؤخر وقيل يصلى الى أر بعجهات وقيل يخيرهذا كله اذا اشتبه فان صلى في العصراءالى جهسةمن غسرشك ولاتحران تبينانه أصاب أوكان أكبررأمه أولم يظهرمن حاله شئ حتى ذهب عن الموضع فصلاته جائزة وان تبسين انه أخطأ أوكان أكبر رأ به فعلسه الاعادة (قوله والاستنبار فوق النحرى فيترك به النعرى فان لم يغيره المستغير حين سأله فصلى بالنعرى ثم أخيره لا بعيد الوكان مخطئا وبناءعلى هــذاذ كرفي التعنيس تحرى فأخطأ فــدخل في الصلاة وهولايعلم عم علم وحول

الطاهسر واحب) ظاهر وقوله (لسف وسعمالا التوِّحه ألى جهة التحرّى الخ) فسلهمذا لايصححواما الشمافعي لاناه أن تقول المناأنالتكلف مقيد بالوسع لكن حال العلبأن يأنى عافى وسعه بماأمريه ولاىأثم بهعندظهورالخطا والس كلامنافسه وانما كالامنافه ااذاظهرخطؤه بيقمين أيكون فعله كالا فعل فيحق وجوب الاعادة أملا وليس فما ذكرتم مايدل علىنفيسه ولناما مدل على ثبوته من الاستقراء كااذاصلي في توب احتهاده على أنه طاهر فاذا هو تُحِس وكما اذاتوضأ بالتعرى بماء فى الاوانى عسلى انه طاهسر فكان مخلافه وكااذاحكم الحاكم باجتهاده في حكم موحدنصا مخالافه فأن عامسه الاعادة فيها كلها لظهدورا الطابقينمع حوازالهل عافى وسعه عند توجه الخطاب بالعل به فكذلك فما نحن فسه وأحس بالفرق بأن النحاسة وأمنالها عالا يحتمل الانتقال من محدل الى محل فلم يحزله العمل الانظاهر ماأذى المه

تحرّ به فاذا ظهر ما هوأ قوى منه أبطله لانه غير قابل الانتقال حتى بقال انه كان في ذلك الوقت طاهرا ثم تنحس بعد م يبقين بل هو حين صلى كان ذلك الثوب موسوفا بالنحاسة وكذا في حكم القاضى بالاحتماد فيما فيه نص بخلافه وأما القبلة فهي من قبيل ما يحمل الانتقال ألاترى أنها انتقلت من بيت المقدس الى الكعبة ومن عين الكعبة الى الجهة اذا بعد من مكة ومن حهة الكعبة الحسائرالجهات اذا كانرا كبافاته يصلى حيث الوجهت اليه راحلته فبعد ماصلى الىجهة بالتحرى اذا تحقل رأيه ينتقل فرض النوحه الحتال الحدة فكان مدّل الرأى فيه عنزلة النسخ فيعل به في المستقبل ولا يظهر به بطلان مامضى كافي النسخ الحقيق لان الشرط أن يكون مبتلى بالتوجه عند القيام الى الصلاة وهو المقصود في الامربالتوجه الى المكعبة لان القه تعالى لاجهة الحديث يتوجه اليه واغلان يخقق هذا اذاصلى الى الجهة التى وقع عليها تحرّبه وقوله (وان علم ذلك في الصلاة) ظاهر وقياء بالضم والمدمن قرى المدنية ينون وقوله (من غير نقض المؤدى قبله) لماذكر نا ان دليسل الاجهاد عنزلة دليل النسخ وأثر النسخ يظهر في المستقبل لافي الماضى وقوله (ومن أمقوما في لية مظلة) ظاهر وقوله (ومن علم منهم) أى من القوم المقتدين (محال الامام) قال في النهاية

(قانعم انه أخطأ بعد ماصلى لا يعيدها) وقال الشافعي رجه الله يعيدها المااستد براسقنه بالطأ ونحن نقول ليس في وسعه الاالتوجه الى جهة التحرى والتكليف مقيد بالوسع (وان علمذاك في الصلاة استدار الى القبلة وبن عليه) لان أهل في بالما معوا بقول القبلة استدار واكهيئتهم في الصلاة واستعسنه النبي عليه السلام وكذا اذا تحول رأيه الى جهة أخرى توجه اليها لوجوب العلم الما المشرق وتحرى من خلفه غير نقض المؤدى قبله قال (ومن أم قوما في لداة مظلة فتحرى القبلة وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه فصلى كل واحدمنهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلون ماصنع الامام أجزأهم) لوجود التوجه الى جهة التحرى وهذه المخالفة غير ما نعة كانى حوف المكعبة (ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلائه) لانه اعتقد أن امامه على المطا (وكذا لوكان منقد ما عليه) لتركه فرض المقام

وجهه الى القبلة مدخل رجل في صلائه وقد علم حالته الاولى لا يجو زصلاة الداخل لعله أن الامام كان على الخطافي أول الصلاة انتهى ولو كانشروع الكل بالتعرى وفيهم مسبوق ولاحق فلمافرغ الامام قاماالى القضاء فظهرله مماخلاف ماكانوارأوا أمكن المسوق اصلاح صلاته هذا بأن يتعول الحالقبلة دون اللاحق كذافي مجوع النوازل والحديث الذي أشار البه أولاه وماعن عامر بنرسعة كنافي سفرمع النبى صلى القه عليه وسلم فى لياة مظلة فلم ندراً بن القبلة فصلى كل رجل مناعلى حياله فلما أصحنا ذكرفاه النبى صلى الله علمه وسدلم فنزلت فأبف الولوافئم وجه الله ضمعفه الترمذى وآخرون وعنجابر كنافى مسرفأ صائنا غم فتعيرنا في القبلة فصلى كلرحل مناعلى حدة وحعل أحدنا يخط بعن يديه فالما أصحنا فاذانحن قدصلينالغ مرالف الفالني مدلى الله عليه وسلم قدأ حرز صلاتكم ضعفه الدارفطني وغيره والحسديث الاتوهوعن انعربيما النساس بقيا في مسلاة الصبح اذحا ممآن فقال اندرسول الله صلى الله عليه وسلم قدأ نزل عليه الليلة فرآن وقداً مرأن يستقبل الكعبة فأستقبلوها وكانت وجوههم الحالشام فاستدار واالى الكعبة متفق عليه وروا ممسلم وقال فيه فزرجلمن بخسلة وهم دكوع فى صلاة الفير وقد صلوا ركعة فنادى ألاان القيلة قد حوّلت في الوا كاهم نحو الكومة (قوله وقال الشافعي الخ) لا يخفي أن تبقن الخطا البت في وجهسه الىجهة المنة واليسرة فجعله المداريو جب الاعادة فى الصور كلها نم فى الاستدبارة عام البعد عن الاستقبال والوجه الذي يظهر مؤثر اثرك البهسة استدبارا أوغسير مفقتضي النظر أن يقول بشمول العدم هذاوقد قاس على ظهور نجاسة ثوب صلى فيسه أوما ووفا بمحث تحب الاعادة اتفاقا والجواب بالفرق بامكان الوقوف على الصواب بالاستقصاء غة نظرا الى قيام الدليل وهو قيام احساسه بهما وامكان الاستقصاء في صونهما أما

وهذاالقيدوهوعلمالمقتدين حال كونهم مأمومين ليس بلازم فى حق فساد صلاتهم فانه لوعلم حال الامام قبل الاقتداء فالحكم كذاك وإنكان الامام في وقت الاقتسداءعلىالصمةوفيه نظرلان قوله ومنعلمتهم أىمن القوم المقتدين حال امامه أعممن أنتكون علمقبل الاقتدامية أوبعده وأماان العسافيل الاقتداء كالعلم بعسده فلماذكر المصنف فىالتعنيس رجل تحرى القبلة فأخطأ فدخل فى الصلاة وهولايعلم ثم علم وحول وجهسه الحالقيلة مُدخسل رحل في صلانه وقدعه لماله الاول لاتجوز صلاة الداخل لانه دخل في صلاته وعلم أن الامام كانعلى الخطافي أول صلانه ولوعلمن أول مسلانه أن الامام على الخطاودخلفي صلانه لم بحز فكذاهـذا وقد استشكلت صورة

هــنمالمسئلة لانهوضهها في الليلة المظلمة والصلاة فيهاجهر به فينتذيع ون حال الامام بصوته وأحب بكون الصلاة فضاء وبكون الامام ترك المهم نصوته انه قدامهم لكن لم يميز وامن صوته انه الى المهم وقدد كرناغ يرذلك في التقرير والله أي جهدة توجه وقدد كرناغ يرذلك في التقرير والله أعلم

⁽فالالمصنف وتحرّى من خلفه فصلى كل واحدمنهم الى جهة وكلهم خلف الخ) أقول قوله وتحسرتى من خلف أى الذين حقه مان يكونوا خلف وقوله وكلهم خلف أى اليسوا بمتقدمين عليه (قوله وفيه تظرلان قوله ومن علمنهم) أقول من شرطية تفلب الماضى الى الاستقبال

لمافرغمن ذكر الوسائل شرع فى ذكر المقصود والوصف والصفة مترادفان عنداً هل اللغة والهامعوض عن الواو كالوعد والعدة وعند المشكلمين من أصابنا ان الوصف هو كلام الواصف والصفة هى المعنى القائم بذات الموصوف والظاهر أن المراد بالصفة هه نا الهيئة الماصلة الصلاة بأركانها وعوارضها قوله (فرائض الصلاة سنة) القياس أن يقالست لان الفرائض جعفر يضة لكن قاله على تأويل الفروض الذى هو جعفرض وفي بعض (١٩٧) النسخسة وانعاقال فرائض الصلاة ولم بقل أركانها لان الفرائض أعم

﴿ باب مفة الصلاة ﴾

(فرائض الصلاة ستة التحريمة) لقوله تعالى وربك فكبر والمرادنكبيرة الافتتاح (والفيام) لفوله العالى وقوموالله قانتين

هنافالدلسل وهو رؤية النجم منعدم فلا يتصور الاصابة عن الدلسل فلم يتجه بوجه من الوجوه نسبته الى تقصير بخلاف صورة قيام الدليل وأيضا القيلة قيلت النحول شرعامن الشام الى الكعبة عينها مم المحمة المحمة التحقيق المحمة ا

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

شرع فى المقصود بعد الفراغ من مقدماته فيل الصفة والوصف فى اللغة واحدوفى عرف المتكلمين بخلافه والتعرير أن الوصف لغة ذكرما في الموصوف من الصفة والصفة هي مافيه ولاينكر أنه يطلق الوصف ويرادالصفة وبهذالاملزم الاتحادلغة اذلاشك فأن الوصف مصدر وصفه أذاذ كرمافيه ثمالمراد هنابصفة الصدادة الاوصاف النفسية لهاوهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجيسة النيهي أجزاء الهوية من القيام الجزف والركوع والسعود (قول فرائض الصلاة سنة) لا يخلوعن شي لاته أن اعتبر آحاد الفرائض فريضة لمتجزالتا فأعده وان اعتسبر فرضالم يكن ذلك جعه لان فعائل انما تطردفي كل رباعي الله مدنمؤنث بالنساء كسحابة وصيفة وحاوبة أوبالمعنى كشمىال وعجوز وسعيد علمأمرأة وأماجِعه فريضة على تأويله بالفرض أدخلت الناه كافي قول الشاعر ، ولا أرض أبقل ابقالها ، بتأو بلالم كان فهوتصرف ليس لناآن نفعله بل اعالناأن نؤول الواردع بهم مخالفا لحادتهم ولذالم يورد أهل الثأنهذا ألبيت الأمثالالله فوذغ يرائهم عالوا الواقع عاذ كروالاانه اعطاء ضابط تعة استمال مدله لنشاء (قوله وربك فكبر) وكذاو فوموا لله وافرؤا واركعوا واستعدوا أوام ومقتضاها الافتراض ولمتفرض خارج المسلاة فوحب أن راديما الافتراض الواقع في الصلاة اعمالا للنصوص في حقيقتها حيث أمكن والحديث المذكور مفتياح الصلاة الطهور وتصريها التكبير وتعليلها النسليم رواهأ وداودوحسنه النووى في أحكامه والاستناد فيسه مجازى لان التعريم ليس انفس التكبير مل به شت أو يجهل مجازا لغو ما باستمال لفظ التصريم فعمله أي ما يشت به تحريم الصلاة السكبير ومشله في تعليلها التسليم والمستفادمن هذه وجوب المذ كورات في الصلاة وهولاين اجال الصلاة اذ الحاصل حينتذان الصلاة فعل بشغل على هذه بني كيفية ترتيما في الادا وهل الصلاة هذه فقط أومع أمور أخروقع البيان فى ذلك كله بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله وهولم بفعلها قط بدون القددة الاخترة والمواظبة من غيرترك مرة دليل الوجوب فاذاوقعت بيا باللفرض أعنى الصلاة

تتناول الاركان وغسرها ومن المذكور فى الكتاب (التمريمة) وهي فرض وليست بركن والنمريم جعـــل الشي محــرما والهاء الصقيق الاسمسة وانسا اختصت التكيسرة الأولى بهذه التسمية لانها الواقه الموفق السواب تحرم الأشياء المباحث قىلها بخسلاف سائر السكسرات وهىفرض (لقوله تعالى وربك فكبر) أى وخصر بك التكيير وهو الوصدف بالكبربآء وأن بقال الله أكبر روى أنه لمــــا نزل قال رسول الله صلى الله عليه وسلمالله أكبر فكسيرت خديجة وفرحت وأيقنت أنه الوحى فان ســــو رة المسدئر أول سورة نزلت ودخلت الفاء لعنى الشرط كأنه فيسلأى شي كان فلاتدع تكسيره ووحمه الاستدلال أنالم رادمه تسكسمرة الاحرام باجماع أهل التفسير ولان الامرالوحوب وغسرها ايس بواحب بالاجاع

فتعينت فضرورة (و) كذلك (القيام القوله تعالى وقوم والله قانتين) أى مطيعين وقيل خاشعين وقيل ساكنين الحجل وعن ابن عرأن القنوت طول القيام في الصلاة و وجه الاستدلال مأمر انه أحرب القيام وهو الوجوب وليس القيام واجبا خارج المسلاة فكان واحبافها ضرورة (والقرائةلقوله تعالى فاقر واما تسرمن القرآن) ووجه الاستدلال مامروسند كرفى فصل القراءة مقدارها وقول مخالفنا في الوجوب (والركوع والسعود لقوله تعالى المعارك و والسعود والسعدون بلاركوع والسعود في من وجه الاستدلال قبل كان الناس أقل ما أسلوا يسعدون بلاركوع و يركعون بلاستبود في من والسعود في من والمناس و يركعون بلاستبود في من والسعود في من والمناس و من المناس و من المناس المناس المناس و من المناس المناس المناس و من المناس و مناس و مناس و من المناس و من المناس و مناس و

(والقراءة) لقوله تعدالى فاقر واما تسرمن القرآن (والركوع والسعود) لقدوله تعدالى واركعوا واسعدوا (والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد) لقوله عليسه السلام لا بن مدعود رضى الله عنه حين علم التشهد اذا فلت هذا أوفعلت هذا فقد تمت صلاتك على التمام بالفعل قرأ أولم يقرأ

المحمل كان متعلقها فرضا بالضرورة ولولم يقم الدليسل في غيرهامن الافعال على سنيته لكان فرضا ولولم مازم تقسيد مطلق الكناب بخسبرالفاتحة والطمأنينة وهونسخ للقاطع بالطني لكانافرضين ولولاانه علمه الصلاة والسلام فيعدالى القعدة الاولى لماتر كهاساهيا تمعل تكانت فرضا فقدعلت انبعض الصلاة عرف سلاالنصوص ولااحال فيها والهلا سنى الاجال في الصلاة من وحمه آخر في اتعلق بالافعال نفسهالا يكون بيافا فان كان ناسخاللاطلاق وهوقطعي نسخ للعلم بأنه صلى الله عليه وسسلم قاله وهوأدرى بالمرادوان لم مكن قطعمالم يصلم اذاك والازم تقديم الطئ عندمعارضته القطعي علسه وهو لايجوزف فضية العقل وعاذكرفا كأن تقديم القيام على الركوع والركوع على السعود فرضالانه مِنْهَا كُذَاكُ وسَسِردعليك تفاصيل هذا الاصل (قوله على النمام بالفعل الن) بيان للراد لاأتهمه ي اللفظ يعنى المام الدليل على أن لا بدمن الفعدة كأن آلراداذ اقلت هذا وأنت فاعد أوفعلت هذا قائلا أوغر قائل تمت فاوتم هذا سنداومتنا كان الاستدلال بهعلى فرضية القعدة عينامة وفقاعلى ثبوت فرضيتها بمايستقل فالثبحيث لايكون حديث ابن مسعود جزء المثبت فلم يتعلق به أثبات أصلا كاأشرنا السهمن اثباته ببيان الجمل فكيف ولم بتم فان الذى في أبي داوداذا قلت هذا وقضيت هذا نقد قضيت مسلاتك انشئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعسد وهو تعليق بهما فأذاا تصل الخبر بالمبين كانا فرضين نع هو بلفظ أوفعلت هذافى رواية الدارقطئ فلولم بتبين أنهامدر سنةمن كلام المن مسعود لوحب حسل أوعلى معنى الواو ليوافق المرفوع وهوأ كثرمن العكس فيما أظن فكيف وقديين الادراج شبابة بنسوار فى دوائسه عن ذهير بن معاوية وفصل كالاماين مسعودمن كلام النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عبدالرحن فابت من و بان عن الحسين في المرمف سلامبينا قال النووى انفق الحفاظ على انهامدر-- قوالحق ان غاية الادراج هذا أن تصيرموقوفة والموقوف في مثله له حكم الرفع مُ اختلف مشايخشا فى قدر الفرض من القعدة قيل قدرما يأتى بالشهاد تين والاصم انه قدر وراء التشهد الى عبده ورسوله للعلم بأنشرعه تهالقراءته وأقل ماينصرف البهاسم التشهد عندالاطلاق ذلك وعلى هذا بنشأ اشكال وهوأن كونماشر علغيره يمعني أن المقصودمن شرعيته غسيره يكون آكدمن ذلك الف مالم يعهد بل وخلاف المعقول فاذا كان شرعية القعدة للذكر أوالسلام كانت دونهما فالاولى أن يعين سبب شرعيتها المروج هذاوقد عدمن الفرائض اعامها والانتقال من ركن الى ركن قيل لان

لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم الافه وانعقدعلي ذاك الاحاع فكان الفعل موجودا على تقدير القراءة البنة فكانهوالمعلق به فى الحقيقة لاستلزامه الآخر وكل ماعلق بشئ لابوحددونه فتمام الصلاة لأنوجهد بدون الفعيل وعام الصلاة واجب وما لايتم الواحب الامه فهمو واحب فالقعدة واحبأى فرض فان قدل هــذاخبر واحـــد وهو بصراحته لايفيدالفرضية فكيف معهذا الشكلف العظم أجسانانقوله تعالى أقموا الصلاة مجل وخسرالواحد لحق سانامه والجحل من الكتاب اذا لحقه البيان الظني كانالحكم بعده مضافأالحالكتاب لا الى البيان في العديم وقدقررنا ذلك فىالتقرير لايقال فلمكن الامرفي قراءة الفاتحة كذلك فتكون واجبسة لاننص القراءة ليس بحمل بلهوحاص

(٢٥ - فقالقدير اول) فتكون الزيادة عليه نسخا بعبر الواحدوه ولا يجوز ونيه وجه آخر وهو أن خبر الواحدان كان متلق بالقبول جازا ثبات الركنية الوقوف بعرفات بقوله عليه الفيول المنطق بالقبول المنطق بالقبول المنطق بالقبول المنطق بالقبول المنطقة والوقوف معظم أركان الحبج لا محالة والمصنف جعل الفعدة الاخيرة من فرائض الصلاة حيث ذكرها فيها فجاز أن يثبث بخبرتلق بالقبول

⁽قولة كانه فيسلوما كان الخ) أقول لفظة ماشرطية في قولة ما كان (قوله وكل ماعلق بشي لا يوجد دونه الخ) أقول عنوع فان الشرطية لا تدل على العدم عند العدم عند فاولذ الا يعتبر مفهوم الشرط

قال (وماسوىذلكفهوسنة) أطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفسانحية وضم السورة اليها ومهاعاة السترتيب فيماشر عمكر رامن الافعال والقسعدة الاولى وفراءة التشهد في القعدة الاخسرة والقنوت فى الور وتكبيرات العيدين والجهر فيما يجهر فيه والخافنة فيما يخافف فيه ولهذا تحب عليه سعدتاالسهو بتركها

النص الموجب الصلاة يوجب ذاك اذلا وجود الصلاة بدون اعمامها وذاك يستدى الامن ن واعلان القعدة فرض غيدر وكن لعدم نوقف الماهية عليها شرعا لانمن حلف لابصلي محنث بالرفع من السعود دون توقف على القعدة فعارأ تهاشرعت الغروج وهذا لان الصلاة أفعال وضعت التعظيم وليس القعود كذلك يخسلاف ماسواه ثمالر كن ينقسم الى أصلى وزائد وهوما يسقط في بعض الصورمن غير تحقق ضرورة وهوالقراءة تسيقط حالة الاقتسدا وعن المدرك في الركوع مشلا بخلاف غرها الاسقط الا لضرورة (قول فيماشر عمكر رامن الافعال) أراديه ما تكرر في كل الصلاة كالركعات الالضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فأن المسبوق بصلى آخرال كعات قبل أولهاوفى كل ركعة والاصل عندنا أن المشروع فرضافي الصلاة أربعة أنواع ما يتحدفي كل الصلاة كالقعدة أوفى كل ركعة كالقيام والركوع ومايتعددفي كلها كالركعات أوفي كلركعة كالسعودوالترتيب شرط بين مايتعسدفي كل الصلاة وجسع ماسواه بما يتعدد في كلهاأ وفي كلركعة وما يتعدفي كلركعة حتى أوتذكر بعدالقعدة قيل السلام أوبعده قبل أن مأتى عفسدر كعمة أوسعدة صليبة أوالنلاوة فعلها وأعادالقعدة وسعد السهو وكذااذا تذكر ركوعافضاه وقضى مابعده من السعود أوقياما أوقراء مصلي ركعة نامة وكذا مشترط الترنب منما يتعدفى كلركعة كالقيام والركوع ولذاقلنا آنفافى ترك القيام وحده أنه يصلى ركعة تامة واذاعرف هذا فقوله في النهاية الترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلاة يعني الركعات أويتمدف كاركعة وبينما يتعدد فركعة ليسعلى اطلاقه بلين السعودوالمصدف كاركعة تفصيلان كان محود ذلك الركوع بأن يكوناد كوعاو محود امن ركعة واحدة فالترتيب شرط وان كان ركوعامن ركعة وسعودامن أخرى بأن تذكر في سعدة ركوع ركعة قب لهذه السعدة قضى الركوعمع سعدتيه وعلى فلبه وأن تذكر في ركوع اله لم يسعد في الركعة الني قبلها سعد هاوهـ ل بعيدالركوع والسعود المتذكرفي فني الهدامة الهلايجب اعادته بل يستعب معالا مأن الترسادس مفرض بين مايتكر رمن الافعال والذى ف فتاوى قاضيفان وغسره انه يعيده معللا بأنه ارتفض بالعود الى ماقيده من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل الرفض ولهذاذ كرفيم الوتذ كرسيدة بعدمارفع من الركوعانه يقضيها ولا يعيدالركوع لانه بعد ماتم بالرفع لايقب للرفض فعلم أن الاختلاف في اعادتها ايس بناءعلى اشتراط الترتيب وعدمه بلعلى أن الركن المنسذ كرفيه هل يرتفض بالعود الى ما قبله من الاركان أولا وفي كافي الحاكم الشهيد أبي الفضل الذي هو جمع كلام عدرجه الله رجل افتتم المسلاة وقرأور كعوام يسجد عمام فقرأو سجد وابركع فهذا قدصلي ركعة وكذلك انركع أولا مقرأوركع وسعدة فاغماصلي ركعة واحدة وكذاك انسجد أولاسعيد تبنئ فامفقرأ في الثانية وركع ولمسجدتم قامفترأ وسعيدفي الثالثة ولمير كعفانماصلي ركعية واحدة وكذلك انركع في الاولى ولرسجدور كعفى الثانمة ولم يسجد غسجد في الثالثة ولم يركع فاغماصلي ركعة واحدة ثم لميذ كرا لصنف قراءة التشهد في الاولى وتعديل الاركان فيل الاختلاف فيهما كاسذكر لكن قد نقل عن الطحاوى والكرخي سنبة القعدة الاولى ومع ذلكذ كرهافليس الصارف حنتنذلك ويجوز كونه أختارهنا سنتهما ثم تبدل رأيه في معبود السهوفاختيار وجوب القعيدة وبق من الواحبات بعده ذا اصابة

واحبات كفراءةالفاتحة الخ) فسلا يكون اطلاقا صحيحا والعذر ماذكره مفوله وتسميتهاسئةفي الكتاب أى القدوري الما أنه ثعت وحويها بالسنة واعمل أنااراد بالواحب ههناما تحوز الصلاة مدونه و محب بـ تركه ساهيا مصدتا السهووبالسنة مافعله رسول الله صلى الله عليسه وسسلم بطريق المواظمة وأبيركها الالعددر كالثناء والتعود وتكبرات الركوع والمعود والصلاء آداب والادب فيهامافعله وسول الله صسلى الله عليه وسسلم مرة أومر : ين ولم يواطب علمه كزيادة التسبيعات في الركوع والسعودعلي النلانة والزيادة على القراءة المسنونة قوله (ومراعاة الترتيب فيماشرع مكر ذا) يعنى في الركعة الواحدة كالسحدة الثانية من الركفية الاولى فأن من تركها ساهسا وقام وأتم صلاته عتذ كرفانعليه أنسمد السعدة المروكة و سعدالسهولترك الترتيب وقسوله فيماشرعمكررا احترازع اشرع غيرمكور فيها كالركوع فأنه بعد السحود لايقع معتسدايه بالاجاع

وقوله (هذاهوالعصيم) احسترازعن جواب القياس في تكبيرات العيدين وقنوت الوثرفائه لا يتمكن تكثير نقصان في الصلاة كا ذاترا الثناء والتعوذ لا نمبني الصلاة على الا نعال دون الاذكار وجه الاستحسان وهوالصحيح أن هذه السنة قضاف الى جميع الصلاة بقال تكبيرات العيد وقنون الوثر فأما تتكبيرات الركوع وثناء الافتتاح فغير مضاف الى جميعها في تركه الابتمكن النقصان فيها كذا في الشروح وفيه فظر لا نهم قالوا المراد بالواحب ههنا ما نحو والصلاة بدونه وتحب سعدة السهو بتركه ساهيا وهسان في المناف والمواب أن السهو بتركه ساهيا وهو المعارض والمواب المعارف والحواب أن في ما هو واحب تعب سعدة السهو بتركه ساهيا وبالعكس على وجه القياس وأماعلى وجه القياس والمعلمة المناف والمواب المناف والمواب أن كل ما هو واحب تعب سعدة السهو بتركه ساه والمعلم على وجه القياس وأماعلى وجه الاستحسان فلا سعكس فانه ليس كل ما تحب السعدة بتركه واجبا فانها تحب بترك سينة تضاف الى جلة الصلاة كاذكر في ان وجبه الاستحسان فلا شعكس فانه لي والمحدة المناف والمعبود السهومن هدذا الكتاب ولم يذكر هاهنا وكذلك تعد الى وحب بان مقصوده هنا لم يكن ذكر جميع الواحبات بل بيان أن ما سوى المذكور ليس يجدد لا فه يلام منه المناف المناب السنة في الكتاب المناب المنا

هذاه والصير وتسميتها سنة فى الكتاب لما أنه نبت وجوبها بالسنة قال (وا ذا شرع فى الصلاة كبر) لما تلونا وقال عليسه السسلام تحريمها التكبير

لفظة السلام وتعسن القراء قي أولي الفرض وحينئذ فالاولى أن لا يحمل كلام المصنف على انه حصر المنفى عاسبه وترك المختلف فيه ولا تبدلا أنه بل انه قصدا عطاء تطائر لاعلى الحصر ولذا أقي بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر (قوله هذا هو الصحيم) احتراز عن جواب القياس في التشهد والقنوت وتكبيرات العيد وكذا في السلام لا نها أذ كار ومنى الصلاة على الافعال لاعليه اولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم سجد اللفي الافعال والاستحسان هو العديم وهو أنها تضاف الى كل الصلاة نحوقنوت الوثر وتشهد الصلاة في كانت من خصائصها بخد المن نحو تسيمات الركوع وقد يقال الاختصاص الوثر وتشهد الصلاة في كانت من خصائصها بخد المن في المنافقة الما يعطى أنها لا وجود لها في غيرال المنافقة المنافقة الما يعطى أنها لا وجود لها في غيرال المنافقة المنافقة الما يعلى أنها لا وجود لها في غيرال المنافقة ا

الحقيقة والمحازلانه حبنئذ مكون المراد به السنة والواجب أيضا لانه ثبت بالسنة وأجيب بان الجمع بن الحقيقة والمجازحا رادا كأنافي محلن مختلفين على مسذهب تعض العراقين والشيخ أبوالحسن القدورى رحمه الله عراق فلامرد علسه وأما صاحب الهدامة فقسدتهعه فيذلك وخاله ظاهر والحسق أنه ليسمن اب الجمع بينهما بل المراد بقوله فهوسنة مابت بالسنة والواجبات والسنن المذكورة في هدذا الباب داخلا تحت هسنذه الافظة بطريق

المقيقة وقوله (واذاشرع في الصلاة كبر) أى اذا أرادالشروع لان النصر عقليست بعد الشروع بن الشروع ينعقق بها قال معدف المبسوط اذا أراد الرجسل الدخول في الصلاة كبروقوله (لما تلونا) أراد به قوله تعالم و ربال فكر وقوله (وقال عليه السلام) معطوف على قوله لما تلونا معنى والتمريم مصدر حرم وهومضاف الى قاعلة وهوالصلاة ولا يقدرله مفعول لان المقصود اثبات التمريم لها الاايقاعه على شيء آخر وقوله (التكبر) لا يصلح أن يكون محولا على تمحر عها ولا يصلح العكس أيضاعلى ظاهر الكلام لان نحر بم الصلاة غير أفعال الصلاة على المصلى ليس عن التكبر ولا عكسه

(قوله الأنهاسنة) أقول جوابقياس (قوله فانها تحب بترك سنة تضاف الى جهة الصلاة) أقول فتلخص من كلامه أنهاسنة في جواب القياس والاستحسان وقسد جعلها المصنف من واجبات الصلاة وسيستدل المصنف على وجوب القنوت والتشهد وتكسرات العيد في بأب سجود السهو بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه امن غير ترك وباضافتها الى جيع الصلاة (قوله والواجبات والسن آلمذ كورة في هذا الباب داخلة تحت هذه الفظة بطريق الحقيقة) أقول فيكون من بأب عوم المجاز (قوله والنحريم مصدر حرم وهومضاف الى فاعلم وهو الصلاة) أقول ويجوز أن يكون التحريم بعنى الحرم والاضافة بعنى في كالا يحقى (قوله لان تحريم الصلاة غيراً فعيال الصلاة) أقول في مفعول تحريم

فيكون معناه نحريم الصلاف التكبير ولكن جعل التكبير عين التحريم مبالغة (وهو) أى التكبير (شرط عند فاخلافاللشافع) وفوله (حتى ان من تحتم) بدان فائدة الاختلاف فعند فالما كانت التحريمة شرطا جازاداء النفل بنحريمة الفرض وعنده لما كانت وكنالم بجزداك فان أداء الصاوات وشرط واحد يجوز وبركن واحد لا يجوز فان قيل الاقسام العقلية ههنا أربعة بناه الفرض على الفرض وبناه النفل على الفرض وهوا لمذ كورفى الكتاب فهل يجوز غيره من الاقسام الباقية أولا فالموان ناء الفرض على الفرض جوزة بوالسر قال في مسوطه لوشرع في الطهروا تمها ولمناء الفرض على النفل بجوز وأما بناء ونفاد القاضى أبوزيد في الاسرار وفر (١٩٦) الاسلام في أول الجامع الصغير وبناء النفل على النفل بجوز وأما بناء

وهوشرط عندنا خلافاللشافعي رجه الله حتى ان من تحرم الفرض كان له أن يؤدى بها التطرق عندنا هو يقول وانه يشترط لها ما يشترط لسائر الاركان وهـ ذا آية الركنية ولنسائيه عطف الصلاة عليه في قوله تعالى ذكر اسم ربه فصلى ومقتضاه المغايرة والهـ ذالا يشكر ركشكر والاركان ومن اعاد الشرائط لما تصل به من القيام

المسازوم لاالمسبب فى السيب لمساأ سلفناه من أن الارادة قسد يتخلف عنم االمراد واللزوم المجوز التمبوز أعم من العقلي وفي الجدلة (قوله وهوشرط عنسدنا) عسلي الصادرفي المحيط الامي والاخرس لوافتتما بالنية جاز لانهماأ نسابأ قصىماني وسعهماانتهى ولايجب عليه تحريك سانه عندنالان الواحب حركة بلفظ مخصوص فاذا تعذرنفس الواجب لايحكم بوجو بغيره الأبدليل ولابصع الاتائما ولوحبا الحالامام فكبرمنعنياان كانالى القيام أقرب صحروالافلا ولايعوز قبل الامام ولومد وففرغ الامام قبله أوكبر فبله غسرعالم مذالك جازعلى قياس قولهم آلاعلى قول أي بوسف (قهله حتى ان من تحرم للفرض كان له أَنْ بِوَدِّي بِهِ النَّفْلِ } وكذابنا النفل على النف ل ومقتضى كون هذا عُرة كونه شرطاأن يجوزاً بضابناه الفرض على الفرض وعلى النفسل وقسدروى اجازة ذاك عن أى السير والجهور على منعب ومنع الملازمة بين كونه شرطا وحوازماذكر أصله النمة شرط ولاتحوز صلاتان منسة والوضوء شرط وكأن فى صدر الاسلام واجبالكل صدلاء نم بق أن يقال ان شرط لكل صلاة لزم أن لا يصعر بناء النفل على الفرض والاصم بنا الفرض على الفرض وعلى النفسل ولاجواب الاباختيسا والاول وصفة النفل تبعا (قوله مايشترط آسائرالاركان) من الستروالاستقبال وغيرهما (قوله عطف الصلاة) يعنى في قوله تعالى وذكراسم ربه فصلى ومقتضاه المغارة فاوكانت ركالعطف على نفسه فان الحاصل حينتذفذكر اسمريه وقام وقرأالخ لانذك كلممعنى صلى ولوصح هذا امتنع عطف العام على الخساص فان اللازم واحد والاولى أن بقال انعطف الكل على الجزوان كان نظر العام على الخاص لحكن جواذه لنكتة بلاغيسة وهيمنعدمة هنا فلزمأن لاتكون منه فلا يكون التمريم من الصلاة فهي شرط وبهدذا يتمالوجمه وقوله ولهذا لايتكرراخ زيادة فلايضرعدم صحتهاا ذلايلزم من الركنية الشكرو كالقعدة (قول دوم اعاة الشرائط الخ) يتضمن منع قوله بشترط لهافقال لانسلم انه يشترط لهابل هولما شصل بهامن الاركال لانفسها ولذاقلنالوتحرم حامل نحاسة أومكشوف العورة أوقب ل ظهور الزوال أومنعر فأفألقاها واستتربعل بسيروطهر الزوال واستقبل مع آخر بزمن التعريمة جاذ وذكر فى الـكافى انها عند بعض أصحابنا ركن انتهى وهوظاهر كلام الطيعاوي فبعب على قول هؤلاء أن لا تصم

الفرض على النفل فقيل لم توحدقيه رواية والطاهر عدم الجواز لان بناءالمل على المسلوالاضعفعلى الاقوى معقول وموافق للاصول لانالشي يجوز أن يستتبع مثلهأوماهو دونه وأمآ أن يستنبع ماهوفوقه فلانج وزلان فيسه حعسل الاقوى نابعا للادنى فانقلت قولهم الشرط يعتبروجود ممطلقا لاوجوده قصدا يقتضي حوازهذه الصورة كالصور الباقسية فالجواب أن وجمود الشرط لاتوجب المشروط والمانع وهسو ماذكرنامن انباع القسوى الضعيف موحود فكان عتنعا (وهو)أى الشافعي (بقول بشترط لهاما بشترط لسا رالاركان) من الطهارة وسترالعورة واستقبال القملة والنمة والوقت وهو ظاهر وكل مابشــترط له ماشسترط لسائرالاركان ركن فياساعلى كل وأحسد

من الاركان (ولناقوله تعمالى وذكراسم ربه فصلى) عطف الصلاة على الذكر ولوكان ركنالما جاز ذلك لانه بازم عطف هذه الكل على الحراء المكل على المؤلمة المؤلمة المكل المكل المكل على المؤلمة المكل المكل

⁽قال المسنف ولهذا لا شكر كتكر والاركان) أقول قال ابن الهمام زيادة فلا يضرع دم صحم ااذلا بازم من الركنية السكر وكالقعدة اله وفيه بعث لانه صرح في اقب لأن القعدة فرض غير كن

قال ورفع مديه مع التكبير وهوسنة) رفع البدين في أول الصلاة سنة بلاخلاف (لانالني مسلى الله عليه وسلم واظب علسه مع الترك) وهو علامة السنية مخلف مااذا كان الاثرك فأن ذلك دلسل الوحوب على ماسأتي واختلفوافي أفضلمة وقت الرفع فقال شيخ الاسلام وقاضيفان مقارنا للتكسير ولفظ الكناب بشمراليه وهو المدروى عن أبي يوسنف والحمكي عسن الطعاوى والمرؤى عبارة عنالقول والمحكى عمارة عن الفسعل وقالشمس الائمة السرخسي والذى عليه أكثر مسايحناانه رفع بديه أولا فاذا أستقر في موضع المحاذاة كبروحه لهالمصنف أصم لان في فعدله وقوله معلى النفي والاثبات لانه النق يقعسله الكسرياءعن غدرالله وشت بقوله لله تعالى فكونالني مقدما على الاثبات كافي كلسة لشهادة ولاشكاف النفريق بن الاصابع عندرفع السدين بل يدر كهاعلى ماهي علسه من الضم والتفريق ومأروى انه صلى الله علمه وسل كبرناسرا أصابعه معناه ناشراعن طيهاوقوله (وبرفع بديه حتى محاذى مابهامته شعمتي

(ويرفع يدمه مع التكبير وهوستة) لان الني عليه السلام واطب عليه وهذا اللفظ يشيرالى اشتراط المقارنة وهوالمروى عن أى بوسف والحكى عن الطحاوى والاصم أنه يرفع يديه أولا ثم يكبرلان فعله نني الكبرياءعن غيرا للموالنفي مقدّم على الاثبات (وبرفع يديه حتى يحاذى بأجماميه شحمني أذبيه) وعند الشافعي رجمه الله برفع الى منبكسه وعلى هذأ تكسرة الفنوت والاعساد والجنازة لمحديث أبي حيد الساعدى رضى الله عنه قال كان النبي عليه السلام أذا كبر رفع بديه الى منكبيه ولناروا به وائل بن حر والبرا وأنس رضى الله عنهم أن الني عليه السلام كان اذا كبر رفع بديه حذا

هذه الفروع (قوله وهوسنة) أثبته بالمواطبة وهي وان كانت من غيرترك تفيد الوجوب لكن اذالم يكن مايفيسدان الست فامل الوجوب وقد وحدوهو تعليم الاعرابي من غيرذكره وتأخير السادعن وقت الحاجة لا يجوزعلى أنه حكى في الخلاصة خلافا في تركه قبل يأثم وقبل لا تعال والختارات اعتاده أثم لاان كان أحيانا انتهى وينبغي أن نحول شق هذا القول على القولين فلا اختلاف حين تذولا اثم لنفس السترك بل لان اعتباد والاستخفاف والافشكل أو يكون واجب (قول وهوالمروى عن أبي وسف) قولا (والحسكي عن الطعاوي) فعلا واخناره شيخ الاسلام وصاحب النفي فه وقاضيفان (قهله وألاصم) عليه عامة المشايخ (قوله والني مقدم على الأيعاب) أورد عليه ان ذال في اللفظ فلا يلزم في غسيره وليس بشئ ادلم يدعل ومه فى غسره فان تقديره هكذا حكة شرعسة هذا الرفع نفى الكبرياء عن غيرالله العصل من الني الفعلى والاثبات القولى حصر الكيرياء عليه سيمانه والمعهود في الدلالة على هددا الحاصسل باللفظ تقديم مفيدالنئ فاذادل عليه بغيره كان المناسب أن يسسلك بهسيل المعهود استحسانا لالزوما وايس الكلام الافي وجه أولوية هدذا والسنة أن ينشر أصابعه في الرفع غيرمت كلف في ضمها وتفريجها واختار غسرالمنف قول أي وسف فان لم يكن في عتار المنف سمع والاانظم المروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان بكبرعند كلخفض ورنع فول أى يوسف فيكون أولى لكن فدوجد فى النسائى عن ابن عرائه صلى الله عليه وسلم كان رفع بديه حدد ومن كبيه م بكبر وهنا قول الث قبل بهوهوانه يكبرأولا غررفع وفيه أيضاخصوص النقل فاندوا بةأنس صريحة فيه كاستسمع وروأية أبي وائل والبراء طاهرة فيه وحينتذ فني الاقوال الثلاثة رواية عنه صلى الله عليه وسلم فيؤنس بأنه صلى الله عليه وسلم فعل كل ذلك و يترج من بين أفعاله هذه تقديم الرفع بالمعتى الذى أبداء المصنف (قوله حتى يحاذى بابهاميه شعمتى أذنيه) و برؤس أصابعه فروع أذنيه (قوله وعلى هذا) أى هذا الخلاف (قوله المحديث أي حيد) وهومادواه المعارى عن محدث عرو سعطاءانه كان حالسامع نفرمن أصحاب النبى صلى الله عليه وسدم قال فذكر فاصلا قرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبوجيد الساعدى أفا كنت أحفظ كم لصلاة رسول الهصلي اقه علمه وسلرأ بنه اذا كبر جعل يديه حذاء مسكبيه واذا ركع أمكن يديهمن ركبتيه مهصرظهره فاذار فعرأسه استوى حتى يعود كل فقارم كانه فاداسعدوضع يديه غسيرمف ترش ولاقابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فاذا جلس فى الركعتين جلس على رجله السرى ونصب المن فاذاحلس فى الركعة الاخبرة قدم رجله السرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته وقدداعله الطماوى بأنه من طريق آخرعن مجدهذا قال حدثني دحل انه وجدعشرة من أصحاب رسول المه صلى الله عليه وسلم الحديث ففسد الجهالة وهذا هوا لارج فانسن محد لا يحمل مثلهذا وليسأحد يجعله فذا الخديث مماعالمحدمن أبى وائل الاعبدالميدوهوعندل ضعيف وفى رواية أخرى أن محدين عرو حضراً باحسدوا بافتادة و وفاة أبى فتسادة قبل هذا قتل مع على وصلى عليسه على فهذا غيرمعروف ولامتصل عندنا إنتهي عبدالحيده وجعفرين الحكم الانصارى ضعفه أذنيه)ظاهر ومذهبناقول أيموسي الاشعرى ومذهب الشافعي قول ابن عرذ كروشمس الائمة السرخسي

وقوله (ولان رفع البدلاعلام الاصم) قال في النهاية كان يجب أن يقول ورفع البدلاعلام الاصم أيضا بريادة قوله أيضا الدفع المنافض صورة لاهذكر أولا أن معنى رفع البدين نقى الكبرياء عن غيرا لله فلا تلكون لغيره وكانه يحوم حول أن المعاول الواحد لا يكون له علتان مستقلتان ويجوز أن يكون له علة مركبة فاذا قال أيضا كان نقى الكبرياء واعسلام الاصم علة واحدة مركبة لرفع البدين ثم اعتذر بأن المصنف تابع شمس الاعمة وقد المراس (١٩٨) ذكره كذلك فان دأ بهسم تراك النكاف وتفهيم المعنى وقبل لوكان

ولان رفع المدلا علام الاصم وهو بما قلناه ومار واه يحمل على حالة العذر (والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها) هو العصيم لانه أسترلها (فان قال بدل النكبير الله أجل أو أعظم أو الرجن أكبرا ولا اله الااقله أو غرومن أسماء الله تعالى أجرأ وعند ألى حنيفة ومجدر جهما الله

يحى القطان والثورى ووثقه ان معن وغيره ومجدين عمرو بن عطاه صرح غيروا حدمن الحفاظ بحماعه من أى قتادة وأى حمد منهم الحافظ عبد الغني قال توفى في خلافة الولمد ين يزيدن عبد الملك وخلافته أولسة ثمان وسنين ومدتها تسعسنين وأشهر وأبوة تادة فيل قتل بالكوفة سنة ثمان وثلاثين فال الحافظ عبدالغنى الاصحأنه مات بالمدينة سنة أربع وخسين وأبوجيد عبدالرجن الساعدي بوفي ف آخر خلافةمعاوية ووفاةمعاويه سنةستين وقبل تسع وخسين فالحاصل تحقق الخلاف فى جبيع ماذكر والشأن فى الترجيم ولاحاجة الى الاشتغال به فا بالوسلنا صحته كانت روا به واثل والبراء وأنس بعصلات للقصودورواية وآئل في صحيح مساماته رآمصلي الله عليه وسلم وفع يديه حين دخل في الصلاة كبروصفهما حيالأأذنيه وروانةأنس كرهاالطحاوى سندفيه مؤمل براسمعيل ونزيدن أبي زياد ويقال ابن زياد وقد ضعف مؤمل بأنه دفن كتبه وكان يحدث من حفظه فأكثر خطؤه ونزيد ضعفه على و يحسى وأبنالمبارك وأبوحاتم الرازى والمخارى والنسائى وقال أبن حبان كان صدوقاا لاأنها كبرساء حفظه فكان تتلقن مالقن فوقعت المناكر في حديثه فسجياع من سمع ملسه قبل التغير صحيح والرواية عن أنس فالسنن الكبيرالبيهق كانصلى الله عليه وسلماذا افتق الصلاة كبراثم دفع يديه حتى يحاذى باج اميه اذنيه فالأبوالفرج اسسناده كلهم ثقات ولامعارضة فأن محاذاة الشحمتين بالابهامين تسوغ حكابة محاذاة البسدين بالمنكبين والاذنب لانطرف الكف مع الرسغ بحاذى المنتكب أوبشاد به والكف نفسسه يحاذى الاذن والسد تفال على الكف الى أعسلها فالذي نص على محاذاة الابهامين مالشصمتين وفق في النحقيق بنالروايتين فوجب اعتباره غرأ يناروا مة أى داودعن وائل صريحة فيه قال اله أبصرالنبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة فرفع يديه حتى كاشا بحيال منكبيه وحادى باج اميه أذنبه وغما وفق به حل مرو به على حالة الاشتمال مالا كسيمة في الشناء فان الانط مشغول بحفظها وهوماذ كره المصنف بقوله على حالة العذولكن الحق أن لامعارضة كاأسمعتك فلاحاجه الى هدذا الحل ليدفع التعارض الاأنرواية البيهق تقتضى تأخير الرفع عن التكبير وهوما قدمناه عن بعض المشايخ (قوله ولانالرفع لاعلام الاصم لايثني ماذكره من أنه لنفي الكبرياء عن غيرالله بلواز أن يعتبر في شرعيت كلمن الآمرين أوأن أصل الرفع للنفي وكونه الحالا ذن ليعصل به اعلام الاصم لتوفيسة الرفع حينتذ وظهوره (قوله هوالعجيم) هورواية محدب مفائل عن أحما بناوا حسترز به عن رواية الحسس عن أبي حنيفة أنها ترفع حسدا الذنيها (قوله أوغيره من أسماء آلله تعالى) أعممن ال تكون مفسردا أوخبرا فيقتضى الهلوقال الله أوالرب بلاز بادة بصيرشارعاعلى قول أي خنيفة خلافالهما وفي التمريد جعل

لاعــلام الاصم لمــأأتىبه المنفردوأجيببأن الاصل هو الاداء بالجاعية قال الله تعمالي واركعوا مع الراكعن فمكون الانفراد نادوا على أن حكة الحكم لاتراعى فى كل فرد مان قدل فعلى هذا محب أنلامأتي مه المقسدى أحسانان الاصم محسودان كون في آخر الصفوف وقبوله (وهو عاقلناه) أي اعلام الاصم عاقلناهم وفعها حتى محادى بابهامسه شهمتي أذنيه وقوله (وما رواه) بعيمن حديث أبي حيد (يحمل على حالة العذر) دوی عن وائل ن حجسر أنه قال قدمت المدينة فوجدتهم رفعون أمديهم الى الاذنان تم قدمت عليهم من قابل وعليهمالاكسية والبرانس منشدة البرد فوجدتهم يرفعون أيديهم الىالمناكب وقوله (هو العميم)احسترازعن روامة الحسسن منزماد عن أبي حشفسة أنهاترفع يديها حذاء أذنها كالرحل لان رفع اليدين انمايكون

(وقال أبو بوسف ان كان يحسن التكبير) أى يمكنه أن يقول اقد أكبر أوالله الاكبر أوالله الكبير (المجوز) وان المحسن ما زوما النا يقول الاصل ف ذلك النوقيف والمنقول فيه هو الاول فلا يجوز غيره (والشافعي يقول ادخال الالف واللام فيه أى فى الخبر وهوا كبر (أبلخ فى النناه) لان تعريف الخبريق تضى حصره فى المبتدا كافى قولك (١٩٩١) . زيد العالم وقد عرف ذلك فى موضعه فيكون ما

وقال أو يوسف رجه الله ان كان يحسن التكبير أيجز ثدالا قوله الله أكبر أوالله الا كبر أوالله الكبر أوالله الكبر وقال الشافعي رجه الله لا يجوز الا بالاولين وقال مالل رجمه الله لا يجوز الا بالاولين وقال مالل رجمه الله لا يجوز الا بالاولين وقال مالل و الاصل فيه أبلغ في الثناء فقام مقامه والاصل فيه التوقيف والشافعي رجه الله يقول ان أفعل وفعيلا في صفائه تعلق سواء بخلاف ما أذا كان لا يحسن لا نه لا يقدر الاعلى المعنى والهم ما أن التكبير هو التعظيم لغمة وهوما مل (قان افتح الصلاة بالفارسية أو دُبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية أجزأه عند أبى حنيفة رجه الله وقاللا يجزئه الافي الذبيعة وان لم يحسن العربية أجزأه) أما الكلام في الافتتاح فيم مدمع أبى حنيفة في العربية ومع أبى وسعى في الفارسية ومع أبى وسعى في الفارسية ومع أبى وسعى في الفرسية ومع أبى وسعى في الفرسية ومع أبي وسعى في الفرسية ومع أبى وسعى في الفارسية و المعالم في الفارسية أبي الفارسية أبي أما الكلام في الافتتاح في الفارسية في الفارسية و المعالم في الفارسية في الفارسية الفارسية الفارسية المعالم في المعالم في الفارسية المعالم في المعالم

هذارواية الحسن عنه أماعلى ظاهررواية الاصلاعتبرالصفة معه فيسللان التعظيم الذي هومعني السكبير حكم على العظم فسلام من الجبر وفائدة اللسلاف على تلك الرواية تظهر في حائض طهرت وفي الوقت ماسع الاسم فقط تجب الصلاة عنده خلافالهما أمالوقال الكبرأ والاكرفقط لايصدر شارعا عنده كان الفرق الاختصاص في الاطلاق وعدمه وعن هذا فال الفضيلي بالرجن بصرشارعا وبالرحيم لا لانهمشترك ثم هــل بكره الافتشاح بغيرالله أكبرعنه قال السرخسي لابكره في الأصع وفي النمفة الاصمأنه بكره وهذاأولى وقدذكره في النجريد مرو باعن أبي حنيفة (قول له ليجزئه الخ) فيه انه لايد من تقديم الحلالة والهلابدمن هدد والالفياظ وقدروى الأول عن أبي وسف فلوقال الله أكبر لا يجوز والثانى لدس بلازم بل اوقال اقه كبير أوالكار جازعنده أيضا (قوله لانه هو المنقول) من فعاد صلى الله عليه وسلم وهوالمنوارث من قوله وفي بعض طرق حديث المسي مسلانه قال صلى الله عليه وسلم انه لائتم مسلاة لاحدمن الناسحي سوضأ نيسبغ الوضوه تم يكبر و بحمد الله عزوجل و يثني علسه و يقرأعا شاءمن القرآن ثم يقول الله أكسير وذكر الحديث (قول لان أفعل وفعيلا في صفاته تعالى سواء) لانه لابراديا كبراثبات الزيادة في صفت مالنسبة الى غيره بعد الشاركة لانه لايساو به أحد في أصل الكبرياء فكان أفعل ععى فعيل لكن في المغرب الله أكبر أي أكبر من كل شي وتفسير في ما با ما الكبيرضعيف وعكن أن المرادمن كون كسير وأكبر واحدافي صفاته المرادمن الكبير المسند السه الكبير بالنسبة الى كل ماسواه وذلك بأن يكون كل ماسواه بالنسبة المه ليس بكبير وهذا المعنى هو المراد بأكبر (قوله ان النكبير) أى المذكور في قوله تعالى وربك فكبر وقوله عليه الصلاة والسلام وتحريها التكبير معناه التعظيم وهوأ يضاالمنذكو رفيماروي مالكأول الحنديث وهوالمراد بشكب يرالافتتاح فكان المطاوب بلفظ النص التعظيم وهوأعم من خصوص الله أكبر وغيره ولاا حمال فيه والنابت بالخبر اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى بكرمان يحسنه تركه كاقلنا في القراءة مع الفائحة وفي الركوع والسحود مع النعديل كذافى الكافى وهدذا يفيدو جوبه ظاهر اوهومقتضي المواظبة التي لم تقترن بترك فينبغي أن يعول على هــذا (قوله فعمدمع أبى حنيفة في العربسة) فيجوز عنده بكل ما أفاد النعظيم بعــد كونهعر بباومع أبى بوسف فى الفارسية فلا يجوز بها الافتتاح وجه الفرق فماذكر بان لغة العرب

زادفيه من المبالغة في مقابلة مافاته من كونه منقسولا فأنجر الفائث عازاد (فقام مقامه وأوروسف يقول انأفعل وفعلافي صفاته تعالىسواء) لان البات الزيادةلس عرادفي صفات الله تعالى لعدم مساواة أحداناه فأصل الكبرياء حتى مكون أفعل الزيادة كأمكون فيأوصاف العماد فكان أفعل وفعيل سواء (والهسما أنالتكسرهو التعظيم لغة) قال الله تعالى فلمارأ ينهأ كرنهأى عظمته (وهوحاصل)عاد كريامن الالفاظ وهسذا شامعلي أن الفرض عسل السان والتكسرآ لنسه فعوزأن بلحقيه غسره اذآ كأنفي معناه وقسد قررناه في التقريروعلى هنذااذاقال الله يصرشار عالان فمهمعي التعظيم لكونهمشتقامن التأله وهوالغسير وقال محد لايصر شارعالان تمام التعظيم انمايكون مذكرالاسم والصفة إجمعا والجواب ان مناط الحكم حصول التعظيم لاتماسه ولمهذكر أنهاذ أشرع بتلاث الالفاظ هل مكره أولا

قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره قال في النهاية وهو الاصم كذا في المحيط قال (قان افتق الصلاة بالفارسية) اعلم أن الافتتاح بالفارسية والقراءة بها في الصمة والنه بعدة بالزعند أبي حنيفة سواء كان قادراعلى العربية أولم يكن وقال أبو بوسف ومحدان أحسن العربية لافتتاح بالعربية فانه جوّزه بأى لفظ كان من أسماء الله على ما تفسدم ومع أبي يوسف في الفارسية حيث لم يجوّزه بالفارسية

قال (لان الفسه العرب الهامن المزية ماليس الغيرها) قال صلى الله عليه وسلم في معرض تفضيل السان العرب على غيره أناعربى والقرآن عربى ولسان أهل الجنسة عربى (وأ ما الكلام في القراءة فوجه قوله ما ان القرآن اسم لمنظوم عربى كانطق به النص) وهوة وله تعالى الأثراء فرآنا عربيا والقسر آن هوا للمور بقراء ته في الصلاة قال الله تعالى فاقسر والما تسير من القرآن على ما سعى وهسدا يقتضى أن لا تترك حالة العجز أيضا الأأنه يكثنى عند العجز بالمعنى لثلا بلزم الشكلف بماليس في الوسع فصاد كن عزعن الركوع والسعود فانه جاذ له الايماء (بخلاف التسمية) فان المقصود بها الذكر قال الله تعالى ولا تأكلوا بماليذ كراسم الله عليه وهو محصل بكل السان سواء كان العبين العربية أولم محسن في قولهم جميعا وكذات الشهادة عند الحكام واللعان والعقود تصم بالاجاع وروى عن الشافعي في القراء محسن العربية فهوا مى يصلى بغيرقراءة ولوقر أ بالفادسية فسدت صلاته لا نهامين كلام الناس (ولا يحديث الفادسية على وانه لني ذير الاولين) وصفه بكونه في ذير الاولين ولم يكن الفرآن بتقلمه فيها لا محالة فنعن أن يكون بعناه فيها والمفادسية على المنافق فان في سيل الترجية مشتمل على معناه فيكون حائر الحافان فيسل قوله بعناه فيها والفاد سية على المنافق في القاد سية والمنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق القادة والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق الفاد المنافق المنافق

لان اغة العرب لهامن المزية ماليس لغيرها وأمال كلام فى القراءة فوجه قوله ما أن القرآن اسم لمنظوم عربى كانطق به النص الا أن عند العجز يكتنى بالمعنى كالاعام بخلاف التسميسة لان الذكر يحصل بكل السان ولا بى حنيفة رجمه الله قوله تعالى وانه لنى زير الاولين ولم يكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجز الاأنه بصير مسينا لمخالفته المسنة المتوارثة و يجوز بأى السان كان سوى الفارسية هو العديم لما تاونا والم فى لا يختلف باختلاف المغات والخلاف فى الاعتداد ولا خلاف فى انه لا فساد

لهامن المزية ماليس لغيرها فلا يلزم من الجواذ جا الجواذ بعد يرهاوهو يقول الذكر الفيد التعظيم المحصل بحداى بزركست كا يحصل بقوله الله أكبر الواجب (قوله كانطق به النص) يعنى قوله تعالى قرآ فاعر بياغيرى عوج وغيره فالفرض قراء القدرآن وهو عربى فالفرض العربي فوله ولم يكن فيها بهذه اللغية) يتضي منع أخذ العربية في مفهوم القرآن واذا قال تعالى ولو حملناه قرآ نا أعميا فانه يستلزم تسميته قرآ نا أيضالو كان أعميا والحق أن قرآ نا المنسكر لم يعهد فيه نقل عن المفهوم الغوى في تناول كل مقروه أما القرآن بالام فالمفهوم منه العربية وله فاقر والماسر عوان عن المفهوم المعرف المنافل النسر من القرآن الثانى فان قبل النظم مقصود الاعماز وحالة الصلاة المقصود من القرآن فيها المناج الالإعجاز فلا القرآن الثانى فان قبل النظم عليه المعارضة النص بالمعنى فان النصط لب بالعربي وهذا التعليل يعيزه بغيره الابعد في أن يتعلق حواز الصلاة في شريعة النبي صلى القه عليه وسلم الآتى بالنظم المعز بعينه بين يدى الرب تعالى فلذا كان الحق رجوعه الى قولهما في المسئلة (قوله هو أحمراز عن مخصيص البردى قول أبي حسفة بالفارسية (قوله ولاخلاف أنه لافساد) مخالف المحراز عن مخصيص البردى قول أبي حسفة بالفارسية (قوله ولاخلاف أنه لافساد) عالف المحراز عن النسنى والقاضى في الدين أنها تفسد عندهما والوجه اذا كان المقروء من المام نجم الدين النسنى والقاضى في الدين أنها تفسد عندهما والوجه اذا كان المقروء من المنالم في الذين النسك والقاضى في الدين أنها تفسد عندهما والوجه اذا كان المقروء من المام نجم الدين النسكي والقاضى في الدين أنها تفسد عندهما والوجه اذا كان المقروء من القراء من الفراء المام نجم الدين النسكي والقاضى في الدين أنها تفسد عندهما والوجه اذا كان المقروء من القراء كان المقرود والمام نجم الذين النسكي والقاضى في الدين أنه النسود والقوم كان المنافلة المنافلة المام نجم الذين النسط على القوله المنافلة الم

تعالى أنا أنزلناه فسرآنا عرسا محكم لايقيال النأويل وقوله تعالىاني زير الاولىن محمل لان بعض المقسرين ذهبالي أن الضمير الني مسلى الله عليه وسدلم فكيف بترك الحكميه أحساله تأويل بعسد يفضىالى النعقيد اللفظى يتفكيك الضمائر فيقدوله تعلل وانهلتنز يلرب العالمن الى آخره والكلام المتجزمصون عن ذلك فانقسل سلنا تساويهما فيالاحكام لكن بكونان متعارضن غنأين تقومالخة فالجواب ان اعال الدلسلين ولو يوجه أولىمن اعمال أحددهما فعمل قدوله والهلؤ زبر

الاولين على الة الصلاة لأنها حال المناجاة والاشتغال بنظم خاص فصر بالرقة و يحمل قوله اناأنزلناه قرآنا عربيا على غير مكان حالة الصلاة وقد قررناه في التقر برباً بسط من هذا الموضع وقولة (ولهذا) أى ولكون القراعة لم تكن في الزبر بهذا النظم (جازت القراءة بالفارسية عند العيز) ولا شك أن العمر لا يجعل غير القرآن قرآنا وقوله (الاأنه يصرمسينا) استثنا من قوله أجزأ وعنيفة القراءة بالفائسة السنة المتروثة) وهي القراءة بالعربية وقوله (هو الصيم) احتراز عن قول أي سعيد البردى فانه قال انما حوزاً يوحنيفة القراءة بالفارسية والمنافزين من قوله والعصم النقل الى أى لغة كانت وقوله (لما تلونا) بعنى من قوله وانه لني زبر الاولين فانه كانه يكون في الفارسية هل يكون محسوبا عن فرض القراءة أولا ولا خلاف في عدم الفساد وقوله (وانفلاف في الاعتداد) أى في أنه اذا قرأ بالفارسية هل يكون محسوبا عن فرض القراءة أولا ولا خلاف في عدم الفساد

(قال المُصنفوا فلاف في الاعتداد ولا خلاف أنه لافساد) أقول مخالف لماذكره نجم الدين النسني والقياضي فحر الدين انها تفسيد عندهما والوجه اذا كان المفروض مكان القصص والامروالنهي أن يفسد بحبرّد قراء ته لانه حيث نشرت كلم بكلام غير قرآن بخلاف مااذا كان ذكرا أو تنزيها فاغيا بفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة ولو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد صلانه ذكره في المكافى

وفوله (وروى رجوعه) روى أو بكر الرازي أن أ ماجنيفة رجع الى فولهما (وعليه الاعتماد) لتنزله منزلة الاجاع (والخطبة والتشهد على هذًا أَلَافًى أَيْ يَعِورُ قرأ مُهما بالفارسية عندا بي حنيفة خلافالهما وقُولة (وفي الإذان يعتبر التعارف) قبل جواب عايقال قراءة القرآن في الصلاة لكونها وكنا أعظم خطرامن الاذان لكونه سنة والاذان لا يجوز بغيرالعربي فكيف جازت قراءة القرآن ووجهه الانسسم عدم جواز الاذان مطلقابل يعتبرفيه التعارف فان الحسن روى عن أنى حنيفة أنه أو أذن بالفارسية والناس بعلون أنه أذان حازوان كانوالا يعلون لا يعبو زلعدم حصول المقصودوه والاعلام كذاذكره في الاسرار وقوله (وان افتق الصلاة باللهم اغفرلي) بيان أن الشروع بغير اللفظ المنقول انما يصوادًا كان ثناه خالصاً وأما اداكان (٢٠١) مشوبابحآجته فلايجوز بالانفاق فني

قوله اللهم اغفرلى لأيكون شارعا لانهمشوب محاحته فلرمكن تعظما خالصا وان قال اللهم فقد اختلف فيه قبل يجزئه لانمعناه باألله فتعمض ذكراوهو قول أهمل البصرة وقيل لاعسرته لانمعناهاالله آمنا يخبرأى اقصدنا بخسر وهو قول أهل الكوفة فلم مكن تعظيما خالصا فسل والاول أصوردلدل قوله تعبالى واذفاكوا اللههمان كانهذا هوالحقمن عندك ولوكان معناه افصدنا بخبر فسد المعنى قال (ويعتمد بده المي على اليسرى) الاعتماد الاتكاء وتفسعر الاعتماد أن يضع وسط كفه لمي على ظهركفه السرى وقوله ويعتمدالخ يشيرالي أنالاعتماده والوضع كا ذكرنا وفيه خلاف مآلك فأنه بقول بالارسال روى عنمه أنفحعل الارسال عزعمة والاعتمادرخصة والى موضع الوضع وهو (٢٦ - فتح القدير اول) صحت السرة وعند الشافعي الافضل أن يضع بديه على الصدر لقوله تعالى فصل لربك

الاذان يعتبرالتعارف (ولوافتة الصلاة باللهماغفرلى لا يجوز) لانه مشوب عاجته فلربكن تعظيما خالصا ولوافتتم بقوله اللهسم فقدقيل يجزئه لانمعناه باالتهقيل لايجزئه لانمعناه باألته آمنا بخسرف كانسوالا قال (ويعمد بيده الميع على المسرى تعت السرف لقواه عليه السلام ان من السنة وضع المين على الشمال تحت السرة وهوجية على مالك رحمه الله في الارسال وعلى الشافعي رحمه الله في الوضع على الصدر ولان الوضع تحت السرة أقرب الى التعظيم وهوا لقصود تم الاعتماد سنة القيام عند أي حنيفة وأب يوسف رجهما اقهحي لايرسل حالة الثناء والاصل أن كل قيام فيه ذكرمسنون يعتمد فيه ومالأفلا مكان القصص والام والنهى أن يفسد بمردقرا وتهلانه حينتذمت كلم بكلام غير قرآن يخسلاف مااذا كانذ كراأ وتنزيها فانما تفسداذا اقتصرعلى ذلك بسبب اخسلاء الصلاة عن القراءة ولوقرا بقراءة شاذة لاتفسد صلاته ذكرم في المكافى وفيه ان اعتادا لقراءة بالفارسية أوأرادأن يكتب معمقاج اينع وان فعل في آمة أوآبتين لافان كتب القرآن و تفسير كل حرف وترجتم جاذ (قول على هذا أغلاف) فعنده يجوز بالفارسية وعنسدهمالاالابالعربية (قول يعتبرالتعارف) فان بالتعارف عصل الاعلام (قوله والنافت المسلاة باللهم اغفرلى) أوأعونيالله أوانالله أوماشا الله أولاحول ولاقوة الابالله أوبالتسمية لا يكون شارعالنضمين االسؤال في المعنى أوصر يحا (قوله لان معنا ماالله) يفيد العدة بياالله نفسمه اتفاقا وان الخسلاف فى اللهسم بنا على اله عمناه فقط فيجوز أومع زيادة سؤال فلا يجوز (قول لقوله علمه الصلاة والسلام) لا يعرف مرفوعاً بل عن على من السنة في الصلاة وضع الاكف على آلا كف تحت السرة رواه أبود اودوأ حدد وهدذا لفظه قال النووى انفقو اعلى تضعيفه لائه من رواية عبدالرجن بنامصق الواسطى مجع على ضعفه وفي وضع المدي على اليسرى فقط أحاديث في السمين وغسرها تقومها الجذعلى مااك وأماقوله تعالى فسسل لربك واغر فدلول الفظ طلب النعر وهوغبرطلب وضع البدين عنسدالنص فالمراد يحرالا ضعية على أن وضع البدين على الصدرليس هوحقيقة وضعهماعلى التحرفصار الثابتهو وضع المنى على اليسرى وكونه تحت السرة أوالصدركا قالالشافى لميثبت فيسه صديث يوجب المل فصال على المعهودمن وضعها حال قصد التعظيم فى القيام والمعهود في الشاهد منه تحت السرة عم قيسل كيفيته أن يضع الكف على الكف وقيل على المفصل وعنأبي بوسف يقبض بالمني رسغ السبرى وقال محسد يضعها كذلك ويكون الرسغ وسط الكف وقيسل بأخدذالرسغ بالابهام والخنصر يعنى ويضع الساق فيكون بمعابين الاخذوالوضع وهوالخنار

وانحرفان أهل التفسير فالواالمراديه وضع المين على الشمال على الصدر ولسامار وى عن أنس انمن السنة وضع المين على الشمال نحت السرة وهو كاثرى عنه على مالك في الأرسال وعلى الشافعي في الوضع على الصدر والمراد بقوله تعدالي وانحر بحر الا تفعيه بعد صلاة العيد ولأنالوضع تعت السرة أقرب الى التعظيم وأبعد من التشبه بأهل الكتاب وهوأى التعظيم هو المقصود ثم الاعتماد سنة القيام عندأبى حنيفة وأبي بوسف وعن محدأنه سنة القراءة وغرنه تظهر فى المصلى بعدالتكبير فعندهما لايرسل حالة الثناء وعند محديرسل

فاذاأخذفى القراءة اعتمدوالاصل أنكل فيام فيهذ كرمسنون يعتمد فيه ومالافلا

وبروى رجوعه فيأصل المسئلة الى قولهما وعليه الاعتماد والططبة والنشهد على هذا الاختلاف وفي

وقوله (هوالصيم) احترازعن قول الفضلي وأصحابه قال الفضلي ان السنة في صلاة الجنازة وتكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسحودهوالكرسال وقال أحدابه السنة في هذه المواضع الاعتماد والعصيم ماقاله شمس الائمة الخلواني وهوالذي أشاراليه في الكتاب ان كل قدام فيه ذكرمسنون فالسنة فيه الاعتماد كافى مآلة الثناء والقنوت وصلاقا لخنازة وكل فيام ليس فيه ذكرمسنون فالسسنة فيه الارسال فيرسل في القومة عن الركوع (٢٠٢) وبين تكبيرات الاعيادوبه كان يفتى شمس الائمة السرخسي وبرهان الائمة

هوالعصير فبعهد في حالة القنوت وصلاة الجنازة و يرسل في القومة وبين تكبيرات الاعياد (ثم يقول سيعانك اللهم ومحمد لـ الى آخره) وعن أبي يوسف رجمه الله أنه يضم المه قوله الى وجهت وجهن الى آخره لرواية على رضى الله عنسه أن النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولهمار وايه أنس رضى الله عنه أنالنى عليه السلام كاناذاا فتح الصلاة كبروقرأ سيعانك الهم و بحمدك الى آخر ، ولم يزدعل هذا

وتكبيرات المنازة والقنوت (قوله هو العديم) فلا برسلهما بعد الافتتاح - تى يضع واحترز به عن قول أبى حفص الفضلي يسن الارسال في الجنازة وتكبيرات العيد والقومة فيكون سنة القيام مطلقا وعن قول أصحاب الفضلي أبى على النسني والحاكم عبد الرجن السنة في هذه المواضع الاعتماد مخالفة الروافض فأنهم مرسلون والعميم التفصيل المذكور وعليسه الاكثرنم الارسال في القومة شامعلى الضابط المذكور يقتضى أناليس فيهاذ كرمسنون وانمايتم اذاقيسل أنالتعميدوالنسميع أيسسنة فيهابل فىنفس الانتقال الهالكنمخ الاف ظاهر النصوص والواقع أنه قلما يقمع التسميع الاف القيمام حالة الجمع بنهاما (قوله أنه بضم البه وجهت وجهي) وهومخ مر في البدان فبأبهم الله (قوله لروا معلى أنه عليه اله ــ لا فوالســ لام كان يقول ذلك) إن كان المرادأ له كان مجمع منهما تم الاســ تدلال وان كأن المرادأنه كان يقول التوجيده لم يتم لانه أعمم ن افراده وضمه فيجوز كونه كان يفتح أحيانا بهذا وأحيانا بذاك فلايفيد سنية الجع والنابت في حديث طويل في مسلم اظاهر والافراد نسوقه تشريفالهذا التأليف واعانة على حفظ ألفاظ السنة ليتبرك بهاف النوافل من القيام وعُسيره أنه عليه الصلاة والسلام كان اذاقام الى الصلاة قال وجهت وجهى الذى فطر السموات والارض حنيفا وماأ نامن المشركين ان صلاتى ونسكى ومحماى وعماتى تهدب العللين لاشريكه وبذلك أمرت وأنامن المسلين اللهمأنت الملك لاإله الاأنت أنتر بي وأناعبدك ظلت نفسي واعترفت بذني فاغفرلى ذنوبي جمعا لايغفرا لذنوب الأأنت واهدنى لأحسن الاخلاق لابهدى لاحسنه االاأنت واصرف عنى سشها لا يصرف عنى سنها الاأنتلب كوسعديك والخبركله فيديك والشرليس اليكأنابك والسك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب السلاوا ذاركع فال اللهم الدركعت وبك آمنت والدأ سلت خشع الدسمى و بصرى وعنى وعظمى وعصبى وأذارفع قال اللهم ربناال الحدمل والسموات والارض ومابيتهما ومل مماشئت من شئ بعدد واذاسعدقال اللهم المسملك معدت وبك آمنت والـ أسلت معدوحهي للذي خلقه وصوره وشق سعمه وبصره تبارك الله أحسن الخالفين غمكون آخرما يقول بين التشهدوالنسلم اللهم اغفرلى ماقدمت وماأخرت وماأسر رتوماأعلنت وماأسرفت وماأنت أعلمه مني فكان الاولى أن مقول رواية جارعنه صلى الله عليه وسلمانه كان اذا استفتح الصلاة قال سيصانك اللهم وبحمدك وسارك اسمك وتعالى حدل ولا إله غيرك وجهت وجهى الى الله رب العالمين أخر حده البيهقي كذلك (قوله ولهماروايةأنس) روىالبيهق عن أنس وعائشة وأى سعيد الحدرى و حاروعر وان مسعود رضى الله عنهم الاستفتاح سحافك اللهم و بحمدك الى آخره مر فوعا الاعروابن مسعود فانه وقفه على

والصدر الشهيد وذكرفي فتاوى فاضيخان وكافرغ من التكبير يضعيد واليمي على السرى تحت السرة وكذا في تكسرات العسد وبرسل فيالقومة وقوله (ثم يقول) أى المسلى (سعانك اللهم ومحمدك وتمارك اسمك وتعالى حذك ولاله غـمرك) ومعناه سعنك باالله يحميع آلاثك ومحمدك سحت وتعاظم اسمك عن صفات المخاوقين وتعالى عظمتك ولم يزد على ذلك عند أي حندفة ومجد وهوقول أبى يوسف أولا وعنماليه قوله تصالى وجهت وجهي السذى فطرالسموات والارض حندفا وماأنامن المشركن انصلاتي ونسكى ومحماىوممانىلله رب العبالم من الأشر ملي له وخلك أمرت وأنا مسن المسلمن فالشيخ الاسلام ولوقال وأنا أول المسلمين اختلف المشايخ فيه فتهم من بقول تقسد صلاته لانه كذب في صلانه ومنهم من يقول لانفسد لانه

يحمسل على أنه أراد به قراءة القرآن لاالانباء عن نفسه وقوله (يضم) اشارة الى أنهان شاء قسدم على الثناء وانشاء أخرعنه لان الضم صادق عليهما وهو رواية عن أبي يوسف وعنه ان البداءة بالتسبيح أولى لقوله تعالى وسبع ممدر بلاحين تقوم ووجه قوله ماروى عن على الهصلي الله عليه وسلم كان يقول ذلك فاذا ورد الاخسار بهما يجمع بينهما علا بالاخبار ويوجه قولهماماروىأنس أنهصلي الله عليه وسلم كاناذاا فتتحالصلاة كبروقر أسجانك الهم الخولايز يدعلي هدنا فيصناج الى تأويل ومارواه محول على التهجد وقوله وجل تناؤك لميذكر في المشاهد يرفلا بأني به في الفرائض والاولى أن لا بأتى بالنوجه قبل التكبير لتتصل به النية هو الصيح (ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم)

عمر ورفعه الدارقطنى عن عمر ثم قال المحفوظ عن عرمن قوله وفي صحيح مسام عن عبدة وهوابن أبي لبابة أنعر بن الخطاب كان يجهر بمؤلا الكلمات ورواه أبوداودوالترمذى عن عائشة رضى الله عنها وضعفاه ورواه الدارقط في عن عثمان رضي الله عند من قوله ورواه سعيد ن منصور عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه من قوله وفي أبي داودعن أبي سعيد كان صلى الله عليه وسلم اذا قاممن الليل كبر م يقول سحانك اللهم و محمدك ثلاث مأنبارك اسمك وتعالى حدّك ولاله غيرك ثم يقول لااله الاالله ثلاثما مُ بقول الله أكبر كبيرا ثلاثا أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همز مونفخه ونفشه م يغرأ وأخرجه الترمذي والنساق وابن ماجه تال الترمذي وحديث أي سعيد أشهر حديث في هذا الساب وقال أيضاوة د شكام في اسناد حديث أي سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في على بن على وقال أحدلا يصمهذا الحديث اه وعلى بن عادن رفاعة وثقه وكسع وابن معين وأبو زرعة وكني بهم ولما ثبت من فعسل العمامة كمر رضى الله عنه وغيره الافتتاح بعد وعلمه الصلاة والسلام يسحانك اللهسم معالجهر بهلقصد تعليم الناس لمقتدوا وبأنسوا كان دلسلاعلى أنه الذي كان عليه مسلى الله عليه وسلم آخرالاهر أوأنه كانالا كثرمن فعلهوان كان رفع غيره أقوى على طريق المحدّثين ألايرى أتهروى في الصحيحة بن من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يسكت هنيهة قبل القراءة بعد السكبير فقلت بأبى أنت وأمى بأرسول الله رأيت سكوتك بين السكبير والفراءة ما تفول فال أفول اللهم ماعد ينى وبين خطاياى كاباعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقى من خطاياى كاينتي الثوب الابيض من الدنس الهم اغسلني من خطاياى النالج والمهاء والمبرد وهوأ صم من الكل لانه متفق عليمه ومع هدالميقل بسنيته عينا أحدمن الاربعة وآلحاصل أنغسر المرفوع أوالمرفوع المرجوح فالثبوت عنمر فوع أخرق فيسدم على عديدا اقترن بفرائن تفيدانه صحير عنه عليه الصلاة والسلام مستمرعليه (قوله ومارواه محول) يؤيدا لحسل المذكورما نُست في صيح أى عوانة والنساف أنه عليه الصلاة والسلام كاناذا قاميص لي تطوعا فال الله أكبر وجهت وجهي الى آخره فيكون مفسرالما فغسيره بخلاف سسحانك اللهم فانماذ كرناه بين أنه المستقر علمه في الفرائض (قهله على التهدر) المرادالنوافل تهجدا وغيره يدليل ماذكرنا آنف ثماذا قاله يقول وأنامن المسلمن ولوقال أول المسلين قيل تفسد السكذب وقيل لأوهوالاولى لانه تاللاعفير (قوله لميذ كرفي المساهير) وأن كانروى في الجداد عن است عباس فحدد مث طو مل من قوله ذكر ما بن أى شدة واس مردو مه في كاب الدعامة ورواه الحافظ أوشعاع فى كتاب الفردوس عن النمسعود رضى الله عنسه ان من أحب الكلام الى الله عزوجالأن يقول العبد سيعانك اللهدم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حددك وحل ثناؤك ولااله غسيرا وأبغض الكلام الحالقه أن يقول الرجل الرجل انف الله فية ول عليك نفسك (قوله هو الصيم) احترازعافسل بأتى به لانه أبلغ فى النية وعلى الاخبار وقيل لا كاقال المستف ليتصل به أى بالتكبيرالنيسة اذالاولى فى النية فرانها بالتكبيروقراءته توجب فصلها الاأن هذا ينتني ف حقمن استصبها في قراءة ذلك (قوله ويستعيذ بالله الز) وهوسنة عند عامة السلف وعن النورى وعطاء وحوبه نظرا الى حقيقة الآمر وعدم صلاحية كونه ادفع الوسوسة في القراءة صارفاعنه بليصير شرع الوجوب معه وأجيب بأنه خلاف الاجماع ويبعد منهماأن يبتدعا قولا خارقا الاجماع بعدعلهما بأنذاك لايجوز فالله أعلم بالصارف على قول الجهور وقديقال هوتعلمه الاعرابي ولمهذكرها وقد

مارواهوهوأنه محمول على التهجد فانالام فيمواسع وأمافى الفرائض فلانز مد على مااشم فسه آلار ولهذا لامأتي بقوله وحل شاؤك في الفراتض لانهلم مذكر في المشاهب وقوله (والأولى أن لايأتي بالنوجه) أى بقوله وحهت وجهى بعد النية (قبل التكبير لتتصل النية به)أى بالتكبير وفسوله (هـ و الصيم) احمتراز عن فول بعض المتأخرين الهية ولهاقبل التكبعر منهمالفقيه أبو اللث لانه أبلغ في العزيمة ولمكون علا عاروى في الاخبارووجه الصيرأنه يؤدى الى تطويل مكتسه في الحراب قائم المستقبل القبلة ولايصلى وهومذموم شرعا فانه روى عنالنبي عليه السلام أنه قال مألى أراكم سامسدين وقوله (ويستعيذ بالله من الشيطان الرحيم) خلافا كمالك فأنه لارى مذلك لما روى عن أنس قال صلت خلف رسول الله صلى الله علمه وسلم وخلف أبى مكر وعروكانوا يفتصون ألفراءة بالجديته رب العالمن

ولنافوله تعالى فاذافر أت القرآن فاستعذباته الأكه وظاهره وقتضى أن يكون فرضا كاقال به عطاء الأأن السلف أجعوا على أنه سنة وانما والمعناه اذا أردت قراء القرآن الفيالقول بعض أمحاب الظاهرانه شعوذ بعد القراءة عدلا بحرف الفاء فانه ليس بعصيم لماروى أبوسعيد الله عليه السلام كأن (٢٠٤) يتعوذ قب ل القراءة وقيسل الفاءه هنا الحال كايقال اذا دخلت على

القوله تعالى فاذا قرآت الغرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجم معناه اذا أردت قراءة القرآن والاولى ان بقول أستعد بالله لبوافق القرآن و قرب منه أعود بالله ثم التعود تبع القراءة دون الثناء عسد أي حنيفة وجدر جهما الله لما ناونا حتى بأتى به المسبوق دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لايي يوسيف (ويقرأ بسم الله الرحين الرحيم) هكذا نقل في المشاهير (ويسر بهما) لقول ابن مسعود رضى المعند أربع يحفيهن الامام وذكر منه الله عقود والشهية وآسين وقال الشافي رجمه الله يجهر مالتسهية عندا كهر بالقرامة لما وي أن الني عليه السلام جهر في صلاته بالتسهية

يجاب بأن تعليمه الصلاة بتعليه ماهومن خصائصها وهي ليستمن واحبات الصلاة بل واحبات القراءة أوأن وحدالا تفال عندالقراءة كانظاهرافأغنى عنذكرمله وهدالا تأنى على قول أبي وسف رجه الله مع أن من المشايخ كصاحب الخه الاصة من حعمل قوله هو الاصم شامعلى أن شرعمة الدفع الوسوسة شمعلى قول أي يوسف رجه الله يستعيذ المسبوق مرتين اذا افتتم وآذا قرأف المضي ذكره في الخلاصة (قوله ليوافق القرآن) وغيرا لمصنف اختارا عود باقه لان لفظ أستعيد طلب العود وقوله أعوذامتنال مطابق لمفتضاء أماقر ممن لفظه فهدو واذا كان المنقول من استعادته علسه الصلاة والسلام أعود على ما في حديث أي سعيد المتقدم آنفا (قول القول ابن مسعود رضى الله عنه أربع الخ) الرابع التعميد والاربعة رواهاان أي شبية عن ابراهم النفي وروى عن أب وائل عن عب عالمه أنه كان يعنى بسم الله الرحن الرحم والاستعادة وربنالك الحد (قول ملادوى أنه عليه السلام جهر)ف صيع ابن خزيمة وابن حبان والنسائى عن نعسم المحر صلت وراء ألى هسر بر مرضى المه عنسه ففرا بسم الله الرجن الرحميم عمارا بأم القرآن ستى ملغ ولا الصالين فقال آمسين عم يقول اذا سم والذى نفسى بسده آنى لاشبهم صلاة برسول الله صلى الله علىه وسلم عال ابن خريمة لاارتباب في صفحه عند أهدل المعرفة وهذاغم يرمستان المبهر لحوازمهاع نعيمهم اخفاه أبيهر وورض الله عنسه فالهما ينصقق اذالم يبالغ فى الاخفام مع رب المقتدى والصريح ماعن ابن عباس رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحهر بسم الله الرجن الرحيم وفي دوامة جهر قال قال الحاكم معيم بلاعلة وصحمه الدارقطني وهسذان أمثل حديث في الجهر قال بعض الحفاظ ليسحد يتصريح في الجهر الاوفي اسناده مقال عنسدأ هل الحديث واذا أعرض أرماب المسانيد المشهورة الاربعة وأحسد فليمخرجوا منهاشيأ مع اشتمال كتبهم على أحاديث ضعيفة قال ابن تبية ورويناعن الدارقطني انه قال أبصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر حديث وعن الذار فعلى انه صنف عصر كما باف الجهر بالسملة فاقسم بعض المالكيسة ليعرف والعصيرمنها فقال لميصيف الجهر حديث وقال الحازى أحاديث الجهروان كانتماثورة عن نفرمن العصابة غيرأن أكثرها لميسلم منشوائب وقدروى الطعاوى وأبوعر ب عبدالبرعن ان عباس رضى الله عنهما الهمر قراءة الاعراب وعن ابن عباس لم يجهر النبي مسلى الله عليه وسلم بالسملة حتى مات فقد تعارض ماروى عن ابن عباس ثمان تم فهو محول على وقوعه احبانا بعنى ليعلمهم أنها تقرأ فيهاأ وجبهدذا الحلصر يحروا يةمسلمعن أنس صليت خلف

الامر فتأذب أى اذا أردت الدخمول وليس بواضم وقوله (والاولى) سان لفظ معمودته فالنسه للفراء أختلافأ واختأر الفقيه أوحهفرالهندواني (أن مقول أستعيد بالله ليوافق القرآن) أىالليلالاال على التعود من القران وهوقوله تعالى فاستعذ بالله فانه أعل بالاستعادة (ويقربمنه أعوذ) لأشترا كهمافي الحروف الاصول وكأئهاحتراذعن قول من بقول أعوذ الله العظيم السميسع العليمن الشبيطان الرجسيموهو رواية حفص منطريق هيسيرة لان قوله ان الله هو السمدم العلم ثناء ويعد النعوذ محل القراءة لامحل الثناء (ثمالنعوذتبع لقراءة دون الثناء هندأى حنيفة ومحدلماناؤنا) منقوله فاذافرأت القسرا تالاك فيأتى به المسموق دون المقتدى ويؤخر عن تكمرات العمد وعندأبي بوسف هوتبع للثنا الأنه شرع بعمد الثناءوانهمن جنسم لانه دعاء كالاول

ونسع الشي ما كان بعده في نبغي أن يأتى به المقتدى وقوله (ويقرأ بسم الله الرحن الرحم) معطوف على النبى فوله ويستعيذ وقوله (هكذا نقل في المشاهير) حتراز عن قول مالك وما احتجبه فانه يقول لا يأتى المصلى بالنسمية لا سراولا جهر المباروينا من حديث أنس وقوله (ويسربهما) أى بالتعوذ والنسمية (لقول ابن مسعود أربع يخفيهن الامام وذكر منها التعوذ والنسمية وآمين وقال الشافعي يجهر بالتسمية عندا لجهر بالقرامة الماروي أن النبي صلى القعليه وسلم جهر في صلافه بالتسمية) رواه أبوهر يرة رضى القه عنه

قلناهو مجول على التعليم لان أنساد ضى الله عنه أخبراً نه عليه السلام كان لا يجهر بها نم عن أى حنيفة الرحسه الله أنه لا يأتي بها بين المساولة بأن بها بين السورة والفاقعة الاعند و مجدر جه الله فأنه بأنى بها في صلاما لخافتة (ثم يقرأ فاقعة الكتاب وسورة أوثلاث آبات من أى سورة شام) فقراء قالفاتحة لا تنعين ركنا عند نا وكذا ضم السورة اليها خلافا الشافعي رحه الله في الفاتحة ولما الدورة اليها خلافا الشافعي المحالة في الفاتحة ولما الدورة اليها خلافا السلام

النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعمان فلمأسع أحدامنهم يقرأ بسم الله الرحن الرحيم لم يردنني القراءة بل السماع للأخفاء بدليل ماصرح بمعنه فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحن الرحيم رواه أحسد والنسائي باسنادعلى شرط العصيع وعنسه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعرضكلهم يخفون بسم الله الرجن الرحيم دواءا بنماجه وفي لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر بسم المه الرجن الرحم وأيابكر وعررضي أفدعهما وروى الطيراني حدثنا عبد المهين وهيب حدثنا كالدين أى السرى حدثنا معتمر بن سلمان عن أبيه عن المسن عن أنس أن رسول الله صلى المعطيسه وسلم كأن يسر ببسم الله الرحن الرحيم وأبابكر وعر وعثمان وعليارض الله عنهم ومن تقدم من التابع ين وهومذهب الثورى وابن المبارك وقال ان عبد العروابن المنذر وهو قول ابن مسعودوان الزبير وعماد بنياسر وعبدالله بالمغفل والحكم والمسن فأي المسن والشعبي والنعي والاوذاع وعبداقه سالمبادك وقنادة وعرب عبدالعزيز والاعش والزهرى وعجاهد وحمادوابي عبيدوأ حدوامص وروى أبوحنيفة عن طريف بنشهاب أبى سفيان السعدى عن زيدبن عبدالله ابن مغفل عن أبيد مانه صلى خلف امام فهر بيسم الله الرحل الرحيم فناداه ياعبدالله انى صليت خلف رسول الله صدلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعشان وضي الله عنهم فلم أسمع أحدامنهم يجهربها (قُولِه مُعن أب حنيفة الخ) هي دواية الحسن عنه (وعنه)وهي رواية أبي يوسف (انه يأت بهاوهو قُولَهُما) وجهها اختلاف العلماء واختلاف الا "مار في كونهامن الفائحة وعليه اعادة الفائحة فعليه اعادتهما ومقتضى هذاسنيتهامع السورة لشبوت الخسلاف في كونهامن كلسورة كمافي الفاتحة الخ ووجوب السورة كالفيائحة (قول ولمال فيهما) منع أنه لم يقل به أحد والحديث المذكور رواه الترمذى عن أبى سعيد مفتاح الصلاة الطهور وتحريها التكبيرو تعليلها التسليم ولاصلاقلن لم يقرأ

برفع الاختسلاف فلميكن حنشذ فى الصدر الاول اختسلاف وفعه تطرلان رفع التأويل اللاحق للاختلاف السابق تمنوع والصواب أن مقال هـذا الاعتراض سافط بالمعارضة فانلنا أن نقول خراله بالتسمسة أيضا بماتعيه الباوى وقواه ويسريهما البافرائدة وقعسهوا لأنه بقال أسرا فسدنث بلاناء قال الله تعمالي سواءمسكم من أسرالقول (ثمعن أبي سيفة أنه لا بأتى مافى أول كل ركعة كالنعؤذ)وهوروايه الحسن عنه لانها لست بآبة منأول الفاتحة وانما يقرأ لافتناح المسلاة والصلاة الواحدة كالفعل الواحد ولهذا يؤثرالفساد الواقع في أولها في آخرها فيكتني بهامرة واحدة (وعنه) أىعن أبى حنيفة وهورواه ألى يوسف (انه

ما في بها حساطة الان العلماء ختلفوا في التسمية انهامن الفائعة أملا وعليه قراءة الفائعة في كلركعة في كان عليه قراء تها في كلركهة ليكون أبعد عن الاختلاف قال المصنف (وهوقولهما ولا يأتي بها بن السورة والفائعة الاعند محدفاته بأتي بها في صلاة المخافقة) لانه أقرب الحمد المعتف ولا يأتي بها في المحتلف العلماء في المحتلف المحتلف

⁽قوله خبرالجهر بالتسمية بما تعربه البسلوى الخز) أقول الغصم أن يدى الاشتهارو بتسك محديث معاوية رضى الآرعنه المشهور (قوله ويسرج ما الباء زائدة وقعسهوا) أقول زيادة الباء في المفعول كشيرة فلاوج سه العمل على السهو (قوله ولا يأتي بها فيما يجهر الشرار عنم عهر القراءة

لاصلاة الايفا شحة الكتاب وسورة معها) ووحم الاستدلال بهظاهر والجواب أنالر كن لايشت الابدليل نطعي وخسرالواحدلس بقطعى لكنه توجب العمل به فقلنابه (والشافعي قوله صلى الله عليه وسلم الاصلاة الابفاتحة الكناب)وهو كالاول (ولناف وله تعالى فاقرؤاما تسرمن القرآن) ووحه الاستدلال أنقوله من القرآن مطلق سطلق على مايسمي قرآ فافتكون أدنى ماينطلق علمه القرآن فرضا لكونه مأمورا بهفان قراءته خارج الصلاة لست بفرض فتعسن أن تكون فىالصلاة وفىالآية كلام سؤالا وحـواماذكرناه في التقرير وقوله (والزيادة بخبرالواحد) حواسلالات والشافعي كما ذكرنا فان قيل لانسلم الهخبرواحد بل هومشهور تلقته الامة بالقبول فتعوز الزيادة مه أجيب بالمنع لان المشهور ماتلقاه التابعون بالقبول وقسد اختلفوا في همذه المسئلة وبانه مؤول لاحتمال كونهمذ كورا لنفي الخنس أولنني الفضلة كافي قوله لامدلاة لحارالسعدالافي المسحدف كانظي الدلالة فلاتح وزمه الزيادة

(قوله أولنني الفضيلة) أفول فمعيت

لاصلاة الابفائحة الكتاب وسورة معها والشافعي وجه الله قوله عليه السلام لاصلاة الابفائحة الكتاب ولناقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه مخبر الواحد لا يحوز اكنه يوجب العل فقلنا يوجو بهما

بالجداله وسورة فى فريضة أوغيرها ورواءان ماجه واقتصر على لاصلاه لمن لم يقرأ الخ وسكت عسه الترمذى وهومعاول بأيى سفيان طريف نشهاب السعدى وعنه رواء أبوحنيفة رجسه الله في مسنده نقلءن أبي معسن والنسائي تضعيفه ولسه انعدى وقال روى عنه النقات وانما أنكر عليه انه بأتى في المنون بأشياء لا بأتى بهاغره وأساند مستقمة ورواه النأى شبية ورواه الطبراني عن اسمعيل ابن عياش عن عبدالعزيز بن عبيدالله عن أبي نضرة لاصلاة الابام القرآ ن ومعها غسيرها وممايدل على المطاوب مافى أوسط الطيرانى عن أى هرير مرضى المهاعنه أصرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادى في أهل المدينة أن لاصلاة الابقراءة ولويفا تحسة الكناب فتأمله ورواه ألوحنيفة رحسه الله رواه الحارئ في مسنده وان عدى عنه يسندهما لكن في الطريق الى أي حنيفة رجمه الله من ضعف وفيطريق الطبراني الحباح بن أرطاه وسنذكر الخلاف فيه في الجران شاء الله تعالى (قول الاصلامل م المعرا بِفَاتِحَةُ الْكَتَابُ) فَالْعَدُ صِينَ لاصِلا مَلْنَ لِمِيقُرَأُ بِفَاتِحَةُ الْكَتَابِ وَفِيهِ انْهُ مُشْتَرك الدلالة لان النَّبي لابرد الاعلى النسب لانفس المفردوا فحسيرالذى هومتعلق الجارمحسذوف فيكن تقديره صحيحة فيوافق رأيه أوكامسأة فيخالفه وفيه نظرلان متعلق المجرو رالواقع خسيرا استقرارعام فالحاصل لاصلاة كاثنسة وعدم الوجود شرعاه وعدم الصةهداه والاصل بعلاف لاصلا فالمسجدال ولاصدادة العبسدالا يففان قيام الدليل على العدة أوجب كون المراد كوفا خاصاأى كاملة وعلى هسدافيكون من حذف الخسير لامن وقوع الجار والحير ورخسيرافلذاعدل المنف عنده الحالظنيدة ف الثبوت وبه لابثبت الركن لانلازم فسخ الاطلاق بخبرالواحدوهو بستلزم تقديم الطنى على القاطع وهو لا يحل فسنت الوجوب فيأثم ترك الفائحة ولا تفسد 🐞 واعلم أن الشافعية يتبتون ركنية الفاتحة على معدى الوجوب عندنا فانم ملاية ولون وحوج اقطعابل ظناغيرانه ملا يخصون الفرضية والركنية بالقطعي فلهمأن مقولوا نقول عو حسالوحه المذكوروان حؤزنا الزيادة بخيرالواحد لكنهالبست بلازمة هنافانااغا قلنا ركنيتها وافتراضها بالمعنى الذى سميتموموجو بافلاز يادة وانمام لالخلاف في التعقيق أنماز كممفسد وهوالركن لايكون الابقاطع أولافقالوا لالان الصلاف مسكل فكل خبر بين فيهاأمرا ولم يقمد ليسل على ان مقتضا مليس من نفس الحقيقة يوحب الركنية وقالنا بل بازم في كل ما أصله فطعى وذاكلان العبادة ليست سوى جسلة الاركان فاذا كانت قطعمة يازم فى كل الاركان قطعيها لانهاليست الااياهامعالا خرجفلاف ماأصلفظني فانشوت أركانه التيهي هو بكون بطئ بلااشكال ولان الوجوب لمالم يقطعه فالفساد بتركه مظنون والعمة القاءة بالشروع العصيم قطعية فلايزول اليقين الاعثله والأأبطل الطني القطعي (قهل فقلنا وجوبهما) على ارادة الاعممن السورة بالسورة فان الواحس بعدالفا تحة ثلاث آبات قصار أوآ به طويلة سواء كان ذلك سورة أولانظر الى ما تقدم من الرواية القائلة ومعهاغيرها بق أن يقال بوت الوجوب بهدا الطنى اعاهواذا لم يعارض معارض لكنه عابت بقوله عليه الصلاة والسلام الاعرابي الذي أخف صلانه لماعله فكبر ثم اقرأ ما تسمر معك من القرآن ومقام التعليم لايحوزفيه تأخيرالسان فاوكانتاوا حبتن لنصعليه ماله والجواب أن وحوبهما كان ظاهر اولم نظهر من حال الاعرابي حفظه لهمافقال له علمه الصلاة والسلام فاقرأ ما تسرمعك أيسوا كانمامه كالفاتحة أوغرها غرائه ان كانمعه الفاتحة فالمقسودما تسر بعده الظهو رازومها وفي

(واذاقال الامام ولاالصالين قال) أى الامام (آمين) وانحا قالذاك نفيالشيمة القسمة التي يقتضيها ظاهر الحديث وهوقوله صلى الله عليه وسلم اذاقال الامام ولا الصالين فقولوا آمين كاهومذهب مالك لا نه عليه السلام قال في آخر مفان الامام وله القول المن مسعود أبيد هول المن مسعود أربع أى الامام والمقتدون (لماروينا من حديث ابن مسعود) بريد به (٧٠٧) ما تقدم من قوله لقول ابن مسعود أربع

(واذا قال الامام ولا الضالين قال آمسين و يقولها المؤمّ) لقوله عليسه السلام اذا أمن الامام فأمنوا ولاممسك لمالتر حسه الله في قوله عليسه السلام اذا قال الامام ولا الضالسين فقولوا آمسين من حيث القسمة للانه قال في آخره فان الامام يقولها قال (و يخفونها) لماروينا من حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنسه ولانه دعاء فيكون مبناه على الاخفاء والمدوالقصر فيسه وجهان والتشسديد فيه خطأ فاحش

أبىدا ودمن حديث المسيء صلاته اذاقت فتوجهت الى الفيلة فسكبرثم اقرأ بأم القرآن وعاشاه الله أن تقرأوف دوا مدرواها فالفيها فنوضأ كاأمرك الله ثماقرأ وكبرفان كانمعك قرآن فاقرأ بموالافاحدالله وكبره وهله فالاولى في الجمع الحكم بأنه قال له ذلك كله أي فان كان معك شي من القر آن والافكر والخ وان كان معك فاقرأ بأم القرآن وعماشاه الله ثمان الرواة رووا بالمعمى مع اقتصار بعضهم على بعض الجــل المنقولة فتأمله وبه يندفع التعارض (قوله ويقولها المؤتم) هــذا أعمن كونه في السرية اذا سهده أوفى الجهرية وفي السرية منهم من قال يقوله ومنهم من قال لالان ذلك الجهر لاعبرة به وعن الهنسدواني يؤمن لطاهرا لحسديث اذا أمن الامام فأمنوا فانهمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفراه ما تقدمن ذنبه متفق عليه وبهيئيت تأمين الامام بطريق الاشارة واغا كان تأمينه بطريق الاشارة لان أتأمينه فميسقه النص فلا يحتاج الحالز يادة التىذكرها المستنف أعنى قوله فأن الامام يقولها وهيفى سننالنسائي وصيم انحمان وحديث القسمة في الصيم انما جعل الامام ليؤنم به فلا بختلفواعليه فاذا كبرفكبروا وأذافرا فانصتواواذا قال ولاالضالين فقولوا آمن وقهله لماروينامن حديثان مسعود)المتقدم وقدروى أحدوا تو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرك من حديث شعبة عنسلةب كهيل عن جرأى العنبس عن علقة بنوائل عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلمابلغ غيرالمغضوب عليهم ولاالضالين قال آمين وأخنى بهاصوته وروآه أبوداودوالترمذى وغيرهما عن سفيان عن سلمة من كهيل عن حرس العنيس عن أى واثل بن حر وذ كرا لحديث وفده ورفع بها صوفه فقسد عالف سفيان شعبة في الرفع وفي أن جرا أبو العنبس أوابن العنبس وفي عدمذ كرعلمة وفيه علة أخرى ذكرها الترمذي في عله الكبير وال انه سأل النصاري هل سمع علقة من أبيه فقال انه ولد بعد وقدروى البيهق عن شعبة في الحديث وافعاصوته ولما اختلف في هذا الحديث عدل الصنف الى ماءن ان مسعود رضى الله عنسه فاله وويدأن المعاوم منه صلى الله عليه وسلم الاخفاء أسكن تقدم أن الذى فيعه ذكرا مين عن النحمي فالله أعلم ولوكان الى فهداشي الوفقت بأن روامه الخفض راد بهاعدم القرع العنيف ورواية الجهر ععني فولهافي زيرالصوت وذيه يدل على هذا مافي أن ماجه كان صلى الله علمسه وسلماذا نلاغبرالمغضو بعليهم ولاالضالين قال آمين حتى يسمع من في الصف الاول فيرتجبها إالمسجدوارتجاحسه أذاقب لفاليمفانه الذي يحصل عنه دوى كايشاه دفى المساجد بخلاف مااذاكان بقرع وعلى هذا فينبغي أن يقال على هذا الوجه لا بقرع كايفعله بعضهم (قوله والتشديد خطأ) وفي النجنيس تفسديه لانهايس شي وقبل عندهمالا تفسدوعليه الفتوى فال الحكواني له وحده لان معناه

يخفيهن الامام وذكرمنها النعؤذ والنسمة وآمسن (ولانه دعاء فيكون مسناه على الاخفاء) كافى خارج المسلاة قال الله تعالى ادعوارمكم تضرعاوخفية قيلمن مذهب أبى خنيفة أن الامام لا يقولها أصلا لانه داع والداعى لايؤمن فكيف يستقيم الغرل ماخفائها وأجبب بأن أباحنيفة عرف أن بعض الاغمة لايأخ ذون بقوله لحرمــة قول على وان مسمعود ففرع الجواب عَلَى قولهـما كما في مار، المزارعسة على ماسيمي والحق أنذلك غسيرظاهر الروانه وأماعسلي ظاهر الروامة فساذكره في الكتاب فأته يقولهماو يخفيهاوهو مسذهب عر وعسلي وابن مسعود قال ان مسعود ترك الناس الجهر بالتأمين ومأثركوا الالعلهم بالنسيخ والجواب عن فسوله الداعي لايؤمن أنه ممنوع فان التأمسين دعاء باحامة الدعاء الاوّل ولافرق في ذلك بين أن يكون من الداعي أوغميره ومااستدل به الشافعي علىستية الجهر مالتأمين فيالجهرية من

قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام فامنوا فانه علق تأمن القوم بتأمينه وهوبدل على كون تأمينه مسموعاليس بقوى لان تأمينه وللم يعرف اذا فرغ من قوله ولا الضالين فسلا بلزم أن يكون تأمينه مسموعا (والمذوالقصرف وجهان والتسديد فيه خطأ فاحش) قال في التجنيس فسد به صلائه وفيل عندهم الانفسد لانه يوجد في القرآن في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام

قال (نم بكبر) المسلى (ويركع) بعد ما فرغ من قراء به يكبرويركع وهذه رواية القدورى وهذا بفتضى أن يكون الشكبر في محض القيام وبه قال بعض مشايخناومن دأب المصنف في هذا الكتاب أن يصرح بلفظ الجامع الصغيرا ذا وقع فوع مخالفة بين روايته ورواية القدورى فذكر قوله فدكر قوله (وفي الجامع الصغير بكبر ع الانحطاط) فأنه بقتضى مقارنة التكبير الركوع لان مع يحكم في المقارنة وبه قال بعض آخر وقوله (لان النبي صلى الله عليه وسلم كان بكبر عندكل خفض ورفع) دليل قوله نم يكبر والمراد بالخفض والرفع ابتداء كل ركن وانتهاؤه ومهناه الله أعظم من أن يؤدى حقسه بهذا القدر من العبادة لا يقال هذا الحديث يدل على أن ما يفعل عند رفع الرأس من تسميع الامام وتحميد المقتدى ليس عشر وعلم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا حكاية فعل عليه السلام من الراوى فلا يعارض قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام سمع الله لمن حداقه واله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبر حال الركوع وانحاك براذا رفع رأسه منه أحيب بأنه على قبل في أذا تفعل عاروى بنوا مية وعلوايه أن رسول الله صلى الله عليه وابن مسعود وجاعة من المحاية ومارووه فرواية تقدير ثبوته رجعنا ماروي الانه أثمت (٨٠٧) متناوأ تقن رواة لان رواته على وابن مسعود وجاعة من المحاية ومارووه فرواية تقدير ثبوته رجعنا ماروي الانه أثبت (٨٠٧) متناوأ تقن رواة لان رواته على وابن مسعود وجاعة من المحاية ومارووه فرواية

قال (تم يكبروبركع) وفى الجامع الصغير ويكبرمع الانحطاط لان النبى عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع (و يحدف التكبير حذفا) لان المدفى أوله خطأ من حيث الدين ألكونه استفهاما وفى آخره لحن من حيث اللغة (و يعتمد بيديه على ركبتيه وبفرج بين أصابه) لقوله عليه السلام لانس رضى الله عنه اذار كعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين أصابعك ولايندب الى التفريج الافى هدفه الحالة ليكون أمكن من الاخذ ولا الى الضم الافى حالة السحود وفي اورا وذلك يترك على العادة (و يسسط ظهره)

دعوك قاصدينا باسكان معنى آمين قاصدين (قوله وفي الحامع) ذكر لفظه لانه نصعلى المقارنة ولفظ القدد ورئ عممه ومن غيره لاحتمال الواوا باها وضدها وليس بصريح في الخلاف الكن الحلاف المتحدد المفض ومنه من قال بكيرمعالكنه يجهر عندال فع و يحنى عند الخفض والاصح آله يجهر فع حماو بنسخى أن يكون بين و حليه حالة القيام قدراً ربع أصابع وقال العجاوى في المقارنة هوالعصيم (قول لكونه استفهاما) في المسوط لومد الف الله المعرشارعا وخف عليه الكفران كان قاصدا وكذا لومد الف أكبر أوباء ولايصر شارعالان اكارجع كبر وهوالطرل وقيل اسم الشيطان ولومدهاء الله فهو خطألفة وكذا لومد الامتحرشارعالان صواب وجزم الهاء خطألانه لم يحيى الافي ضرورة الشعر (قوله و يعتمد بيديه على دكبتيه) ناصباساقيه واحنا وهما شبه القوس كانفعل علمة الناس مكرومذ كره في روضة العلماء (قوله لقوله عليه السلام واحنا وهما شبه القوس كانفعل علمة الناس مكرومذ كره في روضة العلماء (قوله لقوله عليه السلام عليه مواله المنات والناف المنافقة والمنافقة والمنافة والمنافة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافة والمنافقة والمناف

عسد الرجن س أبرى , يحمل انه صدلي الله علمه وسلم كعرالاأن عبدالرجن لمسمع وسمع غيره وهومما تع به الباوى فلا يكون قوله وحددفه ححمة وقوله (ويحذف السكير حذفا) أى لاءتنى غرموضع المذ (لان المستف أوله خطأمن حمث الدن لكونه استفهاما فتكونشا كافى كبرباءالله وهوكفراذا تعمده(وفي آخره لمن من حدث اللغية)أى عدول عنسن الصواب فى الغة لان أفعل التفضيل لايحتمل المتلغة فانفعل لاتكون شارعافي المسلاة عندبعض مشايخناوهو قول الفقيه ألى جعمفر وتفصيل الكلام فذلك

أن الله أكبر من كب من لفظين ولكل منهما أول وآخر ومد الاول من الاول عدا كفرل شكه في كبريا له وغير عدمفسد الصلاة وفيه تطرلان الهمزة يجوزان تكون النقر برفلا يكون هذاك لا كفرولا فسادوم قد الاخرمنه لا يضر لانه اشباع والخذف أولى ومد الاول من الاول ومد الاكثر منه اختلف فيه قال بعضهم تفسد الصلاة وقال بعضهم لا تفسد ويجزم الراء من التكبير لماروى عن ابراهم المضي موقوفا عليه ومن فوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان بعزم والاقامة جزم والسكبير جزم وقوف (وبعثمد بيديه على ركبتيه) ظاهر وقوف (وبعثمد بيديه على ركبتيه) ظاهر وقوف (الافي حالة السحود) بعنى انه يضم فيها التقع رؤس الاصاب عموا جهة القبلة وقوف (وفيها وراء ذاك) أى فياوراء الركوع والسحود وهو حالة الانتباح والتشهد (يترك على العادة) أى لا يضم كل الضم ولا يفرح كل التفريج

⁽قوله وهـذا يقتضى أن يكون التكبير في محض القيام) أقول لانسـام ذلك اذلاد لاه الواوعلى الـترتب نع لا يقتضى المقارنة فالاولى أن يقال يقتضى أن يحوز التكبير في محض القيام (قوله لا يقال هذا الحسد يَئِث بدل الى قوله ليس يمشروع) أفول دلاله الحسديث انم اهى على مسنونية النكبير عنسد كل خفض و ونع ولومع التسميع والتحميد لا على نفي مشروعية ما (قوله الا أن عبد الرحن لم يسمع الح) أفول فعا يفعل يقوله وانم اكبراذ ارفع رأسه منه

وقوله (لانالنبي عليه السلام كاناذاركع بسط ظهره) روت عائشة رضى الله عنهاأنه كان يعتدل بحيث لو وضع على ظهره قدح من ماه لاستقر وقوله (ولا يرفع رأسه ولا يسكسه) معناه بسوى رأسه بعيزه لا نه مأمور بالاعتدال وذلك بتساويهما وقوله (لا يصوب رأسه) أى لا يخفضه (ولا يقنعه) أى لا يرفعه وانحاف سرقول محدوذ للداد بقوله (أدنى كال الجم) جعابين لفظ المسوطين فان شمس الا تمة قال ف مسوطه لم يردبه في اللفظ أدنى الجوازانما المسرادية أدنى الكال (٥٠ م) فان الركوع والسعود بحوز بدون هذا الذكر

لان الذي عليه السلام كان اذاركع بسط ظهره (ولا برفع رأسه ولا يشكسه) لان الذي عليه السلام كان اذاركع لا يستوب رأسه ولا يقتنعه (ويقول سجان ربى العظيم ثلاثا وذلك أدناه أى أدنى كال الجدع السسلام اذاركع أحد كم فليفل في ركوعه سجان ربى العظيم ثلاثا وذلك أدناه أى أدنى كال الجدع (ثم يرفع رأسه ويقول سمع القه لن حده ويقول المؤتم ربنالك الحدولا يقولها الامام عند أبي حنيفة رحمه الله وقالا يقولها في نفسه على الماروى أبوهر يرة رضى الله عنده أن النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكر بن

قالفيه يعنى النبى صلى الله عليه وسلما بن اذار كعت فضع كفيك على ركبتيك وفرج من أصابعات وارفع يديك عن جنبيك وفى حديث أبى حيد عن صفة صلاته عليه الصلاة والسلام أنه راكع فوضع راحسه على ركبتيه والآ الدف ذاك كنيرة وأماأ ثرالنطسي فنسوخ عافى العصيم بعن مصعب بن سعد سابي وقاص قالصليت الى جنب أبى وطبقت بين كفي مُ وضعتهما بين فحذى فنها لى أى وقال كانفعل فنهنا غنه وأمر باأن نضع أيديناعلى الزكب الاف السعود قيل لات الرجة تنزل عليه فيه فيالضر سال أكثر والله سحانه أعلم (قوله اذاركع بسط ظهره) روى ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فكان أذار كع سوى ظهره حتى لوصب عليه الماه لاستقر وروى أبوالعياس محمد بناسحق السراج في مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذاركع بسط ظهره واذاسعيد وجدة أصابعه قبل القسلة وروى الطيراني عن ابن عباس وأبي برزة الاسلى رضي الله تعالى عنهم مثل حديث وابصة سواء (قوله لايصوبرأسه ولايقنعه) رواء الترمذي في حديث أبي حيدوصمه وكذا ابن حبان وأخرج مسلم عن عائشة رضى الله عنها في حديث طويل فكان اذار كم لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بن ذلك (قوله اذاركع أحدكم) أخرج أبوداود والنرمذي وابن ماجه عنه عليه الصلاة والسلام أذاركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سحان ربى العظيم وذلك أدناه واذامعد فليقل سبصان ربى الاعلى ثلاث مرات وذاك أدناه لفظ أبى داودوان ماجه وهومنقطع فان عوناله بلق عبدالله ابنمسعود (قوله أدنى كال الجيع) وأدنى ما يتعقق بعما يكل به لغة و بصر جعاعلى خلاف فسمعاوم ومراده أدنى ما يتحقق به كاله المعنوى وهوالج ع المحمسل للسنة لااللغوى لان الفائدة الشرعية حيث أمكنت في لفظه عليسه الصلاة والسسلام قدم أعتبارها غاية الامرائه اتفق أن أدنى كال الجمع لغسة هو أدنى ماتحصل به السنة شرعاولا بدعفيه ولوثرك التسبيع أصلاأ وأقيبه مرة واحدة كره كذاعن عمد ولو ذادعلى الشهلاث فهوأ فضل بعدأن يختم يوترخس أوسبع أوتسع الااذا كان اماما والقوم علون من ذلك (قوله مع الله لن حده)أى قبل بقال سمع الامير كلام زيد أى قبله فهودعا وبقبول الحد (قوله وقالا يقولهُافي نفسه) واتفقوا أن المؤتم لايذكرالتسميع وفي شرح الاقطع عن أبي حنيفة رضي الله عنه يجمع سنهماالامام والمأموم (قوله كان يجمع بين آلذ كرين) عن أبي هريرة رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فام الى الصلاة بكبر عين يقوم م بكبر عين يركع م بقول سمع الله لن حده

الاعملي قول أبي مطسع ىعنى للسذأبي حنيفة وشيخ الاسلام فألف مسوطه ريدبه أدنى من حيث جع العدد فان أقسل جمع العسدد ثلاثة والمصنف جمع بينهمافقال أدنى كالرالج عفان فسل المشهورفى مثلة أدنى الجع ثلاثة فعامعني كالراجع فالحسواب أنأدني الجمع لغنة تصورفي الاشنالان فيهجعواحدمعواحد وأما كآله فهوالذىكون ثلاثة لانفيهمعنى الجمع لغية واصطلاحاوشرعا فانقسل كال الحعلس عذ كورولافي حكه فيرجع الضميرالى غيرمسذكور أجب بأنه سيدقذ كره دلالة مذكر الثلاث فان زادعلى الثلاث فهوأفضل لكن على وجه لاعل القوم ان كان امامالئلا يصرسسا للتنفيرالمكروه واننقص ماز ویکره فیاروی عن محسد وقال أبومطسع فسدت مسلانه لانهركن مشروع فوحب أن محسله ذ كرمفروش كإفي القمام والجواب أنه بلزم الزيادة على قوله تعالى اركعموا

(٢٧ - فتح القدير اول) واستعدوا بالقياس وهو لا يحوز (ثم يرفع رأسه و يقول سمع الله لمن حده) أى قبل الله جدمن حده فان السماع يستعل في القبول بقال ستراحة وهو المنقول عن الثقات وقبل كناية ويقون المؤتمر بنا النائب المدود و المقال و يقون المؤتمر بنا النائب المدود و المؤتمر بناك المدود و المؤتمر بناك المدود و المؤتمر بناك المنافقة و المؤتمر بناك المؤتمر بناك المؤتمر بناك المنافق المؤتمر بناك المنافقة و المؤتمر بناك المؤتمر ا

وقوله (ولاته) أى الامام (حرض غيره فلا ينسى نفسه وله قوله صلى الله عليه وسلمانا قال الامام سع الممان جده فقولوا رسالك الجدر ووجه الاستدلال ما فال (هذه قسمة والمهات الفي الشركة) فان قبل هذا الحديث يعارض ماروى عن ابن مسعود أربع يحفيهن الامام وعد منها التصميد أحيب بأنه قال في الاسرارانه غرما وبأن الرحان المسديث القسمة لانه مرفوع الى الذي صلى الله عليه وسلم برواية أبي موسى الاشعرى وفيه تطرلاته ان كان غربا أومى جو حالم بكن حجة وقد تحسكنا به في اخفاء التأمين فيما تقدم وقوله (ولهذا) أى ولان القسمة تنافى الشركة (لا بأنى المؤتم بالتسميع عند ناخلاف الشافى ولانه يقع تحميده) أى تحميد الامآم (بعد تحميد المقتدى) لان المقتدى القسمة عند ناخلاف الشافى ولانه يقع تحميد المقتدى (وهو خلاف موضوع الامامة) وقوله (والذى رواه) يعنى أياهر برقائه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الذكر بن فهو (محول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بين الذكر بن في الاصم احترازعن القولين (١٠١٠) الا خرين المذكور بن بعده أحدهما الاكتفاء بالتسميع والا خرالاكتفاء وقوله في الاصم احترازعن القولين (١٠٠٠) الا خرين المذكور بن بعده أحدهما الاكتفاء بالتسميع والا خرالاكتفاء وقوله في الاصم احترازعن القولين (١٠٠٠) الا خرين المذكور بن بعده أحدهما الاكتفاء بالتسميع والا خرالاكتفاء

بالتعميد وحسه الاكتفاء

بالتسميع وهسو روابه

النسوادر أن الامام مأتى

بالتسميع والمنفسرد امام

تفسه لانعلىه القراءة كأ

على الامام ووجه الاكتفاء

بالتعميد وهوالمذكورفي

ألحامع الصغران الجع

بين الذكرين يفضى الى وقسوع الشانى فى حالة

الاعتسدال ولم يشرع

لاعتبدال الانتقال ذكر

مسنون كافى القعدة بن

السحدتين قال يعقوب

سألتأ باحنيفة عنالرجل

برفعرا سهمنالر كوعفى

الفريضة أيقول الهمم

اغفرنى قال يقول رسالك

الحدويسكت وكذاكبين

السعدتين بسكت ووجه

ولانه وضغيره فلاينسى نفسه وله قوله عليه السلام اذا قال الامام مع الله لن جده فقولوا و بنالك المدهدة قسمة وأنها تنافى الشركة ولهذا لا يأتى المؤنم بالقسميع عندنا خلافاللشافعى رجه الله ولانه يقع تحميده بعد تعميد المقتدى وهو خلاف موضوع الامامة ومار واه محسول على حالة الانفراد (والمنفر ديجمع بينهما في الاصم) وان كان يروى الاكتفاء بالنسميع ويروى بالتحميد والامام بالدلالة عليه آت به معنى قال (ثماذا استوى قائما كبر وسعد) أما الشكير والسعود فلما بينا وأما الاستواء قائما فليس بفرض وكذا الجلسة بين السعيد تين والطمأ نينة في الركوع والسعود وهذا عندا بي حنيفة ومحدر جهما الله

حين برفع صلب من الركوع ثم يقول وهوقا ثمر بناوال الحسد ثم يكبر حين يهوى ساجدا الحديث وفيسه ترجيح مقارنة الانتقال بالتكبير كاهوفى الجامع الصغير وان التسميع يذكر الانتقال والتعميد حالة القيام وعلى وقف فذكر في جامع التمرتاشى وقال فيسه فان ابأت بالتسميع حالة الرفع لا يأتى به حالة الاستواء وقيل يأتى به حالة الاستواء وقيل يأتى به حالة الاستواء وقيل القاعدة كل قيام فيه فذكر مسنون يسن فيسه الاعتماد والافلاف في تقريعه حم عليها عدم الاعتماد في القومة نظر (قول وله قوله على المام أمين عنده ولفظه فيه واذا قال سمع القهل حدم هدون فكر لفظ الامام لتقدم فكره ثم الربط بالضمائر وجه عنده واذا قال سمع القهل خواء الذي قدمن المتابعة وقد جعله جداة جزاء شرط تسميع الامام فاوشرع له التسميع لم يكن الجزاء لان جزاء الشي ليس عنده ولبينه لانه في مقام التعليم وحين الناف المام فاوشرع له التسميع لم يكن الجزاء لان جزاء الشي ليس عنده ولبينه لانه في مقام التعليم وحين ان أفناركن المعارضة كان معناد فعالم عند التعارض لانه تشريع لا يحتمل المصوصية بحلاف فعله وان جعناد فعالم عاد من المناب الانتفراد وان كان الظاهر من المسمعين على الدين أن ذلك في عواد الناب على الدين المناه الناب على المناب الان المناه من المسمع في المناب المناب الالان المناه وان بعناد فعالم عاد الدين المناه وان كان الظاهر من المدين أن ذلك في عوم صلاته (قول والامام بالدلالة عليه مناب معنى) قال صلى الته عليه من المسديث أن ذلك في عوم صلاته (قول والامام بالدلالة عليه مناب المناب على المنابع المنابع الله المنابع الناب على المنابع المنابع النابع على المنابع المنابع النابع على المنابع النابع المنابع المنابع

الاصع وهو رواية الحسن المستعدد و المستعدد و

(قوله أوبان الرجحان لمددث القسمة لانه مرفوع الخ) أقول الثان تقول الموقوف فى مشله له حكم المرفوع (قوله وفيسه نظر لانه ان كان غريباً أومر بحو حالم يكن جسة الخ) أقول مطلقا أوفي الذاوحد دليل أقوى منسه الاول بمنوع والثانى لا يضر ثم الظاهر أن المحكوم عليسه بالغرابة فى الاسرارا بما هو عدالته مدمن تلك الاربع لا جيع الحديث ويشهد الذلك تركم المصف ذكر الرابع فتأمل (قوله ولم يشرع لا تنقال الاعتدال موضع الاعتماد

وقال أبو وسف بفترض ذلك كله) ومقدار الطمأنينة عقدار تسبيصة (وهوقول الشافعي رجه الله) وقائدة الاختلاف تظهر في حق حواثر الصلاة بدونه فعندهما يجوز وعندا بي يوسف الايجوز وأبيذ كرهذا الاختلاف في ظاهر الرواية وانحاذ كره المعلى في نوادره واستدل أبو يوسف بحديث الاعرابي وهوقوله صلى الله عليه وسلم عين رآه نقر الديك قم فصل فانكم تصل نفي كونه صلاة بترك التعديل في كان ركا الانحناء بقال ركعت النفلة اذا مالت والسحود لان انتفاء غسره لا ينفيها ولهما قوله تعالى اركعوا واسعدوا والركوع هو (١١٧) الانحناء بقال ركعت النفلة اذا مالت والسحود

وقال أبو يوسف رجمه الله يفترض ذلك كله وهوقول الشافعي رجمه القهلقوله علمه السلام قم فصل فانكم تصل في المواد في المورد وي تسميته اياه صلاة حيث قال ومانقصت من همذا شيأ فقد نقصت من صلاتك

وسلم الدال على الخير كفاعله (قوله لقواه صلى الله عليه وسلم قم فصل الخ) في العصيصين ان أعرابيا دخل المسجد فصلى ركعتين غرجاه فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى كاصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ارجع فصل فاندام تصل فقالله في النالنة والذي بعثل ما لحق ماأحسن غيره فعلى فقال له الني صلى الله عليه وسلماذاقت الحالصلاة فكبرغ افرأما تسرمعك من القرآن غماركع حنى تطمئز داكعا غمارفع حتى تعتدل فائما ثماسجدحى تطمئن ساجدا ثمارفع حتى تطمئن جالساتم افعل ذلك في صلائك كالماحق تقضيها واسم الاعرابي خلاد بن رافع رضى الله عنه (قوله ولهماان الركوع) بعنى الركوع هو المطاوب بالنص جز الصلاة وكذا السعود بقواه تعالى اركعوا واسعدوا ولااجال فيهمال فتقراالى البيان ومسماهما يتعقق بمردالا نحناء ووضع بعض الوجده عمالا بعسد سخرية مع الاستقبال فرج الذئن والخدوالطمأنينة دوام على الفعل لانفسه فهوغيرا لمطاوب بهؤوجب أن لانتوقف العمة عليها يخبر الواحد والاكان نسيفا لاطلاق القاطعيه وهوبمنوع عندنامع أن الخبر يفيدعدم توقف العصة عليه وهوقوله صلى الله عليه وسلم وماانتقصت من هذا شيأ فقدانتقصت من صلاتك أخرج هده الزيادة أوداود والترمذى والنسائي فى حديث المسى مصلانه فأنوداود من حديث أى هر برة رضى الله عنه والترمذى عن وفاعة بروافع فال فيسه فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وان انتقصت منه شيأ انتقصت منصلاتك وقال حديث حسن وجه الاستدلال على رأى المصنف نسمية اصلاة والباطلة ليست صلاة وعلى رأى غيره وصفها بالنقص والباطلة اغماتوصف بالانعدام فعلم انه عليه الصلاة والسلام اغما أمره باعادته البوقعهاعلى غسر كراهة لاللفسادو عمامدل عليه ولم تمكن هذه الزيادة تركه صلى الله عليه وسلم أياه بعدأ ولركعة حتى أثم ولوكان عدمهامفسدالفسدت باول ركعة وبعدالفساد لا يحل المضى في الصلاة وتقريره عليه الصلاة والسلامهن الادلة الشرعية وحينتذ وجب حل قوله عليه الصلاة والسلام فانكام تصل على الصلاة الخالية عن الاغ على قول الكرخي أو المسفونة على قول الجرجاني والاول أولى لان المحازحينيذ في قوله لم تصل بكون أقرب الى الحقيقة ولان المواظية دليل الوجوب وقد سل محد عن ركهافقال انى أخاف ان لا تحوز الصلاة وعن السرخسي من رك الاعتدال تلزمه الاعادة ومن المشايخ من قال تلزمه و بكون الفرض هوالثاني ولااشكال في وحوب الاعادة اذهوا الكم في كل صلاة أدبت مع كراهة النعريم ويكون حابرا الاول لان الفرض لايتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وهولازم ترك الركحن لاالواجب الاأن يقال المرادان ذلك امتنان من الله تعالى اذيحتسب

اهوالانخفاض وذلك بحصل مدون الطمأننسة فتتعلق ألركنسة بالادنى فهما ولاتحوزالزنادة بخمرالواحد مطريق الفرضية لانه نسيخ وموضعه أصول الفقه همذا ماشعلق بالركوع والسعود وأما القومة والحلسنة بانالسعدتين فقدأشار الهما بقوله وكذا فىالانتقال اذهو غسير مقصود بــل المقصودهو أداء الركن وقوله (وفي آخرماروی) حواب عن حديث الاعرابي وتقريره أنالني مسلى الله علسه وسلمسمى ماصنعه الاعرابي صلاه حث قال ومانفصت من هـــذا شيأ فقد نقصت من صلاتك فلوكان ترك التعديل مفسدالماسماه صلاة كالوترك الركوع أو السعود ولانه لو كان فاسداكان الاشتغاليه عبثا فكان تركه عليسه الصلاة والسلام الى الفراغ منه واما فكان الحديث مشترك الالزاممن الوجهين مُ اذا لم يكن التعديل عنسدهما فرضافهسلهو واحسأ وسنة فاما الطمأنينة فى ألانتقال وهي القومة

(قال المصنف وقال أبويوسف فترض ذلك) أقول أى يفترض المذكور أوالجوع (قال المصنف فنتعلق الركنية بالادنى فيهما) أقول لان الامر بالفعل لا يقتضى الدوام ثماً قول في مجت لا نه لم لا يصرف المطلق الى الكامل فان بها يكل الركن على ماذكر في وجه النفريجين (قال المصنف وكذا في الانتقال اذهو غير مقصود) أقول بل المقصودهو أداء الركن ثم قوله وكذا في الانتقال عطف على ما قبله على المعنى (قال المصنف وما نقصت من هذا شياً) أقول أى ممارأيته

(قال المصنف ويعتمد بيديه علىالارض) أقول يعنى فى حال السجود (قال المصنف ورفع عسيزنه)

أنف وجبهته) تقديم

الانف على المهة باعتبار

أن الانف أقسرت الى

الارض فيضعه أولالمامر

ثمالقومة والجلسة سنة عندهما وكذاالطمأنينة في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجبة حتى تجب سعد االسهو بقركها ساهياعنده (ويعتمد بيد به على الارض) لان واثل بن حررضي الله عنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسعد واقتم على واحتيه و رفع عيزته فال (ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذا وأذنيه) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذاك قال (وسعد على أنفه وجهنه) لان الذي عليه السلام واظب عليه

الكامل وان تأخرعن الفرض لماعلم سبعانه انه سيوقعه (قوله ثم القومة والجلسة) أى بين السعيد تين سسنة عنسدهما أىماتفاقالمشايخ بخلاف الطمأنينة على مآسمعت من الخلاف وعندا بي يوسسف هذه الفرائض للواظية الواقعة بياناوأنت علت حال الطمأنينة وينبغي أن تنكون القومة والجلسة واجبتين للواظيسة ولماروى أصحاب السننالار يعةوالدارقطني والبيهتي من حديث ابن مسعودعن النبي صلى القه عليه وسام لا تعزى صلاة لا يقيم الرحل فيهاظهر وفى الركوع والسعود قال الترمذى حديث حسن صيرولعله كذلك عنسدهما ويدل عليسه اليحاب سعودالسهوفيه فياذ كرفى فتاوى فاضيخان في فصل مابوجب السهو فالالمسلى اذاركع ولم يرفع وأسمن الركوع حتى غرساجد اساهيا تجو وصلاته في فولأبى حنيفة ومحددجهماالله وعليسه محودالسهوو يحمل قول أبى يوسف رجسه الله انهافرائض على الفرائض الممليسة وهي الواجبة فيرتفع الخلاف ثموجسه تخريج ألجرجاني كون الزائد على مسمى الركن لايتناوله الامر فيكتني فيه والاستنان ووجه تفصيل الكرخى اظهاد التفاوت بين مكمل الركن المقصود لنفسمه ومكلماهومقصودلغمره أعنى الانتقال وذاك وجوب الاول واستنان الثانى وأنت علت أنمقتضي الدليساني كلمن الطمأ تينسة والقومة والجلسة الوجوب (قوله لانوائل بزجر ومسف الن كوهمن حديث وائل غريب واعدار وامأبو يعلى عن أبي اسمى قال ومسف لناالبرامن عازب السحود فسعدفادعمعلى كفيه ورفع عيزته وقال هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ووضع وجهد بين كفيه الخ) في مسلمن حديث وائل بن جرانه عليه الصلاة والسلام سجد ووضع وجهده بين كفيه انتهى ومن يضع كذلك تكون بداء حذاء أذنيه فمعارض مافى الضارى من حديث أبي حيد أنه صلى الله عليه وسلم لم استعدوضع كفيه خذومنكيه وفعوه في أبي داود والترمذي ويقسدم عليمه بأن فليرس سليسان الوافع في مسند المخارى وان كان الراجع تثبيته لكن قد تسكلم فيسه فضعفه النسائى وابن معسين وأبوحاتم وأبوداودو يحيى القطان والساجى وقدر وى اسحق بنراهو يهفى مسنده قال أخد برناالثورى عن عاصم ف كليب عن أبيسه عن وائل بن جر قال ومقت النبي مسلى الله عليه وسلم فلم استعدوضع مديه حذاءأذنيه وروى عبدالرزاق في مصنفه أخبرنا الثو رى به ولفظه كانت يداء حذاءا ذنيمه وأخرج الطحاوى عن حفص بن غباث عن الجاجعن أبي اسعن قال سالت البراس عازب أين كان الني صلى الله عليه وسلم يضع جبهته اذاصلي قال بين كفيه ولوقال قائل ان السنة أن بفعل أيهما تيسر جعاللرو بات بناءعلى أنه كان صلى الله عليه وسلم يفعل هذا أحيانا الأأنين الكفن أفضل لان فيممن تخليص الجافاة المسنونة ماليس في الاتخركان حسسنا (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه) يفيده مار واه أبود اودوالنسائي واللفظ لهماوالترمذي الهعليه الصلاة والسلام كان اداس عملن أنفه وصهته من الارض وني ديه عن حنييه ووضع كفه حذو منكبيه ومارواه أو يعلى والطيراني كانعليمه الصلاة والسلام يضع أنفه على الارض معجبهه وسا

وقوله (قاناقنصرعلى أحدهما) بعنى أن الذى اقتصر عليه ان كان الجهة ماز با ثفاق على اثنا خلافا الشافق و آن كان الانف (ماز عندأ بي منيفة) ويكره ولم يجزعندهما الامن عذر وهو دواية أسدن عروعن أبي منيفة لقوله عليه السلام أمرت أن أمصد على سبعة أعظم وعدمنها الجبهة أى على اليدين والركبتين والقدمين والجبهة قيل كيف (٢١٣) يستقيم الاستدلال بهذا الحديث

(فان اقتصر على أحدهما جازعندا بي حنيفة رجه الله وقالالا يجوز الاقتصار على الأنف الامن عذر) وهوروا به عنسه لقوله على السلام أمرت أن أسعد على سبعة أعظم وعدتمنها الجهة ولا بي حنيفة رجسه الله ان السعود يتمقق بوضع بعض الوجمة وهوا لمأمور به الاأن الحدوالا قن خارج الاجماع والمذكو رفيما روى الوجمة في المشهور

فالنادىمن حديث أى حيد السابق فانغيه غسعد فامكن أنفه وجهنه من الارض (قهله فان اقتصر على أحدهما جاز عندا الى حنيفة رجدالله) فان كان الانف كرموان كان الجهة فني المحفة والبدائع لايكره عنده وفي المفيدوالمزيدوضع الجبهة وحددهاأ والانف وحده يكره ويجزئ عنده وعندصاحبيه لابتأدى الابوضعهما الالعدد قيل فيه نظرفانه لم يجز الاقتصار على الجبهة عندهما وهو خلاف المشهور فني النهامة انوضع الجهة بتأتى به الفرض باجماع السلانة وهوظاهر من الهداية حيثقال بعدقوف فان اقتصر على أحدهما جازعنده وفالالا يحوز الاقتصار على الأنف الامن عذرولم بقل على أحدهما أوعليه والحديث المذكور فى الكتب السنة عن ابن عباس قال قال وسول الله صلى الله عليسه وسلمأ مرتأن أسجدعلى سبعة أعظم على الجبهة والمسدين والركبتين وأطراف القدمين ورواية وأشار بيده الى أنفه غيرضا ترة فان العبرة الفظ الصريع والاشارة الى الجبهة تقع بتقريب اليدين الحجهة الأنف التقارب ثم المعتبر وضع ماصلب من الأنف لآمالان (قول وهوا لمأموريه) أى المأمور بهفى كتاب الله تعالى السحود وهو وضع بعض الوجه بمالاسطر ية نيه وهو يتمقق بالأنف فتوقيف أجزائه على وضع آخرمعه زيادة بخبرالوا حدمع اشتهار الوجه فيمار وى فيسنن الاربعة عن العباس ابن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذاس و العبد سعد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبتاه وقدماه ورواه البزار بلفظ أمرالعبدأن يسعدعلى سبعة آراب وقول البزار روى هدذا الحديث سعدواب عباس وأبوهر يرة وغيرهم ولانعلم أحسدا فالآراب الاالعباس يمنوع فانابن عباس وسعدا فالاه كالعباس فى أبى داود عن ابن عباس يرفعه أمرت أن أسجد ورعا قال أمرنيكم أن يستحد على سبعة آراب وروى أبو يعلى والطحاوى عن سعدن أبى و ماص عنه صلى الله عليه وسلم فالأمر العبدأ ن يستدعلى سبعة آراب وزادأ بهالم يضعه فقدا تتقص وفيه زيادة الدلالة على الصغة بتقدير ثرك أحدهمافه وشاهد لابى حنيفة والأراب الاعضاء واحدهاارب والحق أنشوت رواية الوجسه أوالاراب لاتقدح في صفة روامة الجهة لانهاأ ولالاتعارض الوحه بل حاصلها سان مأهو المراد بالوجه القطع بأن مجموعه غسرص ادلعدم ارادة الخدوالذقن فكانت مبينة للراد وقدروى أبو منيفةنفسههذا الديث بطرق وألفاظ منها يسنده الى أبى سبعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان بسجدعلى سبعة أعظم جهته ويدمه وركيتيه وصدور قدمه فالحق أن مقتضاء ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب ولايبعدان بقول به أوحنيفة وتحمل الكراهة المرومة عنه على كراهة التحريم وعلى هدذا فعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الأخرى الموافقة لقولهما لم وافقه دراية ولاالفوى من الرواية هذا ولوحل قولهما لا يجوز الاقتصار الامن عذر على وحوب الجمع كان أحسن

فانه لوترك وضع الركبتين والسدين جازت سعدته بالاجاع وهسذه الاربعة من تك السعة وأحس مان الاستندلال مِسْدا الحدث انماهوعلىأن محل السحدة هذه الاعضاء لاعلى أنوض عهالازم لامحالة والانفغرهند الاعضاء المذكورة فلأتكون علاللسدة ولايحنفة أنالسعود يتعقى بوصع معض ألوحمه لأنوضع جمعه غرمكن لانالانف والحهمة عظمان ناتئان يمنعان وضع جميع الوجه وهمذا ظاهر واذاتعمذر وضعالكل كانالمأموريه وضع البعض الاأن الحد والذقن خرجا بالاجماع اذالتعظيم لميشرع يوضعهما فسيق الانف والحمسة والحبهة تصارمحلاللسمود مَكُذُلِكُ الأنفوهذا لان الانف لا مخلواما أن مكون محلا للفرض أولالاسسل الحالشاني لان الفسرض منتقل البه بالاتفاق عند العنذر ولولمنكن محسلالم ينتقل كالذفن بلينتقل الفرض الى الأعاء كالو كانهماعذر فتعن الاول ومحوزا لاقتصارعلمه كالمهة

والمذكورفيماروى من الجبرهوالوجه في المشهورفيكون الانف والجبهة داخلين على السواء ولواكتني بالجبهة جازف كذالوا كتني بالانف (قال المصنف باقوله عليه السلام أورز أن أسمار على وقائما في كالمنف باقوله عليه السلام أورز أن أسمار على وقائما في كالمنف باقوله عليه السلام أورز أن أسمار على وقائما في كالمنف باقوله عليه السلام أورز أن أسمار على وقائما في كالمناف المناف ال

(فالالمنف لقوله عليه السلام أمرت أن أسعد على سبعة أعظم) أقول أراد بها سبعة أعضاء (قال المسنف وعدّ منها الجهة) أقول لا الانف (قوله وأحيب بأن الاستدلال بهذا الحديث انحاه وعلى أن محل السجدة هذه الاعضاء لاعلى أن وضعها لازم لا محالة) أقول لكن لفظ أمرت مدل على وحوده

(ووضع المدين والركبتين سنة عندنالتعقى السعود مدومهما) لانالساحداسم لمن وضع الوحه على الارض وقدروى انهصلي الله علمه وسلم فالمثل الذي يصلي وهوعاقص شعره كثل الذى بصلى وهومكنوف فالتمسل مدل على نغي السكال دون الخواز وقوله عندنا احبترازعن فولزفر وهو قول الشافعي ومختار الفقيه أى الليث الهواحب لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أحدعلى سبعة أعضاء والحواب ماتقدمأن هذا الحديث يدل على عدل السعدة لاعلى أنوضع الجسعلازم (وأماوضع القدمن فقدذكر القدورى أنه فرض في السعود) فاذا محدورفع أصادع رحليه عن الارض لا يجروز كذا ذكره الكرخي والحصاص ولووضع احداهماجازقال قاضيفآن وتكسره وذكر الامام القرتاشي ان المدين والقسدمين سواءفي عسدم الفرضمة وهوالذىدل عليمه كلام شيخ الاسلام في مسوطم وهو الحق وقوله (وانسمدعلي كور عامته إظاهروكو والعامة

مالسكون لاغير العضد

ووضع اليدين والركبتين سنةعندنا لتحقق السحوديدومما وأماوضع القدمين فقدذ كرالقدورى رجه الله أنه فريضة في السحود قال (قان حد على كورع امنه أوفاضل فو به جاز) لان الني صلى الله عليه وسلم كان سحدعلى كو رعمامته ويروى أنه صلى الله عليه وسلم صلى في توب واحديثني فضوله حوالارض ويردها

اذبرتفع الخلاف بساءعلى حلناالكراهة عنه عليه من كراهة النعريم ولم يخرجاعن الاصول اذيازيهما الزيادة بخد برالواحد وهما عنعان فروع كالمجوز السجود على الحشيش والتبز والقطن والطنفسة انوجد حم الارض وكذاالير المددان كأن عال نفسفه وحهه ولاعدا لحملا وعلى العالة على الارض يجوز كالسرير لاان كأنت على البقر كالسياط المسدوديين الاشعاد وعلى العروال والحنطة والشعير يجوزلاعلى الدخن والارزاء دم الاستقرار وعلى ظهرمصل صلاته الضرورة لامن هوفى غيرهاأو لبس فى الصلاة لعدم الضرورة فاوار تفعموضع السعود عنموضع القدمين قدر لبنة أولينتين منصوبتين جازلاان والقوله سنة عندنا) بناءعلى ان لفظ أمرت مستمل في اهوا عمن السدب والوحوب وهومعمى طلب منى ذاكثم هوفى الجبهة وجوب وفي غيرهامعها دب أوفى المدب بخصوصه بناءعلى أن السينة السحودعلى الجبهة وهيذاعلى قول الشافعية القائلين بأن قول الراوى أمر فاونهينا بحمل على الندب والكراهة بناءعلى أن الاول حقيقة في كلَّ منه ومن الوجوب والسالي فيه وفي التعريم فيعمل على المتيقن يخلاف صيغتى الامروالنهي بعينهما فانهما للوحوب والنعريم فقط وأماعلى قولسافلاا ذقداستدل أصحابه اعلى القري بلفظ خبى فعوجي عن السافى الحيوان بشاءعلى انها خبار عن تحقق صبغة النهى وحقيقتها الصريم أنفاها فيثبت التعريم الخسيرعنه أعنى المسيغة لابنفس لفظ خبى وأمر فيعتاج الى صارف عن الوجوب وليس يظهر الاطهورأن المراد السحود وهو يحصل مدون فالتوج سنده الكيفية غسرانه بهذه المكيفة أزين فيكونسنة ولقائل أن يقولهذا محمل ف الصرف اذيجوزان يطلب ماهو زيسة السحود حمافلا يعدل عن الوجوب نع لا بكون فرضا كيف والظاهر المواظبة منه عليه الصلاة والسلام عليه هذا ومختارالفقيه أبى الميث على ماأسلفناه عنه في أوائل باب الانجاس منأن المصلى أذالم بضعر كبتيه على الارض لايعزئه وانهرد دواية عدم وجوب طهارة مكان الركبتسين فى الصلاة فهو يشعراني الافتراض وما اخترته من الوجوب ولزوم الاسم بالترك مع الاجزاء كترك الفاقحة أعدلان شاءالله تعالى وأماافتراض وضع القدم فلان السحود مع رفعهما بالتلاعب أشبهمنه بالتعظيم والاجلال و يكفيه وضع اصبع واحدة وفى الوجيز وضع القدمين فرض فان وضع احسداهمادون الأخرى جازو بكره (قوله فان سعد على كورعمامته) ووى أبونعيم من حديث ابن عباس ف الحلية في ترجة ابراهيم بن أدهم حدثناً بويعلى الحسين بن مجد الزبيرى حدثنا أبوالحسن عبدالله بنموسي الحافظ الصوفي البغدادي حدثنا لاحق حدثنا الحسن بنعلى الدمشيق حدثنا محد ابن فيروز المصرى حدثنا بقية بن الوليد حدثنا براهيم فأدهم عن أبيه أدهم بن منصور العجلى عن سعيد ان مرعن ان عباس رضي الله عنهماأن الني صلى الله عليه وسلم كان سحد على كورع المنه ورواه الطبرانى فى الأوسط بسنده عن عبدالله بن أبى أوفى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كورعمامته ورواه النعمدى في الكامل من حديث عروبن شهر عن حايرا لجعني عن عبدالرجن بن سابط عنجابر قال رأيت رسول الله مسلى الله عليه وسلم يسجد على كورالمامة وفدضعف عمروبن دورها وكل دوركوروالضبع الشمر وجابرا بلعسني كذاب ورواه الحافظ أبوالقاسم تمام ن محدالرازى في فوائده حدثنا محدين ابراهم بن عبدالرجن أخبرنا أو بكرأ جدن عبدالرجن بن أبي حصن الانطرسوسي حدثنا كمد بن

(و ببدى ضبعيه) لقوله عليسه السلام وأمد ضبعيك و يروى وأبتمن الابدادوه والمدوالا ولمن الابداء وهوالمدوالا ولمن الابداء وهوالا ظهاد (ويجافى بطنه عن فذيه) لا ته عليه السلام كان اذا سحد جافى حتى ان جمة لوأرادت أن تمر بين يديه لمرت وقيل اذا كان فى الصف لا يجافى كى لا يؤذى جاره (ويوجه أصابع رجليه تحو القبلة) لقوله عليه السلام اذا سحد المؤمن محد كل عضومنه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع (ويقول فى سحوده سحان ربى الاعلى ثلاث اوذاك أدناه)

دحد شاسويد بن عبدالمزيز بن عرعن نافع عن ابن عرأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كورالمهارة وأخرحه البهق في سننه عن هشآم عن الحسن فالكان أصحاب رسول الله صلى الله علمه صدون وأمديهم في ثمامهم ويسحسدالرحسل منهم على عمامته وذكره النخاري في صحيحه تعليقا فقال وفال الحسن كان القوم يسحدون على العامة والقلنسوة ومداه في كميه وروى الأي المسبة حدثنا شريك عن حسين معدالله عن عكرمه عن ان عياس رضى الله عنهما أن الذي صلى الله علسه الرصلي في قو بواحد شق بفضوله حرالارض ويردها ورواه أحسدوا سعني نزاهو بهوا يوبعملي والطبرانى وابن عدى في الكامل وأعلى يحسن س عبدالله وضعفه عن ابن معين والنسائي والمديي قال وهوعندى عن مكتب حديثه فاني لم أحدله حديثامنكرا وهوحسين بعيدالله بزعيدا فلهن العباس ان عبد المطلب وعمناه ماأخر حه الستة عن أنس كنا نصلي مع الني صلى الله عليه وسلم في شدة الحرّ فأدا لم يستطع أحدنا أن عكن وجهه من الارض بسط فويه فسحد عليه والاتفاق على أن الحائل ليس عانعمن السحود ولمرادما نحن فسه الاعكونه متصلابه وعنع تأثير ذلك في الفسادلو تعرّدعن المنقولات وفيه ماسمعت وان سكلم في بعضها كفي البعض الأنخر ولوتم تضعيف كلها كأنت حسنة لتعدد الطرق وكترتهما وقدروى من غيرالوجوه التىذكرناهاأ يضاو يكني مانقيله المسين البصرىعي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويه يقوى طن صعة المرفوعات ادليس معنى الضعيف الباطل في الامربل مالم يثدت بالشروط المعتسرة عنداهل المديث مع تحويز كونه صححافي نفس الامر فصوزأن تقترن فرشة تحفق ذلكوان الراوى الضسعسف أجادني هستذا المتن المعن فيصكه بعمع أن اعتسار الشعبة في الحائل بقنضى عدم اعتباره حائلا فيصر كانه سعد بلاحائل ولا يحوزمس المعتف بكه كما لابحوز بكفه ولوبسط كمه على نجاسة فسجد عليمه لايجوز في الاصهوان كان المرغيث اني صعيم الحواذ فليس بشئ هذاوماذكر في التعنيس من علامة الميم اله يكره السعود على كور العمامة لما فيه من ترك التعظيم لأيراديه أصل التعظيم والالم يصعمل نهاشه وهذالان الركن فعلوضع للنعظيم ولان المشاهد من وضع الرحل الجهة في العمامة على الأرض ما كسالغيره عدَّه تعظيما أي تعظيم هذا في الحائل التابيع أماالحآثل الذى هو بعضه فقداخ الفوافيه فاوسعدعلى كفهوهي على الارض قبل لا بجوزوصم الجواذ أوعلى فده قبل لايحوز ولوبعذر وقبل يحوز بالاعذر وليس بشئ يلتفث البه بللايحل عنسدي نقله كى لايشتهر وصح الجواز بعذر لايدونه وعلى ركبتيه لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه مخلا فالسكن ان كان بعذركفاه باعتبارمافي ضمنهمن الاعماء وكانعدم الخلاف فيه ليكون المحود رقع على وف الركبة وهولامأخدذ فدرالواحب من الجهة في التعنيس لوسعد على حرصد غيران كان أكثر المهه على الارض يحوزوالافلا والذي ينبغي ترجيم الفسادعلى الكف والفغذ (قوله وأمدضعيك) غريب وانمارواه عُبدالرزاق عن ابن عرقال أخبرنا سفيان المورى عن آدم بزعلى البكرى فالرآنى ابن عروأنا أصلى لأأتحانى عن الارض بدراع "فقال باابن أخى لا تبسط بسط السبع وا دعم على راحسك وأبدض عيك فانك اذا فعلت ذلك سحد كل عضومنك و رفع ان حبان بلفظ وحاف عن ضعيك (قوله ادامجد مانى أخرجهمسلم كاناذاسجد عافى حتى لوشاءت بهمة أنتمر بين يديه لمرت ورواه الحاكم والطبراني

(ويجانى بطنه) أى يباعد والهمة ولد الشاة بعسد السخلة فان أول ما تمسعه سخلة ثم يصربهمة وقوله (واذاسعداً حدكم) بالواومعطوف على اذاركع أحدكم لانهما فى حديث واحد وقوله (ثم برفع رأسه و يكبر) الرفع فريضة كا أن السعدة الثانية فرص فلا بدمن رفع الرأس ليتحقق الانتقال الهاوالتكبيرسنة وقوله (لماروبنا) اشارة الى قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض و رفع وقوله (وتكلموا) أى المشايخ (فى مقد دارال فع) فقال بعضهم اذا ذا يل جهته عن الارض ثما عادها جاز دلا عن السعد تين وقال الحسن برذياد اذا وقور يسمن الاول وقال عمد ين المنافر أنه وفع مهته مقد دارما يقع عند الناظر أنه وفع ما تعرى فان فعل (٢١٦) ذلك جازعن السعدة غين والا مسكون عن سعدة واحدة رأسه ليستجد أخرى فان فعل (٢١٦)

وفي القدوري اله يكثني بأدنى ماينطلق عليسه أبهم الرفع وجعمل شيخ الاسلام هذا أصموقال لان الواجب هوالرفع فاذا وحدد أدنى مايتساوله اسمالرفع بالنرفع حبسه كان مؤدّما لهـ ذا الركن قال المسنف (والاضع انهاذا كانالى السعودأقرب لايحوزلانه بعدساحدا وان كان الى الحاوس أقرب جاز لانه يعد جالسا نتهقق السعدة الثانية) معنى بعسد ذلك المقدار من الرقسع وهو المروى عن أبي حسفة ذكره فيشرح الطماوى وتكلم مشايخنافي كون الركوع في كلركعة مرة والسحود مرتن فذهب أكثرهم الى أنه توقيقي وانساع للشرعس غسرأن يعقل لهمعني وقدتعبد ناالشرع

سالانعقلله معنى تحقيقا

لقوله عليسه السلام واذاسيداً حدكم فليقل في سيوده سيسان دي الاعلى ثلاثا وذلك أدناه أى أدنى كال الجيع و يستعب أن يزيد على الشيلاث في الركوع والسيود بعسدان يختم بالوترلانه عليه السلام كان يخسب الوتر وان كان اما مالا يزيد على وجسه على القوم حتى لا يؤدى الى التنفير ثم تسبيعات الركوع والسيودسنة لان النص تناوله سمادون تسبيعاتهما فلا يزاد على النص (والمرأة تنفض في سيودها وتلزق بطنها بفغذيها) لان ذلا أسترلها قال (ثم يرفع رأسه و يكبر) لملروينا (فاذا اطمأن بالساكر وسيسد) لقوله عليه السلام في حديث الاعرابي ثم ادفع رأسك حتى تستوى بالساولولم بستوجالسا وسيدا خرى أجزأه عنسدا بي حديث الاعرابي ثم ادفع رأسك حتى تستوى في مقدار الرفع والاصمانه اذا كان الى السيود أفرب لا يجوز لا نه يعتساجدا وان كان الى المحلوس أفر بالمنافية والدين قال (فاذا اطمأن ساجدا كبر) وقد ذكرناه (و يستوى قائما على صدورة دميه ولا يقعد

وقالافيسه بهسة وعلى الباه ضمة بخط بعض المفاظ على تصغير بهمة قيل وهوالصواب وفتحها خطأ وقول لقوله صلى القه عليه وسلم الماسعد المنه المحفوظ روابه ذلك من فعله وقد تقدم في بعض ماأسلفناه وفي النسارى في حديث أي بعيد كذت أحفظ كم لصلاة رسول القه عليه وسلم الى أن قال فاذا سجد وضع بديه غير مفترش و لاها بضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة (قول لانه صلى الله عليه وسلم كان يختم بالوثر) غريب والقه سجانه وتعالى أعلم (قول فلا يزاد على النص) عدم الزيادة لايستنزم القول بالسنية لجواز الوجوب والمواظبة والامرمن قوله فليقل اجعلوها يقتضه الالصارف يضلاف قول ألى مطيع بافتراضها فانه مشكل جدا وقيسل في الصارف انه عدم ذكر ها الاعرابى عند تعليم من أي من أنه كان يكبر عند كل خفض ودفع يفيد أن هذه الكراهة كراهمة تنزيه (قول له لل المناف والتصريح بأنه أهم استعباب وتعليم الله والمائد وعنه أذار فع قدر ما يتمي وافعا جاز قال في الحيف واختيارها وتعلى المنف عناره بأنه يعديقت عنه الرواية الناظرة الموقع جاز قان أداد المناظر عن يعد المنافرة والافهوم عنى الرواية الثانية ثما عتقادى أنه اذا المستوصل مفي الملسة والقومة فهوم عنى عنه المنافرة القومة عنار المنف والافهوم عنى الرواية الثانية ثما عتقادى أنه اذا المستوصل مفي الملسة والقومة في المنافرة والمنافرة والمنافرة

لذاك حكمة فقال انما كان السعود مثى ترغيما الشيطان فأنه أمر بسعدة فليف على فعو فهو سعدم تن ترغيما السعدة الأولى بسيد مرتين ترغيما السعدة الأولى بسير في المستدم تن ترغيما السعدة الأولى بسير المائه خلق من الأرض وفي الثانية بشير الحائه بعادالها قال الله تعالى منها خلقنا كم وفيها نعيد كم وقوله (وقدذ كرناه) قيسل أراد به قوله كان يكرعند كل خفض و رفع والمناسب الملك أن يقول مارو يناولعه اشارة الحقوله الماروينا وقوله (ولا بقعد) أى لا عمل على منه في قوله المنازة الحقوله المنازة الحقولة المنازة المنازة الحقولة المنازة المنا

(ولابعتدبيديه على الارض) بل على ركبتيه (وقال الشافعي عبلس حلسة خفيفة عبنهض معتدا على الارض) الماروى في حديث مالك بناطو يرث أن النبي صلى الله عليه وسلم كأن اذارفع رأسه من السعود قعد م خض (ولناحديث أبهر يرة أن النبي صلى اقه عليه فعله علمه السلام في حال الكبر) بعني وسلم كان بنهض فى الصلاة على صدور ولميه وماروا ومحول على

> ولا يعتمد بيديه على الارض) وقال الشاقعي رجه الله يجلس حلسة خفيفة ثم ننهض معتمد اعلى الارض لما روى أن الني عليه السلام فعل ذلك ولناحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن الني عليه السلام كان ينهض فى الصلاة على صدور قدميه ومارواه محمول على حالة السكير ولان هذه قعدة استراحة والصلام ماوضعت لها (و يفعل فى الركعة الثانية مثل مافعل فى الاولى) لانه تكرار الاركان (الاأنه لايستفتح ولا يتعود) لانهما لم يشرعا الامرة واحدة (ولا يرفع يديه الافى السكبيرة الاولى) خلافالمشافعي رجه الله في الركوع والرفع منه لقوله عليه السلام

> فهوا ملا تقدم (قوله ولا يعمد بيديه على الارض) والكن على ركبتيه (قوله فعل ذلك) في المخداري عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في وترمن صلامه لم ينهض حتى يستوى قاعدا (قوله ولساحديث أبي هررة) أخرجه الترمذي عن الدين اياس عن صالح مولى التوامة عن أى هر رة قال كان الني صلى اقه علمه وسلم بنهض في الصلاة على صدور قدممه قال الترمذي حدث أيهمر ووعليه الملعندأهل العبلوخ الدين إناس وبقال ابن إناس ضعيف عندأهل المديث وكذا أعداه أبن عدى به قال وهومع ضعفه بكتب حديثه قال ان القطان والذي أعل به خالد موجود في صالح وهوالاختلاط فلامعي التفصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذى العمل عليه عندأ هل العلم يقتضي قرةأصله وانضعف خصوص هذا الطريق وهوكذلك أخرج ابن أبي شيبة عن النمسعودانه كان ينهض فى المسلاة على صدور قدميه ولم يحلس وأخرج نصوه عن على وكذاعن ابن عروابن الزبر وكذا عنعر وأخرج عن الشعى قال كان عر وعلى وأصحاب الني مسلى الله عليموسل بنهضون في الصلاة على مدورا قدامهم وأخرج عن النعبان ين أبي عيماش أدركت غروا مدمن أصاب رسول الله صلى الله علسه وسلم فسكان اذارفع أحدهم وأسهمن السحدة الثانيسة في الركعة الأولى والشالشة نهض كاهوولم يجلس وأخر حمعب والرزاق عن ان مسعودوا بن عباس وان عررضي الله عنهم وأخرجه البهق عن عبد الرحن سيندأ أورأى المن مسعود فذكر معناه فقد انفق أكار العصابة الذين كأنوا أفرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشدًا قنفاء لاثر ، وألزم المصبته من مالك ن الحوير شوضى الله عنه على خلافما فال فوجب تقديمه وأذاكان العمل عليه عندأ هل العلم كاسمعته من قول الترمذي وعن ان عرائه نهى صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على مديه اذا نمض في الصلاة رواه أبود اود وفي حديث واثلانه صلى الله عليسه وسلم أذانهض اعتمسد على غفذته والتوفيق أولى فيحمسل مار وادعلي حالة الكمر واذاروى أنه صلى المعليه وسلم قال لا سادروني في ركوع ولاسعود فان مهما أسبق كمبه اذاركعت تدركوني اذاسعدت اني فدهنت أغرجه أبوداود هذا ويكره تقديم احدى الرجلين عندالنهوض ويستحب الهبوط بالمين والنهوص بالشمال (قوله لقوله صلى الله عليسه وسلم) غرب بهذا اللفظ وقسدروى الطبراني بسندهعن ابن أيى ليعن المكمعن مقسمعن ابنعب اسعنه صلى القدعليه وسلم لاترفع الايدى الافى سبعمواطن حين يفتتح الصلاة وحين يدخل المسعدا لحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على المروة وحسن بقف مع الناس عشبة عرفة و بجمع والمقامين حين يرمى الجرة ود كر والمعارى معلقاني كابه المفرد في وفع السدين فق الوقال وكبيع عن ابن أبي ليسلى عن المسكم عن مقسم عن ابن

فعل ذلك حسن ماكير وأسن علىماروى عنهانه علمه الصلاة والسلام كان مقول لاسادروني بالركوع والسعود فانى فسدرنت ومارو يذاه محول على حال القدرة نسوني سالاخسار من هـ ذا الوحه أو تترك الاخسار كلها للنعارض ويعسل بالقياس وهوقوله فالكتاب ولان هذه تعدة استراحمة لانه لامأتىبها الفصل فأنالفصل القعدة اغباشرع امابين المسحدتين أوبين الشفعن ولأحاحة الىواحدمنهما والصلاة ما وضمها قال (ويفسمل في الثانية مثل مَافعل في الاولى) يفعل المسلى في الركعة الثانية مثل مافعل في الركعة الاولى (لانه) أى الركعة الثانية وذكرالضمر ماعشارا للسعر (نكرارالاركان) والتكرار يقتضى اعادة الاول (الا أنه لا يستفي فيل أى لا يقسول سسمانك اللهمالخ ويسمى هذادعاء الاستفتاح (ولا بتعوذ لانهمالم يشرعاالامرة)لان رواة مسلاة النيعلسه الصلاة والسلام مارووه الامرة واحدة (ولأرفع يديه الافى التكبيرة الاولى)وقال الشافعي رفعهما عند الركوع وعندوفع الرأسمنة

(۲۸ - فتحالقدر اول) لماروي في حديث آبن عر وغديره النالني صدفي الله عليه موسلم فعل كذلك ولناماروي الطعاوى باستاده الى ابن عروابن عباس رضى الله عنهم أن الني عليه الصلاة والسلام

قال (لارفع الايدى الافسسع مواطن) فى افتتاح الصلاة وفى التكبير القنوت فى العيدين وعنداستلام الحجر وعلى الصفا والمروة وجمع وعرفات وعندالمقامين عنسدا لجرتين) أرادبهما الأولى والوسطى دون العقبة والمتنازع فسعليس من ذلك ومارواه عمول على الابتداء أى انه كان ثم نسخ كذا نقل عن عبدالله بن الزبيروضى الله عنه دوى عندائه وأى رجلا يصلى فى المسجد الحرام بوفع يديه فى الصدلاة عند الركوع (٢١٨) وعند رفع الرأس منه فلا فرغمن صلاته قال له لا تفعل فان هذا شى فعله رسول الله

لاترفع الايدى الافسبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر إلاربع في الحجو الذي وي وي والمن عمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير

عباس رضى الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدى الافى سبع مواطن في افتتاح الصلاة وفي استقبال الكعبة وعلى الصسفاوالمروة وبعرفأت وتجمع وفى المفامين وعندا لجرتين وقال قال شعبة لم يسمع المكم عن مقسم الأأر بعسة أحاد بث ليس هذا منها فهو مرسل وغير محفوظ قال وأيضا فهم يعنى أصاب الفواهذاا المديث في تكبيرات العيدين وتكبيرة القنوت انتهى وقال في الأمام اعترض عليه وجوه تفردا بزأبي ليسلى وترك الاحتجاج به ورواية وكسع عنسه بالوقف على ابن عباس وابن عمر قال الخاكم وكسع أثبت من كلمن روى هدذاعن ابن أبي ليسلى وبرواية جماعة من النابعين بأسابيد صهةعن ابنعر وابنعباس رضى الله عنهما المما كأنار فعان أيديهما عند الركوع وبعدر فع الرأس منه وقدأسنداه الحالني صلى الله عليه وسلم و بأنهر ويعن الحكم قال في جيع الروايات ترفع الايدى وليس في شئ منهالا ترفع ألافها و يستصيل أن يكون لا ترفع الافها صيحا وقد تُواترت الاحباد بالرفع في غبرها كثبرا فنهاالاستسقاه ودعاه رسول اللهصلي الله عليه وسلم هذا حاصله وأحسنهاان المصرغير مراد لمآذ كرمن ثبوت الرفع فى غيرالمذ كورة فاذا ثبت عندال كوع والرفع منه وجب القول به وقد ثبت وهوماأخرجه السنة عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن عبد الله بن عرر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلماذا قام الى المسلاة رفع مدمه حتى مكونا حسفو منكسه ثم كعرفاذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك واذا رفع من الركوع فعلم ألذلك ولا يفعله حين يرفع رأسه من المسجود وجوابه المعارضة على أبي داود والترمذىعن وكسع عن سفيان الثورى عن عاصم من كليب عن عبد الرحن بن الاسودعن علقسة قال فالعبدالله ومسعود ألاأصلى بكم صلاة وسول الله حسلى الله عليه وسلم فصلى والرفع يديه الافى أول مرة وفي الفظ فكان رفع مدمه في أول مرة م لا يعود فال الترمذي حديث حسن وأخرجه النسائي عناس المسارك عن سفيان الخ ومانقل عن اس المبارك انه قال لم يثبت عندى حديث المن مسعود فغير ضائر بعددماثبت بالطربق التىذكرنا والقدح في عاصم بن كليب غيرمقبول فقدو ثقه ابن معين وأخرج اسم حديثه فالهدى وغيره عنعلى وفىعبد الرحن بانه أيسمع من علقة باطل لانه عن رجل عهول وقدذ كرءابن حبان فى كاب الثقات وقال مات سنة نسع وتسعين وسنه سن إراهيم النفعي وماالمانع حنئذمن سماعه من علقمة والانفاق على سماع النفعي منه وصرح الخطس في كاب المتفق والمفترق في رجمة عبد ما ارجن هدذا أنه سمعاً با وعلممة وماقيل ان الحديث صحيم وانماللنكر فسمعلي وكسع زيادة غ لايعود نقل عن الدارقطني ومحسدين نصر المروزي وابن القطان فاغه هوظن ظنوه ولذانسب غبره ولاء الوهم الى سفيان الثورى كالمفارى في كابه في رفع البيدين وقال ان أبي حاتم انه سأل أباه عند فقال هذا خطأ يقال وهم فيده الثورى فعرفنا انه لماروى من طرق ليدون هسذه الزيادة ظنوه اخطأ واختلفوا فالغالط وغاية الآمرأن الاصسل رواه مرة بتمسامه ومرة

صلى الله عليه وسلم تركه وفي المسئلة حكامة روى أن الاوزاى لق أماحسفة رجههماالله في المسيد المرام فقال مامال أهسل العراق لايرفعون أيديهم عنسدالركوع وعنسدرفع الرأس منه وفد حدّثني الزهرى عنسالمعنان عر أنه علمه السلام كأن برفع بدبه عندهما فقال أوحنفة حدثني حاد عن ابراهم عن علقة عن عبدالله شمسعودرضي الله عنهم أن الني صلى الله علىــەوسلم كان برفع بديه عند تكسرة الاقتتاح ثملابعود فقال الاوزاى عمامن أى حنيفة أحدثه محديث الزهرى عنسالم وهو يحدثني بحديث حماد عن اراهم فرحم حديثه بعاواسناده فقال أبوحنيفة أماحادفكان أفصهمن الزهرى والراهيم كانأفقه من سالم ولولاسست ان عرلفلت بأنعلقة أفقله منه وأماعيدالله فعيدالله فرجع حديثه بفقه الرواة وهوالمذهب فانالترجيم بفقه الرواة لايعاوالاسناد

والكلام في هذا الموضع كثير وهذا المختصر لا يحمّل خلاأن المعمّد على الرواة ورواة أخبارنا البدريون من أصحاب بعضه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا ياون النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وروانه ابن عرووائل بن حجر كانوا بقومون ببعد منه عليسه الصلاة والسلم والاخذ بقول الاقرب أولى وروى عن ابن عباس رضى الله عنهسما أنه قال ان العشرة اذبن شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم الجنة لم يكوفوا رفعون أمديهم الاعند افتتاح الصلاة

عضه بحسب تعلق الغرض وبالجلة فز بادة العدل الضابط مقدولة خصوصا وقسديق يع عليها فرواه ان المبارك فميافسدمناممن روامة النسائي وأخرج الدارقطني والنعسدي عنهمدن جابرعن حمادين أيسليان عنابراهم عنعلقه عن عبدالله فالصليت معرسول الله صلى الله عليه وسلموأى بكروعر رضى اللهءنهسما فلم يرفعوا أيديهسم الاعنسدا ستفتاح الصلاة واعترف الدارقطني بتصويب ارسال ابراهم بماياء عن ان مسعود وتضعف ان جابر وقول آلحا كمف أحسن ماقسل فسه أنه يسرق المسدن من كل من بذا كرمغمنوع قال الشيزق الامام العسل بهذه المكلية متعسف وأحسن من ذلك فول النعدي كان المصيّ بن أبي السرائيل بفضلٌ عجسدين جابرعلي جساعة همأ فضل منه وأوثق وقيدر ويءنيه من الكيار أبوب والنءوف وهشام ينحسان والثوري وشبعية والن عيينة وغيره. ولولاأنه في الحل الرفيع لم يروعنه هولا موتم ابوً يدجعة هـ ذمال بادة روا به أبي حنيفة من غـ برالطريق المسذكور وذلك انهاجتمع معالاو زاى يمكة في دارا لحناطين كإحكى ان عيينسة فقال الاو زاعي ما بالسكم لاترفعون عنسدالركوع والرفع منه فقال لاحسل انه لم يصوعن رسول القهصلي الله علىه وسلم فيهشئ فقال الاو زامى كيف لم يصم وقد حد ثنى الزهرى عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله علمه وسلم كانبرفعيدهاذا افتتمالصلاة وعندالركوع وعندالرفعمنه ففال أبوحنيفة حدثنا حادعن ابراهم عنعلقة والاسودعن عبدالله بنمسعود أن الني صلى الله عليه وسلم كان لا رفع بديه الاعند افتتاح المسلاة عملا بعودلشي من ذاك فقال الاو زاعي أحدثك عن الزهري عن سالم عن أسه وتقول حدثني حادعن ابراهيم فقال أبوحنيفة كان حلدا فقهمن الزهرى وكان ابراهيم أفقمن سالم وعلقة ليس مدون من ابن عرفى الفقه وان كانت لابن عرصمة والفضيل صعبة فالاسود الفضيل كثير وعسدالله سدانته فرج يفقسه الرواة كارج الاوزاى بعلوالاسسناد وهوالمذهب المنصورعنسدنا وروى الطعاوى ثماليهة من حديث الحسدن بن عباش يسند صحير عن الاسود قال رأيت عرب الحطاب رضي اللهعنه رفع بديه فيأول شكبيرة ثملايعود فالورأيت أيراهم والشعبي بفعلان ذلك وعارضه الحاكبروا يتطاوسين كسانعن انءر رضي الله عنهسما كان رفع بديه في الركوع وعنسدالرفع منه وروى الطعاوى عن أي بكرالنه شلى عن عاصم ن كلس عن أسه أن عليارضي الله عنده وفع يدُمه فيأول النكسر ثملهيعد ومافي الترمذيعن على رضي انتهعنه عنه صلى انتهعليه وسلم كان اذاقام للاة المكتوية كبرورفع بديه حدذو منكبه ويصنع مثل ذلك اذاقضي قراءته وأرادأن بركع سنعه اذار فعرمن الركوع ولابر فعريد به في شيَّ من الصلاَّةُ وهو قاعدواذا قام من السحيد تبن رفع كذلك صحمه الترمذي فعمول على التسيخ للاتفاق على نسيخ الرفع عنسدالسيمود واعسلم أن الاسمارعن العماية والطرق عنه صلى الله عليه وسلم كثيرة جداوالكلام فيها واسع من جهسة الطعاوى وغيره والقسدرالمضقق بعسدذلك كله ثبوت روامة كلمن الامرين عنه مسلى الله علسه وسهلم الرفع عنسد الركوع وعدمسه فيصناج الى الترجيح لقسام التعارض ويترجي ماصرفاالمه بأنه قدعل مأنه كانت أقوال مباحة في الصلاة وأفعال من جنس هذا الرفع وقدعل نسخها فلا يعدأن مكون هو أيضام شمولا بالنسخ خصوصا وقدثنت مانعارضيه ثبوتا لامرقه بخسلاف عدمه فانه لابتطرق البه احتمال عسدم الشرعية لانهليسمن حنسماعهدفيه ذلك يلمن حنس السكون الذي هوطريق ما أجبرعلي طلبه فىالصىلاة أعنى الخشوع وكذا بأفضلية الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كأقاله ألوحنيفة الاوزاى وروى أبوحنيف عن حادعن ابراهم خالذ كرعند واثل بن حرائه رأى رسول الله لمحالله عليه وسلم ترفع يدمه عندالركوع وعندالسحود فقسال أعرابى لميصل مع النبى صسلى الله عليه

وقوله (واذارفعرأسهمن السحدة الشانية) ظاهر وقوله (وبسط أصابعه وتشهد) وهل يشير بالمسجعة اذاانتهى الى الشهادة أولا من غرار فن المشايخ من بقول بأنه لا يشير لان في الاشارة بإدة رفع لا يحتاج اليهافاتيل أولى لان مبنى الصلاة على السكينة والوقاد ومنهم من يقول يشير بها وقد نص مجدين المسنع على هذا في كاب المسجعة حدثنا عن رسول الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك أى يشير ثم قال نصنع رسول الله صلى الله على يشير قال يقبض اصبعه الخنصر والتي تليه او يحتى الوسطى مع الابهام ويشير بسبابته وكلام المصنف وهو قوله (ولأن فيه توجيه أصابع بدمه الى القبلة) بشيرالى أنه لا يحتى شأمن الاصابع قال (والتشهد الحيات تنه الح) اعلم أن لعررضى الله عنه تشهدا ولعلى رضى الله عنه تشهدا ولعبدا قله بن عباس رضى الله عنه تشهدا ولعبدا قله بن عباس وهو ماذكره في الكتاب النصاب المسعود (و ٢٠) والشافى بتشهدا بن عباس وهو ماذكره في الكتاب النصاب الماركات

الصاوات الطيبات تهسلام

علمكأيهاالني ورجةالله

وبركاته سلام علىناوعلى

عاداته الصالحسن أشهد

أن لاإله الاالله وأشهدأن

مجددا رسول الله قال

والاخذعاروامانعاس

رضي الله عنه أولى لوجوه

أربعة أجدهاان فسهز بادة

كلةوهى المباركات والثانى أنهموافق القرآن على ما قال

تعالى تحية من عندالله

مباركة طبية والثالث أنه

ذكرالسلام بغيرالالف

واللام وأكثر تسلمات

القرآنمذ كوربغىرالالف

واللام قال الله سيحانه

وتعالى سلام عليكم طبتم

فالواسلاما فالسلام وسلام

(واذارفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجسله اليسرى فلس عليها ونصب اليني نصبا و وجه أصاده من والقبلة) هكذا وصفت عائشة فعود رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة (و وضع بديه على فذيه و بسبط أصابعه وتشهد) ير وى ذلك في حديث وائل بن حررضى الله عنه ولان فيه وجهة أصابع يديه الى القبلة (فان كانت امر أه جلست على اليتها اليسرى وأخر جت رجليها من الجانب الايمن) لا ته أسترلها (والتشهد التصات تقه والصاوات والطيبات السلام عليك أيها النبى الخوه وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فانه قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى وعلى التشهد كاكان يعلى سورة من القرآن و قال قل التحيات تقه الخويات الطيبات المسلام عليك أيها النبي ورجة الله عباس رضى الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصاوات الطيبات المسلام عليك أيها النبي ورجة الله و بركانه سلام عليك أيها النبي ورجة الله و بركانه سلام عليك أيها النبي ورجة الله

وسلم صلاة أرى قبلها قط أفهو أعلم نعبدالله وأصحابه حفظ ولم يحفظوا وفي روايه وقد حدثى من لاأحصى عن عبدالله انه رفع يديه في بدء الصلاة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبدالله عالم بشرائع الاسلام وحدوده منفقد لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم الزم في اقامته وأسفاره وقد صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم المالا يعصى في كون الاخذية عندالتعارض أولى من افراد مقابله ومن القول بسنية كل من الامرين والله سعانه وتعالى أعلى (قول هكذار وتعائشة رضى الله عنها الذي في مسلم عن عائشة رضى الله عنها كان وسول الله صلى القه عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير النبي ان قالت وكان يفترش وسلم السرى و ينصب وسلم الماله عن ابن عرعن أبيه وضى الله عنها قال من سنة الصلاة أن ينصب قدمه المبنى و في النساق عن ابن عرعن أبيه وضى الله عنها الله الله الله الله الله الله عنها الله عنها الله على اليسرى و في الله على اليسرى على اليسرى على الله على الله من الله على الله من الله على الله على الله على الله من الله على الله من الله على الله والمالة على الله على الله

علسه يوم ولد وأشرف السول الله على الله على عديت واسل على المشهد افترش رجله السمرى ووضع ده السمرى على الشكلام ماوافق القرات المسمى وفصد السمرى ونصب رجله البينى من غير وادة على ذلك وفى مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا جلس المناخر عن الدخية الله مناخر عين المسمود لان ابن عباس كان صغير السن فكان ينقل ما تأخر من الشرع وأصحابنا رضى الله عليه المعلود وهو النحيات بقه والصلوات والطيبات السلام عليك أيما الذي ورجة الله و بركانه السلام علينا وعلى عبادالله الما المنه والمهد أن مجد اعبد ورسولة أولى وجوه ذكر بعضم الى الكتاب فانه قال أخذ سول الله صلى الله عليه وسلم يدى وعلى النه السلام علين المنه والمنافر المنه وقوله والصلوات بالواويف دعيد المكلام كافي القسم وقوله أخذ بيدى وعلى بفيد والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة والم

لان فيه الامروأ قله الاستعباب والالف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي لنجديد المكلام كافي القسم وتأكيد التعليم

وفى خـــــرنا زيادة الواوأو الالف واللام وقوله عبده فكان أولى وعن قدوله وافق القرآن أنه لس عرجع لان قراءة القرآن فى القعدة مكروهة فكنف يستعب مابوافقسه وعن قوله أكثر التسلمات بغير الالف وآللام أنه يحتلزم الموافضة وفد قلناانها مكروهة على أن السلام في القسرآن باء بالالف واللامأيضا فالالله تعالى والسلام على تومولدت والسلام على من البع الهدى وعنقولهان خبرابن عباس متأخرأنه لسكذلك روىالكرخي فىحسدىث انمسسعود قال كنا نقسول في أول الاسلام الصبات الطاهرات الماركات الزاكات فدل على أن خبره متأخر عمارواه ابنعياس وقوله لاناب عباس بروى آخرالسسن لس شي لانأحدا لم

فى الصلاة وضع كفه البمي على فحده البمني وقبض أصابعه كلها وأشار باصبعه الني تلي الابهام و وضع كفه السرى على فدده السرى ولاشك أن وضع الكف مع قبض الاصابع لا يصقق فالمراد والله أعلم وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند الآشارة وهو المروى عن محد في كيفية الاشارة قال يقبض خنصره والتى تليهاو يحلق الوسطى والابهام ويقسم المسحة وكذاعن أبي يوسف رجمه الله في الامالى وهدذافر ع تصيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لايشيرا صلا وهوخلاف الدراية والرواية فعن محسد ان ماذ كرفاه في كيفية الاشارة مما نقلنا مقول أي حنيف ة رضي الله عنسه و يكرم أن يشسر بمسجتيه وعن الحلوانى يقيم الاصبع عند لااله ويضعها عند الاالله ليكون الرفع النني والوضع الاثبات وينبغى أن يكون أطراف الاصابع على رف الركبة لامياء دةعنها (قول لان فيه الامراك) روى السنة واللفظ لمسلم عن ان مسعود رضى الله عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كني بين كفيه كايعلى السورة من القرآن فقال اذاقعد أحد كم في الصلاة فليقل التميات لله والصاوات الخ وفى لفظ النسائي اذا قعسدتم في كل ركعتين فقولوا فهسذا هوالامرالمعر وف روامة (قول والالف واللام)هي في رواية مسلم وأبي داودواب مأجه عن ان عباس رضي الله عنهماور واية الترمذي والنسائ عنه بالتنكير وأصحاب السافعي في العمل على هده الرواية فصح الترجيع على ماذهبوا اليه وأمازيادة الواوفليست في تشهدا بن عبساس في جسع الروايات (قوله وتأكيد النعليم) يعنى به أخذه بيد مازيادة التوكيدليس في تشبهدا بن عباس أمانفس التعليم فني تشهدا بن عباس رضى الله عنه فان لفظه كان صلى الله عليه وسلم يعلنا التشهد كايعلنا السورة من القرآن فكان يقول النعيات تله فقول الزيلعي في التغريج وأماالتعلم أيضافهوفي تشهدا بنعباس دفعالهذا الوجهمن الترجيح ليس بوارد ومن وجوه الترجيح أيضاأن الائمة الستة انفقوا عليه لفظاومعني وهونادر وتشهد آبن عباس رضى اللهعنه معدودف أفرادمسه وانرواه غيراليضارى من السيتة وأعلى درجات الصيع عندهم ما اتفق عليسه الشيخان ولوفى أصله فكيفاذا انفقاعلى لفظه ولذا أجمع العلماءعلى أنه أصم حديث في الساب فال الترمذى أصح حديث عن الني صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود والعل عليه عندأ كثرالعمابة والتابعين ثأخرج عن خصيف قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسام فقلت له

يرجع رواية أصاغر الصابة على أكابرهم رضى الله عنهم ولان ابن مسعود وان تقدّمت هجرته فقد دامت صبته الى أن قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل فى تفسير النهيات أى العبادات القولية لله والصلوات أى العبادات البدنية لله والطبيات أى العبادات المالية لله وقوله السلام عليك حكاية السلام الذى ردّه الله تعالى على نبيه عليه السلام ليا المعراج لما أثنى على الله بنا الله المعرود الله بنا الله المعرود الله بنا المعرود الله عليه في مقابله الله الله أنها السلام عقابلة العبات والرحمة عقابلة الصاوات والبركة عقابلة الطبيات والرحمة عقابلة المسلام والبركة عقابلة الطبيات والرحمة عقابلة المسلوم والبركة عقابلة الطبيات

وقوله (ولا بزيد على هدذا) أى على مقدار التشهد وقال الشافعي فى الجديد تسن الصلاة على النبي (فى القعدة الاولى) خديث أمسلة فى كلركعتين تشهد وسلام على المرابع المسلام التشهد في وسط الصلاة وآخرها فاذا كان في وسط الصلاة في المسلام فاذا كان في وسط الصلاة في التشهد في التشهد واذا كان آخر العسلاة دعالنفسه عما شاه ومار وا محول على التطوع فان كل شفع من التطوع صلاة على حديدة (٧٧٧) أومراده سلام التشهد قال (ويقرأ في الركعتين الاخريين فاتحة

(ولاير يدعلى هدذا في القعدة الاولى) لقول الن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد فى وسط الصلاة وآخرها فاذا كان وسط الصلاة ممض اذافرغ من التشهد واذا كان آخر الصلاة دعا لنفسم عاشاء (ويقرأ في الركعتن الاخريين بفاتحة الكتاب وحدها) لحديث أى قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأفي الاخريين بفاتحة الكتاب وهدنا بيان الافضل هو العديم لأن القراءة فرض فالركعت من على مأيا تسكمن بعدان شاءالله تعالى (وجلس في الاخيرة كالحلس في الاولى) لماروينا منحدبث وائل وعائشة رضى الله عنهما ولانهاأ شقعلى البدن فكان أولى من النورك الذي عيل اليه مالك رجه الله والذي رويه أنه صلى الله عليه وسلم قعد متوركا ضعفه الطحاوى رجه الله انالناس قداختلفوا فى التشهد فقال عليك بتشهدان مسعود وكقول الترمذي قال الططابي وابن المنذر وبمن وافق ابن مسعود على رفعه معاوية أخرج الطبران عنه كان يعام الناس التشهد وهوعلى المنبر عنسه صلى الله عليه وسلم النعيات اله والصاوات الخسواء وعائشة في سنن البيه في عنها قالت هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التعيات تله والصاوات الخ قال النووى استاده حيد واستفدنامنه أنتشهد مطى الله عليه وسلم بلفظ تشهدنا وسلمان ووى الطيرانى والبزارع فأبي واشدقال سألت سلان عن التشهد فقال أعلكم كاعلنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم النعيات اله والصاوات الخ سواء قال أوحنيفة رضي الله عنسه أخد خداد بنسلم ان سدى وعلى التشهد وقال حاد أخذ ابراهيم يدى وعلى النشهد وقال ابراهيم أخد فعلقة يدى وعلى النشهد وقال علقة أخذعهدانه انمسعود بيدى وعلى النشهد وقال عبدالله أخذرسول الله صلى الله عليه وسلم يدى وعلى التشهد كايعلى السورة من القرآن وكان بأخذ علمنا الواو والالف واللام (قهله لقول ان مسعود على روى الامام أحد عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عله التشهد فكان بقول اذا جلس ف وسط الصلاة وفي آخرهاعلى وركه السرى النعمات الله الى قوله عبده ورسوله قال ثم أن كان في وسط المسلاة نهض حين يفرغ من تشهده وان كان في آخرها دعا بعد قشهده بماشاه الله أن يدعو ثم يسلم وأحاديث الدعاء بعد التشهد في آخرالصلاة كثيرة شهيرة في الصحيف وغرهما (قهله خُسديْث أبي قنادة) في الصي ينعنه أنه مسلى الله عليسه وسلم كأن يقرأ في ألر كعنين الاوليسين من الظهروالعصر بفاتحة الكتاب وسورتين وفى الاخريس بفاعسة الكتاب ويسمعنا الاته أحسانا ويطيل فحالر كعسة الأولى مالايطيل في الثانية وهكذا في ألصبح وهسذا لايع الصسلوات والذي يعهسا مافى مسنداست قبن راهو يه عن رفاعة بن رافع الانصاري كان عليسه السلام يقرأ في الركعنسين الاولىين بفاتحة الكناب وسورة وفي الاغرين بفائعة الكتاب (قوله هو العديم) احترازعن رواية الحسن عن أبي حنيفة أنهاواجبة بلزم بدتر كهاالسهو (قوله ضدعفه الطعاوي) تقدم فحددبث رفع السدين وتكلم البيهق معه وانتصر الشيخ تق الدين بن دقيق العيد الطحاوي

الكتاب وحدها لحديث أبي قشادة) وهو ماروى المغارى في صححه السناده الىأبى قتادة انالنى علىه السلام كان يقرأ في الطهر فى الأوليدين بام الكتاب وسورتين وفي الاخريين مام الكتاب وهمذا بيان الافضل قوله (هوالعصيم) احتراد عماد وى الحسن عن أي حنيفة أن القراءة فى الأخر من واحسة حتى لوتركها ساهيا لزمه سحود السبهو لان القيام في الاخر سمقصود فكره اخلاؤه عن الذكر والقـــراءة جيعا كما في الركوع والسعودووجه العديم ماذكرهأن القراءة فرض فى الركعنسين على ماىأتىك انشاءاته تعالى بعمد وقوله (وجلسفی الاخبرة كإحلس فيالأولى) فسل اعاقال فى الاخسرة لمتناول تعددة العدر وقعمدة المسافسر ولس واضع لانقوله كاحلس في الآولى ينسو عن ذلك وقسوله (لما روينا من

حديث وائل) بن جريريد قوله بروى ذلك في حديث وائل بن جروقوله (وعاقشة) أى حديث عائشة وقوله (قوله هكذا وصفت عائشة قعود رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله (ولانما) أى الجلسة على تلك الصفة (أشق على البدن) من التورك الذي عيل اليه مالك قال مالك المسنون في القد عدة أن يقعد متوركا بأن يخرج رحليه من جانب ويفضى باليتيه الى الارض في القعد تين جيعاد ما كان أشق فهو أفضل والذي يرويه مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قعد متوركا ضعفه الطيماوى قال هدنا من حديث عبد الحديث جعفر وهوضع في عند دقلة الحديث وللنام كان مجولا على الكبر

قوله (ونشهد) معطوف على قوله جلس (وهوواجب عندنا وصلى على النبى عليه السلام وهوليس بفرض عندنا خلافا الشافعي فيهما) أى فى قراءة التشهدوالصلاة على النبى فانهما فرضان عنده أما التشهد فلمارواه النمسعود رضى الله عنه كنانقول فبل أن بفرض علينا التشهد السلام على النبى على النبى عليه السلام قولوا التميات لله الى ان عال في آخره اذا قات هذا أو فعلت هذا التشهد السلام على النبى على النبى عليه السلام قولوا التميات الله الله الفرض على التشهد وقال له قل والامر الوجوب وعلى التميام (٢٧٣) به فلا يتم بدونه وأما الصلاة على النبى

أو يحمل على حالة الكبر (وتشهدوهووا حب عند ناوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) وهوليس بفريضة عند ناخلافاللسافي رجه الله فيهما لقوله صلى الله عليه وسلم اذا فلت هذا أو فعلت فقد عن صلا تك ان شقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد والصلاة على النبي عليه السلام خارج الصلاة واجبة امامية واحدة كاقاله الكرخي أو كل اذ كرصلى الله عليه وسلم كالختار ما لطعاوى فكفينا مؤنة الامر

(قوله أو يحمل على حالة السكبر) فيكون متعلقا بالعارض لامشروعا أصليا وهو أولى العمع بين الجديثين (قوله وهوواجبعندنا)أى فى القعدتين (قوله الذمر المتقدم) أى فحديث ابن مسعود (قوله نيهما) أى فى التشهدوالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأنه مامن الفرائض عنده (قولهاذا فلت هذا) تقدّم أنهامدرجة منابن مسعودوأن هسذا المدرج الموقوف له حكم المرفوع ومع هسدانقول في الموابقد أوجينا التشهد فرجناعن عهدة الامرالسابت بخبرالواحد وأماالس الاةفى الصلاة فلادايل بصل الايحاب لنقوليه قال القاضى عياض وقدشذ الشافعي رجه الله فقال من لم يصل عليه فصلاته فاسدة ولاسلف لهفي هذا القول ولاسنة يتبعها وشنع عليه فيهجسا عةمنهم الطبرى والقشيري وخالفه من أهل مذهبه الخطابى وقال لاأعسله قدوة والتشهدات المرويات عن النمس عودوا بن عباس وأبي هرارة وجابروأى سعيدوأ بي موسى وابن الزبيررضي الله عنهم لميذ كرفيها ذلك وماروى عنه عليه والصلاة والسلام لاصلاه لمن أيصل على ضعفه أهل الحديث كلهم ولوصع فعناه كاملة أولمن أيصل على مرة في عره وكذاماما فيحديث النمسعود عنه صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يصل على فيهاو على أهل ينى لم تقبل منه اه وهذاضعف بجابرا لجعني مع أنه قداختلف عليه في رفعــه ووقفه قاله الدارقطني وأماالاول فرواه اسماحه لاسدالتملن لاوضومه ولاوضوه لمنامذ كراسم اقله عليه ولاصلاملن لم يصلعلى النبى صلى السعليه وسلم ولاصلاقلن لم يحب الانصار وفيسه عبد المهمن ضعيف قال ابن حبان الا يحتم به وأخر حه الطيراني عن أبي عباس بنسهل بنسعد عن أبيه عن جده مرفوعا بنعوه قالواحديث عبدالمهين أشبه بالصواب مع أن جاءة قد تبكلموا في أي ن عباس وروى البيهق عن يحى بن السباق عن رجل من بن الحارث عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم اذا تشهد أحدكم فالسلاة فليقل اللهم صل على محد وعلى آل محدو بارك على محدوعلي آل محدوار معداوآل محد كاصلبت وبادكت وترحت على اراهيم وعلى آل ابراهيم انك حيد عجيد وفيه الجهول وكرو بعضهم أن يقال وارحم مجدا ولم يكرهه بعضهم وكره الصلاة على غيرالاندياء وقبل لانتكره وفي الديث عنه صلى الله عليه وسلم اللهم صل على الأبي أوفى وموجب الامرالقاطع الافتراض مرةفي المرفى الصلاة أوخارجها لأنه لا يقتضى التكرار وقلنابه (قوله امامرة الخ) ظاهر السوق التقابل بين قول العداوى والقول بالمرة ولاينبغى ذلك لان الوجوب مرة مراد فاثله الافتراض ولاينبغى أن يعمل قول الطعاوى عليه كل اذكره لان

صلىالله عليه وسلم فلقوله تعالى صاواعليه والامر الوجوب ولاوجوب خارج الصلاة فكان فها ولنا على عدم فرضية التشهد حددث انمسعود فأنه على على التمام بأحد الامرين وأجعناعسلىأن التمام معلق بالقسعدة فاله لوتركها لمتجزه فلاسعلق بالثاني ليصقق التغسر فان موجب التخمرين الشيشن الاتبان بأحدهماوكذلك على عسدم فرضية السلاة على الني علىه السلام لانه علق بأحسدهما فنعلق بثالث غرهما وهوالصلاةعلى الني عليه السلام فقد خالف النص والجواب عن استدلاله بالحديث أنمعنى الفرض التقدر أىقبل أن مقدر التشهد والامر صدرعلي سيل التعليم فلايفسد الفرضسة فانه لم يعدهافي بعض الكلمات فان الفرص عندهم خس كلمات وقد أحبناعن قوله علق التمام به أنفاوعن الآمة أنالانسا اله لاوحسوب لهاخارج الصلاة فأنها واحبةفيه

أمام ، قواحدة كاذ كره الكرس أوكل اذكر النبي صلى الله عليه وسلم كالخنارة الطبعاوى فكفينا مؤنة الأمر لان الوجوب الذي يقتضيه الامر قد حصل فانه لا تدل الاكر في عند الصلاة البت وهو عندار صاحب التعف في قول الكربي عندار شهر الأنه وكيف قد الصلاة على النبي عليه السلام أن يقول اللهم صلى المهم على أل مجدد كاصلت على الراهيم وعلى آل الراهيم و بارا على مجدد وعلى آل مجد كان المحدد كان

والفرض المروى فى التشهده والتقدير قال (ودعاعم الشبه الفاظ القرآن والادعمة المأثورة) لما روينا من حديث ابن مسعود رضى الله عنه قالله النبى عليه السلام ثم اخترمن الدعاء أطيب وأعيمه البك وسداً بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم المسكون أقرب الى الاجابة (ولا يدعو بما يشبه كلام الناس) تحرز اعن الفساد ولهذا بأتى بالما ثور المحفوظ وما لا يستعبل سؤاله من العباد كقوله اللهم زوّجنى فلانة يشبه كلام هم وما يستعبل

ستندمخبر واحد وهوغير مخالف فىأنه لاا كفار بجد مقتضاه بل التفسيق بل الثقابل بين القول باستعيابه اذاذكروقول الطباوي والاولىقول الطباوي وجعل في الصفة قول الطباوي أصع واختيار صاحب المبسوط فول الكرخي بعدالنقل عنهما ظاهرفي اعتبارا لنقابل ثمالترجيح وهو بعيد لمافلنا ولو تكزرف مجلس قبل يكنى مرةوصيروني الجنبي شكز رالوجوب وفرق بينسه وبين تنكر رذكرا لله تعالى ف مجلس حيث يكني ثناءوا حدقال ولوتركدلا يبقى عليه دينا بخلاف الصلاة فانها نصيردينا بساليس بظاهر وصعرفى ابسعودالتلاوة من الكافى وجوب الصلاة منة عندالة مسكرر في المجلس الواحدوفي الزائدندب وكذاالتشميت وقيل يجبأن بشمته في كلمرة الحالسلاث (قوله والفرض المروى) يعنى فى رواية النسائى كَانْقُول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد السلام على الله السلام على جبرا ميل وميكا يرل فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا هذا فان الله هوالسلام ولكن قولوا المحيات لله وساق تشهدا بنمسعود رضى الله عنسه وهدا الحديث في الكتب السيتة وليس لفظ الفرض الافي رواية النسائى بل ألفاظه فيها كللذا كنامع النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلاة قلنا السلام الخوكنا نقول فى الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا ذا جلسنامع رسول الله عليه وسلم وكنا اذا صلينامع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدناه واله أخرى النساق ثم يتقديران لايؤ ول الفظ الفرض فنبوت كونه فرضا اصطلا مامتع ذرائبوته عالا بثبت به الفرض أعنى خبرالواحد فيكون واجبا (قوله لمار وينامن حديث ابن مسعود قالله الذي صلى الله عليه وسلم) في رواية السنة الاالترمذي وابنماجه مليتغيراحد كممن الدعاءأعبه السهفيد عويه ولا يخفى عدم مطابقة الاستدلال بهذا الدعاء بمايشب ألفاظ القرآن والمأثو رةدون مايشب كلام الناس ولواستدل بحديث ان صلاتناهذه لايصل فيهاشئ من كلام الناس لكان أصوب فيكون معارض الموم أعبه ودعالنفسه عاشاه في

بالنصب عطفا على ألفاظ ومالج عطفاعلى القسرآن والمأنو رمه المسرو مةعن رسولالله صلى الله عليه وسلم منها مارويعن أبى مكر رضى الله عنه أنه قال السولالله صلى الله عليه وسلم على مارسول اللهدعاء أدغو مه في سلاتي فقال قل اللهسم الى ظلت نفسى ظلما كشهرا وانه لانغفر الذنوب الاأنت فاغفسرلي مغفرةمن عندك انكأنت الغفور الرحيم وكان ابن مســـعود بدعو بكلمات منهن اللهم أنى أسألك من الخبركله مأعلتمته ومالم أعسلم وأعسود بك من الشركك ماعلت منه ومالم أعسلم وقسوله (لما روينا منحسديث ابن مسعمود) بريديه قسوله وإذا كان آخرالصلاة دعا لنفسه بماشاء وقوله (وقالله النيعليه السلام)

يعتى حين قال اذا قلت هذا المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة وهوالموافق لماورد في السنن بعض وفي بعض وفي بعض المنظمة المنظ

كقوله اللهم اغفرلى يسمن كلامهم) ولقائل أن يقول بن هذا النفسيروين ما نقدم من قوله عايشمه ألفاظ الفرآن منافاة لانه لوقال اللهم اغفر لاخى ينبغى أن لا يجوز تظراللا قل وقد نقل عن أى بكر محد بن الفضل وأن يجوز به نظر الى النانى و يكن أن يجاب عنه بأن ذلك ليس اخسارا لمصنف أذليس المرادأت يكون ألفاظ الدعاء عن ألفاظ القرآن فلا عسم اغفر لاخى لا فه عما يستعيل سؤاله من الناس واختلف في قوله اللهم ارزق فنهم من تقول لا بأس به لان الرازق هو القهليس الا ومنهم من تقول السمال المصنف وفي بعض النسخ (هو العصيم) لاستعمالها فيما بين الناس بقال رزق الاميراليس وقوله (ثم يسلم عن عينه في قول السلام عليكم ورجة الله وعن بساره مثل ذلك) التسلم وعلى هذا الوجه قول جهور العلماء وكبار العماية عروعلى وابن مسعود وروى ابن مسعود وروى ابن مسعود الناني صلى الله عليه والمناسمة والحدة نقول كان يسلم عن عينه حتى يرى بياض خده الا عن وعن بساره حتى يرى بياض خده الا يعن وعن بساره حتى يرى بياض خده الا يعن وعن بساره حتى يرى بياض خده الا عدى رضى الدعنه ما أن العماية أولى عاق البه ما لك أنه يسلم قسلمة واحدة تلقاء وجهه لما روت عائشة (٢٢٥) وسهل بنسعد الساعدى رضى الله عنه ما أن

كتوله اللهسماغفرلى ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقى من قبيل الاول هوا الصيح لاستعمالها فيمابين العباديقال رزق الامراجيس (ثميسلم عن عينه فيقول السلام عليكم ورجة الله وعن يساره منل ذلك لماروى ابن مسعودات النبي عليه السلام كان يسلم عن عينه حتى برى بياض خده الاعن وعن بساره حتى برى بياض خده الاعن وعن بساره حتى برى بياض خده الاعن وينوى النسلمة الاولى من عن عينه من الرجال والنساء والحفظة وكذاك في الثانية) لان الاعمال النيات ولاينوى النساء في زماننا ولامن لاشركة له في صلاته هو الصيح لان الخطاب حظا الحاضرين (ولاند القتدى من نية امامه فان كان الامام من الحانب الاعن أو الاسرفوا فيمم) وان كان يحد الله قواه في الاولى عند ألى نوسف رجه الله ترجي اللهانب الاعن وعند محدوه ورواية عن ألى حنيفة قواه في الاولى عند أله نوسف رجه الله ترجي الحفظة لاغير) لانه ليس معمه سواهم (والامام شوى التسلم عنه)

بعض افراده فيقدم عليه الاته مانع وذاك مبيم (قوله هو الصيم) احتراز عن مقابله وقدرج عدم الفساد لانالرازق في الحقيقة الله سجانه ونسبته الى الامرجازوفي الخلاصة لوقال ارزقني فلانة الاصم أنه لا يفسد وفيها أكسدى ثو باالعن فلا نااقض ديوفي اغفر الاصم أنه لا يفسد وفيها أكسدى ثو باالعن فلا نااقض ديوفي اغفر المهى وحالى تفسد واغفر لى ولا الخي وحالى تفسد واغفر لى ولا تى قال الحلواني لا تفسد واغفر لى ولا تنه المحالة والمحارف المنافق المنف المحارفي الله المنافق المنف النسائى كان يسلم عن عينه السلام عليكم ورجة الله حتى برى بياض خده الاعن وعن يساره السلام عليكم ورجة الله حتى برى بياض خده الاعن وعن يساره السلام عليكم ورجة الله حتى برى بياض خده الاعن وعن يساره السلام والمنافق المنف المنافق المنف المنافق المنافق

النبي مسلى الله عليه وسلم فعل كذاك لان كمار الصمارة كانوا برونه علسه السلام وعائشة كانت فيصف النساءوسهل كانمن جلة الصسان فيعتمل أنهدمالم يسمعا التسلمية الثانسة على ماروى اله عليه الصلاة والسلام كانيسلم الثانية أخفض من الاولى (وينوى بالتسلمية الاولى منعن عينه من الرجال والنسا الجامع السغير وفيوضع الاصل قدمت الحفظة وليس في ذلك دلالة على أن فآدمأفضل من الملائكة ولاعكسه لان الواواطلق الجع وانما ننوى عنسد التسلمة لانه أقامة سنة فليكن مالنمة كافي سائر السنن وهكنا فالوافي التمليم خارج الصلاة ينوى السنة (وكذافي الثانية) أي

(٣٩ - فتح القدير اول) سوى فيها ما نوى في الاولى وقال لان الاعمال بالنيات فان قبل قداً بيتم اشتراط النية في الوضوه بهذا الحديث فكيف استدل به ههذا في لحواب انا بنيا اشتراطها فيه لاستلزامه الزيادة والمتدر الاسلام هذاشي تركه الناس لانه قلما بين والمستدل بغلاه ولفظه على سنية مالا يختراف المنه النساء كان في زمنهم وأما في زماننا فلا ينوى النساء في زماننا ولا من لا شركه في صلاحه و منه النساء كان في زمنهم وأما في زماننا فلا يتم النساء لان حضوره الجاعات متروك بالمنه وقوله والمنه وقوله (هو المنه على المنه المنه وحدالت المنه وحدالت وحدالت والنسام والنسام والنسام والنسام والمنه وقوله المنه وقوله المنه والمنه ووله والمنه والمنه

وقولة (هوالصحيم) احتراز عماقال دعضهم ان الامام شوى بالتسلمة الاولى لاغسيركذاذكره قاضفان ترجعالله انبالا عن والاصح المهم لان الجمع عند التعارض عكن فلا يصارالى الترجيم وعماقيل الامام يحب أن لا ينوى لانه يجهر بالسلام و بشيراليهم وهوفوق النبة فلا حاجمة الى النبية وقوله (ولا ينوى في الملائكة) يشيرالى أن المراد بالمفظة ليس الكرام الكاتين فقط كازعم عضهم أنه ينوى به ذلا وهدم اثنان واحد عن يمنه بكتب الحسنات وآخر عن يساره بكتب السيات بل المرادم امن معهمن الملائكة ولا يحصر في ذلا عدد امعاومالان الاخبار في عددهم قد اختلفت روى عن ابن عباس وضي الله عندالم المومن خسة من المفظة واحد عن يمنه بكتب الحسنات وآخر عن المرابكة بالسيات وآخر وراده واخر وراده عن يمنه بكتب الحسنات وآخر عن المرابكة بينان واخر وراده واحد وراده المدن المسات وآخر عن المدن الم

هوالصيح ولاينوى في المسلائكة عددا محصور الان الاخبار في عددهم قداختلفت فأسبه الاعبان الانبياء عليهم السسلام ثما صابة لفظ السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافا الشافى رجه الله هو يتمسك بقوله عليه السلام تحريها السكبيرو تحليلها التسليم ولسامار ويناممن حديث ابن مسعود رضى الله عنه والتخييم بنافى الفرضية والوجوب الاانا أثبتنا الوجوب عاروا ما حسياطا و بمثله لا تثبت الفرضية والته أعلم

منعن عينه ومن عن يساره من المتقدمين كالمأموم (قول هو العصيم) احتراز علقيل لاينو يهم لانه يسر الهم السلام وماقيل ينوى الاولى لاغيروجه الحييم أن الاولى التعيمة والحروج من الصلاة والسانية التسوية بينالقوم فى النحية محيل الثانية سنة والاصم أنها واجبة كالاولى وعجر دلفظ السلام يخرج ولايتوقَفُّ على عليكم (قُولُه لأنَّ الاخبار في عددهم الخ) في مسندا بن راهو به وشعب الايمان البيهق من حديثين طوبلين مأأفأد أنهمها اثنان وأخرج الطبراني من فوعا وكل بالمؤمن ماته وستون ملكا يذبون عنه مالم يقدّره من ذلك البصر عليه سبعة أملاك يذبون عنه كايذب عن قصعة العسل الذباب في اليوم الصائف ولو وكل العبدالى نفسة طرفة عين لاختطفته الشياطين وحديث آخرأ خرجه الطبرى في تفسيره عنسد قوله تعالى له معقبات من بين بديه يسنده دخل عثمان بن عفيان رضي الله عنه على رسول اقهصلي اقه عليه وسلم فقال له بارسول الله أخرنى عن العبد كم معه ملك فقال صلى الله عليه وسلم على عينا ملاءلي حسناتك وهوأمسن على الملا الذي على الشمال فاذا علت حسنة كتبت عشراواذا عملت سيشة قال الذي على الشعبال لذي على البين اكتب فيقول له لالعله يستغفر الله ويتوب فأذا قال ثلاثاقال نع اكتب أراحنا الله منه فبئس القرين ماأقل مراقبته تله وأقل أستحياء منا يقول الله تعالى ما بلفظ من قول الالديه رقيب عتيد وملكان من بن يديك ومن خلفك يقول الله تعالى له معقبات من بين بديه ومن خلفه يحفظونه من أمرالله وملك فابض على ناصيتك فاذا تواضعت تله رفعك واذا تجبرت على الله قصم لل وملكان على شفتيك ليس يحفظان عليك الاالصلاة على محد صلى الله عليه وسلم وملك قام على فيك لايدع أن تدخل الحية فيك وملكان على عينيك فهؤلاء عشرة أملك على كل أن آدم بنداولون ملائكة الليل على ملائكة النهادلان ملائكة الليل سوى ملائكة النهاد فهؤلاء عشرون ملكاعلى كلآدى وابليس مع ابن آدم بالنهار وواده بالليل (قوله الاانا أثبتنا الوجوب علرواه) فلوكانت تلك الزيادة فى حديث اب مسعود لم تثبت لم بلزمنا الاخلال عماروا وبل علنها بقتضاه اذلا يقتضى غير عبردالتأثيم بالتراء وهوالوجوب ومعنى الافتراض الذى فالوافلاخ الف اذافى العل عقتضاه بلفاروم الفسادبترك الواجب الذى لم يقطع بلزومه وقد تقدم مثله في بحث الفاتحة فارجع الميه

يدفع عنه المكاره وآخر عندناصنه يكتب مايصلي على الني صلى الله علسة وسل سلغه الحالرسول علمه السلام وفي بعض الاخبار مع كلمؤمن ستون ملكا وفي بعضها مائة وستون واذا كان كذلك فينويهم بدون حدمرفى عددفأسبه الاعبان بالانبياء عليهم السالام نؤمن كلهم ولالحصرهم في عسدلئلا مخرج منهمن هومنهم ولايدخال فيهم من ليس منهم وقوله (هو يتمسك بقوله مسلى الهعليه وسلم تحرعها التكسروتحليلها التسملم) وجه النمسك به ان الألف واللامايس للعهدلعدم معهودف كان لاستغراق الجنس فقسد حعل حنس التعلل في الصلاة بالسلام فنأثنت بغسره فقسد خالف النص لانه لامدخل للقياس في ذلك كالتعرية (ولناماروسا منحديث الأمسعود)أن النى صلى الله علمه وسالما

علمه التشهد فأله اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد عت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد (فصل ووجه الاانا ووجه التمسك به انه عليه السلام حكم بتمام الصلاة قبل السلام وخروبين القعود والقيام وهذا ينافى فرضية أمر اخرووج وبه الاانا أثنتنا الوحوب عارواه احتماط ادون الفرضية لانه خروا حد وعشة لأتئت الفرضية

أفوله وجسه التمسك أن الالف واللام ليست العهد لعدم معهود فكان لاستغراق الخنس فقد جعل جنس التصايل في الصلاة بالسلام) (قول لامعني الاستدلال بكون اللام الاستغراق هذا كالايخني بل ينبغي أن يقال المصدر المضاف من صبيغ العوم على ما تبين في مقامسه فيفيد أن كل تحليل به فافهم

﴿ فصل في القراءة ﴾

قال (ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاوليين من الفسرب والعشاءان كان اماما

🍎 فصل في القراءة ؼ

خص هذا الركن بفصل دون سائر الاركان لكثرة ما يتعلق به من الاحكام وفي النواز لرحل افتح الصلاة فشام فقرأ وهوفائم يجوذعن القراءة لان الشرع جعل النائم كالمنتبه تعظم الامرا لمسلى بالحديث وبه فارق الطلاق ألابرى أن الجحنون والصدى لوصليا كانت صيلاتهما بإلزة ولوطلقالم يحزقال المصنف في التعنيس والختارأته لايجوزلان الاختيار شرط أدا العبادةولم توجيدانتهى والاوجيه اختيارا لفقيه والأختيارا لمشروط قدوحدف ابتداءالصلاةوهوكاف ألايرى لوركع وسيدداهلاءن فعله كل الذهول أنه يحزبه ومما يتعلق والمسسئلة الكثيرة الشعب مسئلة زلة الفارئ وآبيذ كرها المنف مع أنهامهمة جدا فلنوردها وخطأالفارئ امافى الاعراب أوفى الحروف أوفى الكلمات أوالايات وفي الحروف امابوضع حرف مكان آخرا وتقدعه أوتأخره أوزيادته أونقصه أماالاعراب فان لم يغيرالمعنى لاتفسد لان تغييره خطألا يستطاع الاحترازعنه فيعذروان غرفاحشا بمااعتقاده كفرمنل البارك المصور بفترالواو واغا يخشى الله من عساده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء فسدت في قول المنقدمين واختلف المتأخرون فقال انمقائل ومجدن سلام وأقويكرين سعددالبلني والهندواني واينالفضل والحاواني لاتفسدوما قاله المتقدمون أحوط لاتهلو تعديكون كفراومآ يكون كفرالا يكون من الفرآن فيكون متكلما بكلام الناس الكفارغلطاوه ومفسد كالوتكلم كلام الناس ساهما عاليس بكفرف كيف وهوكفر وقول المتأخرين أوسع لان الناس لاعيزون بين وجوما لاعراب وهوعلى قول أى يوسف ظاهر لانه لا يعتسبرا لاعراب عرف ذاك فمسائل ويتصل مذا تخفف المشدد عامة المشايخ على أن ترك المدوالتشديد كالخطافي الاعراب فلذا والكثير بالفسادق تخفيف رب العسالمين واياك نعبد لانمعنى ايا عفففا الشمس والاصم لاتفسد وهولغة فالماذف إما المسددة نقله بعض متأخرى النعاة وعلى قول المتأخرين لايعتاج الى هذاو بساءعلى هنداأ فسدوها بمسدهمزة أكبرعلى مانقسدم وأماا لحروف فاذاوض عرفامكان غيره فاماخطأواما عِزاً فالاوّلان أيف والمعي ومثله في القرآن عوان المسلون لاتفسدوان أيغير وليس مثله في القرآن خوقيامين بالقسط والتبايين والجي القيام عندهما لانفسد وعندأى يوسف تفسدوان غسرفسدت عنسدهماوعنداى وسف انالم يكن مثله في القرآن فاوقر أأصب الشعير بشين مجمة فسدت اتفاقا فالعبرة فى عدم الفساد عدم تغير المعنى وعندا في بوسف وجود المثل في القرآن فلا يعتبر على هذا ماذكر أبومنصو والعراقي من عسر الفصل بين الحرفين وعدمه في عدم الفساد وثبوته ولاقرب المخارج وعدمه كأقال ابن مقاتل وحاصل هذا أن كان الفصل بلامشقة كالطامع الصاد فقسر أالطالحات مكان الصالحات تفسسد وان كان بمشقة كالطاء مع الضادوالصادمع السين والطامع التاء قيل تفسسد وأكثرهم لاتفسد هذاعلى رأى هؤلاهالمشايخ ثملم تنضبط فروعهم فأوردفي الخلاصة ماظاهره التنافي التأمل فالاولى قول المتقدمين والثاني وهوالاقامة عيزا كالحدنله الرحن الرحيم بالهاءفيها أعود بالمهملة الصمد بالسين ان كان محهد اللل والنهارفي تعصصه ولايقدرفه الانهمازة ولوترا جهده ففاسدة ولايسعه أن يترك في باقي عمره وأما الالثغ الذي يقرأ بسم الله بالمثلثة أومكان اللام الساء وتحوه لايطاوعه لسانه لغيره نقيسل ان مل الكلام فسدت أوقر أخارج الصلاة لا يؤجر فان أمكنه أن يدَّمذ آبات اليس فيهاتلك الحروف يفعل والايسكت وعلى قياس الاول ان بذل جهد ملاتفسيد وبمناخيذ كذافى الخلاصة وانلم يبذل ان أمكنه أبات ليس فهاتلك الحروف يتخذها الاالفا يحسة ولا ينبغي لغيره

وفصل فى القرامة

لمافرغ من سان صفة المسلاة وكيفيتها وسان أركانها وفرائضها وواجباتها وسننهاذ كرأحكام القراءة التيهي منأركان الصلاة فى فصل على حدة لزيادة أحكام تغلقت بهادون سائر الاركان وابتدأ بذكرالجهر والاخفاء دونذكر القدر وان كان العكس متعشا لان القدر معنى راجع الحالذات والحهروا لاخفاء راجع الىالصفة والذات قبل الصفة لان الجهرمن مسفات الاداءالكامل والقسدر يعسه والقياصر أيضا فكان الابتداءذكر صفة تختص بالاداء الكامل الذى هوالاصل في شرعية الصلاة أولى (ثمالمصليان كان امامايجهسرفىالفير وفىالر كعتىن الاولىينمن المغرب والعشاء)

و فصل فى القراءة كو (قوله لان الجهر من صفات الادا الكامل) أقول وهو مأيكون بالجاعة

الافتداءبه وكذاالفأ فاءالذى لابقدرعلى اخراج الكلمة الاسكريرالفاء والتمشام الذى لابقدرعلي اخراحهاالابعدأن يدرهافي صدره كثرا وكذامن لايقدرعلى اخراج عرف من الحروف ثم الالثغاذا وحدا مات السرفيها تلك الحروف فقرأماهي فيه فيها فالاكثر على أنه لا تحوزصلانه فان لم يجد حازت وهل يحوز بلافراءة اختلف المشايخ فيسه وينبغي أن يكون الله لاف فيما اذا قرأعا فيهامع وحود مالدس فيها فمااذالم سدل أمااذا بدل فسنعى عدمه في الفسادلانه سديل العني من غسرضر ورة وكذافي الحواز بغرقراءة منبغي أن يكون محلى عدم الوحودمع الهزأ مامعه فمنسغي عدمه في الفسادلانه تدول العني من غبرضرورة وأماالتقديم والتأخيرفان غبرتم وقوسرة في قسورة فسدت وانام يغيرلا تفسد عندهجد خلافالايى يوسف وأماالز يادةومنه فكالمسدغم فان لم يغير نحو وأنهاءن المنكر بالالف ورا ددوه المك لاتفسدعندعامة المشابخ وعنأبي توسف روايتان وان غير نحوذ واسب مكان ذرابي والقرآن الحكم وانكلن الرسلين وانسعيكم لشتي بالواو تفسدوكذا النقصان ان الم يغير لا تفسد نحوجاء هم مكان حاءتهم وانغ رفسيد نحو والنهاراذا تحلى ماخلق الذكر والانثى سلاواو وأمالو كان حنف الحرف من كلة فغي فتاوى فاضيفان ان كان حدف حرفاأ صليامن كلة وتغير المعنى تفسيد في قول أبي حنيفة ومجد نحو رزقناهم بلاراء أوزاى أوخلقنا بغيرخا أوجعلنا بلاجيم ثمذ كرمن للشل نحوما خلق الذكر والانثى وقال قالواعلى قياس قول أي وسف لا تفسد لان المقرووفي القرآن قال ولو كانت الكلمة ثلاثية فذف حزفامن أولهاأ وأوسطها نحو ريباأ وعربافي عربيا نفسد امالنغيرالمعني أولانه يصيرلغوا وكذاحذف باعضرب الله فان كانترخم الانفسدوشرطه النداءوا لعلية وأن يكون رباعيا أوخاسيا نحو وقالوامامال فمالك وأماالكلمةمكان الكلمة فانتقار مامعنى ومثله في القرآن كالحبكم مكان العليم لم تفسد اتفاقا وانلم وحدالمثل كالفاجرمكان الاثيم وأياءمكان أؤاءف كذلك عندهما وعن أبى يوسف رواشان فلولم بتقار باولامثل فسسدا تفاقااذا لميكن ذكراوان كان فى القسر أن وهو بمااعتة ادم كفر كغافلن في نا كنافاعلىن فعامة المشايخ على انه تفسدا تفاقا وقال بعضهم على قياس أى يوسف لا تفسد ويهكان يفتى ابن مقاتل والصيم من مذهب أى بوسف انها نفسد ولوقرأ الغبار مكان الغسراب فاخشوهم ولا تخشون ألست يربكم فالوانم تفسد ماتخلقون مكان تنون الاظهر الفساد وذق المكأنت العزيز المكيم مكان الكريم المختار الفساد وقيل لالان المعنى في زعك ولوق رأأ حل لكم صديد البرمع اله قرأ مابعدها وحرم عليكم صيدالبرلا تفسد عندطلوع الشمس وعندالغروب مكان فيل طاوع الشمس وقبل الغروب تفسدوكل صغير وكسرفي سفروالناذعات نزعا اناص ساوا بلل والكلب والبغال لانفسدوشركاه مكان شفعاه تفسدو في مجوع النوازل ومن وضع كلة مكان أخرى كان ينسب بالسؤة الى غيرمن نسب اليه فان كان فى القرآن نحوموسى من لقهان لا تفسد عند محدو رواحة أى توسد ف وعليه العامة وان لم يكنكر بمائة غيلان تفسدا تفاقا وكذالولم تحزنسيته فنسبه تفسد كعيسي من لقيان لان نسبته كفراذا تمد وفي فشاوى فاضيفان اذاأرادأن يقرأ كلم فرى على اسائه شطر كلة فرجع وقرأ الاولى أوركع ولم يتمهاان كانشطر كلةلوأغها لانفسد صلائه لاتفسد وان كان لوأغها تفسد تفسد والشطر حكم الكل وهوالعصيمانتهى وأماالنقدم والتأخيرفان لميغيرلم يفسد يمحوفأ نسنا فيهاعنياو حياوان غيرفسيد نمو اليسرمكان العسروعكسه وعكن ادراحه في الكلمة مكان الكلمة وفي الخلاصة لوقرأ لتفرّن عما كنتم تسئلون لاتفسد واذالاعناق فيأغلالهم لاتفسيد وأماالزيادة فان لمتغيروهي في القرآن نحو وبالوالدين احساناويرا انالله كانغفورار حماعلم الانفسد في قولهم وانغيرت وهي موجودة نحو وعلصالح اوكفرفلهم أجرهم أوغرمو حودة نحو وأماغود فهديناهم وعصيناهم فاستصبوا فسسدت لاملوتهده كفر فاذاأخطأفيه أفسدفان لمتغير وليست فى القرآن نحوفيها فاكهة ونخل وتفاحو رمان

ويخى فى الاخر ين هذا هوالمأثور المتوارث أى المنقول عن النبي عليه السلام والعمامة والتابعين ثما لجهر فيما يجهروا لخافتة فيما يخافت واحب السنة وهوماروى عن أب هريرة أنه قال فى كل صلاة يقرأ في أسمعنا رسول المهمسلى الله عليه وسلم المته عليه وسلم المته وسلم المتعلكم واحماع الامة فان الامة اجتمعت من ادن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على الجهر فيما يجهر وعلى المخافت في المنافذ عنى الفقهى فانم اركن من أركان الصلاة (٢٧٩) في منافظهارها في الصلوات كلها كسائر

ويخفى فى الاخر يين هذا هوا لمأثور المتوارث (وان كان منفردا فهو مخسران شاعبهر وأسمع نفسه) لانه امام فى حق نفسه (وان شاء خافت) لانه ليس خلفه من يسمعه والافضل هوا لجهر ليكون الاداء على هيئسة الجاعة (و يحفيها الامام فى الظهر والعصر وان كان بعرفة) لقوله عليه السلام صلاة النهار عماء

لانفسد وعندأى يوسف تفسد ولووضع الظاهر موضع المضمر عن بعض المشايخ تفسد واستشكل بأنه زيادة لا تغير وفي الخلاصة رأيت في بعض المواضع لا تفسيد ومن الزيادة الفراءة بالالحان لان حاصلها الشباع الحركات لمراعاة النغم على ماقية مناه من تفسير الامام أحيدلها في باب الاذان أو زيادة الهمزات كا فاذا فحش أفسد الصلاة كذا في الخلاصة وان كان غيره فتعرف في زيادة الحرف ولوي بعض آية على أخرى ان لم يغير تحوان الذين آمنوا وعيان الماسلة على أخرى ان لم يغير تحوان الذين آمنوا وعيان الماسلة على أخرى ان المنافقة من الله وقف وقفانا ما ينهما فكذا الحوالة في المنافقة من المنافقة وان وصيل تفسد عند عامة المشايخ وهو العصير وحين المنافقة وقفانا ما ينهم النافقة والنافقة وان والمنافقة والمنافقة

فسدتك نفوس الحاسدين فانها ، معسدية في حضرة ومغيب وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها ، ويجهد أن يأتي لها بضريب

فانقوله جهرتنوجه النفس الى طلب علته من انه أى حاجة الدخلك وليس معه أحد بسمعه فقال وأسمع نفسه لافادته وذلك قد يخفى صرح بالنعلي بأدا ته بلازم المستفاد من حسن التعليل ويشكل عليه ماسيذ كره فى تعريف الجهر حيث قال والجهر أن يسمع غيره فانه يقتضى أن ماليس فيه اسماع الغير ليس يحهر أوأن كون هذا جهر اليس بعميم فان المراد أن يسمع نفسه لاغيره بعفه وم اللقب وهو حقى في الروايات ولا مخلص الا أن عنع الختار من قول الهندواني وصاحب الهداية أوان ارادته على قول الكرخي لا على الختار والتعريف على الختار من قول الهندواني وصاحب الهداية أيضاا عثر هذا المفهوم حيث قال فيما بعده وفي لفظ الكتاب اشارة اليه حيث قال ان شاعم بهروا سع نفسه فانظر كلامه بعدف عين على رأيه الثاني (قول ملاة النهار عماء) غريب قال النووي لاأصل له انتهى و دواه عبد الرزاق في على رأيه الثاني (قول ملاة النهار على المناول القد على مصنفه من قول محاهد وأبي عبدة وفي المخارى عن مضيرة قلنا تلب بن الارت هل كان رسول القد صلى الته عليه وسلم غن الخدرى حزن اقسام رسول القد صلى القد عليه وسلم في الظهر والعصر فرزا فيامه في المناورة والعصر فرزا فيامه في المناورة والمعلم في الناهم والعصر فرزا فيامه في المعار والعصر فرزا فيامه في المعار المعار المعارة والمعار والمعار فرزا فيامه في المعارة والمعارة والمعارة والماء في الناهم والعصر فرزا فيامه في المعار في الناهم والعصر فرزا فيامه في المعار في الناهم والعصر فرزا فيامه في المعار في الناهم والعصر فرزا فيامه في الناهم والعصر في المعارفة والمعار في والمعارفة و

الاركان ولهذا كانرسول الله صلى الله عليه وسلم محهر بالقراءة في الصاوات كلها في الاسداء الاأن الكفار لمالغواء ندالقراءة وغلطوه في الظهر والعصر ترك الجهر فيهما بهدأ العذر والعددروان زال بكنرة المسلمين بقيت المخافنة كالرمل في الطواف وأمافي المغرب والعشاء والفحر فالكفاركانوا منفرقىدين ونياما فجهر رسولالته صلى الله علمه وسلم بالقراءة في هذه الصاوات على ماهوالاصل (وان کان منفردا فهسو مخسرانشا جهروأسمع نفسه) لانهامام في حق نفسه (وأنشامخافت)لانه السمعية من سمعه قال تجاذب موجب الحهسر والاخفاء ثبت التغسر واعما ذكر قوله وأسمع نفسمه دفعالمايقال فأتدة الجهسر الاسماع ولااسماعهنا اذلس معه أحسد يسمعه ووحهه أنالفائدة لم تنعصر فياسماع الغسرولمن فائدته اسماع نفسه فصهر اذاكأو سان العكموهو

أنالا يجهرههنا كل الجهر اذليس معه أحد يسمعه بل بأتى بأدنى الجهر فكان معناه ان شاء جهر وأسمع نفسه ولا يسمع غسيره والجهر أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة (و يخفى الامام القراءة في الطهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه السلام صلاة النهار عماء

(فوله واجماع الامة فان الاسمة المجمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على الجهر فيما يجهر وعلى المخافشة فيما . يخافت) أفول في دلالة ماذكره على الوجوب تأمل أى ليست فيها قراءة مسموعة) الماهسرمبدا احترازاعن فول ان عباس وتفسيره فأنه يقول لاقراءة في هاتين الصلائين القواصلي الله عليه وسلم صلاة النهار عباء أى ليس فيها قراءة والدلي على عدم صفة تفسيره ماروى أنه قبل للباب بن الارت رضى الله عنه معرفتم قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر والعصر قال باضطراب لحسة وعداد وى عن أبى قنادة رضى الله عنه قال كان وسول الله صدلى الله عليه وسلم يسمعنا الآية والاسترفى الظهر أحيانا وقال مالك بجهر الامام فيهما في عرفة لان الصلاة هناك تقام بجمع عظيم في همهر فيها كافى الجمعة (والحجة عليه مارويناة) وأورد عليه بأنه ليس بحديث واعماه ومن كلام الحسن البصرى

أى ليست فيها قراءة مسموعة وفى عرفة خلاف ماللارجه الله والحجة عليه مارويناه (ويجهرف الجعة والعبدين) لورودالنقل المستقيض بالجهر وفى التطوع بالنهار يخافت وفى السل يتغيرا عتمادا بالفرض ف حن المنفرد وهـ ذالاته مكل له فيكون تبعا (ومن قاتته العشاء فصلاها بعد طالوع الشمس ان أم فيهاجهر) كانعمل رسول الله صلى أقله عليمه وسلم حين قضى الفجر غداة ليسلة النعريس بجماعة الركعتسين الاولسين من الظهر قدر قراء قالم السعدة وحزرنا قيامه في الاخرين قدر النصف من ذلك المديث وعنه فيمسلم أيضاأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الطهر في الركعتين الاوليدين في كل ركعة قدر ثلاثينا ية الحديث (قهله أى ليست فيها قراءة مسموعة) قبل فسر به ليخالف ماعن انعباس أنه لاقراءة فى الظهر والعصر ونقدتم فى الحديث وكان يسمعنا الآية أحسانا فيكون دافعا اذلك (قوله لو رودالنقل المستفيض) طريق تقريره ماذ كرناه آنفا ومن استدل عليه بمارواه الجاعة الاالبخارى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العدين ويوم الجعية بسبح اسم ربال الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية ومافى مسلمعن أبى واقدالليثي سألنى عرما كان يقرأ يدرسول الله صلى الله عليه وسلم فىالاضحىوالفطر فقال كان يقرأ بن والقرآن المجيد واقتربت الساعة أوردعليمه مافى حديث العصيصين عن آبى قنادة كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاوليسين من صلاة الظهر بفاضحة الكتَّابُوسورتين بطوَّل في الاولى ويقصرفي الثَّانية يسمع الآيَّة أحيانا وفي النسائ كنانصلي خلفه صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الآية بعدالاكات من سورة آخسان والذاريات وفيه عن أبى بكر من النضر قال كابالطف عندانس بن مال فصلى بهم الطهر فلا فرغ فال الى صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطهرفقر ألسابها تين السورتين فى الركعتين بسبع اسمربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية فالاخباريقراءة خصوص سورة لايسسنلزم كونه كانجهرا (قوله اعتبارا بالفسرض في حق المنفرد) هوالمفسدلتعسينا لخافته على المنفرد في الظهر والعصر والأفتسد كان قوله و يخفيها الامام في الغلهر والعصر يعطى أنه لا يتعتم على المنفرد كأقال عصام واستدل علسه بأنه لا يحب السهو بالجهر فيهماعلى المنفردوالعصير تعين المخافنة وبعده فافضما دفع بهفي شرح الكنزمن أن الامام انما وجب عليسه السهولان جنابته أعظم لانه ارتكب الجهر والاسماع بخسلاف المنفرد تطرطاهرا فلانسكر أنواجب فسديكون أكدمن واجب لكن لمينط وجوب السعبود الابتراء الواجب لابآ كدالواجب اتأو برنسة مخصوصةمنه فيث كانت الخافنة واحبة على المنفرد بنبغي أن يحب بتركها السحود (قول عداة ليلة النعريس) روى محدين الحسن في كتاب الا ماراخيرا أبوحنيفة عن حادبن أبي سلمان عن ابراهم النعمى فالعرس دسول المصلى المعلم وسلم فقال من يحرسنا اللياة فقال رحل من الانصارشاب أنابارسول الله أحرسكم فحرسهم حتى اذا كانمن الصبع غلبت عينه فاا تيقظوا الاجرالشمس فقام

ذكره فى الغرست والفائق للزمخشرى ولئنسلمفهو عام مخصوص خصمنه الجعمة والعمدين فعوز تخصصه بالقياس على الجعة وأحسب أن أصحاما ملؤا كتبهم به ونقاوا أن انعاس كان مفسر وبعدم القراءة كانقسدم ولمسوا منأهل الاهواء والسدع ولولاأنه ثمت عندهم اسناده كمافعاواذلك وعن ألشاني بأنابلهمة والعيسدين الست عفصوصمة لأن الجعسة فرضت بالمسدسة وكانت الغلبة للسلين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقراءة فيهافسكأن تمنا لأتغصصا والسم بالقياش لايجوز وكذانى ألاعيادومنه عرف حكم الجعة والعيدين (والنقل المستفيض)أى الشائع المنتشر ماروى أبوحنيفة فى مسنده باستناده الى النعيان ن بشيران الني مسلى الله عليه وسلم كأن يقرأفي الجعة سيراسم ريك

الاعلى وهلأ تالدُ حديث الغائسية وهويدل على أنه كان يجهر حتى تسمع قراء نه (وفي النطق عبالنهار بخافت رسول وفي الله النظم المنظم المنظم النفردكذات وروت عائشة أن النهي صلى الله عليه وسلم كان في مهده وقد النفر المنظمان ولا يون النهي صلى الله عليه السلام كان يفعل الاالافضل وليس في بعض النهي عليه السلام كان يفعل الاالافضل وليس في بعض النسخ قوله (ومن فانته العشاء الى قوله ومن قرأ في العشاء) والصواب ذكرها لانها من أصل مسائل الجامع الصغير حيث قال فور الاسلام في الحمد السعر عليه السنائل الجامع الصغير حيث قال فور الاسلام في المناب المناب والمسئلة هذا الكتاب والمسئف الترمذكر مسائل الجامع الصغير

وقوله (وان كان وحده منافث حتماه والعميم) مخالف لماذكره شمس الائمة السرخسى وغرالا سلام وقاضيفان والتمر ناشى والحموي في شروحهم الجمامع الصغير فالنهم فالواالجهر أفضل لان القضاء بكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد مخير بين الجهر والخافقة والجهر أفضل في من المداوي القضاء والمنف فتقريره أن الجهرا ما أن يكون واحبا أوجائز اوسب الاول الجاعة والفرض ههناء من معان المنافى المنافى المناف وقدانتني كلمتهما المجواز أيضافى حق المنفرد و يمكن أن يحاب عنه بان ماذكره المصنف (٢٣٠) من سبى الجهر ابت بالاجماع وقدانتني كلمتهما

(وان كانوحده خافت حتماولا يتحسره والعصيم) لان الجهر يختص اما بالحساعة حتما و بالوقت في حق المنفرد على وجسه التخيير ولم يوجد أحسد هما (ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفائحة الكتاب لم يعد في الاخربين وان قرأ الفائحة ولم يزدعليما قرأ في الاخربين الفائحة والسورة وجهر) وهذا عند أبي حسفة ومحدر جهسما الله وقال أبو يوسف رجه الله لا يقضى واحدة منه مالان الواجب انافات عن وقسم لا يقضى الا يدليل ولهما وهو الفرق بن الوجهين أن قراءة الفائحة شرعت على وجه يترتب عليما السورة فاوقضا ها في الاخربين تترتب الفائحة على السورة

رسول المه مسلى الله عليسه وسسلم فتوضأ وتوضأ العصابه وأمرا لمؤذن فأذن ومسلى ركعتين ثم أفمت الصلاة فصلى الفير بأصحابه وحهرفيها بالقراءة كاكان يصلهاني وفتهاوهد امرسل وهوجة عندنا وعسدا الجهور ولولم يكن لكن يعتضديه حل مافى مسلم خطينارسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم تسيرون عشيتكم الى أن قال فكان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهر قال فقنافزعين غمقال اركبوافر كبنا وسرناحتي اذا ارتفعت الشمس نزل غردعا بميضأة كانت معى فيهاشي من الماه الى أن قال عمصلي الغسداة فصنع كاكان يصنع كل يوم على ما يع الجهر وغسيره من الاركان كاهوظاهر اللفظ لاعلى مجسرداستيفاه الآركان كاحسد قولى الشافعي لانه خد الف الظاهر بلاموجب (قهله هوالعيم) احسرازعن قول شمس الائمة وغرالاسلام وقاضفان يتفروا لحهر أفضل هوالعديم وفى الذخرة هوالاصع لانالقضاء يحكى الاداموقوله لاناجهرا لخ حاصله أن الحكم الشرى بنتني بني المدرك الشرى والمعاقع من الشرع كون الجهرعلى المنفرد تخسيرا في الوقت وحتما على الامأم مطلقا ولولا الاثرالمذ كورلقلنا يتقيد مالوقت في الامام أيضا ومثله في المنفرد معدوم فبقى الهرفى حقه على الانتفاء الاصلى وهدايتوقف على أن الاصل فيه شرعية الاخفاء والجهر بعارض دليل آخرفعند فقده رجع اليه وفيه تغلر بلظاهر نقلهم انهصلي الله عليه وسلم كان يجهرف المساوات كاهافشر عالكفار يغلطونه كإيشرال مقواه تعالى وقال الذين كفروالا تسمعوا الهسذا القرآن والغوافي فأخفى صلى اقه عليه وسلم الافى الاوقات الثلاثة فانهم كانواغيبانا عمن و مالطعام مشغولين فاستقر كذاك يقتضى أن الاصل الجهر والاخفاء بعارض وأيضانني المدرك عنوع بل هوالقياس على أدائم ابعد الوقت بأذان والعامة بل أولى لان فيهدما الاعلام يدخول الوقت والشروع فى الصلاة وقدسن بعد ذاك في القضا وان لم يكن عقمن يعلمه بهما فعلم أن المقصود مراعاة هيئة الجاعة وفدروى من صلى على هيئة الحاعة صلت بصلاته مفوف من الملائدة ذكره في شرح الكنز اقعله م المنعدف الاخريين) المناسب لم يقض أولم يقرأ هااذ لا يتصوّر اعادة مالم يسبق (قوله ولهما الخ)مثل هــذاالوضع بقتضى أن يقال لهما يعنى من الدلائل في مقابلة قول المخالف بعددٌ كردليله وهوماد كرمن

فبنتني الحكم وأماموافقة القضاء الاداء فلس على مستهااجاع ولانصيدل علها فعلها سساتكون السات سعب الرأى المداء وهومسنزع الحالشركة في وضع الشرع وذلك ماطل وامل هذآجل المنف على الحكم بكونه حتما هوالعميم فمكون معسى قوله هوالعميرا هوالصيح درامة لاروامه فان أكثر الروامات على الحسواز كما ذكرنا آنفا (ومن قرأفي العشاء في الاولين السورة ولمنقرأ الفاتحسة لمعدفي الاخر من وان قرأ الفاقعة ولمردعلها قرأفي الاخرين الفاتحة والسورة وحهر يعي بسما على العدم كا ند كره (وهدذاعنداي حنيفة ومجهد وقالأبو بوسف لايقضى واحدة منهما) لانكلواحدمنهما واحب ولهسذا لوترك احداهماساهما وحسعلمه سعدة السهوقضاهافي الشفع الشانى أولم بقض والواحب انافات عن وقنه

لايقضى الابدليال وهولدس عوجود لان الدليال هوأن يكون ماله مشروعالي صرف الى ماعليه والسورة في الاخريين غيرمشر وعة (ولهسما) وهوالفرق بين الوجهين (ان قراءة الفائحة شرعت على وجه يترتب عليه السورة فاوقضاها في الاخريين تترتب الفاتحة على السورة) اذالتقديراً نه قرأ السورة ثم يقضى الفاتحة في الشيفع الاقل المتحددة في الشيفع الاقل المتحددة في الشيفع الاقل المتحددة في الشيفع الدين و الذي وقع في الشيفع الاقل

(قال المصنف ولهما وهوالفرق بين الوجهين) أقول المبخرج الجواب عن دليل أبي يوسف فتأمل و يجوزاً ن يقال مبنى دليلهما أن القضاء بمثل معقول يجب بالسبب الاول اذا لم يمنع ما نع لا بسبب جديد فيكون اشارة الى الخسلاف المشهور في الاصول فتكون الفاقعة بعد السورة (وهو خلاف الموضوع) ونوقض بترتب الفاعدة التى فى الشفع الثانى على السورة التى فى الركامة بعد الشفع الاول فاته يرتب الفاقعة على السورة وهوم شروع لا محالة وأجيب بان ذلك على وجه الدعا ولبس الكلام فيه واعما الكلام في قراءة الفاقعة على وجه قراءة الفاقعة على وجه قراءة الفاراء المنافعة الأول فلذ قد ورائع وقعت قبل المنافعة على وحمة واحتال المنافعة الاول فلذ قد ورائع وقعت قبل السورة حكم الان ذلك محلى السيورة مترتبة على الفاقعة دون العكس والجواب أن تقديرها كالواقعة فى الشفع الاول المنه وردة السورة تعدال الفارط ان أمكن وليس عمكن لاستلزامه تغير الحسوس والضرورى ضعيف لا بثبت به تغير المحسوس والمنافر السورة على الفاقعة والموابعن قول أي وسف أنالا نسلم ان المورة فى الاخرين السورة على الفاقعة والموابعن قول أي وسف أنالا نسلم ان السورة فى الاحرين السورة على الفاقعة والموابعن قول أي كوف الاصل بلفظ المنافز ال

مالفانحة الثانية (فأيكن

مراعاة موضوعهامن كل

وحه)ولم يذكرالشق الآخر

وهوأن تتكون السمورة

متقدمة على الفاتحة لبعده

لانه يفضى الى غيرمشروع

آخروهو تقديم السورةعلى

الفاتحة واندهساليه

بعضهم وفوله (ويجهر

بهسماهوالصيع) احتراز

عاروي ان سماعة عن

أيى حشفة وأبي بوسف انه

تحهر بالسورة خأصة لانه

فى الفائحة مؤد فيراي

صفة أدائها وفى السسورة

قاص فصهر بها كاكان

مجهر في الاداء ولا يكون

وهذاخلاف الموضوع بخلاف مااذا ترك السورة لانه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع ثمذ كرههنا مايدل على الوجوب وفي الاصل بلفظة الاستعباب لانم النكانت مؤخرة فغير موصولة بالفاتحة فلم يمكن مراعات موضوعها من كل وجه (ويجهر بهما) هوالعصيم لان الجمع بين الجهر والمخافقة في ركعة واحدة شنيع وتغيير النفل وهوالفاقعة أولى

أنقراه السورة غيرمشروعة في الاخر بين فلا يجوز الاتبان بالعدم المحل ودلسل القضاء لاماذكره المسنف والجواب أن قراء تها تلفقها بالشفع الاول و يخاوع بالثانى حكالاته محل لها بخلاف الفاقسة فان الثانى محلها فتقع قسراء تها أداء لانه أقوى السلية ولوكر رها خالف المشروع وقد يقال كذلك قراء الشافي عن النافي عبد أن تلقى بالاوليين فضاوالشانى عن ويسكر ارها حكاتم بعده في الما المتحقق عدم المحلية عبد أن تلقى بالاوليين فضاوالشانى عن ويسكر ارها حكاتم بعده في الما المتحقق عدم المحلية فلام كوم افضاء ولم يقع الحواب عن قوله اذا فات عن محداد لا يقضى الابدليل واعلم أن المسئلة مربعة فظاهر الرواية ماذكر وعكسه قول عيسى بن أبان وعن أبي بوسف لا يقضي واحدة منهما وعن أبي حنيفة يقضيهما ثم كيف برتهما فقسل يقدم السورة وقيل بقدم الفاقعة عبر مشروع فلا يكون مخالف المعهود (قوله ثم ذكرههنا ما يدل على الوجوب) السورة على الماسل بلفظ الاستعباب ولا يخنى أنه أصرح فيصب التعويل عليه في الرواية لا أرواية المورة وفي الاصل بلفظ الاستعباب ولا يخنى أنه أصرح فيصب التعويل عليه في الرواية لا أرواية المورة وفي الاصل بلفظ الاستعباب ولا يخنى أنه أصرح فيصب التعويل عليه في الرواية الرواية المورة أولى لان الفاقعة فلم يكن مراعاتها من كل وجهد (قوله هو العصيم) هو ظاهر الرواية المرازاع اعن أبي حنيفة انه لا يجهر أصلالان الجمع شيم و تغيير السورة أولى لان الفاقعة الرواية المرازاع اعن أبي حنيفة انه لا يجهر أصلالان الجمع شيم و تغيير السورة أولى لان الفاقعة المرازاع الماسلان المحدد (قوله هو العصويم) المرازاع الماسلان المحدد (قوله هو العمورة أولى لان الفاقعة الماسلان المحدد (قوله هو العمورة أولى لان الفاقعة المرازاع الماسلان المحدد (قوله عن المحدد المحدد

جعابين الجهر والخافتة في ركعة واحدة نقدير الان القضاء يلتمق بحل الاداء وعماروى هشام عن مجدأته لا يجهر أصلالا ته لا يجهر في بالفاتحسة لمساقلة في الفاتحسة لمساقلة في السورة كان جعابين الجهر والمخافقة في ركعة واحدة صورة وحقيقة وذلك غيرمشروع ووجه الضميم ماذكرأن الجمع بين الجهر والمخافذة في ركعة واحدة شنيع فاما أن يخفيهما كاروى هشام عن مجدوفي ذلك تغيير صفة الواجب وهوالسورة لاحل من اعاة صفة سنة وهوالفا تحة وهوا تباع الاقوى للادني وإما ان يجهر بهما وفيه تغيير صفة النفل لاجل صفة الواجب فهوا ولى

(قوله وقوله ثمذ كرههناأى في الجسامع الصغير ما يدل على الوحوب لانه قال قرأف كون عنزلة الامربل آكد) أقول انما يكون دلسلااذا كان مستجلافي الامر الاستعبابي وتكون القريد كان مستجلافي الامر الاستعبابي وتكون القريد على المربي المربي على المربي ال

قال (مُالحنافتة أن يسمع نفسه) اعم ان أجزاء الكلمات المستملة على السان على توعين كلام وقراء الان الغرض منه ا ماان يكون افادة النسبة المناف الواف كان الاول فهو الكلام والافه والقراءة وكل منهما على توعين جهر ويخافتة وقد اختلف على أفي الحد الذاصل بينهما فذهب الفقيه أوجعفر الهندواني الى أن المخافة تهوأن يسمع نفسه وما دون ذلك مجمة ودند نة ايس بكلام ولاقراء (والجهرهوأن يسمع غيره) فهو كاترى جعل كل واحدمنهما بنوعيهم في الكيفيات المسموعة وقال (لان مجرد حركة اللسان بدون الصوت لا تسمى قراء أي هى لالغة ولاعرفا وفيه نظرفان من رأى المصلى الاطروش من بعيد يحرك شفتيه يغيرعنه أنه يقرأ وان الم يسمع منه شئ (وقال الكرخي أدنى المنهم وهوكا المنهو المنافقة والمنافقة والمن

مُ الخيافتة أن يسمع نفسه والجهر أن يسمع غيره وهذا عندالفقيه أبي جعفر الهندواني رجهه الله لان عجرد حركة اللسان لا يسمى قراء بدون الصوت وقال السكر خي أدنى الجهر أن يسمع نفسه وأدنى الخافئة تعديم الحروف لان القراء وقعد الله السان دون الصماخ وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء وغير ذلك

في علها وليست بعاللسورة وعنه يجهر بالسورة دون الفاتحة مراعاة لصفة كل منهما ولا يكون جعا تقديرا للالتحاق عملها من الاوليين وصعه المرتاشي وجعله شيخ الاسلام الطاهر من الحواب (قوله وفي لفظ الكتاب اشارة المده حيث قال ان شاء جهر المع نفسه وان شاء خافت فعل اسماعه نفسه جهر المفابلة المحتافة فتكون هي دون ذلك وليس حنش ذالا تصيح الحروف وهذا بناء على ان المراد وأسمع نفسه لاغيره اعتبارا لمفهوم اللقب والالوكان المراد مجردا بداء حسن التعليل والمراد وأسمع نفسه خلك لم يلزم فيه اشارة المهوفي الحيط قول الهندواني أصع واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هوكلام والكلام بالمسروف والحرف كيفية تعرض الصوت وهوا خص من النفس فانه النفس المعروض بالقرع فالحرف عارض الصوت الالنفس المعروض بالقرع فالحرف عارض الصوت الالنفس المعروض القراءة أن يصل المالي السام بعن النفس الموت الخارج لاحروف فلا كلام بتي أن هذا الاية تنفي أن يازم في مقهوم القراءة أن يصل الماليس عند وجود السامدة تسلاوته وجود السامدة تسلاوته وجود السامدة تسلاوته وجود السامدة تسلاوته وجود السامدة تسلام وكذا الايلاد والبيع على الخياد وقبل العصيرة الميناء الماليس الموت الماليسة الماليات وجود المالية قال شيخ السامدة قال المناه وكذا الايلاد والبيع على الخيلاف وقبل العصيرة في المالية المالية المالية المالية المالية قال شيخ المالية قال شيخ المالية المالية المالية المالية والمالية على المالية والمالية والمالية والمالية المالية المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية المالية والمالية المالية والمالية المالية والمالية والمال

نفسه أنسع نفسه وغره فصاركا نه قال المنفرد فمأ يجهرفها بالقسراءة بالخمارانشاء أسمع نفسه لاغير وانشاء أسمع نفسه وغبره وهذا كاترى تأورل غرمحمل ادلس فى كلام مجد ما يحتمله وقوله (وعلى هدذا الاصل كلما نعلق بالنطق) يعنى ادا قال انت طالق أوأنت حرّولم يسمع نفسه وقع الطلاق والعتاق عنسد الكرخي خسلافا للهندواني وكذااذاحهربهما وخافت بالاستثناء أوالشرط بحيث الدلم يسمع تفسده لم يقعافى الاستثناء أصلا وتأخرا الى وحسود الشرط

(• ٣ - فتم القدر أول) عندالكرني وعندالهندواني يقعان في الحال وعلى هذا التسمية على الذبيعة ووجوب سعدة التلاوة

(قوله اماأن يكون افادة النسبة للخاطب أولا) أقول قد يقصد من الكلام لازم الفائدة فينبغي أن يم النسبة لامثاله الااله قد يقصد منه التعسر والنحزة ونحوهما (قوله والافه والقراءة) أقول قد يكون الغرض من القراءة أيضا افادة النسبة الاترى الى ما يقرؤ والقصاصون من كتب الحكايات فان قصدهم الافادة الى السامعين (قوله وفيه نظر فان من رأى المحلى الاطروض النجى) أقول والظاهر أن اخباره ذلك بطريق الاستدلال وقرائن الاحوال ثم المراد باسماع نفسه أن يكون هنالة صوت بحيث لولم يكن في أذنه آفة سمعه (قوله لان القراءة فعل بطريق الاستدلال وقرائن الاحوال ثم المراد باسماع نفسه أن يكون هنالة صوت بحيث لولم يكن في أذنه آفة سمعه (قوله لان القراءة فعل المنافقة من اللسان) أقول نم المائن المنافقة العارضة الصوت فلا يعلن عليه بأن الكتابة يوجد بها تعميم المروف ولا تسمى قراءة لعدم الصوت) أقول الموجود في الكيفية العارضة الصوت أو مجوع العارض الموجود في الكيفية العارضة الصوت أو مجوع العارض والمعروض

قال (وأدنى ما يجزئ من الفراءة في الصلاة) الفراء في الصلاة أما أن تكون في الحضر أوفي السفر فان كانت في الحضر فهي على ثلاثة اقسام فسم يتعلق به الحواز وقسم يخرج به عن حد الكراهة وقسم يدخل به في حد الاستمباب وان كانت في السفر فاما أن يكون المصلى في على السسر أوأمنة وقرار والحكم ماذكرنا خلاأن المجدلة تأثير أفي التحفيف (وأدنى ما يجزئ من القراء قي الصلاة) سواء كانت في الحضر أوفي السفر (عند أبي حديفة آية) واحدة ان كانت كلتين قصاعد افيلا خلاف بين المشايخ وان كانت كلة واحدة كدها متان أو وفا واحداك وقي وقي وقي وقيه المداينة (لان آيات قصار أوآية طويان كانت الكرسي وآية المداينة (لان

(وأدنى ما يجزئ من القراءة في الصلاة آية عنداً بي حنيفة رجه الله وقالا ثلاث آيات قصاراً وآية طويلة) لانه لا يسمى قارئا بدونه فأشب به قراءة ما دون الآية وله قوله تعالى فا قرؤا ما تيسر من القرآن من غير فصل الأأن ما دون الآية خارج

يسمع المشترى (قوله وأدنى ما يجزئ الخ) الفراه ةفرض و واجب وسنة ومكروه فالفرض عنـــده فروايه مايطلق عليه اسم القرآن ولميشبه فصدخطاب أحدونحو وفيروايه آيه وفي روايه كَفُولْهُ مِنْ وَالْوَاحْبِ فَرَاهُ وَالْفَاتْحَةُ وَثَلَاتْ آيات قصار أوآية طويله بعني في غيرالاخر بين والاخيرة من المغرب والمسنوفة اما في السفر أوفي الحضرو يعلمن الكتاب والمكروة ترك شيَّ من القراءة الواحية وفيشر خالطماوى قراءة الفاتحة وآية أوآيت ينمكروه وفي المجتبى ماذكره العلماوي يدلعلي أثفلو فرأمع الفائحة آية طويلة لايكون تبانا بالواجب واختلف المشايخ على قولهما فيمالوقرأ آيذ طويلة كأ مة الكرسي قيل لا محوز وعامتهم أنه محوزواذا كانت هذه الاقسام البتة في نفس الامر ها قيل لوقرا البقرة ونحوها وقع الكل فرضا وكذا اذاأ طال في الركوع والسعود مشكل اذلو كان كذاك إيتعقق قدرالقراءة الافرضا فأين باقى الاقسام وجهه القيل المذكور وهوقول الاكثروالاصم أن قوله تعالى فاقرؤا مانسير بوحب أحدالا مرين من الاكة فيافوقها مطلقال صدق ماتىسر على كل مآفري فهماقري بكون الفرض ومعنى قسم السنة من الافسام المذكورة أن يجعل الفرض على الوجه المذكور وهوما كان عليه الصلاة والسلام يجعله عليه وهو جعله بعدار بعين مثلا الحماثة وعما يكره القراءة خلف الامام وفى غير الة القيام وتعيين شئ من القر آن بشئ من الصلاة معند الوقرأ آية هي كلت أو كلتان نحوفقنل كبف فترأوغ نظر جازت بلاخلاف بين المشايخ أمالوكانث كلة اسماأ وحرفانحومدهامنان ص قُ نُ فَانهده أَيَات عَنْد بعض القراء اخْتلف فيله على قول والاصم أنه لا يجو ذلانه يسمى عادا لاةارتا وكون نحو ص حرفاغلط بل الحسرف مسمى ذلك وهوليس المقروء والمقروء هوالاسم صاد كلة فالصواب فى النقسيم أن يقال هي كلتان أو كلة ولوقر أنصف آية طويلة مثل آية الكرسي والمداسة فيللا يجوزا عدمالا أيه وعامم على الجوازلانه يزيدعلى ثلاث قصار وتعيين الآية ليصير فارثا غرفا وهو بذاك كذاك أماالكراهة فثابته مالم يقرأ الواجب الافيما بعدالاوليين من الفرض ولوقرأ نصف آية مرتيناً وكرركلة مراداحتى بلغ قدرآية لا يجوز (قول الانه لابسمى قارئا بدونه) أى بدون المذكور عُرِفًا (قُولِه وَهُ تَعَالَى فَاقرؤاماً نيسرمن القرآن من غَيرفصل) فكان مقتضاه الجواز بدون الآية وبهبزم القدورى فقال الصيمن مسذهب أبى حنيفة رجسه الله أن ما يتناوله اسم القرآن يجوزوهو

الرحل لايسمى قارثاندونه) أى دون المذكور من الاث آمات قصار أواًمة طوملة (فَأَشْبِه) قراءنه (فَراءة مَادُون الا مة) وقراءة مادون الا مة غير محزئة فكذلك قراءة الآتة وحقيقة كالرمهما أن ألا مة الواحدة وان كانت قرآنا حقمقة الاأنه في العرف ينطلق على ثلاث آناتأوآبة طوسلة فسمار الله (ولايي حُنيفة قوله تعالى فاقسر واما يسرمن القرآن من غرفصل إس آبة فبانوتها وهدذالان الآتية الواحسدة قرآن حقيقة وحكاأما حقيقة فظاهر وأما حكا فسلانها تحرم قراءتها على الحائض والجنب فتدخل في اطلاق قوله تعالى من القسرآن وقدوله (الا أن مادون الا يذخارج) حواب عما يقال لو كان الرادمن قوله فاقرؤا ماتسرمن القرآن مطلقه من غيرفصل لجاز عبادون الآمة كإجاز بالآمة لأن الاطلاق متناولهما

تناولا واحداول كن لم يحزيم أدون الآية فكذاك بالآية وجهه أن ما دون الآية لم يدخل في الاطلاق بالاجماع لان قول الم المطلق ينصرف الى المكامل والمكامل من القرآن ما هوقو آن حقيقة وحكا وما دون الآية وان كان قرآنا حقيقة للكنه ليس بقرآن حكا حيث حاز قراء نه للحنب والحائض فلا ينصرف المطلق اليسه وعلى هذا النقرير يكون قوله خارج ععنى لم يدخل لانه أبرز المكلام مبرز الاطلاق والنقيد في المحدوث المستعمد المستعمد المستعمد المستعمد المنافقة عليه يخير الواحد لا يجوز ولان النف سيص عند السريط ويق الاخراج

(قال المصنف وأدنى ما يجزئ من الفراء في الصلاة آية عنداً بي حنيفة) أقول قال ان الهمام شم عنده لوقراً آية هي كلمات أو كلنان نحو فقتل كيف قتر أوثم تقريب المسايخ أمالوكانت كلة اسمالوجوفا محومدها تمنان ص ق ن فان هذه آيات عند بعض القراء اختلف فيه على قوله والاصم أنه لا يجوز لآية يسمى عاد الاقار أوكون نحو ص حرفا غلط بل الحرف مسمى ذلا وهو ليس المقروء والمقروء هو الاسم صاد كلة انتهى وشحن نقول لعل اطلاق الحرف باعتبار الكتابة فان المكنوب هو صورة الحرف (قوله وان كانت كلة واحدة كدها تمنان أوجوفا واحدا كمن) أقول ص كلة اذا لمقروء اسمها لا المسمى جي يكون حرفا

بل بطريق أن الخصوص أمدخل تحت الجسلة على ماعرف في أصول الفقد وله زيادة نقر برقر رناها في التقرير وقوله (والا يقليست في منعسى أن شوهم أنمادون الاستة اذالم معناه) أى في معنى مادون الا ية مستغنى عنه الأأنهذ كر الدفع (٣٣٥)

> والآية لست في معناه (وفي السفر بقرأ بفائحية الكناب) وأي سورة شاه لماروي أن الني عليه السلام فرأفى صلاة الفيرفى سفره والمعودتين ولأنااس فرأثر في اسقاط شطرا اصلاة فلأن يؤثرني تخفيف القراءة أولى وهذا إذاكان على عجلة من السروان كان في أمنية وقرار بقرأ في الفير نحوسورة البروح وانشقت لأنه عكنه مراعاة السنة مع الخفيف

قول ان عبساس فانه قال اقرأ ما تسرمعك من القرآن ولس شي من القرآن يقلمل ولان ما يتساول اسم الواجب يخرج عن العهدة فدفعه المصنف بقوله الأأن مادون الآمة خارج منه أى من النصاذ المطلق ينصرف الى الكامل في الماهية ولا يجزم بكونه قارتا عرفايه فلم يخرج عن عهدة مالزمه بيقين اذلم يجزم بكونهمن أفراده فلمتبرأ به الذمة خصوصاً والموضع موضع الاحتياط بخلاف الاكية اذليست فمعساه اىمعىمادون الآية بلبطلق علسه وارتابها فيني الوجه من الحانبين قوله تعالى فاقرؤا مانىسر وأمامىني الخسلاف فقبل على إن الحقيقة المستعلة عنده أولي من المجاز المتعارف وعنسدهما مالقلب معناءأن كونه غسروارئ محازمتعارف وكونه فارتا ذلك حقيقة تستعل فالهلوقيل هذا وارئ لميخطأ المشكلم نظرا الحالحقيقة اللغوية وفيسه نظرفانه منعمادون آلآية بناءعلى عسدم كونه قارئاءرفا وأجازالاتية القصسرة لانهاليستفي معناءأى فيأنه لايعسديه قارئابل بعدده قارئاعرفا فالحقائه مبنى على الحسلاف في قيسام العرف في عسد مقاربًا بالقصرة قالالا يعسد وهو يمنع فم ذاك مبساء على رواية مايتناوله اسمالقرآن وفيالاسرارما قالاءاحتماط فانقوله لميلد نمنظرلا يتعبأرف فرآنا وهو فرآن حقيقة فنحيث الحقيقة حرم على الحائض والمنب ومنحيث العرف لمتجز الصلاة بداحتياطا فيهما (قوله لماروى انه صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفير في سفره بالمعود تين) رواه أبود اود والتسائى عن عقبسة بن عامر قال كنت أقود ورسول الله صلى الله عليه وسار نافته في السفر فف الله باعقبة الاأعلا حسرسورتين قرتشافعلني قل أعوذ رسالفلق وقل أعوذ ربالناس قال فلرني سروت بهسما جدا فلمازل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح النساس وفيه القاسم مولى معوية أبو عبسدالرسن القرشى الاموى مولاهم وتقه ابن معين وغسيره وتنكلم فيهغير واحد ورواء الماكم فى مستدركه عنسه ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعود نين أمن القرآن هما فأمنابهما في صلاة الفير وصحمه والحق أنه حسن (قوله ولان السفرالخ) قال في النهاية هـ ذا النعليل مخالف لماذكر من طرف أبى حسيفة رجه الله في مستلة الارواث حيث قال قلنا الضرورة في النعال وهي قد أثرت فالتغفيف مررة حتى تطهر بالمسم فتكني مؤنتها انتهى يعنى الضرورة أثرت هذا الخفيف فلا تؤثر تخضف نجاستها انيا وأجاب ان كلاف مجزه لأن سقوط شطر الصلاة من قبيل رخصة الاسقاط فكان التففيف فى الفراءة حيني أبيدا والحق أن الاورود السؤال لسكاف الجواب على انهلايصع اذلاشسك فيأن سقوط الشطرون أصرا الشرعسة المضرورة يعنى كمما كان يحت لولزم الشطرفي السفرلزم الحرج سقط وأماالاول فلان المصنف قال في دليلهما ولأن فيسهضر ورة لامتلاء الطرقيه فقال فحالجواب قلناالضرورة فحالنعال الخ وحاصساه القول مالموجب أى نع فيه ضرورة ولكن محلها النعال وانماتؤثر في محلها وقدائرت حتى طهرت الدالة فالدفعت به فلا حاصة الى اثمات تخفيف نفس النجاسة لاخذا لضرورة تمام مقتضا هادون ذاك الغفيف أماهنا فالضرورة داعية الى تخفيف القراءة كادعت الى السقوط فحموع السقوط والتخفيف مقتضاها فسلامد من اعطاتها اياه

صفة التففيف مرةفكفت مؤنتها بهافلا تعل مانية

مدخـــل تحت الاطلاق فتلحق الاتية به فى ذلك فقال الآية ليست في معناه حمني تلعق به قوله (وفي السفر) انما قدتم الكلام فىالسفرمعانه من العوارض وهواليق بالتأخسر امالانه مظنة قلة القراءة فكان أنسب لذكرقراءة الآنة الواحدة واما لان شهدعت محث الحضر كثسرة فأراد أن يفرغ من محث السيفر لدخسل فيجث الخضر على فراغ وكالامهفي السفر ظاهروالامنةبفتح الميم هوالامن ولماكان السفرمظنة التففف أدير المكمعليه وخفف فى القراءة وان كان المسافسر فيحال الامسن ألاترى أنهأثر في استقاط شطر الصدلاة وان كان على أمنة وقرارفلان يؤثر في تخضف القسراءة أولى فأن قسل هذا التعلسل مخالف لماذكر في طسرف أى حسفة في مسئلة الارواث في ماب الانحياس حث استدل ههنا وجود التففيف من على التففيف ثانيا وأي ذلك هناك أحس بالفرقس الموضيعين مأن العسل بغفف القراءة عهل بالدلالة لان كلشي ظهرتأ ثيره في الاصل كان ظهورتا ثيره في الوصف أولى لكونه تابعاللاصل بخلاف الآرواث فان الضرورة علت في (ويقرأ في المضرفي الفعرفي الرحمين أربعين آية أو خسين سوى الفائحة) ويروى من أربعين الحسين ويروى من ستين الى ما أنه ويكل ذلا وردت الا ما ما مؤرق العبلى تلقنت سورة ق واقتربت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثرة قراء ته لهما في صلاة الفعر وق خسون آية وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر يوم الجعمة الم تنزيل السحدة وهل أتى على الانسان والاولى ثلاثون والشائمة احدى وثلاثون فل الختلفت مقادير قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفت مقادير قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفت رواية محدفيم اوفى لفظ الكتاب الشارة الى أن هدا المقادير أيها كانت الحات في ركعة واحدة حتى تكون على رواية الاربعين في كل (٢٣٦) ركعة عشرون قوة (ووجه التوفيق) يعنى بين الروايات وهوظاهر وقوله

(ويقرأ في الحضر في الفعر في الركعت بن بأربع بن آية أو خسين آية سوى فاتحة الكناب) ويروى من أربعين الى ستين ومن ستين الى ما ته ويكل ذلك ورد الاثر ووجه التوفيق أنه يقرأ بالراغبين ما ته وبالكسالى أربعت وبالاوساط ما بين خسين الى ستين وقيل ينظر الى طول اللي الى وقصر ها والى كثرة الاشغال وقلتها قال (وفي الطهر مثل ذلك) لاستوائه ما في سعة الوقت وقال في الاصل أو دونه لا نهوقت الاشتغال في نقص عنه تحرزا عن الملال (والعصر والعشا مسواء يقرأ فيهما بأوساط المفصل وفي المغرب دون ذلك بقرأ فيها بقصار المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المفرب بقصار المفصل ولان الفير على المجاز والتخفيف أليق بها والعصر والعشاء بشعب فيهما الناخر

(قوله وبقرأ في المضرالى قوله و بكل ذلك وردالاثر) المراد أن الاربعين والمستن والستن والمائة منفسة على الركعت وأما ورود الاثر فروى مسلم أنه صلى القعليه وسلم كان بقراً في الفير ما ين الستن الى مائة آية ولفظ النحبان بالستن الى المائة وأخرج عن ابن عران كان صلى القه عليه وسلم ليومنا في الفير بالصافات (قوله ينظر المن الستن الى المائة وأخرج عن ابن عران كان صلى القه عليه وسلم ليومنا في الفير بالصافات في مدذلك فيمعل فاعدة الفعل الاثناء وعلى اختلاف فعله صلى القه عليه وسلم بخلاف ما قبل لا يجوز في مدذلك فيمعل فاعدة الفعل الأثاث في زماننا و يعلم منه أنه لا ينقص في الحضر عن الاربعين وان كافوا من المن لان الكسالى تحملها ثما ختلف في أول المفصل فقيل سورة القتال وقال الحاواف وغيره من أصحابنا الحراث فهوالسبع الاخير وقيل من قومكي القاضى عياض انها لحائي الطوال من أوله الى عبس والاوسلام منها الى والمنحي والباقي القصار ثماذ والقصار الباقي وقيل الطوال من المسيف أدبعين وفي الخريف والباقي القصار ثماذ المناع المناع وفي المناع مائة وفي الراق في مصنفه أخسر في الخريف والمناق المؤرك عن على بن دين جدعان عن الحسن وغيره قال كنب عروض القدعن المناه المناه المفصل الرزاق في مصنفه أخسبر الشفيل التروي عن على بن دين جدعان عن الحسن وغيره قال كنب عروض القدعن المناه المفصل المفصل المفصل المفصل المفصل المفصل المفصل المناه المفصل المفصل عروف الصبح طوال المفصل المفصل عروف الصبح وول الصبح وول الصبح وول المناه المفصل عروف المناه المفصل عروف المناه المفصل عروف المناه المفصل عروف المناه المفسل عروف المناه المفال المفسل عروف المناه المفسل عروف المناه المفسل عروف المناه المفسل عروف المفسل عروف المناه المناه المفسل عروف المناه المفسل عروف المناه المفسل عروف المناه المفسل عروف المناه المناه

(وقى الظهرمثل ذلك) أى منهل ماقرأ فىالفحسر (لاستوائهمافي سعة الوقت) وروى أنالنى مسلى الله عليمه وسلم كان بقرأني الطهرالمالسحدة فالأبو سعبدا للدرى سعدرسول الله صلى الله علمه وسلم في الطهر فظنناأنه قوأالم تنزيل السحدة وقدروساأنهكان مقسرا في الفخر المتسنزيل السعدة وفي الناسة عل أتى على الانسان فدل على أمه قسرأ في الظهر ماقرأني ركعستي الفير (وقال في الاصل أودونه لأنهوقت الاشتغال فينقص عنسه تحرِّذاعنالملال)وروىأبو سعندا لحدرى أنه عليه السلام كان بقرأ في الظهر قدر ثلاثين آبة وهو نحوسورة الملك وقوله (والعصر والعشاء سوام) يعنى فى سعة الوقت على جهة الاستعباب (يقرأ فيهما بأوساط المفصل) لما روى حار من مرة أن الني

عليه السلام كان يقرأ في الركعة بن الاوليين من العصر والسماء ذات البوج والسماء والطارق ولحديث معاذب ببل أن قومه شكوا الى رسول الله عليه وسلم الله عليه الله عليه والشمس وضحاها (وفي المغرب بقصار المفصل) لما روى أنه عليه السمالا مقرأ في صلاة المغرب بالمعودة من وطوال المفصل منها الحامين سورة الحجرات الى سورة والسماء ذات البروج والاوساط منها الحام يكن والقصار منها الى الاتنو وقيل طواله من الحجرات الى عدى والفصاد منها لى الاتخر

وقوله (ويطسل الركعة الاولى من الفير) بعيرى التوارث من ادن رسول الته مسلى الته على المناسة في الصافات كلها النساس على ادراك الجماعة ولا يطيل في غيرها عندهما (وقال محد أحب الى أن يطيل الركعة الاولى على النباسة في الصافات كلها الماروى) أبوقنادة رضى المه عنه وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل القراءة في الركعة الاولى في الصافات كلها ولهما أن ركعت الصلاة استويافي استحقاق القراءة) لكونها وكنافي الجميع وكل ما كانا كذلك بستوياف المقدار الا بعارض غيرا ختيارى لانسب المسلمة وسبب النفاوت غير موجود وقلنا بعارض غيراختيارى ليخرج مسلاة الفير لان تطويل الركعة الاولى على النابية موجود في سائر الصافات الأن الغفلة في عليه فيها ولئسلار و ما يقال في جانب محدان معنى تطويل الركعة الاولى على النابية موجود في سائر الصافات الأن الغفلة في الفير بسبب النوم وفي غيره بأستغال الناس بالكسب لان غفلتهم تلايا ختيارهم مخسلاف النوم ثم المعتبر في الناب المناب الكلمات والحروف النكمة الاولى والثلث بأن يكون الثلثان في الاولى والثلث في مقدار زيادة احداه معاعلى الاخرى فنهم من اعتسر النك المات والمروف في مقدد ارزيادة احداه معاعلى الاخرى فنهم من اعتسر النكمات والمروف في مقدد ارزيادة احداه معاعلى الاخرى فنهم من اعتسر النك الناب ال

فىالثانسة وفالفشرح الطحاوى مسغى أن مقرأ في الاولى شلائسين آمة وفي الثانسة بعشر آمات أوعشرين وهلذا بيان الاولومة وأماسان الحكم فالمواز وانكان التفاوت فاحشا مأن قسرأ فى الاولى بأربعين وفي الثانسة بسلاث آمات وأمااطالة الركعة النانسةعلى الاولى فكروه بالاتفاق ولامعتبر بالزبادة والنقصان عادون شه لات آماتلان الني صلى الله علمه وسلم قرأ فىالمغسرب المعودتين والنانسة أطول مآ مولما مال في الكتاب من قوله لغدم امكان الاحتراد عنه من غيرج والحرح مدفوع وهذافي الفرائض

وفديقعان بالنطويل في وقت غيرمستعب فيوقت فيهما بالاوساط (ويطيل الركعة الاولى من الفجرعلى الثانية) اعانة الناس على ادراك الجاعة قال (وركعنا الظهرسواء) وهذاعند آبى حنيفة وأبي وسف رجهما الله وقال محمدرجه الله أحسالي أن يطيل الركعة الاولى على غرها في الصلوات كلها لماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل الركعة الاولى على غيرها في الصاوات كلها ولهما أن الركعتين استويافي استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفير لانه وقت نوم وغفلة والحديث محول على الاطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية ولامعت برمالز مادة والنقصان عادون ثلاث آمات العدم امكان الاحتراز عنه من غير حرج (وليس في شي من الصاوات فرا مسورة بعينها) بحيث لا تجوز بغيرها أنفى الرواية مايفيد المطاوب وهوما قدمناه في صير مسلمين حديث الخدرى عنه صلى الله عليه وسلم كان بقرأ في صلاة الطهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر الاثن آمة الحديث فارحم المه (قوله وقد يقعان) أي بعد تأخسرهما الى الوقت الذي يستعب تأخسرهما المدوأطال القراءة قدديقع فاوقت غيرمستمب وهواعم من المكروء وقد تقديم أن التأخر الى النصف في العشاء مباح وبعدممكرو وفهذا قريب في العصر بعيد في العشاء (قوله لمادوى الخ) دوى العفارى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بفائحة الكتّاب وسورتين في الرّ كعتين الاخريين بفائحة الكتاب ويطول فالركعة الاولى مالا يطول في الثانسة وهكذا في العصر وهكذا في الصبح فأجاب عنمه بأنه مجول على الاطالة من حيث الثناه والتعود عمادون ثلاث آيات وعلى همذافيهمل فول الراوى وهكذا في الصبح على التشعيه في أصل الاطالة لاقدرها فان تلك الاطالة معتبرة شرعاعند أبى حنيفة والمعتبرة كثرمن ذاك القدر وقدقدرت بأن يقرأ في الاولى بخمس وعشرين وفي الثانية بتسام الاربعيين ولان الاطالة في الصيم لما كانت لان وقت وقت نوم وغف له فلا مدمن كونها بحيث رمدة اطالة لكن كون التسبيه في ذلك غير المنبادر وانا قال في الخلاصة في قول عمدانه أحب

واما في غيرها فعن أي يوسف أن زيادة احدى الركعتن على الاخرى مكروهة وقبل ليست يمكر وهة لان أمر النوافل أسهل ألارى أنها جازت فاعدام القدرة على القيام وقول (وليس في شي من الصاوات قراء تسورة بعينها) هذه المسئلة والتي بعدها بتراأى المهما في افادة الحكم واحدوليس كذاك بلهمامت غايران وضعاوبيانا أما الوضع فلان الاولى من مسائل القدورى والثانية من مسائل الجامع الصغيروقد التزم الاتبان بما اذا ختلفت الروايان وأما البيان فلان معسى الاولى ليس في شي من الصاوات مطلقا تعيين قراءة سورة بعينها لا تجوز الصلاة بغيرها وهواحتراز عن مذهب الشافعي فانه عين قراءة الفاقحة بواز الصلاة كلها وقال لا تجوز الصلاة بغيرها من السورة لمنا الها والمال

(قال المصنف وقسد بقعان بالتطويل في وقت غير مستحب) أقول أى بعد تأخيرهما الى الوقت الذى يستحب تأخيرهما اليملوأ طال الفراءة قد يقع في وقت غير مستحب وهواً عم من المكروء (قوله وقلنا بعارض غير اختياري ليخرج مسلاة الفجر لان ثطويل الركعة الاولى متفق عليه منها ولثلا يردالخ) أقول قوله لان تطويل الركعة المؤعلة المائلة في عليه المنظور الى خصوصية الخرج وقوله لثلا يردالخ علة التقييد مهذا القيد (قوله لان غفلتهم تلك باختيارهم الح) أقول هذا فاظر لقوله فها تقدم قبل أسطر وهوقوله لثلا يردالخ

(الاطلاق ما تافونا) من قوله تعالى فاقر واما تسير من القرآن الايقال فعلى هذا يلزم التكرار من وجه آخر لما تقدّم أن قراء والفاتحة لا تتعين ركناعندنا خلافاللسافعي لانماتقدم كأنمن لفظ الهدابة وههناذكرانهمن لفظ القدوري ومعنى الثانية يكره أن يعين المصلي شيأ من القرآن مثل الم السحدة وهل أتى على الانسان الشي من الصاوات كالفير توما لجعة لاعلى اله لا يحوز بغسرها وهو أنشاا حترازعن مذهب الشافعي فأنه فال يستعب ذاك لحديث ان مسعود أن الني صلى الله عليه وسلم كان يقرؤهما في صلاة الفجرف كيف يكون مكروها وقلااان في ذلك همراليا في وإيهام التذصل ملادله وذلك مكر وملقوله تعالى وقال الرسول ارب ان قوى التحذوا هذا القرآن مهمورا شكى الرسول صلى الله عليه وسلم قومه قر بشا لل ربه باعادهم القرآن مه جوراوهو بوحب الحرمة لولاروا به الجواذ بغيرها فعها بكون مكروها لايقال ليسفى ذال هجر وانحاهو تفضل بدليل وهوماروينامن حديث أبن مسعود لانهمعارض بماروى جابين سمرة أن الذي صلى الله عليه وسلم كان يقر آف الفير ق وعار وي أنه عليه السد الاما قام بنبوك أد بعين ليا وكان يقر أف الفير الفاقعة واذا زلزات فعلمانه عليه السلام ماواظب على ذلك فني استعياب المواظبة مخالفة له علمه السلام وحل لصلانه على غيرالمستصب ولاكراهة أعظممن ذاك تم لوفعل ذاك أحيانا كمافعله عليه السلام فلنايا ستعبابه المبركه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يفرأ المؤتم خلف الامام) سواء كان في الصلاة الجهرية أوغيرها خلافالشافعي (٢٣٨) في الفائحة فانه يقول يجب عليه قراء تهافى الصلاة السرية وفي الركعات

لاطلاق ماتلونا (ويكره أن موقت بشي من القرآن لشي من الصاوات) لما فيسه من هجر الباق وايهام التفضيل (ولا يقرأ المؤمّ خلف الامام) خلافاللسافعي رجمه ألله في الفاتخة له أن القرامة ركن من الاركان فيشتر كانفيه ولناقوله عليه السلامين كان لهامام فقراءة الامام فواءة وعليه اجماع العصابة (قوله و يكره أن يوقت) كالسجدة والانسان الفيرا بلعمة والجعمة والمنافق من الحمعة قال الطحاوى والاسبيحان هذاأذارا محمايكر مغبره أمالوفر أللتسبرعلمه أوتبركا بقراه تهصلي القمعلمه وسلرفلاكراهة واستدل على ذلك بأن الفراءة الكن بشرط أن بقرأ غيرهما أحيانا لثلا يظن الجاهل أن غيرهما لأيجوز ولا تحر ترفى هذه العبارة بعدالعلم بأن الكلام في المداومة والحق أن المداومة مطلقا مكروهة سواءراً مُحتما تكر مغيرة أولالان دليل الكراهة لامفصل وهوايهام النفضيل وهعراليا في لكن الهجير أن انما ملزم لولم يقرأ الياقي في صلاة أخرى فالحق انهابهام التعيين غمقتضي الدليل عدم المداومة لاالمداومة على العسدم كايفه له حنفسة العصريل كانه امام نقراءة الامام ايستمب أن يقرأ خلك أحيانا تبركا بالمأثور فانازوم الابهام ينتني بالترك أحيانا واذا قالوا السنة أن له فراءة حدث به أبوحنيفة المقرأ في ركعني الفير بقل بالمجاالكافرون وفل هوالله أحد وظاهرهذا افادة المواظبة على ذلك وذلك لان الايهام المذكور منتف النسبة الى المصلى نفسه (قهله له أن القراءة ركن فيشتركان فيه) أما الاولى فظاهرة وأماالنانسة فلقوله تعالى فاقرؤا ماتسرمنه وهوعام في المصلن وكذافوله صلى الله عليه وسلم لاصسكلة الابقراءة (قولي وانساقوله صلى الله عليه وسسلمن كان له امام فقراءة الامام فواءة) فاذا صم وحب أن يخص عوم الأية والحديث على طريقة الخصم مطلق انيخر ج المقندى وعلى طريقتنا

التي لاحهرفها وكذافعيا يجهرفسه على الصيحمن مذهبه قال أصحابه وتستعد للامأم على هذا ألقول أن يسكت بعدالف اتحة قدر مارة أ المقتدى الفاتحة ركنمن الاركان فىشتركان فسه كافي سائر الاركان ولناقوله علىه السلام من فىمسىندە عنموسى بن عائشة عن عبدالله من شدّاد عن حاربن عبدالله رضي الله عنه لا بقال هذا الحدث معارض بقوله علمه السلام

لاصلاة الابقراءة فيسلم استدلاله بالقياس سالمالا نانقول بالموحب أى سلنا أن لامسلاة الابقراءة ولكن ليس الكلام يخس فيه وانماالكلام في أن قراءة الأمام قراءته أولا وحديثهم لايدل على نغي ولااثبات وحديثنا يدل على ثبوته فعلنا به حذراعن الالغاء ولهذالم يذكر المصنف حديثهم في الاستدلال لعدم الفائدة ف ذكره وقوله (وعليه اجاع العماية) قيل فيه تطرلان منهم من يقول بوجوب قراءةالفانحة على ماروى عن عبادة من الصامت وأجب بأن المرادية اجاعا تر الصابة فانه روى عن عما تبن نفر امن كبارالعمابة منع المقتدى عن القراءة خلف الامام وقال الشعبي أدركت سيعن بدراكهم ينعون المقتدى عن القدراءة خلف الامام وليس شي لات هذا المقدارليس أكثرالعمابة وأيضا المذهب وعندناان خلاف الواحد كغلاف الاكثر وقيل المرادم اجاع مجتهدى الصابة وكبارهم وقدر وىعن عبدالله نزيد بن أسلم عن أبيه قال كان عشرة من أصحاب الني صلى الله عليه وسلم ينهون عن القراءة خلف الامام أشدالنهي أبوبكرااصدبن وعرن الطاب وغمان تعفان وعلى بنأبي طالب وعبدالرجن بنعوف وسعدن أبي وقاص وعبدالله بنمسمود وزيدب ابت وعسدالله بزعر وعبدالله بزعباس وضي الله عنهم ويحوزان يكون رجوع المخالف ما بنافيتم الاجاع ويعوزان يقاللا ثبت شهى العشرة المذكورة ولم شبت ردا حد عليهم عند توفر الصابة كان إجاعاً سكوتها

(قوله و بماد وى أنه أقام عليه السلام يتبوك أربعين ليلة وكان بقر أفي الفير الفائحة واذا ذرلت) أقول ذاك في السفروال كلام في الحضر (ُقُولُه فَعُلَمَ أَنه عَلَيهَ السَّلَامَ مَا وَاطْبَ عَلَى ثَلَكُ الْحَ) أَقُولُ لُوكَأَنتَ للواظبة بلاترك أفادت الوجوب ولوصيم ماذ كرم لم يُوجد ترك السينة منه صلى الله عليه وسلم (فوله نم لوفعل ذاك الى قوله قلنا باستعبابه لنير كه بقراء قالني عليه السلام) أقول جواب بنغير الدليل

فص أيضالا فهماعام خصمنه البعض وهوالمدرك في الركوع اجماعا فاز تخصيصهما بعده فالقندى الحدمث المذكور وكذابحه ل قواه صلى الله عليه وسيرف كمرثم افرأما تسرمعك من القرآن على غيرسالة الافتسداء جعابين الادلة بل بقال الفراءة التسهمن المقتدى شرعافان فراءة الامام فسرامته ألكانة قراءنان في صلاة واحدة وهوغير مشروع بتي الشأن في تعصيمه وقدر وي من طرق مرفوعا عنجار بنعب دالله عنه صالى الله عليه وسلم وقد مفعف واعترف المضعفون لرفعه مثل الدارقطني والبهق وانعدى بأن العديم الهمرسل لان المفاظ كالسفياتين وأبي الاحوص سرائمال وشريك وأبي خالدالدالاني وجربر وعسدا لجيدوزائدة وزهير روومعن موسى بنأ بى عائشة عن عبدالله بنشداد عن النبي صلى الله عليه وسلم فأرساوه وقد أرسل مرة أو منفة رضى الله عنه كذلك فنقول المرسل حقعندا كثراهل العط فيكفينا فيمارجع الى العل على رأتنا وعلى طريق الالزام أيضاما فاحبة الدليل على حية المرسل وعلى تقيد والتنزل عن عيته فقد رفعه يفة بسندصيم روى محدين الحسن في موطئه أخبرنا أبوحنيفة حدثنا أبوا لحسن موسى بن أبي عائشة عن غيد الله من شداد عن حامر رضي الله عنه عن الذي مسلى الله عليه وسلم قال من صلى خلفامام فانقراءةالامامةقراءة وقولهمان الحفاظ الذين عدوهم لمرفعوه غيرصيم قال أجدين منسع في مسنده أخسرنا استى الازرق حدثنا سفيان وشريك عن موسى ن أبي عائشة عن ع النشدادعن ابررض المعنسه فالقال رسول القه ملى الله عليه وسلم من كان له امام فقراء الامامله فرامة فالوحد شاحر وعنموسي فأبي عائشة عن عسدالله بنشدادعن الني صلى الله عليه وسلم فذكر مواميذ كرعن جابر ورواه عبدين حسد حدثنا أبونعيم حسدثنا المسن من صالح عن أى الزهم عنا رعن الني صلى الله عليه وسلم فذكره واسناد حديث مار الاول صحيح على شرط مسلم فهؤلاه ضانوشر يك ويور وأوالزهم وفعوم بالطرق العصمة فيطل عدهم فيمن لمرفعه واوتفرد الثقة فنوله لان الرفعز بادة و ذرادة النقة مقبولة فكيف ولم ينفرد والنفة قديسندا لحديث تارة وبرسله أنوى وأخرجه النعدى عن أى حنيفة في ترجم عد وذكر فيسه قصة وبرا انوحه الوعيد الله الحاكم فالحدث أومجد ينبكر معدين حدان الصرفي حدثنا عسد الصمد بن الفضل البلني حدثنا مكي من ابراهسيم عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شدد دبن الهادعن حار بن عدالله ان الني صلى الله عليه وسلم على ورجل خلفه بقرأ فعدل رجل من أصحاب الني صلى الله عليه وسلم منهاه عن القراءة في الصلاة فلي الصرف أقبل عليه الرجل وقال أنتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى اله علسه وسلم فسنازعا حتى ذكر ذلك الني صلى اله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلمن صلى خلف امام كان قسرا مة الامام له قراءة وفيروا به لاى حنيف أن ذلك كان في الظهر أوالعصر هكذا ان رحلاقرأ كخاف وسول المقصلي المقعليه وسلمفى الغلهر أوالعصرفأ ومأ اليه وحلفتهاء فلباالصرف كالأتنهاني الخسدنث وهسذا مضدأن أصل الحديث هسذا غدان سياء اروى عنه عدل المسكم فقط تارة والحموع تارةو يتضمن ردالقراء مخلف الامام لانهخرج تأسدالنهج ذاك العصابي عنها مطلقا في السيرية والحهر بةخصوصا فيرواية أبي حسفة رضي اللهعنه ان القصة كانت في الطهر أوالعصر لااماحية فعلهاوتركها فيعارض مادوى في معضر والمات حدث مالى أناز ع القسر آن أنه قال ان كان لايد فالفانحية وكذامارواه أبوداودوالترمذي عن عيادة من الصيامت قال كاخلف رسول الله صيلي الله سارى صلاة الفعر فقرأ رسول الله صدلي الله عليه وسلم فتقلت عليه القراءة فلمافسرغ قال علكم تقرؤن خلف امامكم فلنافع همذا بإراسول الله قال لأتفعلوا الايف تحسة الكتاب فانه لاصلاة تأميترأبها ويقدم لتقدم المنع على الاطلاق عندالتعارض ولقؤة السند فانحديث المنعمن

كانه امام أصيح فبطل ردا لمتعصبين وتضعيف بعضهم لشل أى حنيف قمع تضدقه في الرواية الى الغاية حتى انهشرط التسذ كريلوازالروا بة بعسدعله انهخطه ولم يشترط الحفاظ هسداولهوا فقه صاحباه غ فدعضد بطرق كشرة عن جابر غيرهذه وان ضعفت وعذاهب الصحابة رضى الله عنهم حتى قال المصنف انعلسه اجباع العصابة في موطّاما الدَّعن نافع عن ان عسر قال اذاصلي أحد كم خلف الامام فحسبه قراءة الامامواذ أصلى وحده فليقرأ قال وكأن ابن عروضي الله عنسه لايقرأ خلف الامامور وامعنه الدارقطني مرافوعا وفالرفعه وهم لكن اذاصح عنه ذاك فالظاهر انه لسمياء ممنه صلى الله عليه وسيلم فيكون رفعه صححاوان كان راويه ضعيفا وروى ابن عسدى في الكامل عن المعمل بن عرو من غير ابن اسعى العلى عن المسن بن صالح عن أبي هار ون العبدى عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسدلم من كأن له امام فقراءة الامام له قراءة وقال هند الابناب علسه اسمعيل وهو ضعيف وليس كأقال بل ابعه علسه النضر بنعسد الله روى الطيراني في الأوسط حدثنا محدين ابراهم بنعام بنابراهم الاصهاني حدثني أيعن حدى عن النضر بنعيدالله عدينا الحسن الخسسنداومتنا وروىمن حددث انعباس رضى الله عنسه رفعه وفسه كلام وروى الطيداوي في شرح الا وارحد ثنا يونس بن عبد الاعلى حدثنا عبدا قدين وهب أخدرني حيوة بن شريح عن بكر من عسرو عن عسد الله بن مقاسم أنه سأل عسد الله من عسرو ذيدين المت و حار من عسد الله رضى الله عنهم فقالوالا تقرأ خلف الامام في شئ من الصلاة وروى عدين الحسس في موطئه عن فيان ن عيينة عن منصور عن أي وائل قال سئل عبدالله ين مسعود رضي الله عن عن القراءة خلف الامام قال أنصت فان في الصلاة شغلا و يكفيك الامام وروى فيه عن داود من قيس الفراءالمدنى فالأخبرني بعض واسمعدن أبي وعاص أن سعدارضي الله عنسه قال وددت الذي يقرأ خلفالامام في فيه جرة ورواءعب دالرزاق الاأنه قال في فيسه حجر وروى مجداً يضافي موطئه عن داود بن قيس عن ان علان أن عرب الخطاب رضى الله عنسه تحال ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام جرا وأخرجه أيضاعب دالرزاق وأخرج الطعاوى عن حادين سلة عن أبي حسرة فال قلت لاين عباسأ فرأوا لامام يندى قال لاوروى الزأى شيبة في مصنفه عن حابر قال لا تقسراً خلف الامام انجهرولاان خافت وأخرج هو وعسدالرزاق من قول على رضى الله عنسه قال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وأخرجه الدارقطني من طريق وقال لايصم اسناده وقال ابن حبان في كتاب الضعفاه هدا رويه عبدالله بن أى ليسلى الانصارى عن على وهو باطل و يكنى في بطلانه اجماع المسلم بنعلى خسلافه وأهسل الكوفة أغسا اختسار واترك القراءة خلف الامام فقط لاأنهسم لمصر واذلك وابناك ليلى هذا رحمل مجهول انتهى وليسمانسبه الىأهل الكوفة بعصيم بلهم عنعونه وهي عنسدهم تنكره والمراد كراهمة التعريم كايفيده قول الصنف وعنمدهما يكره لمنافيه من الوعيدوصر سيعض المشايخ بأنم للا تحسل خلف الامام وقدء رف من طريق أصحابنا أنم سملا يطلقون الحسرام الاعلى ماحرمت بقطعي وفيسن النسائي أخبرنا هرون بن عبدالله حدثناز يدين الحباب حسد ثنامعاوية بن المحدثناأ والزاهر بةحدثني كثر نامن المضرى عن أى الدرداء سمعتب بقول سئل رسول الله صدلي الله عليسه وسلم أفي كل صلاة قرامة قال نع قال رجل من الانصار وجبت هدفه فالتفت الى وكنت أقرب القوممنسه فقال ماأرى الامام اذا أم القوم الاقد كفاهم فان لم يكن هدامن كلام النبي مسلى الله عليه وسلم بلمن كلام أبى الدردا وفلم يكن ليروى عن النبي مسلى الله عليسه وسلم في كل سلاة قراءة ثم يعتد بقراءة الامام عن المقت دى الالعمام عنده فيه من النبي صلى الله عليه وسلم

وقوله (وهو ركن مشترك) حواب عن قوله الفراء وكن وتقريره سلنا أنه ركن مشترك (بنهما) لكن خط المقتدى (منهما الاستماع والانصات) لقوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لماروى عن ابن عباس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قراطه المراوعة والدافر أفانصتوا فلطوا عليه المام ليؤم به فاذا كرف كروا واذا قرأ فانصتوا المديث وقوله (ويستمسن قراء الفاتحة على سبيل الاحتياط (٢٤١) فيماروى عن محد) لماروى من محديث

وهوركنمشترك بيهمالكنحظ المقتدى الانصات والاستماع قال عليه السلام واذا قرأ الامام فأنصتوا ويستعسن على سبيل الاحتياط فهم الروى عن محدرجه الله ويكره عندهما لما فيهمن الوعد (ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب والترهيب) لان الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة وسؤال المنسة والتعوذ من الناركل ذلك على به

عبادة فالصامت (ويكره عندهمالمانيهمن الوعيد) وهومار وىأنه علمه السلام قالمن فسرأ خلف الامام فني فسهجرة وقال وقد أخطأ السنة وقبل المرادم ماروی عن سعدن أبي وقاصانه قالبين فرأخلف الامام فسيدت صلاته وماروىأنعرساناطاب قالليت في فم الذي يقرأ خلف الأمام حجرا وغسر ذاك ولامنافاه فيذلك فاز أن يكسون الكل مرادا وقوله (ويستمع وينصتوان فرأ الامام آية الترغيب) أي الى الجنة (والترهيب)أي منالنار وداله المذكور في الكتاب ظاهر وهـل يسأل وشعؤذ الامام أو المنفرد أولالمذكره ههنا فأما الامام فلايف عل ذلك لافي الفرض ولافي النفل لانهلم ينقسل ذلك عن الني صلى الله علمه وسلم ولاعن الاغة بعده ولانه بؤدى الى تطويل الصلاة على القوم وهومكروه وكذلك المنفرد اذا كأن في الفرض لانه غير المنقول عزالني مليالله عليه وسلم ولاعن الأغة بعده

(قوله قال مسلى الله عليه وسلم واذا قرأ فأنصنوا) رواها مسلم زيادة فى حديث اذا كبرالامام فكبروا وقد صعفهاأ بوداود وغسره ولم يلتفت الحذلك بعدصه طريقها وثقة راويها وهذاه والشاذ المقبول ومثل هذاهوالواقع في حديث من كان له امام فقراء ما لا مام ه قراءة (قول على سبيل الاحتياط فيما يروى عن مجد) تقتضى هذه العبارة أنم اليست ظاهر الروامة عنه كاقال في الركاه خلافا لابي بوسف فما بروى عنسه في دين الزكاة وهو الذي يظهر من قوله في النّخسرة و بعض مشامخناذ كروا أنعلى قول تحسد لايكره وعلى قولهما يكره ثمقال في الفصل الرابع الاضم أنه يكره والمق أن قول محمد كقولهما فان عباراته في كتبه مصرحة بالتجافى عن خسلافه فأنه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الامام بعدما أسند الىعلقة نقس أنهما قرأقط فما يجهرقه ولاقمالا يجهرفيه قال وبه نأخد لانرى القراءة خلف الامام في شي من الصلاة كهرفيه أولا عهر ثم استمر في اسناد آثاراً خرثم قال قال محد لا ينبغي أن يقرأ خلف الامام في شيَّ من المد اوات وفي موطئه بعدان روى في منع القراءة في المسلاة ماروى قال قال محمدلا قراءة خلف الامام فماجهر وقمالم يحهرفسه مذلك جاءت عامة الاخبار وهوقول أبي حنىفة وقال السرخسي تفسد صلائه في قول عدة من العصابة علايخة أن الاحتماط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتساط هوالعسل بأقوى الدليلين وليس مقتضى أقواهه ماالقراءة مل المنع (قَهْ إِنْ الْعَالَةُ مِنْ الْوَعِيسِد) تَقَدَّمُ عَضْهُ فَمِنا أَسَنَدُنَا مِنْ أَقُوالَ الْعَجَانَة (قَهْ لِهُ وَانْ قَرَأُ الْأَمَامِ) أَنَّ الموسل وذلك لانالله تعالى وعدمبالرحة أذا استمع فال تعالى فاستمعواله وأنصتوالعلكم ترجون ووعده حتم واجابة دعا المتشاغل عنسه به غسر مجزوم به وكذا الامام لايشتغل بغسر القراءة سواءأتمني الفرض أوالنفل أماالمنفردفني الفرض كذال وفي النفل سأل الحنة ويتعرّف من النارعندذ كرهما ويتفكر في آية المثل وقدذ كروافيه حديث حذيفة صلمت معرسول الله صلى الله علمه وسلم صلاة الليل فعاص بآبة فيهاذكرا لجنسة الاوقف وسأل الله تعالى الجنة ومام بآبة فيهاذكر الدار الأوقف وتعوذمن النار وهدذا يقتضى أن الامام يفعدا فى النافلة وهم صرحوا بالمنع الاأنهم علاوم التطويل على المقتدى فعلى هذا لوأم من يعلم منه طلب ذلك يفعله (قوله بالنص) يعنى قوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعواله وأنصمنوا والانصات لايخص الجهرية لانه عدم الكلام ليكن فسدل انه السكوت للاستماع لا مطلقا وحاصل الاستدلال بالآبة أن المطاوب أمران الاستماع والسكوت فيعل بكل منهما والاول بخص الجهرية والنافيلا فيجرى على اطلاقه فيجب السكوت عنسد القسرا متمطلفا وهذا شاءيي أنورودالا بففالقراءة فالصلاة وأخرج البهنيءن الامام أحد فالأجع الناسعلي أنهذه

(٣١ - فتح القدير اول) وأماأذا كان في النطق عفه وحسن لحديث حذيفة رضى الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الله في المرابع الله من النار عليه وسلم صلاة الله في المرابع في الله من النار عليه وسلم صلاة الله في النام الله الله من النار

(قوله ولماروى أوهريرة أنه عليه السلام قال إنما حعل الامام ليؤتم به قادا كبرف كمبروا واذا قرأ فأنصتوا) أقول المقصودهذا الزام الشافعي ويحصل ذلك بمار وينا (قوله من قرأ خلف الامام فسدت صلاته) أقول فيلزم أن لا يكره بل يفسد الصلاة عندهما رجهما الله

(وكذاك في الخطيسة وكذاك ان صلى على النبي عليه السلام) لفرضية الاستماع

الاية في الصلاة وأخرج عن مجاهد كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة فسمع قراءة فتى من الانصار فنزل واذاقرى القرآن فاستعواله وأنصتوا وأخرج ابن مردو به في تفسيره قال حدثنا أنوأ سامة عن سفيان عن أى المقدام هشام من زيادعن معاوية من قرة قال سألت بعض أشياخنا من أصحاب رسول الله صلى الله علمه وسلم أحسبه قال عسدالله ن مغفل كلمن سمع الفرآن وحب عليه الاسماع والانصات قال اغما تزلت هـ فده الآمة واذا قرئ القرآن فاستعواله وأنستوافي القراءة خلف الامام هـ فاوفى كلام أصحابنامايدل على وجوب الاستماع في الجهر بالقرآن مطلقا قال في الخسلاصة رحل وكتب الفقه و محنيه رحل بقر أالقرآن فلاعكنه استماع القرآن فالاشعلى القارئ وعلى هذا لوقرأ على السطوف اللسل حهراوالناس ساميائم وهداصر يحفى اطلاق الوحوب ولان العيرة لعوم اللفظ لالخصوص السب ﴿ فروع في القراءة خارج الصلاة ﴾ يستصبل بدهاأن بلس أحسن ثبا به ويتعم ويستقبل وكذا العالم للعلم تعظماله ولوقرأ مضطععافلا بأس ويضم رجليه عندالقراءة لانه تعظيم الناغم مخلاف متهما فأنه سوءادب ولوقرأ مأشياأ وعند دالنسج وتحوه من الاعبال أوهى عندالغزل وضوءان كان القلب حاضرا غسرم شتغل لايكرم ويختم القرآن في الصيف أول النهار وفي الشتاء أول الليل وقراءة القرآن كله في وم أفضل من قراءة سورة الاخسلاص خسة آلاف من هدذا في حق قارئ الفرآن وقراءتها ثلاثا غندا لختم خارج الصلاة اختلف المشايخ في استحبابه واستحسنه مشايخ العراق وفي المكنو بة لايزيدعلى مرة ولايقرأ في المعتسل والخرج والحام ومكشوف العورة أو وامر أته هناك تغتسل مكشوفة وكذا اذكر والختارف الجامأن الكراهة انجهروفيه أحدمكشوف العورة وتعلماقي القرآ فلن تعليعض الفرائض أفضل من صلاة النطر عوتعلم الفقه أفضل من تعلم افي القرآف وجيع الفقه لا همنمه وتعلم المرأة من المرأة أحب من تعله أمن الاعي (قوله وكذلك في الخطيسة) هذا اذاكانجيث يستمع فأماالنائى فلاروا بةفيه عن المتقدمين وأختلف المناخرون والاحوط السكوت يعنى عدم القرآ والكنابة وخوها كالكلام المباح فالهمكروه في المسحد في غرحال الخطية فكيف فى حالها ولانه ان الميسم فقديشة شبهمهمته على من يقرب منه وهو بحيث يسمع وكذا الاماملا شكامف خلاله لانالتكام ف خلال الذكر المنظوم بذهب بهاء والتشميت وردالسلام على هذالان السلام عنوع في هدنما لحالة فسلا ينتهض سيالا يحاب الرد وعن الفضلي ان على هذا السلام على المدرس في درسيه والقياري وصاحب الورد في ورده وسلام المكدى لقصده مه المال لاافشاه السلام واعلمأن حسديث المدرس يحتساج الى نيسة خالصة في عدم الرد فليعذر من تلبيس النفس قصد العظمة يقصدالعبادةواله يشتغل عنها بالرد والله مطلع على مافي الضمير ﴿ فسروع مهمة ﴾. في الفتاوي القسراءة فى الركعتسن من آخر السورة أفضل أوسورة بتمامها قالكان كان آخر السورة أكثرمن السورةالتي أرادفرا تماكان آخرالسورةأفضل وينبغي أن يقرأ في الركعتسن آخرسورة واحدة الاآخرسه رةفي كل ركعة فانهمكم وءعندالاكثر وفي الخلاصة اذا قرأسورة واحدة في ركعتين اختلف فمه والاصماله لا مكر ملكن لانسغ أن يفعل ولوفعهل لا مأس به وكذا لوقر أوسط السورة أوا خرسورة فىالاولى وفىالثانية وسط سورة أوآخر سورة أخرى أى لاينبغي أن يفعل ولوفعل لايأس به وفي نسطة الحلواني فال بعضهم يكره ولوجع من سورتين في ركعة لاينسغي أن يفعل ولوفعل لايأس به والانتقال من آ ية من سورة الى آية من سورة أخرى أومن هـ نه السورة سنهـ ما آيات مكروه وكـ ذا الجعرين سورتين بينهــماسور أوسورة في ركعــة أما في الركعتين فان كان بينهــماسور أوسور تان لا يكره وان

(وكذلك) إذا كان الخطيب (في الخطبة) يستمع القوم وينصتوالمار وىأتوهر برة أنالني صلى الله علمه وسلم قال من قال لصاحب والامام يخطب أنصت فقد لغا ومن لغافلا صلامه وكذاك انصلى على النبي صلى الله علمه وسلم يستمعون وشمتون سألأنوبوسف أناحشفة رجهمااقه اذا ذكر الامام هل مذكر ون ويصلون على الني صلى الله عليه وسلم قال أحب الى أن يستمعوا ومنصنوا ولميقل لابذكر ونولابصاون فقد أحسن في العمارة واحتشم من أن يقول لابذ كرون ولانصاون على الني سلى الله علمه وسلم وانما كان الاستماع والانصات أحب لان د كراتله والصلاة على النى علمه السلام لدس مفرض واستماع الخطسة فرض فلا محوزترك الفرض لأفامة مالس مفرض

وقوله (الأأن رقر أالخطيب) استثناء من قوله وكذاك انصلى يعنى اذاقر أالخطيب (قوله ثعالى باليها الذين آمنوا صلواعليه وسلواتسليما يصلى السامع في نفسه) لان الخطيب حكى عن الله تعالى أنه يصلى وعن الملائكة أنهم يصاون وحكى أمر الله بذلك وهوقد اشتغل بذلك فكان على القوم أن يشتغلوا بالصلاة تحقيقا لما طلب منهم وقدر وى هذا عن أي يوسف رجه الله وهذا اذا كان قر سامن المنبع وأما اذا كان المنبع الخطبة فقد اختلفوا في أن قراءة القرآن آولى أم الانصات وى عن محدن سلمة أنه قال الانصات أولى وهو اختيار الكرخى وقد اختاره المصنف لان المأمور به عند قراءة القرآن شيئان الاستماع والانصات فاذا تهيأله العمل بأحدهما عمل امتثالا للام بحسب الامصان وقال بعضهم قراءة القرآن أولى (٣٤٣) وهو اختيار الفضلى لان الامر بالانصات امتثالا للام بحسب الامساع والانصان وقال بعضهم قراءة القرآن أولى (٣٤٣)

الأأن يقرأ الخطيب قوله تعالى المالذين آمنوا صاواعليه الاكه فيصلى السامع في نفسه واختلفوا في لنائى عن المنبروالا حوط هوالسكوت اقامة لفرض الانصات والله أعلم

إباب الامامة

الجاعة سنة مؤكدة) لقوله عليه السلام ألجاعة سنة من سن الهدى لا يتخلف عنه الامنافق

كانسورة قيل يكره وقيل ان كانت طويلة لا يكره كااذا كانت سو رنان قصير تان وان قرأفي ركعة سورة وفي الثانية ما فوقها أو فعدل ذلك في ركعة فهومكروه وان وقع هذا من غيرة صدباً ن ترأفي الاولى بقل أعوذ برب النياس يقرأ في الثانية هد فما لسورة أيضا قال في الخدلات هذا كله في الفرائض أما في النوافل فلا يكره وعندى في المكلمة نظر فانه صلى الله عليه وسلم نهى بلالاعن الانتقال من سورة الى سورة وقال المانت المنسورة وقال المنافقة على نحوها حدين سععه ينتقل من سورة الى سورة في المتهجد سورة وقال المنافقة عدم ها فأراد تركها الى المقصود كره ذلك ولو كان حرفا واحدا ولو كبرالركوع ثم بداله أن يزيد في القسراءة لا بأسبه مالم يركع (قول الاأن يقسراً الخطيب) أفاد وجوب السكوت في الشانية كلها أيضا ما خيل ألسابية بالسلام عن أمرالله بالصلاة واشتغل هو بالامتثال فيجب عليهم موافقته والاأسبه عدم الالتفات والله أعلى

إب الامامة

الجاعة سنة وماذا على الواحد جاعة فى غيرا بجعة عن محدر جهالله (قول الجاعة سنة) لا بطابق دليله الذى ذكر مالدعوى اذمقت خام الوجوب الألعد ذرالا أن يدثبونها بالسنة وحاصل الخلاف فى المسئلة أنها فرض عين الامن عذر وهو قول أحدودا ودوعطاء وأبي ثور وعن ابن مسعود وأبي موسى الاشعرى وغيرهما من سمع النسداه ثم لم يجب فلا مسلامه وقبل على الكفاية وفى الغاية قال عامة مشايعنا انها واجبة وفى المفاية وفى البدائع يجب على العقلام البالغين واجبة وقسمينها سنة لوجوبها بالسنة وفى البدائع يجب على العقلام البالغين الاحرار القادر بن على الجماعة من عرج واذا فائته لا يجب عليه الطلب فى الساجسد بلا خسلاف بين أصحابنا بل ان أتى مسجد ا أخر الجماعة فسن وان صلى فى مسجد حيه منفردا فسن وذكر

الندر وحيث فاتذاك بقرأ القرآن احرازالثوابه وباب الامامة

لمافسرغ منذكرأفعال الامام من بيان وجسوب الجهر والخافنة ومن تقدير القراءة عاهوسنةقراءة الامام ودكرأفعال المقتدى من وحوب الاستماع والانصات أتمعه ذكرصفة شرعية الامامة بأنهاعلى أىصفةهيمن المشروعات فذكرمن يصلح لهاوما تاوهامن خواص الامامة فقال (الجاعة سنة مؤكدة) أى قوية تشيه الواحب في القوة حسى استدل عماهدتهاعلى وجودالايمان يخلافسائر المشروعات وهي التي يسهيها الفقهاء سنةالهدىأي أخذهاهدى وتركهاضلالة وأشارالى ذاك فواصلي الله عليه وسلم (الجاعة منسن

الهدى لا يتخلف عنها الامنافق) وليس المرادبالمافق المنافق المصطلع وهوالذى ببطن الكفر ويظهر الاسلام والالكانت الجماعة فريضة لان المسافق كافرولا يثبت الكفر بترك غيرالفريضة وكان آخرال كلام منافضالا وله فيكون المرادبه العاصى والجماعة من خصائص الدين فانها لم تكن مشروعة في دين من الادبان ولا محقق القول من يجعلها فرض عن كالمحدوبيض أصحاب الشافعى ويقول لوصلى وحده لم يجزولا لقول من يقول انهافرض كفاية كالمنافع والكرخى والمحاوى لانهم يستدلون باكم قولة كقوله تعالى واركع وامع الراكع والمحاوى لانهم يستدلون باكم قيد الفرضية

﴿ باب الامامة ﴾ أقول نع لكن فيدالوجوب كاذهب اليه عامة مشايخنا

القدوري يجمع بأهله ويصلى بهم بعني وينال ثواب الجماعة وقال ممس الاعة الاولى في زما تساتشعها وسئل الحاواني عن يجمع بأهله أحياناهل ينال ثواب الجاعمة فقال لاو يكون مدعة ومكر وهاملا ر واختلف فى الافضل من جاعة مسعد حيه وجاعة السعد الحامع واذا كان مسعدان يختار أقدمهمافان استو بافالافرب وانصلي في الاقرب وسمع الهمة غيره فان كان دخل فعه لا يخرج والافسنهاليه وهنذاعلى الاطلاف تفريع على أفضلية الافر بمطلقالا على من فضل الحامع فاو كانالرحسل متفقها فعلس استاذهادرسه أوتحلس العامة أفضل بالاتفاق وقدسمعت أنابهاعة تسقط بالعذر فن الاعذار المرض وكونه مقطوع السد والرحل من خلاف أومفاو جاأ ومستفقيامن السلطان أولايستطم المشي كالشيخ العاجز وغبره وان لم يكن بهمألم وفي شرح الكنزوا لاعي عند أىحنىف فوالظاهرانه أنضاق والخلاف في الجعة لاالجاعة فن الدرامة قال محدلا يجب على الاعي و بالمطر والطب في والبرد الشديد والظلمة الشديدة في العصيم وعن أي وسف سألت أ باحسفة عن الجاعبة فيطن وردغة فقال لاأحب تركها وقال محدثي الموطا الحدث رخصة بعني قواه صلي الله عليسه وسلم اذآا بتلت النعال فالصلاة في الرحال وماعن النام مكتوم أنه قال بارسول الله الى ضر مشاسع الدارولى فأندلا يلائني فهسل تعدلى رخصسة أن أصلى في سنى قال أتسمم النداء قال نع قال ما أحداث رخصة رواه أوياودوأ جدوالحاكم وغرهم معناه لاأجدال رخصة تحصل الكفضياة الجاعة من غير حضورهالاالايجاب على الاعى فانه صلى الله عليه وسلم رخص لعنبان ن مالك فى تركها وقبل الجاعة شفمؤ كدة في قوة الواجب فهذه أربعة أفوال وجه الاول فوله مسلى الله عليه وسلم لقدهممت أن آمرا لمؤذن فيسؤذن ثم آمرر حسلاف صلى بالناس ثمأ نطلق معى برجال معهدم حزم الحطب الى قوم يتغلفون عن الصلاة فأحرق على مروتهم بالنار وليس المراد ترك الصلاة أصلامد لسل ماعن أبي هروة رضى اللهعنه عنه مسلى الله علمه وسلم لقدهممت أن آمر فشة فعمموالى ومامن حطب م آتى قوما لون في بيوتهــم ليست بهم علة فأحرقها عليهم فقيل ليزيدهوا بنالاصم الجعة عنى أوغرها فالصحت أذغاى ان لم أكر بمعت أماهم مرة ما تروعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمنذ كرجعة ولاغرها دواه لم وغسره وانمنا فالوالمزمد ذلك لانه روىعن ان مسعود نحوه الاأنه فال يتخلفون عن الجعة رواه لمأيضا قيسل هماروابتان روامة في الجعة وروامة في الجساعة وكلاه سماصيح وروى الزماجه عنه صلى الله عليه وسلم من سمع النداه فلم يأته فلاصلاقه الامن عند رواه الحاكم وقال على شرطهما أنماذكر يسلم وحهاللوجوب لان الفرض لاشت مخسع الواحد فهودلس لعامة مشامخنا على ما فى الغاية وتسميم آسنة على ما فى حديث ابن مسعود لا حية فسه القائل بن بالسنية اذلا ساف وبف خصوص ذاك الاطلاق وهوقول المسعودمن سرءأن بلق الله غدامسل افليعافظ على هؤلاءالمساوات حيث ينادى بهن فانالقه شرع لنيكم سننالهدى وانهن من سننالهدى ولوأنكم لمترفى بيونكم كايصلي هذا المتخلف في منه لتركتم سنة نسكم ولوثركتم سنة نبيكم لضالتم ومامن رجل بتطهر فيحسن الطهور ثم بعمدالي مسجد من همذما لمساحدالا كتب الله أبكل خطوة يخطوها حسنة ويرفعه بهإدرجه ويحط عنه بهاسيئة ولقدرأ يتناوما يتخلف عنهاالامناه ق معهاهم النفاق ولقد كان الرحدل يؤتى به يهادى من الرحلن حتى مقام في الصف وهـ ذا لان سنن الهددي أعممن الواحب لغة لاةالعيــد وقوله لضلاتم يعطى الوجوب ظاهرا وفى رواية لابى داودعنه أكمفرتم ولعل-ديث مود هـذاهوالذيذ كرمالمسنف بنياءعلى أنهذكر بعضه بالمعنى الاأنه رفع قوله لا يتخلف عنهاالا منانق فأفادأ ته وعيد منه مدلى الله عليه وسلم يعنى أن وصف النفاق بتسبب عن التخلف لا اخسارات الواقع أنا لقفلف لايقع الامن منافق فأن الانسان قديتفاف كسسلامع صحة الاسلام ويقين التوحيد

(قوق وأولى الناس بالامامة أعلهم بالسنة) أى بالفقه والشريعة اذا كان يعسسن من القراء ما تجوز به الصلاة (وعن أي يوسف) ان أولاهم بها (أقرؤهم) لكتاب الله أى أعلهم بالقراء وكيفية أداه روفها ووقوفها (لان القراء) وكن في الصلاة (لابدمنها والحاجة الى العلم) انما تكون (إذا نابت نائبة) أى عرض عارض (و ٣٤) مفسدل مكنه اصلاح صلافه وقد يعرض والحاجة الى العلم) انما تكون (إذا نابت نائبة) أى عرض عارض

وقدلايمرض (ونحن نقول القراءة مفتقر الهالركن واحدوالعلم) محتاج اليه (لسائرالاركان) والخطأ المفسدالصلاة لانعرف الابالعلم والمصلح لهاكذات (فانتساووا) يعنى فى العلم بالسنة (فأفرؤهم لقوله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم أقرؤهم لكتابالله فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة) ووجه الاستدلال ظاهر واعترض بوجهين أحددهما انقواه عليمه السلام يؤم القوم ععنى الام والامرالوجسوب فسكون المترتب الواقعفى الجسديث وأجب الرعاية سواء كان المراد ماوقع في ظاهره من تقسديم الاقرا أوما وقع فىالكتاب من تقديم الاعسلم السنة وليس كذاك فان الترس المذكور الافضلية دون الجواز والثاني انالاستدلاله علىخلافالمدعىفان المدعى تقديم الاعلمالسنة والحسدت مدلعلى تقديم الاقرالكنابالله وأجيب عن الاول بأنه لس ععلى الامر بلهوصيغه اخبار ليبان المشروعسة وهو

(وأولى الناس بالامامة أعلهم بالسنة) وعن أبي يوسف رجه اقه أقرؤهم لان القراء فلا همنها والحاجة الحالف المالعة الحالف المالعة الحالف المالعة المالعة المالعة المالورات المالعة وتحن نقول القراء مفتقر الهالركن واحدوا لعلم السائر الاركان (قان تساووا فأقرؤهم) لقوله عليه السلام يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى قان كانوا سواء فاعلهم بالسنة

وعسدم النفاق وحديث ابن مسعودا عايفيدأن الواقع اذذاك عدم التخلف الامن منافق على ان معنى هنده الزيادة روى مرفوعا عنه صلى الله عليه وسلم قال الجفاء كل الجفاء والكفر والنفاق من سمع منادى الله ينادى الى الصلاة فلا يجبيه رواه أحدوا لطبراني وفيروا ية الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم بحسب المؤمن من الشسقاء والخيسة أن يسمع المؤذن يثقوب المسلاة فلا يجسه والتثو سهنا الاقامة سماها بهلان الاقامة عودالى الاعلام بعد الاعلام بالاذان أما التثويب بين الاذان والاقامة فلم يكن على عهده صلى الله عليه وسلم غيران هذا يفيد تعليق الوجوب بسماع الاقامة بعد ثبوت حسسنه ويتوقف الوعيد فى حديث التمريق على كونه لترك الحضور داعًا كاهوظا هرقوله لايشهدون المسلاة وقوله في الحديث الاتنو يصاون في بيوتهم ليست بهم علة كايعطمه ظاهرا سناد المضارع في مثله المحوشوفلان مأكلون العرأى عادتهم فسكون الوجوب المعضو رأحمانا والسنة المؤكدة الني تقرب منسه المواظبة علها وماغسك بمثنتوالسنة من قوله صلى اله عليه وسلم صلاة الرحل في الحساعة تفضل على صلاته في بيته أوسوقه سبعاوعشرين ضعفا فاله يقتضى شوت العمة والفضيداة ملاحهاعة فوامه أنه لايستلزمأ كثرمن ثبوت صحة مافى البيت والسوق فى الجلة بلاجهاعة ولاشك فيه اذا فانتما بلجاعة فالمعنى ملاة الجاعة أفضل من الصلاة في بيته في انصرفيه ولو كان مقتضاء الصقم طلقا ولا جماعة لم يدل على سنيتها لجوازأن الجماعة ليستمن أفعال الصلاة فيكون تركها مؤثم الامفسدا وحاصله انه ايجاب فعل الصلاة في جمع كايجاب فعلها في أرض غير مغصوبة و زمان غيرمكر وه فان قلت الم تقل في الحوابانه يقتضى الصحة وعدم الواجب لاينافيها فالجواب أن الدروم ملاحظ باعتبارين باعتبار صدورمن الشارع وباعتباد ثبوته في حقنا فلاحظته بالاعتبار السانى ان كان طريق شبوته عن الشارع قطعيا كان متعلقه الفرض ونافى ترك مقتضاه العصةوان كان ظنيا كان الوجوب ولمينافها لالاسم الوجوب بللان مبوته عنه صلى الله عليه وسل ليس قطعيا فانالوقطعنا به عنه نافى ولذ الاشت هذا القسم أعنى الواجب في حق من سمع من الذي صلى الله عليه وسلم مشافهة مع قطعية دلالة المسموع فليس في حقه الاالفرض الذي عسدمه منآف العمة أوغيرا للازممن السنة فالعدها فظهر بهذا أنملا حظته بالاعتبار الاول ليس فيه وجوب بل الفرضية أوعدم اللزوم أصلا والكلام فيمانحن فيه انماهو باعتبار صدور ممنه صلى اقدعليه لمأنه فاله مريدامه في ظاهره أولافلا يكون بهذا الاعتبار متعلق الخطاب الاالافتراض أوعدم الزوم فلاستأتى الجواب بأن الوجوب لاينافى عدمه العصة فتأمل وقد كال الى هنا أدلة المداهب سوى مذهب الكفاية وكانه يقول القصودمن الافتراض اظهارا لشعار وهو يحصسل بفعل البعض وهوض عيف اذ لاشك فأنها كانت تفام على عهده عليه السلام في مسعده ومع ذلك قال في المتعلفين ما قال وهم بضريقهم ولم يصدرمثله عنسة فين تخلف عن الجنائرمع الهمته ابغ سرهم (قوله يؤم القوم) المدبث خرجه الجاعة الاالمضارى واللفظ لمسلم بؤم القوم أقرؤهم ملكتاب الله فان كانوافى القرامة سواء فاعلهم

حقيقة فلايصارالى الجازمع امكان العسل بهاسلناه ولكنه للاستعياب بالاجاع

وأقرؤهم كان أعلهم لانهم كانوا تلقونه بأحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقدمنا الاعلم (فان تساووا فأورعهم) لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم نقي فكا تماصلي خلف نبي

بالسنة فانكانوافي السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوافي الهجرة سواء فاقدمهم اسلاما ولايؤم الرجل فى سلطانه ولا يقعد فى بيته على تكرمته الاراذيه قال الاشج فى روايته مكان اسلاماسنا ورواه ابن حبان وإلحا كمالاأن الحاكم فالعوض فاعلهم بالسنة فانقههم فقهافان كانوافى الفقه سوامفأ كبرهمسنا وهى لفظة غريبة واسنادها صحيح واختلف المشايح فى الاختيار منهم من اختار قول أبى يوسف ومنهم كالصنف من اختارة ول أبى حنيفة ومحدر جهم الله وهوأن الاعلم أولى بعد كونه يحسن الفراءة المسفونة وجعل المصنف هلذا الحديث ولملا للختار عندونا وعلى أن الاقرأ كان أعطر لتلقيهم القرآن ماحكامه وتطرفيسه برواية الحاكم ولوصع فاعمامفاده أن الافرأ أعلى احكام الكتاب فصارا لحاصس يؤم القوم أقرؤه سمأى أعلهم بالقراءة وأحكام الكتاب فانه سمامتلا ذمان على ماادى وإن كانوافي القراءة والعلم باحكام الكناب سوا فاعلهم بالسنة وهذاأ ولايقنضى في رجلين أحدهما متصرفي مسائل المسلاة والا خرمت عرفى القراءة وسأترا لعماوم ومنها أحكام الحكتاب أن التقدمة الشاني لكن المصرح به فى الفر وع عكسه بعد احسان القدر المسنون والتعليل الذى ذكره المصنف يفيده حيث قال لان العمر يحتاج البعف سائر الاركان والقراء تركن واحمد وثانيا يكون النص ساكتاعن الحال بين من انفرد بالعلم عن الاقرئمة بعد احسان المسنون ومن انفرد بالاقرئية عن العلم لا كاظن الصنف فانه لم بقدم الاعلم مطلقا في الحديث على ذلك التقدير بل من اجتمع فيه الافرئية والأعلية اللهم الاأن دعائه أراد بلفظ الاقراالاعلفقط أىليس بأقرأ فيكون عازاخلاف الطاهر بل انطاهرأنه أراد الاقرأ غسيرأت الاقرأ يكون أعهل اتفاق الحال انذاك فاما المنفر دبالاقرئية والمنفرد بالاعليمة فلم يتناولهما النص فلا يجوزا لاستدلال به على الحال بينهما كافعل المصنف فان قدل فليكن أراد الاقرأ لكنه معال بكونه أعلم فيفيدف محل النزاع فالجواب أنه لوسلم فاغما يكون معللا باعلية أحكام الكتاب دون السمنة والانفاق على أنهليس كذلك أذ المقصود الاعلية باحكام الصلاة على مانقلناه ويشدر اليه تعليل المصنف وهي لاتستفاد من الكتاب بلمن السنة أرأيت ما يفسد الصلاة وما يكر مفيها على كثرة شعبه ومسائل الاستغلاف يعرف ذلك من الكتاب أممن السنة وليس تتضمن الافرثية النعليل بالاعلية بالسنة ألارى أنه قال بعد مقان كانوا في القراءة سوا فأعلهم بالسنة ولذا استدل بهجاعة لابي نوسف واستدلوا لختار المصنف بماأخرجه الحاكم بؤمالقومأ قدمهم هجرة فان كانوافى الهجرة سوامفا فقههم فى الدين فان كانوا فى الفقه سوا فا فرقهم القرآن ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد على تسكر مت الأيادنه وسكت عنمه وهومعاول بالخاج بنأرطاة والمق أنعبارتهم فسملا تفعش ولكن لاتفوى فوقحديث أبى وسف وأحسن مايسندل به لخت المسنف حديث مروا أبابكر فليصل بالناس وكان عمقه من هو أقرأمنه لاأعلم دليل الاول قوله صلى الله عليه وسلمأ قرؤكم أبى ودليل الشانى قول أبى سعيد كان أنو يكر أعلنا وهدذا آخرالام ينمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعقول عليه وفي المجنى فان استومانى العلروأحدهماأقرأفقدمواغمرهأ ساؤاولا بأغون (قهله فأورعهم) الورع اجتناب الشهات والتقوى احتناب الحرمات والمهسعانه وتعالى أعلم بالحسديث وروى الخاكم عسه مسلى المدعلسه وسلمان سركمأن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانصع والافالضعيف غيرا لموضوع بعلب في فضائل الاعبال معلهما بعد التساوى في العلم والقراءة والذي في حديث الصحيح بعدهما التقديرا قدمية الهجرة وقد انتسخ وجوب الهجرة فوضعوا مكاتها الهجرة عن الخطاياوفي حمديث

والمهاجر

سنة (فقدم في الحسديث ولا كذاك في زماننا) لا يقال هذا مفضى الى التذكر أراد يؤلمعنى الحدثالي تؤم القروم أعلهم فان تسأو وافاعلهم بالسنة لان المسرادأفر وهسمأى أعلههم بأحكام كابالله تعالى دون السنة وقوله أعلهم بالسنة أى أعلهم بأحكام كاسانه والسنة لانه قال فأن تساوواني العلم بأحكام كتاب الله فاعلهم بالسنةفعلمأنفوله أعلهم بالسنة هوأعلهم بكتاب أتله والسنة فكانالاعلم الثانى غيرالاعلاالاولوقوله (فان تساووا فأو رعهم) لس في لفظ الحديث في ترتب الامامية انسافي الحسديث بعسدد كرالاعلم ذكرافدمهم هجرة لكن أصمابنا جعساوا مكان الهجرة الورع والملاح لانالهورة كأنتمنقطعة فى زمانهم فعاوا الهجرة عن المعاصى مكان تلك الهجرة والورع الاجتناب عن الشهات والتقدوي الاحتنابءن المحرمات (قال المصنف فقدمنا الاعلم) أقول بعين أنمدلول الحسديث تقديم الاقرا لا الاعلم بكتاب الله وليس فيه

مابدل على تقديم الاقرا

الغرالعالم لانفياولا اثباتا

فقدمنا الأعلعليه بالقياس

(قوله ليسى أفظ الحديث

(قاننساو وافاسنهم)ظاهر وأبيذ كروان تساووا في السن وذكرغيره أحسنهم خلقائم أصبحهم وجها وجلة القول ان المستعب في النقديم أن يكون أفصل القوم قراءة وعلى اوصلاحاونسبا وخلقا وخلقا اقتداء برسول الله (٢٤٧) صلى الله عليه وسلم فانه كان هو

> (فان تساووا فأسهم) لقوله عليه السلام لابن أبي مليكة وليؤمكا أكبر كاسناولان في تقديمه تكثير الجاعة (وبكره تقديم العبد) لانه لاينفرغ النعلم (والاعرابي)لان العالب فيهم الجهل (والفاسق) لأنه لايهتم لامردينه (والاعمى) لانه لايتوق التعاسمة (وواد الزنا) لانه ايس له أب يثقفه فيغلب عليه الجهل ولان في تقديم هؤلاء تنفيرا لجاعة فيكره (وان تقدموا جاز)

الامام فحماته لسيقهسائر الشريهذه الاوصاف ثم أمهم الاقضل فالافضل قال (و يكره تقديم العبد) العبدلا يتفرغ لتعلم أحكام المسلاة فتكره المسلاة خلفه وقال الشافسعي لايترجع الحرعليه اذاتساويا فى الفراءة والعدم والورع لقوله علمه السلام اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبسد حشى أجددع والحواب أن تقدعه يؤدى الى تقلسل الجساعة لان الساس يسستنكفونهن متابعت ومانؤدى السد مكروموالمراد بالخسديث الامارة (﴿) يُكُرُّهُ تَقْدِيمُ (الاعرابي لغلبة الجهل فيهم والفاسق لانه لايهتماأم دينه) وقال مالك لانجوز الصلاة خلفه لانه لماطهر منه الخيانة في الامورالدينية لَابِؤُتُمْنُ فِي أَهِمُ الْامُورِ وقلناعبدالله بزعروأنس ابن مالك وغسيرهما من العصابة والتابعن مساوا خلف الجاج وكان أفسق أهل زمانه (والاعمى) ذ كرفى الكنتاب (وولد ألزنا لانهليسله أبينقفه)أى بؤتبه و بعله (وان تقدموا) وصلوا (جازت)الصلاة

والمهاجرمن هجرا لططابا والذنوب الاأن بكون أسلم فى دارا لحرب فانه نلزمه الهجرة الى دارالا سلام فاذا هاجرفالذى نشأ فى دارالاسلام أولى منه آذا استو بافعياقيلها وكذا اذا استويا في سائر الفضائل الاأن أحدهماأ قدم ورعا فدموحد بثوليؤه كهاأ كبركا تقدمني باب الاذان فانكانوا سواء في السن فأحسنهم خلقافان كافواسوا فأشرفهم نسبا فان كانواسوا فأصحهم وجها وفسرفي الكافى حسن الوجه بأن يصلى بالليل كانه ذهب الى ماروى عنه صلى الله عليه وسلم من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار والمحدثون لايمبتونه والحديث فابن ماجمه عن اسمعيل بن محدالطلحي عن عابت بن موسى الزاهدعن شريك عن الاعش عن أبي سفيان عن جابر من فوعامن كثرت صلامه بالليل حسن وجهه بالنهار قال أبوحانم كتبته عن البت فذ كرته لابن غير فقال الشيخ يعنى ابتا لابأس به والحسديث منكر قال أبوحانم والحدبث موضوع وفال الماكم دخل ابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضى والمستملى بين بديه وشربك يقول حدثنا الاعش عن أي سفيان عن جا برقال فال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذكر المتن المانظرالي فابت نموسي قالمن كثرت صلاته باللسل حسن وجهمه بالنهار واعاأراد ابتا لزهده و وعه فظن مابت أنه متن ذلك السند فكان يحدّث به بذلك السسند وانما هوقول شريك ومنهم منجعلهمن فول شريك عقب ذكرمتن ذاك السند وهويعقدا لشيطان على قافية رأس أحدكم الحديث الثابت فأدرجه ابن وجميع المحدثين على بطلانه ثمان استووا في الحسن فأشرفهم نسبافان كانوا سواء في هذه كلها أقرع بينهم أو الخيار الحالقوم واختلف في المسافر والمقيم قيل هماسواء وقيل المقيم أولى وفى الخلاصة رجل يصلح للامامة بؤم أهل معلة غرمحلته في دمضان ينبغي أن يخرج الى تلك الحلة قبل وفت العشاه فاودهب بعدة كره كايكره السفر بعددخول وقت الجعمة وفيها في موضع آخران كان الامام يتنصف عنسدالفراءة انالم يكن كثيرالابأس بهوان كثرفغيره أولىمنه والاأن يكون سبرك بالسلاة خلفه فهوآ فضل (قول وبكره تقديم العبدالخ) فاواجتمع المعتق والحرّالاصلي واستويا في العلم والقراءة فالحرالاصلى أولى وحآصل كلامه أن الكراهة فين سوى الفاسق للتنفيروا لجهل ظاهروفي الفاسسي للاؤل لظهورتساهله في الطهارة ونحوها وفي الدراية وال أصحابنا لاينبغي أن يقتدي بالفاسق الافي الجعة لان في غيرها يجد اماماغيره اه يعني انه في غيرا لجعة بسبيل من أن يتحوّل الى مسجد آخر ولايا ثم في ذلك ذكره في الخلاصة وعلى هذا فيكره في الجعة ادا تعدّدت ا قامتها في المصرعلي قول مجدوه والمفتى به لانه يسسيل من التحوّل حينشذ وفي المحيط لوصلى خلف فاسق أومبتدع أحرز ثواب الجماعة لكن لا يحرز ثواب المصلى خلف تق اه يريد المبتدع من لم يكفر ولا بأس بتفصيله الاقتدا وبأهل الاهوا وجائزالا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والقائل بحلق القرآن والخطابية والمشبهة وجلته أنعن كانمن أهل فبلتنا ولم يغلب حيى لم يحكم بكفره تجوزال صلاة خلفه وتبكره ولاتحوز الصلاة خلف منكر الشفاعة والرؤية وعسداب القبر والكرام المكاتبين لانه كافرلتوارث هذمالامورعن الشارع صلى الله عليه وسم المنتحب في التقديم أن

بكون أفضل القوم فراءة وعلاالخ) أفول الانسب تقديم العاعلى القراءة واخلق على انسب وذكر الاسنية (قوله وقال الشافعي لا يترجع ألحرَّ عليه اذاً استنوباً في القراءة) ` أقول يجوزأن يقال ذلك فادر ولا حكم له (قوله لفوله عليه السلام اسمعوا وأطبعوا ولوأمر عليكم عبد حسَّى أجدع) أقول فيه بحث فان فيسه الدلالة على المرجوحية (قوله والمرادبا لحديث الامارة) أقول الامير يكون اماما أيضا

لقواه عليه السلام صاوا خلف كل بروفاجر (ولا يطول الامام بهم الصلاة) لقواه عليه السلام من أم قوماً فليصل بهم صلاة أضعفهم فان فيهم ما لمريض والكبيروذ الحاجمة

ومن قال لارى لعظمته وحسلاله فهوميتدع كذافيل وهومشكل على الدليل اذا تأملت ولايصلي خلف منكر المسمءلي الخفين والمسبه اذا فاله تعالى يدورجل كالعبادفهو كافرملعون وان فال جسم لاكالآجسام فهومبتدع لانهليس فيه الااطلاق لفظ الجسم عليه وهوموهم للنقص فرفعه بقوله لاكالاجسام فاستى الاعترد الاطلاق وذال معصمة تنتهض سباللعقاب لماقلنامن الايهام بخلاف مالوقاله على التشبيه فانه كافسر وقبل يكفر بمعرد الاطلاق أيضا وهوحسن بلهوأولى بالتكفير وفي الروافض انمن فضل علساعلي الثلاثة فبتدع وان أنكرخلافة الصديق أوعر رضي اللهء نهمافهو كافر ومنكر المعراج ادأنكر الاسراء ليست المقدس مكافر وادأنكر المعراج منه فبندع انتهى من الخلاصة الاتعلى اطلاق الحسم مع نني التشبيه وروى محد عن أى حنيفة وأبي يوسف رجهما الله أنالم الانخلف أهل الاهواء لاتجوز وبخط الحاواني غنع المدلان خلف من يخوص في علم الكلام ويناظر أصحاب الاهواء كاله بناه على ماعن أبي يوسف اله قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهندواني يجوزأن يكون مرادأبي وسفرجه اللهمن يناظر في دفائق علم الكلام وقال صاحب المحتبى وأماقول أي وسف لاتحوزا لصلاة حاف المتكام فيعو زأن يريدالذي قرره أبوحنيفة حيررأي اسه حادا يناظر في الكلام فنها وفقال رأيتك تناظر في الكلام وتنهاني فقال كانناظر وكان على رؤسنا الطير مخاف ة أن يزل صاحب اوأنتم شاظر ون وتريدون وله صاحبكم ومن أراد زله صاحب فقد أراد كفروفهوقدكفرقبل صاحبه فهدذاهوا لخوض المنهى عنه وهذاالمشكلملا يجوزالافتداءيه واعلمان المكم بكفرمن ذكرنامن أهمل الاهواء معماثبت عن أبي حنيف والشافعي رجهم الله من عدم تكفير أهل القبلامن المبتدعة كلهم محلة أنذلك المعتقد نفسه كفر فالقبائل به قائل بمناهو كفر وان لم يكفر بناءعلى كون قوله ذال عن استفراغ وسمعه عجمدا في طلب الحق لكن جزمه مبيطلان الصلاة خلفه لابصيح هدذا الجع اللهم الاأن يرآد بعدم الحواز خلفهم عدم الحل أى عدم حل أن يفعل وهولايسافي العصة والافهومشكل والله سعانه أعسلم بغلاف مطلق اسم الجسم مع نفي التسعيد فاله مكفر لاخساره اطلاق ماهوموهم النقص بعدعه بذاك ولونني التشبيه فسلم سنى منسه الاالتساهل والاستخفاف بذاك وفى مسئلة تكفيرا على الاهوا وقول آخرذ كرته فى الرسالة المسماة بالمسايرة ويكره الاقتداء بالمشهور بأكلاريا ويجوز بالشافعي بشروط نذكرهافي باب الوثر ان شباءالله تعالى وهل يجوزا قندا والحنني فالوثر بمن يرى قول أبي يوسف وعهد فيه نذكره فيه أيضاان شاءالله تعالى (قول الفواه صلى الله عليه وسلممساوا خلف كل بروفاجر) عمامه في دوا به الدار قطى وم اواعلى كل بروفا بر وجاهدوامع كل بر وفاجر وأعله بأن مكعولا لم يسمع من أبي هر يرة ومن دونه ثقات وحاصله أنه من مسمى الارسال عنسد الفقهاه وهومقبول عنسدنا ورواه بطريق آخر بلمظ آخروأعله وقدروى هذا المعنى من عدة طرق للدارقطني وأيى نعيم والعقيلي كلهامضعفة من قبل بعض الرواة ومذال مرتق الى درحة الحسن عسد المحققين وهوالصواب (قوله ولا يطول جم الامام) يستذى صلاما لنكسوف فان السنة فيها التطويل حتى تنعلى الشمس (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) في الصحيحين اذاصلي أحدكم بالنياس فليخفف فأن فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذاصلي لنفست فليطؤل مأشاء وفي لفظ لسلم الصغير والكبير والضعيف والمربض وذا الحاجة وفيهماعن أنس ماصلت وراءامام قط أخف صلاة ولاأتم من رسول القصلي المتعليه وسلم وقد بحثنا أن النطو يلهوالز بأدة على القراءة المسنونة فأنه صلى الله عليه وسلم

(لقوله صلى الله عليه وسلم مُاواخلف كلير وفاجر) ووحه الاستدلالأن كل واحدمن هؤلاء المذكورين اما أن مكون برا أوفاجرا فتموزا اصلاة خلفه على كلال (ولايطول الامام بهم)أى بالقوم (الصلاة لقوا عليه السلام من أم قوما/الحدث وحديث معاذبنحالحانشكي قومه تطويل قراءته معروف وصعرأنه عليه السدلام قرأ بالمعة ذنين في صلاة الفعر بوماقلم افرغ فالواأوجزت فالعلب السلام سمعت مكاء صي فغشنت على أمه أن تفنُّ تن وذلك أوضح دليل على أن الامام سنعى له أن راى حال قومه

(ويكروالنساه أن يصلين جاعة لانهن في ذلك لا يخاون عن ارتكاب محرم) أى مكروه (٧٤٩) لان امامة ن اما أن تنقدم على القوم أو

(ويكره النساء وحدهن الجاعبة) لانها لا تخلوى ارتكاب محرم وهوقيام الامام وسط الصف فيكره كالعراة (قان فعلن قامت الامام وسطهن) لان عائشة رضى الله عنها فعلت كذات وحل فعلها الجاعة على ابتداء الاسلام

خبى عنه وكانت قراءته هي المسنونة فلا بدمن كونمانهي عنه غيرما كاندأ به الالضرورة وفراءة معاذ كاقال الاصلى الله عليه وسلم ماقال كانت بالبقرة على مافي مسلم ان معاذا افتيم سورة البقرة فانحرف رجل فسلم عملى وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه سلمه اذاأعت بالناس فاقرأ بالشمس وضعاها وسيم اسمر بك الاعلى واقرأ باسم ربك والبسل اذا بغشى لانها كانت العشاء لانه المورد في الصحيف صلى معاذ رضى الله عنه العشاء فطول عليهم فانصرف رحل منافصلي وحده فأخبر معاذعنه فقال أنه منافق فأتى الرجل الني صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال الحديث ووقع عندأ بى داودأنما كانت المغرب ووقع فيمسندأ حدان السورة كانت افتربت الساعة فال النووي فيحمع المسما فصستان لشعصين فان الرجل قبل فيه حزم وقيسل حازم وقيل حزام وقيل سليم وقد يقال ان معاذا لم يكن ليفعله بعسد في معلى الله عليه وسلم الاهمرة لتصير فصنان ورد السيق رواله المغرب فالروا بات العساء أصيح ممعاومانه صلى اقدعليه وسلم لمردالموم اذنعلمانه لميرد النسوية بينسائر الصاوات فى القراءة حنى تكون الغرب كالفعر فتعمل على العشاء وان قوم معاذكان العذر متعققافهم لاكسل منهم فأم فيهم بذلك لذاك كاذكرانه صلى الله عليه وسلمقرأ بالمعود تين في الفحر فلمافرغ فالواله أوجزت قال سعت بكاصى فشيت أن تفتن أمه وعلى هذا لاحاجة الحالفصص بالمورد بل هوعلى العوم فيما التطويل فيه سنة (قوله لانهالاتعاوال) صريح في أن ترك التقدم لامام الرحال محرم وكذا صرح الشارح وسمأ في المكافى مكروهاوهوا لحق أى كراهة تحريم لان مقتضى المواظبة على النقدم منه صلى الله عليه وسلم بلاثرك الوجوب فلعدمه كواهة النحريم فاسم المحرم بجاز واستلزم ماذكرأن جاعة النساه تكرمكراهة تعسر يملانماز وممتعلق الحكم أعنى الفعل المعن مازوم اذاك الحكم م شبها بصماعة العراة فاقتضى انهاأ يضاتكره كذلك لاتصاد اللازم وهوأ حدالامور اماترك واحب التقدم واماذ بادة الكشف الذى هوأ فشمن كشف المرأة اذا تفتمت وهي لاسسة ثو بالمحشوامن قرمها الى قسدمها فان الكراهة ما بتسة في حقها أيضا ولا كشف عورة فكيف بالعارى المتعرض النظر أوزيادة كشفءورة بقدرعلى ستربعضها ثمثبوت كراهة تقدمهاوهي بهذاالسترالمذكو رانحابتم الاستدلال علمه يفعل عائشة فقط لماأمت فانهاما تركت واحب التقدم الالامر هوأ وجب منه والله أعلماهوأاذاك القدرمن الانكشاف الملازم لشضوصهاعنهن أوهولنفس شخوصهاعنهن شبيهة بالرحال أولغرذاك واعلمأن جاعتهن لاتكره في صلاة الخنازة لانهافر يضة وترك التقسدم مكر وهفد الوالأم بن فعل المكروه بفعل الفرض أوثرك الفرض لتركه فوحب الاول يخلاف جاعتهن فى غيرها ولوصلين فرادى فقدتسيق احداهن فتكون مسلاة الباقيات نفلا والتنقل بهامكروه فيكون فراغ تلك موحيا لفساد الفرضية لمسلاة الباقيات كتقييدا الحامسة بالسعدة لمن ترك الفعدة الاخبرة (قوله فان فعلن قامت الامام وسطهن) لان ترك التقدم أسهل من زيادة الكشف ولا بدمن أحدهما ولو تقدمت صع ومفتضى ماعلم من النقر يرأن تأثمبه (قوله وحل فعلها على ابتداء الاسلام) وهكذا في المسوط قال السروجى فيه بعدفائه صلى الله عليه وسلمآ فام عكة بعدانسة ة ثلاث عشرة سنة كارواه العارى ومسلم تزوج عائشة رضى الله عنها وبخبها بالمدينة وهي بنت تسعسنين وبقيت عنده تسعسنين ومانؤم الابعد باوغهافأ ينذاك منابتداه الاسلام لكن يمكن أن يقال انه منسوخ فعلت محسين كان النساه يحضرن

وتقفوسطهن وفحالاول زيادة الحكشفوهي مكروهة وفي الثاني نزك الاماممقامه وهومكروه والجاعة سنة وترك ماهو سنة أولى من ارتكاب مكروه وصارحالهن كال العسراة في أنهسماذا أرادوا الصلاة بحماعية وقف الامام وسطهم لثلا بقع بصره على عورته فاله مكروه بترك السنة لاحله وفيأن الافضل لكلمن النساء والعسراة أنيصلي وحده خلا أن العراة يصلى كلمنهم منفردا فاعداماعاء دون النساء وقوله (فان فعلن) أى صلين بجماعة (فامت الامام وسطهن الماذكرفي الكتاب من الاثر والمعقول فان قيل تعارضت ههنا حرمتان زيادة الكشف في التقدم وترك مقام الامام بالتوسط فلرجحت رعامة جانب الكشف على جانب ترك المقسام أجبب بأن الاحترازعن التكشف فرض والاحة ترازعن تركة مقام الامامسنة والفرض مرجع لامحالة وقسوله (وحل فعلها الجماعة على أبتداءًالاسلام) جواب عايقال اذا كانت امامتهن قوله لانون في ذلك لا مخاون عنارتكاب محرماىمكروم) أقول سمعي في الهداية اله

(٢٧ - فتح القدير اول) مباح بعد أسطر (فوله ورد ماهو سنة أولى من اوتكاب مكروه) أفول رد السنة مكروه أبضا كاسبق فاللرج

مكروهة فكيف فعلت عائشة ووجهه انما فعلت ذاك في بشداه الاسلام وكانت جائزة سنة نقف الامام وسطهن فنسخت سنيها دون الجواذ فانهن لوصلين جاعة جازت بالاجاع تقدمت الامام أو توسطت لاستجماع شرائط الجواذ و الكن الافضل النوسط لرجعان جانب السستركاذ كرناوههنا بحث من أوجه الاول أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة ثلاث عشرة سنة ثم تزقي عائشة بالمدينة فيكيف يصم قوله حل فعلها الجماعة على ابتداه الاسلام الثانى أن المذهب عند ناان انتفاه صفة الوجوب تستلزم انتفاه صفة الجواذ كاعرف ولافرق بين الوجوب والسنة في ذاك وجود الموجب فيها كوجود مفيه وهوواض الزاولين في علم آخر وقد قرر وناطريق ذاك في التقرير فاذا فسخت السنية نسخ الجواز والاستدلال (٥ ص ٢) بالنسوخ غير صحير والثالث ان امامة من في صلاة الجنازة غير مكروهة

ولان في التقدم زيادة الكشف (ومن صلى مع واحد أقامه عن يينه)

الجاعــةانتهى وفينفلالتزوج بهابعض خلل بعنى يحمل قوله ابتداءالاسلام على انه منسوخ لكن ما فىالمستدرك انهاكانت نؤذن وتقبرونؤم النساختقوم وسطهن ومافى كتابالا كارلجمد أخبرناأبو حنيضةعن حنادين أبى سلمان عن إبراههم النفعي انعائشه وضي الله عنها كانت نؤما لنساء في شهر رمضان فنقوم وسطاومعلومان جاعة التراويخ انمااستقرت بعدوفاة الني مسلى الله عليه وسلم ومافى أى داود عن أمورف ينت عبدالله من الحارث ن عمرالانصار ية أن الني صلى الله عليه وسلم لم اغز ابدر فالته بارسول الله ائذن لى في الغزاة معك أمرض مرضاكم عمله لا الله مرزقني شهادة وال فرى في متك فانالله ورزقك الشهادة والفكائت نسمي الشهدة وكانت فدفرأت القرآن فاستأذنت الني صلى الله عليه وسأمأن تنخذفى دارهامؤذنا يؤذن لهباكال وكأنت ديرت غلامالها وجادية فقاماا ليها بالليسل فغماها بقطيف الهاحق ماتت وذهبا فأصبع عمر فقام فى الناس فقال من عنده من هذين عم أومن رآهما فليعي بهما فأمربهما فصلبا فكاناأ ولمصاوب بالمدينة مأخرجه عن الوليدين جيمع عن عبدالرحن بن خلادعتها وفيهوكان صلى الله عليه وسلم يرورها وجعل لهامؤذنا وأمرهاأن تؤمأهل دارها فال عبىدالرجن فأنادأ بتمؤنها شيخا كبيرا كآها ينفى نبوت النسخ وفى الحديث الاخيرالوليدبن جيع وعبدالرجن سخالدالانصارى فالفهسماا بنالقطان لايعرف حالهما انتهى وفسدذ كرهمااس حيان في الثقات وفد يجاب بجواز كونها خبارا عن مواظبة كانت قبل النسخ وقوله كانت تؤم في شهر رمضان لايستلزم التراويح وقوله جعسل لهامؤذناوا مرهاأن تؤم لايستلزم استمرارا مامتهاالى وفانه صلى الله عليه وسلم ومار وامعيد الرزاق عن ايراهم ن محد عن داودين المصن عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال تؤم المرأه الفساء تقوم وسطهن لايقتضى علما سعباس بيقا مشرعه الحواز كون المرادافادة مقامها بتقدرار تكابها ذلك أوخني على اين عباس الناسخ ولكن يبقى الكلام يعد هدذاف تعمين الناسخ اذلابد في ادعاء النسخ منه ولم يتحقق في النسخ الاماذ كر بعضهم من امكان كونه مافىأبىداود وصيم آبن خريسة صلاة الرأة في بيتها افضل من صلاتها في جرتها وصلاتها في مخدعها أفضلمن صلاتها فى بيتها يعنى الخزانة الني تكون في البيث وروى ابن خزيمة عنه صلى الله عليه وسلم ان أحب صلاة الرأة الى الله في أسدمكان في بيها ظلة وفي حديث له ولاين حبان وأقرب ماتكون من وجه ربها وهي في قعر بيتها ومعاوم أن المخدع لا يسع الجماعة وكذا قعر بيتها وأشده طلة ولا يخني

وارتكاب أحدالحرمين فهاموجود والرادع أن التعلسل بزيادة الكشف غسر صير للقاء الحكم مدوتها فات المسر أقلواست قوبا حشوا من قرنماالي قدمها وأمت النساء خاصة ولارجل ثمة فانهلا كشف هنالأأصلافضلاعن الزبادة وتقدمهامكروه ويقاء المكمدون العلة غبرصيح والحدواب عن الأولأنه يجوز أن يكون المراد ماشداه الاسهلام ماقدل النسخ فاته ابتداء بالنسبة الىمانعده وعن الشانى بأن الجسواز الساق-وازف ضمين الكراهة والذي كانفي ضمن السسنة نسيخ معها والاستدلال بفعلهالسان أنها كانت سنة ونسينت وانما جموزت فيزمانها عقتضي الجواز الذيكان من استجماع شرائطه وانتفاء موانعه معما بوحب

كراهنه من ارتكابه الحرم وعن النالث بأن تركهن الجاعسة اتما كان لاجتماع السنة مع الكراهة فتركث السنة مافيه لاجل المكراهة وفي صلاة الجنازة اجتماع الفرض مع الكراهة وقامت الفرض تحرزاعن ارتكاب المكروه أواقامت مع ارتكابه والفاقل والماقلة المنظرة المرتبعة وقامت الامامة وسطهن أقن فرضا لكون الصلاة فرضاعلى التكل وارتبك بمكروها وانصلين فرادى تركن المكروه لكن على وجه يؤدى الى فوات الصلاة عن بعضهن لان الفرض يسقط بأداء الواحدة وقد سنفق فراغ واحدة قبل الباقيات فقيل الماقيات نقيل والتنقل بصلاة الجنازة غيرمشروع وعن الرابع بأن ذلك الدرلاحكم المعلى أن ترك التقدم وابت السنة والتعليل لا يضاحها قال ومن صلى مع واحداً قامه عن عينه

(قوله والذي كان في ضمن السنة الخ) أقول أى الجواز الذي كان الخ (قوله والاستدلال بفعله البيان انها كانت سنة) أقول في مجث (قوله من ارتكاب الحرم) أقول أى المكروه

المديث ابن عباس) وهوما قال بت عند خالتي ميونة لأراقب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فانته فقال نامت العيون وغارت النجوم و بقى الحي الفيوم مثراً آخرها وآل عران ان في خلق السيوات والارض واختسلاف اليل والنها دالى آخرها مثم قام الى شن معلق فتوضأ وافتت فقت وقوضأت ووقفت على بساره فأخد نبأذني وأدار في خلفه حتى أقام في عن عينه فعدت الى مكانى فأعادنى النياو النا فلا فرغ قال مامنعال باغدام أن تثبت في الموضع الذي أو تفت خلفه فقلت أنت رسول الله ولا نبغي لاحدان بساويك (٢٥٠) في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهم

المديث ابن عباس رضى الله عنهما فانه عليه السلام صلى وأقامه عن عينه ولاينا خرعن الامام وعن محدوجه الله أنه يضع أصابعه عند عقب الامام والاول هو الناهم فان صلى خلفه أوفى يساره جاز وهومسي لانه خالف السنة (وان أم انسين تقدم عليهما) وعن أبي وسدف رجه الله ينوسطهما ونقسل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ولنا انه عليه السلام تقدم على أنس واليتم حسين ملى بهما

مافيسه وبتقديرالتسليم فاعما يفيدنسخ السنية وهولا يسستلزم ثبوت كراهمة التمريم في الفعل بل النسنزيه ومرجعهاالى خسلاف الاولى والاعليناأن نذهب الىذلك فان القصود اتباع المق حيث كان (قوله لحديث ابرعباس) قال بتعند خالتي معونة نقام الني صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقت عن يساره فأخذ برأسى فاقامنى عن عينه متفق عليه وروى مطولاوأورد كيف جاز النفل بجماعة وهو مدعة أجيب بان أداء وبلاأذان ولاافامة بواحد أواثنين يجوزعلى أنانقول كان التهجد عليسه صلى الله عليسه وسلم فرضا فهواقتداء المنفل بالمفترض ولاكراهة فيه هذا ولوأورد قصة أنس واليتم تعين الاول ولما كان قوله فأغامني عن يسمه طاهرا في معاذاة المين دون أن يتأخر عنسه كافال محمد والعهدية قريب لميذكره فاسالدفع قوله والمتأخرعن المين لايقال هوعن عيسه الابنوع ارسال كالايقال هوخلفة أيضابل هومتأخر (قوله وان صلى خلفه أوعن بسادم جاذ وهومسيء) هداهو المذهب وماذكر بعضهم منعدم الأساءة اذا كانخلفه مستدلابان إن عياس فعل وسأله صلى الله عليسه وسلمعن ذلك فقال مالاحدان يساويك في الموقف فدعاله فددل على أنه ليس مكر ومغلط لان الاستدلال بفعله وأمرمصلي الله عليه وسلم وكانذاك بحاذاة المين ودعاؤمه لمسن تأدبه لالانه فعل ذاك مهدنه الرواية انصت فهي صريحة في أن الاقامة عن يمنه صلى الله عليه وسلم كانت بحداداة المين والله أعلم (قُولِه ونقل ذلك عن النمسعود) في صيم مسلم عن علقه والاسود أنم مادخلاعلى عبدالله فقال أصلى من خلفكا فالانم فقام بينهما فعل أحددهماعن يسه والاخرعن شماله م وكعنافوضعنا أيديناعلى وكبنا تمطيق بن بديه شهملهما بين فذيه فلماصلي فالهكذافعل رسول الله صلى الله عليسه وسلم فال ابن عبد العرلا يصمر وفعه والعصيم عندهم الوفف على ابن مسعود رضى الله عنسه وقال النووى في الخلاصة الشابث في صحيح مسلم ان ابن مسعود فعل ذلك فلي قل هكذا كان وسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قيل كأنهما ذهلافان مسلما أخرجه من ثلاث طرق لم رفعه فى الاوليسين ورفعه فى الثالث وقال هكذا فعل الى آخر ، واذا صم الرفع فالجواب اما بانه فعد لالضيق المكان كقول المصنف أوماقال الحازى الهمنسوخ لاماغا تعلمه مده الصلاة بحكة اذفيها التطبيق

في الدين وعلمه التأويل فأعادة رسول اللهصلي الله عليمه وسلم الحالجانب الاعن دلسل على انه هو المختاراذا كانمع الامام رحل واحد واعترض بأناجاعة فيصلاة النفل بدعة وصلاة اللمل كانت فافلة وأجيب بأن التهجيد كان فرضاعلى الني صلى الله علسه وسأم فكان افتداءمتنفلءف ترص ولالتأخر المقتدى الواحد عن الامام في ظاهر الروامة وعن محدأنه يضع أصابعه عندعقب الامام ولامعنبر بطول المقتدى الذى محث يقع مصوده قبسل الامام بل الميرة للوقف قوله (لانه خالف السينة) يعدى ماذكرنا منحديثان عساس ولم يفصل بن مااذا وقف خلف الامام أوعن يساره وهواختيار بعض المشايخ ومنهسممن فرق وقال لايكون مسيأ اذا كان خلف الاماملان ان عساس فعل ذلك وقد دعاله الني صلى الله علمه

وسلم كاذكرنا آنفا فلاف مااذا قام عن بساره فان حذيفة رضى الله عنه فعل ذلك وردّعليه النبي مسلى الله عليه وسلم وقوله (ونقل خلك عن ابن مسعود) روى أن ابن مسعود صلى بعلقه والاسود فقام وسطه ما (ولنا أنه صلى الله عليه وسلم تقدم على أنس والمتم حين صلى بهما) عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فأ كل منه ثم قال قوم وافا صلى لكم قال أنس فقت الله عليه وسلم وسفف أناواليتم وراء والعبور من ورائدا فسلم لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفف أناواليتم وراء والعبور من ورائدا فسلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كعتين ثم انصر ف

وأحكام أخرىهى الاكمتروكة وهذامن جلتها ولماقدم صلى اقهعليه وسلم المدينة تركه بدليل ما أخرجه مسارعن عبادة بنالوليدعن حابر فالسرت مع الني صلى المته عليسه وسلم فى غزوة فقام لى فئت حتى قت عن بساره فأخذ بدى فأدار في عن عينه فياء ان صخر حتى هام عن بساره فأخذ ا معافدفعناحتي أقامنا خلفه فهدا دالعل أنحدناهو الآخرلان حابرا انمنائسهدا لمشاهد دىدرانتهى وغاية مافسه خفاءالناسم على عسدالله ولس بمعداد لمكن دأبه صلى الله عليه والاامامة الجمع الكثيردون الاثنن الافق الندرة كهذه القصة وحديث المتم وهوف داخليت امرأة فليطلع عسدالله على خسلاف ماعله وحسديث البتم عن اسمق بن عسدالله بن أبي طلحة عن ونمالك أنجدته مليكة دعت وسول الله صلى الله عليه وسام لطعام صنعته فأكل منه ثم فال قوموا فلأصلى لكم فقمت الىحصرلنا قداسوتمن طول مالس فنضعته بماء فقيام علسه رسول الله صلى الله مه وسلم وصففت أناواليتيم وراءه والعجوزمن ورائنا فصلى لناركعت ينثم انصرف ومرجع ضمير جدته اسحق وهيأمأنس تنمالك على الصميم والمتم هوضميرة بن سعدا لحيري فالهالنو ويحالكن على كلا الحوابين لا يتمه ثموت الأماحة أماعلى ماذكر ناممن تسعو سنبة مافعه ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان عله قولنا اذانسم صفة الوجوب لا تبقى صفة الجوازاعى هى أن الا باحة ععنى رفع الحرج عن الفعل والترك بخطاب ذلك ليست مايتة في ضمن الوجوب دق انتفاه المقيقة برفع حزاتها ويبق الجزء الاخر لانها قسمتسه لمنافاته اله بالفعل وهي مايته هنسا لعدم الاستواء في السنية لترجم حانب الفعل فيستعيل أن يكون في ضمنها الاباحة المذكورة وجزء حقيقتهاعدم ترجم الفعل بعسين ذاله المذكور فبق ثبوتها موقوفا على خصوص دليل فيهاولم توجد وأماعلى جواب المسنف فلان الثابت من دفعه صلى انته عليه وسلم الرجلينا أبلغ من المنع القولى وهو ينغىالاباحة اللهمالاأن يحمل النوسط الذى وواءابن مسعودعليه ومارواه أنسعلي السنية حلالرفع النعارض بناءعلى أن لاقائل بالقلب ودفع الرجلين لاقامة السنة لاللكراهة وفى الكافى وان كثر القوم كرمقيام الامام وسسطهم لان تقدم آلامام سنتلوا ظبته صسلى الله عليه وسسلم والاعراض عن سننهمكرومانتهي والحقأن يعلل سترك الواحب لانمقتضي فعله التقسدم على الكئسيرمن غبرترك لوحوب فيكون التوسيط مكروها كراهة تحريم وهوصر يحالهدا مذفعها فدمنيا في صدرامامة المرأة النسامسيث قال لانما لاتخساوعن ارتسكاب محسرم وهوفيام الامام وسط المصنف ولوقام فيمنة الصفأو يسرته أساؤا ولوقام واحد يجنب الامام وخلفه صف يكره بالاجاع كذاف الدرابة وقيها الاصعماد وىعن أي حنيف أكره الامام أن يقوم بن السار شعن أو ذاوية أوناحسة المسعد أوالى لابه خلاف عمل الامامة والافضسل أن يقوم في الصف الاستواذا خاف آيذاء أحد وفي كراهسة الصف الاول مع امكان الوقوف فبه اختلاف ولواقتدى واحديا خرفجاء الشيعيد بالمقتدى بعدالتكبير ولوحليه فيل التكبيرلا يضره وقيل تقدم الامام ويكره أن يصلى منفردا خلف الصف وعن أحدد حدالله لاتصم لمافي أبي داود والترمذي وصيم ابن حبان عنه صلى الله علم وسلم أنه رأى وجلاصلى خلف الصف فامر وأن يعد الصلاة واستدل الحواذي الحالى التحارى عن أى يمكرة أنه دخل المسجدوالني صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ثم وتب حتى انتهى الى الصف فلسلم صلى الله عليه وسلم قال اني سمعت نفساعا لها فأبكم الذي ركع دون الصف تم مشى الى الصف فقال ألو بكرة بدول الله خشيت أن تفوتني الركعة فركعت دون الصف ثم القت الصف فقال صلى الله عليه وسل زادك القه وصاولا تعدفعه أنذلك الامرمالاعادة كان استعباما والكراهة فالوااذاحاء والصف ملآن يحذب واحسدامنه ليكون هومعه صفاآخر ونبغي لذاكأن لايحسه فتنتني الكراهة عن هذا لايه فعل

(فهذا)أى تقدم النبي صلى الله عليه وسلم (دليل الافضلية والاثر دليل الاباحة) ولم يعكس ليكون من باب تعليم الجواز والاباحة كاهوزعم أبى وسف جلالفعل الني عليه السلام على الانضلية وقال الراهيم النغمى وماروى عن ان مسعود كان لضيق المكان فاذ الأيكون ثبتاً وقيسل البتيم أخوأنس لابيه اسمه عمروفى كتب الحديث أن اسمه ضميرة من سعد الجبرى المدنى واليتم علم غالب كالنجم للثريا ووجه الاستدلال بقولة من حيث أخرهن الله ماقال أبوزيد فى الاسرار حيث غبارة عن المكان ولامكان يجب نأخيرهن فيه الأمكان الصلاة وقيل يجو ذأن يكون التعليسل يعنى كاأخرهن الله في الشهادات والارث والسلطنة وسائر الولايات وقوله (وأما الصي فلانه متنفل) واضم لانه غيرمكلف وقوله (فلا يجوزا قندا المفترض به) سيجى بيانه وقوله (والسنن المطلقة) يعنى به السنن الروانب المشر وعة قبل الفرانص وبعدها وصلاة العيد على احدى الروايتين والوترعندهما (٢٥٢) وصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء

عندهما وقوله (حوزه فهذا الافضلية والاثردليل الاباحسة (ولا يجوز الرجال أن يقتدوا بامرأة أوصى) أما المرأة فلقوله مشايخ بلخ) لانهم فاسوا هذه المسئلة عسئلة المظنون بعلة أن النفل في حق الصي غيرمضمون فصاركنفل المالغ اذاكان غرمضمون وهي في مسئلة المطنون لانهماسوا في هذا الوصف (ولم بحوزه مشایخنا) بعنی مشايخ ماوراءالنهر بخارى وسمرقند (ومنهم) أىمن المشايخ (منحقق اللاف فىالنفسل المطلق بين أبى بوسف ومجد) فقال أبو توسف لاعوزافتسداء المالغ والصيى في النفسل المطانى أيضاومجدحوزه (والخشار انه لا يجوزف الصاوات كلها) وهدا اخسار منه لذهب مشايخ ماوراءالنهر (لان نفل الصي دون نفدل السالغ)حث لامازمسه القضاء بالافساد بالاجاع وقوله (مخلاف

عليه السلامأ خروهن من حيث أخرهن الله فسلا يجوز تقديمها وأماا أصسى فلانه متنفل فلايجوز اقتسداءالمفترضيه وفيالتراو يحوالسنز المطلقة حوزه مشايخ يلز ولم يحوزه مشايخنارجهم الله ومنهمن حقق الخلاف فى النفل المطلق بن أبى يوسف ومجد والمختارانه لا يحوز في الصاوات كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجاع ولا ينى الفوى على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهدف مفاعتبر العارض عدما وبخلاف اقتداء الصي بالصي لان الصلاة متعدة وسعه (قوله فلقوله صلى الله عليه وسلمأخروهن الخ) سنتكام عليسه فى مسئلة المحاذاة ان شاء الله تعمالى (قوله والسَّـن المطلقة) أى الروانبوسـ لاة العيدعلى احدى الرواينين والوترعندهما والكسوفين والاستسقاءعنسدهما (قوله جوزه مشايخ بلخ) قياساعلى المطنون وأيجهو زه مشايخنا البخساريون وقالوالايجو زعندهم ومنهم منحقق آلخلأف بينأبي يوسف ومجدفى النفسل المطلق فقالوالايحوذ بلاخلاف بينأصابنانى السننوكذا فى النفل المطلق عنداً بى يوسف ويجوز فيسه عنسد مجد والخناد قول أبي وسف (قوله ولا يني القوى على الضعيف) قد يقال ذاك في الحسى أما البناء الحكى فلا بلالمانع فيه عدم آلميني غليه كافي الفرض على النف للانتغاء وصف الفرضية في المبني عليمه وقد يجاب بأنذاك أيضا مابتهنا فان نفسل البالغ بصير واجب الاتمام وهدذا الوجوب منعدم في نفل المبي فان قب ل فعلى هـ ذا ينبغي حواز المنون خلف ظهر الصي فالجواب هوغ مرمحفوظ الرواية ولنكأك نمنعه بشاءعى الفسادفي وعما لمقتسدى فانه حال الشروغ بظن الوجوب ويعدكما نتفاءمن ظهر الصبى (قوله بحسلاف المننون) وهوالمؤدى على ظن فيام وجو به اذا ظهر بعد افساده عدم وجوبه بظهورانه كآنأداء فانه لايجب فضاؤه ومع هدذا صعبناه نفل البالغ عليسه فقدبنى المطنون على غسير المطنون أجاب بأنه مجتهد فيسه اذعنسد ذفر يجب القضاءعلى الظان اذآ فسسد المظنون قاسه على المتفق عليسه من الاحرام بنسك مظنون فالهمضمون حتى اذا ظهراه أن لانسك عليه كان احرامه لازما للنفل والمسدقة المطنون وجوبها اذانبين أنلاش عليسه ليسه أن يستردها من الفسقير والجواب الفرق بالعسلم بفرق النسرع فانه ظهرمنسه أن لايخسر بمن إحرامه ولوعرضت ضرورة توجب دفضسه الا بأفعال أودم ثمنضا أصساءمن أحصر واضسطرا لحذاك أوفاته الجيلم يمكن شرعامن الخروج بلالزوم

المظنون جوابعن قباس مشايخ بلع على المظنون وتقر بروقياس افتدا البالغ بالصي على الافتداء بالطان فاسد (لان المطنون مجتهدفيه) لان عندزفر القضاءواحب على الظان وكل مجتهدفيه يحتمل صعة طرفيه على البدل فالمطنون يحتمل وجوب القضاء بالنظرالي اجتهاد زفروالمانع عن القول بوجوبه مطلقا اغماهو العارض وهوظن الامام وهوعارض غير متدعرض بعدأن لميكن فازاعتبار عدمه وحينئذ بكون المطنون واحب القضاء مطلقا وكان اقتداء ضامن بضامن بخلاف الصي فانعدم القضاء عليه بالاجاع لا يحقل كونه مضموناوالصبا يضاعارض ممند لأيكن اعتبار عدمه فكان افتداء ضامن بغسر ضامن وهويناء الفوى على الضعيف (وبخلاف افتداء الصي الصي لان الصلاة متعدة العدم الضمان على واحدمتهما فكان بنا الضعيف على الضعيف

(ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء) لقوله عليه السلام ليلى منسكم أولوا لاحلام والنهسى

شئ ثمالقضاء وأماالصدقة فانالدفع على ذلك الظن وجب أمرين سفوط الواجب وثبوت الثواب فاذا كانالواحب منتضافي نفس الآمر ثنت الآخر لأنه دفعه نقريا الىالله تعيالي يطلب به ثوابه وقد مصل وشت الملك واسطة ذلك الفقر فلا يتمكن من رفعه بخلاف من دفع لقضا وين نفلسه ولادين فانه لمشت فيعملك المدفوع المه فكان سيدل من أن يسترده وأما الصلاة فقد شت شرعافيول ماهومنها للرفض أحباعا كإفئز بآدتمادون الركعسة وتمام الركعة أبضاعلى الخسلاف فلم ملزم لزومهما اذاظهر عدم وجوبها والحال أنهل يفعلها الامسقطا والقه سيمانه وتعالى أعلم وسقوط الضمان عندنا بصارض الظن والاصل في نفل البالغ الضمان والعارض لايعارض الاصل فاعتبرعارض الظن عدما في حق المقتدى فأتعد حالهما فكان أفتدا والمطنون بالمطنون تطرا الى الاصل وسقوط الوصف هنابأ مرأصلي وهوالصبافل يصم جعله معدوما في حق المفتدى فلم يتعد حالهما كذا في الكافى ومانقل من المحسن من أناختلافهم وآجع الىأن صلاة الصي صلاة أملافقيل لاواعاية مربعا تخلقادل عليه لوصلت المراهقة بغيرقناع جازت وقيسل نم دل عليه لوقهقهت فيها أحرت بالوضو فيسه نظر بل لوا تفي على أن اصلاة صُمَّ اللَّافَ فان دليسل المأنع بتناولها بتقدير كونها صلاة نعراوا تفق على انها اليست مسلاة أبتأت اللَّلاف في عدم الجواز (قُول ل للني الخ) في مسلم وأبي داود والترمذي والنسَّاف عن عبسد الله بن مسعود رضى الله عنده عن الني صلى الله عليه وسلم ليلى منكم أولوالا حلام والنهى ثم الذين ماون بسم ثم الذين ياونهم ولانختلفوا فتختلف فاوبكم وايا كم وهيشات الاسواق فيسل استدلاله بهعلى سنسة صف الرِّجالَ ثُمَ الصِّيبَان ثمالنسّاء لابتما غيافيه تُقِيّد بم البالغين أوثوع منهم والأولى الاستندلال بمأاخرجه الامام أحدفى مستندعن أبى مالك الاستعرى أنه قال بامعشر الاستعربين اجتمعوا واجعوا نساءكم وأبناه كمحتى أديكم صلاة وسول اللهصدلي الله عليه وسلرفاجتموا وجعوا أبنا هم ونساءهم ثموضأ وأراهم كنف بتوضأ غم تقدم فصف الرحال فيأدني الصف وصف الوادان خلفهم وصف النسامخاف الصيبان الخديث وروادان أبى شيبة في مصنفه والاحلام جع حلم الضم وهوما يرادالنا عم تقول منه حلم بالفتر واحتساغ لمباستعباله فمباراه الناغمين دلالة البسلوغ فذلالتسه على البلوغ التزاميسة فلاملزم كون المهداد هناليلني البالغون للكون محازا لاستعماله في لازم معناه لحوازارادة حقيقته ويعمله المقصودلانهاذا أمران يليهمن الصف مأزوم الباوغ علمان المرادان يليه البالغون ولوقيل ان البسلوغ نفس الاحتسلام أوبلوغ ست مخصوصية كان ارادتهم بأللفظين حقيقيا لامجازيا والنهي جع نهيسة وهوالعقل وفى تفسير الاحلام العقول لزوم لتكرار فى الديث فليعتنب اذلاضرورة وأعلمان صف الخناف بين المسيان والنساء وبعد التساء المراهمات ولنسى نبيدة من سن الصف تكيلا منسننه التراص فيه والمقاربة بين الصف والصف والاستواء فيسه فني صيم ابن عزية عن البراء كان صلى الله عليه وسلم بأتى ناحمة الصف فسوى من صدو رالقوم ومنا كهم ويقول لا تختلفوا فتختلف قاوتكم انالله وملائكته يصاون على الصف الاول وروى الطبرائي من حدبث على رض اللهعنه فالقال بمسلى الله عليسه وسسلم استووا تستوى فلوبكم وتماسوا تراحوا وروى مسلم وأصحاب السنن الاالترمذى عنه صلى الله عليه ونسلم قال الاتمسفون كانصف الملائكة عندربها فالواوكيف تصف الملاثكة عندرج الهال يتمون الصفوف الاول فالاول ويتراصون في المسف وفي روابة المفارى فكان أحدثا يازق منكمه بينكب صاحبه وقدمه بقيدمه وروى أوداود والامام أجدعن أسعر رضي الله عنسه أنه صلى الله عليه وسلم قال أقبوا الصفوف وحاذ وابين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بايدى اخوانكملا تذروافرجآت الشيطان ومن ومسل صفاوصاه الله ومن قطع صفاقطعه الله وروى البزار

تعال (ويصف الرجال ثم الصبيان) هذا بيان ترتيب القيام خلف الامام وليلني أمرمن الولى وهوالقسرب والاحلام جعالم بالضم ودوماراهالنائم وغلب استعماله فيماراه النباغ مزدلالة السلوغ والمراد لملئ السالغون منكم والنهى جعنهية وهي العقل فانقيل هيذا الحديث يدلعلى تقديم الرحال على الصدان وأمأ تقدم الصدان على النساء فلادلالةعلمه أحسبأن الصبيان كابعسة للرجال لاحتمال رحوايتهم ويجوز أنبقال تقديهم علين "مات نفعل الني صلى الله عده وسلم فأنه أفام الجورز ورأءاليتم ولكن لميذكره فيالكتاب

ولان المحاذاة مفسدة فيؤخرن (وانحاذته امرأة وهمامشتركان في صلاة واحدة فسدت صلانه ان نوى الامام امامتها) والقياس أن لا تفسد وهوقول الشافعي رجه الله اعتبارا بصلاته احيث لا تفسد وجه الاستعسان مارويناه وانه من المشاهسر

باسناد حسن عنه مسلى الله عليه وسلم من سدفرجة في الصف غفرة وفي أي داود عنه مسلى الله عليه وسلم قال خماركم الينكم مناكب في الصلاة وبهذا بعلم جهل من يستمسل عند دخول داخل بجنبه في الصف ويظن أن فسعه لهر ما مسم أنه يتحرك لاحساه بلذاك اعانة له على ادراك الفضيلة واقامة لسد الفسر حات المأمور بها في الصف والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة (قوله وجه الاستمسان مارو بناموأنه من المشاهير) يعنى أخروهن من حيث أخرهن الله ولم يُتبت رفِّعه فضلاعن كونه من المشاهير واغاهوفي مستدعيدالرزاق موقوف على الممسعود قال أخبرنا سفيان الثوري عن الاعش عناراهم عن أبي معسر عن المن مسعود قال كان الرجال والنساء في بن اسرا ثيل يصلون جيعاف كانت المرأة تلس القالس فتقوم عليهما فتواعد حليلها فألق عليهم الميض فكان ابن مسعود يقول أخروهن من حيث أخرهن الله فيل في الفالبان قال أرجل من خشب تخذها النساء يتشرفن الرحال في المساجدوفي الغيابة عن شيخه يرويه الخرأم الخبائث والنسام حبائل الشسيطان وأخروهن من حيث اخرهن الله ويعزوه الحمسمندرذين قيلوذكرأنه في دلائل النبوة للبيهتي وقدتتبع فلم وجمدفيه وفدنستدل بعديث امامة أنس والمتم المنقدم حيث فامت العيو زمن ورآء أنس واليتيم فقد قامت منفر د خلف صف وهومفسد كاهومذهب أجدرجه الله لماذ كرفامن الامر بالاعادة أولا يحل وهو معنى الكراهة السابق ذكرهالما قدمناه من قوله صلى الله عليه وسلم ولاتعد ولوحل مقامها معهما لمنعها وبدلالة الإحماع على عدم جوازامامته الرحل فانه إمالنقصان حالهاأ ولعدم صلاحيتها الامامة مطلقاأ ولفقد شرط أولترك فرض المقسام والحصر بالاستقراء وعدم وجود غيرذات وهذا كاف مالم يرد صريح النفض لماعرف أنه مكنى في حصر الاوصاف فول السار العدل بحث فل أحد لا يجوز الاول الجواز الاقتداء بالفاسق والعبد ولاالشاني اصلاحيتهالامامة النساء ولاالثالث لأن المفروض حصول الشروط فتعين الرابع والحق أنهذا قياس حكم أصله مجمع عليه خرج مناطه بالسبروه ومسلك مختلف فى معته وأكثر مشايخناء لى نفيه ثم تنقد برصة طريقه فهو ومانياه انجا يفيدان ومة تحاذيهما وترك فرض المقيام ثم كونه مفسدا باعتبارا أن فروض الجياعة يصع اثباتها بالاستاد لان أصلهابه وارجع الى مامهدناه فيأول بابصفة الصلاة بزول عنكالر سالاأن قصرالفساد علسه ينفي على أن الحرمة وان كانت مشتركة الأأن تعلقها بهاكى لاتفسدها عليه لاناعتبار معنى فيها بخلاف تعلقها به فهوكتأ خرالامام عن المأمومين حتى صاروا مقدمين عليه فأنه لا يحل له كما لا يعل لهم أن يتقدموا الاأن عدم الحل لهم لفساد صلاتهم وعدمه لعنى فيهم لافيه وهوكى لاتفسد عليهم فأفسد تأخيره صلاتهم لاصلافه كذاك هنا تفسد بجمأذاتها صلاته لاصلاته االأأن هذا المعنى يتوقف على اثبات كون الحرمة المشتركة للافساد عليه نقط ولاملح أفيه الاحديث أخروهن فيتوقف على ثبوته لكن ينتهض محل النزاع على الحصم لان محل النزاع فساد صلاته أماعدمه في مسلاته افبالا تفاق فانماهذا اشكال مذهبي لا بضرفي انتهاض المدعى على المخالف هذا وأما محاذاة الامررد فصرح الكل بعدم افساده الأمن شذولا منسك المقال وابة كاصرحوابه ولافي الدراية لتصريحهم بان الفسادفي المرأة غسيرمعاول بعروض الشهوة بلهولترك فرض المقام وليس هذافي الصي ومن تساهل فعال بعصر حبنفيه في الصي مدعياعدم اشتمائه فصل أن مظنة الشهوة الانوثة وباعتب أرالمطنة يثبت الحكم لاباعتب ارماقد يتفق من اشتهاء الذكر الذكر فقد يتفق ذاك فى المرأة المية والجمية ولاعسرة مذاكفهذا كذاك وقالوا ان اشتهاء الذكر يكون عن انحراف

قوله (ولان المحاذاة) دليلاً معقول وتهيداذ كرمستالة المحاذاة وقوله (وان حاذته امرأة) اعسلم ان المحاذاة المفسدة هي أن يحاذى قدم المرأة عضوامن الرجل في الصلاة شرائطها

(قوله قسوله ولان الحاداة دلسلمعقول الخ أفول لابدل المعقول على تأخيرهن عن الصيان اذلاتفسي صلاة الصيى بمعاداتها و نظهر ذلك مالنامل في دلسل الفساد مالحاذا مفان الصيلس بخاطب فعلى هذالاعكن أن مقال الدليل هوالجموع الحدث لتأخر الصمان والمعقول لتأخير النسآء عن الصبيان نع هو دلسل على تأخرهن عن الرجال ولواستدل لتأخرهن محدث أخروهن لعلة كان أولى (قال المصنف وان حاذته امرأة وهسمامشتركان في مسلاة فسدت مسلانه) أقول الجامع لشراقط المحاذاة المقسدة أنيقال محاذاة مشستهاة منوية الامامق ركن صلاة مطلقة مشتركة تحريمة وأدامع اتعادمكان وحهمة دون حائل وفرحة فمنتذلو كانأحدهماعلي دكان قدرالقامة والأخر أسفار فلاععاداة

أن تكون المرأة مشستهاة حالاأ وماضيامنو فالمامتها وأن تكون الصلاة مطلقة مشتركة تحريمة وأداء وأن لايكون بينهسماحاتل وذكرالرأة مطلقة ليتناول المحارم والحليلة والاجنسة وذكرالحال ليتناول الصغيرة المشتهاة واختلف فيحدالشهوة فقدر معضهم سب سنن وبعضهم بنسع سنن والاصم أن لامعتبر بالسن فان كانت عبلة صغمة كانت مشتماة والافلا وذ كرالكا في ليتناول العوزالتي تنفرمنها الرجال آبانها كانتمشهاة وشرط سةامامهالان اقتداءها لايصع بدونها فلا تفسد صلاة الرجال ووصف الصلاة بكونها مطلقة احترازا عن صلاة الجنازة فان المحاذاة لاتفسدهالانهالست بصلاة على الحقيقة وانماهي دعاء للبت وانمالا بصمافتداء الرجل بالمرأة فيهالشبهها بالصلاة المطلقة في اشتمالها على التصريم والتعليل وشرط الاشتراك وهو يتصقى باتحادا لفرضين وباقتدا والمتطوعة بالتطوع وبالمفترض وأن يكون الاشتراك تعريمة وأدام حى لاتكون المحاذاة فى أداء ماسبقا بمفسدة لان المسبوق فى أداء ماسبق منفرد بدليسل وجوب القراءة وسعدتي السهوفل مكوفامشستركين أدام مخلاف اللاحق لاته يؤدى مع الامام تقديرا فاك قبل اذاا قندت فاوية العصر رجل يصلى الطهر لم يصم افتداؤها فرضاوا عمايصم نفلا فقدوجدت الشروطولم تفسد الصلاة أجيب بالمنع وشرط عدم المآئل لانهاذا كان بينهما حائل مثل مؤخرة الرحل لاتفسد وقد ظهر من هـ فذا انه اذا فأت شرط من شروطها لا تفسد فما قال أنهما عرفت مفسدة بالنص وهوماروى أنسرضي الله عنه أنجدته مليكة صنعت طعاماالي آخر ماروينا بخلاف الفياس فيراعى حبيع ماورد به النص وأمااذا وجدت هده الشروط كلهافانها تفسدعند ناخلافا الشافعي وهوالقياس اعتبارا بصلاتها فانها لانفسد ووجهه ظاهر لان المحاذاة ال لم توجب فسادصلاة المرأة لم توجب فسادصلاة الرجل لان المحاذاة فعل يتعقق من الجاتبين ووجه الاستمسان وهو الذي دهب اليه على اؤنا أنهدا ولا فرض مقام الامام ومن ولذ فرض المقام فسدت صلاته أماانه ولا فرض المقام فلان أخسر الرأة فرض على الرحل ف سمسعودرض الله عنه أنرسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخروهن (ro7) م لاه الستركان فيهال اروى عبدالله

وهوالخاطب به دونها فيكون هوالنارك لفرض المقام فتفسد صلاته دون صلاتها كالمأموم اذا تقدم على الامام

فى المزاج وقد سماهم كثير من السلف النتن تنفيرا بخلاف اشتهاء الانتى فانه الطبيع السليم وفى الذخيرة والحيط اذا حاذته بعد ماشرع وفوى امامتها فلم يكنه التأخير بالتقدم خطوة أو خطوتين الكراهة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما أشبه فاذا فعل فقد أخرف لزمها التأخرفان لم تفعل والباوغ في الذكرفان الخطاب فتفسد صلاتها دونه (قول دوه والخاطب به الخ) اشارة الى اشتراط العقل والباوغ في الذكرفان الخطاب

من حيث أخرهن الله أمر الرحال بالتأخير في المكان ولامكان يجب تأخيرهن في غيرالمسلاة فنعين التأخير واحدولا تثبت به الفرضية أحيب أنه من المشاهبير والمه أشار المصنف بقوله

وانه من المشاهير ولان تأخيرها في الصلاة المشتركة فرض بدلالة الإجاع لانا أجعنا على عدم جوازا قتدا والرجل بالمراة مع انحا المحاد وخواما أن يكون انقصان حالها في ذلك كالصبي أولعدم صلاحتها كالاى أولفوات شرط من شروط الصلاة كالعارى والهوات تربيب المقام كافي امامة المناخ بالاستقراء اعدم بجاوزة انتفاع جواز الاقتداء عنها شرط والمسلفة قصان لا نه غيرما نع لحمة الافتداء مطلقا لجوازا مامة الفاسق والعبد والاجمع مع نقصان أحوالهم بل انحابين عاذا لاممن ذلك محظور كامامة الصبي فانم اتستازم بناء القوى على الضعيف ولالعدم الصلاحية بلوازا مامته القنسا متقدمة ومتوسطة ولالانتفاضرط من الشروط لان الفرض عدمه فلي يكن ذلك الاباعتبار ثرك فرض المقام النابث بقواه صلى المام والمسلم أخروهن الحديث فلما أجعنا ههتا لا نعدام التأخير بثبت الفساد في المنازع فيه أيضا لا نعدام الناخير وأمان من ترك فرض المقام فسدت صلاته في كالمقتدى أذا تقدّم على امامه وقولة (وهو المخاطب به أي بقوله عليه السلام أخورهن دونما في كورب عن وجه القياس وتقديره لا بلزم من عدم فساد صلاتها كالمام واعترض بأنه اذكان ما مورا بالتأخير كانت ما مورة والميرون المقام في المام واعترض بأنه اذكان ما مورا بالتأخير كانت ما مورة والميرون والمنازل الفرض المنام فانه على على المام واعترض بالمنع فانه على المناوى القصدى فلا يساوى القصدى في ورود والميرون والمنازل المناف فانه على المام واعترض بالمناذ الله كان تأخير الرجل اباها بأن يتقدّم على الامام واعترض بالناف فانه على قلايساوى القصدى

(قوله وهوماروى أنس الى قوله فيراى جيع ماوردبه) أقول ليس فى حديث أنس ما يدل على كون الحاذاة مفسدة حيث لايدل على فرضية التأخير (قوله فان فيل هذا خبروا حد لا يثبت به الفرضية) أقول يجوز أن يقال المراد الفرض على زعم الجمهد (قوله وأحيب بأنه من المشاهير) أقول الفرض لا يثبت الابدليل قطى وليس المشهور كذات فان أريد الفرض العلى فلا حاجة الى الشهرة (قوله ولان تأخيرها في الصلاة المشتركة فرض بدلالة الاجاع) أقول لم يلزم مماذكره كون تأخيرهن فرضا بدلالة الاجماع بل بالقياس نع المقيس عليه مجمع عليه وي الدين بشت الفرضية (قوله واعترض بأنه اذا كان مأمورا بالتأخير كانت مأمورة بالتأخوض ورة) أقول فانه لا يمكن الرجل تأخيرها الابتأخرها (قوله وأحيب بالمنع الح) أقول أى عنع الضرورة

وقوله (وان الم ينوامامتها) بيان لنا شرالنية وقوله (الم تضره) أى لم تضرالحاذاة المصلى وقوله (لان الاشتراك لا يشتدونها) أى دون النية (عند ناخلافال فرر) فان عنده نية امامته اليست بشرط لفساد مسلاة الرجل بعدماد خلت في مسلاته لان الرجل ما الم الم المنافرة الرجل المنافرة المتعلقة المنافرة المنافرة المنافرة وقوله (الاترى) توضيح لقوله لان الاشتراك لا يشتدونها وتقريره الامام بلزمه التربيب في المقام المنافرة المناف

(وان المينوا مامة الم تضر وولا مجوز صلاتها) لان الاستراك لايشت دونها عند نا خلافالز فررجه الله الاثرى أنه بلزمه الترتيب في المقام فيتوقف على التزاسه كالاقتداء واغما يشترط نية الامامة اذا اثنت محاذبة وان لم يكن بحنه ارجل فقيسه روايتان والفرق على احداه ما أن الفساد في الاول لازم وفي الشانى محتمل (ومن شرائط المحاذاة أن تكون الصلاة مشتركة وأن تكون مطلقة وأن تكون المرأة من أهل الشهوة وأن لا يكون منهما حائل)

انما معلق المحالف المحافين كذا في بعض شروح الجامع فلا تفسد صلاة الصي بالمحاذاة على هذا (قوله على المسدادة المن في الجعة والعيدين عند كثير لا يحوز النبة وعندالا كثر يحوز بدونها تطرا الحياطلاق الجواب حلا على وجود النبة منه وان الم تستفسر الا بالنبة وعندالا كثر يحوز بدونها تطرا الحياطلاق الجواب حلا على وجود النبة منه وان الم تستفسر مشتركة تحريمة وأداء ومعنى الاقل أن يكونا بانبين تحريم ما على تحريمة المام أواحداهما على الاخرى مشتركة تحريمة وأداء ومعنى الاقل أن يكونا بانبين تحريم ما على تعصر عصلى الظهر فلم يصم من حيث بأن كان أحدهما بدقار وابة باب الاذان توليمة باب الحدث قول وابة باب الحدث قول محدب اعلى مسئلة صلاة الفيراذ الطعت الفرض وصع نفسلا فالدن قولهما و رواية باب الحدث قول محدب اعلى مسئلة صلاة الفيراذ اطلعت الشهس في خلالها عندهما تنقل نفلا وعند مجد تفسد بخلاف مالونوت ابتداء النفل حث تفسد بلا تقسد تردّد ومعنى الشافى أن يكون لهما مام فيما يقضيان مسبوقين و تفسد فيما يقضيان المسبوقين فيما يقضيان الداخة به في المالم بقياله به الذات قياله بالذات قيما الحدث في الاصح لا شماغير مشتخلين بالقضاء بل بالصلاة المام فيما الحدث في الاصح لا شماغير مشتخلين بالقضاء بل بالصلاة لا يحقيفها وان كانا في حرمتها اذ حقيقتها قيام وقراء الخوليس شئ من ذلك في مالوقيام مفي حال الصلاة لا يحقيفها وان كانا في حرمتها اذ حقيقتها قيام وقراء الخوليس شئ من ذلك في ما وقيام مفي حال الصلاة لا يحقيفها وان كانا في حرمتها اذ حقيقتها قيام وقراء الخوليس شئ من ذلك في ما وقيام مقيال المسلاة المعتمدة على المسلاة المعتمدة على المسلاة المعتمدة على الدار المعتمدة المعتمدة

المسلمات فانكلمن يقول عسئلة الحاذاة بشترط الاشتراك واغما الخلاف بيننا وبين زفرانه بقول الاشتراك يثبت بدخولها فى صلانه نوى امامتها أولم سو ونحن نقـــول لايشت الاشتراك بدونها كاذكرنا آنفاوالنشكمك فيالمسلمات غبرمسموع علىأنالنص يدلءلي ترتس المقام والمقام وترتبسه انما متصورفي صلاة أدست بحماعة لان الامام تقدما على المأموم بالرتبة والصلاة بالجاعة تستلزم الاشتراك وعن الثانى بأنه على قول الكرخي منوع فانهلابصح عنده مدون النبة ولتنسلسا فنقول كلامنا في فساد يحصل سبب الاقتسداء

(سه مع القدير اول) كانى في اقتدا المحاذية فان صلاة الامام الماتفسد بسببه وصورة النقض ليست كذلك لأن القارئ لوصلى وحده والاى وحده والمكن الاى الاقتداء به فسسدت أيضا صلاته فلم يكن الفساد بسبب اقتسدا أله حتى يدفع عن نفسه بترك النيسة وقوله (وانحا يسترط بية الامام الفساد الصلاة وأمااذا وقفت خلفه فاما أن يكون بعنها وجسل أولا فان كان فالصواب أن اقتسداء ها لا يصح الا بالنية من جهة الامام لا نه يسترع الفساد على من بحنها وذلك يستدى النية من بحنها على الاصل المارالا انه مولى عليه من جهة امامه فيتوقف ما يلزمه على التزام امامه والتزام الامام الزامه (وان لم يكن يجنبها وجل ففيه و واية المام الزامه وفي واية يصح المعاد و في واية العصم المعاد و في المام الزام وفي واية يصح (و) على هذه الرواية تعتاج الى (الفرق) وهو (أن الفساد في الاول) وهو ما اذا كانت محاذية (لازم) أى واقع في الحال (وفي الثاني) وهو ما ذا كانت خلفه وليس بجنبها وجل (محتمل) لاحتمال أن تشي فتعادى ولكن الظاهر عدم ذلك فلم تشترط نية الامام هذا في صلاة يشتركان فيها وأمان في المام هذا في صلاة يشتركان فيها وأمان المنام هذا في صلاة يشتركان فيها وأمان المام هذا في صلاة يشتركان فيها وأماني صلاة لا يشتركان فيها وأماني المنام المنام المام هذا في صلاة يستركان فيها وأماني المنام المنام المنام المام ولكن المام هذا في صلاة يشتركان فيها وأماني المنام المنام المنام ولكن المام هذا في صلاة يشتركان فيها وأماني المنام المنام

النهاعرفت مفسدة بالنص بخلاف القياس فعراى جيم ماورديه النص

هأووضوئه لمفتسر حزأوالافسدت لان المحكوم بحزثيته الصيلاة تفسدمع الحدث واذاانعيدم قضائؤهماني هذه ألحالة أنعددمت الشركة أداء واللاشق من يقضي بعدفراغ الامآم مافا تهمع الامام بعد ماأدركهمعه وانمسالمنقسل من أدرك أؤل صلاة الامام ثمفاته بعضها المخ كايقع فى بعض الالفاظ لانه غــ وجاللاحق المسموق وفي المحاذاة الهذا اللاحق تفصيل في الفساد فانهما لواقنــ عبالمتوضآ تمحاذته فيالقضاءان كان في الاولى أوالشانية وهي الشالثة والرابعة للامام: لشركة فهسما لانهمافهسمالاحقان وانحاذته في الشالثة والزابعية لاتفسدلع مهالا بوقان وهذا بشامعلى أث اللاحق المسبوق يقضى أولاما لحق فدب ثم ماسسيق به وهذا عنسد ذفرظاهر وعندناوان صيرعكسه لبكن يحسهذا فباعتباره بفسدهذا وأمامحاذاتها في الصلاة دون اشتراك فورث للكراهة شراوقسل مدلمشتركة تعرعة وأداءم شتركة أداء ويفسير بأن بكون اعماا مام فها يؤتيانه حالة المحاذاة أوأحدهما امام للا خرام الاشتراكين الثاني أن تبكون الصلاة مطلقة أى ذات ركوع وسعودوان كانا ومثان فيها العدنر الشالث أن تكون المرأة من أهل الشهوة أعد خلت في حددها وان كانت في الحال بجوزاشوها فبعترزبه عنام تبلغ حدها وحدها سبعسنين وقيل تسع والاصرأن تصلح الجماع ولافرق سالاحنسة والمحرم الرادع أن لامكون منها عائل فلو كان منع المحاذاة وأدناه قدره وخرة الرحسل لانأدني الأحوال القعود ومؤخرة الرحل حعلت الارتفاق عافسيه فقدرناهما وغلظه مثل الاصبع والفرحسة تقوم مقام الحائل وأدناها قسدرمقام الرحسل وفي الدراية لوكان منهما فرجة تسع الرجسل أفاسطوانة قبل لانفسد وكذا اذاقامت أمامه وبنهما هدذه الفرجة اه ويبعسد النظرفي بةهذا القسل اذمقتضاه أنلامفسد صف التساءع الصف الذي خلف ممن الرحال ولوكان هماعل دكان قدرالفامة والآخر أسيفله فلامحاذاة وكذالو كانت متأخرة عنه مالقدم الأأنها طول منيه بقع سعودها في مكان متقدم عليه الخامير أن تحسكون الحياذاة في ركن كاميل حتى لوتح ومت في صفّ وركعت في آخر ومصيدت في الث فسدت صيلاة من عن عنهاو دسارها وخلفها من كل صف قبل هذاءند محد وعنداي وسف لو وقفت قدره فسدت وان لم تؤد وقسل لوحادته فدره فسدت عندأى وسف وعند مجدلاالافي فدره السادس أن تصدالحهة فان اختلفت كما فبحوف الكعبة وبالتحرى فى الليلة المظلة فلا والجامع أن يقال محاذاة مشتهاة منوية الامامة فدكن صلاة مطلقة مشتركة تتحرعة وأداء مع اتعادمكان وجهة دون حائل ولافرجة ثم الواحدة تفسد صلاة واحدعن يمينها وآخرعن شمالها واخرخلفها ليس غرفان من فسدَت صلاته يصرحا ثلا ينهاو بين الذي ملمه والمرأ تان صلاة أربعة اشان خلفهما والآخرين لان المثني ليس جعانا مافكانا كواحدة فلا تعدىالفساد الى آخرالصفوف وعن أي بوسف الثنتان كالثلاث وعنه الثلاث كالثنتين فلاتفسد لانخسة والصيمان بالثلاث تفسدص لانواحد عن بمنهن وآخرعن شميالهن وثلاثة ثلاثة لى آخرالصفوف وفيرواية الشلاث كالصف التام فتفسد صلاة جييع الصفوف التي خلفهن والقياس في الصف التام أن يفسديه صلاة صف واحد لانه حائل بنه و بين الصف الذي يليه لكنهم منوافسادالكل ينقلهم عن عسر رضى الله عنده من كان بينه وين امامه طريق أونهرا وصف من سفوف النساء فليس هومع الامام (قوله فيراى جسع ماورديه النص) والنص و ردفى صــــالا قمطلقة بناء على أن الفسادج اعلى خلاف القياس وهذا اعمانيتهض في اشتراط كون الصلا مطلقة لافي الكل

(قال المصنف فيراعى جيع ماوردبه النص) أقول وفيه بحث اذلا تعرض فيسه العسلاة فضلاعن هسذه القيود وقوله (ويكرملهن حضورا بلحاعات) كانت النساو بها حلهن المروج الى الصاوات ثم لما مارسب الموقوع في الفينة منعن عن ذال با في النفسية منعن عن ذال با في النفسية المستقدمين منكم ولفيد علنا المستأخرين نزلت في شأن النسوة حيث كان المنافقون بتأخرون الاطلاع على عورا تهن ولقد نهى عرالنساوع النبي صلى الله عليه وسلم المعلم على عورا تهن ولقد نه مى عمر النساوع النبي على الله المنافق والمالي الله على الله على عور في الله على الله المنافق والمنافق وا

(ويكره لهن حضو را باعات) يعسى الشواب من خلافيه من خوف الفتنة (ولا بأس التجوزأن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء) وهد اعند أبي حنيفة رجه الله (وقالا بخرج ن في المساوات كلها) لانه لافتنة لقلة الرغبة البها فلا يكره كافي العيد وله أن فرط الشبق حامل فتقع الفننة غيراً ن الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجعه أمافي الفجر والعشاء فهم نامّون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجبانة متسعة في كنه الاعتزال عن الرجال فلا يكره قال (ولا يصلى الطاهر

وعلل في الحنيص الجامع بان المورد الجاعة المعلقة وهي بالشركة والكمال (قهله يعني الشواب منهن) تفييده فحقء دمآ كخيلاف في اطلاق الحكم لافي أصل الحيكم فان العوز يمنوءة عنده في البعض واعلم انه صحعته صلى الله علم وسلم أنه قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وقوله اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسعد ف الاعتماع والعل اعذصوه بامورمنصوص علم اومقيسة فن الاول ماصح اله لى الله عليه وسلم قال أعماا مرأة أصابت يخورا فلاتشهد معنى العشاء وكونه ليلافي بعض الطرق في الملاغنه واالنساء من الخروج الحالمساحد الاماليل والثاني حسن الملايس ومن احة الرجال لان اخراخ الطيب التعريكه الداعيسة فلمافقدالا تنمنهن هدذا لانهن يشكلفن الغروج مالم يكن عليه في المنزل منعن مطلقالا يقال هذا حينش فنسخ بالتعليل لانا نقول المنع بثبت حينئذ بالعومات المانعة من النفش ين أوهومن باب الاطلاق يشرط فتزول بزواله كانتها الحكم بأنتهاء علنه وقد قالت عائشة رضى الله عنها فى الصيم لوأ نوسول اقه صلى الله عليه وسلم رأى ماأحدث النسا و بعد ملنعهن كامنعت نساه بى اسرائيسل على أن فيه ماروا مائ عبد البريسنده في التهيد عن عائشة رضى الله عنه الرفعه أبهاالناس انهوانساء كمعن ليس الزينة والتبخترفي المساجدفان بني اسرائيل لم يلعنواحتي ليس نساؤهم الزيسة وتختروا فالساجد وبالنظر الحالت عليه لالذ كورمنعت غيرالزينة أيضالغلبة الفساق وليلا وانكانالنص يبيعه لانالفساق في زمانناأ كثرانتشارهم وتعرضهم بالليل وعلى هذا ينبغي على قول أى حنيفة تغر بعمنع العبائزليلاأ يضابخلاف الصبرفان الغالب فومهم في وقته بل عم المتأخرون المنع الجائر والشواب في الصداوات كلهالغلبة الفساد في سائر الاوقات (قوله والجعة) جعل الجعة كألطهر والمغرب كالعشاء وفسداختلف فى الروامة فى ذلك والمذكور رواية المسوط وغسيره وروامة مبسوط شيخ الاسسلام الجعسة كالعيدو المغرب كالظهر فتغرج في الجعة لا المغرب وفي فتاوي فاضيخان جعل الجعة كالظهر والمغرب كالظهر ولانعلم فائلا بالاحتمال الراسع والمعتمد منع الكل في الكل الا العجائز المتفانية فبمايطهرلى دون العبائز المتبرجات وذات الرمق والتسيمانه وتعالى أعل قوله والجبانة منسسعة) بناءعلى صلاة العسدق فناالمصر وفي مصرفاه فدا ليس كداك بلهي في المساجد

والعشاه وأجازا في الصاوات كلها لانتفاء الفتنة بقلة الرغسسة في العائز كا أحسرلهن ذاك في العسد مالاتفاقامالاصلاة كاروى الحسن عن أبي حنفة أنهن مخرجن المسلامو يقنف أخرالصفوف فيصلينمع الرجال لامن من أهـل الجاعة سعاللرحال أولتكشر السوادكاروىالمعلىعن أي وسف عن أي حسفة السوادو بقن في الحسة ولايصلين لانهصم أنهصلي الله عليه وسدلم أمريذات الحيض وليست منأهل الصلاة (وله ان فرط الشبق حامل) على الوقاع فتقع الفتنسة والفرط يستكون الراء مجاوزة الحذ والشبق بفتعتن شدةشهوة الضراب (غرأنالفساقانتشارهم فى الظهر والعصروا لجعة أمافىالفجروالعشاءفهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون جعل المنف لجعة من قسل صلاة الطهر

وهوالمذكورفى المسوط والمحيط حتى لا يباح لهن الحروج اليها وشيخ الاسلام جعلها من فبيل صلاة العيدين حتى يباح لهن الحروج والمغرب جعله المصنف من قبيل الظهر قوله (والجبانة منسعة) جواب عن فياسه ما على صسلاة العبد والفتوى اليوم على كراهة حضورهن في الصلوات كله الظهور الفساد قال (ولا يصلى الطاهر) الاصل في جنس هذه المسائل قوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن على تضمن صلاته صلاة المقتدى لا نابع بيقين ان معناه السرالضمان في الذمة

(قوله لانانعه بيقين ان معناه ليس الضمان في الذمة الخ) أقول فيه بحث اذلانه لم انه ليس معناه ذلك بل الكلام على التشعيه أى الامام كالضامن في كونه مطالبا بصلاتهم بالتزامه الامامة فتامل

فان صلاة المقتدى المست ف ذمة الامام فيكون معنا مصلاة الامام تتضمن صلاة المقتدى وصلاة المفتدى اذا كانت أقوى حالامن الامام فوق صلاته والشيئة الماية المفتدى وصلاته والمناية المام فوق معنى المستعاضة ومن به سلس البول وانطلاق البطن وانفلات الربح والرعاف الدائم والجرح الذي لا رقا (ولا الطاهرة خلف المستعاضة) لنقصان حال هؤلاء عن حال المقتدى (ولا المكتسى بالعارى) ولا الأي بالاخرس لفقة قالهما اذا لمراد بقوة الحال الاشمال على مالم تشمل عليه صلاة الامام عما متوفف عليه المام معالمة والوسف منعه عدم المناون في المتعم فوزه أو حنيفة وأبو يوسف ومنعه عدم الانه طهارة ضرورية (٣٩٠) والطهارة بالماء طهارة أصلية ولا شدال أن حال من اشتمل على الطهارة والمناوة أصلية ولا شدال أن حال من اشتمل على الطهارة والمناوة المناولة الم

خلف من هوفى معنى المستماضة ولا الطاهرة خلف المستماضة) لان العصيم أقرى حالا من المعسندور والشي لا يتضى ما هوفوقه والا مام ضامن عمنى أله تضمن صلاته صلاة المقتدى (ولا) يصلى (القارئ خلف الاى ولا المكتسى خلف العارى) لقرة حالهما (ويجوز أن يؤم المتيم المتوضيين) وهذا عند للي الى حنيفة وأبي يوسف رجهما الله وقال محدر جه الله لا يجوز لا نه طهارة ضرورية والطهارة بالماء أصلية ولهما أنه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر مقدر الحاسة

(قولدخلف من هوفى معنى المستفاضة) كن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات الريح والحرح السآئل والرعاف ويجوزاة تداءمع فدور عثلهاذا التحد عذرهما لاان اختلف (قوله ععنى تضمنت مدلانه الخ) لابعنى الكفالة واذا كان النضمن مهاى فاذافد درالمؤم على مالم بقدرالامام عليه من الاركان كأن كالمنفرد فيسهقيل فراغ الامام وذلك مفسد فلذا لا يجو زاقتداء القارئ بالام والاخوس ولاالاى بالاخرس لانه يقسدوعلى القرعسة دون الاخرس ويجوذا فتسدا والاخرس بالاى لاالراكع الساحلهالموى والاى عندنامن لايحسن القراءة وعندالشافعي من لايحسن الفاقحة والمبئ ظاهر وانافق دالامام شرطاحقيق فاعتبره وجوداللعاجة الحالادا مصارمعد ومافى حق من وراءه فلذالا يجوذا قنداء اللابس بالعارى والطاهر عن هو ععنى المستعاضة والمسنف علل الكل بعدم النضمن لزيادة فؤة صسلاة المأموم وهوغير بعيدوكل مالم يصيم الاقتسدا ولايصسر شارعا به في صلاة نفسه في دواله باب الحدث وزيادات الزيادات فأوقه قدلا ينتقض وفي روا هناب الاذان يصيرشا رعايعني ثم يفسد قدل الثانى قولهم أبناء على أن فسادا لجهة لا يفسد التصريمة والأول قول محد بنا على عدمه (قوله و يجوز أن يؤم المتيم المتوضئين) قيده شيخ الاسلام بأن لا يكون مع المتوضئين ما عخلافا لزفر وأصله فرع اذا رأى المتوضئ المفتدى عتبهم ماه في الصلاة لم يره الامام فسدت صلاته خلافالزفر لاعتقاده فساد مسلاة امامه الوجود الما ومنعه زفر رجه الله بأن وجوده غيرمستان ملعله به وهوظاهر وينبغي أن يحكم بأن محل الفساد عندهم اذاطن علم امامه به لان اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك (قوله طهارة ضرورية) لاشدك ان فيهاجهة الاطلاق ماعتبارعدم وقتها بخلاف طهارة المستعاضة وحهة الضرورة ماعتبار أن الميراليه اضرورة عدم القدرة على الما وتعليه في النهامة بأنها طهارة تاويث لا ترفع الحدث حتى كان عد اعند وجود الماء بالحدث السابق غيرمستقيم على ماصر حوابه غير من من أنهار افعة

الاصلسه أفوى من حال من اشمل على الطهارة الضرورية ولهماأتهطهاره مطلقة أىغرمؤقتة بوقث كطهارة المستعاضة واهذا لاشقدر بقدر الحاجسة فكان المتيم كالمتسوضي واعسلم ان التهم طهارة ضرورته مانفاق علمائنا لانه في الحقيقة ناويت ولابصاراله الاعتدالعيز عن استجال الما ومطلقة باتفاقهم لانهليسمؤقتا بوقت و یثبت به ماشت فالطهارة بالماءمن استماحة المسلاة وسعدة التسلاوة ومس المحمف واعباالشأن في التعليل بكل منهم فما بصلم أن بكون علافسه واختار أنوحنيضة وأبو بوسف جهسة الاطلاق في حق الصلاة لان الشارع أعطاه حكم الطهارة المطلقة وافتتم بنفي المرج بقسوله تعالى ماير مدالله ليعدل

عليكم من حرج والكن يرد ليطهركم من غير فصل ويوقيت وفي نفي جواز الاقتداء مخالفة لاطلاقه وقود الى نوع وصرح من المرج واختارا جهة الضرورة في حق انقطاع الرجعة الما انقطع دمها في الحيضة الثالثة في ادون العشرة وقالالم تنقطع الرجعة بحرد التجمع من غيران تصلى لان الشرع لم يذكر كونه طهارة في بالرجعة في كان القصود من طهارته أداء الصلاة في الم يترتب عليمه ماه والمقصود منه لم يكن طهارة بالنسبة الى غيره وأما مجدفق دعل في كل واحد من البابين بالاحتياط والاحتياط في بالصلاة القول بعدم جواز اقتسداء المتوضى بالمتجم لانه لمالم يجزله ذلك لابدله أن يقتدى بالمتوضى أو يصلى منفردا حتى تكون صلائه بالوضوء فيضرج عن عدم بعدم السلاة على الوجه الاكل وفي بابراز جعمة القول بالانقطاع لانه لما انقطعت الرجعة لم يكن له أن يراجه هاولا يحلله وطؤها وانقطاع الرجعة عما يوخذ فيه بالاحتياط اجماعا ألاثرى أنها لواغتسلت و بقى على بدنها لمعة انقطعت الرجعة عنها احتياطا واذا تصور التجمع في هذا الوجه الدفع ما يتراأى أن كل واحد من العامة رك أصاد فاقين كلامه

قال (ويؤم الماسح الغاسلين) لانه غسسل قدمه فلبس الخف والخف مانع سراية الحسدث الى القدم فهو باق على كونه غاسلا فأن فيل لانسلم أنه باق على كونه غاسلا فأن فيل لانسلم أنه باق على كونه غاسلا لان الخف قام مقام شرة القدم والحدث قد حله أجاب بقوله (وما حلى الخف يزيله المسيح) على الخف كغسل الرجل وقوله (ويصلى القائم خلف القاعد) ظاهر (٣٦١) وقوله (انه عليه السلام صلى آخر صلائه

(ويؤم المساسم الفاسلين) لان الخف ما نعسرا به الحدث الحالقدم وماحل بالخف يزيله المسيم بخلاف المستماضة لان الحدث لم يعتبر شرعامع قيامه حقيقة (ويصلى القسام خلف الفاعد) وفال مجدر حه الله لا يجو زوه والقياس لقوة حال القام و لحن تركناه بالنص وهوما روى أنه عليه السد لام صلى آخر صلافه فاعدا والقوم خلفه قيام

وصرحهوفى بابالتيم فىالبعث معالشانعي فى مسئلة جوازالفرائض المتعددة بتيم واحد خلافاله فقال الخلاف ميدي على أن حكم التعمر ماذا فالعلاؤنا حكه زوال الحدث مطلقامن كل وحهماية شرطة وهوالعدم كآبالما الاائه بالماء مقدراني وجودا لحدث وهناالى شيئين الحا الحدث والحدو ية الماء أنهى وكون الانتقاض عندالوجود يظهور الحدث لايستلزم عدم الرفع على ماقدمنا من تحقيقه في اب التمم وأذا ثنت الجهتان فعلل محدارة هاته هنا يجهدة الضرورة لنفي حوازا قتدا والمنوضئ احتياطا وعلل في باب الرجعة فيمااذاانقطع دم الحيضة الثالثة في العندة وأيامها دون العشرة بجهة الاطلاق لانقطاع حق الرجعة احساطا وهمااختارا جانب الاطلاق في الصلاة لان اعتبارها طهارة كالماهليس الامن أجلها ودلعلى صحة هذا الاعتبار حديث عروبن العاص أنه بعثه الني صلى الله عليسه وسلم أميراعلى سرية فأحنب وصلى باصحابه بالتيم خلوف البردوعلم النبي صدلى الله عليه وسلم فلم بأمرههم بالأعادة وجانب الضرورة فى الرجعة فلم تبكن طهلارة فى حق الرجعة لان الضرورة فى الصلاة الاغيرنبة يتعلى العدممالم يتصلب المقصودا عنى أن يصلى بالانها حينتذ يتنع اعتبارها عدما بعد ماقو بت باتصال المقصود بهاوست غزيد كشف القناع في ماب الرحمة ان شاءا لله تمالى وفي الخلاصة اقتداءا لمتوضى بالمتيم في صلاة الجنازة جائز بلاخلاف (قول وبصلى القام خلف القاعد) خلافا لمحدوعكسه والفاعدخلف منسله جائزاتفاقا والمستوى الاحدب قيل يجوز مطلقا وذكرالغرناشي انبلغت حدبته الركوع فعلى الخسلاف قال في شرح الكنزهو الاقيس لان القيام استواء النصفين وقدوجداستواء الاسفل فيعوزعندهما كإيجوزا قتسداء القائم بالقاعدلا ستواءالاعلى وأماعند محدفني الظهيرية لاتصحامامة الاحدب القيامذ كرمجد وفي مجوع النوازل بصع والاول أصع (قوله وه وماروى الخ) في الصحين عن عبيدالله بن عبدالله بن عبدة بن مسعود والدخلت على عاقشمة رضى الله عنما فقلت ألاتحد ثنني عن مرض رسول الله صلى الله على وسلم قالت بلى لما ثقل رسول الله صلى الله عليسه وسلم فقال أصلى الناس قلنالا هم ينتظرونك الصلاة فالصعوال ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل مدهب لينو وفأغى عليمه مأفاق فقال أصلى الناس فقلنالا همم ينتظرونك بارسول الله فالت والساس عكوف فى المسحد ينتظر ون رسول الله صلى الله عليسه وسلم لصلاة العشاء الاكخرة قالت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبى بكر رضى الله عنه أن يصلى بالناس فأناه الرسول فقال انرسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلى بالناس فقال أبو بكر وكان أبو بكررضى الله عنده رجلار فيقا فقال ياعرصل أنت فقال عررضي الله عنه أنت أحق يذلك فصلى بهم أبوبكر غ انرسول الله صلى الله عليه وسلم وجدمن نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين أحدهما العباس لصلاة

قاعدا والقوم خلفه قيام) وهوماروى أنهصلىالله عليه وسلم لماضعف في مرضه الذي قبض فيه قال مرواأ بأنكر بصلى بالناس فقالت عائشة لحفصة قولى لدان أراكر رحل أسبف اذا وقف في مكانك لاعلك نفسه فلوأمرت غيره فقالت ذلك مرتن فقال علسة السدلام أنتن صواحمات توسف مرواأيا بكريصلي بالناس فلماافته أوبكر الصلاة وحدرسول الله صلى الله علمه وسلم في نفسه خفية فرجيهاديس العساس وعلى ورحملاه تخطان الارض حـــــى دخل المسعد فسمع أقويكر حسمجي النبي صلى الله عليه وسلم فتأخرو تقسدم الني صلى الله عليه وسلم وجلس بصلى وأبو بكر يصلى بصلاته والناس بصاون بصلاة أيى بكريعي أنأباركر كانسمع نكسر الني صلى الله عليه وسأفتكروالناس بكرون متكسراي بكر وهذا آخر صلاته علىهالسلام فكان ناسخالماقيله فان قدل هدذا الحدث مضطرب

فان بعض الروابات بدل على أن الامام كان أما بكرو بعضها على أنه كان الني صلى الله عليسه وسلم فكنف بصم الاستدلال به أجيب بان الامام الخطابي في شرح العصير بع هذه الرواية التى أخذيما أبو حنيفة وأبو يوسف وهي رواية عبيد الله بن عبد بن عبد الله بن الله بن عبد الله بن الله بن عبد الله بن ع

الفلهر وأنوبكر يصلى الناس فلمارآه أنوبكر ذهب ليتأخر فأومأ المه أن لاتناخر وقال لهما أحلساني الىحنىية فأحلساه الىحنب أبي بكرفيكان أبويكر يصيلي وهوقائم بصلاقالني صدلي الله عليه وسيل والنياس بصاون بصلاة أبي مكر والنبي صلى الله عليه وسلم فاعد قال عبيدالله فعرضت على اس عبياس تْ عائشة رضى الله عنها في أنكر منه شأغرانه قال أسمت الدالحل الذي كان مع العياس فلت لا فالهوعل رضي اللهعنه انتهبي وماروي الترمذي عنعائشة فالتصلي الذي صلي اللهعليه وسيلمف الذى توفى فسمخلف أى بكرةاعدا وقال حسن صميم وأخرج النسائ عن أنس آخرصلاه لاهارسول اللهصلي الله عليه وسلم مع القوم في ثوب واحد متوشيحا خلف أبي تكر رضي الله عنه فأولا لايعارضمافىالعصيم وثانيآ فالبالبيهقي لاتعارض فالصلاة التي كانفعها اماما صلاة الظهر يوم السبت أوالاحدوالتي كان فيهامأموما الصعرمن ومالاثنن وهي آخرصلاه ملاهاحتي خرج من الدنيا ولا بهذاما ثبتءن الزهسرىء عترآنس في صلاتهم يوم الاثنين وكشسف السسترثم ارخاثه فاته كان في الركعية الاولى ثمانه صلى الله عليه وسلوجد من نفسه خفة فخرج فأدرك معه الثانية بدل عليه ماذكر موسى بنعقبة في الغازي عن الزهري وذكر أبو الاسود عن عروة أنه صلى الله عليه وسلراً قلع عنه الوعك لهة الانتنفغيداالي الصعربتوكأ عبلي الفضيل بن العباس وغلامه وقد سعدالناس مع أتي بتكررضي الله عنسه حتى قام الى حنب أبي تكرفاستأخر أبو بكرفأ خذصل الله عليه وسهلريشويه فقدمه في مصلاه فاجمعاو رسولالله صلى الله علمه وسملم جالس وأنوبكر يقرأ فركع معه الركعة الاخسرة ثم جلس بتي قضى سجوده فتشهدوسلم وأني رسول الله صلى الله عليه وسلمالر كعة الاخرى ثما نصرف عمن حذوع المسحد فذكر القصة في عهده الى أسامة من زيد في العثه البيد ثم في وفائه صلى الله علىه وسلآتومئذ أخترناه أتوعم دانله الحافظ يسنده الحائن لهيعة حيدثنا الاسودعن عروة فذكره للاةالتي صلاهاأ يوبكر مأموماصلاة الظهر وهى التي خرج فيهايين العياس وعلى رضى اقدعنهما والني كأن فيهااماما الصبيروهي التي خرج فيها من الفضيل بن العباس وغيلامة فقد حصل مذلك الجعر وعلى هــذافة ول المصنف آخر صلاة صلاها يعني اماما والمراديحديث كشف السنارة مافي العصيص ن منانه كشفها يومالا تنسينوهم صفوف في الصلاة ثم تتسم ضاحكا ونكص أبو يكرعلي عقبه طناأته صلىالله عليه وسلم خارج للصلام فأشار إليهم أن أتموا شمدخل وأرخى السترونوفى صلى الله علىه وسل من ومهذلك وفي التفاري انذلك كان في صلاة الفعر قال الشيافعي بعدما أسيندعن حابر وأسيدين يراقتداءالجالسين بهماوهماجالسان للرض وانمافعلاذلك لانهماله يعلىابالناسخ وكذاماحكي عن غيرهسم من العماية رضي الله عنهم أنهسم أموا حالسين والناس جاوس مجول عليه وعلم الخاصة يوجد بعض ويعزبءن بعض واعدلم أنمذهب الامام أجسد أن الشاعدان شرع فاتمنا تمجلس صح لماءالفائم بنده وانشرع حالسافلا وهوائهض من حهية الدلسل لاناصر حنامان ذلك خلاف القياس مسيراليه بالنص وقدعم أنعمسلى الله عليه وسلم خرج الى على الصلاة قائما يهادى ثم جلس فالظاهرأنه كيرقب لالجلوس وصرحوافي صلاةالمريض أنه اذا فدرعلي بعضها هائما ولوالتمر عةوحب القمام فمه وكان ذلك متحققا في حقه صلى الله عليه وسلم الممدأ حاوله في ذلك المكان كان قائما والشكسر فائسامقدوره حننثذواذا كان كذلك فوردالنص حنتذا قنداءالقائمين محالس شرع فائسا قال الاعش فى قولها والناس يصاون بصلاة ألى تكررضي الله عنسة بعني الله كان يسمع الناس تسكَّيره صلى الله عليسه وسلم وفىالدراية وبهيعرف جواز رفع المؤذنين أصواته ممفى الجعة والعيدين وغيرهما انتهبي أقول ليسمقصوده بعصوص الرفع الكاثن في ذماننا الرأصل الرفع لا بلاغ الانتقى الان أما خصوص هذا الذى تعارفوه في هــذه البلاد فلا سعداً ته مفسد فانه غالما يستمل على مسدهم زة الله أوا كبرأو ما ته وذلك

وقوله (ويصلى المومى خلف مثله) ظاهر وقوله (لان القعود معتبر فتيت به القوة) دليله أن صلاة النطوع مستلقبا بالايما مع القدرة على المعامع القدرة على المعادد المعاركة والمعدد المعاركة والمعدد على المعاركة ويسعد المعاركة والمعدد المعاركة والمعدد المعاركة والمعدد المعاركة والمعاركة والمعاركة

(ويصلى المومى خلف مثله) لاستوائه ما فى الحال الأن يومى المؤتم قاعدا والامام مضطبع الان القعود معتبر فتنبت به القوة (ولا يصلى الذى يركع ويسجد خلف المومى) لان حال القتدى أقوى وقيه خسلاف زفر رجه الله (ولا يصلى الفترض خلف المتنفل) لان الافتدا وبناء ووصف الفرضية معدوم فى حق الامام فلا يتحقق البناء على العدوم قال (ولا من يصلى فرضا خلف من يصلى فرضا آخر) لان الافتداء شركة وموافقة فلا بدمن الاتحاد وعند الشافعي رجه الله يصحى في جميع ذلك

لوحاز الاقتداء لكانمقندما فيعض الصلاة دون البعض وذاك لا يحوز قوله (ولا يصلي المفترض خلف المتنفل) هذه ثلاثة أقسام اقتسداء المفترض بالمتنفل وعكسه وافتداء المفترض بالمفترض مختلفين فاما الاول فلا يجوز لان الاقتسداء شاء أمر وحودى لانهعساره عنمتاهة شغصلاخر في أفعاله بصــفاتها وهو مفهوم وحودى لاسلب فيه وبناءالام الوحودى على المعدوم بصفائه غرمتعقق ووصف الفرضية معدوم فىحق الامام فيما نحن فسهوأما الثالث فسكذلك لانالاقتداء شركة بغنىفى التعرعة وموافقة بعني في الافعال ولاشركة ولاموافقة الاءنسدانحاد مانحرماله وفعلاه ويحوز أنكون معناشركة فيالتعرعة على فول أىحسفة وموافقة فهاعلى قولهما وفسه تطر لانالشركة تقتضى المعمة فى الاشتراك والمنا بقنضى التعاف فمكون بن الدلمل الاول والثانى تناف والحواب أن الاشستراك انما هسو

مفسد وانالم يشتمل فلانمهم يبالغون في الصياح زيادة على حاجة الايلاغ والاشتفال بتصر وإت النغ اظهارا الصناعة النغيةلا اعامة العبادة والصياح ملحق بالكلام الذى بساطه ذاك الصياح وسيأتى في باب مايفسد الصلاة انهاذا ارتفع بكاؤمن ذكرالجنة والنارلا تفسدولمصيبة بلغته تفسد لانه في الاول تعرض لسؤال الجنة والتعوذمن الناروان كان يقال ان المراداذ احصل به الحروف ولوصر حبه لا تفسد وفى الثانى لاظهارها ولوصر حبهافقال وامصيتاه أوأدركوني أفسد فهو عنزلته وهنامعلومأن قصده اعاب الناسه ولوقال اعبوامن حسن صوتى وتحريرى فيه أفسد وحصول الحروف لازم من التلمين ولا أرى ذلك يصدر عن فهم معنى الصلاة والعبادة كالا أرى تحر رالنغ في الدعاء كايفعله القراء في هذا الزمان يصدرى فهم عنى الدعاء والسؤال وماذلك الانوع لعب فأنه لوقدر في الشاهد سائل حاجمة من ملك أدى سؤاله وطلبه بتحرير النغ فسهمن الرفع والخفض والتغريب والرجوع كالتغنى نسب البنة الى قصد السفرية واللعب اذمقام طلب الحاجية التضرع لاالتغنى (قوله ويصلي المومي خلف مشله) وان كان الامام يوى قاعداوالمأموم يوى قاعًا لانهدا القيام ليس يركن بل الاولى تركه (قوله الاأن يوميّ) قال التمر تاشي في هـذه بعد نقل الحسلاف فيها الاصم أنه يجوز على قول محسد وكذا الاظهرعلى قوله ماالحواز وحكم في شرح الكنز باختيار مافي الهداية لان القعود معتبرحتي مجب عند دالقدرة عليه بخسلاف الاستلقاء فانه لم يقصد السه بالحكم بل تجب معه لانه الوسع الحاصل (قُولُه ولامن يصلى فرضّا خلف من يصلى فرضا آخر) وقولنا قول مالكُ وأحدولا يحوزالنا ذر بالناذر الأأن ينذر ففس مانذره الا خرمن الصلاة ويجوز الحالف بالحالف لان الواجب هنال البرفيقيت المسلاتان نفلافي نفهما ولذاصم الحالف بالناذر مخلاف المندورلانه واجب وقداختلف السبب فصار كظهرا لامس بمن يصلى ظهراليوم ومصليار كعتى الطواف كالناذرين لان طواف علاغيير طواف الأخر وهوالسب فلايجو زاقتدا أحدهما بالأخر ولواشتر كافى نافلة فأفسداها صع أحددهما بالا خرفى القضاءوان أفسدام نفردين نفلافلا ولاخلف الناذر ولوصليا الظهر ونوى كل امامة الا تخرصت صلاتهما لان الامام منفردفي حق نفسه فهي نيسة الانفراد حينتذ فاونوى كل الاقتدداءبالا خرفسدت وتجو زالسسنة بعدالظهر بالسنة الني قبلها وسسنة العشاء بالتراويح وأما الاقتدا فى الوتر بمن يرى أنه سنة فسنذكر وفى باب الوتر أن شاء الله تعالى (قول وعند الشافعي رجم الله) اذائبت حواز الفرض النفل ثبت في الكل فلنتكلم عليه عسك فيه بما في الصحين عن جابر أن معاذا

بالنسبة الحالتحريمة والبناء بالنسبة الحالا فعال فلامنا فاتبيتهما والشافعي رحمالله جوزا لاقتدا وفي الصورتين جمعا

⁽قوله ولانسلمان الاعماء مدل عن الركوع الخ) أقول من في شرائط الصلاة ان الاعماء خلف عن الاركان (فوله والجواب أن الاشتراك انما هو بالنسبة الى النحرعة الخ) أقول بل المقتدى بان تحريمة على تحريمة الامام كاصر حوافى مسئلة المحاداة فالاولى أن يمنع اقتضاء الشركة المعينة مطلقا فان أحد الشريكين قديمك المشترك فيه بعد الاشخر

كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الاكرة ثم يرجع الى قومه فيصلى بهرم تلك الصلاة لفظمسلم وفي لفظ النضاري فيصلي بهم الصلاة المكتوبة ذكره في كتاب الأدب وروى الشافعي رحه الله عن مابر كان معادين حبل يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم مطلق الى قومه فيصلها بهمهي له تطوع ولهم فريضة وأحسب أنالا حتماجيه من بالترك الانكار من الني صلى الله مه وسلوشرط ذلك عله وجازعدمه مدل عليهمار وامالامام أحدد عن سلم رحل من ف سلفانه أنى الني صلى الله علمه وسلم فقال مارسول الله ان معاذ ن حسل مأن ننا بعد ماننام ونكون في أعمالنا بالنهار فسنادى والصلاة فنغرج المه فيطول علسنافقال المسلى اقه علمه وسلم باسعاد لانكن فنانا اماأن تصلى معى واماأن تخفف على قومك فشرعه أحدالا مرين الصلاة معه ولايصلى بقومه أوالصلاة بقومه على وحسه التنفيف ولايصلى معه هذا حقيقة اللفظ أفادمنعه من الامامة اذاصلي معه صلى الله عليه وسلم ولاغنع امامته بالانفاق فعلم أنسنعه من الفرض وفيل ان تلك الزيادة أعنى هي له تطوع الى آخره من كلام الشافعي رحمه الله شاء على احتماده ولهدذ الاتعرف الامن حهده و معدهذا برد حدث حام أقسلناالي أن قال حتى اذا كنابذات الرقاع الى أن قال ثم نودى مالصسلاة فصلى بطا ثفة وكعذب في ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى وكعتعن فكأنتار سول الله صلى الله عليه وسلم أربع وكعات والقوم وكعنين وروىالشافعي رجداقه عن حاراً نه صلى الله عليه وسلم صلى ببطن نخلة قصلى بطائفة ركعتين ثم سلم ثمجاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتن ثم سلم وشيخ الشانعي فسه مجهول فانه فال أخبرنا الثقة من علمة أوغسره عن ونسعن الحسن عنجار والاول انما يتم المحة الزامية لان كون فرض المسافر ركعنين والاخريان نافسلة انماه وعنسد فااذعندالشافعي يقع الكل فرضا فلايتماه يهجسة على مذهبسه وأجاب الطعاوى عنه وعنحديث معاذبأنه منسوخ أويحنمل أنه كانحين كانت الفريضة تصلى مرتين ثم وروى حديث انعرنهي أن تصلى فريضة في وممرتين قال والنهي لا يكون الابعد الأباحة وفوزع في ذلك بأنه نسم بالاحتمال والحواب أن مراد والمسل على النسخ ترجيحا بضرب من الاجتماد وهدذاصيم بلواحب اذبعب الترجيع ماأمكن ومرجعه الحسل على ألنسخ في كل متعارضين أست صعتهما وأن عسبرنا في وجه النرجيم بلفظ آخر نحوان نفول هذا محرم فيقدم على فلك المبيع فاله يستلزم حل ذلك المبيع على النسخ وان لم يصرح به وهدذالان الفرض أن المبيع قد ثنت أنه صلى الله علمه وسلم قاله وكونه قال أيضا المحرم لا يستلزم كون العرب اذيحو زأن يكون المبيره والمناخرف نفس الامرامنه صلى الله عليه وسلم فيكون المقصود منه الانتقر برالا باحة فتقديم الحرم عندالهل بالمقدم معناه أنه أشداك كمن فتعمله على التأخر وذلك على التقدم احتماطا أي علاما شق الامرين عندعدم العمل يخصوص المنقرر والافليس معنى الاحتماط أن العمل يه يسقن معه بالعمل بالمتأخر المتقرر في نفس الامر اذاعرفت هــذافعني حلوعلى النسخ أنه ثبت صــلاة الخوف على ماذكر وثبت بعدسنين من الهجرة أنه صلى بالطائفتين صلاة واحدة مع المنافى بكل طائفة فاوحازا قنداء المفترض بالمتنفللأ تمبكل طائف ةلان تعمل المنافى لا يجوز عند عدم الضرورة فهد ذايدل على عدم حواز الفرض بالنفل وكذافوله صلى الله علسه وسلم الامام ضامن وسنذكره يسند صحير والاؤل عكسه فيقدم هذاو يحمل ذلك على ماعهد ثم نسخ من تمكر رالفرض تقديما للمانع على المحور هذا تم فيسل انمالا يحوز اقتداء المفترض بالمتنفل في حسم الصلاة لافي البعض فان مجداذ كرا ذارفع الامام رأسه من الركوع فاقتدى انسان فسبق الامام الحدث فبالسعود فاستعلفه صع وماتى بالسعدتين وبكونان نفلا للغليفة حتى بعسدهما بعدداك وفرضا فيحق من أدرك أول المدلاة وكذا المتنفل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الثاني يجوز وهوافتداء المفترض بالتنفل في حق القراءة والعامة على المنع

قال المسنف (لان الاقتداء عنده أداء على سيل الموافقة) يعنى أن كل واحديصل بذاته الاأنه يوافق الامام في الاركان والانتقال من حيث الوقت وفيه تطرلانه استدل بالموافقة على عدار الاقتداء واستدل باليضا الشافعي على جوازه وذلك ظاهر الفساد والمواب أن المراد بالموافقة في دليلنا موافقة على عدارة المقادة الصادرة منسه على الزمان الذي طابقة أفعال الأمام ليس الاوهد في المورد والمورد و

الخنلفن والمنفر دلايه مؤله أن يني فرصاعه لي فرص آخر فلا بفتدى بغيره كذاك وكــذا لابصيم له أن يبني الفرض على النفل وأما بناءالنف لعلى تحرءمة الفرض فقد محوروان كانمكر وهافيصم الافتداء بغيره ومن اقتسدى بامام معلم أن أمامه محدث أعاد واغافيدبالعل بعدا لاقتداء لانهلوعم بذالفه لمحز الاقتداء به اجماعا وقال الشاف علمه المحب علمه الاعادة بنا على مأنقدممن أنالاقتداء عندهأداءعلي سسل الموافقة من غيرمعني التضمن ولنسا ماروىأن النبى صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ثم تذكر جنابة فأعادهما وقالمن أمقوما

لان الحاحسة في حقه الى أصل الصسلاة وهوموجود في حتى الامام في تعقق البناء (ومن اقتدى بامام ثم علمأن امامه محدث أعاد)لقوله عليه السلام من أتمقوما ثم ظهر أنه كان محدثا أو جنباً أعاد صلاته وأعادوا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله شاعلى ماتقدم ونحن نعتبره عنى التضمن وذلك في الحواز والفساد مطلقا ومنعوانفلسة السعدتين بلهمافرض على الخليفة ولذالوثر كهمافسيدت لانه قاممقام الاول فلزمه مالزمه وفالواصلاة المتنفل المقتدى أخذت حكم الفرض يسب الاقتداء ولهذا لزمسه قضاء مالم دركه مع الامام من الشفع الاول وكذالوأ فسدعلى نفسه يلزمه قضاء الاردع (قوله قال صلى الله عليه وسلمن أمقوماً الخ) غريب والله أعلم وروى محدين الحسن في كتاب الا أمار أخبرنا براهيمين مزيدالمكى عن عرو مندينا رأن على بن أبي طألب قال في الرَّجل يصلى بالقوم جنبا قال يعيدو يعيدون ورواه عبسدالرزاق حستشاا براهيم فنرنيدالمكي عنءرو وندينار عنجعفرأن عليارضي اللهعنه صلى بالناس وهوجنب أوعلى غسير وضو فأعاد وأمرههم أن بعيدوا وبمايستدل به على المطاوب ما أخرجه الامامأ حديسند صيعنه صلى الله عليه وسلم فالدالامام ضامن وهوماأ شاراليسه المسنف بقوله ونحن نعتب رمعني التضمن فانه المراد بالضميان الإنفاق على نفي ارادة حقيقة الضميان وأقل مايقتضيه التضمن التساوى فيتضمن كلفعل عماءلى الاماممشله وعايته أن يفضل كالمنفل خلف المفسترض واذاكان كذلك فبطلان صلاة الامام يقتضي بطلان صلاة المقتدى اذلا يتضمن العدوم الموجود وهـ ذامعي قوله وذلك في الجواز والفساد ومأأسسندا وداوداً نه صلى الله عليه وسلم دخل فى صدلاة الفير فأوما بدده أن مكانكم عم جاءور أسد بقطر ماء فصلى بهم فلماقضى الصلاة قال انماأنابشر وانى كنت جنبا وسنده صحيح لايغنضى أنذاك كان بعسدشر وعهم لجواز كون التذكر

كانعقيب تكبيره بلامهلة قبل تكبيرهم على أن الذى في مسلم قال فأتى الني مسلى اله عليه وسلم

لان الاقتدا وعند وأداو على سبيل الموافقة وعند نامعني التضمن مراعي (ويصلى المتنفل خلف المفترض)

(ع م سفة القدير اول) شخطهرانه كان محد الوجنبا أعاد صلاته وأعاد واوعورض عاروى أنس من ماللة رضى الله عنده النبى صلى الله عليه وسلم قداغ تسلم وسلم قداغ تسلم والم تكن صلاته منعقد الم أن المكتوا كا أنتم فلم نزل قياما حتى أنى رسول اقه صلى الله عليه وسلم قداغ تسل ورأسه بقطر ما وفصلى بهم ولولم تكن صلاته منعقد الم يكلفهم استندام الفيام قدل على أن عدم طهارة الامام لا تنعقاد صلاة المقتدى اذا لم يعلم على الله على المنافرة العمل وأحب بأن الامر بالمكث لايدل على الانعقاد لمواز أن يكون ذلك منعالهم عن التفرق الاثرى الم عدن سبرين ذكرهذه القصة وذكر أن النبى صلى الله على موسلم أوما الهم أن اقعدوا ولوانعقد تصلاتهم لم بأم هم بذلك على الله يجوز أن يكون ذلك فبل تعلق صلاة القوم بصلاة الامام على أن ذلك حكامة فعل لا تعارض القول وقوله (و تحن نعته معنى التضمن) معناه أن النبى عليسه السلم على المام ضامن ولا يخاوا ما أن يكون المرادبة أنه ضامن المسلاة نفسه ولا فا تدة في ذلك لان كل واحد كذلك أوضامن لصلاة القوم وهو صبح شمانه المأن يكون ضامناً لصلاتهم وجو باوأدا والوحة وفسادا والا ولان غير مرادين بالاجاع فتعسين الا تحران على معنى أنه يتعمل السم و والقراء فعن المقتدى ونفسد صلاة المقتدى بفساد صلاة الامام المسمو والقراء فعن المقتدى ونفسد صلاة المقتدى بفساد صلاة الامام المناسم و القراء في المناسم و القراء في المناس المناسم و القراء في المناسم و القراء المناسم و القراء في المناسم و القراء والمناسم و المناسم و القراء في المناسم و القراء في المناسم و القراء والمناسم و المناسم و القراء في المناسم و القراء في المناسم و القراء في المناسم و المناسم و المناسم و القراء في المناسم و المناسم و القراء والمناسم و المناسم و القراء والمناسم و المناسم و المناسم و المناسم و المناسم و القراء والمناسم و المناسم و القراء والمناسم و المناسم و المنا

وقوله (واذاصلى أى) الاى منسوب الى الام أى هو كاولانه أمه والمرادية حيث ماورد فى الكتاب والحديث ولسان العرب من لا يعسس نا الحط ولا يقرأ شيأ ومن أحسس قراءة آية من التنزيل خرج عن كونه أمياعند أبى حنيفة وثلاث آيات أو آية طوياة عندهما فيجوز اقتسدا من يحفظ الننزيل به لان فرض القراءة متاذكر نامن المقدار وماذكره في الكتاب ظاهر وقوله (وهذا) اشارة الحارم فرض القراءة وقوله (تكون قراء ته قراء تله) بعدى المدوينا من قوله سلم من كان له امام

(واذاصلی آی بقوم بقر ون و بقوی آمین فصلاتهم فاسده عند آی حنیفة رحه الله) وقالاصلان الامام ومن لایقر آتا به لانه معذور ام قوم آمید و ورین و عنیمعذورین فصار کا ذا آم العاری عراه ولا بسین وله آن الامام ترك فرض القرائة مع القدرة علیها فنف دصلاته و هذا لانه لواقتدی بالقاری تنکون قراه ته فرائه اله بخسلاف تلك المسئلة و آمنالها لان الموجود فی حق الامام لا یکون موجود افی حق المقتدی (ولو کان یصلی الای و در و والقاری و حده جاز)

حنى قام فى مصلا ، قسل أن مكرد كرفانصرف فان كان هذا المراديقوله فى حديث أى داود دخل في صلاة الفعرعلى ارادة دخل في مكانم افسلا اسكال وان كاما فضينسين فالحسواب ماعلت وأخرج عبىدالرذاق عنحسسين ينمهران عن مطبع عن أبى المهلب عن عبيدالله ين ذبوعن على من ذيد عن الفاسم عن أى أمامية والمصلى عروضي الله عنه بالناس جنبافا عاد ولم يعدالناس ففال فعلى رضى الله عنه قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيد قال فرجعوا الى قول على قال القاسم وقال ان مسعود مثل قول على وماأخر حده الدارقطني عن جو مرعن الضحاك من من احم عن البراء من عاذ بعنه مسلى الله عليه وسلم أعياامام سهافصلي بالفوم وهو حنب فقدمضت صدلاتهم واليغتسل هو تمليع دصلاته وانمسلي بغسير وضوء فنل ذاك ضعيف جو بمرمستروك والضعاك لميلق البراء ويثبت المعالوب أيضا بالقياس على مالو بان أنه صلى بغير احرام لا تجوز صلاتهم اجماعا والمصلى بلاطهارة لا احرامه والفرق بِين رِّكُ الركن والشرط لاأثرله اذلازمهـمامقد وهوظهورعدم صعة الشروع اذاذكر ﴿ فرع ﴾ أمه مزمانا ثم قال أنه كان كافرا أوصليت مع العلم بالنجاسة المانعة أو بالاطهارة ليس عليهماعادة لانخبره غيرمقبول في الدياناتلفسقه باعترافه (قول فصلاتهم فاسدة عند أبي حنيفة الخ) وعلى هذا الخلاف اذا أم الاخرس فارتين وخرسا والاى نسبة الى أمنة العرب وهي الامة الخالمة من العلم والكتابة فاستعير لن لا يعرف الكتابة والقراءة (قوله وأمثالها) عما اذا أم العد وروالمومى مثلهماوأعلى منهما حيث تصعصدان الامام ومن الماتفا قالانه أيترك مع القدرة اذ والائتمام بالعصير والراكع الساجد لم يصر محصلا للطهارة والاركان ومقتضي هذاصة افتتاح الكل لان الامي فادرعى التكبير ثم تفسدا وان القراء التركهامع القدرة وصلات سملعدمها في حقهم حقيقة وحكما العزويروى هدذا عن الكرخي واغالا بازم المقتدى بهمتنفلا القضامم أنه فساد بعد الشروع لانه اغا صارشارعانى صسلاة لاقراءة فيهاوالشروع كالنسذر ولونذرصلاة بلاقرا والانارمسه شئ الافي رواية عن أبي يوسف كذاك هدذا وصيرفى الذخيرة عدم صحة الشروع وجهه أنه لافائدة فى الحسكم بعدته لان الفاتدة امافى لزوم الاتمام أو وجوب الفضاء وكالاهمامنتف غرعن القاضي أبي حازم انحا تفسد مسلاة الامى والاخرس اذاعلماأن خلفهم ماقارئ وفي ظاهرالر وامة لافسرق لان الفرائض لا يختلف الحال فيهابين الجهل والعلم وشرط الكرخي الفسادف امامسة الفارئ نية الامامة لانه يأتيه الفساد من قسله

فقراءة الامام قراءة له وقوله (بخلاف تلك المسئلة) ريد مااستشهدابه من العارى ادا أمّ عراة ولابسين (وأمثالها) ويدبه الاخرس أمّ قوما قارئك وخرساوصاحب الحسرح والمومئ اذاأمالن هوعثل حالهـماولمنهو أعلى حالامتهما والمذكور فى الكتاب أحدد طريقي أبى حدفية والطريق الا خرماذ كره الكرخي ان افتتاح الكلف دصولانه أوان التكسروالام فادر علمه كالفارئ فبعدة الاقتداء صارالاى متعملا فرض القراءة عن القارئ **ئماء أوان القسراءةوهو** عاجز عن الوفاء عما تحمل فتفسد صلاته وبفساد صلاته تفسدصلاة القوم جغلاف سائر الاعذار فائها فالمةعندالافتناح ولايصح اقتسداء من لاعدريه اصاحب العددر وقوله (ولو كان يصلى الامى) فسه شائسة الحواب عمايقال لوكان النظر الحالفسدرة على خعدل الصلاة بقراءة بالاقتداء بالقارئ بمعتدرا

لما جاز صلاة الاى وحد موالقارئ وحده لافتداره أن يجعل صلائه بقراءة بالافتداء بالقارئ ووجهه أنه لم يعتبرذاك فيشوقف لانه لم يظهر منه مارغبة في الجماعة والشرع انما حدل قراءة الامام قراءة المقتدى اذا افتدى بخلاف ما نحن فيه فأن كلامنا في الافتداء كتاب المرابعة المنافعة المنافعة القرارة كتاب الزواد المنافقة المنافقة على الترابعة المنافعة المنافعة القرارة و

(قوله وقد اشارة الى ترك فرض القراءة) أقول والظاهرانه اشارة الى القدرة عليها (قوله كما جاز صلاة الاى وحده والقارئ وحده لاقتسداره أن يجعل صلاته بقراءة بالاقتداء بالقيارئ أقول مخالف كما أسلفه في مسئلة المحاذ أة قبل و رقتين حيث قال لان القيارئ لوصلى وحده والاى وحده وأمكن الاى الاقتداء به فسدت أيضا صلاته

وقوله (هوالعصيم) احترازها فكرأ بوءازم انقياس قول أبى حنيفة أن لا غيو زصلانه وهوقول مالك وقوله (وقدم في الاخر بن أتسا) أى أُحدث (فاستخلف أميافسدت صلاتهم) وقال زفر وهور واية عن أي يوسف في غير الاصول لا تفسد صلانه لان فرض القراءة قدتأتى فكان استفلاف القارئ والامى سوا أولناأن كلركعة مسلاة فلاتخلوين القراءة بالدلائل الدالة على

وجوبها امانحقيقا كافي الركعتين الاوليين واما تقديرا كافى الاخرسن فان القراءة في الاولمين قراءة ﴿ باب الحدث في الصلاة ﴾ في الاخرين بالحدث وابس شي منهما عوجود في حق الامي أماتحقيقا فظاهر وأمانقدرا فلعدم الاهلمة والشئ انمابقدر اذا أمكن تحقيقه وقوله (وكذا على هـذالوقدمه) أى الامى (فى النسهد) يعنى قبل أن مقعدمقدار التشهد (لم تفسد صلاته عندزفر وفسدت عندنا) وأمااذاقتمه بعدماقعد قــدر التشهدفسـدت صلاته عندأى حنىفية خلافالهماوهي منالاتي عشرية وقسل لانفسد

هوالصيح لانه اتظهرمنه حمارغبة في الجساعة (فان قرأ الامام في الاوليت ين ثمقدم في الاخريين أميا فسدت صلاتهم وقال زفر رجمه الله لا تفسد لنأدى فرض الفراءة ولناأن كل ركعة صلاة فلاتخلى عن القراءة اما تحقيقا أوتقد مراولا تقدير في حق الاى لانعدام الاهلية وكذاعلى هذا لوقدمه

(ومنسفه الحدث في الصلاة انصرف

فيتوقف على التزامه وأيسل لايشترط وهوالاولى لان الوجه الذكوروهو ترك الفرض مع القدرة عليه بعدظه ورالرغبة في صلاة الجماعة بوجب الفسادوان لمينو (قوله هو الصير) في شرح الطعاوى لارواية عن أى حنيفة فيه واختلف فيه مفقىل تفسد في فماس قوله لآن الوحة السابق مقتضه ونقل عن أبى حازم وصعم الشيخ عدمه وفي النهامة لوافتتم الاى محضر الفارئ فيسل تفسدو فال الكرخي لالانه انمايقدر على جعلها بقراء تقبسل الأفنتاح ولوحضرا لأمى بعدد افنتاح القارئ فدا يقندبه وصلي منفردا الاصم أن صلاته فاسدة ونقل في الحيط رأيت في بعض النسخ لو كان القارئ على باب المسعد أوبجواره وآلامي بصلى فيهوده فهسي مائزة بلاخلاف وكذا اذآكان القارئ في صلاة غير صلاة الاى جاز الدى الصلة دون انتظارا بالآنفاق انتهى وفي الكافي اذا كان بجواره من بقرأ ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لاولاية له عليسه ليلزمه وانما نبتت القدرة اذاصاد فه حاضر امطاوعا انتهى وأصعية الفسادفي الثانب ةلاشك الهمع ظهو رعدم الرغبة في الجماعة وعلى هـ ذا فالخلافية التي يحمل تعمير المصنف فيهاعسدم الفساد آماأن تسكون اذاشرعامعامنفردين والاى يعلم أن القارئ يريد الشروع فالمكتوبة وهومحسلما فيالكاف من ثبوت الفددرة اذا كان حاضرا مطاوعا مع نفيه وجوب الطلب منه والافالمطاوعة وعدمهاانماته رف بعدالطلب واماأن تكون صورة خلافه ألكرخي ولايحني أن الاوجه فيهاتعليل الكرخى لاالمصنف فانقيسل الفدرة بقدرة الغير لاتعتبر عندأي حنيفة والهدذالم تجب الجعة والجبعلى الاعى وان وحدقائدا قلنااع الاتعتبر قدرة الغيراذ اتعلق باختيار ذاك الغير وهنا الأعى قادرعلى الآفتسداء بالفارئ بلااختياره فيسنزل فادراعلى القراءة ومن الفروع المنقولة لوتحرم فاو باأن لا يؤم أحسدا فأتم بهرجل صم اقتداؤه (قول وقال زفر لا تفسدوهو) رواية عن أبي بوسف (قُولِه وكذاعلى هـذا) أى على هـذاآخلاف لوقدمه فى التشهد أى قبل أن يقعد قدر مب اء على عدم صلاحة الامحالامامسة القارئ فصار كاستغلاف صيى وامرأة أمالوقدمه بعدقدره صع عندهماخلافا لابي حنيفة وهي احدى المسائل الاثني عشيرة وقيسل لاتفسد عند الكل وحمله التمرتاشي أولى أما عنده أمافظاهر وأماعنده الوجودالصنع منه هسذاوالام يجبعلمه كأالاجتهاد فىتعلما تصع به الصلاة ثم فى القدد رالواجب والافهوا تم وقدمنا تحوه في اخراج الحرف الذى لا يقدر على اخراجه وسأل ظهيرالدين عن القسام هل يتقدر بالقراءة فقال لا وكذاك ذكر في اللاحق في الشافي

﴿ بابالمدث في الصلاة ﴾

سق الحدث ووجودما يفسد الصلاة وما يكره فيهامئ العوارض وهي تتاو الاصل فاخرها وقدمه ف المبون الوجودمعه دون كراهم بخسلاف ما يفسد و يكره (قول انصرف) أى من غير توقف يفيده و باب الحدث في الصلاة ك

عند الكل أماعندهما

فظاهروأماعنده فلوجود

الخسروج من الصلاة

بصنعه وهوالاستغلافكا

لوقهقه أوتكاملان هذا

من فعسله وهومشاف

فأنقطعت مسلاته وأغيا

الاختلاف فماليس من

فعله مشل طأوع الشمس

قسل وهسدا هوالصيح

والدأعل

لمأذ كرأحكام السلامة عن العوارض في الصلاة انفرادا وجاعة لانهاهي الاصلذ كرفي هذا الباب ما يعرض له من العوارض وعنعه من المضى والاصل أولى بالنقديم (ومن سبقه الحدث في الصلاة انصرف على الفور) لانه لومكث ساعة فان كان اما ماستخلف وتوضأ وبنى) والقياس أن يستقبل وهوقول الشافهي رجمه الله لان الحدث منافها والمشي والانحراف يفسدا فهافا شبه الحدث الحد

ايقاعه جزاء الشرط خبرافيلزم عنده والالزم الكذب فانمكث مكانه قدر ركن فسدت الااذا أحدث بالنوم فكئساعمة ثمانتبه فانه بيني وفي المشقى الله ينوعقامه الصلاة لا تفسد لانه لم وحدجز عمن الصلاقمع الحدث قلناهوفي حرمة الصلاقف اوحدمنه صالحالكونه جزأمنها انصرف الىذاك غرمقمد بالقصداذا كانغسيرمحتاج اليه فلذا كان العميم أنه لوقرأذاهبا أوآببا تفسدلادا ثه ركامع المدثأو المشى وانقسل تفسد في الذهاب لاالا ماب وقيل بل في عكسه بخلاف الذكر لاعنم البناء في الاصم لانه ليسمن الاجزاء ولوأحدث راكعافر فع مسمعالايني لان الرفع محتاج السمالا نصراف فعرده لاعنع فلااقترن به النسميع ظهر قصد الاداء وعن أبي بوسف لوأحدث في محوده فرفع مكبرانا و بااعمام مأولم ينوشا فسدت لاان أرادا لانصراف وشرط السناه كونه حدثا معاو مامن البدن غير موحب الغسل لااختياراه فيه ولافى سيهولم بوحد بعده مناف له منه بدفلا بدى بشجة وعضة ولومنه لنفسه ولالاصابة فجاسة مانعة من غيرسيق حدثه خد لافالاي وسف فان كانتمنه بني اتفا فاوا لفرق لهما أن ذاك غسل أوبه وبدنه ابتداء وهذا تبعاللوضوء ولوأصا بتهمن حدثه وغسره لايبني ولواقعد محلهما ولالقهقهة وكالام واحتلام ولالسيلان دمل غزها فانزال لساقط من غيرمسقط فقيل يدي لعدم صنع العباد وقيل على الخسلاف واختلف فم الوسيقه لعطاسه أو تعضه ولوسقط الكرسف منها بغسيرصنعها مباولا بنت بالاتفاذ وبنعركه اعلى الخسلاف وهمذابهاء على تصور بنائها كالرجل خسلافالابن رستم وهوقول المشابخ اذا أمكنهاالوضوممن غركشف كان تمسم على رأسهابلا كشف وكذاغسل ذراعيها فى العصيم وانروى جواز كشفهما وأما الاستنعاء فني الخلاصة اذا استنعى الرجل والمرأة فسدت منقل من المتحررد يستنعى من تعت ثماره إن أ مكن والااستقبل وفي النهاية عن القاضي أبي على النسفي الله يعد منه بدالم تفسدوان وحدمان تمكن من الاستنعاء وغسل المعاسة تعت القيص وأبدى عورته فسسدت وجعه لالفسادم طلقاظاه والمهذهب فيشرح المكنز ويتوضأ ثلاثا ثلاثا في الاصهو بأني بسائرسين الوضوء ولوجاوزماء يقدرعلى الوضوءمنه الى أيعدمنه لضيق المكان أولعدم الوصول الى الماء أوكان مرا يحتاج الى الاستقاءمنيه وذلك مفسدأ وكان في بيته فجاو زه فاسالاعتباده الوضوء من الحوض لاتفسد وأمابلاعذ وفنفسدهذا كله اذاسيقه في الصلاة فاوخافه فانصرف غسيقه الحدث لايبني في ظاهر الروامة وهل يستغلف الانصراف خوفاعنده بجوز كافى مسئلة الحصر وفي فول أي يوسف لا يجوز ولاقول لمحد (قولها تخلف) بان بأخد نثوب رجدل الى الحراب أو يشيراليه والسنة فيه أن يفعله محدودب الظهر آخذا بانفه يوهم أنهرعف وله أن يستغلف مالم يخرج من المسعد أو يجاو زالصفوف في العصراء فان لم يستخلف حتى حاوز وخرج بطلت صلاة القوم وفى بطلان صدلاته روايتان ولافرق بن كون الصفوف متصلة خارج المسجد ولم يجاوزها أومنفصلة خلافا لمجدفي المتصلة لان لمواضع الصفوف حكم المسعد كا فى المصراء ولهماأن القياس بطلانها بمعرد الانحراف لكن وردالشرع به على خلافه فيقتصر المواز على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة صالحا الامامة فان أيصلح كمدث أوصى أوامرأة فسسدت صلانه وصلاة القوم ان استخلفه قصدا فان لم يكن قصدا بأن لم يكن خلفه غيرصي أوامرأة فخرج وتركه فستأتى آخرالساب ولواستغلف رجلا والقوم رجلا ونوى كل الامامة فالامام خليفة الامام لانهمادام فى المسحد في الاستفلاف له وفي الفتاوي ان نويامعا الامامة حازت صلاة المفتدى بخليف ة الامام

صارحز ومن الصلاة مؤدى مع الحدث وأداؤهامعه لايحوز ففسدماأدى ففسدالياقي ضرورة أنالعلاة الواحدة لاتحزأصة وفسادا إفان كان أما مااستخلف و تفسير الاستفلاف أن مأخه بثوبه ويجزمالى الحسراب (وتوضأوبى)والقياس أن يسمنقبل (وهوفول الشافعي لان الحدث يشافي الصلاة الانهانستلزم الطهارة والحدث سافي الطهارة ومنافي اللازممناف لللزوم والشئ لابنقي مع المسافي (ولان المشي والآنحراف) عن القبلة (يفسدان الصلاة) وكل ما مفسدها لا تسق معه كالحدث العدفالصلاة لاسة معالمتي والانحراف وقوله (فاشسيه الحدث المد) يخدم في الدليلين قال المسنف (فان كان اماما استخلف)أقول بأخذتو به ويحرداني الحراب سواءكان المقتدى مدركاأ ومسوقا أولاحقا

مالميتكام وقوله صملي اللهعليب وسلم اذاصلي أحدد كم ففادأو رءف فليضع يده علىقه وليقدم من أيسبق شئ)ووحه لاستدلال أنه قال ولين على صلاته وأدنى مرتبة الامر الاناحة فتكون التناسماط وهو المطاوب فانقيسل الام في قدوله فلمتوضأ الوحوب فمكون في قوله ولدين كذاك ولم يقولوا به فالحواب أن القَــرانُّ في النظم لابوحب القران في الحكم وقدأ حعالخلفاء الراشدون رجهمالله وفقها العمالة كعسد الله بن مسعود وعسدالله نءماس وعمد الله منعروأنس منمالك وسلمان الفارسي رضي الله عنهم على ماقلنا وعثله من الاحاع بترك القياسادا لمبكن هناك نص فسكنف اذا كان واعماذ كرالدت الشانى لانفسسه سان الاستفلاف وقال من لم يسبق شئ ساناللافضل لانهأقدر على اتمام الصلاة منالسبوق فتفليده يكون خيانة

> (قوله فانقبل الامر في قوله فلشوصاً الوحوب الخ) أقول المأمورهوالوضوء عقب سبق الحدث إلا توقف وظاهرأن ذاك ليس وأحد (قوله لانه أقدر على أتمام الصلاة من المسوق فنقلسده بكون خيانة)

ولناقوله عليه السسلام من قاءأورعف أوأمذى فى صسلانه فلينصرف وليتوضأ ولين على صسلانه مالم شكلم وقال عليه السلام اذاصلي أحدكم فقاءأ ورعف فليضع يدهعلى فه وليقدم من لم يسبق بشئ وفسدت على المقتسدين بخليف ةالقوم ولااختلاف لانحقيقة المعبة غييرم ادةوان تقدم أحدهما ان كانخليفة الامام فكذلك وان كانخليفة القوم فاقتدوابه ثم فوى الآخر فاقتدى به البعض جارصلاة الاولين دون الا خرين ولواستخلف من آخر الصفوف ثم خرجمن المسعدان نوى الخليفة الامامة من سأعته صاراماما فتفسد صلاة من كان متقدمة دون صلاته وصلاة الامام الأول ومن عن يسه وشماله فى صفه ومن خلفه وان نوى أن يكون ا ما ما اذا قام مقيام الاول و خرج الاول قبل أن يصل الخليفة الى مكانه أوقيل أن ينوى الامامة فسدت صلاتهم وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يمسل الخليفة الى الحراب فبسل أن يخرج الامام عن المسعد والذى في النهاية لواستخلف الامام رجلين أوهو رجلا والقوم رجلاأوالقوم رجلن أوبعضهم رحلاو بعضهم رجلا فسدت صلاة الكل انتهى من غسر تفصيل وفيهالو تأخر ليستخلف فليث يتظرمن يصلر فقب لأن يستخلف كبر رحل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصلاقمن كان أمامه فاسدة ومن خلفه عائزة وكذالوا ستخلف الامام رجلا من وسط الصف فرج الامام قيل أن يقوم الخليفة مكانه تفسد صلاة من قدامه والذي فى فتاوى واضيفان ان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الاول قبل أن يغرب الامام عن المسجد جاذ واو خرج الامام قبسل أن يصل هذا الرحل الى الحراب ويقوم مقامه فسسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الامام الاول انتهى ولاغيار علمه ولواستخلف فاستغلف الخلمة غرة قال الفضل ان لم يغرج الاول ولميأخسذا لخليفة مكانه حتى استخلف جازو يصيركان الثاني تقدم ينفسسه أوقدمه الاول والالم يجزولو استخلف ثما فسدقيل أن يخرج من المسعد يضره لاغبره ولوجاه رحل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة وكذا لوقعد الاول فلم يخرج من المسحد ولوبوط فى المسحدوخليفت فاتم لم يؤدركنا سأخر وسقدم الاول ولوخرج فتوضأ غرجع والخليفة أبؤدركنا فالامام هوالشانى هذاو يصم الافتدا وبالاول مالم يخرج قالوالوأحدث وليس معه أحدفل يحرج حتى جاءمن ائتم به غنر ح كان الثاني خليفة الاول حتى يقتسدىبه وكذالوتوضافى احيسة ألمسح بدورجع ينبغي أدأن يقتدى بالثاني ولواستغلف ثمخرج فأحدث الثانى فجا الاول بعدما توضأ فبسل أن يقوم مقام الاول لا يحو زالثاني تقديمه ولوجاء بعدماقام مقام الاول جازلة تقديمه (قول ولنا قوله صلى الله عليه وسلمن قاء) الحديث تقدم ف فصل النواقض وأخرج ابن أبي شببة فحوه موقوفاعلى عمر وعلى وأبى بكر الصديق وابن عسروابن مسعود وسلمان الفارسي ومن التابعين علقية وطاوس وسالم فعسداته وسعيد فن حبير والشعى وابراهسيم النفعي وعطاه ومكمول وسعيدين المسيب رضى اللهعنهم وكفي بهم فدوة على ان صحة رفع الحسديث مرسلالانزاع فيها وذلك جهة عند فأوعندا لجهور (قوله وقال صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحد كم الخ) غريب وانماأخرج أبوداودوابن ماجهمن حديث عانشة فالصلى الله عليه وسلماذاصلى أحدكم فأحدث فليأخ فبأنفه غملينصرف ولوصم مارواه لمجزاس تخلاف المسبوق اذلاصارف اعن الوجوب فانفلت فبالدليس على ثبوت الاستخلاف شرعافى الصلاة فيل فيه اجماع الصحابة وحكاه أحدوا بن المنذرعن عروعلى وروى الاثرم يسنده عن الن عياس قال خرج علينا عراصلاة الظهر فلما دخسل في الصلاة أخذ بيدرجه ل كان عن يمينه عُرْجِ عَ يَحْرِق الصَّفُوفَ فَلَمَ السَّااذَا نَحْنَ بعر بمسلى خلف سارية فلماقضى الميلاة قال لمادخلت في المسلاة وكبرت را بي شي فلست سدى فوحدت بلة والبخارى في صحيحه عن عرو سممون قال انى لقائم ما يني وبين عروضي الله عنه غداة أفول اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم من قلد انسانا علاوفي رعيته من هوأولى منه فقد خان الله و رسوله وجماعة السلين

وقوله (والباوى عياستقدون ما يتعده فلا يلحق به) فيسل هوجواب عن فياس الشافعي الحدث السابق بالحدث العدونقر يرمأن فياس الحدث السابق على الحدث العدف العدو الفارق لان السابق فيسه الباوى لمصوله بغير فعله في ازأن يجعل معذو را بخلاف المحدفلا يجوز الحاق السابق به كذا في الشروح وفيسه نظر لانه قال والقياس أن يستقبل وذلك اعتراف بعضة القياس الانه ترك بالنص وفي الاستغال بييان فساده تناقض والظاهر أن مراده ترك الحاق المحد الحاق المعدول السابق والمحدفي كونه ما في السابق والعدول السابق والمحدول المن أنه منافيين المسلاة سواه فاذا بن في السابق عاذ كرتم من الدايد فلين في العدد الحاق المعدول المنافية المنافية المنافق المعدول المنافق المعدول المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق و به أو الوضوم من الانجاء وضوء المنافق المنافقة ال

الاستنعاء أوالوضوء من

غديرضرورة (وقيالان

المنفرد يستقل)أي

الافضل له ذلك (والامام

والمقتدييني)كذلك

(والمنفرد انشاء أتم في

مُنزله) الذي توضأفيه يعد

الانصراف وهواخشار

بعض مشايخنا لمافيسه

من تقليمل المشى وان

شـاء عاد الى مكانه وهو

اختيار شمس الالمسة

السرخسي وشيخ الاسلام

خواهر زاده ليكون جيع

الصلاة مؤدى فيمكان

واحدد واعسترض مأن

فى العود الى مكانه مشافى

والباوى فيمايسيق دون مايتهده فلا يلحق به (والاستثناف أفضل) تحرّزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفر ديستقبل والامام والمقتدى بنى صيانة لفضيلة الجاعة (والمنفرد ان شاء أتم في منزله وان شاه عاد الى مكانه والمان يكون امامه قدفر غ أولا يكون بنهما حائل

أصيب الاابن عباس في هو الأان كوف سمعت مقول فتلى أوا كلى الكاب حسن طعنه وتناول عسر عبد الرجن بن عوف فصل بهم وروى سعيد باسناده فالصلى بناعلى ذات يوم فرعف فأخذ بيدرجل فقد تدمه وانصرف (قوله والبساوى) جواب عن الحافه بالحيد ثنا العمد يعنى أن المعفول أن تجويز المنامة وذلك فيما فيسه باوى وهوما بيسبق أما المهد فيستحى به العقاب فضيلا عن المنفق وقوله في المحديث ولي عن عن الموجوب الى الاباحة العدل المنابع وذلك في المنابع والمنابع وال

الصلاة من غسر حاجة اذ الموسد المسلاة وأحب بأن المشي غير موجود حكالان ومة الصلاة تجعل الاماكن على الادا في المنزل صعيع وذاك مفسد المصلاة وأحب بأن المشي غير موجود حكالان ومة الصلاة تجعل الاماكن على الحقلفة كالمكان الواحد ولهذا صح التنفل على الدابة وقوله (والمقتسدي يعود الحمكانه) يعنى حتماحتى لوأ تم بقية صسلاته في موضع وضوئه لم يجزه لان بنه و بين امامه ما يمنع صحة الاقتسداء من طريق أو فهر أو حافظ ولهذا اذا فرغ الامام أولم يكن بنه سماحاتل جاز أن بين في منزله فان أدرك المام في حال السنة المورو بغير قراءة تم يقضى آخر صسلانه وبين أن يقضى ماسبقه الامام بعد تسليمه لان ترتب أفعال الصلاة ليس بشرط خلافال فركذا في شرح المهاوى قال

(قوله والظاهران مراده ترك الحاق العسد بالسابق الخ) أقول ولفظ الالحاق بدل على مأذكره (قوله فلم بن في العدالحا فابه) أقول أى الما الخابالة (قوله والشي الما يلمق بغيره اذا كان في معناه) أقول أى من كل وجه (قوله واعران البناء المذكور الما يصم في الاحداث الحارجة من بدنه الموجبة الوضوء الالغسل من غيرقصد منه العدث أواسبه والامن غيره الخارجة من بدنه و فوله و لامن غيره معطوف على منه يعنى من غيرقصد منسه ومن غيره اله

(ومنظن أنه أحدث) المصلى اذاا نصرف عن مكان صلاته على ظن انتفا شرط جواز صلاته عم وجوده فاما أن يكون انصرافه على قصدا صلاح الصلاة أوعلى قصدر فضها فأن كان الاول فاما أن يكون خرج من المسعد أولا فان خرج استقبل الصلاة وان الم يخرج أعها والقياس فيهما الاستقبال الوجود الانصراف من غيرعذر كااذا كان (٢٧١) على قصد الاعراض على ما بأتى (وهو) أي

(ومن طن انه أحدث فرج من المسجد معلم أنه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكر غرج من المسجد يصلى ما بق) والقياس فيهما الاستقبال وهو روا به عن محدر جه الله لوجود الا نصراف من غير عدر وجه الاستعسان أنه اتصرف على قصد الاصلاح ألاثرى أنه لوقعة قى ما توهعه بى على صداته قالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يحتلف المكان بالخروج وان كان استخلف فسدت لا ته على كثير من غير عذر وهذا بخسلاف ما اذا ظن أنه افتقا اصلاة على غيروضون فانصرف معلم أنه على وضوء حيث تفسد وان لم يحتر به لان الانصراف على سيل الرفض ألاثرى أنه لوقعة قى ما توهمه بستقيله

على سطم داره وداره منصلة بالسعدلا بصم وان لم يشتبه أوعلى جدار بين داره وبين السعد ولايشتبه صم وعلىد كانمنصل بالمسعد يصم بشرط اتصال الصفوف والثاني الطريق الذي تمرفيسه العجاز لميصم وهذا اذالم تكن الصفوف متصلة علمه فان اتصلت أوكان أضيق من قدر العملة صعر ولوكان خلفه واحدعلى الطريق لايجوزالق امخلف هذا الواحد وكذا الاثنان عندم دخلافالا يي وسف والثلاثة يجوزخلفه ماتفاقا واذا فاموامع الامام على الطريق صفوفاوصف سنه وبين الذي قدامه فدرالهان فسدن علسه وعلى جسع من خلف وكذالوفسدت صلاة صف لفيامهم على نجاسة تفسدعلي من خلفهم أجمع ولو كأن بن الامام ومن خلفه ذلك فسدت على المكل أيضا والمانع من الافتداء في الفلاة خسلاء يستم صفين ولاعنع في مصلى العيدوان وسع أكثر واختلف في مصلى الحنازة وجعله في النوازل كالمسعد ولوكانت فرجة وسط الصفوف في العمراء قدرحوض كبسير وهومالا بنعس الا بالنغير وهيمتصلة حولهاجاز والافلا فأن كانصغيرا حازمطلقا والثالث نهر يحرى فيهزورق فأن كان عليه مسرعليه ثلاثة جازالاقتسداسن ورائه أوواحد فلاأواثنان فعلى الخلاف في الطريق ولو كانأمسغرمن ذلك لم عنع في المختار (قوله وهوروا به عن محد) في النها به هي فيما ذا كان أب المسعد على غير حائط القبدلة فان كان عليها وهوعشى متوجها لا تفسد بالاتفاق (قوله من غيرعذر) فابت في نفس الامر فصار كالوظن ماسيم انقضاه المدة في الصلاة الومتيم سراياماء أوطن حرة دما أوان عليه فائتة وامتكن والله أعلم (قولة فالحق قصدالاصلاح جقيقته مالم يختلف المكان) وجد صعة هنذا الاعتبار جواذالرى على السكفار المنترسين بأسارى المسلين بشرط قصد الكفار وان علب طن اصابة المسلين علم أن قصد رميم-م ألحق بحقيقت والالم يجز اسكن أظهر التفاوت بتقسده بعدم الاستغلاف وانحادالمكان كالمسعدانة حكم البقعة الواحدة واذالوكر رسعدة في زوا مام لزمه سعدة واحدة والداروا لجسانة ومصلى الجنازة كالمسعدعن أبي يوسف الافي أرأة فلوخرجت عن مصلاها تفسيدلانه كالمسعدف حق الرجال ولذانعتكف فيه ولوكان في العصراء فقدد كرالصنف أن مقيدار الصفوف خلف ه حكم السعد ولوتف دمقدامه فالحدال ترقفان لم تكن فقدار الصفرف خلفه اه والاوجسه اذالم تكن سنترة أن يعتسبرموضع سعوده لان الامام منفرد في حقى نفسه وحكم المنفر دذاك (قهله وان كان استعلف فسدت) وان لم يجاوزا لمدالمذكور وقيل الفساد بالاستغلاف قولهما لاقوآه وفى متفرقات أبي جعفراذا أن الخليف قباركوع فسدت وقبارلا وعن مجدان قاممقام الاؤل فسدت وانهم أنبركن والالا ولواستغلف الفوم فسدت صلاته سملاصلاة الامام (قوله بخسلاف مااذا طن انه افتح على غير وضوع وماقتمناه أيضالان الانصراف على سيل الرفض ألأثرى انه لوقعة ق

الاستقبال فيهما (روامة عن محدد) قال في النوامة وخلاف مجدفهااذا كان ماب المسعدة في غرامانط القياد لتعقق الانصراف وأمااذا كانعشى فيالمسدر ووحهه الى القياة بان كأن ماب المسمدعلى مانط القسلة لاتفسيدصلانه الاتفاق (وجهالاستمسان انه انصرف على قصد الامسلاح ألاثرى أنه لونحقق مانوهمه بنيءلي صلاته) وقصد الاصلاح ملق بحقيقة الامسلاح شرعا كااذاتترس الكفار مأسارى المسلمن فأته ساح الرمى اليهم شرط أن مكون قصدهم الرمى المالكفار فيجعسل كانهم رموا الى الكفارثم لوتحقق ما توهمه من الحدث مافسدت صلاته بالانصراف لامسلاحها فكسنا اذا انصرف على قسده واعترض بأنقصد الاصلاح لوأخق بعقمقته لماشرط عدم الغروج عن المعدنان حقيقته لم تشترط مذلك وأحيب مان الحكم منعت بقبدردلسله وفي الحقيقة رجدالقصد وعام العذرولس فيقصده قمام العسذر فانحط عن درحتها (وان كان) قد (استخلف)

قتبينانه لم يحدث (فسدت) صلائه وان لم يخرج من المسجد لوجود العل الكثر من غيرعذر بخلاف مااذاً تصفّق ما يوهمسه فأن العل غير مفسد لغيام العذر فكان الاستفلاف كأخروج من المسعد يحتاج الصنه الى قسد الاصلاح وفيام العسذر وان كان الثاني فسدت حيث انصرف خرج من المسعيد أولم يخرج لان الانصر اف على سبيل الرفض ملق بحقيقته ألاترى أنه لو يحقق ما يوهمه يستقبله (فهذا) أى هذا الذى ذكرنا أن الانصراف اذا كان على فقسد الاصلاح انقسد ملاقه ما المخرج أو يستخلف واذا كان على قصد الاعراض والرفض فسدت (وهوالحرف) أى الاصل ف حنس هذه المسائل فن انصرف على ظن انه المسح أوعلى ظن انه المصل التى قبلها أوعلى ظن أن مدة المسح قدا نقضت ثم علم انه الم يكن ذلك استقبل لانه انصرف على قصد الرفض وقوله (ومكان الصفوف) لبيان انه اذا الميكن في المسعد ماذا يكون حكه وهو واضع (وان جن أو نام فاحتا أوانجي عليه استقبل الصلاة الانه يندر وجود هذه العوارض) في الصلاة (فل يكن في معنى ما ورديه النص) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فاء أورعف في صلاته الحديث (وكذاك اذا قهقه لانه) أى فعل المهم وهذا اذا وحدت هذه العوارض قبل أن يقعد قد المائم من ضميره الى فهم السامع (وهو) أى الكلام (قاطع) لانه صلى الله عليه وسلم قال مالم يتكلم وهذا اذا وحدت هذه العوارض قبل أن يقعد قد وال أي حنيفة ولم وحد أحيب بأنه لا يخاو الموصوف بها عن اضطراب أومكث وكم نمائ المناف المناف ولمن منه موجود أمانى الاضطراب و ٧٧٣) فظاهر وأمانى المكث فلانه يصير يهمؤديا جزاً من الصلاة مع الحدث كان فالصنع منه موجود أمانى الاضطراب " فظاهر وأمانى المكث فلانه يصير يهمؤديا جزاً من الصلاة مع الحدث كان فالصنع منه موجود أمانى الاضطراب (٧٧٣) فظاهر وأمانى المكث فلانه يصير يهمؤديا جزاً من الصلاة مع الحدث

والاداه صنع منسه وقد تقدمماهومنشروط البناء

قسل هذاباً كثرهاذ كره

فليكن على ذكرمنك قبل

وانما فال أونام فاحتار لأن

النوم بانفراده لسيعفسد

وكذاألاحتلام المنفردعن

النوم وهوالباوغ بالسن

فمع بينهما بياناللسراد

قال وانحصر الامامعن

القرائة) كلمن المتنععن

شئ لم تقدرعلمه فقدحصر

عنه فان عزالامام عن

القسراءة بنسسانه جسع

ما كان يعفظ (فاستخلف

غسروحازعند أيحنفة

وقالًا لايجزئهم) قال في النهاية بل يتمهايدونالقراءة

كالامى اذا أم قوما أميسين

فهداهوا لحرف ومكان الصفوف في الصراء له حكم المسعد ولوتقدم قدامه فالحدهوالسترة وان لم تكن فقد الموفوف خلفه وان كان منفردا فوضع سعوده من كلجانب (وان جن أونام فاحتم أواغى عليه استقبل) لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما وردبه النصر وكذلك اذا فهقه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع (وان حصر الامام عن القراءة فقدم غيره أجزاهم عند أبى حنيف مرحده الله وقالا لا يجزئهم) لانه يندرو جوده فأشبه الجنابة في الصلاة وله ان الاستخلاف لعلمة العجز وهوهه نا ألنم

ماتحابله لا ينى فسلابينى وفى النها به وما يحانس هذه المسئلة ماذكر فى العيون صلى العشاه فسلم على ركعتين ينانها ترويحة أوفى الظهر ينانها جعة أواته مسافر يستقبل فان سلم على ظن الفراغ ينى و يسجد السهولانه فى الاول عامد فى السلام على ركعتين وسلام العمدة فاطع وفى الاخيرة ظن الفراغ فلم يتمد السلام على ركعتين ولا يخيى أنه ليس هنا قصد وفي أواصلاح أصلا بل ظن عام ما توهمه وليس النطن قصد الانه من الكيف والقصد من الفعل (قوله فهذا هو الحرف) أى الاصل لا ته اذا انصر في نظن فان كان متعلقه لوكان ابتاعا في البناء فنظهر خلافه ما ذالينا موان كان لوكان ابتاعا في المناوجين قبل أن يقعد قد والتشهد أما بعده فلالانه اما أن يحتيف في المناوجين كن يقصده لا الفعل الفسد لا يحتلف بين كوفه وذلك فعل منه و به تتم الصلاة عند ألى حنيفة وأن الم يكن يقصده لان الفعل الفسد لا يختلف بين كوفه مقصودا أولا وكذا في القهقه لا لها أخس من الكلام والقه الموفق (قوله وان حصر) وزن تعب مقصودا أولا وكذا في القياس وليس الحصر في معناه بل ونه الموادة كالاي لان جواز الاستخلاف فعلاف القراءة كالاي لان جواز الاستخلاف المدث ولتوفي كل الصلاة على الطهارة وعدم بريان النيابة فيها بخلاف القراءة فيهما (قوله ولا يحتاج الى الاستخلاف بعد والتوزيق كل الصلاة على الطهارة وعدم بريان النيابة فيها بخلاف القراءة فيهما ويون المدث ويني ولا يحتاج الى الاستخلاف بعد والمدن و معناه بل يقياد في المسجد شوضا به ويني ولا يحتاج الى الاستخلاف بعد في المستخلاف بعد العرف القراء ويني ولا يحتاج الى الاستخلاف بعد العرف القراء ويني ولا يحتاج الى الاستخلاف بعد العرف المدن ويولو المدن ويولو المدن ويني ولا يحتاج الى الاستخلاف بعد العرف المدن و يني ولا يحتاج الى المدن وين وين النواء في المستخلاف المواد وين ولا يحتاج الى المدن وين النباء في المدن وين ولا يحتاج الى المدن ويواد المدن وين النباء في المستخلاف المورد وين ولا يحتاج الى المدن وين ولته المدن وين النباء في المدن وين ولا يحتاج المدن وين ولا يحتاج المدن وين ولا يحتاج المدن وين ولا يحتاج المدن وين النباء في المدن وين ولا يحتاج المدن وين ولا يحتاج المدن وين المدن المدن وين المدن وين ولا يحتاج المدن وين المدن المدن المدن المدن وين ولا يحتاب

ونسبه بعض الشارحين الاستفلاف بعدان العيزوه وهناألزم) لان المدث ووجد ماء في المسجد يوضأ به و يبنى ولا يحتاج الى المهولان مذهبماأنه يستقبل وبه صرح الامام في الاسلام في شرح الجامع الصغير وقوله (لانه) أى المصرعن القراء في الدن الوجود الاستخلاف في اب الحدث جازاله عن المنابة في الصلاة) فلم يكن في معنى ما ورد به النص من الحدث الذي تع به الباوى (ولا بي حنيفة أن الاستخلاف في باب الحدث جازاله عن المضى والعيزه هنا ألزم) لان المحدث قد يجد في المسجد ما مؤمل نه المناب المعنى المناب المناب المناب المناب المناب المناب السخلاف القرآن الاأنه لمقه خوف أو خل فا متنعت عليه القراءة وأما اذا نسى فصار أميالم بحز الاستخلاف المناب المن

(وواه فهذا أى هـذا الذى ذكر النالانصراف اذا كان على فهد الاسلاح لم تفسد صلانه مالم يخرج أو يستخلف واذا كان على قصد الاعراض والرفض فسدت هوالحرف أى الاصل الخ) أقول قال ابن الهمام في شرحه أى الاحسال انه اذا انصرف لغلن فان كان متعلقه لو كان أبنا جازالبنا وظهر خلافه جازالبنا وان كان لو كان لم يجز فظهر خلافه لم يجز اه ولاشك أن هذا هو الظاهر لقربه

والعزعن القراقة غيرنا درفلا يلحق بالجنابة ولوقراً مقدار ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالاجاع العدم الحاجة اليه (وان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم) لان التسلم واجب فلا بدمن التوضى لما في به (وان تعد الحدث في هذه الحالة أو تكلم أو على النافى الصلاة تمت صلاته) لا نه تعذر البناء لوجود القاطع لكن لااعادة عليه لا نه لم بين عليه شئ من الاركان (فان رأى المتيم الماء في صلاته بطلت) وقد مرمن قبل (وان رآه بعد ما قعد قدر القشهد أو كان ما سحافا نقضت مدة مسحه أو خلع خفيه بعل بسمر أو كان أميا فتعلم سورة أو عربانا فو حدث و با أوموميا فقد دعلى الركوع والسجود أو تذكر فائتة عليه قبل هذه أو أحدث الامام القارئ فاستخلف أميا وطلعت الشمس في الفهر

الاستغلاف بعلة العيز وهذا اوتعامن معصف أوعله انسان فسدت صلاته لايقال هذا فساسحت عن العلة وألحق لانانقول تعين المناط لاممنه في الالحاق بطريق الدلالة أيضاعلي ماقر رغيرانه بشترط كونه بحيث لا بتوقف الوقوف عليه على أهلية الاجتهاد بل على مجرد فهه ما المغمة ألاترى الى تسمية الشافعية فياساجليا وكلمن عممن الشرع تجو واستخلاف الامام لسبق حدثه بعدعله شروط الصلافادراليه أنذاك لصون صلاة القومعن الفساد عند عزمعن الاتمام بهم عزالا تسبيله فيهوهو في المتنازع فيسم فيلسق به دلالة (قوله لا يجوز بالإجاع) أى الاستفلاف ولوفع لمع امكان آية فسدت وفى النهامة انما يجوز الاستخلاف ذالحه خل أوخوف فاستنعت عليه القراءة أمااذانسي فصارأميالم يجسز وتقددم فيدليلهماما يقتضي أنعنده يجوزف النسيان وهوفي النهامة أيضافلا يخاو من شيَّ الأأن بو ول النسسان هناعا بشهمن امتساع القراءة وقول فان رأى المتمم العافي صلاقه بطلت) القددة على الاصل في لحصول المقصود ما لخلف مخد الاف مااذا أحدث المتمم في الصلاة فانصرف فوحدماء فانه شهوصأ وسنى دون فسادلان انتقاض التممرؤ مةالماء باعتمار ظهورا لحدث السيابق ورؤية المامهنا بعدانتقاضه بالحدث فلم توحد الفدرة عال قيامه فلا يتحقق انتقاضه مستندا كذافىالنهامة وفيشرك الكنز لوقال فان رأى المتهم أوالمقتسدى والخ اكمان أشمسل فان المتوضى المقتدىيه تبطل صلاته برؤية الماء لاعتقاده قدرة امامه باخباره وصلاة الامام تامة ماليعل وفيه في شرحقوله أوعتمدة مسحه هدذااذا كانواجد اللافاة التي قدممناها في باب المسم على الخفين قال ولوأحدث فذهب ليتوضأ فتمت المدة لا تبطل بل يتوضأ ويغسل رجليه ويبني لانه آنمالزمه غسل رجليه لحسدث حل بهماللحال فصار كحدث سبقه للعال والصيح ائه يستقيل لانانقضاءا لمسدةليس بمحدث بل بظهرعنسده السابق على الشروع فسكائه شرع بلاطهارة فمار كالمتهم اذاأحدث فذهب للوضوء فوجده فاملاميني لماذكرنا وكذا المستعاضة اذاأحدثت فى المسلاة ثمذهب الوقت قبل أن تشوضاً إنهى وهدا اصريم في ثبوت الخلاف في مسئلة التمم والذى يظهرأن الاسباب المتعاقب كالبول ثمالرعاف ثمالقءان أوجبت أحددا مامتعددة يجزئه عنهما وضوءواحمد فالاوحهمافى شرح الكغزوه والموافق لماقدمناه من قول محدفهن حلف لابتوضأمن الرعاف فيال غرعف غروضأ أنه محنث وان قلنالا توحب كاقدمنا النظر فسه في ما الغسل فالاوحه ماف النهامة وهوالحق في اعتقادى لكن كلام النهاية ليس عليه بل على مانقل عن محدف باب الغسل فلاتنفزع مسئلة التيم على الوجه الذي ذكر معلى ما هوظاهر احتياره (قول ه بعل يسمر) بان كان واسعا فاو كان ضيقا يحتاج الى علاج تمت للناف (قوله أوتذ كرفائتة) أى عليه أوعلى امامه وفى الوقت سمعة (قهله أوطلعت الشمس في الفحر) يعنى طاوعها مفسد فاذاطلعت بعد ماقعد قدر التشهد قبل أن يسلم فسدت عندا في حنيفة خلافالهما ولنستطر دد كرا لخلاف حيث لم يذكر في الكتاب فذهب

وقوله (والعجزعن الفرامة غيرنادر)جوابعن قولهما أنه ينسدر وجوده وقوله (ولوقرأ مقددارما تجوزبه الصلاة)ظاهر وكداقوله (وانسقه الدث) وقوله (فى هــذه الحالة) بعني بعد التشهد وقوله (وقدمي منقبل) يعنى في باب التمم حبث قال ومنقضه أبضا رؤية الماء اذافيدرعلي استعماله وقوله (وانرآه بعدماقعد) بيان مسائل تسمى باثنى عشرية وهي مشهورة وقوله (بعل يسير) يعنى مان كان الخصواسع السادلا يحتاج في نزعه الى المعالجة وانماقمدته لانه اذا كانصقافعالج مالنزع غتصلاته بالاتفاق وقوله (فتعلم سورة)قيل تذكر بعد النسبان لان التعلم لامله من النعليم وذلك فعسل ينافى الصلاة فتتم صلاته بالانفاق وقيل سمعهابلا اخسار وحفظها بلاصنع وقوله (أوتذ كرفائتة قبل هذه) معنى اذا كان في الوقت سعة وقوله (أوأحدث فاستخلف أمياً) قبل هو اخسار المسنف رجه الله وأماعلى اختسار فخرالاسلام فلافساد في الاستغلاف بعدالتشهد بلاخلاف

(قوله بعنى بعـــدالتشهد) أقول الاولى أن يقال يعنى بعدماقعد قدرالتشهد وقوله (أودخل وقت العصر في الجعة) قبل كيف يتحقى هذا الخلاف ودخول العه مرعنده اذا صارطل كل شي مثله وعنده ما اذا صامه مثله وأحب بأن هذا على قول الحسن بن نادان بن الظهر والعصر وقتامهم لا فاذا صارطل الشي مثله تحقى الخروج عندهم وغت الصلاة عنده ما وعنده بالمستف أو دخل وقت العصر في الجعمة وقبل عكن أن يقعد في الصلاة بعدما قعد قدر التشهد الى أن يصر الظل مثله في نشذ يتحقى الخلاف وهو يعسد كاثرى ولكن عكن وجهه على المروى عن أبي حنيف وجه الله أن المستف أو حين المستف أو الما أن أنسمة الوقت المهمل الى الحسن بن زياد انحاهى على ما نقل مسوط شيخ الاسلام وغيره فهى منسو بة الى رواية أسد بن عرو عن أبي حنيفة والمنسوب الى المستف والم أن المنتف والما أن المنتف والما المنتف والما أن المنتف والما المنتف والما المنتف وقوله (كالمستفاضة ومن عناها) بعني اذا استوعب الانقطاع وقتا كام الافاوان قطع الدم بعد التشهد وهو المنتف المنتف وعلم العالمة وعنده المنتف المنتف والمنتف والمنتف والما العلاق والمناف وقيل قوله (وقيسل الاصل فيه) هوقول أبي عدة علم الصلاة وعنده العالمة وعلمه العامة وعلمه العامة وعلمه العامة وعلمه العامة والمنتف و علمه العامة والمنتف و علمه العامة والمنتف و علمه العامة والمناف و علمه العامة و علم العامة و علمه العامة و علمه العامة و علمه العامة و علم العامة و علمه العامة و علم علم العامة و علم العا

وفيسه اشارة الى أن المختار

عندالمصنف غهره وهو

قول الكرخي فان فسادها

بالامورالمذكورة عندأبي

حنفة لس أذات عند

الكرخي لان الفعل قد بوحد معصية بان تهقه

أوكمذب ولا يجوز أن تكون المعصمة فرضابل

الخروج يفعل المصلى ليس

مفرض بالاتفاق وانما

عندهأن هذه الاشماء مغبرة

الصلاة ووجودالمغبر بعد

التشهد كوجاوده قبله كما

أنهفى ومةالصلاة ولهذا

ادا نوى السافر في هده

الحالة الاقامة أثم والمعنى"

بالمغبرما تجب الصلاة بعد

وحدوده على غبرالصفة

أودخلوقت العصر في الجعة أوكان ما سعاعلى الجبيرة فسقطت عن بره أوكان صاحب عدر فانقطع عذره كالمستصافة ومن ععنا ها بطلت صلائه في قول أي حنيفة رجه الله وقالا تمت صلائه) وقبل الاصل فيه أن الخروج عن الصلاة بصنع المصلى فرض عند أي حنيفة وجه الله وليس بفرض عندهما فاعتراض هذما لعوارض عنده في هذه العالم المحالة كاعتراضها في خلال الصلاة وعندهما كاعتراضها بعد التسليم لهما مار وينامن حديث الن مسعود رضى الله عنه وله أنه لا يمكنه أداء صلاة أخرى الابالخروج من هده وما لا يتوصل الى الفرض الابه يكون فرضا

الشافى وغيره عدم فسادالصلاة بطاوع الشهر فيها تمسكابة والمصلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشهر فقد أدركها وتقدم نخريجه ولنا حديث عقبة بن عامر المتقدم فاته بفيد بطريق الاستدلال المتقدم الفساد بطاوع الشهر واذا تعارضا قدم النهى فيجب حل ما درواعلى ما قبل النهى عن الصلاة في الاوقات المكروهة دفعا لاهمال أحد الدليلين وعلى هذا فيته درمار وى عن أي يوسف أنه عسلاعن الافعال في أي ركن وقع الطاوع الى أن ترتفع لانهاذا كان طلوعها يوجب الفساد الانهن المالة منعه وهذه المسائل تعرف بالاثنى عشرة وزيد عليها ما أذا وجدما وفسل به الفساد المنه في هذه الحالة أعنى بعد قدرالتشهد وما أذاد خل وقت مكروه في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذاأ عتقت وهي تصلى بغير قناع فلم تسترمن وقتها وكون الانقطاع المفسد انحا يتحقق اذا دام وقتا كاللا بعد الوقت الذي صلى فيسمور والانقطاع فيه فينشد يظهر أنه انقطاع مؤثر فيظهر الفساد عند آبى بعد الوقت الذي شوت الحدالات في شوت الحدالات في شوت الحدالات في شوت الحدالات في شوت المنات في المنات المنات في المنات المنات في المنات في المنات المنات في المن

الهاجبة هي عليها قبله فان المستهدات المدووجدان الموبوتعلم السورة بالوضوء والغسط واللبس والقراء في عليها قبله فان كانت واجبة بطهارة التيم والمسع والعرى وعدم القراءة وقبل المعنى به كون الصلاة ما ترة الاجتماع به و بنسده فانها تصعيبا التيم والمسع والعرى وعدم القراءة وقبل المعنى به كون الصلاة ما ترة الاجتماع به و بنسده فانها تصعيبا التيم والمسع والاعماء وقوله (لهمامار وينامن حديث ان مسعود) يريد به قوله صلى الله عليه وسلم المنام المعمار وينامن حديث ان مسعود) يريد به قوله صلى الله عليه وسلم المنافز وحماه وقوله (لهمامار وينامن حديث ان مسعود) يريد به قوله صلاة أخرى في وقتها واجب لا محالة وهو لا عكن الابالكروج منها وسلمة الى الفرض باقتضاء قوله تعالى أقبو الله لا توصل الى أداء الفرض الابه كان فرضا) وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الامام ألى مسعود الماتريدي واعترض بوجهين أحده ما أن المرأة لوحاد ترجلا في هذه الحالة تحت صلاته في المعرف المنافزة والماد وجمن الاولى بالود خل الجامع بوم الجعمة قبل دخول الوقت وأجيب عن الاولى بان المحاذاة مفاعلة المصود من الصنع وهوالخروج من الاولى بان المحاذاة مفاعلة المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف وأجيب عن الاولى بان المحاذاة مفاعلة المعرف ال

⁽قوله قيسل كيف يتعقق هذا الخلاف الخ) أقول والله أن تقول لملا يجو زأن يكون من قبيسل تفريع أبى حنيفة في الزارعة (قوله فالصلاة الاولى حائزة) أقول اذاخر جعنها بصنعه

لانصقق الامن فاعلن فكان منه صنع أدناه البث في مكانه وعن الثاني بأن الخروج عن الاولى عب أن يكون على وجه بنى صحيحة المولات المولات المرولات المروس ولم تبقى بهذا الخروج صحيحة لا يقال اعمال تبق صحيحة لا نقال المالم تبق صحيحة لا يقال المالم تبقي المولى و جالم يكن بصنع المصلى موقوف فكان يقائم الصحيحة مواقع الخروج بعن على المحلى موقوف على الماء المولى و جالم المناقب و المحتمدة ولا معتبر بالضائل و ووله (ومعنى قوله عليه السلام) جواب عامل المناقب عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه أى قارب التمام سماء تماما عابول اليه وقوله (والاستخلاف غيرمفسد) جواب عابقال استخلاف الاى صنع (٢٧٥) المصلى فكان الواجب أن لا نفسد به

ومعنى قوله تمت قاربت التمام والاستخلاف ليس عفسد حتى يجوز في حق القيارى والما الفساد ضرورة حكم شرى وهو عدم صلاحية الامامة (ومن اقتدى بامام بعدما صلى ركعة فأحدث الامام فقدمه أجزأه) لوجود المساركة في النصرعة

فالمقامسد لاالوسائل وإذالوحل مغي عليدالى المسحد فأفاق فتوضأ فيه أجزأ وعن السعى ولولم يحمل وجب عليه السعى ليتوصل فكذااذا تحقق القاطع في هذه الحالة بلااخسار حصل المقصود من القدرة على صلاة أخرى ولولم بتعقق وجب عليسه فعسل هوقربة قاطع فاوفع ل يختارا قاطعا محرما أثم لخسالفة الواحب والجواب بان الفساد عندمايس لعسدم الفعل بل للاداءمع الحسدث اذبالرؤية وانقضاء لمدة وانقطأع العذر بطهرا اسابق فيستند النقض فيظهرفي هذه لقيام حرمتها عالة الظهور بخلاف المنقضية لس عطرد ولوسلرأيضا وقال الكرخى لاخسلاف سنهمني أن الخروج بفعله ليس بفرض ولم يروعن أبى حنيفة بلهو جسل من أبي سعيد لمارأى خلافه في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضنا لأختص بفعل هوقرية واتمأتبطل عندمفها لانهفأ أثنائها كيف وقدبتي عليه واحب وهوالسلام وهو آخرهاداخلافيها واعتراضالمغيرفىذلك كهوقبله ولذا يتغيرالفرض بنيةالاقامة فيمواقنداءالمسافر بالمقيرفيه (قوله والاستخلاف ليس عفسد) أى في حالة الحدث والافهوف نفسه عمل كشرمفسد فلسذا أفسد في مسئلة توهم الحسد تدون الأنصراف وادا كان كذلك فقد فعل المفسد لغير حاجة اد لاحاجة الحاسقة لاف امام لاتصم صلاته فتقم صلاته وهوالخنار (قوله لانه أقدر على اتمام صلاته) أفادالتعليل أن الاولى أن لا يقدم مقيما اذا كان مسافرا ولالاحقالا نهما لأيقدران على الاتمام وحيفتذ فكمالا ينبغى لمسبوقان يتقدم كذآهذان وكمايقدممدركاالسسلاملوتقدم كذاالا خوان أماالمقيم فسلان المسافرين خلف لايلزمهم الاتمام بالاقتسداءيه كالايلزمهم بنية الاول بعد الاستخلاف أوبنية الخليفة لوكان مسافراف الاصل وعندزفر ينقلب فرضهم أربعا الافتسداء بالمقيم فلناليس هواماما الاضرورة عزالاول عن الاتمام لماشرع فيست وفائم أمقامه فيما هوقد ومسلاته اذا لحلف يعمل عل الاصل كانه هو فكانوا مقتدين بالمسافر معنى وصارت القعد قالاولى فرضاعلى الخليفة لقيامه مقاممه أمالونوى الامام الاول الاقامة قسل الاستخلاف ثماستخلف فأنه يتما خليفة صلاة المقمين وهذا اذاعل نهسة الامام بأنأشار الامام المهعند الاستخلاف فأفهمه قصدالا قامة ويقدم بعدالركعتين مسافرا يسلم بهسم ثميقضي المقيمون ركعتين منفردين ولوافت دوابه بعد فيامه بطلت صلاتهم دون

عنسده أيضاوتفريره على وحهين أحدهما مأذهب المه الشارحون قالواسلنا أنهصنع منهلكنه ليس عفسد بدليل أنهلواستغلف قارئا فىخلال المسلاة لم يضره والمعتسيرمن الصنع ماكان مفسدا ليكون عملامنافبالاصلاة رافعا التمرعة وردنأنا لانسملم أن الاستخلاف ليس عفسد فان المصنف قال فمن طن أنهأحدث فاستغلفأنه تفسدصلاته لانه علكثر والحق مأفله فحرالاسلام أنصلاته تامة في هذه الحالة لكونه عملامنا فعاللصلاة والثاني أنمعناه أتالفساد فهذه الصورة عندهليس الاستفلاف لابه لسعفسد انما الفساد ضرورة حكم شرعى وهوعدم صلاحية الاى الامامسة والرد مردودلانه قالهناك عمل كثبر منغسر عذروههنا

فرض المسئلة فيمااذا كان بعذر ولا بلزم من كونه مفسدا اذالم يكن عذركونه مفسدا عندالعذر وكذلك ما أشرناليه في مطلع العث من قول بعض الشارحين ان قول المصنف وقبل الاصل فيه اشارة الى أن مختاره غيره مرد ودلان ترك ذكر الختاروذ كرغيره والاحتجاج عليه غير متوقع من مشله قوله (ومن اقتدى بامام) اذا اقتدى الرجل بن صلى وكعة فأحدث الامام فقد مه صمح الاستفلاف لان صعته ما لمشاركة في التمرية وقد وحدت

(قوله ولان الترتيب فرض ولم نبق بهذا الخروج صحيحة) أقول مطالب بدليل مطرد على هذه المقدمة (قوله فاويوقف الخروج على بقائها صحيحة دار) أقول فيه بحث (قوله ورد بأ نالانسلم) أقول الرقلا تقانى (قوله وههنا فرض المسئلة فيميا اذا كان بعذر)أقول لاعذر في تقديم من لا يصلح للامامة (والاولى أن يستخلف مدركالانه أقدر على اتمامها) لعدم احتياجه الى استخلاف غيره التسليم والاقدراً ولى لا محالة قوله (وهو الاصم) احتراز عن روايه أبى حفص أن صلاته (٢٧٦) أيضا نامة لانه مدرك أقل صلاته فيكون كالفارغ بقعدة الامام فدرا لتشهدووجه الاصم

والاولى الامام أن يقدم بعد كالانه أقدر على اتمام صلاته وينبغى لهذا المسبوق أن لا يتقدم لعزه عن التسليم (فاوتقدم بعدى من حيث انتهى اليه الامام) لقيامه مقامه (واذا انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلم م فاوانه حين أتم صلاة الامام قهقه أوأحدث متعدا أو تكلم أو حرمن المسعد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة) لان المفسد في حقه وحد في خلال الصلاة وفي حقه بعد تمام أركانه اوالامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ تفسد وهوا لاصح (فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر التشهد ثم فهقه أوأحدث متمدا فسسدت صلاة الذى لم يدرك أول صلاة الامام عند أي حنيف قرجه الله وقالا لا تفسد وان تكلم أو خرج من المسعد لم تفسد في قولهم جيعا لهما أن صلاة المقندى بناه على صلاة الامام حواز او فساد اولم تفسد صلاة الامام في الفاسلام والكلام وله أن القهقهة مفسدة العزء الذى بلاقيه من صلاة الامام في فسده المناه وينتقض والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد في سدة السبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد في المناسد في السبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد في المناسد في ومن أحدث في ركوعه أو سعود موضأ و بن وضوط لامام لوجود القهقهة في حرمة الصلاة (ومن أحدث في ركوعه أو سعود من قضأ و بن

المسافرين لان اقتماء همانما بوجب المتابعة الىهنا وأما اللاحق فأنما يتحقق فى حقمه تقديم غيره اذاخالف الواجب بان بدأ باتمام صلاة الامام فانه حينئذ يقدم غيره السلام ثم يشتغل بحافاته معه أما اذافعل الواجب بان قدم مافاته مع الامام ليقع الاداء مرتبا فيشير اليهم اذا تقدم أن لا يتابعوه فينتظرونه حتى بفرغ ممأقاته مع الامام ثم يتابعونه ويسلم بهم (قوله يبتدئ من حيث انتهى اليه الامام) بانيا على ذلك فلذا فالوالواستخلف في الرباعية مسبوقا بركعت من اصلى الخليفة ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كالواستخلف مسافر مقيا وصلى ركعتين واليقعد فسدت صلاته وصلاة القوم كذاهذا مهذا فرع على المسبوق بكية صلاة الأول فاول يعلم بتمركعة ويقعد قدرالتشهد ثم يقوم وبتم صلاة نفسه ولايتابعه القوم بل يصبرون الى أن يفرغ فيصاون ماعليهم وحدانا ويقعدهذا الخليفة على كل ركعة احساطا (قول وهوالاصم) احتراز من رواية أبى حفص انها نامة فالواوكا نها غلط لانه استغل بتقسيم يسستدى أتخالفة في الجواب ثم أجاب في الفصلين بان صلاته تامة والافهو محتاج الحالبناء وضكه في هذه الحيالة يفسد وكذا ضحك الخليفة وهذا لانه صارماً مومانه بعد الحروج من المسجد وأنا قالوا لوتذكرا خليفة فاثنة فسدت مسلاة الامام الاول والثانى والقوم ولوتذ كرها الاول بعدما خرجمن المسحد فسدت صلاته خاصة أوقيل خروحه فسدت صلاته ومسلاة الخليفة والقوم (قهله فان لم يحسدت الامام الاول الخ الفظ الأول هناتساه الدليس في صورة هذه المستلة امام عان أذكيس فيها استخلاف بل حاصلهار حل أم قومامس وفن ومدركن فلاانتي الى على السلام قهقه أوأحدث متعدافسدت صلاة المسبوقين عندالكل غمفساد صلاة المسبوقين عنده مقيد عااذا لم يكونواقضوا ركعة بسحدتها قبل أن محدث الامام بان قام المسسبوق القضاء قبل سلام الامام قار كاللواجب وهو أن لايقوم الابعدسلامه أمالوتام فقضى ركعة فسحدلها غم فعل الامام ذلك لا تفسد صلاته لانه استحكم انفراده حتى لا يسجد اوسحدالامام اسموعلسه ولا تفسد صلاته اوفسدت صلاة الامام بعد محوده وكذا لوكان فىالقوم لاحسقان فعل الامام ذلك يعدأن قام يقضى مافاته مع الامام لاتفسد والاتفسد عنده (قولهلانهمنه) أى متم الصلاة والكلام في معناه لان السلام كلام يشتمل على كاف الحطاب فهو من الكلام ف ذاته وفي حكم الذي هو الافساد اذلم يفوت شرط المسلاة وهي الطهارة بل هو قاطع

أنهقديق علمه السناء وضحك الامام فيحقه فيالمنعمن المناء كضعكه ولوضعسك هوفي هـنه الحالة فسدر صلاته فكذااذا ضحك الامامالمستخلف وقدوله (فأن لم يحدث الامام الاول وقعد قدرالتشهد) اغا قسد مذاك لانالقهقهة والحدث العداداوحدا قبله فسدت صلاة الجيع بالاتفاق وقيد بفساد صلاة المسوق لانصلاة المدرك لاتفسد بالاتفاق وفي صلاة اللاحق روابتان قسوله (وله أنالقهقهة مفسدة) لأنها كالحسدث فيازالة شرطالصلاة وهوالطهارة فتكون مفسدة العزء الذى ملاقسهمن مسلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدى لابتنائهاعلها قوله (لانهمنه) المنهي ما اعتبره الشرع رافعاللتحرعة عند الفراغ من الصلاة كالتسليم والخروج بفعل الملي فأن الشرع اعتدهما كذلك كالصلى اللهعلمه وسلم وتعليلها التسليم وعال ألله تعالى فأذاقضت الصلاة فأنتشروا في الارض وقوله (والكلام فيمعناه) يعنى منحيث ان السلام كلاممع التومينة ويسرة لوجود كاف الخطاب وقوله (و ينتقض وضوء الامام)

يعنى عندالعلى الثلاثة خسلافا لزفرفان عنده أن كل قهقهة توجب أعادة الصلاة توجب الوضوء ومالافلالانه في فكانه معنى المنصوص عليه من كل وجه ولهم أنم اوجدت في حرمة الصلاة لانه لوسم افي هذه الحالة وجب عليه سيوده فتكون مفسدة الوضوء فكاته قطع الصلاقيه فلم يفسدشي من صلاة المسبوق بخلاف القهقهة لتغويتها الطهارة فتفسد مرأ تلاقيه في من صلاة المسبوق ولهذا لو تكلم الامام بعد فدر التشهد فعلى القوم أن يسلوا ولو تعد الحدث أوقه قد ذهبوا ولم يسلوا

﴿ وهذا فصل في المسبوق كناوعدناه ﴾ وهومن لم درك أول صلاة الامام هو كالمنفر دالا في أربع مسائل احداهالايجو زاقتداؤه ولاالاقتسدامه لانهمان تقرعة أمالونسي أحدالمسوقين المتساومين كية ماعليه فقضي ملاحظ اللا آخر بلاا قتداء وصح "مانه الوكرنا وباللاستئناف يصبر مستأنفا فاطعا للاولى بخسلاف المنفسر دعلي ما مأتي "مالثهالوقام اليقضاء ماسسيق به وعلى الامام متعسد تاسمو قسل أندخل معه كانعلسه أن بعود فيسجد معهمالم بقسدالر كعة بسجدة فان لربعه حتى س عضى وعلب أن سجد في آخر صيلاته بخيلاف المنفر دلايلام والسجود لسهوغيره وابعها بأتي مرالتشر بق اتفاقا مخلاف المنفرد ولا محب عليه عنداً بي حنيفة وفي اسوى ذلك هومنفر دلعدم المشاركة فبما يقضيه حقيقة وحكما ولايقوم الى القضاء بعدالتسمليتين بل ينتظر فراغ الامام بعدهم السبؤعلى الامام فيصبير حتى بفهم أن لاسهوعلب اللوكان لسعدقلت هذا اذا اقتدى عن برىسحودالسهو بعدالسلام أمااؤا اقتدى بمزيراء قبلهفلا ولايقوم المسبوق قبل السلام بعدقدر التشهدالافيمواضع اذاخاف وهوماسح تمامالمدة كوانتظرس لامالامام أوخاف المسبوق في الجعة والعسدن والفعر أوالممذورخرو جالوفت أوخاف أن متدره الحدث أوأن تمرالناس من يدبه ولوقام في غسرها بعدقد والتشهد صور مكره تحرعا لان المسابعة واحسة بالنص قال صلى الله عليسه وسلم اغاحعل الامام لمؤتمه فلأتختلفوا علسه وهذه مخالفة الىغسرذلك من الاحادث المفددةالوحوب ولوقامقيله قال في النوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تحوزيه الصلاة حاز والافلا هذافي المسوق بركعة أوركعتن فان كان شلاث فان وحدمنه قسام بعد قشهد الامام حازوان لمنقرأ لانهسقرأفي الماقنتين والقراءة فرض في ركعتن ولوقام حسث يصيروفرغ قبل سلام الامام ونابعه فىالسلام قيل تفسد والفتوىءلي أثلا تفسدوان كاثافتداؤه بعدالمفارقة مفسدالان هذامفسد بعد الفراغ فهوكتعدا لحدث في هذه الحالة ولوسه المسبوق مع الامام سباهبالاسه وعليه وان ساريعيده مقق سهوه بعدا نفراده ولوسساعلي ظن أن علسه أن يسارمعه فهوسلام عدعتم البناء ولوظن الامامأن عليسه سهواف حدوتانعه المسبوق ثم علمأن لاسهوعلسه فيهروا بثان ويناءعلهما اختلف المشايخ وأشبههما فساد مسلاة المسبوق وقال أوحفص الكيير لاويه أختذا لصدر الشهيدوالاول ساءعلى أن زيادة سحدتين كزيادة الركعة مفسدعلى مابعرف في مسائل السحدات وساءعلى ذلك فالوالو تاسع المسموق الامام في السحد تن بعدما فيد بالسحدة فسدت صبلاته كزيادة ركعة والحق أن الفسادلس إذاك لانمن الفقهاءمن قال لاتفسديز بادة سجيد تبنيل الميوحب للفساد الاقتسداء في موضع علسه الانفرادفسه ألاترى أن اللاحق اذا سحداسه والامام مع الامام تكون زيادة معدتين فأنه لايعتد بهماحتي يحب عليسه أن يسعدفي آخر صلاته مع أنه لاتفسد صلاته مذلك ولوتذكرا لامام سحدة تلاوة وعادالي قضائهاان لم يقسدالمسبوق ركعشبه بسيمدة فانهر فيض ذلك وشامع فيهاو يسجد معه السهو ثم يقوم الى القضاء ولولم بعد فسدت مسلاته لانعود الامام الى سحود الثلاوة برفض القعدة وهوبعد فمبصر منفردالانما أتي مدون ركعية فسيرتفض فيحقبه أبدتنا واذا ارتفضت لا يحوزله الانفراد لانهسذا أوانافتراض المتابعة والانفراد في هذءا لحالة مفسدالصلاة ولوتابعه بعدتقسدها بالسحدة فبهافسدت رواة واحدةوان لمشامع فؤروامة كاب الصلاة تفسدأيضا وفيروامة النوادرلا وحدروا بةالاصل أنالعود الى سعدة التلاوة رفض القعدة فتسن أنه انفردقيس أن يقعد

الامام وحدرواية نوادرأ فيسلمان أنبارتفاض القعدة في حق الامام لايظهر في حق المسموق لانه بعدماتم انفراده وخرج عن متابعتهمن كل وجه فلا تعدى حكمه المه كالوار تفضت كلهافي حقه ومداستحكام انفراده بأن ارتد والعداذ بالله الامام بعداتها مهاأ وصلى الطهر يوم الجعة يقوم تمراح الى الجعة ارتفض ظهره في حقه لاحقهم ألاترى أن مقم الواقتدى عسافر وقام قبل سلامه لاعمام فنوى الامام الاقامة حتى تحول فرضه أر بعاقان لم يكن سعدعاد الى متابعة الامام وان لم بعد فسدت وان سعد فانعاد فسدت وانام يعسد ومضي عليهاوأتم لانفسد ولوتذ كرالامام سعدة صلبية وعادالها تنابعه وان لمتابعه فسدت وأن كان قدركعته بالسعدة تفسدف الروايات كلهاعادأ ولم يعسدلانه انفرد وعليسه ركنان السجيدة والقعدة وهوعا يزعن متابعته بعسدا كالءالر كعة ولوانفرد وعليسه ركن فسسدت فهنا أولى والامسل أنهاذا افتسدى في موضع الإنفراد أوانفرد في موضع الافتداء تفسدوالتخر يج غيرخاف فمارد علمك وعلى الاول شنى فسادصلاة المسبوق واللاحق اذا افتد باعثلهما ثم السبوق يقضى أول للانه فيحق القراءة وآخرها فيحق التشهد حتى لوأدرك مع الامام ركعمة من المغسر ب فانه يقرأ في الركعتين بالفائحة والسورة ولوترك في احداهما فسدت مسلاته وعليه أن يقضى ركعة بتشمد لانها انيته ولوترك حازت استعسانا لاقساسا ولوأدرك ركعة من الرياعية فعليه أن يقضى ركعة ويقرأفها الفاتحة والسورة ويتشهد لانه بقضى الاخرفي حق التشهدو بقضى ركعة بقرأفها كذلك ولايتشهد وفى الثالثة يتفسير والقراءة أفضل ولوأدرك ركعتس يقضى ركعتين يقرأ فيهسما ويتشهدولو ترك فى مداهما فسدت لانماية ضي أول صلاته ولوكان أمامه ثركها من الاولسين وقضاها في الآخريين وأدرك المسنبوق الاخرين فالقراءة فما يقضى فرض علسه لان تلك القراءة تلخيق عملهامن الشفع الاول فقدأ درك الثاني خالباعن القرامة حكما ولوأ درك فى التشهد الصيرانه يترسس ليفرغ من التشهد عنسد سلام الامام أوفى جهرالقرامة لايثى حستى يقوم الى القضاء ولوسها في قضاء ماسسى به وقسد سخد معالامام لمهوعلمه فانه يسحد النافي آخر صلاعلهموه وان أيكن سحد تحزيه سحد تان عن الكل كالونكررالسهو والمسحانه وتعالى أعلم همذاوأ ماالمسموق اللاحق وهوالذي اقتدى بعدماصلي الامام بعض الصلاة ركعة مشلا ثم أخرعنه لنوم أو زجه ولم يجدم كانافانه سدأ في الفضاء بما أدرك الامام فيسه ثم عاسبق به وهذا عندز فرفرض وعنسدنا واحسعلى مانذ كرمن قريب فاوعكس هدا الترتيب اتصح مسلاته عنده وتصم عند دنائم اما أن يستيقظ في الرابعة أو بعدما فرغ الامام فان كان بعددالرابعة والفراغ بأتى عافاته أولآ حال فومه فسأتى ركعة لابقرأ فيها ويقعدمتا بعسة لامامه ثم يقوم فيأتى بركعة لا يقرأ فيهاو يقعد لانها فأنيته ثم يأخرى لا يقرأ فيهاو يقعدمتا بعدة لامامه ثما حرى لايقرأ فيهاو يقعد للغتموان كان فحالرا بعة قبسل الركوع فنى شرح المجمع يصلى فيماأ درائما فاتهمع الامامأ ولاثم بقضى مافاته رعامة الترتب فاونقض هذاا لترتب فتاسع فيساأ درك ثم قضى ماسبقه به شمانام فيه جازعند ناوعند زفر لا يحوز اله شمنقعد على رأس كل ركعة آمافها أدرك فلمتابعة الامام وفيا بعدهالاتها ثانيته وفي فالنته للنابعة فانهاقعدة ختم الامام وفيابعدها خمه ولا يسحد اللاحق مع الامام بسهوالامام بل يقوم القضاء ثم يستعد عن ذلك بعد الختم وأمامن أدرك أول صلاة الامام فهو اللاحق لاغير واسحكم القتدى فلا يستعد السمواذاسها فها يقضى ولايقرأ فمه ولوتبدل احتماده فمسه فالقباة الىغبر يجتد الامام بعدفر اغ الامام تفسد ولوكأن مسافر افنوى الاقامة فيه أودخل مصره الوضووفيه بعدفراغ الامام لاسفل أربعا بخلاف المسموق في كلذاك وعرف من هذا أن تعريف اللاحق بنأ درك أول صلاة الامام تساهل بلهومن فأنه بعدماد خسل مع الامام بعض صلاة الامام

وقوله (ولا يعتد) وفي بعض النسخ يعيدوهما منقار بان لان عدم الاعتداد يستازم الاعادة (لان اتمام الركن بالانتقال والانتقال مع الحدث لا يتحقق) لان المنتقل المهجر من الصلاة وأداء بزءمنها بعد سبق الحدث مفسد (قلابة من الاعادة) والقياس أن ينتقض بالحدث بسبق المدث في عما أدى لكن تركاه بالاثر الوارد في البناء في قائدة الاكن الذى سبقه الحدث في عمل القياس ولانما أعلام المحدث في المناء في المناء المحدث في المناء في المناء المحدث في المناء المحدث في المحدث في المناء في المناء

ومن ذكر في ركوء ــــه أومحودهأنعلسه سعدة فانحطمن ركوعه أورفع رأسه من سعوده فسعد التي ذكرها صلسة كانت أوتسلاوه أعاد آلركوع والمحسود لتقع الافعال م سقدرالامكانوهذا سان الاولى لان مراعاة السترتب فيأفعال الصلاة ليست بركن ألاترى أن المسسوق سدأ بماأدرك معالامام ولوكان الترتب رككا لماحازله تركه بعددر الجماعة كالسترتدب بمن الصاوات فاوترك الاعادة جاز لان ذكر السعدة لاينقض الركوع فيصح الاعتداديه بخسلاف سق الحدث فانه ينقضه كاتقدم وهومعني قولهلان الانتقال مع الطهارة وعن أبي توسف أنه بلزمه اعادة الركوع لان القومة عنده فسرض فحث انحطمن الركوع ولمرفع رأسه فقدترك الفرض فعلسه الاعادة وطولب بالفرق بن

ولا يعتد بالتى أحدث فيه الان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتفقى فلا بدمن الاعادة ولوكان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع لا نه يمكنه الاتمام بالاستدامة (ولو تذكر وهورا كع أوساجد أن عليه سيدة فانحط من ركوعه أو رفع رأسه من مصوده فسيدها يعيد الركوع والسجود) وهذا بيان الاولى لتقع أفعال الصلاة مرتبة بالقدد والممكن وان لم بعد أجزأه لان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد وعن أبي يوسف وحده الله انه تازمه اعادة الركوع لان القومة فرض عدد مقال (ومن أمر جلاوا حدا فأحدث وغرج من المسيد فالمأموم المام نوى أولم ينو)

(قول لان اتمام الركن بالانتقال) هـذاخر جعلى قول محدا ماعلى قول أبى بوسف فلاعلى ما يعرف في سحودالهم وانشاءالله تعالى لكنعلى كلاالمذهبين لولم بعددال الركن فسدت الصلاة أماعلى قول مجد فلماذكر وأماعلى قول أي بوسف فللافتراض القومة والملسة عنده ولا يتعققان مع الطهارة الا بالاعادة وحاول تخريجه فى الكافى على الرأيين بأن التمام على نوعين تمام ماهمة وتمام مخرج عن العهدة فالسعدة وانتمت الوضع ماهية لكن لمتم تمام مخرجاعن العهدة اه بعنى والثاني ه والمرادفي الهداية (قولدانعليه سعدة) أى صابية أوالتلاوة (قوله وهذا بيان الاولى) لان الترتيب ليس بفرض فيما شرعمكر راف كل الصلاة أوكل ركعة بمخلاف المتمدعلي ماقدمنا تفصله في أول صفة الصلاة فارحم السبه وفيسه خلاف زفرعلى ماذكرناه آنفا بقيأن انتفاء الافتراض لايستلزم ثبوت الاولوية لجوآز الوجوب ثمالوجوب هوالثابت على ماقدمه المصنف فيأول صفة المسلاة عندء قالواجبات حيث قال ومراعاة الترتيب فيساشر عمكر وامن الافعال فأشار في السكافي الى الجسواب حيث قال والن كان الترتيب واجبافقدسقط بالنسيان لكنه لايدفع الواردعلى العبارة أعنى تعليل الاولوية بانتفاء الافتراض فيالمتكرر بلتعليله انمياهو يسقوط الوجوب بالنسدان ثموحه قول زفرفي الخلافية أن الصلاة يجل ولم يقع البيان الاكذلك قلناممنوع فان المسبوق مصل أول صلانه أولا ثم يقضى مافاته فعلم أن الترتيب بن الركعات لم يعتبر فرضا لان الركن لا يسقط ومذر المسبوقية بخلاف الواحب قد مقوم العذر في اسقاطه شرعا وعلى هدذا لوعكس المسبوق اللاحق الترتيب الذىذكرناه فى حقه آنفا كان آثما عندنا وانصحت صلاته غعلى قوله اذاقضي السجدة وجبعليه قضاء جيع ماأتي بعدها لعدم الاعتداديه حيث كان قبله ما بفترض تقديمه وعند ناقضاء الركن الذي حددث فسه الذكر استعماما لاغمران قضاهاعفيمه ولهأن يؤخرهاالي آخرااصلاة فيقضها هناك كاهوالمذكور فالهددامة وفي فتأوى قاضيفان في آخرفصــل مانوحب السهوماهوظاهر في خــلافه قال في امام صـــلي ركهــة وترك منها

هذا وبين ما اذاعادالى السحدة الصلبية بعد ما قعد قدر التشهد قائه ترتفض القعدة وكذالوتذكر في الركوع انه لم بقر القرآن فعادلقراءة الفرآن ارتفض الركوع وأحيب بأن القعدة المعار تفض بالاتبان بالسحدة لان النبى ملى الله عليه وسلم على تمام الصلاة بالقعدة في قوله عليه السلام اذاقلت هدا أو فعلت هذا فقد عن صلاتك فلوقلت بحواز تأخير هاءنها كان عمام الصلاة بذلك الغير وهو خلاف النص وكذلك لا يجوز تأخسر القيام أوالركوع عن السحود لان القيام وسسلة الى الركوع والركوع وسسلة الى السحود حتى ان من لم يقدر على الركوع والسحود لا يحب عليه القيام والوسائل متقدمة على المقاصد والقراءة زينة القيام في كانت تأبعة له (ومن أم رجلا واحدا فأحدث وخرج من المسحد فالمام وعلى الامام ذلك (أولم ينو)

(لمانيه)أى في تعيينه اماما (صيانة صلامًا لمقندى) لانه لولم يعين اماماخلامكان الامامة عن الامام وهو يوجب فساد صلامًا لمقتدى فان قُيل النعين لا يصقق بلا تعيينُ و تبعين أجاب بقوله (وتعيين الاول لقطع المزاحة) ولامن احم فكان التعيين موجود احكاواذا تعين اذاك كان كالستضلف حقيقة فتتم صلاته مفتديا (لم ٨٦) به (ولولم يكن خلفه الاصي أواص أواختلف المساع فيه فقيل تفسد صلاة الامام

لمافه من صمانة الصلاة وتعين الاول لقطع المزاجة ولامن احمة ههناو يتم الاول صلانه مقتمديا بالثاني كاأذا استخلفه حقيقة (ولولم يكن خلفه الاصبى أوامرأة قبل تفسد صلانه) لاستخلاف من لا يصلح للامامة وقيل لا تفسد لانه لم يوجد الاستخلاف قصد اوهو لا يصلح للامامة والله أعلم

وبابما يفسدالصلاة وما يكره فيهاك

(ومن تكلم في صلاته عامدا أوساهما بطلت صلاته) خلافالشافي رجه الله في الخطاو النسيان سعدة وصلى أخرى وسعدلها فتسد كرالمتروكه في السعود أنه برفع رأسممن السعودو بسعد المتروكة مُرْعيدما كان فيها لا مُهاار تفضت فيعيد هااستعسانًا أه قال فأماما فبل ذلك الى المتروكة هل رنفض ان كانما يخلل بن المتروكة وبعن الذي تذكر فيهار كعية مامة لا ترتفض ما تفاق الروا مات فلا تلزمة اعادته وانام تكن ركعة تامة فكذاك في ظاهر الرواية وروى المسنعن أبي حنيفة أنهر تفض وقال قبله فيه وانتذكر وهو راكع فى الثالثة أنه ترك من الركعة الثانية محدة محد المتروكة ويتشهد م يقوم فيصلى التبالشية والرابعسة بركوعه ماوسعودهما لانهليا تذكرفي الركوع والركوع قبل وفع الرأس بقب الارتفاض فستصوده المتروكة رفض الركوع بخلاف مابعد التمام أه والاصحمافي ألكتاب للفاعدة التي قدمناها في أول ما وصفة السلام من أن الترسب بين ما يتعدف كل الصلامن الاركان وهوالقعدة وبنغ مرهامطلقاشرط لامن المتحدفى كلركه مةوهوا لمتعددفي كل الصلاة وس المتعدد فى كل ركعة لان الشرع علق التمام القعدة فلوجازة أخرشي عنهالكان ذلك العسرمتعلقه وهومنتف شرعا بخلاف تقديم سعودالركعة على ركوعهاوالركوع على القسام لانالركوع شرع وسساةالى السحود بعده والقيام الحالركوع فسلايتمقق ذلك الا بالتقدم المعهود وكذا بتقدم القراءة على الركوع لانهاز ينته فلا تصقق الاقيه فلا يتصور تقديمه عليها وبتذكر السعدة في ركوع الثانية مثلا من الاولى لم يتحقى تقديمه على ركوع الاولى بل هوفى محله من النعدية غاية الامرانه صار بعدر كوع النابية أيضااذ الم يعسد على ما هوالا مراجا ترخلافالزفر وهوفي التقدر قبله لالتعاقه بمعله من الركعسة الاولى ووجوب كونه قبله يسقط بالنسيان بدليل حال المسبوق لاشترا تحهما في العذر بخلاف السحدة فى القعدة لانه قصد فى الحتم كونه فى القعدة معنى وصورة فلا مكنى اعتمارها مناخرة عن السحدة المتذكرة فيها (قول لمافيه من صيانة الصلاة) الاشك أن صلاة المأموم مرادة بهذا أماصلاة الأمام الحدث فظاهرالنها به أنهاهي المرادة بناء على فساد صلاته اذالم يستخلف حتى خرج وقد قدمنافيه روايتين والشيخ أبهم الصلاة فيراد صلاقمن تفسد صلاته أعممن كونه المأموم أوالامام على احسدى الروايتين وعندى انهيشكل فساد مسلاة الامام لان الاستغلاف ليس من أدكان المسلاة بلغايته الوجوب تحصنالصلاة غبره عن الفسادوهو قادر عليه والامام منفردفي حق نفسه فغلية مافي خروجه الداستغلاف تأثيمه لمسعمه في فساد صلاة غيره فصار كامام تعد التأخر عن خلفه حتى فسلدت سقدمهم علمه (قول دولو لم يكن خانه الاصى أوامر أن) أوأى أى من لايصل للامامة (قول م ليوحد الاستفلاف منه قصدًا) وماحكم بكون الاول خليفة الالتصير صلاة الامام والمأموم وهذالواعتبرنا هدا الاعتبار لاصلاح صلاة المقتدى كان فيه افساد صلاة الامام فدار الامر منه فتفسد على الامام وتصع على المقندى وبينءدمه ينعكس فوحب الترجيم ووجه ترجيم عدمه غنى عن البسان

فقط الاستخلاف من لايصل لارمأمة حكافانه أسانعسن الامامة كان الامام مقتدما به ومن اقتدىءن لا يصلم للامامة فسسدت صلاته (وقمل لاتفسد صلاته) لأن الاستغلاف اغتامكون حقيقية أوحكا ولاشئ انهما عوجود أماحقيقة فظاهر لانالفرض عدمه وأما حكماف لانه يقنضى صلاحت للامامة والفرض عدمها ومنهم من يقول تفسد صلاتهمالانهلاتعين صاركاته استخلفه فنفسد صلاة الكل ومنهممن يقول تفسدصلاة المقندى خاصة وهو الصيح لانهلالميصر مستغلفا لأحقمقة ولاحكما لماذكرنابق الاماممنفردا فلاتفد صلاته وتفسد صلاة المقندى لخلومكان امامه عن الامامة

اسما ينسد الصلاة ومابكرمفهاك

هذا البابليبان العوارض التي تعرض في الصلاة باخسار المسلى فكانت مكسبة وأخره عمانقدم لكونهاسماوية (ومن تكلم في صلاته عامداأ وساها بطلت صلانه وقال الشافعي لاتفسدفي الخطاو النسمان

الا اذاطال الكلام) ولم يفرق المصنف بن الدمو والتسيان لعدم التفرقة بنهما ف حكم الشرع والسهوما تنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ مالا يتنبه بالتنبية أويتنبه بعداتعاب والنسبان هوأن بخرج الدرك من الخمال على ماعرف في موضعه

(ومفزعه) أى ملحوه (الحديث المعروف) وهو قوله صلى اقد عليه وسلم وفع عن أمتى الخطأ والنسيان الحديث و وجه الاستدلال أن حقيقته ماغير من فوعة لويوده ماين الناس فيكون الحكم وهو الافساد من فوعا (ولنا) حديث معاوية بن الحكم قال صليت خلف وسول الله عليه وسلم فعطس بعض القوم فقلت يرجك الله فرمانى القوم بأيصارهم فقلت وأثكل أماه مالى أداكم تنظر ون الى شروا فضر واأيدي سمعلى أفحاذهم فعلت أنهم بسكتونى فلمافرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعانى فوالله مارأيت معلى أحسن تعليم امن ما كهرنى ولاز جرنى ولكن قال (ان صلا تناهد فيها أن عنى الله عوز مع عدم الطهارة لا يجسون مع الكلام فيها من حقها كاجعل وجود الطهارة فيها من حقها (٢٨١) فكالا يجوز مع عدم الطهارة لا يجسون مع

﴿ بابمايفسد الصلاة ومايكره فيها ﴾

(قوله ومفزغه الحسديث المعروف) رفع عن أمتى الخطأ والنسيان الخ الفقهاءيذكروته بهسذا اللفظ ولايوجد بهفى شئمن كتب الحديث بآلان الله وضع عن أمنى الخطأ والنسيان ومااستكر هواعلسه روامانماجه وابن حبان والحاكم وفال صيع على شرطهما وفوله ولناة واصلى الله علب وسلم انصلاتنا ألخ) روا مسلمن حديث معاوية بن الحكم السلى قال بينا أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليسه وسلم اذعطس رجل من القوم فقلت له يرجسك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت والمكل أماه ماشأنكم تنطرونالي فحسلوا يضربون بأيديهم على أغاذهم فليادأ يتهريص توني ليكني سكت فلياصلي رسولاالله صلى الله عليه وسلم دعاني فبالى هووأى مارأ يت معلى افيله ولا بعده أحسن تعليمامنه فوالله ما كَهُوني ولاضر بي ولاشتنى مُقال أن هدد الصلاة لا يصل فيهاشي من كلام الناس اعداهوا لتسبيح والتكبير وقراءة القرآن اه وقدأ جابوا بأنه لايصلح دليسلاعلى البطسلان بل على انه محظور والحفار لايستازم البطلان واذالم بأمره بالاعادة وانساعله أحكام المسالاة فلناان صمرفانسا بين الخطر حالة العد والاتفاق على أنه حفر برتفع الى الافسادوما كان مفسدا عالة العد كان كذلك عالة السهولمدم المزيل شرعا كالاكل والشرب وقوله رفع عن أمتى أوان الله وضع عنهم من باب المقتضى ولاعوم له لانه ضرورى فوجب تقديره على وجه يصع والاجماع على أن رفع الاتم مها دفلا وادغيره والالزم تعممه وهوفى غسر محسل الضرورة ومن اعتبره في المنكم الاعممن في المنسوالا تخرة فقد عمه من ميث لايدري اذقذ أثبتسه فى غسير على الضرورة من تحميم الكلام وصاركا اذاأطال الكلام ساهيا فانه بقول بالفسادفان الشرع اذادفع افساده وجبشمول الصحة والافشعول عدمها وكالاكل والشرب وانمساعتي القليسلمن المل لعدم الاحتراز عنه لان في الحي حركات من الطبيع وليست من الصلاة فاواعت برافساده مطلقال م الحرج في اعامة صحة المسلاة فعنى مالم يكثر وليس الكلام من طبيع الحي (قول بخلاف السلام ساهياً) جوابعن قياس مقدرالشافعي رجه الله على السلام ساهيا وهوظاهر من الكتاب (قوله فان أن فيها)

وجود الكلاموهو واضع حدد فان قسل و كان مفسدالأم بالاعادة ولم شت قانا هذا استدلال بالنني وهوباطل سلناه ولمكن العملم بالنسخ شرط ولم يكن فلم يأمره بالاعادة كسلم أيهاجر وقوله (ومارواء محسول على دفسع الاثم) حدواب عن استدلاله بالحسديث المغسروف وتقريره أنحكم الأخرة وهو الاغمراد بالاجماع فلايكون حكم الدنيا مراداو إلالزم عوم المشترك أوالمقتضي وكالأهما باطل على ماعرف في موضعه وقوله إبخلافالسلام ساهما) حدوار، عمايقال السلام كالكلام في أن كل واحددمنهما قاطع وفى السالام يفصل من العمد والتسان فكذلك الكلام ووحهه أن السلام ليس كالكلام (لانه مسن الاذ كار) اذالمشهديسلم

(٣٦ - فتح القدير اول) على النبي صلى الله عليه وسلم وهواسم من أسماء الله تمالى وانما أخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتصفق معنى الخطاب في معند القصد فاذا كان فاسيا أخفنا مبالاذ كارواذا كان عامدا أخفنا مبالكلام علا بالشهين بخلاف المكلام فانه بنافى الصلاة على كل حال فكان مبطلالها كذات وطولب بالفرق بينه وبين أفعال تنافى الصلاة فان القليل منها غير مفسد وأجيب بأن الاحتراز عن قليلها غير مكن اذفى الحي حركات طبيعية ليست من الصلاة فلا تفسد حتى تدخل في حيزما يمكن الاحتراز عنه فاستوى القليل والكثير وليس في الحي كلام طبيعي لا يمكن الاحتراز عنه فاستوى القليل والكثير قوله (فان أن فيها أو تأوه) الانين صوت المتوجع وهو الكثير وليس في الحي كلام طبيعي لا يمكن الاحتراز عنه فاستوى القليل والكثير قوله (فان أن فيها أو تأوه) الانين صوت المتوجع

وفسل هوأن يقول آه والتأومان يقول أو موارتفاع البكامهوأن عصل به حروف وكل ذاك اماأن يكون من ذكر المنة أوالنارا ومن وجع أومصيبة فان كان الاول لم يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان الثانى قطعها لان فيه اظهارا لمزع والمصيبة فيكان كل منهما دليلا على أمر والدلالة تعل على الصريح اذالم يكن هنال صريح يخالفها ولوصر حبذ كر المنسة والنارفة فقال اللهم انى أسألك المنه وأعوذ بك من الناولم يضره ولوصر حباطها والوجع فقال انى مصاب فسدت ملائه فلكذاك بالدلالة اذليس عقصر بع يخالفها وعن أبي يوسف أنه اذا قال آه لم تفسد في المسال بين سواء كانعن ذكر المنسة أوالنارأ ومن وجع ومصيبة وأوه تفسد وقبل الاصل عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وهما (٢٨٢) زائد تان أواحداهما لا تفسد وان كانتاأ صليتين تفسد وهذا لان أصل كلام

العسرب ثسلاثة أحرف

لاحتماحه الىحرف متدأ

مهويرف بوثفعليه وبرف

يفصل ينهما فالحسرف

الواحدأ قل الجلة فلا بطلق

عليهاسم الكلام والحرفان

ان كان أحسدهما من الزوائد كذلك لانه نظرالي

الاصل على مرف واحد

وأمااذا كانتاأ صلىتى فقد

وحدالا كثروهو نقوممقام

المكل والحسر وف الزوائد

علىمعنىأن كلزائدلامد

وأن يكون منها لاعكسه

جعوها فيقولهـم الموم

تنساه وعلى هــذاقوله آه

لاتفسد لاغمامن الزوائد

وأومتفسد لانهزا تدعلي

حرف من فانه في الزوائد على

حرفان لاستطر الحالاصالة

والزيادة قال المصنف (وهذا

لايقوى لان كلامالئاس

هوالمفسدوكلام الناسفي

متفاهم العدرف يتبع

وجودالهما وافهام المعنى

و يتحقق ذلك في حروف

كلهازوائد) فالفالنهاية

فارتفع بكاؤه فان كانمن ذكرا خنة أوالنارلم يقطعها) لانه يدل على زيادة الخشوع (وان كانمن وجع أومصيبة قطعها) لان فيه اظهارا لجزع والتأسف فكان من كلام الناس وعن أى يوسف رجه الله ان قوله آه لا يفسد في الحياين وأو يفسد وقيل الاصل عنده أن الكلمة اذا اشتملت على حوفين وهما زائد تان أواحدا هما لا تفسد وان كانتا أصليتين تفسد وحروف الزوائد جعوها في قولهما ليوم تنساه وهذا لا يقوى لان كلام الناس في متفاهم العرف بتبع وجود حروف الهجاه وانهام المعنى ويتعقق ذلك في حروف كلها ذوائد

أى قال آما وتأوم أى قال أو مو نحوه (قول فارتفع بكاؤه) أى حصل به الحروف (قول هفكان من كلام الناس) صريح كلامه أن كونه اظهار الوجع بلفظ هوالمصبوله كلاما فلا يحتاج في تقريره الى فولهم لانه اذا كان اظهار الوجع فكا ثه قال أدركوني أو أعينوني بخيلا في اظهار الرغبة والرهبة لانه كقوله أدخلني الجنة وأعذني من النار وذلك غسيرم فسداذ يعملى ظاهره أن كونه دالاعلى ذلك الكلام صيره كلامالكن مجرد كونه اظهار الذلك هوالذي يصيره كلاماوهذا هوالحق و رشعه في الكلام مع أي يوسف حيث السترط في كون اللفظ مفسدا كونه وفين زائد بن أواً حسد هما بقوله وهد ذا لا يقوى لان كلام ولدن تألفظ الماسترط في كون اللفظ الماسة و ووفي وافهام المعقى ولاشك أن اظهار الوجع باللفظ افادة معنى بهفيكون نفسه كلاماوان لم يكن فيه وضع واشتراط الوضع اصطلاح حادث في الكلام ولوسلم بموته لغة اذليس كونه خارجاء ن على الصلا معتمون في المالين أي الخشوع والمرابي وقوله لا تفسد اذليس كونه خارجاء ن على الصلامة متحق فاعد وقوله في المالين أي الخشوع والمراب والمعمون المعاملة وسلم نفخ في صلاة الكسوف فقال أف ألم تعسد في أن لا تعسد بهم وأنافه من فا بالسكوت ونهما على في وقوله في مناورو منا وقوله في مناوا قعدة حال لاعوم المان في حود من الاحاديث (قول في قوله في الميم تسام) سمط منفر منسام النفس أبن هومن أمان وتسهيل وقد جعها العلامة ابن مالكلام والوسلام ألبيت

هناء وتسليم تلاوم أنسه ، نهامة مسؤل أمان وتسهيل

وقال الشافعي رجه الله الانين والبكاء والتأوه يقطع مطلقاً اذاحصل منه حرفاً ن ولنامار وى أنه صلى اقله عليه وقول عليه وسلم كان يصلى بالليل ولصدره أزير كاذير المرجل وبأذيرا لمرجل يحصل الحروف لمن يصغى (قول الله ويتعقق ذلك في حروف كلها ذوا ثد) قال في النهاية قلت هذا لا يردعليسه لان كلامه في الحرفين لان في

فائك اذا قلت أنتم اليوم سألتمونيها فان هسذا مبتدأ وخبروفع لوفاعل ومفعول بهومفعول فيسه وكلهامن حروف الزوائدوهو الزائد مفسد بالاتفاق قلت هذا لا يردعليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد عليهما فان في الزائد عليهما قوله كفولهما وتابعه الشارحون وأقول قول المصينف في حروف كلها ذو آئد يجوز أن يكون المراد بالجمع فيه النثنية وحينتذ يكون معنى كلامه كلام الناس في العرف عبارة عن

(قوله لان فيه اظهارا لجزع والمصيبة الخ) أقول قول المصنف فكان من كلام الناس بدل على ان فساده لكونه نفسه من كلام الناس لافادته اظهارا لجزع والتأسف و مدل على ذلك ماذكره في جواب أبي يوسف أيضا فسلا يطابق ماذكره الشروج فتأمل (قوله المراد بالجمع فيه النشية) أقول أي ما يشعل التثنية وجودالهجا وافهام المعنى وذلك بضقق فى الكلام الذى فيه حرفان من حروف الزيادة فيكون كغيرمن كلام الناس فيكون مفسدا (وان تنصف) وحصل به حروف فاما أن يكون بعذراً ولافان كان الثانى وهوان لم يكن مدفوعا البه أى ان لم يكن بحيث لا يستطيع الامتناع عنه بنبغى أن تفسد عندهما قبل انما قال بنبغى لان المسايخ اختلفوا فيما اذا كان التنصير بمعنى القراءة فقال المنبغ الاسلام لا تقسيد لا تهدير بمعنى القراءة معنى كلشى البناء فانه لكونه لا صلاح الصلاة صادمن الصلاة وكذاذ كره شمس الائمة وقال في الحيط وان لم يكن مدفوعا اليه في التنصيم الا انه فعل لا صلاح الحلق لي تمكن من القراءة ان ظهر له حروف كقوله احاح وتمكلف الماك كان الفقيم اسمعيل الزاهد يقول يقطع الصلاة عندهم الانها حروف هجاء وفيه نظر لان اختلاف المشايخ لا يستلزم ذلك ولا وقع في هذا الكتاب في موضع من اختلاف المشايخ لا يستلزم ذلك و وله عندهما أيضافه تظرلان اختلاف المشايخ لا يستلزم ذلك ويقال في دفع الاول انه لم يشبه المناوحه لا وحد لا فرادهما والذكر فان حل الجمع ههنا أيضاعلى التنبيه الدفع (٣٨٣) النظر الثاني ويقال في دفع الاول انه لم يشب

(وان تصغ بغير عذر) بأن لم يكن مدفوعا الده (وحصل به الحروف بنبغي أن يفسد عندهما وان كان بعذر فهو عفو كالعطاس) والمشاه اذا حصل به حروف (ومن عطس فقال له آخر برجك الله وهوفي السالاة فسدت صلاته) لانه يجرى في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما أذا قال العاطس أوالسامع المحدقة على ما قالوالانه لم يتعارف جوابا (وان استفتح فقتح عليه في صلاته تفسد) ومعناه أن يفتح المصلى على غيرامامه لانه تعليم وتعسل

الزائدعليهما يكون قوله كقولهما اه وأثرهذا الحث فى العبارة فقط فانهلوأ رادبا بلع الاثنين فصاعدا أوصرح فقال ويتحقق ذلك فى حرف بن ذائدين أوأن الجع هذا باعتبار المسكلمين لامتكلم واحدمث ل لانكاح الابشهودمع أنكل نسكاح بشاهدين طاحماذ كره وهوكذال هداوعن أبي يوسف انهان كان الانين يمكن الامتناع مع ذلك الوجع عنه يقطع الصلاة والافلاوعن محدرجه الله أن كان المه خفيفا يقطع والالا (قوله بنبغى الخ) اعماله يجزم بالجواب السوت الخلاف فسااذ الم يكن مدفوعاله بل فعله لقسين الصوت فعنسد الفقيه اسمعسل الزاهد تفسد وعندغرولا وهوالصيرلان ماللقراءة ملحق بها وكذالوتخض لاعدلام أنه في الصلاة ولونفخ مسموعا فسدت واختلف في معنى المسموع فالحلواني وغسيره مايكون له حروف كا ف تف تفسدوا لا قلا تفسدو بعضهم لايشترط المروف الاف الافساد بعد كونه مسموعاً والسه ذهب شيخ الاسلام وعلى هذا لونفرطا را أودعا مماهو مسموع (قوله وانكان بعسدر) أومدفوعااليه أىمبعوث الطبع فانه حينتذ لاعكنه الاحتراز عنه فلا تفسدوم ثله المريض اذا كان لاعال نفسه عنه لا تفسد كالجشاء وعلى هذا يحمل قول أبي وسف في الانين ان كان لاعكن الاحترازعنسه (قوله نقالله آخر) احسترازعا اذا قال لنفسه برحك الله لا تفسد كقوله برجني الله وعن أبي وسف لا تفسد في قوله لغسره ذلك لانه دعا والمغفرة والرجسة وهما يتسكان بعد بث معاومة بن الحكم السابق أول الباب فانه في عمين المتنازع فيه لانمورده كان تشميث عاطس وبالمعني الذي ذكره فى الكتاب (قوله على ماقالوا) اشارة الى بوت الخلاف روى عن أبي حنيفة أن ذلك اذا علم فعد في نفسهمن غيران يحرّل شفتيه فان حرّل فسدت صلاته (قول فسدت صلاته) يعنى اذا قصد التعليم أما

فيهنقل عنالاغة والقيأس يقتضي أن يكون مفسدا فقال شغ وانكان الاول فهوعفوأى معفو كالعطاس وألجشاء فانذاك لايقطع الصلاة وانحصليه حروف هجاء قوله (ومن عطس فقالله آخربرجك الله وهـ و) أى القائل (فى الصلاة فسدت صلاته لانه يجسري في مخاطسات الناس فكانمن كلامهم) وانمافيديقوله آخولانهاذا قاله العاطس لنفسسه لاتفسد صلاته لانه عنزلة قوله رجني الله وبه لاتفسد كذا فىالفتاوى الظهرية (مخلاف ما اذا قال العاطس أوالسامع الجدلة) فأنهلا يفسد (على ما قالوا) وفي هذا اللفظ اشارة الى خسلاف البعض وذكرفي المحمط روى

عن أبى حنيفة ان العاطس يحمد فى نفسه ولا يحرك السانه فان حركه فسدت صلائه وجه الأول ماذكره أنه أم بتعارف جوا با فوله (وان استفتح ففتح عليه) الاستفتاح طلب الفتح والاستنصار قال الله تعالى وكانو امن قبل يستفتح ون أى يستنصر ون و يجوز أن يكون كل واحدم ما ههنا مرادا والاستفتاح أربعة أقسام بحسب القسمة العقلية وذاك لان المستفتح والفاتح اما أن لا يكون الى الصلاة منعدة وليس مما نحن فيها أو يكون المستفتح فيها دون الفاتح أو بالعكس من ذاك فان كانا فى الصلاة فاما أن تكون الصلاة منعدة بأن يكون المستفتح اما ما والفاتح مأمو ما أو لا يكون في الثانية فسدت صلاة كل واحدمنهما (لانه تعليم و تعلم

فكانمن كلام الناس) قال في الاصل ادافت غير مرة فسدت صلاته وفيه اشارة اليانه اذالم شكر ولا تفسد قال (لانه ليسمن أعال السلاة فيعنى القليل منه ولم يشرط في الجامع الصغير) التكرار (لان الكلام في نفسه قاطع وأن قل وهوالصيم وفي الاول لا يكون كالامااستحسانا امابالاثر وهوماروى أنرسول المصلى الله عليه وسلم قرأفى الصلاة سورة المؤمنين فترك منها كأف فلمافرغ منها قال صلى الله عليه وسلم ألم يكن فيكم أبي ين كعب فضال بلى يارسول الله فقال صلى الله عليه وسلم هلا فتصت على فقال ظننت أنها نسخت فقال عليه السلام لونسخت لانبأتكم واماعا فال في الكتاب من اله مضطرالي اصلاح صلاته فكان هذامن أعمال صلاته معني غ اختلف المشايخ بأن المقتدى ينوى الفتع على امامه أوقراءة القرآن فنهم من قال يتوى بالفتح النلاوة ومنهم من قال يتوى الفتح دون التلاوة قال المصنف (هوالعميم) اشارة الى (٧٨٤) أن الاول ليس بعديم لأن المقتدى رخص له في الفتر على امامه ومنع عن أأقر امتفلا بدع

فكانسن جنس كلام الناس تمشرط التكرارف الإصل لانه ليسمن أعمال الصلاة فيعفى القليل منهولم يشرط في المامع الصغيرلان الكلام ينفسه قاطع وان قل (وان فتح على امامه لم بكن كلامامفسدا) استعسائالانهمضطر الى أصلاح سلاته فكان هذامن أعال صلاته معنى روينوى الفتع على امامه دون القراءة) هوالصيرلانه مرخس فيه وقراء ته بمنوع عنها (ولوكان الامام انتقل الى آية أخرى تفسد صلاة الفاتح وتفسد صلاة الاماملوأ خسد بقوله لوجود النلقين والتلقن من غسيرضرورة وينبغي للقندىأن لا يعبل بالفتح والامام أن لا يطبهم اليه بل يركع اذاجا أوانه أوينتقل الى آية أخرى (ولوأ جاب رجلافي الصلاة بالااله الاالله فهدنا كلام مقسد عندأبي حنيفة ومحدرجهماالله وقال أبويوسف رجه الله لايكون مفسدا وهذا الخلاف فيااذا أراديه جوابه له أنه شاميسيغته

اذاأرادالتلاومفلا وكذالوقيسل مامالك فقال الخيل والبغال والجعرأ وكان أملمه كتاب وخلفه رجل أسمه يعى فقال بايحى خدالكتاب ان أرادا كادنه المعنى فسدت لاان أراد القراءة (قوله شرط السكراد) بأن فتع غسيرمرة لانه فعسل ليسمن أفعال المسلاة فبعنى فليسله ولم يشرطه فى الجامع وهوالعصيم لانه كلامُفلايعني قليله (قوله أبكن كلامااستعسانا) هذاأعمن كونالفتح بعدقراه مَمَا تحوز به الصلاة أوقب له وقيد لأن قرأ الامام المجوزيه تفسد لعدم الحساجة اليسه والاصح الاوّل (قوله هوالصيح) احتراز عن قول بعضهم بنوى القراءة وهوسهو لانه عدول الى المنهى عنه عن المرخص فيسه عار وى أنه صلى الله علب وسلم فرأ في الصلاة سورة المؤمن نقراء كلة فلا فرغ قال ألم يكن فيكم أبي قال بلي فالهلافتحت على فقال طننت أنع انسخت فقال صلى الله عليه وسلم لونسخت لاعلتكم وعن على رضى الله عنه اذا استطعك الامام فأطعه وقوله وتفسد مسلاة الامام) هذا قول بعض المشابخ وعامتهم على مايفيده لفظ الحيط على أنه لا يفسدوان أنتقب ل وهوالاوفق لاطلاق المرخص الذي رويناه (قوله اذا جاء أوانه) أجدله للخلاف فيه فان قاضيخان وصاحب المحيط وبكرا اعتبر واأوان الركوع بعد قراءة ملتجب وذبه الصلاة وقال بعضهم ينسغي أن لا يلجئهم السمبل ينتقسل الى آية أخرى أو يركع اذاقرأ المستعب صونا للصلاة عن الزوائد وهذاه والظاهر من جهة الدلسل الابرى الى ماذكر واأنه صلى الله عليه وسلم قال لابي هلا فتصت على مع أنها كانت سورة المؤمنين بعد الفائحة (قول وهذا الخلاف فيما وهدذا أيضا قول المشايخ اذا أراد جوابه) بأن قبل مثلا أمع الله اله آخر فقال لااله الاالله أما ان أرادا علامه انه في الصلاة فلا بنفرغ

مارخصله الىمانهي عنه واغماهذا اذاأراد أن مفتر على غـ مرامامـ مفانه سوى القسراءة دونالتعلمعلى مايذ كرولم بفرق فىالكتاب يينمااذافرأ الامام مقدار ماتحوزيهالصلاةوسنمااذا لمبقرأ واناختلفوافسه اختيارا منه العصيم فانهاذا فقر بعددماقرأ ذلك صع ولاتفسدصلاة واحدمنهما (وانفتح على امامه لميكن كلاما استمسانالانهمضطر الى اصلاح صلاته فكان هذامن أعال صلاته معنى وينوى الفتح على امامسه دون القراءة هو العصيم لانه مرخص فيهوقراءته بمنوع عنهاولو كانالامام انتقل الىآمة أخرى تفسدصلاة الفاتح وصلاة الامامأيضا انأخذيقوله لوحودالنلقين والتلفن من غير ضرورة)

من يقول لا تفسد (و ينبغي للقندى أن لا يعجل بالفتجو ينبغي للامام أن لا يلمثهم اليه) بأن يردد الآية أو يقف سأكتا (بل يركع اذاجاءاً وانها وبنتقل الى آبة أخرى) واعداً طلق الاوان لاختلاف المشائخ فيه فنهم من اعتبرا لاستعباب فقال ينبغي الامام إذا أُرْجَ أَنْ يَجَاوْ زالى سورة أخرى أو يركع اداً كان قرأ المستحب سيانة الصلاة عن الزوائد ومنهمن اعتبر الفرض فقال بكر والامام أن يترتد فبلمئ الفوم الىأن يفتحوا عليه آذا كان فرأمة دارما يتعلق به الجوازواذا كان المستفتم وحده فى الصدلاة وفتح عليه الخارج وأخذ منه فسدت صلاته لوجود التلقن والتلقن وان كأن العكس فان نوى تعلمه فسسدت صلاته وان نوى قراءة القرآن لم تفسد واشتراط التكرادوعدمه قدم قوله (ولوا جابر جلاف الصلاة بلااله الاالله) اذا قبل بين يدى المصلى أله مع الله فقال لااله الاالله فلا يخلو اما أنه أوادجوابه أواعلامه انه فى الصلاة فأن كأن الاول فسدت مسلانه عندا في سخنيفة ومحد وقال أبويوسف لانفسد لان هذا الكلام شاء

به بعد المسلمة المسترك والمسترك يجوز تعين أحدمد لوليه بالقصدوالعزيمة كالتشهيت فانه لاسك أنهذكر بصيغته ويحتمل الشاء والحواب في كالتشهيت فانه لاسك أنهذكر بصيغته ويحتمل الحطاب وقد ألحقه النبي صلى الله عليه وسلم بالمالم المناس عن قصد به خطاب العاطس فان قبل روى أن رسول المه مسلى الله عليه وسلم قال في حواب ابن مسعود حين استأذن على الدخول وهو صلى الله عليه وسلم في الصلاة ادخاوها بسلام آمن في أراد جوابه ولم تفسد صلاته قبل حواب ابن مسعود حين الستأذن على الدخول وهو صلى الله عليه وسلم في الصلاة ادخاوها بسلام آمن في أراد جوابه ولم تفسد صلاته قبل أحاب شمس الائمة السرخسي بأنه محول على أنه انتهى بالقراءة الى هذا الموضع وقياسه على ارادة الاعلام فاسد لانه فيت بالنص على ماذكر وادا قبل بين يدى المصلى مات فلان فقال انا ته وانا المه واحلى الوقاق يعدى أن (٢٨٥) أبا يوسف وافقه ما في أن الاسترجاع الحربيات فارت وهو المصيح ومنه من قال هو على الوقاق يعدى أن (٢٨٥) أبا يوسف وافقه ما في أن الاسترجاع

مفسد والفرقه أن الاسترحاع لاظهادالمصيبة وماشرعت الصلاة لاحله والتهليل للتعظيم والتوحيد والصلاتشرعته وأن كان الثاني لم بفسد بالاجاع لقوله مسلى الله عليه وسلم اذانابت أحدكم نائية فى الصلاة فليسبع فان التسيم الرحال والتصفيق للنساء قوله (ومن مسلى ركعة منالطهر) يعنى اذاصلى رحل ركعةمن ملاة ثمافتتم افتناحا النيا فلا مخسأو اماأن تسكون النانية عن الاولى أوغرها فأن كأن الشائي فقد نقض الاولى وهي المسسئلة المذكورة في الكناب أولا لاندصم شروعه فيحق غساره ومن ضرورته الخروج عن الاولى فتبطل وان كانتافرضين فلايحلو اما أن تكون المسلى

فلا تنف بعز عشمه ولهماانه أخرج الكلام مخرج الحواب وهو يحمله فيععل حواما كالتشمت والأسترجاع على الخلاف في الصير (وان أراداع الممأنه في الصلاة م تفسد بالاجاع) لفواصلي الله عليسه وسلم اذانابت أحدكم ناثبة في الصلاة فليسبع (ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر أو التطوّع فقد نقض الفلهر) لاته صم شروعه فى غيره فيخرّج عنسه (ولوا فتتح الظهر بعد ماصلى منها ركعسة فهى هى وبع ترا بتلك الركعة) لانه نوى الشروع فى عين ما هو فيه فلغث نيته وبتى المنوى على ماله (واذا قرأ الامام من المحصف فسدت صلاته عنداً بي حنيف قرحه الله وقالا هي تامة) لا تهاعبادة للجواب فلانفسدني قول الكل وكذا اذاأ خبريخ بريسره فقال الحددته تفسدني قصدا لجواب لا الاعسلام (قوله فلابتغسير بعزيته) كالم يتغرعند قصداعلامه انه في الصلامع أنه أيضافصد هناك افادةمعكي بهليس هوموضوعاله قلناخرج قصداع الملاة بقوله صلى الله عليه وسلم اذانابت أحد كم فائبة وهوفى الصلاة فليسبع الحديث أخرجه الستة لالانه لم بتغير بعزيته كالم يتغيرعند قصداعسلامه فان مناط كونسن كلام الناسكونه لفظاأ فسديهم عنى ليسمن أعمال الصلاة لاكونه وضع لافادة ذاك فيبقى ماوراه معلى المنع الثابت بحديث معاوية بن الحكم وكونه لم يتغير بعزيته منوع قال السرى السقطى لى ثلاثون سنة أستغفر الله من فول المدللة احترق السوق فرحت فقيسل لىسلت دكانك فقلت الحسد تقه فقلت تسرولم تغتم لامر المسلين وأقرب ما ينقض كلامه ماوافق علسه من الفساد بالفقع على قارئ غسر الامام فهو قرآن وقد تغسيرالي وفوع الافساد به بالعزيمة ولوسم المؤذن فقال مشده مريدا جواب الاذان أوأذن ابتداء وأرادبه الاذان فسدت لقصد الجواب والاعلام لوجودزمان مخصوص أعنى وقت المسلاة وعنسدأبي بوسف لاتفسد حتى يحيعل ولوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم جوابا لسماعذ كره تفسد لاابتداء ولوقرأذ كرالشيطان فلعنه لاتفسد ولوادغته عقرب فقال بسم الله تفسد خسكانا لايى يوسف (قهله لانه صمشروعه في غيره) فساط الخروج عن الاولى صعدة الشروع فى المغاير ولومن وحد فلذالو كأنعنفر دافى فرص فكير ينوى الاقتداء أوالنفل أوالواجب أوشرع في حنازة فجيء بأخرى فكدر سويه مماأ والثانية يصيرمستأ تفاعلي الثانية فقط بخسلاف مااذالم ينوشيأ ولوكان مقتسد بإفكبرالا نفراد يفسدماأ دى قبله ويصسير مفتحاما فواه مانيا (قوله فهي) أَى تلك الركعة التي صلاها قبس الافتتاح الشاني هي أى التي يعتسبها أوالتي وقع

صاحب تربيباً ولافان كان وقعت الشانية نفلاوان لم يكن وقعت فرضاوان كان الاول وهي المسند كورة في الكتاب فانها فقد لغت نيته وبني المنوى الدول على حاله لانه فوى تحصيل الحاصل و يكون ماصلى من الاولى محسو باحتى لوصلى بعدها ثلاث ركعات خرج عن العهدة ولوصلى أدبعا على ظن أن الاولى انتقضت ولم يقعد في الشالثة بطلت صلاته لانه ترك القعدة الاخبرة وذكر في الخلاصة أن هدا اذا نوى بقلبه أما اذا فو يبت ان أصلى القهر انتقض ماصلى ولا يجتزأ به وقوله (واذا قرأ الامام من المصف في قيد الامام انفاقى لان حكم المنفرد كذلك فيل و يحتل أنه قيده بالامام لانه المحتاج الى تطويل القراءة فر عايمت إلى النظر في المصف ولم يذكر في الكتاب مقد ادا في المتابعة والظاهر ما يقرأ وهو مختلف فيسه فيهم من يقول اذا قرأ مقد ادا في عدمه سوا عله سدا أطلقه في الكتاب (لهما أنها) أى القراءة (عبادة) وهو واضح أن القليل والكثير عنده في الافساد سوامو عندهما في عدمه سوا عله سدا أطلقه في الكتاب (لهما أنها) أى القراءة (عبادة) وهو واضح

انضافت الى عبادة أخرى (الا أنه يكره) لانه تشبه بصنيع أهل الكتاب ولا يى حنيفة رجه الله أن حل المصف والنظر فيه و وتقليب الاوراق على كثير ولانه تلقن من المصف فصار كااذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بن الموضوع والحول وعلى الاول بفترقان ولونظر الى مكتوب وفهمه فالصحيرانه لا تفسد علاق ما اذا حلف لا يقرأ كاب فلان حيث يحنث بالفهم عند محدد حبه الله لان المقصود هذا لك الفهم أما فساد الصلاة فبالحل الكثير ولم يوجد

فهاالافتتاح الثاني هي الني هوفها بعده فيعتسب بتلك الركعة حتى لولم يقعد فيما بق القعدة الاخسرة ماعتبارهافسدت الصلاة فلغت سية الثانية ومعادم أنهدذا اذالم يلفظ بلسانه فان قال نويت أن أملى الخ فسيدت الاولى وصارمستأنفا المنوى انهامطلقا (قوله وعلى الاول يفترقان) فيعمل ماروى عن ذكوان مولى عائشة رضى الله عنهاانه كأن يؤميها في شهر رمضان وكان يقرأ من المعمف على أنه كان موضوعا وعلى الثانى كون الدُّمر اجعة كانت فيهل الصلاة ليكون بذُكره أقرب وهو المعزل عليمه في دفع قول السافعي يجوز بلا كراهة لانه صلى الله عليه وسلم صلى حاملا أمامة بنث أبي العاص على عاتقه فأذا سجدون عها واذاقام حلهافان هنده الواقعة ليس فيها تلقن وتحقيقه أنهقياس قراءة ماتعله فى الصلاة من غيرمعلى على المنمعلى بجامع أنه تلقن من در جوهوالمناط فى الاصل فقط فان فعل الخارج لاأثراء في الفساد بل المؤثر فعل من في الصلاة وليس منه الاالتلقن ولم يفصل في الحامع بين القليل والكثيرف الافساد وقيل أن قرأ آمة تفسد وتيل بل قدر الفاعدة ولوكان يحفظ الاانه نظر فقرأ لاتفسد (قوله فالعميم) احتراز عن قول من قال ان كان مستفهما فسدت على قول مجدخلافا لابي يوسف فيآساعلى مسئلة اليبن وجوابهامن الكتاب ظاهر وقولهم لانه تلقن غلط اذالفسدالتلقن المقترن بقول ماتلفنه وهومنتف وهدذا الكلام فمكتوب غيرقرآن أماف القرآ نالانفسدانفاها (قوله أمافسادالصلاة فبالعل الكثير) واختلفوا فحده فقيل ما يحصل بيدواحدة فليل وبيدين كتبر وفيل لوكان يحال لورآه انسات من بعيد تيفن أنه ليس في المسلاة فهو كثير وان كأن يشك انه فيها أولم يشك أنه فيها فقليل وهوا ختيار العامة وقيل يفوض الحداى المصلى اناستكثره فكشرمفسدوالالا والالخاواني هذا أقرب الى مذهب أي حنيفة 🐞 ومن الفروع المؤسسة لوأرضعت ابنها أورضعها هوفنزل لبنها فسدت ولومص مصة أومصتين وأبتنزل لمتفسد وبسلات تفسدوان لمتنزل ولومس المملية بشهوة أوقبلها ولو بغسرته ودقفسد ولوقبلت المملى ولم بشتههالم تفسد كذافى الخلاصة والله أعربوجه الفرق ولورأى فرج المطلقة رجعيا بشهوة يصسير مهاجعاولاتفسد في روا منوهوالختار ولوكتب ثلاث كلبات أودهن رأسه ولحسه أواكتمل أو جعسل ما الوردعلى رأسه بأن تناول القارورة فصب على يده أوسر ح أحسدهما أونتف ثلاث شعرات عرات أوحدا ثلاثاني كن رفع مده كل مرة أوقتل القدان عرارمنداركا أورمى عن قوس أوضرب انسانا كذاك أودفع المار بيده أورأس أوتجم كثرمن كورين أوتخمرت أوسد السراويل أوزو القيص أوليسه أوالخفين أومشي قدر صفين دفعة أوتقدم أمام الوجه أكثر من قدرصف أوساق الدابة عدرجليه تفسد لاان كنب أوضرب أوتعم أوحك أومشى أونتف أقل مماعيناه أوغ ممتدارك أولم يتناول الفار ورةبل كان في د مفسم ماأو نزع اللجام أوالقيص أوساق برجل واحدة لا تفسد وقولهم اذادفع المار بيده تفسد يجب أن يحمل على التكرر دون فتره ليكون علا كثيرا والافالدفعة الواحدة عسل قليل وقد قالوافى قتل الحية انهاذا كان بعل قليل لانفسدو بالكثير تفسد بل اختار السرخسى

وماحظها من العبادة قال النظر فيالمعمف والعبادة الواحدة غيرمفسدة فكف اذا انضمت الى أخرى (الا أنه يكره لانه تشبه بصنيع عن التشبه بهم فيمالنامنه مد ولايي حسفة أنحل ألعصف والنظرف وتمسيز حرف عن حرف وتقلَّب الاوراق عمل كثيروهو مفسدلا محالة ولائه تلقن من المعمف وهو كالنلقن من غيره في تحصيل ماليس محاصل عنده والتلقنمن الغرمفسدلا محالة فكذا من المحمف (وعلى هذا) أى على الوحَّه الثاني (لافرق بين الموضوع في مكانوالجول) لانهماني التلقن سوآ (وعلى الاول بفترقان) لانه أحدث فمه الحل فاذافات بالوضع فأت بعض الدليل وشمس الائمة السرخسي جعلالتعليل بالتلةنأصح وقوله (ولو تطرالي مكتوب يعني اذا تظرالي مكنوب سوي القررآن فانهاذا كان قرآنا لاخلاف لاحدفي جوازه فأتماغ سرالقرآن فقدقال بعض مشايخنالا تفسدعلي قول أبي روسف وتفسدعلي قول محد كالوحلف لايقرأ كتاب فلان فنظرفيه حتى فهمه ولم يقرأ بلسانه فانه لايحنث عندأبي وسفخلافا

تجدلان الغرض من القراءة باللسان الفهم فكان الفهم كالقراءة (ولا بي يوسف ان القراءة انما تكون بالسان) لا نهمن باب الكلام انها أفال المصنف (قالصيح أنه لا تفسد صلاته بالاجاع) وليس هذه كستاة اليمن لان المقصود هناك الفهم (أما فساد الصلاة فبالعل الكثيروني يوجد)

(وانمرت امرأة بين يدى المصلى لم تقطع صلاته) لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة مرورشي الاأن المساراتم لقوله عليه السلام لوعل المسار بين يدى المصلى ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين

أنها لاتفسد بالكثرأيضا لانهم خصفيه بالنص فكان كالمشي الكثير في بق الحدث ولاشك أنهدا كذاك بالنص وهوماف الصصعنعن أي سعيدا الدرى سمعترسول الله صلى الله عليه وسل يقول اذاصل أحدد كم الحشي يسترمن الناس فأراد أحد أن يعناز بن د مه فليد فعه فان أبي فليقاتله فانماهو شيطان وسنتكام فيه عنسدمسئلة قتل الحية فلا أقلمن تقييد الفساد بكونه كثيرا (قوله وان مرت امرأة) خصم التنصيص على رد قول الطاهر مة ان مرو رها بفسد وكذا المار والكاب عندهم ووحه الحواز حديث عاتشة رضي الله عنها في العصصين أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى وأنامعترضة بنبديه فاذاسعد عرنى فقبضت رجلي فاذا قام بسطم اوالسوت ومتذليس فيها مصابيم وقوله صلى الله على موسل لا يقطع الصلاة مرورشي وادر واما استطعتم فانما هو شيطان وفي سنده مجالدفيه مقال واغاروى لمسلمقرونا بجماعة من أصاب الشعني وأخرج الدارقطني عنسالم ب عبدالله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأ ما بكر وعر فالوالا يقطع الصلاة مرورشي وادرؤا مااستطعتم ضعف رفعه ووقفه مالك في الموطا وقال النووي في شرح مسلم حديث لايقطع الصلاة مرورشي ضعيف والذي يظهرأته لاينزل عن الحسن لانه يروى من عدة طرفعن أبى سعيدا لحسدرى وانعر وأبي أمامة وأنس وجابر رضى الله عنهم والروايات في أبى داود والدارفطني والطسيراني في الاوسط وعلى كل حال لا يقاوم ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم يقطع الصلاة اذالم يكن بين يديه كاخرة الرحسل المرأة والحار والكاب الاسسود فلنساما بالالسود من الاحر قال يا ابن أخي سألت وسول الله صلى الله عليه وسلم كاسألتني فقيال الكلب الاسود شيطان قال الامام أحمد لاأشك أن الكلب الاسود يقطع وفي نفسي من المرأة والحمارشي قال ابن الجوزي وانما فالذاك لانه صمحديث عاقشة رضى الله عنها أنها قالت وذكرت مارويناء آنفاو صمعن ابن عباسأته فالأشت رسول القه صلى الله عليه وسلى وهو يصلى فنزلت عن الحيار وتركنه أمام الصف فيا بالاه والمحسدق الكلب شيأ انتهى والحاصس أنه فام المعارض فيهما ولم وجسد في الكلب وتأول الجهور ذلكعلى قطع الخشوع لانه محتمله بخلاف معارضه من حديث عائشه وآب عباس رضى الله عنهما فانهما محكان ف عسدم الافسادويجب فمشسله حسل المحتمل على ما يحتم له بمالم يعارض به الحكم ولاشك أن الكلب معطوف على معمول بقطع فاذالزم في عامله هـ ذا كون المرادقطع الخشوع بالتسب قالى المرأة والحسارلزم فيسه بالنسسبة المالككاب أيضاذلك والاأريدبه معنيان يحتلف ان وذلك لايجو ذعنسدنا ثم المكلام في هدنوا لمسئلة في عشرة مواضع كلها في الكتاب الا واحد اوهوأنه لابأس بقرك السيرة اذا أمن المرور (قول القوله صلى الله عليه وسلم) الحديث في الصيعين عن أبي النضر عن يسر بن سعيد أن زيد بن خالد أدسها لى أي جهيم يسأله ماذا سمع من الني صلى الله عليه وسلم في الماريين بدى المصلى فقال أبوجهيم فالدرسول المهصلي الله عليه وسلم لويعا المسار بين يدى المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خسيراله من أن عربين يديه قال أبوالنضر لاأدرى قال أربعسين وماأوشهرا أوسنة ورواه البزارعن أبى النضرعن بسر بنسميد قال أرسلى أبوجهم الى زيدين خالد فساقه وفيه لكان أن يقف أربعين خريفا وسكت عنه البزار وفيه أن المسؤل زندن خالدخه الأف مافي الصحيين قال ابن القطان وقهد خطأ الناس انعينة في ذلك لخالفته مالكاولس عنعن لاحتمال كون أي جهيم بعث بسرا الحزيدين خالدوزيدن خالدبعثه الى أى جهير بعدان أخيره بماعنده لستشنه فيماعنده وهل عنده ما يخالفه

قال (وانمرت امرامين بدى الصلى) اعاد كرهد السئلة وان لميصدرمن المسلى شئ وحب فسياد مسلانه ردالقول أصاب الطاهران مرو والمرأةبين مدى المملى مفسدصلاته أقوله عليه السلام تقطع المرأة الصلاة والكلب والجمار فلناأنكونه عانشة حن للغها فقالت ماأهل العراق والشقاق والنضاق قرنتمونا بالحمير والكلاب كان رسولالله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا معترضة سن بديه اعتراض الخنازةفاذاسعد خنست رجيلي واذاقام مسددتها واعترض مان الكلام فيالمروريين بدي المسلى لافى الاعسراض وأحبب مان الاعتراض بدوامه اذالم مكن مفسدا فالمسرورأولى ثمالكلام فى هذه المسئلة في مواضع أولهاهدا وهوأنمرور شئ لايقطعها لقوله عليه السلام لايقطع الصلاة مرورشي والشاني أن المارآ ثملقسوله علسه السلام أوعلاالماريندي المصلى ماذاعلمهمن الوزر لوقفأرسن قال الراوي الأدرى قال أربعين علما أوسهرا أويوما وقبل سيمن حديث أى هريرة أن المراد أربعين سنة والثالث أن مقدارموضع بكره المرورف معوموضع السحود على ماقيل وهوا ختيار شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وقاضيخان وقال فرالاسلام اذا صلى راميا بيصره الى موضع سعوده فلم يقع عليه بصره لا يكره ومنهم من قدره عقد الرمين المروض سعوده فلم يقدره بالمروض من قدره بالمروض هذا اذا كان في العصراء (٣٨٨) فأما اذا كان في المسجد ومنهم من قدره بالمروض هذا اذا كان في العصراء (٣٨٨) فأما اذا كان في المسجد فقيل لا ينبغي لاحد أن عربين قبل المسجد

وانما بأنم اذام مى موضع سعوده على ماقيل ولا يكون بينهما حائل وتعاذى أعضاء المارًا عضاء الوكان يصلى على الدكان (وينبغى لمن يصلى في العصراء أن ينعذاً مامه سترة) لقوله عليه السلام اذاصلى أحدكم في العصراء فليعمل بين يديه سترة (ومقد ارها ذراع فصاعدا)

فأخبر كلبمعفوظه وشكأ حسدهما وجزما لاخر واجتمعذاك كلهعنسدأ بىالنضر فحدث بهماغسير أنمالكاحفظ حديث أبيجهم وانعينة حفظ حديث زيدين خالد فوله وانمايا ثمادام فموضع سعبود معلى ما فيل ولا يكون بينه ما ما ثل) فيل هـ فاهوالا صم لان من فلمسه الى موضع معبوده هو موضع صلاته ومنهم من قدره بثلاثة أندع ومنهم بخمسة ومنهم بأربعين ومنهم عقدار صفين أوثلاثة وفاالنهاية الاصرانه انكان بعال لومسلى صلاة الخاشعين نحوأن يكون بصره في قيامه في موضع سعوده وفيموضع قدميه في ركوعه والى أرنبة أنفه في سجوده وفي جرمق قعوده والى منكبه في سلامه لا بقع بصره على المادلا بكره وعتارالسرخسي مافي الهداية وماصير في النهاية عتار فرالاسلام ورجعه في النهامة بأن المصلى اذاصلى على الدكان وحاذى أعضاء المارّ أعضاء مكره المروروان كان المادأ سفل وهوليس موضع سعوده يعنى انهلو كانعلى الارض لميكن سعوده فسهلان الفرض أنه سعدعلى الد كان فكان موضع سعوده البنة دون محل المرور لوكان على الارض ومعذاك ثبت الكراهة انفاقا فكان ذلك نقضا لمى آختاره شمس الائمة بخسلاف مختار فحرا لاسلام فانه يمشى في كل الصور غيرمنقوض قال ثمذ كرشيخ الاسلام هذا الحدالذي ذكرناه اذا كان يصلى في الصراء فاما في المسيد فالحد هو السعد الاأن يكون سنهو بن المار اسطوانه أوغرها يعنى أنه مالم يكن سنهما حائل فالمكراهة ما شقالا أن يضرح من حسد المسجد فيرفع الس عسجدوفي حوامع الفقه في المسجد يكره وان كان بعيداوفي اللاصة وان كان في المسعد لا ينبغي لاحدان عروينه وين حائط القبلة وقال بعضهم عرما وراء خسين فراعاوقال بعضهم قدرمابين الصف الاول وحائط القبلة ومنشأه فدالاختلافات مأيفهم من لفظ بين يدى المصلى فن فهم أن بن يديه يخص ما بينه وبين محل سعوده قال به ومن فهم أنه يصدق مع أكثر من ذاك نفاه وعين ماوقع عنده والذى يظهر ترج مااختاره في النهاية من مختار فوالاسلام وكونه من غير تفصيل بن المسعد وغيره فان المؤثم المرور بين يديه وكون ذاك البيت برمته اعتبر بقعة واحدة في حق بعض الاحكام لا يستلزم تغييرالام الحسى من المرور من بعيد فيعمل البعيد قريبا (قول و يعادى الخ) فاو كانت الدكان فدرالقامة فهوسترة فلايأثم المار ومن المشايخ من حده بطول السترة وهوذراع وغلط بانعلو كان كذاك لماكرهم ورالراكب واناستتر بظهر حالس كانسكرة وكذا الدابة واختلفوا في القائم وفالواحيلة الراكب أن ينزل فيعمل الدابة بينه وبين المعلى فتصرهي سسترة فيمرو لومرر حسلان فالاشم على من يلى المصلى (قوله لفواه صلى الله عليه وسلم اذاصلى أحدكم) غريب مذا الله ظ وأخرج ابن حبان في صحيمه والماكم عن ابن عرقال والدسول الله صلى الله عليه وسلم اذاصلي أحدكم فليصل الىسترة

وقسل عرماوراء خسسن دراعاوق ولا كون ينهما)أى بين المُصلى والمساد (حائل) كاسطوانة أوحدار أمااذا كانفلامأثم وتعاذى أعضاء المارأعضا ملوكان يصلى على الدكان حتى لو كان الدكان بقد وقامة الرجسل كان سترة فلرمأثم و من هدين القيدين أعنى فيدعدما لحائل وقسد الحاذاة ويينفوله اذامرفي موضع سعوده منافأةلان المستدار والاستطوالة لابنصور أن بكون سنه وينموضع سعودهوكذلك أذا صمم على الدكان لايتصور المرورفي موضع سعوده ولعلمعنى قوله فى موضع سعوده في موضع قربب منموضع اسعوده فبؤل الى مااختاره فحسر والاسلام أنهاذاصلي راميا ببصنره الىموضع سفيوده فإيقع بصره عليه لايكره وهمذالامنافاة فمهفلهذا فال فرالاسلام انهحسن لكونهمطردا فأنهماأختار شيأالاوهومطردقىالصور كلها وهوالامام الذىحاز

قصبات السبق فى مدان التعقيق جزاء الله عن المحصلين خيرا والرابع أن بأخذ سترة اذا صلى فى الصراء لقوله عليه السلام اذا صلى ولا احدكم فى العصراء فليعطل بين يديه سترة والخامس فى مقدار هاوذات أن يكون ذراعا فصاعد القوله صلى الله عليه وسلم أ يعجز أحدكم اذا صلى الولان الجدار أو الاسطوانة لا يتصوران يكون بنسه وبين موضع سعوده) أقول لا يلزم أن يكون الحائل حدادا أو اسطوانة بل يجوزان يكون أما في من وراء الا بأثم و يجوزان تكون ستارة معلقة اذاركم أوسعد يحركه رأس المصلى و يزيله من موضع سعوده من يعود اذا قام أوقعد

والثامن أن سترة الامام سترة للقوم لانه صالى الله عليمه وسلم صلى ببطحاء مكة الى عنزمولم يكن القوم ستره أي عصادات زج والزج الحسدمدة فيأسفل الرمح وهو بالتنوين لانه اسم جنس تكرة وقال في السكافيانأريد بهاعهزة النى علىد السدلام كان غسرمنصرف العليسة والتأنيث فيكون منصوبا والتاسع أن المعتبرهو الغسرز دون الالقاءوا خلط قمل هذااذا كانت الارض رخوة أمااذا كانت صلمة لأعكنمه الغرزفانه بضعها طولا لتكون على هشـة الغرز وان لم تكن معمه خشية قال بعض مشايخنا المتأخرين يخطخطاطويلا وهوقول الشافعي ولم يعتبره المسنف لان المقصود وهوالحياولة بينهوبينالمار لا محصل به فمكون وحسوده كعدمه وهو

القوله عليه السلام أ يعجز أحد كما ذاصلي في المحراء أن يكون أمامه مثل مؤخرة الرحل (وقيل بنبغي أن تكون فى غلط الاصبع) لانمادونه لا يبدوالناظر من بعيد فلا يحصل المقصود (ويقرب من السترة) لقوله عليه السلام من صلى الى سترة فليدن منها (و يجعل السترة على حاجبه الايمن أوعلى الايسر) به وردالاثر ولابأس بترك السترة اذا أمن المرور ولم يواجه الطريق (وسترة الأمام سترة القوم) لانه عليه السلام صلى ببطيماءمكة الى عنرة ولم يكن للقوم سترة (ويعتبر الغرز دون الالقاءو الخط) لان المقصود لا يحصل به (ويدرأ المارّاذالم يكن بين يد يه سترة أومرّ بينه وبين السترة) لقوله عليه السلام ادروّاما استطعتم (ويدرأ بالاشارة) ولايدع أحداير بينيديه وأخرجه أحدوالبزار وزادان حبان فأن أى فليقاتله فان معه القرين (قهله لقوله صلى الله عليه وسلم أيعير الخ عرب بهذا اللفظ وأخرج مسلم عنه صلى الله عليه وسلم ان حعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل فلا يضرك من مربين يديك وأخرج عن عائشة رضى الله عنها ستل صلى الله عليه وسل ف غزوة تبول عن سترة المصلى فق ال مثل مؤخرة الرحل (قوله مؤخرة الرحل) بضم الميم وكسر الخاهآ خره وتشديدا لخامخطأ وهي الخشبة التيفى آخره غريضه تحاذى وأس الراكب (قول القوام صلى الله عليه وسلمن صلى الخ) أخرجه الحاكم عنه صلى الله عليه وسلم اذاصلى أحدكم فليصَّل الحسترة وليدن منهاورو امأ فوداود وفيه لايقطع الشنيطان عليه صلاته (فهله بهوردالاثر) فلت بشيرالى حديث أخرجه أوداودعن ضباعة بنت المقدادين الاسودعن أبيها قال مارأ يترسول الله صلى الله عليه وسليصلى الى عودولا عودولا شعرة الاجعاد على حاجبه الاعن أوالايسر ولايصمداه صمدا وفدأ عسل بالوليسدين كامل وبجهالة ضياعية وبانأ باعلى تن السكن رواه في سننه عن ضيعة بنت المقدادين معديكرب عن أبيهاعنه صلى الله عليه وسلماذا صلى أحد كم الى عود أوسار به أوشى ولا يحمل نصب عينيه وليعطه على حاجبه الايسروه فدادليل على الاضطراب ولايضر لان هذا الحكم يعل عثله فيه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى ببطحامكة الى عنزة) متفق عليه هكذا أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهسم بالبطحاء وبين يديه عنرة والمرأة والحاريرون من وراثها وقول المسنف ولم يكن القوم سترة من كالامه لامن الحديث (قوله الغرزدون الالقام) هدا اذا كانت الارص بحيث بغرزفيها فان كانتصلبة اختلفوافقيل توضع وقيل لانوضع وأماالط فقد اختلفوافيه مسب انعتلافهم فى الوضع اذالم بكن معمه ما يغرزه أو يضعه فالمانع بقول لا يحصل المقصوديه اذلايظهر من يعيدوالجيز يقول وردالائر بهوهومافى أبي داوداداصلي أحدد كم فلصعل تلقاء وجهه شيأ فان لمعد فلينصب عصا وانالم يكن معسه عصا فليخط خطاولا بضره مامى أمامه واختار المصنف الاول والسنة أولى بالاتباع مع أنه يظهر فى الجملة اذا لمقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا ينتشر قال أبوداود قالوا الخط بالطول وفالوا بالعرض مثل الهلال (قول أفواه صلى الله عليه وسلم ادر وامااستطعتم) تقدم ف حديث أي

(٣٧ - فق القدير اول) المروى عن أبى حنيفة و محمد وروى هشام عن أبى توسف أنه كان يطر سوط مه بين بديه و يصلح عند أعمة الحديث وله يذكر أن ترك بين بديه و يصلح عند أعمة الحديث وله يذكر أن ترك السنة والإباس به اذا أمن المرور كم أن المسترة المجاب عن المار ولا حاجة بها عند عدم المار وروى عن محمد أنه تركه في طريق الحباد عمره من والعاشر الهرواذ الم يكن بين بديه سترة أومر بينه وبين السترة القوله عليه السلام ادرة الماستطعم (ويدرا) أى يدفع (بالاشارة

كانعدلالنى علىه السلام بوادى أمسلة) حث كانبعسلى في بينها فقام ولدها عراجر بن ديه مسلى الله عليه وسلم فاشاراليه أن قف فوقف ثم قامت نتها ذيف لتمرين يديه فاشاراليها أن قفى فأبت فرت فل افرغ من صلاته قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب بوسف صواحب كرسف بغلب الكرام و بغلبهن اللئام (أويد فع بالتسبيم لمارو بنامن قبل) وهوقوله عليه السلام اذانابت أحدد كم نائبة فى الصلاة فليسبح وهذه فائبة فى الصلاة فليسبح (ويكره الجعبينهما) أى بين الاشارة والتسبيم (لان بأحدهما كفاية) وهذا في حسق الرجال أما النساء في صفحة المكف البسرى لمام أن الهن التصفيق لان في صوتهن فتنة فلا يستعب (٢٩٠) لهن النسبيم

كافعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى أم سلة رضى الله عنها (أويدفع بالتسبيم) لماروينامن قبل (وبكره الجمع بينهما) لان بأحدهما كفاية

و فصل كل (وبكره للصلى أن يعبث بثويه أو يجسده)لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لسكم ثلاثا ود كرمنها العبث في الصلاة ولان العبث خارج الصلاة حوام في اطلق الصلاة (ولا يقلب الحصى) لانه فوع عبث (الاأن لا يكنه من السحود فيسق يه مرة واحدة) لقوله عليه السلام مرة يا أباذر والافذر ولان فيه اصلاح صلاته

داود ومعناه فى السنة كثير بغيرهذا اللفظ (قوله كافعل صلى الله عليه وسلم بولدى أمسلة) روى ابن ماجه عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم بصلى في جرة أمسلة فر بين يدبه عبد الله أوعسر ابن أبي سلة فقال بيده هكذا فوج عفرت زينب بنت أمسلة فقال بيده هكذا فضت فل اصلى عليه السلام قال هن أغلب وأعله ابن القطان بان محدب قبس فى طبقته جماعة باسمه ولا يعرف من هومنه مراف وان أصه لا تعرف البنة قبل هذا مبى على أن محداه فقد عرفه ابن المحدف كاب ابن ما جسه ومصنف ابن أبي شبة الاعن أبيه وأما كونه لا يعرف فقد عرفه ابن ماجه بقوله قاضى عربن عبسه العزيز وفى الكال والتهذيب أخرج له مسلم واستشهد به البخارى (قول هل اروينا من قبد له نابة وهوفى الصلاة فليسبح

وفسل وقوله أن يعبث العبث الفعل لغرص غير صحيح فلو كان النفع كسلت العرق عن وجهه أوالتراب فليس به (قوله وعدمنه العبث) وهو أولها م قال والرفث في الصيام والضعال على المقابر رواه القضائ من طريق الما المارك عن اسمعت لن عياش عن عبدا الته فلا وأخر حد عبد الرزاق عنه سألت مرسلا (قوله لقوام سلى الله عليه وسلما أناذر) غريب بهذا اللفظ وأخر حد عبد الرزاق عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سألته عن مسم المصى فقال واحدة أودع وكذار واما بن أبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سألته عن مسم المصى فقال واحدة أودع وكذار واما بن أبي صلى الله عليه وسلم قال الانتساء المنافرة وهو صلى الله عليه وسلم قال الانتساء المنافرة وهو أن كنت الابدة العادة أنت في الصلاة وهو فر واما بن ما جديث القنص المنافرة عن المنافرة والمنافرة والمنافرة وفي الاختصار أو والمنافرة وفي الاختصار أو ما قال النه عنه وفي النها يه عن المنافرة وفي النه عنه وفي النها يه عن المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي النه عنه وفي النها يه عن المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي النه المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي النه المنافرة وفي النه المنافرة وفي النها يه عن المنافرة وفي المنافرة وفي النه المنافرة وفي المنافرة وفي النه المنافرة وفي النه المنافرة وفي المنافرة وفي المنافرة وفي النه المنافرة وفي النه المنافرة وفي المنافرة وفي النه المنافرة وفي المنافرة وفي المناف

المسلاة وهوساقط لان افساد القهقهة الفساد الوضوع جاوليس في العبث ذلك وقوله (ولا يقلب الحصا) ظاهر المغرب قبل وحاصله أن كل على بفيد المصلى لا بأسبه لماروى أنه صلى الله عليه وسلم عرق في صلائه ليلة فسلت العرق عن حبينه أي مسحه لانه كان يؤذيه في كان مفيدا واذا قام من سحوده في الصف نفض قويه عنة و يسرة كي لا نبق صورة

﴿ فَصَـلُ وَيَكُرُهُ لِلْسَلَى ﴾ (قوله وقال درالدين المكردري الى قوله وقال حيسد الدين العبث كل عمل اليس فيسه غرض صحيح) أقول فيسه أن المكلام في العبث شرعا والطاهر أن كلامهما متحدوا لذني في التعريف الشاني داخسل على الفيسدو الصحة لكونه شرعيا فتأمل (قوله كى لا تبق صورة) أقول بعني حكامة صورة الالية

فصل که مایکرمالسلی عبا مفسدصلاته وأخره ذكرا لقرة المفسد (ويكره الصلى أن يعبث بدويه) قال مدرالاس الكردرى العيث الفعل الذى فيه غرض لكنه لس شرى والسفه مالاغرض فسهأصلاوقال حد الدين العبث كل عل ليس فيسه غرض صيع ولانزاع فيالاصطلاح ولما كان العث مالثوب أوالحسد أكثروقوعاقدمه ولامعتبر عاقيل اغاقدمهلانه كلي يشمل مابعد ولان العبث بالثوب لايشمل مأبعبده من تقليب الحصى وغيره لقوله عليه السلام ان الله كره لكم تسلاناوذ كرمنها العبث في الصلاة والباقيان همو الرفث في الصموم والضعك في المقاروقوله (لانالعيث خارج الصلاة حرام فساطنك في المسلاة) قيسل فعلي هسدا كان

كالقهقهة فينبغي أن يفسد

(ولا بفرقع أصابعه) لقوله عليه السدام المتفرقع أصابعه الوائد تصلى (ولا يتغصر) وهووضع السدعلى الخاصرة لانه عليه السدام في عن الاختصار في الصداة ولان فيه ترك الوضع المسئون (ولا يلتفت) لقوله عليسه السلام لوعل المصلى من شابى ما النفت (ولونظر عوضو عينه عنه ويسرة من غيراً أن ياوى عنفه لا يكره) لا نه عليه السلام كان يلاحظ أصحابه في صلائه عوق عينيه (ولا يقيى ولا يفتر فترا عيسه) لقول أي ذروضي اقه عنسه نها في خليلي عن ثلاث أن أنقر نقر الديك وأن أقي اقعام النبيه على الارض وينصب ركبته المعام والا يعدم (ولا يدالسلام بلسانه) لا نه كلام (ولا بيده)

المغربهو وضع البدعلى الخصر وهوالمستدق فوق الورك أوعلى الخاصرة وهوماف وق الطفطفة والشراسيف والطفطفة أطراف الخاصرة والشراسيف أطراف الضلع الذى بشرف على البطن انتهى وقيسل هوأن بصلى متكثاعلى عصى وقيل أن لايتم الركوع والسعود وقيل أن يختصرا لايات التي فيها السحدة وحديث الالتفات غريب باللفظ المسذكور وفيه والفاظ أقربها اليهماروا والبهق فى شعب الايمان عن كعب مامن مؤمن بقوم مصلياً الا وكل اقديه ملكاينا دى ياابن آدملوند لم ما فى مسلاتك من تناجى ماالتفت وروى الحاكم وصعمه أبوداودعن أبى ذرعن النبي صلى الله عليمه وسلم لايزال المه تمالى مقبلاعلى العبد وهوفى مسلاته مالم يلنفث فاذا التفت انصرف عنه والحق حسسن وعن أنس وضى الله عنه قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والالتفات في الصلاة فأن الالتفات في المسلاة هلكة فان كان لامد فني التطوع لا في الفريضة رواء الترمذي وصحه وحد الالتفات المكروه أن باوى عنقه حسى يخرج عن مواجهة القبلة ولوا تحرف بجميع بدنه فسسدت فببعضه يكره كالعسل الكثير يفسد فالقليل بكره وحسديث ملاحظته أصابه الخ أخرجه الترمذى والنسائى وابزحبان والحا كموصعه عن ابن عباس رضى الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم بلفظ في الصلاة عيناوشم الاولاياوى عنقه قال الترمذي غريب قال النالقطان صحيح والكان غريبالابعرف الامنهذهالطريق يعني طريق الترمذي انتهى لكن قدطهرله طريق آخرتي مسندالبزار وحديث الاقعاء والافتراش غريب من حديث أبي ذر وفي مسند أحدعن أبي هر يرة رضى الله عنه نهاني رسول المقه صلى المقه عليه وسلم عن ثلاثة عن نقرة كنقرة الديك واقعاء كاقعاء الكلب والتفات كالتفات النعلب وفى العصيم من حديث عائشة رضى الله عنها كان تعنيه صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن بفترش الرجل فذاعيه افتراش السبع وعقبة الشيطان الاقعاء وأماماروى مسلم عن طاوس قلت لابن عباس في الاقعاء على القدمين ققال هي السينة فقلنا له انار امحفا والرجل فقال ولهي سنة نديك صلى الله عليه وسلم وماروى البيهق عن ابن عمر وابن الزبيرأنهم كانوا يقعون فالجواب المحقق عنسه أنالاقعاد الى ضربين أحدهما مستعب أن يضع البتيه على عقبيه وركبنا ، في الارض وهوالمروى عن العبادلة والمهى أن يضع أليتيه ويديه على الارض وينصب ساقيه (قوله هو الصيم) ا- ترازعن فول الكرخي أن ينصب فدمسه كافي السعودويضع أليتسه على عقبيه لان المذكور في الكتاب هو صفة اقعاد الكلب وقوله هو العصير أى كون هـــذ أهو المراد في الحديث لأأن ما قال الكرخي غيرمكروه بل يكروذاك أيضا (قوله ولا بيسدة) قال شادح الكنزانه بالاشارة مكروه و بالمصافحة مفسد وقال الزبلعي الاخرف تخريج أحاديث الكتاب بعسدأن ذكرالمه فكورهنا فلت أجاز الباقون ردالسلام بالاشارة ولناحد يتحدد أخرجه أوداودعن أيهر يرة عنه صلى الله عليه وسلم فالمن أشارفي الصلاة اشارة تفهمأ وتفقه فقدقطع الصلاة وأعلما بنالجوزى بابناسحني وأبوغطفان مجهول وتعقب

قوله (ولايفرقع أصابعه) الفرقعة تنفيض الاصابع بالغمز أوالمدحني تصوت وقوله (لانهعلسه السلام نهى عن الاختصار في الصلاة) روى أوهر رة أنه صدلي الله علمه وسلم مهي عنالاختصارفي الصلاة وقوله (ولابلنفت) تطاهر وقوله (هوالعميم) احتراز عن التفسير الأحر للاقعاء وهو أن سم قدمه كا بفعلف السعود ويصع ألبتسه علىعقبيسهلان الكل لايقعي كسنك وانمايقعي مثل ماذكرفي الكناب الأأنه بنصب دبه والأدمى بنصب ركبتسه الى صدره وقوله (ولابرد السلام)ظاهر

(قال المصنفولايفترش ذراعيه) أقول أىلايلقيهما على الارض لانه سلام معنى حتى لوصافح بنية التسليم تفسد صلاته (ولا يتربع الامن عندر) لان فيه ترك سنة القعود (ولا يعة صشعره) وهوأن يجمع شعره على هامته و يشده بخيط أو بصغ لمتلبد فقدر وى أنه على السلام نهى أن يصلى الرجل وهومعقوص (ولا يكف ثوبه) لانه نوع تجبر (ولا يسسدل ثوبه) لانه على السلام نهى عن السدل وهوأن يحمل ثوبه على وأسه وكتفيه شمر سل أطرافه من جوانب ولا يأكل ولا يشرب كالمداأ وناسساف سدت صلافه) لانه على كثير و حالة الصلاة مد كرة

بأنأ باغطفان هوابن طريف ويقال انمالك المرى وثقه ابن معين والنساق وأخرج له مسلم وماعن الدارقطني فاللناان أبىداود أبوغطفان مجهول لايقسل وابن اسمق ثقة على ماهوا لحق وقدمناه في أبواب الطهارة ثم أخرج الخصم حديث أى داود والترمذي والنسائ عن ان عرعن صهيب قال مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهوفي الصلاة فسلت عليه فردعلى اشارة وقال لاأعلم الاأنه قال اشارة بأصبعه صعمه المترمذى وعدة أحاديث تفيدهذ اللعنى والحواب أنه بناءعلى مافي شرح المكنز وغسره من كراهمة الاشارة ولناأن لانقول بعفان مافي الغامة عن الحاواني وصاحب الحمط لابأسأن بتكلم مع المحلي ويحيبهو برأسه يفيدعدم الكراهة وانحل على مااذا كان لضرورة رفعا الخلاف فالجواب بانالمنع منهالك ايوجب من التشتيت والشغل وهوصلى الله عليه وسلم مؤيدعن أن بتأثرعن ذاك فلذامنع وفعله هوولوتعارضاقة مالمانع وفي الخلاصة سلمعلى المصلى فأشار بردالسلام برأسه أوبده أوأخبر بشي غزل رأسه بلاأو بنم أوسئل كم صليت فأشار بأصبعه ثلاثا أو نعوه لا تفسد (قوله لانه ترك سينة القعود) أى سنيته في الصيلاة فيكره لا مطلقالاته ، ن فعيل الجبابرة كاعل لانه صلى الله عليه وسلم كانجل قعوده فى غـ برالصلاة مع أصحابه التربع وكذاعمر رضى الله عنه (قوله ويسده) أىمن ورائه بعيط أو يشدطر فيه على جيهته أو يلسده كاذكر (قوله فانهروي الني) روى عبدالرزاق عن الثورى عن مخول بن داشد عن رجدل عن أبى دافع قال مى رسول الله صلى ألله عليسه وسلم أن يصلى الرجل ورأسه معقوص ورواه الطبراني به ووضع مكان رجل سعيد المقبرى وقال عن أبى رافع عن أمسلة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم المسديث وكذلك رواه استق بن راهويه فالأخسر فاللؤمل فاسمعيل عن سفيان به سنداومتنا فادقال اسعى فلت المؤمل أفيسه أم المست قال بلاشك وحكم الدارقطني يوهم المؤمل في ذكرها وروى حديث أبي رافع يقصة مع الحسن بن على رضي الله عنهما وقدأ خرج السنة عنه صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسعد على سبعة وأن لا أكف شعراولانوبا وفى العقص كفه ويتضمن كراهة كون الصلى مشمرا كيه (قول الانه صلى الله عليه وسلمنهى عن السدل) عن أبي هر يرة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في المسلاة وأن يغطى الرجل فاء أخرجه أور أود والحاكم وصحمه (قوله وهوأن يضع الخ) يصدق على أن بكون المنديل مرسلامن كنفيه كايعناده كثير فينبغي لمن علىء قهمند بل أن يضعه عندالمسلاة ويصدق أيضاعل ليس القياس غيراد عال السدين كيه وقدصر حالكراهة فيه ويكره اشتماله الصماءفى الصلاة وهوأن بلف بثوب واحدرا سموسائر منه ولايدع منفذاليده وهل بشترط عدم الازارمع ذلك عن مجد يشترط وغيره لايشترطه ويكره الاعتمارات بلف العمامة حول وأسمويدع وسطها كانفعله الدعرة ومتوشعا لانكره وفي ثوب واحدلس على عانقه بعضه كره الالضرورة العدم (قول و حالة الصلاة مذكرة) فلا يكون الاكل فيها ناسيا كالاكل في الصوم ناسيال لحق به دلالة مم القدر الذى يتعلق به الفسادما يفسد الصوم عزى الى غرب الرواية لابى جعفر وهو قدرا لحصة من بين أسنانه

وقوله (فانأ كل أوشرب عامدا أوناسما فسددت صلاته) فرضاكانت أونفلا وعن مدن حيراً نهشرب وعن طاوس محدورشر به فىالنفل وهوروالةعن أخد وقوله (لانه) أي لان كلواحدد من الاكل والشرب (عل كثير) لامحالة وهومفسد وفوله (وحالة الصلاة مذكرة) جواب عما بقيال منعي أن يكسون النسمان عفواكافي الصوم ووحهه أثهاالست كالصوم لان حالة الصلاة مذكرة بخلاف حالة الصيامفان أكل مابين أسنانه فنهمم من مقول أذا كان مادون ملء الفملاتفسد ومنهم من بقول أن كان قليلا غا دون الحصة لاتفسد كما في الصسوم وان كان أكثرمن ذلك فسدت

(قالالمسسنف ولاياً كل ولا يشرب) أقسول كان الطاهرأنيذ كرهذه المسئل ومايلهاقبلالفصل (ولابأس بأن يكون مقام الامام في المسعدوسعوده في الطاق ويكره أن يقوم في الطاق) لانه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف مااذا كان سعوده في الطاق (ويكره أن يكون الامام وحد معلى الدكان لماقلنا (وكداعلى القلب في ظاهر الرواية) لانه ازدرا وبالأمام (ولا بأس

بأن بصلى الى ظهر رجل قاعد يتصدث أمامن خارج فاوأدخل سمسمة فابتلعها تفسد وعن أبى حسفة وأبى يوسف لا تفسد ولو كانت بن أسناه فابتلعهالانفسد ولوكان عينسكرة في فيه فذابت فدخل حلقه فسدت ولولم يكن عنها بل صلى على أثرا بتلاعها فوحد الحلاوة لا تفسد ولولاك هليلية فسدت كضغ العلك ولولم ملكه الكن دخل فى جوفه منه شئ يسير لانفسد وذكر شيخ الاسلام أكل بعض اللقة وبقى فيه بعضها فدخل في الصلاة فابتلعه لاتفسدمالم تكنمل الفم (قوله في الطاق) أى الحراب وفيسه طريقان كونه يصمير ممتازا عنهم وكى لايشتبه على من عن يمنه ويساره حاله حتى اذا كان بحندى الطاق عودان وراءه مافرحتان يطاع منهاأه ل الجهتين على حاله لا يكره وانماهذا بالعراق لان محاريهم مجوّفة مطوّفة فن اختارهذه الطريقة لايكره عنده اذالم يكن كذاك ومن اختار الاولى يكره عنده مطلقا ولا يعنى أن امساز الامام مقررمطاوب فى الشرع فى حق المكانحتى كان التقدم واحباعليه وغاية ماهنا كونه في خصوص مكان ولاأ ثراذلك فانه بى فى المساجد المحاريب من لدن وسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم : بن كانت السنة أن ينقدم فى عاداة ذال المكان لانه يحاذى وسطاله ف وهوالمطاوب اذقيامه في غير عاداته مكروه وغابته اتفاق المانين في بعض الاحكام ولا يدع فيه على أن أهل الكتاب اعما يخصون الامام بالكان المرتفع على ماقيل فلاتشبه (قوله بخلاف مااذا كان سعوده في الطاق) أى ورج لده خارجها فانه لا مكره لان العبرة القدم فى مكان الصلاة حتى يشترط طهارته رواية واحدة مخالاف مكان السعود اذفيه روايتان واذا لوحلف لايدخل دارفلان يحنث بوضع القدم وان كان بافي منه خارجها والصيداذا كان رجلاه في الحرم ورأسه خارجه مسيد الحرم ففيه الجزاء (قوله وحده) احتراز عمااذا كانسعه بعض القوم فاله لا يكر و (قوله الماقلنا) من أنه تشبه بأهل الكتاب فانهم يخصون امامهم بالمكان المرتفع فقوله فيظاهرالرواية احترازعن رواية الطحاوى انه لايكره لعدم مناطها وهوالتشبه فأنمم لا يخصونه بالمكان المنتفض وألجواب أن الكراهة هنالمعنى آخر وهوماذ كرفى الكتاب واختلف في مقدار الارتفاع الذى تتعلق به الكراهة فقيل قدرالقامة وقيل مايقع به الامتياز وقيل ذراع كالسترة وهوالختار والوحه أوجهمة الثاني لان الموحب وهوشمه الازدراء يتعقق فسه غيرمقتصر على قدر الذراع (قوله يتعدث الافادة نني الكراهة بعضرة المنعد ثين خلافا للقائلين وكذا بعضرة النائمين وماروى عنه صلى اللهعليه وسلملاتصباوا خلف النبائم ولاالمتحدث فضعيف وقدصم أنهصلي الله عليه وسلم صلي وعائشة رضى الله عنها نائمة معترضة بينسه وبين القبلة قاله الخطابى وقسديقال لم تكن عائشة رضى الله عنهما فائمة بل مصطحعة وادا فالت فكان اذاسحد غزني فقيضت رجلي فاذا قام يسطم االاأن يقال كان ذلك الغزالتكررم اراابقاظا لكنمافى الصحين عنعائث قرضى الله عنهافالت كان وسول الله صلى الله عليه وسلم بصلى من صلاة الليل كلهاوأ نامعترضة بينه وبين القبلة فاذاأ رادأن وثرا يقطى فاوترت يقتضى أنها كانت ناعة لامضطمعة يقظى وقديستدل بمافى مسندالبزارعن الن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عال مهيت أن أصلى الى النيام والمتعدثين وان عال البزار لا تعله الاعن ان عباس ويجاب بأن محلهاذا كانت لهم أصوات يخاف منها التغليط أوالشغل وفى الناعين اذاخاف ظهو رصوت على الرفوف والامام في الجمامع على الارض لضميق المكان فلابكره وقوله (ولابأس بان بصلى الحاظهر رجل فاعد بتعدث ظاهر

الحسران والمسذكورني الكتاب فيوحه الكراهة أحدالطر مقن والطرس الأخر وهوالمسروى عن أى حعمة أن حاله يشتبه على منعن عشهو يساره وعلى هذا اذا كان بجنبي الطاق عودان ووراء ذلك فرجة يطلع فيهامنعن عنه و مساره على حاله فلابأسبه والمسراد بالمقام المذكو رفى الكتاب مكان الاقدمام فاذا كانت قدماء خارجتين فلابأس بهواغها اختارالمسنف الوحه الاول لانهمطرد بخلاف الشاني فانهاذا أمكن الاطملاع على حاله بالفرجـة على ماذكرناه لم بطردفه وانما قمد قوله أن يكون الامام بقوله وحده اشارة الحائه لوكان معه بعض القوم لم مكره واغماقال على القلب في ظاهر الروامة احترازاعما ذ كر الطماوي أنه لا تكرم لزوال المعسى الاولوهو التشسه بصنيع أهيل الكتاب فأنهم لأيفعلون ذلك ولمذكر فى الكتاب مقدار ارتفاع الدكان وذكر الطياوي أنهمقدر مقامة الرحل وهومروى عن أبي بوسف وقبل مقدر عقدار مابقع بهالامتياز وقيل بذراع اعتبارا بالسترة وعلمه الأعتمادوهذا اذا لم مكن عدر وأمااذا كان كافى ومالجعة يقوم الناس لان ابن عررضى الله عنهمار عما كان يستتر بنافع في بعض أسفاره (ولا بأس بأن يصلى وبين يديه معصف معلق أوسيف المعلق التصاوير) لانه يشبه عبادة الصورة وأطلق الكراهة في الاصل لان المصلى معظم (ويكره أن يكون فوقر رأسه في السقف أو بين بديه

يضحكه وقدمنا أن في كون ظهرالناغ سترة اختسلافا (قوله لان اي عربها كان يسسنتر بنافع) ر وى ابن أبي شيبة عن نافع قال كان ابن عمر اذاليج مدسيلا الحسارية قال لول ظهرك وماد وى البراد عن على وضى الله عنه الهصلى الله عليه وسلم وأى وجلايصلى الى وجل فأصره أن بعيد الصلاة واقعة حاللاتستازم كونه كان الى ظهره بلواز كونه كان مستقبلة فأحره بالاعادة ارفع المكراهة وهوالحكم في كل مسلاة أدبت مع العصر اهة ولوصل إلى وحده انسان و منهما الشظهر والى وجه المسلى لم يكره (قوله و باعتباده تثبت الكراهة) قدم المعول لقصدافادة الحصرفيفيد دارد على من قال من الناس بالتكراهة لانالسيف آة الحرب والبأس فيكره استقباله في مقام الابتهال وفي استقبال المعمف تشبيه باهل الكتاب والجواب أناستقيالهم إياء للقراءةمنسه لالانه من أفعال تلك العبادة وقدفلنا بكراهة استقباله اذلك والحال ابهال الحانله تعالى فهي عارية الشبيطان والنفس المخالفة وعن هذا سمى الحراب (قول فب منساوير) في المغرب الصورة عام في ذى الروح وغسيره والتمشال خاص بمثال ذى الروح لكن الرادهناذو الروح فان غسرذى الروح المكرة كالشعير وفيه عن ابن عباس الاثر قال المستورات كنت لابد فاعلافه لمك بمثال غيردى الروح (قوله وأطلق الكراهة في الاصل) أى بكره أن يستعدعلى الصورة أولا وفيدها في الجامع بان يكون في موضع محوده فان كانت في موضع قيامه وقعود ولا يكرول افسه من الأهانة وحه وأفي الاصل أن المسلى أي السجادة التي يصلى عليه أمعظم فوضع الصورة فيسه تعظيم لهاحيثما كأنت منه بخلاف وضعها على البساط الذى أبعد الصلاة (قوله و يكره أن تنكون فوق رأسه) أى تنكره العسلاة وفوق رأسه الخ فلو كانت الصورة خلفه أوتحت رجليه فنى شرح عناب لانتكر مالصلاة ولكن تكرم كراهة ععل الصورة فى البيت العديث ان الملاثكة لاتدخل بينافيه كاب أوصورة الاأن هدذا يقتضى كراهة كونها فى بساط مفروش وعدم الكراهة اذا كانت خلفه وصريح كلامهم في الاول خلافه وقوله وأشدها كراهة أن تكون أمام المصلى الى أن قال مخطف ميقتضى خلاف الثانى أيضا لمكن فديقال كراهية الصلاة تثبت باعتبار التشبه بعبادة الوائن وايسوايستدير ونه ولايطونه فيهافهما يفهم ماذكرنامن الهداية نظر وقديجاب بانه لابعسدف ثبوتها فىالصلاة ماعتبارالمكان كاكرهث السلاة فى الحسام على أحدالته لميلن وهوكونها مأوى السساطين وهومحة ق هنالان امتناع المدائكة من الدخول الصورة مع تسلط السياطين لا يكون الا لمانع نوجب ذلك وكذالولم يتعقق كالارض المغصوبة فانه ثبثت كراهمة الصملاة فى خصوص مكان باعتبارمعى فيسه نفسه لافيها فان فيل فلم يفسل بألكراهة وان كانت تحت القدم وماذ كرت بفيده لانها فىالبيت وكذاظاهرا لحسديث للذكورفى الكناب وهوماأ خرجه مساءعن عائشة رضى اللهءنها واعدرسول الله صلى الله عليه وسلم حيريل في ساعة بأنيه فيها غادت الله الساعية ولها له وفي يده عصا فالقاها وقالما يخلف الله وعده ولأرسوا مثم النفت فأذاحر وكل تعتسر يره فقال ماهذا باعائشة متى دخيل هيذا البكلب ههنافغالت والله مادريت فأحمريه فانوج في المحسيريل عليه السلام فقيال رسول الله صدلى الله عليه وسلم واعدتني فجلست التفلم تأت قف المنعني الكلب الذي كان في بيتك انا

صلاتك وقال القاعيد أتستقبل المصلى بوحهك فعلم أن ذاك مكروه وعلمن قوله الىظهر رحل يتعدث الدلاماس مان يصلي ويقريه قوم يتعدثون ومن الناس من كره ذلك لماروى أن ر-ول الله صلى الله عليه وسلم معى أن يصلى الرجل وعنب فدوه وتعبد تونأو ناغون وتأو لهعنسدنا اذا رفعوا أصواتهم على وجه يخاف منه وقوع الغلطف الصلاة أويخافأن يظهر صوت من الناعن فيضعك في مسلانه فان لم مكن كذاك فلابأسمه والدليل على أنه لا تكره عند الامن على ذلك مأر وى أن أصحاب رسول انه صلى الله علمه وسلم كانوا يصاون وبعضهم كانوا يفرؤن وبعضهم كانوأ يتعلون الفقسه ويعضهم كانوايذكرون المواعظولم عنعهم عنذاكرسول اقه مسلى الله عليه وسلم وقوله (ولاباس بان بصلي وبن بديه معصف معلق أوسنف معلق اغما أوردهذه المسئلة لان من العلماء من كره ذلك فقال السمف آلة الحرب وفي الحديد بأس شديد فلابلىق تقدعه فمقام التضرع وقبل هوقول انءر وفي استقبال المعيف تشبه باهل الكناب فانهم يفعاون ذاك بكنهم وقبل هوقول ابراهيم النصيءما ذكره في الكتاب من الدليل

ظاهر وقوله (ولاباس بان يصلى على بساطف تصاوير) النصاوير ما يصوّر مشها بخلق الله تعالى أعم من أن يكون من لا فوات الروح أولا وقوله (وأطلق المكراهة في الاصل) أى لم يفصل في المسوط في حق الكراهة بين أن يسجد على الصورة أولا يسجد

والمذكورف الحامع الصغيرانه ان كان في موضع معبوده بكرمل المعظيم المعظيم المواد اكان في موضع حاوسه وفيا مه لا يكره لما فيه من الاهانة وجه ما في الاصلام الأكرم المان المعلى المه معظم بلفظ المفعول فيهما ومعناه أن البساط الذي أعد الصلاء معظم من بين سائر البسط فاذا كان فيه صورة كان فوع تعظم الها وضي أمر المعانم الحلا فبني أن يكون في الصلاء الما المولي المعلم وسلم فقال الماد خل فقال كيف أدخل بيناعليه المسترفية عمان المعانم والما المعانم والمعانم (م م م) الملائكة لاندخل بينافيه كلب أوصورة وقوله المدون أور جال اما أن تقطع رؤسها أو تجعل بساطا بوطا المعاشر (م م م) الملائكة لاندخل بينافيه كلب أوصورة وقوله

أوعدائه تصاو براوصورة معلقة) لديث جبريل الاندخل بتنافيه كلب اوصورة ولو كانت الصورة وسعيرة بحيث لا تبدوللناظر لا يكره لان الصنغار جدا لا تعبد (واذا كان المثنال مقطوع الرأس أى محقوالرأس (فليس بقنال) لا نه لا يعبد بدون الرأس وصار كااذا صلى الى شمع أوسراج على ما قالوا (ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره) لا نها تداس ويوطأ بخدلف ما اذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السسترة لا نه قعظيم الهاوأ شدها كراهدة أن تكون أمام المصلى ثم كانت الوسادة من فوق وأسه معلى عيده معلى المسلمة على شمالة م خلف ه (ولوابس فو بافيه تصاوير بكره) لا نه وشبه حامل من فوق وأسلام المروم وهذا المكم في المسلم والسلام على مده عيره كروم وهذا المكم في كل صلاة أذ يت مع الكراهة

لادخه لبنافيه كلب ولاصورة انهى وبهيعترض على المسنف أيضاحيث كاندلياه عامالجيع المسور وهو يقول لايكره كونهافى وسادة ملقاة الى آخرماذكر فالجواب لايكره جعلها في المكان كذاك ليتعدى الى الملاة وحديث جبريل مخصوص بذاك فانه وقع في صعيم الن حبان وعند الغساني استأذن جسير بل عليسه السلام على النبي صدلي الله عليه وسدلم فف ال آدخل فقال كيف أدخسل وفى بينك سسترفيه تصاوير فان كنت لابدفاعلافا فطعر وسهاأ وافطعها وسائدا واجعلها بسطا وإيذ كرالنسان افطعهاوسائد وفي المعارى في كتاب المطالم عن عائشة رضي القدعنها أنها اتخدنت على سهوة لهاسسترافيسه تماثيل فهسكه الني ملى الله عليسه وسلم فالت فانخذت منه غرقتين فكانت في البيت تجلس عليهما زادا حدفي مسنده والفدرا بته مشكناعلي احداهما وفيها صورة (قوله بحيث لاتبدو الناظر) أي على بعد مقاوالكبيرة ما تبدو على البعد (قول لا نم الا تعبد) فليس لها حكم الوثن فسلا يكرم فى البيت ونقل أنه كان على خاخ أبي هر يرة ذبايتان ولما وحسد خاخ د أنيال وجدعليه أسدولسوة بينهماصي بلسانه وذاكأن بخت نصرقيل الوادمولود يكون علاكك على ديه فعل يقتل من وادفا اوادت أمدانسال اما ألفته في غيضة رجاء أن يسلم نقيض الله أسدا يحفظه ولبوة ترضعه فنقشمه عرأى منسه لينسذ كرنم الله تعالى (قوله أيعم والرأس) فسربه احترازامن أن تقطع بخيط ونحوه فالعلايثني الكراهة لان بعض الحيوانات مطوق فلا يتعقى قطعه الابحوه وهو بان يجعل الخيط على كل رأسه بعيث بخني أو بطلبه بطلا بخفيه أو بغسله ونحوذاك أمالو قطع يديها ورجليها لاترتفع الكراهة لان الانسان قد تقطع أطرافه وهوج (قوله على ما قالوا) يشعر بالخلاف وقيل يكره والعميم الاول لانهم لا يعبدونه بل الضرام بعراأ ونادا (قول و تعاد) صرح بلفظ الوجوب الشيخ قوام الدين آلكاكى فشرح المسار ولفظ الخسبرالمذكوراءى قوله وتعلد بنيسده أيضاعلى ماعرف والحق

(لانالصغارجدالاتعبد) رُوى أنه كان عملي خاتم أبي موسى ذما بتان وكانلان عياس رضى الله عنهدما كانون محفوف بصور صغار وقوله (واذا كان التمثال مقطوع الرأسأى عمدوه) انمافسره بهذا اشارة الىأنه لوقطع رأسسه يخبط من الحلقوم كانت الكراهة. ماقسة لانمن الطيرماهو . .. مطوّق أماما محى رأســه محث لاوى لايكسرها ذكر أنه لآيعب دبلارأس فكان كالجادات (فصار كالصلاة الىشمع أوسراح) فى أنهدما لايعبدان واعا فال (على ما قالوا) اشارة الى أن بعضم ما قال مكر مذلك كالوكان بينيديه كانونفيه جرأونار موقدة والعديم ماقالوا لماذكر أغما لابعيدان وقوله (ولوكانت الصورةعلى وسادةظاهر) ويحكىءنالمسنالبصرى وعطاهرجهماالله تعمالي أنهمادخسلاستافه بساط

عليه تصاوير فوقف عطاء وحلس الحسن وقال تعظيم الصورة في ترك الجاوس عليها وقوله (وأشدها) أى أشد الصور (كراهة) بشديرا لي أن الكراهـ قمقول بالتشكيك تحتلف آحادها بالشدة والضعف وقبل اذا كانت خلف المصلى لا تكره الصلاة ولكنه بمره كوخ حما في البيت لان تنزيه مكان الصلاة عما ينع دخول الملائكة مستعب وقوله (وتعاد على وجه غيرمكروه) أى تعاد الصلاة للاحساط على وجه ليس فيه كراهة (وهذا الحكم في كل صلاة أديت مع الكراهة) كا اذا ترك واحبامن واجبات الصلاة

وقوله (ولايكر مغنال غيردى الروح) لماروى عن ابن عباس أنه مي مصوّرا عن النصو بوفقال كيف أصنع وهوكسي قال ان المكن بدفعليك بتمثال ألاشعبار وفي هذاا شارة الى أن التمثال والصورة واحدومتهم من قال التمثال ما تصوّر على الحدار والصورة ما تصوّر على الموب وليس واضع وقوله (ولابأس بقتل الحية والعقرب في الصلاة) لم يفرق بين ما اذا أمكنه الفتل بضربة واعدة و بين ما اذا احتاج الى ضربات وعو اخسارشمس الاغمة السرخسي لان قوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولوكنتم في الصلاة لم يفصل ومنهم من قال ان أمكنه القتل بضربة فالوانضربضر باتاسقبل الصلاة لانهعل كثيروا لجواب أنهعل كثير رخص فيه الصلى فهو كالمشي بعدا لحدث والاستقاء من البار عنهذا لانه فألولان فمه ازالة الشغل فأشه در المار فانه بشعرالى أنه ليس والتوضى وفى كلام المصنف ما بنبو (٢٩٦)

(ولايكره تمثال غيردى الروح) لانه لا يعبد (ولابأس بقتل الحية والعقرب في الصلاء) لفوله عليه السلام اقتسلوا الاسودين ولوكنتم فى الصلاة ولأن فيه ازالة الشعل فأشبه در المار ويستوى جسم أنواع الحيات هو العصيح لاطلاق ماروينا (ويكره عد الاتى والتسبيعات بالبد في الصلاة) وكذلك عد السورلان ذاك ليسمن أعمال الصلاة وعن أبى يوسف ومحدرجه ماالله تعمالي أنه لابأس بذاك

(هوالصيم) احترازعن قول التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الاعادة أوتنز يه فتستحب فان كراهة النحريم فى رتبة الواجب فان الفلى أن أفاد المنع بدلالة قطعية أعنى بطريق المقيقة عجردعن القرآل الصارفة عنسه فالثابت كراهسة النعر بموان أفادالزام الفعل كذلك فالوجوب وان أفادندب المنع فتنزيهمة أو الفعل فالمنسدوب واذاكان لازمهمامعي واحداوهو ترتب الاغربترك مقتضاهما وقوله لفواه صلى الله عليه وسلم) أخرج أصاب السنن الاربعة عن أبي هر مرة قال فالرسول الله صلى الله عليه وسلم اقتساوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب قال الترملذي حسن صحيح وهو باطلاقه يشمل مااذا احتاج المعل كثيرف ذاك أوقليل وقبل بلاذا كان فليلا وفى المبسوط الاظهر أنه لا تفصيل فيه لاندرخصة كالمشي فيسبق الحدث والاستقاءمن البئر والنوضى وهذا بقنضي أن الاستقاء غيرمفسد فيسبق الدث وقد تقدم خلافه وبحشه بالهلا تفصيل في الرخصة بالنص بستارم مشله في علاج الماراذا كمثرفانه أيضاما موربه بالنص كاقدمناه لكنه مفسدعندهم فاهوحوابه عن علاج المار هوجوابشا ف فنل الحسمة ثم الحق فيما يظهر الفسلد وقولهم الامر بالقتال لا يستلزم بقاء العصمة على نهيج ما قالوه ومن الفساد في مسلاة الخوف اذا فا تاواف الصلاة بل أثر ه في رفع الا نم عباشرة المفسد فى الصدلاة بعد أن كان واما صحيح (قوله هو الصيح) احتراز عماقيل لا تقتل الحب فالبيضاء الى عشى مستوية لانهامن الجان لقوله صلى الله على موسلم اقتلواذا الطفيتين والابتر وابا كموالحية البيضاء فانهامن الجن وقال الطحاوى لابأس بقنل الكل لانه صلى الله علىه وسلم عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوتأمته ولايظهرواأ نفسهم فاذاخالفوا نقدنق ضواعهدهم فلاحرمة لهم وقدحصل في عهده صلى الله عليه وسلم وفين بعده الضرر بقنسل بعض الحيات من الجن فالحق أن الحل ابت ومع ذلك فالاولى الامسأك عمافيه علامة الجان لاللعرمة بلادفع الضر رالمنوهم منجهتم وفيدل ينذرها فيقول خلى طربق المسلين أوارجى باذن الله فان أبت قتله آوهدا في غير الصلاة (قوله وعن أبي وسف ومعد) في النجريدقول محدمع أىحنيفة محل الخلاف فماعد بالاصابيع أو بخيط يمسكه أما اذاأحصى بقلبه أوغربانامله فلا كراهة (فروع أخرى) بكره العمل القليل الذى لا بفسد كالضربة الواحدة وتغيض

كالشي بعد الحدث وغيره لان ذلك لاصلاح الصلاة دون هذا قوله (ويستوى جمع أنواع الحيات) يعنى التي تسمى حنية وغيرها وقوله الفقمه أبي حعفران الحمات منها مایکون من سواکن السوتوهي حنسة ومنها مالأبكون منهأ والاولى هي التي تكون صورتها بيضاءلها ضسفرتان تمشى مستموية وقتلها لاساح لقوله علمه السلاما بأكم والحسة البيضاء فالمامن الحنمن غد برفصل بين أن تكون فىالصلاة أوغرها فلاتقتسل فيغيرها أيضا الابعدالانذاروالانذاريأن يقال خسلطر يقالسان فان أبى فتل والشانية هي التى يضرب لونهاالى السواد وفي مشيها النواء قال الطحاوى الفرق بينهما فاسدلان الني عليه السلام أخد على الجن العهود والمواثبق بأن لايظهروا

لاتنه في صورة الحية ولا يدخه اوا بيوتهم فاذا نقضوا العهدد بباح قتلها وهوا خسار شمس الاتمة والمصنف العشي لاطلاق ماروينا وقوله (وبكره عدالاى والتسبيحات في الصلاة) أطلق الصلاة أشارة الى أن العدمكر و، في الفرائض والنوافل جمعا (وكذاعد السور) بانفاق أصحابنا في ظاهر الرواية (لانذلك ليسمن أعمال الصلاة وروى عن أي يوسف وعمد) في غير ظاهر الرواية (ان العدباليسد لأبأسبه) وقيسد باليدلان الغر برؤس الاصابع أوالحفظ بالقلب غسير مكروه بالانفاق واحترز عن العدباللسان فأنه يفسدالصلاة وقيد بالصلاة احترازاعن خارج الصلاة لماذكر فوالاسلام أنعدالتسييع فغيرالصلاة بدعة وكان السلف يقولون نذنب ولالمحصى ونسبع ونحصى

وقيد بالتسبيح والاتى احترازا عن عدالناس وغيرهم فانه يكره بلاخلاف وكلام المسنف بدل على أن الخلاف بينهم (في الفرائض والنوافل جيعا) وقيل الخلاف في المكتوبة وأما النوافل فلاخلاف في اله لا يكره وقيل الخلاف في النوافل ولاخلاف في المكتوبة أنه يكره لهما أن المصلى قد يحتاج الى ذلك علا عماه والسنة وهي أربعون آية في الموالسنة وهي أربعون آية في الموالسنة وهي أربعون آية في المستون آية في ال

فالفرائض والنوافل جيعام اعاة لسنة القراءة والعل عاجات والسنة قلنا يكنه أن يعتذلك قبل الشروع فيستغنى عن العديعد والله أعلم

و فصل و يكره استقبال القبلة بالفرج في الخلام لل المعلمة السلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في رواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غيرموا ذالقبلة وما ينعط منه ينعط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرحه موازلها وما ينعط منه ينعط الها

العينسين ورفعهما الىجهسة السماء وتغطبة الفمأ والانف والتثاؤب اذاأ مكنسه الكظم فانعز ففتح عظىفاه بكه أويده والايكره وتنكره الصلاة أيضامع تشميرا لكمعن الساعد ومكشوف الرأس الأ لقصدالتضرع ولابأس مع شدالوسط ويكره سترالق كمين فى السعود وتكره مع نجاسة لاتمنع الاان خاف فوت الوقت أوالجماعة ولاجماعة أخرى ويقطع الصلاة ان أم يحف ذلك اذا تذكر هذه التحماسة وكمذا يقطع لاغاثة الملهوف أوخوف على أجني أن يسمقط من سطح أويغرق أو يحرق ونحو ووله أن يقطع اذاسرق منه أومن غيره قدردرهم لالندا أحدأ ويه الأأن يستغيث وتكره مع مدافعة الاخبئين سواء كان بعد الشروع أوقيله وفى فيه درهم أولؤلؤه تنعه من سنة القراءة وفى أرض غسره فان ابتلى بن ذلك وبين المسلاة في الطريق ان كانت الارض من روعة أولكافر فني الطريق و الافني الارض ولوكان فيست انسان ان استأذنه فأحسسن والافلابأس وبكره وقدامه عذرة كإيكره أن تبكون قبلة المسجد الى حام أومخر ح أوقد فأن كانسنه ومن هذه حائل حائط لامكره ومكره محضرة طعام إذا كان له النفات السه العديث المتفق علمه لاصلاة بحضرة طعام ولاوهو بدافعه الاخبثان ومافى أبى داود لانؤخروا الصدلاة اطعام ولاغديرم يحمل على تأخيرها عن وفتها جعما بينهما وفى التعصين عن أبي هر يرة عنسه صلى الله عليسه وسلم أما يأمن الذى يرفع وأسه قبل الامام أن يحول الله وأس حاراً ويجعل صووته صورة حمار وعنسه أنه صلى الله عليه وسلم قال التثاؤب من الشبيطان فاذا تثام أحدكم فليكظم مااستطاع وعن حابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى المته عليه وسلم لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم الى السفاء في الصلاة أولا ترجيع اليهم

و فصل و (قول لانستدروهاولكن شرقوا أوغر بوا أخرجه الستة (قول ولا يكرمف رواية) لحديث استقباوا القبلة ولانستدروهاولكن شرقوا أوغر بوا أخرجه الستة (قول ولا يكرمف رواية) لحديث ابن عررض الله عنهما قال رقيت بوماعلى بت أختى حفصة فرأيت الني صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته مستقبل الشام مستد برالكعبة ولان فرجه عند المعارضة واعرأ ن هذه المسئلة اختلف فيها الطاهر الحديث السابق وهومق من التقدم المانع عند المعارضة واعرأ ن هذه المسئلة اختلف فيها العلم على ثلاثة أقوال و باعتبار هذه الرواية تصيراً ربعة أقوال فه بت طائفة الى الكراهة مطلقا منه مع الدوالي عند المعارضة كرهوه في الفضاء ون البنيان مراحيض قد نست نحوالكعبة فنخوف عنها ونست عفر الله وطائفة كرهوه في الفضاء ون البنيان

الستقبللان فرجه موازلها (۱۳۸ من في المستقبل المن في المستقبل المس

فى تسبيعاتها عشراعشرا فللابأس بالعدحينشذ ولايحسفة أنهمكنه أن مفعل ذلك قبل الشروع في الصلاة وأمافي صلاة التسبيح فسلاضرورةأيضا الى العد بالديدلانه بحصل بغيرروس الاصابع فستغنىءن العدىالبد ﴿ فَصَلَّ لِمُ لَمَّا فَرَغُ مِنْ سأن الكراهة فىالصلاة شرع في سانها خارج المسلاة والخلاء بالمدست التغ قط والمقصور النت (ويكره استقبال القسلة فالفرج في الخلا ولان النبي صلى الله عليه وسلم نهنى عن ذلك)ر والمسلمان واعما فسدما للسلاء وإن كان في الصراء كذاك لمافسه خلاف الشافع لانه مقول اغمأبكرهاذا كانفالفضاء وأمافي الأمكنــة فلا وفي الاستدبازعن أبىحنافة

روابتان فعلى أحدى

لروايتن فرقبين الاستقبال

والاستدباريما ذكر في الكتاب من قوله (لان

المستدبر فرجه غيرمواز

القسلة وماينحطمنه ينحط

الى الارض بخسلاف

(وتكرمالجامعة فوق المسجدوالبول والنخلي) لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى يصح الاقتدامة عن تحت ولا يبطل الاعتكاف بالصعود السمولا يحل المجنب الوقوف عليمه (ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد) والمرادما أعدال صلاة في البيت

مطلقامنهم الشمعى والشافعي وأحد أخذا بحديث أيداودعن مروان الاصفر رأيت ابنعر أناخ راحلنه وحلس سول البهافقلت أماعيد الرجن أليس قدمهي عن هذا قال على انمانهي عن ذلك في الفضاء فاذا كان منسك ومن القبلة شئ سترك فلاماس ورواه النخز عة والحاكم في صحيحهما وعن انء فالعصيتين ماذكرناما كفامزرؤ يتهارسول اللهصلى اللهعليه وسلموطا ثفة وخصوه مطلقافتهم منطرح الاحاديث لتعارضها ثمرجع الىالاصل وهوالاماحة والمعارضة يحديث ابن عمرا لمتقدم ومأ روامان ماحسه عن عراك عن عائشة قالت ذكر عندالني صلى الله عليه وسلم قوم بكرهون أن مستقبلوا بفروحهم القيلة فقال أراهم تدفعه اوهااستقباوا عقعدى القيلة وقول أحدأ حسن مافي الرخصة حديث عائشة وانكان مرسلافان مخرجه حسن شامعلى انكاره أنعرا كاسمع من عائشة مدفوع بأنه من يمكن كونه لقيها فقدد قالواانه سمع من أبي هرارة وأبوهر الرة توفى هو وعائشة في سنة واحدة فلا يسعد مماعه منهامع كونهما في بلدة واحدة وقد أخرج مسلم حديث عراك عن عائشة حاءتني مسكينة نحمل ابتتينالهاالحديث ثمأخرج الدارقطني الحديث المذكو رمن غرجهة حادن سلة الذي في حديث انماجمه قال عراك فهاحد تتني عائشة رضى الله عنهاأنه صلى الله عليه وسلما بلغه قول الناس أمر عقعسدته فاستقبل بهاالقيساة ومنهم مناذى النسخ عسكايماأخر حهأ بوداود والترمذى واين حمان في صحه وواطا كموالدار فطني عن جارين عبدالله فالنهي رسول الله صلى ألله عليه وسلم أن يستغبل القبلة فرأيته قبل أن يقيض بعام يستقيلها ولفظ انحيان ومن بعده حدثنا أبان بنصالح فزالت تهمة التدايس ولفظهم كانرسول الله صلى الله عليه وسأرقد خواناأن نستقيل القبلة أونستدرها بفر وجنااذا هرقناالماء عراً بتدفيل موته بعام بيول الى الفيلة وأبان بن صالحوثقه المزكون يحيى بن معين وألوز رعة وأوحام وقال الترمذى فالعلل الكبير سألت مسدين أجمعيل يعنى الخارى عن هدذا الحديث فقال حديث محير والاحوط المنع لان الناسيز لابدأن يكون في قوة المنسوخ وهذا وان صم لا يقاوم ما تقدم عما اتفق عليه الستة وغيره مماآخرج كثيرامع أن النى فيه حكاية فعله وهوليس صريحافي نسخ التشريع الفولي بلوازا للصوصية ولونسي فاس مستقيلا فذكر بستصيله الانحراف بقدرما عكذه أخرج الطعري فى مذيب الا مارعى عرون حمع عن عبد الله من الحسن عن معن حده قال قال رسول القه صلى الله علمه وسلمن حلس مول قدالة المسعد فذكر فتعرف عنها احلالالهالم بقممن مجاسه حتى يغفرله وكا بكره البالغرذاك مكرمه أن عسك الصغير نحوها لسول وقالوا مكروأن عقر حليه في النوم وغيره الي القبلة أو المعدف أوكتب الفقه الاأن تكون على مكان من تفع عن الحاذاة (قهله وتسكره المجامعة) وصرح التمريم فشرح الكنزلقولة تعالى ولاتباشر وهن وأنتمع كفون فى المساحد اكن الحق كراهة النعر ملان دلالة الآية انماهي على تحريم الوطء في المسعد المتكف فتفيد أن الوط من مخطو رات الاعتسكاف فعنسد عسدم الاعتكاف لايكون لفظ الآمة دالاعلى منع فالنع السحد حينشد بل لوكان معشكفا اعتكافانف الأمكن أن بقال لا يحرم الوط وعلم الاعتكاف لماعرف من أن قطع نفل الاعتكاف على الروامة المختارة انها والعمادة لاابطال وانماء تنع للمصد مدليل آخر فلست الاكمة على اطلاقهافي كل اعتكاف الاأن بقال معدأن مكون القطع الذي هوانها وبغد مراجلاع كالخروج من المسحد لانهمن معظوراته ومبدؤه بقع فى العبادة فصار كالخروج من الصلاة بالحدث يكون انهاه محظورا ولوسلم عدم

وقوله (وتكرهالمجامعـــة فوقالمستبد) ظاهر وقوله (لانه لم بأخد حكم المسجد) بعنى لعدم الخلوص حتى بباع ويورث (وان دينااليه) أى الى انخاذ المسجد فى الميت الديست باكل انسان أن يتخذ في يته مكانا الصلاة بصلى فيه النوافل والسنن قال الله تعالى في قصدة موسى عليه السلام واجعاوا بيوتكم قبلة وقال صلى الله عليه وسلان المسجد المسجد المسجد المسجد الداخيف على قال نعالى ومن أطلم عن منع مساحداته أن يذكر فيها اسمه (وقبل لابأس (٢٩٩) به) أى بغلق باب المسجد (اذاخيف على

لانه لم يأخذ حكم المسجدوان نبينا اليه (وبكره أن يغلق باب المسجد) لانه يشبه المنع من الصلاة وقيل لا بأس به اذا خيف على مناع المسجد في غيراً وإن الصلاة (ولا بأس بأن ينقش المسجد بالجص والساح وما الذهب) وقوله لا بأس بشيرالى أنه لا يوجر عليه لكنه لا يأنم به وقيل هو قربة وهذا اذا فعل من مال نفسه أما المتولى في فعل من مال الوقف ما يرجع الى إحكام البنا و دن ما يرجع الى النقش حتى لوفعل يضمن والله أعلم بالصواب

دلالتهاعلى مافلناه عينا كانت محتملة كون التعريم للاعتكاف أوللسعيد فتكون ظنية الدلالة وعثلها تثبت كواهسة التصريم لأالتصويم والمسراد بالتغلى التغوط لانسطم المسعدله حكمه الدعنان السماءوقد أمر بتطهيره والبول بنافيه واذا كان السجدينز وعمن النفامة كاتنز وى الملدةمن النارعلى ماروى فكيف بالبول (قوله لانه لم يأخذ حكم المسعد) حنى لا يصم فيسه الاعتكاف الاللنساء واختلفوا في مصلى العيد والجنازة والاصمأنه انماله حكم السحدف حواز الاقتداء لكونه مكاناوا حداوه والمعتبر في جوازالاقتداء (قوله لانه يسبه المنع من الصلاة) وهو حوام قال تعالى ومن أظلم عن منع مساجد اللهأنيذ كرفيهااسمه (قوله وقيل لآبأس اذاخيف على مناع المسعد) أحسن من التقييد بزماننا كافي عبارة بعضهم فالمدارخشية الضررعلى المسعد فان ثبت فى زماننا في جيع الاوقات ثبت كذلك الافي أوقات الصلاة أولافلا أوفى بعضها في بعضها (قول دوتيل هوقر بة) لما قيه من تعظيم المسجدومنهم من كرهه لقواه صلى الله عليه وسلم ان من أشراط الساعة أن تزين المساحد الحديث والاقوال ثلاثة وعندنالابأسبه ومحل المكراهة التكلف بدقائق النقوش ونعوه خصوصافي الحراب أوالتزيين معترك الصاوات أوعدم اعطائه حقمن اللغطفيه والحاوس لحديث الدنياورفع الاصوات بدليل آخرا لحديث وهوثول والوجهم خاوية من الاعان هذا اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيفعل مايرجع الى إحكام البنامحتى لوجعل البياض فوق السواد للنقاء ضمن كذافي الغامة وعلى هدا أتعليسة المصف بالذهب لابأس به وكان المتقدمون بكرهون شدالماحف وانخاذ المشدة الهالانه يشبه المنع كالغلق وهذه فروع تتعلق بأحكام المستعد لاشك أن الدفع للفقراء أولى من تزيينه ولوقيل بأنه قربة ولا يحفر في المستعد بأر ولوكانت بترقديمة كبسترزمن متركت ولوحفرفنكف فيهشى انحفراهل المسجد أوغيرهم باننهم لايضمن وان كأن بغيرادم-مضمن أضرفك الهداه أولا ولايعو وغرس الاشصارفيسه الاان كان ذائر والاسطوانات لاتستقريه فيعوزلتشرب ذلك الماء فيعصل بماالنفع ولابأس بأن يتخذفيه بيتالتاء له ولا مجوزان يتغذه طريقا بغبرعذر فان كان بعذر لابأس ولايبزق فيه فيأخذ النفامة شوبه وأوبزق كان فوق الحصرأسهل منه تحتمالان مانحتها مسحد حقيقة والحصرلها حكم المسجد وليست به حقيقة فان لم يكن فمه وأريد فنهافى المتراب ولايدعهاعلى وجه الارض وكذا يكره أن عسم رجمله من الطين باسطوانته أوحائطه ولابأس بأن عسم ببردته أوقطعة خشب أوحصر ملقاة فيه والاولى أن لا يفعل وبتراب المسمد ان كان مجسوعالا بأسبه وان كانمبسوطا بكره واذا نزح الما النمس من البتركره أن ببل به الطين

مناعه)في غيراً وان الصلاة لاختلاف أحوال الناس بحسب اختلاف الزمان ألا ترى أن النساء كن يحضرن الجاعات ثمنعن من ذلك وكان المنع صواما فكذلك اغسلاق اب المسعد فيزماننا والتدبير فسمالي أهل الحلة فالمسم اذااجتم واعلى رحسل وحعماوه متولمانغبرأم القاضي كون متولدا وقوله (ولاماس مأن منقش المسعد بالحص) انماذ كرهدنه المسشلة بهدنده العبارة لاختلاف الناسفيها فئهم من كره ذلك لانعلما قال حدين مر بمسعد من غوف لمن هذه البدمة وانماقال ذاك لكراهته هذاالصنيع فى المساحد وعندنالا مأس منك لانعم زادفي مسعد رسول الله صلى الله علسه وسلروز ينهفى خلافته ولان فى تزيينه ترغب الناس فالاعتكاف والحلوسفي المساحدلانتظارالصلاة وذلك لامحالة حسن وقال شمس الاعمة السرخسي فى قسوله ولابأس اشبارة الى أنه لايوجر علسه

ولايا ثم وقيل هوقرمة لان اقه تعالى حنناعلى عبارة المساجد بقوله انمايه رمساجد اقهمن آمن بالله واليوم الا خر والكعبسة من خرفة عبادة عباد الله عبادة المناه والله أعلى المناه المناه المناه والله أعلى المناه المناه المناه المناه والله أعلى المناه المن

لمافرغمن بيان المفروضات وما يتعلق به آمن بيان أوقاتها وكيفية أدائها والاداء السكام والقاصر شرع في بيان مسلاة هي دون الفرض وفوق النفل وهي صلاة الوثر والدليل على انه قصد هذه المناسبة ابراد النوافل بعد هاليكون الواجب بن الفرض والنف لكاهو حقه (الوثر واجب عند أبي حنيفة) قبل ليس في الوثر رواية منصوص عليها في الظاهر ولكن روى يوسف بن خالد السهني عن أبي حنيفة أنها واجبة وهو الطاهر من مذهبه وروى فوح (٠٠٠) بن أبي مربع عنه أنها سنة وبه أخذ أبو يوسف و محدوالشافعي رجهم الله وروى حاد

و بابصلاة الوترك

(الوثرواجب عندا بى حنيفة رجه الله وقالاً سنة) لظهوراً عارالسن فيه حيث لا يكفر حاحده ولا يؤذن له ولا يودن الم الم الم الم الم الم والم وهوالوجوب

و ماب صلاة الوثر ﴾

(قوله حيث الأيكفر حاجده) المنفسداذا ثبات اللازم الايستان المازوم المعين الااذاساواه وهو ههنا أعم فان عدم الاكفار بالحد لازم الوجوب كاهولازم السنة والمدى الوجوب الفرض وان قصد الاستدلال بالمجوع منه مع عدم التأذين فاقرب على مافيه فالثاني يستقل والحق انه لم شت عنده حاد ليسل الوجوب فنفياه و ثبت عنسده وهو الحديث المذكور وقد دوى عن عدة من العمامة عروب العاص وعقبة بن عام و وابن عباس وابن عروب شعب عن أبيه عن حديث وخارجة بن حذافة وأبي نضرة الغفارى فعن عقبة وعرو رواما بن داهو يه في مسنده حدثنا سويد بن عبد العزير حدثنا قرة بن عبد الرحن عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي انظير من ثد بن عبد القه البزني

لانها ها والثالث أن الزيادة على الشي اغما تحقق اذا كانت من جنس المزيد عليه لايقال زادف تمنه اذا وهب هبة عن مبتدأة ولايقال زادعلى الهبة اذاباع والمزيد عليه فرض فكذا الزائد الاأن الدلي لغير قطبى فصاد واجبا والرابع الامر فاله الوجوب

و مابصلاة الوترك

(قوله وفيه تظر) أقول فان مرادهما الاذان المعهود لا عجرد الاعلام (قوله والزيادة اعما تصفق في الواجبات لانها محصورة بعدد) أقول هما يقولان انها سنة مؤكدة وهي محصورة أيضا

الزيدعنسه أنهافريضة ومه أخد ذرفر فالواظهر آ مارالسنن فيهاحيث لأمكفر احده ولارؤذن له فمكون سنة واعترض علمه أنه مشترك الالزام فأناقائل أن يقول ظهمر آثاد الواحسات فيسه حيث لأيكفر حاحده ولايؤذن له فيكون واحباكملاه العبد وأجبب بأنالانسلم أنصلاة العمدواحية سلنا لكن الجسوع من آثار السسنن ولانسلم أنصلاة المسد ليسلها أذاتيل قولهم الصلاة جامعة أذات لهاوفسهنظر (ولاي حنيفة قوله صبلي الله عليه وسلم اناقه تعالى ذادكم صلاة ألاوهى الوتر) رواء أيونضرة الغفارى ووحه الاستدلال من أوجمه أحدهاانه أضاف الزيادة الى الله والسيئ اعيا تضاف الى رسول الله صلى الله علم وسلم والثانى انه قال زادكم والزيادة انما تصقيق في الواجبات لانما محصورة بعمددلافى النوافسل لانه

عن عرو بنالعاص وعقبة بن عامر عنه مسلى الله عليه وسلم قال ان الله زاد كم مسلاة هي لكم خبر من حرالنم الوتر وهي لكم فماين العشاء الى طاوع الفير وضيعف ان معين وغير وقرة وعن ان عباس رواه الطيراني والدارفطني عن النضر أبي عرعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما وضعفه الدارقطني بالنضر وعن انعرأ نرحه الدارقطني فيغرائب مالك وضعفه بحميد بنأبي الحون وهو انالله زاد كم صلاه وهي الوتر وعن الحدري رواه الطيراني وفسه أيضامثل ما في حديثه عن ابن عباس وعن عرون شسعب عن أسسه عن حدّة أخو سسه الدارقطني وفيدأته صلى الله عليه وسلم أمرنا فاجتمعنا فمدالله وأثنى علسه غمال ان الله زاد كم صسلاة فأحرنا مالوتر وضعفه بحدمد تعبيس العزرمى وعن أبى نضرة رواه الحاكم من حديث ابن لهيعة عن عرو بن العاص قال سمعت أبانضرة الغفارى يقول سمعت رسول المهصلي الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم مسلاة وهي الوثر فصاوها فمسابين العشاهالى صلاة الصعروسكت عنه وأعل باللهيعة وعن خارجة رواه الماكم وألوداو دوالترمدي وابن خرج علينا رسول المه صلى الله عليه وسلم فقال ان الله أمد كم يصلا ف خرا كم من حرالنم وهي الوتر فعلهالكم فماس العشاء الى طاوع الفير قال الحاكم صدرولم يغر جاه لتفرد التابعي عن العمايي وقول الترمدذي غريب لاساني الصعة لماعرف واذا يقول مرارافي كابه حسن صعيع غريب ومانقل عن المفارى من أنه أعله بقوله لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض فيناه على اشتراطه العدلم باللقي والعصيم الأكتفاء بامكان اللقي واعلال ابن الحوزى أمان اسحق ويعبد الله من راشد نقل تضعيف ابن واشدعن الحارقطني أمااس اسحق فثقة ثقة لاشهة عنسدنا في ذلك ولاعند محقق المحدّثين ولوسل فقد تابعه اللبث ن عن ويدن أى حبيب وأماما تقلوعن الدارقطني من تضعيف النراشد فغلطه فيه لان الدارقطني اغساضسعف عيسدالله نزاشسدالسعرى مولى يمشان بنعضان الراوي عن أبي سس الحسدري وأماهمذاراوي حديث خارجمة فهوالروق أوالضحالة المصري ذكوان نهى ومنابعة البيث والتصريح بكون الروق كلاهما في استادالنساق العديث المذكورف كتاب الكني فتمأ مرهدنا الجديث على أتموحه في العمة ولولم يكن هدنا كان في كثرة طرقه المضعفة ارتفاعه الحالحسن بل بعضها حسن محة وهوطريق ان راهومه وقرة ان قال أحدفيه منكرا لحديث فقد قال اب عدى أراه حديثا مسكرا حداوا رجو أن لاباس به وقدد كرمان حيان في الثقات بق الشأن في وجه الاستدلال به فقيل من لفظ زادكم فان الزيادة لا تحقق الاعند حصر المزيد عليه والمحصور الفرائض لاالنوافل ويشكل عليه مائنت يستدصيم أخرجه الحاكم والبيهتي عنهصلي الله عليه وسلم اضالله تعالى ذادكم صلاة الحصلاتكم هي خيرلكم من جرالنع ألاوهي الركعتان قبل صلاة الفيرفان اقتضى لفظ زادكم الحصر فاتعيب في هسذا كون المحصورة المزيدة عليها السسنن الروانب وحينشد فالحصودة أعهمن الفرائض والسدن الراتسة فلايسستلزم لفظ ذادكم كون المزيد فرضا لجواذكونه زيادة على المحصورة التي لنست يفرض أعنى السأن وقد تكون هـذاه والصارف للمسنف عن التمسك بهذهالطريقةمع شهرتها ينهمالي الاقتصارعلي القسك يلفظ الاحرابكن لفظ الاحرائح اهوفي حسديث ابزلهبعسة وعرو بزشعيب وقدضعف فالاولىالتمسكفيه يمافي أبي داودعن أبي المنب عبيدالله المعتكى عن عبسدالله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوترحق فن لم يوتر فليس الوترحقفن لم يوثر فليس مني الوترحق فن لم يوتر فليس مني و رواءا لحاكم وصحته وقال أنوالمنيب ووثفه ابن معين أيضا وقال ابن أي حام سمعت إلى يقول صالح الحديث وأنكر على المعارى ادخاله فالضعفاءوتكلم فيسه النسائ وأبرخسان وعال النعدى لابأس بفا لحديث حسن وأخرج البزاد

عن حكام عن عنيسة عن جابر عن أبي معشر عن ابراهيم عن الاسود عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واحبعلى كلمسلم وقال لانعله بروى عن انمسعود الامن هذا الوحم فانقسل الامر فديكون الندب والحق هوالثارت وكذا الواحب لغة وبعسا لحل على مدفعا العارضة والقيام القرينية الدالة علسه أما للعارضة فباأخرج المغياري ومسلم عن الأعررض الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير وماأخر جاءا بضاائه صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى المن وقال الحفيا قال فاعلهم أن الله فدفرض عليهم خس صلوات في الموم والله قال ان حيان وكان بعثه قبل وفاقه صلى الله عليه وسلم بأيام يسيرة وفي موطامالك أنه صلى الله عليه وسلم وفي فيل أن يقدم معادمن المين وماأخرجمه انحبان أتهصلي الله عليه وسلمقامهم في رمضان فصلى عان ركعات وأور ثما نتظروه من الفابلة فسلريخ رجالهم فسألوه فقال خسنت أن تكنب عليكم الوترهدة أحسن مابعارض لهمه ولهم غيرها بمال يسلمن ضعف أوعدم تمام دلالة وأماالقرينة الصارفة الوحوب ألى أأغوى فافي من الاالترمذي قال صلى الله عليه وسلم الوترحق واحساعلى كلمسلم فن أحسان بوتر بخمس فليوترومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر ورواه ابن حبان والحاكم وفال على شرطهما وجهالة رينة أنه حكم بالوجوب تمخم ين خصال احداها أن يوتر بخمس فاو كانواجب لكان كلخصلة تخبرفهاتقع واحبة على ماعرف فى الواحب الخدر والاجماع على عدم وجوب الخس فانم صرفه الى مافلنا والحواب عن الاول أنه واقعة حال لاعوم لها فيعوذ كون ذاك كانلمذر والانفاق على أن الفرض يصلى على الدامة لعذر الطن والمطرو محوم أوكان قبل وجومه لان وجويه لم يقارن وحوب الحس بل مناخر وقدروى أنه صلى الله عليه وسلم كان ينزل الوثر روى الطحاوى عن حنظاة بن أب سفيان عن الغ عن ابن عسر رضى الله عنه اله كان يصلى على راحلته و يور بالارض ويزعم أن الني صلى الله عليه وسافعل فعل أن ورمنك كان اما حالة عدم وحويه أوالعذر وفي شرح الكنزأنه لا يجوز على أصلهم أن الوترفرض على الني صلى الله عليه وسل ومن العب أنهم مزعون جوازه فاالفرض على الراحلة غم بقولون المصمهم لوكان فرضا لماأدى على الراحلة انتهى وهوغير لاذم أماالاول فلان المرج عندهم تسم وجوبه في حقه صلى الله عليه وسلم وأماالثاني فيصع قولهم ذلك على وجمه الالزام فانالانقول بجوازه على الداية لوجويه وعن الثاني انه لملا يحوز أن يكون الوجوب كان بعد سفره وعن الثالث كالاول في أنه يحوز كونه قبل وجويه أوالمراد المجوع من صلاة الليل المختبة يوثر وضن نقول بعسدم وجوبه وذال أنهم كانوا يطلقون على صلاة الليل كذلك ذلا لان المجموع حينت ذفردوذلك وترلاشفع وسيأتى فياب النوافل مايصر حندال المتأمل بلهدنه الادادة ظاهرة من نفس الحديث المورد فأنه صلى بهم ثمان وكعان وأوثر ثم تأخر في الفابلة يعنى عما فعله في السابقة البئة وعلل تأخره عن ذلك بخسسية أن تكنب الوتر فكان المراد مالوتر ظاهر االصلاة التي فعلت مختصة مالوتر ويدل على ذلك ماصرح به في رواية السحلي جذا الحديث من قوله خشية أن تكتب عليكم صلاة الليل وعن الفرينة المسدعاة انذلك كان قبل أن يستقرأ مرااوتر فيحوز كونه كان أولا كذلك وفي مساعن عائشة رضي المدعنها أنهصلي الله عليه وسلم كان يصلى من الليل ثلاث عشر مركعة يوثر من ذلك بخمس لا يجلس في شئ منهـاالافي آخرهافــدلـأنالوتر كانأولاخــــة وأجعناءليأنه محلسعليرأس كلركعتمن وهو يفيد خسلافه ويدل على ذلك أيضاما في الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم قال لا توثر بشلاث أوثر بخمس أوسبع والابتار بثلاث حائرا جساعافع أن هذا وماشا كله كان قبل أن يستقرأ مرالوثر وكيف بحمل على اللغوى وهومحفوف عمايؤ كدمقنضاممن الوجوب وهوقواه صلى الله عليه وسلم فن أبوتر

فوله (ولهذا) أى ولكون الوتر وإجبا (وجب القضاء بالاجماع) فان السئن (٣٠٣) لا يجب فضاؤها بالإجماع قبل المراد بالاجماع

ولهنذاوجب القضاء الاجاع وانمالم بكفر جاحد الانوجو به ثبت بالسنة وهوالعني عماروي عنه أنهسنة وهويؤدى في وقت العشاء فا كتني بأذاته والعامنة قال (الوتر الاتركمات لا يفصل بنهن بسلام) لماروت عائشة رضى الله عنهاأن الني عليه السلام كان وتريشلات

أجاع أصابنا على ظاهر الروامة فانه نفسل عن أبي وسف أنه لا يقضى خارج ألونت وعن محمد انه قال أحبالي أنيقضي وقيل المراد بالاجباع اجباع السلف لكنسه لمشتالا بطريق الأحاد وقوله (واغما لمبكفر)جوابعن قولهما حيث لانكفر جاحده ووحهمه أناطاحدانا يكفراذا كان الدليل قطعما وههنا ليس كسذلك إلان وجويه ثبت بالسنة) يعني غسسر ألمتواثر والشهور وكلامه يشرالي أنوحويه لوثدت بغيرالسينة كفر حاحدده وفيسه تطرلانه حينتذيكون فرضالاواجيا وفي الحسلة كلامه فيهذا الموضع لايخلوعن تسايح وأحل جوادكبوة وفوله (وهو) أي كون وجويه ثبت بالسنة هو (البعني بما روىعنه انهسنة) وقوله (وهويؤدى في وفت العشاء فاكتنى باذانه) أىأذان العشاء (واقامته) جواب عنقولهماولايؤذنهوقد علت ماوردعله قال (الوترثلاث ركعات) الوتر عندنا ثلاث ركعات (لايفصل بينهن بسلام) وفالالشافعي فيقول بوثر بتسلمتين وهوقول مالك لقوله عليه السلام ان الله

فليسمني مؤكدا بالتكرار ثلاثاعلى مأتقدم (قوله ولهدنا وحب القضاء بالاجماع) أي تفت والا فوجوب القضاء محسل النزاع أيضا والمعنى انهصلا ممقضة مؤقتة فتحب كالمغرب أماأنها مؤقته فلان المستعب فى وقتها السحر وذلك أشدما يكون كراهة في العشاء فاو كان سنة تبعالعشاء لم يتفالف وقتهما فى الصفة بل كان المستعب فيه المستعب فيه (قوله وهو المعنى عباروى عن أبي حنيفة أنه سنة) وعنه أنه فرض أيعلى وهوالواجب نعنه ثلاث روايات وآلمرا دبها واحدوهوالوجوب وفي الفتاوي لواجتمعت أهسل قرية على ترك الوتر أقبهم أوحيسهم فان المتنعوا فاتلهم فان امتنعوا عن أداما لسنن قال مشايخ بخارا بفاتلهم كالفرائض (قوله لمار وتعانشة رضي الله عنها) روى الحاكم وقال على شرطهما عنها قالت كاندسولالله صلى الله عليه وسلم بوتر بثلاث لايسلم الافى آخرهن وكذار وى النسائ عنها قالت كان الني صلى الله عليه وسلم لايسلم ف ركعتى الوتر وأخرج الحاكم قسل المسين ان اين عركان سلم في الركعتينمن الوترفقال كانعرأ فقهمنه وكانينهض في الثانية بالتكبير انتهى وسكتعنه وروى الطحاوى عن روح بن الفرج عن شريك عن مخول عن مسلم البطين عن سَعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنم ما قال كان وسُول الله صلى الله عليه وسلم يوثر بسلات يقرأ في الاولى بسيع أسم ربك الاعلى الى آخرماق حديث عائشة المروى في السنن الاربعة وصيم ابن حبان والمستدرك كان يقرأفى الركعة الاولى من الوتر بفاقعة الكتاب وسبع اسمر بك الاعلى وفي الثانية بقل باأيم اللكافرون وفي الثالث يقسل هوالله أحدوا لمعودتين وظاهرهذا ومسل الثالثة بعلما لاولى بعض الوتر في قوله من الوتر والالقالت فيسه وفي الركعة الوتر وأما فوله صلى الله عليسه وسلم صلاة الليل مَشْي مثني فاذا خشى الصبعرصلي وأحدة فاوترت له ماصلي فليس فيه دلالة على أن الوتر واحدة بتعر عة مستأنفة لنحتاج الى الانستغال بجوابه اذبحمل كلامن ذاك ومن كونه اذاخشي الصبع صالى واحدة متصلة فانى يقاوم الصرائح التي ذكرناها وغبرها كشرتر كاملال الطول مع أن أكثر العماية عليه قال الطحاوى حدثناأ يوبكرة حدثناأ بوداود حدثناأ بوخالد قالسألت أباالعاليدة عن الوتر فقال علنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الوترمشل صلاة المغرب هذا وترا اليل وهذا وترالنهار وقال حدد ثناابن مرزوق حدد ثناعفان حدثنا جدين سلة حدد ثناثابت قال صلى بناأنس الوتر أناعن عينه وأمواده خلفنا ثلاثر كعات لم يسلم الافي آخرهن على أن لفظ المديث لوكان كاقالوه سفد تقيد بعلها واحدة بالضرورة وهى خشية طاوع الفيرخصوصاعلى قولهمن حية مفهوم الشرط وعلى قولناالمتفر رنفي شرعيتها فاذاأ بصت بشرط تبقى فعماو وامعلى العدم لكنا لانجيزها أيضالذاك عنسد خشدة الصبع لأنه أحسد محمليه المنساويين كافلنافلا يجوزا اللعليسه بعينه لماثنت بمن الخالفة بين روايات فعله صلى الله عليه وسلم مع أنه تحكم عندتساوى الاحتمالين فتم المالوب غيرمتوفف على نبوت النهي عن البنيرا على أنه لوضح شرعيتها لم يلزم كون الوترا با ها الابدليل بخص ذلك كان الشفع مشروع ولا يمكن ادعا كون بعض الفرائض بخصوص اياء الآبدليل وقد بينا ان الثابت كونه ثلامًا كالمغرب وكذاصع عن النمسعود وتراللهل ثلاث كوترالنهار واغماضعفوا رفعه المالني صلى الله عليه وسلمفاته لم يرفعه عن الاعش عنه عن الذي صلى الله عليه وسلم الايحيي بن أبي الحواجب وقدضعف واعلم وتر يحب الوترولندامار وتعاقشة رضى الله عنهاأن الذى صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث وكعات

(وحكى الحسن) البصرى (اجماع المسلين على الثلاث) وهومذهب أى بكروع روالعبادلة وأبي هريرة روى أن عرواى سعمدا يوتر يركعة فقال ماهذه البتيراء لتشفعنها أولاً وُدبنك (٢٠٤) انحا قال ذلك لان الأثر اشتر أن الذي صلى الله عليه وسلم بى عن البنيراء

وحكى المسن رجه الله اجماع المسلين على الثلاث وهدا أحداً فوال الشافى رجه الله وفي ول بوتر التسليمة بن وهو ول الشافى التسليمة بن وهو ول الشافى رجه الله والمال وبناه (ويقنت في الثالثة قبل الركوع) وقال الشافى رجه الله بعده لما روى أنه عليه السلام قنت في أخر الوتروهو بعد الركوع ولنا ما روى أنه عليه السلام قنت في جميع السنة خلافا الشافي رجه الله في عبر النصف الاخرون رمضان لقوله عليه السلام الحسن بن على رضى الله عنه حين عله دعاء القنوت غير النصف الاخرون رمضان لقوله عليه السلام الحسن بن على رضى الله عنه حين عله دعاء القنوت

أن فيمارو يناقراونه صلى الله عليه وسلم في الثالثة بسورة الاخملاص والمعود تين ولهذ كرا صحابنا سوى قراءة الاخلاص وذلا لانأ باحنيفة رجمه اللهروى في مستنده عن حمادعن ابراهم عن الاسودعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسبح اسم ربك الاعلى وفي الذانية قل ما أيها السكافرون وفي الثالثة قل هوالله أحد (قوله وحكى الحسن اجماع المسلين) فىمصنف ابزأى شيبة حدثنا حفص حدثنا عروعن الحسن قال أجمع المسلون على أن الوتر ثلاث لابسه الافي آخرهن وعسروه ف الطاهر أنه ابن عبيد فانه صرح به في اسناد آخر مثل هدا وقال الطحاوى حدثناأ بوالعوام محدين عبدالله بنعبدا لجبار المرادى حدثنا غادب نزار الابلى حدثنا عبدالرجن بأي زياد عنأ بيه عن الفقهاء السبعة سعد من السب وعروة بن الزير والقاسم بن مجدوأبى بكر بنعبدالرحن وخارحة بنزيدوعسدالله بنعبدالله وسلمان بسارفي مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح فكان بماوعيت عنهم أن الوثر ثلاث لايسلم الافي آخرهن وقوله وقال الشافعي رجه الله بعدد) اى بعدال كوعمن الوترههنا ثلاث خلافيات احداها أنه اذا فنت في الوثر يقنت قبل الركوع أوبعده والثانية أن الفنوت في الورقى جيم السنة أوفى النصف الاخير من رمضان والثالثة هل بقنت في غير الوترا ولاله في الاولى ماروى الدارقطني عن سويدى غفل فال سمعت أما بكروعروعمان وعلمارضي الله تعالىء تهدم بقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر و كانوا بفعاون ذلك وقوله وهو بعسدالر كوعمن كالام المصنف على لسان الخصم ولهم ما هوأ نصمن ذلك وهومارواه الحاكم عن الحسن بن على رضي الله عنهما وصعمه قال على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلسات أقولهن فى وترى اذارفعت رأسى ولم ببق الاالسحود اللهم اهدني فين هديت الى آخره وسنذكره في القنوت (قوله ولناماروى أنه صلى الله عليه وسلم فنت قبل الركوع) لوقال كان يقنت كان أولى قال النسائي وابن ماحه حدثناعلى من ممون الرقى حدثنا مخلد بن ريدعن سفيان عن يسداله اي عن سعيد سعيد الرحن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوعانة ي لابن مأحمه ولفظ النسائي كان وتربشه لاث يقرأ في الاولى سبع اسمر والالعلى وفي الثانية قل ماأيها الكافرون وفي الثالثة فلهوالله أحدو يقنت قبل الركوع انتهى وزاد في سننه فاذا فرغ فالسيعان الملك القدوس ثلاث مرات بطيل في آخرهن ثم فال وقدروي هذا الحديث غير واحد عن زبيداليامي ولم يقل فيه وقنت قبل الركوع يرمد بغير واحدمن الرواة عن زبيد الذين لم يذكر واالقنوت الاعش وشعبة وعبدالمك بنأبي سليمان وجرير بنحازم لكن غابنه أنه تفرد العدل بالزيادة وزيادة العدل مقبولة وقدأخرج الخطيب في كتاب الفنوت احدث أنوالحسن أحدين مجدالاهواذي أناأ حدين محدن سعيد حدثنا أحدين الحسين بعيد الملك حدثناه نصورب أي نويرة عن شريك عن

فال ولاحة له فماروى لان الله تعالى وترلامن حيث العـدد فان قبـل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يوتر مخمس فلمضعل ومن أحب أن وتر بواحدة فلنضعل وروى انهأوتر بسبع وبنسع واحدى عشرة فاوحه ذلك أحيب النه يعب وزأن يكون ذلك قبل استقرارالوترأ ويحمل على انه متنفل الركعنسين وبوتر بالثلاث وكذاغره (ويقنت في الساللة قبسل الركوع وقال الشافعي) فى قوله الذى بوافقنافي على الثلاث يقنت فيها (بعد الركوع لمادوىأنه عليه السلام فنتف آخرالوتر وهو بعد الركوع)ولنا مار وىأنان مسعود بعث أمة لتراقب وتررسولاالله صلىالله علىه وسلم فذكرت المأنه أوثر بشسلات وكعات قرأفى الاوكى بسبح اسمربك الاعلى وفي الثانية بقل ماأيهاالكافرون وفىالثالثة بقمل هوالله أحمدوقنت فسل الركوع وهكدا ذكرانعساس والحواب عماروي انه قنت في آخر الوترأن مازادعلى نصف الشي فهوآخره (ويقنت في

جمع السنة خلافاً الشافعي) فأنه يقول بقنت في النصف الاخير من رمضان لاغير لماروى أن عرام رأي منصور أبن كعب بالامامة في المار رمضان وأمر بالقنوت في النصف الأخير منه ولناقولة عليه السلام الحسن حين عله دعاء القنوت

منصورعن ابراهيم عن علقة عن عبدالله ين مسعود رضي الله عنه أن الني صلى الله عليه وسلم قنت فى الوترقيل الركوع وذكره امن الجوزى في التمقيق وسكت عنه وأخرج أنونعم في الحلمة عن عطاء من مسلم حدثنا العلامن المسيب عن حبيب بن أبي ابت عن ابن عباس قال أوثر الني صلى الله عليه وسلم فقنت فيهاقبل الركوع وأخرج الطيرانى فى الاوسط حدثنا محودين مجدالمروزى حدثناسهمل النالعماس الترمذى حدثنا سعدين سالم القداح عن عيدالله عن الفعر أن الني صلى الله موسسلم كان وتريشلا شركعات ويجعل القنوت قبل الركوع وأول أي نعم غريب من حديث حبيب والعلاء تفرديه عطاءن مسلم وقول الطيرانى لميروه عن عبيدانقه الاسعيد ن سالم لانوجب البعسد الماقلناني كلام النسائي بل قدحمسل من انفراد سفيان الثوريء عن زيسدومن تفرد عطاه بن مسلمين للا ومن تفردسسعيد عن عبيدالله مع حديث ابن مسعود الذي سكت عليه في النعفيق تطافر كثير معرأن كلطريق منها اماحسن أوصير ومافى حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم فنت بعدالركوع فالرادمنه أنذاك كانشهرافقط بدليلمافى الصيرعن عاصم الاحول سألت أنساعن القنوت في الصلاة فالنع فقلت أكان فسل الركوع أو بعد مقال قبله قلت فان فلانا أخبرنى عنك أنك قلت بمد مقال كذب انما فنت صلى الله عليه وسلم بعدالركوع شهراانتهى وعاصم كان نقة جدا ولامعارضة مجتمسة فذالتمع ماروا وأحجاب أنس بلهدن وتصلم مفسرة للرادعرويهم أتعقنت بعسده وممايحقق ذلكأن عمل العجابة أوأكثرهم كانءلى وفق مافلنا قال ابن أبي شمية حسد ثنايز بدين هر ونءن هشيام الدستوائى عن حمادعن ابراهيم عن علقة أن ان مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون في الو ترقيه ل الركوع ولما ترج ذلك خرج ما بعدالركوع من كونه محسلا القنوت فلذار وي عن أبي حنيفة انهلوسهاءن القنوت فتسذكره بعدالاعتسدال لايقنت ولوتذكره فيالركوع فعنسه رواينان احداهبمالايقنت والاخرى بعودالىالقسام فيقنت والذي فيفتاوي فاضخان والصمرأنه لايقنت فيالركوع ولايعودالى القيام فانعادالى القيام وقنت ولم يعبدالركوع لتفسد صيلاته لانركوعه ةائم المرتفض وفي الخسلاصة بعدماذ كرالروابتين قال في روامة يعودو بقنت ولا يعيدالركو عوعليه السهوقنت أولم بقنت وهسذا يحقق خروج القومة عن المحلية بالكلية الااذااقتدى عن يقنت في الوثر مالركوع فانه بتابعه اتفاقا أمالونس السورة والقنوت فلاشك أنه يعوداذا تذكر في الركوع فيقر وهماوير تفض الركوع فلولم ركع بطلت وأجعواعلى أن المسيوق يركعتن اذاقنت مع الامام في الثالثة لايقنت مرة أخرى وعن أبى الفضل تسويته بالشاك وسيأتى في سعود السهو ولوسيقه الامام فركع وهولم يفرغ بتابعسه ولوركع الاماموترك القنوت ولم يقراا لمأموم منه شيأات خاف قوت الركوع ركع والاقنت شركع الخلافية الثانسة فهامار وامأوداودأن عررضي الله عنسه جع الناسعلي أي بن كعب فكان يصلى بهسم عشرين لمانهن الشهر معنى رمضان ولا مقنت بهم الافي النصف الثاني هاذا كان العشر الاواخر تخلف فصلي في منه وللتناطر بني آخرضعفها النووي في الخلاصة وماأخرج ان عدى عن أنس كان صلى الله عليه وسلر بقنت في النصف من رمضان الخ ضعف الى عاتكة وضعفه البيهتي معآن الفنوت فيسه وفيما فبسله يحتمل كوفه طول القيام فاله يقال عليه تخصيصا النصف الاخم نزيادة الاجتهاد فهذا المعنى يمنع تبادرالمتنازع فيه يخصوصه ولناماذكره فى الكتاب من قواه صلى الله لم العسن اجعله فى وترك وهويم فااللفظ غرب والمعروف ماأخر حوه فى السنن الاربعة عن بريدين أبي مربم عن أبي الجوزاء عن الحسسن نعلى رضى الله عنه سما فال على رسول الله صلى الله عليه وسلم كليات أفولهن في الوتر وفي لفظ في فنوت الوترا للهيم اهدتي فمن هديت وعافني فمن عافيت

وتولني فمن توليت و بارك لي فعياً عطيب وفي شرما قصّت انك تقضى ولا يقضى عليسك وانه لابذل من والمت اركت وزادفيه بعدواليت ورواءان حبان والبهق وزادفيه بعدواليت ولا بعزمنءاديت وزادالنسائى بصدوتعالمت وصلىالله علىالنبي فال النووي استباده يحجم أوحسسن ورواه الحاكم وقال فسماذ ارفعت رأسي ولمسق الاالسعود كاقدمناه وأخرج الاربعة أتضاوحسنه بذىء بزعلى رضى الله عنسه اله مسلى الله علسه وسسلم كان يقول في آخر وثره اللهسم اني أعوذ برضاك من سخطك وععافاتك من عقو تسك وأعوذ مك منك لاأحصى ثناء علىك أنت كاأثنت على نفسك ولاشكأن فماندمناه فحاخلاف قبل هندماهوأنص على المواظمة على فنوت الوترمن هذا فارجعاليه تستغزع هذافي هذاالمطاوب وانماعتاج البهفي اثبات وحوب القنوت وهومتوقف على ثموت صنعة الامرفسه أعنى قوله احعل هذاف وترك والله أعطرته فلرشت لى ومنهم من حاول الاستدلال بالمواظبة المفادةمن الاحاديث وهومتوقف على كوشواغيرمقرونة بالترك مرة لكن مطلق المواظبة أعم من المقر ونة به أحيانا وغيرا لمقر ونة ولادلالة الاعمعلى الاخص والالوجيت هذه الكلمات عيناأوكانت أولى من غسرها لكن المنقرر عندهم ماأخرجه أبوداود في المراسيل عن خالدن أبي عران ارسول الله صلى الله عليه وسلم مدعوعلى مضراد جادمحريل فأومأ المه أن اسكت فسكت فقال باعجدان اللهلم معثك سياماولا لعاناوانجيا بعثك رجية العالمين ليسريك من الأمرشي شءلمه القنوت اللهم نانستعينك ونستغفرك ونؤمن بكونخضعاك ونخلع ونترك من يكفرك الاهماياك نعبدواك نصلي ونسجدوالسك نسع ونحفد نرحو رجتك ونخاف عذابك انء خابك الحدمال كفارملح وعن طائفة من المسايخ أنه لا يؤقت في دعاء القنوت لانه حنثذ يحرى على السان من غسرصد قرعية فلا يحصل من المقصود قال آخرون ذلك في غيراللهم انانستعينك لان العصابة انفقوا عليه ولوفرأ غيرمياز والاولى أن بقرأ بعد وقنوت الحسن اللهم اهدتي فمن هديت ولانه رعا يحرى على الأسان مايسيه كلام الناس اذا لْمِدْوَقْت فتفسد الصلاة مُاذْاشرع في دعاء القنوت قال اللهم اهدني فين هديت لميذكر وفع البدين فه والذى في ترجة أبي وسف قال أحدث أى عران الفقيه حدّ أنى فرج مولى أبي وسف قال وأيت مولاى أباوسف اذادخسل فى القنوت الوتر رفع يدمه فى الدعاء قال ابن أبي عران كان فرج ثقسة انتهى ووجهه غوم دليل الرفع للدعاء وبحاب أنه مخصوص بماليس في الصلاة الاجماع على أن لارفع في دعاء التشهدومن لايحسس القنوت يقولريا آتنافي الدنيا حسينة وفي الأخرة حسينة وقناعذا بالنار وقال أنواليث يقول اللهم اغفرلى ويكررثلاث انتهى وحديث لاترفع الاندى الافى سيعمواطن تقدما اسكلام عليمه فيصفة الصلاة الخلافية الثالثة افهاحديث أي صعفر الرازىءن أنس مازال رسول اللهصلى المعليه وسلم يقنت في الصبع حتى قارق الدنيار وا الدارقطنى وغيره وفي العفارى عن رة قال لأناأ فريكم صلاة برسول الله صلى الله على وسلم فكان أ وهر برة يقنت في الركعة الاخرة من صلاة الصبر بعدما يقول سمع الله لمن حسده فيدعو للؤمنين وبلعن الكفار وحسديث امن أبي فديك عن عبدالله س سعد المقبرى عن أبيه عن أبي هر مرة قال كأن الذي صلى الله عليه وسلم اذارفع وأسمه من الركو عمن مسلاة الصيرفي الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني فين هديت وعانى فمن عافن وتولى فمن ولمت ومارك لى فما أعطت وقى شرماقضت الك تقضى ولا نقضى عليكانه لايذل من واليت تباركت وتعاليت وفي هذامع ماقدمناه من حديث الحسن ما يصرح بان قولهم اللهم اهدنا فين هديت وعافنا والجمع خلاف المنقول لكنهم لفقوه من حديث في حق الامام عام لابخص القنوت ولايخني انهصلي الله عليه وسلم كان يقول ذاك وهوامام لانه لم يكن يصلي الصجم منفردا الصَّفَظه الراوى منه في تَلَكُ الحَالَة مع أنَّ الفَظُ المذكَّو رفى الحسديَّث بِفيد الْمُواطِّبة عَلى ذلكُ وَقَالَ،

الحباذي في كتاب الناسم والمنسوخ الهروي يعسى الفنوت في الفيرعن الخلفاء الاربعية وغيرهم مشيل عمار بنياسر وأبي بن كعب وأبي موسى الاشعرى وابن عباس وأبي هر يرة والبراء بن عازب وأنس ومبهل عدالساعدى ومعاوية نأي سفيان وعائشة رضي اللهعنهم وقال ذهب المهأ سكثر العماية عة من التابعين والجواب أولا أن حمد مث النابي فيدمك الذي هو النصفي طاوبهم ضعيف فانه لايحتج بعبدالله هذا ثم نقول فحدفع ماقيله انعمنسوخ كإصر حالمصنف به كابماد واءاليزار وأن أي شيسة والطيراني والطعاوى كلهم من حديث شريك القاضي عن أب حزة القصاب عن الراهم عن علقة عن عبدالله قال لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسل في الصيم ا مُرْ كه لم يقنت قبله ولا بعده وأعاوه بالقصاب ركه أحدين حنيل وان معين وضعفه عروي على الفلاس وأوحاتم وحاصل تضعيفهم اياءانه كان كثيرالوهم فلامكون حديثه رافعا لحكم فابت بالفوى لهذا ضعف صاعة أماجعفر قال ابن المسديني فعه كان يخلط وقال ابن معسين كان يخطئ وقال أحسدانس الفوى وقال أبوزرعة كانبهم كثعرا وقال النحيان كان ينفسر دالمنا كبرعن المشاهسر فكافأه القصاب غيقوى ظن ثبوت مارواه القصاب بانشبارة روى عن قيس فالربيع عن من سليسان قال فلنالانس سمالك وضي الله عنه ان قومار عون أن الني صلى الله عليه وسلم لم رال يفنت والفحر فقال كذبوا انحاقنت وسول الله صلى الله عليه وسلمشهرا واحداد عوعلى أحياسن لعالمشركين فهستناعن أنس صريح في مشاقضة رواية أي حعفر عنه وفي أنه منسوخ وقيس هذا وانكان يحيى بن معين صعفه فقدو ثقه غيره وليس مدون أي حعفر مل مثله أوأ رفع منه فان الذين ضعفوا ا وانما مرف تضعف فسرعن النمع ن وذ كرسب تضعيفه قال عيدبنأبى مريم سألت يحيى عن قدس بن الربيع فقال ضعيف لايكة معن منصور وهــذالا وحب ردحد شه اذغائه أنه غلط في ذكر عبيدة من مثل هذا من الحسد ثمن كذا قبل وفياتاله نظر فقد ضعفه غير تحيي قال روك وقال الدارقطي ضعيف وعن أحد كان كشرا لطاوله أحاديث منكرة وكان وكدع ديني بضعفانه وتكلم فسميعي نسسعيدا لقطان لكن كانشعبة يثني عليسه حتى والمن من بحسي لا يرضى قيس بن الربيسع وقال معاذب معادة قال لح شعبة ألا ترى الى قيس بن سعيد القطان شكلم في قيس بنال بيع وواقعماله الحذاث سيل وقال أبوقتية قال المصعبة عليا بقيس بن بسع وعال ابن حبان سبرت أخبار قيس بن الربيع من روايات القسدما والمتأخر بن وتتبعتها فرأيته سهمأموناحيث كانشانافل كرسام حفظه وامتعن وادسوم يدخل عليه وسرداب عدى ى القول ماقاله شدعة والهلاما سعفلا منزل مذاكعن أى حعفر الرازى ومردادا عتضاده بل لتقل باثبات مانسيناه لانس ماروا مالخطيب في كتاب القنوت من حديث محدث عبدالله الانصاري عيدينأ بىعروبة عن قنادة عن أنس أن النى صلى الله عليه وسلم كان لأيقنت الااذادعالقوم أودعاعليهم وهذاسندصيم فاله صاحب تنقيم الصقيق وأماما أخرجه الخطيب عن أنس في كما به هذا لمضالف ذاك نصوعما أخر جمعن دينار بن عبد الله خادما نس مازال صلى الله عليه وسلم يقنث حتى مات يرمفق دشنع عليه أيوالفر بسنا لجوزى بسيب فلك وبلغ فيه الغاية ونسيه الحما ينبغى صون كمأبنا سب أنه يعلم أنها باطلة وقداشتهر بعض الرواة فيها بالوضع على أنس وقال صلى الله عليه وسلممن مدث عنى بحديث وهو يرى أنه كذب فهوأ حداليكاذين ومآأسلفنا مفي الخلافية السابقة من قول أنس

محين سأله عن القنوت نع ثم ذكه أن فلانا قال بعده فقال كذب اعافنت رسول الله صدل الله عليه وسلمتهم اانحا يقتضي بقا القنوت قبل الركوع في الصلاة لافي الفسروني نقول به اذنقول بيقائه فىالوترلانه اغياسأله عن القنوت في الصلاة ولو كان عارضه مار وساء عنيه وأنص من ذلك في النفي العيام مأ بوحنيفة عن جادين أى سليمان عن ايراهم عن علقة عن عبدالله نمسعود أن رسول الله ل الله علمه وسلم فم مقنت في الفير قط الاشهر اواحد المرقيل ذلك ولا بعده وأغيافنت في ذلك الشهر مدعوعلى ناسمن المشركين فهذالاغبارعليه ولهذالم بكن أنس نفسيه بقنت في الصحر كارواه الطيراني مد ثناعىدالله من محمد من عدالعز مزحد ثناشمان من فروخ حمد ثناغالب من فرقد الطحان قال كنت عندانس بن مالك رضى الله عنه شهر بن فل مقنت في صلاة الغداة وادثنت النسيز وحب حل الذي عنأنس من رواية أى حعفرونحوه اماعلى الغلط أوعلى طول الفيام فانه يقال عليه أيضا في التحييم عنه لى الله عليه وسلراً فضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولاشك أن صلاة الصيراً طول الصياوات قساما والاشكال نشأمن اشتراك لفظ القنوت من ماذكرومين الخضوع والسكوت والدعاء وغرهاأ ويحمل على فنوت النوازل كالخناره بعض أهل الحديث من أنه لم زل ، قنت في النوازل وهوظا هرما فدمناه عن أنس كان لا يقنت الااذادعا الخ وسننظر فيه ويكون قوله عُرَد له المسدمث الا توبعي النعام على ولثك القوم لامطلقا وأماقنوت أى هبر رة المروى فاغيا أرادسان أن القنوت والدعاء لأؤمنس نوعلى الكافرين وقد كانمن رسول الله صلى الله علمه وسلولا أنه مستمر لاعترافهم مات القنوت المستمرليس يسن هالدعاءلهؤلاءوعلى هؤلاءفى كلصبح وتممايدل علىأن هــذا أرادوان كان غيرظا هرلفظ الزاوى ما ماآخرجه ابن حبان عن ابراهيم من سعد عن الزهرى عن سعيدوأ بي سلة عن أبي هر برة دضي الله تفصلاة الصبم الآأن دعو لفوماً وعلى قوم وهوسند ماقلناأ ويقاء فنوت النوازل لان فنونه الذي رواء كان كفنوت النوازل وكسف مكون يهرية وقدصو حديث أي مالك سبعدين طارق الأشعع عن أسه صلت خلف لى الله عليه وسل فل مقنت وصليت خلف أي مكر فل مقنت وصليت خلف عرفل مقنت وص لست خلف على فلريقنت تم قال ما غي انها بدعسة رواه النساقي وابن ماج حسن صيرولفظه ولفظ انماحه عن أى مالك قال قلت لاى اأسالك قسد ولانقصلي المتعلمه وسلموأى بكروعموعثمان وعلى الكوفة نحوامن خس مفنتون فيالفير قالأي مي محدث وهوأ بضابئ قول الحازي في أن القنوت عن الخلفاء الاربعة علمه الجهو رمعارض بقول حافظ آخران الجهورعلى عدمه وأخرج الأأى شدة الضاعن ألى بكر وعروعمان أنهم كافوالا يقنتون في الفعر وأخرج عن على أنه لماقنت في الصبح أنكر الناس عليه والتابعين وأخرج عن النعساس والنمسيعود والناعم والنالز برأنهم كانوالا يفنتون في ص الفجروأ خرج عن ان عسرانه قال في قنوت الفحر ماشهدت وماعلت وماأ سسند الحازمي عن سب بأنهذ كراه قول ان عسر في القنوت فقال أماانه قنت مع أسه ولكنه نسى م أسسندعن ان سفاسألوممدقوع بانعر لميقنت عاصرعنب ين أخبرناأ بوحنيفة عن جادين أبي سلميان عن ايراهم النخعي عن الاسود همر بن الخطاب سنتن في السفر والخضر فاربرة انتافي الفحر وهذا سندلاغمار عليه سان في مثل هذا في عابه العدد وأغما بقرب ادعاؤه في الامورالي تسمع وتعفظ أوالاقعال التي تفعل أحيانا في العمر أمافعل بقصد الانسان الى فعله كل غسداة مع خلق كلهم يفعله ثم

(اجعلهدافى وترك من غيرفصل) وتأويل ماروى عن عمرأت المراد بالقنوت طول القراء في الصلاة ولنسلم أن المراد به القنوت المساذع فيه فذلك أثر العملى والشافعي لايرى الاحتجاج به لايقال انمااحتي به لانه اجاع معنى فان أبياكان بوما بعضر من العماية ولم يتكرعليه أحد فل محل الاجماع لان خلاف ابن عمر قد ثبت حيث قال لا أعرف القنوت الاطول القيام ومع خلافه لا ينعقد الاجماع (ويقرأفى كل ركعة من الوتر) بالاجماع أما عند من يقول بأنه سنة فلا "ن القراءة واحبة في جمع ركعات النفل وأما عند أبي حنيفة فلا "ن وجوبه لما كان بالسنة وجب القراءة في الجمع احساط الانم الاتقيد القطع واستدلال المسنف يقوله تعالى فاقر واما تسرمن القرآن الفرآن وأما انه معلى وحوب مطلق القراءة وأما على تعسين الفاقعة وضم سورة اليها فلاد لا لا الأراد التبل عما وروينا من حديث ابن مسعود ولي مسال وان مسلم المناق المناق المناق المناق المناق المناق القراءة والمسلم والمناق القراءة القراءة القراءة القراءة المناق المناق المن الاستفتاح الى الشعود قب ل التكير مشروع عند اختلاف المناقراءة وأحيب بأنه ثبت رفع (ح م عند) المنفق المناقراءة وأحيب بأنه ثبت رفع القراءة واناف المناق القراءة وأحيب بأنه ثبت رفع القراءة واناف المناق القراءة واناف المناقد المناق القراءة وأحيب بأنه ثبت رفع القراءة واناف المناق المناق المناق المناق المناقد المناق

اجعلهذا فى وثرك من غيرفصل (ويقرأ فى كل ركعة) من الوثر (فا تحة الكتاب وسورة) لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن (وان أراد أن يقنت كبر) لان الحالة قداختلفت (ورفع يديه وقنت) لقوله عليه السلام لاثر فع الايدى الافى سبع مواطن وذكر منه االقنوت (ولا يقنت فى صلاة غيرها) خلافا الشافعي رجه الله فى الفير لماروى ابن مسعود رضى اقدعنه أنه عليه السلام قنت فى صلاة الفير شهر اثم ثركه

من صبح الى صبح ينساه بالكلية ويقول ما شهدت ولاعلت ويتركم عانه يصبح فيرى غيره يف على فلا تذكر فسلا يكن سعة واتبة اذلو كان واتبة فعله من العقل وعاقد مناه الى هنا نقطع بان الفنوت لم يكن سعة واتبة اذلو كان واتبة فعله منه الله عليه وسلم كل صبح يجهريه ويؤترن من خلف أو يسر به كاقال ما الله الى أن وفاه الله تعالى لم يتصق بهد اللاختلاف بل كان سيله أن ينقل كنقل جهر القراءة و منافئة باواعداد الركعات فان مواظبته على وقوفه بعد فراغ جهر القراءة زمانا ساكتافيها ينظهر كقول ما الله عمايد ركد من خلفه و تتوفر دواعيه على سؤاله ان ذلك الماذ وأقرب الأمور في قوجيه نسبة سعيد النسيان الابن عران صح عنه أن والكناب والمنافذة فقال سعيد قنت مع أبيه يعنى في النازلة ولكنه نسى فان هدائي الابواظب عليه لعدم لروم سببه وقدر وى عن الصديق ومي الله عنه أنه في النازلة منافزة ومعاوية ومعاوية المحالة وعسد عاربة أهل الكتاب وكذلك فنت عروك الله على معاوية ومعاوية ومعاوية القائدين وحلوا عليه حديث أي جعفر عن أنس ماذال يقنت حتى فارق الدنياأى عنسد من أهسل الحديث وحلوا عليه حديث أي جعفر عن أنس ماذال يقنت حتى فارق الدنياأى عنسد من أهسل الحديث وحلوا عليه حديث أي جعفر عن أنس ماذال يقنت حتى فارق الدنياأى عنسد النواذل وماذ كرنامن أخبار الخلفاء يفيد تقرره لفعلهم ذلك بعده صلى القه عليه وسلم وماذ كرناه من المناث وأبي هريرة وأنس وباق أخبار العماية لا يعارضه بل انما تفيد نفي سنيته واتبافى الفجر النوائل مالك وأي مالك والمنافئة عليه مواتبا في الفجر المنافية المنافئة المنافئة المنافئة والمنافئة وا

عليه وسلم (الاترفع الايدى الافىسبعمواطن) ورفعها بغبرتكبر غبرمسروعني الملذ كافي تكسرة الافتناح وتكيرات العبدن فكان الشكبر ابتا بهوهو من باب الاستعسان بالاثرلان القياس يقتضي خلافه لانميني الصلاة على السكنة والوقار وقد ذكرنا المواطن السبعةفي صفة الصلاة واعامال في سبع وانكان المواطن مدذكراعلى تأويل البقاع والمراد سنيرفع الابدىعلى سدل الحصر أن لاترفع على وجهسنة الهدىالافي سبع مواطن لانفيسه مطلقالان رفعها عند

الدعامسف وعليه السلون في عامة البلدان وليس في الفنوت عامم معين سوى قوله اللهم الانست عيدا العمامة اتفقواعلى هدذا في الفنوت والاولى أن بأي بعده عام وسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بنعلى في قنونه اللهم الهدف فين هديت الخولان قنت في صلاة غيرها المعافية عندالشافي وفي غيرها ان حدثت عادثة فان الم يعدث فله قولان واستدل بحديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم بقنت في صلاة الفجر الى أن فال قالدنها ولنا ماروى ان مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم المعرف المعافية والماروى عن أنس قال قنت وسلم الفهر المعرف وعلى والدوي عن أحياء العرب وهكذار وي عن أنس قال قنت وسول اقد صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر شهرا أو قال أربعين وما يدعو على رعل وذكوان وعصية حين قناوا القراء وهم سبعون رجلا أو عمانون وقبل فل الرك قولة تعالى ليس المن الامر شي أو شوب عليهم ترك ذلك

(قوله وتأو بل ماروى الخ) أقول فيه بحث (قوله وإذا أراد أن يقنت كبرلان الحالة قداختلفت من حقيقة القراءة الح شبهها) أقول واتما قال شبهها لان قوله اللهم انانستعينك كان مكتوبا في مصف أي وابن مسعود وكان ابن مسعود يسميه سورة التنوت ولهذا كره أبو حنيفة ومحدر جهما القعقراء ته الحنب (قوله وأحيب بأنه ينبت الخ) أقول تسليم لورود السؤال على تعليل المصنف حيث أجاب بتغيير الدليل (فان قنت الامام في صلاة الفجر يسكت من طفه عند أبي حنيفة وعد وقال أبيوسف يتابعه) لان الاصل المتابعة (والقنون بجهد فيه) فلا يترك الاصل بالشك (وله ما اله منسوخ) لما روسا أنه صلى اقه عليه وسلم قنت شهرا غرك (ولامتابعة في المنسوخ) واذالم يتابعه ماذا يفعل (قال بعضهم بقف فاعم التابعه في أنجب متابعته وقبل يقعد تحقيقاً الخالفة لان الساكت شريك الامام لا يقال كيف يقعد تحقيقاً الخالفة وهي مفسدة لان المسكون الخالفة في اهو من الاركان أوالشراقط مفسدة لا في غره المناف ولا يقال المساكت اذا كان شريك الداعى في في أن لا يقعد لان السكون موجود في القعود أيضالان السكون المام يشمل على يكون دليسل الشركة اذالم توجد المخالفة وقد وجدت لانه قاعد وامامة قائم قال المصنف (والاول أظهر) لان فعل الامام يشمل على مشروع وغيره في كان مشروع وغيره في كان بعضهم بسافة بل الامام لان

(فان قنت الامام في صلاة الفجر يسكت من خلفه عندا في حنيفة ومحدد رجهما الله وفال أبو يوسف رحمه الله بعد الله بعد الله بعد الله بعد الله بعد عند أنه منسوخ ولامتابعة فيهم قيل يقف قامًا أيتابعه في الحب متابعته وقيل يقعد تحقيقا المغالفة لان الساكت شريك الداعى والاقل أطهر ودلت المسئلة على جواز الاقتدام بالشفع وية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الور

سوى حديث أى حزة حيث قال الم يقنت قيله ولا بعده وكذا حديث أى حنيفة رضى الله عنه فيعب كون بقاء القنوت فى النوازل مجتهدا وذلك أن هذا الحديث لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلمن قوله أنلاقنوت فى نازة بعدهذه بل عرد العدم بعسدها فيضيه الاستهاد بان يفلن أن ذلك أعاه ولعذم وقوع نازلة بعدها يستدى القنوت فتكون شرعيت مستمرة وهومجل فنوت من قنت من العصابة بعدوفاته صلى الله عليه وسلو بأن يظن رفع الشرعية تطرا الىسب ثركه صلى الله عليه وسلم وهوأنه لمانزل قوله تصالى ليس المُمن الامر شي ترك والله سجانه أعلم (قوله بنابعه) كتكبيرات العيدين وسعود السهو اذااقتسدى عن يزيدعلى الثلاث ويسعد قبل السلام يشابعه كذاهذا فلسا المتابعة اعماعب فىالفصل الجتهدفيه ومأنحن فيسه امامقطوع بنسغه أويعدم كونهسنة من الاصل وإن الذي كان في الفيراغا كان فنوت نازلة وانقطع بزوالها لمافكنانه لوكان سنة راتبة ظاهرة الظهورالذكور بالمواظبة على الجهرأ والسكوت بعد القراءة الى أن وفي الله تعالى بيسه لم يختلف فيه ولنقل نقل أعداد الركعات فان كانا لاول فظاهر وان كان النائي فكذلك لاتحاد اللازم له والنسخ من عدم جواز الاجتهاد فيسه لانذلك في النسخ العسلم رفع حكمه وقد علمناعلى التقدير الثاني ارتفاع حكمه فهوأ ولى بعدم تسويغ الاجتهاد فيسه (قوله لان الساكت شريك الداعى) مسترا الازام بأن الحالس أيضاسا كت فلابد من تقييدمشاركته الداع بحالموافقته في خصوص هيئة الداع لكنه يقتضي أنه اعما يكون مشادكا له اذا رفسع يدمه مشمله لانه أمن هيئسة الامام الأأن بلغى ذلك ويقال مجرّد الوقوف خلف الدامى الواقف سا كتابعت شركة له في ذلك عرفارفع يديه مثله أولا وهوحق (قوله والاول أظهر) الوجوب المتابعة فغسرالقنوت وشركتسه عرفالا وحب شركته عندالله تعالى حتى يكون عنددالله تعالى قانتاف الفجر ﴿ فَسَرِع ﴾ المسبوق الذي أدراد الامام في الثالثة لايقنت فيما يقضى (قوله ودلت المسئلة على إجوازالاقتداء بالشفعوية) وفي بعض النسم بالشافعية وهوالصواب لماعرف من وجوب حذف باء

الامام اشتغل بالبدعة فلا معنى لانتظاره ولمذكره المنف لانه مخالفة ظاهرة الامام فيما هو مشروع وهوالسلام (ودلتالمسئلة على جواز الاقتداء بالشفعوية) يعنى أنهذه المسئلة تدل على شسئن أحددهماأن افتدامعنني المندهب بشافى المذهب جائز والثانى أنالمقتدى بتابع امامسه في قسراءة القنوت في الوتر وذلك لان الخيلاف فىالمتساعسة في قنوت الفجرمع أنهاتباع فى الطااحاع على المتابعة فى الدعاما لمسنون لان قنوت الوتر صواب بيقين وقال أبواليسر الافتداء بشافعي المذهب غرجا تزمن غيران بطعن في دينهم لماروي مكمول النسنى فى كتاب سماه الشعاع عن أبي حنيفة أن من رفع بديه عنسد الركوع وعندرفع الرأس

منه تفسد صلاته وجعل ذلك علاكثيرا فصلاتهم فاسدة عندنا فلا يصح الاقندام بهم وفيه تطرلان فسادال صلاة عند النسب رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابت دام لواز صلاة الامام انذاك ثم قوله بالشفعو به خطأ من حيث اللغة لان النسبة الى الشافعي شافعي بجذف بإء النسبة من المنسوب اليه

(قوله لان الخلاف في المتابعة في قنوت الفعرمع انه انباع في الخطااج اعلى المتابعة في الدعا المسنون لان قنوت الورصواب بيقين) أقول قال ابن الهسمام وفيه نظر اذلام لازمة بين المتابعة في قنوت يدى وتعويزها في مسنون لمواز أن يمنع فيهما بل الوجه أن المانع انما على المنسخة فعلم الملوكان غير منسوخ لحازت والالقال مشلالا بتأبعه لانه ذكر لا يشارك فيسه المأموم امامه كالقراءة والتسميع فلما لم يعلل فط بذلك كان ظاهر الى أنه على تمساوية عنده اه باذانس الىماهى فمه ووضع الياء الثانية مكانها حنى تنعد الصورة قبل التسبة الثانية وبعدها والمميزحين أمن خارج ثموجه الدلالة في الأول أن اختلافهم في أنه يتابعه أولافي قف ساكا أويقعد فتظر محتى يسلمعه أويسل فبله ولا ينتظر مف السلام اتفاق على أنه كان مقتديا اذذاك وهوفر عصعة اقتدائه ثراطلاق الفانت بشمل الشافعي وغيره ووجه الدلاله في الثانية أن اختلافهم في المنابعة في قنوت هومدعسة اتفاق على المتابعة في قنوت مسنون وفيه تظراذ لامــــلازمة بين منع المتابعـــة في فنوت مدعى وتمحو يزها فى مسنون لموازأن عميم فيهما بل الوجه أن المانع اعمال بنسخه معلم اله لو كان غيرمنسوخ المأزت والالقال مشلالا يتابعه لآمة كرلا يتابع فيه المأموم امامه كالقراءة والتسميع فلمالم يعلل قطالا مذلك كان طاهرافى أنه على مساوية عنسده تمفى كلمن المكن خلاف أماالاول فقال أبوالسرافتداء المنذ بشافى غسرمائز لماروى مكمول النسسفي في كابله سماه الشعاع انعرفع السدين في الصلاة عندالركوع والرفع منهمفسد بشامعلى أنهعل كثيرحيث أقبم باليدين والمصنف أخذا ليوازق لمهممن جهة الروا مةمن هذه المسئلة فانها تفيد صعة الاقتداء ويقاءه الى وقت القنوت فتعارض تلك وتقدم هذه الشذوذ تلك صرح بشذوذها في النهاية في غيرهذا الموضع وأيضا فالفسساد عندال كوع لا يقتضي عدم صعة الاقتداء من الابتداءمع أنء روض البطلان غيرمقطوع به لان الرفع جائز الترك عندهم ولوتحقق فالعمل الكثيرا تخشار فيه مألورآه شفص من بعيد ظنه ليس فى الصلاة ومنهم من قيد بحواز الاقتداه بهم كقاضفان بان لايكون منعصب ولاشا كافي اعانه ويحتاط فيموضع الله الاف كان يتوضامن الخارج النعس ويغسل ثوبه من المني ويمسع دبع رأسه في أمشال هذمولا يقطع الوتر ولا يخني أن تعصبه انما وحب فسقه ولامسلم يشك في ايم له وقول انشاء الله يقولونها النسيرك لاللشرط أوله باعتبار اعسان الموافاة وذكرشيخ الاسلام اذالم يعلمنه هذه الاشياء بيقين يجوز الافتداء بموالمنع اغاهولن شاهد ذاك ولوغاب عنه غراه يصلى بعنى بعدما شاهد تلك الامور العصير أنه يجوز الاقتسداميه والذى قبسل هذا يفيدأنه لايصيح الافتدامها ذاعرف من حاله انه لم يحتط في مواضع الخدلاف سوامعه لم حاله في خصوص مايقندى به فيه أولا هذاولم يذكر الفساد بالنظر الى الامام بان شاهد ممس ذكره أوامر أة ولم يتوضأ وصلى وهوعن مرى الوضو من ذاك والاكثر على أنه يجوز وهو الاصم ومختار الهندواني وجاعة أنه لا يجوز لاناعتقادالأمامأنه ليسفى الصلاة ولابناءعلى المعدوم فلناالمقت دىرى جوازها والمعتبر فيحقه وأى نفسه لاغيره وفول أبى بكرال ازى ان اقتداما لحنني عن يسلم على رأس الركعتين في الوتر يجوزو بصلى فيتهلان امامه لم يخرجه مسلامه عنده لام مجتهدفيه كالواقتدى مامام قدرعف يقتضي صعة الاقتداءوان علمنه مانزعم يه فساد صلاته يعدكون الفصل مجتهدافيه وقيل اذاسلم الامام على رأس الركعتين قام المقتدى فأتم منفردا وكان شيخنا سراج الدين يعتقد قول الرآذى وأنكر مرةأن يكون فسادال الدنداك مروباعن المتقدمين حتى ذكرته عسئلة الجامع في الذين تعروا في الليلة المظلمة وصلى كلالىجهة مقتدين بأحدهم فانحواب المسئلة أنمن علمتهم بحال امامه فسسدت لاعتقاده امامه على الخطا وماذكرفي الارشادلا يحوزالاقتداءفي الوثر ماجاع أصحابنا لانه اقتسداءا لمفترض بالمنبف يخالفه ما تقدم من اشتراط المشايح في الافتداء بشافعي في الوترأن لا يفصله فأنه يقتضي صحة الافتسداء عندعدم فصله وفى الفتاوى اقتداء حنني فى الوترين برى أنهسنة قال الامام أبو بكرمجدين الفضل يصح لانكلا يحتاج الى نية الوثرفام تختلف فيتهما فأهدرا ختلاف الاعتفاد فصفة الصلاة واعتبر عجسرد المحادالنية لكن قديستشكل اطلاقه عاذكره فى النمنس وغيرممن أن الفرض لايتأدى منية النفسل ويحوزعكسهو بى عليه عدم حوازصلاتمن صلى اللسسنين ولم يعرف النافلة من الكتو يقمع اعتقاده أن منها فرصاومنها نفلافاً فأواد أن مجرِّد معرفة اسم العسلاة ونيتها لا يجوزها فان فرص المسسُّلة أنه ص

قوله (واذاعل المعتدى ما يرعم به فسادصلانه) (١٠١٣) يعنى أن الاقتدام هائما يصم اذا تعاى مواضع الخلاف بأن يتوصأ في الخارج

واذاعل المقتدى منه ما يزعم به فساد صلاته كالفصد وغيره لا يجزئه الاقتداميه والخنار في القنوت الاخفاء لانه دعاء والقه أعلم

الميس ويعتقد أنمن المسفرضا ونفلا وهدافرع تعينها عنده بأسمائها من صلاة الظهر وصلاة العصرالى آخوه ولان حواب المسئلة بعدم الحواز مطلقا انماهو شاعطى عدم حواز الفرض بنسة النفل أعممن أن يسميها أولافاته اذاسماها مالظهر واعتقاده أن الظهر نفل فهو بنيسة الظهر ناونفلا مخصوصا فلاسادى بهالفسوض فعلى هسدا بنبغي أنلا محوز وترالنسني اقتسداه يوترالشافي بناءعلى أنه لم يصم اسروعه فى الوثر لامه سنتماماه اعمانوى النفل الذى هوالوثرفلا سأدى الواحب سنية النفل وحسنتذ فالاقتداء بهفيه بناوعلى المعدوم في زعم المقتدى نم يمكن أن بقال لولم يخطر بخاطره عند النسة مسفته من السنية أوغ برهابل مجزدالوتر ينسني المانع فعبور لكن اطلاق مسئلة النصنيس يقتضي أنه لا يجوزوان الم يخطر بخاطره نفليته وقرضيته بعسدان كالنالمتقررفي اعتقاده نفلينه وهوغير بعيد للتأمسل وأماالناني فعن محديقنت الامام ويسكت المقتدى وهنا كقول بعضهم في القنوت يتعمله الامام عن المقندى كالفراءة ويعهر بهوالاصمأنه يقنت كالامام غما يعهريه الامام اختاره أويوسف في رواية ويتابعونه الى بالكفار ملق واذاد عاالامام يعنى اللهم أهدني فين هديت أوغم ومسد ذلك هل تابعونه ذكرفي الفتساوى خلافابين أبى يوسف ومحدفى فول محدلاولكن بؤتنون وقال بعضهم انشاؤا سكتوا وقال الشيخ أيوبكر محدبن الفضل عندى يعنى الاماموكذ اللقتدى لانهذ كركسا رالاذكار وثنا والافتتاح ولميذ كهذافى ظاهرالروامة وهل يصلى على الني صلى الله عليه وسل بعده اختلفوافيه قبل لا وقسل نم لانه سنة الدعاء ومحن قد أوعد فالدُّ من روا من النسائي ثبوت الصلَّالة عليه صلَّى الله عليه وسلم أعنى قولة وصلى الله على النبي ولا ينبغي أن يعدل عن هذا القول وأما المنفرد في البدائع نقسلاعن شرح اعتصرالطماوي القاضي أنه مخبرف مين الجهر والاخفاء كالقرامة والذي يقتضمه أخسارمن اختار الاخفاه واختاره المصنف شعالان الفضل رجه الله الاخفاء وهوالاولى وفي الحديث خيرالذ كراخي ولانه المتوارث في مسعداً بي حفص الكبر وهومن أصحاب محدفه وظاهر في أنه علم من محدف القنوت ﴿ فرع ﴾ أورقب النوم غ عاممن الليل فصلى الاورث انسالقواه صلى الله عليموسلم الاوتران في ليلة وازمة ثراء المستعب المفاديقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخرصلا تكم بالليل وترالانه لاعكن شفع الاوللامتناع التنفل مركعة أوثلاث

﴿ بابالنوافل ﴾

ابتدأ بسنة الفيرلانها أقوى السنن حتى روى الحسن عن أى حنيفة لوصلاها قاعدا من غرعف ولا يجوز وقالوا العالم اذا صارم معاللفتوى جازلة ترك سائر السنن لحاجة الناس الاسنة الفير وفي المسوط ابتدا يسنة الطهرلانها أول في الوحود لان السنة تبع الفرض وأقل صلاة فرضت صلاة النام يعني أول صلاة صليت بعد الافتراض ثم اختلف في الافضل بعدر كعتى الفير قال الملواني ركعتا المغرب فاته صلى الله عليه وسلم لم يدعه ما سفر اولاحضرا ثم التي بعد الطهر لانها سنة متفق عليه المخلاف التي قبلها لانه قسل هي الفصل بن الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الطهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل الفهر و بعده وبعد المغرب كله اسواء وقبل التي قبل الظهر أكد وصحيده الحسن وقد أحسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته على غيرها من غير

ركعتي

النعس منغسرالسيلين ومان لا يتعرف عن القسلة انحرافاقاحشاولا يكون شاكا في اعله وأن لا متوضأ في الماء الراكد القلسل وأن نغسل أو به من المي ان كان رطما أو مفسرك المابس منه وأثالا يقطع الوثر وراى السترسب في الفوائت وأن عسمربع رأسه فانعلمنه شيأمن هذهالاشياء لايصم الاقتداء وإناله معلجاز ويكره هذا حكم الفساد الراجعالي زعمالمقتدى ولميذ كرحكم الفساد الراجع الى ذعم الامام وقدا ختلف مشايخنا فيذاك فقال الهندواني وجاعسة انالمقتسدىان رأى امامه مس امرأة ولم شومنأ لايصم الاقتسداءيه وذكرالمسرتاشي انأكثر مشايخنا حيوزوه قال صاحب النهاية وقسول الهنسدواني أقيس لماأن زعم الامامأن مسسلاته ليست بصلاة فكان الاقتداء حينش ذبناه الموجودعلى المعدوم فيزعم الاماموهو الامسل فلايضم الاقتداء (والخنارفي القنوت الاخفاء) مطلقاسواء كأن القانت اماما أومقتدا أومنفردا (لانهدعاء)وخسيرالدعاء اللني ومنهم من بقول

يجهر بالقنون لانه شبهة القرآن فان الصابة اختلفوافى اللهم انانستعينك انهمن القرآن أولا

وبأب النوافل

لمافرغمن بان الفرض والواجب شرع في بيان السنن والنوافل وترجم الباب النوافل لكونه أعم وأشمل

وكعتى الفحر وسننبه عليه ولوترك الاربع قبل الظهر والتي بعدهاأ وركعتي الفحر قبل لاتطقه الاساءة لان مداسما منطوعا الأأن يستضف فيقول هذا فعل الني صلى اقه عليه وسلم وأنالا أفعدله فينتذ يكفر وفى النوازل ترك سنن الصلاة الهس ان لم رهاحة اكفر وانراها وترك فيل لايا ثمو الصير أنه بأثم لانهماء الوعيد مالتراء ولا يخني أن الاثم منوط بترك الواجب وقد قال صلى الله عليه وسلم للذي قال والذي يعثك مالحق لاأزيد على ذلك شسيا أفلح انصدق نم يستلزم ذلك الاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرومة المنوطة مفعل سنزالر سول صلى الله عليه وسلم هدذا اذا يجردا النرك عن استخفاف بل يكون مع رسوخ الادب والتعظيم فان لمكن كذلك داربن الكفر والانم بعسب الحال الباعثة له على الترك مم هل الاولى وصل السينة التالية الفرض ا أولا في شرح الشهيد القيام الى السنة متصل بالفرض مسنون وفي الشافى كانصلى الله عليه وسلم اذاسل عكث قدرما يقول اللهم أنت السلام ومنسك السلام تساركت ماذاا لجد الالوالا كرام وكذاعن اليقالى وقال الحاواني لابأس بأن يقرأ بين الفريضة والسسنة الاوراد وبشكاعل الاولمافى سنزأى داودعن أى رمثة فالصليت هدد والصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسياوكان أويكر وعريقومان في الصف المقدم عن عينه وكان رحيل قدشهد دالتكبيرة الاولى من الصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة مسلم عن يسه وعن يساره حتى رأينا بياض خدديه ثما تتقل كانتقال أي رمشة يعنى نفسه فقام الرحل الذي أدرك معه التكسرة الاولى لشفع فوثب عرفأ خد منكسه فهزه مقال اجلس فأنه لميهاك أهل الكناب الاأنهدم لم يكن لهم سن صلاتهم فمسل فرفع الني صلى الله عليه وسلم يصر وفقال أصباب الله بكيا اين الخطاب ولارد هذا على الشاني اذقد يجاب بأن قوله الله مأنت السلام ومنك السلام الخ فصل فن ادعى فصل الأكثر منه فلينقله وقولهم الافضل في السنن حتى التي بعد المغرب المزل لا يستلزم مستونية الفصل بأ كثراذ الكلام فيماذا صلى السنة في على الفرض ماذا يكون الاولى وماوردمن أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول دير كل صلاة لالة الاالله وحده لاشر بكأنه لا الملكوله الجدوه وعلى كلشئ قديرا للهم لا ما نعما أعامت ولامعطى لما منعت ولا سفع ذا الحدمنسك الحسد وقوله صلى الله علسه وسسلم لفقر اعالمهاج بن تسجعون وتكرون وتعمدون دركل صلاة ثلاثاوثلاث موماروى أنه كان صلى الله عليه وسلية ول أيضالا إله الاالله وحده لاشريكه له الملكوله الحسدوهوعلى كلشئ قدم ولاحول ولافؤه الابالله لاإله الاالقه ولانعب دالااياه لهالنع ة وله الفضل وله الثناه الحسن لاله الاالله مخلصينه الدين ولوكر مالكافر ون لا يقتضي وصل هـ ذه الاذ كاربل كونهاعقيب السنة من غواشتغال بماليس هومن توابيع الصلاة يصم كونه درهاوكونه صلى الله علمه وسلم انماكان يصلى السنن في المنزل كاسنذ كره فبالضر ورة يكون قوله ألها فبلها غبرلازم مل يجوز كونها بعدهافي المنزل ولاعتنع نقسله فكثعرامانة اواعما كانمن عسله في البيت اما واسبطة نسائه أوبسماعهم صونه وكانت حجره صلى آتله عليه وسلم صغيرة فريبة جدا أوسمع منه قبلها حال قيامه منصرفا الى منزله أوجالسا بعد صلاة لاسنة بعسدها كالفحر والعصروما في الصحة بن عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رفع الصوت بالذكر حن منصرف الناس من المكنوية كان على عهدر سول اله صلى الله علمه وسلم قال النَّ عباس كُنت أعدلُم اذا انصرفوابذاك اذاسمعته `وفي لفظ ما كنَّا نعرف انقضا صدلاة رسول اللهُ صهلى الله علمسه وسدلم الابالة كبيرمع ماعلم بمباسنة بته بالعجاح من الاخبار من أنه صلى الله علمسه وسلر اغما كان بصلى السن في المنزل مل وأنكر على من بصليها في المسجد على ما في أى داودوالترمدي والنسائىأنه صلى الله عليه وسرأتي مسحد عيديد الاشهل فصلى فسيه المغرب فلياقضوا صلاتهم رآهيم يسحون أى يتنفاون فقال هذه صلاة السوت لايستلزم الفصل بأكثر وما المانع من كون ذلك الذكرهو ذاك القدر يرفعون به أصواتهم اذا فرغوا وأما التكبيرا لمروى فالله أعلم فقسل لم يعرف أحدمن

السنة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعدها ركعتان وأربع قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأدبع بعدها وانشاء ركعتين

الفقها والمغلوب الماذكره بعضهم في البعوث والعساكر بعد الصبح والمغرب الاث تكبيرات عالية والحاصل أنه لم بثنت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواطب عليها في المساحد في عصر نامن قراء آية المكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثاوثلاثين وغسيرها بلندب هوالها والقدر المتعققان كلامن السنن والاورادله نسبة الحالفرائض بالتبعية والذى ثبت عنه أنه كان يؤخر السنة عنه من الاذ كار وهوماروى مسلم والترمذى عن عائشة فالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذاسلم لي قعد الامقدار ما يقول اللهمأنت السلام ومنك السلام تباركت باذاا بلسلال والاكرام فهدذا نص صريح فى المرادوما يتفاءل انه يخالفه لم يقوقونه أولم تلزم دلالته على ما يخالفه فوجب اتباع هذا النص واعلم أن المذكور في حديث عائشة رضى الله عنها هدذا هوة ولهالم يقعد الامقدارما يقول وذلك لايستلزم سنية أن يقول ذلك بعينه فيديركل صلاة اذار تقل الاحتى يقول أوالى أن يقول فيجوز كونه صلى الله عليه وسلم كان مرة يقوله ومرة يقول غيره مماذكرناه ن قول لا إله الا اقه وحده لاشر يك له الخ وماضم المسه في بعض الروايات عماذ كرنامن قوله لااله الاالله ولاحول ولافؤة الابالله الخ ومقتضى العسارة حينتذأن السنة أن يفسل بذكر قدرذاك وذاك يكون تقر ببافقد يزيد فليلاوف في تقص فليلاوق ميدرج وقدر تل فاما مايكون زيادة غيرمقاربة مثل العدد السابق من التسبيعات والصميدات والتكبيرات فينبغي استنان تأخيره عن السنة البتة وكذا آية الكرسي على أن شوت ذلك عنه مسلى الله عليه وسلم مواطبة لاأعله بلالشابت ندبه الى ذلك وايس بلزم من نديه الحشي مواظبته عليه والالم يفرق حينتذ بين السنة والمندوب وكان يستدل دليل الندبعلى السنية وايس هداعلى أصولنا وقول الملواني عندى أنه حكم آخر لايعارض القولين لاته اعاقال لابأس الخ والمشهور في هذه العبارة كونه الاخلافه أولى فسكان معساها أنالاولى أن لا يقرأ الاورادقبل السنة ولوفعل لابأس به فأفادعدم سقوط السنة بذال حتى اذاصلي بعدالاوراديقع سنةمؤداة لاعلى وجهالسنة واذا فالوالوتكام بعدالفرض لاتسقط السنة لكن ثوابها أفل فلاأقلمن كون فرامة الاوراد لاتسقطها وقدفيل فى الكلام اله يسقطها والاول أولى فني العذارى وأبى داودوالترمذي عن عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذاصلي ركعتي الفير فان كنت مستيقظة حدثني والااضطبع حتى بؤذن بالصلاة واعمأن هذا الذيعن الحاواني وافقهماعن أى حنيفة فى المقتسدى والمنفردوذ كرفى حق الامام خلافه وعبارته في الخلاصية هكذا أداسلم الامام من الظهر أوالمغرب أوالعشاء كرهت لم المكث قاعدا لكنه يقوم الى النطق عولا سطق ع في مكان الفريضة ولكن ينعرف عنسة أو يسرة أو يتأخر وانشاه رجع الى بيته يتطوع وان كان مقتديا أويصلى وحسده اللبث في مصلاه مدعوجاز وكسذاان قام الى النطوع في مكانه أو نفسدم أو تأخر أو انحرف ينسة أويسرة جاذ والكل سواءوفي الصلاة الني لا يتطوع بعدها بكره المكث في مكانه قاعدا مستقبلا ثهو بالخياران شاءذهب وانشاء جلس فى محرابه الى طاوع الشمس وهوأ فضل ويستقيل القوم بوجهه اذالم يحكن محذاته مسبوق فان كان ينصرف عنه أو يسرة والصيف والشتاء سواء هــذاهوالعميم هــذاحال الامام وقوله الكل سواء يعنى في اقامة السنة أما الافضل فقد صرح فيما إِنَّا فِي بِانْ الْمُعْرِلْ الْقُولِهِ السنة) يجب جله على مادعا اليه صلى الله عليه وسلمن غيرا يجاب وهوأعممن السنة والمندوب وهذالاته عدمنها ماقب لالعصر والعشاء وذلك مستص لاسنة راتبة

صاوها ولوطردتكمالخيل أوليناس ذكرالمواقمت فانهقدم ذكروقت الفجر على غره وفي المسوط قدم ذ كرسنة الطهرلان السنة تبعللفرض وأول صلاة فرضت على الني مسلى اللهعليهوسلم صلاةالظهر ثمانعتَّلف بعدسنة الفحرّ فىالاتوى فقال! لحاوانى سيئة الغرب لانالني مسلى الله عليه وسلم لم مدعها فيسفر ولاحضر تمالتي بعدالظهر لكونها متفقا علها والتي قبلها مختلف فيها ثمالتي بعد العشاء ثمالتي قيسل الطهر ثمالتي قبلالعصر ثمالتي قبسل العشاء وقسل التى قسل الطهرآ كدمن غرهابعدسنةالفير قبل وهوالاصم لان فيهاوعها معروفا فالصلى اللهعلمه وسلمن ترك أربعاقب الطهر لمتناهشفاءتي وقال الحلوانى الافضل فيالسنن أداؤهافى المنزل الاالتراويح لان قها اجاع العصابة وقسل العميم أن الكل سواء ولاتختص الفضلة وجهدون وجه ولكن الافضل مأمكون أيعدمن الرباء وأجع للأخسلاص ثم ما ذكر في الكتاب واضم

﴿ بابالنوافــل ﴾ (قوله وأوّل صلاة فرضت وثول (والاصلفه) أى فى هذا العدد المذكور (فوله صلى الله عليه وسلم من مابر) والمثابرة المواطبة فأن السنة مأواطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مابر) والمثابرة المواطبة فأن المسوط أومختصر

والاصل فيه قوله على السلام من ابرعلى ثنتى عشرة ركعة فى الموم واللهة بنى الله وبنافى الجند وفسر على تحوماذ كفى الحسكتاب غيراً نه لم ذكر الاربع قبل العصر فلهذا ما ما فى الاصل حسنا وخير لاختلاف الآثار والافضل هوالاربع ولم يذكر الاربع قبل العشاء فلهذا كان مستحبالعدم المواطبة وذكر فيه دكوت بعد العشاء وفى غيرة كرالاربع فلهذا خير

القددوري قوله (غيرانهلم يذ كرالاربع قبل العصر) سان ماهوالمذ كورفى حدىث المثارة فان المذكور فىالكتاب زائدعلى ثنتي عشرة وقوله (فلذلك ماه) أى الاردع قدل العصر محد ما الحسن في الاصل حسنا وخبر) بقوله وانشاء ركعتن (لاختلاف الاسمار) لان انعسر قال قال رسول الله صلى الله علمه وسلم رحمالله امرأصلي قبسل العصر أر بعاوعلسا عال ان رسول الله صلى الله علمه وسلم كأن يصلي قبل العصرر كعتن قوله (والافضل هوالارتع)لانه أكثرعسدداوأدوم تحرية فكانأ كمثرثوابا وقوله (ولم يذكر)أى الني صلى الله عليه وسلم (الاربع قبل العشاء فلهـــذا كان مستعبالعدم المواظيمة) وفى كالامه تسامح لانه قال ولهذا أى ولانه لميذ كرأى الني صلى الله عليه وسلم الاربع قبل العشاه كان مستعباً فقوله لعدم المواظمةعلة أخرى لكونه مستعبا وهو غسير صيم ومحوزأن مقال انمالم ذكر فى حديث المابرة لعدم المواظبة (ود كرفيه) أي

(قوله والاصلفيه)أى فى استبان هده المذكورات فوله صلى الله عليه وسلم الخروى الترمذي وابن ماجه عن مغيرة بن زيادعن عطاء عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عابر على اثنتى عشرة ركعة من السنة بن الله ابتاف المنة أربع ركعات قب الظهر وركعت بنبعده وركعتين بعدا اغرب وركعتين بعدالعشاءور كعتين قبل الفعرفا تضع أن ضمير فسرالمرفوع النبي مسلى الله عليه وسلم وفي شذوذ من النسخ وفسر النبي مسلى الله عليه وسلم قال الترمذي حديث غريب من هذا الوجه مغيرة بن زياد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه انتهى لكن له شاهد أصل الحديث رواءا جماعة الاالتخارى من حديث أم حبيبة بنت أى سفيان أنها معتدسول الله صلى الله عليه وسلم بقول مامن عبدمسلم بعلى لله في كل يوم اثنتي عشرة ركعة تطوعامن غير الفريضة الابئ الله بيتافى الجنة زادالترمذى والنسائي أربعافيل الطهر وركعتين بعدهاور كعتين بعدالمغرب وركعتين بعدالعشاه وركعتين قبل صلاة الغداة والنسائي فى رواية وركمتين قبل العصر بدلركعتين بعد العشاء (قوله وخير) أى خبر محدين الحسين وكذا القدوري بين أن يصلى أربعاقبل العصراوركعتمين وقوله لأختملاف الاعمار) فانه أخرج أبوداود وأحمدوا بنخزيمة وابن حبان في صحيح يهما والترمد ذي عن ابن عررضي الله عنهما قال قال وسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله امراصلي قبل العصر أربعا قال الترمدذي حسن غريب وأخرج أبود اودعن عاصم بنضمرة عن على رضى الله عنسه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل المصرر كعنين ورواه الترمدي وأحدنقالاأربعابدلركعتين (قوله وفي غيره) أى في غير حديث المثابرة ذكرالاربع وهوماعزى الحسن سعيد بنمنصور من حديث البراء بعاذب قال فال وسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهرأربعا كانكأ غماتم جدمن ليلنه ومن صلاهن بعدالعشاء كان كمثلهن من ليدالقدر ورواه البيهق من قول عائشة والنساق والدارقطئ من قول كعب والموقوف في هذا كالمرفوع لانهمن فبيل تقدير الانوبة وهولايدرك الاسماعا هدذاومار واءالمصنف من حديث المنابرة انما يصلح دليل الندب والاستعباب لاالسنة لماعرفت أن السنة لاتثبت الابنقل مواظبته عليه مسلى المهعلية وسلم عايها فالاولى الاستدلال بمعموع حدديث حديث ابن عرحفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرركعات ركعتين قبسل الظهرور كعشين بعدهاو ركعتسين بعدد المغرب فيبيته وركعتين بعد العشاءور كعنين قبل مسلاة الصبح وحديث عائشة أنهصلى الله عليه وسلم كانلا يدع أربعاقبل الظهر وركعتين قب لالغداة بناءعلى الجع بينم ما أمابأن الاردع كان يصليها في بيته فأتفق عدم علم ابن عربن وانعلم غسيرها مماصلى في ستملانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الكل في البيت م كان يصلى ركعتين تحية السعدف كاناب عريراهما وأمابان ابنعراعا يذكرسنة الظهروهو كانبرى تلكوردا آخرسبب الزوال وهوم ذهب بعض العلما وهوالذى أشاراليسه الحياواني فيماقد منما

فى حديث المثابرة (ركعتين بعد العشاءوفى غيرة) أى فى غير حديث المثابرة وهوماروى عن ابن عرموقوفا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد العشاء أربع ركعات كن كمثلهن من ليلة الفدر (ذكر الاربع فلهذا) أى فللاختلاف فى ألفاظ الحديث بين الاربع والركعتين الحديث بين (خير) مجدين الحسن أو القدوري بقوله وأربع بعدها وان شامركعتين

الاأن الاربع أفضل خصوصاعندأ بى حنيفة رجه اقدعلى ماعرف من مذهبه والاربع قبل الظهر منسلمة واحدة عندنا

اخدذا من بعض الالفاظ وهوماذكره الامام أجدعن عبدالله بن السائب أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى أر بعابعد أن تزول الشمس وقال انها ماعة تفتح فيهاأ بواب السماء فأحب أن يصد عدلى فيها علصالم وعندناهذا اللفظ لاينقي كونهاهي السنة وقدصر ح بعض مشايخنا بالاستدلال بعن هدا المدبت على أن سدنة الجعة كالظهر لعدم الفصيل فيه بين الظهروا لجعة أو تكل من حديث عائشة وحديث على وهوكان صلى الله عليه وسلم يصلى قبل الظهر أربعاو بعدهار كعتب نوأصر حمن الكلمافي صحيح مسلم عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصلى في سنه قبل الظهر أربعام مخر ح فيصلى بالناس م يدخل فيصلى ركعتن فانه يفيدا لمواظبة م الذي يقتضيه النظر كون الاربع بعد العشاء مسنة لنقل المواطبة عليها في الى داودعن شر يح من هافئ قال سألت عائشة رضى الله عنها عن صلاة رسول المدصدلي الله عليه وسلم ففالت ماصلي العشاءقط فدخل بيني الاصلي فيسه أربع ركعات أوست ركعات ولقدمط ونامرة من الله ل فطرحناله نطعاف كائن أنظر الى نقب فيه منه الما ومارأ منه متقياالارض بشئ من ثيابه وهدذانص في مواظبته صلى الله عليه وسلم على الاربع دون الست النامل (قولهالاأنالاربع أفضل) نشرحه في ضمن كلامناعلى الاربع بعد الطهر فنقول صرح جاعدة من المشآج أنه يستم آربع بعدالظهر لحديث رووه وهوأنه صلى الله عليه وسلم فال من صلى أربعاقب ل انظهر وأربعابعده احرمه الله على النار رواه أبوداودوالترمذي والنسائي غاختلف أهل هذا العصر فأنها تعتبر غبر كعتى الرانية أويهما وعلى التقدير الشاني هل تؤدي معهما بتسلمة واحدة أولا فقال جاعة لالانهان في عند الضرعة السنة لم يصدق في الشفع الثاني أوالمستعب لم يصدق في السنة ولذا قالوا اذاطلع الفيروهوفي التهب دنابت تلك الركعتان عن سنة الفيرلان نية الصلاة نيسة الاعم والاعم بصدقعلى الاخص بخلاف المباين بالنسبة الى مباينه ووقع عندى أنه اذاصلي أربعا بعد الظهر بتسلمة أوثنتين وقع عن السينة والمندوب سواءا حتسب هوالراتية منها أولالان المفادما لحسد بث المذكور أنه اذاأ وقع بعد الظهر أربعام طلفا حصل الوعد دالمذكور وذلك صادق مع كون الراتبة منهاو كونها بتسليمة أولافهما وكون الركعتين ليستا بتسلمة على حدة لاينع من وقوعها سنة وان كان عدم كونها بغر عةمستقلة عنعمنسه على خلاف فيه كاعرف في سعود السهومن الهداية فمن قامعن القعدة الاخبرة بظنها الاولى ثم لم يعد حتى سعد فانه يتمسنا ولا تنوب الركعة ان عن سنة الطهر على خلاف لان المواظبة عليهما بتعرعة مستدأة لشوت الفرق من المحلل والتصرعة فان المحلل غيرمقصودا لاللغر وجعن العبادة على وجسه حسن وقد منع في الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي الافراد بريادة الحلق بأنه خروج عن العبادة فهوغير مقصود والا يقعبه الترجيع وأما النية فلامانع من جهم اسواء فوى أربعالله تعالى فقط أونوى المندوب بالاربع أوالسنة بها آماالاول فلما تقدم فح شروط الصلاة من أن الفتساد عندالمصنف والحققين وقوع السنة منية مطلق الصلاة لماحققناه من أن معنى كونهسنة كونه مفعولا النبى صلى الله عليسه وسلم على المواظبة في محل مخصوص وهدند االاسم أعنى اسم السنة حادث مناأما هوصلى الله عليه وسلم فاعما صكان ينوى الصلاة فله تعالى فقط لاالسنة فلماواطب صلى الله علمه وسلم على الف عل الذاك سميناه سنة فن فعل مشل ذلك الفعل في وقته فقد فعل ماسمي بلفظ السسنة وحينئذ تقع الاوليان سنة لوجودتهام علهاوالاخر بان نفلامندو بافهذا القسم من النبة عما يحصل به كلا الامرين والعب منه كيف ركه من تقسمه واذا اعترف بأن نية الصلاة الاعم تأدى بهاآلسنة كاصرح به فى الشاهد أاذى أورد ممن ركعتى الفَجر بنية العسلاة فعاآ لمانع من أن ينوى هنا

وقوة (الاأن الارب ع أفضل خصوصاالخ) اشارة الى ماقال بعض مشايخناان ماذكر في الكناب بقوله اله بصلى ركعتن بعسد العشاء فيقول أبي بوسف ومحدد وأماعلى قول أبي حنيفة فالافضل أنيصلى أرىعاوحعل هذه فرعالمسئلة أخرى وهيأن صلاة اللمل مثنىمثني أفضل وأربع بتسلمة واحدة عنده الاربع أنضل وعندهما مثني متنى وهي صححه لان محداحه له عنزلة صلاة الايل ولمدعده من السنن الوقنة لانه قال ان فعل فسسن والاربع قبل الطهر بتسلمة واحدةعندنا

كذاقاله رسول الله علمه السلام وفمه خلاف الشافعي

الضاالصلاة وبها تأذى السنة والمندوب وأماالثاني والثالث فكذلك شاعلى أن ذلك تبة الصلاة وزيادة فعندع محمطايقة الوصف للواقع بلغوفتيق نية مطلق الصلاة على نحوما عرف من أن بطلان الوصف لاسطل الاصل وينسة مطلق الصلاة بتأدى كلمن السنة والمندوب اذاوقع في وقنه فظهر أن صحته ليست شاءعلى أداءالماثن بنية مباينه مل عطلق النية الغوالزائد الخالف وماذ كره ذلك القيائل من حدث ركعتى الفحرينية التأحد دلدل على خلاف مقصوده لان التهد مندوب كاشهد كثرمن السنة سند الامة السه وقد تؤدى مسنة الفيرعلى اطلاق الحواب أعممن كونه فوي مجرد الصلاة أوالمنسدوية واغالم نقل انهسنة لانهاما واظب عليه صلى الله عليه وسلم من غيرافتراض والتهدعند مشايخنا كان فرضاعليه فهومواطبة على فرض غراينا في لفظ الهداية مايدل على ماقلنا وهوقوله فلهذا خيرالاأنالار بع أفضل خصوصاعندأى حنىفة فان معناه أنالار بع بعداله ساء أفضل من وكعتين بعسدها خصوصا عندأى حنيفة فانه رى أن الافضل في النوا فل مطلفا أربع أربع بتسلمة فاذاجعل المصلى مابعد العشاءأر بعاأداها بنسلمة واحدة فتثبت الافضلية عنده من وجهين منجهة زيادة عددالر كعات ومنجهة وقوع السلام على رأس أربع لاثنتين والالم يكن لقوله خصوصاعندأى حنيفة معنى لان الاربع أفضل من ركعتين بالاجاع بل كالرم الكل في هذا المقام يفيد مافلنا اذلاشك فأأنالرانبة بعدالعشا وكعتان والاربع أفضل والاتفاق على أنها تؤدى بتسلية واحدة عند ممنغير أنيضم البهاالراتبة فيصلىسنا فالنبة حينئذعندالصرعة اماأن تنكون شية السنة أوالمندوب الحاآخر ماذكره وقدأهدر ذلك وأجزات عن السنة واعلم أنه ندب الحست بعدالمغر بالمساروى ابن عمررضي الله عنهماأنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد المغرب سن ركعات كنب من الاوابين و تلاقوله تعالى انه كانالاقا بينغفورا والحالفيها كالحال لهسذءالاربع فلواحتسب الراتبة منها انتهض سببالخلوعود (قوله كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم) أخرج أود اودفى سننه والترمذي في الشمائل عن أبي أوب الانصارىءنه صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهرايس فيهن تسلم تفتح لهن أبواب السماء وضعف بعيدة من معتب الضي وفي لفظ للترمذي في الشمائل قلت بارسول الله أفيهن قسلم فاصل قال لا وله طريق آخر فال محدن الحسن في موطئه حدثنا بكرين عامر الحلي عن ابراهم والشعبي عن أبي أبوب الانصارى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى أربعا أذ أزالت الشمس فسأله أنو أبوب عن ذلك فقال أن أبواب السماء تفتر في هذه الساعة فأحب أن يصعد لى في تلك الساعة خير قلت أفى كلهن قراءة قال نع قلت أيفصل بنهن بسلام قال لا (ثنم ف). هل مندب قبل المغرب وكعتّان ذهبت طائفة البه وأنكر م كشه يرمن السلف وأصحابنا ومالك رضى الله عنهم تمسك الا ولون بما فى البيرارى أنه صلى الله عليه وسلم قال صلواتبلآلمغرب ثمقال صنوانبل المغرب ثمقال فى الشالثة لمن شائكراهية أن يتغذهاالناس سنة وفى لفظ لاى داودصاوا قبسل المغرب ركعتين ذادفيه ابن حيان في صحيحه وأن الني صدلي الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين وطسديث أنسفى العصص كان المؤذن اذاأذن لصلاة المغرب قام ناس من أصحاب الني صلى الله عليه وسلم يبتدرون السوارى فركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل السعد فيحسب ان الصلاة قدصلت من كثرة من يصليهما الحواب المعارضة عافى أى داودعن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال مآذأ بتأحد أعلى عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ورخص فى الركعتين بعد العصر سكت عنسه أبودا ودوالمندرى بعده في مختصر ، وهذا تصييم وكون معارضه في المفارى لأيستلزم تقديه بعدا شترا كهمافى العمة بل يطلب الترجيح من خادج وقول من قال أصم الاحاديثما في الحصصين عما نفرديه الشارى عما انفرديه مسلم عما اشتمل على شرطه ما من غسيرهما تم

(كذاقاله الني صلى الله علىهوسلم)روىأنوأنوب الانصارىأنالني صلى الله عليه وسلم كأن يصلى بعد الزوال أربع ركعات فقلت ماهدنه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذمساعة تفتح فيها أنواب السماء وأحب أن تصعدلي فماعل صالح فقلت أفي كلهن فراءة قال ندم فقلت أبنسلمـة أم بتسلمتهن فقال بتسلمة واحددة وقال الشافعي يؤذيهما بتسلمنسين وهو أفضل واحتج ماروى أبو هريرة أنالني صلى الله علسه وسلم كان يصلين بتسلمتين وروى أنهصلي الله عليه وسلم قالصلاة الليل والنهارمشي مثنى والحواب عن الاول أن معنى قوله بتسلمتن أي نتشهدن من الدكرالحال وارادة المرل وقددروي هدذا التأويل عنان مسعود وعن الثاني مان المشهورات صلاة اللمامشي مثنى والنهار غرمب ولمئن ثلث فعناه شفع لاواحدة نفياللبتراء

قال (ونوافل النهار) اختلف العلماء في كمة التنفسل للاوتهارا يحسب الاماحة والافضلية فأمأ الاناحة فى النهار فهى أن يصلى ركعتمن بتسلمة أوأربعا وتكره الزيادة على ذلك وأما في السل فان بصل ثمان ركعات بتسلمية وتكره الزيادة عمل ذلك قال في النهامة لافائدة في تخصصه أناحنه فمرذا المكملان كلاالمكمن الحوازفى نافلة اللسل الحالثمان بغبركاهة والكراهة فما وراءهاا تفاق فيعامة رواية الكنب وقلت بحوزأن یکون ذکرایی حشفیة للاحترازعن قول الشافعي فاته يقول لايزيدعلى أربع ولوزاد كرمه نلك

(قوله وقات یجوزان بکون ذکر ای حنیفه الاحتراز عن قول الشافی) أقول لاینسدفع بذلك ما قاله صاحب النهایه خصوصااذا تطرالی جعله كلامهمافی مقابلة كلامه

قال (ونوافل النهاران شامصلى بتسلمة ركعتين وإن شاء أربعا و تسكره الزيادة على ذلك وأمانا فلة الليل قال أوجنيفة إن صلى ثمان ركعات بتسلمة حاز و نكره الزيادة

مااشتل على شرط أحدهما تحكم لا يحوزالتقليد فيه اذالأ صحمة المس الالاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبراهافاذافرض وحود تلك الشروط فيرواة حديث في غيرالكذابين أفلا يكون الحكم بأصحية مافى الكتابين عن التحكم ثم حكهما أوأُحدهما مان الراوى المعن مجقع تلك الشروط ليس بمأ يقطع فيه عطابقة الوافع فيجوز كون الواقع خلافه وقدأخرج مساعن كشرف كايه عن المسلمن غوائل الحرح وكذا في النفاري جاعة تبكلم فيهم فدار الامر في الرواة على احتماد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى انمن اعتبرشرطاوأ لغاه آخر مكون مارواه الاخرعم السرف مدذلك الشرط عنده مكافئا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط وكذافين ضعف راويا ووثقه الاخرنم تسكن نفس غيرالجم دومن لم يخبر أمرال اوى بنفسه الى مااجتمع على ه الأكثر أما المحتمد في اعتمار الشيرط وعدمه والذي خبرالراوي فلا يرجع الاالى رأى نفسه واذقد صع حديث النعرعند ناعارض ماصع فى النفارى ثم يترجع هو بأن عل أكابر الصابة كان على وفقه كابي بكر وعرحتي نهري الراهيم النحفي عنهما فعمار واه أبوحنه فه عن جدادين أي سلمهان عنه أنه م عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأ بأبكر وعر رضي الله عنهما لم يكونوا يصاومهما بللو كان حسن كالتعاد بعضم مرجع على ذلك العصيم بهذا فان وصف الحسن والصيم والضعيف الحا هو باعتبارالسندطناأ مافى الواقع فيعوز غلط الصيع وصعة الضعيف وعن هذا جازف آلحسن أن يتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والضعيف بصرحة ذلك لآن تعدد مقرسة على ثبونه في نفس الامر فالايجوز فى الجحيم السسندان يَضعف بالقر ينسة الذالة على ضعفه فىنفس الامروا لحسسن الديرة فع الى الصمة بقرينة آخرى كافلناهمن عملأ كابرا لعصابة على وفق مافلناه وثركهم لمفتضى ذلك الحديث وكذاأ كثر السلف ومنهم مالك نحيم الحديث ومازاده ان حيان على مافى الصحيحين من أن الني صلى الله عليه وسلم صلاهمالا يعارض ماأرسله النحقى من أنه صلى الله عليه وسلم إسلهما لحواز كون ماصلاه قضاءعن شئ فاته وهوالثابت روى الطبراني في مستدالشامين عزيار فالسألنانساء رسول الله مسلى الله عليه وسلم هل أيتندسول الله صلى اقه عليه وسلم يصلى الركعتين فبل المغرب ففلن لاغسيرأ مسلة فالتصسلاهاعنسدى مرةفسألته ماهذه الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم نسيت الركعتين قبل العصر فصليته ماالاك فني سؤالهاله صلى الله علمه وسلم وسؤال الصمامة نساء مكا بضده قول جابر سألنا لاسألت لايفيدأ غمماغيم مهودتين منسننه وكذأ سؤالهم لان عرفانه لم ينتدئ التحديث به بل أسسل والذي يظهرأن مشيرسؤالهم ظهورالرواية بهمامع عدم معهوديته سمافى ذاك الصدير فأجاب نسباؤه اللاتى يعلن منعله مالا يعله غيرهن بالنفي عنه وأجاب ابنجر بنفيه عن العماية أيضا وماقيل المثبت أولى من النافى فيترج حديث أنس على حديث ابن عرليس بشئ فان الحق عنسد الحققين أن النفي اذا كان من جئس مايعرف بدليله سيكان كالاثبات فيعارض ولايقدم هوعلي موذلك لان تقديم رواية الاثبات على رواية النسفي ليس الإلان مع راونه زيادة على يخلاف النفي أذة دبنني راويه الامرعلي ظاهر الحال من العدم لسالم بعلم باطنسه فأذا كآن النقى من حنس ما يعرف تعارضا لأبتناء كل منهما حينتذ على الدليل والا فنفس كون مفهوم المروى مثينا لايقتضى التقديم انقد ديكون الطاوب فى الشرع العدم كافديكون المطلوب في الشرع الاثبات وتمام تحقيقه في أصول أصعاننا وحينئذ لاشك أن هدذ الذي كذلك فانه لو كان الحال على مافى رواية أنس لم يحق على اس عسر بل ولاعلى أحد عن بواطب الفرائض خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولاعلى من لم يواظئ بل يحضرها خلّف وأحدّانا ثما لثالث بعيده عداهون في المندوبية أمانبوت التكراهة فلآالا أن يدل دليل آخروماذ كرمن استلزام نأخيرا لمغرب فقدقدمنامن القنية استثنا القليل والركعتان لاتزيدعلى القليل اذا يجوزفيهما (قوله وأمانا فلة الليل الخ) لانعلاف

وقوله (وقالالاربدفي اللهل على ركعتين بنسلية) يفهم منه أنه لا يزيد على ذلك من حيث الاباحة الاصلمة وليس كذاك بل لايز مدعلهما منحث الافضلية لان الزيادة عليهمالست عكروهة بالاتفاق في اللهــــل على ماذكرناوفي الجامع الصغير لميذ كرالمماني في صلاة الليال وانماذ كرالست ودليل الكراهة أنالني صلى الله عليه وسلم لم يزدعلي ذلك ولولاالكراهة لزاد تعلم باللعوازوهذااخسار القدورى وفخرالاسلام وقال شمس الاعمة الاصم أنهلاتكر والزبادة على عمان ركعات لانه روى النمسعود أنه صلى الله عليمه وسدلم مسلى ثلاث عشرة ركعة فتكون عمان صدلاة الليل وثلاثوترا وركعتان الفحر وكان يصلى هذا كله فى الابتداء م فضل البعض على البعض وفيه نظرلان كالامنافيمايكر ويتسلمية واحدة وليس فماذكر مايدل عيلي ذلك وأما الافضلمة فاذكرأن الافضل في الله عندأي وسف وعسدامتنيمتني والتكرار النأ كسدلان معنىمئنى اثنين ائنن وفي النهاوأر بعأربع وعند الشافعي منتىمتى فيهما

وفالالايزيد فى الليسل على ركعنسين بتسليمة وفى الجامع الصغير لميذ كرااشاني في صلاة الليل ودليل المكراهمة انه عليه السملام لم ردعلى ذلك ولولا الكراهة لزاد تعليما الجواز والافضل في الليل عنداً بي يوسف ومحدرجهما الله مثنى مثنى وفى الهارأر بع أربع وعند الشافعي رجه الله فيهمامثني مثني سنهمفى اباحة الثمان بتسلمة ليدار وكراهة الزيادة عليها على هذه الرواية وقال السرخسي الاصماله لا تكراه الزبادة على الثمان أيضا وهوغ يرمقيد بقول أحدالثلاثة بل تعديم الواقع من مذهبهم وقوله فالأبوحنيفة انصلي ثمان كعان بتسلمة واحدة جاز وتبكره الزيادة وقالالانزيد بالليل على وكعنين بتسلمة بعطى ظاهره أنه نصب خلاف ينهسم فى كراهة الزيادة على ركعتين وليس كذلك بل المراد وقالا لار بدالله العلى ركعتين من حيث الأفضلة لكن العسارة تنبوعنه (قوله ودليل الكراهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يزدعلى ذلك الح) يمنى والاصل في ذلك الموقيف فيل في صحيح مسلم ما يخالفه وهو ماعن عائشة فحديث طويل فالت كانعده سواكه وطهوره فسعنه الله ماشاءأن يبعثه فينسؤك وبتوضأو بصلى تسعركعان لأبجلس فيهن الافى الثامنسة فيبذكرانله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولايسلم فيصلى الناسعة ثم يقعدفيذ كرالله تعالى ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسلما يسمعناه فبهذا يترج ماصحه السرخسى لكنه يقتضى عدم القعودفع أصلا الابعد الثامنة وكلتهم على وجوب القعدة على رأس الركعتين من النفل مطلقاحتي لوقام الى الشالشة ساهياعن القعدة يعودولو بعد عمام الفيام مالم يسعد الدليل أخرستمر عليسه انشاء الله تعالى مظاهر كالأمسه في المسوط أن منهى محد وصلى الله عليه وسلم تمان ركعات وأقله ركعتان فاته قال روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى من الليل خس ركعات سبغ ركعات تسم ركعات احدى عشرة ركعة ثلاث عشرة ركعة فالذي فالخس ركعات وكعتان صلاة اللبل وثلاث وتر والذى قال سبع ركعات أربع صلاة اللبل وثلاث وتر والذى قال تسع ستوثلاث والذى قال احدى عشرة تمان وثلاث والذى قال ثلاث عشرة تمان صلاة الليل وثلاث وتر وركعتان سنة الفجر وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك كله بتسليمة واحدة نم فصله هكذا قاله حماد بنسلة انتهى أماماء ينه من منتها ، فوافق الديث عائشة رضى الله عنها فى الكنب الستة قالت كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ويوثر بسعيدة ويركع ركعتي الفيرفتات ثلاث عشرة وأماما في السنة أيضاعن ابن عباس رضى الله عنه ماأنه بات عند خالته ممونة قال وقلت لاتطرن الى صلاة رسول الله صلى الله علمه وسلم فطرحت لرسول الله صلى الله علمه وسلم وسادة فاضطجعت فى عرض الوسادة واضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طوله أفنام صلى الله عليه وسلم حتى انتصف الليسل أوقبله بقليل أوبعده بغليل ثماستيقظ فجعل يمسيم النوم عن وجهه بيديه ثم قرأ العشر آيات الخواتيم من سورة آل عران عم قام الح شن معلقة فتوضأ منها وأحسسن وضوء مم قام يصلى قال ابنعباس فقت فصنعت مشل ماصنع غ ذهبت فقت الى جنب فوضع صلى الله عليه وسلم يده العينى على دأسى وأخذ بأذنى المنى فأ قامنى عن عينه فصلى ركعتين عُر كعتين عُر كعتين عُر كعتين عُر كعتين ثم أوترثم اضطجع حتى جاءالمؤذن نقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبع وفي رواية فتأملت صلانه ثلاث عشرة ركعة تماضطيع فنامحتى نفخ وكان صلى الله عليه وسلماذانام نفخ فأتاه بلال فاتذنه بالصلاة نقام فصلى فلم سوضأ وكان يقول في دعائه اللهم اجعل في قلبي فورا وفي بصرى نورا وفي سمعي نورا وعن يميى نورا وعن بسارى نورا وفوقى نورا وتحتى نو راوأماى نوراوخلني نوراواجعل لى نوراوفى رواية وأعظم لى فورابدل واجعل لى وهوصر يح فى كون السلاث عشرة غير ركعتى الفجر بخلاف ماقبله فأنه يحتمل كون الاسار بواحدة مضمومة الحالر كعتين الاخبرتين ومأفى أي داودعن عبداقه بنقيس مالت عائشة بكم كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان يوتر بأر بنع وثلاث وست وثلاث وعمان إ

وعندأبى حنيفة فيهما أربع أربع الشافعي قوله عليه السلام صلاة الليل والنهارمثني مثني وثلاثوعشر وثلاث ولمبكن يوتر بأنقص منسبع ولابأ كثرمن ثلاث عشرة فروايه عائشة الاولى ترجع علمهما رجيحاللر والمالنات عنهافي الكنب السنة على النابة عنهافي أى داودعفرده وعلى بثان عساس لانهاأعلم بتهجده صلى الله عليه وسلم منه ومن جسع الناس وعايه ماحكاه هو ماشاهده في ليدلة فاذة وهي أعلما كانعليه في عوم لماليه الى أن توفاه الله تعد اليمع أنه قد اختلف على من عباس فال الشعبي سألت عبدالله من عباس وعبسد الله من عرعن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا ثلاث عشرة ركعة منهاتحان ويوتر شلاث وركعتن بعدد الفعر وهذاموا في الديث عائشة رضي اللهعنها وكائنه حكيفي تلك الروامة ماشاهده متم علم بواسطة أزواحه رضي الله عنهن مااستقر حاله عليسه فلاسأله الشعبى عن صلاته صلى الله عليه وسلم أحاب بماء لم متقررا ومافى المعارى عن عائسة كان صلى الله عليه وسام إصلى بالليل الاتعشرة ركعة عم إصلى اذا سمع النداء بالصم ركعتين خفيفتين قال عبدالحق فى الجمع بن العصيصين هكذا في هذه الرواية وبقية الروايات عند التحارى ومسلم أن الجلة ثلاث عشره ركعة ركعتي الفعرانتهي فالظاهرأن هذه غاط وأماماعينه فيأقله فحديث أي داود المذكور آنفا يعارضه حيث قالت ولم يكن يوتز بأقل من سبع وماذ كره نقله عن حماد بن سلة فان ماعنده أرجم والافالله أعليه تخطاهر مافى أبى داود أن كالامن السبع ومابعد واذا أتى به يقعموا فقالسنة أوالمندوب الموافق لطريقته صلى الله علمه وسلم لكن تبين في حمديث آخريو قف كون المتهجد آتما والسنة على عان ركعات وهومار وامالترمذي والنسائي من حديث أمسلة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسل وتربثلاث عشرة ركعة فلماكير وضعف أوتر بسميع فهذا يقتضي توقفها على عشر وحديث عائشة المرجع يقتضى توقفها على ثمان فهوا لعنع الاأن اقتضافه توقف فعل السنة على الثمان لمن لم يست أما من كَبْرُ وأَسْ فَقَتْضَى الا خرحصول سنة القيامة بأربع بني أنصفة صلاة الليل في حقنا السنية أو الاستعباب يتوقف على صفتها في حقه صلى الله عليه وسلم فأن كانت فرضا في حقه فهي مندوية في حقنا لان الادلة القولية فيهاا غما تغيد الندب والمواظبة الفعلية ليست على تطوع لنكون سنة في حقنا وان كانت تطوعافسنة لنا وقد اختلف العلاء في ذلك فذهب طائفة الى أنها فرض علمه وعليه كلام الاصوليين من مشايخنا تمسكوا بقوله تعسالى قم الليل الاقلسلاالاتية وفال طائفة تطوع لقوله تعسالي ومن الليسل فتهج مديه نافلة الثوالاولون فالوالامنافاة لان المراد بالنافلة الزائدة أى زائدة على مافرض على غسرك أى تهد دفر ضارا الدالا على مافرض على غسرك ورعما يعطى التقييد بالمحرور ذاك فانه اذا كان النف ل المنعارف بكون كذاك ولغره وأسندعن مجاهد والحسن وأبي أمام فأن تسميم انااله ماعتباركونها فىحقه صلى الله عليه وسلم عاملة فى رفع الدرحات مخلاف غره فانها عاملة فى تكفعر السشات لكن في مسلم وأبي داود والنسائي عن سعيدين هشام قال قلت لعائشة ما أم المؤمنين أخسر بني عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم والتألست تقرأ القرآن فلت بلى والت فان خلق رسول الله صلى الله عليسه وسلم الفرآن قال فهممت أن أقوم ولاأسال أحداعن شي حتى أموت ثميد الى فقلت أنبئينى عن فيامر سول الله صلى الله عليه وسافقالت الست تقرأ ماأيها المزمل قم الليل الاقليلا فاتبلى فالتفان الله افترض فيام الدل في أول هذه السورة فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم حولا وأمسال الله خاتم الثني عشير شهرا في السمياء حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التحقيف وصارفيام الليل تطوعاً بعد فريضة الحديث ويافيه ماقدمناه فىالىكلام على قوله ودليل الكراهة أنه صلى الله عليه وسلم لردمن الحديث الذى قدمنا مديث طويل فهذا يقتضى أنه نسم وحوبه عنسه (قول الشافعي فواه صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهارمشيمشي أخرجه أصحاب السن الاربعة من حديث انعر وفيه شعبة قال الترمذي

وعند أبى حنيفة أربع أربع في الشافع قوله صلى الله عليه وسلم مسلاة الله المرمني مثنى وكالامه ظاهر

ولهماالاعتباربالتراويح ولابى حنيفة رجمه الله أنه عليه السلام كان يصلى بعمد العشاء أربعا أربعا أربعا أربعا أربعا أربعا تشهر ونه عائشة رضى الله عنها وكان عليه السلام بواظب على الاربع فى الضحى ولانه أدوم تحر عة فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لوند رأن يصلى أربعا بتسلمة لا يخرج عنه بتسلمتين وعلى القلب بخرج والتراويم تؤدّى بجماعة فيراعى فيهاجهة التبسير ومعنى مارواه شفع الاوترا والله أعلم

اختلف أمحاب شعبة فبه فرفعه بعضهم ووففه بعضهم ورواءالثقات عن عسدالله ن عرعنه صله إلله عليه وسا ولهذكر وافيه صلاة النهار وكذاهوفي الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث عندى خطأوةوله فيسننه الكبرى اسناده حمدلا يعارض كلامه هذا لان جودة السندلاء نعمن الخطامن جهة أخرى دخلت على الثقات ولهذار وامالحا كم في كنامه في علوم الحديث يسنده تم قال رحاله ثقات الأأن فسه على المول مذ كرها الكلام انتهى ولوسلم فسنذ كرالجواب (قهله ولهدما الاعتبار بالتراويم) فان الأساع على الفصل فيها واقتصر المصنف عليه الهمالا كافعل غيره من الاستدلال الهما بالحديث العصيم صلاة الله لمثني مثني لانهما يحتاحان الحالجواب عن صروى الشافعي صلاة النهارمثني وهو يعينه حوات، إصلاة اللسلمشي وهوقوله ومعنى مارواه شفعا لاوثرافه واطلاق اسم الملزوم على اللازم دعا الى حلاء المهمعارضة مافدمناه في اثبات كون الاربع سنة راتبة من قول عائشة رضى الله عنها ماصلى علىه الصلاة والسلام العشاءقط فدخل على الاصلى أربعاأ وستاوروى أبودا ودمن حديث زرارة من أوفى عن سعددن هشام عن عائشة رضى الله عنها قالت كان صلى الله عليه وسأرب للى صلاة العشاء في حاغة غررحه والى أهله فعركع أربع ركعات غواوى الى فراشه السديث بطوله ومافى مسلم من حديث معاذة أنهاسا ألتعائشة رضى الله عنهاكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضعى قالت أربع ركعات ويزيدماشا ورواءا ويعلى الموسلي في مسنده حسد ثناشيمان من وخدد ثناطم سنسلمان قال قالتعررتسعت أمالمؤمنين عائشة رضى اللهعنها تقول كان رسول اللهصلي اللهعليه وسلم يصلي الضعي أربع ركعات لايفصل بنهن بسلام ككن قديق المان الاول لايدل على أن الاربع بتسليمة أذلو قصدت افادة كميته فقط كان صحيحامع الفصل وفى الناريخ كان أبو بوسف يصلى كل يوم ماتني ركعة لايفهم أحد أنه بسلام واحدفالا ولى مافي العصصن عن أي سلة من عيد الرجن انه سأل عائشة رضي الله عنها كمف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضنان فالشما كان تريد في رمضان ولاغسره على أحدى عشرة ركعة يصلى أربعافلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم أربعافلا تسأل عن حسنهن وطولهن الحديث فهذا الفصل مفيدالمرادوالالفالت غمانيافلاتسأل عن حسينهن وقدمنافي سنة الظهر قوله صدلي الله علىه وسلم انها بتسلمة واحدة لكن لامخني أنه صلى الله علىه وسلم كان يصلى أربعاكا كان يصلى ركعتان فسرواية بعض فعداه أعنى فعسل الارسع لاتوحب المعارضة والاولى في النقرير ان شاء الله تعالى وجهان أحدهمامقتضى لفظ الحديث حصراً لمبتدا في الخبر لانه حكم على العام أعنى صلاة الليل والنهار وليس عرادوالالكانت كلصلاة تطوع لاتكون الاثنتين شرعاوا لاتفاق على جواز الاربع أيضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غيرالور واذاانتني كون المرادأن الصلاة لاتماح الاثنتين أولات حالا ثنتين لزم كون الحكم بالخير المذكوراعني مشياما فيحق الفضيلة بالنسبة الى الاربع أوفى حق الاباحة بالنسبة الى الفرد وترجير أحدهما بمرحم وفعله صلى الله علمه وسلم وردعلي كالاالنعوين لكناع فلناز بأدة فضياة الاربع لانها أكثره شقة على النفس بسنب طول تقمدها في مقام الخدمة ورأ بناه صلى الله عليه وسلم قال انما أجرك على قدرنصبك فكما بأن المراد الثانى أى مثنى لاواحدة أوثلاثا نانهما أن المرادبه أن كل مثنى من النطوع صلاة على حدتها ومثنى معدول عن الصدد المكر روه واثنان اثنان فؤد امحنا لذا ثنان اثنان صلاة على حسدة ثم اثنان اثنان صلاة على حسدة وهلجرا وهذامعني أربع صلاة على حدة أربع صلاة

وفوله (والسترادي تؤدى بحماعة) جواب عن اعتبارها بالتراويح فيراى فيهاجهة على رأس الركعتبين لان ما كان أدوم تحريمة كان أشتى على الناس وقوله أشتى على الناس وقوله عن حديث الشافعي وقد ذكرناه

قول الكمال فؤداه حينك الخ هد ذاطاهر لولاما في مسلم ان اب عرستل مامثى مثنى قال يسلم في كلر كعتين فانه أعلمها سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كذابها مش معزوا الى المقسدى اه

وفصل في القراءة في القراءة في الفرض واجبة في الركعتين) وقال الشافعي رجمه الله في الركعات كلها القواءة على الفراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك رجمه الله في ثلاث ركعات القامة الدكترمقام الدكل نسيرا ولنافوله تعالى فاقرؤا ما نسيرمن القرآن والامر بالفعل لا يقتضى التكرار وانحا أوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانهما يتشاكلان من كل وجه

أخرى على حدة وهلم والمختلاف مالولم سكر ولفظ منى وقال الصدادة مثنى مقتصراعليه فان المعنى حين تذاله النها اثنها اثنها وهلم وافضيدان كل اثنين صلاة على حدة وسبب العدول عن أربع أربع وهوا كثر استعبالا وأشهر معنى الى أفادته بذلك قصدا فادة كون الاربع مقصولة بغير السدام وذلك حين ثنين الالتشهد المخاوطة وذلك لان بعد جعل كل أربع صلاة على حدتها م قال ان تلك الاربع مقتن المنافذة من تنتين لابدأن يكون الفصل بغير السلام والاكان كل صلاة ركعتين ركعتسن وقد كان كل صلاة أربعا وقد وقع في بعض الالفاظ موصولا بما يحسن في الاستعبال موقعه تفسيرا على ما قلنا وهوما أخرجه الترمدي والنسائي عن إن المبارك عن الليث بن سعد حدث عبد التهن سعيد عن عراب المبارك عن الليث بن سعد حدث عبد التهن سعيد عن عراب المبارك عن الفضل بن العباس قال قال رسول الته صلى الله عليه وسلم الصلاة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين وأما الكلام معهد انظاهر من الكتاب

وسلم الصلاة متى متى المهدى الفرض فى ركعت و معلها فى الاولين والمساب والمسلم القراء فرض فى الفرض فى ركعت و جعلها فى الاولين واحدا هد فاهوالعديم من المذهب والده أشار فى الاصل و فال بعضهم ركعتان غير عين والده ذهب القدورى كذا فى البدائع فسلوش كها أوقر أ فى الاخرين صحت و يسجد السهو وعند الشافعى فى الدكل فسلوش كها أوقر أ فى الاخرين صحت و يسجد السهو وعند الشافعى فى الدكل الاصم وسفيان من عينة ليست الاسنة لانمبنى الصلاة على الافعال لا الاقوال والذا تسقط لعدم القدرة على الافعال مع القدام على القداء وعلى القراءة وعلى القراءة وعلى القلب الاسقط والشافعى وما الله قوام سلى الله عليه وسلم أخفيناه المهمة الابقراء في القراءة وعلى القراءة وعلى القراءة والمسلم و قال أوهر برة في اعلى واساقوله تعالى الله عليه وسلم أعلناه وما أخفى المناه المائم الكارة وكان مؤادة المائم المائم وقال أوهر برة في المناه الله الله عليه المناه وما القراءة والمناه القراءة والمناه ومائم الكراد في المناه والمناه والشائم والمناه والمناه

لظاهرالنص وخرقالاجاع ووجه قول الحسان قوله تعالى فافر واماتسرمن القسرآن وهو لأيقتضى التكراد ولايسازم اركعوا واستحدوا فأن التكرار فرض لانه ثبت ذلك بفعل الني علمه السلام والمدوات عنسه القول مالموحب وهوأ فانسلمذلك لكنه لاسافه فعوزان يثبت بدليل آخر كأسنذكره ووحه قول مالك أن القراءة تحب أن تكون واجبه في جيع الركعات لقوله عليه السلام لاصلاة الابقراءة لكنا أقناالاكثرمقام الكل تسدا ووجهقول الشآفعي الحسديث وذلك لان كل ركعة صلاة مدليل أنهلو حلف لايصلي فصلل ركعية حنث ولناقوله تعالى فاقر واماتياس من القرآن على مأتقدم والأمر بالفعل لايقتضى التكرار على ماعرف في الاصول وماذكرتم خدير واحد فلابعارضه ولانزادهعلمه (وانماأوجسافي الناسة

أستدلالا بالاولى) الحاقابها بالدلالة (لانهما) أى الاولى والثانية (بقشاكلان من كلوجه) فان قيل لانسلم ذلك لانهما يفترقان علاحظة

و فصل القراءة كه (فوله شرع في سان القراءة التي يختلف وجوجها) أفول يعنى عسدنا (فوله بل في كلها من حيث الاصل) أفول كامر في فصل في القراءة بعد باب صفة الصلاة (قوله فان النكر ارفرض لإنه ثبت ذلك بفعل النبي عليه السلام) أقول لا يقال وكذلك القراءة في الركعات داوم عليها رسول القه عليه وسلم فلم لا بفرض النكر ارلانه تركها أحيانا كايصر عبه الشارح (قوله وماذ كرتم خبر واحد الخ) أقول جواب تنزلى

من حيث الثناء والنعود والسملة أجيب بان ذلك أمرز الله والاعتبار بالاركان (فاما الاخربان) وفي بعض السمخ الاخروان وهولمن لان الالف أذا كانت الشمة ردّت الى أصلها في التثنية كعصوان و رحيان واذا كانت رابعة فصاء دالم تقلب الابا محوا عشيان صفة وحبليان والاوليان (فيفار قانه ما) أى الاوليين في حق السفوط بالسفر وقوله (٣٢٣) (وصفة القراءة وقدرها) فانه لا يضم السورة الى

فاما الأخر بان فيفار قائم ما فى حق السقوط بالسفروصفة القراءة وقدرها فلا يلحقان بهما والصلاة فيما روى مد كورة صريحا فننصرف الى السكاملة وهى الركعتبان عرفا كن حلف لا يصلح على المناه المناه المناه على المناه المناه المناه على المناه المناه

بملاحظة تلك المقدّمة المفرّرة في نفسه فأما الحديث المذكور وماروي في حديث المسيَّصلاته من قوله صلى الله عليه وسلم فكبر ثما قرأ ماتيسرمعك من الفرآن ثم قال في آخره ثما فعل ذلك في صلاتك كلهافما لايثيت به الفرض لان الفطعي لا يثنت بطئ وتولهم الصلاة مجل و وتع السان بالقراءة في المكل جوابه ما تقدم أول باب صفة الصلاة أن الأجمال في مسمى الصلاة لا يني عدم الأجمال في مسمى الصلاة لا يني الماذ كان دليسله عما لا يعتاج الي البيان بقى أن يقال فلم يثبت الوجوب في الإخريين كاهومحصل رواية الحسس عن أى حنيفة أنه اذا لم يقرأ يكره ويسعد السمو والحسديث الاول أن أحيب عنسه بأن المسلاة المصرح بهااذ اأطلقت تنصرف الحال كعتسين لعدم شرعية الواحدة وقلة شرعية الثلاث وهي المذكورة في الحسديث بق الا ترفانه أمره أن يفعل ماذكر في ومنه القراءة بخلاف مايفهم من المواظبة في الاخريين من يعض الالفاظ كمديث أبي قتادة في العصصين كان صلى الله عليه وسلم يقرأف الفلهرف الركعتين الاوليين بفاتحة الكناب وسورتين وفى الركعتين الاخريين بفاتحة الكناب الحديث فانهاعا تفهم المواظبة فى الجلة وهى أعممن المقرونة بالترك أحيانا وغيره ولاد لالة الاعمعلى خصوصية بعض الإفراد ولهذا استدل المصنف بمذه المواطية على استعياب القراءة فيهما والجواب أن قول الصيابة على خسلافه صارف له عن الوجوب وذلك مار وي ابن أبي شيبة عن شريك عن أبي اسميق السبيعى عن على وان مسعود فالا أفرأ في الأولي بن وسبع في الاخر بين وهوعن عادشة رضى الله عنها غريب بخلافه عن غيرها في موطا مجدن الحسن حدثنا مجدين أبان الفرشي عن حمادعن ابراهم عن علقة فن قيس أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيسا يجهر فيه وما يخافت فيسه من الاوليين ولاف الاخر بيزواد اصلى وحسده قرأف الاوليين فاتحة وسورة ولم يقرأ فى الاخريين بشئ وهدا بعدما فالاول من الانقطاع اعمايتم اذالم يكن عن عسرهماين العماية خسلافه والافاخي الفهم حينئذفي الوجوب لايصرف دلسله عنه فالاحوط رواية الحسن وأماماقيل أن لاصلاة الابقراءة يفيدنني الكال فليسبشئ وقد سناضعفه أول الكتاب فى الكلام على التسمية في الوضو فارجع اليه والعبب أن هؤلاه يقولون ذاك هنا ويقولون فمسئلة مااذاا - تخلف القارئ أمياف الاخريين بعدما قرأفى الاوليدين مع زفر حيث قال بالجواز خلافا للسلائة واستدل بأن فرض القراءة صادمؤدى فيعوز فدفعه هؤلاء بعينهم بأن الفراءة فرض فى كل الركعات وان كانت تؤدى في موضع خاص لقواه مسلى الله عليه وسلم المسلاة الابقراءة حتى زادف الكاف أن هذا كقوله الاصلاة الابطهارة الى آخرماذ كروا فالصواب في التقرير ماأعلتك (قوله وأما الاخروان) طن لان ألف أخرى دابعة فيجب قليه الامن غير تظرالي أصلها وفي بعض النسخ الاخريان على الصواب (قولهان شاءسكت) أي قدر تسبيعة وان شاءسبم ثلاث تسيصات نقله في النهاية وفي شرح الكنزان شامسج ثلاث تسبيحات وان شاء سكت قدرها والاول

الفاتحة فيهما (فلا يلحقان بهما)وقوله (والصّلاة) حواب عما رووه من الحديث وتقر برمأن قولهلاصللة مصدر مذكور صريحا فكان كن حلف لايصلي صملاة لاكمن حلف لايصلى وذلك بنصرفالي الركعتان عرفا فكذا هذافان قبل لاصلاة نكرة في سياق النفي فتع كل فرد فلناتع كلفردمن أفرادها لغةأوشريعة لاسبيل الى الاول لان-قىقتوالغة الدعاء ولمست القراءة شرطا فى فسرد من أفسراد الدعاء والشانى مسلم لكن الركعة الواحدة ليستمن الافراد شرعا لنهيه عليسه السلام عن البتراء ولناأن نقول أيضاءو حب العلة أى سلما أنهلاصلاة الانقراءةلكن الكلام في أن القراءة في الاولمين هلهي قراءة في الاخرين أولاوماذكرتم لابدل على نفسه ولنادليل على ثموته وهوقوله علسه السلام القراءة فى الاولىن فراءة في الأخربين (وهو مخبر فى الاخرىن معناه انشأه قرأفاتحة الكناب) فعل علىحهة الشاءلاعلى حهة

القراءةوبه أخدن بعض المتأخرين من أصحابنا (وانشاء سكت) مقدار تسييعة (وانشاء سبع) ثلاث تسبيعات

(قوله وصفة الفراءة الخ) أفول الجهر والمخافقة (قوله فلناتم كلفرد الخ) أقول بق الكلام أن الاخريان أيضا صلاة فيدخل تحت العموم (قوله لكن الركعة الواحدة ليست من الافراد شرعالنهم عليسه السلام عن البنيراء) أفول لكن النهى يقتضى المشروعية كاعرف فى الاصول ولولم تكن الركعة الواحدة صلاة شرعالما حنث الحالف أنه لا يصلى يركعة

(كداروى عن ابى حنيفة وهوماً قورعن على وابن مسعود وعائشة) فقدروى عنه سماانه ما كأنا يسعان في الاخرين وسأل رجل عائشة عن قراقة الفاقعة في الاخريين فقالت اقرأ ولتكن على جهة الثناء (الاأن الافضل أن يقرأ لان النبي عليه السلام داوم على ذلك بعني بترك والا الكان واجبا (فلهذا) أى فلكون قراقة الفاقعة على وجه الافضلية (لا يجب) سعدة (السهو بتركها في ظاهر الرواية) وروى المسن عن أبى حنيفة أنه أن المقرأ ولم يسبع عدد اكان مسيأ وان سهاعن ذلك وجب عليه مسعدة السهولان القيام في الاخريين مقصود في كره اخلاق ومن القراءة والذكر جميعا وظاهر الرواية أصح لان الاصل في القيام القراءة فاذا سيقطت بقي القيام المطلق في كان كفيام المقتدى ثما على المنافق الله المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق النفل ولي المنافق النفل ولي المنافق الاوليين وقال في الاوليين والمنافق المنافق المناف

الى الشاللة عنزلة تحرعة

مبتدأة (عالوا يستفتح

فىالثالثة)أى يقرأسحانك

اللهمم وبحمدك كافى

الابتداء واستشكل هدا

على قول أى حنيفة وأبى

بوسف فانهما يجوزان

رُّلُ القـعدة الاولى من الشقع الاول فى التطوعات فاوكان كل شــفع منهـا

صلاة على حدة لمآجازت المقعدة

الاخبرة التيهي فسرض

والحواب أنوجه الفياس

وهوقول زفروروا يةعن محد

وفي الاستعسان لانفسد

لان الفرض هوالقعدة

الاخبرة واذاتهام الى الثالثة

كذاروى عن أبى حسيفة رحه الله وهوالما أو رعن على واب مسعود وعائشة رضى الله عنهم الأأن الافضل أن يقر ألانه عليه السلام داوم على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية (والقراءة واجبة في جدة والقيام الى الثالثة حدة والقيام الى الثالثة تحديد النفل وفي جميع الوتر) أما النفل ولى الاركعتان في المشهور عن أصحاب الرجهم الله ولهذا فالوا يستفتح في الثالثة وأما الوتر فلا حسياط قال (ومن شرع في فافلة ثم أفسدها فضاها)

اليق بالاصول والضمر في قول الصنف وهوالمأثو رالتسبيح (قوله فلان كل شفع منه صلاة على حدة) مرد عليه أنه لو كان كذاك لما صحت مع ترك القعدة ساهيال كنها تصع و يسجد السهوويجب العود اليهااذا تذكر بعد القيام مالم يسجد والجواب أن القياس فسادها وبه قال زفر و رواية عن مجد وفي الاستحسان لا لان النطق عشر ع أربعا أيضا كاشر ع ركعتن فاذا تركها أمكننا تعصصها بجعلها صلاة واحدة فلا يفترض حينئد القعدة الاولى لان افتراض القعدة الخيم فاذا لم يختم الابعد الرابعة صارت من ذوات الاربع والفرض أن ذلك ما ترام تفدير بالسحود وانحاوجب العود بعد تمام القيام ولزمت القراء تفي الشفعين لشبهها بالظهر من وجه فتنصر بالسحود وانحاوجب العود بعد تمام القيام ولزمت القراء تفي الشفعين لشبهها بالظهر من وجه ومفارفتم اله من وجه فللشبهة لا يؤمر بالعود اذا فيدها بسحدة والمفارقة يعود فب للسحدة كااذا قام الى المان المن وحراء فللشبه المنافق القراءة لا تماركن مقصود لنفسه لا كالقعدة (قوله في المسهود) من الرواية هذا اذا في أربعاحي عتاج الى التقييد بالمشمور أما اذا شرع عطلق نيسة النفل فلا يازمه من الرواية هذا اذا في أربعاحي عتاج الى التقييد بالمشمور أما اذا شرع عطلق نيسة النفل فلا يازمه من الرواية هذا اذا في أربعاحي عتاج الى التقيد بالمشمود في الثالثة ويصلى على النبي صلى الته عليه المنافعة التها والمنافعة على النبي صلى الته عليه المنافعة المنافعة المنافة المنافقة ويوله في النبي صلى الته عليه الته عليه الته عليه الته عليه الشرع علية النبي صلى على النبي صلى الته عليه عليه الته عليه الته عليه الته عليه الته عليه الته عليه الته عليه عليه الته عليه الته عليه عليه الته عليه عليه الته عل

وهومشروع بالاجاع أشبه المنه المنه عنها صلاة على حدة وصلاة الظهر من حث ان الاربع مشروع كالركعتين وقددخل وسلم في الشفع الناني في النفر الحقيق المنه النفر المنه المنه النفر المنه الم

(قوله فيكره اخلاؤه الخ) أقول كراهة تحريم (قوله لانها فرض فى ركعتين لاباً عيانه ما الخ) أقول فيسه ان التعليل الذى ذكره المصنف مدل على تعيين الاوليين الايرى الى قوله والأخريان يفارقانهما فى حق السقوط فليتأمل

(وقال الشافعي المتنفل متبر عفيه) أى في فعله وهوواضع (ولالزوم على المتبرغ) لقوله تعالى ما على الحسنين من سبيل كن شرع في صلاة النفل ناويا أربعاف في ركعتين كان مخيرا في الشفع الناني والجواب أنه لالزوم على المنبرع قبل شروعه أوبعده والاول مسلم وليس المكلام فيه والثاني عين النزاع والاستجولة على الاول وقد مناأن كل شفع من النفل صلاة على حدة فلم يوجد الشروع في الشفع الثاني حتى يكون ملزما ولئا أن المؤدى وقع قرية بتسلمه الى مستحقه وكل ما وقع قربة لزم الما من الدول فلاحاجة الى الله تعالى ولا تبطلوا أعلى المؤدى لا يخلوا ما أن يكون من الاول فلاحاجة الى

وقال الشافع رجه الله لا قضاء عليه لا نه منبرع فيسه ولالروم على المتبرع ولنا اللؤدى وقع قربة فيلزم الا تمام ضرو رقصيانته عن البطلان (وان صلى أربعا وقرأ فى الاوليين وقعد ثم أفسد الأخريين قضى ركعتين) لان الشفع الاول قدتم والقيام الى الثالثة عنزلة تحريبة مبتدا أفيكون ملزماهذا اذاأفسد الأخريين بعد الشروع في الشفع الشانى لا يقضى الأخريين وعن أبى يوسف أنه يقضى اعتبار اللشروع بالنذر ولهما أن الشروع بلزم ما شرعف ومالا صحة الابه وصعة الشيفع الاول لا تتعلق بالثانى بخلاف الركعة النائية وعلى هذا سنة الطهر لانها نافلة وقيل بقضى أربعا احتماط الانها عنواة

لمفى كل قعدة وقياسه أن يتعوَّدُفي كل شفع هذا وما تقدم كله أثر كون كل شفع معتب برشرعا صلاة على خدة وهوم العتاج الى دليل و يمكن كونه يمكنه شرعامن الخروج على رأس الركمتين فاذا فام الى صمانته) أي المؤدّى يفيدأن الملاحظ لزومه أولاصيانة المؤدّى الواقع قربة عن ابطاله لأنه مورد النص تفال تعالى ولا تبطاوا عالكروه وأعممن إبطالها قبل اتمامها بالافساد أوبعده بفعل ما يحبطه ومحوه فُلدُلكُ لزم الاتمام بق أن يقال أن لزوم الاتمام هـ ل يستلزم شرعا القضاء بتقد يرعد مه لوقال قائل المنعقق انماهواستلزامه الاغ بتفويت مقتضى النهى أماأنه يحب القضاء فيعتاج الى خصوص دليل فوابه يفيد والقياس على ج النفل والعرقل الزما بالشروع شرعال مقضاؤهما بنفويته وتمام نصب الدليل من الجانب ين نذكره إن شاء الله تعالى في الصوم (قولة وقعد) قيد به لانه لولم يقعد وأفسد الاخرين وجب عليه قضاء أربع بالاجماع (قول الانقضى الاخريين) يعنى الاوليسين بل الاوليسين فقط وعن أبي وسف أنه يقضى الآخريين أيضافيقضى أربعا وقسدرجع أبو يوسف عن هذا القول (قوله اعتبارا للشروع بالنذر) بجامع أن كلامنهما سبب المزوم فسكا أن نيسة الكمية اذا اقترنت بنذر الصلاة مطلفا وجبت الصلاة بذلك الكية كذلك اذا افترنت بالشروع لزم ماشرع فيسه بالكية المنوية وقوله أن الشروع) تسليم لعدة اعتبار الشروع بالسدر في الالأملكنه لا يفيد المطاوب فان الشروع انمايان ماشرع فيده وما لاصعة لماشرع فيده الابه كالرسكعة الثانية من الشفع الاول والشروع فى الشفع الاخمرلم يتعقق ولاصمة الأول موقوفة عليه هذا معى قوله لا يتعلق بالثاني فلا يفيدالشروع لزومه وأنت علت أن حقيقة وجهة ولهماآ لحاق الشروع بالندرالق ترتعبا فالزوم الاربيع بعدأن كلامنهمالو تحرد عنهالزم بهركعتان فقط وجوابه أن قوله الشروع يوجب ماشرع فيه يتضمن منع أنه بوجب غسرا صل صلاة صححة بل ذلك فقط لماسسنذ كرفي المسئلة الآسة (قوله وعلى هــذاسنة الظهر) أى اذا أفسده ابعــدما فعدا وقبله قضى ركعتين لانم إيافلة سنت بالمواطب وقيل يقضى أربعالانها صلاة واحدة كالظهر ولذابنهض في القعدة الاولى عند عبده ورسوله فلايستفتح

الزام الباقي لان المشروع فسه عسادة وصلت الى مستعقها وإنكانالثاي فلاول السلمال والحواب أنهعماده حتى انه لومات أنسعلسه ولثلا يسلزم تركب الشئ من منافسه والزام الساقى لانه التزمعبادة صوماأوصلاة مشهلاولابكون كذالثالا بالستزام الباقى لانهبم الاءتمارغىرمتجزئ قولة (وانصلى أربعا) أى شرع في صلاة ناً وما أرْبعا (وقرأ فيالاولمن وقعدثمأفسد الاخر سنفضى ركعتين) يعي الشفع الشاني (لان الاول قدتم والقيام الى الثالثة كصرعة مبتدأة فيكـون مازماً اذا كان الافساد يعسدالشروع فيها) بالقيام الحالثالثية وأمااذا كان فبالقيام الىالثالثة فلايجب عليسه فضاءشي (وعن أبي يوسف أنه يقضى اعتبارا بالنذر) وذلك لان سنة الاربع فارنت سب الوجوب وهو الشروع فسلزم القضاءكما

اذاندرفان نسة الاربع فارنت سب الوجوب وهوالنذر ولهماأن الشروع سب لوجوب ماشرع فسه وهوالركعة الاولى ولوجوب مالا يصم ماشرع فيه الانه لله وهوالركعة الثانية لان المتراءمنهى عنها والشفع الثانى ليس ماشرع فيه لانه المفروض ولاما شوقف صعة ماشرع فيسه عليه فلا يكون واجبابالشروع في الشفع الاول ومالا يكون واجبالا يجب قضاؤه وظهر من هذا أن النية لم تقارن سبب الوجوب وهوالشروع لان الفرض أنه لم يشرع بخلاف النذرفان سة الاربع قارنت سبب الوجوب في لمن الفرض أنه لم يشرع بخلاف النذرفان سة الاربع قارنت سبب الوجوب في لمن الفرض أنه لم ين قبل الشروع فيها يقضهما عند أبي يوسف وعنده مالا يقضى (وقيل بعنا حنيا طالانها عنزلة

صلاة واحدة) حتى ان الزوج اذا خراص أنه وهى في الشفع الاول من هذه الصاوات أو أخبرت بشفعة لها فأغت أربعالا بطل خدارها ولا شفعة بالمخلف سائر التطوعات قال وان صلى أربعا ولم يقرأ فيهن شياً) هذه المسئلة تلف عسئلة النمانية والوجوه الاتنه تبدئ في الشفع النائي ترك في المناف المناف ترك في المنافية ترك في الثانية ترك في الثانية ترك في النافية ترك في الاولى والرابعة ترك في النافية والنافية ترك في الثانية والرابعة في الثانية ترك في المنافية ترك في الثانية والرابعة في الثانية والنافية ترك في الثانية والرابعة في النافية ترك في النافية والمنافية والرابعة في النافية والثالثة ترك في الثانية والرابعة في النافية والمنافقة ترك في الثانية والمنافقة والمنافقة والمنافقة ترك في النافية والمنافقة و

وفسادالاداء لارندعيلي

ترك الاداء بعدالتعرعة مأن

لم أت مالاركان حال كونه

منفردا أوخلف الامام

أوسبقه الحدث فذهب

ليتوضأوترك الاداءلا يبطل التحرعسة فيكذلك فساده

(وانما) قلناان ترك القراءة

(بوحب فسادالاداء)لا بطلانه

(لانهاركن زائد مدليسل

أَن الصلاة وجودا بدونها) من

المقتدى والاي والاخرس

والركن الاصلى ليس

كسذاك واذاكان ركازائدا

لايؤثر في ازالة أصل الصلاة

حتى تصبر باطلة وانمايؤثر

فى ازالة صمفتها وهي صحة

الاداءع لابقدرالدليل

فصار فاسدا فان قيل

سلنا أنه أوجب الفسياد

صلاة واحدة (وان صلى أربعا ولم بقرأ فيهن شيأ أعادر كعنين) وهدا عند أبى حنيفة ومحدر حهما الله وعند أبى وسفر حه الله وعند أبى وسفر حه الله وعند الله وعند أبى وسفر حه الله والمنطقة في الأولين أوفى احداهما يوجب بطلان النمر عة لانم ا تعقد الا فعال وعند أبى وسف رحمه الله ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان النمر عة وانسا وجب فساد الاداء لان القراءة ترك والما وحدالا ومند المنطقة ال

فى الثالثة ولا تبطل شفعة الشفيع اذاعم فى السفع الأول منها بالانتقال الى الشفع النانى ولاخياد الخيرة ولودخلت عليه ذرجته فى الاول فانتقل الى الثانى فرجت لا يازمه كال المهراحه محة الخاوة كا اذا كان ذلك فى الظهر (قول والاصل عند محمد أن ترك القراءة في دركعة ببطل القعرعة) اذا قيد الركعة بسعدة لا نها تعقد الا فعال والا فعال فسدت بترك القراءة في فسد ماعقد لها (قوله أن الصلاة وجود ابدونها) حقيقة فى الاخرس والا مى وحكافى المقتدى لكن لا صحة الاداء الا بالقراءة في فساد الاداء الا يتبعل تركه أى لا يكون أقوى من ترك الاداء بأن تحسر مواقفا ثم ترك أداء كل الافعال وفساد الاداء الا يتبعل تركه أى لا يكون أقوى من ترك الاداء بأن تحسر مواقفا ثم ترك أداء كل الافعال بان وقف ساكان في يركه أنها له ولغيره في فساده لا تنقيل المناف القعرعة بأرفع المناف القرعة في الناف التعريمة بالمناف المناف التول عنه بالكلية التول مناف المناف المن

وان الفساد لاين يدعلى تركه وان الترك لا سطل التعربة ولكن ماذكر تم تأخير لا ترك فلا يكون مفيدا أجيب بأن هذا ترك فلت شبل اشتغاله به يصيم اطلاق اسم الترك عليه وفيه نظر لان الخصم حين شدأن بقول لا نسخاله بالاداء و المنطقة بالاداء و ينه حيث يبطلان التعربية دونه أجيب بقول لا نسل أن الفساد لا يزيد على مثل هذا الترك فان فيل ما الفرق بين المكلام والحدث العدو بينه حيث يبطلان التعربية دونه أجيب بأنهم ما من عظودات التعربية وارتكابها يقطع التعربية لا بعضادها في الا بتسداء فيجو فأن يقطعها بعد الصحة بخلاف ترك القراءة فان قالت التقربية والتحربية والمناف الركن وهوما يقوم به الشي بالزيادة ليس بكلام محصل فالجواب ما قررناه في التقرير تقرير الم يسبق البه فعلمك بناه عليه المناف الركن وهوما بقوم الصحاب المناف الناف التقرير تقرير الم يسبق البه فعلمك بناه عليه المناف الركن وهوما بقوم الصحاب المناف المناف الترك واعلى هذه العبارة

(قوله أو الحالف الامام) أقول فيه ان قراء قالامام قراء قله (قوله أحيب بأن هذا ترك النهائل) أقول اذاسم السائل ماذكريتم مرام المعلل ولا يضرعه مكون ماذكر والمنافذ النافظ والمنطقة المنافذ والمنطقة المنطقة المنافذ والمنطقة المنطقة المن

(وعنداً بي حنيفة أن ترك الفراءة في الاوليين وحب بطلان النصر عة وفي احداهما لا يوجب) أما الاول فلان كل شفع من النطوع صلاة على حدة فكان ترك القراءة في عندة عندة في المراعة في المراعة في القراءة في القراءة في القراءة في القراءة في القراءة في القراءة في المرك مثل الاول كالوتر كها في احدى ركعتى الفير لكن فساد الصلاة بترك القراءة في ركعة واحدة يجتمد في مول بقل به الحسن البصرى متسكا بما هودليل على ما تقدم فقضينا بالفساد في وجوب القضاء كافي الفجر و حكنا بيقاء التحريمة في حقى لاوم الشفع الشاني احتماطا في كل واحد من الحكين فان قبل فساد الصلاة بتركها في الركعتين أيضا (٣٧٧) عجتمد فيه لان أيابكر الاصم لا يقول بفسادها

وعنددأبي حنيفة رجده الله ترك القراءة في الاولسين يوجب بطلان التحرعة وفي احداهما لايوجب لان كل شفع من النطوع صلاة على حدة وفسادها بتراث القراءة في ركعة واحسدة مجتهد فعه فقضنا بالفساد فأحسق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريسة فيحقاز ومالشفع الشاني احساطا اذاثبت هـذانقول اذالم بقرأ في الكل قضى و كعتين عندههما لان التحريمة قسد بطلت برك القراءة في الشَّفع الاول عنسده مافل يصح الشروع في الشفع الثاني و بقيت عنداني يوسف رجه الله فصح الشروع فالشفع الثانى ثم أذا فسدالكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده (ولوقرا فى الاوابين لاغر فعليه قضاء الأَّخريين بالاجماع)لان التحريمة لم تبطل فصم الشروع في الشفع الثاني ثم فساده بترك القراءة لا يوجب فسادالشفع الاول (ولوقرأ في الأخريين لاغير فعليه قضاء الاوليين بالاجماع) لان عندهما لم يصم النمر وع في الشفع الشاني وعند أبي يوسف رحمه الله ان صع فقد أداها (ولوفرا في الاوليين واحدى الأخرين فعليه قضاء الأخرين بالأجاع ولوقرأف الأخر من واحدى الاولسين فعلمه قضاءالاولسن بالاجماع ولوقرأ في احدى الاولين واحدى الأخريين على قول أبي وسف رجمالله قضاء الاردع وكذاعندأ بي حنيفة رجه الله لان التحرعة بافية وعندمجد رجه الله عليه قضاء الاوليين لان التمرية قدار تفعت عنده وقدأ نكر أبو بوسف رجه الله هذه الرواية عنه وقال رويت الدعن ألى حنيفة رجه الله أنه يلزمه قضاء ركعتين ومحدرجه الله لم يرجع عن رواسه عنه (ولوقر أفي احدى الاولين المغيرفضي أربعاعندهما وعندمجدر حهاسة قضى ركعتين ولوقرأ في احدى الأخريين الغيرقضي أربعا عندأبي وسف رجه الله وعندهمار كعتين

قلت بناه على صحة النصر عة وقد فسدت كانمصادرة على المطاوب لانه أول المسئلة تملايخ في أن قولهم ان القراءة منتفية في حق المقتدى حكايا طل ولمنتفية حقيقة أبنة حكاو عندا في حنيفة ترك الفراءة في الاوليين مبطل القصر عة لما فالمنالجد بخلاف تركها في ركعة لان فسادها به مجتهد فيه لان عند الحسن البصرى لا تفسد في كناب الفساد في حق و حوب القضاء اعالا الدليل الدال على فرضية القراءة في الاوليين وحكنا بيقاء النحر عه في حق لزوم الشفع الثاني عالا الدليل الدال على فرضية القراءة في ركعة احتماطا في البايين ولا يعنى أن بهذا التقرير لم يحصل المواب عاقر زاء لاي يوسف بل حوابه منع أن فساده لا يزيد على تركد لان الترك مجتمدة الاول مندفع بانه لا يشهو روحود مقراه ووحود ترديده المتقدم منا في المنافق المنافق المنافق عندو إلا الاول بصحف المنافق المنافق أداؤه على المنافق المنافق الداؤه عندو الا تعدل المنافق المنافقة الم

أحس مأن ذلك خيلاف لاأختلاف لكونه مخالفا للدلسل القطعي وهوقوله تعبآلي فاقرؤا مانسيرمن القرآن قوله (أذا ثنت هذا) يعنى الاصلُ المذكور ظاهرسوي أشياء نشمار الما وهو قوله فعلبه قضاءالاخر بينالاغبريعي اذاقعدسهما وأمااذالم مقعد فعلسه أن يقضى أربعا لما أن النسادف الشفع الثانى يسرى الى الاول اذالم بقعد سنهماوقد تقدم وقوله (ولم يصم الشروع في الشفعُ الثاني) بعنى أنه لا مكون صلاة في قولهسما حتى لواقتدىيه انسان في الشيفع الثاني لم يصم اقتداؤه ولوقهقمه تنتقض طهارته وقدوله (ولوقرأفي احدى الاولسن واحدى الاخرسن فعند أبى نوسف يقضى أربعا) وانما قال (وكذاعندأبي حنيفة) اشارة الىأن قوله لس بأتفاق سهما يلااعها هوقوله على روانة مجــد وهوفصل أصاب محزه كا

ترى وعند محدية ضي ركعتن ساء على أصله أن التحر عة قد بطلت بترك القراءة في احدى الاوليين وأبو يوسف أيضا من على أصله أن التحرية بافية فصيم الشروع في الشفع النانى وأما أبو حنيفة فقد حرت محاورة بين أبي يوسف و محدفى مذهبة حين عرض عليه الجامع الصغير فقال أبو يوسف رويت لل عنه أن عليسه قضاء ركعتين وقال محدد بل رويت لى عنه أن عليه قضاء أربع ركعات والاصل الذكور يساعد همدا واعتذر لا بي يوسف بأن ما حفظه هو قياس مذهب أبي حنيفة لان التمرية ضعفت بالفساد بترك الفراءة في ركعة فلا بلزمه الشفع النانى بالشروع فيه

وقوله (قال) بعنى محدا (وتفسيرقوله عليه السيلام لايصلى بعد ملاة مثلها) أورد بعدذ كأن القراءة واجبة في جيع ركعات النفل وما ترتب على ذلك من المسئلة الثمانية دليلاعلى ذلك عا أقله اليه من قوله (يعنى ركعتن بقراءة وركعتن بغيرقراءة) وانحاجل على هذا لانه ترت خصوصه بالاجاع فان الرجل يصلى ركعتى الفجر ثم الفرض و يصلى أربعاقبل الظهر ثم الفرض بعده فيعتاج الى أن يؤول على وجه مستقيم وهوماذ كرم ومن مشايخنا من قال المراد به الزجر عن تكراوا بحياعات في المساجد وهو حسن و يكون عبة على الشافى واستشكل قول المصنف فيكون بيان (٣٢٨) قرضية القراءة في ركعات النفل كلها بأنه خبر الواحد فكيف يفيد

الفرضية ولئن كأن مشهورافهومؤول كاذكرنا ولتنقسلانه يبان لجسل الكناب فصار كغبرالمسم فلايستقيم أيضالان نص القراءة لس يحمل اذلوكان مجلا كان قراءة الفاتحة فسرضا وأجيب بأنهفال بيان الفرضية ويجوزأن تكون الفرضية البسة مقوله تعالىفافرؤاماتسر من القرآن على ماتقسدم والحديث لسان انهافرض فى التطوعر كعة فركعة قال (ويصلى النافلة قاعدا) محو ذالقادرعلى القمامأن يصلى النافلة فاعدا (لقوله علمه السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم) سماه صلاة ولا مخلو اما أنْ تكون المرادماكان بعسذر أوغيره لاسبيلالي

ألاول لان ذاك وصلاء القائم

سيان فالثوا فتعنأن

يكون بغرعدرولا يخاواما

أنبكون المراديم الفرض

أوالنطوع لاسبيل الى الاول

قال (وتفسير قوله عليه السلام لا يصلى بعد صلاة مثلها يعنى ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها ويصلى النافلة قاعدام عالقدرة على القيام) لقوله عليه السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القام ولأن الصلاة خير موضوع ورعيايش قعليه القيام فيجوزله ثركه كلا ينقطع عنه واختلفوا في كيفية القعود والختار أن يقعد كايقعد في حالة التشهد لانه عهد مشروعا في الصلاة

بأن تكذب الاصل الفرع يسقط الروامة اذا كان صريحا والعبارة المذكورة في الكتاب وغره عن أى وسف من مثل الصر يح على ما يعرف في ذلك الموضع فليكن لا بناء على أنه رواية بل تفريع صحيم على أمسل أبى حنيفة والافهومشكل (قوله فال) أي مجد تفسيرقوله صلى الله عليه وسلم الح كماذكرأن النفل أربعا أربعاأ فضل مطلقالب لأأوتم اراوردعليه طاهرهذا الحديث وهومار واهان أي شيبة حدثناجر يرعن مغيرة عن ابراهيم النخعي فال قال عر رضي الله عنه لا يصلي بعد صلاة مثلها وقال حدثنا عبسدالله منادريس عن حصين عن ابراهم والشعى فالاقال عبدالله لايصلى على الرصلاة مثلها ففسره بأن المرادر كعتين بقرامة وركعت نبلاقراءة اذهومتروك الطاهر اتفاقا لانه يصلى ركعتي الظهرعقيب الظهر المقصورة وكذا العشاءوالفجرعفيب ركعتبه أوهومجول على تكررا لماعة في المسعدعلي هيئنه الاولى أوعلى النهىءن فضاء الفرائض مخنافة الخلل في المؤدى فانه مكر وملسا في أبي داود و النسائي عن سليمان من يسار قال أنيت الن عررضي الله عنه على البلاط وهم يصاون فلت ألا تصلي معهم "قال قد صليت انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصاوا صلاة في يوم مرتبن و روى ما الله في الموطا حسد ثنانا فع أن رجلاسال ابن عرفق ال آني أصلى في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الامام أفأ صلى معه فقال ابن عرنع قال أيتهما أجعل صلاتى فقال ابن عرليس ذلك اليك انماذلك الى الله يجعل أيتهماشاء وقال هذامن ابن عردله لعلى أن الذي روى عن سلم ان من يسار عنه انما أراد كانا هماعلى وحه الفرض أواذا صلى في جماعة فلا بعيد انتهى وفيه نفي لقول الشافعية باباحة الاعادة مطلقا وان صلاها في جماعة وأما كون الحديث المذكو رعنه صلى الله عليه وسلم كماهوط اهر قول مجد فالله أعلم به ومجدر - ما لله أعلم بذلك منا (قول لقوله صلى الله عليه وسلم مسلاة القاعد على النصف من صلاة القائم) أخرج الجماعة الامسلاء فوران ينحصين فالسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا فقال من صلى فائحافه وأفضل ومنصلي قاعدافله نصف أجرالقاتم ومن صلى نائمافله نصف أجرالقاعد قال النووى فالالعلماء هذافي النافلة أماالفريضة فلا يجوز القعودفان عزلم ينقص من أجرهشي انتهى واستدلواله جددث المفارى في الجهاداذا مرض العبد أوسافر كتب له مندل ما كان يعدل مقم اصحيا مم هو

بالاجماع فتعسن الثانى المستروع للتومرفوع عنك الكونم اغير واحبة وما كان م ذه المثابة لايشترط فيه ما قديفضى الى ولانه خيرموضوع) أى مشروع للتومرفوع عنك الكونم اغير واحبة وما كان م ذه المثابة لايشترط فيه مأولا يشترط لئلا ينفطع به أى بسببه عن الخير (واختلفوا فى كيفية القعود) روى مجدعن أى حنيفة انه يقعد كيف شاء لانه لما جازله ترك أصل القيام فترك صفة القعود أولى وعن أبي وسف انه يحتي لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلى قد حرم كان محتيد انه يتربع لانه أعدل وعن ذفر أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد وهو الذي اختاره الفقيه أبو الاستوشيس الائة السرخسى والمصنف لانه عهد مشروعا في الصلاة

(وانافتهها قائمام قعدمن غيرعذر جازعندا في حسفة وهواستهسان وعندهما لا يجوزوه وقياس لان الشروع عندنا معتبرالنذر) في الالزام ولوندران يصلى قائمام بحزله أن يصلى قاء دافكذا اذاشرع قائما ولا ي حنيفة مانقدم أن اشروع يلزم ماشرع نيه و مالا بعدة لماشرع فيه الالزام ولوندران يصلى الشارع فيه الشائمة و مناسبة المسلود و المائمة بدل المناسبة بعند و المناسبة و المناسبة بعند و المناسبة بعند و المناسبة بعند و المناسبة و المناسبة

(وان افتضها قائما ثم قعدمن غير عذر جاز عنسداً ي حنيفة رجه الله) وهدا استصان وعندهما لا يجزيه وهوفياس لان الشروعة بدونه بخلاف النذر لانه التزمه نصاحتي لولم ينص على القيام لا يزمه القيام عند بعض المشايخ رجهم الله

صلى الله عليه وسلم مخصوص من ذلك لما في حديث مسلم عن ابن عمر رضي الله عنسه حدَّث أنه صلى الله علمه وسلر فالصلاة الرحل فاعدانصف صلاة القائم فأتيته فوحدته يصلي جالسا فالحذنت بارسول الله انك قلت صلاة الرحل قاعداعلى النصف من صلاة القائم وأنت تصلى قاعدا فال أحل ولكني لست كأحدمنكم هذاوفي الحدبث صلاة النائم على النصف من صلاة القاعدولانعلم الصلاة نائما تسوغ الا فى الفرض حالة العجزءن القعود وهذا حينتذ يعكر على حلهم الحديث على النفل وعلى كونه في الفرض لايسقط من أجرالقاعمشي والحديث الذي استدلوابه على خلاف ذلك انحاب فيد كنابة مسلما كان يعمله مقماص يعاوا تماعاقه المرض عن أن يعل شبأ أصلاوذ لك لا يستلزم احتساب ماصلي فإعدا بالصلاة فاتمالجوا فاحتسابه نصفا ثريكل كلء لهمن ذلك وغيره فضلا والافالمعارضة قائمة لاتزول الابتجويز النافلة نائماولاأعله في فقهنا (قوله وان افتحها عامما الخ) هناصورتان احداهما افتحها عاعدا ثمقام والاخرى فلبه فني الاولى يجوزانفاقا لماعن عائشةأنه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح النطوع قاعدافىقرأ وردمحتى اذابة عشرآمات ونحوها قام الحدث وهكذا كان ينعب في الركعة المانسة ومجسد رجسه الله وان قال ان التمرعسة المنعقدة المتعود لا تسكون منعقدة القسام حتى ان المريض اذا قدرعلى القيام في أثناه الصلاة فسدت عنده فلا يتها قامًا إيخالف في الحوازهذا لان تحريمة المنطوع لم تنعقد القعود البتة بل القيام لانه أصل هو فادرعليه م حازله شرعاتر كه بخلاف المريض لانه لم يقدرعلى القيام فاانعقدت الاللقدور وحدبث عائشة رضى الله عنها السابق يدل على هذا الاعتبار عانيتهما افتضها فائما تمقعد يجو زعنده خلافالهماولافرق بينأن يقعدفى الركعة الاولى أوالثانية كاينادى به هذا الاطلاق وجهقولهما وهوالقياسأن الشروع معتبر بالنذر ومن نذرأن يصلى ركعتسين فاغسأ يجزه أن يقعد فيهمامن غيرعذ وفكذا اذاشرع فاعماوله انهلم يباشر القيام فمابق أى فيما فعدفيه ولما باشر من الصلاة بصفة القيسام صحة بدون القيام أولما باشرمن الصلاة النافلة مطلقا صحة بدون القيام فلا بتوقف صعدة المباشر بصدفة القيام على القيام فيمايق وهدنده المقدمات بمايسلها فه الأيفيد المقصود فانه لم بتعرض شئ منها لنكتة الله اللف وهوأن الشروع بصفة القيام بلزم القيام فى الكل كنذرها

الاىالشرط وقال بعضهم يلزمه فأعالان ايحاب العمد معتسر ماسحاب الله تعالى وأينما أوجيها الله تعالى أوحماقائما وفىذوله حتىلولم ينصالخ تطرلانه لايستقيم في الاستدلال على قول أبي حنيفة أخددًا بقول بعض من تأخر عنه بأزمنة كشرة واعلم أنالدلسل المذكور في الكتاب يفيد أنهلوقعد فيالركعة الاولى بعدافتناحهاقائمالايجوز لانالشروع بلزمماناشره وماماشره الافاءُ اوذكر في الفوائد الظهيرية مايدل على حــوازه حـث قال المنطوع فالابتداء كانت لهانغمرة بمنالافتتاح فاعما وبسن الافتتاح قاعدا فكذلك في الإنتهاء بالطريق الاولى لان حكم الاستدامة أخف بدلسل أن الامام لايحوزله أنشاء الجعمة للأ جمع وبحروز المناءوفسه تطرلان كون المقاءأسهل

(٢٧ - فتح القدير اول) من الابند العمن المسلمات لانزاع فيه لكن عارضه أصل آخروه وأن الشروع فيما بأشره يلزمه

(قوله ولا بى حنيفة رجه الله ما نقدم ان الشروع الخ) أقول الظاهران من ادالمسنف غيره دا النقرير والقيام ليس عشر وعند م بل من صفاته فلا بلزمه لا في الاولى ولا في الشائية (قوله بدليه ل حالة العذر) أقول كا ذا من في الشائية أو في الاولى بعد ما افتضها قائما (قوله و في قوله حتى لولم ينص نظر الخ) أقول انظاهر أن المراد لا يلزمه القيام عند بعض المسايخ أخذا من أصول أبى حنيفة وقوله حتى انحاذ كره توضيحا و دفع السؤال مقدر وهو أنه اذا لم ينص عليه يلزمه في عتب برالشر وع به فأجاب عنم الأزوم (قوله وأعلم ان الدليل المد كور في الكذاب الخ) أقول فيسه بحث فان قول المصنف لم يباشر القيام فيما بقي من الركعة الاولى أيضا والمدعى يم الفعود في الركعة الاولى أيضا قوله (ومن كان غار ج المصر تتنفل على دابتــه) بعنى سواء كان بعـــدْر أوبغيره "توجه عنـــدا فتناح الصلاة الى الفيلة أولم يتوجه لاطلاق الروى وكذالا فرق بين أن يكون على دابته فى موضع حاوســـه أو في كلم نجـاســـة أولالان الركوع والسنعود اذا ســقطامع كونهماركنين فلان يسقط طهارة (٣٣٠) المكان وهوشرط أولى وفيـــه نظر لانه يستازم جوازه بالا وضوه وهو باطل

(ومن كانخارج المصريتنفل على دايته الى أى جهدة توجهت ومن اعداء) لحديث ابن عررض الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على جمار وهوم توجه الى خبر بوئ اعداء ولان النوافل غير عنصة بوقت فلو ألزمناه النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة أو ينقطع هوعن القافلة أما الفرائض فختصة بوقت والسنن الرواتب نوافسل وعن ألى حنيفة رجه الله أنه بنزل لسنة الفيرلانها آكدمن سائرها والتقييد بمخارج المصريني اشتراط السفر

بصفة القيام فالجواب أن يحمل قوله ولما باشرمن الصلاة مطلقا ماقام نيه ومالم يقم فيسه صعة بدون ألقيام متضمنامنع كون الشروع بالقيامموجباللقيام فى السكل بشاء على منع كون الشروع موجباغير أصلماشرع نيسه بناءعلى منع الحساق الشروع بالنذرمطلقابل فحايجاب أصل الفعل وهذالان أيجاب الشروع الاعمايس لنفسه بللوجوب صيانة المؤدى عن البطلان وهدذا القدر محصل وحوب أصلماشر عفيه دون خصوصية صغة ان لم تكن هي نفسه امن واحيات أصل ماشر عفيه بخلاف النسدر لانه بنفسه عامل وإذا اتفقواعلى أنهلوند والحجما شيالزمه بصفة المشى ولوشرع فيهما شياله الزم كذاك وعلى هدذا النقرير ينبغي اذاأطلن ندرالصلاة تعبب بصفة القيام لانهاعبارة عن القيام والقراءة الى آخرهافهوالركن الأصلى غرأته يجوز تركه الى المعود رخصة فى النفل فلا ينصرف المطلق الاالسه وهذا أحدالاقوال وقيلهم بالخيار وقيل كافى الكتاب والحق أن القول الشانى هوما فى الكتاب بعينه فليس فيها ثلاثة أقوال كاهوظاهرشر حالكنزالالو كانا يجاب القعودولاروا بة فى المسئلة وقد عرف الجواب عما تقدم من مسئلة تية الاربع مع الشروع (قوله لحديث النعر) أخر حه مسلوا و داودوالنسائ وايس فيه يؤمئ ايماموقدغلط الدارفطني والنسائ عروس يعنى في قوله على حمار وانما هوعلى واحلته وأخرج الدارقطني فى غرائب مالك عن أنس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهومتوجه الىخىسىر على جمار يصلى يؤمئ اعماء وسكت علم موفى الامام عزى لفظ الايماء الى الصحة من والزمامي رجهالله لهروفيهما وقال عبدالحق في الجمعين الصحيف تفردا لتفارى لذكرا لاعادا نتهتي وقدرأ مناه في إب الوثر في السفر من صحير المفارى من حديث أن عمر وأخرجه أبن حبات في النوع الاول من القسم الرابع من صحيحه عن جابر وأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى النوافل على واحتسه في كلّ وجه يؤمي اعاه واكنه يحفض السجد تينمن الركعتين (قهل ولان النوافل غرمختصة بوقت فاو ألزمناه النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة) الم ينزل أولم يستقبل (أو ينقطع هوءن القافلة) النزل أواستقبل (أما الفرائض فحقصة توقت) قالا يشق الزام النزول في بعض الاوقات ولان الرفقاء متطافرون معمه على ذلك فسلا ينقطع حستى لولم يقفواله وخاف من النزول اللص أوالسيع جازله أن يصليها راكبا وكذا اذا كانت الدابة جوحالا يقسدرعلى وكوبها الاععسين أوهوشيخ كبسير لا بجسدمن يركبه وكذا الطين والمطر لقوله تعالى فان خفتم فرحالاأو ركيانا والواحيات من الوتر والمنذور وماشرع فمه فأفسده ومسلاة الجنازة والسعدة الى تليت على الارض كالفرض وأماالسن الروائب فتعوز على الدابة وعن ألى حنيفة أنه ينزل استنة الفير لانها آكدمن غيرهاو روى عنه أشهاوا جبة وعلى هذا اختلف في

ولامازم من سقوط الشيئ الىخلف سقوط مالاخلف له فكان ماقال محد بن مقاتل وأبوحفص الكبير اذا كانت النماسة في موضع الحاوس أوالركابين أكترمن قسدرالدرهم لايحه وزالمسلاة وهو القياس اعتبارا للصالاة على الداية بالصيلاة على الأرض وأن كانعامة المشايخ على الحواذ الضرورة وما في الكناب ظاهـر وقوله (أما الفيرائض فخنصة نوقت) اشارةالي أنالفريضة لاتجوزعلي الدابة فلايصلى المسافر الكتوبة على الدابة الامن عذر كغوف اللص والسبع وطنن المكان وكون الدابة جموحا وكون المسافسر شغاكسرالاعدمن وكبه وقوله (ينزل اسنة الفحر) وال انشحاع محدوزأن بعمني أنالاولى أنسزل لركعتى الفحر وقؤله (ينقي اشتراطالسفر) اشارة الى ماروى عنأبي حنفية وأبي بوسف أنحواز الذطوع على الدابة للسافر خاصمة لان الحواز بالاعاء

الضرورة والاضرورة في الحضروالصيح أن المسافر وغيره سواء بعد أن يكون خارج المصروا ختلف في مقدارا البعدد أدائها عن المصر والمذكور في الاصل مقدار الفرسخين وقدّره بعضهم بالميل ومنع من الجواز في أقل منه

⁽قوله وكون المسافر شيخا كبيرالا يجدمن بركبه) أقول يشيرالى أنه لووجدمن بركبه بنزل وسيصر حان الاقتدار على الشئ في التكليف انما يعتبر بقدرة المكلف لا يقدره غيره

وفوله (والحواذ) والنصب معطوف على قوله اشتراط فان قدل التخصيص بالذكرلايدل على الذي قلناذلك في المنصوص دون الروايات وذكرف الهاد ونيات ان عند أبي حنيفة لا يجو زالتطق على الدابة في المصرلان النص و دخارج المصرعلى خدلاف القياس والمصرف المناس به لما دو وكان النبي صلى الله ليس في معناه لان السيرعلى الدابة فيه لا يكون مديدا عادة وهو يصلى عليه وسلى عليه وسلى المناس به لما رفع رأسه فيل الما عليه وسلم دكب الحياد في المدينة يعود سعد بن عبادة وهو يصلى عليه وسي كان الوسف احتج به على أبي حنيفة الم برفع رأسه فيل الما لم يوفع رأسة به الما المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس ويسل المناس ويسل المناس ويسل المناس المناس وين المناس وين المناس المناس وين المناس ويناس وين المناس ويناس وين

لايفدر على الركوب الا مبطل لكونه عدلا كثيرا فلا يكون ماصلى نازلا بركوع وسعودوماصلى بعد الركوب بايماءموجي تحريمة واحدة فلا يجوز بناؤه عليه

رفرله ومن افتح النطوع رابكا ثم تزليبني وانصلى رابكا ثم تزليبني وانصلى المقولة وما يصلى بعد الركوب باعاء مدوجي شعرية واحدة فلا يجوز بناؤه عليه اقول في المحيط البرهاني ولوركب دابة فسدت صلابه لان المحيد الغالب لا يقوم الا باليدين ولوترل من الدابة لا تفسد ولوترل من الدابة لا تفسد

والموازف المصروعن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز في المصر أيضا ووجه الظاهر أن النص و دخارج المصروا لحاجه المالي يني وان صلى ركعة نازلا المصروا لحاجه المحال كوب فيه أغلب (فأن افتيح النطوع والسعود لقدرته على النزول فأن أنى بهما مركب استقبل) لان احرام الراكب انعقد مجوز اللركوع والسعود فلا مالزمه من غيرعذر صحوا حرام الذازل انعقد لوجوب الركوع والسعود فلا يقدر على ترك مالزمه من غيرعذر

أدائها قاعدا (قوله والجواد) عطف على استراط والاول روابه عن أب حنيفة وأبي يوسف والثانى عن أبي يوسف واختلف في مقسد اراخر وح قيل قدر فرسف لا ما دونه وقيل ميل والاول ظاهر لفظ الاصل قيل والاصح في موضع بجوزالقصرفيه (قوله وعن أبي يوسف أنه يجوز في المصر) را كابلا كراهة وعن محديجون معها قيل لمناهال أبو حنيفة ذلك قال أبو يوسف مد تني فلان وسماه عن المناه والنهي صلى الله على المنه على الله على الله على المنه على الله على المنه على الله على الله على الله المنه وقيل المنه وقيل المنه والمناد في مشدله ليس حجة عنده و محد تمسسك به أيضا وكرهه مخافة الغلط لمن المنه المنه وقيل والنهاسة على العابة لا تمنع على قول أكثرهم وقيل ان كانت على السرج والركاب تمني وقيل والنهاسة على الدابة وهو المنه وهو المنه والمنه والمنه المنه والمنه وهو الاركان من الركوع والسجود وهو أعظم من ذلك الشرط وهل تجوز الصلاة على العجازات كان طرفها على الدابة وهي تسيراً ولا تسيرة هي الدابة وقد وغناعنه وان لم يكن فهى كالسرير وكذا لوجعل تحت المجل خشبة حتى بتي قواره على الارش لا الدابة يكون بمنزلة الارض فهى كالسرير وكذا لوجعل تحت المجل خشبة حتى بتي قواره على الارش لا الدابة يكون بمنزلة الارض فهى كالسرير وكذا لوجعل تحت المجل خشبة حتى بتي قواره على الارش لا الدابة يكون بمنزلة الارض فهى كالسرير وكذا لوجعل تحت المجل خشبة حتى بتي قواره على الارش لا الدابة يكون بمنزلة الارض فهى كالمسرير وكذا لوجعل تحت المجل خشبة حتى بتي قواره على الارش لا الدابة يكون بمنزلة الارض في المناه والمناه المناه والمناه وال

همكن بدون استمال اليدين قبل يشكل هذا بها اذا جاه غيره ووضعه على السرح فان هذائه تفسد صلاته و آن كان هذا أمر لا يحتاج فيه الحاليد فضلاعن البدين قبنا الجواب من وجهيناً حدهما ان الحكم يدى على الغالب والغالب ركوب الانسان بنفسه أماار كاب غيره فليس بغالب وركو به بنفسه لا يقوم الإباليدين والثاني ان غيره لاير كبه عادة الابأم مسئلة مجدعن يعقوب عن أبى حنيفة في النطوع اذاصلى ويتبين من هذا ما في كلام الشارح ثم أقول وفي الجامع الصغير الامام فحر الاسلام مسئلة مجدعن يعقوب عن أبى حنيفة في النطوع اذاصلى ركعة دا كير بورك عد في المنافق ال

لايفال الفيدرة على الركوب بعيد الافتتاح من غير مبطل تمكن بأن يرفعيه شخص ويضيعه في السرج وضيعالان الافتدار على الشي في التبكليف انجيا بعتبر بقدرة المكاف لايقدرة غيرة (وعن أبي وسف أنه يستقبل اذا نزل أيضا) لان البنياء بناء القوى على الضيعيف وهولا يجوز كالمريض اذاقدر في خلال صلاته على الركوع والسجود فانه يستقبل لئلا يلزم بناء القوى على الضعيف والجواب ماذكرنا من القيدمة فأن احرام المريض العاجز (٣٣٣) عن الركوع والسجود لم يتناولهما لعدم القدرة عليهما فصار كاحرام

وعن أبي وسفر جه الله الله يستقبل اذا نزل أيضا وكذاعن محدر جه الله اذا نزل بعد ماصلي ركعة والاصم هو الاول وهو الطاهر

وعن عد مقلبه لان الراكب اذا ترل لواستقبل كان مؤديا جميع الصاوات بركوع وسحودوه وأولى من أداه بعضها بم ما وبعضها بالاعاء والنازل اذارك لواستقبل كان مؤديا جيعها بالاعاء ولوي أدى بعضه ابه وبعضها بهما وهوأولى وعلى قول زفريبني فى الوجهين لانه يعوزبنا وصلاة بركوع وسحبود على صلاة افتضها باعياء وعرأى يوسف يستقبل فيهما أمااذا كان نازلا ثمرك فللوجه المذكورفي ظاهر الرواية وأمافى قلبه فالحاقا بآلمر يض المومى اذافدر في خلالها عليهما هذا كله اذالم يحصل الركوب والنزول بعل كثير أن وفع فوضع على الدابة أوثنى رحله فانحدر من الحانب الأخر وجه الفرق على ظاهر الرواية أن الصلاة على الدابة واقعة مع اختسلاف الاماكن وعدم الاركان الاصلية وبعض الشروط جؤ زتشرعا بخلاف القياس للعاجة الى قطع المسافة ودليل الحاجة الركوب فاذا افتتم على الارض انتنى دليلها المجوز وثبت دليل الاستغناه فلايجوزمعه بالاعاه بخلاف الافتناح راكافانه مع دليلها وما يتفاول فيسه من بناء القوى على الضعيف وهولا يجوز كالمومى لرض اذاقدر على الاركان في الاشاء لا ينى مدفوع بأن عدم بنا المريض في الفرض ولار واية عنهم فيسه في النفل في الأن يقول بيني فيه فلا يعتاج الى الفرق وأن يقول لا ينى و يفرق بأن ايماء المريض اعتسبر شرعابد لامن الركوع والسحودوه والمانع فهدلاستلزامه الجمع بين البدل والاصل لالذائه اذلا يعقل وجه امتناع كون بعض الصلاقفو باوبعضها أضعفمنه بعدكون كلمنهما باذن الشرع ومعنى البدل هوالذى لانجوز الصلاقبه الاعنداء وازالاصل وهومنتف فى الراك اذعكنه الانتصاب في الركابين والركوع والسحود على ما أمامه ف كان اعا ومعتمرا أسلافي هذوا المالة فيكان قويا كالركوع والسعود لابدلاقص والسنام جماعامه وقيل لماجاز الراكب أن يفتق الاعاءمع القدرة عليهما حازله أن يبنى بهما بعد الآفنتاح به مخدلاف المريض ليس له أن يفتتر بهمع القدرة عليه ماوليس له أن يني مهما بعد الافتتاح به وهذا يفيد أن لا يبي في المكتوبة إذا افتضها راكااذليس له أن يفتضهارا كيامع القدرة عليهما بالنزول ولذا فيد المسئلة في الكتاب به في قوله فان افتتم النطوع وأماالذى اختاره المسنف في الفرق بين المفتقررا كااذا نزل وقلبه فغتار فرالاسلام وعليسه أن يقال ان أردت أن احرام الراك انعقد مجوز الهما بأن ينزل فأول المسئلة وعن النزاع وان أردت وهوراكب بأن بسيدعلى الاكاف منعنا كون الاجزاء بهما بل بالايماء الواقع في ضمنه ما وأظهر الامورف تقريره أنالشرع حكم بالاجزاء بحردالاعاء فيلزم المكم بالخسروج عن العهدة قبل وصول رأسه الى الا كاف فلا يقع بهما اذ قد حصل قبلهما (قوله وكذاءن مجد اذا نزل بعد ماصلي ركعة) يعنى بستقبل وأمااذالم ينمهاحتى نزل فانه ييني اذالم يتم كان مجرد تحريمة وهي شرط عندنا والشرط المنعقد الضعيف يكون شرطا القوى والاصع هوالطاهرعهم يعنى اذا نزل يبنى مطلقالما قدمنا منأنه اليسمن بناء الفوى على الضعيف الممتنع ولماجرى فيماذكرنا آنفاأ من الندد بالصلاة على وجه

المازل فسلا يحوز بناءمالم يتناوله احرامه علىماتناوله بخلاف الراكساذانزل تخصيص العلل فنحوزه فللاكلام ومن لميحوزه بلتيئ الى الخلص المعلوم في أصُّول الفقسه (وعن محسدادا نزل بعدماصلي ركعة يستقيل) لانهصار مسلاه فلا ندى فيها القروى على الضعيف وأمااذا لمصلهافه ومجرد تحريه مرط والشرط المنعقد الضعيف شرط القوىأ اضا كالطهارة للناف لةطهارة للفريضة فايس فيهابناء قوى عدلي ضعيف الاول (والاصع وهــو الظاهر) وهوأنّ الراكب اذائزل في والنازل اذا ركب استقبل لما ذكرنا

للركوع والسجود وكون انعمقاد احرام السازل موجبا ممالافائدة فيسه اظهور كفاية ابطال الركوب دون المنزول في اثبات المدتى فلمتأمل ولعمل الحامل الشادح على حل كالام المسنف على

ماجه ائلا بنتة ضدل المسئلة اذا افتضها فائمانم قعد لامن عذر على ما سبق بهذه المسئلة لكنه فرمن المطرووقع الاستشهاد تحت الميزاب (قوله لا بقال القدرة على الركوب الى قوله لان الاقتدار على الشيء النهائي الميزاب (قوله لا بقال القدرة على الشيء المراكب في هذه الصورة مع انه لامبطل يكفي لغرض السائل وايس فيماذ كره في معرض الجواب ما يدفعه (قوله لان الاقتدار على الشيء الخ) أقول جواب لقوله لا يقال القدرة على الركوب الخ

﴿ فصل في قيام شهر رمضان ﴾ ذكر التراويح في فصل على حددة لاختصاصها بماليس لطلق النوافل من الجاعة وتقدير الركعات وسنة الختم وترجم بقيام رمضان الباعالفظ الحديث قال صلى الله (٣٣٣) عليه وسلم ان الله تعالى فرض عليكم

صيامه وسننت لكم قمامه والترويحةاسم لكلأربع ركعات فانهافى الاصل ايصال الراحسة وهي الحلسة تمسميت لاربع ركعات فى آخرهاالترويحة قوله (ذ كرلفظ الإستحداب والاصمانهاسنة) يعنى في حق الرجال والنساء وفمه نظر لانه قال يستمدأن يحمع الناس وهذابدل على أن اجماع الناس مستمر وليس فبمه دلالة على أن التراويح مستعبة والىهذا ذهب بعضهم فقال التراويح سنة والاحتماع مستعب وقوله (لانه وأطب عليها الخلفاء الراشدون) انما يدل على سنيتهالقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسمنة الخلفاء الراشدين من بعدى فان قبل او كانت سنة لواظب عليماالني صلى الله علمه وسلمولم بواظب والجواب بأنهبين

وفصل فى قيام شهر رمضان و بستحب آن يجتمع الناس فى شهر رمضان بعد العشاء فيصلى بهدم المامهم بنس ترويحات كل ترويحة بنسلمتين و يجلس بين كل ترويحة بن مقدار ترويحة شموتر بهم) د كر لفظ الاست نعباب والاصح أنه ناسنة كذار وى الحسن عن أبى حنيف قرحد ما الله لانه واظب عليما الخلفاء الراشدون والنبى عليمه السد لام بين العدد رفى تركه المواظبة وهو خشسية أن تكتب عليما

الاستشهادا حبيناسوق بعض فروع تنعلق به تميما ندرشفها بلاوضوه أوبلاقراء بجبشفح بوضوه وفراء توقال زفر لالانه نذرماليس قربة ففات شرط لرومه وعن مجدان سهى مالا يصع أداء الصلاة معه كبغير طهارة لا يلزمه أو يصح في الجالة كبلاقراء قيازمه قلنا التزام الشئ التزام لما لا صحة له الابه كنذرالصلاة المجاب الوضو فالصلاة قربة وقد التزمها الاأنه ذكر ما يخرجها عن القربة فيلغو بخلاف ماليس قربة أصلية ولونذر ركعة أوثلا الوجب ركعتان وأربع وقال زفر في الاول لا يجبش وفي الثاني ركمتان أصلية ولونذر تنف لا غدا في الشائه المتحدث فيه فضته خلافاله في المنائه المنائه المنائم على منع الاداء لا الوجوب عند صد ورائنذر بغلاف مالوفالت ومحدثي

وفصل في قيام رمضان النراويج جع ترويحة أى ترويحة للنفس أى استراحة سميت نفس الاربع بمألاستلزامها شرعاتر ويحسة أى آستراحة فلذاقال ويجلس بين كلتر ويحتين مقدارتر ويحة (قوله والاصح أنماسنة لمواظبة الخلفاء الراشدين) تغليب ذلم يردكاهم بلعر وعممان وعلياوه فالان طاهر المنقول أنمبدأ هامن زمن عروهوماعن عبدالرحن فالتارئ قال خرجت مع عرين الحطاب وضى الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس أو زاع متفرة ون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط فقال عررضي الله عنه انى أرى لوجعت هؤلاء على قارئ واحدلكان أمثل ثم عزم فجمعهم الحاأبى بن كعب مخرجت معه ليلة أخرى والناس بصاون بصلاة قارتهم فقال عرنمت البدعة هذه والتي ينامون عنهاأ فضل مريد آخر اللمل وكان الناس يقومون أوله رواه أصحاب السدنن وصحعه الترمذي وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفا الراشد سمن بعدى وفال فحديث آخرافترض الله عليكم صيامه وسننت لكم قيامه وقدين صلى الله عليسه وسلم العذرفي تركهاوهو خشيسة الافتراض على ماقدمناه في باب الوتر من حديث ان حبان فارجع اليه وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم سلى في المسحد فصلى بصلاته ناس تم صلى من القابلة فكثر الناس ثماجه عوامن النالشة فلريخر جالههم فلأصبح قال قدرأ بت الذي صنعتم فليمنع في من الخروج البكم الأأنى خشيث أن تفرض عليكم وذاك في رمضان زادالبخارى فيسه في كتَّاب الصوم فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك وقد دمنافى باب النوافل عن أبى سلة بن عبد الرحن سألت عاد شد رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان مزيد في رمضان ولاغسره على احدى عشرة ركعة الحديث وأمامار وى ان أبي شيبة في مصنفه والطبراني وعندالبهق منحديث ابن عباس أنه صلى المقعليه وسلم كان يصلى فى رمضان عشر بن ركعة سوى الوتر فضعيف بأبى شيبه ابراهسيم نعمان جدالامام أبي بكرين أبى شيبة متفقى على ضعفه مع مخالفته الصحيح نم نبتت العشرون من زمن عرفي الموطاعن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عربن الخطاب

و نصل في قيام شهر رمضان و زوله و نيسه تطر لانه قال يستحب أن يجتمع الناس الخي الفول فيسه ان مراد المستنف الهسكت عن وذكر لفظ الاستحباب فالظاهر انسحابه على مجموع

علمه السلام العذرفي تركه

المواظبة وهوخشمةأن

تكثبءلمنا

الصدلاة والاجتماع والتسليم بين كلتر و يحتين والجاوس غير الوتر فانه سبق بيان صفته (قوله فان قيل لو كانت سنة لواظب عليها النبي صدلى الله عليه وسلم وهذا سنة الخلفاء وهم واظبوا عليها غيرا بي بكر رضى الله تعالى عنهم

روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج ليان من أيالى رمضان وصلى عشر بن ركعة كذا كأنت اليان التهاج مع الناس فحرج وصلى جم عشر بن ركعة فلنا كانت الله اله الله اله الله كثرا لناس فل يخرج عليه السلام وقال عرفت اجتماعكم لكنى خشيت أن تدكتب عليم فسكان الناس يصاونها فرادى الى زمن عروضى الله عنه فقال عرائى أرى أن أجع الناس على امام واحسد في معهم على أنى بن كعب فصلى بهم ويعات عشر بن ركعة وقوله (٢٣٣٤) كان من المرويعات عشر بن ركعة وقوله (٢٣٣٤)

(والسنة فيها الجاعة) لكن على وجه الكفاية حتى لوامتنع أهل المسجد عن افامتها كانوامسينين ولوا قامها البعض فالمتحلف عن الجاعة تارك الفق له لان أفر ادالصحابة رضى الله عنهم وى عنهم المتحلف والمستحب في الجلوس بين الترويحة من مقدار الترويحة وكذا بين الجامسة و بين الوترا عادة أهل المرمين واستحسن البعض الاستراحة على خرس لم مات وليس بصحيح وقوله ثم يوتر بهم يشيرالى أن وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر و بعد العشاء الله المناء

بشلاث وعشرين ركعة وروى البهتي فى المعسرفة عن السائب بن يزيد قال كنانة وم فى زمن عربن الخطاب رضى الله عنه بعشر بن ركعة والوثر قال النووى في الخلاصة أسسناده صحيح وفي الموطار وابة باحسدى عشرة وجع ينتهسما بانهوقع أولاثما ستقرالا مرعسلي العشبرين فانه آلمنوارث فتحصل من هدندا كله أن قيام رمضان سنة احدىء شهرة ركعة بالوترفى جماعة فعله صلى الله عليه وسدام ثم تركه لعذر أفادأ نهلولاخشية ذلك لواظبت بكم ولاشك في تحقق الامن من ذلك وفاته صلى الله عليه وسلم فيكون سنة وكونهاءشر ينسنةا للاناءالراشدين وقواه صلى الله عليسه وساعليكم سنني وسنة الخلفاء الراشدين تدب الى سنتهم ولايستان كون ذاك سنته اذر نته عواظبته بنفسه أوالالعددر وبتقدير عدم ذال العذر انمااستفدنا أدكان واظب على ماوقع منه وهوماذ كرنافتكون العشرون مستحبا وذال القدرمنها هوالسنة كالاربع ومدالعشاء مستصبة وركعتان منهاهي السنة وظاهر كلام المشايخ أن السينة عشر ون ومقتضى الدليسل ماقلنا فالاولى حينتذما هوعيارة القدوري من قوله يستعب لاما ذكره المصنف فيه (قول لان أفراد العصابة روى عنهم النخلف) ذكرأن الطحاوى رواه عن ابن عمر وعروة ونقهل عن القاسم وابراهم ونافع وسالم وعن أبي يوسف أن أمكنه أداؤها في يتهمع مراعاة سنةالقراءة وأشباههافيصليها في بيته الاأن يكون فقيها كبيرا يقتدى به لقواه صلى الله عليه وسلم عليكم بالصلاة في بيونكم فان خيرصلاة المروفي بيته الاالمكتوبة وجوابه أن فيام رمضان مستثنى من ذلك كما تقدم من فعله صلى الله عليه وسلم و بيان العذر في تركه وفعل الحلفاء الراشدين (قوله والمستعب الجاوس) قيل ينبغي أن يقول والمستحب الانتظار بين الترويحتين لانه استدل بعادة أهل آ لحرمين وأهل المدينة كانوا يصاون بدل ذاكأر بع ركعات فرادى وأهلمكة يطوفون بينهماأ سبوعاو بصاون ركعني الطواف الاأنه روى البيهتي باسنا دصميم أنهم كانوا يقومون على عهدعمر ونحن لانمنع أحدامن التنفل ماشاه وانماالكلام فىالقدرالمستعب بجماعة وأهل كل بلدة مالخيار يسحون أويه الون أو ينتظرون سكونا أوبصاون أربعافرادى وانمااستحب الاستطار لأن التراوي عماخوذمن الراحة فيفسل ذاك تحقيقالمعنى الاسم وكذا هومتوارث (قوله وبه قال عامة المشابح) لانماسنة تسع العشاء فكان وقتها قبسل الوتر ومال جماعة الليل كله وقتها قبل العشا وبعده لانتهاقيام الليسل والأصح أنه قبل الوتر وبعده بعدالعشاء لانها نوافل سنت بعدالعشاء كسنتهاف كانت تبعالها والمستحب تأخيرها الى ثلث

حة ـ ه أن يقول والمستحب فى الانتظار بىن انترويىتىن لانهاس_تدل بعادة أهـ ل الحرمسين على ذلك وأهل الحرمين لايجلسون فأن أهملمكة بطوفون بسن كل ترويحتسن أسسوعا وأهل المدينة بصادن مدل ذلك أربع ركعات وأهل كل للدة بالخمار يستعون أويهالون أو منظرون سكوتا وانما يستعب الانتظار سكل ترويحتين لان المتراويح مأخوذمن الراحسة فيفعل ماقلسا تعقيقاللسمى (واستعسن المعض الاستراحية على خس تسلمات وهونصف التراويع وأيس بعصيم) أي مستعب وقوله (وبه)أى وبان وقتهابعد العشاء قيل الور (فالعامة المشايخ فأن صد لاها قدل العشاء أوبعسد الوتر لاتكون تراويح) لانهاعرفت بفعل العمامة فكان وقتهاما صاوا فيهاوهم صماوا بعدالعشاء فبسل الوتروذهب متأخرو مشايخ الح الى أنجم اللل الى طاوع الفعرقبل العشاء وبعده وقتهالانها

سميت قيام الدل فكان وقته اللهل والاصم أن وقتها بعد العشامة بل الوتر وبعد ملائم افوا فل سنت بعد العشام) ولوصلي الليل فيل العشاء لا تسكون تراويم ولوصلي بعد الوتر حاز

⁽قوله وأهـل المـدينة بصـاون بدل ذال أربع ركعات) أقول فرادى و ينبغى أن يأتى بالصـاوات لكونها فرضاء نـدالشافعي اعتبار خلاف الشافعي

وقوله (ولميذ كرقدرالفراءة) ظاهر وقال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلاة الغرب لان النطوع أخف من المكثوبة فيعتبر بأخف المكنوبات قراءة وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء لانها (٣٣٥) تسع لهاور وي الحسن عن أبي حنيفة

أنه بقرأ في كلركعة عشر آيات وهوالصيح لانفيه تخفيفاعلى الناس وتعصل مه السنة لان عدد الركمات فى ثلاثين لما المسمالة وآمات الفرآن سنه آلاف ودي فاذافرأفي كلركعة عثمر آنات بحصل به الختم وقوله (يخلاف مابعدالتشهدس الدعوات) يعني اذاعل أن قراءتها تثقل على القوم يتركها ونبسني أن مأتى بالصاوات لكونها فسرضا غندالشافعي فيعتاط في الاتيان وقوله (ولانصلي الوتربيماعة) ظأهر وأما الوتر محماء له في رمضان فهوأفضللان عسركان يؤمهم في الوترود كرأ توعلي النسي أنعلما فااختاروا أن وتر في رمضان في منزله ولاتوتر مجماعة لان العماية رضى الله عنهم لم يحتمه واعلى الوتر بجماعة فيرمضان كاجتماعهم على التراويح فان أبي من كعب رضي الله عنده ماكان يؤمهم فيها ونصيم الستراويح بمطلق النية ونبسة التراو عرأو

﴿ بأب ادراك الفريض،

سنة الوقت أفضل

لمافرغ من بيان الفرائض والواجبات والنوافل على المترتب شرع في بيان الاداء المكامل وهوالاداء بالجاعة (ومن صلى ركعة ولم يذكرة درااة راءة فيهاوأ كثرالمشايخ رجهم الله على أن السنة فيها الخم مرة فلا يترك لكسل القوم بخلاف مابع درالة مهدمن الدعوات حيث يتركها لانم اليست بسنة (ولا يصلى الوتر بجماعة في غير من أن عليمه اجماع المسلمين والله أعلم

وبابادراك الفريضة

(ومنصلى ركعة من الظهر مُ أقبت يصلّى أخرى) صدانة للودى عن البطلان

الليل أونصفه واخناف في أدائم العد النصف فقيل بكر ملائم انسع العشاء كسنتها والصيح لا يكرملانها صلاة اللهل والافضل فيها آخره (قُوله وأكثر المشايخ الخ) يقابل قول الاكثر مافيل الافضل أن يقر أقدر قراءة المغرب لان النوافل مبنية على التخفيف خصوصاً بألجاعة وماقيه ل يقرأني كاركعة ثلاثين آية لان عرأ مربذلك فيقع الختم ثلاث مرات لآن كل عشر يخصوص بفض بلا كاجاءت به السنة أنه شهرا قاله رجة وأوسطه مغفرة وآخره عنق من الناو ومنه ممن التحب الخنم ايلة السابع والعشر بن رجاءأن ينالوالسلة القدو غماذا ختم فسل آخره قبل لايكرمله ترك التراويح فيما بقي وفيل يصليها ويقرأ فيهاما يشاء والذى عليه الاكترمار وأه الحسن عن أبي حنيفة أنه يقرأ في كل ركمة عشر آبات فعدد التراويح سمائة ركعة أوخسمائة وتمانون وعددآى المرآن سنة آلاف وشي ونقل بعضهم فيروا ية الحسن فالعشرآبات ونحوها وهوحسن وعن أي حنيفة أنه كان يختم احدى وستن ختمة في كل ومختمة وفى كل ليسلة خمّة وفى كل التراويح خمّة (قوله ولا يترك لكسل النوم) تأكيد في مطاوبية أنكم وانه تخضف على الناس لانطويل كاصر حبه في النهآية واذا كان امام مسجد حسمه لا يخسم فله أن يقركه الى غسيره (قوله حيث يتركها) اذاعم أنها تشقل على القوم بخلاف الصلا قلا يتركها لانم افرض أوسنة ولايترك السنن الجماعات كاتسبيمات (قوله عليه اجماع المه لمين) لانه نف لمن وجمه والجماءة في النفل في غسر ومضان مكر وه فالاحسام تركهانيه وفي بعض الحواشي قال بعضهم لوصلاها بجماعة فى غدير رمضانه ذلك وعدم الجاعة فيهافى غير رمضان ليس لانه غيرم شروع بل باعتبارانه يستعب تأخسيرهاالى وفت تتعذر فيه الجماعمة فانصح هذاقدح في نقل الاجماع ثم بعدعدم كراهمة الجماعة فى الوتر في رمضان اختلفوا في الافض لف فت الوي فاضغان الصيير أن الجاعة أفضل لانه لما جازت الجماعة كانتأفضــل وفىالنهاية بعدحكايةهــذاقال واختارع لمأؤناأن يوتر في منزله لابجماعة لان العمابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في ومضان كااجتمعوا على التراويح لان عسر رضي اللهء نسه كان بؤمه-م فيه في روضان وأبي بن كعب كان لا بؤمهم اه وحاصل هـ ذَا اختلاف فعلي وأنت علت بما قدّمناه في حديث ابن حبان في باب الوتر أنه صلى الله عليه وسلم كان أوتربهم ثم بين العدر في أخيره عن مدل ماصنع فيمامضي فكاأن فعدله الجماعة بالنفل عم بيانه العد ذوفي تركدأ وحب سنيتهاف مفكذلك الوثر بجماعية لان الحارى فيسهمثل الجارى في النفل بعسه وكذاما نقلنامم فعل الخلفاء يفيدذاك فلعل من أخرعن الجناعة فسية أحب أن يصلى آخر الليل فانه أفضل كافال عمر والني سامون عنها أفضل وعلم قواه صلى الله عليه وسلم واجعلوا آخر صلانكم باللسل وترافأ خرمانا الحاعة فيه ادداك متعذرة فلايدل ذال على أن الافضل فيه ترك الجاعملن أحب أن يوتر أول الليل كايعطيه اطلاق جواب هؤلاء

﴿ بابادراك الفريضة

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض فى الاداء الكامل وكله مسائل الحامع (قوله ثم أقيت) حقيقة المامة الشي نعل وهذا أراد لاما اذاشر عالمؤذن فى الاقامة قبل أن يشرع الامام بل يتم ركعتين

من الطهر مُ أقمت أى شرع الامام في الصلاة (بصلى أخرى صيانة للودي عن البطلان)

لان المتبراء منهى عنها (ثميد خلمع القوم احراز الفضيلة الجاعة) كالوشرع في الظهر ثم أقبت الجعة فان قبل كيف بجوز الطال صفة الفرضية لا قامة السينة أحيب بأن النقض ليس لا قامة السنة بل لا قامة الفرض على وجه أكل فان النقض للا كال كلا كهدم المسجد البناء والصلاة في الجياعية فضل على المنفر دبسبع وعشر بن درجة فيجوز النقض لا درالة ذلك فان قبل كيف يستفيم هذا على مذهب محيد فان الاصل عنده أن صفة الفرض اذا بطلت بطل أصل الصلاة على ماسياتي فلا يكون المؤدى مصوراً عن البطلان المسبقة المستقبلة بمن من المنافقة الفرضية لاحراز الجماعة باطلاق من الشرع لانه المنافقة الفرضية لاحراز الجماعة باطلاق من الشرع لانه المنافقة الفرضية لاحراز الجماعة باطلاق من الشرع لانه

(ثميدخل مع القوم) احراز الفضيلة الجماعة (وان لم يقيد الاولى بالسعدة يقطع ويشرع مع الامام هو المعميم) لانه بحمل الرفض وهذا القطع الاكال بخلاف ما أذا كان في النفسل لانه ليس للا كال ولوكات في السينة قبل الظهر والجعة فأقيم أوخطب يقطع على رأس الركعت من يروى ذلك عن أبي يوسف رجه الله وقد قبل يقها

فى هذه الصورة تميدخل معهم (قوله هو العصيم) اليه مال فرالاسلام واحترز به عن مختار شمس الاعمة أنهبتم ركعتين وحمد مختارا المسنف أنمادون الركعة ليساه حكم الصلاة بدايل أن من حلف لايصلى لايعنث بمآدون الركعة فكان بمعل الرفض اكن فيسه أنه وقع قربة فوجب صسيانته ماأمكن بالنص واستئناف الفرض على الوجه الاكمل لايسلب قدرة صونه عن البطلان لتمكنه من اعمام الركعتين مع تحصيل فضيلة صلاة الفرض بجماعة وانفاته ركعة مع الامام فلا يجو ذالابطال مع التمكن من تحصيل المصلمتين نع غامة الاكلية في أن لا يفوته شي مع الآمام و يعارضه حرمسة الابطال بخسلاف اتمام وكعتدين لانه ليس بأبطال المسلاة بل اوصفها الى ومسف أكل فصار كالنف ل فأنه يتم ركعت بن وانليكن قيدها سعدة بخسلاف مااذاشرع فى النفسل فضرت حنازة خاف انليقطعها تفوته فأنه لايتكن من المصلمة ين معاوقطع النف لمعقب القضاء مخد الف الجنازة لواخسار تفويتها كان الى خلف (قهله وهذا القطع الذكال) يعني هوتفويت وصف الفرضية لنحصيله بوحية كالفصار كهدم المسعد لتعبديده واذا كان القطع ثم الاعادة من غيرز بادة احسان ما تراططام الدنيا كالمرأة اذا فارقدرها والمسافراذاندتدا بته أوخاف فوتدرهم من ماله فوازه لصصيله نفسه على وجه أكل أونى بالجوازغ جواب المسئلة مقيدعا اذاا تحدمسعدهما فاوكان يصلى فى البيت مثلافا فيمت فى المسجد أوفى المسعد فأفيت في مسعد آخر لا يقطع مطلقاذ كر والكرغيناني وقول محد بطلان الوصف يستلزم بطلان الاصل هوفيما اذالم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضى كااذا فيدخامسة الطهر بسعدة ولم يكن قعد الاخبرة أمااذا كان متمكنا من المضى لكن أذن له الشرع في عله والأسطل أصلها ول سبق نفلا اذاضم الثانية (قوله بروى ذاك عن آبي روسف) وعن أبي حنيفة أبنا وحكى عن السغدى كنت أفتى انه يتم سنة الفلهر أربعا مخلاف النطوع حتى رأيت في النوا درعن أبي حنيفة اذاشر ع في سنة الجعسة ثم خرج الامام قال ان كان صلى ركعة أضاف اليها أخرى و يسلم فرجعت والسه مال السرخسى والبقالي وقيل بتمهاواليه أشارفي الاصلأنم اصلاة واحدة والاول أوجه لانه متمكن من قضائها بعد الفرض ولاابطال فى التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوحد الا كل بلاسب

حاز قطعها لحطام الدسا حىقيل لاحل درهم فلان معوزلا حرازالفضلة أولى بخـ لاف ابطالهافي تلاك ألصللة فاندليس ماطلاقمن الشرع (وانلم مقمدالاولى بالسحدة يقطع ويشرع مع الامام هو العصير) والسهمال فر الاسلام (لانه بمعل الرفض) معنى له ولاية الرفض في الجلة مالم يقيد بالسعدة ألاترى أنمن قامالى الخامسة ولم يقعد على الرابعة يرفض الخادسة مالم بقسدها مالسحدة (والقطع الاكال) وهوا كال وقال بعضهم اصلى ركعتن عيقطع واليه مال شهس الاعمة لانماأتي مهان لم مكن صلاة فهوقرية سلت الى مستعقها فلا يجوز الطالها ألاترى أنهلوشرع فى التطوع ثمأ فيت الظهر لم يقطع التطوع فالفرض أولى وآلكواب أن القطع في معسل النزاع الزكال دون ماذكرتم والبه أشارا لمصنف

بقوله والقطع الاكال بخلاف ما اذا كان في النفل لانه ليس الاكال (ولوكان في السنة قبل الظهر أو السنة قبل (فوله الجعة فأقيم الظهر أوخطب) الامام لف ونشر مستقيم (يقطع على رأس الركعتين) احراز الفضيلة الجماعة (يروى ذلك عن أبي يوسف) وروى في الجعة عن أبي حنيفة في النوادر (وقيل يتمها) لان الاربع قبل الظهر عنزلة مسلاة واحدة كانقدم

⁽قوله لان البتراء منهى عنها) أفول يعلم منه أن النهى بمعنى النفى والالم يلزم البطلان (قوله وأجيب بأن النقض ليس لاقامة السنة بلا قامة الفرض الخرائم الفرض والسنة (قوله بطل أصل الصلاة على ماسياتى) أقول في الباب الثانى (قوله لاته جاز قطعها لحطام الدنيا الخرف) وقول أى قطع الصلاة المفروضة

(وان كان قدصلى ثلاثامن الظهر يمهالان الا كثر حكالكل) فينب به شبهة الفراغ واوندت وفية ما يحتل النفض فكذا اذا ثمت شبهة الفراغ واوندت وفية ما ذا المناه على المنه المناه المنه ا

(وان كان قدصلى ثلاثامن الظهريتها) لان اللاكتر حكم الكل فلا يحتمل النقض بخلاف مااذا كان فالشالة بعدولم يقيد على السجدة حيث يقطعها لانه محل الرفض و يتغيران شاء عادوقعد وسلم وان شاء كبرقائما ينوى الدخول في صلاة الامام (واذا أتمها يدخل مع القوم والذي يصلى معهم نافلة) لان الفرض لا يشكر رفى وقت واحد (فان صلى من الفير ركعة ثم أقيت يقطع و يدخل معهم) لانه لوأضاف الها أخرى تفوته الجماعة وكذا اذا قام الى الشانية قبل أن يقيدها بالسجدة و بعد الاتمام لا يشرع فى صلاة الامام لكراهة التنفل بعد الفجر وكذا بعد العصر لما قانا وكذا بعد المغرب

قوله حيث يقطعها) بخلاف ماقدمنامن اختيار شمس الائمة عدم قطع الاولى قبل السحود وضم عاسة لأنضمهاهنامفوت لاستدراك مصلحة الفرض بجماعة فيفوت الجح ببن المصلمتين (قوله غيرانه ينف راخ) قال السرخسي يعود لامحالة لانه أراد الخروج من صلاة معتد بها وذلك لم يشرع الاف حالة القعود واختلف اذاعادهل بعيدالتشهد فيسل نم لأن الاول لم يكن قعود ختم وقيسل بكفيه ذلك التشهدلاله لمافعدار تفض ذلك القيام فكاله لم يقم ثم قيل يسلم تسلمة واحدة وقيل ننتين (قوله والذي يصلى معهم نافلة) دل عليه ما في مسلم عن أبي ذرأ ن النبي صلى الله عليسه وسلم قال كيفُ أنت اذا كان عليك أمراه وخرون الصلاة عن وفتها فلت فاتأمرني فالصل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم فصل فانها التنافلة وكراهة النفل بجماعة خارج رمضان اغماهواذا كان الامام والقوم متنفلين واطلاق اسم الاعادة حينتذ يجاز لانه غيرالاول ذكره فى الدراية (قوله لكراهة النفل بعد العصر) فان قيل روى أيوداود والترمذي والنسائى عن يزيدين الاسودرضي آلله عنسه قال شهدت مع الني صلى الله عليه وسلم جنه فصليت معه صلاة الصيم في مسجد الخيف فلماقضي صلاته اذا هو برحلين في أحرى القوم لم بصلياهامعه فقال على بهدما في ميماتر عدفر اقصهما قال مامنعكما أن تصليامعنا قالا بارسول الله صلى الله عليك وسلم انا كناصلينا في رحالنا قال فلا تفعلااذا صلبتما في رحالكما عُم أُتيتم استعد جماعة فصلما معهم فانهال كأنافلة صححه الترمدذى والصارف الامرعن الوجوب جعلها نافلة فالجواب هومعارض بماتقدممن حديث النهى عن النفل بعد العصر أوالصبع وهومقدم لزبادة فوته ولان المانع مقدم واعتبيارهم كون الخاص مطلقامق معاعلى العام بمنوع بل شعارضان فى ذلك الفرد وموضعه الاصول أويحمل على ماقبل النه ى فى الاوقات المعاومة جعابين الادلة كيف ونيـ محدديث صريح أخرجه الدارفطني عن ابن عسر أن النبي صلى الله عليسه وسلم قال اذاصليت في أهلك ثم أدركت الصلاة فصلها الاالفجر والمغرب فالعبدالحق تفرد برفعه مهل بنصالح الانطاك وكان ثقة واذا كان كذاك فلا

لولم يعدالى القعدة فسدت صلاته وهوالمذكورفي النسوادر واختياره شمس الاغة السرخسي لان القعدة المؤداة لم تقع فرضاور كعتاه لماانقلتا تفلالمكن لهما بد من القعدة المفروضة وقال فرالاسلام الاصي أنه تكسر فائما لانه يختم ملاته فاذا كرقائما سوى الشروع في صلاة الامام تنقطع الاولى في ضمــن شروءه في صلاة الامام مهومختر انشاء رفع بديه وأن شاءلم يرفسع وقوله (واداأتها) معطوف على قوله يتمها وقوله (ويدخل مع القوم) الدخول ليس بحتم لان الذي يصلى معهم نافلة ولاالزام فيهاوا لافصل الدخسول لانه في وقت مشروع ويندفع عنهتهمة أتهمن لانرى الجماعة فان قيل بازم أداء النفسلمع الجاعة خارج رمضان وهو مكروه أحب بانالكراهة اذاً كان الأمام والقــوم

(٣٤ - فتح القدر اول) متنفلين وأمااذا كان الامام مفترضا فلا كراهة روى أن رسول الله عليه وسلم فرغ من النطهر فرأى رحلين في أحر يات الصفوف لم يصليا معه فقال على جمافا في جمافا في جمافا في جمافا في جمافا في المحمد فقال على رسلكا فافي ابن احمرات في مفسليا معهم تأكل القديد ثم قال ما لكالم أن المحمد في المحمد في

⁽قوله فقيل بتشهد لان القعدة الاولى لم تمكن قعدة ختم وقد صارت فيتشهد) أقول واغما قال وقد صارت لان القعدة العادة أعدمن جلة الاولى وفيه بحث (قوله واذ أتها معطوف على قوله يتمها) أقول و مجوز عطفه على الجلة الشرطية

وقوله (فيظاهر الروامه) احترازعاروي عنأبي وسدف أنه يصلى أربعا تلانامع الامام وركعة بعد مايفرغ الامام لان مخالفة الامام بعدفراغه لاتمنع الاقتداء كالمقيراذا اقتدى بالمسافرو كالسبوق فأنهما يةومان بعددفراغ الامام والحواب على الظاهر أنهما بفعلان ذلك لاداءماعلهما وفيمانحنفيه يفعلهاله والاول أفوى ولايلزممن حوازالخالفة لامرقوى حوازهالاس ضعيف قوله (ومن دخل مستعدا فد أذن فيه نفصيل وذاكأنمن دخل مسحدا قدأذن فمه فاتما أن يكون قدصلي أولافان لميصل فاماأن تكون مسحدحمه أولا فان كان كره له أن يخرج قسل الصلاةلان المؤذن دعاءلىسلى فسه وان لمبكن فأن صلى في مسحددحه فكذلك لانه صار بالدخول فيهمن أهله وانلمبصلفه وهومخرج لان يصلى فسه لا بأسبه لان الواجب عليهأن يصلى في مستعلحمه

فى ظاهر الرواية لان التنف بالثلاث مكروه وقى جعلها أربعا مخالفة لامامه (ومن دخل مسجدا قد أذن في ميكره له أن يحرج حتى يصلى) لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداه الامنافق أو رجل بخرج لحاجة بريد الرجوع قال (الااذا كان بمن ينتظم به أمن جناعة) لا نه ترك صورة تكيل معنى

يضروة فمن وقفه لانزيادة الثقة مقبولة واذا ثبت هذا فلا يخني وجه تعليل اخراجه الفجر بمايلمي مالعصرخصوصاعلى رأيهم فانالاستناءعندهم من الخصصات ودليل التخصيص بما يعلل ويلحق به اخراجا (قهله في ظاهر الروامة) احترازعاروى عن أى وسف أنه دخل معهو عها أربعاوماعنه أنه يسلم معه وبعه الطاهرماذ كرمن أن التنفل بالثلاث مكروه وهذا دفع الرواية الشانية عنه (قوله وفي جعلهاأر بعامخالفة امامه) دفع الرواجة الاولىءنه وماذكر فى وجهه آمن أنه تغير وقع يسدب الآفتداء ولابأس بهكن أدرك الامام في محدة سجدها وهي زيادة على كال الفرض وفي وحه الاخرى أن هــذا نقص وقعرسيب الاقتدا ولابأس به كالواقندي بالامام في الظهر بعدما صلاها وترك الامام القراءة في الاخربين فانه تجو زصلاة المقتدى مع خاوهماعن القراءة حقيقة وحكاوه ونقص فى صلاة المقتدى ولم بكره لجيئه بسبب الاقتدا فالاخسرمدفوع عنع خاوه عن القراءة حكاوكذا ماقب لهفان ذيادة ضو السعدة اليس زبادة عام ماهمة الصلاة بخلاف زبادة ركعة نامة فلا بازم من اعتباد ماهو بحدل الرفض اعتبارمالاعكن رأضه والاوحه ماقمل في وجه الأولى بأنه مخالفة بعد الفراغ وذلك ليس عمنو عشرعا كالمسبوق وقديد فعرمأن مرادها لخالفة في النبية بعثي إذاا قتدي وهو يعلرأن الامام يصلي ثلاثا ومن عزمه هوأن يصلى أربعا يكون مخالفالامامه فى النية واطلاق قوله صلى الله عليه وسلما عاجعل الامام ليؤتمه فلاتختلفواعليه يفيدكرا هتسه وحواز يخالفته في صفة النفلسة بالنص المذكورآ نفاعلى خسلاف القياس أونقول الخالفة في الاداء عنوع واعدا أطلقه الشرع بعد الفراغ لقضاء مافاته ليحصل بذلك الوفاق معنى ومانحن نبه بخلافه اذبحصل به الخلاف عنى ويؤيده تصريح الحديث المذكور آنفاء نعه غيرأنه اندخل ولابدأ عهاأر بعاولوسهم عالامام فعن بشرلا يازمهشئ وفيل فسدت ويقضى أربعالانه التزم بالاقتداء ثلاث ركعات فيلزم أربع كمالونذ وثلاثما ولوصلى الامام أدبعاساهيا بعد ماقعد على وأس الثلاث وقداقندى بدالر حلمتطوعا والاالشيخ الامام أوبكر معدن الفضل تفسد صلاة المقتدى لان الراسة وجيث على المقتذى الشهروع وعلى الآمام بالقيأم اليها فضاركر جلأوجب على نفسه أربع ركعات بالنذرفاقتدى فين بغيره لاتحور صلاة المقتدى كذاهذا وقوله يكرمه الخروج حتى يصلى فيهمقيدها بعددهمن أنالا يكون صلى وليسعن تنظميه جاعة أخرى فان كان خرج اليهم وفيه قيدا خروهوأن بكون مسعد حيدة أوغيره وقدصاوا في مسعد حيد فان لم يصاوا في مسعد حيدة فله أن يخرج اليدوالافضل أن لا يخرج (قول لفواه صلى الله عليه وسلم لا يخرج الن) روى أبن ماجه بسنده عن محد بن وسف مولى عمان بنعفان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك الادان في السحدم خرج لم يخرج لحاجة وهولا برمدالرجوع فهومنافق وأخرج أبوداود فى المراسل عن سعيد بن المسيب أنالني صلى الله عليه وسلم فاللايخرج من المسحدأ حديعد النداء الامنافق الاأحدا خرجته حاحة وهو يريد الرخوع ومراسل سعيد يقيله أبعض من بردّالمراسيل من الاعُة لانه تتبعها فوجدها مسانيية وأخرج الجماعة الاالتحارى عن أبي الشعثاء قال كامع أبي هريرة رضي الله عنه في المسجد فغرج رحل حينأذن المؤذنون العصر فقال أبوهر برةأ ماهذا فقدعصى أباالقاسم ومثل هذاموقوف عند بعضهم وانكان ابن عبد البرقال فيه وفي نظائرة مسند كديث أبي هر يرة من المجب الدعوة فقد عصى أباالقاسم وقال لا يختلفون في ذلك وروا ما سراهويه و زادفيه أص نارسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أذن المؤذن

(وان كان قدصلي وكانت الظهر أوالعشاء فلابأس بالخروج) الى اخرماذ كروفى الكتاب وهوواضع و وله (بصلى ركعتى الفجر عندباب المسيد) أمانه يصلى وان كانت الجماعة فامت لان سنة الفجر من أقوى السنن وأفضلها قال عليه السلام من أدرك ركعة من الفجر وقال عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا ومافيها وادراك ركعة من الفجر كادراك الكلقال عليه السلام من أدرك ركعة من الفجر فقد أدرك الصلاة في المسيد والمائية بالمام بالفريضة وهومكروه فان أم يكن عند باب المسيد موضع الصلاة يصليهما في المسيد خلف سار به من سوارى المسيدو أشدها كراهة أن يصليهما مناطالات ومن الصف والوقت المسيد للمام بالفريضة وعنالفا الامام والجماعة والذي بلي ذلك خلف الصف من غير مائل بينه و بين الصف والوقت المسيد لها قبل كاطلع الفجر لوجود السبب وقبل بقرب من الفرض لانها نبيعة وقوله (وان خشى فوتهما) يشير الى أنه ان كان يرجوا دراك الفعدة لا يدخل مع الامام وحكى عن الفقيه أي جعفر أنه على قول ألى حنيفة وأبي وسف يصلى ركعتى الفجر لان ادراك التشهد عندهما كادراك الركعة قاصله مستلة المجعد والفقيه أسماعيل الزاهد كان يقول يشرع في السنة فيقطعها ويدخل مع القوم حتى تلزمه بالشروع في من القضاء بعد الفيروزيف الامام السرخسي بالشروع في السنة فيقطعها ويدخل مع الشروع ليس بافوى بما الشروع في السنة فيقطعها ويدخل من القيم و يس بافروع ليس بافوى بما بالشروع في من القياد عد الفيروزيف الامام السرخسي بالشروع في السنة فيقطعها ويدخل من القياد والمناه المام المرحد المع الفيرونيف السنة فيقطعها ويدخل من الشروع ليس بافوى بما

وجب بالنذر وقدنص محد أنالمنه فرلابؤدي بعد الفعر قسل الطاوعومان هسنا أمر بالافتناح على قصدأن بقطعها وهذاغير مستحسن شرعا وأقولان أراد الفقيسه بقوله بعدد الفعر قبلطاوع الشمس فالتزيث موجه وانأراد بعده فلاوالقصدالقطع نقص للا كال فالاياسية قوله (لان تواب الجاعة أعظم) لماروى أنهعلمه السلام فالصلاة الحساعة أفضلمن صلاة الفذبسبع وعشرين درجــة قوله (والوعيد بالترك ألزم)يريد بهماروى أنرسول المهصلي اللهعليمه وسلم فاللقد

(وان كانقدصلى وكانت الظهر أوالعشاء فسلاباس بأن يخرج) لانه أجاب داى الله مرة (الااذا أخسنالمؤذن فىالاقابسة) لانه يتهسم بمخالفة الجساعة عيانا (وأن كانت العصر أوالمغرب أوالمجر حرجوان أخدذ المؤدن فيها) لكراهمة التنفل بعدها (ومن انتهى الى الامام في صلاة الفجروهو لم يصل ركعتي الفعران خشى أن تفوته وكعة ويدرا الاخرى بصلى ركعتي الفجر عند باب المسعد ثميدخل) لاه أمكنه الجمع بن الفضيلتين (وان خشى فوتهما دخل مع الامام) لان تواب الجاءة أعظم والوعيد دبالترك ألزم بخلاف سنة الطهر حيث يتركهافي الحالتين لانه عكنه أداؤها في الوقت بعد الفرض فلا تخرجوا حتى تصاول (قوله وان خشى فوتهما) الحاصل انه أذا أمكن الجع بين الفضيلة بن ارتكب والارج وفضداة الفرض بحماعة أعظم من فضيلة ركعتى الفجرلانها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشر بنضعفالا يبلغ ركعتاالفبرضعفاوا حدامنها لانهاأ ضعاف الفرض والوعيدءلي الترك الجماعة ألزممنه على ركعتى الفجر وهوما تقدم فى باب الاماسة من قول ابن مسعود لا يتخلف عنها الا منافق ومافقمناه منهمه عليسه السسلام بتصريق بيوت المتخلفين ومن روأ به الحاكم من سمع النداء الحسديث فارجع اليها ولو كانبرحو ادراكه في التشهد قسل هو كادراك الركعة عندهما وعلى قول محدلااعتباربه كآفى الجعة والوجه اتفاقهم على صلاة الركعتين هنالماسنذكر وماعن الفقيه اسمعيل الزاهدأنه بنبغى أن يشرع في ركعتى الفيرغ بقطعهما فيعب القضاء فيمكن من القضاء بعدالصلاة دفعه الامام السرخسي بأن ماوجب بالشروع ليس أقوى بماوجب بالنسذر ونص محسد أن المنذور الايؤتى بعد الفجرةبل الطاوع وأيضاشر وعف العبادة بقصد الافساد فانفسل يؤديها مرة أخرى قلنا ابطال الملقصدامنهي ودروالمفسدةمقدم على جلب المصلحة (قوله حيث يتركها في الحالتين) أي

هممتأن أستخلف من يصلى بالناس وأنظر الى من لم يحضر الجاعة فا تمر بعض فتيان بان يحرقوا بيوتهم وقوله (فى الحالتين) بريد بهما حالة خوف فوت كل الفرض وحالة خوف فوت البعض

(فوله وأشدها كراهمة الى فوله والذى بلى ذلك الخ) أقول قوله والذى بلى ذلك معناه أن أشد الكراهمة فى الصلاة أن سلم المحالطا وأما الصلاة خلف الصف وان لم تمكن مكر وهة أسدا الكراهة الأنها مكروهمة أيضاو من بهة كراه تها يلى ذلك يعنى بلى أشد الكراهة فتكون كراه تأسيدية بالنسبة اليها (قال المصنف ويدرك الاخرى) أقول من قبيل علفتها تبديا وماه باردا أى ورجا أن يدرك أوهو حال بتقسد برالمبندا فيكون مرفوعا (قوله وبأن هد المرالا فتساح على قصد أن يقطعها وهذا غير مستحسن شرعا) أقول قال ابن الهمام فى أول باب محود السهومن شرع فى الصلاة بقصد أن يفسده الانفسد الا بتحقيق ذلك القصد بالفعل و نشه لغوانتهى (قوله والقصد القطع نقض الله كال فلا بأسه من قوله بخدا في النفل لا نه المام المن قوله بخدا في النفل لا نه المناس الدكال و كان الصواب أن يقول له و ديم أخرى وجوابه أن ابطال العل قصد امنهى ودره المفسدة مقدة معلى حدالمة في المناس المناه في المناه في

هوالعصير وانما الاختلاف بين أى يوسف ومحدر جهما الله في تقديما على الركعتين وتأخيرها عنهما ولا كذلك سنة الفجر على مانسين أن شاء الله تعالى والتقييد بالاداء عند باب المستعديد الكراهة في المستعد اذا كان الامام في الصلاة والافضل في عامة السنن والنوافل المنزل هو المروى عن النبي عليه السلام قال (واذا فاتنه ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طاوع الشمس)

في الخوف فوت الفرض و حال خوف فوت بعضه (قوله هو الصحيم) احتراز عن فول بعضهم لا يقضها (قوله وانما الله الناف الني) فعند أبي وسف بعد الركعتين وهوقول أبي حنيفة وعلى قول مجد قبلهما وقيل الخلاف على عكسه والاولى تقديم الركعتين لان الاردع فانتعن الموضع المسنون فلاتفوت الركعتان أيضاعن موضعهما قصدا بلاضرورة وفي المصفى وتبعه شارح الكنز جعل قولهما بتأخير الاربع بناءعلى أنهالا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعندمجد تقع سنة فيقدمها على الركعتين والذي بقع عندى أن هدامن تصرف المصنفين فان المذكور من وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع واعما الله لاف في تفديها على الركعت بن وتأخر برهاء به ما والا تفاق على أنها تهضى انف اق على وقوعها منة الاترى أنهم لمااختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد الشمس سنة أونفلام بتدأ حكوا الخلاف في أنها تقضى أولا فأوكانا يقولان في سنة الطهر انها تكون نفلا مطلقا لععاوها خلافية في أصل القضاء فالذى لايشك فيسه أنهم اذا والوا تقضى أولامعناه أنم اتفعل بعدذلك الوقت ونقع سنة كاهي في ذلك الوقت أولاتقعسنة ويؤ يدذاكما في فتاوى فاضعان في باب المتراويح اذا فاتت التراويخ لانقضى بجماعة وهل نقضى بلاجماعة قيل العرمال بدخل وقت تراو يح أخرى وقسل مالمعض رمضان وقيل لاتقضى قيسل وهوالعميم لانهادون سنة المغرب والعشباء وتلك لاتفضى اذافاتت بلافر يضة فكذا التراويج ثم قال فان قضاه أوحده كان نفلا مستعبا ولايكون تراويح اهدل أنه على اعتبار جعله قضاء يقع تراويح وقدروى عنعائشة أنه صلى الله عليه وسلم اذافانته الاربع فبسل الظهر قضاها بعد الركعت بن قال الترمذى حسى غريب ولذا الشقواعلى قضائها كذلك (قول هوالنقيد بالاداءعند باب المسعديدل على الكراهة في المسعداذا كان الامام في الصلاة) لماروى عنه صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلاصلاة الاالمكتو بةولانه بشبه المخالفة العماعة والانتباذعنهم وعلى هذافينبغي أن لاتصلى في المسعداذالم يكن عندماب المسعدمكان لانتركه المكروممقدم على فعل السنة غعرأن الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصيني فصلاته الماهافي الشهرى أخف من صلاته افي الصيني وقلبه وأشدما بكون كراهة أن يصليها مخالط اللصف كأيفعله كشرمن الجهلة (قوله والافضل في عامة السن والنوافل المرل) ذهب جماعة من أهل العربية الى أن لفظ عامة عمني الاكثر وفيه خلاف وذكر المشابخ أنه المراد فى قولهم قال به عامة المشايخ ونحوه ويجب اعتباره كذاك هنا بالنسسة الى التراو يح وتحسة السعد في السنن وأمانى النوافل فلا وعلى هذافصب كون النوافل عطفاعلى لفظ عامة معولا البعرف لاعلى السنن فانقلت فهل يعتبر بالنسية الحركعتي المغرب والطهرعلى ماقال فيشرح الاسماران الركعتين بعد الطهر والمغرب يؤديهما في المسجد لاماسواهما والجواب هذا قول البعض وعامتهم على اطلاق الجواب كعبارة الكتاب وبه أفتى الفقيدة أبوجعفر فال الاأن يخشى أن يشتغل عنها اذار جع فان لم يخف فالافضل البيت وماقدمناعن أبي حسيفة في باب النواف ل بعد نقل كادم الحاواني لايم افي هداولاماصر الزاهدي بهمن كراهة سنة المغرب في المسحد اذوقوعها سنة لاينافي ثموت كراهة مافيها ألاثري أنه سماها سنةمع الكراهة وقدده عص العلاء من غيرالمذهب الى أنه يصبرعا صياوحكى عن أبي توركانه ذهب الى قولة صلى الله عليه وسلما جعاوها في سوتكم واختلف قول الامام أحدروى عنه ابنه عبدالله أنه بلغه عن رحل سماءأنه قال اوأن رحلاصلي الركعتين بعد المغرب في المسعد ماأحراء فقال ماأحسن ماقال

وقوله (هوالصحيم) احتراز عنقول بعضهم أتهلا يقضيها وهندا غيرسديد لانهعليه السلام فأنته الارتعقيل الظهرفقضاها بعسدهروته عائشة رضى الله عنها وقوله (ولا كذلك سنة الفعر) يعنى لاعكن أداؤها معل الفرض فحل الفرق وقوله (هوالمروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعنى قوله مسلى الله عليه وسلم توروا سوتكم بالصلاة ولانجعاوها قبورا ومأزوى أنجيع سننرسولالله صلى ألله عليه وسلم ووثره كان فى سلم قال (ومن فاتته وكعتاا لفجرلا يقضيهما قبل طاوع الشمس

(قوله وقوله هوالمسروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى قوله صلى الله عليه وسلم نوروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبورا) أقول فيه تأمل لانه يبقى نف الامطلقاوهومكروه بعدالصبع (ولابعدار تفاعها عندأبي حنيفة وأبي يوسف وفال مجد أحبالي أن يقضهما الى وقت الزوال) لانه عليه السلام قضاهما بعدار تفاع الشمس عداة لداة النعريس ولههماأن الاصل في السنة أن لاتقضى لاختصاص القضاء بالواحب والحديث وردفي قضائها نبعا للقرض فيق مارواه على الاصل

هذا الزجل وماأحسن ماانتزع وفال الامام أجدالسنة أن بصلي ركعتي المغرب في بيته كذار ويعن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال السائب من يزيد اغدرا بت الناس في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنهاداانصرفوامن المغرب انصرفوا جمعا حيى لاسقى فالمسحدأ حدد كانهم لايصلون بعدالمغرب حق يصيرون الى أهليهم أه وقدمنامن رواية أبي داودوالترم ذي والنسائي قوله صلى الله عليه وسلم فى مسجد بن عبد الأشهل لما رآهم بصاون بعد المغرب هذه صلاة السوت و رواه ابن ماجه من حدث رافع بنخسد بج وفال فيه اركعواها تين الركعتين في سوتكم وتقدم من الصيح حديث ابن عرحفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات الخ وفي صيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها كان صلى الله عليسه وسلميصلي فى سته قب لا الظهر أد بعا ثم يتخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين وكان يصلى بالناس المغرب ثميدخل فيصلى ركعتبين وفي الصحيدين عن حفصة وابن عرانه صلى الله عليه وسلم كانيصلى ركعتين بعدا لجعة في سته وسنذ كرسنة الجعة في ماج النشاء الله تعالى وفي الصحين انه صلى الله علمه وسلم احتمر حرة في المسعد من حصر في رمضان الحديث الى أن قال فعلم ما الصلاق بيوتكم فانخرص لاة المرقى مته الاالمكتوبة وأخرج أبودا ودصلاة المرمفي مته أفضل من صلاته في مسجدي هذاالاالمكذوبة وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الاالمسجد الحرام محول على المكتوبة المستثناة فيما قبله (قوله لانه يبقي نفلا مطلقا) بنا على أنه لميردالشرع بهأوقدورد ولكنهمعارض بالنهى عن الصلاة بعد الصيحتى ترتفع الشمس في العميصين فيقدم عليه كاقدمناه آنفاواذا ترج العلبه بق المفعول بعدهانفلا مطلقا مخلاف مابعد الظهرفانه لم يعارض الدال على كونه قضاممعارض فيكون قضاء لانف المطلقاعلى ماحققناه (قوله لاختصاص القضاء والواحب فيل لان القضاء تسليم شل الواجب وفيه نظر لان الاصطلاح على حعل مسهى هدذا اللفظ كذالاعنع وجودالقضاءمع حذف ذاك القيدفى الشرع وقدوقع الاتفاق على قضاء سنة الظهر الاولى فيمنع الناظراء تبارذاك القيدفى مفهومه ويؤل الامرالى أن الاصطلاح لايدفع اصطلاحا آخر أويقال ذاك تعربف قضا الواجب لان كالمهم ذاك في تقسيم حكم الامرعلى ماعرف من قولهم حكم الامرنوعان أداء وهوتسليم نفس الواجب الى مستعقه وقضاه وهوتسليم شل الواجب فالاولى في تقريره أن بقال القضاءان وجب بسبب حديد توقف قضاه كل نفسل و واحب على سمعي فيه وقد وجد في كل واحب سمي عام وفي المنذو والمعين اجماع على مانقلوا وهوسميي أيضا ولهو جدمثل ذاك في النقل مطلقا فاختص الفضاء بالواحب وانوجب بالسب الاول وهومنكب المحقق ينفتقر برمانه اذاشعل الذمة وطلب تفريغها في وقت معين ففات يبقى السبب طالباالثفر ينع على حسب الوسع الحاصل القطع بأن براءة الذمة بعد تحقق شغلها لا يتعقق الاما رامن إدا لحق أوالادا وهذامنتف في السن اذلا شغل ذمة فهابل طلبت على وجه التمييرا بتداء على الوحه الذى فعداه صلى الله عليه وسلم فاذا تعدد لم يبق طالبها اذ الذمة لمتكن مشغولة به وماطلها الاسنة وهو بكونها على الوجه المنقول عنه صلى الله عليه وسلم فاذا أتى بشي بكون طالسه السبب الطالب النفل على العوم في غير الاوقات المكر وهة وهوأن الصلاة خير موضوع ونعوهمن العومات النادبة لتكثير الصلاة ماأمكن فيثبث بمذااختصاص الواجب بالقضاء

حيث ذكر وه في تقسيم حكم الامر فقالوا حكم الامر فوعان أداء وهو تسليم نفس الواجب وقضاء وهو تسليم مثل الواجب

الانفراد واغاقضاههما تبعا الفرض غداة لدلة التعريس وايس الكادم فيسه (وهو) أى النفل المطلق (مكروه بعد الصير) وقوله (وكذابعدارتفاعها عند أي حنف واي يوسف وقال محدأحب ألى أن يقضهما) قيل لاخلاف ينهم في الحقيقة لاغرسما يقولان لسعليه القضاء وانفعل فلاياس به ومحسد بقول أحسالى أن يقضى وان لم يفعل فلاشئ علىسمومنهمم منحقق الخلاف وقال الخسلاف في أنه لوقضي كان نفلامتدأ أوسنة وقوله(لاختصاص القضاء بالواحب كان القضاء تسليمثل ماوجب بالامر وكلآمهواضع

(قال المصنف لانه ستى نفلا مطلقا) أقول فسه بحث لانه غسرمسلم عندمحسد فتأمل وذكرالضمر بتأويل النفيل أوهوالشأن (قوله ومنهممنحقق الخلاف وقال الدلاف في أنه لوقضى كان نفلامندأ أوسنة) أقول فعلى هـذا نسعي أن مكون لمجدخلاف فعاقبل الطاوع (قوله لاختصاص القضاء بالواجب الخ) أقول لوصع هذا لمبكن لسنة الطهر الاولى قضاء وليس كذاك والحاصلان ذلك تعريف فضاء الواجب

وقوله (وقيمابعده اختلاف المشايخ) أى مشايخ مآوراء النهر قال بعضهم بقضيه ما تبعاولا يقضه ما مقصودة وقال بعضهم لا يقضهما مطلقالان النصورد في الوقت المهمل على خسلاف القياس فلا يقاس عليه وقت فرض آخر قيل وهو العصيم وقوله (وأماسا رالسنن سواها) أى سوى سنة الفير وفي بعض النسخ سواهما أى سوى ركعتى الفير (فلا تقضى بعد الوقت وحدها وفي تضائها تبعاللفرض اختلاف المشايخ) قال بعضهم بقضيها (٢٤٣) لانه كم من شئ ثبت ضمنا وان لم ينت شارلان مثل هذا يسمى

واغمانقضى تبعاله وهو يصلى بالجماعة أووحدمالي وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشابخ رجهم الله وأماسا ترالسنن سواها فلاتقضى بعدالوقت وحدها واختلف المشايخ في قضائها تبعاللفرض (ومن أدرك من الظهرركعة ولم يدرك الثلاث فالهلم يصل الظهر بمجماعة وقال محدقد أدرك فضل الجاعة) الانمن أدرك آخرالشي فقدأ دركه فصارمجرزا ثواب الجاعة اكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا يحنث به في بينه لايدرك الجاعة ولا يحنث في بينه لا يصلى الظهر بالجاعة (ومن أني مسجد اقد صلى فيه عنسدفوت الاداءفلا يحرى القضاء في غسرها الابسمعي وهوانمادل على قضامسنة الفسر تبعاللفرض في غداه ليسلة النعريس وقسدمنا تخريجه وألفاظه ويه نقول وكذامار ويعن عائشة رضي الله عنها في سنة الظهر واذانقول لانقضى سنة الظهر يعدالوقت فتبتى فيماوراه على العدم ومقتضى هدا ترجم قول من قال من المشايخ في غيرال صبح اذا فات لا تقضى سنته معه وحننذ فنعر مف الاداء على وحه يشمل فعل النوافل أن يقسال هوتسسليم عسين ماطلب شرعافيشمل فعهل النوافل والسسنن في أوقاته اوالالزم أن لا توصف بادا ولا قضاء والقضاء فعسل مثل ذلك (قول دوانما تقضى) أى سنة الفحر بعاله أى الفجر أى صلاة الصبح اذا كانت معها وهو يصلى أى يقضى صلاة الصبع بحماعة أووحده على الخلاف الحوقت الزوال فاولى مقضه احتى زالت الشهر فغي فضائها اختلاف المشايخ قبل لا تفضى وان كانت تماللفرض لانه صلى الله عليسه وسسلم انمناقضاها تبعاله قبل الزوال وفيل يقضيها بعسد الزوال تبعا كقبله وأماساكر السننسواها أىسوى سنة الفجرفلا تقضى بعدالوقت اذا كانت وحدها واختلف المشايخ اذا فاتت مع الفرض قيسل لا تقضى وقيل تقضى بناء على جعل الوارد في قضاء سنة الفجر واردافي غير ممن السنن الفائنةمع فرائضها الغاء المسوص الحل (قوله ومن أدوك من الطهر وكعة وأبدوك الثلاث فأنه أيسل الظهرفي جماعة اتفاقا وقال مجدقدأ درك فضيلة الجماعة) وأحرز ثوابها وفاقالصاحبيه لا كاظن بعضهم منأنه لم يحرز فضلها عنسد محسدا قوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجعسة لم يدرك الجعة حتى يبني الظهر عليها بل قوله هنا كقولهمامن انه محرز ثواجها وانحالم بقل في الجعة كذلك احتياط الان الجاعة شرطها بخسلاف غيرها الكنه لم يصلها بجماعة حقيقة فلذا يعنث في بينه لايدرك الجاعة وكذالوأدرك التشهد يكون مدركالفضيلتها على قولهم وهذا يعكرعلى ماقيل فمن رجو ادراك التشهد فىالفجر لواشنغل بركعتيه من أنه على قول محدلاا عنباريه فيترك ركعتى الفجر على قوله فالحق خلافه لنص محد هناعلى مايساقضه (قوله ولا يعنث في عينه لا يصلى الظهر بجماعة) فلو كان صلى معه ثلاثانعلى ظاهرا لحواب لايحنث أبضالاه لم يصلها بل بعضها يحماعة وبعض الشئ ليس بالشئ واختار شمس الأئمة انه يحنث لان آلا كثر حكم الكل والظاهر الاول وفدعلمن السبك الذى سبكناه وقوع الاتفاق على المسئلتين وسد بتخصيص قول مجدوا لله أعلم التنبيه على بطلان ذلك الزعم (قوليه ومن أنى مسعدا قدمسلى فيه) يعنى فاتته جماعته وصار بحيث يصلى الفرض منفردا فلا بأس أن يتطوع

تبعا لاضمنا وقال بعضهم لاية ضم الاختصاص القضاء بالواجب وهوالصميم وقوله (ومن أدرك من الطهسر ركعية) بعني من أدرك ركعة من الصلاة الرياعية ولميدرك الثلاث (لميصل تلك الصلاة بحماعة) مانفاق بين أصحابنا (وأدرك فضل الجماعة) أى صاريحوذا لثواب مسلاة صليت مالجاعة مالانفاق أنضا تعصمص قول محدمادراك فضل الجاءة غرمفسد وأحس عن ذلك مأنه انما خصيه ادفع ماعسىأن ينوهم على قوله في الجعة انمدرك الامام فى التشهد لس عدرك الحمعة فستها أربعا أن لابدرك فضيل الحاعة في هذه المسئلة لانه مدرك الافسل فكاأن ادراك الاقل حرمه ادراك الجعة يحرمه ادراك فضلة الجاعية فدفعهذا الوهم بتخصيصه بالذكر وقوله (ولهذا) تفريع على ذلك مألاتفاق والفالجامع اذا قال عبده حران صلى

الظهر بالجماعة فسبق ببعضها لم يحنث لانه لم يصل الكل بهم لا تفراده بالبعض ولوقال ان أدرك الصغير الظهر حنث قبل وان أدركهم فى النشهد لان المدرك لا خرالشى مدرك الثالثي فلما كان مدركا الجماعة بادراك ركعة كان مدركالثوابها قال (ومن أتى مسجدا فدصلى فيه الذا فاكتربة في مسجد بينه

⁽قوله لان النصوردف الوقت المهمل الخ) أقول وهوما بين الطاوع الى الزوال ومعنى كونه مهملاا نه ليس وقت الشيء من الصلوات الحس (قوله وفيه نظر لان مثل هذا يسمى تبعالا ضمنا) أقول قديم الثابت الضمنى لما يثبت تبعاولا يلزم أن يكون كل ضمنى جزأ وذلت ظاهر للنتسع

(فلابأس بان يتطوع قبل المكتوبة مايداله) من السنن الروا تبوغيرها (مادام (٣٤٣) في الوقت) أي في الوقت سعة وأمااذالم يكن

فلابأس مان يتطوع قبل المكتوبة مامداله مادام في الوقت) ومن ادماذا كان في الوقت سعة وان كان فسه ضيق تركه فيلهذافي غبرسنة الطهروالفحرلان لهماز بأدة منية فالعليه السلام في سنة الفحرصاو ما ولوطردتكم الخيل وقال فالاخرى منترك الاربع قبل الظهر لمتناه شفاعتى وقيل هداف الجيع لانه عليه السلام واظب عليها عندأ داء المكتو بات بجماعة ولاسنة دون المواظية والاولى أن لا يتركها فىالاحوال كلهالكونم امكالات الفرائض الااذاخاف فوت الوقت

قبل المكتوبة مابداله سنة أونافلة مادام ف الوقت سعة فان كان فيسه ضيق ولكن هو بحيث لا يخرج ثرك النطق ع (قسل هدا) أي ترك النطق عالضيق (في غيرسنة الفجر والظهر) أماهما فالايتر كهماما أمكنه أداءالفرض في الوقت بعدهمالزيادة وكادتهما (وقيل) بل (هذا) أي الترك عندضي الوقت (في الجسع)أى جسع السن وغيرها كاهوالموم السابق (لانه صلى الله عليه وسام واطب على السنن عنداداه المكتوبات بحماعة)لامنفرداوهذامنفرد (ولاسنة دون المواظبة) فلاتكون سنة في حقه هذا االسبك هوالمراد لانه لولم رده تعن كون المراد هذا أى عدم الترك في الكل عنسد ضيق الوقت فلم يناسب تعليله ولانه لم يبق بعسد اخراج الاول الاالتطر عقبسل العصر والعشاء وقد كان له أن يتركه ماوان لم يكن في الوقت ضيق وان صلاهما بجماعة اذليسنا بسنة راتبة فلا تظهر فاثدة قوله قدصلي فيه ويفسد المعنى أبضاا ذيفيد لايترك سنة المصر والعشاء عندضق الوقت والحاصل أن المنفرد لايترك السنن خلافالن قال لاسمنة الاعندأدا الفرض بجماعة لانه صلى الله عليه وسلم اغما واظب عليها كذلك بل الحقان سنستامطلقة كاهواختمار المصنف رجهالله لاطلاق المعنى المعقول من شرعيتها وهوة كميل الفراقض بجسبرا لخلل الذى عساه يقع فيها وقطع طمع الشيطان منه أن يوسوس له بترك الفرض ولتكون المنقدمة معينة على حصول الجعية في الفرض لقطع موادا الشواغل بها قبل الفرض فيدخل الفرض وقد توجهت النفس بخلاف مالوولى الفرض مآكان فيسهمن الشواغل بلاواسطة وعدم المواظبة الاكذاك وقع اتفاقا الاتفاق أنهصلي المعليه وسلم لم يكن يصلى الفرض الأكذلك هذا في حفنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات اذلاخلل ف صلاته ولاطمع (قوله والاول أن لا يتركها في الاحوال كلها) ظاهر في تصير الاقوال ثلاثة يتركها المنفرد عندضيق الوقت بحيث لا يخرج ولا يكرم يتركها الا سنة الفحر والظهر لابترك شأبعد كون الوقت افياولا كراهة فيمه والمراد بالاحوال كالها حال ضيق الوقت وسسعته والانفرادوا لحساعة وقد برادشموله السفر والاقامة أيضاف فسداختمار أحدالقولنفي السفرفان كشيرامن المشايخ على نفي الاستنان في السفر فلايصلي السنة فيموقيك بسليمالان ماذكرا من المعقول من شرعيتها مشترك بن المسافر والمقيم ولاضر رعلى المسافر فيسه اذعكنه أداؤهارا كياعلى مامرالكن ثدت عنان عسرأته سئل عن سنة الظهرفي السفر فقاللو كنت مسحالا تمت ولانا لانقول لايتنفل على الداية في السفر بل الكلام في ثبوت سنية المعهودة حتى بازمــه اساءة بالترك فهذا هو المنفى فان الشارع لماأسة طشطرالفرض عنه تخفيفا عليسه السفرفن الحال أن بطلب منه عرميت بازمه اساء ميتركه وأماا طدشان الذان ذكرهما المصنف فديث سنة الفحر أخرحه أوداودعن أي هريرة قال قال دسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان طرد تكم الليل وفيه الن سيلان عهمان مكسودة وبامسا كنسة ونون قال ابن القطان لاندرى أهوعسدر بهن سسيلان أوهو حابر بن سيلان وأيهما كان فاله عهول لايعرف لكنصر حالمندرى في عنصره عاعشه عسدالحق من أنه عدره وقال هكذا ماء مسمى في بعض طرف وقدر واءان المسكدرعن أبي هر يرة وفي عبد الرجن ن اسحق

الصحابة والتابعين ولان المنفردأ حوج اليه الافتقاره الى تكيل النواب ويؤدى الكامل الااذا خاف فوت الوقت فانه بسبيل من تركها

يبدأ بالمكنوبة لئلا فوته الفسرض عنوقته (قمل هــذا)أى قول محدلاً أس بأن ينطوع انماهو (في غيرسنة الطهروالفير)لأن النطوع قسمل العصر والعشاء منسدوب المسه والناس في خبرة من اتدانه وتركه فاذالابأس بالتطوع قبلهما وأماالتطوعقبل الفحر والظهرفا كدمن ذلك (لانالهمازادةمن مة قال صلى الله عليه وسلم صاوهما ولوطردتكم الخمل والام للنسدب مدلدسيل النأ كيدبقوله وانطردتكم الخسل (وقال صلى الله علمه وسلمن ترك الارسعقبل الظهرلم تناهشفاعتي) وهو وعسدعظم ودلالتهعلي وكادة الاربع أفسوى من الاول وهستذافول في الاسلام وشمس الأغمة السرخسي وصاحب المحط وقاضيخان والتمسر تاشي والحلواني (وقدلهذا)أي فول محداا بأس بأن يتطوع (فى الجيع لانه صلى الله علىه وسلم انحاواظب علها عند أداء المكتو ات بجماعة ولاسنة دون المواظمة) فأن صلى لاتكون سنة وانماتكون تطوعاوهو قول صدر الاسلام ومثله روى عنالحسن بنزيادوالكرخي قال المصنف (والاولى أن لايتركها)أى السنز الروانب (في الاحوال كلها) يعنى سوا صلى بالجاعة أومنفردا أومقيما أومسافرا هكذافعل الخلفاء الراشدون وكبار قوله (ومن انتهى الى الامام) ان أدركه (فى ركوعه فكبر) يعنى شكيرة الافتتاح وقيد بالركوع لانه اذا انتهى اليه وهوفا تم يكبرولم بركع معه (حتى رفع الامام رأسه) من الركوع ثمركم الهمدوك لتلك الركعة بالاجاع أمااذا انتهى الى القومة بعد الركوع لا بكون مدركا لتلك الركعة بالاجاع وأمااذا انتهى اليه وهود واكع فكبرولم يركع معه سواء كان متمكنا من الركوع أولم يكن وهومسئلة الكتاب (لايصيرمد ركالها) عند العلماء (خلافالزفر) (٤٤٣) وهوقول سفيان الثورى وابن أبى لهى وعبد اقه بن المبارك قالوا أدرك

(ومن انتهى الى الامام فى ركوعه فكير ووقف حتى رفع الإمام رأسه لا يصير مدر كالملك الركعة خلافا لرفر) هو يقول أدرك الامام في اله حكم القيام فصار كالوأدرك في حقيقة القيام ولناأن الشرط هوالمساركة في أفعال العسلاة ولم يوحد لافى القيام ولافى الركوع (ولوركع المقتدى قبل امامه فأدركه الامام فيه جاز) وقال زفر لا يجزئه لان ما أتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما ينسه عليه ولنا أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد كافى العارف الاول

المدنى أبوشيبة الواسطى أخرجه مسلم واستشهدبه المضارى ووثقه ابن معين وقال أبوحاتم الرازى لا يحتم موحدديثه حسسن وليس بقوى وفال معيى القطان سألت عنه بالمدينة فالمحمدو مقبل لانه كان قدريا فنفوه من المسدينة فأمار والمانه فلابأس بها وقال النفارى فسهمقارب الحديث وأماماذ كرمن حديث سنة الظهرفالله أعماريه ومحاوردف ركعتى الفجرةوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خيرمن ألدنياوما فها وفى العصم ينعن عائسة رضى الله عنهالم بكن الني صلى الله عليه وسلم على شي من النوافل أشد تعاهدامنه على ركعتى الفعر وأسلفناءنها فى النارى كان صلى الله عليه وسلم لايدع أربعاقب لالطهر وركعتين قبسل الفعر وأخرج عنهافى حسديث ولم يكن يدعهماأبدا وأخرج الطبراني في الاوسط عن وابوس بنأ بى طبيان عن أبيده أنه أرسل الى عائشة رضى الله عنها فسألها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلى ويدع ولكن لم أروترك الركعتين قبل صلاة الفيرفى سفر ولاحضر ولا معة ولاسقم وأسندأ بويعلى الى ابن عرسمه ترسول الله صلى الله عليه وسلم بقول لا تتركوا ركعتي الفعر فان فيها الرغائب (قوله فكبرو وقف حيرفع الامام رأسه) وكان يمكنه الركوع أولم يقف بل انحط فرفع الامام قبل ركوعه لايصرمدر كالهذهمع الامام وعندزفر يصرمدركاحتي كان لاحقاءنده فه منال كعة فيأتى بهاقب لقراغ الامام اذالواجب قضاء مافانه قبدل ولكنه لوصلا وبعد فراغه حاز وعندنا هومسبوق بهافلا بأقيبها الابعد فراغ الامامهو يقول أدرك فيساله حكم القيام وهوالركوع فانله عكه حتى لوشاركه فيسه صارمدر كاالركعة وبأتى بتكبيرات العيد فيه فصأر كالوادركه في عض القيام ولم يركع مع الامام حستى وفع فانه يكون مدر كالهااتفاقا حتى كان له أن يركع بعد الامام ويلحقه ولناأن الاقتداء متابعة وشركة فالصلى الله عليه وسلمانه اجعل الامام ليؤتم به فلا تختلف واعليه فاذا كبر فكبروا وفيسه واذاركع فادكعواا لحديث وفال صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأس حمارالخ فعلم أن الاقتداء منابعة على وجه المساركة ولم يتعقق من هذامشاركة لاف حقيقة القيام ولافي الركوع فلمدول معه الركعة اذلم يتحقق منه مسمى الاقتداه بعد ديخلاف من شارك في القيام مُ تخلف عن الركوع المحقق مسمى الاقتسداء منه بتعقق جزء مفهومه فلا بنتقض بعد إذاك بالتخلف لتعقق مسمى اللاحق في الشرع اتفاقا وهوبذاك والاانتني هذا ومدرك الامام في الركوع الاعتاج الى تكسرتين خسلافالبعضهم ولونوى مثلث التكسرة الواحدة الركوع لاالافتتاح جازولغت نيته (قوله وقال زُفر لا يجوز) فيعب أن يعيده في الركوع فان لم يعده لم تجره كالورفع رأسه من هذا الركوع قبل ركوع الامام ولناأن الشرط هوالمساركة فى جزمن الركن لانه ينطلق عليه اسمال كوع

الامام فماله حكم القدام الانالركوع يشبه القيام حقيقة لآنالقام بفارق القاعد في انتصاب الشق الاستقل وهومو حوفق الركوع وحسكالانه مأتى فسه ستكمرات التي دؤني بهافى حقيقة القياموهذا الدليل أعاسم اذائت أن ادرا كدفياله حكم القيام كادراكه فيحقمقة القيام وهوممنوع ولنأماتفتم أن الاقتداء شركة في أفعال الصلاة ولموجد فالقيام وه وظاهر ولا في الركوع وكونالركوع يشبه القيام حيكا غرمعترهنا لحدث انعرادا أدركت الأمام رأكعافركعت فبلأن يرفع رأسه فقد أدركت تلك الركعة وانرفع رأسه قبل أن وكع فاتنك تلك الركعة (ولوركم المقتدى قبل امامه فأدركم آلامام فيه جأز)فعله ذاك ولاتفسديه صلاته وانالم بعدالركوع (وقال زفرلاتحوز)أى الصلامان لم يعد الركوع (لانماأتي مه قسل الامام غيرمعتديه) لكونهمنهاعنه فالصلي الدعلموسلم انماحعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا

وقدوحد فيقع موقعه ويعتبر من حين المشاركة الركوع المقتدى فيه كأنه لم وجد فبله شئ وهذامنع لقوله إنه ساءعلى فاسدىل هوا بتداء وماقبله لغو كانه لم يوحد وقوله كافي الطرف الاول بعثي مالور كعمعه بث يجوز وبكره كذاهذا يجوزوبكره وهذالان الركوعة طرفان طرف الابتداءوهوالاول الانتهاء فكإصوت مع مخالفنيه في الاول كذاالثاني ويكره فيهماللنص الذي سموت ولوسعه وقبل وأدركه فهوعل هيذا الخلاف وعن أى حنيفة أنه لوسعد فيل رفع الامامين الركوع ثم أدركه الامام فيهالا يحزئه لاما قبل أوانه في حق الامام فكذا في حقه لانه تسعله ولوآطال الامام في السحود فرفع بدى فظن أنه سحد ْ مانية فسحد معه ان نوى به الاولى أولم تبكُّر المسه تبكون عن الاولى وكذا انَّ لثاسة والمتابعة ترجيحا للتابعة وتلغونية غيره للخالف وإن نوى الثانب لاغبر كانتء الثانب فانأدركه الامام فيهافهوعلى الخسلاف معزفر وعلى قياس ماروىءن أىحندفسة فبمن متعدقمل رفع الامام من الركوع بحب أن لا يحوز لانه سعد قب ل أوانه في حق الامام فكذا في حقه لانه تبعله وفي الخلاصة المقتدى آذا أثى مالر كوع والسحود فسأل الامام هذه على خسة أوحه إمّا أني مهما في لأأو بعده أوبالركو عمعه وسصدقيله أوبالركو عقيله وسصدمعه أوأتي بهماقيله وبدرك الامام في آخرالر كمات فانأتى الركوع والسحودقيل الامامفي كلهايج بعليه قضاء ركعة بلاقراء توبيتم صلانه واذاركع وحدقسله محت عليه قضاء وكعتن واذار كعرقيله وسعدمعه بقضي أربعا بلاقراءة وانركع بعد ألامام وسحديعده جازت صلاته انتهى وأنت اذاعمت أنمدرك أول صلاة الامام لاحق وهو يقضي شدل فراغ الامام فغر الصورة الاولى فاتنه الركعة الاولى فركوعه وسحوده في الثانية فضياه عن الاولى وفىالثالثة عن الثانية وفى الرابعة عن الثالثة ويقضى بعد الامام ركعة بلاقراءة لائه لاحق وفى الثانية تلقعق سحدتاه فيالثانمة وكوعه فيالاولى لانه كانمعتبرا ويلغوركوءه فيالثانية لوقوعه عقيب ركوعه الاول بلاسعود بفي علىه ركعة ثمر كوعه في الشالثة مع الامام معتبرو يلتحق به مصوده في دايعية الامام عليه الثانية والرابعة فيقضى ركعتين وقضاء الاربيع فى الثالث ظاهر ﴿ تَمُّــة ﴾. فيما يتابيع الامأم فيهومالا اذارفع المقتدى وأسهمن الركوع فبل ألآمام بنبغي أن يعودولايص صود ولورفع الآمام من الركوع قبل أن يقول المقتدى سبعان ربى العظيم ثلاثا الصحيرانه يتابعه ولوأدركه فيالركوع بسبع ويترك الثناء وفي صلاة العبد أتي مالة كميرات في الركوع ولوقام الى الثالثة قبلأن يتمالمأموم التشهديتمه وانتم يتم وقام جاذ وفى القعدة الثانية اذاسم أوتسكلم الامام وهو فىالتشهديمه ولوساق لأن يفرغ من الصلاة أوالدعاء يسلمعه ولوأحدث قبل أن فرغ من التشهد لامترلانه لاسق بعدحدث الامام عدافي الصلاة مل مفسدذلك الحزموسة بعدسلامه وكلامه ولوسلم قبل ألامام وتأخرالامام حتى طلعت الشمس فسدت صلاته وحدمو سابعه في القنوت وقدمنا مالوترك الأمام الفنوت في ماب الوترأنه ان أمكنه أن يفنت ويدرك الركوع قنت والاتابع وفي تظم الزندويستي خسة ادالم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العسدو القسعدة الاولى وسعدة التلاوة اذا تلافى الصلاة والسحدأ وسهاواليسصد وأربعة اذافعلها الامام لانفعلها المقتدى اذازاد سعدة مثلا فى تكسرات العيدما يخرج به عن أقوال العماية وسمع التكسرات من الامام لا المؤذن على مالذكره في صلاة العيد وخامسة في تكبيرا لحنازة أوقام الى الخامسة ساهياً وسنذ كرماذا يصنع المقندي في هذه في باب السهو ان شاء الله تعالى وتسعة اذالم يفعلها الامام يفعلها القوم اذالم رفع مديه في الافتتاح واذا لم ينن ما دام في الفاتحة وان كان في السورة فكذا عندا في وسف خلافا لحَدُوقد عرف أنه اذا أدركم فيجهرالفراءة لايثني واذالم يكبرللا نتقال أولم يسبم في الركوع والسعود واذالم يسمع أولم يقرأ النشهد واذالم يسلم الامام يسلم القوم وتقدم أنهاذا أحدث لأيسلون يخلاف مااذا تكلم لماقد منامن أنه بالدث كمافرغمن بيان أحكام الاداء وما يتعلق به وهو الاصل شرع في بيان أحكام القضاء وهوا خلف عنه (ومن فا تنه صلاة) أوفق ما على الموجب عليه قضاؤها اذاذ كرها وقد مهاعلى فرص الوقت والاصل أن الترتيب بن الفوائت وفرض الوقت مستحق عندنا و قال الشافعي هو مستحب فلا يجب عليه تقديم الفائتة على الوقتية (لان كل فرض أصل شفسه فلا يكون شرط الغيم الاستمافاة وفوض الايمان فاله أصل الفروض وهو شرط لسائر العبادات والصوم فاته فرض مستقل وهو شرط الاعتكاف الواجب الانفاق وأحسب بأن الاصل أن الشئاذ اكان مقصود ابنفسه لا يكون شرط الغيره في على من المنافاة الااذادل الدليل على كونه شرط العبون وأحسب بأن الاصل ان الشئاذ اكان مقصود المنافقة المائمة تعلى قال في يعمل من الصالحات وهوم ومن فان الاحوال شروط وقال الغيره في على من المنافقة بنافق من المنافقة الان المنافقة بالمنافقة بالمنا

لأبكون حجة لاسمافي افادة

الفرمشة لايقال بدلعلي

ذاك مدلالته لانها اوحب

على المفذور فعلى غيره أولى

لان ذلك انمايستقيمأن

لوكان فضاء الفائنة عقوبة

المعذورذاك استعقاق غبره

وهوالعاصي ألثانىأنه خبر

واحدلابعارض المشهور

فأن الجوازئيت به كازالت

الشمس منسلا فلوكان

الترنب فرضاعارويتم

بطل ماثبت بالمسهور

الشالثأنيكم علتهبها

الحسديث ولمتعسلوا يخبر

﴿ بابقضاء الفوائت ﴾

(ومن فاتته صلاة فضاها اذاذكرها وقدمها على فرض الوقت) والاصل فيه أن التربيب بين الفواثت وفرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي مستحب لان كل فرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي مستحب لان كل فرض الامام فليصل التي هوفيها ثمليصل ولناقوله عليه المام فليصل التي هوفيها ثمليصل التي ذكرها شمليعد الني صلى مع الامام

تفسد من صلاتهم محله فينتني محل السلام واذا نسى تكبيرالتشريق وفرع وسلى الكافر بجماعة حكم باسلامه ومنفردا لالان الجاعة من خصوصات صلاقد فناووجود اللازم المساوى يستلزم الملزوم المعين ولا يحكم باسلامه بحج ولا صوم مضان وفى كون الصلاة بجماعة من الخصوصيات نظر

وباب قضاء الفوائث

(قوله لان كلفرض أصل بنفسه فلا يكون شرطالغيره) هذا هوالاصل الاما أخرجه عنسه دليل كافى الاي ان أعظم الاصول وهو شرط لكل العبادات وكذا الظهر بعسرفة تقديها شرط العصرف وقت الظهر بما الدليل على شوت ذلك ولناما أخرج الدارفطني ثم البيه في عن اسمعيل بن ابراهم الترجماني عن سعيد بن عبد الرحن الجمعي عن عبيدا لله عن افع عن ابن عروض الله عنه ما الامام ورواه نسى صلاة فل يذكرها الاوهوم ع الامام فله تم صلاته فاذا فرغ من صلاته فل عد التي صلاهام عالا مام ورواه مالك عن افع عن ابن عرم وقوفا و صحح الدارفطني وأبو زرعة وغيرهما وقف واختلفوا في نسبة الحطا

الفاتحة وهماخبروا حدفكان تناقضا الرابع أن الترتيب سقط بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت وشرائط في الصلاة لاتسقط بشيء من ذلك كالطهارة واستقبال القبلة والجواب عن الاول أن قضاء الصلاة رحة والنبي صلى الله عليه وسلم وصوف بالرأفة بالمؤمنين ومن رأفته أن يوجب على الفرط ما يتداوك به تفريطه بقريق الاولى وعن الشانى بانا ما أبطلن ابه العمل بالمشهور بل أخرناه علا بالحديث الاتخراجية بالما الماريخ بالمومشهور بالمومشهور بالمومشهور المديث المواحدة الما يتعربوا واحد بالمومشهور

﴿ بابقضاء الفوائت ﴾

(قوله وفيه بحث من أوجه الاول أنه متر وله الظاهر الخ) أفول أنت خير بأنه ليس متروله الظاهر بلسا حست عن العامد (قوله وشرائط الصلاة لاتسقط بشئ من ذلك كالطهارة واستقبال القبلة) أفول فيه بحث (قوله والجواب عن الاول ان قضاء الصلاة رجة الى قوله بطريق الاولى) أفول نعراً فته صلى الله عليه وسلم عامة المؤمن ولكن لانسلم مساواة المطبيع والعاصى فيها فضل لاعن زيادة الرأفة للعماصي حتى تثبت الاولوية التى ذكرها (قوله وعن الثاني بأناما أبطلنا بالمشهور الى قوله من اهمال العمل بعنبر الواحد أصلاالخ) أقول لا يلزم اهمال الغبراذ اقلنا بنا ثيم من اشتغل بالوقسة قبل قضاء الفائنة مع صعتها كافي الفائعة مناقب هل يخرج الجواب عنده على سينقله من المسوط

فرفعه فنهم من نسبه الحسعيد بن عبد الرجن ومنهم من نسبه الحالترجاني ولايخني أن الرفع زيادة والزيادةمن التقةمقبولة وهماثقتان قالماينمعن فيالترجماني لابأسيه وكذاقال أبوداودوأحسد واذاؤني النمعسن سعيدا وذكرالذهبي في منزانة توثيقيه عن جاعة والكان قديهم فان قلت لايقاوم مالكا فالحوابأن الخنارفي تعارض الوقف والرفع ليس كون الاعتبارالا كثرولالاحفظ وانكانت بالالرافع بعد كونه ثقة وهذالان الترجيم بذاك هوعند تمارض المرويين ولاثعارض في ذلك لظهو وأنااراوي قديقف لحدث وقدرنعه وأغيام بتسائعاني الصصن من قوله صلى الله علمه وسلمن نامعن صلاةأ ونسيها فليصلها اذاذ كرهالا كفارة لهيا الاذلك لان غاية ما يفيسده وجوب الاداء النذكر لافسادا لوقسة فمه يخلاف ماغسك ملكن علمه أن مقال وحوب الاعادة المفادفيه لاستلزم كونه الفسادا باأسلفناه من وحوب اعادة المسؤداة مع كراهية التعريج سلناه لكن فساد الوقسية بهيذا بعد تسليم حبيت معارض بصمتها بالفاطع الدال على أنه وقتها ولازمه الشرعي العدة فسه ولازم القطعي قطعي والجواب أنهمتوقف على قطعيسة اللزوم وقطعية لزوم الصعة فسسماغ اهوعنسداستيفاء شروطه الثابنة شرعا وقد ثبت اشتراط تقديم الف ائتة بهذا النص فيتوقف قطعية لزوم العدة فيه على تقسديمها لكن بق شئ وهوأنه اثبات شرط للقطوع به يظني وقد التزمسه في النهساية في جواب السؤال القائل ماعلتم بخبرالفاقحة مثل ماعلم جغبرالترتيب حيث قلتم بفساد الصلاة عندترك الترتيب لاعند ترك الفاتحة فأجاب بأن وجوب الترتيب لزيادة شرط ف حوازالص الاة وتعين الفاتحة زيادة ركن فيها فحازأن شت الشرط لانه أحط يخمير الواحمد ولايثت بهالركن انتهى ولا يخسق أن اثبات شرط للطلق في الصحة من عن الزيادة بخرالوا حد على القاطع المطلق لانه تقسد للطلق في الصحة به على ما لا يخفي على من له أدنى تأمَّل في الاصول فلا يحبُّون وعن هذا والله أعلم عدل عنسه بعدد كرم في النهامة ألى جواب آخرجعله الاصم فقال أونقول وهوالا سممن الحواب لوقلنا بتعيين الفاتحة على وجه تفسد بتركها بلزم حغ المكتاب آلذى يقتضي الجواز مومه أوهوا طلاق قوله تعالى فأفرؤا ماتيسرمن القرآن وهولا يجوز كأقلنا بحواذ الوقسة معتذكر الفاتنة عندضيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا وأمالوقلنا وجوب الترنيب عندسعة الوقت على وجه بلزم فسادالوقسة لايلزم تسمزال كناب مانلير بل كان عد البهمالان مذلك بتأخر باثلت الكتاب ولاسطل وكان فه ولاه التأخر مدون هذاوهذا عين نظير من صلى المغرب في طريق المزدلفة يؤمم بالاعادة خلافالاني بوسف فاول يعددني طلع الفدولا يؤمر بالاعادة كى لا يازم نسخ الكتاب بخبرالواحدانتهي ولايخني علىمتأمل أن المانع وهو تقديم الخبرعلي القاطع كاهوقائم عندضيق الوقت كذاك هوعندسعته فانالقاطع اقتضى العصة مطلقافاذا ألزمت التأخير كذلك كان عين تقديم النلني عليه أم يتحقق العلمهما عن وقدم الفائنة بناء على اختساره وليس الكلام في هذا بل ان تعين وقدم الفائنة عندسعة الوقت على وجه تفسد الوقسة لوقدمت هل هوالجع بين الدليلين بل هذا تقديم الظني عيناعند معارضته القاطع في محمة الوقسة في ذلك الوقت وقوله انه عن تطرمن صلى المغرب الخ قد ينظر في الحكم هناك وجوب الاعادة عزدلفة الى الفحر فاذال بعدحتي طلع تقررالما تم بترك مقتضى عبرالواحد منغبر حكم بفساد المغرب ولزوم قضائها والحكم هنافساد الوقسة ولزوم قضائها ومذلك مقع التقديم الممتنع هذا كله بعد ثبوت ذاك القاطع ومعرفة شخصه ولم يعينوه والاجاع منتف اذمال وأصحابنالم يقولوآ بعضة الوقسة اذاف دمت مطلقا فلااجاع وعكن كونه حديث امامة جربريل حيث فال الوقت ماين هذين الوقتين بناءعلى أنهمتوا ترأومشه وروحكه حكم المتواثر في تقييد مطلق الكتاب به وحينئذ فقتضى الدليل وحوب تقديم الفائشة دون فسادالوقتية لولم تقدم فانلى فعل أثم لترك مفتضى خسير الواحد كترك الفانحة سواءودعوي من ادعى أن خبرالترتيب مشهور مردوديان الحلاف في رفعه بين

تلقته الائمة بالقبول فانهم أجعواعلى وجوب القضاء الثابت وعن الشالث بأن العسل بخسبر الفائحة على وجه بلزم فساد العسلاة بتركها يوجب نسخ قوله تعالى فاقر قراما تيسر من القرآن وذلك لا يجوز كانقدم يخلاف صورة النزاع فان فيها العمل بالكتاب والخبر جيعا وذلا لان قوله تعالى أقم العسلاة الدلوك الشمس يدل على أن هذا الوقت وقت الظهر ولا يتعرض لتقديم الفائنة عليه لا بنى ولا أثبات وخبر الترتيب يدل على التقديم (م ي س) فعلنا بهما وعن الرابع بان وقت النسيان ليس يوقت الفائنة لان وقتها وقت التذكر

(ولوخاف فوت الوقت بقدم الوقتية عُرِيقضها) لان الترتيب يسقط بضيق الوقت وكذا بالنسسان وكثرة الفوائت كى لا يؤدى الى تفويت الوقسة ولوقدم الفائنة حازلان النهى عن تقدعه المعنى في غيرها بخلاف ما اذا كان فى الوقت سعة وقدم الوقسة حيث لا يجوز لانه أداها قبل وقع الثابت بالحديث

المحدثين ابت فضلاءن شهرته ألاترى أن المذهب تقديم الوقسة عندضي في الوقت فاو كان مشهورا عندهم لقدموا الف ائنة مطلقا لحواز تقييدالكناب فضلاعن غيره بالخيرا لمشهور فيكون اطلاق جواز الوقسة في كل الوقت مقيدابعدم الفائنة لكن هذا احداث قول الثلان الثابت قائلات قائل بالاستعباب وقائل بالوحوب على الوحه الذى تقدم فجعله الوجوب على ماذكرنا احداث فول مالث وهو الايجوزفاذ المتنع اعمال ظاهرهمن الوجوب لزم حله على الندب ونفس الامتناع للاحداث هوالقرينة الصارفة الى الندب فظهر بهذا البحث أولو مة فول الشافعي وغيره من القائلين الاستعباب وهومعل فعله صلى الله عليه وسلم الترتيب في القضاء وم الخند قالان مجرد الفعل لايستازم كونه المتعين لحواز كونه الاولى (قُولِه كَىلايزُدَى الى تَفُوبِت الوقيمة) تعليل السقوط بضيق الوقت وكثرة الفوائت وأما بالنسيان فظاهر لان الخبرانما أوجب الترتيب عند التذكر ثم تفسيرضيق الوقت أن يكون الباقى لا يسع الوقسة والفائنة ولا بناط بمجرد غلبة الطن بل بالواقع فالوظن ضيقه فصلى الوقتية ثم ظهر أنه كان فيه سعة بطلت ثم ينظران ظنأن الباقى صارلا يسعهما فأعاد الوقسة تمظهر أيضاخلافه بطلت أيضاثم يتظر أيضا كذلك وكذلك الى أن يظهر بعد اعادة من الاعادات ضيقه صادقاف ويدالوقسة ثم يصلى الف اثنة وان ظهر بعد اعادته أنه يسعهما صلى الفائنة ثم الوقتية ولوصلى الوقتية ثم رقى من الوقت فصل فصلى الفائنة فخر ج الوقت قبل أن يقعد قدر النشهد حكم بجوان الوقتية لتبين ضيق الوقت ويعتبر ضيق الوقت عند الشروع حتى لوشرع في الوقنية مع تذكر الفائنة وأطال حتى ضاق لا يحوز الاأن يقطعها ثم يشرع فيها ولوشرع ناسيا والمسئلة بحالهافنذ كرعندض يقه جازت ولوتعددت الفوائت لانحيث يستقط الترتيب والوفت يستع بعضها لاالكل لايجوزالوقتية حتى بصلى ذاك وقيل عندأني حنيف أيجوز لانه ليس الصرف الى هذا ألبعض أولى منسه الا خر (قول دولوقدم الفائنسة جاذ) بعنى بصم لاأنه يحسل له ذلك كالواشت على بالنافلة عندضية الوقت يكون آعما بتفويت الفرض جاويح كربعه م (قوله لعني في غيرها) أي غير الفائدة وهو كون الاشسنغال بهايفوت الوقتية وهدذا بوجب كونه عاصسا في ذلك أماهي في نفسه افلامعصية ف ذاتها هـذا وما أمكن مراعاة حال الآداء في القضاء راعي فن ذلك الجهر والاخضاء فان أم في الحهـر مة وحب الجهرانف فاوان انفرد في قضائها ففيه خسلاف المايخ وقدمها المنف واختار وجوب الاخفاء وقدمناأن الاولى خلافه وتقدم الوجهمن الجانبين وفى النهاية فى باب كفارة الاحرام من كتاب الحج من ترك شيامن الصاوات في أيام التشريق بقضها بالنكبيرات الى آخراً بام التشريق (قوله قبل وفتها الثابت بالحديث) بعنى قوله صلى الله عليه وسلمن نام عن صلاة أونسيها فليصلها و تقدم أفاد أن وقت النذ كروقت الفائشة ومن ضرو رنه أن لأ مكون وتمالا وقسة فيكون أداء الوقسة فيسه قبل وقتما الثابت

وهوناس وأتماضين الوقت فليكن متناول الحديث لان جعلقضاء الفائسة شرط جواز أداءالوقتمة انماهو لتدارك الفائتة وايس من الحكمة تداركها بنفوات مثلهافلم يكنشرطاءنسد ضـ مق الوقت وأما كثرة الفوائت فانها في معدى ضيق الوقت لأن الاشتغال سامع كمثرتها بفضيالي تفويت الوقتية الثاشة بالكتاب مخبرالواحدوقد ظهر مماذكر ناقوله (ولو خاف فوت الوقت بقدم الوقنسة) وقوله (ولوقدم الفائشة جاز اي جازفعله (هدفا)وهوتقديمالفائنة (لانالنهى عنتقدهها لْعَيْ فِي عُرها) أرادالنهي الذى يستفاد منالام المسوط فقال لويدأ بالفاثتة أجزأ بخسلاف الاول فأن هناك هومأمور بالبداءة بالفائتية ولويد أيفسرض الوقت لم يحر والأن النهي عن البداءة بفرض الوقت هناك لمعنىفىءسها ألاترى أنه أن يبدأ بالنطوع لانعدام الموحب للنهي فنع

الجوازلهــذاوههناالنهىعن البداءة بالفائنة ليسلعنى في عينها بل لما يهمن تفويت فرض الوقت الاترى بالحديث أنه ينهى عن الاشتغال بالتطوع أيض الوجود ذلك المعنى الموجب النهى والنهى منى مالم يكن لمعنى في عين المنهى عنه لا عنع جوازه وقول بحلاف صورة النزاع فان فيها العمل بالكتاب والخبرجيع الى قوله فعلنا بهما) أقول مقتضى نص الكتاب أن نحوز الوقسة في وقت

الدلوك مطلقا ومقتضى اللبرأن لا يجوز عندالدلوك قبل قضاء الفائنة وطاهرا نه نسم فانه تقييد الطلق

(ولوفاتنه صلوات رتبها في القضاء كاوجبت في الاصل) لان النبي عليه السلام شغل عن أدبع صلوات يوم اللندق فقضا هن مرتبائم قال صلوا كارأ يتموني أصلي

بالحديث وانكان وقنها بالقاطع فيكون اهدار الاحدالدليلين من غرملي وهذام بي على امتناع كوفه وفتاللوقنية اذجعل وقتاالفا تنة وهوغ يرلازم اذلامانع من اعتبار مشرعا وقتالهما يحيث يصيح كلمنهما فيسه كالصاوات من الفريضة والمنذورة والنافلة غيرانه نصعلى غيرالمعاوم من كون وقت النذكر بعدانقضاء وقتهاوقتهاحتي مكون الاداءفي خالساعن الاثملغرض كون التأخسر للنوم والنسسيان ولاحاجة الىذكرماه ومعاومهن أن الوقت الوقتية أيضانع لوعالوا انفراد الفائنة بالوقت بقوله فى الحديث لاكفارة لهاالاذاك لامكن وحبنئذ ببق فيه ماقلناه في قواهم ان في تقديم الفائنة عملا بالدليلين (قهله تم قال صلوا كارأ يتموني أصلي) ليسمن تمام ما انصل به بل هو حديث آخر فهو استدلال بمجموع فعسله الترتيب بين الاربع وأمره مالصلاة على الوجسه الذي فعسل فلزم الترتيب ولوقاله بالواو لكان أقل ايهاماولا يخفى أن الديث الثاني ليس على صرافة ظاهره من ايجاب كل ماوقع عليه وفريتهم من صلاته فانها وقعث على ماهومن السسن والاكداب وليست واجبة فهوعلى النسدب ان اعتبرت هذه المرادة أوعلى الايعباب ان اعتبرت غيرها وعلى كل حال لايفيد المطاوب أماعلى التقدير الاول قطاهر وكذاعلى الثانى لانهفرع ثبوت الوجوب بغيره لان كون هذا الترتيب واحباعين النزاع وصاوالى آخره ايجاب فعل الواجبات على الوجه الذي رأ ومفعلها فلا يقدم السعود على الركوع ولا يقرأ في غيرالقيام وحاصله على هذاالتقدير تعيين الكيفيات الواجية أن تغيروذ التفرع ببوت الوجوب أولاوغا ية مأيد فع به هذاأن بقال هومفيدو جوب كل ماوقع عليه الرؤية الاماقام الدليل فيسه على خلافه من كونه سنة أوأديا وحينتذيقال الترتيب من المستفى لما قسدمنامن استلزام تقديم الطنى على القاطع بتقدير ماذهبوااليه ثم الجَسْدِيثَ الثاني هُوذِيلَ حديث مالكُ ن الحورث في الخارى وتقددم وأما الأول فأخرجه الترمذي والنسائى عن أى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود قال ان المشركين شغاوارسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صاوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ماشا الله فأحر بالالافأذن ثم أعام فصلى الطهر ثم أعام فصلى العصر ثمأ قام فصلى المغرب ثمأ قام فصلى العشاء قال الترمذى لدس ماسناده مأس الاأن أ ماعسدة لم يسمع من أبيه بعني فهومنقطع وقول الشيخ محى الدين النووى في الدلاصة لميدرك أباه مخالف لقول أي داود توفى ولواده أبي عبيدة سبع سنين و رواه النسائي في سننه عن الخدرى حسسنا وم الخندق عن الطهر والعصروالمغرب والعشامحتي كفيناذلك فأزل الله تعالى وكفي الله المؤمنين القتال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلفا مربلالافا عام فصلى الظهركاكان بصليها قبلذاك ثما قام فصلى العصركاكان بصليها قبل ذاك مُ أَقَامُ مَسْلَى المَعْرِبِ كَمَا كَانْ يَصَلِّيهِ اقْبِلَ دَالْ مُ أَقَامُ فَصَلَّى الْعَشَّاءُ كَا كَانْ يَصَلِّيهَا قِسِلَ ذَاكُ قَبِلُ أَنْ بنزل فرجالاأوركبافا ورواءان حبان في صحصه في النوع الرابع والشدلا تين ولم يذكر فيه العشاء لانها كانت في وقته اوذ كرها في الرواية الاخرى ما عنبار أنها تأخرت عن وفتها المعناد وأخر حد البرارعن مأبر انعب دانته أنهصل المعلب وسلم شغل وما فنسدق عن صلاة الطهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهبت سياعة من الليل فأص بلا لافأذن وأقام فصلى الظهرثم أص ه فأذن وأقام فصلى العصر ثم أص ه فأذنوأ قام فصلى الغرب ثم أمره فأذن وأقام فصلى العشاء ثم قال ماعلى ظهر الارض قوميذ كرون الله ف هذه الساعة غيركم وفيه عبدالكزيم نأى الخارق مضعف وفي الباب حديث العصص أن عرن الخطاب جاء وما الحندق فعسل بسب كفارفر بش وقال مارسول اللهما كدف أصلى العصر حتى كادت ألشمس أن تغيب فقال صلى الله عليه وسلم فوالله ماصليتها فنزلنا الى بطعان فتوضأ صلى الله عليه وسلم وتوضأنا فصلى صلى الله عليه وسلم العصر بعدماغر بت الشمس تمصلى بعدها المغرب ولا يعارضه ما انفرد به

قال (ولوفانته صاوات رتمها فىالقضاء) همذه المسئلة لسان أن المترتس كا أنه فرض سالوقتمة والفائتة فكذابن الفوائت نفسها فاذافاته صاوات رتهافي القضاء كاوحبت في الاصل لانالنى صلى الله علمه وسلم شغلءن أربع صاوات بوم الخنسدق أى يوم حفره فقضاهن مرتمائم قال صاوا كارأيتموني أمسلي أمي بالتشبيه مطلقاوالكامل منه مايقع على كه وكيفه فدل على أن الاداء وصف الترتيب شرط واغالميقل كاصلتالسر

وقوله (الاآن تزيدالفواتت على ست صاوات) استشامن قوله رتبها في الفضاء ومعناه الأن تصع الفواتت ستاوا خناف الشارحون في تأويل كلامه لان ظاهره لا يفيده فنا المعنى لاستدعائه أن تبكون الفوائت سيعالانه ذكر الفوائت بلفظ الجمع والزائد غير المربعليه والمربع يعلم المست في صبحافقال صاحب النهامة المراد من الصاوات أوفاتها فان فوت الصلاة السابعة السيم المربعة المربعة والمربعة و

مقال أصل ذلك القضاء

بالاغساء وقدثت أنءلما

ردى الله عنده أغى عليه

أفلمنوم ولسلة فقضى

الصلوات وعمار بن اسر

أغى عليمه نوما وليملة

فقضاهن وعبدالله نءر

أغى عليه أكترمن وم

ولدلة فلم يقضهن فدل على

أنالتكرارمعتب وقولة

(ولواجمعت الفيوائت

القدعة والحديثة) صورته

رجل ترك صلاة شهرسفها ومجانة ثمندم على ماصنع

واشتغل باداءالصاوات في

تلك الفوائت ترك صاوات

دونست وصلى صللة

أخرى وهوذا كرلهـذه

(الاأن تزيدالفوائت على ست صاوات) لان الفوائت قسد كثرت (فيسقط الترتيب فيما بن الفوائت) انفسها كاسقط بنها و بين الوقتية وحدال كثرة أن تصيرالفوائت ستاخروج وقت الصلاة السلاسة وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير وهو قوله (وان فاتشه أكثر من صلاة بوم وليلة أجزأ فه التي بدأيما) لانه اذا زاد على يوم وليلة تصيرستا وعن محدرجه ما الله أنه اعتبرد خول وقت السادسة والاول هو الصيم لان الكثرة بالدخول في حدالت كرار وذلك في الاول ولواجمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجود الوقت مع تذكر الحديثة قبل تجود الوقت مع تذكر الحديثة المكثرة الفوائت وقبل لانجو ذو يجعل الماضي

مسلمى قوله نم المشرك الغرب والعشاء ولا ما انفرده عن النمسعود حدس المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم شغاونا عن السه على الله على الله عليه وسلم شغاونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى احرت الشمس أواصفرت فقال صلى الله عليه وقبو رهم فارا اله الصلاة الوسطى صلاة العصر من فرا أحد المعتملة أنه صلى العصرة بدل لوحوب حل الاول على ارادة بين وقت المغرب والعشاء وهو أحد يحتمله المنه أنه صلى العصرة بدل المغرب والمفاد بالشاف ان الحسيمة من المعتملة المعتملة المعتملة المنه أنه صلاها الذذالة وفد تظافرت رواية العصمة من مع ما قبلها أن صلانه صلى الله عليه وسلم كانت بعد المغروب وكذا العماد وفد أنه العماد وفرا المعاد بين السابغة من أنه صلاها بعد ما فروب وكذا العماد وذهاب ما شاه الله من المعتملة المعتملة وبعضها في صحيح المن عبد المعاد بين المعاد وقت العماد ولا ينزم كون الفوائت المعاد وقت العماد وقت العماد والفوائت والماد والما

المتروكة الحديثة قال بعض المتأخر بن من مشايخنا نحوز هذه الصاوات الكثرة الفوائت والاشتغال بالحديثة ليس أن باولى من الاشتغال بالكل بفوت الوقتية عن وقتها قال في النهاية وعليه الفتوى (وقال بعضهم لا يجوز و يجعل الماضى

قال المصنف (الأأن تريدالفوائت على ست صلوات) أقول قال ابن الهمام استثناه من قوله رتبها في القضاء ولا يستازم كون الفوائت سبعا لان ما به الزيادة الاوقات على ست صلوائت زادت وان لم تمكن فائتة اله وفيه بحث فائه نظيرة ولنا زاد الدين على ستة دواهم (قوله وردّ بأنه يستدى زيادة الاوقات على ست صلوات الخز) أقول والظاهر أن الكلام على الفلب أى الا أن تريد الصلوات المفروضة على ست فوائت وهذا معنى صبح لاغبار عليه والقلب في معتبر من البلاغة سماء ندصا حب المفتاح (قوله وذلك اغما يكون بدخول وقته الان الزائد فائت في أقوله والحق أن يقدر مضافان وتقديره الاأن تريد أوقات الفوائت على أوقات الفوائت الست وقت صلاة أخرى (قوله و يجوز أن يقال أصل ذلك القضاء ليس وقت الفائد وعبد الله بنعمر أغى عليه أكثر من يوم والماة فلم يقضهن فدل على أن المتكر ارمعتبر) أقول فيه متأمل

أنسلغ الاوقات المتخللة ستمامذ فانتسه الفائنة وانأدى مابعده افيأوقاتها وقيل يعتبرأن سلغ الفوائت ستاولو كانت متفرقة وغرة الخلاف تظهر فمن ترك ثلاث صاوات مسلا الظهرمن يوم والعصر من وم والمغرب من وم فعلى الاول يسقط الترنب يعني بين المتر وكات وعلى الثاني لالان الفو أثب بنفسها يعتبرأن سلع ستاو مثل هذاماذ كره في المصفى في وحد ماقتصارصاحب المنظومة على نقل الخلاف بين منيفة وصاحبيه فعمااذا ترك ظهرا وعصرامن ومن دون أن يذكره في ثلاثة فصاعدا قال الخلاف فمااذا كانت ثلاثة فعند بعضهم يسقط الترتب لائما بين الفوائت ويدعلى ست ومنهمن أوجبه لان المعتسيركون الفوائت بنفسها ستايعني فلكاختلفوا في شوت الخلاف بينهم في الزائد على الصلاتين اقتصرف المنظومة على نقل الخلاف فيهما ولايخفى على من علم ذهب أي حنيفة من أن الوقسة المؤدّاة معتذ كرالفائنة تفسد فسادام وقوفا الىأن يصلى كالخس وفسات فان لم يعد شأمنها حتى دخل وقت السادسة صارت كلها صحصة ولا يخفى أنه لابتصر رعلى قوله كون التخللات ست فوائت لانه مع دخول وقتها اثنت العصة فلا يتعقى فائتناسوى المتروكة اذذاك والمسقط هوست فوائت لامجزد أوقات لآفوائت فهافانه لامعنى له اذالسقوط بكثرة الفوائت كى لايؤتى التزام الاشتغال بأدائها الى تفويت الوقتية فيعرد الاوقات الدفوا ئت لاأثرله فلاوحه لاعتماره فان قلت اغماذ كرمن وأبت في تصوير همذه اله اذاصلي السادسةمن المؤديات وهي سابعة المتروكة صارت الخسصيحة ولمعكموا بالصدة على قوله بحر ددخول وفتها فالحوابأنه يجب كون همذامنهم انفاقما لان الظاهر أنه يؤدى السادسة في وفتها لا بعدخر وجه فأفه أداؤها مقام دخول وقته الماسنذكر من أن تعلسله لععة الحس يقطع ثبوت الععة بحرد دخول الوقت أداها أولاوعلى هدا الحسان محكم على الخلاف الذكور مانط التحقيق أن خلاف المشابح للاث اغماه وفي الحكم أن عدم وحوب الترسيه و بالانفاق بين الثلائة أوعلي الحسلاف كافي الننتين بشداء كاغفقه يذكرا لمسئلة بشعهاويه يتين منى الخلاف على وسيه الصعة اذقد صرناالها احرازالفائدتهافانهامهمة ولهذكرهافي الهداية وحهقولهمافيها الحاق ناسي الترتب بين الصلاتين الفائتنسين شاسي الفائنة فيسقط الترتيب وهوأ لحقه يئاسي التعيسين وهومن فانته صلاة لم يدرماهي ولم يقع تحر مه على شي يعيد صلاة يوم وليسان بجامع تحقق طريق يخرج بماعن العهدة بيقسين فيجب ساوكهاوهذا الوحمه يصرح بالحاب الترتب في القضاء عنده فيحب الطريق التي بعينها لا كاقسل انه عنده فلاخلاف منهم مصورة قضاء الصلاتين عنده أن يصلى الفلهر ثم العصر تم الظهر فأن كان المتروك أولاهوالظهر فالظهرالاخبرة نقع نفلاوان كانهوالعصرفالظهرالاولى تقع نفيلا وكايجوزأن يبدأ بالظهر يجوزأن ببدأ بالعصرفيصلي العصر ثمالظهر ثمالهصر ولوكانت الفوائت ثلا ماظهرمن يوم وعصرمن ومومغ ربمن وم ولايدرى ترتيها ولمبقع تحريه على شئ مل الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب غالظهر غالعصرغ الطهرسيع ماوات لان كالمن الشيلاث يحتمل كونها أولى أوأخيرة أو متوسيطة تعيى وتسيعاالنيابت في الخارج ست النداخيل لان توسط الظهر يصيدق في الحيادج أمامع تقدم العصرأ والمغرب فلامكون كل قسما رأسه وكذاهما فرجواسطة كل واحدة يبقى الثابت الظهر ثمالعصر ثمالمغرب أوالظهر ثمالمغرب ثمالعصر فهذان فسمانقة مالظهرولتقة مالعصر مثلهما وللغرب كذاك فان فانته العشامن تومآخر مع تلك الثلاثة يصلى تاك السبع ثم يصلى الرابعة وهي العشاءفصارت نمانية ثميعيد تلك السبع على ذلك الوجه فالجلة خسء شرة فلوكانت خسامن خسية أمام بأنزك الفحر أيضا يصلى احمدي وثلاثين صلاة تلك الحس عشرة على ذلك النعو م بصلى الخامسية أعنى الفحر م بعسد ولك الخس عشرة فالضابط أن المستروكة ان كانتا ثنتين يصليهما بعيسد أولاهماوان كانت ثلاثا صلى تلك الثلاث ثم الشالثة ثم أعاد تلك الشهلات وان كانت أربعا

كان إمكن ذبراله عن التهاون (وأن لا تصير المعسية وسملة الى اليسر والتعقيف وقول (ولوقضى بعض الفوائث) صورته أن يترك الرجل صلاة شهر ثم يقضيها الاصلاة أوصلات ثم صلى صلاة شهر ثم يقضيها الاصلاة أوصلات ثم صلى صلاة شهر ثم يقضيها الاصلاة أو معفر واختاره بعض المشايخ والمصنف ومال الى الجواز أو حفص الكبر واختاره بعض المشايخ فخر الاسلام وشهر الاتحدة وصاحب الحيط وقاضيفان وغيرهم قال في النهاية وعليه الفتوى ووجهه أن الترتيب فدسقط بكثرة الفوائت والساقط لا يعود كامني قلب لدخل عليه الما الما المناور والية أماد راية ورواية أماد راية (وهو المناور والية أماد راية ورواية أماد راية والمناور والية أماد راية ورواية أماد راية والمناور والية أماد راية والورور والية أماد راية والمناور والية والمناور والية أماد راية والمناور والية أماد راية والمناور والية أماد راية والمناور والمناور والمناور والية أماد والمناور والمناور والمناور والية أماد راية والمناور والمن

كأن لم يكن زجواله عن التهاون ولوقضى بعض الفوائت حتى قل ما بقى عاد الترتيب عند المعض وهو الاظهر فانه روى عن مجدفين ترك صلاة يوم وليلة وجعل يقضى من الغدم على وقلية فائتة فالفوائت جائزة على على حال والوقتيات فاسدة ان قدمها الدخول الفوائت في حد القلة وان أخرها فكذاك الاالعشاء الاخيرة

ملى قضاء الثلاث كافلنا ثمالرابعة ثمأعادما بازمه فى قضاء السلاث وان كانت خامسة فعلمالو كان المهتروك أربعا ثم يصلى الخامسة تم يفعل ما يلزمه في أربع وانما أطنبنا لكثرة سؤال السؤال عنه وفي فناوى فاضيفان الفتوى على قولهما كانه تخفيفا على الناس لكسلهم والافدليلهم الابترجم على دليله واذاعرفت هذافقد اختلف المشايخ فيماوراء الصلاتين فذهب طائفة الى أتهلا ترتيب بالانفاق فلا يؤمر باعادة الاولى في قول الكل قال في المفادّق وهو الاصم لان اعادة ثلاث صاوات في وقت الوقسة لاحل النرتيب مستقيم أماليحاب سبع صلوات في وقت واحدلا يستقيم لتضمنه تفويت الوقتية انتهى فهذا توضع الثأن خسلاف هؤلاء فماورا الثنتين لمايلزمه من اعجاب سبع بالعاب الترنيب وهوكسب فوائت معنى لماعلت من أن ايجاب الترتيب في قضائها يوجب سبع صاوات فاذا كان الترتيب يسقط بستفاولى أن يسقط بسبع والطائفة الاخرى لم يعتبروا الاتحقق فواثت ستوالا ولون أوجه لان المعنى الذى لاحسله سقط الترتيب بالست موجودفي ايجاب سبع فظهر بهذامبني الخلاف على وجده العصة كاذكرف شرح المكنز والله أعلم (قوله ذجواله عن التهاون) والفتوى على الاول كـذافي الكافى وغيره لان هدا ترجيج بلا مرجم وما قالوا يؤدى الى التهاون لاالى الزجز عنسه فان من اعتاد تفويت الصلاة وغلب على نفسه التكاسل لوأنتي بعدم الجوازيفوت أخرى وهل جراحتى بلغ حد الكثرة (قوله وهوالاظهر)خلاف مااختاره شمس الأعةو فرالاسلام وصاحب الهبط وماضيفان وصاحب المغنى والكافى وغيرهم ومااستدل به عن محد فيه تطرند كرم (قوله على كل حال) أى سواءقدم أواخر (والوقتيات فاسدة ان قدمها) أي على الفوائت وجه الاستدلال أنه اذا قدم الوقتية صارتهى سادسة المتروكات فسقط الترتيب فعلى تقدير أن لا بعود كان بندعي أنه اذا قضى بعدها فالتمة حتى عادت المستروكات الى خس أن تعبو زالوقسة الشائمة قدمها أوأخرها وإن وفعت معمد عدة لاتوجب سقوط الترتيب أعنى خساأوأر بعالسقوط الترتيب فبلأن يصيرالى الحس وجه النظر أته لم يسقط الترتيب أصلافان سقوطه بحروج وقت السادسة وهولم يخرج حتى صارت خسابقضاء الفائنة ولاعكن تخريجه على ماروى عن محدمن اعتبار دخول وقت السادسة لأنهلو كان كذاكم تفسد الوقتمات فالأصم

منتهى بانتها علت فكان كتى الخضانة اذا سيقط مالتزوج ثمار نفعت الزوحة فان المق بعود وأماروامة فلماروى عن محدد فمن ترك صلاة يوم والماة وجعل أىشرع بقضىمن الغد مع كل وننبسة فأتسة فالفوائث أرةعلى كل حال بعي سواء قدمهاعلي الوقشيات أوأخرها عنهما والوفسات فاسدة ان قدمها لاخول الفوائث فيحمد القسلة لانهمني أدى صلاة من الوقتيات صارت هي سادسة المتروكات الاأنها قضي متروكة بعدهاعادت المتروكات خسائم لايزال هك ذافلا يعودالى الحواز (وانأخرها)أى الوقسات عُن الفوائث (فَلَكَذَلْكُ) أىلات وزالوفسات (الا العشا الاخرة فانهاما أرة) أمافساد مأوراه العشساء الاخرة من الوقسات فلانه كلا مدل فائتسة عادت الفوائت أربعا ففسدت

الوقنسة ضرورة وأماجوا والعشاءالاخيرة فالمذكر

ن

(قوله لانه متى أدى مسلاة من الوقسات صادت هي سادسة المتروكات الاأنه لماقضى مستروكة بعدها عادت المتروكات خسائم لا برال هكذا فلا يعودالى الحواذ) أقول قال ابن الهمام وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب أصلافان سقوطه بخروج وقت السادسة وهولم يخرج حتى صادت خسابق ضاء الفائسة ولا يمكن تخريجه على ماد وى عن محدمن اعتبادد خول وقت السادسة لانه لوكان كذلك لم نفسد الوقسات اه فيه بعث لان قوله فان سقوطه بخروج وقت السادسة الخ عمنوع بل ذلك اذالم يؤتها فاسدة في الوقت فاذا أداها كذلك يحكم بفواتم الذالم يعدها فيه بالترتيب تأمل

(أنه لا فائنة عليه في ظنه حال أدائها) والظن متى لا في فصلا عبته دافه وقع معتبرا وان كان خطأ والترثيب لا يوجبه الشافي فكان ظنسه موافقال أبه فصار كا أذاعفا أحدمن له القصاص وظن صاحبه أن عفوصاحبه غيرمؤ ثر في حقه فقت ل ذلك الفاتل لا يقتص منه ومعلوم أن هدا قتل بغير حق لكن لما كان منا ولا ومجتهدا فيه صار ذلك الظن ما نعاوجوب القصاص كذا في المبسوط ونوقض عااذا صلى الظهر بغيروض و عاسيا مصلى العصر على وضو و ذا كر الظهر وهو يحسب (٣٥٣) أنه يجزئه فعليه أن بعيد هما جمعا

لانه لافائنة عليه في ظنه حال أدائها (ومن صلى العصروهوذا كرانه لم يصل الظهرفهي فأسدة الااذا كان في آخر الوقت) وهي مسئلة الترتيب

وعلى قماس ماذ كرهناانه لافائنة علمه في ظنه حال أدائهاكان سبغى أنلايجب علمه قضاء العصر السالما أنهلما قضى الظهرقدوةع فى ظنده أنه قضى جيع ماعليه ولم سق علمه شي من الفائنة والترتب غسر واحتعلىمذهبالشافعي فكان ظنهههاموافقا لمذهبه كاذكرتم وأجيب مأن فسادالصللة مترك الطهارة فساد قوى مجمع علمه فظهرأ ثره فما بؤدى بعده وأمافسادهابسب ترك السترتب فضعف مختلف فسه فلا تعدى حكمه الىصلاة أخرى قوله (ومنصلى العصر) مسيئلة الترسولكن ذكرها تمهد اللاختلاف المذكور بعدهاوفي ضيق الوقت كالاملم يتكلم به فيما مضى فلنشكلم به ههناوهو أن الاعتبار في سيق الوقت لاصل الوقت أو للوقت المستحب حكىعن النقمه أيحعفر الهندواني أن عند أي حنيفة وأبي بوسف الاعتبار بأصل الوقت وعندمجمد بالوقت المستحب

أنالترنب اذاسقط لا يعود كا مجس دخسل عليه ماء جارحتى سال تم عاد قليلالم يعد نجسا فلذا صح فالكافى أنه لايعود ولايخني أن ابطال الدليسل المعين لايستلزم بطلان المسدلول فكيف بالاستشهاد وحاصله بطلان أن يكون ذلك نصامن عجد في المسئلة فليكن كذلك فهوغير منصوص عليه من المتقدمين لكن الوجه يساعده ععامن قبيل انتهاء الحكم بانتها وعلته وذلك أن سقوط الترتيب كان بعاة الكثرة المفضية الحاطرج أوانهامظنة تفويت الوقتية فلماقلت ذالت العدلة فعادا لحكم الذي كان قبل وهذامتسلحق الحضانة الثابت لمحرم الصبغيرمن النساءينتهي بالتزوج فاذا زال التزوج عادلاأنه سيقط فكون متلاشيافلايت ورغوده الالسبب آخر (قوله لانه لافائتة عليه في ظنه حال أدائم أ) مجول على ما اذا كاناهم الاأمالواعتق دوجوب الترتيب كانت أيضافا سدة وعليه أن يقال اذا كأن الفرض حهل وجوبالترنيب وأنهمعنبرفي صحةالعشبآءاذا أخرهالمصادفته محلآ جتهادفلاوجه للفصل بين تقديمها وتأخيرها بل يحب أن يصم وان قدمهالان الفرص أنه جاهل وجوب الترتيب بينها وبين الفائنة التي يقت علمه والجواب يعلمن جوابهم اطلب الفرق بين مالوصلي الطهر بغيرطها دة تم صلى العصرذ اكرالها حيث تجب اعادة العصر والنظن عسدم وجوب الترتيب ومالوصلي هذه الظهر بعدهده العصر وأبعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرالها حيث تصيح المغرب اذخالوا ان فساد الظهر قوى لعدم الطهارة فصلح استنباعه لفساد العصر بخلاف فساد العصر فأته ضعيف لقول طائفة من الاغة بعدمه فاربصر مستنبعا فسادا لغرب فيؤخذ منه أنجرد كون الحل مجتهدا فيه لايستازم اعتبار الظن الطافيه من الماهل ل ان كان الجمهد فيسه ابتداء لايعتسير الفان فيه وان كان عما ينبي على الجمهدو يستتبعه اعتبر ذاك الظن لزبادة الضعف ففساد العصرهوالجم دفيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر وكذاما تحن فيهفانه اذا أخرالعشاه ففسادها بسبب فسادالوقسات وفسادالوقسات هوالفسادالجتهد فيسه فهي نظيرا أعصر فىالمسئلة المذكورة وإذا قدمها ففسادها حينئذلوجودالفائنسة بيقينوهي آخرالمتروكات واقله سيعانه وتعالى أعلى (قوله الااذا كان في آخر الوقت) يعنى أصل الوقت وعنسد الحسن وهو دواية عن محد آخر الوقت المستعب حتى لوتذ كرفى وفت العصر أن عليه قضاء الظهر وعلم أنه لواشتغل بها يقع العصر قبل الغروب فى الوقت المكروه لا يسقط الترتيب فيصلى الظهر فى المستعب والعصر فى المكروه وعسد الحسن يسقط الترسفيصلي العصرفي المستعب ويؤخر الظهرالي مابعد الغروب ولوككان بقيمن الوقت المستعب مالايسم الظهرسقط الترتب بالاتفاق لعدم حواذا لطهرف المكروه ولوشرع في العصر ذاكراللظهروالشمس حراء وغربت وهوفيها أتهاطعن فيه عسى بنأبان فقال بل بقطعها ثم يبدأ بالظهر لان مابعد الغروب وقت مستحب وهوذا كرالظهر وهوالقياس وجه الاستحسان أنه لوقطعها تكون كلهاقضاء ولومضى فيها كان يعضهافي الوقت فكان أولى ولانه حسين شرع كان مأمورابهامع العلم بأن المكل لا يقع في الوقت فلو كان هذا المعنى ما نعالما أمريه (قول وهي مسئلة الترتيب) واعما

(و) - فتح القدير اول) وعلى هذا في انتحن في ممن المسئلة ان أمكنه أداء الظهر والعصرة لل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لاعكنه أداء الطهر قب ل غيرها وتقع الترتيب وعليه أداء العصر وان أمكنه أداء الظهر قب ل تغيرها وتقع

⁽قوله فلا يتمدى حكه الحصلاة أخرى) أقول فعلى هذا ينبغي أن يصم العشا قدمت أو أحرت والحق ان الحواب يحتاج الى تفصيل ذكر في فتم القدير فراجعه (قوله سقط الترتيب) أقول بالاتفاق (قوله وعليسه أداء العصر) أقول بالاتفاق

العصراوبعضها بعد تغيرها فعليه مم اعاة الترتب عندهما خلافا لمجدلان معنى الكراهة يسقط الترتب كفوف فوت أصل الوقت والمحدد المحدد الفهرة والمناهرة الفهرة والمناهرة المناهرة والمناهرة والمناهرة المناهرة الم

(واذافسدت الفرضة لا يبطل أصل الصلاة عنداً في حنيفة وأبي يوسف وعند محدييطل) لان التحرية عقد عقدت الفرض فاذا بطات الفرضية بطلت ولهما انهاعقدت الاصل الصلاة يوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل (ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لوصلى ست صلوات ولم يعسد الطهر انقلب الكلب الزاعد فأبي حنيفة وعندهما يفسد فسادا با تالاجوا فله بحال) وقد عرف ذاكرة من في مناسدة عنداً بي حلافا لهما وهذا بناء على أن الوروا جب عنده سنة عندهما ولارتيب فيما بين الفرائض والسنن

ذكرهاليصل بهامسئلة بطلان الوقت (قول واذا فسدت الفرضية) بتذكر الفائنة فيها (لا يبطل أصل الصلاة عنسد أبى حنيفة وأبى يوسف وعند عديمل) حتى لوقهة بعد دالتذكر لا تنتقض طهارته (قوله فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل) يعنى ليس الموجود عما يبطل أصل الصلاة كالحدث بل وصف الفرضية ولا تلازم بين بطلان الوصف و بطلان الاصل كلك كفر بالصوم اذا أيسر فى خلال اليوم لا يبطل صومة في صلاته أول الباب عيث قال فلم صلاته ثم ليعد التى صلاهام عالاهام (قوله ولم يعدا الظهر انقلب الكل أول الباب عيث قال فلم صلاته ثم ليعد التى صلاهام عالاهام (قوله ولم يعدا الظهر انقلب الكل جائزا) بمخلاف ما لو أعاد الظهر قبل أن يصلى السادسة فائه يفسد الحس ولوصلى السادسة قبل الاشتغال بالقضاء صح الحس وهذا ما يقال صلاة واحد تفسد خساووا حدة تعديم خسا وجه قوله ما وهوالقياس النسقوط الترتيب حكم والمكثرة عليله فانما يتبت الحكم اذا ثبتت العلاقي حق ما بعده الافى حق نفسها

فسد (العصريفسدفسادا موقوفا)عنداي حنيفة (حتى لوصلى ست صاوات ولم يعدد الظهرانقلب الكل جائزا وقالا فسياد اباتا لاجوازله بحال) لان سقوط الترنب حكم المكثرة وكل ماهوحكم لعلة يتأخرعن علته فسقوط الترتب انما يكون فمايقع من الصاوات بعسد الكثرة لافياقيلها وهوالقياس ولابىحنيفة أنالكثرة عدلة لسدةوط الترثب وقدحصلت فسترتب عليهأالسقوط وهبي كأجاز أن تكون عدلة لماسيأتي منالصاوات حازأن تكون

لكل واحدة من آحادها لاية الكل واحدة من آحادها جزؤها متقدم عليها في كنف يكون معاولالها الانها حزؤها من حيث كا الوجود ولا كلام فيه وانما الكلام من حيث الحواز وذلك من خرائه لم يكن أسالكل واحدة منها قبل المكترة وهذا استحسان وهومعنى معقول و بوت جواز الصلاة وفسادها بطريق التبيين غير عزين الشرع الاثرى أن من صلى المغرب بعرفات يتوقف فان أفاض الى المزدلفة في وقت العشاء في المزدلفة في وقت العشاء في المزدلفة في وقت العشاء بنائه المرابعة في المرابعة وقول المرابعة في المرابعة وقول و وقد عرف ذلك في موضعه عنى في كاب الصلاة ووقوله (ولاحترب المستحق هوما يكون بين النمرائض لاغير وقوله (ولوصلي الفجروهوذا كر) ظاهروقوله (ولاترتيب في اين الفرائض والسنن) يعنى أن الترتيب المستحق هوما يكون بين النمرائض لاغير

(فوله لان التعريمة وسيلة الخ) أقول ولا ينتقض بالوضوء لانه ليس وسيلة لهذه الصلاة فقط بخلاف النصريمة (قوله والجواب عن الاولمان الوصف لا يجوزان بكون محصلالان المحصل يحب تقدمه والوصف لا يتقدم على الموصوف) أقول في يقول الشيار على الاوصاف النفسية (قوله جازان بكون لكل واحدة من آحادها) أقول يعنى بطريق الاولى ثم المناسب أن يقال جازان بكون علة لكل واحدة المخ والناهر أن لفظة العلة سقطت من قلم النساسخ (قوله لانها جزؤه امن حيث الوجود الخ) أقول وجود مالشرى متأخراً بضاعنها كالا يخنى

وعلى هذا اذاصلى العشاء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم تبين أنه صلى العشاء بغيرطهارة فعنده بعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عنده وعند هما يعيد الوترأ يصالكونه تبعيا للعشاء والله أعلم

وباب سعود السمو

(يسجدالهموف الزيادة والنقصان سجدتين بعدالسلام

كااذارأى عبده يبيع فسكت ثبت الاذن فمايسع بعدهذا السع لافيه نفسه وكذاصرورة الكلب معلما بتراء الاكل ثلاثا عله للخار كل مأخوذه وأثره في حل ما يعد الثالثة وحه قوله وهو الاستعسان أنالمسقط الكثرةوهي قائمة بالكل فوحيأن تؤثر السفوط ولهدالوأعادها يلاثرتيب جازت عندهما أيضا وهذالان المانع من الجوازفلتها وقدرالت فيزول المنع ولأيتنع أن يتوقف حكم على أمرحتي بنبين حاله كتبعيد لبالز كاة الى الفقدير يشوقف كونها فرضاعلى تمام الحول والنصاب تام فان تم على تمامه كان فرصاوا لانفلا وكون المغرب في طريق من دلفة فرضاعلى عدم اعادتها قيل الفحرفان أعادها كانت نفالا والظهر ومالجعة على عدم شهودها فأنشهدها كان نفلاو صعة صلاة المعذوراذا انقطع العذر فيهاعلى عوده في الوقت الثاني فان لم يعدد فسدت والاصحت وكون الزائد على العادة حدضا على عدم مجاوزة العشرة فانحاو زفاستعاضة والاحمض وصحة الصلاة التي صلتهاصا حبسة العادة فبمبااذا انقطع دمهادون العادة فاغسلت وصلت على عدم العودفان عاد فف اسدة والاصححة ولا يحفى على متأمل أنهمذا التعليل المذكو ربوجب ثبوت صحة المؤديات بجرددخول وقتسادستهاالتي هي سابعة المتروكة لان الكثرة تثبت حينت ذوهي المسقطة من غد تربو قف على أدائها كاهوالمذكور في التصوير فىسائرالكنبوأنه لاتتونف العصةعلى مااذا كان ظاناعهم وجوب الترتيب عنده مخلاف مااذا ظنه فأنه لابصيم كأنقدله في المحيط عن مشايخهم فأن التعليل المسذ كور يقطع باطلاق الجواب سواءطن عدم الوجوب أولا ﴿ وَرُوع ﴾ ترك الصلاة عدا كسلايضرب و يحبس حتى بصليم الايقتدل الااذا جددأ واستخف وحوبها صي نام فاحتل بعدماصلي العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر بقضى العشاء وهي واقعة محدين الحسن فسأل عنهما الامآم فأجابه بذلك أسلم في دارا تحسر بأهلا بالشراقع لم يقض خلافالز فرقاسه على مالوأ سلم فينا فلناا خطاب انما يلزم بالعلم به أوبدلسله ولم يوجد بخسلاف المسلم فينافان عنسده دليسله صلى وارتدوأسلم في الوقت يعيد خلافا للشافعي فان أسلم بعددال لايقضى مافاته زمان الردة خلافاله ساءعلى حبط ذلك المؤدى بالردة فلريبق شمأ ثمأ درك وقت الوجدوب وهوآخر الوقت مسلما فيتوحمه غلمه التلطأب اذأدرك السنب خالىأغن الادآء فتعلق به خطاب الوضيع فلزمه حكمه بخد لاف ما بعده لانه لم يخاطب في حال كفره ما الشرائع عند دنا وعلى هدذا يجب على كلمن ارتد م أسلم اعادة حجه لان نسسبة الوقت الى الصلاة كنسبة المرالى الجرخيط م أدرك وقته مسلى افارمه

﴿ بابسمودالسمو ﴾

(قوله بسعدالسهو) مقيد عمائذا كان الوقت صالحا حتى انمن عليه السهوف صلاة الصبح اذا ليسعد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السعود وكذا اذاسها في قضاء الفائنة فإ يسعد حتى المحرت وكذا في الجعمة اذاخر جوفتها وكل ما عنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو وليس من شرط السعود أن يسلم ومن قصده السعود بل وسلمذا كرالسم وومن عزمه أن لا يسعد كان عليه أن يسعد ولا يبطل سعوده كن شرع في الصلاة ومن عزمه أن يقد دها لا تقسد الا بتعقيق ذاك القصد

وقوله (وعلى هدا) اى على هذا الاختسلاف وهوأن الوتر واجب عسده مسنة عسده ما وقوله (فعنده الوتر) لان الوتراذا كان واجباعنده صاركا نه صلى فرضا فسيان فرض آخر وعنده الوثر أيضا لان دخول وقته بعداداء العشاء على وجه المحتة ولم يوجد فكان مصليا قبل وقته

﴿ باب سجودالسهو

لمافسرغ عن ذكرالفضاء والادا شرع في بيان مأيكون جابرا لنقصان يقع فيهما وهذه الاضافة اضافة الحكم الى السبب وهى الاصل فى الاضافات لان الاضافة للاختصاص وأقوى وجوه الاختصاص اختصاص المسبب السبب قوله (يسجد السهو) ظاهر قوله (يسجد السهو) وقوله (فنعارضت روابتافعه فبق التمسك بقوله) اعترض عليه وجهين أحدهما ان فى المعارضة بين الحنين المصول ما بعدهما وههناه مير النمافية النمافية النمافية النمافية النمافية النمافية النمافية النمافية النمافية الأولى النمافية النمافية المحتالات المنافقة والمائة المنافقة والمائة والمائ

الشافعي علىمااذا كان السهو ينقصان ومارواه أصابنا على مااذا كان بالزيادةوهومحجوج بالقول فانه لا مفصل وى ثو مان أن الني صلى الله عليه وسلم فال لكل سهو سعد تان يعد السلام وقوله (ولان سعود السهوممالابتكرر) دليل معقول على أولو مة التأخير وبيانه أن محود السهوكان منمغي أنالا بتأخرعن زمان وحودالعالة وهيالممو الاأنه تأخر اضرورةأن لابتكر ولانهاذاسعدرمان سهـ وه وأمكن أن يسهو بعدد فانسها فأماأن يسجد ثانياأولا فانلم يسعديق نفص لازم لاجبر له وان سحيد تشكرر السحدة وهوغ برمشروع بالاجاع فسلزم التأخسر وهذا المعنىالذى افتضى النأخسر عن زمان العسلة اقتضىالنأخير

قال المصنف (ثم يتشهد ثم يسلم) أقول قال ان الهمام اشارة الى أن سجود السهو رفع التسهد وأما رفع القعدة فلا يخلاف السحدة الصلبية وسعدة

ولناقوله علىه السلام لكل مهوسعد تان بعد السلام وروى أنه علىه السلام سعد سعدتي السهو بعسد السلام فتعارضت رواشا فعله فبق المسك بقوله سالما ولان سعودالسهويم الانشكرر فيؤخر بالنعل ونيته لغو (قوله م يتشهد) اشارة الى أن السهو برفع التشهد وأمارفع القعدة فلا مخلاف السعيدة الصلبية وسجدة التلاوة اذاتذ كرهما أواحداهمافي القعدة فسحدفانهما برفعان القعدة حتى يفترض القعود بعدهمالان محلهما قبلها وعلى هذالوسل بمعرد رفعه من سحدة السهو يكون باركالاوا جب فلا نفسد بخلاف مااذالم بقعد بعد تنذل السعدتين حث تفسد بترك الفرض وهذافي سعدة التلاوة على احدى الروايتين وهوالمختار (قوله روى انه صلى الله عليه وسلم يحد السهو فب ل السلام) في المكتب الستة واللفظ المخارى عن عبدالله نجينة أنالني صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتن الاولين ولم يجاس فقام الناس معه حستى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسلمه كبروه وحالس فسحد سحدتين قبلأن يسلم وروى أنه سقد بعدالسلام في السنة أيضا حديث ذي المدين انه صلى اثنتين أخر بين تمسلم مُ كَبِر مُسَعِد وَفَى وَانِهُ لِسَلِّمُ وَأَبِّي دَاوِدُ وَالنِّسَانُ أَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ عَلَى العَصْرُ فَسَلَّمُ مَنْ ثُلَّاثُ الْي أن قال فصلى ركعة تمسلم تمسيد سيد تين تمسلم وأمانوله صلى الله عليه وسلم ليكل سهو سنعد تان بعسد السلام فرواه أبوداود وانن ماحه وعن اسمعيل بنعياش من حديث تويان أنه صلى الله عليه وسلم فال لكلسهو سجدتان بعدالسلام فالالبهق انفرديه اسمعيل منعياش وليس بالفوى وتحن نمنع ذاك مطلقا بلالمق في ابن عياش فو ثيق مطلقا كاهوعن أشد الناس مفالة في الرجال يعيي بن معين فال عباسعن يحيين معين ثقة ويوهنيه عن أبي اسمق الفزارى لايقبل وناهيك بأبى ذرعة وقال لم يكن بالشام بعدالاو زاعى وسعيد بنعبدالعز يزأحفظ من اسمعيل بنعياش وغاية ماعن ابن معين فيه قوله عن الشامية بن حديثه صحيح وخلط عن المدنية يؤونداستقرر أى الن حنب ل وكثير على هذا التفصيل وروا يتهلهذاالحديث عن الشاميسين رواءعن عبيدالله بنعبيد الكلاى وهوالشاى الدمشقي وثقه دحيم وقال ابن معين ليس به بأس عن زهر سالم المنسى بالنون وهوأ بوالخارق الشامى ذكره ابن حبان فالنقات عن عبدالرحن فر حسير من نقيرا لحضرى أوحيد ويقال أو حبرا لحصى قال أو ذرعة والنساف ثفة وقال أبوحاتم صالح الحديث وذكره ابن حبأن في الثقات وقال محدّين سعد كان ثقة وبعض النساس يستنكر حديثه وليلتفت السه فقدروى له الخارى فى الادب وهوعن و بان وفي صيم المفارى في ماب النوجية عوالقيلة حيث كان عن النمسعودرضي الله عنه صلى النبي صلى الله عليسة وسلم قال ابراهسيم لاأدرى زادا ونقص فلسلم قبل إدبارسول الله أحدث في الصلافشي قال وماذاك فالواصليت كذاوكذافشي وجليه واستقبل القبلة ومحدسجد تين عسلم عأنب لاليناوقال فاذا نسيت فذكرونى واذاشك أحدكم فى صلاته فليتحر الصواب فليتم علسه تم ليسلم تم يستعد سعدتين فهدذا تشريع عام قوله بعدالسلام عنسه والشد والتعزى ولاقاتل بالقصل بنسه وبين تحقق الزيادة

والنقص فقدنم أمرهذا الحديث في حق جيته (قول دفتعارضت رواينا فعله آلخ) المأوقع الاستدلال

ثم يتشهد ثم يسام) وعندالشافعي سعدقيل السلام لماروى أنه عليه السلام سعدالسهوقبل السلام

النلاوة اذاتذ كرهما أواحد أهما في الفعدة فستعدفانم ما يرفعان القعدة حتى يفترض القعود بعدهما لان تعليهما قبلها بقوله وعلى هذا لوسل بحير درفعه من سجيدة السهو يكون تاركا الواحب ولا يفسد يخلاف ما اذا أم يقعد بعيد تنذل السحد تن نحست نفسيد الترك الفرض وهذا في سعدة التلاوة على احدى الروايتين وهو الختار أه وفي الاشارة كالأم بل لا يبعد أن يدى الاشارة الى رفع القعدة لان التشهد لا وحد الافيها

بقوله صلى الله عليه وسلم عقيب استدلالهم بالفعل وكان دليلهم أقوى من حهة النبوت مع قيام دليه عدما المصوصية اذقد شاركوه فى ذلك الانهم كانوامقتدين به استشعر أن يقال دليلنا أرجع سوتاوترجيم القول على الفعل عند دالمساواة في القوة فقال ذاك أوسارد للكرمن المعارض لكن روى أنه صلى الله علىه وسارسحدهما بعدالسلام وهو يعادله فتعارضت روابنا فعله فيق التمسك يقوله الاحط رتمة في من ذلك الفعل لسلامته من المعارض لالترجه بالفعل المروى بانساولا لترجيم ذلك الفعل به ليكون ترجيحا بكثرة الرواة فظهر بهذاالتقر وأنهانا اصرالى ماىعدالدلىلن المتعارضين لاالى مافوقهما فأندفع الاشكا لان القائلان ان الرسم في المعارضة أن يصارا لى ما يعد المتعارضين كالسنة عنسد تعارض نصى الكتاب والقياس عندتعارض السنة لااتي مافوقه ماوالقول فوق الفعل فكمف وقف سرورةااسه على تعارض الفعلين وان كان ترجيحا فالترجيم بكثرة الرواة باطل عنسدنا فان قبل اذا سقط النظر الحالفع للموافق لرأيناللز ومالتساقط بالمتعارض بلزم كون السحود يلزم بعد السلام فأنه يذمقتضي الدلدل القولي فسنافسه كون الخلاف في الاولوية حتى لوسعد فيل السلام عندنا يحوز فالجواب ماقدروي فيغبر روابة الاصول أنهقيل السلام لايحوز فلااشكال على هذه وعلى ماهوالظاهر فلزوم التساقط عندعدم امكان العمل المتعارضين جمعا وهناعكن اذالمعني المعقول من شرعية السحود وهوالجسيرلا ننتني يوقوعهماقسل السلام فتعوز كون الفعلين سانا لحواز الامرين وأولو به أحدهما وهوايقاعه بعدالسلام هوالمراد بالقول ويؤكده المعدى المذكورفي الكتاب وتقريره أنسحود السهوتأ غرعن زمان العلة وهووفت وقوع السهو تفادياءن تكراره اذالشرع لميرديه فأخر ليكون حيرا لكلسهويقع فى الصلاة ومالم يسلم فتسوهم السهو الت ألاترى أنه لوسعد السهوقيل السلام غمشك لى ثلا تَأْوَار بِعَافَشَعْلُهُ ذَلِكُ حَيَّ أَخْرَالْسَلَامُ ثُمَّذُ كُرِأَنْهُ صَلَّى أَرْبِعَافَانُهُ لُوسِيَدِ بِهِذَا النَّقْصِ بِتَأْخِيرِ كوروان لم يستعدية نقصالازماغ ويحسور فاستحب أن يؤخر يعدا لسلام لهذا الجوز وهذا دليل أن الخلاف في الأولوية وفي الخلاصة لوسعد فبل السلام لا نجب اعادتها بعد السلام فان قلت ل اختسلاف الفعلين على التوزيع على مورد بهم اومورد السحود قبسل السلام كان في النفص ومورده بعده كانالز يادة على ماتقدم في الحبرين المذكورين وهذا التفصيل فول مالك وهذا المأخذ فدفا لجواب كان ذلك متعتمالولم يثبت قواه صلى الله عليه وسلم ليكل سهوا وفى كل سهو سعد تان إبعدالسسلام فلاوردد الثارم حل اختلاف الفعلين على سان حواز كلا الامرين غيرأن الاولى وقوعه بعدالسلام ولايخني أنبهذاالذى صرنااله يقع الجمع بين كل المرويات القولية والفعلية وذلك واحب كن بخسلاف ماذهب السه مالك والشافعي فان قلت كانعار صنت روا شافعه كذلك تعارضت روايات قوله فان في العميم حسد مث الخدرى عنه صلى الله عليه وسلم اذاشك أحدكم في صلانه قلمدركم صلى ثلاثا أوأر بعافليطر حالشسك ولسنعلى مااستيقن ثم بسحد سحدتين قبل أن يسسلم وغسيره أيضا فالجواب الكلام في محود السهوعلى الاطلاق لم يعبارض حديث ثو بان فيه دليل قولي أنه على الاطلاق محادقيل السلام وهذا المدشوسا رأمنالهمن القواسات خاصة في الشان وليس الكلام الات في هذا على أن القولمة في الشك قد تعارضت أمضار وي أبود اودوالنسائي عن عسدالله من حعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فال من شسك في صلانه فليستعد ستعد تين بعدما يسلم ورواءاً حد في مسنده فيسل وان خريمة في صحه وقال البهية إسناده لاماس به وأحسن منه مافي المحاري من حديث ان مسعود رضى الله عنه صلى الني صلى الله عليه وسلم فزاد أونقص فللسم فيل ارسول الله أحدث مي في الصلاة فقال وماذاك قالواصليت كذاوكذا قال فثنى رحلسه واستقبل الفيلة وسعد معدتين غمسلم أقبل لينا وجهه فقال انه لوحدث شئ أنبأ تكمه ولكن انماأ ناشر أنسى كاننسون فاذا نسيت فذكروني

عن السلام حتى لوسهاعن السلام بالقيام الى الخامسة لرئمه السعدة لتأخيرا السلام في وعنه لينجيرا لنقصان به (وهذا الخلاف) بينناوين الشافعي (في الاولوية) أمالو أقيم اقبل السسلام جازعند فاأيضافي رواية الاصول وروى أنه لا يجزئه لانه أداه قبسل وقته وجه رواية الاصول أقالولم يجزء لامر فا بالاعادة وتكر را استعود ولم يقل به أحد مغل بيناوين بكون على وجه مقال به بعض العلماء أولى من أن يكون على وجه لم يقل به أحد منهم وقوله (هو العصيم) أحد ترازع ساختاره في رالاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح وهو أن يسلم تسلمة واحدة القاء وجهه عند في الاسلام لان القريف لم يقال التعليل والاقل لي يعنى أن السلام حكين التحدة القوم والتحليل والاقل لي يسكر رفلا حاجة الى تكر ارالسلام واذا بطل معنى التحية لا ينحرف وجه الصحيم ما قاله في دخا السلام المذكور يعنى في الحديث الى ماهو المعهود في الصلاة ونسب صدر الاسلام قائل التسليمة الواحدة الى البدعة وقوله (ويأتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعوات انم افي قعدة السهو السهود في الصلاة أو في قعدة السهود السهود السلام أوقى قعدة السهود السهود في الصلاة أو في قعدة السهود السهود في الصلاة على النبي صلى الله عليه والدعوات انم افي قعدة السهود السهود أو في قعدة السهود السهود السهود في الصلاة أو في قعدة السهود المنه المناسلة السهود السهود في الصلاة أو في قعدة السهود السهود السهود في المناسلة المناسلة والدعوات انم افي قعدة السهود السهود في المناسلة أو في قعدة السهود المناسلة الم

فقال الطعاوى بأنى بهافهما

لان كل قعهدة في آخرها

سلام ففيهاصلاة على النبي

صدلى الله عليه وسلم وقال

الكرئى فىقعىدةالىمو واختاره فخر الاسسلام

والصنف وقال وهوالعديم

لان الدعاء موضعه آخر

الصلاة ومنهم من قال في

المسئلة اختمالف بين

العلماء عنسدأى حنيفسة

وأبى وسف في القعدة الاولى

وعنشد مجدفي الاخرة بناء

علىأصادوهوأن سلاممن

علسه السهو يحرجه من

الصلاة عندهمافكانت

القعدة الاولى قعدة الختم

وعند مجدعلى خلافهوفيه

تظرلان الاصلالذكور

متقرر ف او كانت هده

المسئلة مبنية علىذلك

اسكان العصيح مذهبهما قال

عن السلام حتى لوسها عن السلام بنعير به وهذا الخلاف فى الاولوبة و بأتى بتسلمت بنه والعصيم صرفا السلام المذكورالى ماهو المعهود وبأتى بالصلاة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو العصيم لان الدعاء موضعه آخر الصلاة قال (و بازمه السهواذ ازاد فى صلاته فعلامن حنسه اليس منها) وهدا بدل على أن سعدة السهووا حبة هو العصيم لانم اتجب لجرنقص تمكن فى العبادة فتكون واحبة كالدماء فى الحيم واذا كان واحب الابتراء واحب

واذاشك أحدكم فى صلانه فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد سيد تين وهو الذى ذكر نامآ نفا مختصرا (قهله هوالصحيح) احتراز عباقاله شيخالاسسلام وقدل والجهور ومنهم فغرالاسلام أنه بأتى بتسلمةواحدة ثماختارف أرالاسلام كونهاتلقا وجهه ولاينحرف لانالانحراف لفصد النحية والمراد هنامجردالتحليسل ومختارالمصنف مختارشمس الائمسة وصدرالاسلام أخى فغرا لاسلام ونسب القائل بالتسلمة الى البدعة فدفعه أخوه فورالاسلام بأنهمشار البه في الاصل في كتاب الصلاة فتفصينا عن عهدة البدعة وجه مختارالمصنف ماقاله من صرف السدادم يعنى الذكور في حديث تو بان الى ماهوا لمعهود والسسلامالمعهودفىالصلاة تسلمتان (قوله هوالصيم) احترازعها فالبالطحاوى فى الفعد تين لان كلامنهماآخر وقيل قبل السجود عندهما وعندمج ديغده لان سلام من عليه المهو يخرجه عندهما خسلافاله وقول الطعاوى أحوط كذافى فتساوى فاضيفان (قهله اذازادفي صلانه فعلامن جنسها) كسجدة أوركع ركوعين ساهياثماذا ركعهما فالمعتبرالأول فى رؤامة باب المسدث في الصلاة وفي رواية بابالهم والنانى وعلى هدذاف اذكرمن أنه لوفر أالمسنون غرد شنع عما حب أن مزيد في القراء منفقراً الارتفض الاول اغياهو على رواية باب الحدث (قوله هو الصيم) احترازعن قول القدوري انه سنة عند عامة أصحابنا (قول لا يجب الأبترك واجب) فلا يجب بترك التعودوا اسملة في الاولى والثناء وتكبيرات الانتقالات الافي تتكبيرة ركوع الركعة الشأنيسة من صلاة العيسد فانهام لحقة بالزوائد على ماعرف وفي كل تكبيرة دائدة من صدادة العيد السجود وكذافيها كلها بخلاف تكبيرة ركوع الاولى ومن ذاك مالو سلمعن الشمال أولاساهما وتقدمت ولوثرك القومة ساهيا بأن انحطمن الركوع ساحدافني فشاوى

(وبلزمه السهو) هسدًا بيان مأذ كرفى أول الباب بقوله يسجد السهو الزيادة والنقصان فانه أم يعلم من ذلك أنه أى زيادة فاضيخان ونقصان يوجبه ففسرههنا بان المرادز يادة فعل من جنس الصلاة ليس منها كااذا أتى يركوعين أو يثلاث سجدات (وهذا) أى قوله يلزمه السهو (يدل على أن سجدة السهو واجبة) وقوله (هو الصيح) احتراز عن قول من قال من أصحاب الله سنة (وقوله لانها نجب) ظاهر

(قوله فلان يكون فعله على وجه قال به بعض العلمة أولى من أن يكون على وجه لم يقل به أحسد منهم) أقول في كون خلاف أبي حسيفة مبنيا على قول الشافعي في هذا القول (قوله منيا على قول الشافعي الذي وجد بعده ولم يقبل الشافعي في هذا القول (قوله بنياء على أصسل وهو أن سلام من عليه السهو يخرجه من الصلاة عندهما) أقول لا يقال تعليل المصنف بقوله لان الدعام وضعه آخر الصلاة بدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلاة فكان اختيار إمنه لمذهب مجدواته أعلم لان عندهما سلامه الما يخرجه خروجام وقوفا لا با تاعلى ما سبحى و تفصيله فيستقيم التعليل المذكور على مذهبهما أيضا

أونا خيره أوتا خير ركن ساهماهذا هو الاصل وانماوجب بالزيادة لانم الاتعرى عن تأخير ركن أوترك واجب قال (و الزمه اذا ترك فعلامسنونا) كانه أراد به فعلا واحبا الاأنه أراد باسميته سنمة أن وجوبها فيت بالسنة قال (أو ترك قراءة الفاتحة) لانم اواجبة (أو الفنوت أو الشهد أو تسكيرات العيدين) لانم او اجبات لانه عليه السلام و اظب عليها

فاضغان انعليه السحود عنسداني مفهومجدوهو يقتضى وجوج اعندهما وقدقدمنا بحثاأن وحوبها مقتضى الدلسل أماعنسدأى توسف فتفسد لانهافرض عنسده ولانحب بترك رفع البدين في العمدين وغيرهما (قُولِه أُومَأُ خبره) كَتَأْخِير سجدة صليبة من الاولى أومَا خبرالقيام الى السَّاللة بسبب الزيادة على النسهد سآهياولو بحرف من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقير بل بمامها وقيل بل المالهم صل على مجد والتعقبق اندراج الكل في مسمى ترك الواجب لان عدم التأخيرواجب فالتأخير ترك واجب وقالوا لوافتتم فشد لاأنه هدل كبرالافتتاح تم تذكرانه كبران شد غله التفكر عن أداء ركن من الصلاة كانعليمه السهووالافلا وكذالوشكأنه فىالظهرأوالعصرأوسهافى غسيرذلكان تفكرقدر ركن كالركوع أوالسحود يجب عليه محودالسهو وان كان قليلالا يجب ولوشافي هدده في صلاه صلاها قبلها لأسحود سهوعليه وانطال تفتكره ولوانصرف لسبق حدث فشك أتهصلي ثلاثاأ وأربعا مْ علم وشَعْلُه ذلا عُن وضوئه ساعة ثمأتم وضوءه كان عليه السه ولانه في حرمتها (قوله أوترك فراءة فاتحة الكتاب) أى في احدى أولى الفرض لاأخر بيه ومطلقا في غير الفرض وكذا اذا تراد أكثرها لاأقلها وكذا ترك السورة لاباعتباراً فه ترك السورة بل باعتباراً له ترك قراءة آية طويلة أوثلاث آيات قصار بعد الفاتحة متى لوقرأمن سورة هـ ذاالقدر فقط لاسهو وانما يتحقق ترك كرمن الفاتحة والسورة بالسحود فانهلوتذكر فى الركوع أوبعد الرفع منه يعود فيقرأ في ترك الفاتحة الفاتحة ثم يعيد السورة ثم الركوع فانهما يرتفضان بالعود آلى قراءة الفاتحة وفي السورة السورة ثم يعيدالركوع لارتفاضه بالعود الىماعل قبله على التعيين شرعا ويسحد السهو ولولم يتذكروا حدة منهما الافي الشفع الثاني تقدم في فصل القراء ما يقضه منهما فيه وطالا يقضيه وكيفية القضاء فارجع السه ولوترك القراء أصلافى الاولس قضاها في الأغربين و يصيران كالاولس فيجهر فيهما في الجهرية ولويد أبحرف من السورة قبل الفائحة فذكر فقرأ الفاتحة يستحد السه والتأخير وفي هذا اذاو زنته بمباذكرنا مفي النفكر نظر بل ينبغي أن يقرأ من السورة مقد ارما ينأدى فيه ركن أيجب السهو ولوكر رالف اتحه في الأخر يبز لاسهو وفى الاوليين متوالياعليه المهو لاان فصل ينهما بالسورة الزوم تأخسير الواجب وهوالسورة في الاول لاالشانى اذليس الركوع واجباباثر السورة فانهلو جمع بينسور بعد الفاتحة لمعشع ولا يجب عليهشي بفعل مسل ذاك في الأخريين لانم ما محل القراءة مطلقا وأصل أن القراءة ليست واجبة فيهما فلا تتقدر بفدر يجب بعد الركوع بل يستن ذلك (قوله أوالقنوت) أو تكبيرته واعما يتعقب ق ركه بالرفع من الركوع أمالوتذكره في الركوع قبل الرفع ففيه روايتان احداهما يعودو يقنت ويعيدالركوع وقد تقدم وقسل لأبعيدال كوع والاوجه الاول أذاقلنا بوجوب القنوت وهوقول أي حنيفة وعنهماأنه سنة غرجع فى البدائع والفتاوى رواية عدم العود الى القنوت وجعلها ظاهر الرواية وتقدم تصيم عسدم ارتفاض الركوع لوأخسذ بروامة العودالى قراءته وكانه اضعف وجوب القنوت وهو بهجسدير ولوقرأ القنوت فى الشالشة ونسى قراءة الفاتحة أوالسورة أوكلهما فتذكر بعدماركم قام وقرأ وأعاد القنوت والركوع لانهرجع الى ما على قبله ويسعد السهو بخلاف مالونسي سعدة التلاوة ومحلها فتذكرها في الركوع أوالسحود أوالقعود فانه يتحطلها عم يعود الى ما كان فيه فيعيده استعبابا (قوله أوالشهد) أو بعضه وعن أبي توسف لا يجب عليه قالوا ان كان اماما بأخذ بهذاك لا بلبس على القوم عُ قدلًا

وفوله (واعماوجب بالزيادة) حواب عماردعلى فسوله واذاكان واجسالاعسالا بترك الواحب أو تأخرره فانلقائل أن يقول يحب بالزيادة أيضاولا ترك هذاولا تأخير فقال الزبادة لانعرى عن تأخير ركن أو ترك واجب وقوله (وبلزمهاذا ترك فعلامسنونا) بيان للنقصان الموحب للسعدة وهوظاهر وقيسل المراد مالسنة المضافة الىجيع الصلاة كالتشهدفي القعدة الاونى وقوله (أوترك فراءة المناب) المان المانة كانحب لترك الافعال تحب الترك الاذكار اعدا أن سحدة السهوعرفث بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومانقل ذلك عنسه الافى الأفعال فكان الشاس أن لا تحسب في الأذ كار لكنهم استعسنوا فيهالانها شرعت جسيراللنقصان وبثبت النقصان يستركها أيضا فلابدمن المسيرمن السعدة وعلى هذا اذاترك الفاتحة (أوالفنوت) في الوتر (أوالتشمد) في القعدة الأولى أو الثانيـــة (أو تكسرات العسد) تجب السعدة (لانها واجبات لمواظبة النبي صـــلي الله عليه وسلمعليها منغيرت وهي من أمارات الوجوب) وقدد كرنا أنها تعب لترك واجب (ولانها تضاف الى جيع الصلاة) بفال تكبيرات صلاة العيدوقنوت الوتروتشهد الصلاة (فدل على أنها من خصائص الصلاة) لان الاضافة دليل الاختصاص والاختصاص المائي بقائم من خصائص الصلاة وفوله الشي بالشي بقتضى وجود معه والوجو بطريق الوجود والخصائص جع خصيصة بمعنى الخيص كالشريك بعد في المشارك وقوله (وكل ذلك) أى كل المذكور من القعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما (واحب وفيها سيمدة) واعترض بأن اطلاق الواجب على القعدة الاخيرة سهولانها فريضة تفسد الصلاة بتركها وأجيب بأن المراد بتركها تأخيرها بالقيام الى الخامسة فان في التأخير فوع ترك وتأخير الركن وحب السيمدة وفيه تطرلانه يتمشى بأن بكون المراد بالواجب الفرض والواجب والترك التأخير والترك وفي ذلك جعين الحقيقة والجنون موضعين وقيل يحمل كلامه على رواية الحسن عن أبى حنيفة قال تجوز صلانه اذارفع رأسه من السيمدة أى تتم صلانه بدون والجناز في موضعين وقيل يحمل كلامه على رواية الحسن عن أبى حنيفة قال تجوز صلانه اذارفع رأسه من السيمدة أى تتم صلانه بدون والجناز في موضعين وقيل يحمل كلامه على رواية الحسن عن أبى حنيفة قال تجوز صلانه اذارفع رأسه من السيمدة أى تتم صلانه بدون القعدة الاخيرة وقبل القعدة الاخيرة وقبل القعدة الاخيرة والمحل المنافية والمحالة المنافية والمنافية المنافية وقبل القعدة الاخيرة وقبل القعدة الاخيرة والمحالة المنافية والمحالة والمحالة المنافية والمحالة والم

من غيرتر كهامرة وهي أمارة الوجوب ولانها تضاف الى جيع الصلاة فدل على أنها من خصائصها وذلك بالوجوب ثمذ كر التشهد يحمّل القعدة الاولى والثانية والقراءة في ماوكل ذلك واجب وفيها سجدة هو العصيم (ولوجهر الامام فيما يخاف أو خافت فيما يجهر تلزمه سجد تاالسهو) لان الجهر في موضعه والخاف في موضعها من الواجبات

يتعقق ترك التسمه على وجه يوجب السحود الافى الاول أما التشهد الشاني فانه لوتذكره بعد السلام يفرؤه تميسلم تميسحدفان تذكره بعدشي بقطع الساءلم بتصورا يجاب السجود ومن فروع هذاأنه لواشتغل بعد السلام والنذكر به فاوقر أبعضه وسلم قبل تمامه فسدت صلاته عند أبي وسف لآن معوده الىقرامة النشهدار تفض قعوده فاذاسهم قبل اعمامه فقدسلم قبل قعود قدر التشهد وعدم معد تحوز صهلاته لان قعوده ماارتفض أصلالات محل قراء التشهد القعدة فلاضر ورة الى رفضها وعلمه الفتوى وعن هذا اختلفوا فمن نسى الفاتحة أوالسورة حتى ركع فذكر فقام للقراءة ثم بداله فسجدولم بعد الركوع فال بعضهم تفسدلانه ارتفض ركوعه بالقيام فاذالم يعسده تفسدو فال بعضهم لاير تفض لان الرفض كان القراء تفاذا لم يقرأ صاركا ندلم يكن وقيل الفسادقياس ارتفاض الظهر وما لجعة بالسعى الحالجعة وانلم بؤدعلى قول أبى حنيفة وقد بفرق بان السعى الى الجعة أقيم مقام نفسه الدليل أوجبه هناك وليس القيام أفيم مقام القراءة هذا وأمالوقرأ حبن عادالى القيام تملركع فسدت وقول من قال لا تفسد حل على ماأذا لم يقرأ حين قام حتى سعد آخذا بأحدد ينك القولين ولوقر أالتشهد في الركوع أوا استعود لاسم وعلسه لانه شناموهما محله بخلاف قراءة القرآن فيهما فان فيه السهوولوقرأه في القيام ان كان قبل الفائحة لاسهو أو بعدها فعليه لانما فبلها محل الثناء وهذا يقتضى تخصيصه بالركعة الأولى ولوقر أالقرآن في القعدة انعاعب السهواذالم يفرغ من التشهدأ مااذافرغ فلاعب وتكرار التشهد فى القعدة الأولى يوجب السحوددون الاخيرة وفي شرح الطحاوي أطلق عدم الوحوب (قول من غيرتر كهامرة) تقدم في بأب الوتر أن في ذلك بالنسبة الى القنوت تطر ااذلا يساعد علي مدليله (قول ولانم اتضاف الخ) قد أسلف افي استفادة الوجوب من الاختصاص نظرا (قوله هوالصيح) احتراز عن جواب القياس فى النشهد الاول أنه سنة

فلا

نقدرك هدا الواحب وفيسه تمعل كاثرى وقوله (هوالصمر) احترازعاقيل قراءة التشهد فالقعدة الاولىسنة وهووحه القماس ووجه العمة مآذكرنامن المواظسة للاثرك وفوله (لان الجهر في موضعه والخافئة فيموضعهامن الواحبات) لان الجهرفيما محهر بالقسراءةعلى الامام وأحب ليستمع القوم لقراءته اكونها أفيت مقام قراءتهم لوحود المقصود وهوالاستماع ولماتامت مقامها وحسأن تكون فرضالكن لامدمن انحطاط مرتبة الفرع عنمرتبة الامسل فيكان واحسا والمخافتة انما كانت صيانة القسرآن عن لغو الكفار ولغطهم وصيانتهعنذاك واجبة ومالاشومسلهالى الواجب الابه يكون واجما

وان فيل روى أوقت ادة أن الني صلى الله عليه وسلم كانه يسمعنا الآية والاكتين في الظهر والعصرف لل على أن الاخفاء لم يكن واحماويه أخذ الشافعي

⁽قوله والخصائص جع خصيصة بمعنى المخاص) أقول الظاهر بمعنى المخاصة بل بمعنى الخاصة (قوله وقيسه نظر لانه بمشى بأن مكون المراد بالواحب الفرض والواحب الخ) أقول ولا مجال الحمل على عموم المجاز لا قنضائه وحوب السحدة بترك الفرض كالركوع والسحود مشالا أنه يردعلى ماذكر والشارح أيضا (قوله وفي ذلك جع بين الحقيقة والمجازف موضعين) أقول ومع ذلك لا يصول لكلام الدلالتسم على وجوب السحدة بترك الفرض (قوله لكن لا يدمن المحطاط من بسة الفرع الخ) أقول فسم بحث فان الواحب ما ثبت بدليل ظنى ومجرد المحطاط المرتب لا يفيد ظنية الدليل (قوله وصيانة عن ذلك واجبة الخ) أقول بمعنى الفرض فلا يفيد ما ثبت بدليل ظنى ومجرد المحطاط المرتب للمن يفيد ظنية الدليل (قوله وصيانة عن ذلك واجبة الخ) أقول بمعنى الفرض فلا يفيد ما ثبت بدليل طنى ومجرد المحلم المرتب المحدن المحدد عاه المرتب المحدد عالم المرتب المحدد عالم المرتب المحدد عالم المحد

أحسب انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذا السان أن القراء تمشروعة فيهما وعند نالا تجب السجدة اذا تعدد لك وقوله (واختلفت الرواية في المقدد الله القلدل والكثير في الفصلين سوا في وجوب السجدة وفي المقدد كرمشمس الا تما الحانى وقاضيفان وروى ان سماعة عن مجد أنه اذا جهر بأكثر الفاتحة سجد لان السير من الجهر والاخفاء غر تمكن الاحتراز فاعتبراً كثر الفاتحة ثم رجع وقال ان جهر مقدار (٣٦١) ما تجوز به الصلاة يجب والافلا قال المصنف

واختلفت الرواية فى المقدار والأصع قدر ما تجوز به الصلاة فى الفصلان السير من الجهر والاخفاء الاعكن الاحترازعنه وعن الكثير عكن وما يصعبه الصلاة كثير غيران ذلك عند وآية واحدة وعندهما ثلاث آبات وهذا فى حق الامام دون المنفرد لان الجهر والخافت قمن خصافص الجاعة قال (وسهو الامام يوجب على المؤتم السعود) لتقسر والسبب الموجب فى حق الاصل وله ذا يازمه حكم الاقامة نسبة الامام

الهذه الروامة ووجهم ماذكره في الكناب وهسو واضم (وهذا)أى وجوب السحدة في ألفصلين اعما هو (في حق الامام دون المنفرد لان الجهر والمخافتة) أي وجوبهـــما (من خصائص الحاعة) قبل أماأن وحسوب الجهرمن خصائص الجماعة فسلم لانالمنفرد مخبرين الجهر والاخفا وأماكون وحوب الخافتة من خصائصها فمنوع لان المنفرديج علمه الخافتة فيجب المهو تركها وأحس بأنذاك وجدروايه النوادر روى أبومالك عن أبى بوسف عن أى حسفة في المنفردادا حهر فما يخافت أن عليه السهوالاذ كرناوأماعيل ظاهرالروامة فلانسمأن المخافتة واحبة عليه لأنها وجبت انتي المغالطة وانما محتاج الىذلك في مسلاة تؤدىعلى سسل الشهرة والمنفرد لمبؤد كمذلكفلم تكن المخافنة واحية عليه

الصلاة في الفصلين) اخسارا

فلايلزم يتركد السحود وعن قول مجد بالفساد في ترك القعدة الاولى من النفل ساهيا وعندهما عليه فيها السهو (قوله والأصم) احترازعن واية النوادرانه اذاجهر في الخافنة فعليه السحودة ل أوكثروات خانت في الجهرية فان كأن في أكثر الضائحة أوثلاث آيات من غيرها أوآية قصيرة على مذهب أب حنيفة فعلمه السعود والافلا وجه الفرق أن الجهر في موضع الخافتة أغلط من قلب الانه منسوخ فغلط حكمه ولأن لصلاة المهرحظامن الخسافنة وهوفهما بعدالا وليين وكذا المنفرد مخبرف ولاحظ لصلاة الخافتة في المهريحال فأوجبنافي الجهروان قل وشرطنا الكثرة في آلخافسة وذلك في غرالفا تحة بما تصويه الصلاة وانماشرطناالا كثريه في الفاتحة لانهائساء من وجه ولذا شرعت في الأخريين وان كانت تلآوة حقيقة فبالنظرالىجهة الثناثية لانوحب والىجهة التلاوة بوجب قدرالفرض منها فاعتبرنا الاكثرملاحظة المهتن والاصومافى الكتآب أمافى الخافنة فلان الاحتراز عن الجهر مالكلية منهامتعسر فان في ميادى الشفسات عالمآيظه رالصوت وفي الحديث وكان يسمعنا الآية أحيانا وهووآ لله أعلم بدا السبب وأمافي الفاتحة فانهاقرآن البتة وكونها شناء بصيغته لأأثرله وكثيرمن القرآن الكريم شناء وقصص ولابوجب ذال اعتبار جهة غما لقرآنية فيه في حق ما نحن فيه وكون شرعيتها في الأخر مِن عوده في الاعتبار منو عبل شرع فيهماا بتداء القراءة وغيرهامن الثناء والسكوت هـذا كله في حق الأمام أما المنفرد فلا سهوعلسه فيشئ من ذلك لانه مخير بهن الجهر والمخافتة كذا في غيرموضع وقديقال كونه مخيرا في الجهرية مسلم أمانى السربة فلنا أن غنع تجويزا جهراه وقدمنا ذيادة كلام فيسه في فصل القراءة (قول وسمو الامام يوجب على المؤتم السحود) وان كان مسبوقالم يدرك محل السهومعه الاأنه لايسلم بل منتظره بعد سلامه حتى يسحد فيسحد معه ثم يقوم الى القضاء وعن هذا ينبغي أن لا يعمل بالقيام بل يؤخر حتى ينقطع ظنه عن محود الامام وقدعقد ناللسبوق فصلانا فعالديل باب الحدث في الصلاة فارجع اليه (قوله لتقررالسبب الموجب فى حق الاصل) يعنى الامام وذلكُ موجب السحود على المأموم من وجهين أحدهما لزوم النقص في صلاته اذهى بناء على الناقصة واذا تفسد بفسادها فاحتاج الى الحابر كالامام والا خرازوم المتابعة شرعاحتي فالوالوترك يعض من خلف الامام النشهد حتى قاموا معه يعسد ماتشهد كان على من لم يتشهدأن يعود فيتشهدو يامقمه وانخاف أن تفوته الزكعة الشالثة بخلاف المنفرد حيث لايعود لان النشهدهنا فرص بحكم المتابعة وهدذا مخلاف مااذاأ درك الامام فى السحود فليستحد معه السحدتين فاله يقضى السعدة الشانسة مالم يحف فوت ركعة أخرى فان خاف ذلك تركها لان هذاك هو يقضى

(3 م فق القدر اول) قال (وسهوالامام بوجب على المؤتم السعود) اذاسها الامام وجب السعود على المؤتم لوجو به على الامام لان السدب الموجب السعود في حق الامام تقرّ رفي حق المأموم أيضا بالتزامه المنابعة فان المحد والفساد والا قامة لما اتعدت من صلاة الامام الدولات المام الاتام المنابعة في الامام الاتام المنابعة في الامام الاتام المنابعة في الامام الاتام المنابعة في المنابعة المنابعة المنابعة في المنابعة في

⁽قوله أجيب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك لبيان أن القراءة مشروعة فيها الن) أقول لكن يلزم المهدعلى ترك الواجب وحاشاه عليه السلام عن ذلك وبيان المشروعية يكون بالقول خارج الصلاة

(فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم لا يه بصير مخالفا لا مامه وما التزم الاداء الامتابعا) و بين الخالفة والمتابعة فاذا يحقق أحد المتنافين انتقى الا خرواعترض على التعليل المذكور في الكتاب بخالفات يجوز وقوعها من المؤتم كااذالم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان القوم ترفع واذالم يثن الامام يثني المأموم ولذا ترك الامام تكبيرة الركوع وتسبحه وتسميعه وتسكيرة الانحطاط وقراءة التشهد والتسلم وتسكير التشريق فان المأموم يفعل ذلك كله و بأن المخالفة بعد فراغ الامام ليست بقادحة الاترى أن المسبوق يقضى ما فانه يعد فراغ الامام والمقيم اذا افتدى بالمسافر يتم ركعت والحواب عن الاول ان الكلام فيمازم بشئ باشره الامام وتعدى المائم وعن الثانى بأن هذه المخالفة حوزت ضرورة اتمام الفرض فلا تتعدى الماليس بل انها تبت على المام والمام وعن الثانى بأن هذه المخالفة موزت ضرورة اتمام الفرض فلا تتعدى المام والمنافرة السحود) لان صلائه ليست بعثية على صلاة المأموم فساد اولانقصانا فلا يجب على المام لم يجب على المام وحب فاما أن يسحد وحده فلا يجب على الفة امامه فيما المنافرة المدورة المنافرة المدورة المنافرة المنافرة المدورة المام المنافرة المنافرة المدورة المنافرة ا

(فان السحيد الامام المستحد المؤتم) لانه يصبر مخالفالامام وماالتزم الاداء الامتابعا (فانسها المؤتم الميازم الامام ولا المؤتم السحود) لانه لوسع دوحده كان مخالفالامام ولوتا بعد الامام ينقلب الاحسل تبعا (ومن مهاعن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حالة القعود أقرب عاد وقعد وتشهد) لان ما يقرب من الشي يا خذت كمه

هاتين السحدتين ضمن قضاءالركعة فعلمه أن يستغل ماحراز الركعة الأخرى اذاخاف فوتهاوهنا لايقضى التشهد بعدهد افعليه أن بأني به عريته عكالني نام خلف امامه عمانته على أنه لاشك في أنهم تبعوه صلى الله عليه وسلم في مع وم مع أنهم لم يكونو إساهين في المسابعة في على السهوبل عامدين (قوله لو معد وحده كان مخالفا) أي في نفس ما يؤدّ به مع الأمام حكما وأن كان سعبود وبعد فراغ الامام صورة كالوكان لاحقاسها امامه فيمافاته معه لنومه مثلا فانتبه بعددات فانالو ألزمناه السعوداذافر غوالفرضان امامه لم يسجد لزم الخالفة لان السحودوان كان بعد الصلاة لكنه متصل عوضع النقص لأنه علته على ماقدمناه ولوكان امامه سعد بعدما انتبه هوأ وعندماجا من وضوئه فيماذا كأن الفوات لسبق الحدث مأدركه فالسحودلا يسحدمعه لانه يسدأ بقضاءمافاته ويسحدق آخرصلا تهولوسعدمعه لايجزته ولاتفسدويسجد الساف آخرصلاته بخلاف المسبوق والمقيم المقتدى بالمسافر فيما يؤديان بعد الامام منقضاء المسبوق واعمام المفسيم اذاسهما في ذلك لانه لم يلتحق بمعل قبل شرعا فلا مخالفة فيسحدان اسهوهسما ولوكانءلىالامامسهو وجبعليهمامنابعته فيشكررالسعودفىصلاةواحدةفىهذه الصورة وعنسدال كرخى لايسجداللاحق ولاالمقيم المقتدى بالمسافر لسهو الامام ولالسهوهمافها يقضى اللاحق وبتمالمقيم وماذكر ماه هوالمذكور فى الاصل وهو العصيح لانهما صلاتان حكاوان اتحدنا حقيقة لتعقق الانفراد والائتمام بخلاف صلاة اللاحق فأنها واحدة حفيفة وحكالاته مقتد فيما يقضيه حكا واذا فلنالا يسجمد اللاحق لماسهافيه عمايقضيه لانهمقندفيسه ألاثرى أنه لايقرأ فيه فيكون لوسعد مخالفا واذاسهاالامام فصلاة الخوف سعدو تأبعه الطائفة الثانية وأماالاولى فيسعدون بعدفر اغهم لان النانية مسبوقون والاولى لاحقون ولوسبق الامام الساهى الحدث بعسد سلامه استخلف ليسجد الخليفة كالوبق عليه التسليم وليس للسبوق أن يتقدم في هذا الاستخلاف لانه لا يقدر عليه ادمحه

وفيسه مخالفة امامه فما لس من اتمام الفرض وهو لامحسوز واما أن يستعد معهامامة وفسه قلب الموضوع فان قلت أماذ كرت آنفاأن الخالفة انما لاتحبور فمالزمشي ماشرهالامام وتعسدىالي المؤتم وههناايس كذلك بل الخالفــة ان كانت لامر باشره المسؤتم فينبغيأن محوز فالحواب انافلناان الخالفة فما لزمشي باشره الامام لمتحز ولمنقل ان فيما باشره بنفسيه حازت المخالفة والذي يحسم هـ ذه الملاة أن الخالفة ان كأنت لاتمام الفرض بعد فراغ الامام حازت بالنص لقوله علمه السملاموما فانكم فأقضوا وقوله عليه السلام أغواصلاتكمفانا فومسفر وانكانت لغبره

فان كانت فيما ثبت ابتداء كالمسائل النسع المتقدمة حازت لانها كلا مخالفة حيث المتعلق بالاقتداء وإن كانت بعد فيما لزم عما باشره أحدهما كالتي شحن فيها المشجز لادائها الى قطع الشركة المنافى لوضع الامامية قال (ومن سهاعن القسعدة الاولى) أى ومن سهاعن القعدة الاولى في الفرائض الرباعية أوالثلاثية (ثم تذكر) فلا مخلوا ماأن يكون الى القعود أقرب بان الم يوفع ركبتمة أوالى القيام أقرب بأن رفعهما (فان كان الاول عادو قعدو تشهد لان ما يقرب من الشي بأخسذ حكم) كفنا المصرف حكم المصرف حق صلاة المحسنة والعيدين واختلف في وحوب السحدة فقيل يسحد لانه أخر واجبابق درما اشتغل بالقيام وقيل لا يسحدوه والاصم ساء على أن ما فرب من الشي بأخسذ حكمة فصار كالذالم يقم وان كان الثنائي المعسد لانه كالقائم معتى لمناذ كرنامن الاصل ولوقام ما حازاه العود

(قوله لم تبحزلادا ثه الى قطع الشركة الخ) أقول اذا جازأن بأتى المأموم فى الصلاة بقراءة التشهدوالتسليم مثلامع عدم اتبان امامه بهما ولم يعدّه ذا قطع الشركة فكيف يعدّ قطع الهااذا أتى بما يجبر النقصان الحاصل بتركهما بعد فراغ الامام عنهما فليتأمل

لثلايان مرّك الفرض وهو القيام لاجل الواجب وهو القعود الاول ولا يلزم معدة التلاوة فاله يترك الفرض لاجلها وهي واجه لان ذلك ثبت النص على خد لاف القياس وهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا يستعد ون و يتركون القيام لاجلها و يستعد السم ولانه ترك الواجب وقدر وى أنه عليه السلام قام الى الشالثة قبل (٣٦٣) أن يقعد فسيتعو اله فعاد المروى أنه لم يعدو سبح

تمقيسل بسجد السهوالتأخير والاصم أنه لا يسجد كااذالم يقم (ولو كان الحالقيام أقرب لم يعد) لانه كالقائم معنى (يسجد السهو) لا ته ثرك الواجب (وانسماعن القعدة الاخيرة حتى قام الحالف الحالف عدة الم المنافية المالح صلاته وأمكنه ذاك لان مادون الركعة بجل الرفض قال (وألغى الخامسة) لانه رجع الحشى محله قبلها فترتفض

الهمفقاموا ووجه التوفيق أنه عادحين لم يتم قاعما ولم يعدد معدماتم قائما (وان سهاعن القعدة الاخمرة حتى قام الى الخامسة) في الر ماعسة والرابعة في الثلاثسة والنالثسةفي النائسة فلامخلومن أن بكون بعدماقعد على الرابعة أولامكون فانلم مكن فلامخاو اماأن مقد الخامسة بالسحدة أولافان كانالثاني (رجع الى العقدة) لاناصلاح الصلاتيه عكن وكلما كان كذاك وحب عـله احترازاعن البطلان وانما قلنا أنه تمكن (لان مادون الركعة بجعل الرفض) لكونه لس بصلاة ولاله حكمها ولهمذا لوحلف لابصلى لامحنث عادون الركعية (وألغي الخامسة لانەرجعالىشى محلىقىلە) أى قبــل مافعـل وهو الخامسة وفيبعض النسخ قبلها وهوواضع وكلمن رجع من فعل من أفعال الصلاة الىشئ محلاقبله برتفض ذلك الفسعل المرحوع عنسه كااداقعد قدر التشهد ثمتذكر السعدة الصلسة أوالتلاوة

بعدالسلام وهوغبر قادرعلى السلام وانما يسحدقيل السلام حاله الاقتدا عن يسجد قبله وهوهناقد صاراماماالمستخلف ومع هذالوتقدم لم تفسدلانه يقدرعلى الاتحام فى الجلة بأن يتأخر ويقدم مدركايسا جرم ويسجد وبسجد ألحليفة المسبوق معهم لانه الآن مقتدم بقوم الى قضا ماسبق به فان لم يسجد معهسم سحدآ خرصسلاته على ماقدمناه في فصسل المسبوق ولايخ في أن تعليل عدم قدرة المسبوق على السحود ومنعسه من النقدم بعدم قدرته على السلام لانتفاء محليسة السحود قبله انما هو على غير رواية الاصول أماعلى الظاهرمن أنكونه بعد السلام انماهو الاولى فلافالاوجه تعليل عدم قدرته على السحودبكونه فى أثناء صلانه ولا يسحد في أثنائها الامقنديا وهوف دصارا ماما ولولم يكن خلف الامام مسدرك بلالكل مسبوقون قاموا وقضوا مأسبقوا بهفرادى لان تحرعسة المسبوق انعقدت للاداءعلى الانفرادغندتعذرالمنابعة ثمادافرغوالا يسحدون في القياس وفي الاستعسان يسحدون (قوله للتأخير) أىلنأخبرالقعودوالاصوعدمه لانالشرع لمبعتسيره قياماوالالميطلق له العودفكان معتسيرا قموداأو انتقالا بالضرورة وهذا الاعتبارينافيه اعتبارالتأخ سرالمستتبع لوجوب السعود (قوله ولو كان الى القيام أقرب) الاصم فيسه ما في الكافي أنه بأن يستوى النصيف الاسفل يعنى وظهره بعد مختن فيا لم يستنو فهوالى القعود أقرب وفى فتاوى قاضيخان في رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليسه السهو يستوى فيسه القعدة الاولى والشانية وعلمه الاعتمادغ فالوان رفع إليته من الارض وركبتاه عليهالم وفعهما لاسهوعليه وهكذاعن أى وسف انتهى ولايخني أن هذه الصورة هي الصورة التي قبلها فيكون الحاصل في تلك الصورة اختلاف الزوامة وقد اختار في الاجناس في هذه الصورة أن علمه السهو اللهم الاأن يحمل الاول على ما اذا فارقت ركبتا ما لارض دون أن يستوى نصفه الاسفل شبه الحالس لقضاءا لحاجة فالحياصل ثبوت الثلازمين عدم العودو سعوده وعدمه بينيه ويين العودثم قيل ماذكرفي الكتاب رواية عنأبي بوسف اختارها مشايخ بخادا أماظاه رالمسذهب فسالم يستوقا تمسايع ودقيل وهو الاصع والتوفيق بينماروى أنهصلي الله عليه وسلم فام فسيعوا له فرجع وماروى أنه لم يرجع بالحل على حالتى القرب من القيام وعدمه ليس بأولى منه بالخل على الاستواء وعدمه ثماوعاد في موضّع وجوب عدمه فيل الاصرائها تفسد لكال الجنامة رفض الفرض لماليس بفرض بخلاف ترائه القسام آستعود التلاوة لأنه على خلف القياس ورديه الشرع لاظهار مخالفة المستكبرين من الكفرة وليس فيما تحن فسه معناه أصلاعلى أنانقول الجنامة هنامالرفض وليس ترك القيام السصود رفضاله حتى لولم بقم بعده ماقدر فرض القسراءة حتى ركع صحت هدذاوفي النفس من التصيير شي وذلك لان غامة الامر في الرجوع الى القعدة الاولى أن يكون زبادة قيام مافى الصلاة وهو وان كان لا يحل لكنه بالصدة لا يحل لماعرف أن ز بادة مادون الركعة لا تفسد الأأن يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن فديقال المصقق لزوما لاثم

فسيدلهماارنفضت القعدة لماأن محلهاقبل القعدة الاخبرة

(فوله حدين لم يتم قائما الخ) أقول في اطلاق القائم على من لم يرفع ركبتي ما لا يخفى (قوله فلا يخلومن أن يكون بعد ماقعد على الر ابعدة أولا يكون) أقول الدكلام كان فهن سهاعن القعدة الاخسيرة فكيف يكون من قعد على الرابعة من مح تملا نه ففيه جعل قسيم الشي قسم المنه

(وسعدالسهولانه اخرواجبا) وهواصابة لفظ السلام وقبل واجباقطعيا وهوالقعدة الاخبرة وان كان الاول بطل فرضه عندنا خلافا الشافعي لانه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم على الظهر خساولم ينقل أنه فعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلانه ولنا أنه استحكم شروعه في النافلة قبل كال أركان المكتوبة خرج عن الفرض الخافاة بين المنت على من حلف لا يصلى وكعة وكل من استحكم شروعه في النافلة قبل كال أركان المكتوبة خرج عن الفرض النافاة بين الفرض والنف لوقد تحقق أحد المتنافعين فنتنى الاخرضرورة ولقائل أن يقول لانسل أنه بوجود الركعة الواحدة بعدار يعمن المكتوبة المكتوبة اللكتوبة اللكتوبة المكتوبة اللكتوبة الكتوبة اللكتوبة المنافلة والمواب عن المداللكتوبة المنافلة والمواب عن المدالة والمنافلة المنافلة والمواب عن المدالة والمنافلة المنافلة المنافلة المنافلة والمواب اللكتوبة اللكتوبة اللكتوبة اللكتوبة اللكتوبة المنافلة المنا

(وسعدالسهو) لانه أخروا جبا (وانقيدا الحامسة بسعدة بطل فرضه) عندنا خلافالشافع لانه استحكم شروعه في النافلة قبل كال أركان المكنوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهد الان الركعة بسعدة واحدة صلاة حقيقة حتى يحنث بها في يينه لا يصلى (و تحوّلت صلانه نفلا عنداً بي حنيفة وأبي نوسف) خلافا المحد على مامر (فيضم اليهاد كعة سادسة ولولم يضم لا شي عليه) لا يه مطنون شما عابيط لفرضه يوسف المجمة عنداً بي يوسف لا ته سعود كامل

أيضا بالرفض أما الفساد فليظهر وجه استلزامه اباه فيسترج بهذا التعث القول المف بل المصير (قهله لأنه أخر واحبا) أى واجبًا قطعيا وهوالفرض لأن التكلام في الفعدة الاخيرة (قوله وان فيد الخامسة بسعدة بطل فرضه عند ناخلافا الشافعي له أن الحاصل على ذلك التقدير كونه مسلاها بزيادة ركعة ودلك ليس عفسدمثل زيادة مادونها وذاك لماروى أنهصلي اللهعليه وسأمسلي الطهر خسافلنا اللفظ المذكور يسدقمع ترأء القعدة الاخيرة ومع فعلها ولاد لالة للاعمعلى خصوص أخص فلايدل على خصوص محل النزاع وهوما اذاصلاها خسامع ثرك القعدة فأزكونه مع فعلها ثم بترجع ذلك حلالفعله صلى الله عليه وسلم على ماهو الاقرب ولماذكر المصنف من أن الركعة الثانية نفل ولا يتحقق الاتصاف بكونه فى صلاتين منضادتى الوصفين فالحكم بصماحكم بالضرورة بخروجه عن الفريضة بخلاف مادون الركعة (قوله على مامر) في قضاء الفوائت من أن بطلان وصف الفرضية لايوجب بطلان النمر يمة عندهما خلافالحمد وبناء على أصل آخروه وماأ سلفناه من أن ترك القعدة على وأسالر كعتين من النَّفْسِل لا يفسدها عندهما خلافا لمجدوفي تحولها نفلا بلزمذاك فيضم اليهاركعة سادسة عندهما كي لايتنفسل بالوتر وهل يسعدالسهوقيل نع والعميم لالان النقصان بالفسادلا يعير بالسحود ولولم يضم لاشي عليه وان كان الضم واجباعلى ماهو ظاهر الاصل لعدم جو أزالتنفل بالوتر لأنه مطنون الوجوب خلافالزفر والازوم انمايت شرعا بالالتزام أوالزام الرب تعالى أبتداء وشروعه لميكن لواحدمن هذين بللقصدالاسقاط فادانين أنليس عليهشي سقط أصلاولكن لواقتسدى بهانسان مقطع لزمه قضاء ستعندا ي حنيفة وأبي وسف فرق أو توسف بين هذا وبن الفصل الثاني حيث قال هناك لوقطعها

تطلان وصف الفرضمة ولاشك أندطلان وصف الفرضة وتحوله نفلاأولى من يطلان أصدل الصلاة ووصفها وفياسال النفل ذلك فكان الاول أولى وتأويل الحديث أنهعليه السلام كانةعدقدرالتشهد فى الرائعة بدلسل قول الراوى صلى الظهرخسا والظهر اسم لجيع أركان الصلاة ومنهاالقعدة وانماقام الى الخامسة على ظن أنواالثالثة حلالفعله علمه السلام على ماهو أقرب الحالصواب وقوله (على مامر)اشارة الى ماذكره فى مات قضأه الفوائت من الاختلافينهم وقوله (فيضم اليهاركعة سادسة) بعنى عندهما وهلتحب

عليه سعدة السهوليذكره واختلفوافيه والاصمأنه لا يسعد لان النقصان بالفساد لا يجبر بالسعدة (ولولم يضم لاشي عليه يقضى لانه مطنون) والمطنون عير مضمون (ثم اغما يبطل فرضه بوضع الجهمة عندا بي يوسف لا نه سعود كلمل) لان السعود حقيقة في وضع الجهمة عالما المنف (وسعد السهولانه أخر واحبا) أقول اعترض عليه بأنه كان ينبغي أن لا يسعد في اذا كان اليه أقرب كافي السهوعن

قال المصنف (وسعد السهولانه أخر واجبا) أقول اعترض عليه بأنه كان نبغى أن لا سعد في الذا كان اليه أقرب كافى السهوعن القعدة الاولى أقول يمكن أن يفرق ينهما أن القريب من القعود وان جاز أن يعطى المحكم القاعد الاأنه ليس بقاعد حقيقة فاعتبر جانب الحقيقية فيما أذا سهاءن الثانية وأعطى المحكم القاعد في السهوعن الاولى اظهار اللتفاوت بين الواجب والفرض وظهر بما قررنا أن من فسر الواجب هنا بالواجب القطعي هو المصيب والاأشكل الفرق (قوله وهو اصابة لفظ السلام) أقول ولعل الاقرب أن يقال وهو التشهد (قوله والمواجود الشرع لا الحسى بقال وهو التشهد (قوله والمواجود الشرع لا الحسى القول المحدود في المواجود الشرع لا الحسى القول من بطلان أصل الصلاق الحرب عن المول بقول بقول بقوله فقل (قوله المحدود قيلة المحدود قيلة في من بطلان أصل الصلاق الحمد عند أبي حنيفة وقد سبق في صفة الصلاة في المول بقول بقول نفلا (قوله المكون المحدود حقيقة في وضع الجمة) أقول محنود عند أبي حنيفة وقد سبق في صفة الصلاة

(وعند محد برفعه لان تمام الشيء آخر موهو الرفع ولم يصم الرفع مع الحدث) فلم يتم السعود (وعرة الخلاف تطهر فيما الداسقه الحدث في هذا السعود) فدهب سوضا عمد كرانه لم يقعد في الرابعة عند محد سوضاً ويعود الى القعدة و يعنى على صلاته باعمام التشهد والسلام وعنداً بي يوسف لا يعنى لان صلاته فسدت بوضع المهمة ولا بناء على الفاسد قال فر (٢٠٦٥) الاسلام المختار الفتوى قول محدلاته

وعند محدر فعسه لان تمام الشي بآخره وهوالرفع ولم يصيم عالمدت وعرة الخلاف تظهر في الذاسبقة المدت في السحود بني عند محد خلافالا بي وسف (ولوقعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عادالى القعدة مالم يسحد المنامسة وسلم) لان التسلم في حالة القيام غير مشروع وأمكنه الاقامة على وجهه بالقعود لان مادون الركعة بحل الرفض (وان قيدا للمامسة بالسحدة ثم ثذ كرضم اليهار كعة أخرى وتم فرضه) لان الباقي اصابة لفظة السلام وهي واحبة والحايضم اليها أخرى لتصوال كعتان نفلالان الركعة الواحدة لا تجزئه لنهيه عليه السلام عن البتراء ثم لا تنو بان عن سنة الظهر هو العصيم لان المواظب قعليها بتمرية مبتدأة وسعد السهو استحساناً)

يقضى ركعتين لمانذ كرفيه (قوله وعند محد برفعه لان تمام الشي بآخره وهوالرفع ولم يصم مع الحدث) واختاره فغرالاسلام وغيره للفتوى لانه أرفق وأقيس لان السعودلوتم قبل الرفع أمينة ضه آلحدث لكن الاتفاق على ازوم اعادة كلركن وحدفيه سيق الحدث عند المنا وعلى الاعتدادي الحق فسه الامام المأموم الماسيقه المأموم في ابتدائه خلافالزفرف هذا ولو كان الركن تجمير دوضعه لم يعتدبه لان فعل الامام حينتذ بعد عامه وكل ركن أداه المقتدى قبل امامه لا يعتديه (فوله ف السحود) أى سحود الخامسيةي أيعلى الفرض أي بسعب ذلك الحيدث أمكنه اصلاح فرضه بأن يتوضأ وبأتى فيقعد يتشهد ويسلم وسحدالسهو لان الرفع حصسل مع الحدث فلا يكون مكالا السحدة ليفسد الفرض به وهدذ اأعنى صحة البناء بسبب سبق المبث اذالم شذكر فى ذلك السحود انه ترك سحدة صليبة من صلامه فان تذكر ذلك فسيد تا تفاقا لماسينذ كرفى تتمة نعقيدها في السيدات انساء الله تعالى وعنيدا بي وسف بحردالوضع فسسدفرضه فلاعكنه اصلاحه اذاسيقه الحدث فيه وقدستل أبو يوسف فقال بطلت ولايعودالهافأ خسير بحواب تحسد فقال زه صلاة فسدت يصلحها ألحسدث وزه بمخمسة مكسورة بعيدهاها كلةتعب وهوهناعلى وحهاليتكم قبل قاله لغيظ لحقهمن محديسيب مابلغهمن عيبه قوله فى المسعداد أخرب أنه لا يعود الى ملك الواقف ولا يخرج عن كونه مستحداوان صارما وى الكلاب والدواب (قوله عادالى القعدة) انما يعودمع انهلولم يعدد وسلم قامًا حكم بعدة فرضه ليأتى بالسلام في موضعه لانه لم يشرع حال القيام وهـ ل يتبع - القوم في هذا القيام قيل نع فأن عادعاً دوام عدوان مضى فالنافلة تبعوه والصميماذ كرمالبلني عن علما تنالا يتبعونه في البدعة ومنتظرونه فان عادقبل السجدة تبعوه فى السلام وان ستخد سلوا في الحال ولا يحنى عدم متابعتهم في الذا قام قبل القعدة واذاعاد لا يعيد التشهد (قوله ثم لاتنو بان عن سنة الظهر هوالصيم) احتراز عن قول من قال ننوب وجد الختاران السسنة بالمواظبة والمواظبة عليهامنه صلى الله عليه وسلم بصرية مبندأة وان لم يحتج الى فصد السنة في وقوعها سسنة بخلاف ماقذمنا مفالاربع بعدا تطهر والعشاء فآنها بتمرعة قصدت آبت داءالنفل فلذا تقع الاوليان منهاسنة ولوكانت الصورة في العصراعي صلاها خسابع معمافعدالشانية أوفى الفبر سجدفى السالثة بعدالقعدة فالوالايضم سادسة لانه يصيرمن فلابر كعتين بعدالعصر والفجر وهومكروه والخنارأن يضم والنهىءن التنفل القصدى بعدهما وكذااذا تطقع من آخوا لليسل فلماصلى ركعة طلع الفير الاولىأن تهائم يصلى ركعتى الفيرلام لم يتنفل بأكثر من ركعتى الفجر قصدا (قول ويسجد السهواستحسانا والقيباسأن لايسعب ولامه صارالى صلاة غيرالتي سهافيها ومن سهافي صلاة لايسعبد

أرفق وأقس لان السعود اوتم قبدل الرفع وحعل دوامه كتكراره لمنقضه المدث يعنى الاتفاقان الحدث ينقض كلركن وحد هوفسه حنى لويوضأ وبي على صلانه وجب عليه اعادة ذلك الركن الذى وجدفيه المدث ولوتم السعود بالوضع لمااحتيم الى اعادته كالووحد الخدث بعد الرفع (وان كان قعمدفي الرابعة) فلا يخاواماان يقيد الخامسة بالسحدة أولا فان كان الشاني فكه كمكه فمااذالم يقعدعلها وان كان الاول ثم تذكر ضرالهاد كعسة أخوى وتم فرضه لانالساقي اصابة لفظ السسلام وبتركها لأتفسدالصلاة لانها واحبة وقوله (وإنمايضم اليهاأخرى) ظأهرولميذكر أنالضم واحب أومستعب أوجائز ولفظ الامسليدل على الاعاب فانه قال فيه عليه أن نضف وكلة على الريحاب وقوله (هوالصحيم) احسراز عنقول بعضهم انهسما ينومان عنسنة الظهر وحسه الصيح أن السنة عبارة عن طريقة النبى صلى الله عليه وسلم

وهوكان بتطوع في الطهر بتعريمة مبتدأة فصدا وقوله (ويسجد للسهو استحسانا) يعني أن الفياس أن لايسجد لان هد اسهووقع (قوله ولونم السحود بالوضع لما احتيج الى اعادته) أقول قوله ولوتم ناظر الى قوله ولا بناء على الفاسا. وجواب عنه نقريره لا نسلم فساد السجدة وضع الجهة اذاؤه ماذكره من يمام السحود بالوضع لما احتيج الى اعادته يعنى اعادة السحود الخ فى الفرض وقد انتقل منه الى النقل ومن مهافى صلاة لا يجب عليه أن يسعد فى صلاة أخرى وجه الاستعسان أن النقصان قد تمكن فى الفرض بالخروج منه لاعلى الوجه المستون وهوا نظروج باصابة لفظة السلام وهدا مذهب محدوفى النفل بالدخول لاعلى الوجه المستون وهوا المشروع فيه بتعرية مبتدأة وهذا مذهب أى يوسف وكل واحدمنهما يوجب السعدة وانما قدم قول محدلانه المختار للفتوى لان من قام من الفائنف المن المن المناعلي ولا تنكير عدالم يعد ذلك نقصافى النف للانه أحدوجهى الشروع فى النف ل وانماهو نقص فى الفرض ولما كان النف ل بناء على التعريمة الاولى جعل فى حق وجوب سعدة السهو كانم اصلاة واحدة كن تنفل بست ركعات بتسلمة واحدة وسهافى الاولى فانه يستعد السهوفي آخر العسلاة وان كان كل شفع منها صلاة على حدة لكون التحريمة واحدة ولوقطعها لم يازمه القضاء لانه مظنون) خلافا (ولوقطعها لم يازمه القضاء لانه مظنون) خلافا (ولوقطعها لم يازمه القضاء لانه مظنون) خلافا (٣٩٣) لا فرلائه يقول عليه قضاء وكعنين لانه بيق عنده فى نفل لازم وان

لم كن النقصان في الفرض بالخروج لاعلى الوجه المسنون وفي النفل بالدخول لاعلى الوجه المسنون ولوقطعه الم بازمه القضاء لانه مظنون ولواقت دى به انسان فيهما يصلى ستاعند محدلانه المؤدى بهذه التحرية وعندهما ركعتين لانه استحكم خروجه عن الفرض ولوأفسده المقتدى فلاقضاء عليه عنسد محداعتبا وإلامام وعندأ بي يوسف يقضى ركعتين لان السقوط بعارض بخص الامام

فأخرى وحمه الاستحسان أن النقصان دخل فى فرضه عند محد متركما لواجب وهوالسلام وهذا النفل بنياء على التعرعة الاولى فيمعل في حق السهوكا تنهما واحدة كمن صلى ستاتطوعا بتسلمة وسهافي الشفع الاول يسجدفي الآخر وآن كان كلشفع صلاة على حدة بناه على الانحاد الحكمي الكائن بواسطة اتحاد التمر عة وعندا في يوسف النقصان في النف ل بالدخول لاعلى الوحسه الواجب اذا لواجب أن يشرع في النفل بتحر عةممتدأة للنفل وهذه كانت الفرض كذافي المكافى ويهظهرأن قولها لمصنف لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لاعلى الوجه المسنون وفي النفل بالدخول لاعلى الوجه المسسنون مم المه مسنونالثبوت فسع الواحب وهوالمرادوهو تعليل على المذهب من فالاول لمحدوالشاني لاي يوسف وظهر انكونه استمساناً يقابله فسأس انماهوعلى فول مجدأ ماعلى قول ألى يوسف فيسحد فساسا واستمسانا وقدم فول محدلانها لمختسارالفتوى لانمن قامهن الفرض الحمالنفل بلاتسليم ولاتحر بمة عدالم يعدّ ذلك نقصانا فىالنفل لانه أحدوجهي الشروع فى النفل بل فى الفرض كذاذ كر فغر الاسلام لكن أبو بوسف عنع أنهأ حدوجهي الشروع ولوقط عهايعتى صلاة الركعتين بعداتمام الركعة لاقضاء عليه لأنه مظنون وعندزفريةضي ركعتن (قهله ولوافتدي به انسان فيه مايصلي سناعند مجد) لماذكر (وعندهما ركعتين لانه استحكز وجه عن الفرض) فانقطع احرامه اذلا بتصوركونه في احرامين لصلاتين متباينتين وعند مجدماق لان أحرام الفرض اشتمل أصل الصلاة ووصف الفريضة والانتقال الى النفل أوحب انقطاع الوصف دون الأصل ولهذالوقام الحالخامسة صادشارعا فى النفل بلاتكبيرة الافتتاح فلوكان من ضرورة الانتقال الى النفل انقط اع الاحرام احتيج الى تكبيرة الافتتاح وليس فليس الاحرام منقطعا مطلقا (قول وعند دأبي يوسف يقضى ركعتين) كان حقه أن يقول وعندهما بدليل قوله أولا وعندهما ركعتين بعنى أباحسفة وأبايوسف شمالفتوى هناعلى فول أبى يوسف لان استدا النفل غيرمضمون قصداغيرمشروع وانماشر عفحق الصي والمعتوم لنقصان عزعتهما فاذاا ستقضت عزعة العاقل البالغ بانشرع فيه على عزم اسقاط الواجب لاغزم النطوع التعق بهما حينئذوهذا يخص الامام فلابتعسدي

تسن الهمكن علسه قلنا شرع على أنه مسقط لاملزم م من أنه لم يكن علمه فسقط أصلاائلا بلزم الزام مالايلزم (ولوافتدىمهانسان فهما لزمه عندمجدست ركعات) ان اقتدى بەنى الخامسة بأنى يعدالامام باربعر كعات وان اقتدى من السادسة مأتى بعده بخمس ركعات يصلي ركعة ويقعدهم يصلى ركعتين ويقعدثم يصلى ركعتن ويقعدلانه كماشرع في تحريمة الامام لزمه ماأدىبهاالاماموقد أدى الامامستا (وعندهما لزمه ركعتان لائه استعكم خروجـــهمن الفرض) عليه عند محداعتبارا عِالْداأفسد والامام) قان حال المأموم لايكون أقوى حالا من الامام والالزم ز بادة الفرع على الاصل

(وعندأ بي وسف يقضى ركمة ين لان السقوط بعدارض يخص الامام) تقريره أن المقتضى الوجوب وهو الشروع الى من المخاطب النهى عن الابطال قام فى حق الامام فكذا فى حق المأموم لبناء صلاته على مسلاة الامام وحن تذبيب القضاء على ما المخاطب النهى عن الابطال قام فى حق الامام وعلى في النفط المام وحن المنافرة وعلى هذا لا يلزم بناء القوى على الضعيف لان مسلاة الامام أيضا قوى بالنظر الى وجود المقتضى وفرق أبو يوسف بين هدف و بين ما اذالم يقعد على الرابعة بأن هناك بطل فرضه وكان الاحرام فى الابتداء منعقد الست فاذا اقتدى به انسان أن من موجب المن التحر عقوا ماهها فقد م فرضه الذكر الوشرع فى النفل والمقتدى النفل فلا بازمه غير ركعت فى والحاصل أن هناك صلاة واحدة في المام وعندها بقضى ركعت فو بسف بدليسل ما تقدم فى قوله وعندهما بقضى ركعت ن وبدليل

ماذكرفى الحامع الصغيرلقاضيفان وعسده ما يقضى ركعتين وايس بواضع لابهذكرى النواد رالاختلاف على ماوقع فى الكتاب فلعل المصف وقف على صحة ذلك فنقله ولا يلزم من كونم ما متفقين عليهما فى مسئلة اتفاقهما فى مسئلة أخرى فانهما مسئلتان قال (ومن صلى ركعتين تطوّعا) الاصل أن وقوع سجدتى السهو بين شفعى الصلاغير مشروع ثم اما أن يكون الشفعان فى صلاة النطوع أوالفرض فان كان الاول كا اذاصلى ركعتين تطوّعا (فسها فيهما وسجد السهو ثم أراد أن يصلى أخريين) و فى بعض الدسخ أخراوين وليس بصواب (ليس له ذلك) لا نه سطل السحدة بلاضرورة لا نه لما أدى صحة بدون ما يئى فلاضرورة فى السنا مل فيسه احراز فضيلة الدوام وفيه نقض الواحب والاحترازعن نقض الواجب أولى ومع هد الوبنى صحلما وكان عليه الاعادة وان كان الشانى كا اذا سجد المسافر السهوثم نوى السم ولانه لما بنى حصلت السحد تمان فى وسط الصلاة فلا يعتد بهما وكان عليه الاعادة وان كان الشانى كا اذا سجد المسافر السهوثم نوى الاقامة فله ذلك لا نه لواجب ونقض الواجب أدنى منية الاقامة فله ذلك لا نه لواجب ونقض الواجب ونقض الواجب أدنى

قال (ومن صلى ركعتين تطوعا فسهافيهما وسعد السهو ثم أراد أن يصلى أخرين لم يهن) لان السعود بيطل لوقوعه في وسط الصلاة بعلاف المسافر اذا سعد السهو ثم نوى الاقامة حيث بنى لانه لولم بن بيطل جميع الصلاة ومع هذا لوأدى صع لبقاء النعر عة (ومن سلم وعليه سعد قاالسهو فدخل رحل في صلافه بعد التسلم فان سعد الامام كان داخلا والافلا) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال معدهود اخل سعد الامام أولم يسعد لان عنده سلام من عليه السهولا يخرجه عن الصلاة أصلالا نها وحبت جبرالانقصان فلا بمن من يكون في احرام الصلاة وعندهما يخرجه على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه والحاجة على اعتبار عدم العود ويظهر في نفسه والحاف في هذا وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة وتغسر الفرض بنية الاقامة في هذه الحالة

الى المقتدى (قوله إبن) أى ليس له أن يدى (قوله بخلاف المسافر) الحاصل أن نقض الواجب وابطاله لا يجوز الااذا استنام العجيدة مقض ما هو فوق ه في مسئلة الكتاب امتنع البناء لا نه نقض الواجب ومن المذكور وهو سجود السهو و وجب البناء في المسافر يسعد ثم ينوى الا قامة لتعقق ذلك الموجب ومن ابتى بين أمرين وجب عليه أن يختاراً قلهما محذو را وقال السرخدى حقيقة الفرق أن العود المحرمة الصلاة بالسحود بعد المحلول في حلاله المائلة الصلاة الأخرى و نية الا قامة تعلى المائلة الصلاة بالشخص و المعالمة تعلى عدة ولم تعد المرمة في حق المائلة الصلاة المحرد المحرد المحلول في المائلة المحلول والمحدد المحدد ومعدد المحدد المحدد المحدد و محدد و ماصله المحدد المحدد المحدد المحدد و محدد و ماصله المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد و محدد و ماصله المحدد المحدد المحدد المحدد و المحدد المحدد و محدد و ماصله المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد و المحدد و المحدد و المحدد و ماصله المحدد المحدد و المحدد و محدد و ماصله المحدد المحدد المحدد و المحدد و المحدد و المحدد و ماصله المحدد المحدد و المحدد و ماصله المحدد المحدد و ماصله المحدد المحدد و ماصله المحدد و المحدد و ماصله المحدد و ماصله المحدد و ماصله المحدد و ماصله المحدد و المحدد و ماصله المحدد و المحد

فيعتمل دفعاللاعلى وفوله (ومن سلم وعلسه سعدنا السهو)أصل هذه المسئلة وأخواتهاأنسسلاممن علىه سحدة السهولا مخرجه عنحرمة الصلاء عندمجد وهو قول زفسرلاخ وسا موقوفا ولاباتاوعت دهما يخرجه خروحاموة وفاعلى معنى أنهان معديعيد السلام حكناسفاه النعرعة والافلا لمجدأن السعدة وجبت جديرالنقصان تمكن فىالمؤدّى بالاتفاق والجراعا يتحقق اذاكان الجيور فائماوفيامه ببقاه التعريمة فحكم سقائها تحصلا للغرض المطاوب ولهما أنالسلام محللني نفسه النص والاجاع وانمالا يعل ضرورة الحاجة الى أداء السعدة ولاضرورة

اذالم يعدف على المنتقق المقتضى وروال المانع وهذا يجرالى تخليص العان كاترى والخلص معلوم لا يقال اذاكان بقاء التحريمة ضرورة أداء السعيدة ينبغي أن لا يتعدى الى جواز الافتدا ولا فتسكيل في الجمع عليه فلا يكون اسموعا واذاعرف هذا الاصل تجرى عليه الفروع منها مسئلة الكتاب فان عند مجد الافتداء صحيح على سيل البنات وعندهما على سيل التوقف ومنها انتقاض الطهارة بالقهقية الفروع من المقاء التحريمة خلافالهما ومنها تغير الفرض في قالا قامة في هذه الحالة عند المنافز ومنه الصلاة كالونوى قبل السلام وعندهما لا يتغير الكونم المنافز وحدون وجه وذلك يستدى السلام وعنده المسائل عنده الحكم المعناه الله وحدون وجه وذلك يستدى ان كور حدالمان العروب من وجه دون وجه ولمعناه الله وحدالك ومن وحدالك وحدال

(قوله فلاضرورة في البناء بل فيه احراز فضيلة الدوام وفيسه نقض الواجب) أقول الضمر في قوله بل فيه وفي قوله وفيه وراجعان الى المبناء في قوله ولاضرورة في البناء (قوله لا يقال اذا كان بقاء التحريجية الخ) أقول فيسه بحث (قوله أجيب بأنه ليس معناه الخرور الخ) في المحيط البرهاني وعنده ما يخرجه وإموقو فاان عاد الى سجود السهويين أنه لم يخرجه والم المرجعة الم وقوله (ومن سلم بريد به قطع الصلاة) يعنى في عزمه أن لا يستعد السهو (فعليه أن يستعد السهو) في مجلسه قبل أن يقوم أو شكلم وفي لا واية قبل أن يستعد السهود وقوله (لان هذا السلام) أى قبل أن يستكلم أو يخرج من المستعدوهذه تفيد أن الانفاق أما عند مجد فلانه لم يشرع محالا وأما عند هما فلانه أن كان محالا فهو محال على سبيل التوقف لا يحصل السلام فيقيت

(ومنسلم يريد به قطع الصلاة وعليه سهو فعليه أن يستحسد لسهوه) لان هذا السلام غير فاطع ونيت م تغير المشروع فلغت

أىفي رمة الصلاة فلايظهرعدم عهدونها أعدون السعدة وهذا يحتمل كونه قبل السجدة حلل لانهل يصقق أوان الضرورة وهوالسعدة فلاينا خرعمه فنست التعايسل تبعود الى حرمة المسلاة بالسجود ويحتمل أنه فبلهامتوقف على ظهور عائبت ان سحد تبين أنه ليخر حه وان لم يسعد سن أنه أخرجهمن وقت وجوده اذتبين عدم الضرورة الموجبة لتغلف تعليله عنه مظهران الاحتمالين قولان المشآ يخ حكاه خسلافاصر يعا ينهسم في البسدا تعمنهم من اختار الثاني ومنهم من اختار الاول وال وهو أسهل لتفريج الفسروع والنوقف في بقاء النمر عسة وبطلائم أأصم لان التمرعة واحسدة فاذا بطلت لاتعود الاباعادة ولم وجد اه ولا يبعد جعل الشرع نفس السعود والعود اليه اعادة و يعنى بالفروع ماذكره من الافتدا وبعدالسلام عندمجد يصرمقند ماالينة وعندهما يوقف على السحودوا تتقاص الطهارة بالفهقهة بعدمعنده وعندهما لاينتقض وكذالوضحك الفندى فهدما لمآلة وفي تغيرالفرض بنية الاقامة بعده قبل السجود عندمحد فيصيرا ربعا وعندهما لا يتغير لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة ويسقط معودالمهولانه لوسعد تغيرفرضه فيكونه وديامهودالسهوفى وسط الصلاة فيترك ويقوم ولأبؤمر بأدامش اذكان فأدائه أبطاله وقمن اقتدى بهأنسان بنية التطوع ثم تكلم هذا المقندى قبل أن يسجد الامام لا يجب على المقتدى قضاء شي عند هماوان سجد الامام لانه تكام قبل صحة الاقتداء وعنسد محديانه وقضاما يصلى الامام وقوله في النهاية عندهما يخرج بالسلام من كل وحدلاأ نمعي التوقفأن بثبت الخروج من وجمه ثم بالسحود بدخل في حرمة الصلاة لانه لو كان في حرمة الصلاة من وجهلكانت الاحكام على عكسها عندهماأ يضا كأهومذهب محلمن انتقاض الطهارة بالقهقهة ولزوم الادام بالاقتداء ولزوم الاربع عندنسة الآقامة علامالاحساط يشيرالى أن معنى التوقف المقابل لمأ اختاره عمااستدل عليه بالفروع المذكورة كونه في حرمتها من وجه دون وجه وهوغيرا زم من القول بالتوقف للتأمسل اذحقيقت توقف الحكم بأنه خوج عن حرمة العسلاة أولافالثابت في نفس الامر أحدهماعيناوالسعودوع دمهمعرف كإيفيدهماهومصرح بهفى البدائع من التجويزين وهذاقط الاوجب الحكم كونه بعدالسلام فى الصلامين وجهدون وجه بل الوقوف عن الحكم بأنه خرج من كل وحدأول يغرج من وجدأ صلافتأمل وكائه رجه القه لم يدر يحقق ثبوث الخلاف السابق في معنى التوقف (قهل لان هذا السلام غيرقاطع)لانه في محاريد دالقعدة فهو محلل منه ونيته تغيير المشروع وهوالقطع لبرتب عليه ول السعود والنية المجردة عن العل غير المستعق عليه لا يؤثر ابطال ماركنه اعمال الحوارج وهوالسعود فلغت بخلاف سية الكفرفانها تؤثرا بطال الاعان والعياذ بالله تعالى لان ركنه عسل الساطن فقط عندالحققين والاقراراغاهوشرط اجراءالاحكاموهوفرض فيه واغاقيد باالعل بكونه غميرمستحق ليندفع مايقال هذممقروئة بالعل وهوالتسليم هذا واعام أن ماقدمناه من قولنا سلام من عليه السهولا يخرجه عن حرمة الصلاة لايستلزم وقوعه قاطعا والالم يعدالى حرمته ابل الحاصل

نشه وهى لاتصلم للقطع أنضالاته لمائت أن السلام غرقاطع شرعا فعله فاطعا مالنية تغيرالمشروعوهو لابتغدر بالقصد والعزائم واعترض بوجهين أحدهما ان السلام وحدم مخرج عن حمة الصلاة عندهما فكيف لأمكون مخر حامع نيسة القطع وهسل هسدا الاتناقض فأن غابة ماني الباب أن لاتكون ألنسة معتبرة وأماالسلام وحده فحوجود فكانهسما قالا السلام مخرجالسلامغير مخرج والثانى أننسة الاشتراك تغيرأ فضسل المشروعات ومسعذلك أذا فواه غديرالاعيان فحالحال والحسواب عن الاول أن سلامين علمه السهومخرج عناحرام المسلاة لكن على عرضية العود السه بالسعودمن غبرتفرقة بن أن سوى العدود أو سوى عدم العود أولم شوشيا فاته لامعتبرلنيته والمسئلة الاولى كانت ليسان الاطلاق وهذه لسان التقسد ولاتناقض في ذلك وعن الشاني بأن كلامناانالشرع حعسل

سلام الساهى غير قاطع وهو بريدان يجعله قاطعا بقصده وعز عنه وليس له ذلك لانه تغيير للشروع وليس من قصد من ينوى الاشتراك أن يجعل الاعمان المشروع غيرمشروع بقصده وعز عنه فليس ممانحن فيه فتأمله يغنيك عاطول في الكتب

(قوله وعن الثانى الى قوله وليس من قصد من ينوى الاشتراك) أقول ولك أن تقول تغيير الوصف أهون من ابطال الاصل فاذا جازالتانى بازالا ولى بالطريق الاولى والاولى في الجوار عنامل بازالا ولى بالطريق الاولى والاولى في الجوار عنامل

: هدذا أنهاذا وقع في محدله كان محالا مخرجاو بعد ذلك ان لم مكن علمه مني عما محب وقوعه في حرمة المسلاة كان فاطعامع ذلك وان كان فانسلمذا كراله وهومن الواجب تفسد قطع وتقروا لنقص وتعنذرجيره الاأن يكون ذلك الواحب نفس معود السبهو وان كان ركنا فسدت وان سلغر ذاكر أن علب شهالم بصرخارها وعلى هذا تحرى الفروع فلنذكر طرفا ينفع الله سحانه به ان شاءاته مز وحل فنقول ولاقوة الامالله تعالى اداسلم وانصرف ثمذكرأن علمه معدة صلبية أوسحدة تلاوة فان كانفى المسعدولم يتكلم وحب عليه أن بأتى به ولوانصرف عن القبلة لانسلامه لم يخرحه عن الصلاة حسق إواقندى وانسان بعدهذا السلام صارداخلافان سعد معدمعه وان لم يسعد فسدت صلانه اذا كان التروك صلسة وفسدت صلاة الداخل بفسادها بعدهمة الاقتداء ووحب القضاءعل الداخل حق لودخل فى فرض رباى متنفلا بازمه قضاء الاربعان كان الامام مقما وركعتن ان كان مسافرا وان كان في العمر امفانصرف ان حاوز الصفوف خلفه أو عنه أو يسرة فسيدت في الصلسة وتقر رالنفص وعدم المبرفي الثلاوية والسهوية وانمشي امامسه لمذكرفي ظاهر الرواية وحكمه انكان لهسترة بني مألم يحاوزهالأان حاوزهاوان لزنكن سترة فقيل انمشي قدرالصفوف خلفه عادأوأ كثرامتنع البناهوهو مروى عن أبي يوسف اعتبارا لاحدا لِحاتمين بالآخر وقبل ان جاو زموضع سجوده لا يعودوهوا لاصع لانذال القدر فيحكم خروجه من المسحدة كانما نعامن الافتدا ولوتذكر بعدالسلام من الظهرأته ترك صلسة فقيام واستقبل الطهر فصلى أربعا فسدت لان نسة الاستقتال لم تصيم لانه كان في الأولى فصار خالطاالمكتوية بالنافلة فبدا كالأركانها وهذه نظيرمن صلىر كعتين من المغرب فسارعلي ظن الاتمام مُ تذكر فيكعرالاستقبال فصلي ثلاثاان صلى ركعة وقعسد قدرالتشهد جازت المغرب والافسيدت لان نسة المغرب بانسالم تصيرفهم في الاولى فاذاصلي ركعة وقعدةت والافلا ولوسلم وعليه تلاو يغوسهم به غسير ذاكرلهماأوذا كرالكسهوخاصة لايعد سلامه فاطعافاذانذكر يستعدللنلاوة أولاثم يتشهدو يسلمليا قدمنامن أن سجدة التسلاوة ترفع القعدة ثم يسجد السهو ويتشهدو يسلم وان سلمذا كرالهما أوالنلاوة خاصة كان فاطعا وسقطت عنه آلثلاوية والسهولامتناع البناء بسيب الانقطاع الااذا تذكرأنه لمبتشهد على ما في فتاوى فاضيخان حدث قال اذا سلم وهوذا كرأن عليه محدة التلاوة ثم تذكراً نه لم متشهد فانه لانعود التشهدو يسحد التسلاوة وصلاته تامة وانسسا وعليه صليبة وسهو مة غيرذا كرلهما أوذاكرا السهوية لميكن سلامه فاطعا ويفعل كالاولوان كانذاكرا لهماوالصلسة خاصة فهوقاطع فتفسد لانه ولوسلروعليه صليبة وتلاوية وسهو يةغيرذا كرلهن أوذا كراللسهوية لميقطع ويقضي الاوليين م تماالاول فالأول وهذا نفيدوجو بالنبة في المقضى من السعدات وسنينه في التَّمَّة التي تقدم الوعد بتشهد ويسلم ثم يسجد للسهووان كانذا كرالاصلبية أوالتسلاو مة فسدت وكان سلامه فاطعا ذافي الصلسة ظاهرلانه سلم عداذا كراركناعلمه وأمافي الثلاوية فالمذكورظاهرالرواية وروى أصحاب الاملاء عن أبي بوسف لا تفسد لان سلامه في حق الركن سلام سهولا بوحب فسادال صلاة و في حق الواحب عدوهولا وحيدة بضايح لاف مااذا كان ذاكر الصلسة دون التلاو بة ودفع مأن جانب ب وجب الحروج من الصلاة وجانب الركن ان لم يوجمه لا ينعمن الاخراج فيكل سلام الاصل نسه أنبكون مخر حالانه جعل محالاشرعا والمسلى الله علمه وسلم تحلملها التسلم ولانهمن ماب الكلام على مامر الاأنهمنع من الاخراج حالة السهود فعالل و بلكثرة السهو وغلبة النسيان ولايكثر ـ لام من علمأن علمه الواحب لان ظاهر حال المسلم أنه لا مترك الواحب في و يخر حاءل أصل الوضع واذا تمتعلة الاخراج وحانب الركن غيرمانعمنه كافلناصار محكوما بخروحه عن الصلاف شرعاقس آكال الاركان فتفسد وماأحسن عبارة محذرجه الله وأخصرها حيث قال فسدت في الوجهين لانه لا يستطير

السرخسي معنداه أن المهولس بعادة لهلاأته لم يسمعط وقال فير الاسللام يعنى في هـ ذه الصلاة وهماقر سانوان كانالثاني وهوأن بعرض له الشك كشهرا فلا يخلو إماأن يكونله رأى أولا فان كان بىعلى دوان لم مكن بني على الاقلوه ـ ذا لانهروي عن النهي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شهك أحدكم في صلاته انه كمصل فليستقبل الصلاة وروى انهصلي الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فليتمر الصواب وروى أنهعلسه السلام كالمن شارق ملامه فالمدرأ ثلاثا صلى أمأر بعاى على الاقل ومعلوم أنالتوفس لامد منه بين الادلة مهما أمكن وقدأمكن محمل كلواحد منها علىصورةمن الصور المذكورة فيعمل الحديث الاول على الصورة الاولى لانفه الامراالاستقال وذلك يناسب الصورة الاولى لعدم التكرار المفضى الى المرج بترك الاستقبال ويحمل الثانى على الثانية لان فيسه الامر بالتعرى الذي هوطلب الاحرى والأحرى هومابكونأ كثررأ بهعلمه وتعين الثالث الثالثة يقتضى

(ومن شائ في صلاته فلم يدرآثلا على أم أربعا وذلك أول ماعرض السنانف) لقوله عليه السلام اذا شكا حد كم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة (وان كان يعرض الحكيم النافي على أكبر أبه) لقوله عليه السلام من شك في صلاته فلي تعرال صواب (وان لم يكن الدراك بنى على اليقين) لقوله عليه السلام من شك في صلاته فلم يدرأثلا على أم أربعا بنى على الاقل والاستقبال بالسلام أولى لانه عرف علا دون الكلام وعود النه تلغو

أن يقضى التي كانذا كرالها بعد التسليم وإذا جعلت عليه قضاء التي كان ناسيالها وجب أن يقضى التي كانذا كرالهاواذا سلموعليه السهو وتسكير التشريق والتلبية مان كان محرما في أبام التشريق لايسقط عنه ذلك كله سواء كان ذاكر الدكل أوساهياعن الكل واذآ أرادأن يؤدى يقدم بمد معدى السهو التكسر ثمالة ابسة ولوحة بالتلمة قبل السهو سقطت سعدتا السهو والتكبير ولولى قبل التكبير يسقط التكبير ولوسهم وعليه صلبية وتلاويه وسهو والتكبير والتلبية غيرفا كرلهما سحدهماعلى الترتيب فى وجوبهما غيفعل الباقي ولو ما بالنلبية فسدت أوبالشكبيرالا تفسد ويجب عليه اعادنه بعدفعل هذه الاشياء والله سبحانه أعلم (قهل ومن شك في صلانه) قيد بالطرف لانه لوشك بعد الفراغ منها أو بعد ماقعد قدرالتشهدلا بعتسيرالاان وقع في التعين السرغار بأن تذكر بعيدالفراغ أنه رك فرضاوشك في تعمنه فالوابسيد سيدة واحدة غربقعه غربة وم فيصلى ركعة بسيدتين غربقعدغ يسيداللهمو لاحتمال أن المتروك الزكوع فلابدمن الركعة وسجدتين لان السحود الذي كان أوقعه دونه لاعبرقه وان كان سعدة فقد معد وأوتذ كرفي العصر أنه تراء ستصدة وشك أنه امنه اأومن الطهر يتحرى فان لم يقع تحريه على شئ متر العصر ويسحد محدة واحدة لاحتمال أنه تركهامنها ثم بعيد الظهر ثم العصر تنباطأا ستمبا بأولولم بعدالمصرلاشئ عليه ولوعلم أنهأ ذىركنا وشكأنه كبرللافتناح أولاأ وهل أحدث أولاأ وأصابه نحاسة أوهل مسحر ترأسه أولاان كان أول حرة استقيل والامضى ولا بلزمه الوضوءولاغسل ثوبه بخلاف مألوشك أنهذه تكبيرة الافتتاح أوالقنوت فانه لايمسيرشارعا لانه أيشتله شروع بعد ايجعسل القنوت ولايعهم إنه نوى أيكون اللافتتاح وفى الفتاوى أوشك فى تكبيرة الافتناح فأعاد أأشكبير والثناء ثمتذكر كان عليه المهو ولإتكون الثانية استقيا لاوقط ماللاونى هذافي ترك الفعل فلوكان تذكرأنه ترك قرائ فسدت لاحتمال كونها قراء ثلاث ركعات ولوكان صلى صلاة بوم واله تهذكراته ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أي صلاة يعمد صلاة الفحر والوترلان مما يفسدان بترك القراءة فى دكعسة الاان كان منذكرا أنَّه ثرك في دكعنين فينتذ يعيد دانفيروا لغرب والوتر ولونذ كرأنه تركها فىأربع أعادال باعيات الثلاث فقط وعلى هذا ينبغي اذاتذ كرثر كهافى ثلاث والمسئلة بحالهاأن يعبد ماسوى الفسر ولااشكال أنهاذا شك فالوقت أنه صلى أولا تحي عليه الصلاة وقدأ سلفنا أنهاذا تمقن ترك صلاة من وموليلة وشك فيه تجب عليه صلاة موم وليلة (قوله وذلك أول ماعرض له) فيل معناه أول ماءرض له في عرمين حين بلغ وقيل أول ماءرض في تلك الصدادة وقيل معناه أن السه وليس بعدادة له (قول القوة صلى الله عليه وسلم اذاشك الخ الحاصل أنه قد ثبت عندهم أحاديث هي قوله صلى الله علمه وسلم اذاشك أحدكم في صلاته فليستقبل وهوغريب وان كانواهم يعرفونه ومعناه في مسنداين أبى شيبة عن ان عر قال في الذي لا يدرى صلى ثلاثا أما ربعا بعيد حتى يحفظ وأخر ج نحوه عن سعيد بن حبيروابن الحنفية وشريح ومافى الصيح اذاشك أحدكم فليتعر الصواب فليتم عليه وتقدم أول الباب ولفظ القرى وان لم يرومسعر والثورى وشعبة ووهيب بن خااد وغيرهم فقدد واهمنصور بن المعتمر

الحافظ

الشد والامر بالبناء على الاقل وقوله (والاستقبال بالسلام أولى) بتعلق بأولى الصور يعنى اذا استأنف والاستئناف بالسلام أولى لا بالكلام أو يجرد النية (لانه) أى السلام (عرف محالادون الكلام ومجرد النية لغو) مالم يتصل بالمل القاطع

وعندالسا على الاقل يقعد فى كل موضع بتوهم آخر صلاته كى لا يصرنار كافر ص القعدة

الحافظ واعتمد عليه أصحاب الصحيح وماأخرجه الترمذى واينماجه عن عبدالرحن ين عوف رضي الله عنه فالسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذاسها أحدكم في صلاته فلميدر وأحدة صلى أوثنتين فلين على واحدة فأن لمدر تنتن صلى أوتلا مافلس على يُنتين فإن لمدرثلا ماصلى أوأر بعافلس على ثلاث وليسجد سجد تين قبل أن يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح فل اثبت عندهم الكل سلكوا فيهاطر بقالجم بحمل كلمنهاعلى محسل بنجه حله علسه فالاول على مااذا كان أول شائ عرض لهاما مطلقاني عره أوفى تلك الصلاة الى آخر ما نقدم من الخلاف واختبرا لجل على مااذا كان الشك السرعادة له لانه يجمع الاول بلاشك والثاني ظاهراو يساعده المهني وهوأنه فادرعلي استقاط ماعلمه دون حرج لانا الرج بالزام الاستقبال انما يلزم عند كثرة عروض الشك الموصار كااذاشك أنه صلى أولاوالوقت باق تلزمه الصلاة لقدرته على بقين الاسقاط دون حرب لانء روضه فليل مخلافه بعد الوقت لاملزم لان الظاهر خسلافه فسلامد فع الشك حكم الظاهر وجل عدم الفساد الذي تظافر عليه الحديثان الاحران على مااذا كان يكثرمنه الزوم الحرج بتقدير الالزام وهومنتف شرعابالنافي فوجب أن حكه العل عايقع عليه والتصرى ويجعل محمل الحديث الثاني فاذا أيقع تحربه على شئ وحب البناء على المتعفن وهو محل الشالشجعابين الاحاديث وأماما يفيده بعض الاحاديث من اناطة سحود السهو بمجرد الشاثوان ذ كرالصواب يقيناوبى عليه فعمله أن يشغله الشك قدر أداءر كن حتى يلزمه تأخمير ركن أوواجب (قوله وعندالبناءعلى الاقل بقعد في كلموضع بنوهم آخرصلانه كى لابترك الفرض) وهوالقعدة مع تيسرطريق توصدله الى يقين عدم تركها تمفى هدفه الافادة قصورلان المسطور يفيدانه عندالبناه على البقسين يقعدف كل موضع شوهمه عل قعودسواء كان آخر صلانه أولاولنستى ذاك قالوا اذاشك فالفبرأن التي هوفيها أولي أوكآنية تحرى فان وقع تحريه على شئ أتم الصلاة عليه وسعيد المهو وكذافي جبع صورالشك اذاع لب التحرى أوبى على الافل سحدولم يكن ماينبغي اغفال ذكرالسحود في الهداية والنهاية فانم بقع تحر بععلى شئ يدى على الاقل فيتم تلك الركعة عم بقعد لاحتمال أنها كأنية ع يقوم فيصلى ركعة أخرى لاغم أنانيته بحكم وجوب الاخذ بالاقل غيقعدو يسعداسهو وانشائانها " فانية أو الله تصرى فان لم يقع تمحر به على شئ وهو هام قعد دولايتم تلك الركعة لأحتمال كونم الثالثة . فيكون تار كالفرض القعدة تم يقوم فيصلى أخرى لجواز كون القيام الذى رقضه بالقعود كانيته وقد تركه فعلسه أن يصلى أخرى ليتم صلانه وان كان واعداوا لسئلة بحالها ولم يقع تعريه على شئ أو وقع على أنها والنة تحرى في القعدات فان وقع تحريه أنه لم يقعد على ما قبلها أولم يقع تحريه على شئ فسدت لانصلانه فى الوجهيندارت بين المحة والفساد فتفسدا حساطاوان شك أنم أأولى أو النة لا يتمركعة بل يقعدقسدوالتشهد ويرفض القيام ثميقوم فيصلى ركعتين تميشهدو يسجد السهوولو كان شكدفي أنها فانية أوأولى وفع فى ستموده عضي فيها سواء كانت الاولى أوالثانيسة لانهاان كانس أولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانيسة يلزمه تكيلها عماذارفع من السعدة الثانسة يقعد قيدرالتشهد عم يقوم فيسلى ركعسة ولوشك في معبود وأنها كانية أو الله أن كان في السعدة الاولى أ مكنه اصلاح صلاته على قول مجدلانهان كانت نانية كان عليه اعمام هذه الركعة وان كانت الشه لا تفسد عند مجدلانه لما تذكر في السعيدة الاولى ارتفعت تلك السعدة وصاركا نهالم تكن كالوسيقه الميدث فيهامن الركعة الخامسة وهذاأيضا مدل على خلاف مافى الهدامة عناقد مناه في تذكر صلسة من أن اعادة الركن الذي فيه النذكر مستعب وأوفر عناه عليمه بنبغي أن تفسد هنالعدم ارتفاض أأسعدة المذ كورة وأن كان الشاك في المجدة الثانية بطلت صلانه وقياس هذا أن تبطل اذاوقع الشك بعدر فعممن السجدة الاولى سجد

وقوله (وعنهدالبناءعلي الاقمل) يتعلق باخراها وسان ذلك أن الشك اداوقم في دوات الاربع أنها الأولى أوالنانسة عل بالتعرى فان لم يقدع تحريه علىشئ في على الافدل فتععلها أولى تميقعد لحوار أنها ثانيتها والقمعدةفها واحسة ثم يقوم وبصلي ركعية أخرى ويقعدلانا حعلناهافي الحكم انسة غ مفوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لحواز أنهارا بعتهاثم بقوم ويسلى ركعة أخرى وبقعدلا باحعلناهارا بعتها فيالحكم والقعدةفهما فرض وذوات الثلاث على هدأ القياس وان وقسع الشاك بعد الفراغمن التشهدأ وبعدالسلام حلعلى انهأتم الصلاة حلا لامره وعلى الصلاح وهو الخروج منهاعلي وجه النمام

الثانمة أولا وانوقع الشكف الرباعية أنها الاولى أوالثانية عمل بالنحرى على ما تفدم فان لم يقع تحريه على شئ نى على الاقل فصعلها أولى ثم يقعد لحواز أنها نانسة والقعدة فيهاوا حسة ثم يقوم ويصلى أخرى ويقعد لانها المنة في الحكم والقعدة فيها واحسة غيقوم فيصلى أخرى وبقعد لاحتمال أنها رابعة غميقه مفيصيل أخرى ويقعدلانها الاخبرة حبكا ففيدعلت أنالقعود منوط يتوهيم كون المحل محل لزومه واحدا أوفرضا ولوشيك في أنها الرابعة أوالخامسة أوأنها الثالثة أوالخامسة فهوعلى الفهاس الذي ذكرناه في الفعرف عودالي القعدة ثم بصل ركعة ويتشهد ثم يقوم فيصيل أخرى ويفعدو يستعدالسهو ولوشك في الوتر وهو قائماً أنها ثانسة أو ثالثة بترتلك الركعة ويقنت فيها ويقسعد ثم يقوم فيصلي أخرى ويقنث فهاأيضاهوالختار يخللاف المسموق فيالوترير كعتين في رمضان اذاقنت مع الامام في الثالثة مُ قام الى فضاء ماسة به لا نفنت مانسافي الننه وكذالوا درك الامام في ركوع الثالث وحل كادراكه القنوت معمة تطيره من سمع من امام آية سحدة فلريسحد هاش دخسل معه في تلاث الركعة سقط عنه السحودلانه بادراك تلث الركعمة معه صيارمندكا ليكل مافيهاوه فيذاالفرق بين المسبوق في الوتر والساهم فمه فيحق القنوت هو مختار الصدرالشهمدوهذا لان المسموق مأموران يقنت مع الامام لأنه مدرك آخرم الاته فقدقنت في موضعه فلا بقنت ثانما لان تكر ارمغ مرمشر وع والشآك لم شقن بوقوع الاول في موضعه فيقنت مرة أخرى وتقدمت هذه في باب الوتر ﴿ تَمْدُهُ ﴾. في ترك السحدات والركوع والاختلاف سنالامام والقوم في السهو أماترك السحود فقد انتظم بمأفد مناه وحوب قضائه وهل تجب النيسة انعلم أنهامن غيرالركعة الاخيرة أوتحرى فوقع تحريه على ذلك أولم يقع على شئ وبقى شاكافي أنهامن الركعية الاخبرة أوماقيلهانوي القضاء وانء لم أنهامن الاخبرة لايحتاج الياسة وعلى هذاماذ كروافين سلف صلاة الفحر وعلمه سحودالسهوفسحه وقعدوسا وتبكلم ثرتذ كرأن علسه ب الاولى فسدت صلانه وان تركها من الثانية لا تفسدونا بت احدى سعد في السهوعن الصلبية لانهالم تصرد بنافي ذمته لصتاح في صرف السحيدة الها الحالثية مخلاف الفصيل الاول الافي رواية عن بأغمالا تفسدني الوحهين ولوتذ كرالتلاوة دون السهوفسصدلها ثمتذ كرأن علسه صليمة فصلاته فاسدة في الوجهين وفي المنتق لاتنو ب الثلاوة والسهوعن الصليمة الااذاظهر أنه لم يكن عليسه تلاوةأوسهوحينئذ كلاهما تنويان ولوتذكرأنه ترلأ منها سصدتين انعلمأنه تركهمامن الاولى والاخيرة فعليه أن يسجدهما ويتشهد ويسلم ويسجد السهوأ ومن الاولى فعليه أن يصلى ركعة ولوكم يعلم كيف ثركها تين ينوى القضاء في الاولى ثم يصلى ركعة ومن أدركه في الركوع الثاني الأيكون مسدر كالثلاث الركعة لان السجيدتين يضمان الى الركوع الاول وفى دواية الى الركوع الثانى فعلى هذه الرواية يصرمدركا وانكان لا يعمل من أيم ماترك فالع يستحد ستحدد تين أولا ويتشهد لاحتمال أنه تركهم مأمن الثانية لمثم يقوم فيصلى وكعة ويتشهد ويسلم لاحتمال أنهما من الاولى ويستعد السهو ولوذكر أنه ترك منها ثلاث سجدات فانه يسحد سجدة ويصلى ركعة غربتشهد كاذكر ناولا سوى القضاء في السحدة وفال الهندواني هدا اذانوي السعدة الالتعاق بالركعة التي قسدها بالسعدة أمااذا لم سوذاك يسعد ثلاث سعدات وقال خواهرزاده يستعد ألمال فسعدات ويصلى ركعة مطلقا ولوذ كرأنه ترك منهاأ رديم سصدات سعدسعدتين ويضم الحالركوع الاول في روامة وفي روامة الحالر كوع الثاني ويصلى ركعة اخرى غرأيتأنأ كندتمامنص السعدات المذكور فيمختصرالمحمط قالمسائله منسةعلى أصول منها أن السعدة منى فانتعن محلهالا تصم الابالنية لانها وحيث قضا والقضاء لايثأدى الابالنية المعينة واغاتصرفا تنةعن محلهااذا تخلل منهاويين محلهار كعة نامة لانمادون الركعية يعتمل الرفض فيرتفض وتلضي بعلها وهذا بوافق ماقدمناه من فتاوى قاضضان من وحوب اعادة ماوقع فسه التذكر

سل ماب ما مفسد الصلاة ومنها أنه متى وقع الشك في ترك ركعة أوسيحدة فانه يجمع بينهما للغروج عمد عليه بيقن وتقدم السعدة على الركعة ولوقدم الركعة على افسدت صلاته لوازأ نه زك السعدة لاغرفاذا أتى بهاتت صلاته فلايضروز مادةركعة ومتى قدم الركعة عليما يصرمنت قلاالى التطوع فسل كال الفرض فتفسد صلاته ومنهاأت ما ترددس الواحب والبدعة بأني به احساطا وماترددس البدعة والسنة تركدلان ترك السدعة لازموأ داءالسنة غيرلازم ومنهاأنه ينظر الى المتروك من السعدات والى المؤداة فأبهسماأ قل فالعسيرة لهلان اعتبار الاقل أسهل لتخريج المسائل ولوترك سحدتمن الفعرساه ثمذكرها فبلأن يشكلم سعدها وقعدوتشهدوسلم وسعدالسهو وينوى به ماعليه بلوازأته تركهامن الاولى ولوثرك سعيد تن سعيد سعد نمن أولا ويقعد غيقضي ركعة وتشهد لاحتمال أنه تركهما من ركعتين فعازمه قضاؤهمالاغ يرويحتمل أتهتر كهمامن ركعة فلاتبكون محسوية من صيلاته فازمه قضاء ركعة فجمع منهماا حساطا ولوثرك فلاث سعداتذ كرفي الاصل أنه يسعد سعدة أخرى حتى بتركع صلى ركعة أخرى فال الفقيه ألوحعفر الصيرانه يسجد ثلاث سحدات ويتشهد ثم يصلى ركعة ويتشهد لانهأتي بسصدة واحدة فتقمدت ماركعة واحدة فاذاس مدأخرى تلتمني بالركوع الثاني باتفاق الروايات فقدصلى وكعتان كلركعة يستعدم فتي صلى وكعة أخرى صارمنطوعا بالثالثة وعلمه سخاتانمن للانه فيجه أن بسحد محدتهن أخرين حتى بتم الفرض وسوى في واحد السجدات قضاءماعليه فجزئه وانترك النبة فى الكل لا يحزئه وانترك أدبيع سعدات معدسجدتين ويصلى ركعة ولا يحنى أنمعنا ماذا كانمسقناأنه ركع في صلانه ولوترك من المغرب أربعا سجد تين م يصلى ركعت بن لانه أى بسعد تين فيمنمل أنه أقيم مافى ركعة فعليه ركعتان و يحمل أنه أق بهما في وكعتن فعليه سمدتان ووكعة الآأن آلر كعة داخلة في الركعت من فيسمد محدتين ولا يقعد عميصلى ويقعدينهما ولوثرك خساستعدستعدةوصلى ركعتين فالواهــــذااذانوي بالستعدةعن الركعـــة التى قيدها بالسعدة الواحدة وانلم سوتفسد ولوتركمن الظهر ثلاث سعدات معدثلاثا وقعدتم صلى وانترك أربعايسحدأ وبعاويقعدتم يصلى ركعتين بقعدتين وانترك خساسحدثلانا ولايقعد هالان هذما لقعدة ترددت بن السسنة والسدعة لأنه انتماه ركعتان فالقعدة سنة وانتماه ثملاث فالقعدة بدعة ثم يصلى ركعتين بقعد بينهما احتساطا لاحتسال أنصلا فه قدتمت وكعة واحدة وانترك ستاسجد سحدتين ويقعد غريطسلي ثلاث ركعات ويقعد يعدالثانية والثالثسة لانه أتي بسجدتين فان أتي بهمافي الركعتين فعلمه مصدنان وركعتان أوفى ركعة فعلمه ثلاث ركعات فصمع سهما وانترك سيعا محدة وصلى ثلاث ركعات قالواهذااذا نوى بالسصدة عن الركعة التي قسدها بسحدة وإذا سحد من هباخ تذكرفا لحياة لحوازم الانهأن بأتى بسعدتين وسوى احسدا هماع أعليه حتى تلحق ممايالر كعةالاولى وتلفيق الثانسة مالركعة الثانية فصارمصل أركعتين ثماذا صلى ثلاث وكعات وتشمد فى الناسقين الثلاث ازت صلاته ولوثرك عمان سعدات سعد سعد تين وصلى ثلاث ركعات وكذلك العصم والعشاء

وفصل منه كوسلى الفير ثلاث ركعات ولم يقعد على السانية وثرك منها سعدة لا يعلم كيف ترك فسدت صلانه وكذا وكان فعد لا حتى الأنه تركها من الاوليين وفدا نتقل الى التطوع قبل الكالفرض فيحكم بالفسادا حساطا ولو ترك سعد تين أوثلا عالا العالاتفسد لا به تركه مامن الفريضة ولو ترك أربعا لا تفسد لا به أقى بسعد تين فلا يتقيد بهما أكثر من ركعتين فلا يصير منتقلا الى التطوع وسعد سعد تين ثم يقعد ثم يصلى ركعة وأصله أن المتروك من السعدات اذا كان نصفها أوأقل من نصفها تفسد الصلاة وان كان أكثر من النصف لا تفسد ولوصلى الظهر خسا وثرك سعدة الى خس تفسد ولوثرك ستا

لاتفسد ولوترك سعالانفسدو يسعدثلاث سحدات ولوترك غان سعدات سعد سعدتين ويصلى ثلاث ركعات ولوصلي المغرب أربعاو ثرك محدة الى أربع تفسدولو ترك خسالا تفسدو يسعد ثلاث سعدات ويصلى ركعة ولوترك ستاسحد سحدتين وصلى ركعتين والله سحانه أعلم وأمااذا كأن المتروك ركوعا فلنسق فصله بتمامه من البدائع قال رجه الله اذا كأن المتروك ركوعا فلا شصو رفسه القضاء وكذا اذا ثرك سحدتن من ركعة وسان ذلك اذا افتترالصلاة فقرأ وسعد قبل أن مركع ثمقام الى الشانية فقرأ وركع ومعدفهذا فدصلي ركعة واحددة ولامكون هذاالركوع فضامعن الاول لانها ذالم يركع لمره تسديذلك السحودلعدممصادفته محله لان محله بعد الركوع فالتحق السحود بالمدم فكا فه لم يسجد وكان أدامهذا الركوع أداه في محله فاذا أى بالسحود بعده صارمؤد باركعة نامة وكذا أذا افتر فقرأ وركم ولم يسحدثم رفعراسه فقرأولم كركع غ سحدفهذا قدصلي ركعة واحدة ولامكون هدذا السحود قضاءعن الاوللان ركوعه وقعمه تمرالمصادفته محاه لان محله بعدالقرامة وقدوحدت الاأنه توقف علىأن تتقسد بالسحدة فاذاقام وقرأ لم بقع قيامه وقراءته معتدابه لاعهم بقع في محله فلغنا فاذا سحد صنادف السحود محسله لوقوعه بعدركوع معتبر فتقدر كوعه به فقدوحدا نضمام السعدتين الى الركوع فصارم صلياركعة وكذا اذاقرأ وركع ثمرفعرأ سيهوقرأ وركع ومصدفانماصل ركعية لائه تقدم ركوعان ووحدالسعود فسلتمق بأحدهما ويلغوالا خرغبراته في الالحدث حعل المعتبرالر كوع الاول وفي اب السهومن نوادرأبي ان حعل المعتبر الركوع الثاني حتى ان من أدرك الركوع الثاني لا بصدر مدر كالركعة على رواحة باب الخنث وعلى رواية عذاآلباب يصرم دركالها والصيرر واية باب الحدث لان ركوعه الاول صادف لصوله يعسدالقراءة فوقع الثانى مكررا فلايعتست فاذاسعيد يتقيديه الركوع الاول فصيار مصليا ركعة وكذلك اذا قرأولم وكعوسهد غمقام فقسرأ وركع ولم يستعدغ قام فقرأ ولم يركع وسعد فانساسلي ركعة لان محبود الاول أيصادف محاد المصواه قبل الركوع فلم يقع معتسدا به فأذا قرأوركع توقف هدذا ع على أن شفيد يستعود يعدم فأذا محد يعد القراء تفيد ذلك الركوع به فصار مصليا ركعة وكذاان ركع في الاولى ولم يسحد ثمر كع في الثانية ولم يسحد وسحد في الثالثة ولم يركع فلاشك أنه صلى ركعة واحدة لمسامرغيرأن هذاالسحودملتحق بالركوع الاول أمهالثاني فيهروا بثان على مامر وعلمسه سحودالسهو ف هـ ذوالمواضع كلها لادخاله الزيادة في الصلاة ولا تفسدا لافرواية عن محدقاته يقول زيادة السحدة الواحدة كزيادة الركعة ساءعلى أصله أن السعدة الواحدة قرية وهي سعود الشكر وعندأى حنيفة وأبى وسف السعدة الواحددة ليست بقرية الاسعدة التلاوة نمادخال الركوع الزائدا والسعودالزائد فساد الفسرض لانهمن أفعال الصلاة والصلاة لاتفسيد بوجود أفعالها بل وجود مايضادها بخلاف مااذا زادركعمة كاملة لانهانعسل صلاة كامل فانعقد نفلافصار منتقلاا لمه فلاسق في الفرض مادالفرض بهذاالطريق لاللضادة مخسلاف زمادة مادون الركعة انتهم وكون سعدة الشكر قرية وهوكاه وقول محدأ وجهلانه مقتضي الادلة السمعية المتكثرة وستتم الفائدة بهاآخر هذا الفصل وأما الأختلاف بن الامام والقوم في السهوفني فناوى فاضضان صلى وحده أوامام صلى بقوم فل اسلم أخيره عدل أنك صلبت الطهر ثلاثا فالواان كان عند المسلى أنه صلى أربعالا ملتفت الى قول الخير وان شدك فى أنه صادق أو كاذب روى عن محداً نه بعيد صلانه احتماطا وان شيل في قول عدلين بعيد صيلانه وانتم بكن الخبرعد لالايقيل قوله ولووقع الاختلاف بين الامام والقوم فق الواصليت ثلاث او قال بل أربعافان كانا لامام على يقين لا بعيد الصلاة بقولهم وان لم يكن على يقين بأخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال عضهم ثلا اوقال بعضهم أربعاوالامام مع أحدالفر يقين يؤخسد بقول الاماموان كان معه واحدامكان الامام فان أعاد الامام الصلاة وأعاد وامعهمقتدين بدص اقتد داؤهم لان الامام ان

ذكرصلاة المريض عقب معود السهولانه مامن العوارض السماوية والاول (٧٥٥) أعم موقعالاته يتناول صلاة المريض والصيع

﴿ بابصلاة المريض

(اذا عزالريض عن القيام ملى فاعدار كع و يسجد) لقوله عليه السلام لعران بن حصين رضى الله عنه صل فاعنا فان لم تستطع فه في الخنب ومي اعداد الطاعة بحسب الطاقة قال (فان لم يستطع الركوع والسحود أوما ايماء) يعنى قاعد الانه وسع مثله (وجعل محوده أخفض من ركوعه) لانه قائم مقامه ما فأخذ حكهما (ولا يرفع الى وجهده شيأ يسجد عليسه) لقوله عليسه السلام ان قدرت أن تسحد

كانالصادق كانهذااقتدا المتنفل بالمتنفل والافاقتدا والمفترض بالمفترض ولواستيقن واحدمن القوم أنه صلى ثلاثا واستيقن واحدانه صلى أربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شي لمعارضة المستبقن بالنقصات المستبقن بالتمام والظاهر يعدالفراغ هوالتمام وعلى المستبقن بالنقص الاعادة لان بقيدة لاسطل يبقين غسره ولو كان الامام استيقن أنه صلى ثلاثا كان عليه أن يعيد بالقوم ولااعادة على مستمقن التمام لماقلنا ولواستمقن واحد مالنقصان وشك الامام والقوم فان كافوافى الوقت أعادوا احساطا وأن أمعيد والاشئ عليهم الاآذاا سنيقن عسدلان بالنقصان وأخبروا بذلك ولنذكر الفائدة الموعودة آنف روى أوداود وابن ماحه والحاكم وصعه أن الني صلى الله علمه وسلم كان اذاحامه أمرسر بهخرساجد الله تعالى وروى عبد الرجن بن عوف قال خرجت مع رسول الله صلى الله علسه وسلمف يقيع الغرقد فسحد فأطال فقال انجيريل عليه السلام أنانى فيشرني أنمن صلى على حرةصلى الله عليه بهاعشرا فستعدت شكرالله روآه ألعقيلي فى ناريخه وأحدوا لحاكم بنصوه وقال على شرط الشخن وفي أى داود با منادحسن أن الني صلى الله عليه وسلم قال سألت ري وشفعت لامتى فأعطاني ثلث أمتى فخررت ساجدا شكرا لربي غمرفعت رأسي فسألت ربى لامتى فأعطاني الثلث الاسخر فودت ساحد أشكرالربي خ دفعت وأسي فغردت ساجد دافسا لت دبي لامتي فأعطاني الثلث الا خرفخروت ساحدا شكرالري ودوى البيهق اسناد صعيم أن الني صلى الله عليه وسلم خرساجدا لماجا وكالبعلى من المن بأسلام همدان وروى الشيخان عن كُعب بن مال أنه لما جا فه البشارة يتو بته خرساجدا وروى الحياكم أن النبي صلى الله عليه وسلم معدم ، قارؤ به زمن وم به أبو يكر فتنزل وسعدشكر اللهوم مهعدر فنزل وسعدشكراته انتهى وسعدا وبكررضي الله عندعندفتم المامة وقتل مسيلة وعررضي الله عنه عند فتح اليرمول وعلى عندرؤية ذي الندية مقتولا بالنهروان والحدقه ولى كل نعمة

﴿ باب صلاة المريض ﴾

(قوله اذا عزالمريض) المرادأ عمن العزاطة بق حتى لوقد رعلى القيام لكن يخاف بسببه ابطاء را أو كان عدالما شديدا اذا قام جازله تركه قان طقه فوع مشقة لم يحزر له القيام بسبها ولوقد رعليه متكا على عصا أوخادم قال الحلواني العصيم بلزمه القيام متكما ولوقد رعلي بعض القيام لا كله لزمه ذه القدر حتى لو كان انما يقدر على قدر التحريجة لزمه أن يتعرم قائما ثم يقعد وحديث عران من الحصين أخرجه الحاعبة الامسلما قال كانت بي يواسر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع فقاعد دا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فقاعد دا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان الم تعليه وسلم ان قدرت الحديث) روى وسعها (قوله لانه) أي الاعماء فائم مقامهما (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم ان قدرت الحديث) روى

فكانت الحاحمة الى سانه أمس فقدمه (اذاعزالريض مانَ يلقه مالقيام ضرو صلى فاعداركع ويسعد لقوله صلى الله علمه وسلم العران محصن صل قاعلا فأن لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تومي اعماء واذا كان فادراعلي بعض القيام ولوقد درآمة أوتكسرة دون عامه قال أنوحعفر الهندواني يؤمن بأن يقوم مقدار مايقدر فاذاعز قعدوان لم يفعل خشت أن تفسد صلاته هذاهوالمذهب ولابروى عن أصحالنا خسلافه لان الطاعة يحسب الطاقة وان قدرعلى القيام متكثا قال شمس الاثمية المياواني الصميم أنه يصلي فأنما متكثآ ولايحز مه غبرناك وكسذاك أذافدرأن يعتمد عملى عصا أوكان له خادم لواتكا علىه قدرعلى القيام (فانام يستطع الركوع والسحود أوما إعاء إيعني فاعتدا لانهوسع منسله (وحعل سعوده أخفض من ركوعه لانه) أي الايماء (مانممقام الركوع والسعود) فأخذ حكهما ولايرقع الى وجهه سيأ يسعد عليه لقوله صلى الله علمه وسلم ان قدرت أن تسعد

﴿ باب صلاة المريض

(قوله لانهمامن العوارض) أقول أى المرض والسهو (قوله اذا عزالم يض بأن بلقه بالقيام ضررال) أقول العنى المراد بالعزهنا

على الارض فاستعدوا لافاوم برأسك) فان فعل ذلك فاما أن يخفض رأسه الركوع والسحود أولا فان خفض بازلوجود الايماء والافلا لعدمه (قان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعسل وسادة تحت رأسه) حتى بكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسحود الدحقيقة الاستلقاء ينع الاصحاء عن الايماء فكيف بالمرضى لقوله صلى الله عليه وسلم بصلى المريض الحديث واختلف في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فالله تعالى أحق (٣٧٦) بقيول العذر منه فن لم يقل بسقوط القضاء عنه عند عدم القدرة على الايماء

على الارض فاسعدوالا فأوم برأسك فان فعل ذلك وهو يخفض رأسه أجزا ملوحود الاعماء وان وضع ذلك على جهته لا يحزئه لا نعدامه (فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة وأوما بالركوع والسحود) لقوله عليه السلام يصلى المريض فائما فان لم يستطع ففاعد افان لم يستطع فعاء دافان لم يستطع فعلى المريض فائما القدرمنه فال (وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة فأوما جاز) لما روسامن قبل الأن الاولى هى الاولى عند ما خلافاللشافي لان اشارة المستلقى تقع الى هوا الكعبة واشارة المضطع على جنبه الى جانب قدم مه و به تنادى الصلاة (فان المستطع الاجماء برأسه أخرت المسلاة عنه ولا يعمن على الرأس لا فه بتأدى به ركن الصلاة دون العين وأختها وقوله أخرت عنه اشارة اله لا تسقط عنه الصلاة وان كان العيز أكثر من وم وليلة الذاكان مفيقا

البرارفي مسند والبيهق فالمعرفة عن أى بكرا لحنني حدثنا سفيان الثورى حدثنا أواز بدعن حابر أثالنبي صلى الله عليه وسم عاد مريضافر آه يصلى على وسادة فأخذها فرمى بها فأخذ عود اليصلى عليه فأخذ أوى موقال صل على الارض اناستطعت والافاوم اعاه واحعل مصودك أخفض من ركوعك فالدالبزار لانعل أحدار وامعن الثورى الاأبو بكرالحنني وقدناً بعه عبدالوهاب وعطاءعن الثورى انتهى أتوبكرالحنني ثقة وروى فتوه أيضامن حسديث ابن عمر ومرجع ضميرلانعدامه الايمياء (قوله فان لم يستطع القعود) يعنى مستو باولامستندافاتدان قدرعليه مستندال مما لقعود كذلك على وزان مَا قدمنا و في القيام (قوله استلق) أى مرتميا على وسادة قعت كتفيه ما دّار جليه أيتمكن من الايماء والانفقيقة الاستيلقاء تمنع الصيم من الاعاء فكيف المريض (قول القوله صلى الله عليه وسلم يصلى المريض قاعمالخ) غريب والله أعلم م بتقدير عدم ثبوته لا منتهض حديث عران جه على العموم فانه خطابه وكان مرض مالبواسيروهو عنع الاستلقاء فلابكون خطابه خطا باللامة فوجب الترجيع بالمعنى وهوأن المستلتي تقع اشارته الىجهة الفيلة وبه ينأدى الفرض بخلاف الأخر ألاترى أنه لوحفقه ستلقما كان ركوعاأ وسعودا الى الفساة ولوأته على حنب كان اليغرجه تهاوما أخرج الدارقطي عنه صلى الله عليه وسليصلى المريض قاعما فان لم يستطع صلى مستلقبار حالاه عمايلي القبلة ضعيف الحسن ا بن الحسن العربي الا أن ما تقدم من زيادة النساف في حديث عران بن الحصين فان لم يستطع في سلقيا ان صت مسكل على المدى وتفسدان كان الاستلقاء المران (قول خلافا لزفر) وهوروا يه عن أبي وسف وعن عدرجه الله قال لاأشك أن الاعادر أسه يحزته ولاأشك أنه بقلبه لا يجزته وأشك فيه بالعين (قوله لماروينامن قبل) يعنى قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يستطع فعلى قفاه يومى ايما فان لم يستطع ا فالله تعالى أحق بقبول العذرمنسه ولايخني أن الاستدلال بمموقوف على أن يثنت لغة أن مسمى الاعاء بالرأس ليس غبروأ مابالعين والحاحب فأشارة ومحوه لااعله فيكون قول الشاعر أرادت كالأمافانقت من رفيها * فليك الاومؤها بالحواجب

معازا

على الرأس) جُواب عبايقال السهذامن بابنسب الايدال بالرأى بل بالقياس على الرأس

(قوله ومن قال بسقوطه عند لذال قال أحق بقبول عذر الاسقاط وهو الاصم) أقول فيده أن القائل بسقوطه بنبغي أن يفر بأنه أحق بقبول عذر التالي المنظوم والمنطقة والمن

قال أحق بقبول على التأخسر دون الاسسقاط ومن قالبسة وطه عند ذلك قال أحق بقبول عذر الاسقاط وهوالاصموقوله (لماروينامنقبل أىمن) حديث عران مناسلصن (الاأنالاولى) أىالروامة الاولى أوالهشة أوالفعلة الاولى (هي الاولى عندنا) لانه لماتعارض حددث عران فالمصن وحديث عداللهن عروا لحالة حالة عددر حازالعل تكلمتهما الا أنماذ كرناأ ولي (لان) العه قول معنا قان (اشارة المستلق تفعالى همواء الكعبة واشارةالمضطبع على حنبه الى جانب قدميه ومه/أى وقوع الاشارةالي هوا الكعية (تنادى الصلاة فانعز عن الاعادراسه أخرت عنمه) وقوله (لما روينامن قبسل اشارة) ألى فولهمسلي اللهعليه وسلم انقدرت أنسمدعلي الارض فاسمدوالافأوم برأسك اقتصرعلى الرأس فىموضع البيان ولوجاذ غىرەلىنىە وقولە(ولاقىاس

وقوله (هوالعديم) احتراز عن قول من يقول العديم أنه تسقط عنه الصلاة اذا كان البحزأ كثر من يوم وليلة وهوا خسيار فغرالاسلام وشيخ الاسلام وقاضيفان وغيرهم قال في فتاوى قاضيفان والاول أصع لان مجرّد العقل لا يكني لتوجه الخطاب قال (وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسعود) قال زفر والشافعي اذا قدر على القيام دون الركوع (٧٧٧) والسعود لم يسقط عنه القيام لان القيام

ركن فلايسقط بالعزعن ادراك ركن آخر ولنا أن ركنية القيام النوسل بهالى السعدة فانهدونها غمر مشروع عسادة بخلاف العكس فاذا كان لاشعقمه السحود لأمكون ركنافيتغير (والافضل هوالاعاد فاعدا لانه أشسه بالسحود) فان عندالاعاء فاعسدا يضر وأسهأقربالى الارضمن الاعاء فاعل فانقبل هذا تعليل على مخالفة النص لان حديث عران بنالمسين يدل على أن المصرالي القعود أنما هو عند العزعن القمام والمفروض خلافه أحسب بأنه محول على مااذا كأنَّ فَادْرَاعِـلِي الرَّكُوعَ والسحود حالة القيام يدليل أنهذكرالاعاء فيحال مأيصلي على الحنب فدل على أن المراد بحالة القيام القدرة على الاركان قوله (وان صلى بعض صلاته قاعًا) ظاهر وقوله (بناءعلى اختلافهم فى الاقتسداء) يعنى أن كل فصل حؤزالاقتداءفه حوزبناه آخرالصلاةعلى أولهاههنا ومالافسلا ثم عند محدلايقت دى الفائم القاعد فكذالاسنى في

هوالصيح لانه يفهم مضمون الطاب بخلاف المنمى عليه قال (وانقدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسعود لميازمه القيام ويصلي قاعدا ومئاعاء لان ركنية القيام التوسل به الى السعدة لمافيها من ثمانة التعظيم فاذا كان لا يتعقب السحود لأيكون ركافيتغيروا لأفضل هوالايماء قاعد الانهأشبه بالسعود (وانصلى العصير بعض صلاته قائما محدث به مرض بنها قاعدار كع وبسعد أويومي أن أم يقدر أومستلقيا أن لم يقدر الانه بناء الادنى على الأعلى فصار كالاقتداء (ومن صلى قاعدا يركع وبسحد لرض مصم فعلى صلاته قائماعند أبى حنيفة وأبى يوسف رجهم ماالله وقال عدرته الله استقبل بناء على آختلافهم في الاقتداء وقد تقدم بيانه (وان صلى بعض صلاته باعماء محازا لاحقيقة وهوخ الافالاصلحي يشتذلك المفهوم كذلك والحق أن المرادبقوله لماروينا ماقسدمه من قوله صلى الله عليه وسلم اذاك المريض والافاوم برأسك وعلى اللفظ الذى ذكرفي الحديث الخرج أيضاار أسمرادفاته فال فيه واجعل معودك أخفض ولا يتعقى زيادة الخفض بالعدين اذا كان الاعداد الرأس (قوله هو الصيم) احتراز عماصحه فاضحان أنه لا مازمه القضاء اذا كثروان كان يفهم مضمون الخطاب فبعله كالمعى عليه وفي المحيط مثله واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام لانجرد العقل لايكني لتوجه الخطاب واستشهد قاضيغان عاعن معدفين قطعت بداءمن المرفقين ورجلاءمن السافين لاصلاة عليه ودفع بأنذاك فى العجز المسقن امتداده الى الموت وكلامنا في الذاصم المريض بعدذلك لافهااذامات قبل القدرة على القضاء فلا يجب عليه ولاالا يصاءبه كالمسافر والمريض أذاأ فطرا فى رمضان وما تاقب لا تقامة والعصة ومن تأمل تعليسل الاصحاب في الأصول وسيأت للجنون يفيق في أثناءالشهر ولوساعة يلزمه قضاءكل الشهر وكذا الذىجن أوأغى عليه أكثرمن صلاة يوم وليلة لايفضى وفيما دونها يقضى انقدح في دهنه المحاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى بازم الايصاء به أن فدرعليه بطريق وسيقوطه انزاد ممرأ يتعن بعض المشايخ ان كانت الفوائت أكثر من يوم وليله لا يجب عليه القضاءوان كانت أقل وحب قال في الينابسع وهو العصيم (قوله وان قدر) أى المريض عَلَى القَيامُ دون الركوع والسحوديات كان مرضه يَقتَضَى ذات ﴿ وَكُولُهُ لَم يَكْرُمُهُ ﴾ المنفى المزوم فأ فأدأنه لوأومأ فأغياحا ذالاأن الاعباء قاعسدا أفضل لانه أفرب الى السحودو فالسخوا هرزاده يومئ الركوع فأتميا والسحودة عاعدا شهذامن على معة المقدمة القائلة ركنية القيام لدس الاللتوسل الى السحود وقدأ ثعتها بقوله لمافيها من زيادة التعظيم أى السحدة على وجه الانحطاط من القيام فيهام التعظيم وهو الطاوب فكانطلب القيام اضقيقه فاذاسقط سقط ماوحب له وقدعنع أنشرعيته الهسذاعلي وجه الحصريل له ولمافيه نفسه من التعظيم كايشاهد في الشاهد من اعتباره كذلك حتى يحبه أهدل التجبر اذلك فاذا فات

أحدالتعظيين صارمطاو باعافيه نفسه ويدل على نني هدده الدعوى أنسن قدرعلى القعودوالركوع

والسعودلا ألقيام وحب غليه القعودمع أتهليس في السعودعقيبه تلك النهاية لعدم مسبوقيته بالقيام

(قوله أوبومي ان لم يقدر) هوظاهر الحواب وفي النوادراذ اصارالي الاعاء بعدما افتح قادرا عليهما فسدت

لان تعريمينية أنعقذت موجبة لهماقلنالابل للقدورغيرانه كان اذذاك الركوع والسحودفارما فاذاصار

المقدورالايماءلزم وأداء بعض الصلاة بهماأ ولى من أداء كلها بالاعماء (قوله بناء على اختلافهم فى الاقتداء)

(20 _ فتح القدير اول) حق نفسه وعندهما القائم بقتدى بالقاعدة كذا بدني في حق نفسه ونوفض بما اذا افتتح العصيم التطوع قاعدا وأدّى بعض صلانه قاعدا ثم بداله أن بقوم فقام وصلى الباقى قائماً جزاء بالاجماع وهذا الاصل المذكور بقنضى

⁽قوله فكذالا بهنى في حق نفسسه الخ) أقول تقدم أن جو أزاقتدا • القائم بالقاعد ثبت على خلاف القياس في نبغي أن يقتصر على مورده الا أن يلحق ما ذلالة وفعه خفاء

ان لا يجوز على قول محد واحسب ان تحريمة المريض اسعقد القيام العسدم القدرة عليه وقت الشروع في الصلاة فلم ين على ما انعقدت المحترين عنده مرجيعا) يعنى العلماء النلا ثه فان لزفرفيه خلافا على مامر من أصله جوازاقتداء الراكع بالمومى وقوله (ومن افترح التطوع فالحام عنده مرجيعا) يعنى العلماء النلاثة فان لزفرفيه خلافا على مامر من أصله جوازاقتداء الراكع بالمومى وقوله (ومن افترح التطوع فالحام أعيما) أى تمكن يعنى أن من شرع في النفل ثمانكا فلا يخلوا ما أن يكون يعذر أو بغيره فان كان بعذر كلاعماء لا بأس بأن يقوكا ألى تمكن يعنى أن من شرع في النفل ثمانكا فلا يخلوا ما أن يكون القود منافي الله بتداه بنه وبين القيام والقعود (وقيل لا يكره عند أي حنيفة لا نه لوقعد جازعنده) ويكره مع كون القعود منافي اللهيام فالا تكاه الذي لا ينافسه يجوز ولا يكره (ويكره عندهما لان القعود لا يجوزعندهما) فيكون الانكاء الذي هو فوقه جائزا مكروها وقوله (وان فعد) بعدما افتح فا عالم المنافقة وقد المنافقة المنافقة والمنافقة عنده وعندهما لا يجوز وكلامه تسامح لان ما لا يجوز الصلاة عنده وعندهما لا يخرع فريكره والاتفاق (٣٧٨) وتجوز الصلاة عنده وعندهما لا تجوز وفي كلامه تسامح لان ما لا يجوز الصلاة عنده وعندهما لا تجوز المنافقة وقد المنافقة والمنافقة وقد المنافقة وقد المنافقة والمنافقة وقد المنافقة وقد المنافقة والمنافقة والمنافقة

فالبكره بالانفاق وأجاب

الامام حيد الدين الضرو

بأن المسراد من هدنا انه

لوصلي ركعة قائما أم فعدفى

الثانية ليقرألاعيائه ثمقام

وأتمالثانية فالمافان هذه

المسلاة حائزة معصفة

الكراهمة وفعه تطرلان

قعوده اذاكان لاعسائه

فنهلك قعودىعذر والكلام

ايس فيسنه بليجسان

لايكون مكروها وكدذا

انترك ذكر الاعماء

والمسئلة بحالها كأفال بعطر

الشارحسى على تقدرأن

منت بالنقسل أنذاك

مكروه بالاتفاقلا يحسوز

اطلاقه على مالايجوزفهو

أول المسئلة وكذلك فوله

بالاتفاق يخالف قوله قبيل

أم قدر على الركوع والسجوداسة ف عندهم جيعا) لانه لا يجوز افتسداه الراكع بالمومى فكذا البناء (ومن افتح النطق ع فائما ثم أعيالا بأس بان سوكا على عصاأ و مائط أو يقعد) لان هذا عذر وان كان الا تتكاه بغير عذر يكره لا نه الوقعد عنسده بغير عذر يجوز فكذا لا يكره الا تكاه وعندهما يكره عندا ي حذر يجوز فكذا لا يكره الا تكاه وعندهما يكره كان القعود عندهما فيكره الا تتكاه (وان قعد في مغرع ذريكره بالا تفاق) وتحوز الصلاة عنده ولا تجوز عندهما وقد مرفى باب النوافل (ومن صلى في السفينة قاعدا من غير عالة أجزا ه عندا في حنيفة رجه الله والفيام أفضل و قالالا بجزئه الامن عذر) لان القيام مقدور علمه فلا نترك الالعدلة

عند محدلا يجوزا قداء القام بالقاء دوعند هما يحوز (قوله اسنانف عندهم ميعا) أعنى الثلاثة أما زفر فيميزه بناء على اجازيه اقتداء الراكع بالمومى وفر كان يومى مضطيعا م قدر على القعود دون الركوع والسجود استانف على الحندالان حالة القعود أقوى فلا يحوز بناؤه على الضعف وفي جوامع الفقسه لو افتحه بها بلايما و منافرة على المنعف وفي جوامع الفقسه لو افتحه بالايماء م قدرة بسلاف المنافرة الاتكاه) والملازمة بمنوعة والسجود م قسدر (قول لانه لوقعد عند ده بغير عندر بحوز فكذا لا يكره الاتكاه) والملازمة بمنوعة بلواز أن لا يكره القعود ويكره الا تكاه لانه بعسد اساءة أدب دون القعود اذا كان على هئة لا يعد اساء وأن الانتكاء يكره الا تكاه لانه بعد الساءة أدب دون القعود اذا كان على هئة لا يعد اساء وأن الانتكاء يكره عند أي حضيفة والقعود لا يكره من غير عندر في فروع كو رجل بحلقه خراج النالات المتحد لا يسجد لا يسجد لا يسجد المنافق القيام أول المنافق المنافق المنافق الا المنافق الا لا يحوز القيام أفضل) في الاختيار فان صدل المنافق المنافق الا المنافق الالا يحوز القيام أفضل) في الاختيار فان صدل المنافق الالايمون المنافق الالمنافق الالمنافق الالايمون المنافق الالمنافق اللالمنافق اللالمنافق اللالمنافق اللالمنافق اللالمنافق الله المنافق المنافق المنافق المنافق الله المنافق الالمنافق المنافق ا

هذالوقعد يجوز عنده من المسلم العلل الماد كره في الماد وهو بقد وعو المام المراه وقد المادول ال

(قال المصنف لانه لوقعد عنده يجوز من غير عذرف كذا لا يكره الانبكام) أقول الملازمة بمنوعة بلواز أن لا يكره الفعودو يكره الانكام لانه يعسد اساءة أدب دون القعود

(وله) وهووجه الاستعسان (أن الغالب) من حال را كب السفينة (دوران الرأس) عند القيام والغالب كالمتعقق الاترى أن نوم المضطع معلى حدثا لان الغالب من حاله أن يخرج منه شي الزوال الاستمسال (الاأن القيام افضل لبعده عن شبه أنخلاف) و ينبغي أن شوجه الى القبلة كيف ادرت السفينة سواء كانت عند الافتتاح أو في خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قار (والخروج أفضل ان أمكنه لانه أسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة) على ما بينا آنفا أنه الوكات راسية لم يجزء القعود بالانفاق وهو المرادبة وله (والمربوطة كالشط) وقوله (هوالعميم) احستراز عن قول بعضهم فأنة أيضاعلى الخلاف والموقوق بالله عراى المرساة في لحة المجروهي تضطرب قبل يحتمل وجهين والاصح أن الربح ان كانت تحركها تحريكا القضاء اذا استوعب الاعماء وقت صلاة كلماة وهوقول الشافي لتعقق المجزف شبه وان واندون المحتمل عليه في المناون (وجه الاستحسان) ماروى أن عليارضي الله عنه أنه عليه في أربع ما واتفساهن وعبد الله بعروضي الله عنهما أنجى عليه في المحتون ولينة أيام فلم بقض شيأ والفقه فيه (أن المدة اذا طالت كثرت الفوائت في شعر ج في الادا واذا فصرت قلت فلاح ج والكثير أن تزيد على وم وليلة لانه يدخل في حد الشكرار) وقوله (والجنون كالانجماء بحواب عن قياس (٣٧٩) الانجماء على الجنون اذا وليناذا وليناذا وليناذا وليناذا ولذا واذا في حد التكرار) وقوله (والجنون كالانجماء) جواب عن قياس (٣٧٩) الانجماء على الجنون على زعم أن الجنون اذا

وله أن الغالب فيهادو ران الرأس وهو كالمصقى الاأن القيام أفضل لانه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل ان أمكنه لانه أسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشط هوالصيح (ومن أنجى عليه خسس صلوات أودونها قضى وان كان أكثر من ذلك لم يقض) وهذا استحسان والقياس أن لا فضاء عليه اذا استوعب الانجاء وقت صلاة كاملالتحقق العيرف أشبه الجنون وجه الاستحسان أن المدة اذا طالت كثرت الفوائت في تعرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير أن تزيد على يوم وليلة لا بهدخل في حد الشكر اروالجنون كالانجاء كذاذ كره أوسليمان رجه الله يخلاف المدوم لان امتداده ما درفيه لم القاصر ثم الزيادة فع تسبر من حيث الاوقات عند مجدرجه الله لان الشكر الريضة في به وعندهما من حيث الساعات هو الما أنور عن على وان عمر رضى الله عنهم

(قوله فى غرالم بوطة) هى السائرة (قوله والمربوطة كالشط هو التحيي) احتراز عن قول بعضهم انه على الحسلاف تم اطلق فى كون المربوطة كالشط وهو مقيد بالمربوطة بالشبط أمااذا كانت مربوطة فى لجة المحرفالا صحان كان الربي يحركها شديدافهى كالسائرة والافكالواقفة تم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار حواز الصلاة فى المربوطة فى الشط مطلقا وفى الايضاح فان كانت موقوقة فى الشط وهى على قرار الارض فصلى قائما جازلانها الستقرت على الارض فى كالدابة انتهى بخلاف مااذا استقرت فان كانت مربوطة و يمكنه الخروج لم تحز الصلاة في الانها اذا استقرت على الارب في كالدابة انتهى بخلاف مااذا استقرت فانها حين المدلاب من (قوله والقياس أن لاقضاه عليه اذا استوعب وقت صلاة والسلام عن الرجل بعى ومالك واستدلاب وى الدارق عن عاقسة درخى الله عنها أنها الته عليه في ترك الصلاة والسلام عن الرجل بعى عليه في ترك الصلاة فقال ليس لشى من ذلك قضاء الاأن بغى عليه في وقت صلاة في فيه فانه يصلها وهذا ضعيف جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن سعد الا بلى قال أجد أحد يشهموضوعة وقال ابن معين ليس وهذا ضعيف جدا ففيه الحكم بن عبد دالله بن سعد الا بلى قال أحد أحد يشهموضوعة وقال ابن معين ليس

استغرق وقتا كاملا أستقط الفضاء ووجهه أن الجنون كالاغماء اذا كانأ كثر من يوم وليدلة سقط القضاءوالافلا كذا دُ كره أبوسلمان) وقد نصعليه في نوادر الصلاة وقوله (بخــــلاف النوم) متعلق بقبوله وان كان أكثر من ذلك لم يقض يعمى أنالنوم وانزاد على وم وليدلة لايستقط القضاء (لان امتداده)الي هذا الحد (نادر)لاعسرةيه (فالحق)المتدمنه (بالقاسر) منحيث الاوقات) قال أو جعفر الزيادة تعتبرعنسد أبى دوسف من حث

الساعات وهورواية عن أي حنيفة وعند محد تعنير من حث المسلوات مالم نصر الفوائت ستالا يسسقط عنه القصاء وان كانت من حيث الساعات اكثر من يوم وليدان والمناتظهر عمرة الخسلاف في الذائجي عليه عند الضعوة ثم أفاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا أكثر من يوم وليان من حيث الساعات فلاقضاء عليه في قول المديد يحب عليه القضاء لان الصاوات لم تردعلي خس والمسد كورف المكتاب من كون الاختسلاف بين أي حنيفة وأي يوسف وبين مجده والمسدد كورف أصول فغر الاسلام ومبسوط شيخ والمسلام (لمحد أن التسكر اريض قيه) أي بفوات ست صاوات وهو المفضى الى الحرج المسقط القضاء في كون الاعتبار به وقوله (هو المأثور عن على وابن عر) أى الاعتبار من حيث الساعات هو المأثور

(قوله أن الغالب من حال راكب السفينة دوران الرأس عند القيام) أقول ذاك في الذى لم يعتدر كوب السفينة وأما المعتاد فاله ليس كاذكر (قوله والموثوقة باللنجر كاته معرب لنكراسم لمرساة في لجة البحر) أقول قوله في لجسة متعلق بقوله الموثوقة (قوله وقوله هوا لماثور عن على وابن عروض الله عنهسم أى الاعتبار من حيث الساعات هو الماثور) أقول فهذا يرد ماذكره الشيخ الشارح في وجده اعتبار النسكر ارفى بابقضاء الفوائث

كانمن حق هذا المابأن القد ترن سحود السهولان كالامنهـما سعدة لكن لما كان صلاة المريض بعارض سماوي كالسهو ألحقتها المناسسة بهافتأخرسجود النالاوة ضرورة وهومن قسلاضافة الحكمالىسيه فأن قسل كان الواجب أن بقول سعود التلاوة والسماعلانالسماعسب كالنسلاوة أحسبان النالاوة لما كأنت سما السماع أيضا كانذكرها مشتملا على السماع من وجمهفا كتني بهوشرطها الطهارةمن الجدث والخبث واستقبال القبلة وسترالعورة وركنها وضم الجهةعلى الارض وصفتها الوحوب عندنا ومواضعهاماذكره فىالكناب أربعة عشر

وباب سعود النسلاوة كوران الواجب أن يقول سعود النسلاوة النسلاوة والسماع لان السماع سيعيء من الشارح أن السمع أن السبب في حق السامع أيضاهي النسلاوة المانية المانية المانية المانية والسبب في حق على ذلا لكن مختار المصنف السامع هوالسماع على ماسم هوالسماع على ماسم عورا السبب في حق ماسم عورا السبب في حق ماسم عورا السبب في حق ماسم عورا السبب في على على السبب في على السبب في على على السبب في السبب في على السبب في السبب في على السبب في على السبب في على السبب في السبب في على السبب في السب

﴿ باب سعود النلاوة ﴾

وال (معودالتلاوة في القرآن أربع عشرة معدة

شفة ولامأمون وكذبه أوحام وغسره وقال البخارى ثركوه ثم بقية السندالي الحكم هذامظلم كله وقالت الحنابلة يقضى مافاته وأن كانأ كثرمن ألف صلاة لانه مرض وتوسط أصحابنا فقالوا ان كان أكثرمن يوم وليلة سقط القضاء والاوجب والزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات وهو روا يه عن أبي حنيفة فأذا زادعلي الدورة ساعة سقط وعندمج دمن حسث الاوقات فاذا زادعلي ذلك وقت صلاة كامل سقط والالاوهوالاصم تخريج اعلى مامر في قضاء الفوائت وأن كان محد قال هناك بقولهما فكلمن الثلاثة مطالب بالفرق الاأنم ما يحيبان هذا بالمسلك بالاثرعن على وابن عر على ما في الكتاب لكن المذكورعن ابنعرف كتب الحديث من روامة محدن الحسن عن الى حنيفة عن حادين الى سلمان عن ابراهيم النفعي عن ابن عرانه قال في الذي بغي عليه وماوليه له فال بقضي وقال عبد الرزاق أخسبونا الثورىءن استأىليلي عن نافع أن اسعراغي عليه مهر افلي بقض مافاته وروى الراهم الحرب في آخر كمابه غربب الحديث حدثنا أحدبن ونسحد تنازا تدةعن عبيدالله عن نافع فال أغي على عبد الله بنعر وماوليلة فأفاق فليقض مافانه واستقبل وفي كنب الفقه عنه أنه أغي عليه أكثر من وم وليلة فلم يقض وفي بعضها نصر علمه فقال أغي عليه ثلاثة أبام فليقض فقدرا يتماهناعن ابن عروشي منهالايدل على ان المعتب بي آلزيادة الساعات الاما يتخايل من قوله أكثر من وموليد لة وكل من رواً بني الشهروالثلاثة الايام يصلم مفسر الخلك الأكثر ولولم يكن وحب كون المراديه خاصامن الزيادة لان المراديه مادخل ف الوجودولاعوم فيسه وحلاعلى كون الاكثرية بالساعة ليس بأولى من كونهاوفنا وأماالرواة عنعلى فلمتعرف في كنب الحديث والمذكورعنه في الفقه أنه أعي عليه أد بتع صافات فقضاهن وأهل الحديث يروون هذاءن عمار روى الدارقطني عن تزيدمولي عمادين اسرأن عمارين اسرأغي عليه فى الظهر والعصروا اغرب والعشاه وأفاق نصف الأسل فقضاهن قال الشافعي رحمه الله ليس همذا شابت عنعار ولوثبت فعمول على الاستعباب وفرق بين الاعماء والنوم بأنه عن احسار بخلاف الاعاء وجسه قولناان الاغاءم مض يعز به صاحب العقل عن استعاله مع قيامه حقيقة فلايشافي أهلية الوجوب بلالاختيارلانه انما وحب خلافي القدرة وذلك وحب الناخير لاسقوط أصل الوجوب لان تعلقه لف الدة الأداء أوالقضا وبلاخر جول يقع بالاعما ولا بمجرد الجنون البأس عن الف الدة الثانبة الااذا امتدامت دادا وقع الزام القضاءمع وفي الحرج فينشد نظهر به عدم تعلقه لطهورا نتفاه الفائدة المستتبعة له هذا تقرير الاصول وسرد عليك بأونى من هذافى الزكاة والصوم انشاء الله تعالى وبه يظهر أنه يصم أن يقال القيآس السيقوط مطلقا والقياس عيدمه مطلقا وهيذا لان معيني القياس الذي يقابلونه بالاستحسان هوالوجه المتبادر بالنسبة الىالوجه انلق كاأفاده فالبدائع ماسنذكره انشاءاته تعالى في محود النسلاوة والافالاستعسان قد مكون هو القياس العديم وكل منهما يسادر فالاول عندتجريدالنظرالى والفهم الخطاب السانى عندملا حظةأن الوجوب يتبسع تعلقه احدى المسلمتين والخؤ هوالتفصل سالحر جوعدمه

﴿ باب معود التلاوة ﴾

(قوله أربع عشرة سعدة) الانفاق منناو بين الشيافي على أنها كذلك الأنه يجعسل في الحج ثنتين ولاستجودي ص ونعن نتبت سعدة في صوسعدة في الحجه ماروى أبوداود خطب عليه المسلاة والسلام يومافقراً ص فلمامي بالسعود نزل فسعد وسعد نامعه وقرأ هامي أخرى فلما بلغ السعدة تشرن السعد وفرأ هامي أنا المالي أنا المالية السعدة تشرن السعد وفرأ الم مناسعة وفرأ السعدة السعود فنزل

في آخرالاعراف والرعد والنعل وبن اسرائيل ومريم والاولى في الحجم والمرقان والنهل والمنطق والمتناف وصم السعدة والنعم والانشقاق والعلق هكذا كنب في مصف عثمان رضى الله عند والشافعي وافقناف العدد الأأنه يقول في الحجم المعان والمعان والم

في خوالاعراف وفي الرعد والنمل و في اسرائيل ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والمتزيل وص وحم السحدة والنعم واذا السماء انشقت واقرأ كذا كنب في مصف عمل رضى الله عنه وطف المتحدة الثانية في الحج الصلاة عند الموضع السحدة في حم السحدة عند قوله لا يسامون في قول عررضى الله تعالى عنده والمأخوذ الاحتياط

وسجدو سجدنا وتشزن بناءمثناة من فوق ثمشين معهة ثمزاي ثمنون معناه تهمأ ومارواء النساق أنه علس السلام معدفى ص وقال سعدهاني الله داوديق بة ونسعدها شكرا فلناعا ية مافيه أنه بين السعب في حقداودوالسبب فحقنا وكونه الشكرلاينافى الوجوب فكل الفرائض والواجبات انحاوجبت شكرا لتوالى النع وقال الامام الحافظ أبوجمد عسدالله بعدب يعقوب بالحارث بخرج مسندأ بى حنيفة كتبالى صالح حدثنا محدب يونس بالفرجمولى بنه هاشم حدثنا محدب الزيرقان الاهواذى عن أبى حنيفة عن سمالًا من ربعن عياض الاشعرى عن ألى موسى أن الذي صلى الله عليه وسلم سعد في ص وأخرج الامامأ حدعن يكر ب عبدالله المزنى عن أبي سعيدرض الله عنه فال رأيت رؤ باوأناأ كتب سورة ص فلما يلغت السحدة رأ بت الدواة والقلم وكل شئ محضر في انقلب ساجد دا قال فقص متاعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يستعدم افأفاد أن الامر صار الى المواظمة عليها كغيرها من غسير ل واستقرعليه بعدأن كان فدلآ يعزم عليها ففلهرأن مارواه انتمت دلالنسه كان قبل هذه القصة (قوله والسحدة الثانية فى المبرالصلاة عندنا) لانهام قرونة بالامربالركوع والمعهود في مثامن القرآن كونه منأوامرماهوركن الصلاة بالاستقراء نحواسعدى واركعي معالرا كعين وماروى من حديث عقبة بن عامر قلت بارسول الله أفضلت سورة الج بسعد دتين قال نع فسن لم يسعدهما فسلاية وأهسماقال الترمذى استناد مايس بالقوى كانه لاجل ابن لهيعة وروى أبوداودف المراسس عنه عليه الصدادة والسلام فضلت سورة الحج بسعد تعنوقد أستندهذا ولايصم وأخرج الحاكم ماأخرجه الترمدنى وفالعبدالله بنلهيعة أحدالاغة واغانقم اختلاطه في آخر عرم ولا يخفي أن هذا وجه ضعف الحديث وفيه حديث أخرجه أبوداودواب ماجه عن عبدالله بن منين بنونين وميم مضمومة عن عرو بن العاص أن النبي مسلى الله عليه وسدا أفراء خس عشرة سعدة في القرآن منها ثلاث عشرة في المفسل وفي سورة ألج معبدتان وهوضعيف قال عبدالتي وابن منسين لايحتجبه قال ابن القطان وذاك بهالت فانه لا يعرف اله حال (قوله في قول عروه والمأخوذ الاحساط) وجهه أنه ان كان السعود عند يعبدون الايضر والتأخسرالي الآنة بعده وان كان عنسد لايسأمون لم يكن السعود قبل مجز تاوأ ماان ذاك قول عرفغر بب وفسدا خرجه أين أبي شببة عن الن عياس أنه كان يسعسد في حم السعدة عند قوله تعالى لاسأمون وزادفي لفظ وأنه رأى رج الاسعد عند قوله تعالى ان كنتم الماه تعسدون فقال له لقد عملت

صدلى الله علمه وسلمقال فضلت الجج بسعدتين من لم يسمدهما لم مقرأهما ومذهنامروى عن انعباس وانعسر فالأسعدة التلاوة فى الحج هى الأولى والثانيــــة سجدة الصلاة ويعضده قسرانها بالركوع فى قوله تعالىبا أيها آمنوا اركعوا واسجدوا وتأوبل ماروى من فوله صلى الله عليه. وسيلم فضلت بسعيدتين احداهما سعدة التلاوة والثانسة سعدة الصلاة واستدل الشافعي على أن السعدة في ص سعدة شكر بماروى أنه صلى الله عليه وسلم تلافى خطبته سورة ص فتشرنالناس أى تهمأ النياس للسحود فقال عسلام تشزنتم انها تويةني وقد قال مسلى الله عليه وسلم سعدهاداود تويةونعن نسعمدها شكرا فلنا هذا لايني كونهاسعدة تسلاوة اذمامن عبادة يأتى بهاالعبد الاوفيهامعنى

السكر وقدروىأنه صلى الله عليه وسلم سعدها في خطبته فدل على أنها سعدة تلاوة حيث قطع الخطبة له آولئن سلم أنه لم يسعد في خطبته فذلك كان تعليم الحواز تأخيرها وقدروى أن رجلامن العصابة واليار سول الله رأيت فيما برى الناع كانى أكتب سورة ص فلما انتهت الى موضع السعدة سعد الدواة والقلم فقال صلى الله عليه وسعدها مع أصحابه وقوله (هو المأخود الاحساط) لانها ان كانت عند الاية الثانية لم يجز تعبيلها وان كانت عند الاولى جاز تأخيرها الى الانها في النانية لم يجز تعبيلها وان كانت عند الاولى جاز تأخيرها الى الاكتابية في النانية في ا

(والسعدة واحبة في هذه المواضع على النالى والسامع) سواء قصد سماع القران أولم يقصد لقوله عليه السالام السعدة على من سمعها وعلى من ثلاها وهي كلة ايجاب

(قوله والسحدة واجبة) بعنى ماعتبار الاصل أوهى أوبدلها فانه لونلاها راكا كان الواحب الاعمام لهالك اسنذكر ولان المتاوة في الصلاة التعقت ما فعيال الصلاة والصلاة على الدابة يكون سعودها بالايماءوحمديث السجدة على نسمعها ونعم مغريب وأخرج النأبي شيبة في مصنفه عن النجر أنه قال السحد وقعل من سمعها وفي المخارى تعليقا وقال عمان اغمالسحود على من استمع وهذا المعلق أخرجه عبيدالرزاق أخييرنامع عن الزهريءن ابزالمسيب أنءثمان مريف اص فقرآسيدة ليسجد مهه عشان فقال عشان اغياالسحود على من استم خممضي ولم يسجد وأخرج مسلم عن أبي هر مرة في الاعان رفعه اذاقرأ الا آدم السحدة اعتزل السيطان يبكي بقول باويله أمراين آدم بالسحود فسحد فله الجنسة وأمرت بالسحود فأبيت فلي النار والاصل أن الحكيم اذاحكي عن غيرا لحكم كالاماولم يعقبه بالانكاركاندليل محته فهذاظاهرفي الوجوب مع أن آى السحدة تفيده أيضالا فماثلاثة أفسام قسم فيه الامرالصر يحده وقسم تضمن حكامة استنكاف الكفرة حسث أمروابه وقسم فمه حكامة فعسل الانساء السحود وكلمن الامتثال والاقتدا ومخالفة الكفرة واحب الأأن يدل دلمسل في معن على عدم لزومه لكن دلالتهافيه فلنية فكانالثات الوجوب لاالفرض والانفاق على أن شوتها على المكلفين مقسد بالتسلاوة لامطلقافارم كذلك واعاأديت بالأعاواذا تلاهاوا كالان الشروع في التلاوة واكامشروع كالشرع فى النطوع را كامن حيث الم ماسيبار وم السحدة فكاأوجب التطوع را كاالسعود بالايماء أوحماالتلاوة كذلك واغاأدت فيضمن السعدة الصلسة والركوع لمانذكر واعلم أنه لافرق سنأن يتاوها بالعربية أوالفارسية عندأبي حنيفة فهم السامع أولااذا أخيرا فهفرا سعدة وعندهما يشترط عله بأنه بقرأ القرآن ولوفرأ مالغريسة مأزمية مطلقاليكن لأنحب على الأعجمي مالم بغلم ولامحب بكثابة ولاعلى أصم ولا بقراءة آمة السحدة هعاء ومافى العصصين من قول زيدن البت قرأت على الني صلى الله عليه وسلم النعم فلم يسحدلا يفيدنني الوحوب والسنسة في المفصل كالسندل بهمالك رضي الله عنه اذهو واقعة حال فيعوذ كونه للقراءة في وفت مكروه أوعلي غيروضوه أولسين أنه غيرواجب على الفوروهذا الاخبرعلي التعيين محل حديث عرا لروى في الموطاأ نه قرأ سعدة وهوعلى المنبر يوما لجعة فنزل فسعد وسعد الناس معسه م قرأ ها اوم الجعسة الاخرى فتها الناس السحود فقال عسلي وسلكم ان الله لم مكتبها على فاالا أن نشاه فلم يستحدومنعهم ومااستدل بهلىالك محاروي عسد الرزاق أخبرنام مرعن اسطاوس عن أسهعن ابنعباس وأن عسر قالاليس في المفصل سعدة وماأخرج انتماجه عن أبي الدرداء قال سعدت مع النبي صلى الله عليه وسلم احدى عشرة سحدة ليس فيهاشي من المفصل الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيسل ومربم والحبم والفرقان والنمل والسعيدة وص وسعدة الحوامم فالثاني ضعيف بعثمان بن فائد ولوصير فلس فيه نفي السحدة في المفصل بل ان الاحدى عشر فلس فهاشي في المفصل وليس فهذا نزاع ولوصم الاحتجاجيه كان مع ماقبله معارضا بعديث أبى رافع في العصين ان أباهريرة قرأ اذا السماء أنشقت فسيحد فقلت لهماه فده السيحدة قال لولم أرالني صلى الله عليه وسلم يسحدها لمأسحد لاأزال أسحدهاحتي ألقاه وأخرجوا الاالترمذي عن أي سلةعنه أيضا قال سحدنامع رسول الله صلى الله عليسه وسلم في إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك وهذا أقوى بما قبله واسلام أبيهر رة كان فى السنة السايعة من الهجرة ولوتعارضا كأن الأحساط فى الا يجاب وما استدلب على الوجوب استدلال الشافعية بعلى أن في الجرسد دتين بتقدير صمته على ماذ كرناه فانه أفاد كراهة التحريج القراءةدون معودوهي رتبة الواجب (قولدوهي كلة ايجاب) يعني لفظ على من صيغ الالزام

قال (والسعدةواحمة) هــذا سانصــفتها ذهب الشافع الىأن السحدة فى هسذه المواضع سنةلما روى أنزيدين مابت قرأ سورة العم سندى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يستعدلها ولاستعدالني صلى الله علمه وسلم لهافدل على أنهالم تبكن واحسة وفلناهي واحبة على التالي والسامع قصد مماع القرآن أولم بقصدوانما عبدبهذا لانفي يعض لفظ الا مارالسعدة علىمن جلسلها وفيسه ايهامأن من لمعلس لهافلستعلمه محدة فقمد بذلك دفعالذلك والدليل على وحوبها قوله صلى الله عليه وسلم (السعدة علىمن سمعها وعلىمن تلاها) وعلى كلة امحاب

(وهو) أى الحديث (غيرمقيد بالقصيد) واعترض بأنهالو كانث واجبة لما أديث في سعود الصلاة وركوعها ولما الداخلة ولما أديث في الاعمامين المسلم المسلم

وهوغ يرمقيد بالفصد (واذا تلاالامام آية السحدة سجدها وسحدها الأموم معه) لالتزامه متابعته (واذا تلا المأموم ليسحد الامام ولا المأموم في الصلاة ولا بعد الفراغ) عندا بي حنيفة وأبي يوسف وقال محسدي محدونها اذا فرغوا لان السبب قد تقرر ولاما نع بخسلاف حالة الصلاة لانه يؤدي الى خسلاف وضع الامام عني المقتلف وتصرف المحدولا حكمة والنلاوة ولهما أن المقتلف عجور عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المحدولا حكمة

قوله وهو)أى النص الموجب السجدة بالسماع غيرمقيد السماع بالقصد فتعب على من سمعها وان لم مِدْصَدُوقَ دَمْنَامُن حَدِيثُ عَمَان مع القاص ما يضدخلافه وهو تقيدُمه والله سعاله أعلى (قمله لالتزامه منابعته) علل بالتزام المتابعة لآن الفرص فيما إذا تلا في السرية أما إذا تلافي الجهرية حتى سمع المقتدى فلأحاجة الى هذا التمليل اذالسماع موجبعليه ابتداء (قوله لانه يؤدى الى خلاف موضوع الامامة) ان محدالمأموم وتابعه الامام أوالنلاوة ان محدالامام وتابعه التالى المأموم لانموضوع التلاوة أن يسجد التسالى وبتابعه السامع وإذا قال صلى الله علمه وسد لم للتالي الذي لم يسجد كنت امامنالو سعدت لسعدنا واذا كانت السدنة أن متقدم التالي و بصف القوم خلفه فيسعدون وفي الخلاصة يستعبأن لايرفع رأسه قبله (قهل واصرف المحبوران) أثر الجرعدم اعتبار فعل المحدور عليه وتصرفه وأثرالنهي تتحريم الفعل لاترك آلاعتبار لانه مطلقا لايعدم المشروعية فالمحجورهو المنوع من النصرف على وجه ينفذ فعل الغير عليه شاء أوأى كالوفعل هوفى حال أهليته والمأموم كذلك من حيث القراءة حتى تفذقرا فالامام عليه وصارت قرافته كتصرف ولى المجسور كائنه تصرفه فكان محسورا فلاتعتبرقرامته وكانت كعدمها بخلاف الجنب والحائض فانهمامنهيان فكانت بمنوعة لاأنهيعته روحودها بعدمها ولايخف أنهذا التعليل لابتأتى على قول مجدفي السرية فانه يستحسن قراء المؤتم ظنامنه أنه الاحتماط فلس حننسد عصورعلسه عنده بل محوزاله الترك الاأن ذلك أعنى استحسان الفراءة في السرية عن مجدضعيف والحقءنه خلافه على ماأسلفناولما كانمقتضي همذاالوحوب بالسماع منهما وعليهما بنلاوتهما وليسكذنك اذلا يجبءلي الحائض بتلاوتهااستثناه بقوله الاأنه لايجب على الحائض بتسلاوتها كالايجب بسماءهامن غسيرحائض لان ثبوت السبب للصسلاة لايظهر في حقها والسجسدة

(واذا تلاالامام السعدة) ظاهر وقوله (لانالسد قــدتقرّرولامانع) وكل ماتفرر مقنصيه والتني مانعه تحقق لامحالة (مخلاف حالة الصلاة)فأن المانع موجـود(لانه يؤدى الى خلاف موضع الامامة) ان سحدالتالى أولاوتابعه الامام لانقسلاب المتسوع تابعا والسابع متبوعا (أوالتلاوة)ان سيدالامام أولاوتا مه النالى فأن التالى امام السامع فيجب أن يتقدم سعودالنالى قال صلى الله عليه وسلم للنالى كنت امامنا لوسعيدت لسعدنافان قدل هذه لست بقسمة حاصرة لجوازأن يسعد التالىدون الامام أوبالعكس فالحدوابأن فى ذلك مخالفة للامام وهي مفسدة فلميذ كرهمالكون

ذلك مفروغا عنده في عدم الحواز (وله ما أن المقتدى هجور عن القراءة) لان الحجور هوا المنوع عن التصرف على وجمه يظهر و فاختلف التصرف على وجمه يظهر و فاختلف التصرف على وجمه الماممة المامهة الماممة الم

(قال المصنف لالتزامه متابعته) أقول فال ابن الهدمام علل بالتزام المتابعة لان الفرض فيها أذا تلافي السرية أما اذا تلافي المجهرية حتى سمع المقتدى فلا حاجمة الى هذا التعليل اذالسماع موجب عليه ابتداءا نتهى فالاولى على هذا أن يقول لان الفرض فيها أذا لم يسمع المقتدى فتأمسل (قوله فان القالى المام السامع فيهب أن يتقدم سجود القالى الخ) أقول في الوجدوب كلام بل هومندوب

وقوله (بخلاف الجنب والحائض) جواب عايقال القندى في كونه بمنوعا عن القراءة لحائض والخنب والسجدة تجب على من سجعها فكذا على من سبع المتندى و وجهه أنه مامنهان عن القراءة والتصرفات المنهى عنها تنعقد لحكها الماعرف من أصلنا أن النهى عن الانعال الشرعة لا بعدم المشروعية فان اختلج في ذهنك أن القراءة نعل حسى فالنهى عنه يعدم المشر وعسة فعلد لا بتقر برنا تحد مالم يسبق السبه فان قيل كان كذلك وجبت على الحائض شلاوتها وسماعها لكنها لا تجب أجاب علمها المتحدة المناه على المناه ال

مستلزم شمول العسدم

والشاني شمول الوحسوب

والحدواب أنه محجدور

مالتسببة الىمن وحدفي

حقه علاالجر وغرمجور

بالنسمة الىمن لموجد

وهواللارج (وانسمعوا

وهم فىالصلاة من رجل

ليس معهم في الصلاة لم

يسحدوها فيالصلاملانها

ليست بمسلاتية لان

سماءهم هذه السحيدة

ليس من أفعال الصلاة)

لانأفعال المسلاء اماأن

تكون فرضا أوواجباأو

سنة وهسذا السماعليس

شيٌّ من ذلك وماليس

من أفعال الصلاة لا يجوز

أن أنى فيها لكنهسم

يسمدونها بعدهالعقق

بخسلاف الجنب والحائض لانه حاعن القراء منهان الاأنه لا يحب على الحائض سلاوتها كالا يجب بسماعها لا نعدام أهلية الصلاة بخسلاف الجنب (ولوسمعها دجل مارج الصلاة سعدها) هوالعصيح لان الحرثبت في حقهم فلا يعدوهم (وان سمعواوهم في الصلاة سعدة من رجل ليس معهم في الصلاة المسعد وهافي الصلاة في المسلمة السميدة ليس من أفعال الصلاة (وسميدوها بعدها) لتحقق سبها (ولوسميدوها في الصلاة المجروم) لا به ناقص الكان النهى فلا سأقتى به الكامل قال (واعادوها) لتقررسهما (ولم يعيدوا الصلاة) لان مجرد السميدة لا ينافي احرام الصلاة و في النواد وأنها ما ليس منها

جزء الصلاة لا بقيدا لجزئية بل نظراا لى ذاتها اعتبرت عبادة مستقلة ولا فرق فلا بحب عليها بسبها كالا تعب الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والكافر والدى والمجنون السبها فالحاصل أن كل من لا تعب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والكافر والدى والمجنون السباع من عنون أو ناثم أوط ولان السب سماع تلاوة صحصة وصحة الشلاوة بالتميز والم وحد وهذا التعليل يفيد النفصيل في الصي فليكن هوالمعتبران كان المحمن وحب بالسماع منه والافلا وفي الخلاصة اذا سمعها من طولات بسبه والختار ومن ناثم الصحيم أنها وحب بالسماع منه والافلا وفي الخلاصة اذا سمعها من الموالين والتحييم والختار ومن ناثم الصحيم أنها وحب بالسماء من المقتبد عن الموالين والتحييم وقول المصنف بالحر ثبت في حقه من المقتبد عن الموالين والمحتومة وقول المصنف لان الحر ثبت في حقه من المقتبد عن الموالين والمحتومة وقول المصنف لان الحر ثبت في حقه من المقتبد عن المناف المناف المناف الموالين وقول المستومة وقول المصنف المناف والمحتومة وقول المستومة وقول المصنف المناف وحتى تستتبع في المدافق المنافقة وقول المصنف المنافقة وقول المصنف المنافقة وقول المنفقة وقول المنافقة وقول المنفقة وقول المن

سببها وهو السماع بمن السببة من المسلمة المتراقية المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة السببة المسلمة المسلمة

قىلالصنف (لانهاليست بصلاتية) أقول قال ابنالهمام صواب النسبة فيه صلوية انتهى بفهم جوابه عاسيذ كرالشار حق هذا الورق حيث قال انه خطأ مستعل وهو عند الفقها مخسير من صواب نادر

وقيل) ماذكرفى النوادر (هوقول محد) وهوجواب القياس وماذكرهه ناقوله ماوه وجواب الاستعسان بنا على أن زيادة مادون الركعة الانفسدها عندها وعلى قوله زيادة السعدة تفسدها وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في سعدة السكر فعند محد السعدة الواحدة عدادة مقصودة ولهذا حكم بأن سعدة الشكر مسنونة فتفسد بشمروعه فى واجب قبل اكال فرضه وعند أبي حنيفة واحدى الروابتين عن أبي يوسف أنها غير مسنونة والسعدة الواحدة عنزلة الركعة في كونها دكامن أركان الملاة غير مستقلة عبادة (فان قرأها الامام وسععها دجل ليس معه في الصلاة فدخل معه والسعدة الواحدة عنوالا مام وسعدها الامام في الركعة في المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة والمنازلة والمنازلة المنازلة المنازلة والمنازلة المنازلة والمنازلة المنازلة والمنازلة والمناز

وقيسل هوقول محدر جه الله (فان قرأ ها الامام وسعه ارجل ليس معه في الصلاة فدخل معه بعد ماسيد ها الامام لم يكن عليه أن يسجدها لانه صارمدر كالهابادرال الركعة (وان دخل معه قبل أن يسجد هاست دهاست دهاست النه لولم يسمعها سعيدها معه فههنا أولى (وان لم يدخل معه سعيدها وحده لتحقق السبب (وكل سعدة وجبت في الصلاة فلم يسعدها فيهالم تقض خارج الصلاة) لانها صلانية ولها من مة الصلاة فلاتنا وي النافص

فكف بنسبة المؤنث الحالمؤنث (قوله وقيل هو) أى المذكور في النوادر قول محدلا قوله ما بناه على أن زيادة سعدة تفسد عنده وعنده ما زيادة ما لفردة سقرب بألى الله تعالى عند محدفقد دراد واقر به فتفسيد وعنده ما ما دون الركعة ليس بقر به شرعا النص وهو سعود التلاوة فلا يكون السعود وحده قر به في غير ما في بدوا ما هو قو به كان كزيادة ركوع أو قيام فلا تفسد بذلك (قوله فدخل معه بعد ما سعدها) به في دخل معه في تلك الركوع أو قيام فلا تفسد كالا تفسد بذلك (قوله فدخل معه بعد ما سعدها) به في دخل معه في تلك الركعة الما ودخل في الشائية كان عليه أن يسعدها بعد الفراغ وقوله لا نه صادر كالها بادرالم الركعة بقيده والنيادة وإن كانت لا يحرى في الافعال ألا أنها أثر القراءة فالتحق بها على أن ادراك بعد ما تضمنته الركعة بأدراك الركوع عمل بكن قضاؤه شرعا في معرورى والفيام بنسه وهو فعل وخرج تكبيرات العيد لا نها من حنس تكبيرة الركوع عالم يكن قضاؤه شرعا في من ورى والفيام بنسه وهو فعل وخرج تكبيرات العيد لا نها من حنس تكبيرة الركوع عالم يكن قضاؤه شرعا في قصل في الفيام بنسه وهو فعل معد سعدها المعقق السبب) وكون العيم أن السبب في حق السامع أهوالسماع واعاللا وتوجب من في المساط في السامع أهوالسماع أو التلاوة يوجب الاحتساط في السامع أهوالسماع أو التلاوة يوجب المعقد المنافرة المعقد المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة القولة والمنافرة المنافرة المنافر

مادرالة الركعة في الركوع وأحد مأن الادراك الحقسق عكن لانماهومنجنسها وهوتكير الركوعيوتي مه حالة الركوع فالحـــق به تمكسرات العبد واذاكان الادراك الحقسق ممكنا لاتصارالي الادراك آلحكي بخلاف سعدة التلاوة لانه لس منحسها فلا يؤلى به فى حاله الركوع لتكون حقيقية الادراك مكنة فمصرالي الحكم وانكان الثاني سعدهامعه لابهلولم يسمعها بأن أخفاها الامام سعدهامعه فهناأولى (وان لم دخل معه سعدها لحقق السبب) وهو التلاوة من لس عصورعا مأوالسماع من تسلاوة صحيحة عسلي اختلاف المشايخ فسل منعي أنلاسمدلانالعممأن التلاوة هي السب في حق

(93 س فتح القدير اول) السامع أيضاو كانت في الصلاة فكانت السعدة صلاتية فلا تقضى خارجها وأجيب بأنهم لما اختلفوا في كون التلاوة سبا في حقه أوالسماع وجيت السعدة احتياطا لازان نظر نااني التلاوة لا بازمه السعدة وان نظر نااني السماع تلزمه خارج الصلاة في الصلاة فأمر نابها خارجها احتياطا وقوله (وكل سعدة وجبت في الصلاة فل سعيدها في المارة في المارة والمارة والمارة

(قوله فتفسد بشروعه في واجب) أفول أى تفسد بشروعه في سجدة التلاوة (قوله غسر مستقلة) أقول خبر بعد خسبر (قال المصنف فان قرأ ها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلاة فدخل معه) أقول بعي دخل معه في تلك الركعة أمالودخل في الشانية كان عليه أن يسجدها بعد الفراغ وقوله لانه صارمدر كالهابا دراك الركعة بفيده والنيابة وان كانت لا نجرى في الافعال الأنها الرائم الثراءة فأخقت بها (قوله لانه لولم يسمعها بأن أخفاها الامام سجدها معه فهنا أولى) أقول فيه بحث فأنه ان أريداً نه لولم يسمعها في هدة الصورة ففيه مصادرة وان أريد لولم يسمعها حال الاقتداء فالاولوية عنوعة فتأمل

مزية لتأديها فى حرمة الصلاة فوحوب تأديها في احرام الصلاة هو المستلزم لتأدية ماوحب كاملا ناقصا وهوعلة عيدم قضائها خارجها بالتعقبق لامحردته عماصاوية ومقتضى هذا حوازنأ خبرهامن ركعة الى ركعة بعدأ فلامخل الصلاة عنها وقد ستأنس إه عاقدمناه في محود السهومي أنهاذا تذكر سحدة التلاوة فسحدلها لابعد دموما تقدم من أنهلو أخرها بعد التذكر الى آخر الصلاة أحزأه لان الصلاة واحدة لايستلزم حوازالتأخيريل المرادأ حزأته السحدة آخرالصلاة ليكن صرح في المداتع بأنها واحمة على الفور في فصل سان وقتأدا تهاوانه اذا أخرها حتى طالت النسلاوة تصدر قضاء ويآثم لان هسذه يمة صارت من أفعال الصلاة ملحقة منفس التسلاوة فلد افعلت فهامع أنها أست من أصل الصلاة مل ذائدة بخلاف غيرالصلومة فانهاوا حمة على التراخي على ماهو الخنار وقبل بل على الفورايضا فانقبل كمف يتعقق عدم السحود وسعدة التلاوة تتأدى في شمن سحدة الصلاة نوى أولم سو كإذ كرمفي فتاوي واضخان وكذا تتأذى في ضمن الركوع فلناص اده السحد الصلاة بعد الركوع على الفور ومانحن فه بسحديل الفور حتى لوقرأثلاثآ بات وركع أوسعد صلسة شوى بهاالتسلاوة لم تحزلان السحدة وساعليه لفوات وقتها فلاتنأذي في ضمن القسير ويعرف ذلائهن سوق عبارته قال رحل قرأآية عدة في الصلاة فان كانت السعدة في آخر السورة أوقر سامن آخر ها بعدها آبة أو آبتان إلى آخرها فهو بالخبادانشاء وكعيما ينوى التسلاوة وانشاء سحدثم يعودالى القيام فبختم السورة وانوصدل بهاسو رة أخرى كانأ فضل فانام يسحدالتلاوة على الفورحتي ختم السورة ثمركع وحدلصلاته تسقطءنه سعدة الثلاوة لان بهدا القدرمن القراءة لاسقطع الفور ولوركع لصلاته على الفور وسعد تسقط عنه معدة النسلاوة نوى في السحسدة السحدة التلاوة أولم سو ولذا آذا قرأ بعدها آسن أجعوا أن سحده الثلاوة تتأتى بسحدة الصلاه وانلمينو واختلفوافى الركوع قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده لابد عمن النبية حتى ينوب عن سعدة التلاوة نص عليه مجد وآن قر أيعد السعدة ثلاث آيات و ركع سجدة التلاوة فالشيخ الاسلام ينقطع الفور ولايثوب الركوغءن السجدة وفال الحلواني لاينقطع مالم بقرأ أكثر من ثلاث آبات اله فقله رأن ذلا مقدمان يستعدال الدنعد الركوع على القور وقد حوامأنه اذالم يسجدونم تركع حتى طالت القراءة ثمركع وفوى السحدة لميحز وكذا اذانواها في السحدة لصلمة لانهاصارت دشاعكمه والدس بقضي عياله لاعباعلمه والركوع والسحو دعلمه كذافي المداؤم في فصل كمة سةو حوج اوسيظهم أن قول الحياواني هوالرواية ان شاءالله تعيالي هيذا وماذ كرمن باع على عدم الاحتياج الحالنية في سحدة الصيلاة حالة الفور في اليدا تع ما يفيد خلافه من ثبوت لاف قال ثماذار كع قبل أن تطول القراءة هل تشترط النه قلقمام الركوع مقام سعدة التلاوة فقماس ماذكرنامن النكنة أن لا يحتاج لان الحاحمة الى تحصل التعظيم في همذه الحالة وقدوحدنوي أوله بنو كالمعتبكف فيرمضان إذالم سو يصسامه عن الاعتبيكاف والذي دخيل المسجد إذااشيغل بالفرض غيرنا وأن بقوم مقام تحبة المسحد ومن مشامخنامن فال يحناج الىالنسية ويذعي أن مجداأشار ألمه فأنه فالأذاتذ كرسحدة تلاوة في الركوع يخرسا حدافيسحد كاتذكر ثم يقوم فيعود الى الركوع ل من أن مكون الركوع الذي تذكر فسه عقب النا الما و وملا فصل أوره فلو كان الركوع عما من السجدة من غيرنسة أسكان لاياً مره بأن يسحد للتلاوة بلقام نفس الركوع مقام النلاوة ثم رحمه الله بدفع دلالة المروى عن مجسدعالا يقوى تمطاله مالفرق من هدا وصوم المعتكف فى دمضان والصلاة وذكر جواب القائل عنه بأن الواجب الاصلى هناه والسعود الاأن الركوع أنسر امهمن حيث المغني ويينهما من حيث الصورة فرق فلموافقة المعني تتأدّى السحدة بالركوع اذانوي ولخالفة الصورة لانتأذى اذالهنو بخلاف صوم الشهر فانسنه وبن صوم الاعتكاف موافقة من

صمالوحوه وكذافي الصلاة ثم فال لكن هذاغيرسديد لان المخالفة من حسث الصورةان كانهما عبرة فلايتأذى الواحب بهوان نوى فان من نوى اقامة غبرما وحب عليه مقام ماوجب لا يقوم اذاكان منهما وتوأن لمتكن ماعسرة فلاحاحة له الحالنية كافي الصوم والصلاة وعذرا اصوم لسرعستقيم لانون مخالفة من حيث سبب الوجوب فكانا جنسين مختلف من وله مذا قال هـ قدا الفائل انه لولم عأن وكون فاعمامهام سحدة التلاوة ولم مقم يحتاج في السعدة الصلسة الى أن سوى أيضا لافسسى وحوبهماانتهى فهسذا يصرح بوحوب النسة في القاع السعدة لاوة فهااذا فمتطل القراءة على ماهو أصل الصورة كانقلناه في صدره سذا المنقول فل ماتقدم من نقل الاجباع على عدم اشتراطها وانمياأ وردنا نميام عبارته لافادة ما تضمنته من الفوائد كعرو بحد دعلى الفور فان لم مفعيل حنى طالت الفيراءة ثمر كع شويها أولم وأفعال الصلاة شرعا مدلسل وحوب أدائها في الصلاة من غسرنقص فيها رْأُ من الصلاة فلا تؤدِّي الانصر عة الصلاة كسائر أفعالها وميني الافعال أن يؤدِّي كل فعيل في صوص فتكذا هسذه فاذالم تؤتني محلهاحتي فات صارت دشاوالدس بقضي عياله لاعباعلسه والركوعوالسمودعلمه فلانتأذى ماادن مخلاف مااذالم تصرد سالان الحاحة هناك الى التعظيم عند تلك النسلاوة وقدوحد في ضمنهما فكني كداخل المسعداذ اصلى الفرض كني عن تحية المسجد لحصول حسدغسرأن الركوع لم يعرف قرية فى الشرع منفردا عن الصلاة فلذا نتأذى به السم الصلاة لاخارجها فانقلت قدقالواان تأذيها في ضمن الركوع هوالقياس والاستم والقماس هنامة تم على الاستمسان فأسعفني مكشف هذاالمقام فالحواب أن مراده ممن الاستمد ماخني من المعياني التي يناط بهاالحبكم ومن القياس ما كان ظاهر امتياد دا فظهر من هذا أن الاستعيد لايقابل القياس المحدود في الاصول بل هو أعيمنسه قديكه ن الاستمسان بالنص وقد يكون بالضير ورة ون القياسادًا كانقماس آخرمتبادر وذلك خيَّ وهوالقياس العُدْجِ قَسِمِي الخيِّ أَسْتُحَ. الى ذلك المتبادر فثنت به أن مسمى الاستحسان في بعض الصور هوالقباس الصحير ويسمى مقابله سهويسب كون القياس المفامل ماظهر بالتسبة الي الاستصير هي التي تقوم مقام سحدة التسلاوة لاالركوع وكان القياس على قوله أن تقوم الصلبية وفي كلاتقوميل الركوع لان سقوط السجيدة بالسجيدة أمريظياهم فيكان هوالقياس وفي الالاعوز لأنهذه السحدة فائحة مقام نفسها فلاتقوم مقام غسيرها كصوم يوممن رمضان لهوعن نضاءومآ خر فصعرأ فالقباس وهوالامهالظاهرهنامق ترمعلى الاستمسان قىامالركوع مقامها وأن القياس بأبي الحواز لانه الظاهر وفي الاستعسان يحوز وهواخلي فكانحينثذ منتقديم الاستحسان لاالقياس لكن عامسة المشايخ على أن الركوع هوالقياغ مقامها كذاذ كرم مدرجه الله في الكتاب فانه قال فلت فان أراد أنس كع بالسعدة نفسها هسل يحز فذلك وبالقياس نأخذ وهذالفظ مجدوحه القياس على ماذكره مجدأن معنى التعظيم فهماوا حدفكانا فحصول التعظيم بمسماح نساواحسدا والحاجسة الى تعظيم الله اماا فتسداه بمنءظم وامامخالف فملن استكيرفكان الظاهرهو ألحواز وجه الاستعسان أن الواجب هوالتعظيم يجهة مخصوصة وهي السحود داسل أنهلولم يركع على الفور حنى طالت الفراءة ثمنوى بالركوع أن بقع عن السعيدة لا يجوز ثم أخذوا

فكان وجوبها كاملاوما وجب كاملالا يتأدى ناقصا وفيه عثمن أوجه الاول مافيل هذا الكلى منفوض بحاذا بمعواوهم في الصلاة بمن ليس معهم في الصلاة في الصلاة ويسعد وها نعده كانقدم والثنائي مافيل ان قوله فلم يسعد وها فيهاغير منصة ولانها تؤدى بسعيدة الصلاة وانها منو والثنائي مافيل الأول المنافقة والمنافقة وحبت في الصلاة الما أن يكون صفة موضعة وما تقدم المنافقة والمنافقة ولينافقة والمنافقة والمناف

ارومن تلاسعدة فلم سعدها حتى دخل في صلاة فأعادها وسعد أجراً ته السعدة عن التلاوتين) لان الثانية أقوى لكونم اصلانية فاستتبعث الاولى

بالقياس لقؤة دليله وذلك لمار وواعن ابن مسعودوا بنعر أنهما كاناأ جازاأن بركع عن السعود في الصلاة ولميروء نغيره ماخسلافه فلذا فدم القياس فأنه لاتر جيم للغسني لخفائه ولاالطاهر اظهوره بليرجم فىالترجيم الى ما افترن بهمامن المعانى فتى قوى الخي أخذوابه أوالظاهر أخذوا بهغ يرأن استقراءهم أوجب فلافؤة الظاهر المتبار بالنسبة الى اللني المعارضلة فلذاحصر وامواضع تقديم القياسعلى الاستمسان فيضمة عشرموضعا تعرف فى الاصول هذا أحدها ولاحصر لمقابله ثم النصعن أبي حنيفة رضى الله عنه أن السعوديها أفشل هكذا مطافا في البدائع وجهه أنه اذا سعدم فام وركع حصل فربتين بخسلاف مااذار كعولانه فالسحود مؤدالواجب بصورته ومعناه وأما بالركوع فبعناه ولأشكأن الاول أفضل وهوخلاف مآفى بعض المواضع من أنهااذا كانت آخر السورة فالافضل أن يركع بماثماذا سعدلها وقام فركع كارفع رأسه دون قراءة كرمة ذلك سواء كانت الآية في وسط السورة أوخمها أو بق الى المنهم آينان أوثلاث الأنه يصير بانساالركوع على السعبود فينبغي أن يقو أثم يركع فان كانت في وسط السورة فينبغى أن يختمها اذارفع ثمر كعوان كان حتمها بنبغى أن يقرأ آبات من سورة أخرى ثموركع وان كان بق منها آينان أوثلاثة كسورة بن اسرائسل والانشقاق كان أن أن يركع بها فى الاستسان بلاخلاف نعله وفي الثلاث اختلفوا فيللاعزى الركوع بهالانقطاع الفور بالسلاث وقيل لا ينقطع بالثلاث وهوالاحق وفى البدآئع آلاوجه أن يفوض آلى رأى المحتهد أويعتبر ما يعدّ طو يلاعلى ان جعل ثلاث آبات قاطعة للفورخلاف الروامة فان مجداذ كرفى كتاب الصلاة قلت أرأ بت الرحل بقرأ السعدة وهوفى الصلاة والسعدة في آخر السورة الاآبات بقيتمن السورة بعداية السجدة عالهو بالخياران شاءركعبها وانشاء محدبها فلتفان أرادأن يركعبها ختمالسورة تمركعبها فالنع قلت فإنارادانه يستعبها عندالفراغ من السعدة م بقوم فيتاوما بعدهامن السورة وهوآ سان أوثلاث م بركع قال نع انشاء وانشاء وصل بهاسورة أخرى وهدذا نصعلى أن الثلاث ليست قاطعة الفور ولأ مدخل السمدة في حيزالقضاء عماوسعد بما ينبغي أن يقرأ بافي السورة غرير كع غ علل ف البدائع أفضلية ومسل السورة بمايقتضي قصره على مااذا كان الباق آبسين وهوقوا لان الباقي من خاتمة السورة دون ثلاث آبات فكان الاولى أن يقرأ ثلاث آبات كى لايصربا ساللر كوع على السحودوهو خلاف ماجعله حكاله ذاالتعليل حيث قال وأن كان بقي الى الختم قدر آينين أوثلاث (قوليه أجزأ مه السجدة عن القلاوتين) بعنى اذالم يتبدل عجلس التلاوة مع عجلس الصلاة فان تبدل فلكل مصدة فأن فيل هذه المسئلة امامندرجة

تنأدى سعدة الصلاة انا قرأآبة السحدة فسعيد وأمااذا لمسحدعلى الفور حتى قرأمقدار ثلاث آمات وركع أومحدالصلاة سوى بهاسعدة التالاوة أيجز لأنها صارت دشاعلسه مفوات وفتها فلأنتأذى في ضمين الغسبر ورد مأن وقتهاموسع فمتى ستجدكان أدا الافضاء وأحسان ذلك عندمجد وفيرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وفحرواية عنأبي حنفة أنوجو بهاعلى الفو رلاالتراخي فحوزأن مكون المصنف اختارداك وعن الشالث بأنه خطأ مستعل وهوعند الفقهاء خبرمن صوابنادر قال (ومن تلا سعيـــدة فــلم يسمدها) هدذا لسان التداخل في معدة التلاوة أى ومن تلاآية سعدة عارج الصلاة (فلرسمدهاحتي دخل في الصلاة فأعادها)أي تلاوة تلك الاكة ولمسدل

عجاس الصلاة عن عجاس التلاوة (وسعد) في الصلاة (أجزأته السعدة) التي معدها (غن التلاوتين لان الثانية لكونها في صلاتية أقوى فاستنبعت الاولى

(قوله فانها سعدة وحبت في الصلاة و سعدونها بعدها كانقدم) اقول لانسار ذلك فان المراد وحوب الاداء ولا يحبأ داؤها فيها على مااعترف به (قوله وأحيب عن الاول بأن تقديره وكل سعدة صلائة واحبة في الصلاة) أقول اذا كان التالى مصليا والسامع الماصلات على تفسيره مع عدم وجوبها على السامع في الصلاة (قوله والصواب أن يقال تقديره وكل معدة الح) أقول فيه بعث مقال تقديره وكل معدة الح) أقول فيه بعث

وفى النوادر بسجد) سعدة (أخرى بعد الفراغ) من الصلاة لان الصلائية ان كانت أقوى فللا ولى أيضا قوة السبق فاستو با فلاتكون احداه مما أولى بالاستنباع وجواب ظاهر الرواية أن المنائية بعد التساوى قوة أخرى وهو الانصال بالمقصود أى اتصال النسلاوة عما هوالمقصود أى الحكم وهو السحود فترجت بها واستبعت وعورس بأن الحاق الاولى بالثانية خلاف موضوع التداخل لان السابق قد مضى واضمل فكيف تكون معلى اللاحق أقوى كالسينة قبل الفريضة وقوله (وان تلاها) يعنى خارج الصلاة (فسعد غرخل في الصلاة فتلاها) أى تلك الاتها والمتعدة المفعولة (بالاولى) أى المنائية كانت السعدة الموالية والمسابق المستبعة (لاوجه لا لحاقها) أى الثانية (وذلك يؤدى الى سبق الحكم قبل لا نها المائية ودلك يؤدى الى سبق الحكم قبل النها المائية ودلك يؤدى الى سبق الحكم قبل المنائ المناف المنافية المنافقة بالتلاوة (١٩٨٩) الثانية (وذلك يؤدى الى سبق الحكم قبل المناف المنافقة بالتلاوة (١٩٨٩) الثانية (وذلك يؤدى الى سبق الحكم قبل المنافقة بالتلاوة (١٩٨٩) المنافقة بالمنافقة بالتلاوة (١٩٨٩)

وفى النوادر بسجد أخرى بعد الفراغ لان الاولى قوة السبق فاستوبا قلن الثاندة قوة اتصال المقصود فترجت بها (وان تلاها فسجد ثمدخل فى الصلاة فتلاها بحدلها) لان الثانية هى المستبعة ولاوجه الى الحاقها بالاولى لانه بؤدى الى سبق الحكم على السبب (ومن كرد تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحداً برأنه سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه فسجدها ثمانية وان لم بكن سجد الرولى فعليه السجد تان) فالاصل أن مبنى السجدة على الندا خلد فعالم مرب

فى المسئلة التي بعدهاوهي أن تبكر يرتلاوة سجدة في مجلس واحد بوجب سجيدة واحدة أولافان كان نظرا الى اتحادالمجلس فينبغي له اذا سعد للاولى ثم دخل في الصيلاة فتلاّها لا يجب عليه السحود لان الحيكم في الاتمة هوأنهاذا كررهافي محلس كفته سحدة سواءقدمها أووسطها أوأخرها عن التلاوات وان لم يكن ساء على اختلاف المجلس بالصلاة كإمالا كل ونحوه فسنبغى أن لا تكفيه الاستعد تان وجوابه أن موضوعها من بزئيات موضوعها لعسدم اعتبارهم اختلاف المجلس بالصسالاة لان الشروع فيهاعل فليل لكن خص موضوعهامن حكم ذاك الصام ففصل فيهابين أن يسيه للإلولى فلا يغنى عن السحود الصاومة أوالصاوية فيغني عن الاولى أولا يستعدلوا حدةمنهما فيسقطان وأكما أسل أنه يحب النداخل في هذوعل وجه تبكون الشآنية مستتبعة للاولى أن أيسجد الاولى لان اتحادا لجلس يوجب ألتداخل وكون الثانية قوية بسبب فوة السيب الذى هو النلاوة الفريضة وتفاوت المسيات بحسب تفاوت الاسباب منع من جعل الاولى مستتبعة اذاستباع الضعيف القوى عكس المعقول ونقض الأصول فوجب التداخس على الوجمه المذكور واذال يسعدالصاوبة وقدمسارت تلاوة الاولى مندرحة فيها سقطتا لماتقدم من أن كل سعدة وجبت فى الصلاة فلم يستحد فيها المشنع قضاؤها (قهل ومن كررة لاوة سجدة الخ) اندرج بعض شرحها فيما ذكرفاقيلهاوالمحتاج السه هنابيان أن الاليق فى العباد آت عند ثبوت الندآخل كونه فى السبب وبيان وجه نبوته والباقى ظاهرمن الكتاب أماالثاني فبالنص وهوأنه صلى الله عليه وسلم كان يسمع من جيريل آبه السحدة ويقرؤها على أحصابه ولايسجد الأمرة واحدة مع أنه صلى الله عليسه وسلم كان يكرر حديثه الاثاليعقل عنسه فتكيف بالقرآن وبدلالة الإجاع على أن السميع اذاقر أهالا تعب الاستعدة واحدة وفدتحقق فىحقه النسلارة والسماع وكلسب على حدته حتى يجب بالسماع وحده وبالتلاوة وحدها اذا كانالنالى أصم والمعقول وهوأن تكرارا لقراءة محتاج السه للحفظ والتعليم والاعتبار فسأوتكرر الوجوب المرج الناس زيادة حرج فان أكثر المناس لا يحفظ من عشر مرات بل أ كثر في لزم الحرج

السب)فتين أن التداخل فيهدده الصورة متعذر قعب معدة المانمة للتلاوة الثانمة وأماك أنتردضمر الحافهاالى التلاوة الثانمة كافعله بعض الشارحان واعترض على المصنف أنه فاسدفتأتل وفسهجث وهو أن الصلاتية اعلا ترجحت في المستله الاولى باتصال المقصود وههنا معالاولى السبق والاتصال بالمقصود ومع الثانسة كونهاصب لانبة فقطفاني تستنبعها وعكن أن يحاب عنه بأن المصرالي الاتصال اغما كانعلى وحمه التنزل من المصنف والافكونها صلاتمة أقوى من السبق فلابساويه السبق ألاتري انهاذاقهقه مفها انتقض الوضوء دون غيرهاو بالنظر الى ذلك يتم الدليال قال (ومن كررتلاوة محدة واحدة) ذكرمسئلة وبين

النداخس وقال (الاصل أن مبنى السعدة على النداخل) بعنى فى الاستعسان والقياس أن يحب لكل ذلا وة سعدة سواء كانت فى محلس واحداً ولم تكن لان السعدة حكم التلاوة والحكم شكر و شكر وسعد وجده الاستعسان ماذكر و بقوله دفع الحرج وذلك أن المسلمين عمل و تعلم القدر آن و تعلمه وذلك معتاج الى الشكر ارغالبا فالزام التكرار فى السعدة بفضى الى الحرج لا محالة والحرج مدفوع وقد صمة أن حسر بل صاوات الله علمه كان بنزل بآية السعدة على وسول الله صلى الله علمه وسلم و يكر وعلمه وكان وسول الله صلى الله علمه وسلم و يكر وعلمه وكان وسول الله صلى الله علمه وسلم و يكر وعلمه وكان وسول الله صلى علمه وسلم يستعدلها من واحدة تعلم الحواز التداخل دفع الله و حديد و المسلم و يكر وعلم و المسلم و يكر و علم و الله و الله

⁽قوله ويمكن أن يجاب عنه بأن المصرالي الانصال انماكان على وجسه الننزل من المصنف والافكون اصلانية أقوى من السبق فلايساو به السبق الخ) أقول وفيه تأمل فان الاتصال بالمقصود وكون الحاق الاولى بالثانية خلاف موضوع التداخل كيف لا يرجحان

ثم التداخس اما أن يكون في السعب أوفى الحكم والاليق بالعبادات الاول وبالعقو بأن الثانى وذلك لان التسداخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على تعدّدها في المرحب العبادة بدون العبادة وفي ذلك ترك الاحتساط فيما يجب فيه الاحتساط فقلنا بتداخ سباب فيها ليكون جيعها عنزاة سبب واحد ترتب علسه حكم اذا وحدد ليل الجمع وهوا تحال العقو بات فليس مما يعتاط فيها بل في درتما المركم مع وحود العقو بات فليس مما يعتاط فيها بل في درتما المركم و المركزة ا

وهوتداخل فى السبب دون الحكم وهذا أليق بالعبادات والثانى بالعقوبات وامكان التداخل عند انحاد المجلس لكونه علم عالمتفرقات فاذا اختلف عادا لحكم الى الاصل ولا يختلف بجردالفيام بخلاف الخيرة لانه دليسل الاعراض وهو المبطل هذاك

منجهسة الزام الحكم كذلك وفي حفظ القرآن فانه كان يتعذرا ويتعسر جددا وهومدفوع بالنص فوجب القول بالتداخل ولما كانمثر ذاك النص والاجماع هوالحرج اللازم بتقدير ايجاب التكراد اقتصرالمصنف لحي التمسكيه وأماالاول فاعلم أن الاصل في النداخل كونه في الحكم لانه أمر حكى ثبت بخلاف القياس اذا لاصل أن اركل سب حكما فيلتى بالاحكام لا بالاسياب الشوت الاسياب حسابخ الاف الاحكام واعتبار الثات حساء مرثات أبعدمن اعتباره كذلك في غير الحسوس لمكنا لوقلنابه في الحكم في العبادات لبطل المداخل لانه والنظر الى الاسباب يتعددو مالنظر الى الحكم يتحدد فيتعدد لانهاذا دارت بين الثبوت والسفوط تبتت لانميناها على التكثير لاناخاة نالها بخلاف العقويات لانمبناها على الدرو والعفوحة باذادارت كمذلك سقطت ولان المتعقق تأثم مراجلس في جمع الاسباب لاالاحكام على مافى البيع وغيره وهذا التداخل تقيد بالمجلس فعلم أنه في السبب و فائدته تُظهر فيمالوزنى فد مُزنى بعد مانيا ولو تلافستحسد م تلالا يعب السعود مانيا (قوله وهو) أى دليل الاعراض هوالمبطل هناك ألاترى أنهالوخيرت قائمة فقعدت لايخرج الاحرمن بدهآفلو كان اختلاف المجلس يعصسل بالقيام غر جاذلا فرق فعلم أن خروجه في القيام الاعراض لا القيام وليس في القعود عن قيام اعراض بل هوأجع للرأى ثم سدل المجلس قد يمكون حقيقة باختسلاف المسكان الافي البسسير فأنه لا يختلف بخطوة أوخطونين وكلمن البيت والمسعد دعلس واحد فلوانة وامن مكان الى آخر في البيتأ والمسجدلا بتكررالوجوب وكذا السفينة وان كانتسائرة لانوجب سيرها اختلاف المكان والمجلس والدابة اذاكان في الصلاة وهوراكب كالسفينة لان حواز الصلاة شرعا اعتبار الامكنة المتعددة مكأنا بخلاف المشى بالقدم فانه لاموجب لاعتبارا لامكنة المتعددة فيهمكانا اذلم تعوز صلاة الماشي واذا فالوالو كان خافه غلام يشي وهوفى الصلاة راكيا وكررها فكر رالوجوب على الغلام دون الراكب أمااذالم بكن في الصلاة وهي سأ رة فيسكر رالوجوب وقيل اذا كأن السحد كبيرا يختلف الجلس وقد بكون حكا بأن أكل كرمن لقت ين فى غدر مكان النداوة أو تكلم أكرمن كلتين أوشرب أوسكم أونام مضطيعا أوأرضعت وأداأ وأخسذف بسع أوشراء أوعل يعرف به أنه قطع لما كأن فبسل ذلك وات انحدالجلس لاان كان يسسرا واختلفوافي السلاة فعندمجد بوحب الانتقال فيهامن ركعة الى أخرى اختسلاف المجلس وعندأنى وسف لافاوقرأها فى ركعة ثم كررها فى أخرى وحبت أخرى عنده خلافا لابي وسف له أن القول بالتداخيل بؤدى الحاخلاء احدى الركعتين عن القراءة فيفسد قلنا لاس من ضرورة الحكم بالاتحاد في حق حكم بطلان العدد في حق حكم آخر فقلنا بالعدد في حكم و مناز العدد في حكم هو جوا ذالصلاة و بالانحاد في النفل أوالوتر مطلقاوف الفرض فالركعة الثانية أمالو كررها يعسدادا وفرض القراءة بنبغي أن تكفيه واحسدة

الوحب مضافاالى عفوالله وكرمه فانه هوالموصوف وسموغ العفوو كال الكرم وغرة ذاك تظهر فمالوالا آنة سعدة في مكان فسعدها مم تسلاها فسهمر ال فانه تكفسه تلك السعسدة الفعولة أولا انلولم يكن التداخيل في السيب لكانت النالاوة الني بعد المحدة سماوحكه قسد تقدم وذلك لايجوز وقوله (وامكان التداخل) أي الامكان الشرى سان ادليل الجمع وهسواتحاد المحلس لكونه حامعا للنفسرقات ألاثرى الىشطرى العسقد يجمعهما المجلس وان تفرقا بالاقوال فأدااختلف عادالحكم الىأصلهوهو وجدوب التكرادلعدم الجامع فان فيل مابال الحامع لم يحمع بين الا يأت فى محلس واحد كاجع بين المرّات فيه قلنالعدم الحرج فانآيات السجدة محصورة والغالب عدم تلاوة الجع في مجلس واحد بعدالف الشكرار النعلم فانه لس بمعصورو ننفق في محلس واحدثم اختلاف المجلس انمامكون بالذهاب

عنه بعيدا قال محسدان كانتمشى محوامن عرض المسحدوطوله فهوقريب وقسل ان مشى خطوتين أوثلاثا لان فهوقريب وان كان أكثر من ذلك فهو بعيد ولا يعتلف بمجرد القيام لانه مستمسن في الاتبان بالسحدة لان الخرو رالوارد في القرآن سقوط من القيام بخلاف الخيرة فان خيارها يبطل بمجرد القيام لكونه دليل الاعراض فان من حزبه أمر وهو قائم بقعد لكون القعود أجمع الرأى فاذا قامت دل على الأعراض والمليار بيطل بالاعراض صريحاود لاله (وفى تسدية الثوب شكر والوجوب) وكلامه واضع وقال صاحب النهاية وهذا اللفظية عنى قوله (وفى المنتقل من غصن الى غصن كذلك فى الاصع وكذلك فى الدياسة) بدل على أن اختلاف المشايخ فى المنتقل من غصن الى غصن وفى الدياسة لافى تسدية الثوب لانه قطعها بالجواب من غير تردّد ثم شدية حواب الثماني بذكر الاصع وليس بواضع لجواز أن يكون قوله فى الاصع متعلقا بالمسئلة بن جمعاوة واله الاحتماط يحور أن يكون و حسه الاصع فى الصور الثلاث المدكورة و وجهه أنه باله ظرالى اتحاد العمل واتحاد السم المجلس لا يتبدل المجلس الثالى الوجوب وبالنظر الى الحمياط وقوله (اذا تبدل مجلس الثالى)

وفى تسدية الشوب يتكر والوجوب وفى المنتقل من عن الى أغصى كذلك فى الاصوركذا فى الدياسة الله حساط (ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يشكر والوجوب) لان السبب فى حقه السماع (وكذا اذا تبدل مجلس التالى دون السامع) على ماقيل والاصمائه لا يتبكر والوجوب على السامع لماقلنا (ومن أراد السحود كبرولم يرفع يديه وسجد ثم كبرور فع رأسه) اعتباد ابسجدة الصلاة وهو المروى عن ابن مسعود وضى الله تعالى عنه (ولا تشهد عليه ولا سلام) لان ذلك التملل وهو يستدعى سبق التمرية وهى منعدمة قال (و بكره أن يقرأ السورة فى الصلاة أوغد يرها و يدع آية السحدة)

لان المانع من التداخل منتف حينتذمع وجود المقتضى (قوله وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب وف المنتقل من عص الى عص كذلك في الاصموف الدياسة كذلك في النهاية هذا اللفظ يدل على ان اختلاف المشايخ فالاخيرين لافالتسدية للكنذ كرالاختلاف فيهأيضا والمراشي واختلف فى تسدية النوب والدياسة والذى يدورحول الرحى والذى يسبع فى الماء والذى تلافى غصن ثم انتقلالى آخر والاصحالا يجاب لنبدل المجلس ولذايه تبرمختلفا في الغصنين في الحل والمرم حتى ان الحلال لورى صيداعلى غصن شخرة أصلهافي الحدل والغصن في الحسرم بحب الجزاء واعلم أن تكرر الوجوب في التسدية بناءعلى المعتادف بلادهم من أنهاأن يغرس الحائك خشبات يسترى فيهاالسدى ذاهبا وجاثيا أماعلى ماهى بسلادا لاسكندرية وغسرها بأن يدره على دائرة عظمى وهو حالس في مكان واحدف الا يشكررالوجوب (قوله واوتبدل مجلس السامع دون النالى شكررالوجوب) على السامع اتفاها وكذا اذاتبدل مجلس النالى دون السامع بتسكروالوجوب على السامع أيضا والاصر أنه لايتكر رعليه لماقلنا انالسد فى السماع السماع ولم يتبدل مجلسه فيه وظاهر الكافى رجيح انه بتكرر قال الاصلان الثلاوة سيب بالاجماع لان السعدة تضاف الهاوتتكرر بتكررها وفى السماع خلاف قيل انهسيسلا روينايعنى فوله صلى الله عليه وسلم السجدة على من سعها الى آخره والصيح أن السبب في حق السامع التلاوة والسماعشرط عل التلاوة في حقه فني المسئلة الاولى يتسكر راجاعا أماعلى قول البعض فلان السببالسماع ومجلس السماع متعدد وأماعلى قول الجهور فلان اتحاد المجلس أبطل العسد في حق النالى فليظه وذات في حق غديره وفي المسئلة الثانية يشكر ولان الحكم بضاف الى السب لا الشرط وقيسل لايتكرر لان السبب فحقه السماع (قوله اعتباد ابسعدة الصلاة) يشسر الى أن التكيرة ن مندوبتان لاواجبتان فسلار فعيديه فيهما لانه التحريم ولاتحترم وان اشترط لهاما يسترطالصلاة ماسوى ذاك ويفول فالسعدة مايقول في معدة الصلاة على الاصم واستعب بعضهم أن يقول سعان ربناان كانوعدر بالمفعولالانه تعالى أخبرعن أوايائه بذلك قال تعالى يخزون الاذقان سعدا ويقولون سعان ربناان كان وعدر بنالفعولا وينبغى أدلايكون ماصح على عومه فان كانت السعدة في الصلاة

واضم وقوله (على ماقيل) يعسى به قول فر الاسلام ان مجلس النالى اذا تدرر دون مجلس السامع يشكرو الوجوب على السامع لان الحكم مضاف الىسبيه وكانه اختارأنالسسهو لتلاوة (والاصمأنه لايتكرر الوجوب على السام علما فلنا) يعنى أن السيب في حقة السماع وكان مجلسه متعدا وهوقول الاسبيعابي قبل وعليه الفتوى (ومن أرادا لسعودكم بروم يرفع يديه وسعدتم كبرورفع رأسه اعتمارابسحدة الصلاة) وفي قوله اعتبارا سحدة الصلاة اشارةالي أن التكمير فيهاسنة كا فالمسبه بهوقوله ولم يرفع بدمه احمراز عن فمول الشانعي فانصفتها عنده أن رفسع مديه فاو يام يكبر للسحود ولايرفسع مدمهم مكىرالرفع ويسمه ولميذكر ماذا بقول في معوده فقيل يقرأ فيهاسحان وبناان كأن وعهد رمنا لمفعولا

والاصح أن يقول فيها ما يقول في سحدة الصلاة وان إيذ كر شيام يضره لانها لا تبكون أقوى من سحدة الصلاة ولولم يذكر فيها شياجاز فيكذ النصح أن يقول في المنظمة والمنظمة والمنظمة المنظمة والمنظمة والم

وقوله (لانه يشبه الاستنكاف) يعنى أن (٣٩٣) الاستنكاف وام لانه كفر فيكون ما يشبهه مكروهاوقوله (شفقة على السامعين)

الآنه بشبه الاستنكاف عنها (ولا بأس بأن يقرآ آيه السعدة ويدع ماسواها) لانه مبادرة اليها قال محد رجه الله أن يقرأ قبلها آية أوآيت بن دفعالوهم التفضيل واستصدوا اخفاءها شفقة على السامعين

و بابصلاة المسافر كالمستقد المستقد المستقد المستقد المستقد به الاحكام أن يقصد الانسان مسيرة ثلاثة أيام وليالها

فيقول فيهاما يقال فيهافان كانت فريضة قال سيعان دبي الاعلى أونف لافال ماشاه مماورد كسجد وجهي للذى خلقه الى آخره وقوله الهم اكتبلى عندل جاأجرا وضع عنى بهاو زراوا حعلهالى عندل ذخرا وتقيلهامني كاتقيلتهامن عبدك داود وانكان خارج الصلاة قال كلما أثرمن ذلك وعن أبى حنيفة لايكبر عندالا نحطاط وعنه يكبرعنده لافي الانتهاه وقبل يكبرفي الابتداء بالاخلاف وفي الانتهاء على قول مجدنع وعلى فول أبي وسف لا والطاهر الاول الاعتبار المذكور ويستعب أن بفوم فسيعدروى ذاك عن عائشة ولان الخرور الذي مدح به أولئك فيه (قوله قال) أي محد الى آخره (قوله دفعالوهم التفضيل) أى تفضيل آى السعدة على غسرها والكل من حدث اله كلام الله تعالى في رسة وان كان لبعضهابسبب اشتماله على ذكرصفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لاباعتباره من حيث هوقرآن وفى الكافى قيل من قرأ آى السحدة كلهافى مجلس واحدوسعد لكل منها كفاءالله ماأهمه وماذ كرفى البدائع في كراهة ترك آمة السحدة من سورة يقرؤها لان فسه قطعا لنظم الفرآن وتغسيرالتأليف واتساع النظم والتأليف مأموريه قال الله تعمالي فاذاقرأ ناه فاتسع قرآنه أي تأليفه فكان التغيير مكروها بفتضى كراهة ذلك وفيه أيضالوفرأ آبه السعدة من بين السورة لم يضرمذلك والمستعب أن يقرأمعها آبات ليكون أدل على مراد الآمة ولعصل محق القراءة لا محق العاب السعدة اذالقرافة السعودليست عسمية فيقرأمعها آبات ليكون فصده الى النلاوة لا الى ايجاب السعود اه (قوله شفقة على السامعين) وقيل انوقع في قلب عدم الاسفاق عليهم جهر حثالهم على الطاعة و فروع كه اذاتلاعلى المنسر معدو بسعدون معمل اروى عنسه صلى الله عليه وسلم أنه الاعلى المنسر فنزل وسعدالناس معه وقتمناأن السستة في أدائهاأن تقدم النالى ويصف السامعون خلفه ولدس هذاافتدا محقيقة بلصورة واذا يستعب أن لايسبقوه بالوضع ولا بالرفع فلو كان حقيقة أتمام لوجب دال وصرح بأنه لوفسدت سعدة النالى بسبب من الاسباب لا يتعدى الى الساقين اذا تلاوا كاأومريضا الابقدرعلى السحودأ حزأه الاعاء وتقدم بعضه ولونزل الراكب فسحد كان أولى بالحواز فلونزل المرسعد عركف فأومألها جازالاعلى قول زفره ويقول لمازل وجب أداؤهاعلى الارض فصاركا الوتلاهاعلى الارض فلنالوا قاهاف لنزوله جاز فكذابع لدما نزل وركب لانه يؤديها بالاعمام في الوجهن وقدوحه تبهد والصفة ويشترط السعدة مايشة طالص التصرعة من النسة والاستقبال والستر ويجزى الىجهة التحرى عندالاشتباه واذاتلا في وقت غيرمكروه لأيجزيه السحود فمكروه أوفى مكروه فلم يسجد حتى حا وقت آخر مكروه فسحدلها فيه قبل يجوز وقبل لا يجوز وقدمناها في فصل الاوقات المكروعة ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث العسدوالكلام والقهقهة وعلسه اعادتها وقيل هذاعلى قول محدلان العبرة عنده لتمام الركن وهوالرفع ولم يحصل بعد فأماعند أبي وسف فقدحصل الوضع فبلهده العوارض وبهيتم فينبغى أنالا تفسدوه وحسن والاوضوء علمه بالفهقهة اتفاقالماقدمناه في الطهارة

﴿ باب صلاة المسافر ﴾

السفرعارض مكتسب كالثلاوة الاأنالت الاوة عارض هوعسادة في نفسه الابعارض بخلاف

وال في الحيط ان كان التالي وحده يقرأ كيفشاء من حهر واخفاءوان كانمعه حماعة قال مشايحنا ان كان القوممتأهس السحود ويقع فى فليسه أنه لايشق عليم م أداء السعدة بنسقى أنيقرأهاحهراحتي سعد القوممعه لانفى هذاحثا الهم على الطاعة وان كانوا ه_د ئين أو وقع فى قلبه أنه يشتقعليهم أداءالسحدة سنغ أن تقرأها في نفسه ولايجهز تحرزا عنتأثيم المسلم وذلك مندوب اليه واللهأعلم

﴿ باب صلاة المسافر ﴾ كماكان السفرمن العوارس الكنسمة ناسسأن مذكر معسعدة النسلاوةلان التلاوة أيضا كذلك ويؤخر عنهالانهاعبادة دونه والسفر فى اللغة قطع المسافة وليس عراد هنا بلالمراد قطع خاص وهو أن يتغسربه الاحسكام فقسده مذلك وذكر القصدوهوالأرادة ألحادثة المقارنة لماعزم لانه لوطاف جيم العالمبلا قصد سرئلاثة أبام لايصر مسافرا ولوقصدولم يظهر ذلك مالفعل فكذلك وكان المتبرفي حق تغسرا لاحكام احتماعهما فأنقسل الاقامية تثت بمعردالنية فاطال السيفر وهوضده

﴿ باب صلاة المسافر ﴾

(قوله ولوقصدول بظهر ذلك بالفعل فسكد المدال) أقول كيف متصور ذلك وقد قال المقارنة لماعزم الأأن يعمل على التعوز السفر

لم يمن كذه أجب بأن السفر فعل ومجرد القصد لا يكي فيه والا كامة ترك وهو مصل بجبردها وسيعى عنظيره في باب الزكاة في العسد الخدمة ينوى أن يكون التجارة وعكسه ان شاء القعدين والاحكام التي تتغير بالسفرهي قصر الصلاة واباحة الفطر وامتدادمدة المسيح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجعة والعيدين والاضحية وجرمة الخروج على الحرة بغير محرم فان قبل في كان القصد لا بدّمنه النغير في كذلك مجاوزة بيوت المصر ولهذكره وقوله (عبر الرخصة المفنس وماذكر تمن شروط تغيره وسندكره وقوله (سبير الابل) بالنصب بدل من قوله مسيرة ثلاثة أيام وقوله (عبر الرخصة الحفنس) ومن ضرورته عوم التقدير معناه أن الالف واللام في قوله والمسافر المناه المناه المناه والمسيحة المناه والمسافر المناه والمنافرة والمنافرة المناه واللام في قوله المناه والمنافرة واعترض وجهين أحدهما أن أن النسار عان كانت الجلة غير يقم عنى أيضا أوعدم الامتثال لامره ان كانت طلبية معنى وذلك لا يجوذ واعترض وجهين أحدهما أن الشار عان كانت الجلة عند والمنافرة المناه المناه والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة و

سسرالابل ومشى الاقسدام لقوامعليه السلام يسع المقسم كال يوم وليداة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها عمالر خصسة الجنس ومن ضرورته عوم التقدير

السفر فلذا أخرهذا البابعن ذاك والسفراغة قطع المسافة وليس كل قطع بتغيير به الاحكام من جواز الافطار وقصر الرباعية ومسع ثلاثة أيام ولياليها على الخف في بن ذلك السفر الذي يتعلق به تغيرهذه الاحكام وأخدفيه مع المقدار الذي ذكره القصد فأفاد أنه لوطاف الدنيا من غيرقصدالى قطع مسيرة ثلاثة أيام لا يترخص وعلى هذا قالوا أمير خرج مع جيشه في طلب العدو و أينا يدركهم فاع م يصاون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع أما في الرجوع فان كان مدة سفر قصر والواسلم حيى نفله الماهم على نفسه فهو على اعتبار القصد تفرع في منى ونصر الى خرجا قاصد ين مسيرة ولم يخشهم على نفسه فهو على اقامته وعلى اعتبار القصد تفرع في منى ونصر الى خرجا قاصد ين مسيرة ثلاثة أيام في أثنا تها بلغ الصى وأسلم الكافر يقصر الذي أسلم فيماني ويتم الذي بلغ لعدم صحة القصد والنبة من الصى حين أنشأ السفر بخلاف النصر الى والباقى بعد صحة النب الذي أمام ألم ونسل الله عليه وسلم بالرخصة وهي مسم ثلاثة أيام الخس أي جنس المسافرين لان اللام في أكر سول صلى الله عليه وسلم بالرخصة وهي مسم ثلاثة أيام الخيس أي حنس المسافرين لان اللام في أكر سول صلى الله عليه وسلم بالرخصة وهي مسم ثلاثة أيام الخيس أي حنس المسافرين لان اللام في أكر سول صلى الله عليه وسلم بالرخصة وهي مسم ثلاثة أيام الخيس أي حنس المسافرين لان اللام في أي المناسم ا

عبدالوهاب بنجاهدوهو ضعيف عندالنقلة جدا حتى كانسسفيان بزريه بالكذب فبق القول بالمسع دلسل سلنا لكن لا يجوز دلسل سلنا لكن لا يجوز المسافر والالكان في قسوله فكان حكم المقيم والمسافر في مسدة المسهوا حدا في التسوية بين حكم الراحة وهو خلاف والمسافر وهو خلاف

(• ٥ - فتح القدير اول) موضوع الشرع وعن الثانى بان النزول لاجل الاستراحة ملحق بالسير في حق تكيل مدة السفر تيسيرا

(قوله وقوله سيرالابل بالنصب بدل من قوله مسيرة ثلاثة أيام) أقول وفيه بحث والظاهر أبه نصب على ترع الخافض (قوله فقد كون الرخصة وهوالمسيحا ما بالنسبة الحديث ومومن هذا الجنس وذلك بستان مأن يكون التقدير الخيافي القول في ومن هذا الجنس وذلك بستان مأن يكون التقدير الخيابي أقول وهوالمسيح ثلاثة أيام لاستغنى عن قوله وذلك بستان الخيرة والمستفى في المستفى عن قوله وذلك بستان المائية وذلك لا يجوز أن يجاب بأن المراد الامتنال الامراد المعتقد حقيبة والمنافرة ومائية والمائية والمائية والمائية والمنافرة والموافرة والمحتف في المنافرة والمنافرة والموافرة أواقل عسو مدليل أخر وهو ماروى عن النعاس رضى بالمنافرة والمنافرة وال

وقدراً بويوسف رجه الله بيومين وأكثر اليوم الثالث والشافع بيوم ولياة في قول وكنى بالسنة عجة عليهما (والسسير المذكورهو الوسط) وعن أبي حنيفة رجه الله التقدير بالمراحل وهو قريب من الاول ولامعتبر بالفراسخ هو الصيير (ولا يعتبر السير في الميام) معناه لا يعتبريه السسير في البرفا ما المعتسبر في المحر

المسافر للاستغراق اعدم المعهود المعين ومن ضرورة عوم الرخصة الجنس حتى انه يتمكن كلمسافرمن مسح ثلاثة أيام عوم النقدر بثلاثة أيام لكل مسافر فألحاصل أن كل مسافر يسير ثلاثة أيام فلوكات السفرالشرعى أقلمن ذلك لثنت مسافر لاعكنه مسع ثلاثه أبام وقد كان كل مسافر عكنه ذلك ولان الرخصة كانت منتفية بيقين فلاتثبت الابتية نما هوسفر في الشرع وهو في اعيناه اذم يقسل أحد بأكثرمنه لكن قديقال المراديس المسافرة لاثة أيام اذاكانسفره يستوعبها فصاعدا لايقال الهاحمال يخالفه الظاهر فلا بصارعلمه لانآنة ولقدصار واالمه على ماذكر وامن أن المسافراذ أمكر في الموم الاول ومشى الى وقت الزوالحتى باغ المرحلة فتزلب الاستراحة ويات فيهاغ مكرفى اليوم الثانى ومشى الى ما معد الزوال ونزل ثم بكرفى الشالث ومشي الى الزوال فبلغ المقصد قال السرخسي العصيم أنه يصبر مسافرا عندالنية وعلى هذاخرج الديث الى غيرالا حمال المذكور وان قالوابقيسة كل سوم ملقة بالمنقضى منه للعلم بأنه لابد من تحلل الاستراحات لتعد ذرمواصلة السيرلا يخرج بذلك من أن مسافرا مسم أقل من ثلاثة أيأم فان عصراليوم التسالث في هـ ذه العسورة لاعسم فيسه فليس بحيام اليوم التسالث ملحقابا وله شرعاحيث امتنت فيه رخصة السفر ولاهوسفر حقيقة فظهرأته انماعسم ثلاثة أنام شرعااذا كانسفره ثلاثة وهوعن ألاحتمال المذكو رمن أن معض المسافرين لاعسمها وآل الى قول أبي بوسف ولا مخلص الاعنع صحمة هذاالقول واختمار مقابله وأن صحعه شمس الائمة وعلى هذانقول لا يقصرهذا المسافر وأنا لاأقول باختيار مقابله بلانه لاتخلص من الذى أوردناه الابهوأ وردأن لزوم ثلاثه أيام في السيفرهوعلى تقدد رهاظر فالمرسم ولايجوز كونم اطرفالمسافر والمعنى المسافر ثلاثة أيام يسموانه لاينفي تحقق مسافر في أفل من ثلاثة في قصر مسافر أفل من ثلاثة لان مناط رخصة القصر السفر ولم يتحقق بعد نقل فيه ولااجراء حكم الرخصة وبدل على القصر لسافر أقل من ثلاثة حديث الن عباس عنه مسلى الله علمه وسلم قال باأهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة بردمن مكة الى عسفان فانه يفيد القصرف الاربقة ردوهي تقطع فيأقل من ثلاثة أمام وأجب بضعف الدرث لضعف راويه عيدالوهاب ن مجاهد فين قصرالاقل الدليل ولوسلم فهواستدلال بالمفهوم أيضالات القصرفى أربعة برداوا كثراذا كانقطعها في أقل من ثلاثة أنما ثنت عفْهوم لا تقصروا في أقل من أربعة رد فان قبل لازم جعله طرفالسافر كاهو جوازمسح الاقمل كذلك هو يقتضي جوازمسم المسافردا تحامادام مسافرا فانتم ماذكرجوا باعن ذلك اللازم بتي هذامحنا حالى الحواب فالحواب أنبقية الحديث لما كان أن المفير عسم وماوليلة بطل كونها ظرفا للسافر والالزم اتحاد حكم السفر والاقامة فى بعض الصوروهي صورة مسافر يوم وليلة لانهاعا عسم وماوليله وهومعاوم البطلان للعلى فرق الشرع بين المسافر والمقيم ويؤيد كونه ظرفاليمسيرأن السوق ليس الالسان كمة مسيرالمسافر لالاطلاقه وعلى تقسدير كون الظرف لمسافر مكون يسيرمط لقاوليس عقصود (قوله والسيرالمذكو رالخ) اشارة الى سيرالابل ومشى الاقدام فيدخل سيرالبقر محرالعيلة ونحوه (قهله هُواْلَعِيمِ) احتراز عماقيل بقدر جانفيل بأحدوعشر بن فرسخا وقيل بثمانية عشر وفيل مخمسة عشر وكل من قدر بقد درمنها اعتقدا نهمسرة ثلاثة أمام وانما كان العصيم أن لا بقدر بها لانه لوكان الطريق وعراجيث يقطع فى ثلاثة أيام أفل من خسسة عشر فرسطاقصر يالنص وعلى النقدير باحسد هدذه التقدد وآت لا يقصر فيعارض النص فلا يعتب برسوى سيرالثلاثة وعلى اعتبار سسرالثلاثة عشى الاقدام لوسارها مستعبل كالبريدفي ومقصرفيه وأفطر لصقي سبب الرخصة وهوقطع مسافة ثلاثة

وقدروى عنأبى يوسفوهو روايه العمليعنه بيومين وأكسار الموم الثالث لأن الانسان قدسافر مسمرة ثلاثة أيام يتعل السدر فسلغ قبل الوقت ساعة ولا يعتد بذاك (والشافعي قسدره في قول سوم ولماة) ورعاستدل على ذلك بحديث عبدالوهاب (وكفي مالسنة) يعنى ماروينا (حية عليهما) وقوله (وهوقريب من الأوّل) أي النقدر شلاث مراحل قريبالي ألتقدير شلائة أياملان المعتاد في السسر في ذلك كل يوممرحدلة خصوصا فأقصرأناما لسنة وقوله (هوالصيح) احترازعنقول عامة المساخ فانهم قدروها بالفراسخ ثماختافوا فقال بعضهم أحد وعشرون فرسطاوقال آخرون تمانمة عشروآ خرون خسةعشر وقوله (ولايعتمرالسرفي الماه) يعنى اذا كان لموضع طر نقان أحدهما في الماء يقطع بشالاثة أيام ولياليها اذا کانت الریم هادیه أی متوسطة والشانى فى البر يقطع بيدوم أو نومسن لابعتبرأ حدهما بالانو فاندهب الحطر بقالماء قصروان دهب الى طريق البرأتم ولوانعكس انعكس الحكم وانما المعتبر في المحر

ما بليق بحاله) بعتبرالسيرفيه مثلاثة أمام وليالها بعد أن كانت الربيع مستوية لاساكنة ولاعالية كافى الجسل فانه يعتبر ثلاثة أمام وليالها فى السديرفيه وأن كانت الك المسافة فى السديرفيه وأورب المسافر فى المسافر في المسافر والمسافر وعند المداور والمسافر وعنده فرضه الاربع) واعتبره بالصوم قال هذه رخصة شرعت المسافر في تغير فيها كافى الصوم ولنا أن الشدفع المانى لا يقضى على المسافرة على تركه وهذا آية النافلة) وهو ظاهر وقوله (مخلاف الصوم) جواب عن قباس الخصم بأن الصوم يقضى بعنى أن ترك الشي ولا يؤم على تركه وهذا آية النافلة) وهو ظاهر وقوله (مخلاف الصوم) جواب عن قباس الخصم بأن الصوم يقضى بعنى أن ترك الشي ولا المسافرة ولا المسافرة ولفظ لا يردع ليناوفيه محث من وجهين أحدهما أن هذا قباس في مقابلة النص لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح أن تقصر وامن الصلاة ولفظ لا جناح (و ٢٠) يذكر الا باحة دون الوجوب ولان الني صلى المه عليه لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح أن تقصر وامن الصلاة ولفظ لا جناح (و ٢٠) يذكر الا باحة دون الوجوب ولان الني صلى الماحك لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح أن تقصر وامن الصلاة ولفظ لا جناح (و ٢٠) يذكر الا باحة دون الوجوب ولان الني صلى الماحك لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح أن تقصر وامن الصلاة ولفظ لا جناح (و ٢٠) يذكر الا باحة دون الوجوب ولان الني صلى الماحك الماحك في الماحك ولا الماحك

ف المليق بحاله كافى الجب لقال (وفرض المسافر في الرباعية كعتان لايريد عليهما) وقال الشافى رحه الله فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم ولنا أن الشفع الثاني لا يقضى ولا يؤثم على تركه وهذا آبة النافلة بخلاف الصوم لا نه يقضى (وان صلى أربعا وقعد في الثانية قدر التشهد أجزأته الاوليان عن الفرض والاخر بان له نافلة) اعتبارا بالفجر ويصير مسيأ لتأخير السلام

عليمه بالخسارف القبول وعدمه والشاني أن الفقر لولم يحج ليس علسه فضأه ولاائم واذاحج كان فسرضا فلمبكن ماذكرتم آية النافلة والحدواب عن الاول أن النص مشترك الالزام أما الاكة فلاناته تعالى قال أن تقصروا من الصلاة ان خفــتم علق القصر بالخدوف وهوليس شرط لقصرذات الصلاة بالانفاق ولا مد من اعماله فكان متعلقا بقصرا لاوصاف منترك القيام الىالقعود أوترك الركوع والسعود الحالاعاء للوف منعدق أوغسره وعنسدنا قصر لاوصاف عندالخوف مساح لاواجب وأما الحسديث فلان التصدق عالا يحمل التمليك منغرمفترض الطاعة كالعتاق والطلاق والقصاص اسقاط محض لا يرتد بالرد فلان مكون من

وسلرسماء صدقه والمتصدق

بسيرالا بلومشي الاقدام كذاذ كرفى غيرموضع وهوأ يضاعما يقوى الاسكال الذي قلناه ولامخلص الا {أن يمنع قصر مسافر نوم واحسدوان قطع فيه مسسرة أيام والالزم القصر لوقطعها في ساعة صغيرة كقدر درجة كالوكان صاحبكرامة الطي لاته يصدق عليه أنه قطع مسافة ثلاثة بسيرا لابل وهو يعيد لانتفاء مظنة المشقة وهي العلة أعنى التقدير يسبر ثلاثة أيام أوأ كثرها لانها المحعولة مظنة العكم بالنص المقتضي أن كلمسافر بمكن من مسح الانه أيام غران الاكثر يقام مقام الكل عنداى وسف وعليه ذلك الفرع وهوما اذاوم وعند الزوالمن اليوم الثالث الى المقصد فاوصم تفريعهم جوازالترخص مع سيريوم واحداذا قطع فيهقدرثلاثة بسيرالابل بطل الدليل ولادليسل غيرونى تقديرهم أدنى مدة السسفر فبيطل أصل المكمَّم أعنى قد برهم أدنى السفر الذي يترخص فيه بثلاَّ ثه والله تعالى أعلم (قهله فهما يليق يجاله) وهوأن تكون مسافة ثلاثة فيهاذا كانت الرباح معتمدلة وان كانت المُ المسافة بَعِيثُ تقطع فى البربيوم كافى الجول يعتبر كونه من طريق الجبل بالسسر الوسط ثلاثة أمام ولو كانت تقطع من طريق السهل بيوم فالحاصل أن تعتبر المدة في أي طريق أخذفيه وهذا آبه النافلة) بعني لسن معني كون الفعل فرضاالا كونه معلو مااليتة قطعا أوظناعلى الخلاف الاصطلاحي فاثمات التضمرين أدائه وتركه رخصة في بعض الاوقات أيس حقيقت الانفي افتراضه في ذلك الوقت المنافاة بينة وينن مفهوم الفرض فيسلزم بالضرورة أن ثبوت الترخص مع قعام الافتراض لامتصور الافي التأخير ونحوه منء حدم الزام بعض الكيفيات الني عهدت لازمة في الفرض وهذا المعشى قطعي في الاسقاط فمازم كون الفرض مابق يخسلاف الفقيراذا حبر حيث يقع عن الفرض ان لم ينوالنفل مع اله لايا ثم يتركه لائه افترض عليه حين صاردا خسل المواقيت وأماوقو عالزائد على القراء المسنونة فرص الانفلامعانه لايأغ بتركها فجوابه ماسلف فى فصل القراء تمن أن الواجب أحد الامرين فارجع اليه هذا وفيه حديث عائشة رضى الله عنهافى الصحين فالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر وفي لفظ قالت فسرض الله الصلاة حين فرضهار كعتين أتمها في الحضر وأقرت صلاة

مفترض الطاعة أولى وعن الثاني بأنه لما أتى مكة صارمستطيعافي فترض عليه ويأغ بتركه كالاغنياء وقوله (وان صلى اربعا) ظاهر

(قوله والجواب عن الاول ان النص مشترك الالزام الى قوله فكان متعلقا بقصر الاوصاف الني) أقول ولا يحنى ضعفه كيف والاغهة كالمحتمدة عند على أن الآية في قصراً جزاء الصلاة كذا في انتاويج ثمان هدا الكلام في ذلك الجواب مبنى على ماذهب اليه فغر الاسلام من أن انتفاء السرط لازم البتة وان لم يكن مدلول اللفظ والالكان التقييد بالشرط لغوا وغير ممن الاصوليين على خلافه ويجعلون الآية دليلا على ماذه بو اليه من أن التعليق بالشرط لايدل على عدم الحكم عند عدم الشرط و يجاب من طرف الشافعية أن القول بقفه وم الشرط اعلى من أحوالهم في ذلك القول بقفه وم الشرط الما تفصيل في القلم عن القسم الشانى الوقت كان الخوف وتمام التفصيل في القسم الشانى

القعدة الاخبرة ركن وقد تركها فسل احساح مسلاة المسافر الى القراءة كاحساحهاالى القعدة فاذا لمنقرأ فيالز كعتسن وقام الى الثالثة ونوى الاعامة وقرأ الاخر سنحارت صلاته عندهماخ الافالحد فكمف تبطل بترك القعدة وأحبب مان كلامنا فميا اذالم يقعد فى الاولى وأتم أربعا من غسرتسة الاقامة فمكون فمهاختلاط النافلة مالفرض قسل كالهوفها ذكرتم لس كذلك فانهاذا فوى الاقامية صارفرضه آر بعاوصارت قدراءته في الاخرين قراءة في الاولين والقعدة الاولى لم سق فرصنا واغابص رمسافرا بقصر الصلاة آذا فارق سوت المصرمن الحانب الذي يخرج منه وانكانفي غمره من الحوانب سوت لان السفرضد الاقامة والشئ اذا تعلم يشئ تعلق ضده اضده وحكمه الاقامسة وهوالاعاملا تعلق بهدذا الموضع تعلق حكم السفر بالجاوزةعنه (وفعه الاثر عن على رضى الله عنه) روى أنه خوج من المصر يريد السسفر فحان وقت الصلاة فأعها ثم نظرالي خص أمامه وقال (لوحاوزناهذاالخص لقصرنا) واللص بيتمن قصب واختلفوا في قدر الانفصال من المصر

(وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت) لاختلاط النافلة بهاقبل اكال أركانها (واذا فارق المسافر بيوت المصرصلي ركعتين) لان الاقامة تتعلق بدخولها فيتعلق السيفر بالخروج عنها وفيسه الاثر عن على رضى الله عنه لوجاو زناهذا الخص لقصرنا

السفرعلى الفريضة الاولى زادفى لفظ قال الزهرى قلت لعروة فيابال عائشة تتمفى السية رقال انها تأولت كإنأول عمان وفي لفظ المغارى فالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثمها والنبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعافتركت صلاة السفرعلي إلاول ذكره في مات من أن أرخوا الناريخ وهذه الرواية تردقول من قال ان زيادة صلاة الحضر كانت قبل الهجرة وهذا وان كانموقو فاقحب جارعلي السماع لانأعدادال كعات لاشكله فيها بالرأى وكون عائشة تترلا منافى ماقلنااذال كلام في أن الفرض كم هو لافى جوازا غماماً ربيع فالانقول اذاأتم كانت الاخريان نافلة لكن فيه أن المسنون في النفل عدم بنائه على تحر عة الفرض فلمتكن عائشة رضى الله عنها تواطب على خلاف السنة ف السفر فالظاهر أن وصلها بنا على اعتقاد وقوع الكل فرضا فلصمل على أنه حدث له آثردد أوطن في أن جعله أركعتين السافر مقيد بحرجسه بالاتمام بدل عليه ماأخرجه البيهق أوالداقطنى بسسند صحيح عن هشام بن عروة عن أبسه عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تصلى في السفر أربعاففلت لهالوصليت ركعتب فقالت باابن أخى انه لايشدق على وهذا والله أعلم هوالمرادمن قول عروة انها تأولت أى تأوات أن الاستقاط مع الحرج لاأنالرخصة فىالتغيير بين الاداموالترك مع بقاءالافتراض فى الخسير فى أدائه لانه غسير معقول هذا مافى كنب الحديث وأماالمدذ كورفي بعض كثب الفقه من أنها كانت لاتعد نفسهامسافرة بلحيث حلت كانت مقيمة ونفدل قولها أناأم المؤمنة فيشحالت فهودارى السئلت عن ذاك فبعيد ويقتضى أن لأيتحقق لهاسفرأبدا في دار الاسلام واذا كأن المروى عن رسول الله مسلى الله عليه وسلم المواطبة على القصر في صحيح الجنارى عن ابن عررضى الله عندة صبت رسول الله صلى الله عليه وسلف السفرفلم بزدعلي ركعتن حتى فبضسه الله وصفيت أمامكر فلريز على ركعتين حتى فيضه الله وصحبت عمر فلم نردعلى وكعنت حتى قبضه الله وصبت عثمان فلم نزدعلى ركعتين حتى قبضه الله تعالى وفسد قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة انتهى وهومعارض الروى من أن عثمان كان يتم والنوفيق أن انمامه المروى كانتحين أقام بني أيامه ني ولاشك أن حكم السفر منسجب على اقامة أيام مني فساغ اطلاق انهأتم في السيفرغ كان ذلك منه بعد مضى الصدر من خلافته لانه تأهل عكة على مارواه أجدأنه صلى عِيْ أَذْ بِعِ رَكِعَاتُ فَأَنْ كَرَالْنَاسِ عَلِيهِ فَقَالَ أَيِهَا النَّاسِ أَنَّى تأُهَلتَ بَكَ من لَذَ قدمتُ وانى سععت وسدولُ الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل فى بلدفليصل صلاة المقيم مع أن فى الباب ماهو مرفوع في مسلم عنان عباس فرض ألله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليمه وسلم فى الحضر أربع ركعات وفى السفر ركعتين وفى الخوف ركعة وهذا رفع ورواه الطبراني بلفظ افترض رسؤل الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في السفر كاافترض في الحضر أربع اوأخر جالنساف وابن ماجه عن عبد الرجن بن أبي ليلى عن عمر رضى الله عنه وال صلاة السفرركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاقا الجعة ركعتان تمام غيرقصرعلى لسان مجدصلي الله عليسه وسلرورواه ان حبان في صحيحه واعلاله بأن عبدار حن لم يسمع من عرمد فوع شبوت ذلك حكم به مسلم في مقدمة كتابه ولولم يكن شي من ذلك كان في احققنا من المعنى المفيدلنفلية الركعتين كفاية واعلمأن من الشارحين من يحكى خلافا بن المشايخ في أن القصر عندما عزيمة أورخصة وينقل اختلاف عبادتهم فى ذلك وهوغلط لأنمن فالرخصة عنى رخصة الاسقاط وهو العزية وتسمية ارخصة مجازوهذا بحيث لا يخفى على أحد (قوله واذافارق) بيان لمبدا القصرويد خلف بيوت المصرريضه وقدص عنه عليه الصلاة والسلام أنه قصر العصريذى الحليفة وروى ان أبي شيبة عن

فقال الامام المرتاشي الاشبه أن يكون قدر غلوة واعترض بأن صلاة الجعة والعيدين يجوزا قامتها في هذا المقدار من المصروعي لا تقام الافي المصرفان كان هذا الموضع من المصرف كيف جاز القصر وان لم يكن منه (٣٩٧) كيف جازت هذه الصلاقية وأجيب بأن فناء

(ولایزال على حكم السفرحتی ینوی الاقامة فی بلدة أوقر به خسسة عشر بوما أوا كثروان نوی أقل من ذات قصر) لانه لا مدمن اعتبار مدة لان السفر بجامعه البث

المصر انما يلحق فيما كان منحوائح أهسلهوقصر الصلاة لسمنها (ولاتزال علىحكمالسفرحتى شوى الاقامــة فىبلدةأوقر به خسسةعشر يوما) وقوله (أوأ كثر)زائد (واننوى أقلمن ذلك قصر)عندنا وقال الشافسعي في قول اذا نوى ا قامدة أربعة أمام صار مقيما وفي قسول آخرصار مقمنا وان لمينسو واحتج للاول بقوله تعمالي واذآ ضربتم فى الارض فلس علكم حناح أن تقصروا من الصدلاة علق القصر بالضرب في الارض ومن فوى الأفامة فقد ترك الضرب والمعلق بالشرط معسدوم عندعدمه الاأنا تركنامادون ذلك مداسل الاحاء والشاني بقول عمان رضى الله عنهمن أقام أربعاأتم ولميذكر النسة ولدس بعديم لانتزك الضرب عصل مند ثلاثة أنامأنضا والاجماع على عمدمحوازها فيالاربعة كالاجاع على مادونها ذكر مالطحاوى وفدروى عن عشان خلاف ذلك أيضا فلامكون حجة ولناماذكر أنه لامدمن اعتمارمدة لان السفر تحامعه الكث فقدرناها

على رضى الله عنه أنه خرج من البصرة فصلى الظهر أربعا ثم قال اللوحاوز فاهذا الحص لصلينا ركعتين فان قبل عند المفارقة يتحقق مبدأ الفناءاذهومقدر مغاوة في المختار وقدل مأ كثر بماسسنذ كره في ماب الجعمة والفناء ملحق بالمصرشرعاحي حازت الجعة والعمدان فمه ومقتضاه أن لايقصر بحرد المفارقة للبموت بل اذاحاو زالفنام أحسبانه انماأ لحق به فهما هومن حوائيرا همله المقمن فيه لامطلفا وأماعلي قُول من منع الجعسة فيسه اذا كان منقطعاعن العران فلا تردالا شكال وفي فتارى قاضيمان فصل في الفناه فقالآن كان سنهو بن المصرأ قل من قدرغاوة ولم يكن بينهما من رعمة يعتبر بجاوزة الفناء أبضا وان كان بين ممامزرعمة أوكانت المسافة بينه و بن المصرقد رغاوة بعتر محاورة غران المصرهذا واذا كانت قرية أوقرى متصلة بربض المصرلا يقصرحتي محاوزها وفي الفتاوي أبضاان كان في الجانب الذيخرج منسه محلة منفصلة عن المصروفي القديم كانت متصلة بالمصرلا يقصرحتي يجاوزنلك المدلة والحاصل أنه قدصدق مفارقة سوت المصرمع عدم حواز القصرفني عبارة الكتاب ارسال غيرواقع ولوادعيسا أن بيوت تلك القرى داخلافى مسمى بيوت المصرائد فع هدذالكنه تعسف ظاهر ثم المعتسبر مجاوزة بيوت الجانب الذى خرج منه فسلوجاوزهاو تحاذيه بيوت من جانب آخر جازا لقصر (قوله ولا يرال على حكم السسفرحتي ينوي الخ) ظاهرأن المرادحستي بدخسل قرية أو بلدا فسنوى ذلكُّ والا فنيسة الاقامة بالقرية والبلد متعققة حال سفره العاقبل دخولها الكن تركه لظهوره ولاستفادته من تعلُّيك ماقبله بقولة لأن الأقامة تتعلق بدخوله أوفية أثرعلي فأل الضارى تعليقا وخرج على رضى الله عنسه فقصروهو يرى البيوت فلمارجع قيسل له هذما لكوفة فال لاحتى ندخلها يريدأنه صلى دكعتين والكوفة عرأى منهم فقيله الخ وقدأ سنده عبدالرزاق فصرح به فال أخبرنا الثورى عن وفاءن لياس الاسسدى فالخرجنامع على رضي الله عنسه ونحن ننظر الى التكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلي وكعتسين وهو يتطرالى القرية فقلناله ألاتصلى أربعاقال لاحتى ندخلها ثم بقاءحكم السفرمن حين المفارقسة فاويا السفرالى غاية نية الاقامة فى بلدخسة عشر بومامقيديان يكون بعداست كالمدة السفر وبإن لايكون من دادا لخرب وهومن العسكر قيسل الفتروأيضا اشتراط النسة مطلقاني ثهوت الاقامة ليس واقعا فانهلود خسل مصره صارمقما بمحرد دخوا فبالانية والاحسن في الضابط لايزال مسافراحتي يعزم على الرجوع الىبلده قبسل استكمال مدة السفر ولوقى المفازة أويدخلها يعد الاستكمال أويدخل غسيرها فينوى الاقامة بهاوحدها خسةعشر يومافصاع داولست من دارا لحرب وهومن العسكر الداخلسين والمفاهيم الخالفة للقيود كاهامذ كورةفي الكناب مسائل مستقلة غسرأته لميذ كرفيه مسئلة العزم على الرجوع وهي أنه اذا ثبت حكم السيفر بالمفارقة ناويا للسيفر ثميداله أن يرجع لحاجة أولا فرجع صارمقيما في المفازة حدثى انه يصلى أر يعاوقياسه أن لأيحل فطره في رمضان وان كآن بينه وبين بلده نومان لانه أنتقض السفر بنية الاقامة لاحتماله النقض اذلم يستعكم اذلم يترعمة وكانت الاقامة فقضاللعاوض لااستداء عسلة الاتميام ولوقيل العلةمفادقسة البيوت قاصدامسيرة ثلاثة أيام لااستسكال سفر ثلاثة أبام بدليل شوت حكم السفر بمحردذاك فقد عت العدلة الحكم السفر فيثبت حكه مالم شدت على حكم الاتامة احتاج الى الجواب (قوله لان السفر يجامعه اللبث) يعنى حقيقة اللبث

(قوله فقال الامام التمرئاشي الاشبه أن يكون قدر غلوة واعترض بأن صلاة الجعدة والعيدين الخ) أقول الاعتراض لا يردعلي ماذكره التمرئاشي بل مورد مما في الكتاب ففيه فوع ركاكة (قوله واحتج الاول بقوله تعالى واذا ضربتم في الأرض الى آخر الاتبة) أقول وقد منع الشارح أن يكون المرادة صرأ جزاء الصلاة في المصيفة السابقة عدة الطهر لانهمامد تان موجبتان فان مدة الطهر توجب اعادة ماسقط بالحيض والاقامة توجب اعادة ماسقط بالسفر فكاقدرادى مدة الطهر بخمسة عشر يوما فيكذلك يقدرا دنى مدة الاقامة ولهذا قدرنا أدنى مدة الحيض والسفر بثلاثة أبام لكونم مامسقط تبن (وهو) أى التقدير عدة الطهر (مأثور) روى مجاهد (٣٩٨) عن ابن عباس وابن عرأ نهدما فالااذاد حلت بلدة وأنت مسافر وفي عزمك

فقدرناها عدة الطهر لانهمامد تان موجبتان وهوماً قورعن ابن عباس وابن عررضى الله عنهم والاثر في مسله كانلبر والتقييد بالبلدة والقرية يشيرالى أنه لا تصع نيسة الاقامة فى المفاذة وهو الطاهر (ولودخل مصراعلى عزم أن يخرج غسداً وبعد غدولم ينومدة الاقامة حتى بقى على ذلك سنب قصر) لان ابن عراقا ما فدر بيجان سنة أشهر وكان بقصر وعن جماعة من المحابة رضى الله عنهم مثل ذلك

مع قيام حقيقة السفر بوجدفى كل مرحلة فلاعكن اعتبار مطلقه (قول وهومأ ثورعن ابنعباس وآسعر) أخرجه الطحاوى عنهما فالااذاقدمت بلدة وأنتمسافروفي نفسك أن تقيم خسعشرة ليُّه فَأَ كُمُل الصَّلاة بِهَا وَانْ كَنْتُلا تَدرى مَنْ تَظَعْن فَاقْصَرِهَا ﴿ وَرَوْى انْ أَبِي شَيِهَ حَدثنا وَكَهِع حدثناعمر بنذرعن مجاهدأن ابزعمر كان اذاأجع على اقامة خسة عشر يوماأتم وقال مجدفي كاب الا مارحد ثناأ وحنيفة حدثنا موسى بنمسهمن محاهد عن عبد الله بنعر قال اذا كنت مسافرافوطنت نفسك على اقامة خسسة عشر نومافأ تممالصلاة وان كنت لاتدرى متى تظعن فاقصر (قوله والاثر ف مثله كالخسيروه والطاهر) احتراز عماسيد كرمين الرواية عن أبي يوسف لانه لامدخل للرأى في المقدرات الشرعية وقدينا فيه قوله فقدرناها عدة الطهر لانهمامدنان موحبتان فهذا قياس أمساءمدة الطهر والعلة كونهامو حبيةما كان ساقطاوهي فابتة في مدة الاقامة وهي الفرع فاعتبرت كيتماج اوهوالحكم واصلاحه بأنه بعد ثموت النقدير بالخبر وحدناه على وفق صورة قماس ظاهر فرجنا به المروى عن ابن عرعلي المروى عن عمان أنها أربعية أيام كاهوم فدهب الشافعي وقد أخرج السنة عنأنس خرجنامع رسول اللهصلى الله عليه وسلمن المدينة الىمكة فصلى ركعتين ركعتين حتى رجعنا الحالمدينة قيل كم أفتم عكة قال أقنابها عشرا ولاعكن جله على أنهم عزموا قبدل أربعة أيام غيرأتهم اتفق لهمأنهم استمروا الى عشرلان الحديث انماهو في حدة الوداع فنعين أنهم فووا الأقامة حتى يقضوا النسسات نع كان يستقيم هذا لوكان في قصة الفتر لكن الكائن قيما أنه صلى الله عليه وسلم أقام بمكة تسع عشرة يقصرالصلاة رواء الخسارى من حديث ابن عباس وحديث أنس في حسة الوداع قاله المنذرى فانهصلى الله عليه وسلمدخل مكة صبح رابعة من ذى الجة وهو يوم الاحدوبات بالحصب ليسلة الاربعاء وفى مشدل ملك الليداة اعتمرت عائشة من التنعيم عمطاف صلى الله عليه وسدلم طواف الوداع سعراقبل الصبح من يوم الاربعاء وخرج صبيعته وهواليوم الرابع عشرقتمت له عشرليال ولوقيل تاك واقعة حال فيجوز كون الاقامة فيها كانتمنو يتمنه صلى الله عليه وسلم في مكة ومني فلا بصدراه بذلك حكم الاقامة على رأيكم فلنامعاوم أنه مسلى الله عليه وسلم بكن ليضر جمن مكة الى صبيعة وم التروية فيكون عزمه على الاقامية بمكة الى حينشيذ وذلك أربعية أيام كوامل فينتني به قولكم أن أربعية أقلمدة الاقامة (قوله لانان عررضي الله عنهماأ قام باذربيجان) بالذال الساكنة المعمة بعد همزة والباءمكسورة بعدها المناهمن تحتقرية روى عبد الرزاق بسنده أن ابعرا فام باذر بيجان ستةأشهر يقصرالصلاة وروىالبهق فى المعرفة باستاد صيح أن ان عرقال ارتج علىنا الثلج ونحن باذر بعان سنة أشهر فى غزاة ف كنا اصلى ركعتين وفيدائه كان مع غيره من الصحابة بفعاون ذلك وأخرج عبد الرزاق عن الحسن قال كنامع عبد الرحن بن سمرة ببعض بلاد فارس سنين في كان لا يجمع ولا يزيد

أن تقميم أخسة عشر توما فأكل الصلاة وان كنت لاتدرى مني تطعن فاقصر والاثرفى مثله من المقدرات الشرعسة كالحرالروى عن رسول الله صلى الله علمه وسل لان العقل لا يهتدى الى ذلك وحاشاهـم عن انحراف فكان قولهم معتمداعلى السماعضرورة لايقال كلاميه متناقض لانهاعتبرها أولاعدةالطهر وهورأىمنه م قال (والاثرفىمشله) بعسى مالابعدقل من المقدرات (كالخبر)لان ذاك اظهارمعنى تعدد شوت أصله بالاثر لاأن شت ذلك الرأى لانه لامدخله فيه وقوله (وهو الظاهر) أي الظاهرمن الرواية احترازعاروي عن أبي توسف أن الرعاة اذا نزلواموضعا كشرالىكلاوالماء ونوواالاقامة خسةعشر بوماوالكلا والماءيكفيهم لناك المدة صار وامقمن وكذلك أهل الاخبية وقالوا نسة الاهامة في المفارة اعما لأتصر اذاساراسلائةأمام بنية السفر فأماقيل ذلك فتصم لانالسفر لمالميتم علة كانت نمة الا فامة نقضا

للعارض لا بتداء علة واذاسا (فلائة أيام نم نوى كانت اسداء الحباب فلا تصم الاف مكان ذكره فغر الاسلام في أصوله في على العوارض المسكن الخوارض المسكن الودخل مصرا) واضع وأذر بحيان صعم بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المحمة وقوله (وعن جاعة من الصحابة مشكل ذلك) روى عن سعدن أبي وقاص أنه أقام بقرية من قرى نسابو رشهر بن وكان بقصر وكذلك علقمة من قيساً قام بخوار زمس نتين كان يقصر الصلاة وكذلك وعن ابن عباس لا يقال هذا مخالف لقولة تعالى وإذا ضربتم في الارض على مامر من

التقرير لان المرادبه قصر الصفات كاتقدم وقوله (وا دادخل العسكر أرض الحرب) ماصل معناه أن نيتهم المصادف محله الان عله الموما يكون محسل قراد اليس الاوهد ادائر بين القرار والفرار كاذكر في الكتاب فل تكن دارا قامة و يعضد مماروى بابر من عبد الله أن رسول الله مسلى الله عليه وسلم أقام بنبول عشرين وما يقصر الصلاة وقوله (وكذا اذا حاصروا أهل البغى ف دارا الاسلام) أغاذكره وان كان بعلم حكم من حكم أهل الحرب المعالم عاصى يتوهم أن تية الاقامة في دارا لحرب المالم تصوير المهم المالية المنافقة الماليس والمولان وقوله (لان مكان من عالم المنافقة المالاسلام فكان منبغى أن تصوير النه أخر وهو أنهم الماليقيمون لغرض حالهم مبطل عزيمتهم) يشير الى أن المحل وان كان صالح اللنية لكن عمة من منافع أخر وهو أنهم الماليقيمون لغرض حالهم مبطل عزيمتهم) يشير الى أن المحل وان كان صالح اللنية لكن عمة منسول عند من منافع أخر وهو أنهم الماليقيمون لغرض

(واذادخلالعسكرأرض الحرب فنووا الاقامة بهاقصروا وكذا اذا حاصروا فيهامدينة أوحصنا) لان الداخل بن أن يهزم فيفرو بين أن يهزم فيفر فل تكن دارا قامة (وكذا اذا حاصروا أهل البغى في دار الاسلام في غيرمصراً وحاصروهم في البحر) لان حالهم مبطل عزيتهم وعندز فررجه الله يصيف الوجهين اذا كان الشوكة لهم النمكن من الفرار ظاهرا وعندا بي يوسف رجه الله يصيح اذا كافوا في بيوت المذرلانه موضع اقامة (ونية الاقامة من أهل الكلاوهم أهل الآخبية فيدل لا تصعوالا صع أنهم مقيون) يروى ذلك عن أبي يوسف لان الاقامة أصل فلا تمطل بالانتقال من مرعى الى مرى (وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت أثم أربعا) لانه يتغير فرضه الى أربع النبعية كايتغير في قالا قامة

على ركعتين وأخرج عن أنس بن مالك أنه كان مع عبد الملك بن من وان بالشام شهرين بصلى ركعتين ركعتين (قوله فالمتكن دارا قامة) ومجردنية الآقامة لاتم علة في شوت حكم الاقامة كافي المفارة فكانت البلكمن دارا لربقب لاالفتح فى حقاهل العسكر كالمفازة من جهة أنه اليست عوضع اقامة قبل الفتح لانهم بين أن يهزموا فيفروا أويهزموا فيفروا فالتهم هذه مبطلة عزيمتهم لانهم مع تلك العزيمة موطنون على أنهمان هزموا فبل تمام اللسة عشروه وامر مجوز ليقيموا وهدامعني قيام الترددفي الاقامة فسلم تفطع النية عليها ولابدفى تحقق حقيقة النية من قطع القصد وان كانت الشوكة لهملان احتمال وصول المددالعدق ووجودمكيدتمن الغليل يهزمها المكثيرقائم وذلك عنعقطع القصد وبهذا يضعف تعليل أبى وسف الععة اذا كانوافي سوت المدرلاان كانوافي الاخسة لان مجرد بيوت المدرليس عالة ثبوت الاقامة بلمع النية ولم نفطع وعلى هذا قالوا فين دخل مصرا لقضاء حاجة معينة ليس غير ونوى الاقامة خسسةعشر يوما لايتم وفي أسيرانفلت منهم ووطن على اقامة خسة عشر في غار ونحوه لإيصرمقيما (قوله فلا يبطل بالانتقال من مى الى مرى) بعنى هم لا يقصدون سفر ابل الانتقال من مرى الى مرى وهد ذالان عادتهم المقام في المفاوزف كانت ف حقهم كالقرى في حق أهل القرى وعن أبى وسفأن الرعاءاذا كافوافى ترحال في المفاوز من مساقط الى مساقط الغيث ومعهم رحالهم وأثقالهم كانوامسافر بنحيث نزلوا الااذا نزلوا مرى كثير الكلاوالماء واتحذوا المخابز والمعالف والاوارى والليام وعزمواعلى أفامة خسسة عشريوما والما والكلايكفيهم فانى استعسن أن أجعلهم مقيين ولايد من تقييسد سفرهم بذاك بان يقصدوا في الابتدا موضعامسيرة ثلاثة أيام حتى بنتقض بمحكم الأفامة التي كانت لهم بعسد ذلك يجي هذا التفصيل ذكره في البدائع أمامن ليس من أهل البادية بل

فأذا حصل انزعوا فلا تكوننيتهم مستقرةوهذا التعليسل يدلعلى أنقوله في غسير مصر وقوله في المرلس بقيدحتي لونزلوامدينة أهل البغي وحاصروهم فيالحصن لمتصح نيتهم أيضالان مدينتهم كالمفازة عنسد حصول المقصود لايقمون فيها وقوله (في الوجهين) أى في محاصرة أهل البغي وأهلالحرب وقوله (لانه موضع العامة) أي بيوت المسدروذكر الضميرلان الخسيرمذكر وفرقانو وسف بن الابنية والاخسة بأنموضع الاغامة والقرار هوالاسية دون الاخسة (ونسنة الافامة من أهسل الكلاوهمأهل الآخبية) مختلف فيهافنهمن يقول (لاتصم) أبدالاتهم ليسوا فى موضع الاقامة (والاصم أنهم مقبون بروى ذلك عن أبي يوسف لان الا عامة)

المرافراصل) والسفرعارض بحصل عندقصد الانتقال الى مكان بينه و بينه مدة السفر وهم لا يقصدون الدوا ما ينتقاون من ما الى ماء ومن مى عالى مرى فكانوام قيمن أيدا قال (وان اقتدى المسافر بالمقيم) بين ههنا حكم اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه والاول يحوز اذا كان في الوقت و بعد خروجه وعلى هذا اذا اقتدى مسافر بمقيم في الوقت (أنم) صلاته (أربعالانه) التزم المنابعة لمن فرضه الاربع ومن التزم المنابعة لمن فرضه الربع ومن التزم المنابعة للقامة) فان فيل علل نغر فرضه المنابعية بقوله النبعية فكيف يستقيم تعليله بعد ذاك

(قوله وبعضده ماروى جابر بن عبدالله الى آخرا لحديث) أقول اعابعضده لوثبت منسه الاقامة فيه (قوله فان قبل علل تغير فرصه بالنبعية بقال عبر فرمه النبعية بنافي مكان قوله بية الاقامة في ابعده

بقوله (لاتصان المغير بالسبب وهوالوقت) قلت ذلك تعلى القيس عليه ومعناه أن الجامع موجود وهوا تصال المغير بالسب فان المغير في الاقل هو الاقتداء وقد اقصل بالسب وهوالوقت كاأن المعتبر في الثاني هونية الأقامة وقدا تصل بالسبب وان اقتدى به في غيرالوقت لتلايرد لم يجز ولعدم اتصال المغير كااذا فوى الاقامة بعد الوقت وانحاق الروان دخل معه في فاثنة) ولم يقيل وان اقتدى به في الوقت لتلايرد عليه ما اذا دخل مسافر في صلاة المقيم في الوقت من ذهب الوقت فانه الم تفسيد وقد وجد الاقتداء بعد ولان الاتحام الزمية بالشروع مع الأمام في الوقت فالتحق بغيرومن المقيمين (• • • ٤) واعترض بان المتابعة لواستلزمت الاتحام لوجب على مسافر اقتدى به مقيم فاحدت

لاتصال المفسير بالسبب وهوالوقت (وان دخل معه في فاثنة لم يجزه) لانه لا يتغير بعسد الوقت لا نقضاء السبب كالا يتغسر بنية الاقامة فيكون افتداء المفترض بالمنفل في حق القعدة أوالقراءة

هومسافر فلايصيرمقيها شهة الاقامة في مرعى أوجزيرة (قوله لانصال المغير) وهوالاقتدا وبالسيد وهوالوقت وفرض المسافرها بللتغيير حال قيام الوقت فانه لونوى الاقامة فيه تغيرالى أربع فبعد قيوله التغسر توقف تحقق التغسر على مجرد سبب وقدوجدوهوا لاقتداء فان قبل انعقاد الافتداء سبباللنغير موقوق على صعة اقتداه المسافر بالمقم وصنه موقوفة على تغير فرضه اذمالم ينغير لزم أحدالا مرين من اقتداءا لفترض بالمتنفل فيحق القعدة أوالقراءة فقد وقف التغير على صحة الافتداء وصعته على النغير وهودور فالجوابأنهدورمعيةلادو رترتب بأن تثبت صحة الاقنداء والتغيرمعا الاأنه في الملاحظة يكون ثبوت التغيير لتصير الاقتداء لانه مطاوب شرعاما لم ينعمنه مانع ولامانع الاعدم النغيروهوليس بلاذم لفرص ثبوت التغير عايصل سبباله فليكن طلب الشرع تعصير الافتدا وسباله أيضافية بتعند الاقتداء فتثبت العصة معه بعلاف مااذا خرج الوقت لانه حينتذ لايقبلها لتقرره فى الذمة ركعتين فيصدر كالصبح فلأعكن فلايصم وهذااذاخر جالوقت قبل الاقتداءأ مااذا افتدى مفى الوقت ثمخر بحقبل الفراغ فلآ يفسدولا سطل اقتداؤه لائه حين أقندى صارفرضه أربعا النبعية كالمقيم وصلاة المقيم لاتصرر كعنسين مغروج الوقت وكذالونام خلف الامام حتى خرج الوقت فانتبه بطريق أولى أعنى يتم أربعا واذا كان تغسره ضرورة الاقتداء فأوأ فسدصلى ركعتين لزواله بخلاف مالوا فتدى بالمقيم في فرصه ينوى النفسل ست بصلى أريعاا ذاأ فسدلانه التزم أدا صلاة الامام وهنالم يقصد سوى اسقاط فرضه غيراته تغيرضرورة المتابعة بخلاف مالواقتدى المقيم بالمسافر فأحدث الامام فاستخلف المقيم لا يتغير فرضه الى الارسع مع أنه صارمقنديا بالخليفة المقيم لانهلنا كان المؤتم خليفة عن المسافر كان المسافر كأنه الامام فيأخد الخليفة صفة الاول حتى لولم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المسافرين والمفين ولوأم مسافر مسافرين ومقين فقبسل أن يسل بعدالتشهدعلى رأس الركعتين تكلموا حدمن المسافسرين أوقام فذهب ثمنوى الامام الاقامة فانه يتحول فرضه وفرض المسافر سالذين لم شكلموا أربعالو حود المغرف محله وصلاةمن تكلم المة لانه تكلم في وقت لوتكام الماسمة تفسد فتكذ أصلاة المقتدى اذا كان بمثل حاله ولوتكلم بعدنيته فسدت صلاته لانه انقلب فرضه أربعائم تكلم ولكن يجب عليه صلاة المسافرين ركعتن لان الأربع السعبة وقدرال مفساد الصلاة (قُهام واندخل معه في فاتنة) أى في فاتتة على المأموم المسافر سوآه كانت فائتة على الأمام المقيم أولابأن صلى المقيمر كعة من الطهر مشلا أوركعتين ثم خرج الوقت فافتدى بمسافر في الطهر لان الظهر فائتة في حق المسافر لافي حق الامام (قوله اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة الاولى) ان افتدى به في الشيفع الاول فانها فرض على المسافر الذي

المسافرواستخلف المقيمأن بترصلاته أربعالاته صار متابعا للقم ولس كذاك فانفرضه لأنتغبر وأحس مأن الاعتسار في ذلك لاز قتداء والمسافر كان فعه متسوعا لاتابعا وقبوله (فمكون اقتداء المفترض) تتحية مافيله وتقريرهلانه لانتغير بعددالوقت واذالم تغير كاناقتداؤه عقدا لانفيدموجيه لاستلزامه أحدا لمحذور ينالانهان سل على الركعت ن كان مخالفا لامامه وهومفسدوانأتم أربعاخلط النفل بالمكتونة قصدا والقعدة الأولى فرض في حقه نفل في حق الامام وكسذاك القراءة في الاخرين(فيكون اقتداء الفترض بالسفلفحي القعدة) انافندى م في أول الصلاة (أوالقراءة) ان اقتدىبه فىالشفع الثاني وكلمة أولعناد الخاودون واعترض وحهن أحدهما

أن الامام لونسى القراءة في الشفع الاول وقضاها في الشفع الشاني يُنبغي أن يجو زفي هذه الصورة اقتداء المسافر بالمقيم وان كان بعسد خروج الوقت لكون القعدة والقراءة فرضين على الامام أيضاً كالمقتدى والشاني ان اقتسداء المتنفل بالمفترض في الشفع

⁽قوله قلت ذلك تعليل المقس عليه ومعناه أن الجامع موجود الخ) أقول فينتذ لا يكون تعليلا المقيس عليه بل الداء العلة المشتركة (قوله والقعدة الاولى فرض في حقه نقل في حق الامام) أقول العلى المراد أنها كالنفل في كون تركها غير مفسد والافهى واجبة (قوله وذلك أيضا مفسد) أقول القراءة في الاخرين فرض في حقسه لانهما نفل له فنفرض القراءة في الامام فانه لا تفسد صلاته بترك القراءة في الاخرين

السانى جائره ع أن القراءة على المفترض نفل وعلى المتنفل فرص فكان اقتداء المفترض بالمتنفل وأجيب عن الاول بأن القضاء بلته في المسافرة المتنفل أخذت حكم الداء فيسقى الشفع الشانى خاليا عن القراءة فيكان شاء الموجود على المعدوم وذلك الابحوز وعن الشانى بأن صلاة المتنفل صلاته بعد الاقتداء وجب قضاؤها أربعا وان اقتدى المقيون بمسافر صلى بهم وكعمن وسلم وأتم المقيون صلاته سم المنافرة في الربعة عن وقدا قدى التزم الموافقة في الربعة بعد المقيون المتنفل المساوق المساوق المساوق المساوق المساوق المساوة المساوة المساوة المساوق المساوق وحسال المساوق المساوق وحسالا المائة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والنظرالى كونه عملا المنافرة والنظرالى كونه عملا المنافرة والمنافرة والنظرالى كونه عملا والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والنظرالى كونه مقدد المنافرة والمنافرة والنظرالى كونه مقدد المنافرة المنافرة والمنافرة و

أولى أجس بأن الاولومة لاتشافى الوحدوب لان المرادبالاولوية ترجيم جانب الوجود على السترك وهو موحودفي الوحوب وزيادة وفسهمافيه وقدلذكره عقابلة ماذكرمن قراءة المقمين بعدفراغ امامهم المسافر لامالنظر في نفسمه وقيل ذكره في مقابلة قوله فستركها احساطا ومرادمأن جعل منفردالنحب علمه القراءة لوتركها فسدت صلانه أولى من جعله مقتدما وفسه تظرلانه بجب جعله منفردا (ويستصالاماماذاسلان يقول أغوا صلاتكم فانا

(وان صلى المسافر بالمقين و كعتين سلم وأتم المقيمون صلاتهم) لان المقتدى التزم الموافقة في الركعتين فينفردف الباقى كالسبوق الاأنه لابقرأفى الاصع لانه مقتد تحرعة لافعلا والفرض صارمؤدى فينركها احساطا بخلاف المسبوق لانه أدرك قراءة نافلة فلم يتأد الفرض فكان الاتيان أولى قال رويستعب للامام اذاسام أن يقول أتمواصلا تبكم فاناقوم سفر)لانه عليه السلام قاله حين صلى بأهل مكة وهومسافر لميتغيرفرضه واجبةعلى الاماموانماأطلقاسم النفل مجاز الاشتراك همانى عدم فسادال سلاة بالترك أوالقراءة اناقتدى به في الشفع الساتي فان القراءة فيه نفل على الامام وان فرض أنه لم يقرأ في الاوليين لان قرآه ته هدف تلخي الاوليين لان فرض الفراءة يحب جعد له فيه ما فيخاوا شانى عن القراءة بالكلية وقوله فالاصم) احسترازعاقيسل بقرؤن لانهم منفردون ولهنذا يحب السجود عليهم اذاسهوا وهوله احتياماً) فانه بالنظرالي الاقتسداء تجريمة حين أدركوا أول صلاة الامام تكره القرامة تحريما وبالنظرالى عسدمه فعسلا اذلم يفتهسم مع الامام ما يقضون وقدأ دركو افرض القراءة تستعب واذادار الفعل بين وقوعه مستصاأ ومحرما لا يجوز فعله يخلاف المسبوق فانه أدران قراء تفافلة ولوفرض أن الامام لميكن قرأف الأوليب نفانها حينشذ تلختى بهماويحلوالشفع الشاني كاذكر فافل يدوا قراءة أصلاحكان ذاك فدارت قراءته بين أن تنكون مكروهة تمحر عاور كاتفسد الصلاة بتركه فالأحساط ف حقه القراءة لان ارتكاب ترك الفرض أشد من ارتكاب المكرو متحريها (قهله ويستعب له أذا سلم أن يقول أغوا صلانكم الخ) لاحمل أن يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتنسر له الاجتماع بالامام فبل ذها به فيعكم منشذ بفساد صلاة نفسه بناء على ظن الحامة الامام ثما فساده بسلامه على ركعتين وهذا عمل ما

(10 - فتحالقدر اول) قومسفر) أى مسافرون وهدايدل على أن العرب الامام بكونه مقيماً ومسافر الدس بشرط لانهمان علوا أنه مسافر فقوله هذا عبث وان علوا أنه مقيم كان كاذبا فدل على أن المراديه اذا لم يعلوا حاله وهو مخالف لماذكر في فتاوى قاضيخان وغيره أن من افتدى بامام لا يدرى أنه مقيم أومسافر لا يصح افتداؤه والتوفيق بينهما ماقيل ان ذلك مجول على مااذا بنوا أمر الامام على ظاهر حال الاقامة والحال أنه ليس عقيم وسل على وأس الركعتين و تفرقوا على ذلك لا عتقادهم فساد صلاة الامام وأما أذا علوا بعد الصلاة بحال الامام جازت صلاتهم وان لم يعلوا بحاله وقت الافتداء و بهدذا القول يعلم حاله في الاخرة بقوله فان قبل فعلى هذا التقرير يجب أن اصلاح صلاتهم لا يعمل موفقاً للا المام لا تعمل موفقاً لما المام المنافرة المنا

⁽قوله وله ذالوأ فسد المنتفل صلانه بعد الافتداء وجب قضاؤها أربعا) أقول بخلاف المسافر المقتدى بالمقيم كا يجيى (فوله فبالنظر الى كونه مقتديا كانت بدعة) أقول عبر عن الحرام بالبدعة هذالته وين أحره بالنسبة الى ترك الفرص فانه مجتهد فيه بخلاف ترك فرض القرامة

فالفتاوى اذا اقتدى بامام لايدرى أمسافرهوأ ومقيم لايصيم لانالعلم بحال الامام شرط الاداء بحماعة انتهى لأأنه شرط فى الابتدام لما في المسوط رحل صلى مالقوم الظهر ركعت بن في قريه وهم لايدرون أمسافره وأممقم فصلاتهم فاسدة سواء كانوامقين أممسافرين لان الظاهرمن حالمن في موضع الاقامة أنه مقسم والبناءعلى الظاهر واحسحتي تتبين خلافه فانسألوه فأخبرهم أنه مسافر حازت صلاتهما نتهي واغا كانقول الامام ذلا مستعبالانه لم يتعين معرفا صحة صلاته الهم فانه نسغي أن يتمواثم يسألوه فتعصل المعرفة وحديث أتمواصلاتكم رواءأ بوداودوالترمذيءن عمران ن حصن رضي الله عنه قال غزوت معرسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فأقام عكة ثمان عشرة أداة لانصل الاركمتين بقول باأهل مكة صلوا أربعافانا فوم سفر صحمه النرمذي هذا ولوقام المفندى المقسيم قبل سلام الامام فنوى الامام الاعامة قبل محوده رفض ذاك وتابيع الامام فان لم يفعل ومحدفسدت صلاته لانه مالم يسجد لم يستحكم خروجه عن صلاة الامام قب ل الامام وقدية على الامام ركعتان تواسطة فوجب عليه الافتدا وفيهما قاذا انفرد فسدت مخلاف مالو فوى الامام بعد ماستعدا لمقتدى فانه بتم منفردا فلورفض وتامع فسدت لاقتدائه حيث وحب الانفراد وقدمنا في باب الحدث في الصلاة مسئلة استخلاف الامام المسافسرمقيا فارجع البهاهناك وأنقنها ﴿ وهدده مسائل الزيادات ﴾ بافرومقيم أمأحدهماالا خرفلاشرعاشكافي الاماماستقبلالان الصلاة متي فسدت من وجه وحاذت من وجومحكم بفسادها وامامة المقتدى مفسدة واحتمال كون كلمنهما مقتدما فانم فتفسد علمهما فيل نأو بله اذا افترقاعن مكانه ماأما فبله فيعمل من عن يمن الأخر مقند با حلا على السنة وقد للالآن فيام المقتدىءن المين ليسشرطا الصعل دليلا ولولم يشكاحتي أحدث أحدهما فرح تم أحدث الآخرف جمشكاف يتصد لاتمن خرج أولالاالثاني لان الاول سواء كان اماماأ ومقتدمالا خرج أولاصارمة تدرا بالمناخر ثماذاخرج الثانى خلاموضع المأموم عن الامام وذلك مفسد يخدان الثانى فانهخرج وهوامام فلانعلق لصلاته بصلاة غيره لملزم من فساد صلاة الغيرفسادها ويصلى أربعا سافرا كانأومقماوية رأفي الركعة الثانية ويحلس على رأس الركعتين لأن ذلك فرض على المسافر ان كان اماما وعلى المقيم ان افتدى مالمسافر وتحولت امامته المده واحتمال الافتداء مامت وان لم معلم الاول خروحافسدت صلاتهما لان صلاة المتقدم فاسدة واحتمال التقدم نابت في كل منهما وكذا ان خرجامعالفساد صلاة المفتدى منهسما لخلوم كان الامام واحتمال الاقتداء فى كل منهدما كابت ولوصلها ركعت ين وقعد اولم يحدثا تمشكافي الامام لم نفسد صلاتهما بل يقوم المقيم ويتم أر يعاو سابعه المسافر لانالمقيران كاناماما كاناه أن يصلى أربعا وان كان مفتديا انتهى اقتداؤه اذا قعدا مامه قدرالتشهد وبتابعه المسافر في ذاك لانهان كان اماما عن صلائه فلا تضره المنابعة في الزيادة وان كان مقتديا انقلب فرضه أربعاوا حمال الاقتداء فابت حتى لولم سابعه فسدت لمافلنا ولولم يشكاحتي أحدث أحدهما فرج ثم الا خر كذاك عم شكايع دمار جعامن الوضو وفسدت صلاقمن خرج أوّلا دون الناني لان الاول اوكان مقمافان كان مقتد ما المسافر لا تفسد صلاته لانه خرج بعد ما انتهى اقتداؤه وان كان دت صلانه لانه لماخر ج أولا صارمقت دنا بالمسافر فاذاخر ج المسافر بعده فسدت صلانه فان كانالاولمسافرا ان كانآماما لمتفسد صلاته لانه خرج بعمد الفراغءن الاركان فسلميصر مقتدبا بالمقيم لازتها والافتسدا ووان كان مقتدبا ثفسد صسلانه ناووج الامام بعده ففسدت صسلاقهن خرج أولامن وجه وجازت من وحمه فيحكم بالفساد والمأخرلا تفسد صلانه لانه منفرد عنسد الخروج ويصلى وكعتسين ليصبرأ ربعا لانهان كان مقها لامدا من ذلة وان كان مسافرا فعالاقتدا ويحب ذلك واحتمال الافتسداء أبأيت والأشكافي الذيخرج أولافسدت صلاتهم مالان صلاة المتقدم فأسدة

قال (واذادخلالسافرمصره أثم الصلاة) معناه اذا استكل المسافر بسميه مسيرة ثلاثة أيام ثمدخل وطنه الاصلى أثم الصلاة وان أن ينوالا قامة فيسه لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يسافر ون ثم يعودون الى أوطائم مقين من غير عزم حديد وفيه تطرلان العزم فعل القلب وهو أص باطن وليس الهسب طاهر بقوم مقامه بل الظاهر من حال المسافر العائد الى وطنسة أن يكون في عزمه المقام فيه ولعل المرادع وموان نبية الاقامة خسة عشر يوما فأن الظاهر عدمه والاستدلال بالمعقول أظهر وهو أن نبية الاقامة الماته تعتبر لصيرورة المسافر مقيمة في معرف المنافرة أن يكون السسير وبين أن يكون الاقامة فاحتيم الى المنبية فأما في مصره في ومنافرة منافرة أن يكون السسير وبين أن يكون الاقامة فاحتيم الى النبية فأما في مصره في ومنافرة أن يكون المنافرة على الدخول في مصره يصير مقيما وتتم صلاته وان الم يدخل المنافرة المنافرة وقوله (ومن كان (عم على الدخول في العرف المنافرة على المنافرة على المنافرة المنافرة وقوله (ومن كان (عم و على المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة وقوله (ومن كان (عم و على المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة وال

(وادادخل المسافر في مصره أتم الصلاة وان لم يتوالمقام فيه) لانه عليه السلام وأصحابه رضى الله عنهم كانوا يسافرون و يعود ون الى أوطائهم مقمين من غير عزم جديد (ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غسيره ثم سافر فد خل وطنه الاول قصر) لانه لم يبق وطناله ألا ترى أنه عليه السلام بعد الهجرة عدنفسه عكة من المسافرين و هدا الان الاصل أن الوطن الاصلى ببطل بمثله و بالاصلى (واذا نوى المسافر أن يقيم بحكة ومنى خسة عشر يوما لم يتم الصلاة)

واحتمال التقدم فى حق كل ثابت وان خرج معافصلاة المقيم نامسة لانه لو كان اماما لم تعول امامته الى المسافروان كالأمقت دياانتهني حكم الاقت دامفصارمنفرداوصلاة المسافرها سدة لاحتمال أنه كان مقتديا وقد خـ الامكان امامه وان شكا يعدما صليا ثلاثا أوأر يعاول يحدث االقياس أنه تعتب والاحوال وتفسدصلاة المقيم لاحتمالاأنه كانمقت دبابالمسافرفي الشفع الثاني وفي الاستحسان تحوزصلاتهما ويجعل المقيم اماما لملا لامرهماعلى العصة لآن الطاهرمن المسلم الجرى على موجب الشرع كاقلنافين أحرم بنسكين ونسيهما القياس أن تلزمه عمرتان وجيتان وفي الاستحسان تلزمه حجة وعرة جلالامره على المسمون المنعارف وهو القران وكذلك مسافرومقيم أم أحدهما صاحبه فى الظهر وتركا القعدة على وأصالر كعتين فسلسا وسعداللسهو غمشكافي الامام يجعسل المقيم اماما وكذالوتر كاالقراءة في الاوليين أواحداهمافك اسلاوسعد اللسهوشكا يجعل المقيم اماما واذاجعلنا المقيم اماما في مسئلتنا فان أحدث المقيم أولا وخرج ثم أحدث المسافروخرج فسدت صلاة المقيم وجازت صلاة المسافرفان أحدد امعا أومتعاقبا وخرحامعا فسدت صلاة المسافر بخلومكان الامام وجازت صلة المقيم لانه منفرد وانخرجا على التعاقب ولأبعلم أولهما خروجافسدت صلاتهما لما فلناقيم أتقدم (قوله فانتقل عنه واستوطن غيره) قيديالامرين فانهاذالم ينتقل عنه بلاستوطن آخر بإن اتحذله أهلاف الآخوفانه يتمفى الاول كايتمفى الثانى (قوله عدّنفسه من المسافرين) هوفي الحديث المذكور آنفا حيث فال فانافرم سفر (قوله وهذالانالاصلاخ فيلالاوطان ثلاثة وطن أصلى وهومولدالانسان أوموضع تأهل بهومن قصده التعيشبه لاالارتحال ولوتزوج المسافر فى بلدام بنوالاقامة فيه قيل بصير مقيم اوقيل لا ووطن اقامة وهوما ينوى الاقامة فيه خسة عشر بوما فصاعدا على سة أن يسافر بعد ذاك ووطن سكني وهوما ينوى الاعامة بأقلمن خسةعشر يوماوا لمحققون على عدم اعتبار الثالث لانه يوصف السفرفيه كالمفازة واذا تركه المصنف والاصلى لا ينتقض الابالا نتقال عنه واستيطان آخر كافلنا لابالسفر ولابوطن الاقامة

المشايح قسموا الاوطانعلي ثلاثة وطنأصلي وهومواد الرحل أوالبلدالدي تأهل فمهووطن إقامة وهوالبلد الذى سوى المسافرفيسه الاقامة خسة عشر يوما ويسمى وطن سسفر أيضا ووطن السحكني وهو البليد الذي شوى المسافر فمه الافامة أقلمن خسة عشهر بوما والحققون منهم قسموأالى الوطن الاصلى ووطن الاقامة ولم يعتبروا وطن السكني وهوالعميج لانه لمتشت فسه الاتامة ولحكم السفرفيسه ماق والاصل أن الوطن الاصلى سطل بالوطن الاصلى دون وطن الاتهامة وانشاء السفر وهو أن يخرج فاصدا مكانا بصلاليه فحمدة السفرلانالشئ اغاسطل عافوقه أومايساويه وايس فوقه شي فسطل عامساو مه ألاثرى أنرسول الله صلى

الله عليه وسه بعد الهجرة عدنفسه بمكة من المسافرين وقال أغواصلات كم فانا فوم سفر وأماوطن الآفامة فله ما بساو به وما هو فوقه في مطل بكل منهما وبانشاه السفر أيضا لا به صله بالاتركماروى أن في مطل بكل منهما وبانشاه السفر أيضا لا به صلى الله عليه وسلم المن يخرج من المدينة الى الغزوات ولم ينتقض وطنه بالمدينة حيث لم يجدد نية الأقامة بعد الرجوع النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج من المدينة الى الغزوات ولم ينتقض وطنه بالمدينة حيث لم يجدد نية الأقامة بعد الرجوع

(قوله فأن الظاهر عدمه) أفول في مبعث (قوله يصير مقيما وتتم صلاته لماذكر من قبل) أقول ذكره في هذا الباب قبل ورفتين تخمينا وهو قوله وقالوانية الاقامة في المفازة انما لا تصيح اذا سار ثلاثة أيام بنية السفر فأما قبل ذلك افتصح النخ (قوله لا ته ضده النخ) أقول لظهو ر مضادة السفر الاقامة (قوله فان قبل فهو ضد الوطن الاصلى أيضا النخ) أقول والتأن تنبع ذلك الى أن يقوم الدليل قال ابن الهمام المسافر لوثروج ببلده ولم ينوالا قامة فيها قبل يصير مقيما وقبل لا اه

ووطن الاقامة منتقص بالاصيل و وطن الاقامة والسيفر وتقديم السفرليس بشيرط لثبوت الاصلى بالاجباع وهلهوشرط لشبوت وطن الاقامة عن مجدفيه روابنان في روابة لا يشترط كاهوظاهر الزوابة وفي أخرى اغيابصر الوطن وطن اقامة يشبرط أن تتقدمه سفر ويكون منهويين ماصار اليه منه مدة سفر حتى لوخر جمن مصره لالقصد السفر فوصل الى قربة ونوى الاقامة بها خسة عشر لا تصمر الله القربة وطناقامة وانكان منهمامدة سفرلعدم تقدمالسفر وكذااذا قصدمسيرة سفروخرج فلما وصلالى سبرتهامن وطنه دون مدة السفر ثم توي الاقامة بهاخسة عشر لايصيرمقما ولاتصبرتاك القرية وطن اقامه والتغريج على الروانتين فيشرح الزيادات يغدادى وكوفى خرحامن وطنهما ريدان قصر الزهبرة ليقمايه خسسة عشروين كوفة وبغمدا دخسة مراحل واقصره ننتصف ذاك فلماق خرجامنسه الىالكوف ليقيما بها وماثم رجعاالى بغداد فانهما يتمان الصلاة بهاالى الكوفة لان خروجهمامن وطنهماالي القصرليس سفرا وكذامن القصرالي الكوفة فسقما مقمن الى الكوفة فانخرحا من الكوفة الى بغداد بقصران الصلاة وانقصدا المرورعلي القصر لانهما قصدا يغدادوليس لهماوطن أماالكوفي فلانوطنه بالكوفة نقضوطن القصر وأماالبغدادى فعلى رواعة الحسن بتم الصلاقوعلى هدذاالكتاب يعنى الزمادات يقصر وجه روامة الحسن أن وطن البغدادي بالقصر صير لانه فوى ـة في موضعها ولم وجدما منقضها وقسام وطنه بالقصر عنع تحقق السسفر وجه روآية هــذا البكتاب أنوطن الاقامة لايكون الابعد تقديم السيفرلان الاقامة من المقيم لغوولم يوجد تقديم السفر فليصح وطنه بالقصرفصارمسافرا الى بغدادانتهبي ورواية الحسن تبين أن السفرالناقض لوطن الاقامة ماليس فيدمر ورعلى وطن الاقامة أوما يكون المرو رفيه به بعد سيرمدة السدفر ومثاله في ديارنا قاهري خرج الىبلبس فنوى الاقامة بهاخسسة عشر ثمنوج منهاالي الصاطمة فلمادخلها بداله أن وجعالي القاهرة وعربيلبيس فعلى رواية اشتراط السفر بوطن الاقامة يقصرالى القاهرة وعلى الاخرى يتم ومثال انتقاض وطن الاقامة بمثله يبين مافلناأ يضاوه وماذكروممن خراساني قدم الكوفة وتوي الاقامة بهاشهرا ثم خرجمتها الحالحية وفوى المقاميها خسسة عشر يوماثم خرج من الحيرة ويدالعود الحى خواسان ومر بالكوفة فانه يصلى ركعتين لانوطنه بالكوفة كانوطن اقامة وقدا نتقض يوطنه بالحرة لانه وطن اقامة مثل وكذاوطنه بالحسرة انتقض بالسفرلانه وطن اقامة فكاخر جمن الحيرة على قصد خراسان صار سافرا ولاوطنه فيموضع فيصلى ركعتين حتى مدخل خواسان وان لم يكن نوى الاقامة بالحيرة خسة عشم بوماأتم الصلاة بالكوفة لانوطنه بالكوفة لم يبطل بالخروج الحالح سرة لانه ليس يوطن مثله ولاسفر فيبيق وطنه بالكوفة كاكان ولوأن الخراساني ارتعل من الكوفة يريدمكة فقبل أن يسيرث لاثة أيام ذكر حاجة بالكوفة فعادفانه بقصرلان وظنه والكوفة بطل بالسفر يخلاف مالوعزم على العودالي الوطن الاصلي فانه اذالم يكن بين هذا الموضع الذي بلغ البه ووطنه مسبرة سفر يصير مقياوان كان ينهما مدة سفر لا يصير مقيا فيقصرحني دخيل ومتنه لان العزم في الوجه الاول ترك السيفرفنية الافامة قبل استعكام السفرعلي مانقدم وفي الوجه الثاني ثرك السفر الىحهة وقصده الىحهة أخرى فسة مسافرا كماكان وفي النوادر رجمن مصرومسافرا ثمافتتم الصلاة فسيقه حدث فلريجد المياء فنوى أن يدخل مصره وهوقر يبصاد تميامن ساعته دخل مصره أولم يدخل لان قصدالدخول ترك السفر فصلت النية مقارنة للفعل فصحت فاذادخله صلى أربعافان علمقبل أن يدخسله أن الماء أمامه فشي المه فتوضأ صلى اربعا أيضالانه مالنسة ارمقيا فبالشي بعدذلك في الصلاة أمامه لايصسرمسا فرا في حق تلك الصلاة وان قارنت النسة فعل السفرحقيقة لانهلوجعل مسافرا لفسدت لان السفر عنع عنه ومة الصلاة بخلف الافامة لام اثرك غروحرمة الصلاة لاتمنعه عنسه فيلوز كلم حين علم أن الماً وأمامه أوا فسد الصلاة بمفسد ثم وحسد الماء

وقوله (الاناعتبارالنية في موضعين يقتضى اعتبارها في مواضع) يعنى الى عشرة وخسة عشر دفعاللتكم (وهو) أى اعتبارها في مواضع (ممتنع) الاناقامته حينتذا نما تسكون بنزوله و ترويج دابته والسفر الايعرى عن ذلك المقدار فيكون كل مسافر مقيمان نوى وهو فاسد الاختلاف اللوازم الدالة على عدم الاجتماع وقوله (الااذانوى) مستثنى من قوله لم بتم الصلاة وقوله (الانه المعتبر في السبية المسينة) ظاهر ألاترى أن السوق اذاقيله أين تسكن يقول في عدالا والمناف المعتبر في السبية عند عدم الادام المنافق المسلمة وفي المسلمة وان كان في أولم الوقت مقيما وان كان مقيما في وفي المسافرا واعترض وان كان في أولم الوقت مقيما وان كان في أولم منافي الفضاء واذا

لان اعتبارالنية في موضعين بقتضى اعتبارها في مواضع وهو يمتنع لان السفر لا يعرى عنسه الااذانوى المسافر أن يقيم بالليل في أحدهما في صير مقيما دخوله فيه لان اقامة المرومضا فة الى مبيته (ومن فاتته في المضروضاها في السفر أربعا) لان القضاء بحسب الاداموا لمعتبر في السبية عند عدم الادام في الوقت (والعاصى والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء)

فانت الصلاةعن وقتهاكان كل الوقت سسالماعرف لاالحزء الاخسر وأجس بأن بعض المشايخ بقررون المسبيبة على ألجز والاخير وان فات الوقت هازأن مكون المصنف قداختار ذلك وأقول الاعتراض لس وارد لانالمسنف فال القضاء بحسب الاداء يعمني أن كلمن وجب عليه أداءأربع قضى أريعا ومنوحب علسه أداوركعتن تضيركعنن وهذا لانزاعفه غينأن المعتبر في السبسة للاداء هوالحزء الاخترمن الوقت وهبذاأبضالانزاعفيهوبه بترمراد المصنف وأما أن السبية تنتقل بعد الفوتالي كلالوقت ليظهر أثرهفي عدم حوازقضاء العصرالفائت فياليسوم الشاني وقت الاجسرار فذال شئ آخرلامدخله

فتوضأان وجده فى مكانه صلى أربعا وان مشى أمامه حتى وجدده صلى ركعت بن لانه صار مسافرا مانيا بالمشي نبية السفرخارج الصلاة يخلاف المشي في حرمة الصلاة وقد تيكر رلنا أن المسافر يصبر مقيما بنية الاقامة فى حرمة الصلاة حتى يتم أربعافلنتم الكادم فيه بذكر ما يستنى من ذلك وما ينفرع عليه فنقول يصير مقيما بنية الاعامة في الصلاة حتى يتغير فرضه الى الرباعية الاان خرج الوقت وهوفيها فنوى الاعامة لتقررالفرص ركعتب ينبخرو بالوقت والاأن يكون لاحقافر غ امامسه المسافر ثمنوى الاقامسة لان اللاحق مقتسد حكاحتي لايقرأ ولايستجد للسهو ففراغ ألامام كانه فراغه ويهيستحكم الفرض ولميبق محتملا للتغيرف حقالا مام فكذافى حق اللاحق بخلاف المسبوق واذاعرف هذا فاونوا هابعد ماقعدقدر النشهدولم يسلم تغبر وكدالو كان قام الحالثالثة ساهبا تعسدا ولافنواها فسل أن يسحد لانه لم يخرج عن المكثوبة قبل النية الاأنه يعيدالقيام والركوع لانهمانفل فلاينوبان عن الفرض فان لم ينوحتى سجد لايتغيرلان النبة وجدت بمدخر وجممنه ولكنه يضيف البهاأخرى ليكون التطؤع يركعتب فمااذا كان قعد وبأربع فيااذا لم يكن قعد لماعرف في سعود السهوعند هما ولابضم عند مجد لفساد أصل الصلاة بفسادالفرضية ولوأن مسافراصلي الظهر ركعتين وثرك الفراءة فيهماأ وفي احداهما وتشهده نواهاقبل السلام أوقام الحالثالثة تمنواها قبل أن يسجد تعول فرضه أد بعاعندهما وبقرأ فى الاخريين قضاءعن الاوليان وعندهج د تفسد مسلاته لمام من فساد الصلاة عند مبتراة القراءة في ركعة وكان القياس على قول أبى حنيفة أن تفسد لماسلف أمن فسادها بتركها في ركعتين لكنه استحسن هنافقال ببقاء التحريسة واثر كت القراءة في الركعتين لان صلاة المسافر بعرض أن تلفقها مسددنية الاقامة فيقضى القراءة فى الباقى فلا يتحقى تقرر المفسد الاباخروج عن تلك الصلاة بخلاف فرالمقيم ولايشكل و نواهابعد السحودأم اتفسد بالاجماع ولونواها بعدالسلام وعليه مهوتقدم أنه بتغير عند محد خلافا الهمابناءعلىأنسلاممن عليه السهو يخرجه أولا (قوله لانه) أي آخر الوقت هو المعتبر في السبية في

فى مرادالمصنف وهذا واضع فتأمله يغنيك عن النطويل و فوقض قولهم القضاء يحسب الادا مما اذا دخل المسافر في صلاة المقيم م دهب الوقت ثم أفسد الامام أوالمفتدى صلائه على نفسته فانه يقضى ركعتين صلاة السفر وقد وجب عليه أداء الصلاة أربعا وأجب بأنه انحازمه الاربع لمتابعة الامام وقد زال ذلك بالافساد فعاد الى أصله ألاثرى آنه لوأفسيد الاقتداء في الوقت كان عليه أن يصلى صلاة السيفر فكذا ههنا وقوله (والعاصى والمطبع في سفرهما في الرخصة سواه) السفر على ثلاثة أفسام

(قوله وأماان السبية تنتقل بعد الفوت الى كل الوقت النظهر أثر ه في عدم حوازقضا العصر الفائت في اليوم الشاني وقت الاحرار فذلك شي آخر الخ) أفول فيه بحث فانه لم لا ينتقل هنا أيضا الى كل الوقت ليظهر أثر ه في مقيم مسافر في آخر الوقت فيتم صلانه أربع السكونه مقيما في أكثره

سفرطاعة كالحبح والجهاد وسفرمباح كالنجارةوسفر معصسة كقطع الطريق والاماق عن المولى وحيم المرأة الامحرم والاولان سسان للرخصة بلاخلاف وأماالاخرفكذلك عندنا خـــ لافا للسافعي قال لان الرخصة نشت تخضفا وما كان كـ ذلك لامتعلق بما بوجب التغليظ لان اضافة الحكم الى وصيف مةتضى خالافه فسادفي الوضع (ولنااطلاق النصوص) قال الله تعالى ومن كان مريضاأ وعلى سفر فعدة من أمام أخروقال صلى الله علمه وسلفوض المسافرركعتان وقال بمسيح المقيم بوماوليلة والمسافر تلائة أبأم ولماليها والكل كاترى مطلق فزيادة قيدأن لايكون عاصيانسيخ على ماعسرف في الاصول (ولان نفس السفر ليس عصمة) اذهوعسارةعن خروج مديد وليسف هذا المعنى شئ من المعصمة (وانما المعصمة ما يكون بعده) كا فى السرفة (أومجاوره) كافى الاباق (فصل)من حيث ذانه (متعلق الرخصة) لامكان الانفكاك عايجاوره كااذا غصب خفا ولسه حازله أنعسم علمه لان الموحب سترقدمه ولامحظورفيه وانماهوفي مجاوره وهوصفة كونه مغصونا وموضعه أصولالفقه

وقال الشافعي رحسه الله سفر المعصية لا يفيد الرخصة لانم اللبت تخفيفا فلانتعلق عما وجب التغليظ ولنا اطلاق النصوص ولان نفس السفرليس معصية واعما المعصية ما يكون بعده أو يجاو ره فصلح متعلق الرخصة

حق المكلف لانه أوان تقرره دينافى ذمته وصفة الدين تعتبر حال نقرره كافى حقوق العباد وأمااعتباركل الوقت اذاخرج في حقه فلمثت الواحب عليه نصفة الكال اذا لاصل في أسسباب المشروعات ان تطلب العبادات كأملة وانما محمل نقصه العروض تأخسره الى الجزء الناقص مع توجه طلبهافيه اذاع زعن أدائهاقله ومخروحه عن غيرادراك لم يتعقق ذلك العارض فكان الامرعلي الاصل من اعتبار وقت الوحوب وقال زفرا داسافر وقدية من الوقت قدرما عكنه أن يصلى فيه صلاة السفر يقضى صلاة السفر وان كأن الباقى دونه صلى صلاة المقيم لماعلمن أن مذهبه أن السبيبة لا تنتقل من ذاك الجزء وعندنا تنتقل الى الذى يسع التمرية وقدأ سلفناه وعلى هذا قالوا فمن صلى الظهروهومة يمأر يعاثم سافروصلي العصر ركعتين ثمتذ كرأنه ترك شيأفي منزله فرجع فتذكر أنهصلي الظهر والعصر بلاطهاره فالهيصلي الظهر ركعتن والعصرأر بعالان صلاةالظهر صارت كائنهالم تكن وصارت دينافى الذمة في آخروقتها وهومسافر فمه فصارت في ذمته صلاة السفر بخلاف العصر فأنه خرج وقتها وهومقم ولا يشكل على هذا المريض اذافا تته صلاة في مرضه الذي لا يقدر فيسه على القيام فانه يجب أن يقضها في الحدية قاعًا لان الوجوب بقيدالقيام غيرأنه رخص له أن يفعلها حالة العدد ويقدر وسعه انذاك فيث لم يؤدها حالة العذر ذال سبب الرخصة فنعين الاصل واذاك بفعلها المريض فأعدا اذافا نتعن زمن العمة أماصلاة المسافرفانها ايست الاركعتين ابتدا ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الرخصة (قول وفلا تتعلق عابوجب التغليظ) يعنى المعصية وهددالان قصدقطع الطريق وقتال الامام العددل والابآن العبدوع دم المحرم وقيام العدة الرأة توجب صيرورة نقل الطامعضية فينع الرخصة فياساعلى قطاع الطريق فمنعهم من صلاة الخوف اذاخافوا الامام وعلى زوال العقل بمظور في عدم مقوط الخطاب ولنااط الاق النصوص أى نصوص الرخصة قال تعالى ومن كان مريضاأ وعلى سفرفعدة من أمام أخر وقال عليمه الصلاة والسلام يسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها ومأقدمنا من الاحاديث المفيدة تعليق القصرعلي مسمى السفر فوجب اعمال اطلاقها الاعقبدولم بوحدأ مانص الكتاب فلانهلوتم الفياس الذي عينه لم يصلح مقيسداله عندنا فكيف ولم يتم فلا يصلح مقيداله ولالغيرممن الاحاديث وذلك لاختلاف الجامع فان المؤثر في أصله فمنع الرخصة عدمسيها وذاك أنسب الرخصة لاندأن يكون مباحاوه وفى صلاة الخوف الخوف وهوفى قطاع الطريق سيبعن نفس المعصية أعنى قطع الطريق وسبب السبب سبب فاوثبتت الرخصة أعنى جوازصلاة الخوف لهم كانت المعصية نفسهاهي الموجبة التخفيف وكذاز وال العقل هوالسبب وهومسبب عن المعصية نفسها أعنى شرب المسكرالي آخر مافررناه بخلاف ما نحن فيسه فان السبب السهفر وليس هومستنداالي تطع الطريق فان الذى صدره مسافر اليس قطع الطريق بل الشروع في السيرا لخصوص لاباعتبار الطريق أصلافعرا السيب فنفسه عن المعصية وكانت هي مجاورة له وذلك غسرمانع من اعتبار ماجاو روشرعا كالصلاة في المغصوبة والمسم على خف مغصوب والسيع وفت النداء وكشيرمن النظائر وهسذاينا على أن المراد مالسيب الفَّاعلى لا الغان ﴿ فروع ﴾. النبع كالعبد والغلام والندى والمرأة اذاوغاهامه وهاوالأحسر والتلمذوالاسيروالمكره تعتبرنية الافامة والسفرمن متبوعهمدونهم فيصيرون مقيين ومسافرين ننيتهم ولونوى المنبوع الافامة ولايعلون اختلفواف وقت ازومهم حكم الافامة فقيل من وقت نية المنبوعين وقيل من وقت علهم كافي توجه خطاب الشرع

المشترك بين مسافر ومقيم قيل يتم وقيل يقصر وقيل ان كان ينهمامها يأة في الخدمة قصرف نو ية المسأفر وأتمفى نويةالمقهم ويتفرع على اعتبارالنسة من المنبوع أن العبدلوأم سيمده في السفر فنوى السيد الاقامة صفت حتى لوسلم العبد على رأس الركعتين فسدت صسلاتهما وكذالو باعه من مقم حال سفره والعبد فى الصلاة فسلم على رأس الركعتين فسدت ولو كان العبد أمم السيد غسر ممن المسافرين فنوى السيد الافامة صحت نتسه في حق عبده الفي حق القوم في قول محد في قدم العبد على رأس الركعتين واحدامن المسافرين ليسلم بمريقوم هو والسيدفيتم كلمنهما أربعاوه وتطبرما اذاصلي مسافر بمقمين ومسافرين فاحدث فقدم مقمالا لنقلب فرض القوم أربعا وهو المسئلة التي ذكرناها فى باب الحدث في الصلاة عمادًا بعلم العدقمل منصب المولى اصبعمه أولا ويشير مامسيعه عم منصب الأربع ويشبير بها وفي حكم الأسكرمن بعث اليه الوالى ليؤثى يهمن بلدة والغريم اذالزمه غرعه أو حسسه ان كان فادراء لي أداء ماعليه ومن قصده أن يقضى دينه قبل جسة عشر يوما فالنية في البيفر والاقامة نيته والافنية الحابس ولوأسلم كافرمسافرأ وبلغ صيىمسافرا ختلف فيهما فالشيخ أبو بكربن الفضل على أنهان كان سنهماوس المفصد أقل من ثلاثة أمام كامامقمين وقبل بصلمان ركعت منوقدل الصسى اذابلغ بصلى أربعا والكافراذاأسلم يصلى ركعتىن بناعلى أن نية الكافر معتبرة ولا يجمع عندنا فيسفر بمعنى أن يصلى المصرمع الظهر في وقت احداهما والمغرب مع العشاء كذلك خلافا الشافعي بل بأن يؤخر الاولى الى آخر وقتم افي منزل فيصليها في آخره و يفتتم الا تهد في أول وقتم اوهدا جمع فعلا لاوقتا لنامافي العصصن عن النمسيعودرضي الله عنه مارأ بترسول الله صلى الله عليه وسيرصل مسلاة لغبر وقتها الأبجمع فانه جع بن المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصيم من الغدقبل وقتها يعنى غلس بهافتكان قبل وقتم االمعتاد فعلها فيسهمنه صلى الله عليه وسلم وكانه ترك جمع عرفة لشهرته ومانى لم من حديث لياة التعريس أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تفريط اعا التفريط في المقطة أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى فيعارض مافيهما حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذاعل به السمر يؤخر الظهرالي أول وقت العصر فيجمع بينهم اوبؤخر المغربحتي معم بنهاوين العشا حسن يغيب الشفق وفي لفظ لهدماءن ابن عركان اذاع ل السير السفرجم بن الغرب والعشاه يعدان يغيب الشمق و تترج حديث النمسعود لزيادة فقه الراوى وبأنه أحوط فمقدم عنسدالتعارض أو محمل الشفق المسذكو رعلي الجرة فانه مشترك منه وبين الساض الذي ملي أطرافه على ماقدمناه فمكون حمنثذ عسن ماقلناه من أن سنزل في آخر الوقت فمصلى الوقسة فسه ميستقبل الثانية في أول وقتها وقدوقع في أحاديث الجع شئ من الاضطراب في يعضهاعن ابن عباس رضى الله عنهما جع صلى الله عليه وسلمين الطهر والعصر والمغرب والعشاء من غيرخوف ولاسفروفي بعضها جع بين الظهدروالعصر والمغرب والعشاء بالدينة من غدرخوف ولامطر قيل لان عباس

وعزلالو كيسل والاحوط الاول فيكون كالعزل الحبكى فيقضون ماصاوا قصرا قبل علهم وفي العبد

﴿ بابصلاة الجعة ﴾

ماأراداني ذات قال أرادان لاتحر ج أمتده وليقل مناومتم مجواذا بجع أذاك أحدوكيف وما تفدم من

حديث لياة التعريس بعارضه معارضة ظاهرة

مناسسته مع ما قبله تنصيف الصلاة لعارض الاأن التنصيف هنافي خاص من الصلاة وهوالظهر وفيما قبله في كلر باعية وتقديم العام هوالوجه ولسنانعني أن الجعة تنصيف الظهر بعينه بلهى فرض ابتداء نسبته النصف منها واعلم أولاأن الجعة فريضة محكة بالكناب والسنة والاجماع بكفر جاحدها

فرياب صلاة الجعدي

تناسب هذا الباب لماقبله أن كلامنها ينصف واسطة الاول واسطة السفر والثانى واسطة الخطبة الا أن الاول شامل في كالماني خاص في الظهر والماني خاص العام لان القصيص بعد العام لان القصيص بعد العروا والمعسمة من العروا والمعسمة من الاحتماع كالفرقة من الاحتماع كالفرقة من الاحتماع كالغرقة من الاحتماع كالغرقة من الاحتماع كالغرقة من الاحتماع كالغرقة من الاحتمام والمعماكن

و باب صلاة الجعة و قوله ان كلامنه مما ينصف و اسطة الخ ان كلامنه ما ان قول فيد ان كلامنه ما ينصف و اسطة يجرالى قول صلاة الجعة صلاة الجعة صلاة الجعة علي علي الوجهة

عندا هل اللسان والقراء تضمها وهي فريضة بالكتاب والسنة واجاع الامة والمعقول أما الكتاب فقولة تعالى بأيها الذي آمنوا اذا نودى المسلاة من يوم الجعة فاسموالل ذكرا تله وذروا البيع أمر بالسي اللهذكرا تله وهي الخطبسة التي هي شرط جوازا لجعة والام الوجوب واذا كان السمى واجب البها فالى ماهو المقصود وهو الجعسة أولى وأكدن المناب ولا بكون الالامر واجب مقتضى الحكة وأما السمنة فقوله صلى الله عليه وسلم (٥٠٤) اعلوا أن الله تعالى كتب عليكم الجعة في يوى هذا في شهرى هذا

﴿ باب صلاة الحمة ﴾ (لاتصم الجعة الاف مصر جامع أوفى مصلى المصر ولا تجوزف القرى)

قال تعالى اذا فوى الصلاة من يوم الجعة فاسعوا الى ذكرالله رتب الامر بالسعى الذكر على الندا -المصلاة فالظاهرأن المرادمالذ كرالمستلاة ويعو ذكون المرادبه الخطبة وعلى كل تقدير بفيداً فتراض الجعة فالاول ظاهروالشابي كذاك لان افتراض السسعى الى الشرط وهوالمقصود لغسبه فرع اخستراض ذلك الغبرأ ولاترى أنمن لم يجب عليه الصلاة لا يحب علمه السعى الى الخطية بالاجاع والمذكور في التفسيران المرآدا للطبة والصلاة وهوالاحق لصدقه غليهمامعاو قال صلى الله عليه وسلم الجعة حق واجب على كل مسلف بماعة الاأربعة عاول أوامرأة أوصى أومريض رواه أبودا ودعن طارق بنشهاب وقال طارق رأى النبى صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه انتهى وليس هذا فدخافي صعبته ولافى الحديث فان عاشه أن يكون مرسل صحابى وهوجة بل بسان الواقع قال النووى الحديث على شرط الشيفين وأخرج البيهق منطريق التفارى عن تميم الدارى دضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم قال الجعة والجبسة الاعلى صي أوتماوك أومسافر ورواه الطعراني عن الحكم من عرويه وزادفه المرأة والمريض وروى مسلمعن أف هربرة وان عروضي الله عنهما أنهما سمعارسول الله صلى الله عليه وسلية ول على أعواد منبره لينتهن أقوام عنودعهما لمعات أوليفتمن الله على قاوجهم ثمليكون من العافلين وعن أبى المعد الضمرى وكانته صبةعنالنبى صلى الله عليه وسلم قال من ترك ثلاث جعتماونا بماطبع الله على فليمروا وأحدوا وداود والترمذى والنسائي وحسنه والنخزعة وإبن حبان في تصييهما وقال صلى المه عليه وسلمن ترك الجعة ثلاث مرات من غيرضر ورةطبع الله على قلبه رواه أحد باسناد حسن والحاكم وصحمه وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث معاتمن غيرعذركت من المنافقين رواه الطيراني في الكبيرمن حديث حاير الجعنى لكن فه سواهد فلا بضره تضعيف جابر وعن ان عباس دضى الله عنهما قال من ترك الجعة ثلاث جعمتواليات فقدنبذا لاسلام وراءطهره وهذاباب يعتمل جزأ واجاع المسلين على ذلك وانمأأ كثرنافيه نوعآمامن الاكثار لمانسمع عن بعض الحهدلة أنهم مسدون الىمسذهب الحنفية عدم افتراضها ومنشأ غلطهم ماسيأتي من قول القدوري ومن صلى الظهر توم الجمة في منزله ولاعدرله كرمله ذلك وجازت صلامه وإنماأ وادحرم عليه وصحت الطهر فالحرمة لترك الفرض وصعة الطهر لماسنذكر وقدصر ح أصحابنا بأنهافرضآ كدمن الطهر وبالكفار جاحسدهاولوجو بهاشرائط في المصلى الحرية والذكورة والاعامة والصمة وسلامة الرجلين والعينين وقالااذا وجدالاعي فاندالزمته أجيب بأنه غبر فادر بنفسه فلاتعتسر قدرةغبره كالزمن اذاوحدمن بحمله وشرائط فيغبره المصروا لجماعة والخطبة والسلطان والوقت والاذن العام حتى لوأن والباأغلق بأب بلدوج ع يحشمه وخدمه ومنع الناس من الدخول لم تحز أخذا من اشارة اقولة تعالى نودى الصدادة فأنه أى تشمير (قوله أوفي مصلى المصر) أعنى فناءه فأن المسجد الداخل

في مقامي هدا فن تركها تهاونا بهاواستخفافا بحقها ولهامامجائر أوعادل ألافلا خع الله شمله ألافلاصلاقه ألافلاز كاتله ألافلاصوم 4 الاأن شوب فن تاب تاب اللهعلسه وأماالاجاع الانالاسة قداحتمعت علىفرضيتها وانمااختلفوا فيأمسل الفرض فيهذا الوقت على مانجيء وأما المعقول فلاناأم فابسترك الظهر لافامسة الجعمة والظهرفريضة لامحالة ولاعدوز ترك الفريضة الالفرضهوآ كدمنهولها شروط زائدة عملي شروط سائر الصاوات فنهاماهوفي المصلى كالحرمة والذكورة والاهامة والعصة وسلامة الرجلين والمصرعت دأي حنىفة ومنهاماهوفي غيره كالمصر الجامع والسلطان والجاعة والخطسة والوقت والاظهار حبتى انالوالي لوأغلسق بابالمصروجع فيه بحشيه وخسدمه ولم بأذن للنباس مالدخمول لم يعزه وفاض ينفذا لاحكام

فال (ولانصع الجعة الافي مصرح امع)

سه

(قوله ولها شروط ذائدة على شروط سائر الصاوات الى توله ومنها ما هو في غيره كالصراب امع والسلطان والجهاعة والنطبة والوقت والاظهاد الخ) أقول فيه بحث أما أولافلان الوقت سبب لا شرط الاأن يصاوالى المجاز وأماثمانيا فلان الوقت لا بدّمنه في سائر الصاوات أيضا والحواب أنه سبب الوجوب وشرط الصحة المؤدّى وشرطيته المجمعة ليس كشرطيته لسائر الصاوات فان مخروج الوقت لا تبق صحسة لا مداء ولاقضا مضلاف سائرها ثم المرادمن قوله الاظهار الاذن العام وهو أن يفتح أنواب الجامع ويؤذن للناس كافة لفوله عليه السلاملاجعة ولانشريق ولافطرولا أضحى الافى مصرجامع والمصرالجامع كلموضعه أمير وقاض ينفذ الاحكام

هانتظمه اسم المصروفناؤه هوالمكان المعمدلصالح المصرمتصليه أومنفصل بغاوة كدافذره مجد فى النوادر وقبل عبل وقبل عملين وقبل شلائة أميال وقيسل انما تحوز في الفناء اذلم يكن بينه وبين المصر مزدعة الاأنه كماأعطى اشتراط المصلى قال المستنف والحكم غسرمقصو دعلي للمسلي بلكيجوزني حمع أفنية المصرأى وانام يكن في مصلى فيها (قوله لقوا مسلى الله عليه وسلم لا جعمة الخ) رفعه المسنف وانمار واداين أي شيبة موفوفاعلى على رضى الله عنه لا يعدة ولاتشريق ولاصلاة فطر ولا أغمي الافى مصرحامع أوفى مسدينة عظمة صعمان حزم ورواه عبسدالر واؤمن حسديث عبدالرجن السلي عنعلى رضى أتقعنه فاللاتشريق ولاجعسة الافي مصر جامع وكفي بقول على رضى الله عنهما قدوة وأماماروي انعماس رضي الله عنهما ان أول جعمة جعم بعمد جعمة في مسحد رسول الله صلى الله حوسسا بجوا المقرية بالنحرين فلاينافي المصرية تسهية الصيدوالاول استمالقرية اذالقرية تقيال علسه في عرفهم وهولغة القرآن والانتفالي ووالوالولاترل هدا القرآن على رجدل من القر سن عظيمأى مسكة والطائف ولأشسك أنمكة مصروفي الصماحان حواثا حصسن بالصرين فهي مصراد لاعفاوا المسن عن ما كم عليهم وعالم واذا قال في المسوط الهامدينة بالنصر من وكيف والمصسن بكون مأى سور ولا يخلوما كان كذلك عسافلناعادة وماروى عن عبدالرجن بن كعب عن أبسه كعب أبن مالكَ أنه قال أول من جمع ساف عرة بي ساصة أسمعد بن ذرارة وكان كعب اذاسم السداء ترحم على أسسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال أربعون فكان قيل مقدم الني صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهق وغدرهمن أهل العط فلايلزم يجة لانه كان قسل أن تفرض الجعسة ويفبرعله صلى اقه علمه وسدرا يضاعلى ماروى فالقصسة أغم فالوالليهودوم يجمعون فيسه كلسبعة أيام والنصارى وم فلنصعسل يومانحتمع فيهنذ كرالله تعمالى ونصلي فقالوا يؤم السيت لليه ودويوم الاحدالنصاري فاجعساوه بوم العروبة فاجتمعوا الى مستجد فصلى بهم وذكرهم وسموه يوما بلعسة ثمأ نزل الله فيه بعسد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فتذكر عنده فالرك الني صلى الله عليه وسلم التراويح أاجتمعوا الده فى البُّلة السَّاللَّهُ مَخافة أن يؤمر به ولوسلم فتلك الحرَّة من أفنية المصر والفنا وكمَّ المصرف لم حديث على عن المعارض محساً ن عمل على كونه سماعالان دليسل الافتراض من كاب الله تعالى بفيده على المسوم في الامكنة فاقدامه على نفيها في بعض الأما كن لا يكون الأعن سماع لانه خـــــ لا ف القماس المستمرق مئسله وفى الصلوات البافيات أيضا والقاطع للشغب أن قوله تعبالى فآسعوا الحاذكم الله ليس على اطلافه اتفاقابين الامهة اذلا يجوز اقامتها في السراري اجاعا ولافي كل قرية عبد مبل سرط أن لايظعن أهلهاعنها صيفاولا شستا فكان خصوص المكان مرادا فيها إجماعا فقدرالقرية الخاصسة وقدرناالمصر وهوأولى لحديث على رضى الله عنسه وهولوعو رض يفعل غسره كان على رضى الله عنسه مقدما عليسه فكعف ولم يتقفق معارضية ماذكر فااباه ولهسذا لم ينقل عن العجابة أنهم حسين فغموا السلادا شستغلوا بنصب المنابر والجمع الافي الامصار دون القرى ولوككان لنقسل ولوآحادا ولومصرالامامموضعا وأمرهم بالاقامة فيسه جاذ ولومنع أهسل مصرأن يجمعوا ليجمعوا وقال الفقسه أوجعفراذانهي هجتهدا لسعب من الاسباب أراديه أن يخرج ذال الموضع عن أن يكون مصراجاز أمامتعننا واضرارا فلهمأن يجمعواعلى من يصلى ولومصر مصرا تمنفرالساس عنه خلوف ونحوه شمادوالا يجمعون الاباذن ولودخل الفروى المصر موما لمعة ونوى أن عكته لزمته وان نوى الخروج منسه قبسل وفتها لا تازمه قال الفقيسه ان نوى أن يخرج من يومسه ولو بعد الا تازمه

هذا بيانشروط ليست في نفس المصلى وهوظا هر وعرف المصر الجامع بقوله (كل موضع له أميروها ضي ينفذ الاحكام

في القرى والعصامة حن

فتعوا الامصار والقبري

مااشتغاوابنصب المنابر وشاء

المع الاف الامصاروالدن

وذال اتفاق منهم على أن المصرمن شرائط الجعمة

والآيه ليست بحجمة لملان

المكان مضمرفيها بالاجاع

حتى لاتحوزا قامة الحعية

فيالموادي بالإجاع فنعن

نضمر المصروه ويضمرالقرية

وحموانا مصر بالحرين

ويقيم المدودوه ذاعندا في يوسف رحه الله وعنه أنهم اذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم والاول اختيار الكركي وهوا الماهر والشاني اختيار الشلمي والحكم غير مقصور على المصلى بل تحوز في احد عافنية المصرلانها عنزلته في حوائج أهله (ونعوز عنى أن كان الامير أميرا لجاز أو كان مسافرا عندهما وقال محدلاجعة عنى) لانها من القرى حتى لا يعيد جا

(قوله ويقيم الحدود) احترازاءن الحكم والمرآة اذا كانت قاضية فانه يحوز فضاؤها الافى الحدود والقصاص واكتنى بذكر الحدود عن القصاص لائه مالثا قامتها فى ملكه (قوله وهوالظاهر) أى من المسلف وقال أبوحنيفة المصركل بلدة فيها سكات وأسوات وبها رساتيق ووال ينصف المظاوم من الظالم وعالم يرجيع البه فى الحوادث وهدذا أخص مما اختاره المصنف قيل وهو الاصم واذا كان القاضى يفتى ويقيم الحدود أغنى عن الذهد وقد وقع شك فى عض قرى مصر مماليس فيها وال وقاص نازلان بها باللها قاص يسمى قاضى الناجسة وهو قاص بولى الكورة بأصلها فيأتى القسرية أحيانا في مفاصل ما اجتمع فيها من التعلقات وينصر في ووال كذلك هدل هو مصر فظرا الى أن لها واليا وقاضياً ولا نظرا

وتسمية الراوى قرية لايننى المالمة وقوله (وتجوز) يعنى اقامة الجعة (عنى انكان الامام أميرا لجازاً وكان الحليفة مسافرا) الى المائية وهم أن الحليفة مسافرا) الى والمائية وهم أن الحليفة المائية والمائية والمائية

(قوله وانحاقال ويقيم الحدود بعد قوله وينفذالا حكام لان تنفيذالا حكام الخ) أقول الالف واللام ف الاحكام اذا كان الاستغراق وهوالظاهر اذلاعهد يظهر عدم معة ماذكره فليتأمل (قوله من عليه الجعة) أقول المي هذا كلام ابن شجاع (قوله ولماروى أن أول جعة جعت في الاسلام) أقول بعني في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاية ألى هر يرة رضى الله عند مه لترد في كون العامة افيها بأمره صلى الله عليه وسلم أولا من مدث مثل تفرق بعض أهله فلا يرد أنه يلزمه أن لا تقام الجعة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق رضى الله عنه على ما توهمه بعض أكابر العلماء أعنى الاستاذ العلامة ابن كال باشافى مجلس بعض أعاظم الو زداء قال المصنف (بل يحو زفي جيع أفيلة المصرة من الموافى الموافى موضع اعلاما الحواذ في الأن المام الموافى موضع الموافى موضع اعلاما الحواذ وقوله لا نامامة غيره المحافى ولا شه غير ظاهرة (قوله لا نامامة غيره المحافى ولا شه غير ظاهرة (قوله لا نامامة أولى انتقض بالمرأة اذاكانت سلطانة

ولهماأنها تقصرفي أيام الموسم وعدم التعييد المخفيف ولاجعة بعرفات في قولهم جيعالانها قضاء وعنى أبنية والتقييد بالخليفة وأميرا لجازلان الولاية الهما أما أميرا لموسم فيلي أمورا لحج لاغسير (ولا يجوز افامتها الالسلطان

الى عدمهما بهاوالذى يظهرا عتباركون ممامقيرين بهاوا لالم تكن قريه أصلااذ كل قريه مشمولة بحكم وقمديفرق الفرق بينقر مةلايأ تهاحا كم يفصل بماالخصومات حتى يحتاجون الىدخول المصر في كل حادثة افصلهاو سنما مأتبها فيفصل فها وإذاا شتيه على الانسان ذلك منعي أن يصلى أربعا بعد الجعة ينوى بهاآخر فرص أدركت وقته ولمأؤد ميعدفان لم تصمالجعة وقعت ظهره وان صحت كانت نفلا وهمل تنوبغن سنة الجعة قدمناالكلام في بابشروط الصلاة فارجع اليمه وكذا اذا تعددت الجعة وشك في أن جعته سابقة أولا نبيغي أن يصلي ماقلنا وأصله أن عنداً بي حنيفة لا يحوز تعددها في مصر واحدوكذار وىأصحاب الاملاءعن أبي بوسف أنه لاعيوز في مسجدين في مصرا لاأن يكون منههما نهر كبيرحتى يكون كصرين وكان يأمر يقطع الحسر ببغدداد لذلك فان لم يكن فالجعة لمن سبق فان صلوا معاأولم تدرالسابقة فسدناوعنه أنهيجو زفى موضعيناذا كان المصرعظم الافي ثلاثة وعن مجديجو ز تعمددهامطلقا ورواءعن أبىحنيفة ولهمذا قالىالسرخسى الصيير من مذهب أبى حنيفة جواذ اقامتها فيمصر واحدفي مسجدين فأكثرو به أخسذ لاطلاق لاجعة الأفي مصرشرط المصر فاذاتحقق تحقق فيحق كلمنها وجدروا يذالمنع أنهاسميت جعة لاستدعائهاا لجماعات فهى جامعــة لها والاصح الاولخصوصااذا كانمصركت وكصرفان في الزاما تحادالموضع حرجا سنالاستدعائه تطويل المسافة على الاكثر مع أن الوحــه المذكو ربما تتسلط علمــه المنع وما قلنا من السكلام في وقوعها عن السسنة انماهواذازال آلاشتباه بعدالار بعلققق وقوعها نفلاأ ماآذا دام الاستنباه فأنما فلاعيزم بكونها نفلا لمقع النظرفي أنهاسنة أولافينيغي أنبصلي بعدهاالسنة لانالظاهر وفوعها ظهر الائهما لم يتحقق وجود الشرط لم يحكم بوجودا لجعة فلم يحكم بستقوط الفرض والله سجانه أعمل ومن كانمن مكانمن توابع المصرفحكه حكمأهل المصرف وجوب الجعة عليه بأن بأتى المصرفلي صلهانيه واختلفوافيسه فعن آبي وسف ان كان الموضع يسمع فسه الندامين المصر فهومين وابعه والافلا وعنسه كل قرية متصلة بربض المصروغىرالمتصلة لاوعنه أنهاتمجب في ثلاثة فراسخ وقال بعضهم قدرممل وقدل قدرملين وقيلستةأميال وعنمالكستة وقيلان أمكنهأن بحضرآ لجعة وستبأهله منغرتكلف تحدعليه الجعة والافلا قال فى البدائم وهـ ذاحسن (قولد ولهماأنها) أى منى تمصر في الموسم لاجتماع من ينفذالاحكام ومقهرا لحدود والاسواق والسكك قمل فيهاثلاث سكك وغاية مافيهاأنه بزول تمصرها بزوال الموسم وذلك غيرفادح فيمصرية افيله اذمامن مصرالاو يزول تمصره في الجلة ومع ذلك تقام فيه الجعة وهذا بفيدأن الأولى فى الذى قدمناه من قرى مصرأن لا يصير فيها الاحال حضو رالمتولى فاذا حضر صحت واذاظعن امتنعت والله أعلم وعدم التعسديني لالانتفاء المصرية بل التففيف فان الناس مشتغاون بالمناسك والعيدلازمفيها فيعصل من الزامهمع اشتغالهم بماهم فيها لحرج أما الجعة فليست بلازمة بل انما تتفقى فيأحيان من الزمان فلاحرج مع أنهافريضة والعمد سينة أوواجب وانما اقتصرا لمصنف على هذا الوحه من التعليل دون التعليل مأنَّ من من أفنية مكة لانه فاسد لان منهما فرسخين وتفيدس الفناء مذاك غبرصم قال مجدفي الاصل اذانوى المسافرأن بقبرتكة ومنى خسة عشر ومالا بصرمقيا فعلما عتبارهما شرعاموضعين (قوله لان الولاية لهما) يعني أن بوت ولاية الاقامة الجمعة هو المحير بعدكون المحل صالح اللمصروه وفاتم فى كل منهما والخليفة وان كان قصد السفر الحبي فالسفر انما يرخص فى الترك لاانه عنع صحته او سمحي أنه بحوز للسافر أن يؤم في الجعة في كذا يحوز أن مأذن في الا قامة اذا كان

(ولهماانها تقصرفي أمام الموسم) الاجتماع شرائط المصرمن لسلطان والقاضى والابنية والاسواق (وعدم التعبيد) أىعدم المامة صلاة العمد للتففف لاشتغال الحاج ماعمال المناسساكمين الري والذبح والحلق في ذلك اليوم لالعدم المصرية (ولاجعة بعرفات في قولهم جمعا) والفسرق أنعرفات فضاء ومنى فىما شەوقولە (أما أمسر الموسم فيسلى أمور الحاج لاغر) يسيرالى أنه اناستعل علىمكة بقيم الجعمة عنى لان الولاية حنئذ وقبلان كانمن أهلمكة يقمهاواناستعل على الموسم خاصمة وانلم يكن من أهلها لايقسم عنددهما أيضا وقدوله (ولا يحدوز اقامتها الا لأسلطان) أىللوالحالدي لاوالى فونسه وكان ذاك

أولن أمر والسلطان) لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وقد تقع في غسيره فلا بدمنسه تميمها الامره (ومن شراقطها الوقت فتصم في وقت الظهر ولا تصم بعسده) لقوله عليه السلام اذا مالت الشمس فصل بالناس الجعة

عن الاذن وان كان الماقصد الطوف في ولاياته فأظهر لانه حمنتذ عدر مسافر حتى لا يقصر الصلاة في طوفه كالسائم بخلاف مااذاكان المحل غسرصالح التمصر فلذا فالوااذاسا فرالخليفة فلسرية أن عمع في القرى كالبرارك (قوله أولن أمره) فغرج القاضى الذي لم يؤمر با عامة اودخل العبداد اقلدولا به ناحية فتجوزا فامته وانام تحزأ فضيته والمسته والمرأة اذاكات سلطانة يجوزا مرها بالاقامة لاا قامتهاولن أمر وأن يستخلف وان لم يؤذن له في الاستخلاف يخسلاف القاضي لاعلك الاستخلاف ان لم يأذن له فيسه والفرق أنابا عة مؤقتة تفوت بتأخ مرها فالامر باقامتهام عالعا بأن المأمو رعرض الاعراض الموجبة التفويت أمر بالاستغلاف دلالة بخلاف القاضى لأن القضآء غرم وفت وجواز الاقامة فمااذامات والى مصر خليفته وصاحب الشرط والقاضى الىأن يصل والآخر باعتباد أنهم كافواعن ينوب عنه فيهاحال حياته فموته لاينعزلون كاذا كان حياف كان الاحرمسترالهم واذا فالوااذامات السلطان وله أمراءعلى أشياه من أمو والسلين فهم على ولاياتهم يقيمون الجمعة يخلاف مالواج تمعت العامة على تقديم رجل عند موت ذاك الوالى حيث لا تعوزا فامته لا سقا ماقلناولوا من نصراني أوصى على مصرفا سا وبلغ ليس لهما الاقامة الابأمر بعد الاسلام والباوغ ولوقيل لهمااذاأسلت أو ملغت فصل فأسار و بلغ حازله ماالاقامة لانالاضافة في الولاية حائرة وعن يعض المشايخ اذا كان التفويض الهما قبل الجمعة فأسلم وأدرك جاذ لهماالا قامسة كالاى والاخرس اذا أمرامه فبرأ وحفظ وعلى الاول لاعدو زلان النفو بض وقع ماطلا والمتغلب الذى لامنشوراوان كانت سيرته بين الرعية سيرة الامراء ويتحكم بحكم الولاة تعب وزآ بخصة بحضرته لان مذلك تصفق السلطنة فسترالشرط والاذن مالجطية اذن مالجعسة وعلى القلب وفي نوادر الصلاة ان السَّلطان ادا كان يخطب فياء سلطان آخر ان أمره أن يتم الحطبة يجوز ويكون دال القدر خطبة ويجوزله أن يصلى بهم الجعبة لانه خطب المره فصار فاتساعت موان لم المره وسكت فأتمالاول فأرادالثاني أن يصلى بتلك الخطبة لا يجوزلان سكونه محتمل وكذا اذاحضر الثاني وقد فرغ الاول من خطبته فصلى الثانى بتلك الخطيمة لا يجوز لانها خطبة امام معزول ولم وجد من الثاني وهذا كله اذاء لاول حضورالثاني فانلم بعلم وخطب وصلى والثاني ساكت مازت لانه لا يصرمعز ولاالابالعلم الا اذا كتب اليسه كاب العزل أوأرسل رسولا فصارمعز ولائم اذاصلي صاحب الشرط جازلان عسالهم على حالهم (قوله لانهاتهام بجمع عظيم الخ) حقيقة هذا الوجه ان السيراط السلطان كى لايؤدى الىعدمها كمايف ده فلامنه تميمالامر أىلام هذا الفرض أواجع فان وران الفشنة بوجب تعطمله وهومنوقع اذالمكن التقدم عن أمرسلطان تعتقد طاعته أوتخشى عقو شهفان التقدم على جيع أهل المصر بعد شرفاو رفعة فيتسارع المسه كلمن مالت همنه الحالرياسية فيقع التجاذب والتنازع وذلك بؤدى المالتفائل وماروى أن عليارضي الله عنسه أقام بالناس وعمان وضي الله عنه محصوروا قعة حال فيحوز كونه عن اذنه كايجوز كونه عن غسراذنه فلا حجة فعه لفريق فسق قوله سلى الله عليه وسلمن تركهاوله امام جائر أوعادل ألافلاجه عالله شمله ولامارك له في أصره ألاولاصلاة الها لحديث دواه ابن مأحه وغيره حيث شرط فى لزومها الامام كايفده قيدا لجلة الواقعة حالامع ماعيناه من المعنى سالع من المعارض وقال الحسن أربع الى السلطان وذكر منها الجعة والعسدين ولاشك أن الطلاق قولة تعالى فاسعوامقد بخصوص مكان ومخصوص منه كثير كالعبدوالمسافرين فازتخصيصه إنطى آخر فيخص بمن أمره السلطان أيضا (قول الفوله صلى الله عليسه وسلم اذا مالت الشمس الخ)

ودوي

حن كان محصورا بالمذسة مدلي على رضي ألله عنه بالنباس الجعية ولمروأته مسلى بأمرعمان رضى الله عنه وكان الامربيده (ولنا أن الحمعة تقام يجمع عظم) احكونها عامع الحماعات (وقد تقع المُنازَعَة في التقدم) بأن يقدول شخص أناأ تقدموغيره يقول أناأتقدم (و)في (التقديم) مأن بقدم طائفة شخصا وأخرى آخر . (وقديقع في غيره)أىفغرامرالتقدم والتقديم من أداء من يسبق الى الجامع والاداء في أول الوقت وآخره (فلامد منسه) أيمن السلطان أومن أمره (تميمالامره) وأثرعلى لنسجحة لحواذ أن ذلك كان المرعثمان سلناه ولكن اغمافعللان الناساجمعواعلموعند ذلك محسوز لان السأس احتاحوا الحاقامة الفرض فاعتبراحتماعهم فالرومن شراتُطها) أى من شراتط الجعة (الوقت)وهو وقت الظهر أقتصم فيه ولاتصم بعدد مُ للروى أن الني صلى الله عليه وسلم لما بعث مصعب نعسرالي المدسة قبل هجرته فالله ادامالت الشمس فصل بالناس الجعة (قوله فلالدمنية أي من السلطان أومنأمره تتميما لامره) أقول فيهنوع تأمل حبث لا يظهر دلالته على كون السلطان شرط صحة

(ولوخ ج الوقت وهوفيها) أى الامام فى صلاة الجعة (استقبل الظهر ولا بينيه عليه الاختلافهما) أى لاختلاف الظهر والجعة بدلل تخيير العبدا ذا أذن لهمولاه فى الجعة بين أن يصلى الظهر أو الجعة مع تعين الرفق فى الجعة بالقلة ولولم يكونا مختلف للاخر كافى حنا به المدير بحيث يجب الافل على مولاه من الارش أو القيمة بلا خيار التحادهما فى المالية وبناه فرض على تحريمة فرض آخر لا يصعى في أصر الروايات وقول (ومنها) من شرائط الجعة (الخطبة) وهى اسم لما يخطب به وانحاكانت شرطا (لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها فى عروب و الخطبة) وفيه بحث أما أولافان يقاله الخطبة بجب أن تنكون ركاولات كون شرطا لانها أقيمت مقام ركعتى الظهر وذلك ركن فكذلك ما قام مقامه فلا سأدى بلاطهارة ولانها المشترط فيام الطهارة وسترا لعورة وأما ثما سأفلا مها فلا المنافلا مها الله والحديث بدل وسترا لعورة وأما ثما سأفلا مها الشي لازم له والحديث بدل

(ولوخر جالوقت وهوفيها استقبل الظهرولا ببنيه عليها) لاختلافهما (ومنها الخطبة) لان الني صلى الله عليه وسلم ماصلاه ابدون الخطبة في عرم (وهي قبل الصلاة بعد الزوال) به وردت السنة

وروى أنه صلى اقله عليه وسلملها بعث مصعب بن عمرالي المدينة وال اذامالت الشهر فيصل بالناس الجعة وفى النخارى عن أنس رضى الله عنسه كان صلى الله عليه وسلم يصلى الجعة حين تميل الشمس وأخر بحمسلم عن سلسة بن الأكوع رضى الله عنه كالمجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس الديث وأماماروا والدارقطني وغيرممن حديث عبدالله بنسدان بكسرالسين المهملة فالشهدت الجعسةمع ألى بكرالصديق رضى الله عسه فكان خطبته قبل الزوال وذكرعن عروعهان نحوه والفارأ بتأحدا غاب ذاك ولاأ نكره لوصح لم يقدح فى خصوص ما غن فيه ف كيف وقدا تفقوا على ضعف ابن سيدان واعلم أن الدعوى مركبة من صحتها في وقت الظهر لا بعده فيردأ نه اعداية ماذ كردليلا لقدامه الذا اعتبر مفهوم الشرط وهوجمنوع عندهمأ ويكون فيهاجاع وهومنتف فيجزأى الدعوى لانمالكا يقول ببقاءوقتها الحالغروب والحنابلة فاثلون بجوازاداتم اقبل الزوال وقيل اذاكان يومعيد ويجاب بأنشرعية المعةمقام الظهرعلى خسلاف القياس لائه سقوط أربع بركعتين فتراعى الخصوصيات التى وردالشرع بمامالم يثبت دليل على نفي اشتراطها ولم يصلها خارج الوقت في عره ولا مدون الخطبة فيسه فيثبت اشتراطهما وكون الخطبة فى الوقت حتى لوخطب قبله لا يقع الشرط وعلى اشتراط نفس الخطبة اجماع بخلاف ماتام الدلياعلى عدم اشتراطه ككونم اخطبتين بينهما جلسة قددرما يستقركل عضوفي موضعه يحمدني الاولى ويتشهدويصلى عليه صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس وفى الثانية كذلك الأنه يدعوم كإن الوعظ للؤمنسين والمؤمنات كافاله الشافعي لانه قام الدليسل عندأبي حنيفة رجسه الله على أنهمن السسنذأو الواجبات لأشرط على ماسندكر (قوله ومن شرائطها الخطبة) بقيد كونها بعد الزوال على ماذكرناه ومن الفقه والسنة تقصرها وتطويل الصلاة بعداشتم الهاعلى ماذكرناءآ نفامن الموعظة والتشهد والصلاة وكوم اخطبتن وفي البدائع قدرهما قدرسورة من طوال المفصل الى آخره وتقدما بضاوجه اشتراطها وتمادعلى وجه الاولوية لوتذكر الامام فائتة في صلاة الجعة ولو كانت الوترحتي فسدت الجعة لذلك فاشتغل بقضائها وكذالو كان أفسدا لجعمة فاحتاج الى اعادتهاأ وافتتم التطوع بعدا خطبةوان المبعدا للطبة أجزأه وكذا اذاخطب جنباو يكفي لوقوعها الشرط حضور وآحد كذافي الخلاصة وهو خلاف مايفيده ظاهرشر ح الكنزحيث قال بحضرة جماعة تنعقد بهم الجعة وان كانواصما أونياما

علىدوام وجوده والدوام ألاترى أنه صسلى الله علمه وسلم لم يصل صلاة بدون سننها كرفع السدين عند كل تحرعة والتكمرهند كل خفض و رفع وغرهما ولم يكن شي من ذلك شرطا الصلاموا لجواب عن الاول أنهالست ركن لان دكو الشئ ما مقوم به ذلك الشئ وصلاة الجعمة لاتقوم بالخطبة وإعبانقوم بأركائها فكانت شرطالان الله تعالى أمن بالسبعي الهافي قوله تعيالي فاسمعوا فتكون واجسة ولسنتءقصودة لذاتها لانالنداء فميقعلها مل لماهو المقصود وهو صلاة الجعة حبث قال الجعة ولو كانت مقصودة لكان النداء لهاأولهما ان كانتا مقصودتين واذا المتكن مقصودة لذاتها

وهى فرض كانت شرطالغسرها وقوله ولو كانت شرطالكان براى قراءة الخطبة حال الاداء قلنا الشرط وجودها لاوجودها حال الاداء وعن الثانى بأن الدوام قديستان ما الضرورة اذا دل الدليل الخارجى على ذلك وقد قام الدليل ههنا على ذلك وهو أنا نعلم بيقين ان شطر اللاداء وعن الثانى بأن الدوام قديستان الفرض لا يترك فعرا لفرض ف كانت فرضافا ما أن تكون فرضا لذا تها الولغسير ها لا سيل الى الاول لماذكر افتعين الثانى وكان لا زمامن لوازمه ف كان شرطًا (وهى) أى الخطبة (قبل الصلاة به و ردت السنة) وشرطية الم انتقتضى ذلك

(فوله الاثرى أنه صلى الله عليسه وسلم لم يصل صلاة بدون سننها الخ) أقول فنه أن النوك احيانا مأخوذ في نعر بف السنة (فوله والفرض لا يتوك لغيرالفرض ف كانت فرضا) أقول هذا يصلح أن يكون دايلامستقلا على المعالوب بدون التعرض لمواظبة رسول الله عليه السلام فلينا مل لكن بق فيه بعث فانه منقوض بالمسم على اللفين (و يخطب خطبتين بقصل بنهما بقعدة) مقدار ألاث آبات في ظاهر الروابة وقال الطحاوى مقدار ما عس موضع حاوسه من المنبر (به حرى التوارث) و لفظ التوارث النما يستمل في أمر خطبر ذى شرف وقيل هو حكاية المدل عن العدل وهذه القعدة ليست بشرط عند ما المهى للاستراحة وقال الشائعي انها شرط حتى لا يكتفي عنده بالخطبة الواحدة وان طالت التوارث ولنا حديث حابر بن سعرة أن الذي صلى الله عليه وسلى الله عليه والمعارف المنافع المنافع

متوارث) روی أن این

مسعود لماستل عن هددا

قال ألست تناوقوله تعالى

وتركوك فالماكان الني

صلى الله علمه وسلم يخطب

واعاحين انفضعنه

الناس بدخول العرالمدسة

والذى روىءن عمانانه

كان يخطب قاعدا اغا

فعسل ذاك لمرض أوكرفي

آخرعره وقواه (فيستحب

فها الطهارة) بعلىءن

الخناية والحسدث جمعا

كالاذان ووحه الشمه

أن الخطية ذكر لهاشسه

بالصلاة منحث انهاأقمت

مقام شطر الصلاة وتقام

معددخول الوقت كاأن

الاذانأيضاد كرله شسه

بالصلاة منحث الهدعاء

لها وتقام بعد دخول

الوقت قسل في عمارته تطر

لانه بدلء لي أنالاذان

شرط الصلاة ولس كذاك

وهوغلط لان قوله كالاذان

بتعلق بقوله فيستعب فيها

الطهارة لايقوله وهي شرط

الصلاة (ولوخط قاعدا

(و يخطب خطبتين يفصل بنه ما بقعدة) به جرى الثوارث (و يخطب قائماعلى طهارة) لان القيام فيهما متوارث ثم هى شرط الصلاة فيستعب فيها الطهارة كالاذان (ولوخطب قاعدا أوعلى غيرطهارة حان المصول القصود

انتهى أماالصلاة فلابدفيهامن الثلاثة على مايأتي واعلم أن الخطبة شرط الانعقاد في حق من يشي النحر عة الجمعة لاف حق كل من صلاها واشتراط حضورا أواحد أوالجم لبتحة ق معنى الخطبة لانهامن النسببات فعن هذا قالوالوأحدث الامام فقدم من لم يشهدها جازان يصلى بهم الحعة لانه بان تحر عمه على المالتحر عبة المنشأة والخطبة شرط انعفادا لجعبة في حق من ينشى التحر عة فقط ألا ترى الى صحتها من المقتدين الذين لم يشهدوا الطمة فعلى هذا كان القماس فعمالوأ فسدهذا الخليفة أن لا يحوزان يستقبل بهم الجعمة الكنهم استحسنوا جوازا استقباله بهم لانه لماقام مقام الاول النعق به حكا ولوأ فسدا لاول استقبل بم مفكذا الثانى فاو كان الاول أحدث قبل الشروع فقدمن لم يشهد الخطبة لا يجوز ولوقدم هذاالقدم غيره بمن شهدها قيل يجو زوفيل لا يجو زلانه ليسمن أهل اقامة الجعمة بنفسه فلا يجوزمنه الاستخلاف بخلاف مالوقدم الاول جنباشهدها فقدم هلذا الجنب طاهرا شهدها حيث يجوزلان الجنب الشاهدمن أهل الآقامة واسطة الأغتسال فصح منه الاستخلاف بخلاف مالوقدم الأول صبيا أومعتوها أوامرأة أوكافرافقدمغيره عنشهدهالم يجزلانهم لمبصح استفلافهم فلميصر أحدهم خليفة فلاعلك الاستخلاف فالمتقدم عن استخلاف أحدهم متقدم بذفسة ولا يحور ذلك في الجعمة وان جاز في غبرهامن الصاوات لاشتراط اذن السلطان للتقدم صريحا أودلاله فيها كاقدمنادون غيرها ولادلالة الااذا كان المستخلف تحقق بوصف الخليفية شرعاوليس أحدهم كذاك أماف حق غيرالكافر فلعدم الاهلية مع العزعن اكتسابها بخلاف الجنب وأمافي الكافر فلان هذامن أمو رالدين وهو يعتمد ولاية السلطنة ولا يحوزان يثبت الكافرولاية السلطنة على المسلمن بخد الف مالوقدم الاول مسافرا أوعبدا حيث يجوزخلا فالزفر على ماسماتي فلولم يقدم الاول أحدافت قدم صاحب الشرطة أوالقاضي جازلان هدذامن أمور العامة وقد قلدهما الامام ماهومن أمو والعامة فنزلا منزلته ولان الحاجة الى الامام ادفع التنازع فى التقدم وذا يحصل بتقدمهمالوجوددليل اختصاصهمامن بين الناس وهوكون كلمنهما نائباالسلطان ومنع الدفاوقدم أحدهما رجلاتم داخطبة حاز لانه ثبت لكل مهماولا به التقدم فله ولاية التقديم (قوله عمى شرط الصلاة الخ) هـ ذاصورة فياس علة المكم في أصله كونه شرط اللصلاة لكنهمفقود فى الاصل فضلاعن كوفهموجوداغ مرعاة اذالاذان اسسرطا فالاولى ماعينه فى الكافى المعاوهوذ كرالله في المسجد أى في حدود الكراهة الاذان في داخله و ترادأ يضافي قال ذكر في المسعد يشترط له الوقت فتستحب الطهارة فيه وتعاداس تعياما اذا كان حنيبا كالاذان (قوله لصول المقصود) وهوالذكر والموعظة وهدذالان المعقول من اشتراطها جعلها مكان الركعتين تحصيلا

آوعلى غيرطهارة جاز لحصول المستحدة المقافي في الذاخطب على غيرطهارة والشافعي وحده اذاخطب الفائدتها المقصود) وهوالذكر والوعظ وخالف أو يوسف والشافعي في الذاخطب على غيرطهارة والشافعي وحده اذاخطب الفائدتها تاعدا لهما في الاول أن الخطبة منظر الصلاة المسلمة المقامة في الشائعة في المسلمة المسلمة في الشائعة في المسلمة المسلمة في المسلمة

وقوله (الاأنه يكره)استثنا من قوله جاز وقوله (لمخالفته التوادث) متعلق بقوله خطب قاعدا وقوله (الفصل بينها وبين الصلاة) يتعلق بقوله أوعلى غيرطهارة ولميذ كرأنه بعيدهااذا كانعلى غيرطهارة وقيل مسعى أن تعادا ستميايا كاعادة أذانه (210)

> الاأنه بكره لخالفته التوارث والفصل بنهاوبين الصلاة فان اقتصر على ذكرالله حازعند أى حندفة رجهالله وفالالا بدمن ذكرطويل يسمى خطبة الان الخطبة هي الواجبة والتسبيحة أوالتعمد ذلا تسمي خطبة وقال الشافعي لاتجوزتي يخطب خطبتين اعتبارا للتعارف ولهقوله تعيالي فاسعوا ألىذكر الله من غرفصل وعن عمم ان دضي الله عنه أنه قال الجدلله فأرتج عليه فنزل وصلى (ومن شرا تطها الجاعة) الأنا الجعة مشتقة منها (وأقلهم عندأ في حنيفة ثلاثة سوى الامام وقالاا ثنان سواه)

لفائدتهامع التخفيف حيث لم يحصل مقصوده امع الاتمام وقدأ ثرعن على وعائشة رضى الله عنهما انما قصرت لمكان الخطبة وهلذا حاصل مع القعودوم أمعه لاأنهاأ فمت مقام الركعتن ليشترط لهامااشترط الصلاة كاظن السافعي رضى الله عنه ألاترى الى عدم اشتراط الاستقبال فيهاوعدم الكلام فعلم أن القيام فهالانه أبلغ في الاعلام اذكان أنشر للصوت فكان مخالفته مكروها ودخل كعب ن عرة المسعد وم الجعة وأن أم حكيم يخطب فاعدا فقال انظر واالى هذا الخبيث يخطب فاعدا والله تعالى يقول وأذارأوا تجارة أولهوا أنفضوا البهاوتر كوك فاتحا روامسلم وابحكم هو ولاغيره بفسياد تلك الصلاة فعرانه ليس بشرط عنسدهم (قوله لامدن د كرطويل) قيل أنه عندهما قدر التشهد (قوله وله قوله تعالى فاسعوا الىذ كرالله) من غيرفصل بين كونهذ كراطو بلابسمى خطبة أوذ كرالا بسمى خطبة فكان الشرط الذكر الاعم بالفاطع غيرأن المأثورعنه صلى الله عليه وسلم اختسارا حد الفردين أعنى الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه فكان ذاك واجبا أوسسنة لاائه الشرط الذى لا يحزى غيره اذلا يكون بيانالعدم الاجمال في افظ الذكر وقدعم وجوب تنزيل المشروعات على حسب أدلتها فهذا الوجه بغني عنقصة عثمان فانهالم تعرف في كنب الحسديث بلف كنب الفقه وهي أنه لماخطب في أول جعة ولي الخسلافة مسمدالمنبر فقال الحسدته فارتج عليسه فقال أنأ ما يكروعر كانا بعدان لهذا المقام مقالا وأنتم الى امام فعال أحوج منكم الى امام فوال وستأنيكم الخطب بعددوأ ستغفر الله ولكم ونزل وصلىبهم ولمسكرعليه أحدمتهم فكان احاعامته ماماعلى عدم اشتراطها واماعلي كون نحوالجداله ونحوها تسمى خطب ةلغةوان لم تسم به عرفا وله ذا قال صلى الله عليه وسلم للذي قال من يطع الله ورسوله فقد درشد دومن يعصم مانقد عوى بئس الطيب أنت فسماه خطيبا بمذاالقدرمن الكلام والخطاب القرآني انحا تعلقه باعتبار المفهوم اللغوى لان الخطاب مع أهل تلك اللغسة بلغتهم يقتضي ذاك ولان هفذا العرف اعمايعتسير في محاورات الناس بعضهم لبعض الدلالة على غرضهم فاما في أمريين العسدور به تعالى فيعتبر فيسه حقيقة اللفظ لغة ثم يشسترط عنده في التسبيعة والتحميدة أن تقال على قصد الطبة فاوحد لعطاس لايجزئ عن الواجب ومقتضى هذا الكلام أنه لوخطب وحدممن غير أن يحضره أحد أنه يحوزوهذا الكلام هوالمعتمد لابى حنيفة فوجب اعتبارما يتفرع عنه وفي الاصل والفهدوا بنان فليكن المعتبراحداهما المتفرعة على الاخرى لابدمن حضو رواحد كأقدمنا ولاعجزي عضرة النساءوحددهن وتجزئ بحضرة الرحال صم أوسام أولايسمعون ليعدهم ولوعبيدا أومسافرين وفرع كم يكره الغطيب ان يسكلم ف حال ألحطيف الدخلال بالنظم الاأن يكون أمر أعمر وف لقصة عسرمع عثمان وهي معروفة (قوله وأقلهم عندأ بي حنيفة ثلاثة سوى الامام) ولايشترط كونهم عن حضرالطمة وقالااثنان سوى الآمام وقال الشافعي أربعون ولاحقه فيحديث أسعد برز رارة أنهم كانوا أربعين كالاحجة لمننق اشتراط الاربعين بأن ومالنفور بقى معه صلى الله عليه وسلم اثناعشم عن عمان رضى الله عنه أنه لما صعد المنبر أول جعة ولى قال الجداله فارتج عليه بالسنا وللفعول وتخفيف الميم أى أغلق فنزل وصلى وكان

بمحضرمن علىاء العمابة ولم يسكر عليه أحدفدل على أن هذا المقدار كاف قال (ومن شرائطها الجماعة) الحماعة شرط الجعة بالاجماع

والاختلاف فى العدد فعند أبى حنيفة أقلهم ثلاثة سوى الامام وعندهما اثنان سواء

وقوله (فاناقتصرعليذ كر الله عزو حلحاز) يعني اذا ذكرالله على قصدا لخطمة فقال الجداله أوسحان الله أولاالهالاالله حازعندأبي حنىفة وأماأذا فالذاك لعطاس أوتعب فلا يجوز بالاتفاق (وقالًا لأبد من ذ كرطو بل يسمى خطبة) وهومقدار ثلاث آبات عندالكرخي وقمل مقدار التشهد من قوله التعماتاته الىقولە عبدمورسوله (لان الخطبة هي الواجبة) يعني بالاجاع (والتسيية أو النعيميدة أوالتهليلة لانسمى خطيسة وفالاالشافعي لامحسور حسني يخطب خطيتن تشمل الاولى على العمددة والمسلاةعلى الني صلى الله عليه وسلم والومسية بتفنئوىالله وقراءة آمة وكذاك الثانية الاأن فيها مدل الآية الدعاء للؤمنين والمؤمنات (اعتبارا التوارث)فانه برى هكذا من ادن رسول الله صلى الله عليهوشــل (ولالى حسفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكرالله)والمراديه الخطبة باتفاق المفسرين وقد أطلق عليها الذكرمن غيرفصل بين فلسل وكثير فالزيادة عليهانسم وماروى

قال المصنف (والاصمأن هذا قول أي يوسف وحدمه ان في المثنى معنى الاجتماع) لان فيه اجتماع واحد بآخر والجعة مبنية على معنى الاجتماع لما الله المحتمة المحتمة المسلمة وفي الجماع المحتمة ومعنى في الاحتماع المحتمة المحتمة ومعنى المحتمة ومعنى في المحتمة ومعنى في المحتمة ومعنى في المحتمة ومعنى المحتمة المحتمة المحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة المحتمة ومحتمة والمحتمة والمحتمة والمحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة ومحتمة والمحتمة والمحتمة ومحتمة وم

قال والاصران هذا قول أي وسف وحدمه أن في المنى معنى الاجتماع هي منبئة عنه ولهما أن الجع العصير اعماه والثلاث لانه جع تسمية ومعنى والجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر منهم (وان نفر الناس قب لأن يركع الامام و يسجد ولم يبق الاالتساء والصبيان استقبل الظهر عند أبي حنيفة وقالااذا نفروا عنه بعد ما افتح الصلاة صلى الجعة فان نفر واعنه بعد ما ركع و وسعد محدة بن على الجمعة) خلاف الزفره و يقول المهاشرط فلا يدمن دوامها كالوقت ولهما أن الجماعة شرط الانعقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة ولاي حنيفة أن الانعقاد بالشروع في الصلاة ولا يتم ذاك الابتمام الركعة لان ما دونم اليس بصلاة فلا بدمن دوامها اليها بخلاف الخطبة فانم اتنافي الصلاة فلا يشترط دوامها

أما الاول فلان اتفاق كون عددهم آربعين في ذلك البوم لا يقتضى تعين ذلك العدد شرعا وماروا معن المرمضة السنة أن في كل ثلاثة اما ما وفي كل أربعين في افوقه جعة وأضمى و فطر ضعيف قال البهق لا يحتج عسله وأما النافي فلان كون الباقي اثنى عشر أواً حد عشر أوعانية عشر على اختلاف الروايات في البادرواية كون الباقي أربعين الكل أقوال منقولة في الباقي وتصييم معين منها بطر وقايضا بقاء أولتك لا يستلزم الشروع جهم لجواز شروعه بأكثر بان رجعوا أوجاه غرهم فصادا المتحقق في الاثن وكون الجمع الصيغي أقل مدلوله كون الشرط الجماعة فقال أبو بوسف مسمى الجماعة متحقق في الاثن وكون الجمع الصيغي أقل مدلوله لان قولة تعمالي فاسعوا صيغة جع فقد حطلب الحضور معلقا بلفظ الجمع وهو الواوالى ذكر بسستان الان قولة تعمالي فاسعوا صيغة جع الهرائي في المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز والمنافز المنافز ال

شرط الاداء لأن التعسريم منهم مقارنا لتعريم الامام اس بشرط بالاتفاق ولوكانت شرطا للانعقاد لاإشترط ذلك فكانت كالوقت ودوامسه شرط لعمة الجعةفكذا دوامها ولموجد اذانفزوابعد السحود ولهماأتهاشرط الانعقادلان الاداءقد سفك عنها كإفيالمسوقواللاحق وماهوك ذلك لانشترط دوامها كالخطمة فان دوامهاالى تقسدالر كعة بالسحدة غبرشرط بالانفاق وألوحنفة يقول نعهو شرط الانعسقاد كاذكرتم والانعقاداغاه وبالشروع فى الصلاة والصلاة لاتتم الابتمام الركعة لان

مادونها اليس بصلاة لكونه في يجل الرفض كانقدم فلا معن دوامها اليها أى من دوام الجاعة الى الركعة بحذف المضاف بعضما أى الى تمام الركعة وقوله (يخلاف الخطبة) جواب عن قياسهما الجماعة بها ووجهه أن الخطبة تنافى الصلاة فان الامام هو الذي يخطب

(قوله والجمع الصحيح هوالثلاث لكونه جعاتسمية ومعنى) أقول فانقبل المسمى بالجمع ليس هوالثلاث بل اللفظ الدال عليها قلنا عنو فالمراد بالتسمية الاطلاق (قوله لعدم دلالته عليه بيقين) أقول بخلاف الثلاثة حيث بدل عليها بيقين (قوله ولهما أنها شرط الانعقاد الخراف الثلاثة حيث بدل عليها بيقين (قوله ولهما أنها شرط الانعقاد الخراف الثانية أقول معارضة لدليل ذفر وال فراق المسلام في شرح الجماع الصغيرة بأنا المتاح المناقبة والمناقبة المناقبة والمناقبة والمناقبة

ولاعكنه أن يخطب فى صلاة فلايشترط دوامهاوفوله (ولامعتبر ببقاه النسوان) ظاهر وقوله (ولا تجب الجعة على مسافر) واضع وقوله (لانم متحماوه) يعنى الحرج معناه ان سقوط فرض السسى عنهم لم يكن لمعنى فى الصلاة بل للحرج والضرر فإذا تحملوا النعقوا فى الاداء بغيرهم وصاروا كسافرصام وقوله (ويجوز السافر) واضح (٧١٤) . وقوله (فأشبه الصبى) يعنى فى أن الجعية

ولامعتبير بيقاء النسوان وكذا الصبيان لانه لا تنعقد بهم الجمعة فلاتتم بهم الجماعة (ولا تحب الجمعة على مسافر ولا امر أة ولا مريض ولا عبد ولا أعمى لان المسافر يحرج في المضور وكذا المريض والاعمى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الروح فعذر وادفعا المحرج والضرر (فان حضر واوصلوا مع الناس أجرأهم عن فرض الوقت) لا تهم تحمساوه قصار واكالمسافر اذا صام (ويحو زالسافر والعبد والمريض أن يؤم في المحمقة ولنا أن هذه ولم يضاف يضاف المحروا يقع فرضاعلى ما يناه أما الصبي فسلوب الاهلية والمرأة لا تصلح لامامة الرجال وتنعقد بهم الجعة لانهم صلحوا الامامة فيصلحون الاقتداء بطريق الاولى (ومن صلى الطهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولاعذرله كره له ذلك وجازت صيلانه و قال ذفر لا يجزئه لان عنده الجمعة هي الفريضة أصالة والظهر كالبدل مع القدرة على الاصل

بعضها خارج الوقت وأبوحنيف يقول انهاشرط الانعقادلكن انعقادالصلاة والمصلي تحقق تمامه موقوف على وجودتمام الاركان لان دخول الشي في الوجود بدخول جيم أركانه في المسجدلايصير مصليا بل مفتصال كن ركن فكان ذهاب الماعة قب ل السعود كذهابهم قب ل التكبيرمن جهة أنه عدم الجماعة قبل تحقق مسمى المسلاة ويظهرمن همذا النقر رأنه يجوزموا فقته اياهما في الحاق الحماعة بالخطبة في أنه لا يشترط بقاؤها الى آخر الصلاة وان خالفهما في الاكتفاء بوجود هاحال الافتناح فلذاقلنا الصل المذكورمن وجهه أى وجهزفر ووجههم ولمنقل ووجههما (قول ولا تجب الجعة على مسافراخ) الشيخ الكبيرالدى ضعف ملحق بالمريض فلا تجب عليمه وأطلق في العبد وقد اختلفوا في المكانب والمأذون والعب دالذى حضرمع مولاه باب المسجد طفظ الدابة اذالم يخسل ما طفظ و نبغي أن يجرى الخلاف في معتق البعض اذا كان يسعى ولا تجب على العبد الذي يؤدّى الضر ببه والستأجر أن عنع الاجسرعن حضور الجمعة في قول أبي حفص وقال الدقاق اليس له منعه فان كان قر بالا يعط عنه شي وان كأن بعيد ايسقط عنه بقدرا شتغاله فان قال الاجراحط عنى الربع بقدرا شتغالى بالصلاة لميكن لهذلك والمطرالشديدوالاختفاء من السلطان الظالمسقط وفي الكافي صم أنه صلى الله عليه وسام أفام الجمعة عكة مسافراً (قوله على ما ينا) اشارة الى قوله لائهم تحملوه الخفيقع فرضا فصار كسافراذ اصام رمضان بقع فرضا (قوله كرمه ذاك الخ) لا بدمن كون المراد سرم عليه ذاك وصعت الظهر لانه ترك الفرض القطعي بأتفاقهم الذي هوآ كدمن الطهرفكيف لايكون مرتبكا محرماغرأن الطهرتقع صحصة وان كان مأمورا بالاعراض عنها وقال زفرلا يجوزلان الفرض في حقه الجمعة والظهر بدل عنها الأنه مأمور باداه الجمعة معاقب بتركها ومنهى عنأداء الظهر مأمور بالاعراض عنهاما لم يقع المأس عن الجمعة وهذاهوصورة الاصل والبدل ولايعوزأ داه البدل مع القدرة على الاصل فلنابل فرض الوقت الطهر بالنص وهوقوله صلى الله عليه وسلموأ ول وقت الفلهر حين تزول الشهر مطلقا في الايام ودلالة الاجاع أعنى الاجساع على أن بخروج الوقت بصلى الفلهر بنيسة الفضاء فاولم يكن أصل فرص الوقت الظهر لما نوىالقضاء والمعقول اذأصل الفرض فحق الكلما يتمكن كلمن أدائه بنفسه فحاقرب الى وسعه فهو أحق والظهرأ قرب لتمكنه منه كذاك بخلاف الجمعة لتوقفها على شرائط لاتتم به وحده وتلك ليسث في

ليست بفرض عليهم ولوأم الصيفهالمعزهفكذامن أشهه (ولنا انهذه) أي سقوط الجعمة عنهم وأنث الاشارة باعتبارا لخسيروهو (رخصة) لانالخطابعام فيتناولهم الاأشم عذروا دفعاللمرج عنهسم (غاذا حضروا يقم فسرضاعلي مايدنا) يعنى قوله لانهم تحملوه واذاتحملوه يقمع فرضاعنهم لائه لولم يقع فرضا عنهم لمكان مافرضناه ادفع الحرج حرجاوذاك خلف ماطل أماالصدى فساوب الاهلمة فلربتناوله الخطاب والمرأة لانصلح لامامسة الرجال وقوله (وتنعيقد يهم) أى السافروالعسد والمر يض (الجعة) اشارة الى رد قول الشافعي ان هؤلاءتصح امامتهـملكن لايعتد بهم فى العدد الذى تنعقديه الجعة وذلك لانهم لماصلحوأ للامامسة فلان يصلموا للاقتسداء أولى وقوله (ومن صلى الظهرفي منزله) ظاهر وقوله (لان عنده الجعةهي الفريضة أصالة) لانه مأمور بالسعى المامنهى عن الاستغال عنها بالظهدرمالم يتعفق

(٣٥ - فتحالقدير اول) فوت الجعة وهذا صورة الاصل والبدل ولامصرالى البدل مع القدرة على الاصل وهي ثابتة لان فواتها اغما يكون بفراغ الامام عن الصلاة وفرض المسئلة فبلذك

قال المصنف (دفعاللسرج والضرر) أقول الظاهران المرادعن المولى والزوج (قوله على ما بنا يعنى قوله لانهم تحملوه واذا تحملوه يقع فرصالانه لولم تعامل فرصالانه لولم تقامل فرصالانه لولم تقامل فرصالانه لولم تقامل فرصالكان ما فرصناه لدفع الحرج وجاوذ الشخلف باطل) اقول وفي الملازمة نوع تأمل

(ولناأن أصلافرص هوالطهرق حق الناس كأفة) لان الشكليف بحسب القدرة والمكلف بالصلاة في هذا الوقت متمكن بنفسه من أداء الظهر دون الجعة التوقفها على شرائط لا تتم به وحده فكان التكليف بالجعة تنكليفا عاليس في الوسيع الاأنه أصرباسقاط الظهر بادا الجعة عند استجماع شرائطها في كان العدول عنه القدرة مكر وها وقوله (هذا هو الظاهر) تلويج منه الحفيرة الظهر فائه تقدل عن مجد أن فرض الوقت في هذا اليوم ولكنه فأنه تقدل عن مجد أن فرض الوقت الجعة وله اسقاطها بالظهر وروى عنه أنه قال لاأ درى ماأصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكنه سقط عنه الفرض باداء الظهر أو الجعة ويدبه أن أصل الفرض أحده ما لا بعينه و معن بفعله ولكن ظهر الواجة عن العلماء الثلاثة ماذ كره في الكتاب وقوله (فان مداله) أى بدالمن صلى الظهر في منزله قبل صلاة الامام معذورا كان أوغيره (أن يحضرها فتو حه والامام فيها) فاما أن يدرك المام استقض ظهر وانقلب نفلا وهذا لهذكره في الكتاب ما ناله دار كان المنافقة عند المنافقة المنافقة عند المنافقة المنافقة

ولنا أن أصل الفرص هو الطهر في حق الكافة هذا هو الظاهر الا أنه مأمور باسفاطه باداه الجمعة وهذا لانه متمكن من أداه الظهر شفسه دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده وعلى التمكن يدور الشكليف (فان بداله أن يحضرها فتوجه اليهاو الامام فيها بطل ظهره عنسد أبى حنيفة بالسبعى وقالا لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السبعى دون الظهر فلا يتقضه بعد فراغ الامام وله أن السبعى الى الجمعة من خصائص الجمعة في فرقل مع المام وله أن السبعى الى الجمعة من خصائص الجمعة في فرقل مع المام المعالمة المناطا

وسعه وانما يحصل له ذلك اتفاقا باختيار آخرين كاخسار السلطان وقدرته في الامرواخسار آخرو آخر لحصل بهمعهما الجماعة وغرداك فكان الظهرأ ولى بالاصلية وعلى الاول أن يقال مفادمان كلوقت ظهر مدخل حن تزول والمعاوب أن كل ما ذالت دخه ل وقت الظهروا نما يفاد بعكس ا لاستقامة لهاوهو لابثبت كليا المناء لكن خروج الزوال بوم الجمعة من الثالكلية أعنى العكس معداوم قطعامن الشرع للقطع بوجوب الجمعة فيه والنهى عن تركها الى الظهر ولا يخنى ضعف الوجع الثالث اذلوتم استلزم عدم وجوب الجمعة على كل فردوا لمتعقق وجوبها على كل واحد فيصصل من الامتثال توفر الشروط والمعول عليه الوجه الثانى وهو يستازم عدم تخصيص الاول فيلزم أن وجهه حينتذ وحوب الظهر أولا ثم ايحاب اسقاطه بالجمعة وفائدة هدذا الوجوب حينتذجوا زالمصمرالمه عندالعزعن الجمعة اذكانت صعتما تتوقف على شرائط رعالا تتحصل فتأمل وإذا كان وجوب الطهرليس الاعلى هذا المعسى لم بلزم من وجوبها كدذاك صعتها قبسل تعذرا لجمعة والفرض أن الخطاب قبسل تعذرها لم يتوجسه عليه الابها (قهله بطلت ظهره عندا بي حنيفة بالسعى) هدذااذا كان الامام في الصلاة بعيث عكنه أن يدركها وانآبدركها أوكان لم يشرع بعدلكنسه لابرجو ادرا كهاللبعد وغوه لاسطل عندأبي حنيفة عندالعراقبين وتبطل عندة فى تخر يجالبلغيين وهوالاصع شم المعتبر في السعى الانفصال عن داره فلا تسطل قبله على المختار وقيسل اذاخطاخطونين في البيت الواسع تبطل (قوله حتى يدخل مع الامام) وفى رواية حتى يتمهامه محتى لوأ فسدها بعدالشروع فيها لاسطل الظهر ولاقرق على هـذا الخلاف بين المعذور كالعبد وغيره حتى لوصلي المريض الظهر ثمسمي الحاجمعة بطل ظهره على الخدلاف وقال زفر الاسطل ظهرا المعذور لان الجمعة لنست فرضاعلمه فلنا اغمار خصله تركها العسدر وبالالتزام التحق بالصيخ (قول لان السعى دون الظهر) لانه حسن اعنى في غيره بعلاف الطهر ونقض الظهروان كان

وان لم يدركه (بطل ظهره عند أبى حنيفة بالسعى وقالا لأسطل حتى يدخسل مع القوم)وانمالميذكرالقسم الاول لانه يفهم من اشاره هدذا القسم لانهيشيرالي أن الاغمام مع الامام ليس بشرط لنقض الظهسر عندهمابلالدخول كاف واذاكان الدخول منتقض فبالاغيام أولى (لان السعى دون الظهر) أدهو ليس عقصود شفسه بل هووسيلة الى أداء الجعــة والطهر فرض مقصودوما هودون الشي (لاينقصه بعدتمامه والجعسة فوقه) لاناأمرنا باستقاطه بها فجاز أن تنقضه وانماأنث الظهرفي الكتاب بتأو بلالصلاة واذا لمبكن التوحه ناقضا الضعفه كان كماأذا توحمه بعدد فراغ الامام (ولايي حنىفةأن السدمي) وهو المشى لامسرعا (الى الجعة

من خصائصها) لكونم اصلاة مخصوصة عكان لا يمكن الاقامة الابالسي الهاف كان السي مخصوصا بها بخلاف سائر مأمورا الصاوات لان أداء ها يحيد في كل مكان واذا كان من خصائصها كان الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها بجامع الاختصاص فيؤثر في ارتفاض الظهرا حيدا طا أدالا توي يحتاط لا ثباته ما لا يحتاط لا ثبات الاضعف واعترض بأن السي الموصل الى الجعدة مأمور به وهذا السي ليس عوصل سلناه ولكنه ضعيف لا نه وسيلة فلا برفض القوى سلناه لكن الظهرائي اسطل في ضمن أداء الجعدة لان نفض العبادة قصدا حرام فاذا لم يؤدلم ينتقض سلناه لكنه منتقض عسئلة القارن اذاوقف بعرفات قبل أن يطوف لعرف فانه يصير وافضالها ولوسعي الى عرفات لا يصرف العرف العرف المكن القول التوليات المدار المنافية والادراك عمكن باقدار الته تعالى وعن الثاني بأنه لانقض وعن الثاني بأنه لانقض وعن الثاني بأنه لانقض المنافي بأنه لانقض المنافي بأنه لانقض المنافي بأنه لانقض المنافي بأنه لانقض المنافية والدول وعن الثانية بالمنافية والدولة والمنافقة والدولة والمنافية والدولة وعن الثالث لانه صاد الانطال في ضمنها وعن الراسط المنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافية والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والدولة والمنافقة والمنافقة والدولة والمنافقة والمنا

في المن الفراغ منها الأنه ليس بسب عي اليها (ويكره أن يصلى المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر وكذا اهل السنين) لما فيه من الاخلال بالجمعة اذهى جامعة الجماعات والمعددور قديقة مدى به غيره بخلاف أهل السواد الأنه الإجعة عليهم (ولوسلى قوم أجراً هم) الاستجماع شرائطه (ومن أدراء الامام يوم الجمعة صلى معه ما أدركم) وبنى عليه الجمعة لقوله صلى الله عليه وسلم ما أدركم فصاوا وما فاتكم فاقضوا (وان كان أدركه في التشهد أو في سعود السهو بنى عليه الجمعة عندهما

مأمورابه لكنه لضرو رةأداءا لجمعة اذنقض العبادة قصدا بلاضرورة حرام فلاتنتقض دون أدائها وليس السعى الاداء وحاصل وجه قول أى حنيفة أن الاحساط في الجمعة نقض الظهر الزوم الاحساط فى تحصملها وهو مه فسنزل ماهومن خصائصها منزلته الخالك لانه المحقق للرحساط في تحصملها وانما كان السعيمن خصائصه الانه أحربه فيهاونه ي عنه في غيرها قال الله تعالى فاستعوا الى ذكرالله وقال صلى المهعليه وسلماذا أتيتم الصلاه فلاتأ توهاوأ بتم تسعون الحديث فسكان الاشتغال به كالاشتغال بها فالنقض به كالنقض بها قامسة السعب العادى مقام المسعب احتماطا ومكنة الوصول ما شه قطر االى فدرة الله وهي تمكني التمكيف بخلاف مااذا كان السعى بعد الفراغ منها لانه ليس اليها ولاامكان الوصول وهدذا النقرير بناءعلى أنالمرا دبالسعى مايقابل المشى وليس كذلك وكذا البطلان غيرمقتصر على السدى بل لوخرج ماشياأ قصدمشي بطلت ألابرى أنههم أوردوا الفرق من السدي إنى الحمعة وتوحه القارن الى عرفات حيث المتبط ليه عرته حتى يقف بأنه منهى عنسه لامأمو ربه فسلا ينزل منزلته مع أنه ليس هذاك جامع السعى منصوصا ايطلب وجه الفرق في الحكم بعد وجود الجامع فالحق في التقريراً نه مأمو ربعد أتمام الطهر بنقضها بالذهاب الحالج الجمعة فذهابه اليهاشر وع فيطر يتى نقضها المأموريه فيحكم بنقضها به احساطالترك المعصية (قوله ويكروأن يصلى المعددورون الظهر بجماعة) قبل الجمعة وكذابعدها ومن فانتهم الجمعة فصافا الظهر تكرملهم الجماعة أيضا (قوله لمانيسه من الاخلال المعه اذهى جامعية العماعات) هذا الوجه هوميني عدم جواز تعدد الممعة في المصر الواحد وعلى الروامة الختارة عندالسرخسي وغرممن حوازتعددها فوجهه أنهرعا بتطرق غيرا لمعذو رالي الاقتداء بهم وأيضافيه صورة معارضة الممعة باقامة غيرها (قوله أقوله الله عليه وسدم) أخرج السنة في كتبهم عن أبي سلة عن أبي هر يرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أ فيت الصلاة فلانا توها وأنتم تسسعون وأنوها تمشون وعليكم السكينة فباأدركتم فصباوا ومافاتكم فأغوا وأخرجه أحدوابن حبان فى النوع الشانى والسبعين من القسم الاول عن سفيان بن عينسة عن الزهرى عن سعيدين المسيب عن أبي هر يرة مر فوعاوقال ومافاتكم فافضوا قال مسلم أخطأ ابن عيينة في هدد واللفظة ولا أعسلم رواهاعن الزهرى غسيره وقال أبوداود فال فيه إن عيينة وحدمفا فضوا ونظرفيه بأن أحدرواه في منده عن عبد الرزاق عن ممر عن الزهري موقال فاقضواو روامال خاري في كاله المفرد في الادب من حسد بث الليث عن الزهرى به وقال فاقضوا ومن حديث سلمان عن الزهرى به غوه ومن حسديث اللث حددثنا بونس عن الزهرى عن أبى سلة وسعيد عن أبي هريرة رضى الله عنسه كذاك ورواه أبونعيم في المستخرج عن أبي داود الطيالسي عن ان أبي حبيب عن الزهري به نحوه فقد تابيع ابن عبينة جاعة وبين الفظين فرق في الحسكم فن أخسذ بلفظ أعسوا فال مايد وكه المسيوق أول صلاته ومن أخسذ بلفظ فاقضوا فالمايدركه آخرها كآل صاحب تنقيم المتحقيق الصدواب أنه لافسرق فان القضاء هوالانمام ف عرف الشارع قال تعلى فأذا قضيم مناسككم فاذا قضيت الصلاة اه ولا يخفي أن وروده معناه فيبعض الاطسلاقات الشرعسة لاينني حقيقته اللغوية ولايصره الحقيقة الشرعسة فلمين الاصعة الاطلاق وكمايصيم أن يقال فضي صلاّته على تقديرا درآك أولها ثمّ فعل يافيها كذلك يصيم آنّ يقال على

على وجه القياس لانهما أى العرة والجعمة سوافي الارتفاض فسهوأمافي الاستحسان فأنه انما لاثرتفض العربة لكون السبعي فبهامتهماعته قبل طواف العمرة فضعففي نفسمه والسعى الىالجعة مأموريه فكان في نفســـه قوياً ولايسازم من ابطال القبوى الطالالضعيف وقوله (بخسلاف مانعسد الفراغمنها) جوابءن فياسهما وهمو واضع وقوله (ويكره أن يصلي المعذورالظهر بحماعة الخ) طِاهبر قال (ومن أدرك الامام يوم الجعة) اذاأ درك الامام في صلاة الجعمة راكعافي الركعة الثانية فهو مدرك لها بالاتفاق وانأدركه بعدمارفعررأسه من الركوع فكذلك عند أى حنيفة وأي وسف وينعليها الجعة لقوله صلي اللهعليه وسالم ماأدركتم فصاوا ومافاتكم فاقضوا اذلاشك أنمراده مافاتكم من صلاة الامام بدليل قوله ماأدركتم فصساوافان معناه من صلاة الامام والذى فأتمن صلاة الامام هو الجعةفيصلي المأموم الجعة (وكذاانأدركه في التشهد أوفى محود السهوعندهما

وقال محدان أدراء معالاماماً كثرار كعة الثانية في عليها الجعة وان أدراء أقلها في عليها الظهر لانه جعة من وجه) ولهذا لا بأنظر بنية الجعة (ظهر من وجه لفوات بعض شرائط الجعة) وهوا لجاعة فبالنظر الى كونه ظهر الصلى أربعا ويقعد على رأس الركعت في والنظر الى كونه جعة يقرأ في الأخريين لا حمل النقلية فكان في ذلك الجليلين وهوأ ولى من اعمال أحدهما ولهما الهمدول الجمعة في هدا الحالة لا نه لا بدله من يقالجعة حتى لونوى غيرها لم يصح اقتداؤه ومدرل الجعة لا بني الاعلى الجعة ولا وجمه لماذكر ممن اعمال الوجهين لا نهما صلانان مختلفتان فكيف يصح بناءاحد الهماعلى تحريمة الاخرى وعورض بأن فيماذكر تم تحويز الجعمة مع عدم شرطها وذلك فاسد لان الشيئن يتمرعة واحدة فما لا يوجد بحال والقول عماي وجد بحال أولى منه بما لا يوجد بحال فان فيسل قد استدل لهما في أول المحتول أوكن الا ولي استدل لهما في أول المحتول المناوب المنافي لهما يستدل لهما في المناوب المنافي لهما أيضا للا ينافيه فان قبل قدروى الزهرى باسناده الى أولى وهذا كاترى نص على ما يقول وكون الحديث يول وهذا كاترى نص على ما يقول وكون الحديث يدا وهذا كاترى نص على ما يقول عدور كون المحتول المنافية المناوب المنافي المنافية الهمال منافول وهذا كاترى نص على ما يقول عدف المناوب النافية فقد أدركها وليضف الهمار واما لاضعفاء أوصا صلى أربعا وهذا كاترى نص على ما يقول عدف المناوب الله المنافقة المناب الزهرى وأما النقات منهم كمر والاوذا عي عدف المناب الناس المنافقة المناب الزاد المناب المناب كوله والمنافقة المناب الزاد المناب وهذا كاترى نص على ما يقول عدف المناب المناب المناب كول المناب المناب كولة المناب كولة

ومالك فقد رووا عنمه

من أدرك ركعة من صلاة

الجعمة فقدأدركها وأما

اذا أدرك مادونها فحكه

مسكوت عنه ولادلسل

علمه وماروىمن قوله صلى

الله عليسه وسلم ماأدر كتم

فصاوا الحديث يدلعلى مدعاهما فأخذا به وعلى

تقدر تبويه فتأويله

أدركهم حاوساقد ساوا

وقوله (واذاخرج الامام

ومالعمة) يعنى لاجل

وقال عدر جهالله ان أدرك معه أكثر الركعة الثانية في عليها الجمعة وان أدرك أقلها في عليها الظهر) لانه جعة من وجه ظهر من وجه لفوات بعض الشرائط في حقه في عليها النفلية ولهما الظهر و يقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبار اللجمعة و يقرأ في الا خريين لا حمال النفلية ولهما أنه مدرك المجمعة في هذه الحالة حمي يشترط نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجهاك كرلائه ما محتلفان فلا بدي أحدهما على تحريمة الا خر (واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس المسلاة والكلام حق بفرغ من خطبته) قال دن عالمة عنه وهذا عداً وحنيقة رجها لله وقالا لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل أن يخطب واذا ترلقب لمان يكبر لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع ولا استماع ولا استماع هنا مخلاف الصلاة لا ناف المدتمة

تقديرادراك آخرها نم فعدل تكيلها أنم صلاته واذا تكافأ الاطلاقان برجع الى أن المدوك ليس الا آخرها المام حسا والمتابعة وعدم الاختلاف على الامام واجب على المام ومن متابعته كون ركعته و ركعته فاذا كانت والشه صلاة الامام وجب حكالوجوب المتابعة كونه الله الله المام ويازمه كون مالم يفعل بعده أولها (قول ان أدرك معه أكثر الركعة الشائية) بأن بشاركه في دكوعها لابعد الرفع منه ولهما اطلاق اذا أيتم الصلاة الى قوله وما فاتسكم فاقضوا وما واممن أدرك ركعة من المعمدة أضاف الهادكة عدى والاسلى أربعالم بنبت وما في الكتاب من المعنى المذكور حسن

الخطبة (ترك الناس الصلاة من الجمعة أضاف البهاركعية أخرى والاصلى أربعالم بنبت ومافى الكتاب من المعنى المذكور حسن والكلام حتى يفرغ من المعنى الماسكى الموسل ومالي المسلى المعلم على كلام (وهذا عند أبي ويديه ماسوى التسبيح ونحوه على الاصح وقال بعضهم كل كلام (وهذا عند أبي المسلم والمسلم المسلم المسلم ويقال المسلم المسلم ويقال المسلم المسلم ويقال المسلم ويق

(قوله لانه جعسة من وجه الى قوله ظهر من وجه لفوات بعض الشرائط وهوا جماعة النها والفائقة الفودوام الجماعة يتحقق فهما اذا أدرك أكثرال كعسة الثانية لا بقال الركعسة في المنابعة لا بقال الركعسة في المنابعة النفردوام الجماعة الى تمامها المنابعة في المنابعة الفوق وقوله و يقرأ في الاخرين لاحتمال النفلية) أقول بعني فيهما بالنظر الى احتمال كون الاوليين جعة (قوله فائ قبل قداستدل بها في أول البحث بالحديث المنابعة فلا ينافله في في المنابعة فلا ينافله و المنابعة فلا ينافله فوله و يقرأ في المنابعة فلا ينافله فوله و منافلة في في المنابعة في على المنابعة فلا ينافله و بالمنابعة فلا ينافله و بالمنابعة فلا ينافله و منافلة في على المنابعة فلا الناويل مع أن الجعة مصر حبها في حديث الزهرى فناويل المنابعة في من خطبته يدل على المنابعة في قوله و هنافة في من خطبته يدل على أنول وظاهر قوله حتى يفرغ من خطبته يدل على أن المنابعة في قوله وهنا عنداً في حديث فوله عن خطبته يدل على أنول ونظاهر قوله حتى يفرغ من خطبته يدل على أن المنابعة في قوله وهنا عنداً في حديث فقام المنابعة في قوله وهنا عنداً في حديث في المنابعة في قوله وهنا عنداً في حديث في حديث في حديث في من خطبته يدل على أن المنابعة في قوله وهنا عنداً في حديث في خديث في قوله وهنا عنداً في حديث في خديث في خ

ولابى حنيفة وحده الله قسوله عليده السسلام اذاخرج الامام فلاصلاة ولا كلام من غيرف سلولان المكلام قد عند طبعا فأشبه الصلاة (واذاأذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجه وا الى الجعة) لقوله تعالى فاسعوا الى ذكرالله وذر واالبيع (واذا صعد الامام المنسبر جلس وأذن المؤذنون بين يدى المنبر) بذلك برى التوارث

(قول ولا بى حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الا مام فلاصلاة ولا كلام) رفعه غريب والمعروف كونهمن كالامالزهرى رواهمالك في الموطأ قال خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع المكلام وأخرج ابن أفى شيبة فى مصنفه عن على وابن عباس وابن عررضى الله عنهم كانوا بكرهون الصلاة والمكلام بعد خروج الامام والحساصل أن فول الصحابي حجة فيجب تقليده عنسدنا أذالم ينفه شئ آخر من السنة ولوتح زدالمعني المذكور عنه وهوأن الكلام عتد طبعا أى عند في النفس فيغل بالاسماع أوان الطبع بفضى بالمنكلم الى المذفهان والصلاة أيضا قدتستلزم المعنى الاول فتضل بهاستقل بالمطاوب وأخرج الألى شيبةعن عروة قال اذاقعد الامام على المنبر فلاصلاة وعن الزهرى قال فى الرحل يجيء وما لممة والامام يخطب يحلس ولانصلي وأخرج الستةعن أبي هريرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم فال اذا فلت لصاحبك توم الجمعة والامام يخطب أنصت فقداغوت وهدذا يفيد بطريق الدلاة منع الصلاة وتحية المسجدلان المنعمن الامربالمعروف وهواعلى من السنة وتحية المسحد فنعه منهما أولى ولوخر ج وهوفيها يقطع على ركعتين فانقيل العبارة مقدمة على الدلالة عنسد المعارضة وقد شبتت وهوماروى جاءرجل والنبي مبلى الله عليسه وسأريخطب فقال أصليت بافلان قال لاقال صل ركعتين وتحق ذفيهما فالجواب أن المعادضة غسيرلازمة منسه لجواذ كونه قطع الخطيسة حتى فرغ وهوكذلك رواه الدارقطني في سستنه من حديث عسدن محدالعبدى خدد المعترعن بيه عن قتادة عن أنس قال دخل رجل المسعدورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقاله النبي صلى الله عليه وسلم فم فاركع ركعتين وأمسك عن الخطبة حتى فرغمن مسلاته م قال أسنده محدى عسد العبدى ووهم فيه م أخرجه عن أحدين حنبل حدثنا معمرعن أبيه قال جاموحسل الحديث وفيه ثما تنظره حتى صلى قال وهذا المرسل هوالصواب ونحن نقول المرسل جسة فيجب اعتقاد مقتضا علينا تمرفع مزيادة اذلم يعارض ماقبلها فان غير ساكت عن انه أمسك عن الخطبة أولا وزيادة الثقةمقبولة ومجرد زيادته لاتوجب الحكم بغلطه والالم تقبل زيادة ومازادمه سلمفيه منقوله اذاجاه أحمدكم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعت ين وليتم وزفيهم الاينني كون المرادأن يركع مع سكوت الطيب لما ثبت في السنة من ذلك أو كان قب ل تحريم الصلاة في حال الخطبة فتسلم تلك الدلاة عن المعارض في وهذه فروع تتعلق بالحل وقد مناها في اب صفة الصلاة و شعب أن لا يخلي عنها مظنها يحرم فى الطب قالكلام وان كان أمر اعمروف أوتسبيحا والاكلوالشرب والكتابة وبكره تشميت العاطس وردالسلام وعن أبي بوسف لأبكر والردلانه فرض فلناذاك اذا كان السلام مأذونافيه شرعاوليس كذلك ف حالة الططبة بل يرتبك بسلامه مأها لانه به يشغل خاطر السامع عن الفرض ولأن ردالسلام يمكن تحصيله فى كلوقت بخلاف سماع الطمبة وعلى هذا الوجه الثاني فرع بعضهم قول أبى حنيفة اله لايصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عندد كرمنى الخطبة وعن أبي يوسف بنبغي أن يصلى فنفسسه لانذلك بمالايش غلاعن سماع الطبة فكان احرازا للفضيلتين وهوالصواب وهل يحمداذا عطس العصيم نع فى نفسه ولولم شكلم لكن أشار بعينه أو بيد محت فرأى منكرا العصيم لا بكره هذا كلهاذا كانقر سابحيث سمع فان كأن بعيدا بحيث لابسمع اختلف المتأخرون فيسه فعمد بنسلة اختارالسكوت ونصير بن يعيى اختارالقراءة وعن أبي بوسف اختيارالسكوت كقول ابن سلة وحكى

ولايىحنىفةحدىثانعر وانعباس أنهمار وباعن الني صلى الله عليه وسلمانه قال اذاخر جالامام فللا سلاءولا كلام والمصراليه واحب فأن قبل المسير السه واجسادالميكنة معارض وقدروي أن رسولالله صلى الله علمه وسلم كان اذا نزل عن المنبر سأل الناس عن حواتحهم وعن أسعار السوق ثم صلى أحس مأن ذلك كان في الاسدامحين كانالكلام مباحافي الصلاة وكان ساح فى الخطىسة أيضًا ثمنهي بعد ذلك عن الكلام فيهما وقوله (واذا أذن المؤذفون) د كرالم ودنين بلفظ الجمع اخراحالكلام مغرج العادة فان المتسوارث في أدان الجعشة احتماع المؤذنان لتبلغ أصواتهمالىأطراف المصر الجسامسع والاذان الاول هوالذى حدثفي زمن عثمان رضى الله عنه على الزوراء وكان الحسن انزياديقول المعتسيرهو الاذان عسلي المسارة لانه لوانتظرالاذان عنسدالمنعر بفوته أداءالسنة وسماع الخطبسة ورعما تفوته الجعة اذاكان شهيعسا مناجامع وكانالطحاوى يقول العتبرهو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هوالامسل الذي كان

على عهدرسول الله مسلى الله عليه وسلم وكذلك في عهد أبي بكروعمر وهو اختيار شيخ الاسلام والاصم أن المعتبر في وجوب السعى وكراهة البيع هوالاذان الاول اذا كان بعد الزوال لمصول (٢٢٤) الاعلام به مع ماذ تحر نافي قول الحسن آنفا وهو اختيار شمس الاغة السرخسي

ولم يكن على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم الاهذا الاذان ولهذا في المعتبر في وحوب السعى وحرمة البيع والاصم أن المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال المصول الاعلام به والله أعلم

و ماب صلاة العمدين

قال (وتعب صلاة العيدعلى كلمن تعب عليه صلاة الجمعة)

عنسه النظرف كابه واصلاحه بالقلم ومجمو عماذ كرعنه أوجه فان طاب السكوت والانصاف وان كان اللاستماع لالذاته لكن الكلام والقراءة لغيرمن جيث يسمع قديصل الى أذن من بحيث يسمع فيشغله عن فهم مآيسمع أوعن السماع بخسلاف النظرفي الكتاب والكتابة (قوله وأبكن على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم الاهذا الاذان) أخرج إلجاعة الامسلاءن السائب من رد قال كان النداد يوم الجعدة أوله اذاجلس الامام على المنبر على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعررضي الله عنهما فلا كان عممان رضي الله عنسه وكثر الناس زاد النسداء الثالث على آلزو رأ وفي روامة للخارى زاد السداء الثانى وذادا بنماجه على دارفي السوق يتال لها الزوراء وتسميته مالثالان الاقامة تسمى أذانا كافى الحبديث بن كل أذان صلاة هذاوقد تعلق عاذ كرنامن أنه لم يكن على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم الاهدذ الادان بعض من نفي أن الجمعة سنة فانه من المعلوم أنه كان صلى الله عليه وسلم ادارق المنسيرأ خذيلال فى الاذان فاذا أكله أخذ صلى الله عليه وسلم فى الخطبة فتى كانوا يصاون السنة ومن ظنأنه حماذا فرغمن الاذان قاموا فركعوا فهومن أجهسل الناس وهذامدفوع بأن خروجه صلى الله عليه وسلم كان بعد الزوال بالضرورة فيعوذ كونه بعدما كان يصلى الاربع وبجب المكم بوقوع هــذا الجوزل اقدمنافي باب النوافل من عوم أنه كان صلى الله عليه وسليصلى اذار الت الشمس أربعا ويقول هدد مساعة تفقرفها ألواب السمادفأحب أن يصعدلى فيهاعل صالح وكذا يجب في حقهم لانهم أيضا يعلمون الزوال اذلآفرق بينههم وبعن المؤذن فى ذلك الزمان لآن اعتماده فى دخوّل الوقت اعتمادهم بلر بمايعلونه مدخول الوقت ليؤذن على ماعرف من حديث ابن أممكتوم وفي الصيع عن ابع مرأن الني صلى الله علمه وسلم كان مصلى بعد الجعة ركعتين وفي أنى داود عن ان عر أنه آذا كان بمكة فصلى الجعة تقدم فصلى ركعتن ع تقدم فصلى أر بعاواذا كأن بالمدينة فصلى الجعة عرجع الى يشه فصلى ركعتين واربصل في المستعدفقيل أه فقال كانرسول الله صلى الله عليه وسلر بفعل ذلك فقد أثبت ستابعد الجعه بمكة فالظاهرأ نهاسته غيرأنهاذا كان بالمدمنة وفيها المنزل المهيأله صلى فيه وهو يمكة في صبلاة الجعة انما كانمسافرا فكأن يصليها فالمسجد فلريعلمان عمركل مأكان فيبيته بالمدينة فهذا محسل اختلاف الحال في البلدين فهذا الصث يفيدان السنة بعدهاست وهوقول أي يوسف وقبل قولهما وأما أبوحسفة فالسنة بعدهاعنده أربع أخذايم اروى عن اب مسعوداته كان يصلي قبل الجعة أربعا وبعدها أربعا قاله الترمذي في مامعه والسهدهب إن المبارك والثورى وفي صحيح مسلم عن أبي هر يرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذاصلي أحد كما لجعة فليصل بعدها أربع ركعات وفدذ كرآ بوداودعن ان عرأنه كان اذا صلى فى المستعدملي أربه اواذ اصلى في بينه صلى ركعتين والمستعانه أعلم

﴿ باب صلاة العبدين ﴾

لاخفا فوجه المناسبة بين صلاة العيدوا بلعة ولما اشتركت صلاة العيدوا بلعة في الشروط حتى الاذن

۾ باب العيدين ک أى باب مسلاة العدين لان الكلام في كاب الصلاة حــذف المضاف للعــــلميه وسمى يوم العيد بالعيد لأن لله تعالى فيه عوائدالاحسان الىعبادة ومناسسالصلاة الجعسة فيأن كالمنهسما ملاة خارية تؤدى بجمع عظيم يجهر بالقراءة فيهما وبشترط لاحسداهما مأيشة برط للاخرى سوى الخطبة ويشتركان أيضا فحق السكليف فانع أتجب على من تجب علمه الجعة وقدم الجعة لقوته الكونها فريضة أولكثرة وقوعها قال (وتحب صلاة العسد على من تحب علمه الجعة) لاتجب صلاة العدعلي المسافروالعبدوالمريض كالجمة للعنى الذى ذكرناه فى بابالجعة فانقيل حال العبدهنا ليست كهيىفي الجعةاذا أذنهالمولىلان الجمعة خلفاوهوالظهرفلم تجب الجعة وههنالاخلف فكان الواجب الوجوب اذا أسقط المولى حقمه بالاذن أحسب بأن المنافع لاتصمر علوكة لمبالاذن لانهاغسير مستثناة على المسولى فبتي الحال بعدالاذن كهى قبل كافى الحج فانه لايقع عنجة

العام (قوله أحبب بأن المنافع لاتكون بملوكة له بالاذن) أقول قال العلامة السكاكي ألاثرى أن العبد لوحنث في بينه فكفر بالمال باذن المولى لا يجوزلانه لأبيل كمه باذنه كذا في مبسوط شيخ الاسلام انتهي الاسلاموان حبر باذن مولاه وأعاد لفظ الحامع الصغير لخالفة روايته (وابة (٢٣ ٤) القدورى فأنهذ كرفى القدورى بلفظ الواجب

وفيالجامع الصنغيريلفظ السنة والرادمن احتماع العبدن كون ومالفطرأو الاضعى ومالحمعة وغلب لفظ العسد خفشه كافي العمر من أولذ كورته كافي القرس (ولا ترك واحدمنهما) أماالجمعة فلانها فرنضة وأما العدد فلانتركها بدعة وضلال قوله (وجه الاولمواظية النيصلي الله عليه وسلم عليها) وفي بعض النسخ وقع بلفظ من غررل وهولا معتاج الى عنبالة وفيعضها ليس كذاك ويحتاج الى أن مقال معناه ذلك وانماتر كداعتمادا عملى ماذكر في آخر ماب ادراك الفريضة ولاسنة دون المواظمة والمواظمة انماتكون دليل الوجوب اذا كانت من غسر ترك وقوله (وجه الثاني)ظاهر وقوله (ولایکبرعندای حنيفة في طريق المسلى) يعتى جهرا في الطسريق الذى بخرج منده الى عد الفطر وهدذه روابة المعدلي عنسه وروى الطساوى عن استاذه انعسران النغدادى عنه أنهتكرني طريق المصلى في عبد الفطر جهرا وبهأخذأبو بوسف ومجداعشارا بالأضي

فال المصنف (والاوّل أصم) أقول قوله في دواية الجامع ولايستمل واحسد منهسما وفى الجامع الصغيرعدان اجتمعانى يوم واحد فالاول سنة والشانى فريضة ولا يترك واحدمنهما قال رضى الله عنده وهد النصيص على السنة والاول على الوجوب وهو دواية عن أبى حنيفة وجه الاول مواظبة النبى صلى الله عليه وسلم عليها ووجه الشانى قوله صلى الله عليه وسلم عليها ووجه الشانى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي عقيب سؤاله قال هل على غيره ق فقال لا الا أن تطوع والاول أصع و تسميته سنة لوجو به بالسنة (ويستعب في موم الفطر أن يطم قبل أن يخرج الى المصلى و بغتسل ويستاك و يتطب لماروى أنه عليه السلام كان يطم في موم الفطر قبل أن يخرج الى المصلى و كان يغتسل في العيدين ولانه يوم الحقيف في مالفطر قبل المنافي المنافي المنافي الله عليه السلام كانت المجمة فنسك أو صوف بلسما في والطيب كافي الجمعة (و بليس أحسن ثمانه) لانه عليه السلام كانت المجمة فنسك أو صوف بلسما في الاعباد (و يتوجه الى المصلى ولا يكبر عند أبى حنيفة رجه الله في طريق المصلى وعندهما يكبر) اعتبارا بالاضحى

العام الاالخطية لم يحب مسلاة العبد الاعلى من تحي عليه الجعة واختصت الجعبة بزمادة فوة الافتراض فقدمت (قهلدوف الجامع الصمغير) ذكره لتنصيصه على السنية وفي النهامة لمخالفته لما في القدوري وهودأبه فى كلَّ مَا تَحَالف فيسمر واية ألجامع والقدوري وهذاسه وفان القدوري لم يتعرض لصفة صلاة العبدأصلا وقوله وتجب صلاة العبد على من تجب عليه الجعة زيادة في البداية (قول وجه الاول مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) أى من غيرترك وهو عابت في بعض النسخ أمامطلق المواطبة فلا بفيد الوجوب واقتصرالمصنف لمارأى أن الاستدلال بقوله تعالى ولتكبروا الله على ماهدا كمغ مرظاهر لانه ظاهر في الشكبيرلاصلاة العيدوهو يصدق على التعظيم المفظ التكبير وغيره ولوحل على خصوص لفظه كان التسكيرالكاش في صلاة العيد بحرجاله عن العهدة وهولايستازم وحوب الصدارة لحواز إيجاب شي في مسنون ععنى من فعل سنة صلاة العيدوجب عليه التكبير نعراو وحب ابتدا وشرطت الصلاة في صعنه وحبت الصلاة لأنابياب المشروط ايجاب الشرط لكنة لميقل بهأحد وكذا الاستدلال بأنه شعار للدين مقصودالذاته يقام ابتداء بخلاف الاذان وصلاة الكسوف لانه لغيره فتعب كالجعة غسرمستازم لواز استنان شعار كذلك مع أنه تعدية غير حكم الاصل الى الفرع اذحكم الاصل الافتراض الاأن يجعل اللزوم فيصم القياس وكونة على خسلاف قدر ثبوته في الاصل غسير قادح بل ذلك واجب فيمااذا كان حكم الاصل يقاطع فانهاذا عدى بالقياس لايثبت في الفرع قطعا لان القياس لا يفيد القطع أصلا (قوله والاول هوالاصم) وواية ودراية للواطبة بلا ترك وحديث الاعرابي امالم يكن عله لانهمن أهل البوادى ولاصلاة عيد فيها أو كأن قبل وجوبها (قوله أن يطم) الانسان ويستعب كون ذلك الطعوم حساوالمافى البخارى كانصلى الله عليه وسلم لايغدو يوم الفطرحتي بأكل تمرات ويأكلهن وتراوأما حديث الغسل العبدين فتقدم فالطهارة وحديث ابسه جبة فنكأ وصوف غريب وروى البهق من طريق الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يليس بردحيرة في كل عيدو روا والطيراني في الاوسط كان صلى الله عليه وسلم بلبس يوم العيد بردة حراء انتهى واعم أن الله الحراء عبارة عن وبين من الين فيهماخطوط حروخضرلاانه أحربج تفليكن عمل البردة أحدهما (قوله ويتوجه الى المصلى) والسنة أن يغسر ج الامام الى الحمانة ويستخلف من يصلى بالضعفاء في المصر ساء على أن صلاة العيد في موضعين جائزة بالاتفاق وعند محد تجوزني ثلاثة مواضع وأن لم يستخلف له ذلك وتخرب العيائر العيسد لاالشواب ولايخر جالمنسرالي الجبانة وأختلفوافي شاءالمنبر بالجبانة فال بعضهم بكره وقال خواهر زاده حسن ف زماننا وعن أبي حنيفة لا بأسيه (قوله ولا يكبران) الخلاف في الجهر مالتكبير في الفطر لافي أصله لانه داخل في عوم ذكر الله تعالى فعنده ما يجهر به كالاضحى وعند ملاجهر وعن أبي حنيفة كقولهما وفى الحسلاصة ما بفيد أن الحلاف في أصل السَّكبير وليس بشي ا ذلا يمنع من ذكر الله بستا را اللفاط في

وجه الاول أن الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورديه في الاضمى لانه يوم تكبير قال الله تعالى واذكر واالله في أيام معدودات جاء في التفسير أن المراديه التكبير في هده الايام (ولا كذلك وم الفطر) لانه لم وديه الشرع وليس في معناه أيضا لان عسد الاضمى اختص بركن من أركان الجم والتدكيب والتدكي

وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع وردبه في الاضمى لانه يوم تكبير ولا كذاك يوم الفطر (ولا يتنفل في المصلى قبل العيد) لانه عليه السلام لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلاة ثم قيل المكراهمة في المصلى خاصة وقبل فيسه وفي غيره علمة لانه عليه السلام لم يفعله (وإذا -لمت المسلاة بارتفاع الشمس دخل وقتم الى النافي المنافي العيسد والشمس على قيدر مح أور محين ولما شهد واباله لال بعد الزوال أمر بانلر وج الى المصلى من الغد

شئ من الاوقات بل من ايقاعه على وجسه البدعة فقال أوحن فقرفع الصوت بالذكر مدعسة يخالف الأمرمن قوله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهرمن القول نيقتصر فيه على مورد الشرع وقدو رديه فى الاضمى وهو فوقة تعالى واذكر وا الله ف أنام معدودات حاء فى التفسير أن المراد التكبير فهذه الأيام والاولى آلا كتفاقفيه بالاجاع عليسه لماسنذ كرفى قوله تعالى ولتكبروا الله على ماهدا كمفان قيسل فقدةال تعالى ولتكلوا العستة ولشكيروا انقه على ماهدا كمو روى الدارقطني عن سالمأن عبدالله يزعرأ خبره أنعرسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبرفي الفطرمن حين يخرجمن يبته حتى أفي المصلى فالجواب أن صلام العيدنها التكبير والمذكور في الآية بتقدير كونه أمراعلي ما نقدم فيهأعممنه وبمافى الطريق فلادلالة فمعلى التكبيرالمتنازع فيسه لجواز كونه مافى الصسلاة ولمساكات دلالتهاعليه ظنية لاحتمال التعظيم كان الثابث الوجوب وآلحد بث المذ كورضعيف بموسى برمحد بن عطاءأبى الطاهر المقدسي ثمليس فيسمانه كأن بحهر بهوهو يحسل النزاع وكذار ويالما كمم فوعاولم يذكرا لجهر نبم ووىالدادقطنى عن نافع موقوفا على ان عرائه كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الأضى يجهر بالتكبير حتى بأفي المصلى عم مكبر حتى بأتى الامام فال البهي الصحير وقف على الن عمر وقول صحابى لا يعارض به عوم الآية القطعية الدلالة أعنى قوله تعالى واذ كرريك أنى قوله ودون الجهر وقال صلى الله عليموسلم خعرالذ كرالخي فتكيف وهومعارض بقول صابى آخر روى عن ان عباس أنه سمع الناس يكبرون فقال لفائده أكبرالامام قيسل لاقال أجن الناس أدركام شسل هسذا اليوم مع النبي صسلي الله عليه وسلفا كان أحديكبرقب لالامام وقال أوجع غرلا يبن أن تنع العامة عن ذاك لقله رغبتهم فالخسرات ويستعب أن يرجع من غسرالطر بق التي ذهب مهاالى المصلى لان مكان القر به يشهد ففيه تَكَثير الشهود (قولة ولا يتنفل في المسلى قبل صلاة العيد) وعامة المسايخ على كراهة السفل قبلها في المصلى والبيت و بعددها في المصلى خاصة لما في الكتب المسلة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلمخ جفصلى بم العيداريصل قبلها ولابعدهاوأخر حالمرمذى عناب عرانه خرج فيوم عيد فلم يصل قبلها ولابعدها وذكران الني صلى الله علمه وسلط فعله صحمه الترمذي وهذا النفي بعدالصلاة محول عليسه في المصلى لماروى إن ماجه أخبرنا محدون على عن الهيم ن جيل عن عبدالله (قول النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل العيد الخ) استدل بالمدين على أن وقتها من الارتفاع

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخرج نوم الفطر ويوم الاضمى رافعاصوته بالتكسروهذانص فيالياب أحس مأن المرادعاف الأنة التكبرف مسلاة العيد والمعنى صاواصلاة العبدوكير واالله فيهاومدار الحديث على الولدن محدعن الزهرى والولسد مستروك الحسديث قال (ولايتنفل في المسلي قبل العسد) التنفل قبل صلاة العيد في المصلى وغيره الامام وغيره مكروه كافى الكتاب وقدوردالنهي والانكارفي ذلك عن العماية كشمرا روی عن این ســـعود وحدذيفة أنهما قامافنهما الناس عن المسلاة قسل الامام يومالفطر وروى أنعلمآخرج الحالمسلي فرأى قوما بصاون فقال ماهذه الصلاة التي لمنكن نعرفهاعلى عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم فقيلة ألاتنهاهم فقال أكرءأن أكود الذي يهى عبدااذا صلى وقوله (خاصة وعامة) نصب على الحالمن الضمغر الذي في المستقرفي الظرف

وقول (واذا حلت الصلاة) عبر بالحلال عن جوازها لانها كانت حراماقبل ارتفاع الشمس لما مرفى الحديث وقوله (لانه عليه الى السلام كان يصلى العيد والله على على خروج الوقت والسلام كان يصلى العيد والشمس على قيدر مح أى قدر رمح (أورمين) دليل دخول الوقت وقوله (ولما المدوا بالهلال) دليل خروج الوقت لما فعل ذلك وذلك لانه عليه السلام (أمر بالخروج الى المدلى من الغد) لاجل الصلاة وكان ذلك تأخير ابلاعذ رسما وى ولولم بخرج الوقت لما فعل ذلك

لان الصلاة في وفتها أولى وفعل عليه السلام لا يحمل الاعلى الاولى مهما أمكن وقوله (ويصلى الامام بالناس ركعتين) ظاهر وحاصله أن الزوائد عندنا ثلاث والموالاة في القراءة خلافاله وقوله (٢٥) (وظهر على العامة) أي على الناس كافة

(بقسول ابنعباسلام نسم الخلفام) فان الولاية لما انتقلت الهمأم واالناس بالعلف التكسرات بقول جدهم وكتبوافى مناشرهم ذلك وعن هـ ذاصلي أو وسف بالناسحينقدم بغيداد صلاة العيدوكير تكبير انعاس فأنهصلي خلفه هرون الرشدواس بذاك وكذاروى عن محمد لامهذهبا واعتقادا فأن المسذهب هوالقول الاول وهوقول انمسعود وهو ملذهب عروأبي موسي الاشعرى وحذيفة وان الزيروأبي همريرة وأبي مسعود الانصاري فكأن أولى بالاخذوقالأبوتكر الرازى حدث الطعاوى مسندا الحالني صلحالله علسه وسلم أنه صلى وم العسدوكرأربعا ثمأقيل بوجهمه حمين انصرف فقال أربع لاتسهو كتكسر الحنائز وأشار بأصابعه وقبض ايهامسه ففسه قول وفعل واشارةالي أصل وتأكد فلاجرم كان الاخذيهأولى وأراديقوله أربعا أربع تكسيرات متوالمة ولأنالتكمر ورفع الايدى من حيث المحوع خلاف المعهودفي

(ويصلى الامام بالناس وكعنين يكبر في الأولى الافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرآ الفاتحة وسورة و بكبر تكبيرة بركع بها ثم يتسدئ في الركعة الشائية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعدها و يكبر ابعة بركع بها وهذا قول ان مسعود وهو قولنا وقال بن عباس يكبر في الافتتاج و خسابعدها وفي الشائية يكبر خسائم يقرأ وفي دواية يكبر أربعا وظهر على العامسة اليوم بقول ابن عباس لامر بنسه الخلفاء فأما المذهب فالقول الاول لان الشكبر و رفع الايدى خدلاف المعهود في كان الاخد بالاقل أولى ثم التكبيرات من أعسلام الدين حتى يعهر به في كان الاحسل فيه الجع وفي الركعة الاولى يجب الحافه المنظم اليها لقوته امن حيث الفرضة والسبق وفي الثانية لم وجد الاتكبيرة الركوع فوجب الضم اليها

الى الزوال وذكرا لحديث الاول كاذكر وفى أبى داودواب ماجه عن يزيد بن خسير بضم المجهة قال خرج عبدالله ن يسروض الله عشده صاحب رسول الله صلى الله عليسه وسلم مع الناس في يوم عيد فطرا وأضحى فأنكرا بطاءالامام فضال اناكامع الني صلى الله عليسة وسلمقد فرغنا ساعتناهذه وذلك حسين التسميم صحمه النووى في الخلاصة والمراد بالتسبيح الشفل وفي أبي دا ودو النساف أن ركاجاؤا الى وسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون أنهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم أن يفطروا واذا أصصوا غدوا الحمصلاهمو بينفي دواية ابن ماجسه والدارقطني أغم قسدموا آخرالتهار ولفظمعن أبيعمر بناذس حمدتني عمومتى من الانصارمن أصحاب رسول انته صلى انته عليه وسلم فالوا أغمى علينا هلال شموال فاصحناصياما فجاءركب من آخر النهارفشهدوا عندرسول اللهصلى الله عليسه وسلمأنهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم وسول انتهصلى انته عليه وسلمأت يفطروا وأن يخرجوا الى عيدهم من الغد فال الشيخ حال الدن وبهذا اللفظ حسن الدارفطني اسناده هذاوصحمه النووي في الخلاصة ولايخني بعدهذاأن لفظ آخرالنهاديصدقعلى الوقت المكرومين بعد العصروق له فأمر مصلى الله عليه وسلم الآهم بالخروج من الغدلا يستلزم كونه لخروج الوقت بدخول الزوال لجواز كونه الكراهة في ذلك الوفت فلا همن دليل يفيدأنالمراديآ خرالتهار مابعدالطهرأ ويكون في تعيين وفتهاهمذا اجماع فيغنى عنه وقسدوجدذلك الدليل وهوماوقع في بعض طرقه من رواية الطماوي حدثنافهد حدثناعبدالله بن صالح حدثناهشيمن بشيرعن أبى بشرجعفر بزاياس عن أبي عير بن أنس بن مالك أخبرني عومتي من الانصار أن الهلال خيى على الناس في آخر ليانمن شهر ومضان في زمن رسول المه مسلى الله على وسلم فأصحوا صماما فشم سدوا عندرسول اللهصلي الله عليه وسلم بعدزوال الشمس أنهم رأوا الهلال المبلة المباضية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالفط رفأ فطروا تلا الساعة وخرج بمم من الغدفص لي جم صلاة العيد وقهله وهد ذا فول ابن مسعود) اعلم أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق رأى الشافعي وماتوافق رأ ساوكذاءن الصابة أماماعنه صلى اقهعليه وسلم فني أبى داودوابن ماجمه عن عائسة كانصل الله عليه وسلم يكبر في العيسدين في الاولي بسبع وفي الثانية بخمس قبل القراءة سموى تنكب يرتى الركوع ورواه الخاكم وقال تغسروه ابن لهيعة وقسد استشهديه مسسلم فال وفي البابءن عائشة وانعر وأىهر وتوالطرق اليهم فاسدة وفي أبى داودوا بن ماجيه أيضاعن عسدالله ف عسرو ان العاص قال قال النسى مسلى الله علسه وسلم التكبير في الفطرسيع في الاولى وخس في الثانيسة والقراءة بعدهما كالمهما زادالدارقطني بعدوخس في المثآبية سوى تنكبيرة الصلاة فال النووي قال الترمدنى فالعلل سألت المخارى عنه فقال صهيم وأخرج الترمدنى وابن ماجه عن كثير بن عبدالله

(٤٥ – فتحالقدر اول) الصاوات فكان الاخذ القليل أولى ثمالتكبير من أعلام الدن على بعهر به كتكبيرة الافتتاح وكان الاصل فيه الجمع المنافر الفرضية والسبق و في الركعة الاولى عب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوته لمن حيث الفرضية والسبق و في الشائمة الموحد الاستكبيرة الركعة والسبق و في الشائمة الموحد الاستكبيرة الركوع فوجب الضم المها

ابن عروبن عوف المزنى عن أبيه عن حده أن رسول الله صلى الله عليسه وسلم كبرفي العيسدين في الاولى عاقبل القراءة وفيالا خرة خساقيل القراءة قال الترمذي حديث حسسن وهوأ حسن شئ روي في هذا الماب وقال في علاه الكبري سألت مجداع فهذا الحديث فقال ليس في هذا الماب أصومنسه ويه فهل وقيدر ورت أحاديث عيدة غيرها توافق هذه وفي أي داود ما بعيارضها وهوأن سيعمد من العاص سأل أياموسي الأشعرى وحذمفة من آلمسان كمف كان رسول الته صلى الله علسه وسد والفطر فقال أيوموسي كان مكبرأ ربعائبك بروعلى الحنائر فقال حذيفة صدق فقال أيوموسي ك بأكسرفي المصرة حمث كنت عليهم سكت عنسه أوداود ثمالمنسذري في مختصره وهوملحق يحدشن اذتصديق حذيفة رواية لثله وسكوت أبى داودوا لمنسذري تعصيراً وتحسين منهسما وتضعيف سالجوزية بعسدالرجن بزثو بان نقلاعن اسمعين والامامأ جيدمعارض بقول صاحب التنقيم ن ومحهول ولوسل فحدث ان لهمعة ضعيف أيضا به لولم نظهر فيهسد لزهري وقبيل عنسة عن أبيالاسودعن عروة عن عاتشية وقبل عنسه عن الاعراج عن أبي هريرة قال الدارقطني وألاضطراب فنهمن إين لهبعة والحديثان اللذان ملسائه منع القول يتعصصه والمنالقطان في كالهوأ واهوفال وغين وانخر حناعن ظاهراللفظ لكن أوحمه أن كثير بن عبدا قه عندهم متروك قال أجدلابساوى شيأوضر بءل حديثه في المسندول بحدث عنه وقال النمعين لسرحديثه بشيخ وقال النسائي والدارقطني مترولة وقال أوزرعية واهي الحدث وأفظع الشافعي رجه انتهفيه القول وقال لمرجسه الله ليس في تكبير العيسدين عن الني صلى الله عليه وسلم حديث صحيح واعا آخسذفيه مفعل أني هريرة وأماماعن العماية فأخرج عسدالرزاق أخسرنا سيفيان الثوري عن أي اسحق عن والاسودأن النمسعود كانتكبر في العيدين تسمأ أربعاقبل القراءة ثم يكبرفبركع وفي الثانية هرأ فاذافوغ كرأرتما ثركع أخرنام هرعن أبي استقعن علقة والاسود قالا كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وأبوموسي الاشعرى فسألهم سعيدين العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة لالشعرى فقالالاشعرى سلعيدالقه فانه أقسدمنا وأعلنا فسأله فقال النمسسعو دمكرأ ويعاثم بقسرا ثم يكبرنبر كعثم يقوم في الثانيسة فيقرأ ثم يكبرأ وبعابعد القواءة طريق آخو دواءان أبي شسة داناهشيم أخبرنا مجالدعن الشعىعن مسروق فال كانعبدالله بنمسعود يعلنا النكيرفي العمدين برات خسفالاولى وأربع فالاتوة وبوالى بين القسراء تين والمراديا لمس تنكبرة الافتشاح كوع وثلاث ذوا تدويالار بع تشكيرة الركوع طريق آخررواه محدين الحسن أخرنا أوحسفة ان وأبوموسي الاشعرى فخرج علمهم الولدين عقسة تنأبي معمط وهوأ مبرالكوفة ومتذفقال انغداء سدكم فكعف أصنع فقالا أخبره ماأ ماعمد الرجن فأص وعبد اللهن مسعود ل بفسرادان ولااقامة وأن مكرفي الأولى خسا وفي الثانمة أربعا وأن بوالى سن القراءتين وأن ب بِعَدَ الصَّلاة على راحلته قال التُرمذي وقدر وي عن اسْ مسَّعوداً نه قال في الشُّكِير في العبَّد تسع وقدروي عن غسروا حدمن العصابة نحوه سذا وهذاأ ترصحيه فاله يحضرة حباعة من الصحابة ومثل هذا يحمل على الرفع لانه مثل نقل أعداد الركعات فانقيل وى عن أبي هر يرة وابن عباس رضى الله سممايخالف قلناغا يتممعارضة ويترجع أثران مستعوديان مسعود مع أنالمروى عن ان عباس

وقوله (والشافعي أخذ بقول ابن عباس الاأنه جل المروى على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خسة عشر أوسة عشر) فيه اشتباه لان قوله حسل المروى أما أن يريده المسروى في هذا الكتاب بقوله أولا وقال ابن عباس بكسير في الاولى الافتناح وخسا بعسدها وفي الثانية يكسير خسائم بقراً وفي رواية يكبراً ربعا أوغسير ذلك فان كان الثاني كان في الدكلام تعقيد يعاوقد والمسنف عن ذلك وان كان الاول المرتق التكبيرات الحذال المقدار الان الزوائد في مستقل وعشر وبالاصليات تكون ثنى عشرة أوثلاث عشرة وأبضا قال وظهر على العامة اليوم على خسسة عشر على العامة اليوم على خسسة عشر تكبيرة أوستة عشر وليس كذلك أن يقال وي عن ابن عباس و دلك يقتضى أن يكون على العامة اليوم على خسسة عشر تكبيرة أوستة عشر وليس كذلك أن يقال وي عن ابن عباس و وابت بأن ذلك أنه اهو باضافة الاصليات المسات الان الاصليات المسات المسات المسات الان الاصليات المسات المساق المسات المساق المسات المساق المسا

والشافعى أخد بقول ابن عباس الاأنه حل المروى كله على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خس عشرة الوست عشرة قال (ويرفع يديه في تكبيرات العيدين) يريد به ماسوى تصحير قى الركوع لقوله عليه السلام لا ترفع الايدى الاف سبع مواطن وذكر من جلته التكبيرات الاعباد وعن أبي يوسف أنه لا يرفع والحجة عليه ما دوينا

الافتناح وتكبيرقاالركوع فى الركعتن فاذاأ ضيفت الىخسىة وخسة كانت ثلاثةعشر واذاأضفت الىخسىة وأر معةصارت ثنتيء شرة وعلى هذاعل لعامة اليوم (وجل الشافعي المسروى على الزوائد) فأذا أضيفت الهاالاصليات صارت خسة عشرأوستة عشرفكان مرادمالمروى ماروی عن این عیاس ولا تعقسد في ذلك لأن التفسرالذكورف الكتاب يدل علمه ومعنى قوله وظهرعل العامسة اليوم بقول ابنعباس على تفسر علىائنا لاعلى ماحل علمه الشافعي ويظهرمن همذا الشة أن ماعليه عل أصحابنا الماهومذهبان عباس لامذهب الشافعي قال في المحسط شمعمساوا بروامة الزيادة في عسد

متعارض فروى عنسه كدهبهم من رواح ابن أى شيبة حدثنا وكيم عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس كبرف عيد الاثعشرة سبعافي الاولى وسنافى الاخرة حدثنا يريدين هرون أخبرنا حيد عن عمار بن أى عماران ابن عباس كرفي عسد ثنتي عشرة تسكيرة سبعاني الأولى وخسافي الاخرة وروى عنه كمذهبنافروى ان أى شيبة حدثناه شيم أخبرنا خالدا الحذاء عن عبدالله بن الحادث قال صلى ابنعباس بومعسد فكبرنسع تكبيرات خسافي الاولى وأربعاني الاخرة ووالى بين القسراء تين ورواه عبدالرزاق وزادفيه وفعسل المغيرة بن شعبة مثل ذاله فاضطرب المروى وأثرابن مسعود لولم يسلم كان مقدد مافكيف وهوسالم لاضطراب معادضه ويديرجم المرفوع الموافق له ويختص ترجيح الموالاة بين القراءتين منسه بأن التكبير ثناء والثناء شرع فى الاولى أول وهودعا والافتتاح فيقدم تكبيرها وحيث شرع في الثانية شرع مؤخر اوهوالقنوت في وخر تكبيرا لثانية على وفق المعهود (قول دوالشافعي أخذ بقول ابن عباس) يعنى المروى عنه من الشكيرات تنتى عشرة أوثلاث عشرة والمصنف م يذكر الرواسين هكذاعنه بل إنه يكبرني الاولى للافتتاح وخسابعدها وفي الثانية خسبا ثم يقرأ أوأربعا الآأن هسذابعد ماعسلمن طريقشاأن كل مروى في المديعمل على شموله الاصليات والزوائد تلتفت منسه الى كون المروى عنسه ثلاث عشرة تسكبيرات الافتتاح والركوعين معالعشرا والتسعفا كتني بهسذا القدومن الأزوم فى الاحالة على المروى عن إبن عباس الأأن عدة تكبرة الافتتاح في الاولى دون تكبيرة القسام في الثانية تخصيص من غير مخصص وعلى اعتبارها انمايقع الالتفات الى كون المروى أربع عشرة وثلاث عشرة فانقيسل المخصص اتصال الافتشاح بالزوا ثدقلنا فلي يتجه عد تكبيرة ركوع الاولى وعلى عدم اعتباده يقع الالتفات الى كونه أحسد عشر أوعشرا (قوله وذكرمن جلتها تكبيرات الاعياد) تقدّم المديث فبابصفة الصلاة وليس فيسه تكبيرات الاعبادوا لله تمالى أعلم فاروى عن أبي بوسف أنه لاترفع الايدى فيهالا يحتاج فيه الى القياس على تكبيرات الخنائر بل بكفي فيسه كون المتعق من الشرع موت السكبيرولم يثبت الرفع فيبق على العسدم الاصلى ويسكت بين كل تسكير تين قدر ثلاث تسبيحات

الفطروبرواية النقصان في عبد الاضي عملا الروايتين وخصوا الاضى بالنقصان لاستعبال الناس بالقرابين وقولة (ويرفع بديه في تحكيم التالعيدين) ظاهروليس بن التحكيم الذكر كرمسنون وروى عن أبي حنيفة أنه يسكت بين كل تكبير تين بقدر ثلاث تسبحات لان صلاة العبد تقام بجمع عظيم فلووالى بين التحكيم الانتباء على من كان نائيا عن الامام والاشتباء يزول بهذا القيد ومن المكث وقال في المسوط ليس هذا القدر بلازم بل مختلف فلا بكثرة الزمام وقلت الانتباء على الانتباء عندالكوم وقلة على المنافرة وكذلك التعود على تكسيرة الركوع كاف تكسيرة الركوع والحجة عليه ماروينا) لان ما قاله قياس ترك بالاثرويائي بالناء عقيب تكبيرة الافتتاح قبل الزوائد وكذلك التعوذ عندا في يوسف وعند محديد عند القراءة

قال (م يخطب بعد الصلاة خطبتين) الخطبة في صلاة العيد تخالف خطبة الجعة من وجهين أحدهماأن الجمعة لاتجوز الاخطسة مخلاف العيدالشاني أنها فى الجمعة متقدمة على المسلاة بغلاف العسد ولوقدمها في العسدأيضا حاز ولاتعنادا الخطمة بعيد الصلاة وما في الكُناب ظاهر وقوله (ومنفأنته صلاة العددمع الامام)أى أدى الامام صلاة العيد ولم يؤدها هو (لم يقضها) عندنا خلافا الشافعي فأنه تال بصلى وحده كايصلى منعالاماملان الجماعية والسلطان لس بشرط عنده فكانه أنبهلي وحده وعندنا هيصلاة لاتجوز اقامتهاالابشرائط مخصوصة من الحماعة والسلطان فأذا فأنت عسز عن قضائها فأن فيدل هي فاغةمقام صلاة الضحى ولهذا تكره صلاة الضعي قبل صلاة العدفاذاعز عنهابصير الحالاصل كالجعسة اذآفأتت فانه يصر الى الظهر أحيب بأناات سلناذاك لايضرنا لانهاذا عز عادالام الحاصل هو مسلاة الضعي وهي غسر واجبة فيتنعر وفيالجعة اذا عزعاد الى أصل هو فرص فمازمه أداؤه

رقوله ولاتعادا لخطسة بعد الصلاة) أقول بعنى لو كان

قال (ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين) بذلك وردالنقد المستفيض (يعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها) لانم اشرعت لاجد (ومن فاته صلاة العيدمع الامام لم يقضها) لان الصدلاة بعد مالصفة لم تعرف قرية الابشرا لطلاتم بالنقرد (فان غم الهدلال وشهدوا عند الامام برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد) لان هذا تأخير بعذر

فانالموالاة توجب الاشتباء على الناس وان كانمن الكثرة بعيث لايكني ف دفع الاستباء عنه-مهدذا القسدرفصل أكثرا وكان يكني اذلك أفل سكت أفل وليس بن السكيرات عند الذكر مسنون لانه لم ينقل وينبغى أن يقرأ فى ركعتى العيد بسبع اسمر بال الاعلى وهل أ تال حديث الغاشية روى أو حسفة عن براهم بن محدين المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النمان بشيرعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان بقرأ في المسدين ويوم المعة بسيم اسم ربك الاعلى وهل أتال حديث الفائسة و رواه أبوحنيفة رجمه الله مرة في العيسدين فقط وفروع كم أدرا الامامرا كعا تحرّم ثمان غلب على ظنه ادراكه فىالركوعان كبرفائدا كبرقائدا نمركع لان القيام هوالحسل الاصلى للشكبير ويكبر برأى نفسسه لانه سبوق وهومنفرد فعما بقضى والذكر الفائت بتضي فبل فراغ الامام مخلاف الفعل وانخشى فوت زكوع الامام وكع وكبر في وكوعه خلافالاني يوسف ولا برفع يده لان الوضع على الركبتي سنة في عمله والرفع مكون سنةلاف عدا وانرفع الامام راسه سقط عنه مايغ من التكبيرلانه ان أف به ف الركوع الزم ترك المتابعة المفروضة الواجب والقومة ليستمعنيرة بل شرعت الفصل حتى لم يصرمد وكالركعة بادراكها فلاتكون محسلاللتكبيرادا ولاقضاء ولوأدركه في القومة لايقضيها فيسهلانه يقضى الركعة مع تكسيراتها المأموم بتبع الامام وان خالف وأيه لانه بالاقت داء حكه على نفس م في اعتهد فيسه فساوحا وزأقوال العصابة انسمع منه السكيولا بتابعسه واختلفوافيه قبل سبعه الى ثلاث عشره وقيل الىست عشرة فانزاد عليه فقدخر جعن حدالاحتهاد فلايتابعه لتنفن خطئه كالمتابعة في المنسوخ وانسمع من المبلغ كرمع مولو زادعلى ستعشرة فواذ الطامن المبلغ فصاسبيق فلا يترك الواجب الاحتمال واللاحق يكبر يرأى امامه لأنه خلفه بضلاف المسبوق ومن دخل مع الأمام في صلاة العيسد فىالتشهد يقضى بعدفراغ الامام صلاة العيسد بالاتفاق بمخسلاف الجمعة فأوقرأ الفاتحسة أوبعضها فذ كرأته لم يكبر كبرواعاد القراءة وانذكر بعدضم السورة كبر ولم بعدلان القراءة تمت بالكتاب والسنة فلاعتم فالتقض عفلاف ماقبله فإنهالم تتم ادلم يتم الواجب فكالم أيشرع فيها فيعسدها رعاية الترتب ولوسبني بركعة ورأى رأى اين مسعود رشى الله عنسه بقرأ أؤلام يقضى م يكبر تكبيرات العيد وفي النوادر بكيرا ولالانما يقضيه المسبوق أول صلاته فيحق الاذكار إجاعا وجه الظاهران البداءة بالتكبير يؤدى الحالم والانبين التكبيرات وهوخسلاف الاجماع ولوبدأ بالقراءة يكون موافقالعلى رضى الله عنسه لانميدا بالقراعة فهما ولوكسيرا لامام أربعابرأى انعساس فتعول الحداك انمسعود مدع مابق من التكبير ويبدأ في الثانية بالفراءة لان تبدل ألرأى يظهر في المستقبل ولوفرغ من السكبير فتعتول الحدرأى على رضى الله عنسه وهوفى القراءة لايعسد التكبير لان مامضى على العمة لانه بؤدى ألى توسيط القراءة بين السكيرات وهوخلاف الاجماع ولوكسير برأى النمسعود فتعول الى رأى ابن عباس بمسلماقرأ ألغافحة كبرمابق وأعادالفائحة وأن تحول بعدضم السورة لايعيدالقراءة (قول م يخطب خطبتين خلك وردالنقل المستضض) لاشك فرور ودالنق لمستفيضا بالعطبة أما بالتنصيص على الكيفية المسترة فلا إلاماروى النماحه مداننا يعي نحكم حدثنا أو بحرحدثنا عبدالله بنعرو الرقى حدثنا اسمعيل بنمسلم حدثنا أبوالز بيرعن سأبر فالخوج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطرأ وأضحى فطب فائما ثم تعد قعددة ثم قام قال النووى في الخلاصة وما روى عن ابن مسعود

وقدوردفيه الحديث (فان حدث عدر عنع من الصلاة في اليوم الثاني لم يصله العدر (ويستعب أن لا تقضى كالجعبة الاأناثر كام الحديث وقدورد بالتأخير الى اليوم الثانى عند العذر (ويستعب في يوم الاضمى أن يغتسل و ينطيب) لماذكراه (ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلاة) لما روى أنه عليه السلام كان لا يطم في يوم المنحرحي يرجع فيا كل من أضيته ويتوجه الى المسلى (وهو يكبر) لا يه عليه السلام كان يكبر في الطريق (ويصلى ركعتين كالفطر) كذلك نقل (ويخطب بعدها خطبين) لا يه عليه السلام كذلك فعل (ويعلم الناس فيها الاضعية وتكبير التشريق) لا يه مشروع الوقت والخطب الماشرعت الالتعليم (فان كان عدر عنع من الصلاة في يوم الاضعى صلاها من الغد ولا يصله العدد الله المالة المنافقة في عند الناس المنافقة المنقول (والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشي) وهوأن يحتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشهيها بالواقفين بعرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بكان مخضوص فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك

أنه قال السنة أن يخطب في العيد يخطبتين يفصل بنهما يجلوس ضعيف غير متصل ولم يثبث في تكرير الخطبةشئ والمعتمد فيه القياس على الجعسة فأوخطب قيسل الصلاة خالف السنة ولابعيد داخطبة (قوله وفدوردفيه الحديث) يعنى الذى تقدم وفيه ما فلنا (قوله لماروى الخ) أخرج الترم ذى وابن مأحه وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وصحر أسناد معن عب ما أنه بن بريدة عن بريدة وال كأنسول الله صلى الله عليه وسلم لايخرج ومالفطر حتى بطع ولايطع ومالاضى حتى برجعزاد الدارقطني وأحدفيا كلمن الاضمة وصعمه ابن القطان في كابه وصحر والدار فطني أيضا (قوله لانه عليه السلام كان يكبر في الطريق) حاصل ماراً يناه فيه كنيناه فيساتقدم (قوله لبس بشئ) ظاهر مثل هذا اللفظ أتهمطاوب الاحتناب وعالف النهاية أى ليس بشي يتعلى بالثواب وهو يصدق على الاباحة ثم قال وعن أبي يوسف ومحسد في غير رواية الاصول أنه لا يكرما للروى أن ابن عباس دضى الله عنهما فعل ذلك بالبصرة انتهى وهذه المقاسمة تفيد أن مقابله من وآمة الاصول الكراهة وهوالذى يغيده التعليل بأن الوقوف عهد قرية في مكان مخصوص فلا يكون قرية في غدره وجوابه عن المروى عن الن عباس أنه ماكات التشب يقتضى أن الكراهة معلقة بقصدالتشبه والاولى الكراهة الوحه المذكور ولانفيه مسمى المفسدة اعتقادية تتوقع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرؤس يستلزم التشسبه وان لم يقصد فالحق أنهان عرض الوقوف في ذلك اليوم يسبب وجبسه كالاستسقاء مشلالا يكره أماقصد ذلك اليوم بالخروج فيهفه ومعنى التسسيه اذاقا ملت ومافى جلمع المرتاشي لواجتمعوا اشرف ذلك اليوم جازيحمل عليه بلاوقوف وكشف

وفسل في تكبير التشريق والاضافة بيانية أى التكبير الذى هوالتشريق فان التكبيرلا يسمى تشريقا الااذا كان بتلك الالفاظ في من الايام الخصوصة فهو حينتذ متفرع على قول الكل وما في الكافى عمايد فع هدذا وهوماذ كرم في حواب الاعتراض على الاستدلال لاي حنيفة على اشتراط المصر بالتكبير باثر لاجعة ولاتشريق أى لا تكبير الافى مصر بأنه يستان مأن الاضافة بقتضى عدم صفة الاضافة معناها تكبير التكبير التكبير من أن المراد التشريق في هذا الاثر لافى تلك الاضافة بقتضى عدم صفة الاضافة على معنى التكبير لكن الحق صحته على اعتبار إضافة العام الى الماسميد المامع وحركة الاعراب على معنى التكبير لكن الحق صحته على اعتبار القب الفصل الماوقع على قولهما لان شيامن التكبير لا يقع في أمام التشريق عند الى حنيفة أو باعتبار القرب ليكون على قول الكل غيير لازم وأبضا أعاب لزم وأنسا أعاب لامان التشريق نفسه فاع الصعماذ كراذا أضيف التكبيرات الى أيام التشريق لكن انها أضيف الى التشريق نفسه فاع الصعماذ كراذا

وقوله (وقدوردفيه الحدث) أى المعهود وهو ماذكره قىلھذا بقوله ولماشهدوا بالهدلال بعدال والأمر مالخروج الى المسليمن الغد ومابعده طاهر وقوله (والتعريف الذي بصنعه ألناس) إنما قيد بقوله سينعه الناس لانه محىء لمعان للاعسلام والتطيب من العرف وهو الربح وانشباد الضالة والوقوف بعرفات والتشبيه بأهسل عرفة وهوالمرادهنا وقوله (ليس بشئ) أي ليس بشئ معتبر شعلقبه الثواب لماذكر في الكناب ومانقل عن ان عاس رضى الله عنهــما اله فعــل ذلك بالبصرة محول على أنه كانالدعاء لانشيها بأهل عرفة

وقصل في تكبير التشريق

تكسيرالتشريق لماكان ذكرا مختصابالاضمى اسب ذكره في فصل على حدة ثم قبل ترجة الفصل بتكبير التشريق وقع على قولهما لانشيا من التكبيرلا يقع في أيام التشريق عندابي حنيفة ويجوز أن يقال باعتبار القرب أخذاسهه وقوله (وسداً شكير النشريق) اختلف العصابة في بنداه النشريق وانتهائه فأما بنداؤه فكبار العصابة كعر وعلى وابن معود فالوا مداً بالشكير بعد صدلاة الفجر من يوم عرفة وبه أخد علماؤه في ظاهر الرواية وصفارهم كعسد الله بن عباس وعبد الله بن عروزيد بن فأبت فالوابسد أبالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر والمه رجع أبو يوسف في بعض الروايات عنه وأما انتهاؤه فقال ابن مسعود صلاة العصر من أول أيام النحر فعنده عمان صلوات (• ٢٠) يكرفها وبه أخذا بوحنيفة وقال على وابن عرفى احدى الروايات عنه انتهاؤه

وسدا بتكبيرات النشريق (وسدا بتكبيرالنشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة و يختم عقيب صلاة العصر من آخرا يام النشريق والمسئلة عندا بعصر من آخرا يام النشريق والمسئلة عندا فقي المنظمة بن العماية فأخذا بقول على أخذا بالاكثراذ هو الاحتياط فى العبادات وأخذ بقول النمسعود أخذا بالاقل لان الجهر بالتكبير دعة والنكبيران يقول مرة واحدة الله أكبراله أكبراله الاالله والله أكبراله الماللة والله أكبراله الماللة الله أكبرالله الماللة الله أكبرالله الماللة المرالله الماللة المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة الله أكبراله الماللة والله أكبرالله الله الله المراكبة المراكبة المراكبة الله المركبة المراكبة المراكبة المركبة المركبة

أريد بالتشريق أيام التشريق أوقدرت الايام مقسمة بن المتضايفين ولاداى اليه فلرديه ماذكرنا ولوأريد الذبح نفسه على بعداضافة التكبير الذبح لم بلزم ماذكر وهوظاهر وعلى هذا فاف الخلاصة من فوله أيام التشريق ثلاثة وأيام النعرثلاثة سستة تنقضى بأربعسة لان الاول نحرفقط والاخسير قشريق فقط والمتوسطان يخروتشر بقلابصم فانالتشر بقف أيام التشريق بعب أن عمل على التكبيرا والذبح أوتشريق العم باظهاره الشمس بعد تقطيعه ليتقددوعلى كليهم أيدخل يوم التحرفيها الأأن يقال التشريق مالمعني الثالث لانكون في الاول ظاهرا واختلف فيأن تتكبيرات التشريق واجبة ف المذهب أوسنة والأكثرعلي أنهاوا حبةودليل السنة أنهض وهومواظيته صلى القعليب وسلم وأما الاستدلال بقوله تعالى ويذكروا اسمانته فيأمام معلومات فالظاهرمنها ذكراسه على الذبيعة نستضالذ كرهم عليهما غرمف الجاهلية بدليل على مارزقهم من جمة الانعام بل قدفيل ان الذكر كناية عن نفس الذبح (قوله والمسئلة مختلفة بين العماية فأخذا بقول على رضى الله عنه وهومار واما بن أى شيبة حد شناحسن بن على عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن على رضى الله عنه أنه كان يكبر بعد الفير ومعرفة الى صلاة العصرمن آخرا بإمالتشريق ورواه مجدين الحسن أخيرنا أبوحنيفة عن حبادبن أبى سليمان عن ابراهيم النفى عن على بن أبى طالب فذكره وأخذهو بقول ابن مسعودرض الله عنه وهوماروا مان أب شدبة أيضاحد ثناأ والاحوص عن أبي اسمق عن الاسود قال كان عبدالله بكبرمن مسلاة الفير ومعرفة الى صلاة العصرمن يوم النصر بقول الله أكبر الله أكسير لااله الاالله والله أكبر الله أكبر ولله الحسد وقول من جعل الفتري على قولهما خلاف مفتضى الترجيح فان الخلاف فيهمع رفع الصوت لافي نفس الذكروالاصل فى الاذكار الاخفاموا لمهر بعبدعة فاذا تعارضا في الجهرة ج الاقل وأخرج الحاكم عن على وعارة قالا كانرسول الله صلى الله عليه وسلم عهر فى المكتوبات بيسم الله الرحن الرحم وكان بقنت في صلاة الفجر وكان بكرمن ومعرفة صلاة الفداة و يقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق وصعه وتعقيه الذهبي وقال انهخير واء كالهموضوع فانعبد الرحن صاحب مناكير وسمعيدان كانالكر يزى فهوض عيف والافهو عهول وأخر حد البيه قى وضعفه (قول والنكبرأن يقول الى قوله وهوما أورعن الخليل لم شت عنداً هل الحديث ذاك وقد تقدم مأ ثوراعن ابن مسعود رضى اقهعنه عندان أى شبية وسندمجيد وقال أيضاحد شايزيد بنهار ونحدثنا شريك قال قلت لابي اسمق كيف كان يكبرعلى وعبد الله من مسعود قال كانا بقولان الله أكبر الله أكبر لااله الاالله والله أكبر الله أكبر ولله الحسد شعم عن الصابة فضال حدثنا بريعن منصور عن ابراهم قال كانوا بكسبرون يوم

من صلاة العصرمن آخر أمام التشريق فمكون ثلاث وعشر ونصلاة وبهأخذ أبوبوسف ومجدووحهكل من ذلك ماذ كره في الكتاب وذكر فى الخلاصة أنأمام النعرثلاثة وأمام التشريق أسلانة وبيضى ذلك فى أربعة أمامفان العاشرمن ذى الحسة نحر خاص والثالث عشرتشريق خاص والبومان فما للتهسما النصروالتشريق وقوله (وهدذا هو الماتورعن الللل صلى الله عليه وسلم) قيل أصل ذلك ماروى أن جبيريل لماجاء بالقريان خاف العملة على الراهم عليهما السلام فقال الله أكرالله أكرفل آرآه ابراهم قال لاالهالاالله واللهأ كبر فلماعلم اسمعيل مالفداء قال التهأكرولله الحمد فبق فىالاخريين إما سنة أوواجباعلى مایذ کر و روی این عران رسول الله صلى الله علمه وسلم قال أفضل ماقلت وقالت الانساء قسلي نوم عرفة الله أكبرالله أكبر لااله الاالله واللهأكسر

الله أكبر ولله الحدد قولة (مرة واحدة) احمترازعن قول الشافي فانه يذكر النكبير شلاث مراتوله عرفة في ذكر التهل بعده قولان

و فصل في تكبيرا لتشرب في (فواه فل او آه ابراه معليه السلام قال لااله الاالقه والله أكبران) أفول اللازم عماد كره أن بكون الما أورمن الخليل عليه السلام بعض تكبيرا لتشريق والمعلوب أيكن ذلك

قوله (وهوعقيب الصالوات المفروضات على المقيبين) يشيرالى أنه اختار كونه واجباوهوا خسار غرالاسلام وصدرالاسلام والاصل فيسه قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات فانه جاه في التفسيران المراد به أيام التشريق فيكون واجباع لا بالاص وذهب بعضهم الى أنه سنة قال الامام القررائي تكبيرالتشريق سنة و به قال الشافعي ومالك وأحدوفي قوله المفروضات السارة الى أنه لا يجوزان يخلل ما يقطع به حرمة الصلاة حتى لوقام وخرج من المستعدا وتكلم أبكر فني قوله المفروضات الشارة الى أنه لا يكبر في القروضات الشارة الى أنه لا يكبر في القروضات الشارة الى أنه لا يكبر في القرى وقيد بالاقامة لان المسافر لا يكبر في القروضات السارة المنافرة وقيد بالاقامة لان المسافر لا يكبر في القروضات الله المنافرة وقيد بالانه تبعلى المنافرة وقيد بالمسافرة المنافرة بعلى المنافرة بعد المنافرة ب

(وهوعقب الصاوات المفر وضات على المقين في الامصارف الجماعات المستعبة عندا بي حنيفة ولبس على جماعات النساء اذا أي يكن معهن رجل ولاعلى جاعة المسافر ين اذا أي يكن معهم مقيم وقالا هو على كل من صلى المكتوبة) لانه تبع الحسستوبة وله ما دوينا من قب ل والتشريق هوالتكب كذا نقسل عن الخليس لن أحد ولان الجهر بالشكب برخلاف السنة والشرع وردبه عندا ستعماع هذه الشرائط الا أنه يجب على النساء اذا اقتدين بالرجال وعلى المسافرين عندا قتدائم مبالمقيم بطريق التبعية أمال يعقوب صلبت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت أن أكبر ف كبرا يوحن غقد ل أن الامام وان ترك التكبير لا يتركه المقتدى وهذا الانه لا يؤتى في حرمة الصلاة فل يكن الامام فيه حتماوا نماه ومستعب

عرفة وأحدهم مستقبل القباة في دبرالصلاة الله أكبر الله أكبر لااله الاالله واقله أكبر الله أكبر ولله الجد وكذا في الحديث الضعيف الذي ذكرناه على مأرواه الدارقطني عن جابر فظهر أن جعل الشكبرات ثلاثا في الاولى كايقوله الشافعي لا ثبت و أما تقسد استنافه أو اليجابه بكونه عقب المفروضات فسلان قولهم كان يفعل كذا دبرالصلاة بتبادرمنه المكتوبات بحسب علية استعالهم في ذلك (قوله ولا منافرات من قبل) أراد قوله لا جعة الى قوله ولا تشريق الافي مصر جامع ولا يخنى عدم دلالت على المطاوب والتحل لا يجدى الاالدفع (قوله عنداقتدائهم بالمقيم) فيديه فأن المسافرين اذا اقتدوا بمسافر في المصر فيه دروايتان والختارات لا وجوب عليهم واختلفوا على قول أي حنيف قل الحربة شرط وجوبه أولا وفائدته الماتظهر اذا أم العبدة ومامن شرطها قال لاومن لا قال نع قوب هو أو يوسف وحدائله و تضمنت المكامة من الفوائد المكتمة انه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقددي بل يكبره و والعرف في حداث العادة المحدث المنام وعظم مغزة الامام في قلب محدث عن المنافرة حين علم خلفه وذلك أن العادة المحدث الدالم موضله مغزة الامام في قلب محدث السي ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك أن العادة المناه ونسيان التكبير الاول وهو الكائن عقيب فعر نسي ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك أن العادة المناه ونسيان التكبير الاول وهو الكائن عقيب فعر نسي ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك أن العادة المناه ونسيان التكبير الاول وهو الكائن عقيب فعر نسي ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك أن العادة و العرف و هو الكائن عقيب فعر المناه و المناه و الكائن عقيب فعر الكائن على المناه و الكائن عقيب في المناه و الكائن علية و الكائن عقيب الكائن على المناه و الكائن على المناه و الكائن على الكائن على الكائن على الكائن على الكائن على المناه و الكائن عقيب المناه و الكائن الكائن على الكائن الكائن العائن الكائن على الكائن الكائن

يشرطها أوجب (قال بعقوب صليت بهما لمغرب فسهوت أنأ كنرف كبرأنو جنىفةدل)أى قول أى يوسف على (أن الامام وأن ترك التكسرلات ركه المقتدى لما ذكره في الكناب بخلاف متمود السهوفاته اذاتركمالامام لايسعد المقندى لايه بؤتي مه في حرمة الصلاة علاف ألنكبر ولكن اغيا مكسر القومقبسل الاماماذاوتع المأس من تكسير الامام بأنام فيلفذكرهذ الحكامة فوائد منهاسان منزلته عنداسناذه حبث قدمه واقتدى بهومنها سان حرمة أستاذه في قلمه قاته لماعل أن القندى به أسناذه

سهاع الايسهوالمر عنده عادة وهوالشكبيرومنهامبادرة أسستاذه الىالسترعليه حيث كبرليتذ كرهوف كبيروهكذا ينبغي أن تتكون المعاملة بين كل أستاذ والم ين كل أستاذ والمستاذ والاستاذ يسترعليه عيو به

(قوله وقوله وهوعقب الصاوات المفر وصات على المقين يسبر الى انه اختار كونه واجبا) أقول يعنى بشدير بكلمسة على (قوله فان فيله هذه التكبيرات شرعت بعاللكتو بات الخ) أقول ولا بى حنيفة رجه الله أن عنع كونه بعاللكتو بات مطلقا بل الكتو بات الحلي المسؤدة بشرائط مخصوصة (قوله قلنا بالنص الخ) أقول أراد من النص فعل النبى صلى الله عليه وسلم (قوله قال بعقوب رجه الله صلبت بهم المغرب فسهوت أن أكبرفك برأ بوحنيفة رجه الله الى قوله قبل في ذكر هذه الحكاية فوا ثدمنها بيان منزلته عند أست اده حيث فدمه واقتدى به ومنها بيان حرمة استاذه في قليسه فأنه لما علم أن المقتدى به استاذه سها عمالا بسهوا لمروعنه عادة وهوالتكبير) أقول قال ان الهمام الذي نسب أبو يوسف بعد صلاة المغرب فان العادة المهدائية ي

قرنصلاة الكسوف بصلاة العدلاتهما يؤدنان مالجماعة في النهار بغير أذان واقامة وأخرها عن العيدلان صلاة العيد واجبة في الاصم على مامر مقال كسفت الشمس تكسف كسوفاؤكسفهاالله كسفايت مدى ولاينعدى فالرجر أو ترثى به عربن عبدالعز نز الشهير طالعة لنست بكاسفة . تنكى عليك نجوم اليل والقرا

فيل معنا البست تكسف ضو النعوم مع طاوعها (٣٣٤) ولكن لقلة ضوتها وبكاتها عليك ابناهر لهانور وقيل معناه تغلب النجوم فىالىكاء بقال باكسه

و باب صالاة الكسوف ك

قال (اذاانكسفت الشمس صلى الامام بالناس وكعتين كهيئة النافلة فى كل و كعة د كوع واحد) وقال الشافعيركوعان

عرفة فأما بعد توالى ثلاثة أوقات يكبرفيها الى الرابع فسلم تعرالعادة فسيانه لعدم بعد العهديه ولو خرج من المسعد أوت كلم عامدا أوساها أوأحدث عامد اسقط عنه التكير وفي الاستدبارعن القبلة رواتنان ولوأحدث اسسابعد السلامقيل التكبير الاصمأنه بكبر ولا يحرج الطهارة والمسبوق بنابع الامامق مودالسه وولايت ابعه فى التكبير ولو ابعه لا نفسد وفى النلسة تفسد وسدأ المحرم السكندر مالتلية ومن نسي صلاقمن أيام التشريق فاللذكرف أيام التشريق من تلك السنة قضاها وكبر وانقضى بعدهالم يكيرالافي روامة عن أبي وسف فيا اذاقضي في أيام تشريق أخرى

و باب صلاة الكسوف ك

صلاة العمد والكسوف والاستسقاستشاركة فعوارض هي الشرعية نهارابلاأذان ولاا قامة وصلاة العدد آكدلاتها واحبسة وصلاة الكسوف سنة بلاخلاف بين الجهورا وواجبسة على قويلة واستنان صلاة الاستسقاه مختلف فيسه فظهر وجسه ترتيب أبوابها ويقال كسف الله الشمس بتعدى وكسفت الشمس لابتعدى فالبرس

حلت أمراعظما فاصطبرته ، وقت فسه بأمرالله باعسرا فالشمير طالعة لست تكاسفة ، شكى عليك نحوم الليل والقرا

أقوله باعرائدمة لانداء وهوشاهدالندب سياعلى فلة والاكثر لفظ والجنعوم الليل نصب بتبكى لانهمضارع ماكيته فبكيته أيغلبته في البكاء والقراعطف عليه وروى برفع التجوم فهوفاعل سكي والقرا منصوب على المعية والالف ألف الاطلاق التي تلحق القوافي المطلقة وسيبها الكسوف وصفتها سنة واختار فى الاسرار وجوب اللام فى قوله صلى الله عليه وسلم اذاراً يتم شيأ من هذه فافر عوا الى الصلاة فالولانهاص الاة تقام على سيل الشهرة فكان شعار السدين حال الفزع والظاهر أن الامرالندب لان المصلحة دفع الامرالخوف فهي مصلحة تعود الشادنيو بة لان الكلام فيالو كان الخلق كاهسم على الطاعة موجسدت هدنه الافزاع فانه بتقديرالهلاك يعشرون على نياتهم ولايعاف بون وان له بكونوا على ذلك فتف ترض التوبة وهي لاتتوقف على الصلاة والالكانت فرضاً وقد سنافي بأب العب لدين أن المعسنى المذكو والايسستان مالوجوب اذلامانع من استنان شعار مقصودا بتداء فضلاعن شعاريتعلق بعارض وأجعواعلى أنهاتصلى بجماعة وفى المستعدا لحامع أومصلى العيد ولاتصلى فى الاوقات الكروهة (قول كهيئة النافلة) أى بلاأذان ولاا فاسة ولأخطبة وينادى الصلاة عامعة ليجتمعوا ان لم يكونوا

فتكشهأ يغلبته فيالبكاء وهي مشروعة اجتمعت الامسة على ذلك وسسب شرعمتهاالكسوف ولهذا تضاف السه وشروطها شروط سائرالصاواتوهي سنة لانرسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها وكمفمة أدائها أن يصلى امام الجعسة في الحامع أو في المسلى في الاوقات المستحدة بالناس ركعتسن كهشه النافلة للاأذان ولااقامة تركوع واحد وقال الشافعي اذا كسفت الشمس فيوقت مكروه أو غمره نودى الصلام حامعة وصلى الامام بالناس ركعتم بقرأ في الاولى بفاتعة الكناب وسورة البقرة انحفظها والافا يعدلهامن غسرهاشم وكع وعكث في ركوعه قدر مأمكث في قيامه ثم يرفع رأسه ويقومو يقرأسورة آلعران انحفظهاوالا فالعدلها إمن غسرهام مركع مانداويمكث فيركوعه

مثلاسك فقيامه هذا ثمر فعزاسه ميسجد محدتين م يقوم ويمكث في قيامه ويقر أفيه مقدار ماقراف القيام الثاني من الركعة الاولى ثرركم وعكث في ركوعه مثل مكته في هذا القيام ثم يقوم و عكث في قيامه مثل المكث في الركوع ثم يركع وعكث فيه

🐞 باب صلاة الكسوف 😸

(قوله لانملاة العيد) أقول ولانهاصلاة كثيرة الوقوع (قوله واجبة في الاصم) أقول صلاة الكسوف سنة على مذهب العامة على مَايجِيء (قوله وهي سنة لانرسول الله صلى الله عليه وسلَّم صَلَّاهَا) أَقُولُ فيه هِمْ مثلامكث فى قيامه ثمر فع رأسه و يقوم مثل ثلثى قيامه فى القيام الاول من هذه الركعة ثم بسعد سعد تين و بتم الصلاة واحتج على ذلك بعد يث عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عنه الله الكسوف ركعتين بأربع ركوعات وأربع سعدات واناحد يث عبدالله ان عروالنبيان بن يشير وأبى بكرة وسمرة بن حندب بألفاظ مختلفة أن النبي صلى الله (٣٣ ٤) عليه وسلم ملى فى كسوف الشمس ركعتين المنافز النبي الله و النبي الله و المنافز النبي الله و المنافز النبي عليه و المنافز النبي الله و النبي الله و المنافز النبي الله و المنافز النبي الله و المنافز النبي الله و النبي الله و الله كان يصليها و النبي و النبي الله و النبي و النبي و الله و النبي و النبي و الله و النبي و النبي و الله و النبي و الله و

فانجلت الشمسمع فراغه منهاواذ اتعارضت الروابتان كانالـ ترجيم لروالة ابن عدر والحال أكشف عدلى الرجال لقربهم وتأورل مارواءماذكره محد في صلاة الاثر قال يحمدل أن الني صلى الله عليه وسلم أطال الركوع ز بادة على قدر ركوع سائرالصاوات فرفع أهل الصف الاول رؤسهم ظنا منهم أنهصلي اللهعليه وسلم رفعرا سممن الركوعفن خلفهم رفعوارؤسهم فلا رأى أهـل الصف الاول رسول الله صلى الله علمه وسلم راكعا ركعوا فن خلفهم ركعوا فلمارفع رسول الله صلى الله علمه وسلم رأسهمن الركوع رفع القوم رؤسهم ومن كانوا خلف الصف الاول

ظنوا أنه ركع ركوعسين

فرووا على حسب ماوقع

عندهم ومثل هذاالاشتماء

قدد بقع لمن كان في آخر

الصفوف وعائشة كانت

في صف النساء فأن قسل

قدروى حديثهامن

الرجال ال عماس وقد كان

له مار وتعائشة ولنارواية ابن عروا لحال أكشف على الرجال لقربهم فكان الترجيم لروايته (ويطول القراءة فيهما ويخنى عنسد أبى حنيفة وفالا يجهر) وعن مجدمنل قول أبى حنيفة

اجمعوا (قوله لهرواية عائشة) أخرج السنة عنها فالتخسفت الشمس ف حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فغر برسول الله صلى المتعليه وسلم الى المسجد فقام فكبر وصف الناس ورا وفاقترا قراءة طو الذيم كمر فركم ركوعاطو ملا مرفع رأسه فقال سمع الله لمن حده ربناواك الحدثم قام فاقترأ فراءة طويلة هي أدنى من القراءة الاولى ثم كبر فركع ركوعاطو بلاهوأ دنى من الاول ثم قال سمع الله لمن حده ر منالك الحدد ثم فعل في الركعة الثائسة مشل ذلك فاستكل أربع ركعات وأربع سعدات وانجلت الشمس قبسل أن ينصرف مح قام فغطب الناس فأثنى على الله عناهوا هادم قال أن الشمس والقرآيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحدولا لحياته فاذاراً بتمذلك فافرعوا الى الصلاة انتهى وفي الحيصين عن ان عماس وعبد الله بعرو بن العاص محوه ولفظ ابن عرو في مسلم فما اسكسفت الشمس في عهد رسول الله مسلى الله عليه وسلم فودى الصلاة جامعة فركع صلى الله عليه وسلم ركعتين في سحدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة غرجلي عن الشمس (قول ولناحديث ابن عرر) قبل لعله ابن عرويعني عبدالله الناهرو بنالعاص فتصف على بعض النساخ لأنه لم وحد عن ابن عرائو ج أبود اودوالنسائي والترمذي فيالشمائل عنعطا منالسائب عنأ بيه عن عبد الله من عروب العاص فال انكسفت الشمس على عهدوسول الله صلى الله عليه وسلم فقام صلى الله عليه وسلم فلم يكديركع عركع فلم يكدرونع عركع فلم يكد يسمد شهمد فلربكد برفع مرفع وفعل في الركعة الاخرى مشل ذلك وأخرجه الحاكم وفال صحيح ولم يخر كاممن أجدل عطاس الساتب انتهى وهدانونيق منه لعطاء وقد أخرج المجارى له مقر ونآبابي تشر وقالأ بو موثقمة وقال ان معن لا يحتج بحديثه وفرق الامام أحديين من سمع منه قديما وحديثا وأخرج أوداود والنسائى عن تعلبة سعبادعن سمرة بنجندب فال سناأنا وغلامهن الانصار نرمى غرضين لناحنى اذا كان الشمس قيدر محين أوثلاثه في عين الناظر من الأفق اسودت حتى آضت كانها تنومسة فقال أحدنالصاحبه انطلق بناالى المسعد فوالله ليعد تن شأن هذا الشمس لرسول الله صلى الله علمه وسلم في أمته حد ما وال فدفعنا فاذاه و بأزز فاستقدم فصلى فقام كاطول ما قام سافي صلاة قط لانسمع أه صونا عمركع بنا كاطول ماركع بنا فى صلاة قط لانسمع المصونام سعد بنا كاطول ماسجد بنافى صلاة قط لانسمع أنصونا ثم فعل في الركعة الاخرى مشال ذلك فوا في تنجلي الشمس جلوسه في الركعة الثانيسة تمسلم فمدالله وأثنى علمه وشهدأن لااله الاالله وشهدانه عبده ورسوله هذه روامة أبي داود وفى أى داودمن حديث النعبان في بشركسفت الشمس على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم فععل يصلى ركعتين وكعتين ويسأل عنهاحتى انجلت وفى النسائى من حسديث أبى قلابة عن النهانين بشيرقال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرج يجرثو به فزعاحتي أتى المسجد فدلم نزل بصلى حدى انجلت قال ان فاسا بزعون أن الشهد والقرلاينكسفان الالموت عظيم من العظماء وليس كذلك ان الشمس والقرلا يسكسفان لموت أحدولا لحيانه ولكنهما آيتسان من آيات الله ان الله اذا بدالشئ من خلف خشعه فاذارأ بترذاك فصلوا كاحدث صلاة صليتموهامن المكتوبة وروى معنى

(٥٥ - فتحالقدير اول) في صفهم أجيب بأنه كان في صف الصبيان في ذلك الوقت وقوله (ويطوّل القراءة فيهما) أي في الركعتين

(قوله ان النبي عليه السلام ملى صلاة الكسوف ركعتين بأربع ركعات) أقول أى ركوعات (قوله ان النبي عليه السلام صلى في كسوف الشمس ركعتين النبي عليه السلام المنطق في كسوف الشمس ركعتين النبي أقول الركعة في عرف أهل الشرع الافعال الخصوصة التي هي قيام واحدوقرا مقوا حدة وركوع واحد وسعد نان لاغير (قوله والحال أكشف على الرجال لقربهم) أقول تقدم ان ابن عباس رضى الله عنهما كان صبيا

فنذه الحملة الاخبرة الامام أجدفي مستنده والحاكم وفال على شرطهما وأبوقلا بةأدرك النعمان من مسسر فاله أوحام بعدمانقل عن النمعين أوقلابة عن النعبان بشير مرسل ورواه أوداود حدثنا موسى من اسمع المحدثنا وهس عن أبوب عن أبي قلامة عن قسمة الملالي قال كسفت الشهير وفيه فصل ركعتن فأطال فبهاالقيام غانصرف وقدانحلت فقال اغماه فدالا مات مخوف الله بهاعباده فاذا رأيتموها فصاوا كاحدث صلاة صليتموهامن المكنوبة غرواه يسند آخر فأدخل بن أبي قلابة وقسصة هلال أنعاص فقدعرف الساقط فى السند الاول فلذا قال الشيخ النووى هدذ الا يقد عنى صعة الحديث فانهلالا ثقية وأخرج المخارى عن أى مكرة خسفت الشمس على عهدوسول الله صلى الله عليه وسل ج محرّرداده حدى انتهى الى المسعد و اب الناس الد مفصلي بسم ركعتسين فالمجلت فقال ان الشمس والقرآ يتانمن آمات الله يحوف الله بهماعياده فاذا كان ذلك فصياوا حتى سنكشف ماركم فهذه الاحاديث منهاالصحير ومنهاا لحسن فددارت على ثلاثة أمورمنها مافيه انه صدني ركعتين ومنهاا لاحريأن مععلوها كأحدث مأصاوه من المكتو بةوهي الصبع فان كسوف الشمس كان عندار تفاعها قدر رمحين على ما فى حديث مرة فأفادأن السنة ركعتان ومنه آما فصل فأفاد تفصيله أنها يركوع واحد كافى حديث سمرةوا بزعروبن العاص وحل الركعتين على أن في كل ركعة ركوعين خروج عن الظاهر لايقال الزكعة اسم الافعال التي آخرها السحدتان وقيلهماركوع أعممن كونه واحداأوا كثرلانا غنعمه بل المتبادومن لنفظ ركعة الافعال الخصوصة التيهي قيام واحدوقر اعتواحدة وركوع واحدوسعدتان فهومفهومها فىعرف أهل الشرع لامااشتمل على فراءتن وقيامين وركوعين وأمافى الصدر الاول فهوا يضا كسذلك ويقال أيضالجردالركوع فهوامامشة ترك بنجهوع الافعال التيمنهاالركوع الواحدوسه مدلسل مارووه عن عائشه رضي الله عنها قالت فاستكل أربع ركعات وأربع محدات والمرادع نسدهم أربع ركوعات قسمت كلركوع ركعة وكذاما في حديث النعر والذي روو ، فركع ركعتين في سعدة وأما محاز عرفى فيه وهوالظاهر لانهم حدث أرادوه قدوه بالقرينة الدالة عليه كافي قولة ركعته بن في محدة وقولها أربع ركعات وأربع سعدات وحيث أرادوا الاقل أطلقوا اسم الركعة والركعتين مع أن المحاذخرمن الاشتراك فظهرأن حقيقة لفظ ركعتنما كانكل ركعة ركوغ واحدو محازها المستعل نفس الركوع الواحد فارادة قيامين وقراءتين وركوعين بعسدهما سحودان بماليس محقيقة ولامجاز ثبت استعمالهما فانقسل امكان الحل عليه يكني في الحل عليه اذا أوجبه دليل وقد وجدوه وكون أحاديث الركوعين أقوى فلناهذه أبضافي رتبتها أماحديث البحاري آخرا فلاشك وكذاما فيلهمن حسديث النسائي وأني داود والبافي لاينزل عن درجة الحسن وقد تعمد دت طرقه فعرته إلى العميم فهد ذعد دة أحاديث كلها صحيحة حينشذ فكافأت أحاد مث الركوعين وكون بعض تلائها نفق عليوا البكل من أصحاب البكنب الستية غامة مافسه كثرة ألرواة ولاترجيم عنسدنا مذلك ثم المعيني الذي روساه أيضافي الكنب الجسسة والمعني هو لموراليسه وانماتفرق فأحادال كتب وثنائها منخصوص سات المتون ولوسلناأنهاأ قوى سندا بف قديثيت مع صحة الطريق ععني آخر وهوكذاك فيها فان أحاديث تعددال كوع اضطريت واضطرب فعاالرواة أيضافان منهيمن وويركوعين كانقدم ومنهسهمن روي ثلاث ركوعات فروي اعن حار كسفت الشمس على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ست ركعات باربع سعدات وهذا أيضايؤيدما نقدم من اطلاق اسمالركعة وروى مسلمأ يضاعن حابرنفسسه حديث الركوعين كسفت الشمس على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم شديد الحر فصلى بأصحابه فأطال القيام حى جعماوا يخرون غرركع فأطال غرفع فأطال غرركع فأطال غرسحمد سعدتين غقام فصنع نحوامن ذاك فكانت أربع ركعات وأربع سعدآت وكذاأخرج مساعن عائشة أنما بثلاث ركوعات وكاقدمنا

أما النطويل فى القراءة فسيان الافضل و يخفف انشاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحددهما طول الآخر وأما الاخفاء والجهرفلهمار وايه عائشة أنه صلى الله عليه وسلم جهرفيها

عنها بركوعين وعرون العاص تقدم عنه روامة الركوع الهاحد والركوعين وان كانت روامه الركوع الواحد اختلف في تعصمها مخلاف روامة الركوعن فأن ذلك لايخاوعن أيمان طن الروام الاولى عنه وأخرج مسارأ ديع ركوعات عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى فقسرا غركع عم قر أغر كع عمقر أغر ركع مصحد فالوالاخرى مثلها وفي لفظ عان ركعات في أربع سعدات واخرج عن على رضي الله عنه مثل ذلك ولهيذ كرلفظ على بل أحال على ماقيله وروى أيضا خس ركوعات أخرج أودا ودمن طريق أبى جعفر الرازى عن أبي بن كعب أن الني صلى الله عليه وسلم صلى بهم في كسوف الشمس فقر أسورة من الطوال وركع خس ركع مات وسعد مد تين وقعل في الثانية مثل ذلك عبد سيدعو حتى تعلى كسوفها وألوجعفرف مقال تقدم في باب الوتروا لاضطراب موجب الضعف فوجب ترك روايات التعددكالهااني ووايات غيرها ولوقلنا الاضطراب شمار وايات صلاة الكسوف فوجب أن يصلى على ما هوالمعهودصع وبكون متضمنا ترجر وابات الاتحاد ضمنالا قصداوه والموافق لروابات الاطلاق أعنى تحوقوله صلى المه عليه وسافاذا كان ذلك فصاواحتى سكشف مآبكم وعن هذا الاضطراب الكثيروفق بعض مشايحتا بحمل روامات النعدد على أنه لما أطال في الركوع أكثره ن المعهود عداولا يسمعون أوصوتاعلى ماتقدم فىروا يةرفع من خلفه متوهمين رفعه وعدم سماعهم الانتقال فرفع الصف الذى يلى من رفع فلما رأى من خلف أنه صلى الله عليه وسلم لم رفع فلعلهم انتظروه على توهم أن يدركهم فيه فلما يتسوامن ذالتدجعوا الحالركوع فظن من خلفهم انهركوع بعدركوع منه صلى الله عليسه وسلفرو واكذلك ثملعل روامات الثلاث والار مع ساءعلى انفاق تكررالرفع من آلذى خلف الاول وهذا كلهاذا كانالكسوف الواقع في زمنه مرة واحدة فان حل على أنه تكرر مرارا على بعدان يقع نحوست مرات في نحوعشر سنن لآنه خلاف العادة كان وأيسا أولى أيضالانه لمالم ينقسل ناريخ فعله المتأخر في الكسوف المتأخر فقد وقع التعارض فوجب الاجام عن الحكم بأنه كان المتعدد على وجمالنننسة أواجهع ثلا كاأوأر بعاأوخساأوكان المتعد فبق المجزوم بهاستنان الصلاةمع النرددفي كيفية معينسة من المرويات فيسترك ويصارالى المعمود غريتضمن مأفد منامن الترجيم والله سيصانه وتعالى أعدا بعقيقة الحال والمصنف رجع بأن الحال أكشف الرجال وهويم أولم روحديث الركوعين أحد غيرعا تشهة رضى الله عنها من الرجال لكن قد سمعت من روا مفالمعوّل عليه ماصرنا المسم (قول المالتطويل فسان الافضل لانه صلى الله عليه وسلم فعله كامر في حديث عائشة وعبد الله بن عرو من العاصمن رواية عطاه بن السيائب وسمرة وهدنه الصورة حينتذ مستثنناة مماسلف في باب الامامة من أنه ينبغي أن يطؤل الامام بهم الصلاة ولوخففها حازولا يكون مخالفاللسنة لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاففان رواية أى داود فعل يصلى ركعتين ركعتسن ويسأل عنهاحتى انجلت يعطى أنه لم سالغ في التطويل كافر وأية جارأته حعل العصابة يخرون لطول القيام اذالظاهرأ نهالم تمكثم مثل هذا الطول مايسع ركعتسين ركعتين والحق أن السسنة التطويل والمندوب عجر داستيعاب الوقت كآذ كرمطلقا كافي حديث المغيرة بن سعبة في الصحيف الكسفت الشمس الى أن قال فاذار أيتموها قادعوا الله وصلواحتى تنعلى ولمسلم من حديث عائشة فأذارأ يتم كسوفافاذ كرواالله حتى تنعلى (قوله فلهمار واية عائشة) في الصيعين عنها فالتجهر الني صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته الحسديث والتعاري من عديث أسماء حهرصلي الله عليه وسلم في صلاة الكسوف ورواه أبودا ودوالترميذي وحسنه وصجعه

وقوله (فبيان الافضل) لانفيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فأنه صع أن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الركعة الاولى بقـــدر سورة البقرة وفي الثانية بقـدر سورة آل عران وقوله (فلهمارواية عائسة) فانها روث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ قراءة طويلة فهر بهايعنى في صلاة الكسوف (وله رواية ان عباس وسمرة) من جندب أنه أيسمع من قراء به فيها حرفا (والترجيح قد مرمن قبل) يعنى قوله والحال أكشف على الرجال لقربه من فان فيسل ذكر في المسبوط أن علمارض الله عنده روى حديثها فان صح ذلك فيا جوابه أحسب بأن الجواب بالرجوع الى الاصل فانها ويدعو بعدها) أي بعد الاصل فانها ويدعو بعدها) أي بعد صلاة النهار عماء وقد تقدم ذلك وقوله (ويدعو بعدها) أي بعد صلاة الكسوف ان شاء سنقبل القوم بوجه موالقوم تؤمن صلاة الكسوف ان شاء سنقبل القوم بوجه موالقوم تؤمن

وقوله (منهذه الافزاع) الفسز عالخوف وكالامسه

واضم وقوله (فان لم يحضر)

يعنى الامام (صلى الناس فرادى إن شاؤا ركعتسن

وانشاؤا أربعا)لانهذا

تطوع والاصل فى النطوعات

ذلك وقدوله (تحرزاعن

الفتنة) أىفتنة النقديم

والتقددم والمنازعة فيهما

وقوله (وليس في كسوف

القرحاءة) عابأهل

الادب مجدأ فيهذا اللفظ

وقالوا انميا يستعمل فىالقمر

لفظ الخسوف قال الله

تعسالى فاذا برق البصر

وخسف القروقال فى المغرب

مقال كسفت الشمس

والقرجيعا وقولهصلي

الله عليه وسلم فافزعوا الى

الصلاة الحديث روىأبو

مسعود الانصارى قال

أنكسفت الشمس يوممات

ابراهيم ولدالنبي سلىالله

عليمه وسلم فقال الناس

اعاانكسفت لموته فقال

علمه السلام انالشمس

والقر آشان من آمات الله

تعالى لاسكسفان اوت

ولأى حنيفة رواية ان عباس وسهرة رض الله عنهم والترجيع فدم تمن قبل كيف وانها صلاة النهار وهى عماء (ويدعو بعد ها حتى تنعلى الشهس) لقوله عليه السلام اذاراً يتم من هذه الافزاع شيأ فارغبوا الى القه بالدعاء والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلاة (ويصلى بهم الامام الذي يصلى بهم الجعة فان لم يحضر صلى الناس فرادى) تحرزاعن الفتنة (وليس في خسوف القريجاعة) لنعد درالا جماع في الله بالموال أو نلوف الفتنة وانحاب على كل واحد بنفسه لقوله عليه السلام اذاراً يتم شيأ من هذه الاهوال فافزع واللى الصلاة

ولفظه صلى مسلاة الكسوف فجهر فيها بالقراءة (قوله ولابى حنيف قرواية ابن عباس وسمرة) أما حدديث ابن عباس فروى أحد وأبو بعلى في مسنديم ماعن ابن عباس صليت مع الذي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم أسمع منه حرفامن القسرامة وفيه اب لهيعة ورواه أبونعيم في الحلية من طريق الواقدى عن ابن عباس قال صليت الى حنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم أسمع له فراعة ورواه البيه في المعرفة من الطريق بن عمن طريق الحكم من أبان كارواه الطبراني عم قال وهولا وان كانوالا يحتجبهم ولكنهم عددروايتهم توافق الرواية الصيعة عن ابن عباس في العديص أنه صلى الله عليه وسلم قرأ نحوامن سورة البقرة قال الشافعي رجه الله فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ اذلوسمعه لم يقدره بغسيره ويدفع حله على بعسده رواية الحكم بنأبان صلبت الىجنبه وبوافق أيضاروا بة مجدب اسمق باستناده عنعائشة قالت فزرت قراءته وأماحديث سمرة فتقدم وفيه لانسمع المصوتا قال الترمذي حسان صحيح والحق أن تقديرا بن عباس لسورة البقرة لايستارم عدم سماعه لآن الانسان قد ينسى المقروءالمسموع بعينمه وهوذا كرلف دره فيقول قرأ نحوسورة كذا فالاولى حسله على الاخفاء لا بالنظر الى هدد الدلالة بل بالنظر الى ما تقدم من حديث صليت الى جانب وسول الله صلى الله عليه وسلم واذا حصل النعارض وحب الترجيع بان الاصل في صلاة النهار الاخفاء وأماقول الصنف والترجيع قدم من قبل يعنى أن الحال أكشف الرجال فقد يقال بل في خصوص هذه المادة تترجير واية النساء هنالانها اخبارعن القراءة ومعماوم أنهن في آخر الصفوف أوفى حرهن فاذا أخسرن عن الجهردل على تحققه بزيادة قوة يحيث يصل الصوت اليهن فالمعتبر مادجع اليه آخرامن قوله كيف وانها صلاة النهار لقوله عليه السلام فاذكرواالله الى قوله بالدعاء حديثان ومعنى الاول تقدم فى حديث عائشة وتقدم في حديث المغبرة قوله صلى الله عليه وسلم فاذارأ يتموها فادعوا الله وصاواحتى تنحلي وفي مبسوط شيخ الاسلام فال فى ظلة أور يح شديدة الصلاة حسنة وعن ان عباس أنه صلى لزارنة بالبصرة (قوله والسنة فى الادعية تأخيرها) والامام مخيران شاء دعامستقبلا جالساأ وقائما أويستقبل القوم بوجهه ودعا ويؤمنون والالطاواني وهذاأحسن ولوقام ودعامعتمداعلى عصى أوقوس كان أيضاحسنا (قوله وليسفى خسوف القسر جماعة الخ) وماروى الدارقط في عن اب عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس والقسر ثمان ركعات في أربع سجدات واسناده جيد وما أخرج عن عائشة فالتان

أحدولا لحمانه فاذاراً بتم المسلامة على المسلامة المسلوم المسلوم المسلوم و فكان منسفى أن رسول المسامن هذه الاهوال فافزعوا الى لصلامة أى النجوا اليها فان قبل هذا أمر والامرالو حوب فكان منسفى أن رسول تكون صلامة الكرن مسلوما المنافذة على المسلوم المسلوم المنافذة المسلوم المسلوم النبي عليه السلام فكانت سنة والامر الندب المسلوم المسلوم النبي عليه السلام فكانت سنة والامر الندب

. (قوله والعامة ذهبت الى كونم اسنة لانم البست من شعائر الاسلام فانم الوجد بعارض) أقول ما المانع في تعلق ماهو من الشسعائر معارض تأمل وقوله معارض بعني عارض المكسوف وقوله (وليس في المكسوف) أى كسوف الشمس والقر (خطبة) وقال الشافعي في كسوف الشمس يخطب بعد الصلاة خطبين كافي العيد ين لمار وتعائشة درضي الله عنها قالت خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى مخطب فعد الله وأننى عليه ولنا أنه لم ينقل وذلك دليل على أنه لم يفعل وان صم فتأ ويله أنه عليه السلام خطب لان الناس كانوا يقولون انها كسفت لموت ابراهم فأراد أن يرد عليهم

﴿ باب الاستسقاء ﴾

أخرصلاة الاستسقاء عن صلاة الكسوف لان صلاة الكسوف سنة وقال أوحنفة ليس فى الاستسقاء صلاة مسسنونة فى جماعة فان صلى النماس وحدانا جاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار القوله تعمالى استغفر واربح انه كان غفارا برسل السماء على مدوارا وروى أن قوم نوح عليه السلام لما كذوه بعد طول تكريره الدعوة حيس الله عنهم القطر وأعقم أرحام نسائهم أربع من سنة وقيل سبعين سنة فوعدهم أنهم أن منوارزقهم الله الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه ووجه الاستدلال به أن شرائع من قبلنا شرائع لنا اذا قص الله ورسوله من غيران كاروهذا كذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم يروعنه (٤٣٧) الصلاة وانحال وى عنه عليه السلام في ذلك

(وليسفى الكسوف خطبة) لانه لم ينقل

و باب الاستسقاء

(قال أبو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدانا جازوا عاالاستسقاء الدعاء والاستغفار) لقوله تعالى فقلت استغفر واربكم انه كان غفار االا به ورسول الله عليه وللسقي وسلم استسقى ولم تروعنه الصلاة (وقالا بصلى الامام ركعتين) لماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلاة العيد رواه ابن عباس قلنافع أنه مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة وقد دذكر في الاصل قدل محدوده

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى فى كسوف الشمس والقرأر بع ركمات وأربع سحدات قال النا القطان فيسه معددات قال النا القطان فيسه معدد بناجه المنطقة فيه والاصل عدمها حتى يندت التصريح به وماذكره من المعنى يكفى لنفيها (قول دلانه لم ينقل) أى بطريق قصد الشرعية بل الدفع وهممن توهم أنه لموت الراهيم صلى الله عليه وسلم فه واسبب عرض وانقضى

و بابالاستسقاء ك

مخرجون الاستسقائلانة أيام ولم ينقل أكثر منها متواضعين متخشعين في سابخلق مشاة بقدمون الصدقة كل يوم بعد التوبة الى الله تعلى الافى مكة وست المقدس فيحتمعون في المسجد (قوله قال أيوحنيف آلخ) مفهوم ه استنائها فرادى وهوغ مرم اد وقول أورسول القه صلى القه عليه وسلم استسقى ولم تروعنه الصدلان يعنى في ذلك الاستسقاء فلا برد أنه غري محيح كا قال الامام الزبلعي الخرج ولو تعدى بصره الى قدر سطر حتى رأى قوله في جواج ما قلنا فعد مدهمة وثركم أخرى فلم بكن سنة لم يحمله على النفي مطلقا وانما يكون سنة ما واظب عليه واذا قال شيخ الاسد الم فيه دليل على

الدعاء روى أنسرضي الله عنه أنالناس قد قطوا فى زمن رسول الله صلى الله علمه وسارفدخل رجلمن بالسعدورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال بارسول الله هلكت المواشي وخشينا الهدلاك على أنفسنا فادع الله أن سقىنافرفع رسول اللهصلي الله علمه وسلم بديه فقال اللهم اسقناغ شامغشاهنيأ مريشاغدقا مغدقاعاحلا غررائث قال الراوىما كأن في السماء فزعسة فارتفءت المصابمن ههنا ومنههناحتى صارت دكاما ثممطرت سبعامن الجعة الحالجعة تمدخل

ذلك الرحل والذي صلى الله عليه وسلم يحطب والسماء تسكب فقال الرسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبل فادع الله أن م فندسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لملالة في آدم قال الراوى والله ما نرى في السماء خضراء تم رفع بديه فقال اللهم حوالينا ولاعلينا اللهم على الاكام والطراب و بطون الاودية ومنابت الشعر فانحابت السعابة عن المدنسة حتى صارت حولها كالاكليل وأم ذكر غير الدعاء (وقالا يصلى الامام ركعت في الجهر بالقراءة والصلاة بالأأذان والا المام ركعت في الجهر بالقراءة والصلاة بالأأذان والا اقامة (رواه ابن عاس رضى الله عنهما فلنا) ان ثبت ذلك دل على الجواز وغن الاغتعال كلام في انهاسنة أولا والسنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وهها (فعله من و تركه أخرى فله بكن) فعله أكثر من تركه حتى بكون مواظبة فلا يكون (سنة) فان قبل كلام المصنف حيث ذمتناقض لانه قال أولا ولم تروعنه الصلاة ثم قال لما روى عنه فالجواب أن المروى المنه وهكذاذ كرفى المسوط والمحيط وذكر غير مروى قوله (وقدد كرفى المسوط والمحيط وذكر

(قوله ولناآنه لم ينقل الخ) أقول كيف لم ينقل وقد أخرج السنة عنها (قوله وان صع فتأ و ياه انه صلى الله عليه وسد لم خطب لان الناس كافوا يقولون النم اكسفت لموت أبراهم فأراد أن يردعا يهم) أقول لالشرعية الخطبة

الحوازعنسدنا يحوزلوصلوا بحماعة لكن ليس سنة وبه أيضابيطل قول ابن العزالذين فالواعشر وعمة لاة الاستسقاء المقولوا بتعمم ابلهي على ثلاثة أوحه مارة مدعون عقب الصلوات وتارة مخرحون الىالمصلى فيدعون من غسيرصلاة وتارة يصاون جياعة ويدعون وأبوحنيفة لمبيلغه الوحسه الشالث فل سنف قلنافع المص ةو تركه أخرى فلم يكن سنة وهومصر تعلهم بفيعله وكبذاقول غيرالمسنف المروى فيسه شاذفهما تعربه البساوي وهوطاهر حواب الرواية فانعيارته فى الكاف الذى هو جمع كلام عهد قال لاصلاة فى الاستسقاء المافيه الدعاء بلغناء ن الذي لى الله عليه وسلم أنه خرج ودعاو بلغناءن عرأنه صعد المنرف دعافاستسة ولم سلفناءن النبي لى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الاحديث واحد شاذ لا يؤخذ به أنتى وهذا صريح من حهة الرواية في علم محديه فان قبل من أين بازم كون ماعله محدرجه الله ومن بعدد من الرواية معلوما لاي حنيفة فلناومن أين عسلمأنه لم يبلغه وبلغ أتباعه بل الظاهر تلقيهم ذلك عنسه ثما لحواب عنسه يماذكروفي عدم لاخذبه لشدذوذه ويلزمه أنهسم لوصلوا بجماعة كانمكروها وقدصر حالاا كمأيضافي بابصلاة وفمن الكافي يقوله ويكره صلاة النطق عجاعة ماخلاقهام رمضان وصلاة الكسوف وهذا خلافماذ كرشيخالاسسلام رجه الله ثما لحديث الذى ووىمن صلاته صلى الله علسه وسيلم هومافي نن الاربعة عن اسحق من عبد الله من كنانة قال أرسلني الوليد بن عتبية و كان أمير المدينة الى اين عباس عن استسقاء وسول الله حسلى الله عليه وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتذلا متواضعامتضرعاحتي أتي المصلي فلمخطب خطبت كمهدده ولكن لمرزل في الدعاموا لتضرع والتكبير لى ركعتين كما كان يصلي في العيد صحيعه الترمذي وقال المنذري في يختصر مرواية استدين عبدالله س كانةعن إن عياس وأبي هر ورة مسلة ولا يضر ذلك فقد وصومن حديث عيد الله بن زيدين عاصم خرحه السنة أنرسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسق فصلى بهم ركمتين وحول رداءه ورفع بديه فسدعا واستسيق واسستقبل القبلة زادالتخاري فيه حهرفيهما بالقراءة وليس هذاعندم م المتارى ابن عينة في قوله انه عبسدالله من زيدن عبسدر به بل هواين زيدين عاصم المبازني وأما مارواه الحاكم عن ابن عباس وصحه وقال فيسه فصلى ركعتبين كبرفي الاولى سبع تنكبيرات وقرأبسبع اسمريك الاعلى وقرأفي الشانيسة هلأناك حديث الغاشسة وكبرفها خس تكبيرات فليس بصيم كاذعم الهوض عيف معارض أماضعفه فبمحمد ن عسدالعز برن عرب عبد والرحن بن عوف قال البخارى منكرا الحديث والنساق متروك وأبوحاتم ضعيف الحديث ليس له حديث مستقيم وقال ن بروى عن الثقات المعضلات حتى سقط الاحتماج به وأما المعارضة فهما أخرجه الطيراني في الاوسطعن أنس عنه صلى الله عليه وسلم استستي فخطب قبل الصلاة واستقبل القبسلة وحول رداءه ثم لى ركعتن لم يكرفهما الاتكبرة تكبرة وأخرج أيضاعن ان عياس قال لم زدصلي الله علسه المعلى وكعنين مثل مسلاة الصيم ووجه الشدود أن فعله صلى الله عليه وسالو كان ما بتالا شتر نقله اشتهارا واسعاولفعله عرحن استسق ولانكرواعلمه ادالم يفعل لانها كانت بحضرة حسع الصابة لتوافرالكل فحالخر وجمعه صلى الله عليه وسلم للاسستسقاء فلسالم يفعل ولم يشكروا ولم يشتهر روابتها في د والاول؛ لهوعن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اصلطراب في كيفيم اعن ابن عبياس وأنس كانذاك شدودا فيماحضره الخاص والعام والصغير والكبير واعلم أن الشذوذيراد باعتبار الطرف اليهم اذلوتنقناعن الصحابة المسذكورين رفعه ملهين اشكال واذامشه يناءلي مااختاره شيخ الاسهلام وهو الجوازمع عدم السنية فوجهه أنهصلي الله عليه وسلم ان فعله مرة كافلتم فقدتر كدأ خرى فلم يكن سنة بدليل ماروى في الصحين أن رجلاد خدل السحدور سول الله صلى الله عليه وسلم قائم بخطب فقال مارسول الله

(ويجهرفيهما بالقراءة) اعتبارا بصلاة العيد (ثم يخطب) لماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم هي كخطبة العسد عند مجد وعند أي يوسف خطبة واحدة (ولا خطبة عند أي حنيفة) لانها تبع المجماعة ولاجاعة عنده (و يستقبل القبلة بالدعاء) لماروى أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه

فيشرح الطماوى قوادمع محد كاذكر فىالكتاب وذرله (وبحهر فيهسما بالقراءة) اتفقا على الجهر بالقراءة اعتبارا بصلاة العسدواختلفافي الخطسة فقال محمدهي كغطمية العسد وقال أويوسيف خطبة واحمدتو بكل ذاك ورد الحديث (ولاخطبة عندأى حنيفة لانهاتهع الحاعة ولاجاعة عنده) وفال ان عساس خرج رسول أنته مسلى الله عليه وسلم مبتذلا متواضعا متضرعا حتى أنى المسلى فرقى النسع فسلر يخطب خطبتكم هذمولكن أمرل فالدعا والنضرع والتكسر (ويستقبل القبلة لماروى أنه علمه السلام فعل ذلات) روىعن أبي يوسف أنه قال انشاء رفسع مديه بالدعاء وان شاء أشار بأصابعه

هكك الاموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنانقال صلى الله عليه وسلم اللهم أغثنا اللهم أغثنا الهدم أغثنا قال أنسرض الله عنه فلاوالله مانرى السماسن معاب ولاقزعة وماسنناو بينسلعمن ويت ولادار فال فطلعت من ورائه سحابة مشل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت الحديث قوله مهى كخطية العسد عند معد) يعنى فيكون خطينين يفصل سنهما بجاوس وإذا فابله بقوله وعند أى توسف خطبة واحدة ولا صريح في المرويات بوافق قول عدد الماخطيتان وعمل أنه أخذمن المروىءن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى في الاستقسقا وركعتين كصلاة العيدمع رواية الطبة فحديث أنس المذكور في رواية الطبراني السابقة وفي حديث أي هريرة من رواية ابن ماجه قال فيه ثمخطينا ودعا الله فشكون كخطبة العيد وهوغ يرلازم ثمفي حديث النعباس على مافدمنا هقوله فالم يخطب بخطب مطلب المسلم هدده فانه يفيدن فالخطبة المعهودة وهي خطبة المعفة لاأصل الخطبة فان النفي اذا دخل على مقيد انصرف الى القيد ثم أفاد شوت أصل الحكم في المحاورات الخطابية لا بالنسبة الى الاحكام الشرعية عندنا ومطلقا عندالثلاثة فلذالم ينتهض استدل من استدل محديث ابن عبس هذا الامام أحدث على نفي الخطبة في الاستسقاء فان أحدين فيها كقول أبي حنيفة رضى الله عنهما وأماعلى أصلنا خاصلهني الطبة الخصوصة وهولايستان شوت أصلهانفيالدلالة المفهوم في الاحكام فتية على العدم حى يقومداسل وأنت قدعلت أنم ارويت ولايد الامام أحداد كان سفيها أن يحكم بعدم صعة الوارد فبهافينتني الحدليل ونني المدراء الشرع يتكني المني الحكم الشرع أماحديث ان عباس المتقدم من رواية الاربعة فانالميدل على وجودا للطيسة فلااشكال وأندل فان صحمه الترمذي فقد سكت عنه الحاكم وسكوته يشعر بضعفه عنده وتقدم حكم الحافظ المنذرى أنهام ساة وحديث أبى هر رة أعل بأنه تفزد به النمان بن رأشدعن الزهرى وقال العارى فيه هوصدوق ولكن في حديثه وهم كثير اه فلا يحمل النفردمع هذا وددروى الامام أجدفى مسنده من حديث عبدالله بن زيدين عاصم خرج صلى الله عليه وسلم يستسق فبدأ بالمسلاة قبل الخطبة ولم يقسل باستنانها وذلك لأزم ضعف الحسد بث وأنت علت أن صعفه لايلزم فيه كونه بضعف بعض الرحال بل العلل كثيرة وفي سن أبي دوادعن عائشة وضي الله عنها والتشكى الناس الى رسول المقصلي الله عليه وسلم قوط المطرفامي عنبر فوضع له في المصلي ووعد الناس بوما بخرجون فيه فالت فرج ملى الله عليه وسلم حين بداحاجب الشمس فقعد على المنبرف كمبر وحد الله عزوجل غم فالمانكم شكوغ جدب دباركم واستشار المطرعن زمانه عنكم وقدأم كما قدعز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم ثم قالما لحد تقدرب العالمين الرحن الرحيم ملك يوم الدين لااله الاالله يفعل ماير مداللهم أنت الله الاأنت الغنى ويحن الفقراء أنزل علىنا الغدث واجعسل ماأنزلت لنسافوة و بلاغاالى حمين مرفع يديه فايزل في الرفع حتى بدا بياض ابطيه م حول آلى الناس ظهر ، وقلب أوحول رداءه وهورافعيديه مأقبل على الماس ونول من المنبوف لل ركعتين فأنشأ الله معابة فرعدت وبرقت م أمطرت بادن آله فلم بأت صلى الله عليه وسلم مسعده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم الى الكن ضعك حتى مدت تواجده فقال أشهدأن الله على كل شئ قد مرواني عبده ورسوله انتهى قال أبودا ودحديث غربب واستاده جيد وذال الكالام السابق هوالمراد بالطبة كاقاله بعضهم ولعل الامام أحدأعله بهذه الغرابة أو بالاضطراب فان الطبة فيهمذ كورة قبل الصلاة وقما تقدم من حديث أبي هر يرة بعدها

(و يقلب رداهه) وصفة القلب ان كان الزداه مربعا أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدورا بأن كان حدة أن يجعل الا يمن أيسمر والايسم أعن وقوله (لماروسا) بريد به قوله لماروى أنه عليه السلام استقبل القبلة وحوّل رداء وال المصنف (وهذا قول مجدا ما عندا بي من فقي المنه والمنه كروسف لا نه مضطرب ذكره الحاكم مع ألى حنيفة والكرجي مع مجد وقوله (لانه) أى الاستسقاء (دعاء) وليس في شي من الادعية قلب رداء فكذا هذا وقوله (ومارواه كان تفاؤلا) جواب عن استدلالهم بالحديث ومعناه أن النبي صلى الله عليه وسرق من الادعية للتعمل المن عن عندالهم الحال وفي كلامه نظر من وجهين أحدهما أنه تعليل في مقابلة النص وهو باطل والشاني هب أنه عليه السلام تفاءل بذلك فلمتفاء لكمن يتلى بذلك تأسيابه عليه السلام والحواب عن الاول أنه المستعلية النص بل من بأب العمل (و ح ح) بالقياس بعد تعارض النصين وذلك لان مارواه محديدل على القياس وماروى

(ويقلبرداهم) لماروينا قال وهذا قول مجدد أماعند أبي حنيفة فلا يقلب رداه الانه دعا فيعتبر بسائر الادعية ومارواه كان تفاؤلا (ولا يقلب القوم أرديم سم) لانه لم ينقل أنه أمر هم بذاك

وكذافى غيره وهذا انمايتم اذاتم استبعادأن الاستسقاء وقع حال حياته بالمدينة أكثرمن سننين السنة التى اسنسقى فيها بغيرصلاة والسنة الني صلى فيها والافالته سحانه أعلم بحقيقة الحال وفيه أنه أمر باخراج المنبر وقال المسابخ لا يخرج وليس الابناء على عدم حكهم بصته هذاو يستحسن أيضا الدعاء عايور عنسه صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو به في الاستسقاء وهواللهم استقناع شامغشاه فسأمر يعا غدما مجلا سماعاما طبقاداتك الهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين الهم ان بالبلاد والعياد والخلق من اللا وا والصنك ما لانسكو الااليك اللهم أنعت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقمامن بركات السماء وأنبت لنامن بركات الارض اللهم المأنستغفرك الككنت غفارا فأرسل السماء علسامدوا رافاذا مطروا والواالهم صيبانا فعاو بقولون مطرنا بفضل الله وبرحته فان زادا المطرحتي خيف الصرر فالوا اللهم حوالينا ولاعلينا اللهم على الاكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشحر كبقية ماسيق من الحديث أعنى استسقاء على المنسبر حين قال ذلك الرجل بارسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا فرفع يديه وقال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا كال أنس فلا والله مانرى في السماءمن سحاب ولاقزعة وماسنناو بين سلعمن ست ولادار قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلاتوسطت السماءانقشرت عمامطرت فلاوالله مارأينا الشمس سنا قال عدخل رجل من ذاك الباب فى الجعمة المقبلة ورسول الله صلى الله علم موسم فالم يخطب فاستقبله قائما فقال بارسول الله هدكت الاموال وانقطعت السيل فادع الله عسكهاءنها فالفرفع رسول اللهصلي الله عليه وسلم ديه ثم قال اللهم حوالينا ولاعلينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابث الشجر قال فأفلعت وخرجنا غشى فى الشهس وقياس ماذكر نامن الاستسقاء اذا تأخر المطرعن أوانه فعدله أيضالو ملحت الميام المحتاج البها أوغارت (قوله ومارواه كان تفاؤلا) اعتراف روايته ومنع استنائه لانه فعل لامر لارجع الى معنى العبادة والله أعلم (قوله لم ينفل) قال الزباعي الخرج ليس كذلك عند أبي داوداستسق النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خيصة سوداء فأردأن بأخذ بأسفلها فيجعل أعلاها فل اثقلت قلبهاعلى عانقه وادالامام أحدد وتحول الناسمعه قال الحاكم على شرط مسلم انتهى ودفع بأنه اعاقال في الهداية لأنه المستقل أنه أمرهم مذلك فنقل أنهم فعلواذلك لاعسه وأجيب بان تقر برمآياهم اذحولوا أحدالادلة

أنس مدلعلى انه لا تحومل فسه فتعارضا فمسرالي مابعدهما من الحجة وهو القياس والمصنف لم يتعرّض لذكره لنفة مذكره وعن الشانى بان الني صلى الله علمه وسليح ورأن يكون علم بالوحى أن الحال ينفل الى أخص متى قلب الرداء وهمذاعم الاسأني من غره فلافائدة فيالتأسي ظاهرا فمباينفيه القياس وقوله (ولايقلب القوم أرديتهم) قُمل هو بالتشديد لاب فية تكشيرا بخلاف الاول وقوله (لانهام ينقل أنه عليه السلام أمرهمذاك) فيه تظرلانه استدلال بالنق وهو باطللانه احتماج بلا دليل ومثله فاصنعف آخرياب الكسوف حث قاللانه لمنقل والجواب أنالتعليل بالني لايصح اذالمتكن العلامتعشةأما اذا كانت فلامأس له لان انتفاء العملة الشخصمة

يستلزمان تفاه الحكم ألاترى الى قول محدف وادالمغصوب اله لا يضمن لان الغصب لم يردعله وموضعه أصول الفقه فان قبل قد روى أن القوم قلبوا أرديتهم حين رأ واقلب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستكر عليهم أحيب بأن قلبهم هذا كفلعهم النعال حين رأ ومعليه السلام خلع نعلب ه في صلاة الجنازة ولم يكن ذلك حجة فكذا هذا وانما لم يسكر عليهم لا به ليس محرام بلاخلاف وانما الكلام في كونه سنة

(فوله وماروى أنس رضى الله عنه يدل على أنه لا نحويل فيه) أقول بل هوساكت عنه (قوله وعن الثانى ان النبى صلى الله عليه وسلم يحوز أن يكون شرعاعا مامالم شت دليل الخصوص (قوله و فان يكون شرعاعا مامالم شت دليل الخصوص (قوله فان قيل قدروى ان القوم قلبوا أرديتهم الخ) أقول بعنى فلم تكن العلة متعينة (قوله أجيب بأن قلبهم هذا كفلهم النعال الخ) أقول فيمانه ثبت فيه دليل الخصوص على ما بين في الاصول

وقوله (ولا يعضرا هل الذمة الاستسقاء) ظاهر واعما يخرج المسلون ثلاثة أيام ولم ينقل أكثر من ذلك قبل يستعب الامام أن يأم الناس بصمام ثلاثة أمام وماأطاقوامن الصدقة والخروج من المظالم والتوبقين المعاصى ثم يخرجهم اليوم الرابيع وبالعجائز والصديان متنظفين في ثباك بذلة متواضعين لله ويستعب اخراج الدواب (221)

(ولا يحضرأهل الذمة الاستسفاء) لانه لاستنزال الرجة وانما تنزل عليهم اللعنة

🔬 باب صلاة الخوف 🏖

(اذا اشسندا لخوف جعل الامام الناس طائفتسين طائفة الى وجه العسدة وطائفة خلفه فيصلي بهسذه الطائفة ركعة وسحدتين فاذاوفع رأسيه من السجدة الثانية مضت هدده الطائفة الى وجه العدو وحاءت تلك الطائفة فنصلى بهم الامامر كعة وحدثين وتشهدو سلولم يسلوا وذهبوا الى وجه العددة وجاءت الطائف ةالاوتى فصاوار كعة وسجدتين وحدانا بغيرقراءة الانم ملاحقون (وتشهدوا وسلوا ومصوا الى وجه العسدة وجاءت الطائفة الاخرى وصاوار كعسة وسجدتين بقراءة) لائم سم مسبوةون (وتشهدواوسلوا)

وهومسدفوع بان تقر برهالذى هومن الجعبرما كانعنعله ولهيدلشئ ممباروى على علسه بفعلهم ثم تقر بره بل آشتمل على مأهوظاهر في عدم علميه وهوما تقدم من رواية أنها تما حوّل بعد نحو بل ظهره البهسم واعرأن كونالمتمو بل كانتفاؤلاجا مصرحابه في المستدرك منحدبث جابر وصحصه قال وحول رداء البتمول القعط وفي طوالات الطبراني من حديث أنس وقلب رداء ملكي ينقلب القعط الى الخصب وفي مستنداسين لتنعول السنة من الجدد بالى الخصية كرة من قول وكيع (قوله لانه لاستنزال الرجة واعاتنزل عليهما للعنة)أو ردعليه أنه ان أديد الرجة الخاصة فمنوع واتعاهو لاستنزال الغيث الذى هوالرجة العامة لاهسل الدنياوا لكافرمن أهلها هذاولكن لاعكنون من أن يستسقوا وحدهم لاحمال أن يسقوا فقديفتن بهضعفا العوام والله الموفق

🛦 باب صلاة الخوف 🏖

أوردهابعدالاستسقاه لانهما واناشتر كافىأنشرعيتهما بعارض خوف لكنسب همذاالخوف في الاستسقاء سمياوي وهنااخشاري للعباد وهوكفرال كافروظ لالظالم ولان أثرالعبارض في الاستسقاء فيأصل الصلاة وهنافي وصفها (قوله أذا اشتدالخوف) اشتدأده ليس بشرط بل الشرط حضو رعدة أوسم فلورأ واسوادا ظنوه عدواصلوها فانتبين كاظنوا حازت لتبين سدب الرخصة وان ظهر خلافه لم يحبزا لاآن ظهر بعدأن انصرفت الطائفة من فوبها في الصلاة قبل أن تتميا وزالصفوف فان الهم أن بينوا استمسانا كمن انصرف على ظن الحسدث يتوقف الفسادا ذا ظهراً نه لم يحسدث على مجاوزة الصفوف ولو شرعوا بحضرة العدوفذهب لايجوزلهم الانحراف والانصراف لزوال سبب الرخصة ولوشرعوافي صلاتهم ثمحضر حازالانحراف لوجودالمبيم وأعلمأن صلاة الخوف على الصفة المذكورة انساتلزماذا تنازع القوم في الصلاة خلف الامام أما اذا تميتنازعوا فالافضل أن يصلى باحدى الطائفتين تمام الصلاة و بصلى بالطائفة الاخرى امام آخرتمامها (قول فيصلى بهـذه الطائفة ركعة وسحدتين) من الرباعية انْ كَانَ مُسافراً أوكان الفجراً والجعة أوالعيد (قوله مضت هذه الطائفة) يعنى مشاة فان ركبوا في ذهابهم فسدت صلاتهم (قوله وجاءت الطائفة الأولى الى قوله لانهم مسبوقون) يدخل ف هذا المقيم خلفُ المسافر حتى يقضَى ثُلاثُ ركعات بلاقراءة ان كان من الطائفة ألاولى و بقراءة ان كان من الشاسة

و بابصلاة الخوف كه

وحه المناسبة بين السابين أن شرعسة كل منهسما لعارض خوف وقسدم الاسمتسقاء لان العارض نمسة انقطاع المطروهسو سماوى وههنااخسارى وهو الجهاد الذي سبيه كفر الكافر وصورة مسلاة الخوف ماذكرفي الكتاب وقدوله (اذا اشـــتد الخوف) ليس اشتداد الخوف شرطا عند عامة مشايخنا قال في التحفية سيحوار صلاة الخوف تفس قرب العدومن غبرذ كرالخوف والاشتداد وقال فخر الاســـلام في مسوطه المراد بالخوف عندالبعض حضرة العدولا حقيقة الخوف لانحضرة العدو أقيم مقام الخسوف على ماعسرف مناصلنافي تعليمق الرخصة بنفس السفر لاحققة المشقة لان السفرسب المسقة فأقيرمقامهافكذاحضرة العبدو ههشا سسب الخوف أقيم مقام حقيقة الخدوف قدل صلاة الخوف على الوحمه المذكورفي الكناب انماعناج الها

اذاتناز عالقوم فى الصلاة خلف الامام فقال كل طائفة منه م يحن نصلى معك وأمااذا لم (٦٥ - فتح القدير اول) بتنازعوا فالافضل أنبصلي الامام بطائفة عمام الصلاة وبرسلهم الى وجه العدو ويأمر رجلامن الطائفة التي كانت باراء العدوأن بصلي بهمتمام صلاتهمأ يضاو تقوم الني صلت مع الامام بازاء العدو وقوله (وأبوبوست وان أنكرشرعيم) أى كونهامشروعة وكان يقول أولامثل قالا ثمر جعوفال كانت مشر وعة في حياة الني صلى الله عليه وسلم خاصة لقوله تعيلى واراً كنت فيهم الآية لينال كل طائفة فضيلة الصلاة خلفه عليه السلام وقدار نفع ذلك بعده عليه السلام وكل طائفة تتمكن من أداء الصلاة بامام على حددة فلا يجوز أداؤها بصفة الذهاب والحيء وقوله (بماروينا) يريد به قوله والاصل فيسه والمة ابن مسعوداً نالنبي صلى الله عليه وسلم صلى حلاة الخوف على الصفة التي قلنا قال بعض الشار حين هذا في عابة البعد عن التعقيق لان أبوسف لم يسكر شرعيم افي زمنه (٢٤٤) عليه السلام فكيف تكون صلاته عليسه السلام حجه على أى يوسف والجواب

والاصل فيه رواية ابن مسعود أن النبي عليه السلام صلى صلاة الخوف على الصفة الني قلنا وأبو يوسف وان أنكر شرعيتها فى زماننا فه ومحبو جعليه بحاروينا قال (وان كان الامام مقياصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين)

(قهله والاصل فيسه روانه اين مسعود رضي الله عنده الخ) روى أبوداود عن خفيف الخزري عن أبي غسدة عن عبدالله ن مسمود قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا صفاحلفه وصفامستقبل العدو فصلى بهم صلى الله علمه وسلم ركعة عماءالا تنرون فقاموا في مقامهم واستقبل هؤلا العدو فصلى بهم صلى الله عليه وسلم ركعة غمسم فقام فؤلا فصاوالانفسهم ركعة وسلوا غ ذهبوا فقاموامقام أولئك مستقبلي العدة ورجع أولئك الحمقامهم فصاوا لانفسهم ركعة ثم سلوا وأعل بأبى عسدة لم يسمع منأبيسه وخفيف ليس بالقوى فيسلو عكن أن يحمل على حديث ابن عرف الكتب الستة واللفظ للخارى فالغزوت معرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجدفواذ ينا العدوف اففناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وساريصالي لنا فقامت طائفة معه فصلى وأقسات طائفة على العدو وركع رسول الله صلى الله عليه وســـ لرَّ بمن معه وستحد سحيد تين ثم انصِر فو امكان الطَّا ثَفـــة الاولى التي لم تصل في أو افر كع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسعد سعدتين غسارفقام كلواحد منهم فركع لنفسه ركعة وسعد سعدتين عُسل فقام كل واحدمنهم فركع لنفسه ركعة وسعد سعدتين ولا يخفي أن كلامن الحديثين انحايد لعلى بعض المطاوب وهومشي الطآئفة الاولى واعمام الطائفة الثانسة في مكانها من خلف الامام وهوأقل تغسيرا وقسدروى تمام صورة الكتاب موقوفاعلى ابن عباس من رواية أبي حنيفة ذكره محسد في كتاب الآثار وسافاسنادالامام ولايخني أنذلك بمالامجال للرأى فيه لانه تغييربا لمنافى فى الصلاة فالموقوف فيه كالمرفوع (قهله وأبو يوسف) روى عن أبى يوسف جوازها مطلقا وقبل هوقوله الاول وصفتها عنده فصاادًا كأن العدوفي جهة القبلة أن يحرموا مع الامام كلهم ويركعوا فاذا معد معدالصف الاول والشانى بحرسومهم فاذارفع رأسه تأخرالصف الأول وتقدم الشانى فاذا سحد سجدوا معه وهكذا يفعلني كلركعة والحجسة عليهمار وينامن حسديث ابزعمر وابزمسعود وقال سيحاله فلتقم طائفة منهممعك ولتأت طائفة أخرى لم بصلوا فليصاوا معك جعلهم سجانه طائفتين وصرح بأن بعضهم فانه شئ من الصلاة معمه وعلى ماذ كرم لم يفتهم شئ وقول الشافعي اذا رفع رأسه من السحدة الثانية انتظر هـ ذه الطائفة حتى تصلى ركعتم الثانية وتسلم وتذهب وتأتى الاخرى فيصلى بهم ركعته الثانية فاذا رفع رأسه من السحدة الثانسة انتظره فده الطائفة حتى تصلى ركعته الثانيسة وتشهد وسلروسلوامعه ومسذهب مالك هسذا أيضاالاانه يتشهدو يسلم ولا نتظرهم فيصاون ركعتم بعسد تسلمه والكلمن فعله عليه السلام منقول ورجمنانحن ماذهبنا اليهمن الكيفية بأنه أوفق بالمعهوداستقرار مشرعا فى الصلاة وهوأن لاير كع المؤتم ويسجد قبل الامام للنهى عنه وأن لا ينقلب موضوع الامامة حيث

أنهجه على أبى وسف من حيث الدلالة لأمنحيث العبارة وذاك لانالسب هواللوف وهو يتعقق بعد رسول الله صلى الله علمه وسدلمكا كان فيحمانه ولم مكن ذلك لنسل فضسلة الصلاةخلفه علمه السلام لانترك المشي والاستدمار فى الصلاة فريضة والصلاة خلف ه فض مله ولا يجوز ترا الفرض لاحرازالفضلة والخطاب للرسدول قدد لايخنص به كا فىفسوله تعالى خذمن أموالهم مسدقة والمعلق بالشرط لابوحبء دما لحكم عند عدمه عندناعل ماعرف بل هوموقوف الى قيام الدليل وقدقام الدليل على وجوده وهوفعمل العصامة بعد الني صلى الله علمه وسلم فانهروى عن سعد ان أبي وقاص وأني عسدة ان الحرّاح وأبي مسوسي الاشمرى أفامواصلاة الخوف اصفهان وكذا روى عن سعيد من أبي العاص آنه حارب الجوس بطبرستان

ومعه الحسن بن على وحديفة بن المان وعبد الله بن عروب العاص وصلى بهم صلاة الخوف ولم يذكر عليه أحد فل ينتظر على الاجاع

⁽قوله فالبعض الشارحين هذا في غاية البعد) أقول القائل هو الاتقانى (قوله والجواب أنه حجة على أبي يوسيف من حيث الدلالة الخ) أقول لا بي يوسف أن يمنع كون المناط الخوف فقط لم لا يجوز أن يكون هو و نيل فضيلة الصلاة خلفه صلى الله عليه وسلم كاهو الظاهر من النعليق

لماروى أنه عليسه السلام مسلى الظهر بالطائفتسين وكعتسين (ويصسلى بالطائفة الاولى من المغرب وكعتين و بالثانية وكعة واحدة)

فتنظرالامام المأموم وروىعنسه أنها ايستمشروعة الافى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلملقوله نعالى واذا كنت فبهم فأقت لهم الصلاة الآنه شرط لاقامتها كونه فيهم فلا يجوزاذا لم يكن فيهم قال فالنهامة لايجه فلن تمسك بمسالم أعرف من أصلنا أن المعلق بالشرط لا توجب عدم الحكم عند عدم الشرط ىل هوموقوف على قيام الدلسيل فاذاقام على وحودا لحبكم لزم وقيد قام هناوهو فعيل العماية رضوان الله عليهم بعدوفا ته عليه الصلاة والسلام انتهى ولايخني ان استدلال أى يوسف ليس باعتبار مفهوم الشبرط ليسدفع بأنه ليس محمد بل بأن الصلاة مع المنافى لانتجوز في الشرع ثم أنه أجازها في صورة بشرط فعندعدمه تبقءلى ما كانمن عدم الشرعية لاأن عدم الشرعية عندع دمه مدلول التركيب الشرطى فالجواب ألحق أن الاصل كانتني بالآية حال كونه فيهم كذلك انتني بعده بفعل الصحابة من غيرنكرفدل إجاعهم على علهم من حهة الشارع بعدم اختصاصها يحال كونه فيهم فن ذلك مافي أى داودأنهم غزوامع عسدالرجن فسمرة كاللفصل بناصلاة الخوف وروى أن علىاصلاها ومصفين وصلاهاأ وموسى الاشعرى ماصهان وسعدين أي وقاص في حرب المحوس بطيرسة ان ومعه الحسن بن على وحديفة من الميان وعبد الله من عرو من العياص وسألها سعيد من العاص أماسي عبد الخدري فعلم فأقامها ومافىالنحارى فى تفسيرسورة البقرةعن نافع إن ان عسر كان اذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الامام وطائفة من الناس فعصلي بهم ركعية وتتكون طائفة منهم ونهمو بين العيدة لم يصاوافاذا صلى الذين معده ركعة استأخر وأمكان الذين لم يصلوا ولا يسلون ويتقدد ما الذين أم يصاوا فيصاون معده ركعة ثمينصرفالامام وقدصلير كعتن فيقوم كلواحدمن الطائفتين فيصاون لانفسهم ركعة بعد أن ينصرف الامام فسكون كلواحدمن الطائفة بن قدصلي ركعتبن فان خوف هوأ شتمن ذلك صاوا وجالاقماماعلى أفدامهم أوركانامستقيل الفيلة أوغيرمستقيلها وفي الترمذي عن سهل بن أبي حشية آنه فال في مسلامًا لخوف قال يقوم الامام الحسديث فالصيغتان في الحديثين صبغة الفتوي لا اخبارها كأن عليسه السلام فعل والالقالا فام علمه الصلاة والسلام فصيف خلفه المزدون أن بقول يقوم الامام ولذاقال مالك في الاول قال نافع لاأرى عبدالله ن عبرذ كرذاك الاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال محديث بشارفي الثاني سألت محيى ن سيعد الفطان عن هدندا الحديث فحدثني عن شيعة عن عبدالرجن بنالقاسم عنأ بيمه عن صالح بنخوات عنسهل بنأبي حثمة عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل حديث يحيى تأسعيدا لانصارى فال الترمذي حسن صعيم أم يرفعه يحيى بن سعيدا لانصارى عن القاسم بن محسد ورفعه شعبة عن عبدالرجن بن القاسم بن مجد وحينشذ لَا يَحْفَى أَن فُولَ المسنف فهو محيو جعارو سالس شئ لانأ بالوسف أخسر عداروى عنسه عليه السسلام م يقول لاقصلي بعده قوله لماروى انه علىه السلام صلى الظهر بالطائفتين ركعتين كعتين أخرج أبودا ودعن أبي بكرة فالتصلى النبي صلى الله عليه وسلرف خوف الطهر فصف بعضهم خانه ويعضهم بازاء العدوفصلي ركعتين ثمسام فانطلق الدين صاوامعه فوقفواموقف أصحابهم تمحاء أولئك فصاوا خلفه فصلى بهمر كعتين تمسلم فكانت ارسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاولا صحابه ركعتين وروى مسلم في صحيحه عن حابر قال أقبلنا معرسول اللهصلي الله علىه وسلمحتى اذا كنابذات الرفاع قال كنااذا أتيناعلي شعرة ظليلة تركناها لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال فا ورحل من المشركين وسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم معلق بشحرة فأخذه فاخترطه م فالارسول الله صلى الله عليه وسلم من ينعث من قال الله ينعنى منك فال فتهدده أصحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانجد السيف وعلقه فالثم نودى بالصلاة فصلى بطائفة

وقوله (ويصلى بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين) مدذهبنا وقال الثورى بالعكس لان فرض القراءة في الركعتين الاوليسين في الركعتين الاوليسين في أن يكون لكل طائفة في ذلك حظ

لان تنصيف الركعة الواحدة غير يمكن فعلها في الاولى أولى بحكم السبق (ولا يقاتلون في حال الصلاة فان فعلوا بطلت مسلاتهم) لانه عليه السسلام شغل عن أربع مسلوات يوم الخندق ولوجاز الاداممع الفتال لما تركها

ركعتسين ثم تأخر واوصلى بالطائفة الاخرى ركعتين قال فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات والقوم ركعتان فهدذان الحديثان هما المعول عليه في هده المسئلة وعلى اعتبار الاول لأيكون مقمالانه صرح بالسلام فمه على رأس الركعتين ومطاوب المصنف أنه إذا كان مقهافعل ذلك وان اعتبر الثاني فلس فسه أتهاالظهر وانجل علمه جلاله على حديث أى تكرة وغاية الامرأنه سكت فسه عن تسمية الصلاة وعن السلام على رأس كلر كعتين لزم كونه في السفر لانها غزوة ذات الرقاع م بلزم اغتداء المفترض بالمتنفل وانام يحمل علسه لزماما اقتداء المفترض بالمتنفل في الاخريين أوجوا ذا لاتمام في السفر أوخلط النافلة بالمكتوبة قصدا والكل ممنوع عندنا والاخبرمكر ووفالا يحمل عليه فعله عليه المسلاة والسلام واختار الطحاوى في حديث أى بكرة أنه كان في وقت كانت الفريضة تصلى مرتين وتحقيقه ماسلف فى باب صفة الصلاة فارجع اليه والى الآن الم يتردليل على المسئلة من السنة والاولى فيسه التمسك الدلالة فانهل اشطرت الصلاة بين الطائفتين في السفر غيرا لمغرب كذلك في الحضر عند تحقق السبب وهوالخوف لكن الشطرفي الحضر ركعنان فيصلى بالاولى ركعتين وبالثانية ركعتين (قول فيعلها في الاولى أولى أى بترجع واذاترجم عندالتعارض فيهالزم اعتباره فلذالو أخطأ فصلى بالطآئفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين فسدت على الطائفتين أماالاولى فلانصرافهم في غيراوانه وأماالثانيسة فلانهم لماأدر كواالركعة الثانيسة صاروامن الطاثفة الاولى لادرا كهسم الشفع الاول وقدانصر فوافىأ وانرجوعهم فتبطل والاصل أن الانصراف في أوان المودميطل والعود في أوان الانصراف لاسطل لانهمق لوالاول معرض فلانعذرالافي المنصوص علمه وهوالانصراف فيأوانه ولوأخر الانصراف ثمانصرف قبلأوان عوده صحلانه أوان انصرافه مالم يجئ أوان عوده ولوجعلهم ثلاث طوائف وصلى تكل طائفة ركعة فصلاة الأولى فاسدة وصلاة الثانسية والثالثة صححة والمعني مأ قدمنا وتقضى الثانسة الثالثة أؤلاء الاقراءة لانهم لاحقون فبهاوتشهدوا ثمالر كعة الاولى بقراءة لانهم سبوقون والمسبوق لابقضى ماسبق بهحتى يفرغ من قضاء ماأدركه ولوصلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعة ثم بالاولى وكعة فسدت صلاة الاولى أيضا لمساقلنا وكذا تفسد صلاة الطائفتين فى الرباعية أذاصلى نكا ركعة وعلى هذالو حعلهم أربعاني الرباعية وصلى بكا ركعة فسدت صلاة الاولى والثالثة دون الثانية والرابعة ثم تقضى الطائفة الثانية أأثالثة والرابعة أولابغ يرفراءة ثم الاولى بقراءة والطائفة الرابعة تقضى وكعتبن بقراءة ويتخدرمن فى الثالثة لانهمم مسبوقون بثلاث وكعات ولوجعلهم طائفتين فصلى بالاوتى وكعتين فانصرفوا الارجلامنهم فصلى الثالثة مع الامام ثم انصرف فصلانه تامة لانهمن الطائفة الاولى ومابعد الشطر الاول الى الفراغ أوان انصرافهم وكذالوا نصرف بمدالر ابعة قبل القعود ولوانحرف بعدالتشهدق لالسلام لاتفسدوان كانفى غرأوانه لانه أوان عود الطائفة الاولى وهومنهم لكنهالا تفسدلانتهاء الاركان حتى لويق علمه شئ بان كان مسبوقا بركعة فسدت وصلاة الامام جائزة بكل حال اعدم المفسد في حقه (قولَه ولو حار الاداءمع القتال أحار كها) فيل فيه نظر لان صلاة الخوف انماشرعت في الصير بعد الخُندَ ق فلذا أم يصلها اذذاك وقوله في الكافي النصلاة الخوف بذات الرقاع وهي قبل الخندق هوقول ان اسحق وجهاعة أهل السرفي ناريخ هذه الصلاة وهذه الغزوة واستشكل بأبه قد تقدم في طريق حديث الخندق النسائي النصر يح بان تأخيرا لصلاة موم الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف ورواء ان أى شيبة وعيد الرزاق والبيهة والشافعي والدارى وأو يعلى الموصلي

وقوله (لان تنصيف الركعة الواحدة غير تمكن) معناه أنه يصلى مكل طائفة شطر الصلاة وشطر المغرب ركعة ونصف فمكون حق الطائفة الاولى نصف ركعة والركعة الواحدة لاتنحزأ فثبت في كلها يحكم السبق ومال الشافعي انشاصل مثل مذهبنا وانهشاءصلي مئهل مذهب النورى (ولايقاتاون في حال الصلاة فان فعداوا ذلك بطلت صلاتهم) وقالمالك لاتفسد وهوقول الشافعي فى القديم لظاهر قولة تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلمتهم والامرىأخ فالسلاحق الصلاة لامكون الاللقتال يه ولنساماذ كرمأن النسبي صدلى الله علمه وسلم شغل عن أربع صاوات وم الاحزاب فاوجاز الادامع القتال لماتركها والامر بأخذ الاسلحة لكي لايطمع العمدوفيهماذارآهمغمير مستعدين أوليقاناوابها اذااحتاجوا نم يستقبلوا الصلاة

وقوله (قاناشنداللوف)

(فاناشتدانلوف صاوار كانافرادى يومؤن بالركوع والسعود الى أىجهة شاؤا ادالم بقدر واعلى التوجه الحاسلة) القوله تعمل فان خفتم فرجالا أوركبانا وسقط النوجه الضرورة وعن محداً نهم يصاون بجماعة وليس بصيح لانعدام الاتحاد في المكان

كلهم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المتسرى عن عبد الرحن فألى سعيد اللدرى عن أبيه حبسنا وم الخندق فذ كره انى أن قال وذلك قبل أن تنزل فر حالاً أوركانا آنهني وهذالاء سما يحن فنه لان الكادم في الصلاة حالة الفتال وهذه الاسمة تفه دالصلاة را كاللغوف وغين نقول به وهي المسئلة "التي بعد هـذه ولاتلازم بين الركوب والقتال فألق أن نقس صلاة الخوف بالصفة المعروف قمن الذهاب والاياب اعا شرعت بعدالخندق وانغزوهذات الرقاع بعدالخندق ثملايضرنا في مدعى المصنف في هذه المسئلة أماالاول فقد ثت أنه عليه السلام صلى بعشفان صلاة الخوف كاقال أنوهر برة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فازلايين ضجنان وعسفان فاصر المشركسين فقال المشركون اللهؤلاه مسلاةهي أحب اليهم من أبنا أنهم وأموالهم أجعوا أمركم عمياواعليهم ميلة واحدة فياه حيريل فأمره أن يقسم أصحابه نصَّفَينَ وَذَكُوالْدِيثَ قَالْ الترمَّدَى حَدَيثَ حَسَنَ صَيْحِ وَفَرُ وَأَيةً أَنْ عَيْاشَ الزَّرِقَ كَنامُع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فصلى بناالظهر وعلى المشركين ومتَّذَ خالد فساقه وقال فنزلت صلاة الخوف بين الظهر والعصر وصلى بناالعصر ففرقنا فرقتين الحديث رواه أحدوا بوداودوا لنسائي ولاخلاف أن عزوة عسفان كانت بعدا لخندق وأماالثاني فقد صم أنه علىه السلام صلى صلافا الحوف بذات الرقاع عِلى ماذ كرناه من رواية مسلم عن جابرفازم أنها بعدا لخندق و بعدعسفان ويؤيد هذا أن أماهريرة وأبا موسى الاشعرى شهدا غزوة ذات الرقاع كافى الصحين عن أبي موسى أنه شهد غزوة ذات الرقاع وأمهم كانوا يلفون على أرجلهم الخرق لمانقبت فسميت غروة ذات الرقاع وفي مسند أحدوالسنن أن مروان ابن المسكم سأل أباهر يريه هل صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف قال نم قال منى قال عَامِ غَرُوهُ نَجِد وهذايدل على أنها بعد غُرُوهُ خيبرفان اسلام أبي هر يرة رضي الله عنه كان في غزوة خيبر وهى بعسدا لخندق فهى بعدماهم بعسد غنجعلها فبل الخندق فقسدوهم وأماالشالث فلساذ كرفاء وتوضيعه أنالم تعانلات ملى مالة المقاتلة والمسايفة وهدنا عليدل عليه تأخيره الصلاة ومالخندق اذلوجازت في ذلك الحالة لم يؤخروا لمشروع بعد وهامن صد لاة الخوف بالصفة الخداصة لم يفدّ حوازه وان اشتملت الاكة على الامر بأخذا لاسلحة فانه لاسني وجوب الاستئناف ان وقع محيارية فالقيدر المتحقق من فائدة الا حرباً خذا لاسلمة اماحة القتال الذي هوليس من أعمال الصلاة بل هومن المفسيدات فأفادت حلفعلهذا المفسدبعدأن كان-رامافستي كلماعلم علىماعلممالم ينفه ناف والذى كانمعاوما حرمة مباشرة المفسد وثبوت الفيساد بفعله والقدرالذى يستازمه الامر بأخذا لاسلحة رفع المرمة لاغسير فسقى الأ خرفت الاعادة (قول واذا اشتدا خوف) بأن لا يدعهم العدة بصاون ازلين بل بهاجونهم (قول وعن عد أنهم يصاون بجماعة) بعنى الركان (قول لا نعدام الانتصاد في المكان) لكن عمد يقول قدحة زلهم ماهوأ شدمن ذاك وهوالذهاب والجي والآنجراف عن القيلة والحواب بأن ماثنت شرعاعالامدخل الرأى فيهالا بتعدىها انما نتهض اذا كان الحاق مجد بالقياس لكنه بالدلالة حث فالجؤزلهم ماهوأ شدلكن تمامه موقوف على أن محو برماهوأ شدشرعا كان الحاحة فصياد الحاعة وهويمالا يفتقر الاطلاع عليه على أهلية اجتهاد وهومنوع همذاولو كان على دابة واحدة جازا قتداء المتأخرمنهما بالمتقدم اتفاقا

﴿ ماب الحنائر ﴾

صلاةا لجنازة صلاتمن وجمه لامطلقة ثمهى متعلقة بعارض هوآ خرما يعرض العي في دارالتكليف

بأنلابدعهم العدوأت يصاوا فاذا ــ بن بل بهجمونهم بالمحاربة (مسلواركانا إلخ) فيسه اشارة الى أن استدادالخوف شرط حواز الصلاة ركانافرادي مومئين لاشرطحوازصلاة الخوف حتىلو ركب في غير عالة الاشتداد بطلت صلاته لانهعل كثيرام ردفيهنص بخلاف المشى والذهاب فانهو ردفسه النص لمشاء النعرعة وانكاناعسلا كثراوعن محداثهم يصاون جاعة استعسن ذلك لنيل فضلة الصلاة بالحماعة وليس بعميم لان انحاد المكان شرط صحة الاقتداء ولموحسد الاأنكون الرجل معالامام على داية واحددة فيصع الاقتسداه لانتفاء المانع واللموف من سبع يعاينونه كالخوف من العدو ولان الرخصة لدفع سسالخوف عنهسم ولأفرق فى هذابين السبع

﴿ باب الجنب الرك

والعدو

الجنائرجع جنازة والجنازة بالكسر السرير وبالفقح الميت وقيسل همالغنان وعن الاصعبى لا يقال بالفتح ولماكان المسوت آخر العوارض ذكر صلاة الجنازة آخر المناسبة الاأن هدذا يقتضى أن يذكر الصلاة في الكعبة قبلها

ولكن أخرهاليكون خت كأب المسلاة بما ينبرك بها حالاومكانا

﴿ باب الحنائر ﴾

(اذا احتضر الرجل وجه الى القباد على شقه الاين) اعتبار ابحال الوضع فى القبر لانه أشرف عليه والمختار فى بلاد نا الاستلقاء لانه أيسر خروج الروح والاول هوالسنة (ولقن الشهاد تين) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتا كم شهادة أن لا اله الاالله والمراد الذى قرب من الموت (فاذا مات شد لحياه وغض عداه) فلك جرى التوارث م فيه تحسينه فيستعسن

وكل منهما يستقل عناسية تأخيرها عن كل الصاوات فكيف وقدا حتمعاولهذه الصيلاة كغيرها مسفة وسعب وشرط وركن وسنن وآداب أماصفتها ففرض كفاية وسيهاالمت المسلم فانها وحبث فضياء لحقه وركنها سيأتى بيبانه وأماشرطهافه اهوشرط للصلاة المطلقة وتزيدهذه بأمورسنذ كرها وسننها كونهمكفنا شالاثة أؤاب أويشامه في الشهد وكون هذامن سنن الصلاة تساهل وآدابها كغيرها والمنازة بالفتم الميت وبالتكسر السرير والمعتضرمن قرب من الموت وصف به لمضورموته أوملا ثكة الموت وعلمات الاحتضاران تسترخى فدماه فلاينتصبان ويتعق جأنفه وتنخسف صدغاه وتتسد حلاة خصيبه لانشم ارالخصيتين بالموت ولاعتنع حضورا لجنب والحائض وقت الاحتضار (قهاله لائه أيسر) لمَّذْ كرفيــه وجه وْلَا يُعْرِفُ الانفلا وَالله أعلمُ الأيسرْمنهما ولاشك أنه أيسرلتنميضُه وُشــد لحييسه وأمنع من تقوس أعضائه ثماذا ألتي على القفار فعراسه فلملا ليصسر وحهسه الى القياة دون السَّمَـاه (قول والاول هوالسنة) أمانوجيه فلانه عليه السَّلام لما قدم المدينة سأل عن البراء سُمعرور فقالوا توفى وأوسى شلثه لل وأوصى أن وجه الى القبلة لما احتضر فقال علمه السلام أصاب الفطرة وقدرددت ثلنه على واده رواه الحاكم وأماأن السنة كونه على شقه الاعن فقيل عكن الاستدلال عليسه بحسديث النومق الصحيس عن العراوين عاذب عنه علىه السلام قال اذا أتت مضععك فتوضأ وضووك الصلاة ثماضطجم على شقك الاعن وفسل اللهم الى أسلت نفسي اليك الى أن قال فأن مت مت على الفطرة وابس فيسه ذكر القبسلة وماروى الامام أحدعن أمسلى قالت اشتكت فاطمة رضى الله اعنها شكواها الني قيضت فبهافكنت أمرضها فأصحت وما كامثل مارأ منهاوخر جعلى ليعض حاحته فقالت اأمه أعطني ثبابي الحدد فأعطيتها فلدستها ثمقالت اأمه قسدي لي فراشي وسط البيت ففعلت واضطععت فاستقبلت القسان وحعلت بدهاتحت خبدها ثمقالت باأميه اني مقبوضية الاتنوفيد تطهرت فسلامكشفني أحسد فقيضت مكانها فضعيف والذالمذ كرابن شاهن في اب المحتضر من كتاب المناترلة عسرأ ثرعن الراهسم النفعي قال يستقبل بالميت القبدلة وعنعطا وبأي رباح محوه بزيادة على شهدالاعن ماعلت أحدا تركه من ميت ولانه قريب من الوضع في الفيرومن اضطباعه في مرضه والسنة فيهمآذلك فكذافيما قربمنهما وحديث لقنواموتا كمشهادة أثلا اله الاالله أخرجه الجماعة الاالمفارىءن الخدري وروىمن حديث أى هر رة وأخرجه مسلم نحوه سواه (قهله والمراد الذي قرب من الموت) مثل لفظ القسل في قوله عليه السلام من قتل قسلافله سلبه وأما التلفين بعد الموت وهو فىالقمير فقيسل يفعل لحقيقة ماروينا ونسب الىأهل السنة والجماعة وخلافه الىالمعتزلة وفيل لادؤمريه ولاينهى عنه ومقول بافلان اابن فلان اذكردسك الذى كنت علمه فى دارالدنياشهادة أَنْ لااله الاالله وأنْ عدارسول الله ولاسْك أناللفظ لاعتوزا خراحه عن حقيقته الابدليل فعب تعينه ومافى الكافى من أنهان كان مات مسلما لم يحتج المه بعد الموت والالم يفديكن حعله الصارف يعنى أنالمقصودمنه التذكير فىوفت تعرض الشيطان وهذالا يفيد بعدالموت وفديختارا الشق الاول والاحتماج المه فيحق ألتذ كبرلنثمت الجنان السؤال فنني الفائدة مطلقا ممنوع نعم الفائدة الاصلية منتفية وعندىأن مبي ارتكاب هذا الجاز هناعندأ كثرمشا يخناهوأن الميت لايسمع عندهم

(اذاا حتضرالرجل) اي قرب من الموت وقد مقال احتضر اذامات لان الوفاة حضرته أوملا ثكة الموت وقوله (على شقه)أى جنبه (الاعس اعتبارا بحال الوضع في القر) فأنه بوضع فيه كذلك الاتفاق (لانه أشرف عليه) أيعلى الوضع في القرر والذي اذا فرب من الشي مأخذ حكمه وقوله (ولقن الشهادة) تلقينها أن يقال عند وهويسمع ولايقال لهقل لان المآل صعب علسه فرعاء تنع عن ذلك والعماد بالله وقوله (والمرادالذي قرب من الموت) دفع لوهم من سوهم أن المراد بهقراءة التلقين على القبر كادهب اليه بعض فيكون من ال قوله انك مت ومن قتل قسلافلهسليه وقوله (مفه تحسينه) لانه اذاترك مفتور العسسان بصركو به المنظر ويقيم في أعن الناس

و باب الجنائر المحافظة المواد كو غيرها استطرادا (فوله وقوله منه تعسينه الح) أفول فيكون المراد بالتعسين اذالة في المنطر

﴿ فصل ﴾ ذكرأحوال المت في نصول وقدم الغسل لانه أولمايصنع بهوهو واحب عسلي الاحساه بالاجاع واختلفوا فيسب وحوب الغسل فقيل اغما وحب لحدث محل استرخاء المفاصل لالنصاسة تحلبه فان الأدمى لا ينعس بالموت كرامة اذاؤتني للطهر بالغسل كسائر الحموانات وكان الواحب الاقتصارفي الغسل على أعضاء الوضوء كافي حال الحساة لكور ذلك انماكان نفساللحرح فيما شكرر كلوم والمسدث يسمع الموت لأشكرر فكان كالحنابة لايكتني فها بغسل الاعضاء الاربعبة بل بيقي على الاصل وهو وحوبغسل جيع البدن لعدم الحرج فتكذاهذا وقال العسرافيون وجب غسله لنعاسة الموت لايسبب الحسدث لانلاردي دما سائلا كالحيوانات الباقية فيتنجس بالموت قياساعلى غسره منهاألاتري انهاذا ماتفى المترنحسما ولوجله المصلي لم تجز صلانه واولم يكن نحسالحازت كالوجل محدثا ويحوزان تزول

نجاسته بالغسل كرامة

على ماصر حوابه في كتاب الاعمان في ماب المهن مالضرب لوحلف لا يكلمه في كلمه مستالا يحنث لانها تنعقد على ما بحيث يفهم والمت لدس كذلك لعدم السماع وأورد فواه صلى الله علمه وسافي أهل القلم ما أنتم بأسمع لماأقول منهسم وأجابوا تارة بأنه مردودمن عائشة رضى الله عنها والت كيف يقول صلى الله عليه وسلرذاك واقه تعالى يقول وماأنت بمسمع من فى القبورا للانسمع الموتى وتارة بأن تلك خصوصية لهصلى الله عليه وسلم معجزة و زيادة حسرة على الكافرين وتارة بأنه من ضرب المثل كاقال على رضى الله عنسه ويشكل عليهم مافى مسلمان الميت ليسمع قرع نعالهم اذاانصرفوا اللهم الاأن يخصوا ذلك باول الوضع في القبرمقدمة السؤال جعاينه وبن الآيتين فاتهما يفيسدان تحقيق عدم سماعهم فاله تعالى شسبه الكفار بالموتى لافادة تعذر سماعهم وهوفر ععدم سماع الموتى الاأنه على هذا ينبغي التلقين بعد الموتالانه يكون حينار جاعالروح فيكون حينئذ لفظ موتآكم في حقيقته وهوقول طائفة من المشابح أوهومجازياعتبارماكان تطراالى أنهالانحى اذليس معنى الحي الامن فيدنه الروح وعلى كلسال يحتاج الىدليل آخرفي النلق ين حالة الاحتضاراذلا رادالحقيق والجازي معاولا مجازيان ولس يظهر معني يع الحقيق والمجازى يعتبرمستعملافيه ليكون منعموما لمجازالتضاد وشرط اعماله فيهسما أن لانتضادًا ثم ينبغى فى التلف ين فى الاحتضارات يقال بحضرته وهو يسمع ولا يقال له قال قالوا وا ذا ظهر منسه كلسات يؤجب الكفرلا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلم والاعلى انه في حال زوال عقدله ولذا اختار بعض المشايخ أن يذهب عقله قبل موته لهدذا الخوف وبعضهم اختار واقيامه حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فؤض أمره الى الرب الغنى الكريم توكلا علىه طالبامنه حلت عظمته أنبر حم عظيم فافتى الموت على الاعبان والايقان ومن شوكل على الله فهو حسبه ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم م يقول مغضه يسم الله وعلى ملة رسول الله صدلى الله عليه وسلم اللهم يسرعليه أحرره وسهل عليه مابعده وأسعده بلقائك واحعل ماخرج المهخرا عاخر جعنه

و فصل في الغسل ك غسل الميت فرض بالاجماع اذا لم يكن الميت خنثي مشكلا فانه مختلف فيه قبل يبم وقيل بغسل في ثيابه والاول أولى وسندالاجاع من السنة قيل ونوع من المني أما السنة فيا روى الحاكم في المستدرك من طريق ان است يرعن محدث ذكوان عن الحسن عن أبي من كعب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان آدم رجلا أشعر طوالا كا نه نخلة معوق فلم احضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلامات عليه السلام غساوه بالما والسدر ثلاثا وجعلوا فى الثالثة كافوراوكفنوه فورمن الساب وحفرواله خدا وصاواعليه وقالواهذه سنة وادادم من بعده وسكتعنه ثمأخرجه عن الحسن عن عنى تن ضهرة السعدى عن أى بن كعب مر فوعانحو وفيه قالوا يابى آدم هذه سنشكم من بعده فسكذا كم فافعلوا وقال صيم الاستناد ولم يخر جاهلان عتى بن ضمرة آيس له راوغرا لسن وحديث انعباس في الذي وقصته راحلت في العمصين وفيه اغساوه عادوسدر الحديث وحديث أمعطية أنه عليه السلام قال لهن في ابنته اغسلنها ثلا ماأو خسا أوسبعار واها لجاعة وقدغسل سيدنارسول الله عسلى الله عليه وسلم وأبو بكر بعدد والناس بتوارثونه ولم يعرف تركه الافي الشهيد ومافى الكافى عنه عليه السلام السلم على المسلم عنانية حقوق وذكرمنه اغسس الميت الله أعليه والذى فى الصحيمين عنه عليه السلام حق المسلم على المسلم حس رد السلام وعيادة المريض واتباع الجنازة واحابة الدعوة وتشميت العاطس وفي لفظ الهما خس تجب السلم على أخيسه وفي لفظ لسلم حق المسلم على المسلمست فزاد واذااستنصك فانصمله غمعقل أهل الاجاع أن ايجابه لقضاء حقه فكان على الكفاية الصيرورة حقه مقضيا بفعل البعض وأماالمعني فلانه كامام الفوم حتى لاتصيرهذه الصلاة مدونه وطهارة الامام شرط فكذاطهارته فهوفرع ثبوت وحوب غسله سمعافلدس هومعني مستقلا بالنظرالي نفسه في

قوله (واذا أرادواغسله وضعوه على سرير لينصب الماء عنه أى عن المت قوله لينصب على الشرير فاله لو وضع على الارض تلطخ بالطين ولم بين كيفية وضع المفت الى القبلة طولا أوعرضا ولا كيفية وضع المنت على النفت أما الاول فن أصحابنا من اختار الوضع طولا كما كان يفعل في مرضه اذا أراد الصلاة بالاعام ومنهم من اختاره عرضا كما يوضع في القبر قال شمس الاعمة السرخسي والاصم أنه يوضع كيف اتفق فاته (٤٤٨) يختلف باختسلاف الاماكن والمواضع وأما الشاني فليس في مدواية

وفصل في الغسل واذا أرادواغسله وضعوه على سرير) لينصب الما عنه (وجعاواعلى عورته خرقة) الهامـة لواجب السترويكنفي بسـترالعورة الغليظة هوالصيع بسيرا (ونزعوا ثبابه) ليمكنهـم التنظيف

افادة وجوب الغسل هذا واختلف في سبب وجوبه قبل ليس لنحاسة تحل بالموت بل الحدث لان الموت سبب الاسترخاه وزوال العقلوه والقياس في الحي وانما اقتصر على الاعضاء الاربعة فيه الحرج الكثرة مَكُر رسيب الدد منه فلام بلزم سبب الحرج ف المتعاد الاصل ولان نجاسة الحسد في ول بالغسل لانحاسة الموت لقيام موجبها بعده وفيل وهو الاقسسيه نحاسة الموت لان الا دمى حيوان دموى فيتنجس بالموت كسائر الميوان واذالوحل مينافيل غسله لانصم صلانه ولوكان الحدث اصمت كحمل الحدث غاية مافى الساب أن الا دى المسلم خص باعتبار نجاسته الموتية زائلة بالغسل تكريم ابخلاف الكافر فاندلا يطهر بالغسل ولاتصع صلاة حامله بعده وقولكم نجاسة الموت لاتزول لقيام موجها مشترك الالزام فانسب الحدث أبضا فاغبعد الغسل وقدروى فيحديث أبيهر برة سيمان التهان المؤمن لاينيس حياولا مينافان صعت وجب ترجيح أنه الحدث وهل بغسل الكافران كأن اه ولحمسلم وهوكل ذى وحم محرم غساه من غسرم اعاة سسنة ألغسل بل كغسل النوب النعس وان لم يكن لا يغسل وهسل يشترط الغسل النية الطاهر أنه يشترط لاسقاط وجويه عن المكلف لالتعصيل طهارته هو وشرط صعة الصلاة عليه عن أبي موسف في المت اذا أصابه المطرأ وجرى عليه الماء لاينوب عن الغسل لاناأ من نا بالغسل انتهى ولانالم نقض حقه بعسد وقالوا في الغريق بغسل ثلاثا في قول أي يوسف وعن محدفي رواية ان نوى الغسل عند الاخواج من الماء بغسل من تين وان لم ينوفنلا عاجعه لحركة الاخراج بالنية غسلة وعنه بغسل مرة واحدة كان هذه ذكر فيها الفيد والواجب (قوله وضعو وعلى سرير) فيل طولاالى القبلة وقيسل عرضا قال السرخسى الاصم كيف تسر (قوله و وضعواعلى عورته خرقة) لان العورة لايسقط حكها بالموت قال علسه الصلاة والسلام لعلى لا تنظر آلى فغد حى ولامت ولذالا يجو زتغسيل الرجدل المرأة وبالعكس وكذا يجبءلي الغاسل في استنصاء المت على قول أي حنيفة ومحد أن بلف على يده خرقة ليغسل سدووته وكذاعلى الرجال ادامانت امن أهولا امرأة تغسله اأن يتمهار حل وبلف على يد مخرقة اذلك ولا يستنجى الميت عندا في يوسف (قول هو العميم) احتراز عن رواية النوادر أنه يسترمن سرته الى ركبته وصحه مأفى النهاية لحديث على المذكور آنفا (قوله ونزء واعنه ثبابه) وعندالشافعي السنة أن يغسل في قيص واسع الكين أويشرط كادلانه عليه السلام غسل في قيصه قلناذال خصوصية المعليه السلام بدليسل ماروى أخم فالواغرده كانجردمو تاناأم نغسله في ثيابه فسمعوا ها تفايقول لا تجردوارسول اللهصلي الله عليهوسلم وفي رواية اغساوه في قيصه الذي مات فيه فهذا مدل على أنعادتهم المسترة في زمنه صلى الله عليه وسدا التمريد ولانه بتنصس بما يخرج منه ويتنص الميت به ويشبع بصب الماءعليه يخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يخرج منه الاطيب فقال على رضى الله عنه طبت

الأأن العرف فيسه أن وضع مستلقياعلىقفاء (وجعاوا علىعورنه خرقة المامة لواحب الستر) فأن الأدمى محترم حياوميتا فتسترعورته كذلك (ويكثني يسترالعورة الغليظة) بأن تسترالسوءة ويترك فذاه مكشوفتـــين فى ظاهـــر الرواية تسسيرا لانهرعنا بشقعليهم غسلما نحت الازار وقوله (هوالصميم) احتراز عنرواية النوادر فانه قال فيهاو يوضع على عورته خرفة منالسرة الى الركسة (ونزعوا ثيابه ليمكنهـمالتنظيف) وهذا لان المقصود من العسل هو التطهير والتطهير لايحصل أذاغسلمع ثيبابه لانالشوب مى تنعس بالغسالة تنعس به مدنه "مانسا بنعاسة الثوب فلأ يفيدالغسل فيحب التعريد وفسيه نني لقول الشافعي أنالسنةأن بغسل فيفيص واسع الكين حنى دخل الغاسل يده في الكين ويغسل بدنه وانكان ضيقاخرق

الكين لان النبى صلى الله عليه وسلما توفى عسل في قيصه الذي توفى فيه وما كان سنة في حق النبى صلى الله حيا عليه وسلم لما توفى عليه وسلم كان سنة في حق النبى صلى الله عليه وسلم لما توفى عليه وسلم كان سينة في حق أمنه ما لم يقم دليل التخصيص روت عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم لما توفى المنهم أحد المنهم أخلان المناد النبي على المنهم المناد النبي على المنهم المنهم أحد الانام وذقنه على صدره اذنا داهم مناد أن غساوارسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثما به فقد أجعت المحابة أن السسنة في سائر المونى التيم يد وقد خص عليه السلام بخلاف ذائب النص لعظم حرمته

(ووضوه من غسيره مضيفة واستنشاق) أما الوضوء فلانه سنة الاغتسال وأماثر كهما فلان انواج الماء من فه منعذ رفيكون سه عبا لامضيفة ولو كبوه على وحسه لرعاخر جمن حوفه ماهو شرمنه وقال الشافي رجه الله يمضيض ويستنشق اعتبار المحال المياة وأحب بأنه اعتبار فاسدن النبي صلى الله عليه وسلم قال المت يوضأ وضوء الصلاة ولا يصنف ولا يستنعى وايذ كرفي صلاة الاثر أن على قول أبي حنيفة وعجد يستنعى وعلى قول أبي وسيف لا يستنعى لان المسكة تزول بالموت والمفاصل تسترخى فرعيا زداد الاسترخاء والاستنجاء فتخر جنجاسة من باطنه فلا يفيد الاستنجاء فالمناق في الاستنجاء المنتف في الاستناء بدل فلي المناق في الاستناء بدل على أن بقية الافعال من نقد م غسل اليدين الى الرسخ والمسيح (9 ٤ ٤) على الرأس كا كانت في حياله هو العديم على أن بقية الافعال من نقد م غسل اليدين الى الرسخ والمسيح (9 ٤ ٤) على الرأس كا كانت في حياله هو العديم

(ووضؤه من غير مضمضة واستنشاق) لان الوضوء سنة الاغتسال غيران اخراج الما منه منعذر فيتركان (ثم يفيضون الما عليسه) اعتبارا بحال الحياة (و يجمر سريره ورا) لما فيه من تعظيم الميت وانحا يوثر لقوله عليه السلامات الله وتحب الوثر (و يغلى الماء بالسدرا وبالحرض) مبالغة فى النظيف (فان لم يكن فالماء القراح) لحصول أصل المقصود (و يغسل وأسه و لميته بالحطمى) للكون أتطف له

حياومينا (قوله من غير مضمضة واستنشاق) واستحب بعض العلماء أن يلف الغاسل على اصبعه خرقة عسمها أسنانه ولهانه وشفته ومنفر به وعليه على الناس البوم وهل يمسح رأسه في رواية صلاة الاثرلا والمختاران عسم ولايؤخر غسل رجلته عن الغسل ولايقدم غسل يديه بل يبدأ يوجهه بخلاف الجنب لانه ينطهر بهما والمت يغسل بيدغسره قال الحلواني ماذ كرمن الوضوء في حق البالغ والصبي الذي ىعقل الصلاة فأما الذي لا يعقلها فيغسل ولا يوضاً لانه لريكن بحيث يصلى (قول من يفيض الماء عليه ثلاثا أعتبارا بعالة الحياة) فالهاذ اأراد الغسل المستون في حالة الحياة توضأ ثم آفاض الما عليه ثلاثا وسنذكر كيفية ذاك (قوله ويجمرسريره ورا) أي يخر وهوأن يدورمن بيده الجرة حول سريره الا اوخسا أوسيما واغانو تركان الله تعالى وتر يحب الوتر كافى الصيصين عنه عليه السلامان تله تسعة وتسعين اسما مائة الاواحدامن أحصاها دخل الجنسة انه وتريحب الوتر وأخرج الماكم وصعمه وابن حبان في صيحه عن جار رضى الله عنه فال فالرسول الله صلى الله عليه وسلماذا أجرتم الميت فأوثر واوجسع ما يحمر فيه المت ثلاث عندخروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعندغسله وعندتكفينه ولا يجمر خلفه ولاق القُّ بِ لمار وى لا تتبعوا الجنازة بصوت ولانار (قوله و يعلى الماء بالسدرائي) وعند الشافع لا يعلى وحديث غسل آدم وقول الملائكة كذلك فافعلوا تم تقريره في شريعتنا بشوت التصريح ببقاء ذلك وهو قوله عليه السلام في الذي وقصته راحلت اغساوه عنا وسدر وفي المتماغسلنها ثلاثا أوخدا أوسبعا يفيدأ فالمطاوب المبالغة في التنظيف لاأصل التطهير والافالماء كاف فيه ولاشك أن تسخينه كذلك بما بزيدفى تحقيق المطاوب فكان مطاو باشرعا وحقيقة هذاالوحده الحاق التسخين بخلطه بالسدرفي حكم هوالاستعبآب بجامع المبالغة فىالتنظيف ومانخال مانعاوه وكون سخونته توجب انحلال مافى الباطن فيكثر الخارج هوعند ناداع لامانع لان المقصوديتم اذيحصل باستفراغ مافى الباطن عام النظافة والامان من تاويث الكفن عند حركة الحاملين والحرض أشنان غير مطعون والما القراح الخالص واعا يغسل

وفي مسلاة الاثرلاسية بغسل البدين بل بغسل الوجه ولاعسم على الرأس وقوله (ئميفيضون الماء عليمه يغني ثلاثاوان زادوا على ذلك حاز كافي حال الحماة وقوله (وبجمر سر ره) أي يخر يعسى يدارالجحر وهوالذى يوقسد فيهالعود حوالي السرير ثلاثاأ وخساأ وسمعاأما التجمير فلان فيسه تعظيم المت وأماالانتارفلف وله صلى الله عليه وسلم ان الله وثر يحب الوتر فسوله (ويغلى الما) من الاغلاء لأمن الغسلي لان الغسلي والغلمان لازم فال الشافعي الغسل بالماء البارد أفضل حذرا عنزبادمالاسترخاه الموجب لخروج النعاسة الموحسة لتنعس الكفن وقلنا غسسلاليت شرع للتنظيف والماءالحازأبلغ فى السطيف فيكون أفضل

(٧٥ - فتحالقدير اول) وزيادة الاسترخاء قد تعين على المقصود وهوالتنظيف لانه يخرج جيبع ماهو معد الغروج فلايتنفس الكفن بعد الفراغ من الغسل (فان لم يكن) أى فان لم يوجد الماء المغلى بالسدر أو بالحرض وهوا لاشنان (بغسل بالماء القراح) أى الخالص وأمّا اذا وحد ذلك فالترتب ماذكر في مسوط شيخ الاسلام والمحيط وهوالمروى عن ابن مسعود أنه يبدأ أولا بالماء القراح حتى ببتل ماعلى البدن من ذلك لانه أبلغ في التنظيف عماء الكافوران وجد تطبيبا لمدن المن كذا فعلت الملائكة بآدم عليه السلام حين غساوه (ويغسل أسه و لمبته بالحطمي ليكون أنظف له) لا نه مثل الصابون في التنظيف

وفصل واذا أرادواغسله قال المصنف (غيران اخراب المامنه متعدد فيتركان) أقول لانه لابد في المضمضة والاستنشاق من الاخراج والايكون سبق الامضمضة ولااستنشاقاً

(ثم يضجع على شدقة الايسرف بغسل بالماه والسدر حتى يرى أن الماء قدو صل الى ما بلى الخت منه ثم يضجع على شقه الاعن فيغسل حتى يرى أن الماه قدو صل الى ما بلى التخت منه و لان السنة هو البداء ق بالمبامن (ثم يجلسه ويسنده اليه و عسم بطنه مسحار فيقا) تحرزا عن ناو بث الكفن (فان خرج منه شي غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه) لان الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة

وأسه بالمطمى أى خطمى العراق اذا كان فيه شعر (قوله عرض على شقه الاسم) شروع في بيان كيفية الغسل وحاصله أن البداء والماء ن سنة في التحاري من حديث أم عطيسة والتلاعك المناانة وسول الله على وسول الله على وسول الله على الله على وسول الله على الله على الله على الله المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ الله وسورة على الله المنافذ المنافذ الله وهو في الغسل بشقه الاين في الغسل بشقه الاين في الغسل بشقه الاين في المنافذ الله وحرى أن المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ والمنافذ المنافذ المنافذ والمنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ والمنافذ والمناف المنافذ والمنافذ وا

لاتخرج الابعدالغسل مرتن بمامارفكان المسر يعسد المرتين أقسلوعلى اخراج مالهمن التحاسة فكون أولى واعساأن التثلث فغسله سنة لحدث أمعطمة اغسلنها ثــلانا أوخسا وقالأنو بكوالرادى في شرحه لختصر الطحاوى يغسسل أولا وهوعل حنسه الايسرغ يغسل وهوعلى حنبه الاعن ثم يغسل وهوعلى جنبه الايسر لعصل الغسل ثلاثا وقال بعض الشارحة منترك المسنف ذكرالثالث وقال معضهم الثالث هوقوله ثم يفيضون الماءعلمة وردبأنه قال بعددذلك ويغسسل رأسه

وطبيته بالخطمى وغسل الرأس بعد الوضو وقبل الغسل بالإجاع فكيف يكون ذلك ثلاثا وانحاذلك ذكر الغسل اجمالا المفعول وما بعده تفصيله وقال بعضهم بحوز أن يكون المذكور في الكتاب من الغسل مرتب محنار المصنف والتثليث في الصب سنة عندكل المجاع وهذا أنسب فيسل النية لا بدمنها في غسسل المستحقى لوأخرج الغريق وجب غسله الااذاح له عند الاخراج بنية الغسل لان الخطاب بالغسل وجمع على بني آدم وأم يوجد منهم شي عند عدم النحر مك وفيسه تطرلان الماء من بل بطبعه فكالا تجب النية في غسل المي فكذا لا تحب في غسل الميت ولهدا قال في فذا وى قاضيفان ميت غسلة الهدمن غيرنية الغسل أجراً هم ذلك

(قوله وأما الوضو وفلان الخارج ان كان حدد الفالموت أيضا حدث وهو لا يوجب الوضو و فكذا هدذا الحدث) أقول لولم يوجب لم يوضأ غاشة أن يكون مثل المعدد ورلا يوضأ من أخرى لهذا الحدث القائم وأما عدم النوضية لحدث آخر فلا يدل ماذكره عليه فأن المعذور اذا أحدث بحدث آخر يجب عليه الوضو و (قوله وقال بعض الشارحين ترك المصنف الخ) أقول القائل هو الاتقالى (قوله ويدبأنه قال بعدد لك و بغسل رأسه و لحيته بالحطمى وغسل الرأس بعد الوضو وقبل الغسل بالاجماع فكيف يكون ثلا ما الخ) أقول لادلاله المواوعلى التربيب

وقوله (ثم ينشفه) ظاهر والحنوط عطر مركب من أشساه طيبة والمراد بالمساجد الجهة والانف والمدان والركشان والقسد مان لانه كان سجد بهذه الاعضاء فص بزيادة الكرامة (قوله ولا يسرح شعر الميت) تسريح الشعر تخليص بعضه عن بعض وقبل تخليسله بالمشطه وقوله (ولا يقص ظفره) روى عن أبي - نيفة وأبي يوسف رجهما الله ان الظفر اذا كان منكسرا فلا بأس بأخذه وقوله (علام) أصله على مادخل عرف الحرعلي ما الاستفها مية فأسقط ألفها كماني قوله تعالى عم بتساء اون و بقال نصوت الرجل نصوا أخذت فاصيته ومددتها روى أن عاقشة رضى الله عنها سلكت عن تسريح شعر الميت فعلته بمزلة الاخذ بالناصية في كونه غير محتاج اليه قال وفي النهائة قوله في الحي كان تنظر فا حواب الشكال أي لا تستريح رأس الميت فعلته بمزلة الاخذ بالناصية في كونه غير محتاج اليالات قال وفي النهائة قوله في الميت فالمهائة المواب المناف الميت في مناب المناف أصلا و لكن الناف المناف أصلا و لكن المناف أصلا و لكن المناف المناف أصلا و لكن المناف المناف أصلا و لكن المناف ألله و لكن المناف ألمن المناف المناف ألمن حيث المناف المناف المناف المناف المن حيث المناف المناف

(ثم نشدفه بنوب كى لاتبتل كفانه (ويجعله) أى الميت (فى أكفانه ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده) لان التطب سنة والمساجداً ولى بزيادة الكرامة (ولا يسرح شدالمت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شدم) لقول عائشة رضى الله عنها علام تنصون ميتكم ولان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها وفى الحى كان تنظيف الاجتماع الوسع تحته وصار كالحتان

المفعول على وجه السنة عرف وجوبه بالنص من واحدة مع قيام سبب النعاسة والحدث وهوالموت من واحدة عممن كونه قبل خروج شي أو بعده فلا بعاد الوضو ولا الغسل لان الحاصل بعداعاد ته هو الذي كان قبله والحنوط عطر من كب من أسياه طيبة ومساجده مواضع محوده جع مسجد بالفتح لاغير كذا في المغرب وهي الجبة والبدان والركب ان والرجلان ولا بأس بسائر الطيب الاالزعفر ان والورس في حق الرجل لا المرأة وأخرج الحاكم عن أبي وائل قال كان عند على دضي الله عنه مسلفاً وصى أن يحفظ به وقال هو فضل حنوط رسول القه صلى الله عليه وسلم ورواه ابن أبي شدة والبهتي وقال النووي أن يحفظ به وقال هو فضل حنوط رسول القه صلى الله علم منصون ميشكي منصون وزن تبكون قال أو عبد الرفاق السناده حسن (قوله لقول عاقشة رضى الله عنه المرافقة أن الميت لا يحتاج الى تسريح الرأس وعبرت بالاخذ بالناصية تنفيرا عنه مو بنت عليه الاستعارة التبعية في الفعل والاثر رواه عبد الرفاق عن حاد عن ابراهم به ورواه ابراهم الحربي في كابه غريب الحديث منصون ميسكم ورواه أبو حنيفة عن حاد عن ابراهم به ورواه ابراهم الحربي في كابه غريب الحديث بنصون ميسكم ورواه أبو حنيفة عن حاد عن ابراهم به ورواه ابراهم الحربي في كابه غريب الحديث بنصون ميسكم ورواه أبو حنيفة عن حاد عن ابراهم به ورواه ابراهم الحربي في كابه غريب الحديث بنصون ميسكم ورواه أبو حنيفة عن حاد عن ابراهم به ورواه ابراهم المربي في كابه غريب الحديث بنصون ميسكم ورواه أبو حنيفة عن حاد عن ابراهم به ورواه ابراهم المربي في كابه غريب الحديث المناسك المناسك

المذكور بق أن يقال هب أنه كان فى الحى تنظيفا لكن الميت أيضا محتاج الى التنظيف ولهذا قال و يغلى الماء بالسدر أو بالحسرض مبالغة فى التنظيف و يغسل رأسه ولحيته بالخطمي ليكون أنظف فليمل بهمن حيث التنظيف و عكن أن يقال انه تنظيف بابانة جزء وذلك فى الميت غيرمسنون كافى الختان هذا ماسخى فى حل هذا المقام ماسخى فى حل هذا المقام

بشوب) أقول أى ينشف

المناه الماء المستخدة المناه المناه

مسهر والبحراج مربطه بعد المستفعلي تقريره في المن وقد في هذا في المن المنظم المن المنظم المن المنظم المول المنف يشعرهذا ان كل زينة لا تتضم الا يفرق بينهما وهو مخالف القول المصنف وقد استغنى الميت عنها (قوله والم أجدله ربط ابكلام المصنف أصلاولكني أقول قوله ولان هذه الاسياف الزينة أى زينة الميت وقد استغنى الميت عنها أى عن الزينة فاستغنى عن هذه الاسياء فان قيل لانسلم ان هذه الاسياء لا يتنق الميت فانها تفعل بالحى أيضا الحزي أقول الظاهران من ادالمعلل حينتذاً ن هذه الاسياء اذا فعلت بالميت تكون لزينته لا مطلقافانه لا يحظر سال عاقل وحينتذلار تبط السند بالمنع ولا بتأيد به ثم السائل أن عنع أنها ما كانت تعمل بالحى من حيث إنها

﴿ فصل في تكفينه

حدثناهشيم أخبرنا المغيرةعن ابراهيم عنعائشة أنهاستلت عن الميت يسرح رأسه فقالته فوفروع لا يغسل الزوج امرأته ولاأم الوادسيدها خلافالشافعي في الاول ولزفر في الناني لانهما صارتا أحنستين وعدة أم الواد الاستبرا والااته امن حقوق الوصلة الشرعية مخلاف عدة الزوجة فلذا تفسل هي ذوجها وان كانت محرمة أوصائمة أومظاهرامنها الاأن تكون معندة عن نكاح فاسد بأن تزوحت المنكوحة ففرق ينهما وردت الى الاول فيات وهي في عدة النكاح الفاسيد ولوانقض بعيد موته غسلته والاان كانت أختان أقامت كلمنه ماالبينة أنه تزوجها ودخل بها ولايدرى الاولى منهمما أوكان فاللسائه احدا كنطالق ومات قبل البيان فلا تغسله واحدةمنهن ولويانت قبل موته بسيب من الاسباب بردتها أوعكينها ابنه أوطلاقه لاتغسله وان كانت فى العدة ولوار تدت بعدمونه فأسات فبل غسله لانغسله خلافالزفر في هدذا هو يقول الردة بعد الموت لاترفع النكاح لارتفاعه بالموت وقد درال المانع بالاسلام فى العدة مخلافها قبله والعدة الواحبة عليها بطريق الاستبراء حتى تقدر بالاقراء قلنا السكاح قائم لقيام أثره فارتفع بالردة وكذالو كانامجوسين فأسلم ولم تسلمهى حتى مات لا تغسله فان أسلت غسلته خلافالابي يوسف هكذاذ كرفي المسوط وذكرأ يضامنه فيمن وطئ أخت زوجته بشبهة حتى حرمت عليه زوحته الى أن تنقضي عدة الموطوقة في ات فانقضت لا تغسساه زوحته وذكر في المنظومة والشرح فهده ومسئلة المحوسية أنه يحللهاغسله عندنا خلافالزفر فالمعتبر في حله عندنا حالة الغسل وعنده حالة الموت وكذالوأن نفس الزوجة وطئت شبهة فاعتدت فات زوجها فانقضت عدتها بأثره واذالم يكن اللرجل زوجة ولارحل يغسله لاتغسله بنته ولاأحدمن ذوات محارمه مل تهمه احداهن أوأمته أوأمة غيره بغير توب ولاتهمه من تعتق عونه الابثوب والصغير والصغيرة اذالم يبلغا حدالشه وة يغسلهما الرجال والنساء وقدره في الاصل بأن يكون قبل أن شكام والخصى والجبوب كالفعل واذامات المرأة ولا امرأة فان كان محرممن الرحال عمها بالسدوالاحنى بالخرقة و يغض بصره عن دراعها لافسرق بين الشابة والعبوز والزوج في امرأ به أجنى الافي غض البصر ولولم بوحدماء فيمموا المت وصلواعليه م وجدوه غساوه وصاواعليه نانياعندأى وسف وعنه بغسل ولاتعادالصلاة عليه ولو كفنوه وقديبتي منه عضولم يغسل يغسسل ذلك العضو ولوبق نحوالاصبع لايغسل ولودفن بلاغسل وأهالواعليه التراب بصلى على قبره ولاينيش هكذاعن محد فرق بين الصلاة عليه بلاغسل قبل الدفن وبعسده واذاوجد أطراف ميت أوبعض بدنه لم يغسسل ولم يصل عليسه بل يدفن الاان وجدأ كثرمن النصف من بدنه فيغسل ويصلى عليم أو وحد النصف ومعه الرأس فينتذيصلي ولو كان مشقوقا نصفين طولا فوجد أحد الشبقين ليفسل ولم يصل عليه واذا وحدميت لايدرى أمسلم هوأم كافرفان كأن فىقربه من قــرى أهل الاسلام وعليه سيماهم غسل وصلى عليه وان كأن فى قريه من قرى أهل الكفر وعليسه سسيماهم لم يصل عليه وليس فى الغسل استعمال القطن فى الروايات الطاهرة وعن أبى حنيفة أنه يجعل القطن الحاوج فمنفر موفه وقال بعضهم في صماخسه أيضا وقال بعضهم في دره أيضا قال في الظهـ مرية واستقيمه عامة العلماء ولا يجوز الاستضار على غسـ ل المت و يجوز على الحل

من عسل من المستعمل المناه موفرض على المكفاية واذا قدم على الدين فان كان المت موسر اوجب في ماله وان لم يترك شيأ فالكفن على من تجب عليه نفقته الا الزوج في قول عمد وعند أبي يوسف يجب على الزوج ولوثر كت ما لا وعليه الفتوى كذا في غير موضع واذا تعدد من وجبت النفق معلمه على ما يعرف الزوج ولوثر كت ما لا وعليه الفتوى كذا في غير موضع واذا تعدد من وجبت النفق معلمه على ما يعرف

و فصل في التكفين كورب هدنده الفصول على حسب ترتب مافيها من في الافعال تكفين الميت لفه على من عليه مال والارث والوصية ولذلك قالوا من لم يكن له مال في من عليه في من عليه في من عليه خالم من من عليه في من عليه خالم من المرده كي من عليه خالم من المرده كي من عليه خالم من المرده كي من عليه خالم حال حياله

السنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أنواب ازار وقيص ولفانة) لمار وى انه عليه السلام كفن في ثلاثة أثواب بيض سعولية ولائه أكثر ما يلسه عادة ف حيانه فكذا بعد عمانه

فالنفقات فالكفن عليهم على قدرمرا ثهم كاكانت النفقة واجبة عليهم ولو كانمعتق شخص ولم ترك شأ وترك خالة موسرة مؤمر معتقمه سكفينه وفالعدعلى خالنه وانام يكن امن تحب علمه نَفقته فَكفنه في ست المال فان لم بعط ظلما أوعِز افعلى الناس ويعبّ عليهم أن يُسألوا له بخد لأف اللي اذالم يجدثونا يصلى فيه لا يحب على الناس أن يسألواله يل يسأل هو فاوجع رجل الدراهم اذاك ففضل شئمنهاان عرف صاحب الفضل ردهعليه وان لم يعرف كفن محناجا آخريه فان لم يقدر على صرفهاالى الكفن تصدقها ولومات فمكان ليس فيه الأرجل واحدليس له الاتوب واحدولاشي الميت لهأن يلسه ولاتكفن بهالمت واذانس المتوهوطرى كفن انهامن جيع المال فانكان قسم ماله فالكفن على الوارث دون الغرماء وأصحاب الوصا بافان لم بكن فضل عن الدين شئ من التركه فأن لم يكن الغرما قصوا دنونه مدئ بالكفن وإن كافوا قبضوا لابسة ردمنهم شي وهوفي مت المال ولايخرج البكفن عنملك المنسبرع به فلذالو كفن رجلا ثمرأى البكفن مع شخص كانه أن بأخسذه وكذااذا افترس المت سبع كان الكفن لن كفنه لاالورثة (قوله لماروي آنه صلى الله عليه وسلم كفن) في البكتب السنة عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض المحولية من كرسف لدس فبهاقيص ولاعيامة وسعول قرمة بالمن وفتح السن هوالمشهور وعن الازهرى الضم فانحل على أن المراد أن لدر القيص من هذه الثلاثة ول خارج عنها كافال مالك رجه اقه لزم كون السنة أدبعة أثواب وهومر دودهافي المفارى عن أبي بكر قال لعاتشة رضى الله عنهافى كمثوب كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلاثة أثواب وان عورض عاروا وان عدى في الكامل عن حارب سمرة رضى الله عنه قال كفن الني صلى الله عليه وسلم في ثلاثه أثواب قيص وازار ولفافة فهوضعيف بناصح ان عبدالله الكوفي ولينه النسائي ثمان كان بمن يكتب حديثه لا بوازى حديث عائشة وماروي محمد ابنا لسن عن أبى حنيفة عن حادين أبى سلمان عن ابراهم النعني أن الني صلى الله عليه وسلم كفن فحاة عما سة وقيص مرسل والمرسل وان كان جمة عند نالكن ماوحه تقديمه على حديث عائشة فان أمكن أن يعنادل حديث عائشة بجديث القيص بسبب تعسد طرقهمنها ألطر يقان أللذان ذكرنا وما أخر ب عبدالرزاق عن الحسن البصرى شحوه مرسلا وماروى أبوداو دعن ان عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قيصه الذي مات فيه وحل تجرانية وهومضعف بيزيد بن أبي زياد عم ترجم بعد العادلة بأن الحال في تكفينه أكشف الرجال عماليت والاففيه تأمل وقدد كروا أنه عليه السلآة والسلام غسل في قيصه الذي وفي فيه في كيف بلسونه الاكفان فوقه وفي بلها والله سيمانه أعلم والحلة في عرفهم مجوع ثوبين ازار ورداء وليس في الكفن عمامة عندما واستصنها بعضهما روىءن انعرأنه كان يعمه ويجعل العدنة على وجهه وأحم االساص ولابأس البرود والعصب والكنان الرجال ويجوز النساء الحرير والمزعفر والمعصفرا غنيارا الكفن باللباس في الحياة والمراهق فى التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة (قوله ولانه) أى عددالثلاث أكثرما بلبسه عادة في حياته فكذا بعد عماته فأفادأن أكثرما يكفن فيه الرحل ثلاثة وصرح بأن أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة غير واحدمن المصنفين وقديقال مقتضاه أنه اذامات ولم يترك سوى ثلاثة أثواب هولا بسم اليس غيروعليه ديون بعطى ارب الدين ثوب منها لان الاكترادس بواحب بل هوالمستون وقد مالوااذا كان مالال كَثرة وبالو رَثة قلة فكفن السنة أولى من كفن الكَّفاية وهذا يقتضى أن كفن الكفاية وهوالشُّوبان جائز فى حالة السعة فني حال عدمها ووجود الدين ينبغي أن لا يعدل عنه تقديم اللواجب وهوالدين على

وقوله (السنةأن يكفن) يعنى تَكُفنه (فى ثلاثة أثواب) سنة وذلك لاينافي كوت أصل التكفين واجما ثمالشكف مناماأن يكون في حالة الضر ورة أولافان كان الاول كفن عاوجد لماروى أنمصعب نعير صاحب رابة رسول الله صلى الله علمه وسلم استشهد يوم أحدد وترك غرة وهي كساء فسمخطوط سض وسود فأخسر رسول الله مسلى الله علمه وسلم بذلك فأمر بأن يكفن فيها وان كانالشاني فهوعلى نوعن كفن سنة وهوفيحق الرجال تسلانة (أثواب ازار وقيص ولفافة) لماذكر في الكتاب والسعولية نسبة الى مصول بفتم السين وعن الازهرى بالضموهي قرية المين اوفي حيق النساء خسسة أثواب ازار ودرعوخارولفافةوخرقة تربط فوق ثدسها وكفن كفاية وهوفي حق الرجل وُ بان ازارولفا**نــة** وفي حتى المرأة أشواب قمس واناروخارومافي الكنابواضم (فاناقتصرواعلى وينجاز والثوبان ازار ولفافة) وهدذا كفن الكفاية لقول أي بكراغساوا وبي الهذين وكفتوني فيهما ولانه أدنى لباس الاحياء والازار من القرن الى القدم واللفافة كذلك والقيص من أصل العنق الى القدم (فاذا أراد والف الكفن ابتدوًا بجانبه الايسر فلفوه عليه ثم بالاعن) كافي حال الحياة وبسطة أن تبسط اللفافة أولا ثم يبسط عليم الازار ثم يقمص الميت ويوضع على الازار ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثمن قبل المين ثم اللفافة كذلك (وان خافوا أن ينتشر الكفن عنه عقد وم بخرقة) صيانة

غيرالواجبوهوالثلاثة لكتهم سطروا في غيرموضع أنه لا يساع منه شي الدين كافى حال الحياة اذا أفلس وله ثلاثة أثواب هولا يسهالا ينزع عنده شي فيساع ولا يبعد الجواب (قوله فان اقتصروا على ثوبين جاز) الاانه ان كان بالمال قائد و بالورثة كثرة فهوأولى وعلى القلب كفن السنة أولى و كفن الكفاية أقل ما يجوز عند الاختيار وفي حالة الضرورة بحسب ما يوجد (قوله لقول أي بكر) روى الامام أحد في كتاب الزهد حدث الزيد بن هرون أخبرنا المعيل بن أبي خالد عن عبد القوالة يميم مولى الزبير بن المقام عن عائشة رضى الله عنها قالت الما احتضر رضى الله عنه عنه الله يت

أعانل مايغيني الثراءعن الفتي . اذاحشرحت ومأوضاف بماالصدر

فقال لها يا ننية ليس كذلك ولكن قولى وجامت سكرة الموت ما لحق ذلك ما كنت منسه تحدد ثما نظروا أولى هــذس فأغساوهمام كفنوني فهما فان الحي أحوج الى الحدمد وروى عبدالرزاف أخبرنا معرعن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت قال أنو بكرلثو بيه اللذين كان يمرض فيهما اغساوهما وكفنوني فيهما فقالت عائشة ألانشترى للمحددا قال لاالح أحوج الحالحد من المت وفي الفروع الفسسل والمديد سوامف الكفن ذكرمف التهفة هذا وفي النفارى غيرهذا عن عائشة ان أما يكر قال لهافي كم كفن رسول الله صلى الله علسه وسلم قالت في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قيص ولاعدامة قال في أي وم توفى رسول الله صلى الله علمه وسارقلت ومالاثنين قال فأى ومهذا فلت وم الاثنين قال أرجو فعما سي وبين اللىل فنظر الى تُوب علىه كان عرض فيه بهردع من زعفر أن فقى ال اعساداتو تى هذاو زيدوا عليه توين وكفنوني فيهافلت انهذاخلق فالرالجي أحق مالجديد من الميت انماهوا لمهلة فلريتوف حتى أمسي من لمة الشلاثاه ودفن قبل أن يصيم والردع بالمهملات الاثر والمهاة مثلث المصديد المت فأن وقع التعارض ف حديث أي بكر هدذا حتى وجب تركه لان سندعد الرزاق لا مقصر عن سند المعارى فددث ان عماس في البكت السنة في المحرم الذي وقصته ناقته قال فيه عليه السلام وكفنوه في ثويين وفي لفظ في سه واعلم أنالجه ممكن فلايترك مأن محمل مافي عمد الرزاق وغيره من حديث أبي بكر على أنهذكر بعض المتندون كله تخللاف مافي التغاري وحنئذ فنكون حديث أتن عباس هوالشاهد لكن رواية ثو سه تقتضي أنه لم يكن له معه غيرهما فلا يفيد كونه كفن الكفاية بل قديقيال انجيا كان ذلك المضرورة فلابستازم حوازالا فتصارعلي ثوين حال القدرة على الاكثرالا أنه خلاف الاولى كاهو كفن الكفاية والله سيمانه أعلم (قوله والازارمن الفرن الى القدم واللفافة كذلك) لااشكال في أنّ اللفافة من القرن الحالقدم وأماكون الازاركذلك فني نسيزمن المختار وشرحه اختسالاف في بعضها يقص أولاوهومن المنكب الى القدم و موضع على الازار وهومن القرن الى القدم و يعطف عليه الى آخره وفي بعضها يقمص ويوضع على الازار وهومن المنكب الى القدم تم يعطف وأنا لاأعلم وجه مخالفة ازارا لميت ازارالي من السنة وقدقال علىه السلام في ذلك الحرم كفنوه في به وهمانو بالحرامه ازاره ورداؤه ومعساومأن اذارممن الحقو وكذا أعطى اللاتي غسلن المته حقوه على ماسنذكر (قهله والقسص من أصل العنق) بلاحيب ودخريص وكسن كذافي الكافي وكونه بلاحب بعسد الاأن رآدما لسب الشسق النازل على الصدر (قوله ابتدؤا بجائبه الايسر)ليقع الإين فوقه ولهذكرالعهامة وكرهها يعضهم لانه يصبرالكفن

عنالكشف (وتكفن المرأة في خسمة أثواب درعوازار وخمار ولفافة وخرقة تربط فوق ثديها) الحديث أمعطيسة أن الني صلى الله عليه وسلم أعطى اللواتي غسلن ابنته خسة أثواب ولانها تخرج فيها حالة الحياة في كذابعد الممات (ثم هـ قدا بيان كفن السينة وان اقتصر واعلى ثلاثة أثو اب ماز) وهي ثو مان وخمار (وهو كفن الكفامة و مكره أقل من ذلك وفي الرجل مكره الاقتصار على توب واحدالا فى حالة الضرورة) لانمصعب معسروضي الله عنه حين استشهد كفن في أوب واحدوهـ ذا كفن الضرورة (وتلاس المرأة الدرع أولام يجعل شعرها ضفرتين على صدرها فوق الدرع ثمانا لمارفوق ذاك تحت الاذادمُ الاذادمُ اللفافة قال وتعمر الاكفان قبل أن يدرج فيهاوترا)، لانه عليه السلام أمر باجداد أكفانا بننه وتراوالا جاره والتطييب فاذافرغوامنه صاواعليه لانهافر نضة

﴿ فصل في الصلاة على الميت ك

بهاشفعا واستعسنه بعضهم لانابن عركان بعم الميت وبجعل ذنب العمامة على وجهه (قوله لحديث أمعطية) قيل الصواب ليلي منت قانف قالت كنت فين غسل أم كانوم منت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أول ماأعطانا الحقا تمالدرع ثما لخمار ثمالملفة تمأدرجت بعسد في الثوب الا تخرروا وأبوداود وروى حقوه في حديث غسل زينب وهوفي الأصل معقد الازار وجعه أحق وأحقاء تمسي به الازار لحاورة وهــداطاهر فيأن ازارالميتة كازارالحي من المقوقيعب كونه في الذكر كذلك لعدم الفرق في هنذا وفدحسنه النووى وانأعله ان القطان بحهالة بعض الرواة وفسه نظر اذلامانع من حضوراً م عطية غسل أم كلنوم بعدز ينب وقول ألمنذرى أم كاثوم توفيت وهوعليه الصلاة السلام غاثب معارض بقول ابن الاثير فى كتاب العماية انهاما تتسنة تسع بعدز ينب يسنة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام فالوهى التى غسلتهاأم عطيسة ويشدهماروي انتماحه حدثناأ يوبكرين أبي شيبة حدثنا عبد دالوهاب الثقفى عن أوبعن محسد تنسرين عن أم عطية فالتدخل علينارسول الله صلى الله عليه وسلوفين نغسل المنسة أم كاتموم فقال اغسلنها ثلاثا أوخساأوا كثرمن ذلك انرا يتن ذلك عما وسدر واحملن في الا ٓ خَرْهَ كَافُورًا فَاذَافُرِغَنَافًا ۗ ذَنْيَ فَلَـافَرِغَنَا ٱذْنَاهُ فَالْقِ السَّاحَقُوهُ وَقَالَ أَشْعَرْمُ بِاليَّاهِ وَهِــذَاسْنَهُ صحيح ومافىمسلمن قوله مشسلذاك فى زينب لاينافيه لمساقلناء آنفا (قول وهى ثويان وخدار) لم يعين النوبين وفي الخدلاصة كفن الكفاية لها ثلاثة قيص وازار ولفافة فلم لذكر الخدار ومافى الكتأب من عداتهار أولى يجعل الثو بانقيصاولفافةفان بهذا يكون جيع عورتهامستورة بخلاف ترك أنهار (قوله وتلبس المرأة الدرع الخ) لم يذكر موضع الخرقة وفي شرح الكنزفوق الاكفان كيلاينتشر وعرضها ماس ثدى المرأة الى السرة وقسل ماس الثدى الى الركسة كملا ستشر الكفن عن الفيذين وقتَّ المشي وفي التعقية تربط الخرقة فوق الأكفان عند الصدر فوق الدين (قوله لان مصعب بن عمر) أخرج الجاعة الاابن ماجه عن خياب بن الارت قال هاجونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم نريد وجه الله فوقع أجرناعلى الله فنامن مضى لم بأخذمن أجوه شامنهم مصعب نعير قتل بوم أحدورك غرة فكنا اذاغطينا بمارأ سيعبدت رجيلاه واذاغطين ابمار حليه بدارأسه فأمن نارسول اللهصلي اللهعلية وسلمأن نفطى رأسه و نحعل على رجليه الاذخر (قول لأنه عليه السلام أحربا حاراً كفان ابنته) عريب وقدمنا من المستدرك عنه علمه السلام اذا أجرتم الميت فأجروه ثلا اوفي لفظ لابن حبان فأوثروا وفي لفظ البهتي جروا كفن الميت ثلاث التيل سند مصير فصل في الصلاة على المين على هي فرض كفاية وقوله في التمه في الجيه في الجدلة مجمول عليه

وأذا قال في وجه كونه على الكفامة لان ماهوالفرض وهوقضاء حق الميت يحصل بالبعض والاجماع على الافتراض وكونه على الكفامة كاف وقيل في مستند الاول قوله نعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن

الميت المسلاة على المت فرض

فصل فالصلاءعل

كفامة أمافرضيته فلان الله نعالى أمر بقوله عزوجل ومسل عليهسسم والامر للوجوب وعلى ذلك أجعت الامة وأماانهاعلى الكفاية فسلان فىالايجاب عسلى جيع النباس استعالةأو حرجآفا كنني بالبعض كما فالجهاد

ف فصل في الصلاة على الميت

(قوله أمافرضسته فلان أتله تعمالي أمريقوله وصل عليهم) أقول أجع أهــل النفسسرعلى ان المأموريه هوالدعا والاستغفار للصدق

لهم والحل على المفهوم الشرعي أولى ماأمكن وقدأ مكن محملها صلاة حنازة لكن هذا اذالم يصرح أهل التفسير يخلاف هذا وفي الشاني قواه عليه السلام صاواعلى صاحبكم فلوكان فرض عن لم بتركه علىه السلام وشرط صحتها اسلام المت وطهارته ووضعه أمام المصلى فلهذا القدلا تحوزعلي غائب ولأحاضر محمول على دابة أوغيرها ولاموضو عمنقدم عليه المعلى وهو كالامام من وحمه وانما فلنامن وحه لانصقة الصلاة على الصيأ فادتأته لم يعتبرا مامامن كلوحه كمأثها صلاة من وحه وعن هذا قلنا ذادفن الاغسل ولمتكن اخرآ حه الامالنش سقط هذا الشرط وصلي على قدره الاغسسل الضرورة بخلاف مااذالهم لعليه التراب بعد فانه يخرج فيغسل ولوصلي عليه بلاغسل حهلام سلاولا يخرجالا بالنش تعادلفسادالاولى وقبل تنقلب الاولى صحيحة عنسد تحقق المحزفلا تعاد وأماصلا تهعلمه السلامعلى النعاشي كان امالاتمر فعرسر مرمله حق رآ معلمه السلام يحضرنه فتكون صلاة من خلفه علىميت يراه الامام و بعضرته دون المأمومين وهذا غيرما نع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالالكن في المروى ما يومي اليه وهومار واءابن حيان في صيحة من حديث عران بن الحصين أنه عليه السلام قال انأخاكم التعاشي توفي فقوموا صاواعليه فقام عليه السلام وصفوا خلفه فكبرأر بعاوهم لانطنون أن حنازته بن يدمه فهذا اللفظ يشيرالى أن الواقع خلاف ظنهم لامه هوقائدته المعتديها فأما أن يكون معهمنه عليه السلام أوكشف له واماأن ذلك خص به النياشي فلا يلحق به غيره وان كان أفضل منه كشهادة خزعة معشهادة الصديق فان قيل بل قدصلي على غرومن الغسوه ومعاو بة ن معاو بة المزنى ويقال الليثي نزل جبر يل عليه السلام يتبوك فقال مارسول الله انمعاو به من المزنى مأت بالمدسة أشحب انأطوى الثالارض فنصلى عليه قال نع فضرب بجناحه على الارض فرفع له سر ير مفصلى عليه وخلفه صفانمن الملائك عليهم السلامني كل صف سبعون ألف ملك ثم رجع فقال عليه السلام لحبريل علىه السلام بمأدرك هذا فال بحبه سورة قل الله أحدوقرا ته اباهاما يباوذاهبا وقائم اوقاعدا وعلى كلِّ حال رواه الطيراني من حديث أبي أمامة وان سعد في الطبقات من حديث أنس وعلي وزيدو حعفر كاستشهدا عوتةعلى مافى مغازى الواقدى حدثني محدين صالح عن عاصم بنعر بن قتادة وحدثنى عبد لجبار نعارة عنعبدالله نأبى بكرة الالماالتق الناس بموتة جلس رسول اله صلى الله عليه وسلم على لمنبر وكشف لهمابينه وبين الشامفهو يتطرالى معتركهم فقال عليه السلام أخسذ الرا متزيدين حادثة فضه حتى استشهد وصلى علمه ودعاله وقال استغفرواله دخل الحنة وهويسعي ثم أخذالرا بة جعفرين ايعطالب فضيحتى استشهد فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاله وقال استغفرواله دخل الحنةفهو بطبرفها بحناحيين حيثشاء فلناانما ادعشا الخصوصية بتقديران لايكون رفع إصريره ولاهومريئه وماذكر بخلاف ذلك وهذامع ضعف الطرق فحافى المغازى مرسل من الطريقين وما في الطبقات ضعيف العلاءوهوا مززيد ويقال انهزيدا تفقوا على ضعفه وفي دواية الطب واني يقية ان الوليدوقد عنعنه غدليل الموصية أه لم يصل على غائب الاعلى هؤلاء ومن سوى النصائبي صرح فيهبأنه رفعه وكانبحرأى منهمع أنهقد توفى خلق منهم رضى الله عنهم غيبافى الأسفار كأرض الحبشسة والغزوات ومن أعزالناس عليه كان الفراء ولم يؤثرقط عنه بأنه صلى عليهم وكان على الصسلاة على كلمن نوفى من أصحابه مريصاحتي قاللاعوتن أحدمنكم الاآذنتموني به فان صدارتي علمه رحسة له على ماسنذكر وأماأركانها فالذي يفهم من كالامهمأ نهاا ادعاء والقيام والتكسر لقولهم ان حقيقتها هو الدعا والمقسودمنها ولوصلي عليها واعدامن غبرعذ ولا يحوز وكذارا كا ويحوز القعود للعذر ويحوز اقتداء القائمن بععلى الخلاف السابق في باب الأمامة وقالوا كل تسكيرة عنزلة ركعة وقالوا يقدم الثناء والصلاة على النبي عليه السلام لانمسنة الدعا ولا يحني أن التكبيرة الاولى شرط لانها نكبيرة الاحرام

روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن الامام الاعظم وهوا تخليف أولى ان حضر وان المحضر فامام المصر أولى ان حضر فالم محضر فالقاضى أولى فان المحضر فامام الحي فان المحضر فالا قرب من ذوى قرابته و جذه الرواية أخذ كثير من مشايضنا وقوله في الكتاب السلطان يجوز أن يراد به الامام الاعظم ان حضر فان المحضر فامام المصر وقوله (ثم الولى) انحاهو على قول أبي حنيفة وعجد وأماعلى قول أبي يوسف فالولى أولى بالصلاة على المت على كأحال قال الله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى بعض في كأب الله ولهما أن الحسن بن على رضى الله عنهما المامات خرج الحسين والناس لصلاة الحنازة فقد ما لحسن سعيد بن العاص وكان سعيد يومشذ واليابالمدينة فأبى أن يتقدم فقال له الحسين تقدم ولولا السنة ماقدمتك والأية محولة على المواديث وعلى ولاية المناكة وقوله (والاولياء على الراديث وعلى المناكر) يقتضى أن يتقدم الابن على الاب وقدذ كرعمد في كأب العدلاة أن الاب أولى فن المشايخ من قال هو قول محد وأماعلى قول أبي حنيفة فالابن أولى (٧٥ ٤) وعلى قول أبي يوسف الولاية لهما الاأنه يقدم

(وأولى الناس بالصلاة على الميت السلطان ان حضر) لان في النقدم عليه ازدراء به (فان لم يحضر فالقاضي) لانه صاحب ولاية (فان لم يحضر في مقديم الما الحي) لانه رضيه في حال حياته قال (ثم الولى والاولياء على الترتب المذكور في النكاح

وقوله وأولى الناس بالصلاة عليه الخز) الخليفة أولى ان حضر ثم امام المصر وهو سلطانه ثم الفاضى ثم صاحب الشرط تمخليفة الوالى تمخليفة القاضى تمامامالحي تمولى الميت وهومن سنذكر وقال أبو يوسف الولى أولى مطلقا وهوروا يةعن أي حنيفة وبه قال الشافعي لان هـــذا حكم شعلق بالولاية كالأنكا وفدكون الولى مقدماعلى غروفه وحه الاول ماروى أن الحسين من على قدّم سعيدين العاص لمامات الحسن وقال لولا السنة لماقدمتك وكان سعيدواليا بالمدينة بعني متوليها وهوالذي يسمى في هذا الزمان النائب ولان فى التقدم عليهم أزدراء بهم وتعظيم أولى الامرواجب وأماامام الحى فلساذ كروليس تقدعه بواحب بلهوا ستعباب وتعلمل الكتاب يرشداليه وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع أولى من امام الحي (قول والاولياء على الترنب الخ) يستثنى منه الاب مع الان فاله لواجمع لليت أنوه واسم فالارأولى الاتفاق على الاصم وقبل تقديم الأب قول محدوعندهم االاس أولى على حسب اختلافهم فىالنكاح فعندمجدأب المعتوهة أولىان كأحهامن ابنها وعندهما ابنهاأولى وجه الفرق أن الصلاة تعتبرفيهاالفضيلة والابأفضل ولذا يقدم الاسن غندالاستواء كمافى أخوين شقيقين أولاب أسنهم أولى ولوقدم الاسن أحنسالس لهذاك والصغرمنعه لان الحق لهمالاستوائهما في الرتب واتحاقد منا الاسن بالسنة فالعليه السلام فكحديث القسامة ليتكامأ كبركا وهذا يفيدأن الحق للابن عندهما الاأن السنةأن يقدم هوأياء ويدل عليه قولهم سائرالقرابات أولى من الزوج ان لم يكن له منهااين فان كان فالزوج أولىمنهم لانا لحق الان وهو يقدم أياء ولايبعد أن يقال ان تقديم على نفسه واجب بالسنة ولو كان أحدهما شفيقا والأخرلاب مازنقديم الشقيق الاجنى ومولى العتاقة واسم أولى من الزوج والمكاتب أولى بالصلاة على عبيده وأولاده ولومات العبد والهولى حزفالمولى أولى على الاصم وكذا المكانب اذامات ولم يترك وفافان أديت الكنابة كان الولى أولى واذارات كان المال حاضرا يؤمن علمه النوى وان لم يكن لليت ولى فالزوج أولى ثم الجيران من الاجنبي أولى ولوأوصى أن يصلى علسه فلان

الاساحستراماله ومنهمن قال لابلماذكره فيصلاة الحنازة أنالابأولىقول الكل لان الدب زيادة فضملة وسنالست الان وللفضملة أثرفي استعقاق الامامة فعرجي الاب مذلك بخلاف السكاح وعلى قول هؤلا و قوله (والاولساء على المترتب المسذكورفي النكاح) مجول على غـمر الات والان فبنو الاعمان يحصون عي العسلات والأكبرسنا يحبب الاصغر من كلواحد منهمالان النبى صلى الله عليه وسلم أمن بتقديم الاسنفان أرادالا كسرمن الاعبان أن بقدم انسانا آخرفلس أذلك الابرضا الاخرلان الحق لهدمالاستوائهمافي القرابة وانأراد شوالاعمان تقدم انسان فلس لاحد

(00 - فتح القدر اول) من بنى العلات منعه لانه لاحق له مع وجوده موانعم المرأة أحق من زوجهاان لم يكن له منه البن لا تقطاع النكاح عوته أو المتعاد بالا بنقد ما بالم المتعاد المتعاد المتعاد المتعاد المتعاد المتعاد المتعاد المتعاد و المتعاد

(فوله وقوله في الكتاب السلطان بحوز أن يراد به الامام الاعظم ان حضر وامام المصرال) أقول بعدى ما يشمل امام المصرأ وامام المصر على الخصوص فلا يتناول العبارة الامام الاعظم نع يعلم حكمه بالدلالة ثم أقول في قوله ان حضرالخ بحث (قوله والآية محولة على المواريث الخ) أقول لا بدلتقييد الاطلاق من دليل (قوله لانه لاحق له مع وجودهم) أقول في كذلك للاصغر مع وجود الاكبر (فان صلى غير الولى أوالسلطان أعاد الولى) واعماقيد بدكر السلطان لا مهوصلى السلطان فلا اعادة لاحد لانه هوالمقدم على الولى ثم هوليس بخصصر على السلطان بل كل من كان مقدما على الولى في ترتب الامامة في صلاقا لجنازة على ماذكر نافصلى هو لا يعيد الولى عند الولى المنافع الولوا للى في فتا وا مرحل صلى على حنازة والولى خلفه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا يعيد لا نه صلى مرة وان لم يتاده به فان كان المصلى السلطان أوالامام الاعظم في البلدة أوالقاضى (٨٥٤) أوالوالى على البلدة أوامام عى لدس له أن يعيد لان هو لا مهم الاولون منه وان عند من منذ الاحداد والمسلمة المنافعة المنافعة المنافعة العداد والمنافعة المنافعة المناف

فان صلى غيرالولى أوالسلطان أعاد الولى) بعنى ان شاملاذ كرنا أن الحق الدوليا و (وان مسلى الولى لم يجز لاحد أن يصلى بعده لان الفرض ينأذى بالاولى والتنفل بهاغير مشروع ولهذاراً ينا الناس تركواعن آخرهم الصلاة على قبرالنبي عليه السلام وهوالبوم كاوضع (وان دفن الميت ولم يصل عليه

فني العيون أن الوصمة باطلة وفي نوا دران رسم جائزة ويؤمر فلان الصلاة علسه قال الصدرالشهد الفتوى على الاول (قول فان صلى غير الولى والسلطان أعاد الولى) هذا اذا كان هذا الغير غيرمقدم على الولى فان كان عمن له التقدّم عليه كالفاضي ونائبه لم يعد (قوله وان صلى الولى) وان كان وحد م لم يحزلاحد أن يصلى بعده واستفيد عدم اعادة من بعد الولى اذا صلى من هومقدم على الولى بطريق الدلالة لانها اذامنعت الاعادة بصلاة الولى فيصلاة من هومقدم على الولى أولى والتعليل المذكور وهوأن الفرض تأذى والتنفل بهاغ يرمشروع يستلزم منع الولى أيضامن الاعادة اذاصلي من الولى أولى منسه اذالفرض وهوقضا وحق الميت تأتى به فسلا بدمن استثنا من له الحق من منع التنفل وادعا وأن عدم المشروعية فىحق من لاحقه أمامنه الحق فتبق الشرعية ليستوفى حقه تم استدل على عدم شرعية التنفل بترك الناس عن آخرهم الصلاة على قدرالني صلى الله عليه وسلم ولو كان مشروعا لما أعرض الحلق كالهم من العلاء والصاخن والراغيين في التقرب المه علمه الصلاة والسلام بأنواع الطرق عنه فهذا ولسل ظاهر علىه فوجب اعتباره والذاقلنالم بشرعلن صلى مرة النكرس وأماماروى أنه علىه الصلاة والسلام صلى على قبر بعدماصلى عليه أهله فلانه عليه السلام كان احتى التقدم في الصلاة (قول الانه عليه السلام صلى على قبرا مرأة) روى ان حبان وصحعه والحاكم وسكت عنه عن خارحة س زيدن ابت عن عمه يزيدين تابت فالخرجنامع وسول المقصسلي الله عليه وسلم فلياوردنا البقييع اذاهو بقيرفسأل عنه فقالوا فلانة فعرفها فقال ألا آذنتموني قالوا كنت قائلاصائما قال فلا تفعلوا لاأعرفن مامات منكمميت ماكنت سأظهركم ألا آذنتموني مفان مدلاتي علىه رجة غاتي القبرف صففنا خلفه وكبرعلمه أربعا وروى مالك فى الموطا عن ابن شهاب عن أى أمامة بن سهل من حنيف أنه أخد بره أن مسكينة مرضت فأخسر رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضها فقال علمه السلام اذاماتت فيآ ذنوني مهافخر حواجعنا زتها ليلاف كرهواأن وقطوه فلاأصبح أخبر بشأنها فقال ألم آمركم أن تؤذ فونى بهافقالوا بارسول الله كرهنا أن نخرجك ليد لاأونو قطك فغرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على فبرها وكبرأ ربع تكبيرات ومافى الحديث أنه صفهم خلفه وفى الصحين عن الشعبي قال أخبر فى من شهد النبي صلى الله عليه وسلمأتى على قبرمسو ذفصفهم فكبرأر بعاقال الشيباني من حدثك بهذا قال ابن عباس دليل على أنالن لم يصل أن يصلى على القبر وان لم مكن الولى وهوخلاف مذهبنا فلامخلص الابادعاء أنه لم مكن صلى عليهاأصلا وهوفى غاية البعدمن الصابة ومن فروع عدم تكرارها عدم الصلاة على عضو وقد قدمناه فنصل الغسل وذلك لانهاذا وجدالباق صلى عليمه فيتكرر ولان الصلاة لم نعرف شرعا الاعلى تمام

كان غديرهم فله الاعادة وكدذا ذكرفي التعنس والفتاوى الظهرية قال فى النهامة ذكرفي الكناب اعادة الولىاذا لميصلهاولم مذكر اعادة السلطان اذالم بصلها وبحب أن بكون حكمه فى ولاية الاعادة كحكم الولى لماأنه مقدة م في حق مملاة الحنازة عملى الولى فلماثدت حق الاعادة للادون فلان شت للاعلىمنه أولى وقال قد وحــدت روامة في نوادرالمسلاة تشهد عاذكر وقالفي قوله وانصلى الولى لميجز لاحدد أن يصلى بعدده تخصيص الولى ليس بقيد لما أنه لوصيلي السلطان أوغمره بمن هو أولىمن الولى فى الصلاة على المت من ذكرنا لدس لاحد أنسلي بعده أيضاعلي ماذكرنامن رواية الولوالحي والتعنيس وهسذا الذي ذكره بقوله لميحز لاحد أن بصلى بعدهم فسنا وقال الشافعي تعاد الصلاة على الحنازة من العداخري كماروى أنالني صلى الله

عليه وسلم مربقبر جديد فسأل عنه فقيل قبر فلانه فقال هلا آذنتموني بالصلاة فقيل الم ادفنت ليلاف فسينا عليك هوام الجنة الارض فقام وصلى على قبرها ولما القبض رسول الله صلى الله عليه وسلم لى عليه أصحابه فوجا بعد فوج ولساماذ كرفى الكناب وقوله (وهو الدون على المناب وقوله الله ولا الله وردالا ثرواتما صلى النبي صلى الله عليه وسلم لان الحق كان له قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وليس لف يره ولاية الاسقاط وهكذا تأويل فعسل الصحابة قان أبا بكركان مشغولا بتسوية الامور وتسكين الفينة فكانوا بصلون عليه قبل حضوره وكان الحق له لانه هو الخليفة فلما فرغ صلى عليه شم أيصل عليه أحد بعده كذا في المسوط

وقولة (صلى على قبره) يعنى اذاوضع المبن على المعدو أهيل التراب علسه وأمااذا لم وضع المبن على اللعد أووضع ولكن لم بهل التراب عليه عذرج ويصلى عليه لان التسنيم لم يتم بعد كذا في المحيط وغيره وقولة (والمعتبر في ذلك) أى في عدم التفسيخ وقولة (هوالعصبيم) احتراز عي المحيد وي عن أبي وسف في الامالي أنه يصلى على المحتفى القبر الى ثلاثة أيام وبعده لا يصلى عليه وهكذاذ كرابن رستم في نوادره عن محمد عن أبي حديثة والعديم أن ذلك السيسة عدير لا زم لان تفرق الاجزاء يعتلف باختسلاف حال الميتمن السمن والهزال وباختسلاف الزمان من المحلوبة والرخاوة والذي (٥٩) وي وي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على

شهداه أحديعد عبانسنن معناءدعالهم وهوحقيقة لغوية وقيسلانهم كانواكما دفنوالم تنفرق أعضاؤهم واذا كان أكثرالرأى هوالمعتبر فأن كانفأ كثررأيهمأن أجزاء المتنفرقت قبسل ثلاثة أمام لابصاون علمه الى أـ لائة أمام وانكان فمه أغوالم تنفرق بعد ثلاثة أمام بصلى عليه بعد ثلاثة أيام قال (والصلاةأن مكرتكسرة)الصلاةعلى الميثأربع تكبدرات (معددالله عقب الشكبيرة الاولى)ولم يعسن نوعا من الثناء مخلاف سأثر الصلوات فانه مقدول فيها سيعانك اللهـم الخ كما مرّ وفـد اختلفوا في هــــذا بعــد التحرم فقال بعضهم يحمد الله كاذكره في ظاهر الروابة وقال بعضهم يقول سحانك اللهم ومحمدك الخ كافي الصلاة المعهودة وأرى انه مختار المسنف حسث أشارالسه بقوله والبداءة بالتنباء فأن المعهود من

فى معرفة ذلك أكرالرأى هو الصير لاختلاف الحال والزمان والمكان (والصلاة أن يكبر تكبيرة يحمد الله عقيبها ثم يكبر تكبيرة يصلى فيهاعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة يدعوفها النفسه والميت والسلين الجنة الأأنه ألحق الاكثر بالكل فيسقى في عُـ مره على الاصل (قولة صلى على قبره) هذا اذا أهيل التراب سواء كانغسل أولالانه صارمسل المالكة تعالى وخرجعن أيد سافلا يتعرض له بعد بخلاف مااذالم يهل فإنهضر حويصه عليه وقدمناأنه اذادفن بعدالصلاة قبل الغسل أنأهالواعليه لابخر حوهل يصلى على قسبرة قيسل لا والكرخي نع وهوالاستعسان لان الاولى لم يعتسقها الترك السُّرطُ مع الأمكَّان والاكُّن زال الامكان فسقطت فرضية الغسل لانهاصلاة من وجه ودعاء من وجه فبالنظر الى الاول لاتحو زيلا طهارةأصلا والحالشاني تحوزبلاعز فقلنا يجوزبدونها حالة البحزلاالقدرة علايالشهين (قهله هو الصيم احترازعاءن أبي حسيفة أنه يصلى الى ثلاثة أبام (قوله لأختلاف الحال) أي عال الميت من السمن والهزال والزمان من المر والبردو المكان اذمن مايسرع بالابلا ومنه لا حتى لو كان في رأيهم أنه نفرقت أجزاؤه قبل الثلاث لا يصاون الى الثلاث (قول والصلاة أن بكبر تكبيرة يحمد الله عقيما) عن أبى حنيفة يقول سحالك اللهم و بحمدك الى آخره فالوالا يقر أالفا تحمة الاأن يقرأها منية الثناء وفمتثبت القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلموفى موطا مالك عن مالك عن فافع أن ابن عمر كان لا يقرأ فى الصلاة على الجنازة و يصلى بعد التكبيرة الشانية كايصلى فى التشهد وهو الاولى و يدعو فى السالسة للت ولنفسه ولابويه وللسلب نولا توقيت في الدعاء سوى أنه بأمورالا آخرة وان دعايا لم. أثو رف أحسنه وأبلغه ومن المأثو رحديث عوف ن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله على جنازة فحفظ من دعاته اللهم اغفرله وارجه وعافه واعف عنه وأكرم منزله و وسع مدخله واغسله بالما والثير والبرد ونقهمن الخطابا كاينتي الثوب الابيض من الدنس وأمداد داراخترامن داره وأهلا خبرامن أهله وزوجا خمامن زوحه وأدخله الجنة وأعذمهن عذاب القبروعذاب النبار قال عوف حتى تمنيت أن أكون أناذلك المسترواءمسلم والترمذى والنسائى وفى حديث ابراهيم الاشهل عن أبيه قال كانرسول الله صلى الله علىه وسلم أذاصلي على الجنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائمناو مغرنا وكبرنا وذكرناوأ تنافأروا هالترمذي والنسائى قال الترمذي ورواه أوسلة من عبدالرجن عن أبي هر مرةعن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيسه اللهم من أحييته منافأ حيه على الاسلام ومن توفيته منافتوفه على الاعمأن وفروايه لابى داود نحوه وفى أخرى ومن وقيتسه منافتوفه على الاسسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعسده وفي موطامالك عن سأل أباهر برة كيف بصلى على الجنسازة فقال أبوهر برة أبالعم الله أخـــبرك أتبعهامن عنسدأهلها فاذاوضعت كبرت وحدت الله وصليت على نبيه ثمأ قول اللهم عبدك وابن عبدك

صلى على قبره) لان النبي عليه السلام صلى على قبرا مرأة من الانصار (ويصلى عليه قبل أن يتفسخ) والمعتبر

الثناء ذلك ولا رفع يديه في التكبيرات الاعند الافتتاح (ثم يكبرتكبيرة ثانية يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) لان الثناء على الله يعقبه الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم كافي التشهد وعلى ذلك وضعت الخطب (ثم يكبرتكبيرة ثالثة يدعو فيه النفسه والميت والسلين) يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا ان كان يحسن ذلك والافياني بأى دعاء شاء لان الثناء على الله والمي الله عليه وسلم يعقبهما الدعاء والاستغفار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أحد كم أن يدعو فليحمد الله وليصل على الذي ثم يدعو

⁽فوله وأرى أنه مختار المصنف حيث أشار المسه بقوله والبداءة بااثناء فان المعهود من الثناء ذلا) أقول نع الاأن سه نه الدعاء ليس الثناء المعهود فالظاهر أن مراده بالثناء الجدالمد لول عليه بقوله يحمد الله اذا لجدهو الثناء كاعرف

م بكرالرابعة ويسلم) لانه عليه السلام كبرار بعافي آخر صلاة صلاها فسنفت ما قبلها

وان أمنسك كان يشهد أن لااله الاأنت وأن محد داعبدك ورسواك وأنت أعليه اللهم ان كان محسنا فزد سسنانه وانكان مسئافتماو زعن سآنه اللهم لاتحرمناأ جرمولاتفتنا بعده وروى أبوداودعن واثلة بنالاسةم فالصلى بسارسول الله صلى الله علمه وسساء على رجل من المسلن فسمعته بقول اللهسم ان فلان بن فلان في ذمنك وحل في حوارك فقه من فتنة الفير وعذاب السار وأنت أهل الوفاء والحق اللهم اغفرله وارجمه الكأنت الغفور الرحم وروى أيضامن حديث أبي هريرة سمعته يعني النبي عليه السلام يقول اللهم أنتربها وأنت خلفتها وأنت هديته الاسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلىسرها وعلانيتهاجنا شفعاه فاغفرلها (قوله تم بكبرالرابعة ويسلم) من غيرذكر بعدها في ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ ربنا آتنافي ألد ساحسنة وفي الاخرة حسنة وقناعذاب النار أوربنا لاتزغ قاو بنابعد أذهد منناوه بالمامن لانكارجة أنكأنت الوهاب وينوى بالتسلمنين المتمع القوم ولايصاون فى الأوقات المكروهة فاوفعاوا لم تمكن عليهم الاعادة وارتكبوا النهى واذا جيء بالمنازة بعد الغروب دؤا بالمغرب عبه اعم بسنة المغرب (قوله لانه عليه السلام كبرأ و بعاالخ) روى عهد بن الحسن أخبرنا أبوخنيفة عن حادبن أبي سلمان عن ابراهم النعي أن الناس كانوا يصلون على الحنائر خسا وسدتا وأربعاحتى قبض النبى صلى القه عليه وسلم ثم كبر واكذاك فى ولاية أى بكر الصديق ثمولى عر بن الطاب رضى الله عنه ففعاوا ذلك فقال الهم عرانكم معشراً صحاب محسد منى تختلفون تختلف الناس بعدد كم والناس حديث عهد بالحاهلية فأجعوا على شي يجمع عليهمن بعدد كم فأجمع رأى أأصاب محدأن يتطروا آخر حنازة كبرعلهاالنبي صلى الله علمه وسلم حتى قبض فيأخذون به ويرقضون ماسواه فنظروا فوجمدوا آخر حنازة كبرعليهارسول اللهصلي اللهعلمه وسارأر بعا وفيه انقطاع بين ابراهيم وعروهوغ مرضائر عندنا وقدروى أحدمن طريق آخرموصولا فال حدثناوك يع حدثنا مدفيان عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال جديع عرااناس فأستشارهم في التسكير على المنازة فقال وبعضهم أن بقول ربنالاتزغ ابعضهم كبرالني مسلى الله عليه وسلم سبعاو قال بعضهم خسا وقال بعضهم أربعا فجمع عرعلى أربع كاطول الصدلاة وروى الحاكم في المستدرك عن ان عباس فال آخرما كبرالذي صلى الله عليه وسلم على الحنائر أربع تكبيرات وكبرع على أى بكوار بعا وكبران عرعلى عرار بعا وكبرا لمسن سعلى على على أدبعا وكبرا لحسسين من على على الحسن أربعا وكبرت الملائكة على آدم أربعا سكت علمه الحاكم وأعدله الدارقطني بالفرات بن السائب قال مستروك وأخر حده الميهق في سننه والطبراني عن النضر بنعبدالرجن وضعفه البيهق قال وقدروى من وجوه كلهاضعه فة الاأن احتماع أكثر الصابة رضى الله عنه معلى الاربع كالدليك على ذلك ورواه أنونعيم الاصبهائي في تاريخ اصبه أن حدثنا أنو بكريح مدين استحقين عمران حدثنا ابراهيم نجمد بين الحرث حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا نافع أبو هرمن حدثناعطاءعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبرعلى أهل بدرسيع تكبيرات وعلى بى هاشم خس تكسرات م كان آخر صلانه أربع تكسرات الى أن خرجمن الدنيا وقدر فع الى الني صلى الله علمه وسلمأنه كانآخرصلاة كبرفيها أربعاعن عرمن روامه الدارفطني وضعفه وروى أتوعرفي الاستذكار عن عبد الوارث بنسفيان عن القيام عن ابن وضاح عن عبد الرجن بن ابراهم مدحيم عن مروان ابن معاوية الفزارى عن عبد الله من الحرث عن أى سكر بن سلمان بن أي حمة عن أبيه قال كان الذي صلى الله علمه وسار مكرعلى الخدائر أربعاو خساوسمعاوتما ساحتى ماءموت النحاشي فرج الى الصلى فصف الناس وراء ومكراربعا غمثت الني صلى الله عليه وسلم على أربع حتى يوفاه الله عز وحسل ورواه الحرث بنأى أسامة في مسنده عن ان عربلفظ ابن عباس وزاد شيأ وأخرج الحارى في كاب

(مُمكرالالعة ويسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم كبر أربعاني آخرصلاة صلاها فنسخت ماقبلها) فكان مابعدالتكسرةالرابعة أوان التعلل وذلك مالسلام ولسر بعدهادعاهالاالسلام فى ظاهر الرواية واختار بعض مشايخنا أن بقال رساآتنافي الدنساء سنةوفي الأخرة حسنة وقنابر حتلك عذاب القبروء ذاب السار فاوبنا بعدادهد يتناالاته

(ولو كبرالامام خسالم شابعه المقتدى) في الخامسة لكونها منسوخة عمار ويناأنه صلى الله عليه وسلم كبراً ربعافي آخر صلاة صلاها وقال زفر سأبعه لانه مجتمد فيه أروى أن عليارضي الله عنه كبرخسا فتابعه المقتدى كافي تكبيرات العيد قلنا ثبت أنه الصحابة تشاوروا ورجعوا الى آخر صلاة صلاها فصار ذلك منسوحًا باجاعهم ومتابعة النسوخ خطأ واذالم بنابعه ماذا يصنع في واية عن أبي حنيفة يسلم للعال تحقيقا الخالفة وفي أخرى ينتظر تسليم الأمام ليصير متابعا في التجب (٢٩) المتابعة فيه قال المصنف (وهو الختار) وقوله

(والاتبان بالدعوات) يعنى بعدالتكسرة الثالثة أشارة الىأن المقصودهو الدعاء (والمداءة بالثنا والصلاة علىالني صلى الهعليه وسلمسنة الدعاء) تعصيلا الاجانة فانهروى أنرسول اللهصلي الله علمه وسلم رأى رحلافعل هكذابعدالفراغ من الصلاة فقال صلى الله علمه وسلرادع فقداستحم لك (و) على هذا (لا يستعفر المدى) لانه لاذنب له (ولكن يقول اللهماجعل لنافرطا) أى أجرا يتقدمنا وأصل الفرط فمن تنقدم الواردة ومنه الحدثأنا فرطم على الحوض أي متقدمكم (واجعله لنادخرا) أىخسراناقما (واحعله لنا شافعامشفعاً) أىمقبول الشفاعة وقوله (ولوكمر الامام تكبيرة أوتكبيرتين) ظاهروحاصله أن الحياضر بعدالتكسرة الأولىعند أبي بوسف كالمسموق والمسبوق بأنى بتكبرة الافتتاح اذاانتهي الحالامام فكذاه فاوعندهماوان كان كالمسبوق لكنكل تكسرة غنزلة ركعةمن

(ولو كبرالامام خسالم تنابعه المؤتم) خلافالزفر لانه منسوخ لماروينا و منظر تسليمة الامام في رواية وهو المختار والاتمان بالدعوات استغفر الصي والبداءة بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء ولايستغفر الصي والكن يقول اللهم احفله لنافرطا واجعله لناأ جراوذ خراوا جعله لناشافع المشفعا (ولو كبرالامام تكبيرة أو تكبيرتين لا يكبرالا تقى حقى يكبر أخرى بعد حضوره عندا بي حنيفة ومجدوقال أبويوسف يكبر حين يحضر لان الاولى الافتتاح والمسبوق بأتى به ولهما أن كل تكبيرة فاعمة مقام ركعة والمسبوق لا يبتدئ بما فانه

الناسخ والمنسوخ عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرعلى أهل بدرسبع تكبيرات وعلى بنهاشم سبع تكبيرات وكان آخر صلاة صلاها أربعاحتى خربمن الدنيا وضعف وقدروى أن آخرص الماة منه علمه السالام كانت أدبع سكب برات من عدة فلذا قال بعض العلاء لا توقيت في التكبير وجعوا بيزالاحاديث بأنه عليه السلام كان يقضل أهل يدرعلى غيرههم وكذاب وهاشم وكان بكبرعليهم خسا وعلى من دونهم أربعا وأن الذى حكى من آخر صلاته لم يكن المستمن بن هاشم وجعل يُعضهم حُــدىث النحباشي في الصحت بن ناسخا لان رواية أي هــريرة واسلامه متأخر ولا يخفي أنه نسخ بالاجتهادوا لحق هوالنسخ فان شعف الاسنادغيرقاطع ببطلات المتن بل ظاهرفيسه فاذا تأبي بمايدل على صحته من القرابَّن كان تصحيحا وقد تأيدوهو كثرة الطرق وانتشارها في الا تفاق خصوصامع كثرة المروى عنه ذلك من العماية فانه بدل على أن آخر ما تقرّ رعلمه الحال منه علمه السلام الاردع على أن حديث أبي حنيفة صيم وان كان مرسلالصعة المرسل بعد ثقة الرواة عندنا وعند نفاة المرسل آذا اعتضد بماعرف فىموضعه كانصها وهلذا كذلك فانه قسدا عنضد بكثرة فى الطرق والرواة وذلك يغلب ظن الحقية والله سبحانه أعلم (قول لانه منسوخ) مبنى الخلاف على أنه منسوخ أولافه ندزه روهوروا به عن أبي توسف لابل هومج تهدفيسه بناءعلى أندلم يثدت نسخه وقدر وى أن عليارضي الله عنه كبر خسا قلناقل ثمت النسخ بماقر رناءآ نفا وغالة الامرأن عليارضي الله عنه كان اجتماده أيضاء لي عدم النسخ ثم كان مذهبه التنكبيرعلي أهل بدرستا وعلى العماية خساوعلى سائر المسلين أربعاوعلى تقسدير صنعته يكون الكائن بنناأر بعاأر بعالانقراض الصابة رضي الله عنهم فخالفته مخالفة الاجماع المتقرر فيجزم بخطئه فلابكون فصلا مجتهدا فيسه بخلاف تنكبرات العيد (قوله في رواية وهوالخناد)وفي أخرى بسلم كا يكبرالخمامسة والظاهرأن اليقا فيحرمة الصلاة بعدد فرآغهاليس بخطامطلقا أتحاا لخطأف المتابعك فى أنعامسية وفي بعض المواضع انمى الايتابعه في الزائد على الاربعة أذا يمع من الامام أما اذا لم يسمع الا من المبلغ فيتابعه وهوقياس ماذكروه في تنكبرات العيد يمناقد مناه (قوله والبداءة بالنناء ثم بالصلاة سنة الدعاء) بفيدان تركه غسرمفسد فلا مكون ركنا هذا وروى أوداود والنسائي في الصلاة والترمذى في الدعوات عن فضالة من عسد قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلايدعو لم يجد أولم يحمدولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال عسل هذا تم دعا ، فقال له اذاصلي أحدكم فلسدا بمعيد أوبحميد الله والثناء عليه م يصلي على الني صلى الله عليه وسلم مُيدعو بعد بماشاء صححه الترمذى (قوله ولهماأن كل تكبيرة فاعة مقام ركعة) لقول الصابة رضى الله عنهم أربع كأربع

الصلاة ولهذا فيل أربع كاربع الظهر (والمسبوق لا يبتدئ عافاته قبل فراغ الامام) فينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه فتكون هذه النكبيرة تكبيرة الافتتاح في حق هذا الرجل فيصير مسبوقا عناقه من تكبيرة أوتنكبيرتين بأنى به بعد سلام الامام وهو مروى عن ابن عباس

⁽قوله والبيدانة بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة الدعاء الى قوله فقال صلى الله عليه وسلم ادع فقدا سنجيب لك) أقول حكاية حال دلالتها على السنية المطلوبة غير ظاهرة

لاترفع ألحنارة لانالصلاة لانجوز بعدرفعها وفائدة هذاالاخدلاف تظهر فيما اذاسه الامام فأن عندأى حنيفة ومحديكير المسبوق قبسلأن ترفع الحنازة لانهصار مستبوقا مع الامام لأنه لم يصرمسوقا شئ لانه كعرعندالدخول ولوكان مسبوقا بأربع تكسرات وجاءنسلأن وسلم الامام فأنه لانكون مدر كأللصلاة عندهمالأنه لوكبر صادمشتغلابقضاء ماسبقيه قبل فراغ الامام واذاسل الامام فاتته الحنازة وعلى قول أى بوسف مكبر ويشرعف صلاة الامام مأتى بالتكبيرات بعدماسلم قبل أن ترفع الحنازة قال (ويةسوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بعداء الصدر) كلامهواضم والوسط قال صاحب النهامة يسكون السن لأمه اسممهم لداخل الشي واذا كان ظرفا بقال حلست وسطالدار بالسكون وهو الرادهنا مخسلاف المتعرك لانهاسم لعسنمايين طرفي الشئ وايس عرادوالنعش شبه الحقةمشتك مطبق على المرأة اذا وضعت على

اادحقيقة ادراك الركعة يقعلهامع الامام

اذهومنسوخ ولوكان حاضرا فليكبرمع الامام لاينتظر الثانية بالاتفاق لانه عنزلة المددك قال (ويقوم الذى سلى على الرجل والمرأة بحذاء الصدر) لانهموضع القلب وفيه نور الاعان فيكون القيام عنده اشارةالى الشفاعة لايمانه وعن أي حنيفة أنه يقوم من الرحل بعداء رأسه ومن المرأة بعدا وسطهالان أنسارضي الله عنه فعل كذلك وقال هوالسنة قلناتأ ويلهأن حنازتها لم تكن منعوشة فحال سهاوسهم (فانصاواعلى جنازةر كاناأجزأهم)في الفياس

الظهر ولذالو ترك تسكمرة واحدة منهافسدت صلاته كالوترك ركعة من الظهر فلولم منتظر تسكير الامام لكان قاضياما فاته قب لأداء ماأدرك مع الامام وهومنسوخ فمسند أحدوا لطبراني عن عبدالرجن النأاعلم فيعنمعاذ قال كانالناس على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم اذاسبق الرجل ببعض صلاته ألهم فأومؤااليه بالذى سبق به فيبدأ فيقضى ماسبق عمد القوم فجا امعاذ والقوم فعود فى صلاتهم مفقعد فلمافرغ قامقضى ما كانسمق به فقال عليه السملام قدست لكممعاذ فاقندوابه اذاجاءأ حدكم وقدسبق بشىمن الصلاة فليصل مع الامام بصلاته فاذافرغ الآمام فليقض ماسسقه بهوتقدم أن في سماع ابن أبى لسلى من معاد نظر افي اب الاذان وروا ه الطبر انى عن أبى أمامة قال كان الناسعلى عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن قال فيا معلاوالقوم قعود فساق الحديث وضعف لنده ورواه عبدالرزاق كذلك وروأهالشافعي عن عطاءين أبى رباح كان الرجل اذاجا ووقدصلي الرحل شامن صلاته فساقه الاأنه جعل الداخل ابن مسعود فقال عليه السلام ان ابن مسعود سن لكم سنة فاتبعوها وهدذان مرسدان ولابضر ولولم مكن منسوحا كفي الاتفاق على أن الايقضى ماسبق به قب ل الاداء مع الامام قال في الكافي الاأن أ ما وسف يقول في التكبيرة الاولى معنيا ن معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح بترج فيهاولذاخصت يرفع البدين فعلى هذا الخلاف لوأدرك الامام بعدما كبرالرابعة فاتنه الصلاة على قول أبي حنيفة لاأبي بوسف ولوجا بعد الاولى يكبر بعد سلام الامام عنده ماخلافاله بناءعلى أنه لا يكيرعندهما حنى يكيرالأمام بحضوره فيلزم من انتظاره صيرووته سبوقا بتكبيرة فبكبرها بعسده وعندأي بوسف لاينتظره بل بكبركا حضر ولوكير كاحضروا ينتظر لانفسدعندهما لتكن ماأداه غيرمعتبر ثما لمسبوق يقضى مافاته من السكبيرات بعدسلام الامام نسقا بغير دعاء لانهلوقضاه بهترفع الجنازة فتبطل الصلاة لانهالا بجوزا لا بحضورها ولورد عت قطع التكبيرا ذارفعت على الاكتاف وعن مجدان كان الى الارص أقرب بأنى بالتكمر لااذا كان الى الاكتاف أقرب وقدل لايقطع حتى تباعد (قوله لانه عنزلة المدرك) بفيدا أنه ليس عدرك محقيقة بل اعتبرمدركا لحضوره التسكبير دفعالليرج اذحقيقة أدراك الركعة بفعله أمع الامام ولوشرط فى التكبير المعية ضاق الامرجدااذ الغالب تأخرالنية قليلاعن تكبيرالامام فاعتسبرمدر كابحضوره (قوله لآن أنسافعل كذاك) ووى عن نافع أبي غالب قال كنت في شكة المربد فرت جنازة معها ناس كُثير قالوا جنازة عسدالله في عسر فتبعتم أفاذاأنا برجل عليه كساء رقيق على رأسه خرقة تقيهمن الشمس ففلت من هذا الدهقان فالواأنس ابن مالك قال فلا وضعت الجنازة قام أنس فصلى عليها وأنا خلفه لا يحول سي وينهشي فقام عندراسه وكبرأر بع تكبيرات لم بطل ولم يسرع ثمذهب يقعد فقالوا باأباحزة الرأة الانصارية فقر وهاوعلها نعش أخضرفقام عندهج زتمافصلي عليهآ تمحوصلانه على الرجسل ثمجلس فقال العسلان بنزيا ديا أباحزه هكذا كانرسول الله صلى الله علمه وسلى على الجنائز كصلاتك يكبر عليهاأربعا ويقوم عندرأس المنازة والركان جعراك الرجل وعيزة المرأة قال نع الح أن قال أبوغ البفسالت عن منسع أنس في قيامه على المرأة عند عجرتها

قال المصنف (لانه عنزلة المدرك) أقول يفيد أنه ليس عدرك حقيقة بل اعتبر مدر كالحضور والتكبير دفه اللحرج

وقوله (الانهادعام) بعنى في المقيقة ولهذا المبكن لها قرامة ولاركوع والاسعود فيسقط القيام كسائر الاركان (وفي الاستعسان العجزيهم) بعنى تجب عليهم الاعادة لماذ كرفي الكتاب وقوله (ولابأس بالاذن) أى باذن الولى لغيره بالامامة اذاحسن طنه بشخص أن في تقديمه من بدخير وثواب وشفاعته أرجى له لان الصلاة على المستحقه فيجاز أن بأذن لغيره وقول معناه الإباس باذن الولى النساس بالانصراف بعد الصلاة اذلا يسعهم الانصراف عنها قبل الدفن الاباذن الولى (٣٣) عنها وقوله (وفي بعض النسخ) أى نسخ الحامع الصغير

الافارب والحسران قال صلى الله علمه وسلم اذامات أحدكمفآ ذوني بالصلاة أى أعلوني وقداستمسن بعض المتأخرين النداءفي الاسواق للعنازةالتي يرغب الناسفى الصلاة عليها كالزهاد والعلماء وقواه (ولايصلي علىمت في مسعد جاعة) اذا كانت الحنازة في المسعد فالصلاة عليهامكروهة ماتفاق أصحابنا وانكانت الحنبازة والامام وبعض القسوم خارج المسحيد والساق فسه لمتكره بالاتفاق وانكانت الحنازة وحددهاخارج المسجد ففيه اختسلاف المشايخ (وقال الشافعي لامكره على كل حال الماروى أنه لمامات سعدمن أبي وفاص أمرت عائشة بادخال حنبازته المسحد حتى صلت علما أزواج النى صلى الله عليه وسلم شمقالت لبعضمن حولهاهه لعاب النياس عليناما فعلناقال نم فقالت ماأسرع مانسواماصل رسول الله صلى الله علمه

لانهادعاء وفالاستعسان لا تجزئهم لانهام المة من وجه لوجود التعريمة فلا يجوزتر كمن غيرعذر احساطا (ولابأس الاذن في صلامًا للنازة) لان التقدم حق الولى فيلك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا أس بالاذان أى الاعلام وهوأن يعلم يعضهم يعضالية ضواحقه (ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة)

فحدثوني أنه انماكان لانه لمتكن النعوش فكان بقوم حيال عجيزتها يسترهامن القوم مختصر من لفظ أبي داودو رواء النرمذى ونافع أبوغالب الباهلي الخياط البصرى فال ابن معين صالح وأبوحاتم شيخ وذكره ابن حبان في النقات فلنافد يعارض هذا عاروى أحدان أباغالب قال صليت خلف أنس على جنازة فقام حيال صدره والمعنى الذي عقبل في القيام حيال الصدر وهوماعينه في الكناب يرجع هـ نده الرواية وتوجب النعدية الحالمرأة ولايكون ذلك تقدع القياس على النصفى المرأة لان المروى كان بسيب عدم المعش فتقيديه والالحاق مع وجوده ومافي الصحيعين أنه عليه السلام صلى على امر أةماتت في نفاسها فقام وسطهالا سافى كونه الصدربل الصدر وسط باعتبار توسط الاعضاء اذفوقه بداءو رأسه وتعته يطنه وخفذاه ويحتم لأنهوفف كإقلنا الاأنهمال الى العورة في حقها قطن الراوى ذلك لتقارب الملين (قوله لانهاصلاة من وجه) حتى اشترط لهاماسوى الوقت عمايشة ترط للصلاة فكاأن ترك التكبير والاستقبال عنع الاعتداديها كذاك ترك القيام والنزول احتياطا اللهم الاأن يتعذر النزول كطين ومطرف يعوزولا تَجُوزالصلاة والمستعلى دابة أوأبدى الناس لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء (قوله ولا بأسبالاذن مله المصنف على الاذن الغير بالتقدم في الصلاة ويحمل أيضا الاذن الصاين بالانصر اف الى حالهم كبلا يشكلفوا حضو رالدفن ولهمموانع وهذالان انصرافهم بعدالصلاة من غيراستئذان مكروه وعبارة الكافى ان فرغوا فعلهم أنعيشوا خلف الحنازة الى أن ينتهوا الى القبر ولارج ع أحد بلااذن فالم يؤذن لهم فقديتمر جون والاذن مطلق الانصراف لامانع من حضو رالدفن وعلى هذا فالاولى هوالاذن وانذكره بلفظ لابأس فاله لم يطرد فسمه كون ترك مدخوله أولى عرف في مواضع وفي بعض النسم لاباس بالاذان أى الاعلام وهوأن يعلم بعض مبعض المقضوا حقه لاسم ااذا كانت الجنازة يتسبرك بهاولينتفع الميت بكثرتهم فني صحيح مسلم وسنن النرمذى والنسائ عن عائشة رضى الله عنها عنه عليه السسلام قال ما منميت يصلى عليه أمة من المسلمين سلغون مائة كلهم يشده عون فيه الاشفعوا فسم وكره بعضهم أن يسادىءامه في الازقة والاسواق لانه نعي أهل الحاهلية والاصم أنه لايكره بعد أن لم يكن مع تنويه بذكره وتفغيم الأن يقول العبد الفقيرالي الله تعالى فلان بن فلان لأن فيه تسكثيرا لجاعة من المصلين وليس مثله نعى الجاهلية بل المقصود بذلك الاعلام بالمصيبة بالدو رائمع ضبيع وساحة كايفعله فسقة زماتنا قال صلى الله عليسه وسلم ليسمسامن ضرب الخسدود وشق الجيوب ودعابدعوى الحاهلية متفق عليه وقال لعن الله الصالقة والحالقة والشاقة والصالقة التى ترفع صوتهاعند المصيبة ولابأس بارسال الدمع والبكامن غير نياحة (قوله ولا بصلى على ميث في مسجد جماعمة) في الخلاصة مكر وه سواه كان الميت

وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء الافي المسجد

قال المصنف (ولايصلى على ميت في مسجد جماعة) أقول قوله في مسجد صفة لقوله ميت ثما ختلف فيه وقيل لوصلى فيه كره كراهة تحريم وقيسل كراهة تنزيه (قوله وان كانت الحنازة والامام وبعض القوم خارج المسجد والبساقى فيه لم يكره بالا تفاق) أقول فيسه أنه بنبغي أن يكره بالنظر الى المتعلسل الاول الأن يقال يعطى الجماعة حكم الامام (قوله ماصلى رسول القصلى الله عليه وسلم على جنازة منه ولبن بيضاء الافي المستحد) أقول افظة ما للنفي اة واله عليه السلام من صلى على جنازة في المستعد فلا أجراه ولانه بني لاداه المكنوبات ولانه يحتمل أتاويث المسحد وفعااذا كان المتخارج المسعداختلاف المشايخ رجهم الله

والقوم في المسعد أوكان المت خارج المسعد والقوم في المسعد أوكان الامام مع بعض القوم خارج المسعدوالقوم البافون في المسعد أوالمت في المسعدو الامام والقوم خارج المسعد هدا في الفتاوي الصغرى قال هوالمختار خلافالما أورده النسق رجه الله اه وهد االاطلاق في الكراهة ساءعلى أن المسعدانما بخالصلاة المكتوية وتوابعهامن النوافل والذكر وتدريس العلم وقبل لابكره أذاكان الميت خارج المسعدوهو بناءعلى أن الكراهة لاحتمال تاويث المسعد والاول هو الاوفق لاطلاق الحديث الذى يستدل به المصنف عمى كراهة تحريم أو تنزمه روايتان ويظهر لى أن الاولى كونها تنزيهمة اذا لدرث ليس هونه باغيرمصروف ولاقرن الفعل وعيد بقلى بلسلب الاجروسلب الاجرلا يستلزم أبوت استعقاف العقاب لوازالا باحة وقديقال ان الصلاة نفسه اسب موضوع الثواب فسلب الثواب مع فعله الاتكون الاباعتبارمابقترن بهامن اثم بقاومذاك وفيه نظرلا يغنى (قوله لقوله عليه السلام من صلى على جنازة) أخرج أبوداودوابن ماجمه عن ابن أبي ذئب عن صالح مُولى السوامة عن أبي همر برة فال قال رسول الله صلى الله عليه وسلمن صلى على ميت في المستعد فلا أجراء وروى فلاشي له وروايه فلاشي عليه لاتعارض المشهور ومولى التوأمة ثقة لكنه اختلط في آخرعره أسند النسائي الى ابن معين أنه قال ثقة اكنه اختلط قبل موته فن سعع منه قبل ذاك فهو ثنت عجة وكلهم على أن ان أني ذئب راوى هذا المديث عنه مع منه قبل الاختلاط فوجب قبوله بخلاف سفيان دغيره ومافى مسلم لما توفى سعد بن أبي وقاص فالتعانشة ادخاوا به السعدحتي أصلى عليه فأنكر واذلك عليافقالت والله لقد صلى الني صلى الله عليه وسلمعلى ابئ بيضاه في المسجد سهيل وأخيه فلنا أولا واقعمة حال لاعوم لها فيحوذ كون ذلك كان لضرورة كونه كانمعتكفاولوسل عدمها فانتكارهم وهمالصابة والتابعون دليل على أنه استقربهد ذاك على تركه وماقيل لوكان عندابي هربرة على هذا اللسيرار وامولم يسكت مدفوع أن غاية مافي سكوته مع عله كونه سوغ هو وغيره الاجتهاد والانكار الذي يجبعدم السكوت معه هوا اسكر العاصى من قام به لأ الفصول المجتهدفيها وهمرضي اللهعنهم لم يكونوا أهل لجاج خصوصامع من هوأهل الاجتهاد واعلمأن الخلافان كانفىأن السنة هوادخاله المسعدأولا فلاشك في بطلان قولهم ودليلهم لايوجب الأنه قد بوفى خلق من المسلسين بالمدينة فلو كان المسنون الافضل ادخالهم أدخلهم ولوكان كذاك لنقل كتوجه من تخلف عنه من الصابة الى نقل أوضاع الدين في الامور خصوصا الامور التي يحتاج الى ملابستها البنة وممايقطع بعدم مسنونيته انكارهم وتخصيصها رضى الله عنهافى الرواية ابنى بيصاءا ذلو كان سنة في كل ميت ذلك كان هذامستقراعندهم لاينكرونه لانهم كانواحين شذيتوارثونه ولقالت كانصلى الله عليه وسلم يصلى على الجنائز في المسجد وأن كان في الاباحة وعدمها فعندهم مباح وعند نامكروه فعلى تقدير كراهة التعريم يكون الحق عدمها كإذ كرناوعلى كراهة الننزيه كالخترناه فقد لايلزم الخلاف لان صبع التنزيهية الىخلاف الاولى فيعوزأن يقولوا انهمياح في المستدوعارج المستدأ فضل فلاخلاف تم ظاهر كالم بعضهم فى الاستدلال أن مدعاهم الحواز وأبه خارج المسعد أفضل فلاخلاف حينتذ وذاك قول الطابي شتأنأ بابكر وعرصلي عليهماني المسجدومعاوم أنعامة المهاجرين والانصار شهدوا الصلاة عليهما وفى تركهم الانكار دليل على الجواز وان شتحديث صالح مولى النوأمة فيتأول على نقصان الاجرأويكون الامعمى على كقوله تعالى وانأسأتم فلهاانتهى فقدصر حالجوازونقصان الاجروهو المفضولية ولوأن أحدامنهمادى أنه فى المسعد أفضل حينتذ يتعقى الخلاف ويندفع بأن الادلة تقيد خلافه فانصلانه صلى الله عليه وسلم على من سوى الني ساماه وقوله لأ الحرلن صلى في المسعد يفيد

الالزاملانالناسفى دمانها المهاجرون والانصارق عانوا عليهافدل على أن كراهة ذاك كانت معروفة فماينهم وتأويل مسلاته صدلي الله عليه وسلم على جنازة سهل فى المحدانه كانمعتكفافي ذلك الوفت فلمعكنسه الخروج فأص والخنازة فوضعت خارج المسعد وعندنا اذاكانت الجنازة خارج المسحدلم مكره أندصلي الناس عليها فى المسعدلماند كره وقوله (ولانه بى لادا الكتوبات) دليلان معقولان على ذلك وقع اختلاف المشايخ فيما أذا كانت الجنبارة خارج المسحد نظراالهمافن نظر الى الأول قال مالكراهمة وان كانت ارجه ولا بازمه التنفل في المحدلانه تسع للكتوبة ومن نظرالي الثانى حكم بعسدمهالان العلةوهي التلويث لم توحد فان فسلحسدبثأبي هر رة مطلق فالتعليسل مالتاوث فيمقابلة النص وهو باطل فالجواب أن فوله صلى الله عليه وسلمفي المسحد يحمل أن يكون ظرفاللصلاةفكاندليلا لارولين ومحملأن يكون ظرفا للعنازة فسلا يكون منافيالنعليسلالآخرين رقوله وعندنا اذاكانت الجنازة خارج المسعدلم يكره أن يصلى الناس عليها في المسعدل الذكره) أقول نع اذا كان الامام في الخارج والافقيه الاختلاف

(ومن استهل بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه) لقوله عليه السلام اذا استهل المولود صلى عليه وان لم يستهل لم يصل عليه ولان الاستهلال دلالة الحياة فتعقق فى حقه سنة الموتى (وان لم يستهل أدرج فى خرقة) كرامة لبنى آدم (ولم يصل عليه)

سنبتاخارج المسحدوكذ اللعني الذي عيساء وحديث ابني بيضاء دليل الحوازفي المسعد والمرويمين صلاتهم على أبى بكروعررضي اللهءنهما في المسجد ليس صريحا في أنهما أدخلاه أما خديث أبي بكرفياً أخرج البيهق سنده عن عائشة رضى الله عنها قالت ماترك أبو مكر د سارا ولا درهما ودفن لماة الثلاثاء وصلى عليه فى المسجد وهذا بعد أنه فى سنده اسمعيل الغنوى وهومتروك لايستلزم ادخاله المسجد لجواز أن وضع خارجه ويصلى عليه من فيه اذا كان عنديا به موضع اذلك وهذا ظاهر فيما أسسند عبدالرزاق أخترنا النورى ومعرعن هشام بنعروة قال رأى أى رجالا يخدر جون من المسعدلي صاواعل حسازة فقال مايصنع هؤلاء واللهماص لي على أبي الافي المسجد فتأمله وفي موطآمالك مالك عن فانع عن أن عر قال صلى على عمر في المسجد ولوسيل فيجوز كونهم انحط والى الامراجًا ولكون دفتهم كان بعذا ورسول اللهصلى الله عليه وسلم فمكان المسحد محيط به وماذكر ناهمن الوجه قاطع فأن سنتموطر بقته المستمرة لم تكن ادخال الموتى المسحد والقه سحانه أعلم واعلم أن الصلاة الواحدة كانكون على مت واحد تكون على أكثرفاذا اجتمعت الجنائران شاءاستأنف كمكل ميت صلاة وان شاه وضع الكل وصلى عليهم صيلاة واحدة وهوفي كيفيةوضعهم بالخياران شاموضعهم بالطول سطراوا حداو يقوم عند أفضلهم وانشاه وضعهم واحدا وراواحدالى جهة القبلة وترتيهم بالنسبة الى الامام كترتيهم في صلاتهم خلفه حالة الحباة فيقرب منه الافضل فالافضل ويبعد عنه المفضول فالمفضول وكلمن بعدمنه كان الىجهة القيلة أقرب فاذاا جمع رجل وصبى جعل الرجل الحجهة الامام والصبى الىحهمة القيلة وراعم واذاكان معهما خنى حعل خلف الصى فيصف الرحال الىجهة الامام ثم الصبيان وراءهم ثم الخنائ ثم النساء ثمالمراهقات وأوكان الكل رجالاروى الحسن عن أبي حنيفة توضع أفضاتهم وأسنهم بمايلي الامام وكذا قال أبويوسف أحسن ذلك عندى أن يكون أهل الفضل عمايلي الأمام ولواجمع حر وعبد فالمشهور تفديم الحرعلي كلحال وروى الحسن عن أبي حنيفة انكان العيد أصلح قدم ولواجتمعوا في فهروا حد فوضعهم على عكس هذافيقدم الافضل فالاقضل الى القيلة وفى الرجلين يقدم أكثرهما قرآ فاوعل كا فعل صلى المه عليه وسلم في قتلي أحدمن المسلمن واذا وضعو المصلاة واحدا خلف واحدالي القبلة قال ابنأبي ليلي يجعل رأس كل واحداسفل من رأس صاحبه هكذا درجا وقال أوحنيف فدوحسن لان النبي صلى الله عليه وسل وصاحبيه دفنوا هكذا والوضع الصلاة كذلك قال وان وضعوا رأس كل بعذاء رأس الا خرفسن وهذا كلمعندالتفاوت في الفصل فان لم يقع تفاوت بنبغي أن لا يعدل عن الحاذاة ولايشسترط في سقوط فرض الصلاة على المتجاعة وعن هذا فالوالوصلي الامام على طهارة وظهر المأمومين أنهم كافواعلى غيرطهارة صحت والايعيدون الاكتفاء بصلاة الامام بخلاف العكس (قهله ومن استهلَّالَخ) الاستهالال أن يكون منسه مآيدًل على الحياة من حركة عضو أورفع صوت والمُعنسبر في ذلك خروج أكثره حياحتى لوخرج أكسره وهو يتعرك صلى عليموفى الاقللا وآلحديث المذكور رواء النسائي في الفرائض عن المغيرة بن مسلم عن أبي الزيرعن حاير اذا استهل الصي صلى عليه وورَّث قال النسائي وللغيرة بن مسلم غير حديث منكرور واوالحاكم عن سفيان عن أى الزبيرية قال هذا اسناد صميم وأماتمام معنى مارواه المصنف فهوماعن حابر رفعه الطفل لايصلى علمه ولابرث ولا بورث حتى بسلم أخرحه الترمذي والنسائي وانماحه وصحعه ابنحبان والحاكم فال الترمذي روى موقوفاوس فوعا وكأن الونوف أصمانتني وأنت سمعت غيرص أنالختار في تعارض الوقف والرفع تقديم الرفع

وقوله (ومن استهل) على بناه الفاء لل واستهلال الصي أن يرفع صونه بالسكاء عند كرفى الايضاح هوأن يكون منه ما يدل عضو أوطرف عدن وكلامه واضح

وقوله (لانه نفس من وجه) دليل غيرطاهر الرواية وهي عن أبي وسف وتقريره اله في حكم الجزامن وجه وفي حكم النفس من وجه فيعطى حظامن الشهين فلاعتباره بالنفو العبيل عليه وهذا هو الختار وقوله (واذاسي صبي) يعني اذاسي صبي فلا يخلوا ما أن يكون (مع أحد أبويه) أولاهان كان الاول (فات لم يصل عليه) لانه كافر سما الله وين لفوله صلى الله عليه وسلم الولدينب عني الابوين دينا فان فيه دلالة طاهرة على متابعة (٣٦٠) الولد الله وبن (الأأن يقر بالاسلام وهو يعقل) صفة الاسلام المذكورة في

لمارويناو يفسل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو الختار (واذاسي صبى مع أحد أبو يه ومات لم يصل عليه الانه تبعلهما (الاأن يقر بالاسلام وهو يعقل) لانه صمى اسلامه استعسانا (أويسلم أحد أبو يه الانه يتبع خير الابوين دينا (وان لم يسب معه أحد أبو يه صلى عليه) لانه ظهرت تبعية الدار فكم بالاسلام كافى القيط (واذا مات الكافر وله ولى مسلم فانه يغسسله و يكفنه و يدفنه)

لاالترحيه بالاحفظ والاكتربع دوحودأصل الضبط والعدالة وأمامعارض تمعار واءالترمديمن حديث المغيرة وصعه أنه عليه السلام قال السقط يصلى عليه ويدى والدبه بالمغفرة والرحة فساقطة اذا الظرمتدم على الاطلاق عندالنعارض (قولد الدوينا) ولولم بنبت كفي ف نفيه كونه نفسامن وجهجزأ من الحيمن وجه فعلى الاول يغسط ويصلى عليمه وعلى الذاني لاولافأ عملنا الشمين فقلنا يغسل علابالاول ولأبصلي عليه علابالثاني ورجينا خلاف ظاهرالر وابة واختلفوا في غسل السقط الذى لم يتم خلقة أعضائه والخنار أنه يغسل و بلف فى خرقة (قول لانه بمعلهما) قال صلى الله عليه وسلم كلمولود بولدعلى الفطرة فأبواه يمؤدانه وينصرانه وعسانه حتى بكون اسانه يعرب عنه إماشا كراو إما كفورا (قوله وهو يعقل) أى يعقل صفة الاسلام وهوما في الحديث أن يؤمن الله أى وجوده ور يو مته لكل شي وملا تكنه أى وجود ملا تكنه وكتبه أى انزالها ورسله أى الرسالهم عليهم السلام والبوم الآخراى البعث بعد الموت والقدر خبره وشرممن الله وهد الدلسل أن مجردة ول لا اله الاالله الانوجب المكم بالاسلام مالم بؤمن عاذ كرناو على هذا قالوا اشترى جار يه أوتز وج امر أ مفاستوصفها صفة الاسلام فلم تعرفه لاتكون مسلة والمرادمن عدم المعسرفة ليسما يظهرمن التوقف في حواب ماالاعان ماالاسلام كايكون من بعض العوام لقصورهم فى التعبير بل قيام الجهل بذلك بالباطن مثلا بأن البعث هل يوجدا ولاوان الرسل وانزال الكتب عليهم كان أولا لا يكون في اعتفاده أعتقاد طرف الاثبات الجهل البسيط فعن ذلك قالت لاأعرف وقلما يكون ذلك النشأف دارالاسلام فانانسم من يقول ف جواب ماقلنا لأ عرف وهومن التوحيدوالاقرار والخوف من النار وطلب الخنسة بمكان بل وذكرمايصل استدلالاف أثناءأ حوالهم وتكلمهم على التصريح باعتقادهمذه الاموروكانهم يظنون أنجواب هذه الاشياء انمايكون بكلام خاص منظوم وعمارة عالمة خاصة فيصحمون عن الحواب (قوله لانه ظهرت تبعية الدار) اعلم أن التبعية على مراتب أفواها تبعية الابوين أوأحدهما أى في أحكام الدنبالافى العقى فلا يحكم بأن أطفالهم فى الناوالبتة بلفيه خلاف قيل يكونون خدم أهل الجنة وقيل انكانوا قالوابلي ومأخذ العهدعن اعتقادفني الجنة والافنى النار وعن محدأنه قال فيهم انى أعماران الله لابعذب أحدابغيرذنب وهذانني لهذاالتفصيل وتوقف فيهم أبوح مفة رضى اللهعنه واختلف بعد تبعية الولادة فالذى فى الهداية تبعية الداروفي الحيط عندعدم أحد الابوين يكون تبعالصاحب البد وعند عدم صاحب المديكون شعاللدار ولعله أولى فان من وقع في الهمه صبى من الغنيمة في دارا لحرب فات يصلى عليه و يجعل مسل اتبعااصا حب اليد (قول وله ولىمسلم) عبارة معيية ومادفع بهمن أته أراد

حديث حديريل علسه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتسهورسله والموم الآخروالقدرخره وشرممن الله وقيل معناه يعقل المنافع والمضاروان الاسلام هدى واتباعه خبروالكفرضلالة وأتباعه شر (لانه صم اسلامه استعسانا) وان لم يصم قماسا كاهومذهب الشافعي على ماعسرف فى الاصول وقوله (أوبسلم) عطف على قوله الاأن بقريعي انه اذاأقر بالاسلام وهو يعقل أويسلم (أحد أبويه)صع استلامه لماروينا وان كان الثاني صلى علمه لانه ظهرت تبعية الدارفكم ماسلامه كافي اللقسط على ماسمعي فانقسل اذا كانت الدارعا يتبع فليتبع وانسى معه أحد أنويه ترجعاللاسلام كالاوين اذا كانأحددما مسلما أحس بأن تأث مرالدارفي الاستتباعدون تأثيرالولادة لانالني صلى الله علمه وسلمحكم باستقباع الانوين دون الدارمع قيام الدار

ولولم يكن كدال المحكم بكفر صبى ف دار الاسلام أصلاو كان ماترك أبواه المت المال لاختلاف الدين ولم يذكر الفريب المسلف المسلف المديعة الدار فانه لووقع من الغنيمة صبى في سهم رجل في دارا لحرب في التسلى عليه و يحعل مسلف المعالمات المدوصاحب الحيط قدم تبعية المدعل بعيمة الدار وقوله (واذامات الكافر وله ولى سلم) أى فريب لان حقيقة الولاية منفية والدائة والمائة والمائ

وهذا الاطلاق لقظ الجامع الصغير وذكر في الاصل كافرمات وله الم مسلم بغسله ويكفنه ودفنه اذا لم يكن هناك من أقسر بائه الكفار من شولى أمره فان كان غة أحد منهم فالاولى أن يخلى المسلم ينهم و ينه يصنعون به ما يصنعون عوناهم (بذلك أمر على رضي الله عنه) روى انه لمات أبوطالب جاعلى الى رسول الله صلى الله عليسه وسلم وقال بارسول الله ان عسال الفيال وفي رواية ان الشيخ الضال فدمات فقال الذي صلى الله عليه وسلم اغسله وكفنه وواره ولا تحدث به حدث احتى تلقاني (٧٧ ع) أى لا تصل عليه وقوله (لكن يغسل

ندائ أمر على رضى الله عنسه في حق أبيه أبى طالب لكن يغسل غسل النوب النجس و بلف في خرقة وتحفر حف من غير مم اعاة سنة النكفين واللحد ولا يوضع فيها بل باقي وقف من غير مم اعاة سنة النكفين واللحد ولا يوضع فيها بل باقى واذا حاوا المبت على سريره أخذ وابقوا عمه الاربع) بذلك وردت السنة وفيه تمكثيرا بلحاعة و زيادة الاكرام والصيانة وقال الشافعي السنة أن يحملها رجلان يضعها السابق على أصل عنقه والثاني على أعلى صدره لان جنازة سعد بن معاذر ضي الله عند هكذا جلت قلنا كان ذلك لا زد حام الملائكة

القريب لايفيد لان المؤاخدة انماهي على نفس التعبيريه بعدارادة القريب به وأطلق الولى يعني القريب فشمل ذوى الارحام كالاخت والخال والخالة شمحواب السسئلة مقيدعا اذالم يكن له قريب كافر فانكان خلى بينه وبينهم ويتبع الخنازة من بعيدهذا اذالم يكن كفر والعماذ باقه بارتداد فان كان يحفر له حضرة ويلقى فيها كالدكاب ولآيدفع الى من انتقل الى دينهم صرح به فى غيرموضع (قوله بذلك أمر على) روى ابن سعدفى الطبقات أخبرنا محسدين عوالواقدي حدثني معاومة بن عبدالله بن عسيدالله بن أي رافع عن أبيه عن جده عن على رضى الله عنه قال لما أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسل عوت أبي ط الب بكي تم قال لى اذهب فاغسله وكفنه و وارمقال ففعلت ثمأ تشه فقال لى ا ذهب فاغتسل قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفرنه أياما ولا يخرجمن بيته حتى نزل عليه حبريل عليه السلام بمد مدالا مه ماكان النبي والذين آمنوا أن يستغفر والمشركين الآية وروى النأبي شيبة الحديث يستندأ بي داود والنسائي قال ان على الشيخ السكافر قدمات في الرى فيه قال أرى أن تغسله وتجنه وأص، بالغسل وانعالم فذكره فين من السنن لانه قال فيهما اذهب فوارأ بالم ثم لا تحدث شيأحتى تأثيق فذهبت فوارية ـ موجئته فأمري فاغتسلت ودعالى وليسفيه الامر بغسله الامافديفهم منطريق الالتزام الشرع بناءعلى ماعرف من أنه لمبشرع الغسل الامن غسل الميت دون دفنه وتكفينه وهومار وامأ بوداو دعن عائشة كان عليه السلام يغتسلمن الجنابةويو مالجعة وغسل الميت وهوضعيف وروى هو والترمذي مرفوعا من غسسلميتا فليغتسل ومن حساه فليتوضأ حسسنه الترمذي وضعفه الجهور وايس في هدذا ولافي شي من طرق على حديث صحيح لكن طرق حديث على كشرة والاستعباب بثبت بالضعيف غيرالموضوع واريذ كالمصنف مااذامات الكسلم وليساله قربب الاكافرو ينبغي أن لايلي ذلك منه بل يفعله المسلون الاترى أن اليهودى لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عندموته فال عليه السلام لا صابه تولوا أخاكم والم يخل بينه وبين اليهود وبكرهأن يدخل الكافرفي قبرقرا شممن المسلمن ليدفنه

اليهود وبكره آن يدخل الكافر في قبر قراشه من المسلين لمدفنه في حل الجنازة في (قول لا ناح ما زمس معافر هكذا جلت) روى ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف أنه عليه السلام حل حنازة سعد من معافرين مته بين العبودين حتى خرج به من الدار قال الواقدى والدار تكون ثلاثين ذراعا قال النووى في الحلاصة و رواه الشافعي بسند ضعيف انتهى الاأن الا ما والدار تكون ثلاثين ذراعا قال النووى في الحلاصة و رواه الشافعي بسند ضعيف انتهى الأأن الا من الماب ثابت من الصحابة وغيرهم وروى الطبراني عن ابن الحويرث قال توفي جابر بن عبدالله فشهدناه فلماخر بسريره من حجر نه الداحسن بن حسن بن على رضى الله عند من عودى السريوفا من بواحسن بن حسن بن على رضى الله عند بين عودى السريوفا من بواحسن بن حسن بن على رضى الله عند بين عودى السريوفا من الماب المابية المابية

(قلنا كان ذلك لازد حام الملائكة) وكان الطريق ضيقاحتى روى أنه صلى الله عليه وسلم كان عشى على رؤس أصابعه وصد ورقدميه وكان حالة ضرورة ونحن نقول به

ا غسل الثوب النجس) يعنى البداء بالوضوء وبالميامن البداء بالوضوء وبالميامن يصب عليه الماء كا ولا يكون الغسل طهارة له حتى لوجها انسان وصلى حتى لوجها انسان وصلى المجز صلانه بخلاف المسلم عدد ولا حنوط ولا كافود عدد ولا حنوط ولا كافود

وفصل فيحل الجنازة

(اذا جلوا المتعلى سرره أخذوا بقوائمه الاربع بذلك وردت السنة) وهي . ماروى عنائن مسعودمن السنة أن تحمل الجنازة منحوانهاالاربع (وفيه تكثير الجاءة) حتى ولم متعمه أحدكان هؤلاء جاعةوفسهزبادةالاكرام حيث لم يحمل كانحه-ل الاحال وفيهصبانةعن سنةوط المت (وقال الشافعي السنةأن بحملها رجلان) کاذکرفی الکتاب واستندل على ذلك بأن النبى صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعدىن معاد رضى الله عنه بين العودين

لماروى أن الني صلى الله علمه وسلم سئل عن المشي في الحسارة فقال مادون الخب فان مكن خسيرا علموه اليه وانبكن شراوضعتموه عن رقامكم أوقال فمعدا لاهلالملر والخب مكروه لان فسه ازدراء بالمست واضرارا بالمتمعين والمشي خلف الخشارة أفضل وقال الشافعي قبدامها أفضل لانأمامكر وعركاناعشمان أمام الخنبارة ولنباأن رسول الله صلى الله علسه وسدلم مشى خلف جنازة سبعد نمعاذوعلى كان يمشى خلف الجنازة وقال انمسعود فضل المثي خلف الجنازة على المشي أمامها كفضل المكتوبة على النافدلة وفعل أبي مكر وعرمحول على التسبرعلي الشياس لانالنياس كانوا يحترزون عن المشي أمامها فاواختار المثى خلفها لنساق الطريق عسلي من شبعها وهكذاأحابعلي رضى الله عنده حن قبل له ان أمايكروعم كاناعشمان أمام الحنازة قال رجهما الله المماقد عرفاأن المشي خلفهاأفضل واكنهما أرادا تسمر الامرعلي الناس

(فوله الحسضرب من العدودون العنق) أقول العنق ضرب من سرالدابة والابل (قوله علنموه اليه) أقول بعني الى الجنة

(ويمشون بهمسرعين دون الحب) لانه عليه السلام حين سئل عنه فال مادون الحب

(27A)

أن مخر جليفف مكانه فأبي فسأله بنو جابر الاخر حت فرج وحاء الحاج حتى وقف بين عودى السربر ولميزل حتى وضع وصلى عليه الحاج ثم جاءالى القبر فنزل حسن بن حسن في قبره فأمريه الحاج أن يغرج ليدخل كانه فأبى عليهم فسأله بنوجار أغرج فدخل الحاج المفرة حتى فرغ وأسند الطبران قال توفى أسيدن حضرسنة عشرين وحلاعربين عودى السر برحتى وضعه بالبقسع وصلى عليسه وروى البهق منطريق الشافعي عن عبدالله فن الب عن أسمه قالداً بت أماهر روي عمل بين عودى سرير سعدين أبى وقاص رضى الله عنه ومن طريق الشافعي أيضاعن عيسي من طلعة والرأيت عثمان سعفان يحمل بين العودين المقدمين واضعاالسر يرعلي كاهله ومن طريقه عن نوسف سن ماهك أنه رأى الن عمر في جنازة رافع بن خدد يج فاعما بين فائمي السرير ومن طريقه عن شريح أبي عون عن أبيد قال وأيتان الزبير يحمل بين عودى سرير المسور بن مخرمة فلناهذه موقوفات والمرفوع منها ضعيف مهي وفائع أحوال فاحتمل كون ذلك فعلو الانه السنة أولعارض اقتضى في خصوص تلك الاوقات حل الانتين والحق أننق وللادلالة قيها على حل الاثنين لحواز حل الاربعة وأحدهم بين العودين بأن يحمل المؤخرعلى كتفه الاين وهومنجهة يسارالمت والمقدم على الايسروهومنجهة عين المت فلحمل عليه لماأن بعض المروى عنهم الفعل المنذ كور روى عنهم خلافه روى ان أى شيبة وعسد الرزاق في مصنفهما حدثناه شمعن أبي عطاء عن على الازدى والرأيت ان عرفى جنازة فمل بجوانب السرير الاربع وروى عبد الرذاف أخبرني الثوري عن عبادن منصور أخبرني أبوا لهزم عن أبي هرير ارضى الله عنه قال من حل الجنازة بجوانبها الاربع فقد قضى الذى عليه ثم قد صم عن رسول الله صلى الله عليه وسلمخلاف ماذهبوا اليم روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة حدثنا شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبيدالله بن نسطاس عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله ن مستعود فالمن انسع المنازة فليأخذ بجوانب السر بوالاربعة وروى محدين الحسن أخسبرنا الامام أبوحنسفة حدثنامنصور بن المعتمرية قالمن السنة - لا لخنازة بجوانب السر برالاربعية ورواه أن ماحيه ولفظه من أسع الجنازة فلمأخذ بجوانب السرير كلهافانه من السنة وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فوجب الحكم بأن هـ ذا هوالسنة وانخلافهان تحققمن بعضمن السلف فلعارض ولاعب على المناظر تعيينه وقديشاء فسدى محتملات مناسبة يجوزها تجويرا كضيق المكان أوكثرة الناس أوقلة الحاملين وغيرناك وأماكثرة الملائكة كاذكرالمصنف على مأروى ان سعد عنه عليه السلام لقد تهده بعني سعد اسبعون ألف ملائم بتزاوا الى الارض قبل ذلا ولقد ضمه ضمة ثم فرج عنه وماروا مالواقلى فى المفازى من قوله علمه السلام رأيت الملائكة تحمله فانما يتجه محسلاعلى تقدر تجسمهم عليهم السلام لا تجردهم عن الكثافة على ما عليه أصل خلقتهم وفى الا " ارمع كل عبد ملكان وفيها أكثر الحسيمة في احد حسية ولامنعامن اتصال منكوبين انسان ولاحلشئ على المنكبين والرأس اللهم الاأن يرادأن بسبب جلهم عليهم السلام اكتفي عن تكيل الاربعة من الحامل في ولان ماذهسا الله أصون المنازة عن السفوط وكون ذلك أشق على الحامل ين مصلحة معارضة عفسدة تعريضه على السقوط خصوصافي مواطن الزحية والمحبن ولانهأ كرثرا كرامالليت وأعون على تحصيل سنة الاسراع وأبعد من النشيه بحمل الامتعة فانه مكروه ولذا كره حسله على الظهر والدابة (قوله دون الحب) ضرب من العدو دون العنق والعنق خطوفسيم فمشون بهدون مادون العنق ولومشوا بها الحب كره لانه ازدراء بالمت (قول لانه عليه السلام حين سئل عنه الخ) أخر ج أبود اودوالترمذي عن اسمسعود فالسألنارسول الله صلى الله عليه وسلمعن المشي مع الجنب آرة فقال ما دون ألب وهومضعف وأخرج السقة فالعلمه الصلاة والسلام

وقولة (واذابلغواالى قسيره) ظاهر فاذاوضعث عن أعناق الرجال جلسوا وكره القيام وقوله (وكيفية الحل ان تضع الجنازة) هـ ذالفظ الجامع الصغير بلفظ الخطاب خاطب أو حنيفة أيا وسف قال يعقوب رأيت أبا حنيفة يصنع هكذا قال الامام المحبوبي وهـ ذادليل تواضعه قال صاحب النهاية وقد حل الحنازة من هوا فضل منه بل أفضل جيع الخلائق وهونيينا صلى الله عليه وسلم فانه حل جنازة سعد بن معاذ كاذ كرنا لما أن حل الجنازة عنادة فينبغ أن يتبادراليه كل أحد وذكر شيخ الاسلام الما أراد بالمين المقدم عن المت مقال فاذا حلت جانب السرير الاسرون المت عنالمت المناز المنازة الم

(واذابلغوا الى قسرويكروان بحلسوا قبل أن يوضع عن أعناق الرجال) لانه قد تقع الحاجة الى النه اون والقيام أمكن منه قال وكيفية الحل أن تضع مقدم الخنازة على عينك ثم مؤخرها على عبنك ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك ابتار التيامن وهنذا في حالة التناوب

و فصدل فى الدفن * (ويحفر القبر و يلحد) لقوله عليه السلام اللعد لناو السنى لغدينا

أسرعوابا بانارة فان تل صالحة فيرتقد مونها اليه وان تك غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم ويسخب الاسراع بحيه بزه كه من حين عوت (قوله لانه قد تقع الحاجمة الى التعاون الخ) ولان المعقول من بدب الشرع لم الشرع طفورد فنه اكرام المستوفي حساوسهم قبل وضعه ازدرا بهوعدم التفات اليه هدا في حق المسلم عبد الشاهيم عبد القيام في المنازة عمل العرب المنازة على المنازة على المنازة عمل بعد ذلك وأمن الاقلام وي عن على كان رسول الله صلى الته عليه وسلم أمر نا بالقيام في المنازة عمل بعد ذلك وأمر نا بالحوس بهذا اللفظ لاحد وقوله أن تضعى هو حكاية خطاب ألى حنيفة لالى يوسف والمرادعة دم المنازة يمن المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة المنازة بمعنى المنازة المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمنازة المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمعنى المنازة بمنازة المنازة بالمنازة بالمنازة بمنازة المنازة بالمنازة ب

وفصل فى الدفن كورقوله ويلد) السنة عند داالله دالاأن يكون ضرورة من رخو الارض فيخاف أن ينها را المعدف ما رائى الشق بلذكرلى أن بعض الارضين من الرمال يسكنها بعض الاعراب لا يتحقق فيها الشق أيضا بل يوضع الميت ويهال عليه نفسه والحديث المذكور رواه الترميذى فيه مقال و رواه ابن ماجه عن أنس لما توفى النبي صلى الله عليه وسلم وكان بالمدينة رجل يلعد والانخر بضرح فقالوا نسخير ربنا و نبعث اليهما فأيهما سبق تركاه فأرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحد والانبي صلى الله عليه وسلم وحديث مسلم ظاهر فيه وه وما أخرج عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحدوالي لحدا وانصبوا على الله نصاح عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحدوالي لحدا وانصبوا على الله نصاح عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحدوالي لحدا وانصبوا على الله نصاح عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحدوالي لحدا وانصبوا على الله نصاح عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحدوالي لحدا وانصبوا على الله نصاح عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه المواحد و المو

وذلك عسناليت ويسن الحامل فلات الني ضيلي اللهعليمه وسلم كأن يحب السامن في كلشئ والمقدم أيضاأول الحنازة والبسداءة بالمشي انما تكون من أوله ثم يتحول لى الإعن المؤخر لانه لو تحول الىالايسرالمقدم احتاج الحالمشي أمامهما والمشي خلفها أفصل فلامشى خلفها وللغالاين الؤخر حله لان فعهر جان السامن أبضا فبق جانباه الايسر المقسدم والايسر المؤخر فنختار تفديم الاسترالمقدم على الايسر المؤخرلان فيه الختم بالايسرالمؤخروالختم بذلك أولى لسق بعسد الفراغ خلف الجنازة فان المشي خلفهاأفضل كأمر وقوله (وهـذا) أى حلها على الوحمة المذكور (ف حالة التساوب) يعنى عند وفور الحاملين ليسدفع الحانب الذي حدله الى غيره وينتقل الحالمانب الاخر

و نصل فى الدفن و أصل هـ ذه الافعال أعنى الغسل والتكفين والدفن فى قدم عرف بفعل المسلائكة فى حق آدم عليه السلام و روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما توفى آدم عليه السلام غسلته الملائكة وكفنوه ودفنوه ثم قالوالولده هذه سنة موتاكم المدالمت وألحده حعله فى المعدوه والشق المائل في حانب القبر ويلحد المست ولا يشق له خسلافا الشافعي فانه يقول بالعكس لتوارث أهل المدينة الشق لضعف أراضيهم بالبقيع المدينة الشق الضي المعالمة على المعالمة على المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة الشق المعالمة الشق أن يحفر وصفة الشق أن يحفر حفرة في وسفة الشق أن يحفر حفرة في وسفة الشق أن يحفر حفرة في وسفة الشق أن يحفر حفرة في وسط القبر وضع فيها المهد وسط القبر وضع فيها المهد وسط القبر وضع فيها المهد وسفة الشق أن يحفر حفرة في وسفة الشق أن يحفر الفروسط القبر وضع فيها المهد وسطة القبر وسطة القبر وضع فيها المهد والمهد والمهد والمهد والمهد والمهد والمهد والمهد وسطة القبر وسطة القبر وضع فيها المهد والمهد والمه

فى اللعدد وقال الشافعي رضى الله عنسه السنةأن سيل الى قره وصفة ذلك أن توضع الخسازة في مؤخر القدر حتى تكونرأس المت بازاءموضع قدميه منالقبعثميدخلالرجل الآخدفي الفرف أخد برأس المت ومدخدله في القسر أولاوسل كذلك وقيال صورته أن وضع الخنازة في مقدم القبرحتى تكون رحملا المتبازاء موضع رأسهمن القيرثم يدخل الرجسل الاخذف الف برفيأ خذيرجلي الميت ويدخلهما القمر أولا ويسل كذلك واحتج عاروى أنالنى صلى الله عليه وسلمسل الى قسره ولناأن حانب القبلة معظم فسنحب الادخال منه لايقال هذا تعلمل في مقابلة النصوهوباطل لانالرواية في ادخال الني مسلى الله عليه وسلم فى قبره مضطرية روى ايراهسيم النفعىأن الني مسلى الله عليه وسلم أدخـل في قرممن قبسل القبلة ورووا بخلافه وروى عنانعياس مثلمذهبه وروى عنه أسامنل مذهبناوالمضطرب لايصلح حجة (فاذاوضع في لده يقول واضعه باسم اللهوعلى ملةرسول الله) أى بأسم

(ويدخل المستمايلي القبلة) خسلافا الشافي فان عنده يسل سلالمار وى أنه عليه السلام سل سلاولنا أن حانب القبلة معظم فيستعب الادخال منه واضطريت الروايات في ادخال النبي عليه السلام (فاذا وضع في لحده يقول واضعه باسم الله وعلى مسلة رسول الله) كذا قاله عليه السالام حين وضع أما دحانة رضى الله عنه في القبر

مرسول اللهصلي الله عليه وسلروهو روا بةمن سعدأ نه عليسه السلام ألجدو روى ابن حبان في صحيحه عن مارأته عليه السلام ألمدون مبعليه اللين نصباو رفع قبره من الارض فعوشبر واستعب بعض الععابة أنرمس فى التراب رمساروى ذلك عن عيدالله من عرو بن العاص والديس أحد حنى أولى بالتراب منَّالاَ خُرُ (قُولِهُ وَيَدِخُلُّ المِنْ مِمَايِلِيٌّ) وَذَلاَ أَنْ تُوضَعُ الْجِنَازَةُ فَيْجَانِبِ الْفَبْرَانِ مِنْ الْقَبْرُو يَحْمُلُ الْمَيْتُ منه فيوضع في اللحد فيكون الاسخذله مستقيل القيلة حال الاخدذ (قهل فان عنده يسل سلا) هو بأن وضع السريرفى مؤخر القبرحتى يكون رأس الميت بأزاهموضع قدمب ومن القبر ثم يدخل رأس الميت المتبرويسل كذاك فيكون رجلامموضع رأسه ميدخل رجلاءو يسل كذاك قدفيل كلمنهما والمروى الشافعي الاول قال أخبر فاالثقة عن عرض عطا عن عكرمة عن ابن عباس قال سل رسول الله صلى الله عليه وسلمن قبل وأسه وقال أخبرنا بعض أصحابنا عن أبى الزنادو ربيعة وأبى النضر لااختلاف بينهم ف ذاكأنالنى صلىالله علىه وسلرسل من قبل رأسمه وكذلك أنومكر وعمر واسسنادأ بى داود صحيح وهو ماأخرج عن أبي اسمق السبيعي قال أوصاني الحرث أن يصلى عليه عبد الله من مزيد الخطمي فصلى عليه م أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السينة وروى أبضام ن طرق منعمفة قلنا ادخاله علسه السلام مضطرب فيه فكاروى ذلك روى خلافه أخرج أبوداود في المراسيل عن حداد فأبي سليمان عن ابراهيم هوالنعنى ومن قال التمي فقدوهم فانحادا اعاروى عن ابراهيم النفعي وصرح بدابن أبي شيبة في مصنفه فقال عن جادعن الراهم النُّع أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخسل القرمن قبل القبلة ولم يسلسلا وزادان أبى شببة ورفع قسع محتى بفرف وأخرج أبن ماجه فى سننه عن أبي سعيد أنه عليه السلام أخذمن قبل القبلة واستقبل استقبالا وعلى هدذ الأحاجة الى مادفع به الاستدلال الاول منأنسله للضرو رة لان القبرفي أصل الحائط لانه عليه السلام دفن في المكان الذي قبض فيه فلا يمكن أخذهمن جهة القبلة على انه فم يتوف ملتصفا الى الحائط بل مستندا آلى عائشة على ما في العدين كانت تقول مات بين حافستي وذاقنتي بقتضي كونه مباعسدا من الحائط وان كان فراشه الى الحائط لانه حالة استناده الى عائشة مستقبل القبلة القطع بأنه عليه السلام اغما شوفي مستقبلا فغاية الاحران يكون موضع اللحدملتصقاالي أصل إلحدار ومنزل القبرقيله وليس الادخال من حهة القيدلة الاأن يوضع المت على سقف اللحدثم وخد ذالمت وحدنثذ نقول تعارض مار وامومار وساه فتساقطا واوترج الأولكان الضرورة كافلناوغا يةفعل غيرهانه فعل صابى ظن السنة ذلك وقدوجه ناالتشر بع المنقول عنه عليسه السلام في الحديث المرفوع خلافه وكذاء ن بعض أكار الصحابة فالأول ماروى الترمذي عن اس عباس أنه عليسه السلام دخل قبراله لافأسرح لهسراج فأخذه من قبل القيلة وقال رجك الله ان كنت لأواها تلا القرآن وكبرعليه أربعاو فالحديث حسن انتهى مع أن فيه الخباج بن أرطاة ومنهال بن خليفة وفد اختلفوافيهماوذاك يحط الحديثءن درجة الصيرلا الحسن وسنذ كرمفي أمرالح اج بن أرطاه في باب القرانان شاءالته تعالى والثاني ماأخر جابن أى شيبة أن علما كبرعلى مزيد بن المكفف أربعا وأدخله من قسل القبلة وأخرج عن ابن الحنفية أنه ولى أبن عباس فكبر عليه أر بعاوا دخله من قبل القبلة (قوله هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم حين وضع أباد حانة)غلط فان أباد حانة الانصاري توفي بعد رسول الله

الله وضعناك وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم سلناك كذا في المسوط قال المصنف (كذا قال رسول الله صلى الله عليه صلى وسلم حين وضع أباد جانة مات بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضع أباد جانة مات بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم

ف خلافة أي بكر هكذاذ كرفى التواريخ وقوله (ونوجسه الى القبلة بالته القبل القبلة استقبالا وقوله (وتحل العقدة) بعنى الله عنه أنه قال مات رحل من تى عبد المطلب فقال صلى اقله عليه وسلم القبلة استقبال القبلة استقبالا وقوله (وتحل العقدة) بعنى عقدة الكفن مخافة الانتشار لوقو و الامن منه (ويسوى الله عليه) لان الني صلى الله عليه وسلم على قبر اللهن وقوله (ويسحى فبرالمرأة) التسحية النغطية يسحى قبر المرأة (شوب حتى يجعب اللهن على العد) لماذكرفي الكتاب وقد صح أن فبر فاطمة رضى الله عنه السحى شوب (ولا يسحى قبر الرجل) وقال الشافعي يسجى لما روى أن الني صلى الله على الانكشاف كاقال في الكتاب وتأويل في ما روى عن على أنه مرعب قد سحى قبره فتر عن والمائه ورحل يعنى أن مبنى الله بالرجال على الانكشاف كاقال في الكتاب وتأويل في سعد بن معاذ أن كفنه ما كان يغر مدنه فسحى قبره حتى لا يقع الاطلاع لاحد على شي من أعضائه وقوله (ويكره الاجوائلات بروائلات والقير موضع البلى) ومنه من فرق بينهما في كره الاجوائلات ورد هذا طاهر الرواية وقوله (لانه ما) أى الاجوائلات المنف أشار الى ذلك بقوله من الاجوائر النارفيكره تفاؤلا ورد النفاؤل به الساسة الناردون الخشب العدمه فيه وكان المصنف أشار الى ذلك بقوله من القبل الاجوائر النارفيكره تفاؤلا ورد

(ويوجه الحالقبة) بذلك أمررسول الله صلى الله عليه وسلم (وتحل العقدة) وقوع الامن من الانتشار الويستوى اللبن على الله على الله السلام جعل على قبره اللبن الويستوى اللبن على الله دولا يستحى قبر الرجل لان مبنى حالهن على المستروم بنى حال الرجال على الانكشاف (وبكره الا بوا الحسب) لائم والاحكام البنا والقبر موضع البلى ثم بالا جرأ ثر النارف كره تفاؤلا (ولا بأس بالقصب) وفي الجامع الصغير ويستحب البن والقصب لانه عليه السلام جعل على قبره طن من قصب المتحميل التراب ويستم القبر ولا يسلم على العرب المتحمد المتحمد التربيع

صلى الله عليه وسلم في وقعة الميامة لكن روى ابن ماجه من حديث الجاب بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أدخل المست القبر قال باسم الله وعلى مهذر سول الله وادا ترمذى بعد ماسم الله وبالله وقال حسس غريب ورواة أبود او دمن طريق آخر بدون الزيادة ورواه الحاكم ولفظه اذا وضعة مو تا على مفتورهم فقولوا باسم الله وعلى مهذر سول الله وصعة وفيه طرق أخرى عديدة وقوله وبوجهه بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم) غريب واستونس له حديث أبي داود والنساقي أن رحلا قال بارسول الله ما الكبائر قال هي تسمع فذكر منها استعلال المستال الموامقية أحماء وأمواتا والله أعلى (قول الانه عليه السلام جعل في قبر ما الذن أخرج مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في من منه الذي مات فيه ألمدوا في لحداوا نصب عليه اللبن نصبا كاصنع رسول الله صلى الله عليه ومنه من عديث ابن حيات وفيه نصب عليه اللبن نصبا المدالة ولم الله المناه الله على من قصب وهو من سلوا سند أن سعد في الطبقات أوصى أنوم يسرة عرو بن شرحبيل الهمداني قبره طن من قصب وهو من سلوا سند أن سعد في الطبقات أوصى أنوم يسرة عرو بن شرحبيل الهمداني قبره طن من قصب وهو من سلوا سند أن سعد في الطبقات أوصى أنوم يسرة عرو بن شرحبيل الهمداني قبره طن من قصب وهو من سلوا سند أن سعد في الطبقات أوصى أنوم يسرة عرو بن شرحبيل الهمداني قبره طن من قصب وهو من سلوا سند أن سعد في الطبقات أوصى أنوم يسرة عرو بن شرحبيل الهمداني قبره طن من قصب وهو من سلوا سند أن سعد في الطبقات أوصى أنوم يسرة عرو بن شرحبيل الهمداني

وأنمساس النارلايصل علة الكراهمة فانالسنةأن بغسدل المت بالماء الحار وقدمست النار وقال شمس الأغمة المرخسي والاول أوجه يعنى النعليل ماحكام السناء لانهجمع في كالمدلاة بين استعمال الاجرودفوف اللشيب وهى الواحه ولالوجدمعني النارفيها وقوله (وفي الجامع الصفر يستحب الله والقصب انماصر ح بلفظ لجامع الصغير لخالفة رواشه الرواية القدورى لانرواية القـــدوري لاتدل على لاستعاب بلعلى نفي الشدة لاغسير وروابة الجسامع الصغعر تدل علمه ولان روابة القدورى لاتدل على حواز الجمع ينهسما ورواية

الجامع الصد غير تدل لانه صلى الله عليه وسلم جعسل على قبر و طن أى حرصة من القصب وقوله (ثميم أل التراب عليه) يقالها ت الدقيق في الجراب صبيته من غيركيل وكل شي أرسلته ارسالامن رمل أو تراب أوطعام أو نحوه قلت هلت أهداه هيلا فانم ال أي وقوله فانصب ومنسه بهال التراب أى يصب وقوله (ويسنم القبر) المرادمن تسنيم القبر رفعه من الارض مقد ارشير أو أكثر قليلا وقوله (ولا يسطح أى لا يربع) وقال الشافعي يربع ولا يسنم لما روى أن ابراهم بن الني صلى الله عليه وسلم لما توفى جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قدره مسطحا

(فوله في خلافة أبى بكر رضى الله عنه) أقول وفي شرح تاج الشريعة في زمن عثمان رضى الله عنسه (قوله وردّبأن مساس الناوالخ) أقول وقد أجاب عن هدف الردّالكاكي والانقائي والزيلي كل بجواب مستقل أما الزيلي قال ولهدف مبكره الاجدار بالنارعند القبر واساع الجنازة بهالان القبر أول منزل من منازل الاسترة ومحل الحن بعلاف البيت حيث لا يكره فيه الاجدار ولاغسله بالما الجارانة بي ولاشك أن هذا يدفع ذلك الرد

لانه عليه السلام نهى عن تربيع القبور ومن شاهد قبره عليه السلام أخبرا نه مسنم

أن يحمل على لمده طن من قصب وقال الى وأست المهاجرين يستعبون ذلك انتهى ولا يسازم خطأ هذا الحد شاعارضة ماتقدم فانه لامنافاة لحوازأن يكون قدوضع اللين على قبره عليه السسلام نصسامع فصب كلبه لاءواز في السين أوغيرداك (قوله لانه عليه السِسلام نهى عن تربيع القبور) ومن شاهد قبرالني صلى الله عليه وسلم أخبر أنه مسخ وال أوحنيفة حدثنا شيخ لنابرفع ذلك الى الني صلى الله عليه لمانمنسي عنتر سع الفبور ومحصمها وروى محدين الحسن أحرناأ بوحسفة عن حادث أبي سلمان عن الراهيم فالآخرني من رأى قبرالني صلى الله عليه وسلم وقيراني بكروع و ناشرة من الأرض وعليهافلق من مدراً بيض وفي صير المفارى عن أبي مكر بن عباش أن سفنان المارحدية أنه وأى فبرالنبي صلى اقته عليه وسلم مسنما ورواءابن أبي شببة في مصنفه ولفظه عن سفيان دخلت البيت الذي فيدفيرالني صلى الله عليه وسلم فرأيت فيرالني صلى الله عليه وسلم وفيرأى بكر وعرمسنمة وماعورض به مماروى أوداودعن القاسم فمجد فالدخلت على عائشة رضى الله عنها فقلت باأمه اكشيفي لى عن قبررسول الله صلى الله عليه وسام وصاحبيه فكشفت لىعن شلاثة قبور لامشرفة ولالاطئة ببطهاء العرصة الجراءلس معارضاله ذاحتى يحتاج الحالج عادنى تأسل وأيضاظهرأن القاسم أرادانهامسنة برواية أبى عفص بنشاهمين في كاب الجنائر فال حدثناء بدالله بنسلمان النالاشيعت حدثناء يدالله تنسعيد حيدتنا عبدالرجن الماريء نعروب شهرعن حابر فال والتثلاثة كلهسمه فيقبر رسول اللهصلي الله عليه وسلم أبسألت أباحعفر عمد بنعلى وسألت القاسمن عدين أي بكر وسألت سالم نعسدا فع قلت أخسروني عن قبور آ بالكم في ستعائسة فكلهم فالواانها مسنة وأماما في مسلم عن أبي الهداج الاسدى قال قال لعالى على أبعث على مابعثى عليه رسول الله صلى الله علمه ومسلم أن لا تدع عنالا الاطمسته ولا غبرامشرفا الاستويسه فهوعلى ما كانوا يفعاونه من تعلية القبور بالمناء الحسس العالى ولس مرادنا ذلك القسدر بل قدر ماييدو من الارض ويتمزعنها والته سيعانه أعلم ﴿ تممة ﴾ لايدخل أحدامن النساء القبر ولا يتخرجهن الاالرجال ولوكانواأ حانب لانمس الاحنى لها عائل عند الضرورة جائز في حياتها فكذا بعدموتها فاذاماتت ولاعوم لهادفتها أهل الصلاح عن مشايخ حدائها فان لم يكوفوا فالشسباب الصلحاء أماان كان لهامحرم ولومن رضاع أوصهر بةنزل وأخدها ولاستش بعسداهالة التراب لمدةطو يلة ولاقصيرة الالعسذر قال المسنف فى التينيس والعدد وأن الارض مغصوبة أويا خددها شد فيدع ولذالم يحول كشيرمن المصابة وقسددفنوا بأرض المرباذلاعدذر فانأحب صاحب الارض أن يسؤى القبر ويزرع فوقه كانه ذاك فانحقه في باطنها وظاهرها فانشاء ترك حقه في باطنها وانشاء استوفاه ومن الاعذار أن سقط فىاللمدمال توبأودرهم لاحد وانفقت كلة المشايخ في امرأة دفن ابنهاوهي غائبة في غسر بلدهافلم تصبر وأرادت نقله الهلايسعها ذاك فتحو برشوا ذبعض المتأخرين لاملتفت المه ولم يعلم خلاف س المشايخ فأته لاينش وقددفن بلاغسل أوبلاصلا ففل يبصوملتدارك فرض طقه يتسكن منسه به أماأذا أرادوا تقليقيل الدفن أوتسوية اللن فلايأس يتقلي تصومل أوميلين قال المصنف في التحنيس لان المسافة الى المقابر قد تبلغ هدذا المقدار وقال السرخسي قول هجد سن سلة ذلك دليل على أن نفسله من بلدالي بلد مكروه والمستغب أن يدفن كل في مقسرة البلام التي مات بما ونقل عن عائشة الم اله التحسين ذارت قبرأخيها عبدالرجن وكانمات بالشام وجلمنهالو كان الامرفك الامانقلتك وادفنتك حثمت ثم قال المصنف في التحنيس في النقل من بلدالي ملد لاا ثم لما نقد ل أن يعقوب عليه السسلام مات عصر فنقل الحالشام وموسى عليسه السلام نقل تابوت وسف عليه السسلام بعدما أتى عليسه زمان من مصر

واناماروى أن الني صلى
الله عليه وسلم نهى عن
تربيع الفبور وعن ابراهم
النعى أنه قال أخبرنى من
واى قبرالني صلى الله عليه
وسم وقبر أي بكر وعروضى
الله عنها مسمة عليها فلق
من مدربيض الفلق جمع
فلقسة وهى القطعة من
فلقسة وهى القطعة من
كان فى الراثين كثرة و تأويل
السلام أنه سطح قبره أولائم
السلام أنه سطح قبره أولائم

و بابالشهيدي (الشهيدي (الشهيدي والشهيدي (الشهيدمن قنله المشركون أو وجدفى المعركة وبه أثر أوقنله المسلون ظل

الىالشامليكون معآبائه انتهبي ولايخني أن هذاشر عمن قبلناولم تتوفرفيسه شروط كونه شرعالناالا أنه نقل عن سمدين أبي وقاص أنه مات في ضيعة على أربعة فراسم من المدينة فعل على أعناق الرحال الهائم قال المصنف وذكرانه اذامات في بلدة يكره نقله الى أخرى لانه اشتغال عمالا يفيد عافيه تأخر دفنه وكؤ مذاك كراهة ومن حفرقهرا في مقرة المند فن فيه فدفن غيره لا بنيش لكن يضمن قيمة الحفر ولا بدؤن ضغير ولا كمترفى ألبت ألذى كان فنه فات ذلك خاص بالانبياء بل منفل الحدمة الرالمسلم ولايدفن اثنان في قبر واحدالالضرورة ولا يحفر قسيراد فن آخرالاان بلي الاول فلرسي أه عظم الاأن لا يوجد بدّ فيضم عظام الاول ويجعل ينهما حاجزمن تراب ومن مات في مفسنة دفنو مان أمكن الخروج الى أرض والاالقووف الصرية دالغسل والتكفين والصلاغ وعن أحديثقل ليرسب وعن الشافعسة كذلكان كان قرسامن دارا لحرب والاشد بين لوجين ليقذفه البعرف دفئ وتكره الدفن في الاما كن التي تسمى فساقى وأبلاوس على القير ووطؤه وحينتك فايصنعه الناس من دفئت أقاربه تمدفل حدوالهم خلق منوطه تلاثالقه ورالى أنبصل الى قبرقر سهمكروه ومكره النوم عندالقبرونضاء الحاحة بلأولى وكل مالم بعهد من السنة والمعهود منهاليس الاز بارتها والدعا عند هاقاءً اكما كان بفعل مدلى الله عليه وسلم فى الخروج الى البقيع ويمول السلام عليكم دار قوم مؤمن بن وانا انشاء الله يكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافسة واختلف في احلاس القار ثن لقر واعتدالقر والخنسار عدم الكراهة وفي التصنيس من علامة النوازل احررا أمسامل مانت واضطرب في بطنهاشي وكان رأيهم أله ولدحي شق بطنها فرق بين هسذا وبين مااذاا بتلع الرحل درة فسات ولم دع مالاعلسه القمة ولايشق بطنسه لان في المسئلة الاولى ابطال ومنة الميث كصيانة ومنة الحي فيعوز أماني المسئلة ألثائمة ابطال ومنة الاعلى وهو الآدمى لصانة حرمسة الادنى وهوالمال ولاكذاك في المسئلة الاولى التين ويوضيحه الاتفاق على أن حرمة المسلمينا كرمته حما ولايشق بطنه حمالوا بتلعهاا دالم يخرج مع الفضلات فكذامينا يخلاف شق مطنها لأخراج الولداد اعلت حيانه وفى الاختيار جعل عدم شق يطنسه عن عصد م قال وروى الجرحاني عن أصحابنا أنه يشق لان حق الآدمي مقدم على حق الله تعالى ومقدّم على حق الطالم المتعدى انتهى وهسنا أولى والحواب عساقدمناأن ذلك الاحترام يزول بتعديه ويحوزا لجاوس للصيبة ثلاثة أنام وهوخلاف الاولى و يكره في المسعد وتستعب النعزية الرجال والنساء الاتى لايفتن لقوله صلى الله علمه وسلمين عزى أخاه عصيبة كساماته من حلل الكرامة يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسيلمن عزى مصاباً فله مسل أجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى شكلى كسى برد بن في الجنة ويكره اتخاذالصافة من الطعام من أهل المت لانه شرع في السرور لا في الشرور وهي ما عة مستقيمة روى الامامأحدوابن ماجسه باسناد صحيح عنجرير بتعبسدالله قال كنانعسة الاجتماع الحاهد لالميت وصنعهم الطعام من النماحة ويستحب لحيران أهل المت والافر باء الاباعد تهمئة طعام لهم بشبعهم بومهسم وليلتهما فوله صدلي الله عليه وسلم اصنعوالا كجعفرطعا مافقد دجاءهم مايشغله محسنه ألترمذى وصححه الحاكم ولانه برومعروف ويلح عليهم فى الاحسكل لان الحزن يمنعه ممنذاك فيضعفون والماعلم

المقتول مت مأحداد عند أهل السنة والجاعة واغا بوب الشهراء عماله لاختصاصه بالفضياة فكان اخراجه من اب صلاة الميت ببابعلى حدة كاخراج حدريل من الملائكة وسمى الشهدشهدالاناللائكة يشهدون موته اكراماله فكان مشهودا فهوفعيل ععنى مفعول وقسل لانه مشهودله بالحنة وقبللانه حى عندالله حاضروهو فى اصطلاح الفقهاء (من قنسله المشركون أووحد فى المعسركة وبه أثر أوقت له المسلون ظلما ولمجيب بقتاله دمة) فقوله من قتله الشركون بعني بابة آلة كانت وفي معناهم أهل السغى وقطاع الطسريق للخروج عن طاعة الامام وقوله (وبهأثر)أى جراحة ظاهرة أوباطنة كغروج الدممن العسن أو تحوها وقوله (أوقتسله المسلون ظلما احترازعاقسله المسلون رجما أوقصاصا

فرياب الشهدك

﴿ بابالنهيد ﴾

وجه فصله ونأخيره ظاهر وسمى شهيدا امالشهودالملائكة اكراماله أولانه مشهوده بالنة أولشهوده أى حضوره حياير ذق عنسدر به على المعسى الذي يصع (قوله الشهيدالخ) هذا أنعر بف الشهيد

وقوله (ولم يحب بقتله دمة) احترازعن شبه العدوا للطا وحكمه أنه يكفن بالانفاق ولانغسل اذا كان في معنى سهداء أحدىالاتفاق ويصلي علمه عندنا خلافا للشافعي أماالتكفين فهوسنةفي موتى فآدم فان كان علمه ثياب لم تنزع عنه لقوله عليه السلام زماوهم بكلومهم ودماتهم وفىروا بة بنيابهم وينزع الفيرووالحشو والقلنسوة والخف والسلاح لانها لست منجس الكفنو يزيدون وينقصون اعاما للكفن على ماذكر وأماعه يمالغسل فلانهفى معنى شهداء أحد وقال علها السلام فيهم زماوهم بكاومهم ودمائهم ولاتغسادهم فكلمنقتل ظلما بالحدديدة وهوطاهر بالغ ولم بحب بقشله عوض ماتى فهوفي مناهم فبلحق جمم)والقيد بالديدة اعاهو اذاكان القتلمن المسلمن وأمأ منأهل الحرب والبغي وقطاع الطمريق فليس شرط كاتقدم لانشهداء أحسدماكان كلهسم قسل السمفوالسلاح وشرطه عندأبى حنيفة أنتكون طاهم الانهاذا كانحنما بغسل على مالذكرفي الكتاب وشرطه أن لاتكون مرتثاعلى مأذكره وأما الصلاة علسه فقد خالفنا

الشافعي

ولم يحب بقداردية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لانه في معنى شهداه أحدد و قال عليه السلام فيهم زماده م يكل من قدل بالحديدة ظلما وهو طاهر بالغ ولم يحب به عوض مالد فهوفي معناهم فيلحق بهدم والمراد بالاثر الجراحة لانم ادلالة القتل وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين و فعوها والشافعي مخالفنا في الصلاة

المازوم للحكم المذكو رأعنى عدم تغسيله ونزع ثيابه لالمطلقه فانه أعممن ذلك على ماسنذكرمن أن المرتث وغير مشهيد وهذا التعريف على قول الكريناه على مااخت اره بعضهم من أن المختلف فيسهمن الاحكام والاوصاف يحتنب في الحدالكن يحتاج الى قسد مدخل وهوقولنا الأما يحب شهسة الابوّة ولو أريد تصويره على رأى أي حسفة قبل كل مسلم كلف لاغسل عليه قنل ظلمن أهسل الحرب أوالمغي أوقطاع الطربق بأىآلة كانت وبجار حمن غسيرهم ولم تجب بقتسله دية بنفس القندل ولميرتث فظلما مخر ج القتول بحدا وقصاص اوافترسه سبع اوسقط عليه بنا اوسقط من شاهق اوغرق فانه يغسل وان كانشهمدا وأمااذا انفلنت دابة كافر فوطئت مسلمن غيرسائق أورمى مسلمالي الكفار فأصاب مسلبا أونفرت دابة مسلمين سوا دالكفار أونفد السلون منهم فألؤهم الى خندق أو نارونيحوه فألقوا أنفسهم أوجعاوا حولهم الحسك فشي عليهامسلم فاتبهلم يكن شهيدا خلافالابي وسف لان فعله و فعل الدابة دون حامل يقطع النسبة اليهم أمالوطعنوه محتى ألقوهم في نازا وماه أونفر وآدابة فصدمت مسلما أو رموانارابين المسلين فهبت بهار يحالى المسلين أوارسلواما وفغرق بهمسله فانهم يكونون شهداء اتفاقا لانالقته لمضاف الى العدوته مسآ فان قبل في الحسك ينبغي أن لا بغسل لان حعله تسبب القتل قلنا ماقصدبه القتل يكون تسبيبا ومالافلاوهم قصدوابه الدفع لاالفتل وقولنا بجار ح لايخس الحديدبل يشمل الناروالقصب وقولنا بنفس القتل احترازع ااذاوجب بالصل عن دم العديعد ماوجب القصاص وعساا ذاقتل الوالد ولدمفالواجب الدمة والولاشهيد لايغسل في الروانية الختارة فان موجب فعسله ابتسداء القصاص ثم ينقلب مالالمانع الابوة وباقى القيودظاهرة وستغرج مماسبوردمن الاحكام (قهله قال عليه الصلاة والسلام فشمداه الخ غربب عمامه وفي مسندالامام أحدانه عليه السلام أشرف على فتلَّى أحــد فقال انى شهيد على هؤُلاء زمَّاوهم بكلومهم ودما ثهم اه الاأنه يستلزم عدم الغســل ادمع الغسل لايبق وفى ترك غسل الشهيد أحاديث منهاما أخوج النحارى وأصحاب السنن عن الليث من سعد عن الزهرى عن عبد الرحن بن كعب بن مالك عن حابر بن عبد أله أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع بير الرجلين من تنلى أحدو بقول أيهما أكثر أخذ اللقر أن فاذا أشراه الى أحسده واقدمه في السدو عال أناشهيد على هؤلا يوم القيامة وأحربدفنهم فيدمائهم ولم يغسلهم زادالعفارى والترمذى ولم يصل عليهم عال النسائى لاأعلم أحداثا بعاللنث من أحماب الزهرى على هذا الاسسنادولم يؤثر عندالضارى تفرد الليث بالاسنادالمذكور وأخرج أوداودعن جابرقال رى رجل بسهم في صدره أوقى حلقه فان فأدرج فى ثيابه كاهوونحن معرسول الله صلى الدعليه وسلم وسنده صيح وأخرج النسائ قال قال رسول الله ملى الله عليه وسلم زماوهم بدما مم فأنه ليس كلم يكلم في سبيل الله الايأتي وم الفيام يهدي اونه لون الدم والريح ريح المسك (قول وكذاخروج الدممن موضع غيرمعتاد كالعين ويحوها) والحاصل أنهاذاً وحدمتاً فالمعركة فلا يخلو اماان وحدبه أثرأولا فان وجدفان كان خروج دم من برأحة ظاهرة فهوشها فغرر ظاهرة فانكان من موضع معتاد كالانف والدير والذكرلم نشت شهادته فان الانسان قد سول دمامن شدة اللوف وان كانمن غسرمعتاد كالاذن والعن حكم جاوان كان الاثر من غيرض ظاهر وحد أن مكون شميدا وانام بكن بهأ ثراً صلالا يكون شهيدالان الظاهرأنه لسدة خوفه انخلع قلبه وأماان ظهرمن الفم فقالواان عرف أنهمن الرأس بان بكون صافياغ سلوان كانخلافه عرف أنه من الحوف فيكون ويقول السيف محاء للذنوب فأغنى عن الشفاعة ونحن نقول الصلاة على الميت لاظهار كرامت م والشهيدا ولى بها والطاهر عن الذفوب لا يستغنى عن الدعاء كالنبي والصبي

من حراحة فسه فلا بغسل وأنث علت أن المرتق من الحوف قسد مكون علقا فهوسوداء بصورة الدم وقديكون رقيقامن قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلم يلزم كونهمن جراحة حادثة بل هوأحد الحمّلات (قهله و بقول السيف محاء للذنوب) ذكروه في بعض كنب الفقه حديثًا وهوكذلك في صحيح اس حمان واعمامعتمد الشافع رحمه الله مأفى المفاري عن جابرانه علمه السلام لم يصل على قتلى أحدوهذامعارض بحديث عطاء بنألى رياح أن الذي صلى الله عليه وسلم صلى على فتلى أحد أخرحه أبو داودف المراسيل فيعارض حديث بأبرعندنا غربترجع بانه مثبت وحديث جابرناف ونمنع أصل المخالف فى تضعيف المراسيل ولوسلم فعنده اذااعتضد يرفع معناه قيل وقدروى الحا كمعن جابرة ال فقد رسول الله صلى الله علمه وسلم حزة حين فاء الناس من القتال فقال رحل رأيته عند تلك الشهرة فاء وسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلارآه و رأى مامثل مهشهق و يكي فقام رحل من الانصار فرى عليه بثوب ثمجى محمزة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون الىجانب حزة فيصلى عليهم ثمير فعون ويترك حزة حتى صلى على الشهداء كلهم وفال صلى الله عليه وسلم حزة سيدالشهداء عندالله وم القيامة مختصر وعال صحيح الاسناد ولمبخر حاءالاأن في سنده مقصل تن صدقة أبوجاد الحني وهووان صعفه يحبى والنسائى فقدقال الاهواذى كانعطاء بنمسار وثقه وكانأ جدبن مجدين شعيب يثنى عليه ثناه تاما وقال ابن عدى ماأرى به بأسا فلا مقصر الحسد بث عن درجة الحسين وهو حسة استقلالا فلا أقل من صلاحيته عاضدا لغيره وأسندأ جدحد ثناعفان سمسلم حدثنا جادين سلة حدثنا عطاء سالسائب عن الشعبي عن ان مسعود قال كان النساء ومأحد خلف المسلىن عهر نعلى عرجي المسركين الى أن فال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حزة وجى وبرجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصاري وثرك حزة ثمجي بأخر فوضع الىجنب حزة فصلى عليمه غروفع وثرك حزة صلى بومشذعليه سبعين صلاة وهدا أيضالا ينزل عن درجة الحسسن وعطاء بن السائب فيه ما تقدم في باب صلاة السكسوفوأرجوأن حادبن آلمة ممنأخذعنه قبل النغير فانحادين زيدتمن ذكرأنه أخذعنه فبلذلك ووفاله تأخرت عن وفاة عطاء بنعو خسسين سنة وتوفى جادين سلمة قبل ابن زيد بنعوا النتي عشرة سنة فيكون صيصاوعلى الابهام لاينزل عن الحسسن وأخرج الدار قطني عن النعباس قال لما انصرف المشركون عن قتلي أحدالى أن قال معتدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حزة فكبر عليه عشرا مجعل يجاء بالرجل فيوضع وحزة مكانه حنى صلى عليه سبعين صسلاة وكانت الفتلي يومئذ سبعين وهذاأ بضا لأينزل عن المسسن ثملو كان الكل ضعيفا ارتقى الحاصل الى درجة المسن ثم كان عاضد المراسيل سيد التابعين عطاء من أي رياح على أن الواقدى في المغازى قال حدثني عبدريه ف عبدالله عن عطاء عن ابن عباس فذكره وأسدفي فتوح الشام حدثني رويم بنعام عن سعيد بنعاصم عن عبد الرجن بن بشارعن الواقصى عن سيف مولى وسعة بنقيس البشكرى قال كنت في البيش الذي وجهه أبو بكر الصديق مع عرون العاص الى أيلة وأرض فلسطين فذكر الفصة وفيها أنه قتل من المسلمن مائة وثلاثون وصلى عليهم عرون العاص ومن معه من المسلمن وكان مع عروات عه الاف من المسلمن (قول و نحن نقول الصلاة على المت لاظهار كرامته) لا يحنى أن المقصود الاصلى من الصلاة نفسها الاستغفار آوالشفاعة والتكريم يستفادارادته من ايحاب ذلك على الناس فنقول اذاأ وجب الصلاة على المتعلى المكلفين تكريم افلائن وحماعلهم على الشهدة ولى لان استعقافه الكرامة أظهر (قوله كالني والصي) لواقتصر على الذي كأنأول فأنالدعاء في الصلاة على الصي لا يويه هذا ولواختلط قتلى المسلين فتلى الكفارأ وموتاهم

وفال السبف محاوللذنوب فأغنىءن الشفاعة وقلنا الصلاة على الميت لاظهار كرامت والشهدأولى بالكرامة وقوله (والطاهر عن الذنوب) جوابعن قوله السيف محاطلذنوب وهوظاهر

قال المسنف (والطاهر عن الذنوب لايستغنى عن الدعاء كالنبى والصسبى) أقول قال ابن الهسمام لواقتصرعلى النبى صلى الله عليه وسلم كان أولى قان الدعاء في الصلاة على الصبى لابويه انتهى وفيسه بحث وقوله (ومن قتله أهل الحرب) طاهر مماذكر ناواعترض بأن من قتله أهل الحرب فهوفى معنى شهدا وأحد (فبأى شئ قتلوه الم يغسل) وأماأهل البغى وقطاع الطريق فن أهل الاسلام فلم بكن قتيلهم معنى شهدا وأحد في شترط الحديدة أوالا آنة التى لا تلبث في شبوت الشهادة أجيب بأن كلامن الفريق بن لما أمر نا بفتالهم ألحق بقتال أهدل الحرب قال الله تعالى في أهل البغى فقا ناوا التى تبغى الا بنه وقال صلى الله عليه وسلم في قطاع الطريق قاتل دون مالك (٤٧٦) وقال من قتل دون ماله فهوشهيد واذا كان فتالهما مأمو وابه صار كفتال

(ومن قتله أهل الحرب أوأهل البغى أوقطاع الطريق فبأى شئ قتلوه أبغسل) لان شهداه أحدما كان كلهم قسل السيف والسلاح (واذا استشهد الجنب غسل عند ألى حنيفة) وقالالا بغسل لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يحب الشهادة ولا بي حنيفة أن الشهادة عرفت ما نعة غير دافعة فلا ترفع الجنابة وقد صعم أن حنظلة لما استشهد حنباغسلته الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء اذاطهر تا

عوتاهم ليصل عليهم الاأن يكون موتى المسلين أكثر فيصلى حينتذ عليهم وينوى أهل الاسلام فيها بالدعاء (قوله فبأىشى قتساوه كانشميدا) لانالقنسل في قتالهم مثله في قتال أهل الحرب لان قتالهم مأمور بِهِ كَأَهْ لَا لَحْرَبَ قَالَ تَعَالَى فَقَاتُ لَوْ التَّيْ سِغَى حَيَّ تَفْيَءَ الْيَأْمُ مِاللَّهُ وسمى فطاع الطريق محساري الله ورسوله والقطع بأن محارب الله ورسوله يجب قتاله على أغهم بغاة فيدخلون في الني تبغى بالمفهوم اللغوى فالمقتول منهم باذل نفسه أبتغام مرضاة الله تعالى (قول ما كان كاهم قسل السيف والسلاح) الله أعلم بذلك ولاحاجسة اليمه في شبوت ذلك الحكم اذيكني فيه شبوت بذله نفسته ابتغاه مرضاة الله أذهوالمناط فى قسل المشركين (قول ماوجب بالجنابة) وهوالغسل (سقط بالموت) لان وجو به لوجوب مالا يصيح الابه وقدسةط ذلك بالموت فيسقط الغسل ولان الشهادة أقمت مقام الغسل الواجب بالموت لاحتباس الدماء انقنل بغيرجارح أولتلطفه بهاانقثل بجارحمع قيام الموجب فكذا الواجب قبله وله أن الشهادة عهدت مانعة من ثبوت التنعس بالموت وبالتلطيخ والالرتب مقتضاه أمارفعها لنعاسة كانت فيلها فوقوف على السمع ولميرد بذلك الأفى تحاسبة الحدث القطع أجاعا بانه لا بوضا شهد مع العلم باستلزام كل موت المعدث الاصغر أفله ما يحصل بزوال العقل قبيله فأويق الحال على عدم السمع لكني في ايجاب الغسل فكيف والسمع يوجبه وهوماصع من حديث حنظلة وبديندفع قولهما سقط بسقوط ماوجب لاجله ولولم يكن قانا في جوابه لم لم يشرع غسل الجنابة للعرض على الله حدل وعلاوا دخال الفيركا كان مشروعاللقراءة والمس وقد لأيحب واحدمتهما ليقعقي سقوطه فأن أصلحوا العبارة فقالوا سقط اعدم فأتدته وهي التوصيل به الى فعل مالا يحل الايهد فع بتحويز تلك الفائدة وهي العرض على الرب جل جلاله فيسق الوجوب الذى كان ثابتا فيل الموت بنياء على أن صفة تعلقه قبل الموت للنوصل الى حل ما لا يحل بدونه حالة الحياة والعرض انمات قبل الغسل والحقأن الدفع ليس الأبالنص وهوحد يث حنظلة لان لهسمأن مدفعوا هذابان الوجوب قبل الموت كان متعلقابه وبعده يغبره فهوغسره أولا ينتقل الى غسيره الابدليل فنرح عَ في الْجادهم ذلك الدليل الى حديث حنظله فأن قان قالوا هو اعما يفيدا رادة الله سحاله تشكر عه لاأنه واجب والالم يسقط بفعل غريرالا دمين لان الوجوب عليهم فلناكان ذلك أول تعليم للوجوب وافادةه الجازأن يسقط بفعلهم ذاكما القصود به الفعل بخلاف ما بعد الاول كغسل الملائكة آدم عليه السلام سقط بفعلهم لانما بتداءافادة الوجوب مع كون المقصود نفس الفعل ولم يسقط مابعده الابفعل المكلفين وأمامعارضته بقوله عليه السلام زماوهم بكلومهم ولاتغساوهم فليس بدافع لانه في معينين

أهل الحرب وفي قتال أهل الحرب الحكم تعيمالاكة العكذافي قتالهما وقوله (لانماوجب بالحنابة سقط مالموت) لانه خرج عن كونه مكلفا بالغسل عن الحناية (والثاني)أى الغسل سس ألموت (لم يجب) لان الشهادة تمنعه فان قوله علمه السلام زماوهم بكاومهم ودمائمهم لايفصل بين الشهيدا لجنب وغيره (ولايي حنمفة أن الشهادة عرفت مانعة غيررافعة فلاثرفع الحنامة الاترىأنهلوكان فى ثوب الشهيد نحاسة تغسل تلك التعاسسة ولاىغسلىعنەالدم قىل لولمتكن رافعالوضي المحدث اذااستشهد واللازم بأطل فكذا الملزوم وأحسبأنه لايلزم منأن بكون رافعا الاعملى أنالا بكون رافعا للادنى وبأنه ثنت بالنص (فقدصم أنحنظلة رضى التهعنا استشهد حنا غسلته الملائكة) فسأل رسول الله صلى الله علمه وسلمأهله عن حاله فقالت زوحته انه أصاب مي فسمع

الهيعة فأعلمه عن الاغتسال فاستشهد وهو حنب فقال عليه السلام هو ذاك والهيعة الصوت الذي بفرع منه فان فيل ليس الواجب غسل بني آدم دون الملائكة ولوكان ذلك واجبالا من النبي عليه السلام باعادة غسله أجيب بأن الواجب هو الغسل وأما الغاسل فحيوز كائنا من كان ألا ثرى أن الملائكة لماغسل وازد معليه السلام تأذي به الواجب ولم يعد أولاده غسله وقوله (وعلى هذا الخلاف الخائض والنفساه اذا طهرتا) يعنى عند هما لا يغسلان لان الغسل الاول سقط بالموت والشانى لم يجب بالشهادة وعسده يغسلان لان

وكذافيسل الانقطاع فى العصير من الرواية وعلى هسذا الخسلاف الصبى لهسما أن الصبى أحق بهسده الكرامة وله أن السبف كنى عن العسل فى حق شهداء أحسد بوصف كونه طهرة ولاذنب على الصبى فلم بكن في معناهم (ولا يغسل عن الشهيد مه ولا ينزع عنه ثيابه) لماروينا (وينزع عنه الفرووالحشو والقلنسوة والسلاح والخف) لانم اليست من جنس الكفن (ويزيدون وينقصون ماشاؤا) اتماما للكفن قال (ومن ارتث غسل) وهو من صارخاها في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذلك يخف أثر الطلم فلم يكن في معنى شهداء أحد (والارتثاث أن يأكل أويشرب أوينام أويداوى أوينقل من المعركة حيا) لانه نال بعض مرافق الحياة،

ليس حنظان منهم ولو كان في الكل وهومنهم كان قبل العابانه كان جنب الان العابد الله المان وجنه بعد الله بغدل الملائكة اله على ما يفيده نص حديثه وهومار واه ابن حبان والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظاة بن أبي عام النقني ان صاحبكم حنظاة تغسله الملائكة عليهم السلام فسلواصاحب فقالت خرج وهو حنب لما سمع الها أهدة فقال رسول الله صلى الله عليه والمائلة عليه مله المائلة عليه والمائلة أبي بن سلول الحت عبدا الله بن الول وكان قد بني بها فسلواصاحبته يعنى زوجت وهي جيلة منت أبي بن سلول الحت عبدا الله بن الول وكان قد بني بها تعلق من أربعة من قومها فأشهدتهم أنه دخل بها خشمة أن يقع في ذلا نزاع ذكره الواقدى وابن سعد في الطبقات وزاد وقال وسول الله صلى القه عليه وسلم أنه وسلم الى أبت الملائكة تغسل حنظاة بن أبي عام روق من المساء والارض عام المرن في صاف الفضة قال أبوأسيد ذه بنا البه فوجد ناه يقطر رأسه ماء فرجعت النبي المنافق الناس القي أبا فأحبرت وسول الله صلى الله عليه وسقم المن في منافق أبالي النبي المائلة وقعد على صدره يذبحه فرب المدين عرب حنظاة بن أبي عام روق قدوا قعام من أنه فغر بحوه وحنب المعتلسل فلما النبي الناس التي أباس المنان بن حرب في الكنافي فاستغاث بها أبوسفيان عن فرسه فو في عليه حنظاة وقعد على صدره يذبحه فربه حفواة بن شعوب الكنافي فاستغاث بها أوسفيان عن فرسه فو في عنام المؤقة المنافقة ويقول

لأحسين صاحبي ونفسي به بطعنة مثل شعاع الشمس المتاوات المتراوات المتراوات الاخرى الم وفي الواقدى سمى الفائل الاسود بن شعوب (قول في العصير من الروات) احتراوين الروات الاخرى الم الميكن الغسل واجساعليه ماقبل الموت الاليجب قبل الانقطاع وجماع تارة أن الدم موجب الاغتسال عند الانقطاع وقد مصل الانقطاع بالموت ولا بدمن الحاقه بالحنب القصيدة وميستموط الغسل فان القصيمة والمنقب المنافق المن المنافق المين المنافق المن المنافق المن المنافق المن المنافق المن المنافق المن المنافق الم

ممائهم وثبابهم وأنابهم وأذا تعارضا من المائه ويزيدون و المائه و المائهم وأبابهم وأبابهم وأنابهم وأنابه واذا المائه والمائه وا

لاىغسلان لان الاغتسال ماكان واحماعليه ماقبل الانقطاع وفيرواية وهو الصيح يغسسسلان لان الانقطاع حصل مالموت والدم السائل ويُحَمَّب الاغتسال عندالأنقطاع وقوله (وعلىهذاالخلاف الصبي) على ماذكرناه وقوله (بهذه الكرامة)أي بسقوط الغسل فانسقوط الغسل عن الشهيد لايقاء أثرمظاومت وفالفتسل فكان اكراماله والمظاومية فى حق الصى أشد فد كان أولى بهذه الكرامة (ولاي حنيفة أنالسف كفي عن الغسل في حق شهداء أحد يوصف كونه طهرة) عن الذنب (ولاذنب الصي فلايكون في معناهم) ومن لميكن فىمعناهم غسسل وقوله (ولايغسسل عن الشهيددمه) ظاهر وقوله (وينزع عنده الفروالخ) مندهبنا وقال الشافعي لابنزع عنمهشي واحيج باطلاق قوله عليه السلام زماوهم منغرفصل ولنا ماروينا في السين عن ابنعاس رضىاله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلي أحد

أنمنزع عنهسم الحسديد

والحساود وأن بدفنوا

وقوله (ولوأوصى بشئ من أمورالآخرة) الماقيد بأمورالآخرة لانهاذا أوصى بن من أمورالدنيا يغسل بالاتفاق وقوله (الااذاعد انه قتل بحديدة ظلما ولكن لم يعسل قاتله والااذاعد انه قتل بحديدة ظلما ولكن لم يعسل قاتله يغسل لما أن الواجب هناك الدية والقسامة (٤٧٨) على أهل المحلة ولفظ الكتاب بشيرالى هذا لانه قال (لان الواجب فيه

وشمداء أحدماتواعطاشاوالكاس تدارعلم مفليقبلوا خوفاس نقصان الشهادة الااذاحلمن مصرعه كى لاتطأه الخيول لانهما ال شيأمن الراحة ولوآ واه فسطاط أوخمة كان مرشالما سنا (ولو بق حياحتى مضى وقت صلاة وهو بعقل فهومرتث الانتلا الصلاة صارت دينا في ذمته وهومن أحكام الاحياء فالروهذا مروىعن أبي وسف ولوأوصى بشئ من أمورالا خره كان ارتشا اعندأ لى يوسف لانهارتفاق وعند محدلا بكون لأنهمن أحكام الاموات (ومن وحد قسلافي المصرغسل) لان الواجب فيه القسامة والدية فف أثر الطلم (الااذاعل أنه قتل جديدة ظلما) لان الواجب فيه القصاص وهوعقو بةوالقائل لايتخلص عنهاظاهرا أمافى الدنيا أوالعقبي وعندأبي يوسف ومحدرجه مااللهما لابلبث بمنزلة السيف ويعرف في الجنايات ان شاء الله تعالى (ومن قبل في حداً وقصاص غسل وصلى عليه) الشهادة بلهوشهيد عندالله تعالى (قوله وشهداه أحدالخ) كون هذا وقع لشهداه أحداله أعلى بهوروى البيهق فى شعب الأيمان بسنده عن أي جهم ن حذيفة العدوى قال انطلقت نوم البرموك أطلب اب عى ومعه شنة ماء فقلت ان كان به رمق سقيته ومسعت وجهه فاذابه ينشد فقلت أسقمك فأشار أن نم فاذا رجل بقول آه فأشارا بنعى أن انطلق به اليه فأذا هوه شام بن العاص أخوع روب العاص فأثنته فقلت أسقيك قسمع آخر يقول آمفأ شارهشام أن انطلق البه فيتته فاذاهوقدمات فرجعت الى هشام فاذاهو قدمات فرجعت الحاسعي فاذاه وقدمات وأستنده ووالطيرانى عن حبيب بن أبي فابت أن الحرث بن هشام وعكرمة بنأبى مهل وعياش بن أبى ربعة أنشوا بوم البرموك فدعا الرث علامسر به فنظر السه عكرمة فقال ارفعوه الى عكرمة فرفعوه اليه فنظر البه عياش فقال عكرمة ارفعوه الى عياش فاوصل الى عياش ولاالى أحدد منهم حتى ما تواوماذا قول (قول أو عضى عليمه وقت صلاة وهو يعقل) أى ويقدرعلى أدائها حتى يجب القضاء كذاقيده فأشرح الكنز والله أعط بصنه وفيه افادة أنه اذالم يقدرعلى الادا الايجب القضاء فان أراداذا أيقدرا ضعف معحضور العقل فسكونه يسقط به القضاء قولطائفة والخنار وهوطاهر كلامه في باب صلاة المريض أنه لايسقط وان أراد لغيبة العقل فالمغى عليه بقضى مالم رزد على صلاة يوم وليلة فتى يسقط القضاء مطلقالعدم قدرة الادا من الجريم (قوله وهذا مروىءن أى توسف) فالكافئ أوعاش مكانه يوماوليا لانه ليس فيمه ي شهدا وأحداد لم يستى أحدمنهم حمايوما كآملا أوليلة وعن أبي يوسف وقت صلاة كاملا يغسل لانه وجب عليه تلك الصلاة وهومن أحكام الاحياء وعنه انعاش بعد الجرح أكثر البوم أوأكثر البلة يغسل اقامة الاكثرمقام المكل (قوله وعند محد) قيل الاختلاف بنهم أفي الذا أوصى بامور الدنيا أما بامور الاختلاف بنهم أفي الذا مرتثااتفاقا وقيل الخلاف في الوصية بالمور الاخرة وفي أمور الدنيا يكون مرتثا تفاقا وقيل لاخلاف ينهسما فعواب أبي وسف فمااذا كانت بامور الدنيا ومجدلا يخالفه وجواب محد فمااذا كانت بالمور الاكرة وأبو بوسف لا يخالفه فيها ومن الارتثاث أن يسع أو يشترى أوسكام بكلام كشر عنلاف القليل فأن عن شهد أحدامن تكلم كسعد من الربيع وهددا كادادا كان بعدائة ضاءا لرب وأماقبل انقضائها فلايكون مرتشابشي عمادكرنا (قوله الأأن يعلم أنه قشل بحديدة ظلما) أي ويعلم فانله عيناأ مامجردوجدانه مذبوحالا عنع غسله وقديستفادهذامن قوله لان الواجب فيه القصاص لان

القصاص ولاقصاص يحب الاعلى القائل المعاوم (وهو) أى القصاص (عقو بة والقائل لا يتخلص عن العقوية ظاهرا) أما فىالدنما انوقع الاستمفاء أوفىالعقبي اتكلم يستوف فاوكان وحوب القصاص مانعاعن الشهادة لانست بابها وهوباطل فانقسل من وجب بقتله القصاص لس فمعى شهداء أحد اذلم يجب بقتلهمشئ ومن ليس في معناهم بغسل أجب بأنفائدة القصاص ترجع الى ولى القنيسل وسائر الناسدون الفتسل فلم يحصل له بالقشلشي كالم عصل لشهداه أحد بخلاف الديه فانتفعها يعودالي المتحق تقضى دونه وتنفسذ وصاباه وقسوله (وعند أبى يوسف ومجد مالاملث عمرلة السيف) بعنى لانشمترط فيقتسل وحدفى المرأن يقتسل يحديدة عندهما بلالثقل من الحير والخشب مشل السيفءندهما حتى لاىغسلاالقسل ظلافي المصراداعرف فاتله وعلم أنه قتله بالمنقل لوحوب

القصاص عنده ماوعندا بي حنيفة لا يحب القصاص في القتل بالمثقل و يعرف في الجنايات وقوله (ومن قتل وجوبه في حداً وقصاص غسل المباروي أن ما عزارضي الله عنه لمبارجم جاءعه الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عز كانقتل المكلاب في اذا تأمر في أن أصنع به فقال عليه السلام لا تقل هدافة دناب و بقلو قسمت و بته على أهل الارض لوسعتهم اذهب فغسله وكفنه وصل عليه لانه بادل نفسه لا يفاء حق مستحق عليه وشهداء أحد بدلوا أنفسهم لا بتغاء مرضاة الله تعالى فلا يلحق البهم (ومن قتل من البغاة أوقطاع الطريق لم يصل عليه) لان عليارضي الله عنه لم يصل على البغاة

﴿ باب الملاة في الكعبة ﴾

(الصدلاة فى الكعبة جائزة فرضها ونفلها) خلافالشافهي فيهما ولمالك فى الفرض لانه عليه السدلام صلى فى جوف الكعبة يوم الفتح ولانها صلاة استجمعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لان استيعابها ليس بشرط

وجوبه انما يتحقق على القائل المعين هدااذاعنى بالقصاص استيفاه على ولى الامر لانسليم القاتل نفسه له (قول لانه باذل نفسه) وقد صح انه عليه السلام غسل ماعزا (قول لان عليا الخ) غربب والله أعلم في فرع في من قتل نفسه عدا اختلف فيه المشايخ قبل يصلى عليه وقيل لا ومنهم من حكى فيه خدا فأبين أبي يوسف اله خالم بالفتل فيه خدا في المنابع عن الباغى ولهما أن دمه هدر فصار كالومات حتف أنفه وفي صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف عن جارب سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم يرجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه

وباب الصلاة في الكعبة

الطائفين والعاكفين والركع السعود ظاهر فيه لان الامر بالنطهير الصلاة فيه ظاهر في صعة الصلاة فيه وفي الصحيب بنعن مالك عن النع عن ابنع رأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المحية هو وأسامة وبدلال وفي الصحيب بنعن مالك عن ابنع رأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المحية هو وأسامة وبدلال وغيمان بن طلحة وأغلقه عليه مكن نها قال ابنع رفسال المعتبر وسلم وكان الميت ومشد عليه وسلم قال جعل عود بنعن بسياره وعود اعن عينه وثلاثة أعدة وراء تم صلى وكان الميت ومشد على سنة أعدة وكان هذا وغيره في المحيد بن على سنة أعدة وكان هذا وم الفقي على ماصر حابه عن أوب عن نافع عن ابن عرف للأنبأ أداد يعارض رواية سما عن ابن عباس أن النبي صلى القعليه وسلم دخل الكعبة وفيهاست سوارققام على سند المداد المحافظة وبياسة من المنافر والمنافر والمنافر فان فيلير تكب للجمع بين الاحاد بث قبل أن في مالمسر على بين الساريين على بياده المنافر والمنافر والمنافرة والمن

وبابالصلاة فىالكعبة

قدتقدم فيأول الصلاة الجنازة وحسه تأخيرهـ ذا الباب فلائعيده (الصلاة فىالكعبة جائزة فرضها ونفلها) عندنا (خلافا للشافعي) فالصاحب وقع سهوامن المكاتب فان الشافعي برى حوازالصلاة فالكعية فرضها ونفلها كذاأورده أصحاب الشافعي فى كتبهم ولمهورد أحمد من على أننا أبضا هدا الخلاف فماعنديمن الكتب وأجيب بأن مراده مااذاتوجه الحالباب وهو مفتوح واست العتبة م تفعة فدر مؤخرة الرحل وهوخرمن الحل على المهوالاأن اطلاق الكلام ينافيه قوله (ولمالك في الفرض) معنى أنه يجوزالنف لفحوف الكعبة ولايجوزالفرض وبقول الصلامفها ارم من حت أنه استقبل بعضا وفاسسدة منحيث انهاستدبرآخر والترجيح

جانب الفسادا حساطا في أمر العبادة وهو القياس في النفسل أيضا الأنه ثرك أورود الاثر فيسه ومسناء على المساهلة فأنه يحوز فاعداً مع الفيدرواء الله معلى القيام والفيرض وم الفير واء الإل مع الفيدرواء الله الفيرين وم الفيرين وم الفيرين والله كان نفلا فالفرض في معناه في أهومن شرائط الجوازدون الاركان ولانها صلاة استجمعت شرائط ها وجود استقبال الفيلة لان استبعاب السرط كالوصلى خارجها والاستدبارا غما يوجب الفساداذ الم يستقبل بعضها لانتفاء المأمور به وهواستقبال شطرمنها

وأمااذا استقبل فمنوع لاته أتى بمنأصه وقوله إفان صلى الامام بحماعة فيها) الصلاة بالجماعة في حوف الكعبة لا يخسلون وجوه أربعة اماأن يكون وجهه الىظهر الامام أوالى وجه الامام أو بكون ظهره الىظهر الامام أوالى وجه الامام والاقل والثالث ماثر بلا كراهة والثانى بكراهمة والرابع لايجوز أماجواز الاول فظاهر وأماجواز الثانى فاوجود المنابعة وانتفاءا لمانع وهوالنقدم على الامام وأما كاهته فلشبه بعايدالصورة بالمقابلة فينبغي أن يجعل بنه وبين الامام سترة تحرزا عن ذلك وأماجواز الثالث فلاذكره في الكتاب أنهمتوجه الحالفيلة ولايعتقدامامه على الطاقيل وهذاليس بكافلان من جعل ظهره الى وجه الامام وهوالوجه الرابيع متوجه الى القبدلة ولا يعتقدامامه على الخطاومع ذلك لا تعبور صلاته وكان الواجب أن يقول وهو غيرمتقدم عليه والجواب أنه لماعل عدم الجواز فى الوجدة الرابع بالنقدم على الامام دل على أنه مانع فاقتصر على ذكره في الاول اعتماداً على أنه يفهدم من الثانى وقوله (بخلاف مسه على التحري يعنى اداصاوا في ليلة مظلة فعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام وهو يعلم حاله فانه لا يجوز صلاته لانه اعتقدان امامه على الخطا وقدمر فى باب شروط الصلاة وقد ظهروجه عدم جواز الوجه الرابع من هذا وأمااذا كان على يمين الامام أو بساره فهوأيضا فى المستبد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة فيعض النسخ (£A+) جائز وهوظاهر وتوله (فاذاصلي الامام

فتعلق وهو ظاهـر لانه

عطفعلى قولهصلي وقوله

(فن كان منهـم أقرب)

بنزاء اذامسلي الامام وأما

فوله (تحلق) بلافا منقال

بعضهم حال بتقسدىر قد

وقسوله فسن كان جزاء

الشرط وقال بعضهسم هو

جزؤ الشرط وقوله فسن

كان حدلة أخرى شرطية

عطفت على الاولى وقوله

(اذالم يكن في جانب الامام)

يسمرالي أنهاذا كان في حانبه

لمعز لوحودالتقسدملان

التقدم والتأخرانما يظهر

عند المحادالجانب قال

والتأخر من الاسماء الاضافية

(فانصلى الامام بجماعة فيها فععل بعضه-م ظهره الى ظهر الامام حاذ) لانه متوجه الى القبلة ولايعتقدامامه على الطابخلاف مسئلة التحرى ومنجعسل منهم ظهره الى وجده الامام لم تجز صلاته) لتقدمه على امامه (واذاصلى الامام في المسحد الحرام فتعلق الناس حول الكعبة وصاوا إصلاة الامام فن كانمنهم أقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام) لان التقدم والنأخر انما يظهر عندا تحادا لجانب (ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلافه) خلافا للشافعي لانااك مبةهي العرصة والهوا الى عنان السما عندنا دون البنا الانه ينقل ألاترى أتهلوم الى على جبل أبى قيس جاز ولا سامين يديه الاأنه بكرما افيه من ترك التعظيم وقدورد النهى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

يفال تعارض فيه المانع والبيع اعتباراه مستدبر بعضها ومستقبل بعضها فتضمن منع كون استدبار بعضهامانعا بل المانع عدم الشرط والشرط استقبال البعض وقدوجد فلم يتحقق مانع (قوله لانه ينقل) ويحول والقبلة لاتفول في غير الضرورة حتى لونقل نلك الاحجار وجب النوجه الى خصوص ذلك المكان ولوسلى على جبل أرفع من الكعبة جازت فيلزم من مجوع هاتين أن القبلة هي ذلك العرصة الى عنان السماء (قوله وقد وردالنهي الخ) أخرج انماجه في سننه عن عمر رضى الله عنده أن رسولالله صلى الله عليه وسلم فالسبع مواطن لا تجوز الصلاة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والجزرة والحام وعطن الابل ومحبه الطريق وأشار الترمذى الى هذه الطريق وأعل بأبي صالح كانب الليث وهومختلف فيه قالصاحب التنقيم وأماأ بوصالح كانب الليث فقدوثف مجاعة وتكلم فيه بعض الشارحين لان التقدم

فلا يظهرالاعند انحاد الجهة وفيه نظر لانهمامن الاسماء الاضافية وليس الاضافة تقييد بجهة وقال بعضهم لانه عندا تحادالجهة كان في معنى من جعل ظهر الى وجه الامام وهو جيد وقوله (ومن صلى على ظهرالكعبة) أي على سطحها ولعله اختار لفظ الظهر لورود لفظ الحديث به على ماذكره أراد أن من صلى على سطح الكعبة (جازت صلاته) عندناوان لم يكن بن يديه سترة وقال الشافعي لا يحوز الا أن يكون بين يديه سترة بناه على أن المعتبر في جواز التوجه لها الصلاة البناء وعندنا أن القبلة هي الكعبة هي العرصة والهواء الي عنان السماء ولامعتب بالبنا الانهينقل الاترى أن من صلى على أبي قبيس جازت صلاته ولائى من بنا الكعبة بين يديه فدل على أنه لامعنب بالبناه وقوله (الاأنه يكره) استثناء من قوله جارت صلاته وتذكيرالضمير بتأويل فعل الصلاة وأدائها (المافيه) أى فى النعلى على ظهر الكعبة (من راد التعظيم وقدو رد النهي عنه) قيل أى عن رك التعظيم وقبل عن أداء الصلاة على ظهر هاو روى عن أن هر يرة أنه قال نهى النبي صلى الله عليه موسلم عن الصلاة في سبعة مواطن المجزرة والمربلة والمقسمة والحام وقوارع الطريق ومعاطن الأبل وفوق ظهر ستالله الحرام

فرن الزكاة بالمسلاة اقتداء بكتاب الله تعالى في قوله أقيموا المسلاة وآتوا الزكاة ولان المسلاة مسنة لمعنى في نفسها بدون الواسطة والزكاة ملائدة عبارة عن النماء يقال ذكا لزرع اداي وفي عرف الفقهاء اسم لفعسل أداء حتى يجب المال يعتب في وجوبه الحسول والنصاب لانها توسيف بالوجوب وهومن مسفات الافعال دون الاعيبان وقد يعلل على المال المؤدى لان الله تعالى وأنو الزسكة ولايصم الابتاء الافيال النماب النماي وشرطها الحسرية والمباوغ والعقل والاسلام والخلوع الدير وكال نصاب حولى وصفح الفرضية وحكها الخروج عن والباوغ والعقل والاسلام والخلوع والدير وكال نصاب حولى (٤٨١) وصفح الفرضية وحكها الخروج عن

﴿ كَابِ الزكادَ

(الزكاة واجبة على المرالعافل البالغ المسدم اذاماك نصاباً ملكانا ما وحال عليه الحول) أما الوجوب فلقوله تعلى والزكاة والقول والمدالي والمتوالمراد بالواجب الفرض لانه لاشبهة فيه واشتراط الحربة لان كال الملكبها والعقل والباوغ لمانذكره والاسلام لان الزكاة عبادة ولا تصفق من المكافر ولا بدمن ملك مقدار النصاب

﴿ كَابِ الزكاة ﴾

هى فى اللغة الطهارة قدأ فلم من تزكى والتماء زكا الزرع اذاتمي وفي هذا الاستشهاد نظر لانه ثبت الزكاه بالهمز ععنى النماه يقالى ذكاه فيحوز كون الفعل المذكورمنه لامن الزكاة بلكونه منها يتوقف على أروت عن لفظ الزكاة في معمن النماء تمسى بهانفس المال المخرج جقالله تعمالى على مانذ كرفي عرف الشارع فال تعالى وأ تواالزكاة ومعلوم أن متعلق الابتاء هوالمال وفي عرف الفقهاء هونفس فعل الايتاء لأنهم يصفونه بالوحوب ومتعلق الاحكام الشرعية أفعال المكلفين ومناسبته الغوى أنهسدمه اذعصل بهالنما والاخلاف منه تعالى فى الدارين والطهارة النفس من دنس البخل والخالفة وللال بأخراج حق الغيرمسه الى مستعقه أعنى الفقراء ثم هي فريضة عكمة وسيما المال الخصوص أعنى النصاب الناى محقيقا أوتقد براواذا يضاف اليه فيقال زكاة المال وشرطها الاسلام والحربة والبلوغ والعقل والفراغ من الدين وتقريره ظاهر من الكتاب (قوله لقوله عليه السلام أدوا الخ) عن سليمن عامى مال سعت أنا أمامة رضى الله عند بيقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في جة الوداع فقال اتقواالله وصاوا خسكم وصومواشهركم وأدواذ كافأموا لكم وأطبعوا اذاأم متم تدخاوا جنة وبكم قال فلت لابى أمامة منذكم سمعت هذامن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمعته وأنا ابن ثلاثين سينة رواه الترمدي وصحمه وروى من حديث غيرا بي أمامة أيضًا (قول دوالمراد بالواجب الفرض) لقطعية الدليسل امامجازفي العرف بعلاقة المشترك من لزوم استعقاق العقاب يتركه عدل عن الحقيقة وهوالفرض اليه بسبب أن بعض مقاد برهاو كيفياته أثبتت باخبار الاحاد أوحقيقة على ماقال بعضهم ان الواجب نوعان قطعي وظني فعلى هذا يكون اسم الواجب من قبيل المشكك اسماأعم وهومقيقة في كل نوع (قوله لان كال الملكم) مقتضى الظاهر أن يقول لان الملك بهاف كانه عم الملك في الملكيدا فلوقال على هذا ألتقدير لأن الملك بهالم يصدق لشوته دونها في المكاتب فاته مالك بداا ذليس بحر ثم لم يشكلم على قيد المام وهو مخرج للا المكاتب فيخرج حينتذ من تين وهذا أعم اخرا حافاته يخرج أيضا

عهددة النكلسف في الدنها والتعاة من العقاب والوصول الى الشواسفي العقى قال (الزكاة واحية على ألحر) أى فريضية لازمة بالكتاب وهوقوله تعالى وآبواالز كاة والسنة المعروفة وهي خالاسلام علىخس الحدث واجاع الامة لمشكرها أحدمن ادن رسول الله صلى الله عليه وسالم الى تومناهدا وانما عسدل عن لفظ الفرض الىالواحب إما لان بعض مقاديرهـا وكيفاتها البت وأخبيار الاسماد أولان استمال أحدهما في موضع الآخر حائر مجازا وانماقال ملكاتأماا حترازا عنمال المكاتب فانهملك المولى وانمالككا تسافسه ملك المسد وعن مال المدون فانصاحب الدين بستحقه علمه فمكون ملكه ناقصا وكلامه فمه ظاهر

(۲۱ - فتحالقدير اول) ﴿ كَابِ الزَّكَاةُ ﴾

(قوله والزكاة في اللغة عبارة عن النماء يقال ذكالزرع اذاعي) أقول مصدر ذكالزرع هوالزكاه والزكو ولم يذكو باء اللغة الزكاة في مصدره (قوله وسبها ملك لنصاب النامي) أقول من اضافة الصفة الى الموصوف أى النصاب النامي المماول فانه هوالسبب (قوله وانماعدل عن لفظ الفرض الى الواحب امالان بعض مقادير هاو كيفياتها أبات بأخبار الاساد) أقول الكن قال المصنف والمراد بالوجوب الفرض لانه لا شهة فيه بأبي عن هذا التوجيه (قوله أولان استعمال أحدهما في موضع الا خوالي) أقول هد الايصل أن يكون سبب العدول (قوله وانما قال ملكاتاما احترازاعن مال المكاتب) أقول الاحتراز عنه قد حصل باشتراط المرتبة

لانه علم ما السلام قدرال بب به ولا بد من الحول لانه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقد رها الشرع بالحدول لقوله علم السلام لاز كاتف مال على يحول علم الحول ولانه التمكن به من الاستفاء لا شقيله على الفصول المختلفة والمعالب تفاوت الاسعار فيها فأديرا الحكم عليه م قبل هي واجبة على الفور لانه مقتضى مطلق الامر، وقيل على التراخى لان جسع العروقت الاداء ولهذا لا تضمن بهلاك النصاب بعد التفريط

النصاب المعين من السائمة الذي تزوّجت عليه المرأة ولم تقبضه حتى حال عليه الحول فأنه لاز كأوفيه عليها عندأى حنيفة خلافالهمالان المائوان تحقق مذال لكنه غبركامل بالنظرالي ماهوا لمفصودو صبرورته نصاب الزكأة منبني على تمام المقصوديه لاعلى مجرد الملك ولذالم يحب في الضمار و يخرج أيضا المسترى للتعارة اذالم ومصحق حال حول لازكاة فيه اذلم يستفدماك التصرف وكال الملك بكونه مطلقا التصرف وحقيقته مع كونه حاجزا ويخرج المال المشتغل بالدين لذلك اذصاحب الدين مستحق أخذه من غمر قضاء ولارضاء وهذا يصيره كالوديعة والمغصوب يخلاف الموهوب له فانه يجب عليمه في مال الهية بعد الحول وانتمكن الواهب من الرجوع لانه لا يتلكد الابقضادأ ورضاء ولا يخرج ما لمك بسبب خبيث واذا قالوالوأن سلطانا غضب مالاوخلطه صارملكاله حتى وحبت عليه الزكاة وورث عنه ولايحني ان هذاعلى قول أي حنيفة انخلط دراهمه بدراهم غيرواستملاك أماعلى قولهما فلا فلايضمن فلاست الملك لانه فرع الضهان ولا بورث عنه لائه مال مشترك فانما بورث حصة المستمنه والله سيحانه أعلم وإذ ودعرفت هذآ فاوقيل تجب على المسلم البالغ المالك لنصاب مذكاتاما لكان أوجزا ذيستغنى بألماك عن المرّ و بتمام الملك بحر ج المكاتب ومن ذكرناه (قول لان الني صلى الله عليه وسلم قدر السبب به) له شواهد كثيرة ومنهاحد مثالط درى قال قال علمه الصلاة والسلام لس فيمادون خس أواق صدقة وليس فمادون خس ذود صدفة وليس فيادون خسة أوسق صدفة وسير بن غيره من السواهد (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لاز كاتفى مال الخ) روى مالك والنسائي عن نافع أن رسول الله صلى الله علمه وسلر قال من استفاد مالافلاز كاة عليه حتى يحول عليه الحول وأخرج أبوداود عن عاصم ين ضمرة والحارث الآعورعن على عن النبي صلى الله علمية وسلم قال اذا كانت الدُما تُنادَرُهم وحال عليها الحول ففيها خسة دراهم وساق الديث وفيه بعد قوله ففيها نصف د شارف ازاد قصساب ذلك قال فلا أدرى أعلى يقول فصساب ذال أو رفعه الى الني صلى الله علسه وسلم وايس في مأل زكاة حتى يحول علسه الحول والحارثوان كان مضعفالكن عاضم عقد وقدر وى الثقة أنه رفعه معه فوجب قبول رفعه وردتهميم وقفه وروى هذا المعنى من حديث ابن عرو من حديث أنس وعائشة (قول دولانه المكن من الاستنماء) سان المكة اشتراط الحول شرعاو - قدقته أن المقصود من شرعية الزكاة مع المفصود الاصلى من الابتلاء مواساة الفقرا على وجمه لايصرهوفة مرابأ ن يعطى من فضل ماله فلسلامن كثيروالا يجاب في المال الذى لانمامه أصلابة تعالى خلاف ذلك عندتكر والسنين خصوصامع الحاحة الى الانفاق فشرط الحول في المقدلة عارة من العبدأ و بخلق الله تعالى الما المهاليم كن من تحقيقها في الوحود فيحصل المماء المانع من حصول ضد القصود وقولهم في النقدين خلق النحارة معناه أنهما خلقا التوسل بهما الى تحصل غبرهما وهذالان الضرو رةماسة في دفع الحاجة والحاجة في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وهذه غير نفس النقدين وفي أخذهاءلي التغالب من الفساد مالايخفي فخلق النقدان لغرض أن يستبدل بهما ماتندفع الحاجة يعنه بعدخلق الرغبة فبهمافكا فالتجارة خلقة (قهله تمقيل هي واجبة على الفور لانه مة تضي مطلق الامر) الدعوى مقبولة وهي قول الكرخي والدليل المذكورعلما غيرمقبول فان الخنار فىالاصول أن مطلق الاحرالا يقتضى الفور ولاالمتراخي بل مجرد طلب المأمورية فيعور الكاف كلمن

وقوله (فأدرالحكمعلمه) معنى مكون الاعتمارية دون حقيقة الاستنماحتي اذا ظهرالنماه أولم يظهر تحب الزكاة وقوله (نمقيلهي واجبة على الفرر) وهوقول الكرخي فانه قال يأثم بناخرال كالم عدالمكن وروى عن محده من أخر الزكان من غبرعذ ولانقبل شهادته وفرق بينها وبين الجيج فقال لامام سأخسرا لمج وبأنم بتأخسرالز كأةلان في الزكاة حق الفقرا وفائم بتأخير حقهم وأماالج فخالص حسقالله تعالى وروىهشام عنأبي يوسف أنه لامام بتأخير ألزكاه ويأثم بتأخ يرالحج لان الزكا غيرمؤننه أماالحج فهومؤقت كالصلاففر بما لادرك الوقت في المستقبل وموضعه أصول الفقه

وقوله (وليس على الصيى والمجنون زكان) هو الموعود وقوله المائد كره وقوله (هي غرامة ماليسة) أى وجوب شي مالى استعارافظ الغرامة الوجوب المائن حقيقة الغرامة هي أن يازم الانسان ماليس عليه كانه يقول الزكاة واجب مالى وكل ما هو واجب مالى يجب عليه كنفقة الزوجات والعشر والخراج فالزكاة تحب عليه ويؤدى عنه الولى وهو قول ان عروعات (ولنا أنها عبادة) لان العبادة ما بأتى به المره على خسلاف هوى نفسه تعظيما لا مربه والزكاة كذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خسل الحديث وغيرها عبادة بالاتفاق فكذلك هي وكل ما هو عبادة (لابتأت الابالاخسار تحقيقا اللابتلاء ولا اختيار لهما لعدم العقل) وهو قول على وابن عباس رضى الله عنه من الصي فاما أن يكون باختيار أوغيره فان

(وليس على الصبى والمجنون زكاة) خسلافاللشافعي رحه الله فانه يقول هي غرامة ماليسة فتعتبر بسائر المؤن كنفقة الروجات وصاركاله شر والخراج ولناأنها عبادة فلاتنا دى الابالاختيار تحقيقا لمعسى الابتلاء ولا اختيار الهمالعدم العقل

التراخى والفور فى الامتنال لانه لم يطاب منه الفعل مقيدا بأحسدهما فسق على خياره فى المباح الاصلى والوجه الختار أنالامر بالصرف الحالفقرمعه قرينة الفوروهي انه ادفع حاجته وهي معيلة فتي لمتجب على الفور لم يحصل المقصود من الا يحاب على وحه التمام وقال أنو مكر الرادى وحوب الزكاة على التراحي لما أقلنامن أن مطلق الامر لا يقتضى الفور فيحوز للكلف تأخد مو وهدامعى قولهم مطلق الامرالتراك لاأنهم بعنون أنالتراخى مقتصاء فلناان لم يقتضه فالمعنى الذى عيناه بقنضيه وهوظنى نشكون الزكاة فريضة وفوريتها واجبة فيلزم بتأخيره من غيرضرورة الائم كاصر حبه الكرخى والحاكم الشهيدف المنتق وهوعينماذ كرالفقيه أبوحعفرعن أبى سنيفة أنه تكره أن يؤخرها من غبرعذ رفان كراهة النحرم هي المجل عند أطلاق اسمهاعنهـ وإذارة واشهادته أذا تعلقت بترك شي كان ذلك الشي واحبالا نهما في رسة واحدة على مام غيرمرة وكذاعن أبي يوسف في الحبر والزكاة فتردّشها دنه بتأخيرهما حينتذلان ترك الواجب مفسق واذاأتي بهوقع أداء لأن القاطع لم يوقته بلساكت عنه وعن محدثر قشهادته بتأخير الزكاة لاالجبرلانه خالصحق الله تعالى والزكاه حق الفقراء وعن أبى يوسف عكسه فقد ثبت عن الثلاثة وجوب فورنة الزكاة والحق تغيم ردشهادته لان ردهامنوط بالمأثم وفد تحقق في الحبرأ يضاما يوجب الفور مماهوغسيرالصميغة على مانذكرفي مايدان شاءالله وماذكران شحماع عن أصحابا آن لزكاه على التراخي يجب جله على أن المراد بالنظر الى دليل الافتراض أى دليل الافتراض لا يوجها وهو لا ينو وحود دله ال الايجاب وعلى هذاماذ كروامن الهاذا شك هل زكى أولا يجب عليه أن بزكى بخلاف مالوشك أنه صلى أم لا بعد الوقت لا يعيد لان وقت الزكاة المرفالشك حينتذفيها كالشك في الصلاة في الوقت والشك في الج مثله فى الزكاة هذا ولا يخنى على من أنم التأمل أن المعنى الذى قدّمناه لأيقتضى الوجوب لحواز أن بثيت دفع الحاجةمع دفع كلمكلف مكلف متراخياا ذبتقد يراخسار الكل للتراخي وهو بعيد لابلزم اتحادزمان أدامجسع المكلفين فتأمل واذا أخرحتى مرض بؤدى سرامن الورثة ولوام يكن عند ممال فأرادأن يستقرض لاداءالز كاذان كانأ كررأيه أنه يقدرعلى قضائه بالاجتهادفيه كان الافضل له الاستقراض وان كان طنه خلافه فالافضل أن لايستةرض لان خصومة صاحب الدين أشد (قهله هي غرامة) اصله الحاق الزكان بفقة زوجة الصي والجنون وعشرا رضهما وخراجها فانه يحب في أرضهما العشر واللراج وكذاالاراضي الموقوفة على المساجد وجميع جهات البروالجامع أنم اغرامة أي حق مالى يازم بسبب في

النقض يصلانه وصومه فتأمل

المؤنة قال في الايضاح والحسلاف بينناو بينسه واجع الى أصل وهوأن الواجب عنده مؤنة تجب حقالا فقرهدا النقل عن الايضاح في شرح الكاكى قال المصنف (ولناأم اعبادة) أقول أى ليست بغرامة والمرادأن اعبادة تكليف في يدل على ذلك قوله تحقيقا لمعنى الابتلاء فلا يرد صلاة الحيى وصومه نقضا على الدليل (قوله وقد قال صلى الله علي مد وسلم في الاسلام على خس الحديث وغيرها عبادة بالانفاق فكذلك هي أقول القران في المطم لا يقتضى القران في المكم والاولى أن يقال واذا كانت مبنى الاسلام قلايدة منادة بلا شعبة (قوله ولا اختيار لهما الخ) أقول اقوله ولا اختيار لهدما أى الاختيار الكامل الذي هومدار النكليف فلا يرد

كان الاول فلتصح الزكاة بمسلم من الاخساروان كان الثانى انتقض قولكم وكل ماهوعبادة لاينادى الابالاختيارة الجواب أنها الما تصح باخسار قوله فلتصح الزكاة بمسلم من الخسار قلناغيرمتصور للاخسار قلناغيرمتصور طهر العدم الوجوب عليه المضرر فلا يستلام الضرر فلا يكون مثال

وال المصنف (خلافا الشافعي فانه بقدولهي غرامة مالية) أقول وال العلامة الكاكي أي وجوب مالى وفي المخارب الغرامة الزام شي ليس عليه وفي الكافي في الكافي في الركافي في الركافي في الركاني في الركاني في الركاني الركاني الركاني الركاني الركاني الركاني ومن الركاني المناكسة مالي ومن الركاني المناكسة مالي الركاني المناكسة مالي المناكسة مالي المناكسة مالي المناكسة مالي المناكسة المناكسة المالي المناكسة المناكسة

مالهما فتغاطب الولى يدفعه ويدلءلي الحبكم المذكور أيضامارواه النرمذي من حديث عروين شعيب عن أسه عن حده أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال ألامن ولى يتماله مال فليتحرفيه ولايتركمحتى تأكله الصدقة فلناأما الحديث فضعيف قال الترمذي اغمام وي الحديث من هذا الوجه وفي اسناده مقال لان المثنى بضعف في الحديث قال صاحب التنقيم قال مهنأ سأ أت أحدين حسل عن هذاالحدث فقال لسر بعصير وللعديث طريقان آخران عندالدار قطني وهماضعيفان ماعترافه وأما القهاس فنمنع كون ماعينه تميام المناط فانه منقوض بالذمي لايؤخذ من ماله الزكاة فلوكان وحوج ابمحرد كونها حقاماليا يثبت الغبراصم أداؤهامنه مدون الاسلام بلوأ حبرعليه كإيجبر على دفع نفقة ذوجته ونحوذاك وحين لميكن كذاك علمانه اعتبرفيها وصف آخراا يصعمع عدمه وهووصف العبادة الزائل مع الكفرقال عليهالسلام بنىالاسلام على خسروء تدمنها الزبكاة كالصلاة والحيروالصوم فتسكون موضوعة عن الصي قال عليمه السلام رفع القماع عن ثلاثة عن النمائم حتى يستيقظ وعن الصي حتى يحتاروعن الجنون حتى يعقل رواه أوداود والنساق والحاكم وصعه واعتبار تعلق خطاب الدفع الذى هوعبادة بالولحا بتداء لابطريق النبابة لسدفع بههذا ومايقال المعتعرفي الاداءنية الاصل لاالنائب حائز ليكن الكُلامُ في سُوتُ مُفَيدُوقوعٌ هذا الحَاتَرُ اذْ عِمردالْ لِحوازُلا بِأَرْم الوحودشُرِعافِلا يفيدماذ كُرُوه المطلوب ولم وحدد فان الحديث لم شعت والقماس لم يصمر كاسمعت على أنه لوصم لم يقتض الاوجوب الادام على اله كاهوفي المقسى علىه من نفقة الزوحة وهل بكون تصرف الانسان في مال غرم الانطريق السابة وبهيفارق تصرفه في مال نفسه ومار ويعن عروابنه رضى الله عنهما وعاقشة رضى الله عنهامن القول وحوبهاقى ماله مالايستلزم كونه عن سماع اذقد علت امكان الرأى فمه فصور كونه شاءعلمه خاصله قول صحابى عن احتماد عارضه رأى صحابى آخر قال مجد من الحسن فى كتاب الا ° مار أخبرنا أبو حنىفة حذثنالىث من أى سلم عن مجاهد عن النمسعود قال لسرفي مال المتيرزكاة وليث كان أحد العلماه العباد وقيسل اختلط في آخر عره ومعساوم أن أماحنه فه لكن ليذهب فمأخذ عنه في حال اختلاطه وبرويه وهوالذى شددفي أمرالروا يةمالي شدده غسيره على ماعرف وروى مشل قول ابن معودعن استعباس تفريها ينلهمه وفي استلهمه ماقدمنا وغرمرة وحاصل مانقول في نفر الزكاة عنهماان نفى العبادة عنهما بالنافى الثابت وعن وليهما بتداعلي العدم الاصلى لعدم سلامة ما فيد ثموته علمه ابتداء وأماا لحاقهما بالمكاتب فينغ الوحوب محامع نقصان الملك لنبوت لازم النقصان منعدم جواز تبرعاته مابل أدنى أعدم نفاذ تصرفاته مافيه يخلاف المكاتب ففيه نظر فان المؤثرف عدم الوجوب على المكاتب ليس عدم جواز النبرع ولاالنقصان المسيب عنده بل النقصان المسيعن كونهمديوناأ ولانملكه باعتباد اليسدفة طالتردد فى قرارا لملك لتجويز بجزه فيصدر السيدملكا وهوليس ملكاحقيقياأصلا بخلافالصي والمحنونيق ابرادالعشر والخراج يتوحيه على وحيه الالزام فلوخ ترفنا بالخطافي امحامهما فيأرضه المبضرنافي المتنازع فيهثم حوابه عدم معنى العمادة في الخراج مل هيرمؤنة عحضية في الارض وقصوره في العشير لان الغالب فسيه معثى المؤنة ومعنى العيادة فسيه تابيع فالمالك ملكهما بمؤنتهما كإءلك العبدمل كامصاحبابهما لان المؤنة سيب بقبائه فتثنث مع ملكه وكذا براج سبب بقياءالاراضي فيأبدي ملاكهيالان سبيه بقاءالذبءن حوزة دارالاسلام وهو بالمقاتلة وبقاؤهم بمؤنتهم والخراج مؤنتهم ماتفاق العماية على جعله في ذلك والعشر للفقرا النبهم بالدعاء قال عليه الصلاة والسلام اغا تنصرهذه الامة يضعيفها بدعوتهم الحديث والزكاة وان كانت أيضا الفقراء لكن المقصود من ايجاب دفعها اليهم في حقه الابتلاء بالنص الفيد اكونها عسادة محصة وهو بني الاسلام الحديث وفى حقهم سدّحاجم سم والمنظور اليه فى عشر الاراضى الثانى لانه لم يوجد فيه صريح

وقوله (بخد المفاخراج) جواب عن قوله وصار كالعشر والخراج وقوله (وكذاالغالب فى العشر معنى المؤنة) لما أن سبب وجوب العشر الارض النامية بالخارج فباعتبار الارض وهى الاصل كانت المؤنة أصلاو باعتبار الخارج وهو وصف الارض كان شبهها بالزكاة والوصف بابع الموصوف فكان معنى العبادة تابعا فان فيسل سبب وجوب الزكاة النصاب النامى والنصاب أصل والنماء وصف ومع ذلك لم بكن فى الزكاة معنى المؤنة أصلا فالحواب أن المؤنة ما يعتاج السه البقاء كالنفقة والزكاة ليست سببالبقاء المالو عمال المنقر وقوله (ولوا فاق) بعنى المجنون (في بعض السنة فه و عنزلة الافاقة فى بعض الشهر) يعنى اذاكان مف مقافى جزء من السنة أولها أو آخرها قل أو كثر بعد ملك النصاب تلزمه الزكاة كمالوا فاق فى جزء من شهر (٥٨٥) ومضان فى يوم أوليدا ترمصوم الشهر كله

بخدلاف الخسراج لانهمؤنة الارض وكذا الغالب فى العشر معنى المؤنة ومعنى العبادة تابع ولوأ فاق فى بعض السنة فهو بمنزلة افاقته فى بعض الشهر فى الصوم وعن أبى يوسف رجه الله انه بعتبرا كثر الحول ولا فرق بين الاصلى والعارضى وعن أبى حنيفة انه اذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت الافاقة بمنزلة الصى اذا بلغ

توجب كونه عبادة محضة وقدعهد تقر والمؤنة في الارض فيكون محل النظر على المعهود غير أن خصوص ألمصرف وهمم الفقراء يوجب فيه معنى العبادة وهذا القدرلايسة لزمسوى أدنى ما يتحقق به معناها وهو بكونه تبعافكان كذلك (قُولَ ولوأفاق)أى المجنون اعـلمأن الوجوب مطلقالا يسقط بالعجز عن الاداء العصرعن استعمال العُقل بلاذا كان حكه وهو وحوب الادا ويتعمذ رمتعلقه وهوالاداء امتثالامع عسدم العقدل بشرط نذكره يحوأن يكون من العبادات المحضة فأن المقصود من ايجابها اعداد نفس الفعسل ابتسلا اليظهر العاصى من المطيع وهدذ الايتعقق الاعن اختيار صحيروه ولا يمكن بدون العقل وانماانتن الوجوب لأنتفاء حكه لانه القصودمن وان وجد السبب كاينت في لانتفاء غدله بخالاف ماالمقصودمنه المال ووصوله الى معين كالخراج والنفقات وضمان المتلفات والعشرقانه لا يتعذر معه حكمه وهوالا يصال فائه عما يحصل بالنائب فأمكن ثبوت حكم الوجوب مطلقاأ عنى وجوب الأداءدونعقسل بخسلاف العبادات الحضسة فان اختيار النائب ليس هواختيار المستنب فسلايظهر بفعله طاعة من عليه الااذا كان استنابه عن اختيار صحيح ولا يكون ذلك الابالعقل عما يتعدر الاداء فيسه عسدعدم العقل اغما يسقط الوجوب بشرطين أن كون الجنون أصليا وهوالمنصل بالصيان بلغ مجنونا أوعارض ساطال وأن يكون تبقية الوجوب يستازم المرج في فعدل المأموريه أما الاول فلات العارض ا ذالم يطل عد عدما شرعا كالنوم لا يسقط الوجوب ويجب على المام القضاء وذلك لانه بنوقع نواله فى كل ساعة بخلاف الطويل فى العادة والخنون ينقسم الى مديد وقصير فالحق المديد بالصبا فيسقط معسه أصل الوجوب والقصير بالنوم بجامع أن كلاعذر يعيزعن الآداء والقبل الامتداد وأماالناني فلان الوجوب لفائدته وهي الادا وأوالقضا فالم يتعد درالاول ويثبت طريق تعدد والثاني لا تنتفى الفائدة فلإنتني هو وطريق تعذره أن يستلزم حرجاوه وبالكثرة ولانهاية لهافاعتبرنا الدخول فيحد التكرار فلذاقدرنا فالصلاة بالستعلى مامرق بالمصلاة المريض وفي الصوم بأن يستوعب الشهر وفى الزكاة أن يستغرق الحول غند مجدوهو رواية عن أبي يوسيف وأبي منيفة وهو الاصم لان الزكاة تدخل فى حدالسكرار مدخول السنة الثانية وفيه تظرفان السكرار بخروج الثانية لامدخولها لانشرط الوجوبأن بتمالحول فالاولى أنالمعتبر فى الزكاة والصوم نفس وقتهما ووقتهما مديد فاعتبر نفسه فقلنا انمايسقط باستيعاب الجنون وقتهما حتى لوكان مفيقاف مزمن الشهر وجن فى باقى أيام مازمه قضاء

فىقول محمد وروانة عن أي بوسف لماأن السينة للزكاة بمسنزلة الشهرالصوم والافاقة في بزء من الشهر كالافاقية في جمعه في وحوب صوم جميع الشهر فكذاهذا (وعن ألى نوسف أنه يعتبرأ كثرا لمولى فان كان مفيقافيه فقدغلت العنعة الخنون فصار كحنون ساعية فوحت الزكاة وان كان مجنونا فيمه كان كالجنون فيجمع السنة رولا فرق بين) الحنون (الاصلي) وهـ و أن مدرك محنسونا (والعارضي)وهوأن درك مفيقا ثم يجن عيلي ظاهر الروامة يعمى اذا أفاق في بعض السنة وحست الزكاة سواء كان الجنون أصليا أوعارضيا لماذكرناوكذا على قول أبى بوسف لان المسرعندة الافاقة في أكثراطول منغمرنطر الى الاملى والعارض (وءن أبي حنيفة) في الاصلى (أنه بعتبرا لمول من وقت الاهافة عـنزلة

الصبى اذابلغ)لان الشكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الافاقة عنزلة بلوغ الصبى وأما اذاطر أالجنون فان سيرسنة مقط لانه استوعب مدة التكاليف وهي الصلاة والصوم والحبر وان كان أقل من ذلك لم يعتبر

(فوله فالحواب أن المؤنة ما يحتاج المعالمة ما كالنفقة والزكاة لدست سببالمقاء المال الخ) أفول وكدا النففة است سببالمقاء المال بللمقاء الزوجة مثلا وكذا الزكاة لمقاء الفقراء (قوله وعن أبي وسف آنه يعتبراً كثر الحول الخ) أفول النصف كالاكثر في حق الجنون يفهم ذاك من سباق كلام المصنف

قال (وليس على المكاتب زكاة) قدد كرناأن المكاتب ليس المملك تام فلا تعب عليه الزكاة (ومن كان عليه دين يحيط عله) والممطالب من جهة العباد سواء كان المذاول القرص وتمن المسع وضمان المنافات وأرش الحراحة ومهرا لمرأة سواء كان من النقود أومن غيرها وسواء كان حالاً اومؤجلا (٤٨٦) (قلاز كاة عليه وقال الشافعي يجب التحقق السبب وهوملك نصاب تام) فان

(وليس على المكاتب زكاة) لا ته ليس عالث من كل وجه لوجود المنافى وهوالرق ولهذا الم يكن من أهل أن يعتق عبده (ومن كان عليه دين يحيط عاله فلاز كاة عليه) وقال الشافى تحب المحقق السبب وهو ملك نصاب نام ولنا أنه مشفول بحاجته الاصلية فاعتسبره عدوما كالماه المستحق بالعطش وثياب البنلة والمهنة (وان كان ماله أكثر من دينه ذكى الفاصل اذا بلغ نصابا) لفراغه عن الحاجة الاصلية والمراد به دين له مطالب من جهة العباد

كله وفحالز كانفالسنة كلها وروى هشامعن أبي توسف أن امتدادا لحنون توجوده في أكثر السنة ونصف السنة ملتى بالاقل لان كلوقتها الحول لكنه مديد حدافقة دنابه والاكثر يقاممقام الكل فقدرنا بهتيسرا فاناعتبارأ كثره أخفعلى المكلف من اعتبادالكل لانه أفرب الحالسقوط والنصف ملق بالاقل تمان عدالا يفرق بين الاصدلي وهوالمنصل بزمن الصبابان حن فبل الباوغ فبلغ مجنونا والعارض بان بلغ عاقلا عمون فيماذ كرنامن المكم وهوظاهر الرواية وخص أبويوسف الحكم آلمذ كور بالعارض لأنه الملتي بالعوارض أماالاصلي فكحمكم الصباعنسده فيسقط الوجوب وانقل ويعتسبر ابتسداء الحول من وقت الافاقة كايعتبرا بتسداؤه من وقت البلوغ ويجب بعد الافاقة مابق من الصوم لامامضي من الشهر ولا يحب مامضي من الصلاة بماهوأ قسل من يوم وليلة بعد الباوغ وقيسل على العكس وروىءن أي حنيفة أيضا كاذكرالصنف وصاحب الايضاح وجه الفرق أن الجنون قبل الباوغ في وقت نقصان الدماغ لا قدمانعدة عن قبول الكال مبقيقة على ضعفه الاصلى فكان أمرا أصليآ فلاعكن الحاقه بالعدم كالمسي بخلاف المآصل بعدالباوغ فانه معترض على المحل السكامل بلوق آفةعارضة فيمكن الحاقه بالعدم عندانتفاء الحرج كالنوم وقال محدالجنون مطلقاعارض لان الاصل فى الجبلة السلامة بل كانت متعققة في الوجود وقواتها الما يكون بعارض والجنون بفوتها فكان عارضا والحَلْم في العارضُ أنه يمنع الوجوب إذا أمتدوالأفلا (قوله لأه ليس بمالكُ من كل وجمه) أحسن من تعليله مبانه مصرف آلز كانوالنص لانه لامنافاتف العقل بين ايجاب الصدقة على من جوَّزله أخذها ولافى الشرع كابن السبيل هذا وأما العبد المأذون فان علكم فهومشغول بالدين وات كأن يفضل عن دينه قدرنساب نعلى المولى ذ كانه وكذا ان نفسل أقل وعندالمولى مال آخر ضمه السه وذك الهيع (قوله ولناانهمشغول) يتضمن تسليم أنه نصاب تام لانه صبع ضميرانه عممنع استقلاله بالحكم الداء انتفا وجزء العلة بادعاء أن السبب النصاب الفارغ عن الشغل أو آبداء السانع على تقدير استفلاله على فول مخصصى العاة واعدااء تبرناعدم الشغل فى الموجب لانمعه يكون مستعقا بالحاجة الاصلية وهودفع المطالبة والملازمة والميس فحالحال والمؤاخذة فى المآل اذالدين حائل بينه وبين الجنة وأى حاجة أعظم من هذه فصار كالماء المستحق العطش وثياب البذلة وذاك معتبر معدوما حتى جاز التيم مع ذاك الماءولم تعجب الزكاة وانبلغت ثباب البذاة نصبا ومافى الكافى من اثبات المناعاة الشرعمة بين وحوب الزكاة على الانسان وحل أخذهاله فيه تظرلها منامن عدمهاشرعا كافى ابن السعيل بحب علسه ويحوزله أخذها وتقر برمانه انكان غنيا ترم الاخذ عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لأتحل الصدقة لغي والاحرم الاخذ منه لقوله عليه السلام لاصدقة الاعن ظهرغني فيسه نظر لاما نختار الشق الاول وتمنع كون الغني الشرعي

المدون مالكلاله لان دين الحسر العميم يجب في ذمنسه ولا تعاق له عماله ولهذاعلك النصرف فسه كيفشاء (ولناأنه مشغول معاجنه الأصلية)أىمعد لمادفع الهلاك حقيقة أوتقدر الانصاحه محتاج المهلاحل قضاء الدين دفعا للعس والملازمةعن نفسه وكل ماهوكذلك اعتسر معدوما كالماه المستعق فالعطش لنفسمه أودايته وساب المهنة وهسذاأيضا راحم الى نقصان الملك فان لمساحب الدين أن مأخدذهمن غدرضاه ولاقضاء فسكان ملسكاناقصا وقوله (وانكانماله أكثر مندينه) ظاهر واعلم أن المدون أذا كان المسنوف منألاموال المتلفة والدين يستغرق بعضها صرف أولاالي النقودفان فضل به منه صرف الى عروض التعارة دون الساعة فان فضلشي منده صرفالي مال القنية فان كان له نصب من الابسل والبقر والغنم يصرف الح أقلهاز كانحتى ان في هذه المسئلة بصرف الدين الى الابل والغمنم

ولايصرف الى البقر ثم المبالك بالخياران شاه صرف الى الغنم وان شاه الى الابل لا تتحاد الواجب فيهما والاصل ف منصرا جنس هذه المسائل أن ما كان أنفع الفقراء لا يصرف الدين اليه وقوله (والمراددين له مطالب) ظاهر

⁽قوله فان الصاحب الدين أن يأخد ذممن غير صاءو لاقضاء) أقول هذا اذا كان المال من جنس حق الدين وأما اذا لم يكن من جنسه فلس كذلك

وقوله (حال بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك) صورته رحل ملكماتي درهم فضي عليه حولان ليس عليه ذكاة السنة الثانية لان وجوب زكاة السنة الاولى صارمانعاعن وجوبها في السينة الثانية لانتفاص النصاب يركأة الاولى ولوحال الحول على المائتين فأسهاك النصاب قبل أداءالز كاةتم استفادماتي درهم موحال الول على السنفاد لا يجب عليه فركاء المستفاد لانوجوب زكاة النصاب الاول دين في ذمت و بسمب الاستهلاك فنع وجوب الزكاة وقوله (خلافالزفرفيهما) أى في النصاب الذي وجب فيه الزكان وفي النصاب الذي وجب فيه دين الأستهلاك فانه لم يجعل هذين الدين ما نعين عن الزكاة لانه (٤٨٧) لامطالب له من جهة العباد فصار كدين النذر

> حتى لاعنع دين السدر والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكدا بعدد الاستملاك خدلافالز فرفيهما ولابي بوسف في الشاني على ماروى عنه لان اله مطالباوهو الامام فى السوام وفائب فى أموال التجارة فان المسلال نوابه (وليس فى دور السكنى وثياب المدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعسدا لخدمة وسلاح الاستعبال ذكاة) لانهام شغولة بالحاجة الاصلية ولستشامية أيضا

منحصرا فهما يحرم الأخذوقوله عليه السلام لاتحل الصدقة لغني مخصوص بالاجماع بابن السبيل فيعاز تغصيصه بالفياس الذىذ كريادهم أخرى قال المشايخ وهوفول انعروعمان وكانعمان رضي الله عنه يقول هذا شهرز كانكم فن كانعليه دبن فليؤددينه حتى تخلص أمواله فيؤدى منهاالز كالجعضرمن العمامة من غيرنكر ماذاسقط الدين كأن أبرأ الدائن من عليه الدين اعتبرا بتداء الحول من حين سقوطه وعندم مدرجه الله تعدال كافعد عمام الحول الاول لان الدين عنع الوجوب الطالبة وبالابرا نبينانه لامطالبة فصار كأنه أبكن وقال أبو بوسف الحول لم يتعقد على نصاب المديون فانه مستعنى لحاجته فهو كالمعدوم (قوله حتى لا ينع دين النذرو الكفارة) وكذادين صدقة الفطرو الجيوهدي التمتع والاضعية لعددم المطالب بخلاف العشر والخراج ونفقة فرضت عليه لوحود المطالب بخلاف مالوالنقط وعرفها سنة م تصدق بها حيث تجب عليه و كام ماله لان الدين ليس مسقنالا حتمال اجازة صاحب المال الصدقة (قوله ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب) صورته أه نصاب حال عليسه حولان لم يزكه فيهم الازكاة عليه فى ألطول الثانى لان خسة منه مشغولة بدين الحول الاول فلم يكن الفاصل في الحول الثانى عن الدين نصايا كاملا ولوكان المخس وعشرون من الأبل لميز كها حولين كأن عليه في الحول الأول منت مخاص والعول الثانى أربع شياء (قول وكذابعد الاستهلاك) صورته انصاب حال عليه المول فلم يزكه ثم استملكه ثم استفادغيره وحال على النصاب المستفادا لحول لازكاة فيعلا شتغال خسة منع مدين المستهلك بخلاف مالو كالكالاول لميستهلا بلهلا فانه يجب في المستفاد اسقوط فركاة الاول بالهلاك و بخلاف مالواستهلكه قبدل الحول حيث لا يجبشى ومن فروعه اذا ماع نصاب الساعة فيل الحول بيوم بساعة مثلها أومن جنس آ غراو بدواهم ويذبه الفرارمن الصدقة أولار بدلم تحب الزكانعليه في البدل الإمحول جديداً و مكوناه مابعتمه اليه في صورة الدراهم وهذا بناءعلى أن استبدال السائمة بغيرها مطلقا استملاك بخلاف غيرالساغة (قوله على ماروى عنه) هي رواية أصحاب الاملاء ولما لم تكن ظاهر الرواية عنه مرتضها ووجه الفرق أندين الستهلك لامطالب من العباد بخسلاف دين القام فانه يحوز أن يرعلى العاشر فيطالبه ولا كذلك المستهلك (قوله لان فه مطالبا) منجهة العبادلان الملاك قوابه وذلك أن ظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الأبة توجب عن أخذ الزكانه طلقا الامام وعلى هذا كانرسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتان بعده فلماولى عشان وظهر تغيرالناس كره أن تفتش السعاة على الناس مستور أموالهم منع وجوب الزكاة وبهذا فرق أبو يوسف مين دين الزكاة ودين الاستهلاك فان دين النصاب المستهلك لامطالك من جهة العباد بخسلاف

والكفارة وقسوله (ولابي وسف في الثاني) أي في النصاب الذي وحسفسه دين الاستهلاك (على ماروي عنه)أىعلىماروىعنه أصعأب الاملاء وقواه (لان له مطالبًا وهو الامأم في السوأتم وناثب في أموال التمارة فإن المسلاك نوابه) دليلنا وهذالان ظاهرقوله تعالى خد من أموالهم صددقة بثبت الامامحق الاخذمن كلمال وكذاك رسول الله صلى الله علمه وسلم والخليفتان يعسده كاقوا بأخسيذون الىأن فؤض عممان رضي الله عنه في خلافته أداء الزكاة عن الاموال الباطنة الى ملاكها لمصلحة هي أن النقدمطمع كلطامع فكره أن يفتش السعاة علىالتجارمستورأموالهم ففؤض الاداء البهسم وسق الاخدذ الساع لغرض الشوت في ذلك أيضافانه اذامرعيلي العاشركانة أن بأخد منسه الزكاة فيطالبه ومحسسه واذلك

النصاب القائم فانه عكن أن عربه على العاشرفت بدا المطالبة حينتذ وقوله (النم المشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية) بعنى أنالشغل بالحاحة الاصلية وعدم النماء كلمنهمامانع عن وجوبها وقداجتمعاههناأما كونهامشغولة بهافلانه لابدله من دار بسكنها وثياب بلبسهاوأ ماعسدم النما فلانه اماخلق كافى الذهب والفضة أوبالاعسداد التعاوة وليساع وجودين ههنا

وعلى هذا كتب العلم لاهلها

ففؤض الدفع الىالملاك نيابه عنه ولم تختلف الصابة عليه في ذلك وهد الايسقط طلب الامام أصلاواذا لوعلم أنأهل بلدة لا يؤدون زكاتهم طالبهم بهافلا فرق بين كون الدين بطريق الاصالة أوالكفالة حتى لا يعب عليهما الزكاة مخسلاف الغاصب وغاصب الغاصب حدث يعب على الغاصب في ماله دون مال غاصب الغاسب لان الغاصب ان ضمن رجع على عاصبه بخلاف عاصبه واعما فارق الغصب الكفالة وان كان في الكفالة بامر الاصيل رجع الكفيل اذا أدى كالغاصب لان في الغصب لدس له أن يطالهما جماءل اذااختار تضمن أحدهما يبرأ الاخر أمافي الكفالة فلهأن يطالهمامعافكان كلمطاليا الدين وكاعنع دين الزكاة عنع دين العشر والخراج وقد تقدم لنا ، ومن فروع دين النذر لو كان أه نصاب فنذرأن يتصدق عائةمنه ولم مصدق حتى حال الحول وجب عليه خسسة لزكانه م يخرجه عن عهدة نذرتلك المائة التصدق يسسيعة وتسعين ونصف لانه نذر التصدق بعيندراهم استعق منهادرهمان ونصف ولواستعقعن المنذوريه كله سقط فكذا يعضه ولوكان أطلق النذر فأرىض المائة الى ذلك النصاب لزمة بعدا المستقعام المائة عمان كان للديون نصب بصرف الدين الى أيسرها قضاء فاذا كان له دراهم ودنانبر وعروض ودينه غبرمستغرق صرف الى الدراهم والدنانير أولاا ذالقضامنهما أيسرلانه لاعتناج الي سعهدماولانه لاتتعلق المصلمة بمنهدما ولانم مالقضاء الحدوائج وقضاء الدين أهمهاولان القاضي أن يقضى منهدما جبرا وللغريم أن بأخذ منهما اذاظفر بهماوهم أمن جنس حقه فان فضل الدين عنهما أولم يكن له منهماشي صرف للعروض لانها عرضة للسيع بمخلاف السوائم لانم اللبن والنسل فانلم يكن له عروض أوفضل الدين عنهما صرف الحالسوام فأن كانت أحناسا صرف الح أقلها ذكاة نظر اللفقرا فان كانتأر بعين شاة وخسامن الابل وثلاثين من البقر صرف الى الابل أوالغنم يعير ف ذاك دون البقر وعرف من هذا أنه لولم يكن له البقر تخير لاستوائهما في الواجب وقيل يصرف الى الغنم لنجب الزكاة فىالابل فى العام القابل وهل يمنع الدين المؤجل كايمنع المعبل في طريقة الشهيد لاروا يه فيسه انقلنالافله وحه وانقلنانم فلهوجه ولوكان عليه مهر لامرأته وهولار يدأداء ولايعمل مأنعامن الزكاةذكره في التعقة عن بعضهم لانه لا يعدّ و نا وذكر فيسله مهر المرأة يمنع مؤحلا كان أومعيلا لانها متى طلبت أخذته وقال بغضهمان كان مؤجلالا وينع لانه غدير مطالب به عادة انتهى وهدأ يفيدأن المرادالمؤجل عرفا لاشرطام صرحابه والالم يصم قوله لاتمامتي طلبت أخذته ولايانه غسرمطالب به عادة لان هذا في المجل لا المؤجل شرطافلامعنى لتقييد عدم المطالبة فيه بالعادة (قهل وعلى هذا كتب العلم الاهلها) ليس بقيدمعتبرالمه هوم فانهالو كانتلن ليسمن أهلهاوهي تساوى تصبالا نحب فيها الزكاة الاأن يكون أعدة هاللغبارة وانما يفترق الحال بين الأهل وغيرهم أن الاهل اذا كانوا عدا جين أساعندهم من الكتب التدريس والحفظ والتصير العربونها عن الفقر وانساوت تصبافلهم أن يأخدوا الزكاة الاأن فضل عن حاجتهم نسع تسأوى نصاما كان يكون عنده من كل تصنيف نسختان وقيل بل ثلاث فان النسختين عتاج المسمآ لنصيم كلمن الاخرى والمختار الاول بخسلاف غرالاهسل فانهم محرمون بهاأخه ذال كاماذا المرمان تعلق عل قدرنساب غسير محناج اليه وان لم بكن ناميا وانما النماه بوجب علسه الزكاة خ المراد كتب الفقه والحديث والتفسيرا ماكتب الطب والنحو والنحوم فعتمرة فى المنع مطلقا وفي الله المحاف الكنبان كان عمايعتاج البافي الحفظ والدراسة والتصيير لا بكون نصا بأوحسل له أخذ الصدقة فقها كان أوحد شاأوادما كشاب البذلة والمعمف على هذاذ كره في الفصل السأ يعمن كتاب الزكاة وقال في اب صدقة الفعارلو كان له كتب أن كانت كتب النعوم والادب والطب والتعيسر تعتسير وأماكتب التفسير والفقه والمحمف الواحد فلا يمتيرنصا بافهذا تناقض في

وقوله (وعلى هـذا كتب العلم) يعنى أنها تمنع وجوبها اذا لم تكن المتبارة سواء كانت مع أهلها أومع غيره للاهلها) غيرمفيدههنا وانما يفيد في حق المصرف فان أهـل كتب العلم اذا كانت له كتب تساوى ما تتى المتر بس ونحوه جاز صرف الزكاة المه والافلا

(قوله وعلى هذا كتب العلم الى قوله فان كان يعتاج اليه الله دريس ونعوه جاذ المول المندين عماقره كونه مفيدا كالا يعنى والاولى مفيدا كالا يعنى والاولى ان يقال فان أهدا كتب العمال اذا كانت له كتب عائمي درهم عائمي درهم عائمي درهم يعنلاف غيراً هلها حيث المحاد المحاد

وقولة (وآلات الحترفين) قبل ريديهاما منتفع بعيثه ولاسق أثره في المعول كالصابون والحرض وغسرهما كالقدور وقوار رالعطار وتمحوها أسكون الا حرحين تدمقا بلا بالمنفعة فلأبعد من مال النجارة وأماما سق أثره فيه كالواشترى الصباغ عصفرا أوزء فرانا ليصبغ للناس بالاجرودال عليسه الحول فانه تجب فيسه الزكاة اذابلع (٤٨٩) نصابالان المأخوذمن الاجرمقابل بالعين

> وآ لات المحترفين لما قلنا (ومن له على آخردين فحدده سنين عمقامته بندة لمرز كذلم امضى) معناه صارته منة بأن أقرعند ألناس وهي مسئلة مال الضمار وفيه خلاف زفروالشافعي ومنجلته المال المفقود والاتبق والضال والمغصوب اذالم يكن عليه بينة والمال السافط في البصر

> كتب الادب والذي بقنصيه النظرأن نسخمة من التحوأ ونسختين على الحملاف لاتعتمير من النصاب وكذامن أصول الفقه والمكلام غبرالخلوط بالاكراه بلمقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة الأأنلا يوجد غيرا لمخاوط لان هذه من الحوائج الاصلية (قهله وآلات المحترفين) المراديها مالا بسبة لك عيسه في الانتفاع كالفدوم والمبرد فني تفنى عينهماأ ومايستها ولا يبقى أثر عينه فاواشترى الغسال صابونالغسل النياب أوحرضا يساوى نصاما وحال عليسه الحول لاتحت فمه فان ما مأخد ذمن الاجرة عقائلة الممل ولواشترى الصباغ عصفرا أوزعفرانا يساوى نصباللصيغ أوالدباغ دهناأ وعفصاللدباغة والعليه الحول تحب فيعه لان المأخوذ عقابلة العير وقوارير العطارين وبلم الليسل والميرالمشتراة التحارة ومقاودها وحسلالهاان كانمن غرض المشترى بيعها به ففيها الزكاة والافسلا (قوله معناه صارته سنة) يفيدانه لم تكنه سنة في الاصل احترازع الوكانت عليه سنة فانه سنذ كرأن فيه الزكاة (قهل وهنَّ مسئلة مال الضماد) قيل هوالعائب الذي لاير بي فان ربى فليس به وأصله من الاضمار قال طلن من اره فأصن منه ب عطاء لم يكن عدة ضمارا

> وقبل هوغرالمنتفع به بخلاف الدين المؤحل فانه أخر الانتفاع بهوصار كال غائب (قهله ومن جلته الخ) ومن جلت أيضا الذي ذهب به العدد والى دارا لحرب والمودع عند من لا بعرفه أذا نُسي شخصه سنن ثم تذكره فان كان عند بعض معارفه فنسى ثم تذكر الانداع زكاه لمامضى و يمكن أن مكون منه الالف التي دفعهاالى المرأةمهراوحال الحول وهي عنسدها ثمعسلم أثهاأمة تزقحت بغيراذن مولاهاوردت الالف علمه ودنة قضى بهافى حلق لحمة انسان ودفعت المه فحال الحول علم اعتده ثم نبتت وردت الدمة وما أقريه لشخص ودفعه اليه فالعليه عنده غ تصادقاعلى أن لادين فرق وماوه ف وسلم غرر حع فه بعد الحول لاز كاة في هذه الصورعلي أحدالانه كان عائب اغسرمر حق القدرة على الانتفاع به وأماز كاة الاحرة المعلة عن سنين في الاجارة الطويلة التي يفعلها بعض الناسعة ودا ويشترطون الخيار ثلاثة أيام في رأس كل شهر فنجب على الاسبر لانه ملكها بالقيض وعنسد الانفساخ لاعب عليه ردعين المقبوض بل قدره فكان كدين لقه بعدا لحول وقال الشيخ الامام الزاهد على بن محد البزدوى ومجد الائمة السرخكتي يجبعلى المستأجرا يضالان الناس يعمدون مال هذه الاجارة ديناعلى الأجروف بيع الوفاء يجب ذكاة النمن على البائع وعلى فول الزاهد والسرخكتي يجب على الشنرى أيضاو صرح السيد أبو شحاع بعدم الوحوب على المستأجر وفي الخلاصة قال الاحتماط أنبرك كلمنهما وفي فتاوى فاضيفان استشكل قول السرخكتي مانه لواعتسردينا عنسدالناس وهواعتسار معتبرشرعا نسغي أن لاتحب على الأتبر والباتع لانهمشغول بالدين ولاعلى المستأجر والمشترى أيضالانه وان اعتبره سالهما فلدس عنتفعريه لانهلاعكنه المطالسة قبل الفسم ولاعلك حقيقة فكان عنزلة الدين على الحاحدوع لاعب مالم عل الحول بعسد القبض انهبى بعني فتكون في معنى الضمار وفي الكافي لواستأجر داراعشر سنين رألف وعجلهاالى المؤجر ثم لم يقبضها حتى انقضت العشرسنين ولامال لهماسوى الالف كان على المؤجر في السنة

وقوله (لمافلنا)نعني أنها لست بنامية قال (ومن له على آخردين فحده سين) لمافرغ من بيان من تجب علمه الزكاة ومن لاتجب شرعف سان الاموال التي لاتحب فيها وهومايسمي ضمارا وهوالغائب الذي لارجى وصدوله فاذارجي فلس بضماركذا نقله المطرِّرُي عن أبي عسدة وأصله من الاضماروهو التغسب والاخفاءومنيه أضمرفي قلمه وقالوا الضمار مأمكون عمنمه فأغماولا ينتفء بهكالدين المجدود والمال المفقود والعمد لاكق والمغصو باذالمبكن عليه منة وقوله (معناه صارته منة بان أفرعند الناس)اغا قيد مذلك احترازاءن مسئلة تأتى بعد هـذا وهي قوله وكـذا لوكانعلى چاحسد وعلمه

وقوله وقوله لماقلنا يعنى أنها ليست بنامية) أقول فيه أن الظاهر أنه اشارة الى قوله لانهامشـــفولة الخ فلابردقوله انقوله لاهلها غسيرمفسد ههنالان الكلاماذا كانفي الحوائع الاصلية لابدمن التقبيد فلاوجه لقصرالاشارة الى التعليل الثاني مع كونه خلاف الظاهر ثم

(٦٢ - فتمالقدر اول) الاعتراض عليه فتأمّل (فوله شرع في بيان الاموال التي لا يجب فيها) أقول السروع في ذلك كان قبل هذه المسئلة بقوله وليس في دور السكني وثباب المدن الخ والمدفون في المفارة اذا نسى مكانه والذي أخد مالسلطان مصادرة ووجوب صدقة الفطسر بسبب الا بق والضال والمغصوب على هذا الحلاف لهماأن السبب قد يتحقسق وفوات السدغير مخل بالوجوب كال ابن السبب لل ولنساقول على رضى الله عنسه لاز كان في المال الضمار ولان السبب هو المال الناى ولا عناه المنطقة على الشعرف ولا قدرة عليه وابن السبيل يقسد ربنائبه والمدفون في البيت نصاب لنسر الوصول السه وفي المدفون في أرض أوكرم اختلاف المشايخ

لاولى ذكاة تسعمائة لظهورالدين عبائة بسعب انفساخ الاجارة في حق تلك السنة وفي السنة الثانية في ثمانمائة الاقد درماوح من الزكاة في السيئة الاولى وهوا ثنان وعشرون ونصف وهكذا في كل سينة تنقص عنده زكافمائة وقدرما وجب الى أن يصدراليا في خالصامن دين الانفساخ أقل من ما ثنين وأما المستأجر فانما تحب علسه في السنة الثالثة ذكاة ثلاثما أة لايه ملك دينا على المؤجر في السنة الأولى مائة وفي الثانية مائنين لم يحل حولها وفي الثالثة حال حول المائنين واستفادمائه في آخر المول فيضمها الى النصاب ثم تزيدز كانه فى كلسنة مائة للانفساخ اذبه علائمائة دينافعليه فى الرابعة زكاة أربعائة وهلهوا الى العاشرة فعالمه ذكاة الالف قيها ولو كانت الاجرة أمة التجارة فين عِلها المؤجر فوى فيها التجارة والساق المادر كافعلى المؤجولشي فيهالاستعقاق عمامعس الاجرة يخلاف الاولى لأن المستعق بالانفساخ مائة دنافى النمة لانتعين فى المقدوض وعلى المستأجر في السنة الثالثة زكاة ثلاثة أعشارها تزيد كل سنة عشرا ولايخلى وجهله ولوكان المسئلة على القلب أعنى قبض المستأجرالدار وارجم ل الأجرة فالمؤجرهنا كالمستأجر والمستأجر كالمؤجر فعلى المستاجر أنسركى السنة الاولى تسميانة والثانية بثمانمائة فتنقص فى كل سنة ما ثة الازكان مامضى لان الملاف الاجرة مثن ساء حة فساعة والمؤحر مزكى في السنة الشالثة ثلاثمائة والرابعة أربعائة الاقدرز كاذمامضي ولوكانا تقابضا في الاجرة والدار فطاهر اله لاز كاذعلى المستأجراز والملكه بالتعبيل ولم تعدلعدم الانفساخ (قوله على هذا الاختلاف) عند فالافطرة عليه وعنده عليه (قوله ولناقول على رضى الله عنه لاز كافق مأل آلضم ار) هكذاذ كره مشا يخناعنه وروى أنو عبيدالقاسم تسلام في كاب الاموال حدثنا وندن هارون حدثناهشام ن حسان الحسن عن الحسن البصرى فال اذاحضر الوقت الذي يؤدى فيمالرجل ذكاته أدىءن كلمال وعن كل دين الاماكان ضمارالايرجوه وروىابنأبي شيبة في مصنفه حدثنا عبدالرجن فسلمان عن عروبن ممون قال أخذالوليدن عبدالملك مال رحل من أهل الرقة بقال له أنوعا تشمة عشر ين ألفافا لقاها في تت المال فلاولى عرب عبدالعزيزا تامواد مفرفعوا مظلمتم اليه فكنب الى ميون أن ادفعوا اليهم أموالهم وخذوا زكاةعامهم هدذا فانهلولاأنه كان مالاضماراأ خذنامنسه زكاة مامضى أخبرناأ بوأسامة عن هشام عن الحسن قال علمه و كافذال العام انتهى و روى مالك في الموطاعن أنوب السخساني أن عسر من عبسدالعزيز كنب في مال قبضه بعض الولاة طلَّا فأم ردّه الى أهله و يؤخذن كامه لما مضى من السنين معقب بعد ذلك بكتاب أن لا يؤخذ منه الاز كانواحدة فانه كان ضمارا وفيه انقطاع بين أوب وعمر وأعلم أنهذالا ينتهض على الشافعي لان قول العصابى عند مليس عبة فكيف بمن دونه فهذا للا بسات المندهى والمعنى المذكور بعدالالزام وهوقوله ولان السسالخ ففيه منع قولهماان السسعد تحقق ففال لأنسل لان السبب هوالمال المامي تحقيقا أوتقديرا بالاتفاق للاتف اقتعلى أن من ملك من الجواهر النفيسة ماتساوى آلافا من الدنانير ولم ينوفها التج أرة لا تجب فيها الزكاة وولاية اثبات حقيقة التجارة باليد فاذافانت انتفي تصور الاستفاء تحقيقافانتني تقديرا فانتني الما وتقدر الان الشئ أغايق تر

فلانه ملك نصاباتاماعلى مام وأما انتفاء المانع فلانهلو كانعةمانعلكان فوات السد وهولا يخسل مالوجوب كال ابنالسبيل (ولنافول على رضى الله عُنه لاز كاة في المال الضمار) وقوله (ولان السسالخ) دليل يتضمن المانعة أن مقاللانسلم أنالسب قد وجدلان السبب (هوالمال النامى) وهوغيرمنحققلان النماء انما مكون القدرة عدلى النصرف ولافدرة على المال الضمار وقوله (وان السسل يقدر بنائيه) حواب عن قولهما كال ابن السبيل وتقسر يروسلنا أن السيب فيد تحقق ولكن لانسدلم أنالمانع منتف قوله وفوات البد غبرمخـــلىالوجوب قلنا منوعقوله كال ابن السسل قلناقساس فاسدلانابن السسل فادرعلى التصرف بناتيه ولهذالو ماعشامن ماله ازلقدرته على التسليم بنائبه وقوله (والمدفون فى البيت نصاب)أى موجب لوجوب الزكلة (لتسر الوصول اليه) لكون البت بيده بحمد ع أجزائه فعصل المه بحفره (وفي المدفون فأرض عاوكه أوكرماخت الاف مشايخ

(ولو كان الدين على مقرمليم) أي غنى مقتدر (أومعسر تعب الزكاة لامكان (4 9) الوصول البه ابتداء) أي في اللي و أوبواسطة

القصيل) يعني في العسر فكان من قبيل الف والنشر على السمن (وكذالوكان على جاحد وعليه سنة أوعلم القاضي به لمافلنا) بعدى من امكان الوصول السه قال الامام فرالاسلام ولوكانله سنةعادلة وحست الزكاة فمامضى لانهلانعد تاوبالماأن حة السنة فوق حمة الاقرار وهذار والة هشام عن مجد وفي رواية أخرىعنه قال لاتلزمه الزكافلامضي وانكان دهل أنله سنة اذادس كل شاهد مقسل ولاكل قاص بعدل وفى المحاماة بمنيدى القاضي الخصومة ذل والسنة مدون القضاء لانكون موحسة شأ بخلاف الاقرارلانه وجمالحق بنفسمه وبخلاف مااذا كانالدين معاوما للقاضي لانصاحب الدين هناك لا يحتاج الى الخصومية لانالقياضي ملزمه بعلمه وقوله (ولوكان على مقرمفلس) بفتح اللام المشددة (فهونصاب) أىموجبالزكاة (عند أىحشفة لان تفلس القاضي) أى النداء عليه وأنهأفلس (لايصمعنده) فكان وجوده كعسدمه ولولم يفلسه وحبت عله الزكاة مالانفاق لامكان الوصول واسطة التحصل كامرفكذا بعدالنفلس

ولوكان الدين على مقرملي وأومعسر تحب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء أوبواسطة التصسل وكذا لوكان على جاحدوعليه بنة أوعلم به القاضى لما قلنا ولا تعلى مقرم فلس فهو نصاب عند أبى حنيفة رجه الله لان تفليس القاضى لا يصم عنده وعند محدد لا تحب لفة قى الافلاس عند مبالتفليس

تقدرا اذاتصة وتحقيقا وعن هذا انتغ في النقدين أيضالانتفا فينتم ماالتقديري بانتفاء تصور التمقسق بانتفاءال مدفصار بانتفائها كالتباوي فلذالم تحب صدقة الفطرعن الاتق وانماجا ذعتقه عن الكفارة لانالكفارة تعتمد محردالملك ومالا ماق والكنامة لاينقص الملك أصلا بخلاف مال ان السميل لشوت التقدرى فسه لامكان التعقيق إذاوحدنائيا وقوله ولو كان الدين على مقرملي وأومعسر تجب الزكاة) وكذا قوله بعد وفهوأى الدين نصاب بعد تحقق ألو حوب حال كون مسمى الدين فستلزم أنه اذا قبض ذ كاه المضي وهوغ مرجارعتى اطلاقه بل ذلك في بعض أنواع الدين ولنوضح ذلك أذا ينغرض له المصنف فنقول قسم أبوحنيفة الدين الى ثلاثة أقسام قوى وهو بدل القرض ومال التجارة ومتوسط وهويدل مال السي التعارة كثمن ثمال المذلة وعدد الحدمة ودارالسكني وضعيف وهو مدل مالدس عمال كالمهروالوصية وبدل الخلع والصرعن دم المدوالدبة وبدل الكتابة والسعاية فني القوى تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخى الاداءالى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم وكذا فيسازا دفيحسابه وفي المتوسط لاتجب مالم يقبض نصايا وتعتبر لمامضي من الحول في صحيح الرواية وف الضعيف لا تجب مالم يقبض نصأباويحول ألحول بعذالقبض عليسه ونمن السائمة كنمن عبدالخدمة ولوورث ديناعلى رجــُــل فهو كالدين الوسط ويروى عنهأنه كالضعيف وعندهما الدبون كاجاسوا فتجيبالز كافتيدل القيض وكلبا قبض شيأ زكاه فلأوكثرالادين الكتابة والسعامة وفي روامة أحرجا الدية أيضافب لالحكمهم اوأرش الجراحة لائه لدس مدين على الحقيقة فلذالا تصيرا الكفالة مبدل الكثنابة ولا تؤخيذ من تركه تمن مات من العاقلة الدية لان وجوبها بطريق الصلة الاأنه يقول الاصرا أن المسبسات يختلف بمسب اختسلاف الاسباب ولوأجرعبده أوداره بنصاب ان لم يكونا التجارة لاعد مالم يحل الحول بعد القبض في قوله وان كاناالتجارة كان حكمه كالقوى لان أجرة مال التجارة كنمن مال التجارة في صحيح الرواية (قول دابتداء أوبواسطةالتحصيل)لفونشرمرنب ابتدا بتصليملي وبواسطةالتمصيل بآلمعسر وءن آلحسن بن زياد ان ماعلى المعسر ليس نصايا لانه لا ينتفع به فقول المصنف أو يواسطة التَّعصيل دفع له (قوله وكذا لو كان على جاحد وعليمه بينة أوعلم القاضي به) يعنى بكون نصابا وروى هشام عن محمد ان مع علم القاضى بكون نصابا وفمااذا كانت له سنة عادلة ولم يقمها حتى مضت سنون لا يكون نصابا وأكثر المشايخ على خلافه وفى الاصل لم يجعل الدين نصابا ولم يفصل على شمس الائمة الصيح حواب الكتاب اذليس كل قاض بعدل ولا كل بينة تعدل وفي الحثر بن مدى القضائذ ل وكل أحد لا بخدار ذلك فصار في هدذين البينة وعلم القاضي شمول العدم وشمول الوجوب والنفصيل وان كان المدون يقرفي السر ويجعد في العلانية أمكن نصاما ولو كان مقرا فلماقد مه الى القاضي حجد وقامت عليه سنة ومضي زمان في تعديل الشهودسة طت الزكاقمن بوم حدالي أنء دلوالانه كان حاحدا وتلزمه الزكاة فها كانمقرا قبسل الخصومة وهذا انما يتفرع على اخسار الاطلاق في الجمود (قهله لان تفلس القاتى الخ) بفد أنلفظ مفاس بالنشديد في قواه ولو كان على مقرمفلس لانه تعليله ولأنهذ كرالفلس بالتحفيف وأعطى حكمه من غدير خد لاف بن الشدلائة وهو قوله ولو كان الدين على مفرملي ، أومعد مراذ المعسر هو المفلس والخسلاف أنماهوفين فلمسمالقاضى وصرح بعضهم بأن ماعلى المقرا المفلس بالتخفيف ايس بينهم خلاف فأنه نصاب وأم يشرط الطعاوى التفليس على فول مخدوة ول المحبو بي لو كان المديون مقرام فلسأ فعلى صاحب الدين زكاه مامضي اذاقبض معندأبي حنيفة وأبي يوسف وعند دمجدان كان الحاكم

(وعند مجدلا تجب)عليه (انحقق الافلاس بالتفليس) ولماصح التفليس عند معله بمنزلة المال الماوى والمحمود

(وأبو بوسف مع مدفى تحقق الافلاس) حق شقط المطالبة الى وقت البسار (ومع أبى حنيفة في حكم الزكاة) فتجب المضى اذا فبض عندهما (رعاية بلانب الففراء) وقوله (ومن اشترى جارية التجارة) ظاهر وحاصله أن النية اذا اقترنت بالعل وجب اعتبارها واذا تجردت عن العمل لا تعنبرفيما (٤٩٢) يتعلق ثبونه بالجوارح والتجارة عمل الجوارح فلا تتحصل بجردالنسة

والويوسف مع عدد في تحقق الافلاس ومع أبي حنيف قرحه الله في حكم الزكاة رعاية بانب الفقراء (ومن اشترى جارية المتحارة و و الفلات عنما الزكاة) لا تصال النية بالمل وهو ترك المجارة (وان فو المالت المتحارة بعد ذلك المتكن المتحارة حتى بيعها فيكون في شها زكاة) لان النية المتصل بالمل اذهو المتحبر و المتحبرة و المتحب

فلسه فلاز كاةعليه المضي بناءعلى مذهبه أن النفليس يتعقق فيصعر الدين تاويابه وعندابي حنيفة لالان المال غاد ورائح فهوفى ذمة المفلس مثله في المليء موافق الف الف القوله وأبو موسف رجمه اللهمع أب حنيفة الخ) وقيل قول أبي يوسف مبنى على قوله الاؤل وذكر صدر الاسسلام قول أبي يوسف مع قول مجد في عدم وجوب الزكاة مطلقامن غيرذ كراختلاف الرواية عنسه سامعلى اختلافهم في تحقق الافسلاس (قوله رعاية بانب الفقراء) هذا من القضا باللسلة المسكوت عن النظرفيه امع أنم الانصل للوجه أصلااذ بمسردرعا به الفة راءلا يصلم دلسلالله كم ما يجاب الله تعالى المال فكل موضع بناف فيسه رعايتهم وكممن موضع لاتجب فيه فلا يثدت الجاب علسه الابدليله فالاولى ماقيل ان التفليس وان تحقق لكن محل الدين الذمة وهي والمطالب باقيان حتى كان لصاحب الدين حق الملازمة فبقاء الملازمة دليل بقاء الدين على ماله فاذا قبضه زكامل مضى (قوله لا تصال النية بالعل) ماصل هذا الفصل أن ما كان من أعمال الحوارح فلا يتعقق عسردالنسة وما كانسن التروك كفي فس معردها فالتعارفين الاؤل فلايكني مجردالسة بخلاف ثركها ونظيره السفروالفطروالاسلام والاسامة لايثبت واحدمنها الابالعل وتثبت أضدادها بحجرد النية فلايصير مسافرا ولامفطرا ولأمسل ولاالدابة سائمة بحجردالنية للبالعل ويصيرالمسافرمقه والمفطرصاة والمسلم كافرا والدابة علوفة بمسيرد نية هسذه الامور والمراد بالمفطرالذى لم ينوصوما يعدفى وقت تصم فيسه النية (قوله وان اشترى شيأ الخ) المرادما تصم فيسه نية النجارة لاعومشي فالهلواشترى أرضا واحبة أوعشر بهآبتجرفيهالا تجب فيهاز كاة التجارة والااجمع فهاالحقان بسبب واحدوهوالارض وعن مجدفى أرض العشرائ تراها التجارة تجب الزكاةمع العشر واذالم يصع بقيت الارض على وظيفتها التي كانت وكذالوا شترى بذرا للتجارة وزرعه في عشر به استأجرها كان فيها العشر لاغير (قوله بعلاف ما اداورث) الحاصل أن نية التعارة فيمايشتر به تصم الاجماع وفيمار ثهلاتصم بالاجماع لانه لاصنع له فيه أصلاوفيما فلك بقبول عقد مماذ كرخلاف وجمه الاعتبار أن مقتضى الدليل اعتبار النيات مطلقاوان عجردت عن الاعلام المال اعتبار النيات مطلقاوان عجردت عن الاعلام المالية المؤمن حيرمن عله الاأنم الم تعتسب الفائم احتى تتصل بالعسل الطاهر وقدا تصلت في هذه وجه الا تخرأن اعتبارها اذاطابقت المنوى وهوالتعارة وهي مبادلة المال بالمال وذاك منتف في الهبدة ومامعها والذي فنفسى ترجيم الاول ويلحق بالسع بدل المؤجر فاو آجره واده بعبد ونواء التعارة كان النعارة و بالمراث

لانها تصلح لترك الفسعل دون انشائه قال (وان اشترى شأونواه للتعارة كان التحارة) مساءمانقدم فانهاذا اشترى ونوى قرنت نبته بالعل وآذاورثونوي تجردت النبة عن العمل أنالمراث مدخل في ملكه بغيرعه وصنعهديان الخننرث وانالم مكنمنه فعل (ولوملكه بالهية أو بالوصية) أوبغيرهما ماذكرفي الكناب (ونواه التعارة كان التعارة عند أبى بوسف لافترانها بالعل وهوالقبول وعنسدمهد لاتكون التصارة لانها لم تقارنع للناتمارة) لان هذه العقودايست بتجارة والحاصل أن مايدخل في ملك الرحل على نوعن نوع مدخسل بغيرصنعه كالارث ونو عبدخه لصنعه وهو أبضاعلى نوعن سدل مالى كالشراء والاحارة وغسره كالهسروندل الخلعوندل الصلح عندم المسدو بغير مدل كالهسة والصدقة والوصية فالذى يدخل بغبر منعه لابعترفيه نية التحارة مجمردة بالاتفاق والذي مدخل سدل مألى بعتبر فسه

نية المجارة بالاتفاق والذي يدخل بيدل غير مال أو بغير بدل فقد اختلف فيه على ماذ كرنا فيل قوله وان اشترى شيأ مادخل وفواه المجارة كان المتجارة ليس على اطلاقه فان من اشترى شيأة تصوفيه نيسة المجارة لا يصير التجارة كن اشترى أرضاع شرية أوخراجية بنية التجارة فائه لا تجب فيسه زكاة التجارة لان نية التجارة فيها لا تصد لانها لوصحت لزم فيها اجتماع الحفين بسبب واحد وهو الارض وهو لا يجوز واذا في تصديق تقيت الارض على ما كانت وقوله (وقيل الاختلاف على عكسه) يعنى ما نقسل الاسبعابى في شرح الطعاوى غن القاضى الشهيد أنهذكر في مختلفه هدا الاختلاف على عكس ماذكر في الكتاب وهوأنه في قول أى حنيف قوابي يوسف لا يكون النجارة وفي قول مجديكون الهاقال (ولا يجوز أدا الزناة الابنية مقارنة اللابنية مقارنة الابنية مقارنة الابنية مقارنة الابناء المنازكاة على الابنية مقارنة الابناء المنازكاة المنازكانكانكاة المنازكاة المنازكاة

وقيل الاختلاف على عكسه (ولا يجوز أداء الزكاة الابنية مقارنة الادا ومقارنة لعزل مقد دارالواجب) لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الاأن الدفع يتفرق فاكتفى وجودها حالة العزل تسسيرا كتقديم النية فى الصوم (ومن تصدق بجميع ماله لا ينوى الزكاة سدقط فرضها عنه استحسانا) لان الواجب ومنه فكان متعينافيه فلا حاجة الى التعيين (ولوادى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محد) لان الواجب شائع فى المكل وعنسدا بي وسف لا تسقط لان البعض غير متعسين لكون الباقى علا الواجب بخلاف الاول

مادخله منحبوب أرضه فنوى امساكها للتجارة فلانجب لو ياعها بعد حول (ڤوله ولا يجوز الخ) حصرالحوازفي الامرس فأفادأ فالونوى الزكاة وجعل يتصدق ولوالى آخرالسنة ولمتحضره النية لايسقط عنهشي الاز كامماتصدق معلى قول محسد ولودفعها للوكيل فالعيرة لنيسة المالك وفيه بحث لبعضهم لم بعر جعليه فى فتاوى قاضيفان قال أعطى رجلادرا هم ليتصدق بما تطوعا فلم بتصدق عنى نوى الأحمر من ذكاة ماله من غيران يتلفظ به ثم تصدق المأمور جازت عن الزكاة انتهى وكذالوقال عن كفارت ثم فوى الزّ كانفبل دفعه (قوله كنقديم النية الز) ماصله الحاق الزكاة بالصوم في حواز تقديم النية على الشروع جامع الوقار وما للرجى الزام المقارنة وسيبه في الزكاة تفرق الدفع الكنسيرين (قول اسقط فرضها عنه) بشرط أن لا ينوى بهاوا جبا آخر من نذر وغيره سواء نوى النفل أولم تعضره النية بخلاف رمضان لابد فيهمن نية القربة والفرق أن دفع المال الفقير بنفسه قربة كيف كان مخلاف الأمسال انقسم الىعادة وعبادة فاحتاج الىتمييز بالقصد واذاوقع أداه الكل قربة فيسانحن فيه لم يحتج البه تعيين الفرض لانالمفرض أنهدفع الكل والحاجمة الى تعيين الفرض للزاحمة بين الجزء المؤدى وسائر الاجزاء وبأداء الكل لله تعالى تحقق أداء الجزء الواجب (قوله لان الواجب شائع في الكل) فصادكه لال البعض فسقط ذكانه (قول بخلاف الاوّل) أى النصدُق بالكل السّفن باخراج الجز الذّى هوالزكاة بخلاف الهسلاك فانه لاصنع له فيه وعلى هذا أوكان له دن على فقيرفا براء عنه سقط زكانه عنه نوى به عن الزكاة أولم يتولانه كالهلالة ولوأ برأ معن البعض سقط زكاه ذلك البعض لماقلنا لاز كاة الباقى ولونوى به الادامين الباقى لان الساقط لس عمال والباقي في ذمنه يجوز أن يصير مالاو كان خبر امنه فلا يحوز الساقط عنه ولذا

لمراحمه مناحم كصوم رمضان وهذا ليس كذلك لان النفل مشروع والجواب انهمتعسن بتعين المؤدى مدلالة حاله كن أطلق سية الجيوعلسه حجة الاملام والمفروض عدم تعسد نصالادلالة ولوسلكهنا المسلك الذي سلكته في لتقرير وهوأن يقال الزكاة سقطت عنه لانه أداها والسيقوط عنيه انماهو تخفف عليه فيكتني عطلق النبة تسيرالعله كأن أسهل مأخدا (ولوأدى بعض النصاب سيقطت زكاة المؤدى عندمجدلان الواحب شائع) فاوتصدق بالجسع سقط الجسع فكذا اذاتصدق بالمعض اعتبارا المعض بالكل وعنداني وسف لا يسقط لان البعض المؤدى غيرمتعين لمحلمة يعض

الواجب الذي يخصمه لكون الباقى محلاللواجب فوجدت من احة سائر الاجزاء بخلاف ما اذا نصد ق بالجيع بلانية فأنه لم سق مم من احة ولقائل أن يقول الباقى محل للواجب كله أو لحصنه والاقل عن النزاع والثاني هو المطاوب وروى ان أباحد يفة مع محد في هذه المسئلة

(فوله وعند أبى وسف لا بسقط لان البعض المؤدى غيرمتعين النهاي أفول قال العلامة الكاكلان كل بعض محل الواجب ثمانه كا يحتاج الى اسفاط الواجب عن المؤدى يحتاج الى استفاط الواجب عن الباقى فقد ارالواجب عن المؤدى جازان بقع عن الباقى فلا يقع عنه ما لعدم الاولوية ووجود المزاحة مع عدم قاطع المزاحة بخلاف مالوأدى الكل فان المزاحة أنعدمت هنافسقط عنه الواجب ضرورة لوجود أصل النية وعدم المزاحة انتهى وأنت خبر بان قوله لعدم الاولوية قابل المنع (قوله ولقائل أن يقول الباقى محل المواجب كله أو لمصدة الني أقول المراد أن الباقى يصلح أن يؤدى منه الواجب كله فلا ينعين البعض المصدق به الفقير لهم لمسة بعض الواجب الذى يخصه فلا يحكم سقوطه به فليتأمل ذكر في المسوط أن عدايداً في كتاب الزكاة بركاة المواشى اقتداء بكتاب رسول الله صلى الله عليه وساوذكر الصدقة وأراد به الزكاة افتداء بقوله تعالى انحال الصدقات الفقراء والمساكين والسوائم جع سائمة من سامت الماشية أى رعت سوما وأسامها صاحبها اسامة في فصل في الابل كالمواقع بدأ في بالمواقع بقصل الابل لاندرسول الله صلى الله عليه وسلم كنب الى أى بكر

وبابصدقة السوائم ﴾

و فصل فى الابل كه قال رضى الله عنه (ليس فى أقل من خسد ودصد قة فاذا بلغت خساسا عة وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسبع فاذا كانت عشر اففيها شان الى أربع عشرة فاذا كانت عشر من ففيها أربع شياه الى أربع وعشر بن فاذا بلغت خساوع شرين ففيها بنت مخاض)

لا يجوزأدا والدين عن العين بخلاف العكس ولوكان الدين على غنى فوهبه منه بعد وجوب الزكاة فيسل يضمن قدر الواجب عليه وقيل لا يضمن كانه بنا على أنه الما المالات خلاف صدقة التطوع المالات خلاف صدقة التطوع

﴿ بابصدقة السوام ﴾

سامت المباشبة سوما وأسامها وبهااسامة بدأمجد وجماقه فى تفصيل أموال الزكاة بالسوائم اقتداه بكندر والله صلى الله علمه وسلم وانحا كان في كتبه كذلك لانها كانت الى العرب وكان جل أموالهم وأنفسهاالابلفبدأبها والسائمةألئ ترعىولاتعلف فىالاهسل وفىالفقه هى تلكمع قيد كونذلك القصدالدر والنسل حولاأ وأكثره وسأتى تفسيرالساغة فى الهدامة ونذ كرهناك الخمالاف فاوأسمت المعمل والركوب لمتكن الساغة المستلزمة شرعا لحكم وجوب الزكاة بللاز كالمفيها ولوأسامها المتجارة كانفهاذ كافالنجارة لاز كافالسائمة وقدعسن فالكتاب أسنان المسميات وأماا ستقاق الاسماء فسميت الخاص بهلان أمها تكون مخاصا الغسرها عادة أى حاملا ويسمى أيضاو حم الولادة مخاصا فالهاقه تعالى فأحامها المخاض الح حسذع النفلة و منت الليون لان أمها تتكون ذات لت ترضع به أخرى والحقة لانهاحق لهاأن تركب ويحمل عليها والجذعة لعني في أسسنام ايعرفه أهل اللغة (قوله ليس فى أفسل من خس ذود) الذوديقال من ثلاثة من الابل الى عشرة وقدا ستعلها هنا في الواحد على نظير استعمال الرهط في قوله تعمالي تسعة رهط وقصد المصنف بذلك متابعة لفظ الصديق رضي الله عنه على ماسنذكره عنه واعمأن تقديرا لنصاب والواجب أمر توقيني وفي المسوط ان ايجاب الشاة ف خسة منالابللان المأمود بعرب عالعشر بقوله عليه السلامهاتوار بسع عشرأ مواليكم والشاة تقرب من دبيع عشرالابل فانالشاة كأنت تقوم بخمسة وبنت مخياض بأر بمسن فايجياب الشياة في خس كالجياب الخسسة في ما تتسين اه وسيأتي في الحديث فمن وجب عليه سن فلم توجد عنسد، وضع العشرة موضع الشاةعندعدمها وهومصر حبخلاف ماقال وسننهك عليه غظاهر ألغيامة في قوله الى تسع كونهاغامة الموجوب وانما يتشيءلي قول محدرجه الله لانه حعل الزكاة واجبة في النصاب والعفو والغامة عامة اسقاط لان المعنى وجوب الشاة مستمر الى تسع واعسام أن الواجب في الابل هو الاناث أوقيم تا بخلاف

رضى الله عنه هكذأ والذود من الابل من الشيلاث الي العشيروهي مؤثثة لاواحد لهاامن لفظها واضافة خس الى دود كالاضافة في قوله تسعة رهط في كونها اضافة العددالي بمزوالذي هو بمعــى الجـع كانه قال تسبعة أنفس فانقبل الاصلف الزكاة أن تحب فى كل نوع منسه فىكنىف وحبت الشاة في الابل قلت النص على خدالف القياس ولان الواحدمن خس خسوالواجب هو دبع العشروفي ايجاب الشقص ضررعب الشركة فأوحب الشاة لانها تقوم بربع عشرالاسل لانها كانت تقوم بخمسة دراهم هناك ومنت يخاص بأربعن درهما فامحام افيخس من الابل كايجاب الحس في المائتين من الدراهم قوله (فاذابلغت خساوعشرين ففها بنت مخاص) على هذا اتفقت الا مار وأجم العلماء الا ماروى شاذا عنعلى رضى الله عنده أنه قال في خس وعشرين

خس شيا و في ست وعشرين منت مخاص قال سفيان الثورى هذا غلط وقع من رجال على رضى الله عنه أما على فانه أفقه البقر من أن يقول هكذا لان في هذا من أن يقول هكذا لان في هذا موالاة بين الواجبين لا وقص بنا والوجوب

و باب صدقة السوام ك

و فصل فى الابل كه (فوله وهوخلاف أصول الزكوات فان مساها على أن الوقص بتاوالوجوب) أقول لعل المرادز كوات الابل والافني زكاة البقرلاية لواقت الوقو الوجوب فيما بن الاربعين والستين على ظاهر الرواية كاسبجيء

وقوله (وهي التي طعنت) أي دخلت (في الشانية) والماسميت بنت مختاض لمعني في أمها لان أمها صارت مخاصاً بأخرى أي حاملا وكذال سميت بنت لبون لمعنى في أمها هام البون بولادة أخرى وسميت حقسة لمعنى فيها وهو أنه حق لها أن تركب ويحمل عليها وسميت حدعة بفتح الذال امني في أسنام امعروف عند أرباب الابل وهي أعلى الاسنان (٩ ٩) الني تؤخذ في زكاة الابل و بعده ثني وسد بس

وهى الني طعنت في النانية (الى خسو ثلاثين فاذا كات ستاو ثلاثين فضيها بنت لبون) وهي الني طعنت وبازل ولايجب شي من ذلك لنهمى رسول الله صلى في الثالثة الى خس وأربعين (فاذا كانت ستاواً ربعين ففيها حقة) وهي التي طعنت في الرابعة (الى سنين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة)وهي الني طعنت في الخامسة (الي خس وسبعين فاذا كانت الله عليه وسلم السعاة عن ستأوسيعين ففيها بتنالبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا أخدذ كراغ أموال الناس واعلم أنمن صفات الواجب اشترت كنب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) اذا زادت على مائة وعشرين (تستأنف في الابسل الانونة عال الفريضة) فيكون في الحسشاة مع الحقتين وفي العشرشا بان وفي خس عشرة ثلاث سياموفي العشرين صاحب التعفة لايجوز أربيع شياه وفى خس وعشر ينبنت عناض الى مائة وخس فيكون فيها ثلاث حقاق ثم نستانف الفريضة فيكون في الحسشاة وفي العشرشانان وفي خس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه وفي خس فيهاسوي الاناث الابطريق القممة وفيل فىذلك بأن الشرعجعسلالواحساني نصاب الابل المسغاردون الكبار مدلسل أنهلاتحوز الاضية بها وانماتجوز بالثنى فصاعدا وكاددلك تسسيرا لارباب المواشي وحعمل الواجب أيضامن الاناث لان الاقوية تعد فضلافى الابل فصار الواحب وسطا وقدحات السينة بتعيسين الوسط ولمتعسن الانوثة فى البقروا لغنم لأن الأفوتة فهممالاتعدفضلا

وقوله (تستأنف الفريضة)

تفسير الاستئناف أنه

لانحب فمازاد علىمائة

وعشرين حتى سلغ الزيادة

خسا فاذا بلغت خساكان فيهاشاةمع الواحب المتقدم

وهوالحقَّتان فقوله مـع

الحقتين فيدفعما يأني يعده

الىقولەينت مخاص وقوله

وعشرين بنت مخاص وفى ستوثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستاوتسعين ففيها أربع حقاق البقر والغنم فانه يستوى فيه الذكورة والانوثة وقوله بهدا اشترت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم) منها كتاب الصدِّيق رضى الله عنه لأنس بن مالك روا ، العنارى وفرِّقه في ثلاثه أبواب عن عامة أن أنسا حدثه أن أما بكر الصديق رضى الله عنه كنب الهذا الكناب الوجهد الى العرين بسم الله الرجن الرحيم هدف مفريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله على وسلم على المسلين والتي أمرانله بهارسوله فنسئلهامن المسلين فليعطها على وجهها ومنسئل فوقه فلا يعطمه في أربع وعشر ينمن الابل فادونها من الغمني كلخس ذودشاة فاذا بلغت خساوعشرين الحخس وثلاثين ففها بنتعاض أنثى فاذأ بلغت سناو ثلاثين الىخس وأربع ين ففها بنت لبون أنئ فاذا بلغت ستا وأربعن الحستين ففيها حفة طروقة الجل فاذابلغت احدى وستين الىخس وسبعين ففيها جذعة فاذا ملغت ستاوسيمن الى تسعين ففيها نتالبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائه ففيها حقتان طروقناالجل فاذازادت على عشرين ومائة فني كل أربعين ابنة لبون وفى كل خسين حقة نم ساق بقية المسديث فى الغيم مُذكر في الساب الثاني عن عمامة وقال فيه من بلغت عند ممن الابل صدقة الجذعة وايست عنده جفعة وعنده حقة فانها تؤخذ منه المقة ويجعل معهاشا تين ان استيسر تاله أوعشرين درهسما ومن بلغت عنسده صدقة الحقسة وليست عنده ألحفة وعندما لجذعة فانها تقبل منه الحذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماأوشانين ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فانها تقبل منه الحقسة وبعطيه المصدق عشرين درهماأ وشائين ومن بلغت صدقته بنت لبون وايست عنده وعنده بنت مخاض فانها تقبسل منه بنت مخاص ويعطى معها عشر بن درهما أوشانين انتهى فقد جعل بدل كلشاة عندعدم القددة عليهاعشرة وهدذا يصرح بخلاف الاعتبار الذى اعتبره في المسوط لان الطاهرأنه انما يجعل عندعدمها قبتها اذذاك ثم قال وفى الغنم في سائمته الذاك كانت أربعين الى مائه وعشر ينشانفاذازادت علىعشر ينومائة الىمائن ينفقهاشا تانفاذازادت علىمائتين الى ثلاثمائة ففيها ثلاث شمياه فاذازادت على ثلاثمائه ففي كلمائه شاه شاة فاذا كانت ساعمة الرجل اقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيهاصدقة الاأن يشاءر جاوفى الرقة ربع العشر فاذالم تكن الانسعين ومائة فليس فيهاشئ الأأن يشاءرها وفى الباب النالث عن عمامة أن أنساحة ثه فساق الحديث وفيه لا يخرج في

(الى مائة وخسين) بعني من أول النصاب فنكون جلة النصاب مائة وخسة وأربعين لحقتين وبذت مخاص فادا زادت على ذلك خسة صارت مائة وخسين ففيها مُلاَّثُ حَفَاقَ وَقُولُه ﴿ ثُمَّ تُسْــتَأْنُفَ الْفُرِيضَةَ فَيَكُونَ فَيَا لَخُسْسُاهُ ﴾ يعنى مع ثلاث حقاق وكذلك فبمبابعد،

⁽قوله وقيسل في ذلك بان الشرع) أقول القائل هوصاحب النهاية (قوله وانما يجوز بالنبي قصاعدا) أقول بعني من السديس والبازل (قوله بدليل أنه لا تجوز الاضعية بهالخ) أقول لئلايقِل الواجب أو ينقطع بالصرف الى الاضعية

الصدقة هرمة ولاذات عوارولاتيس الاأن يشاءالمصدق ورواءأ يوداود في سننه حديثا واحداوزاد فمهوما كانمن خليطن فاتهما يتراجعان بينهما بالسو ية وقد يوهم لفظ بعض الرواة فيه الانقطاع ليكن المعمر أنه صعيم قاله البيهق ومن الكتب كابعر بن الطاب رضى الله عنه أخرحه أوداودوالترمذي وانتماحه فذكره على وفاقما تقدم وزادف لاعجمع سنمتفرق ولايفرق سنجتم مخافة الصدقة ولميذ كالزهرى عنساله منذا الديث ولم رفعوه واعمار فعهسفيان نحسين وسفيان هدذا أخرجه سلم واستشهديه المعارى وقد تابع سفيان على رفعه سلم ان سن كثير وهو عن ا تفق المعارى ومسلم على الاحتماج يحدشه وزادفه الأماحه معدقوله وفي خس وعشر بنش مخاص فألن لمون ذكرفان لمتكن نت مخاص فاس لمون ذكر وزادفه أوداودر بادتمن طريق اس المارك عن بونس بريدعن انشهاب فالهذه نسخة كتابرسول الهصلى الله عليه وسلم الذي كنيه في الصدقة وهي عندا لعرين فلطاب رضى اللهعنه فال انشهاب أقرأنها سالم ينعيدا للمن عرفوء ستهاعلى وجههاوهي التي انتسم عرين عبدالعزيزمن عبدالله ين عبدالله بن عروسالم ن عبدالله بن عرفذ كرا لحديث وقال فسه فاذا كالسّ مدى وعشر بن وما تة فقيها للاث بنيات ليون حتى سلغ تسعا وعشر بن وما لة أ فاذا كانت ثلاثين وما لة مفهاننت المون وحقة حتى تملغ تسعاو ثلاثين ومائة فاذا كانت أربعين ومائة ففها ثلاث حقاق حتى نسلغ نسعا وخسد منومائة فاذآ كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حنى تبلغ تسعاو ستين وماثة معن ومائة ففها ثلاث سات لمون وحقة حتى تملغ تسعا وسعين ومائة فاذا كانت ثمانين ومائة نفيها حقنان وينتالبون حتى تبلغ تسعاو ثمانين ومائة فآذا كانت تسعين ومائة نفيها ثلاث حقاق وينت لبون حتى تبلغ تسعاوتسعين ومآئة فاذا بلغت مائنين ففيها أربع حقاق أوخس بنات لبون ثم ذكرساغة الغنم على ماذكر سفيان من حسمن وهذا هرسل كاأشار المه الترمذي وقداشتمل كتاب الصديق وكال عرعلي هدده الالفاظ وهي وماكان من خليطين فانهسما بتراجعان السوية ولا محمع سن متفرق ولا مفرق من مجتمع مخافة الصدقة ولا بأس بسان المراداذ كانسيني بعض الخلاف وذلك اذا كان النصاب بنشركاه وصت الخلطة سنهم باتصاد المسرح والمرعى والمراح والراعى والفعل والملب تحب الزكاةفيه عنده لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمع سن متفرق الحديث وفي عدم الوحوب تفريق المجتمع وعندنا لاتحب والالووحت على كل واحد فعمادون النصاب الماهذا الحديث فني الوحوب الجمع بين الاملاك المتفرقة اذالرادا لجمع والتفريق في الأملاك لاالامكنة ألاثرى أن النصاب المفرق في أمكنة مع وحدة الملك تجب فدومو ملك عمانان شاةلس الساع أن يجعلها نصابين بأن يفرقها في مكانين فعسي لايفرق بن مجمع أنه لا مفرق الساعي س المان مشلا أوالمائة والعشرين لصعلها نصابين وثلاثة ولا يجمع بين منفرق لايجمع مثلابين الاربعين المتفرقة بالملك بان تكون مشتركه المحملها نصابا والحال أن لكل عشرين قال وما كان من خليط من الخ قالوا أو ادبه اذا كان من رحلين احدى وستون مشلامن الامل ماست وثلاثون والا توجى وعشرون فأخذ المصدق منها منت لمون و منت مخاص فأن كل برجع على شريكه بحصة ما أخذه الساعي من ملكه زكاة شريكه والله أعلم ومنها كتاب عرو ابن حزماً خرجه النسائي في الديات وأوداود في مراسد له عن سلمان من أرقم عن الزهرى عن أبي مكر من عرون حرمعن أبيه عنجده أنرسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل العن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث يهمع عروبن حزم فقرثت على أهل المن وهذه نسطتها يسمالله الرحن الرحيمن محدالني صلى الله عليه وسلم الى شرحسل من عبد كلال قبل ذي رعين ومعافر وهمدان أما بعد فقدرجع وسولكم وأعطيتهمن المغانم خس اللهوما كتب الله عز وجه لعلى المؤمنين من العشر فى العقار وماسقت السماء وما كان سيحا أوكان بعسلافيه العشر اذا بلغ خسة أوسق وماسق بالرشاء

وقوله (ثم تستأنف الفريضة أبدا كانستأنف في الحسين التي بعد المائة والحسين) و قيده مذلك احترازا عن الاستثناف الذي بعدد المائة والعشرين فان ذلك ليس فيسه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب أربع حقاق لعدم نصابه مالانه لمازاد خسوع شرون على المائة والعشرين صادكل النصاب مائة وخسسة وأربع بن فهون صاب بنت (٤٩٧) المخاص مع الحقت في فلمازاد عليها خس

المائتين ثم تستأنف الفريضة أبدا كانستأنف في الحسين التي بعد المائة والحسين) وهذا عند الوقال الشافعي اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات البون فاذا صارت مائة وثلاث بن ففيها حقد وبنتالبون ثم يدار الحسياب على الاربعينات والحسينات فتعب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خسين حقة وفي كل أربعين متناب وي أنه عليه السلام كتب اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون من غسير شرط عود مادونها ولنا أنه عليه السلام كنب في آخر ذلك في كتاب عروب حزم في الناف أقل من ذلك في كتاب عروب حزم في الناف أقل من أقل من ذلك في كتاب عروب حزم في الناف الناف المن أقل من ذلك في كتاب عروب حزم في الناف الناف المناف الناف ا

ثلاث حقاق وقوله (وهذا) أى الاستئناف بعدالمائة والعشران وبعدالمائة والحسسن وبعدالمائتين (مذهبنا) وهومذهب على وابن مسعود (وقال الشافعي اذازادت على مائة وعشرين واحدة ففيهاثلاث بنات لبدون فاذا صارت مائة وثلاثن ففيهاحقية وبنتا ليون ثميدأرالحساب على الار بعينات والمستنات فيعسفى كلأربعن سنت لبون وفى كلخسين حقة) واسستدل على ذلك على روى أنه عليه السلام كنب اذازادت الابلعلى مائة وعشرين فني كل خسين حقة وفى كل أربعين منت لبون ولم يشترط عود مادونها) يعنىمنغيران وجب في خس وعشرين بنت مخاص ومن غسران وجب في الحس شاة ولنا حبديث قيس بن سبعد رضى الله عنده قال قلت لاى بكر محدين عرو بن حزم أخرجلى كتاب الصدقات الدىكشه رسول اللهصلي اللهعليه وسلم لعمرو بنحزم فأخرج كماما في ورقية وفيه فأذا زادت الابلءلي

وصارتمائة وخسين وجب

والدالسة ففيه نصسف العشروفى كلخس من الابل سائمة شاة الى أن تبلغ أربعاوعشرين فاذازادت واحدةعلى أرسع وعشرين ففيها منت مخاص فان لم توحدا بنة مخاص فان البون ذكروساقه كانقدم وفيه وفى كل ثلاثين بأقورة تبسع أوجدعة وماكل أربع بين بافورة بقرة ثمذ كرصدقة الغنم وفيسه وفي كل خس أواق من ألو رق خسة دراهم ومازادفني كل أربعن درهمادرهم وليس فيمادون خسمة أواق شي وفى كل أربعين دسارادينار وفى الكتاب أيضاان أكبرا لكبائر عندافه وم القيامة الاشراك بالله وقتل النفس المؤمنة بغسرحق والفرارف سبيل الله يوم الزحف وعقوق الوالدين ورمى الحصنة وتعسلم السصر وأكل الربا وأكل مال اليتيم ثمذكر جسلاف الديات قال النساف وسليمان بن أرقم متروك وقسدرواه عبدالرزاق في مصنفه أخبرنا معرعن عبدالله بن أبي بكربه وأخرجه الدار قطني عن اسمعيل نعياش عن يحى ن سعيد عن أى بكريه ورواه إن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك كالاهماعن سليمان ابن داود حدّ ثنى الزهرى به قال الحاكم اسناده صبيح وهومن قواعد الاسلام وقال أحدف كتاب عرون حزم صيم قال ابنا لحوزى يشير بالصدة الى هذه الرواية لاالى غيرها وقال بعض الحفاظ في نسمة كتاب عمر وتنكوم تلقتها الامة بالفيول وهي متوارثة كنسخة عروين شعيب عن أبيه عن جدة وهي دائرة على سليان بن أرقم وسليان بنداودوكالاهماضعيف لكن قال الشافعي في الرسالة لم بقباوه حتى ثبت عندهمانه كأبرسول المصلى الله عليه وسلم وقال بعقوب بن سفيان الفسوى لأعلم في جيع الكتب المنقولة أصممنه فان أصحاب الني صلى الله علمه وسلم والتابعين يرجعون المهويدعون آرا مسم اه وتضعيف سليمان بنداودا الحولاني معارض بأنهأني جماعة من الخفاط عليسه منهم أجد وأبوحاتم وأبوزرعة وعثمان بنسعيدالدارى وابن عدى (قوله الى مائنين) واذاصارت مائنسين فهو باللياران شاه أدّى أربع حقاق وان شاه خسة بسات لبون (قول كانستأنف في الحسن التي بعد المائة والحسين) يعدى في خسشاة مع الاربع حقاقة والخسسة بُمات ابون وفي عشرشا تان معها وفي خسة عشر ثلاث شياه معها وفي عشرين أربع معها فأذا بلغت مائذ ين وخساو عشرين ففيها بنت مخاص معها الىست وثلاثين فينت لبون معهااليست وأربعين ومائتين ففيها خسحقاق حينئذالى مائنين وخسين م تستأنف كذلك فغي ماثتم منوست وتسعين ستة حقاق الى ثلاثما أبة وهكذا وهو احترازي الاستئناف الاول (قوله الدوى أنه عليه السلام الخ) تقدم في كاب أبي بكر في المعارى وأحدم الشافعي وعن مالك روايتان كذهبناوكذهب الشافعي (قوله ولناأنه عليه السلام) روى أوداود في المراسيل واسعق ابنراهو به في مسنده والطعاوى في مشكلة عن جمادن سلة قلت لقيس ن سعد خذلي كتاب عدن عرو ابن حزم فأعطاني كاباأخبرانه اخدمن أى بكربن عدين عروبن حزم وأخبران النبي صلى الله عليه وسلم

(٦٣ - فتحالقدير اول) مائة وعشرين استؤنفت الفريضة فيا كان أقل من خس وعشرين فَفها الغنم في كل خس ذودشاة في مل المراز يادة ادار بعن ما في مل المراز يادة ادار بعن بنت البون فان الواجب في الار بعين ما هو الواجب في ست وثلاثين وكذلك أوجينا في خسن حقة

(والبخت والعراب سواء) في وجوب الزكاة لان مطلق الاسم بتناولهما

كتبه لحده فقرأته فكان فيده ذكرما يخرج من فرائض الابل فقص الحديث الى أن بلغ عشرين وماثة فاذا كانتأ كثرمن عشر سومائة فانها تعادالي أولفريضة الابل ودفعت هذه الرواية بجفالفته الرواية الأخرى عنه مما قدمناه وروامة الصيرمن كاب الصديق والاثر الذي رواه الطحاوي عن النمسعود عما وافق مذهبناطعن فيه بالإنقطاع من مكانين وضعف مخصيف وماأخر حمه ان أى شدة مسنده عن مفيان عن أبي استعق عن عاصم بن ضمرة عن على كذهبنا عورض بأن شر بكار وا وعن أبي استق عن عاصم عن على قال اذا زادت الابل على عشرة ومائة فني كل خسس حقة وفي كل أر بعين الله لدون الاأن مفيان أحفظ من شريك ولوسلم لايقاوم ما تقدم قلنا آن سلم فاغا يتم لوتعارضا وليس كذ الله لأن ما نشته هذه الرواية من التنصيص على عود الغريضة لا يتعرّض ما تقدم لنفيه ليكون معارضا انما فيه اذا ذادت على عشر ن ومائة ففي كل خسعن حقمة وفي كل أربع من منت لمون ونجن نقول به لانا أوحمنا كذلك اذ الواحسفى الاربعدنهوالواحسفى ستوثلاثين والواحس في خسين هوالواحس في ستوار بعين ولا يتعرض هدذا المسديث لنني الواحب عمادونه فنوحده عماروينا موتحمل الزيادة فهماروا معلى الزيادة الكشرة جعابين الاخبار ألاترى الى مارواه الزهرى عن سالم عن أبيسه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلرقد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفى فأخرجها ألو بكرمن بعد وفعل بهاحتى قبض تماخرجها عرفعلها تمأخرجها عقمان فعلها تمأخرجها على فعلها فكان في احدى الروايتين فى احدى وتسعين حقتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل فني كل خسين حقة وفى كل أربعن بنت لمون الحديث ورواه أوداودوالترمذى فالفشر حالكنز وقدوردت أحاديث كلها تنصعلي وجوب الشاة بعدد المائة والعشرين ذكرها في الغيابة (قهله والنحت والعراب) جع عربي البهام والاناسي عرب ففرقوا ينهمافي الجمع والعرب مستوطنو آلمدن والقرى العربية والاعراب أهل البدو واختلف فى نسبتهم والاصر أنهم نسبواالى عربة بفت ينوهى من تهامة لأن أباهم اسمعيل عليه السلام نشأبها كذافى المغرب في وهدده تنقف زكأة المجاف لاشك أن الواجب الأصلي هوالوسط مع مراعاة حانب الفقراه ورب المال فايجابه فمااذا كان الكليجاف اجاف به فوجب الايجاب قدره وهذآ نفصيله فاذا كانله خسمن الابل فيها شت مخاص وسط أوأعلى منهاسنا لكنهالنقصان حالها تعدلها ففهاشاة وسيط فان لم يكن فيهاما يساويها تطرالي قعة دنت مخاص وسط وقعة أفضلها فياكان منهمامن التفاوت اعتبرمثله فى الشاة الواحية بالنسبة الى الشاة الوسط مثلالو كان قمة بدَّت المخاص خسين وقمة أفضلها خس وعشرون فالنفاوت بالنصف فتحب شاة قيم انصف قيمة الشاة الوسط وعلى هذا نقس فلوكانت الابل خسا وعشرين حقاق أوحدناع أوشات مخاص أو بوازل فان كان فيها بدت مخاص وسط أو مانساويها فيالقمة وحبث نئت مخاص وسيط وانشاء دفع التي تساويها وان كانحشة أوأعلى منها بطريق القمسة وانالم مكن فيهاما ساويها ولاهي فالواحب منت مخاص تساوى أفضلها ولوكانت ستا وثلاثين بسآت مخاص أوحقاق أوجد ذاع أو بوازل فان كان فيها تئنان تعدلان بنتي مخاص وسط وحب فهابنت لبون وسط لمبكتف هنا توجودوا حدة تعدل بنت مخاص وسط لا يجاب بنت لبون وسط لان الواجب هناليس بنت مخماض بل بنت لسون و ربما كان النفاوت منهـما بأنى على أكثر نصاب العجاف فوحب ضمأخرى تعدل بئت مخاص وسط فداول يكن فهاما بعدل بنت مخاص وحب بنت ليون بقدرها وطريقه أن ينظرالى قمة بنت مخاص وسط والى قمة بنت لمون وسط فه انفاوت به اعتبر زيادة على بنت لبون تساوى أفضالها بمنايلها في الفضل منها مشلا كانت قمية بنت الخياص خسين وقمة بنت اللبون خسة وسعون فالواجب بنت لبون نساوى أفضلها ونصف قمسة التي تليها في الفضل حتى

وقوله (والنفت والعراب سواه) النفت جمع بنتي وهو المتولدين العسر بي والنعي منسوب الى مستسم والما كانا سواء لان اسم الابل المذكور في الحديث يتناولهما واختلافهما في النوع

و فصل فى النقر و (ليس فى أقل من ثلاثين من المقر الساعة صدقة فاذا كانت ثلاثين ساعة وحال عليها الحول ففيها تبييعاً وتبيعة وهى التى طعنت فى الشائسة (وفى أربعين مسن أومسنة) وهى التى طعنت فى الثالثة بم ذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا رضى الله عنه (فاذا زادت على أربعين وحب فى الزيادة بقدرذلك الى ستين) عند أبى حقيقة فنى الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفى الاثنتين فض عشر مسنة وفى الاثنتين أصف عشر مسنة وفى الدينة الرباع عشر مسنة

لو كان أفضلها يساوى عشرين والمسه أخرى قساوى عشرة وجب بفت المون تساوى عشرين وخسة دراهم ولو كانت خسين الدس فيها مايساوى بنت مخاص وسط نظر الى فيه المتخاص وسط وقيم قدمة وسط فياوتع به التفاوت أعتبر في التي تلى أفضلها فيجب ذلك مع أفضلها أيضا كاذكر في بنت اللبون مع من المخاص حقي لا كان قيمة نساوى أفضلها والمنافئة المنافئة وفي الابل المنت مخاص المنافئة والمنافئة والمنافئة والمنافئة والمنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة المنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة والمنافئة ولمنافئة والمنافئة والمنافئة

وفصل في البقر ك قدمها على الغنم لقربه أمن الابل في الضخامية والبقر من بقر اذا شق سمى به لافه يشنى الارمن وهوآسم جنس والتاء في فرة الوحدة فيبقع على الذكر والانثى لاللتأنيث (قول وفيها تعييع) سمى اللولى من أولادا ليقسر بهلائه يتبسع أمه يعد والمستنمن البقسر والشاء ماغت استثنان وفي الآبل مادخل في السنة النَّامنة ثم لا تنعين الاقوثة في هذا الباب ولا في الغنم بخلاف الابل لانم الاتعد تفضلا فهما بخلاف الابل ثمان وجدفى الثلاثين تبيع وسطوجب هوأ ومايسا وبه وجب تبيع بساوى الوسط وانشاء دفعه بطريق القيمة عن تبيع وأن كان الكل عافاليس فيهاما يساوى تستعنا وسيطا وحب أفضلها ولو كانت المقرأر روس وفيهامسنة وسط أوماساوج افعلى ماعرف في الثلاثين وان كان الكل عافا وحبأن ينظر الى قية أبيه ع وسط لانه المعتبر في نصاب البقر ومافض أعنه عفر والى قية مسنة وسط فا وقعيه الثفاوت وجب نسبته في أخرى تلى أفضلها في الفضل مثلالو كانت قمة التبيع الوسط أربعين وقيمة المسنة الوسط خسدين تجب مسنة تساوى أفضلها وربيع التي تليها في الفضل حتى لو كانت قيسة أفضلهاثلاثن والتى تلهاعشرين تحسسنة تساوى خسة وثلاثين وأوكانت ستنعافالس فها مايساوى تبيعان وسطاففيها تبيعان من أفضلهاان كاناوالافاتنان من أفضلها وان كان قيها تبيع وسط أو مايساو مه وجب النبيع الوسط وآخر من أفضل الباقى (قهله بهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا) أخرج أصحاب السنن الار بعدة عن مسروق عن معاذن حيل أن الذي صلى الله عليه وسلم لما وحهه الى المن أمر مأن يأخلف كل ثلاثان بقرة تسعاأ وتسعة ومن كل أربعسن مسنة ومن كلحالم يعنى محتلماديذارا أوعدله من المعافر ثياب تكون بالمن حسنه الترمذى ورواه بعضهم مرسلاوهذا أصم ويعنى الدينارمن الحالم الجزمة ورواه ابن حبان في صححه والحاصيم وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأعله عبدالحق بأن مسروقالم بلق معاذا وصرحان عبدالير بأنه منصل وأمااين حزم فانه قال في أول كلامه انه منقطع وان مسر وقالم بلق معاذا وقال في آخره وجدنا حديث مسروق انماذكرفيمه فعلمعاذبالمن فى زكآة البقر ومسروق عنمدنا بلاشك أدرك معاذا بسنه وعقله وشاهد

ر فصل في البقر كه قدم فصل البقرعلي الغنم لناسيتها ضخامة وفمسة وهومشنق من بقرادًاشت وسمىيه المقرلاته بشق الارس ولا خُـلاف فأنالله لاثن والاربعن تصاب ذكاة البقر على ماذكر في الكناب واختلفت الروامة فممازاد على الار بعن على مالذكر والتسع من وادالبقرما بنسع أتمه والمسن منه ومن الشآة مأتمتلة سنتان وانماخير بن الذكروالان لان الافوتة فىالمقر لاتعهد فضلا كا تقدم وقوله (بهذا)أى عما ذكرنامن التبسع والتبيعة فى ثلاثين والمسن والمسنة فىأرىعن (أمررسولالله صلى الله عليه وسلم معاذا فاذا زادت على الأرسن) فقد روى عن أبى حسفة ثملاث روابات فغيرواية الامسل (يجب فى الزيادة وقدردلك الىستين) فني الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة (وفى الثنتين نصف عشرمسنة) وذلك جزمن أربعين جزأمن مسنة لان الاربعة عشر للاربعسان وربع الاربعة واحسد فيكون ربع العشرجزأ من أربع من حزأ ونصف العشرحزأ يزمن أربعسن جزأ لان عشرالاربعس أربعة ونصف الاربعة اثنان

أسدى عروعنه وهوقول أبى دوسيف ومحدلاشي في الزيادة حتى تبلغ ستن وجه الاولىأنالعفوفما بن الشلائن والارمعن و سنالستان ومافوقها ثنت نصامح لأفالقساسلا فيه من اخسلاء المالعن الواحب معقمام المقتضى وهو اط_لاق قوله تعالى خدنمن أموالهم صدقة وقيام الاهلية ولانصههنا فأوحسا فمازاد محسابه وتحملنا التسمقس وان كان خـــــلاف موضوع الزكاة ضرورة تعذرا خلائه عنالواحب ووجهروابة الحسين أنمني هدا النصاب أي نصاب المقدر علىأن بكون سنكل عقدس ونص وفي كلءة دواحب بدلسل ماقسل الاربعين و بعدالستين فيكونين الاربعسن وأنلسن كذاك لكنه يعبر بن اعطاء ربع مسسنة وثلث تبسع لأن الزيادة على الاربعين عشرة وهى ثلث أسلائين وربع أربعن فضربتهما ووحه رواية أسدوه وقولهما قوله صنسلي الله علمه وسسار المعاذي حمل لاتأخدني أوفاص البقرشا وفسروه عابين أربعين ألىستنن والاوقاص جمع وقص بفتح القاف وهومايين

القريضينن فلنا قدقيل

انالرادبهاالصغار يعنىأن المراد بالاوفاص العجاحيل ونحن نقول دلك

وهذه روا بة الاصل لان العفو ثبت نصابخ للف القياس ولانص هنا وروى الحسن عنه أنه لا يحب في الزيادة شئ حتى تبلغ خسس من عنه أنه المسبغة وربع مسنة أوثلث تبسع لان مبنى هذا النصاب على أن بكون بين كل عقد من وفي كل عقد واجب وقال أبو يوسف و مجد لاشئ في الزيادة حتى تبلغ سنين وهو رواية عن أب حنيفة لقوله عليه السلام لمعاذ لا تأخذ من أوفاص البقر شيا وفسر و معابين أربعين الحست قلنا قد قدل ان المرادم عا الصغار

أحكامه يقينا وأفتى فرمن عمر وأدرك النبى صلى الله عليه وسلم وهورجل كان بالبمن أباممعاذ بنقل الكافة من أهل ملده عن معادف أخذه الالتعلى عهد الذي صلى الله عليه وسلم انتهى وحاصله أنه يحعله نواسطة سنمو بتنمعاذ وهومافشامن أهل ملده أنمعاذا أخذ كذاوكذا والحق قول اس الفطان أنه بحب أن يحكم بعديثه عن معاذعلى قول الجهور في الاكتفاء بالمعاصرة مالم بعد معدم اللق وأماعلى ماشرطه البخارى وابن المديني من العمل باجتماعهما ولومرة فكاقال ان حزم والحق خلافه وعلى كلا التقديرين بتم الاحتجاج به على ماوجهه أبن حزم (قوله وهذه روامة الأصل) عن أبي حسفة فيمازاد على الاّرْبعنْ ثلاث رُوا بأت هذه ورُواية ألحسن أن لاَشي حتى تبلغ خسن والرواية الثالثة كَهُ ولهسما وبالأولى عدم المسقط مع أن الاصل أن لا يخلى المال عن شكر نعمته بعد باوغه النصاب وجه هدفه منعه بلقدوح مدوهومار وآءالدارقطني والبزارمن حديث بقية عن المسعودي عن الحكم عن طاوس عناسْ عباس قال بعث وسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً الى الين فأصر مأن بأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً وتبيعة ومن كل أربعين مسنة قالوا فالاوفاص قال ما أمر ني رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهابشي وسأسأله اذاقدمت عليسه فلماقدم على رسول اللهصلى الله علمه وسلمسأله فقالليس فهاشئ قال المسعودي والاوقاص مابين الثلاثين الى الاربعين والاربعين الىستين وفي السندضعف وفالمتنأنه رجع فوجده علىه السلام حياوه وموافق لماف معم الطبراني وفي سنده معهول وفيه أعنى مجم الطبرانى حديث آخر من طريق ابن وهبعن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن سلة بن أسامة عن يحي من المكم أن معاذا قال بعثني رسول الله مسلى الله علمه وسلم أصدق أهل المن فأحرب أن آخذمن البقرمن كلثلاثين تبيعا ومنكل أربعين مسنة ومن الستين تبيعين ومن السبعين مسنة وتبيعا وأمرنى أن لا آخذ نهم ابين ذاك شيأ الاأن يبلغ مسنة أوجذعاوهومر سلوسلة بن أسامة ويحيى بن المكم غيرمشه ورين ولمنذ كرهماان أف حاتم ف كابه واعترض أيضابأن معاذا لهدركه عليه السلام حما فى الموطاعن طاوس أن معادًا الحديث وفيه فتوفى النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذوطاوس لمدول معاذا وأخرج فالمستدول عن النمسعود قال كانمعاذ بنجبل شابا جيلا حلم اسمحا مْن أفضل شباب قومه ولم يكن عسك شبأ ولم يزل بدان حتى أغرف ماله كله في الدين فلزم مع عوما ومحتى تغيب عنهم أيامافى بيته فاستأذنو إعليه رسول الله صلى الله عليه وسدلم فأرسل في طلبه فعاء ومعه غرماؤه فساق الحسديث الى أن قال فبعثه الى المن وقال له لعل الله أن يجيرك ويؤدى عنك دينك فرجمعاد الحالين فلم يرل بهاحتى يوقى رسول الله صلى الله عليه وسلم شمر جمع معاذا لحديث بطوله قال الحاكم صيرعلى شرط الشيفين وفى مسندأى يعلى أنه قدم فسجد النبي سلى الله عليسه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم المعادماهذا قال وجدت المودوالنصاري بألمن يسحدون لعظما تهموقالواهده تحية الانبياء فقال عليه السلام كذبواعلى أنسائهم لوكنت آمر أحدا أن يسعد لغيرالله لام تالمرأة أَنْ تُسجِدُلُزوجِها وفي هـ ذا أَنْ معاذا أَدركُهُ عليه السلام حيا (قول قدقيل ان المرادبه االصغار) فتعارض النفسران فلاتسقط الزكاة بالشلا بعد تحقق السيب ثمان كان خلاف القساس من حيث انه ايجاب الكسور فقولهم مامخالفه من وجهمين اثبات العفو بالرأى وكونه خارجاعن النظير في بابه فان

(ثم فى السنين تبيعان أو تبيعتان وفى سبيعين مسنة وتبييع وفى ثمانين مسئنان وفى تسبعين ثلاثة أنبعة وفى السنة ومن مسنة ومن مسنة وفى المائة تبيعان ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض فى كل عشر من تبسع الى مسنة ومن مسنة الى تبسع) لقوله عليه السلام فى كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة وفى كل أربعين مسن أو مسنة (والحواميس والبقر سوا والتقام الناس البقر يتناولهما الذهو نوع منه الاأن أوهام الناس لا تسبق اليه فى دارنالقلنه فلذلك لا يحنث مع في يبنه لا يا كل لحم يقر والله أعلم

وفصسل فى الغنم فى اليس فى أقل من أربعين من الغنم السائمة صدفة فاذا كانت أربعين سائمة وحال علىها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شائان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها شاه فاذا بلغت أربعائة ففيها أربع شياه ثم فى كل مائة شاة شاة ي هكذا وردالييان فى كاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى كاب أبى بكروضى الله عنه وعليه انعقد الاجاع (والضأن والمه زسواه) لان لفظة الغنم شاملة للكل والنص وردبه ويؤخذ الذى فى زكاتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الافى رواية الحسن العنم شاملة للكل والنص وردبه ويؤخذ الذى فا تحمله أكثرها وعن أبى حديقة وهو قولهما أنه يؤخذ عن الجذع اله فالها الله الما عاحفنا الجذع والثنى عن الجذع الهواء عليه السلام اعاحفنا الجذع والثنى "

الثابت في هذا الباب جعل العفوت سعات سعاوا الكسور في الجلة لهاو جود في المقدين الكن دفع المصنف هسذا منتفى على صدف و واية الطبراني من قوله وأمري أن لا آخذ فيما بين ذلك سيأ الاأن ببلغ مسئة أو حدث عاده كذار وا والقاسم بن سلام في كتاب الاموال الكن عام هذا موقوف على صدة هذه الرواية أو حسنها والقه أعلم

﴿ بابصدقة الغنم ﴾

ممت بذال لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنيمة لكل طالب وقوله هكذا وردالبيان في كابرسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي كتاب أبي بكرنقدم في صدقة الابل فارجم عاليه (قول دوالضأن والمعزسواء) أي فى تىكمىل النصاب لافى أداء الواحب وسنذكر الفرق سنهما فى ذلك آخرالياب والمنولاء من طبى و نعجمة له حكمأمة فيكون شاة وفى العجاف أن كانت ثنية وسط تعينت والاواحدة من أفضلها فان كانت نصابين أونألائة كمائة واحسدىوعشر ينأوما تتين وواحسدة وفيها عددالواحب وسط تعينت هي أوقيهما وان بعضه تعينهو وكمل منأفضلها بقية الواحب فتجب الواحدة الوسط وواحدة أوثننان عفاوان بحسب مايكون الواحب والموحود مثلاله مائة واحدى وعشرون وعنده ثنية وسط وجبتهي وأخرى عفاءأوما تتانو واحدة وعنده ثنتان سمينتان تعينتامع عفاءأو واجدة تعينت مع عفاوين من أفضل البواقى ولوهلكت السمينة بعسدالوجوب حملت كان أمتكن عندا بي حنيفة ووجب عفاوان بناء على صرف الهالك الى النصاب الاخبر وجعل الهالك كان لم يكن وعندهما بملاك السمينة ذهب فضل السمن فسكات المكل كانتهافا ووجب فيهاثلاث عاف فتسقط ثلاثة أجزاءمن ثلاث شياء كل شاذما ثنا الكلعلى الشسيوع ولوهلث العجاف كلهاو بقيت السمينسة فعنسدملاوجب الصرف الحالينصاب الزائدعلى الاول صاركانه حال الحول على أر بعسين عملك الكل الاالسمينسة فيستى الواجب جزامن أربعت وأمن شاة وسط وسقط الباقى وعندهما تبتي حصتهامن كل الواجب وكل الواحب سمينة وعجفاوان كلشاةما تناجزه وجزء وحصمته اجزءمن السمينة وجزآن من العجفاوين وقوله والنص وردبه) أى باسم الغنم في كتاب أبي بكر على مامر (قول القوله عليسه السلام انما حقنا الجذع) غربب بلفظه وأخرج أبودا ودوالنسائ وأحسدني مسنده عن سعر قال حامني رحللان مرتدفان فقالاانا

وفصل في الغنم الله قدم فصلز كاةالغنم على الخيل امالكون الحاجة الىسانه أمس لكثرته وامالكونه متفقاعلمه والغنم اسمحنس بقع على الذكر والانهوما فى الكتاب ظاهر الا كلات نذكرها قسوله (والضأن والمعرسواء) يعنى في تكمل النصاب لافي أداء الواجب لماسئذ كأن الحذعمن المعزلايجوز وقوله (لان النصرورديه)بعيماً كتب فى كتاب رسول الله صلى اللهعليه وسلم فىأربعن من الغنم شاة الحسديث وقوله (والحذعما أنى علمه أكثرها) روىءن أبى على الدقاقة أنه ماطعن في الشهر الناسع وعنأبي عبسدانته الزعف رانى أنهماطعن في الشهر الشامن وذكرفي شرح الاقطع فالاالفقهاء انالجذع منالغمماءت لمستة أشهرهذا تفسسر علاء الفقه وعن الازهري الجذعمن المعزلستة أشهر ومن الضأن لثماسة أشهر والثني الذي ألق ثنسه وهومن الابل مااستكل السنة الخامسة ودخلفي السادسة ومن الغنم والبقر مااستكلالثانية ودخل فى الثالثــة ومن الفرس والبغل والحارمااستكل الثالثة ودخمل فالرابعة وقوله (ولانه بتأدى به الاضمة فكذا الزكان) بعن أن ماب الاضمة أضيق ألا ثرى أن التضمية بالتيسع والنبعة لا يحوز و بحوزاً خذهما في الزكانة فاذاً كان المبدع مدخل في الاضمة فني الزكانة أولى وقوله (وجواز التضمية) جواب عن قوله ولانه بتأدى به الاضمة بعن أن حواز التضمية بالحذع عرف بنص خاص في التضمية وهو قوله صلى الله عليه وسلم نعت الاضمة الجذع من الصاف ف المتعداها والزكان المناه المناه الماد المقاد المادة الدم والجذع بقارب الثن ف ذلك ولا كذلك الزكان فلا تلحق بالاضمة دلالة

(فصل في الخيل) وحدة أخبره عن فصل الغنم (٢٠٥) قد تقدم وكلامه واضح وقوله (هو المنقول) أى تأويل ماروياه بفرس الغازي هو المنقول (عن زيد المنطقة عن العام المنطقة الغازي هو المنقول (عن زيد المنطقة عن العام عن العام عن العام الع

ولانه يتأدّى به الانصية فكذال كان وجه الظاهر حديث على رضى الله عنه موقو فاوم م فوعالا بوّ خذف الزكان الناشي فصاعدا ولان الواجب هو الوسط وهذا من المعنار ولهذا لا يجوز فيها الحد عمن المعز وجوازا لتضمية به عرف نصا والمراد بماروى الجذعة من الابل (ويوّ خذفي ذكان العنم الذكوروالاناث) لان اسم الشاة ينتظمهما وقد قال عليه السلام في أربعين شاة شاة

وفصل في الخيل في إذا كانت الخيس المائمة ذكورا وانا الفصاحها بالخياران شاه أعطى عن كل فرس دينارا وان شاه اقومها وأعطى عن كل مائمة درهم خسسة دراهم) وهذا عند أبي حنيفة وهوقول زفر وقالالاز كام في الخيل لقوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة ديناراً وعشرة دراهم وتأويل مارويا هفرس الغازى وهو المنقول عن ذيد بن المناب والتخيير بين الدينار والتقويم ما أور عن عر

رسولا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا اليد التؤينا صدقة غمل قلت وماهى قالاشاة قال فعدت الى شاة ممتائدة معاضا وشعما فقالا هذه شافع وقله ما أرسول الله صلى الله عليه وسلم أن فأخذ شافعا والشافع التى في بطنها ولاها قلت فأى شي تأخدنان قالاعنا قاحد عقا وثنية فأخرجت اليهما عنا قا فتناولاها وروى مالك في الموطامن حديث سفيان بن عبدالله أن عربن الخطاب بعثه مصدقا فكان بعد السخل فقالوا اتعد علينا السخل ولا تأخذه فا قدم على عرد كراه ذلك فقال عرفم نعد عليهما السخلة بعد السخلة بعد المناف العنم ونأخذا المناف ولا تأخذه في الاللاح ولا المناف ولا تأخذه والثانية ولا المناف ولا تأخذا المناف ولا المناف والمناف والمنا

وفصل في الخيل في فناوى قاضيفان قالوا الفتوى على قواهما وكذار جحقولهما في الاسرار وأما شمس الاعمة وصاحب التحفية فر جحاقول أي حنيفة رجمه الله وأجعوا أن الامام لا بأخد مسدقة الخيل جبرا وحد مثلب على المسلم في عده ولا فرسه معدقة رووه في الكنب الستة و زادمسلم الاصدقة الفطر (قول و و أو بل ماروباه فرس الغازى) لاشك أن هده الاضافة الفرس المفرد اصاحبها في قولنا فرسه و فرس زيد كذا وكدنا يتبادر منه الفرس الملابس للانسان ركو باذها با ومجمئا عرفاوان كان الغمة أعممن ذاك والعرف أملك و يؤيده في يدهذه الارادة قوله في عبده ولاشك أن العبد المتحل فيه الركافة عن عوم العبد بل عبد الخدمة وقدروى ما يوجب حاد على هذا المحل لولم تكن

لووجب فيها الزكاة الكان الا ما ما خذها جبرا ولوجبت في عينها كافي سائر السوائم وليس كذلك بالاجاع أجب بانه لم يشت له ذلك ها بان الحرايد والمناف المناف المناف

(قوله والجذع يقارب الشي في ذاك أقول يعنى لا يقارب في القيد

ان مابترضی الله عنه) فان

هذه الحادثة وقعت في زمن

مروان رجه الله فشاور

العدامة فروى أبوهنه وم

ردى ألله عنده لسعدلي

الرحل فعده ولافي فرسة

صدقة فقال مروان لزيدبن

مايت ماتقول باأ باسعيد

فقال أبوه ريرة عبامن مروان أحدثه بحديث

رسولالته صلى اللهعليه

وسلم وهو يقول ماتقول

باأباسعيد فقال زيدصدق

رسول أنته صلى اللهعليه

وسلم والماأراديه فسرس

الغازى فأتاما جشر لطلب

نسلها ففيهاالصدقة فقال

كمفقال في كلفرس دبنار

أوعشرة دراهم (والتخييرين الدينار والنقويم مأثورعن

عمر)فانه كتب الي أبي عبيلاة

ان الحراح رضى الله عنه

أحره أن أخذمن الخيل

الساقة عن كلفرس دينارا

أوعشرة دراهم وقبل كأن

ذلك في حيل العرب لتقاربها

فى القمة وأمافى أفراسنا

فيقومهالاغسر فانقل

و فصل في الخيل كى (قوله وأماما حشر الطلب السله الخ) أقول الحشر اخراج الدواب الرى (قوله والتخيير بين الدينار والتقويم مأثور عن عررضي الله عند مأثور عن عررضي الله عند مأثور عن الله عند في الله عند في

(۱) نوله يقيم الخيل يراجع لفظه يقسم في الدارقطني ويحرر معناه اله معتصه

هاتانالقر ينتانالعرفية واللفظية وهوما فيالصحين فيحديثمانعيالز كأةطوله وفعه الخبل ثلاثة هي ارحل أجروار حسل ستر وارجل وزر وساق الحديث الى قوله فأتما التي هي له مسترفر حلر يطها تغنياو تعففاولم منسرحق الله فيرقابها ولاظهورها فهير أذلك الرجل سترالحديث فقوله ولافي رقابها بعد قولة ولم نسى حق الله في طهورها ردّتا و بل ذاك العارية لان ذاك عما عكن على بعده في ظهورها فعطف رقامياً منفي ارادة ذلك اذالحق الثبانت في رقاب الماشيمة لدس الاالز كانوهو في ظهورها حيل منقطعي الغزاة والماج ونحوداك هذاهوالطاهراانى يجب البقاء معدة ولايخفى أن تأو بلنافى الفرس أقرب من هذا يكثيرا للحفهمن القرينتسين ولانه تخصيص العام ومامن عام الاوقيد خص بمخلاف حسل الحق الثابث تله في رقاب الماشمة على العارية ولا يحوز جله على زكاة التحارة لا نه علمه السلام سيثل عن الجبر بعدا لليسل فقال لم ينزل على فيهاشي فاوكان المرادف الحيسل ذكاة التحارة لم يصعر نفيها في الحسر وماقسل انه كان واحسا ثم نسخ بدليل ماروى الترمسذي والنسائي عن أبي عوانة عن أبي استق عن عاصم بن ضمرة عن على قال فالرسول الله صلى الله عليه وسلم قدعفوت اسكم عن صدقة الحيسل والرقيق فهاتوا سدقة الرقة وله طربق آخرعن أبى استقاعن الخرثءن على قال الترمسذى سألت مجدا عن هدذا الحديث فقال كلاهماء للمدىء وأني اسحق يحتمه لأن كون روىء تهما والعفولا بكون الاعن شيخ لازمفهنو عبل بصدق أيضامع ترك الاخذمن الابتداءته ضلامع القددرة عليه فن قدر على الاخذمن أحدوكان محقافي الاخسذغبرمكوم فمه فتركدمع ذلك تبكرما ورفقابه صدق معه ذلك ويقدم مافي الصحصين للقوةوقدراً يناهـــــــذاالامرفدتقررفي زمن عرّفكيف يكون منسوخا قال ابن عبدالعروى فمهحوس بة عن مالك حدد شاصح مساأ خرجه الدارقطني عن جو رية عن ماللاً عن الزهرى أن السائب من ريد أخيره قال رأيت أبي يقيم (١) الخيل ثميد فع صدقته الل عمر وروى عبد الرؤاق عن ابن جريم أخيرنى عروس وبنارأن جبير بن يعلى أخبره أنه مع يعلى بن أميسة يقول ابتاع عبد الرحن من أمية أخويعلي من أمسة من رحل من أهل المدن فرساأ نثى عباته قاوص فنسدم البائع فلحق بمسر فقال غصدي بعلى وأخوه فرسالي ب الى بعل أن المتى بى فأتاه فأخبره الخسيرفقال ان الخسل لشلغ هسذا عندكم ملعلت أن فرسا بسلغ هذا فذاخذ عن كلأر بعين شاة ولانأ خذمن الخيسل شيأ خذمن كل فرس دينارا فقروعلى الحيسل دسكرا دينارا وروى أيضاعن انزجر بج أخبرني ان أبي حسن أن ان شهاب أخبره أن عمَّان كان يصدق الخيل وانالسائي بزر بدأخيره أنه كان أتي عرب الخطاب بصدقة الخمل قال ابن شهباب لاأعلم أن وسول الله صلى الله عليه وسلم سن صدقة الخيل وقال مجدن الحسن في كتاب الا "مارأ خد مرفا أ يوحنه فتعن جاد ان أى سلمان عن ابراهم النعي أنه قال فى الحدل الساعة التى بطلب نسلها ان شئت فى كل فرس دينادا وعشرة دراهم وإن شئت فالقمة فيكون في كل مائتي درهم خســة دراهم في كل فرس ذكرا وأنثي فقـــد مُنتأصلها على الاجمال في كمِّية الواجب في حدديث الصحيحة بن وثبتت الكية وتحقق الاخذ في زمن الخليفة بنجر وعثمان منغبرنكبر يعداعتراف عمر بالهلم يفعله النبى في الله عليه وسلم ولاأبو يكرعلى ماأخر جالدارقطنيءن حارثة ينمضر و قال حاءناس من أهل الشام الى عرفقالوا اناقدا صناأ موالا خملا ورقيفاوا نانحب أن تزكمه فقال مافعله صاحباي فيل فأفعله أناثم استشارا صحاب رسول الله صلى الله علمه وسلم ففالواحسن وسكتعلى فسأله فقال هوحسن لولم تكنحز بةراتبة يؤخذون بمابعدك فأخذ من الفرس عشرة دراهم مُأعاده قريبامنه بذلك السندوالقصة وقال فسه فوضع على كل فرس دسارا فن هذاأنه استشارهم فاستحسنوه وكذا استحسنه على بشرط شرطه وهوأن لايؤخذون به بعده وقد فلناعقتضاه اذفلناليس الامامأن بأخذ صدقة ساغة الحيل جبرافان أخذالامام هوالمراد بقوله يؤخذون مامنداللفعول اذبستحدل أن يكون استعسانه مشر وطابأن لابتبرعوا بهالن يعدممن الاغة لانهماعلى

وقوله (وليس في ذكورهامنفردة ذكاة لانها لا تتناسل) استشكل بذكورالا بل والبقر والغنم منفردات فانها لا تتناسل ووجبت فيها الزكاة وأحبب المنفردة وأماغسرها فيها الزكاة وأحبب الزكاة لا عالة وهوفى الخيل بالتناسل لاغيرولا تناسل في كورا الحيل منفردة وأماغسيرها فالنهاء فيه كايكونه به يكون باللهم والوبرفيم فيه الزكاة فان قيل في أوجه الرواية التي تجب فيها في الذكور المنفردة أيضا ولا نسسل همة على ماذكرتم أحسب بأن وجهها أن الا أرجعلته انفلسيرسا أرافواع السوام فانه بسبب السوم تخف المؤنة على صاحب وبه بصسير مال الزكاة في كان على فيهاشي الموجود المنزل على فيهاشي الاهذه مال الزكاة في المعة فن يعلى منقال أدرة خيرا برمومن يعلى مثقال ذرة شيرا بوها المناف المعة فن يعلى مثقال أدرة خيرا برمومن يعلى مثقال ذرة شيرا بوها

﴿ فَصِلْ ﴾ قالصاحب النهاية (ع ٠٠) رجه الله وجدت في هذا الموضع مكتو با يخط شيخي رجه الله وجه مناسبة ابراد هـ ذه المسئلة هناه وأنه لما المنتقب النهاج المنتقب ا

فرغءن بانحكالكبار

من السوام شرع في بيان

حكم الصغار وأقول الس

الفصل مصصراف ذلك يل

فمه غساره فكان الفصل

ههنا كسائل شي تكتب

في آخر الانواب والفصلان

جمع الفصيل وهو ولد

الناقة من قصل الرضيع

عنامته والحسلان بضم

الحاءوقسل بكسرهاأبضا

جعالحدل ولدالضأنف

السنة الاولى والتجاحيل

جمع عول منأولادالبقر

حين تضعه أمه ألى شهر

كمذا فالغرب فسلف

صورة المسئلة رحل اشترى

خسسة وعشرين من

الفصسلان أوثلاثين من

العاحسل أوأر يعننمن

الحلانأو وهبله ذاكهل

ينعقد علسه الحولأولا

على فول أي حنىفة ومجد

لانتعقد وعنسدغيرهما

(وليس فى ذكورهامنفردة زكاة) لانهالاتتناسل (وكدافى الاناث المنفردات فى رواية) وعنه الوجوب فيهالانها تتناسل بالفسل المستعار بخلاف الذكور وعنه أنها تجب فى الذكور المنفردة أيضا (ولاشى فى البغال والحير) لقوله عليه السلام لم بنزل على فيهما بى والمقادير تئبت سما عا (الاأن تكون المتجارة) لان الزكاة حين تتعلق بالمالية كسائراً موال التجارة والله أعلم

وفص لى (وليس فى الفصلان والمهاجيل صدفة) عندا بى حنيفة الاأن يكون معها كراروه في المسان وهو قول زفر ومالك مرجع وقال في المسان وهو قول زفر ومالك مرجع وقال في اواحدة منها وهو قول أي يوسف والشافى رجه ماالله

الحسنين منسبيل وهنذا حينثذفوق الاجماع السكوتي فانقيل استعسانهم انماهوا فبولهامنهم أذأ تبرعوابها وصرفهاالىالمستمقسين لاللايجاب فلنادواية فوضع على ككلفوس ديناوا مرتباعلى استحسانهم وماقدمناهمن قول عرليعلى خسذمن كل فرس ديسارا فقررعلي كل دينارا بوجب خسلاف ماقلت وغاية مافى ذلك أن ذلك هوميدا اجتهادهم وكانهم والله أعلم رأوا أن ماقدمنا من حسديث مانهي الزكاة يفسدالوجوب حيث أثبت في رقابها حقالته ورتب على الخروج منه كونم اله حين تذسترا يعني من النار هذاهوالمعهودمن كالامالشار عكفوله في عائل البنات كنّ له مسترامن النار وغديره ولانه لامعنى لكون المراد سترافى الدنياع عني ظهو رالنعمة اذلام عني لترتيب ذلك على عدم نسيان حق الله في وفاج افاته ابتوان نسى فثبت الوجوب وعدم أخذه عليه السلام لأنه لم يكن فى زمانه أصحاب الخيسل السائمة من المسلين بلأهل الابل وماتقدم اذأ صابهد ماغاهم أهل المذائن والدشت والتراكمة واغا فتحت بلادهم فى زمن عروعتمان ولعل ملطهم فى خصوص تقدير الواجب ماروى عن جابرمن قوله عليسه السلام في كل فرس دينار كاذكره في الأمام عن الدار قط شي شاء على أنه صحيح في نفس الأحر، ولولم يكن صحيصا على طربقة المحدثين اذلا يلزم من عدم العصة على طريقهم الاعددمة اظاهر ادون نفس الامرعلي أن الفعص عن مأخذهم لا يازمنا اذبكني العلى النفة واعليه من ذلك (قوله وليس ف ذكورها الخ) في كل من الذكور المنفردة والاناث المنفردة روابتان والراج فى الذكور عدم الوجوب وفى الاناث الوجوب وفصل (قول وليس في الفصلان) جع فصيل ولد الناقة قبل أن يصيرا بن عناص والجاجيل جع عبول وادالبقرة والحسلان جمع حل بالقربا وادالشاة صورة المسئلة اشترى خسة وعشرين فصبلاأ وحلا أوعولا أووهباه لاسعقد عليها المولءتي اذامضي حول من وقت الملك لاتب فيهابل

معقد حتى لوحال عليها الحول من حين ما ملكها وحبث الزكاة وقيل صورتها اذا كان له نصاب ساعة قضى عليها ستة أشهر اذا فتوالدت مثل عسدها شهلكت الأصول وبقيت الاولاده سل سبق حول الاصول على الاولاد عند هما لا سبق وعندالبافين سبق وذكر الطحاوى في اختسلاف العلماء عن أبي يوسف أنه قال دخلت على أبي حنيفة فقلت ما تقول فين ملك أربع سين جلافقال فيهاشاة مسئة فقلت ربحا تأتى فيمة الشاة على أكثرها أوجيعها فتأمل ساعة شمقال لاولكن تؤخذ واحد قمنها فقلت أيؤخد الجل في الزكاة فتأمل ساعة شمقال لا اذا لا يجب فيهاشي فأخذ بقوله الاول زفر ويقوله الثاني أبو يوسف وبقوله الثالث محدوع تهذا من مناقبه حيث تكلم في مسئلة

وفصل وليس فى الفصلان ، (فوامحتى لوحال الحول عليها من حن ملكها وجبت الزكاة) أقول فيه أنه حيث ذلم ببق محسلا للغراع حيث بوجد الواجب وهو الطاعن في السنة الثانية والطاهر أن تصوّر المسئلة في صورة الضم فى على بالانه أقاو بل فل يضع شي منها (وجه قوله الاول أن الاسم المذكور (٥٠٥) فى المطاب) يعنى قوله عليه السلام في خس

من الابل الساعة شاة (ينتظم الصغار والكبار)لانهاسم حنس كاسم الآدمى ولهذا اوحلف لاياً كل لحمايل فأكل الم الفصيل حنث وأحس بان الواحب قليل منالكئروأخذالسنة من الصغار لدس كذاك لان قبمتها قدنأتي علىأكسثر النصاب (ووجه قوله الثاني) أغالوأوحينا فبها مايحب فى المسان وهولا بوجدفها كاناضرارابصاحب المال وهويقنطى عدمالوحوب ولولم نوحب شماً كان اضرارا بالفقراء لان الصغاد نصاب فإن الكاريكسل بهانصاب وكل ماهوكذاك كان نصارا سفسه كالمهازيل وعكسه الحلان فأغمالا مكل بها نصاب فالاتكون في نفسهانصانا فأوحساواحدة منها كافي المهاز يدلفانا لانوحب فيهاالسمعن واغيا فوجب واحدةمنها وهدا معمىة وله (تحقيق النظر من الحانين ووحه قوله الاخرماقاله ان المقادير لايد خلها القياسالخ)

(قولهوأجيب بان الواجب قليل من الكثيرالخ) أقول رأى في مقابلة النصمع أنه منقوض عااذا كان له تسع

وتقررره أنا يحاب ماورد

به الشرع من الاستنان

ههنا المنع لاتهالا توحدفي

الصغار

وحسه قوله الاول ان الاسم المذكور في الخطاب ينتظم الصغار والكبار ووجه الثاني تحقيق النظرمن المانين كاعب فى المهاريل واحدمنها ووحه الاغران المقادر لايدخلها القياس اذاتممن حسين صارت كاراوتصورا يضااذا كان له نصاب سائمة فضى ستة أشهر فوادت نصاما ثمماتت الامهات وتم المول على الاولاد (قوله الاسم المذكور في الخطاب) يعنى اسم الشاة (قوله تحقيق النظر من الجانبين) جانب صاحب المال بعدم اخراج مسنة وحانب الفقر اء بعدم الاخراج الكلية كا يجسف المهاذيل الحاقا لنقصان السن ينقصان الوصف لمارأ ساالنقصان بالهزال ردالواحب الاصلى وهوالوسط الى واحدمنهاولم سطل أصلا فكذلك النقصان بالسن مع قيام الاسامة واسم الأبل الاأن الرد الى والعدد تعنها عنعنامن ترتيب السن في الابل والبقر بأن يحب بنت مخاص م بنت لبون م حقة وهكذا تيسع ممسينة والمنعناق المهاز بل فعلنا بقسد والمكن فقلنالأشي حتى تبلغ خساوعشر ين فصيلا فيكون فيهافصيل تملاشئ حتى تبلغ سناوسبعين ففيها فصسيلان وهكذا في ثلاثين عمولا عول ثملاشي حْق تْبلغ ستين ففها عولان مُلاشى حق تبلغ تسعين ففيها ثلاثه عاجيل لان السبب مى ثبت نبت حكم الآبق والمانع هداعلي أفوى الروايات عن أبي يوسف وهي رواية محد وبهدا النقر يرادفع استبعاد عد ادعال آنه عليه السلام أوجب في خس وعشر بن واحدة في مال اعتبر قبله أد بعدة نصب وفي ست وسبعين تنتسين في موضع اعتسبر ثلاث نصب بينها وبين خس وعشر بن فني المال الذي لا يمكن اعتيادهذه النصب فيه لوا وجبنا كأن بالرأى لا بالنص ولامد خل الرأى هنا (قوله وجه الاخر) أي من أعاويل أب جنيفة وهوقول محداث المقادير لايد خلها القياس فاذا امتنع ايجاب ماوردبه النص امتنع أصلا والنص وردنالشاة والبقرة والناقة لامطلقابل ذات السن المعين من الثنية والتبسع وستالخاص مثلاولم وحدفتعذ والاعجاب فانقبل لانسارانه لم وحب الصغارا صلافق حديث أي بكرف فتال مانعي الركاملومنه ونى عناقاعا كانوا بؤدونه الدسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلتهم عليه فدل انه كان يعطى فى الزكاة سائناه لكن اعجاب الاسنان المعينة المسوفف على وجودها في الموجب فيسه الابرى انه أوجب في خس من الابل شاة وليست فيها فلم يتوقف إيجابها على أن تكون عند وبل يجب عليدة أن يستحدث ملكهابطر يقهو يدفعها فكذا يجبعليه أن يستعدث ملكمسنة ويدفعها فلناأ ماالاول فيدلعل نفسه مافى أى داودوالنسائى عن سويدى غفسلة قال أنانامصد قرسول الله صلى الله عليد وسلم فأثبت فاستاليه فسمعته يقول فعدى يعنى فى كاب أن لا آخذراضع لبن الحديث دل بالطابقة على عدم أخسد هامطلقا وبالالتزام على ان ليس في الصغار واحدة منها اذلو كأن لاخدت الراضع وحديث ألى بكر لايصارضه لان أخذالعناق لايستلزم الاخذمن الصغار لان ظاهر ماقد مناف حديث آلم تدفين في صدقة الغنمان العناق بقال على الجذعة والثنية ولوعجازا فارجع اليه فيجب الحل عليه دفعاللنعارض ولوسلم حاز أخذها بطربق القيمة لاأنهاهي نفس الواجب وغين نقول به أوهوعلى طريق المسالغة لاالتعقيق يذل عليسه أنتف آلروا ية الاخرى عقالامكان العناق وأما الثانى فانه يستلزم أيجاب الكرائم وهومنتف يمافى الصيروغير من قوله اعدادايال وكرائم أموالهم وروى معناه كثيرا حتى صارمن ضروريات الزكاة ومنافض أأعرف بالضرورة في أصول الزكوات من كون الواحب قليلامن كثير ورجانا تى المسنة على غالب الملان أوكلها خصوصااذا كانت أسنانها يومين أوثلاثة فيكون هذا ايجاب اخراج كل المالمعنى وهومعاوم النسني بالضرورة بل يخرج عن كونهز كاة المال فان اضافة اسمرز كاة المال يأبي كونه اخراج الكل و ردعليه أن اخراج الكرام والكثيرمن القليل بازمكم فيمااذا كأن فيهامسنة واحدة فانها بالنسبة الى الباقى كذلك غاية الامرأن لزوم آخراج الكل معنى منتف لكن سوت انتفاء اخراج الاكثر فالشرع كنبوت انتفاء اخراج الكلفاهوجوا بحكم عن هذا فهوجوا بناعن ذلك ويحاب بأن (واذاامسع ماوردبه الشرعهه نامت منه أصلا) لا تعلوجا ذلكان بالقياس والمقادير لا يدخلها القياس والفطن يستفر جمن هذا جواب أى وسف فانه قاس على المهاز بل وهو قاسد لان المهاز بل وجد فيها ماورد به الشرع من الاسسنان (ولو كان فيها واحدة من المسان الخري يعنى اذا كان في الجلان كارجعلت الصغار بي يعنى المال كان على مقدار الموالي الموالية المالية المالية المنافعة عشر حلا يجب فيها مسئة واحدة ومائة وتسعة عشر حلا يجب فيها مسئة واحدة ومائة وتسعة عشر حلا يجب فيها مسئة واحدة ومائة وغشر ون حلافعند أى حنى فقد وعد تعب مسئة واحدة وعند أى يوسف مسئة وحل وعلى هذا القياس فصل الابل والبقر والاصل في ذلك ما قال عررض اقله عنه عد عليه ما المنافئة ولوجا عبائرا على يعنى أن المنافئة ولوجا عبائرا على يعنى أن الروايات عن أي يوسف اختلفت في الفصلان روى مجد عنه أنه لا يجب فيها الزكاة حتى تبلغ عدد الوكانت كأرا وحب فيها واحدة منها وذلك بان تبلغ خسسة وعشرين ثم ليس في الزيادة شي من حتى تبلغ مبلغ الوكانت مسان ثنى الواجب وحب فيها واحدة منها وذلك بان تبلغ خسسة وعشرين ثم ليس في الزيادة شي من منافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة النافئة المنافئة ال

فاذاامتنع العابماوردبه الشرع امتنع أصلاواذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل بعاله في انعقادها أصابادون تأديه الزكاة م عنداً في يوسف لا يعب في ادون الاربعي من الجلان وفي ادون اللا ثين من العد المعلق على عنداً في عنداً وعلى من الفحل الله في المعلق عندا أو كانت مسان يثلث الواجب في العب عن الحسن على المعلق الوكانت مسان يثلث الواجب ولا يعب في الحسن خس فصل وفي العشر خساف على هذا الاعتبار وعنه أنه يتطر الى قيمة خس فصل ولى العب المعلق المعلق المعلم المعلق المعلم المعلق المعلم المعلق المعلم المعلق المعلم المعلق الم

الاجاع على بوتها المكمف صورة وجود مسنة مع المسلان وهوعلى خيلاف القياس أعنى ما قدمناه من ضرور به الانتفاء بن في غيرها فلا يجوزان يلحق بها (قول و جعل الكل تبعاله في انعقادها نصاباد ون تأدية الزكاة) لانه انحاج ب من النيات هذا اذا كان عدد الواحب من الكارم وجود افيها أما اذا لهي فلا يحب بيانه لو كانت مسنة واحدة ومائة وعشرون حلا يحب فيها مسنة المسنة واحدة ومائة وعشرون حلافه فندأ بي حنيفة ومحد تجب مدنة واحدة ومائة وعشرون حلافه منتفة ومحد تجب مدنة واحدة وعندا بي يوسف مسنة وحل وعلى هذا القياس فصيل الابل والبقر واذا وجبت المسنة دفعت وان كانت دون الوسط لان الوحوب باعتبارها فلا تعلى الموالم المنافق المنافق المنافق الوحوب المنافق الوحوب باعتبارها كان ومنافق المنافق المنافق

وذلك مان تبلغ سنة وسيعن فينتذ يعب نيهاا ثنان لاعب حسني سلغمسلغا لوكانت مسان ثلث الواجب مان سلغ مائة وخسسة وأربعن فيعسمنها ثلاثة ولايعب فمادون خسسة وعشرين ووجهمه أن الواحب كان تعين بالنص ماعتبار العدد والسن وقد تعددرالسن فيالفصلات فبق العدد معتبرا فالعجد وهذاغرصي فانرسول الله صلى الله علمه وسلم أوجب فيخس وعشرين واحدة فى مال اعتب برقبله أربعة نصب وأوجب في سنت وسبعين اثنين فيموضع اعتسر ثلاثة نصب سها وسينخس وعشرين وفي المال الذي لأعكن اعتمار هـ ذ النصب لوأوحسا

الكان الرأى لا مالنص و روى ابن سماعة عنه أنه يحب في الحسن في المستخس فصيل وفي العشر خساف صيل هكذا الى خس أو وعشر بن ووجهة أنه اعتبرالبعض بالجلة وروى عنه أنه يتطرفي الحس الى قيمة خس فصيل والى قيمة شاة فيحب أقلهما وفي العشرالى قيمة شائن والى قيمة خسى فصيل وفي خسسة عشر يحب الاقل من قيمة ثلاث قسياه ومن قيمة ثلاث أخاس فصيل وفي العشر بن يحب واحدة منها وهندا معنى قوله على هذا الاعتبار ووجه هذه الرواية أن الاقل مسقن في عند على (ومن وجب عليه سن) السن هى المعروفة ثم سمى بها صاحبها كالناب المسنة من النوق ثم السين على المن المناب المسنة من النوق ثم المستقدن لغيره كابن المخاص و ابن اللبون و ذكر السين وارادة ذات السين الماتكون في الحيوان لافي الانسان لان عمر الحيوان يعرف بالسن قوله (ومن وجب عليه سن) صورة المسئلة رجل وجب عليه بنت لبون ولم وحد عنده بأخذ المصدق الحقوي دالفضل أو وجب عليه المناب يدل على أن الخيار المصدق وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن الصواب أن الخيار المن عليه الواجب لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق الما يتصفق بضيره الذي يأخذ الصدقات ولكن الصواب أن الخيار المن عليه الواجب لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق الميابة عليه الواجب والرفق الما يتصفق بضيره المناب والرفق الما يتصف بضير ولمناب والرفق الما يتصفق بضيره المناب المناب والمناب والمن المناب المناب والمناب والمناب والرفق المناب والمناب والمناب والمناب والمناب والرفق الما وحدة المناب والمناب وال

فكا ما أنه أراديه اذا سمعت نفس من عليه اذ الطاهر من حال المسلم اله يختار ماهو الارفق بالفقراء وأفول ظاهر ماذكر في الكتاب لايدل على ذلك والماد المادية المادية

الشآنى لمن علىه حست قال يحبر لانهلاسع فيهبلهو أعطاء بالقمة ولانعدف أن مكون مختار المسنف التفضيل شاوعلى ماذكرمن الدلس هسذا اذاأراد بالكتاب الهدامه وانأراديه القدو رى فالظاهر منه لس عراد كااستدل علسه المصنف ساءعلى ماذكروفي قوله وردالفضل اشارمالى نؤ مُدندهم الشأفعي وهو أنحسران ماس السنن مقدرعنده ساتن أوعشرين درهما لقواصلي المعليه وسلم من وحد في الله منت لبون فليحدد المصدق الاحقة أخذها وردشانين أوعشرين درهسما فيا استسرتاءامه وانامعد الامنت مخاص أخذهاوأخذ شأتن أوعشرين درهما فااستسرباعلمه وعندنا ذلك بحسب الغلاموالرخص واغماقال علمه السلامذلك لانالتفاوت ماسنالسنن فى زمانه كان ذلك القدر لاأنه تفهدر شرعى وكنف ذلك ورعابؤتى الى الاضرار بالفقراءأ والاجحاف بأرباب الاموال لانهاذاأخذالحقة وردشانن فسريمانكون قمتهماقمة الحقية فمصعر تأركاللز كأة علىهمعنى وهو اضرار بالفقراء واذا أخذ منت مخساض وشاتين فتسد

عندناعلى مانذ كران شاءالله تعالى الأأن في الوحه الاوللة أن لا مأخذ وبطالب بعين الواحب أو يقمته لانه شراء وفى الوجه الثانى يجرلانه لابسع فسمبل هواعطاء بالقيمة (ويجوز دفع الفيرف الزكاة) عندنا أوالأدنى واعطاء الفضل للصدقوالوافع أن الخيار لب المأل في الوجه الثاني فقط وأطلق في النهاية أن الخمار لرب المال اذا للمارشرع رفقابين عليمه وذلك بأن يجعل اللماراليه مع تحقق قولهم بحبر المصدق على قبول الادنى مع الفضل والعجر على قبول الاعلى ورد الفضل لان هـذا يتضمن سع الفضل من المسدق ومبئ ألبسع على التراضى لاالجسير وهذا يحقق أن لاخباراه في الاعلى اذمعتني شوت الخيار مطلقاله أن يقالله أعظ ماشئت أعلى أوأدنى فاذا كان يحيث لايقب لمنه الاعلى المجعل الخياراليه فيه اللهم الاأن يرادأن له الليار لوطلب الساعى منه الاعلى فيكون له أن يتغير من أن يعطمه أو بعطى الادنى ونوله وأعطى الفضل وأخذالفضل مطلقا يفيد أن حيران مابين السسنين غبرمقدر بشئ معين منجهة الشادع بل يختلف بحسب الاوقات غلاورخسا وعندالشافعي هومقدر بشانين أوعشرة لماقدمنا في كتاب الصديق من أنه اذا وجب عليه منت مخاص فلرتوجداً عطى اما منت لمون وأخذ شاتين أوعشرة أوابن لبون ليس غيرقلناهذا كأن فمسة التفاوت في زمانهم وابن اللبون يعدل بنت الخاض اذ ذاك جعلالز بادة السن مقاءلا بزيادة الانوثة فاذا تغيرتغيروا لالزم عدم الإيجاب معنى بأن تبكون الشاتان أوالعشرون التي بأخذهامن ألمصدق تسماوي السن الذي يعطيه خضوصااذا فرصنا الصورة المذكورة فى المهاذيل فانه لا يبعد كون الشائين تساويان منت لبون مهزولة جددًا فاعطاؤها في منت مخاص مع استرداد شاتين اخلاءمعنى أوالاجهاف برب المال بأن يكون كذلك وهوالدافع للادنى وكلمن اللازمين منتف شرعا فيفتني مازومهما وهوتع بالمابر وفروع كاعلعن أربعين بقرة مسنة فهال من بقية النصاب واحدة ولم يستفد شيأحتى تم الحول عسك أكساف من المعل قدد تسعو ردّالباق وليس رب المال أن يسترد السنة ويعطيه بماعسد وتسعالان قدر التيسع من المسنة صار زكاة حق الفقرا وفلا يسترد ومثله في تعيل بنت الخساص من خسة وعشر بن اذا انتقص الباقي واحدة فتم المول أمسك الساعى قدوار بعشياء وروى بشرعن أبى يوسف أنه يردهاولا يحسس شياو يطيال بأربع شسياه لانه فامساك البعض وردالبعض ضررالتشقيص بالشركة وقياس هذمف اليفرآن سيترد المسنة ليكن فهذانظواد لاشركة بعددفع قيسة الباقى ولوكانا ستهل المعبل أمسكمن قيمتا قدرالتبيع والاربع شياموردالياقى ولوتم الحول وقدزادت الاربعون الىستين فتى الساعى في تدعين فليس المالك استرداد المسنة بل يكل الفضل الساعى بخسلاف مالوأ خذالمسنة على ظن أنها أر بعون فاذا هي تسمة وثلاثون فأنه ردالمسنة ويأخذتهما لان الاتفاق على الغلط يعدم الرضاأ ماهناك فدفع عن رضاعلي احتمال أنتصر كاة وأبطهرأن الاحتمال أيكن ولولم يظهر الغلط حتى تصدق بهاالساعي فلاضم أن عليه وان كان أخذها كرها على ذلك الطن لانه عجمد فياعل العسر مفضمان خطئه على من وقع العل له فان وجدالفقيرضمنه مازادعلى التبيع والابؤخذمن الجموع فيدممن أموال الزكاة وهو بيت مال الفقراء كُلقاضيّ اذا أخطأ في تصالم علل أونفس فضم أنه على من وقع القضاءله أو بيت المال فانكان الساعى تمسدالاسفذ فضمانه في ماله لانه متعدهذا ولولم يردو لم ينقص فالقياس أن يصبر قدر أربع من الغنمز كأةور دالباقى لان المعسل توج من ملكه وقت التعسل وفي الاستعسان بكون الكل زكانك ذ كرمن أنه اذا تعذر حمل كل المعسل ذكاة من وقت التعيل معول كاة مقصورا على الحال هدا واو كانمثل ذال في الغنم فسيأتى (قول و يجوزونع القيم في الزكاة) فاوأتى ثلاث شياد سمان عن أربع

مكون قيمة اقية بنت البون فيكون آخذالاز كاممنه اوابنة الخاص تكون زيادة وفيه اجحاف بارباب الاموال قال (و بجوز دفع القيم في الزكاة)

(قوله أوالظاهرمن حالى المسلم) أقول الظاهر أن يقال اذالظاهر (قوله وأخسذ شاتين أوعشر ين درهما) أقول فأ ين قوله فيما سبق ان الشاة كانت نقوم بخمسة دراهم هناك حيث يقيد ماذكر هناأن قيمته كانت عشر قدراهم فتأمّل أداء القيمة مكان المنصوص عليه في الزكوات والصدر قات والعشور والكفارات جائز لاعلى أن القيمة بدل عن الواجب لان المسيرالى البدل انجاب وزعند عدم القدرة على الاصل وأداء القيمة مع وجود عين المنصوص عليه في ملكم حائز في كان الواجب عند الحدد هما الما العين أو القيمة (وقال الشافعي لا يجوز (٨٠٥) اتباع المنصوص) وهو قوله صلى الله عليه وسلم في أربع بن شاة شاة كا

وكذافى الكفارات وصدقة الفطروالعشر والنذر وقال الشافعي لا يجوزا تباعا للنصوص كافى الهدابا والضعايا ولناأن الامربالادا الى الفق رايصالاالرزق الموعود اليه فيكون ابطالا القيد الشاة

وسط أوبعض بنت لبونءن بنت مخاض حازلان المنصوص عليه الوسط فلريكن الاعلى داخلافي النص والجودة معتبرة في غديرال بويات فتقوم مقام الشاة الرابعة بخسلاف مالو كان مثليا بأن أدع أربعة أقفزة حيدة عن خسة وسط وهي تساويها المجوز أوكسوه بان أدى ثو بالعدل ثو بين أبحرالاعن ثوب واحد أونذرأن بهدى شاتن وسطن أويعتقء حدين وسطين فأهدى شاة أوأعنق عسدايساوى كل منهما وسيطين لايجوزأ ماالاول فلان الجودة غيرمعتبرة عندالمقابلة مجنسها فلاتقوم الجودة مقام القفيز الخامس وأماالناني فلإن المنصوص عليه مطلق الثوب في الكفارة لأبقيد الوسط فكان الاعلى وغيره داخسلا تحت النص وأماالثالث فلان القرية في الاراقة والنحرير وقدا لتزم اراقت ف وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف الندر بالتصدق بأن ندرأن يتصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة تعدلهما جازلان المقصودا غناء الفقير ويمتحصل القرية وهو يحصل بالقمة وعلى مافلنالوندرأن يتصدق بقفيزدقل فتصدق بنصفه حسدايساوى عمامه لايجزئه لات الحودة لاقمسة لهاهناللر بوية والمقابلة ما النس مخلاف حنس آخر لوتصدق بنصف ففيزمنه بسياويه حاز الكل من الكافى (قوله والنذر) باننذرأن يتصدق بجدا الدينارفتصدق بمدله دراهمأ وبهنذا المسبزفتصدق بفيمته جازعنسدنا وقوله اتباعا لنصوص)وهواسم الشاءو بنت الخاص والتسم الى آخرها (قوله ولناأن الامر بالاداء) أى أناءالشاة وغسره الغرض ايصال الرزق الموعود لانه تعالى وعسدا دزاق الكل فتهممن سبب له سببا كالتجارة وغيرها ومنهم من قطعه عن الاسباب ثم أمر الاغنياء أن يعطوهم من ماله تعالى من كل كذا كذافعرف قطعاأن ذاك أيصال الرزق الموعودلهم واستلاء للكلف بالامتنال ليظهرمنه ماعله تعالى من الطاعة أوالخالفة فيعازى به فيكون الامر بصرف المعين معمو باجدا الغرض مصعوبا بالطال القيد ومفيداأن المراد فدرالمالية اذأر زاقهم ماانحصرت فيخصوص الشاة بلانسان حاجات عظفة الانواع فظهرأن هداليس الطال النص بالتعليل بل الطال أن التنصيص على الشاة يذفي غديرها بماهو قدرها في المالية مهوليس بالتعليل بل مجوع نصى الوعد بالرزق والامر بالدفع الحالموعود به تما ينساق الذهن منه الى ذلك فانك أذا سمعت قول القيائل بافلان مؤنتك على شمقال بافلان أعطه من مالى عندك منكل كذا كذالا يكاد سفك عن فهما لمن مجوع وعددال وأمرالا خرى الدفع السه أن ذلك لا نجاز الوعد فبكون جوازالقمة مدلولا التزاميالجو عمعني النصين لانتفال الذهن غندسم أعهمامن معناهما الىذاك فيكون مدلولالا تعليلاعلى أنهلو كان تعليلا لم مكن مبطلا للنصوص عليه بل يوسعة لمحل الحكم فان الشاة المنصوص عليها بعد التعليل يحل الدفع كاأن فمتاعل أيضاوليس النعليل حيث كان الأ لتوسعة الحل مقدراً بنافي المنقول مايدل عليه وهوما قدمنا من قوله عليه السلام ومن تكون عنده صدقة الدعة وايستعنده الحذعة وعنده الحقة فانما تؤخذمنه ممعشا تين ان استيسر باأوعشرين درهمافانتقل الحالقمة فيموضعين فعلناأن ليس المقصود خصوص عين السن المعين والالسقطان تعدر أوأوجب عليه أن يشتر به فيدفعه وقال طاوس قال معاذلاهل المن آتوني بخميس أولبيس مكان الذرة والشعيرا هون عليكم وخير لاصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينة رواه التعاري معلقا

فىالهداما والضعاما وقوله (المالا للرزق الموعود) مفعولله وخبران محذوف أى الث أونحوم وروى الصال فهوخمران فعلى النسطة الاولى تقريركلامه الامر بأداء الزكاة الى الفقسر بقوله تعالى آنوا الزكاة لانصال الرزق الموعود بقوله تعالى ومامن دامة في الارض الاعلى الله رزقها البت فىالواقسم والاحربذاك سطل تعسن الشاة فالثابت فى الواقع ببطل تعمن الشاة أما ثبوت ذلك فى الواقع فلان الله تعالى وعدارزا قهيم تمأمرهم بابناء ماأوجب عليهم اليهم انحاز اللوعدكما دلت علمه الآتنان وأما أن الامر بثلك يسطل تعسن والشاة فلان المأمورية قرية البتة ووحه القربة فى الزكاة ستخسلة المحتاج وهيمع كثرتها واختلافها لاننسد بعسين الشاة فكاناذنا مالاستبدال على ماعرف في الامسول وفي ذلك انطال قيدالشاة ويحصل مالرزق الموعودوغيره وعلى الثانية الامر بالاداء الى الفقسر ايصال الرزق الموعودالمة

وابصال ذلك السه ابطال لقيد الشاة لان الرزق لم ينعصر في أكل اللحم فكان اذ فافي الاستبدال الخ

وكانهدذا كالخزية في أنها وجبت لكفامة المقاتلة و محور فيها دفع القيمة الاجاع محلاف الهدا بأوالضما بأفان القرية فيها ادافة الدم على التحديث المدافة بفتح الدمة وقبل التحديث في المدافة بفتح العدين المدافة بفتح العدين المدافة بفتح العدين العراد العام و على العديد و المدافة بفتح العدين المدافة والمدافة و و المدافة و و المدافة و المدافة و المدافة و المدافة و المدافة و المدافة و المدافقة و المدافة و المدافة و المدافة و المدافة و المدافة و و المدافقة و و المدافة و و المدافقة و المدافقة و المدافقة و المدافقة و و المدافقة و المدافة و المدافقة و المدافقة و المدافقة و المدافقة و المدافقة و المداف

وصاركا لحزية بخلاف الهداوالان القربة فيها اراقة الدم وهو لا يعقل ووجه القربة في المتنازع فيه سدّخلة المحتاج وهومعقول (وليس في العوامل والحوامل والعاوفة صدقة) خلافا لمالله فظواه والنصوص ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولافى البقر المثيرة صدقة ولان السب هو المال الناى ودليله الاسامة أو الاعداد التجارة ولم يوجد ولان في العاوفة تقراكم المؤنة في نعدم الناء معنى ثم الساعة والمرابع من المرابع ا

وتعليقه صيح وقال ابن أبي شببة في مصنفه حدثنا عبد الرحن بن سلم ان عن مجالد عن قيس بن أبي حازم عن الصنابح الاحسى قال أبصر النبي صلى الله عليه وسلم ناقة حسنة في ابل الصدقة ففال ماهذه قال صاحب الصدقة انى ارتجعتها ببعيرين من حواشى الابل فال ذم اذا فعلمناأن السنصيص على الاستنان الخصوصة والشاةلبيان قدرالا الية وتخصيصها في التعب رلانما أسهل على أرباب المواشي (قوله وصار كالحرية) بؤخد فيهاقدر الواجب كاتؤخذ عينه (قوله لطواهر النصوص) مثل في خس ذود من الابل شاة وفي كل ثلاثين من البقر تبسع أو تبيعة (قول واناقوله عليه والسلام السف الحواملالخ) غربب بهسذا اللفظ وروىأ يوداودعن عاصم بن ضمرة والحرث عن على فال ذهسير وأحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ها تواربع العشورمن كل أربعين درهما دوهم وليس عليكم شي حتى نترما ثنى درهـــم ففيها خسة دراهــم فــازادفع لي حســاب ذلك وليس على الحوامل شي ورواه الدارقطئ بجزوماليس فيه قال زهبرقال ان القطان هذا سندصيح ولفائل أن يقول هذا الحديث بعسد صته يحتمل كوبه مقار بالاصل تشريع الزكاه فيكون مخصصاو يحتمل كوبه متأخرا فيكون فاسحا ويحتمل كونه منقدما فيكون منسوخا بالعام على أصلناأ عني نحوقوله في خسمن الإبل شاة فالاستدلال بهمتوقف على ضبط الشاريخ فأن لم يضبط انتصب معارضا وحينش ذبجب تقدم عموم الايجاب لانه الاحساط ويجاب أن المومليس على صرافته بالاتفاق الخصيص غيرالساعة فيترجع حديث العوامل بقوة الدلالة حينئذ وأماعلي أصلهم فيحب تقديم الخاص مطلقا فلايحناج الى هذا آلتقرر ثملايخني أن العوامل تصدق على الحوامل والمثبرة فالنفي عنهانفي عنهما وقدروى في خصوص اسم المتبرة حديث مضعف فى الدارقطنى ليس في المشيرة صدقة قال البيهي العصيم أنه موقوف (قول ولان في العلوفة الخ) دفع لقول مالك ان النما في العاوفة أكثرفهي أولى شرعية الزّ كاة فيهافقال لابل يتعدم بالكلية ظاهراً

فهده الاموال لان المؤنة تتراكم فيهافسعدم النماء معنى وفيه بحث من وحهان أحددهما انكم أنطلتم اطلاق الكتاب مغيرالواحد وهولا يجوز عندكم لكونه نسخا وجلتم المطلق في الاخبارعلى القسد وهو أيضالا محوزعند كموالناني أندلسل الماءالاسامة أوالاعد ادالتعارة كاذكرتم وتراكم المؤنة لاسطل النماء بالاعدادالتجارة فانمن اشترى خسامن الامل منسة التعارة وعلفها جمع السنة وحت علمه الزكاة في آخر السنة فالله أبطل النماء بالاسامة والجواب عن الأول أن الاطلاق ليس عسلي ظاهره بالاجماع ألاترى أنهمطلق عن حولان المول ولامح الانه فكانت الا مانوحوب الاخد

وهى فيماعداه بجل لحق الاخباربيا فالذلك ولم يحمل المطلق على المقيدوا تماجعلنا المقيد متأخرا لئلا بازم النسخ مرتين فان الاصل فيه هوا لاطلاق لكونه عدما فلوقد منا المقيد نسخ الاطلاق ثم المطلق ينسخه فعكسناه دفعا الذلك وعن الثانى بأن الاسامة والعلف متضادات فاذا وجد العلف انتنى الاسامة ولا كذلك التحارة (ثم السائمة

(قوله والحواب عن الاول ان الاطلاق ليس على ظاهر وبالاجاع ألاثرى انه مطلق عن حولان الحول) أقول وعن اعتبار النصاب أيضا (قوله الثلا بلزم النسخ من تين الخ) أقول بل اذاقدم المطلق وكرر النسخ اذالاصل عدم الوجوب والمقيد سلب لا يدافع العدم الاصلى فتأمل (قوله فات الاصل هو الاطلاق الكونه عدما) أقول كيف يكون عدما ومفاده الوجوب في الجيع ثم اعلمان الضمر في قوله كونه واجع الى الاطلاق في قوله فان الاصل هو الاطلاق والمعنى ان الاصل هو الاطلاق الكون الاطلاق عدما الخزاقوله وعن الثاني بأن الاسامة والعلف متضادًا ن الى قوله ولا كذلك التجارة والمعنى المنافرة والعلم عن المنافرة والعدم المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة الموال المعدة التجارة نقض الله لين فانه جارفها مع تخلف المدلول كان ماذكره في معرض الجواب بمعزل عن دفعه

هى التى تسكننى بالرعى فى أكثرا لحول حتى لوعلفها نصف الحول أو أكثر كانت علوفة) أما فى الاكثر فلان القليل نابع الاكثر لان أصحاب السوائم لا يجدون بدا من أن يعلفوا سوائمهم فى وقت كبردو ألج كافى البلاد الباردة وأما فى النصف فلا نه وقع الشك فى ثبوت سبب الا يجاب فلا تحيب فلا ترجيح بعد ألوجوب بجهة (١٠٥٥) العبادة لان الترجيح العابكون بعد ثبوت السبب قال فى النهامة ثم هذا

هى الني تدكتنى بالرعى فى أكسر الحول حتى لوعلفها نصف الحول أو أكثر كانت عاوفة لان القليسل تابع للاكثر (ولا يأخذا الصدق خيال المال ولارذالته و يأخذ الوسط) لقوله عليه السسلام لا تأخذوا من حزرات أموال الناس أى كرائمها وخذوا من حواشى أموالهم أى أوساطها ولان فيه نظرا من الجانبين قال (ومن كان له نصاب فاستفاد فى أثناء الحول من جنسه ضمه اليه وزكام به وقال الشافعي لا يضم لا نه أصل فى حق المال قد في وظلفته

فضلا عن الاكثرية لان القدر الذي يزيد بالسمن لايني بخرج المؤنة فى المدة الني تطهر فيها الزيادة فان قبل لو كانت العاوفة التحارة وحب فهاز كاة التحارة فاوانعدم النماء بالعلف استنع فيها قلنا النماء في مال التجارة بزيادة القيمة ولم تنعصر زيادة عنهافى السمن الحادث بل قديعصل بالذاخ مرمن فصدل الحفصل أو بالنقدل من مكان الحمكان بخداف غيرالمنو تعالى المادة النما وفيها معصر في السمن فنبث أن علفها لابستازم عُسدم عُماتُها إذا كانت التجارة ولأهوظ الهرفية (قول هي الى تنكنني بالرى في أكثرا لحول) اعترض فى النهاية بأن مرادهم تفسيرالسائمة التي فيها المكم المستخص ورفه وتعريف بالاعم اذ بة قيسد كون ذلك لغرض النسه لوالدروالتسمين والافتشمه لاسامة لغرض الجهل والركوب ولسرفهاذكان وفالت الشافعية في بعض الوحوه بشترط الرعى في كل الحول وفي بعضها ان علفها بقدر مانسين فبسه مؤنة علفهاأ كثرتم الوكانت سأغة فالاز كاةفيها فلنالايزول اسم الساغة بالعلف البسير شرعالانه عليسه المدلام أوجب على أهل ديارهم مع العلم بأنهالا تكنني بالسوم في جيع السنة اذلا يوجد ف جيع السَّنة في ديارهم بل ولاغ يرهاما تكنَّق به أولو وجد في غيرها المكتم مُذَالَّ في زمن شدَّه البرد والنبلج والامطار المستمرة فلواعتسبرا نتفت الزكاة فعسلم أن العلف البسيرلايز ولبه اسم السوم المستلزم الحكم واذا كان مقابله كثيرا بالنسبة كان هو يسيرا والنصف أيس بالنسبة آلى النصف كثيرا فلوأسامها نصف الوللاز كاة فيهاولانه يقع الشائف ثبوت سب الايحاب وماذكره المصنف من التعليل بالتبعية انمايستقيم تعليل قوله أوأ كتر ومأذ كرنايعهم عنصف الحول (قوله لقوله عليه السلام لاتأخذوامن حزرات أموال الناس شيأ الخ) هو بالفتحات جمع حزرة بالحاف المهملة وتقديم الزاى المنقوطة على الراه فى الغسة المشهورة ذكره ان الأثر في النهامة وحزرة المال خياره في ديوان الادب وهوفي الاصلكانه الشئ المحبوب للنفس أخرج أيوداود في ألمراسيل عن هشام بن عروم عن أبيسه أن النبي مسلى الله عليه وسلم قال لمصدقه لا تأخذ من حزرات أموال الناس شيأخذ الشارف والبكر وذات العيب وف موطا مالك مرجر وضى انته عنسه بغنم الصدقة فوأى فيهاشا تمسافلاذات ضرع عظيم فقال عرماه فد الشاة فقالواشاممن الصدقة فقال عرماأعطى هدده أهلهاوهم طائعون لأتفتنوا الناس لاتأخد واحزرات المسلين وفىالساب حديث معاذالصير حيث قال اعليه السد الرمايال وكرائم أموالهم وهدفه الاداة تقتضى أنالا يحب فالاخذمن العاف التي ليس فهاوسط اعتبارا علاها وأفضلها وقدمناعتهم خلافه في صدقة السواع (قهله فاستفاد في أثناء المولمن جئسه) عمرات أوهبة أوشرا وقال الشافعي لايضم بل بعتبرفيسه حول على حسدته فاذاتم الحول وكانسواء كان نصابا أوافل بعد أن يكون عنده نصاب من جنسه لقوله عليه السلام من استفادما لافلاز كافقيه حتى يحول عليه الحول وقوله عليه السلام لازكاة

الذي ذكره من الأسامة في أ حق الجاب ذكاة السوام اعاسم أناوكانت الاسامسة للدر والتسسل والتسمين وأما الاسامية التعارة فلاعب فها زكاة الساغة وكذلك في الاسامة العمل والركوب وقوله (ولابأخد المحتق خمار ألمال)ظاهر وقوله (من حررات أموال الساس) الحدررات بالحباء المهملة والزاى العبشة والفصات - عرزه بالتعريكوهو خيآرالمال والحأشةصغار الأبل لا كبارفيها ود كرفي الغرب خنذ منجواشي أموالهم أىمن عرضها يعنى منجانب منجوانها من غـ براخسار وهي في الاصل جمع حاشية الثوب وغيره لجانبه وتفسيرالصنف بقوله أى أوساطها غردلك وهوالخي لقوله ولان فيسه نظرامن الجانيين قال (ومن كانله نصاب الستفادعلي ضربين من جنس الاصل ومنخلاف سنسه والثاني لايضم بالاتفاق كااذا كان له ابل فاستفاد في أشاه الحول بقرا أوغنماوانما دستأنف له حول نذانه

والاول لا يخاوا ما أن يكون حاصلا بسب الاصل كالاولاد والارباح أوبسب مقصود فان كان الاول يضم بالاجاع وان كان الثانى فى مشل أن يكون عندر جل مقدار ما يحب فيه الزكاة من ساعة فاستفاد من ذلك الجنس فى خلال الحول بشراء أوهبة أومبرات ضمها وذك كلها عند عمام الحول عندنا وقال الشافعي بستانف الحول جديد من حين ملكه فاذاتم الحول وجب فيه الزكاة نصابا كان أولم يكن المنافع المنافع المنافع عند المنافع المنا

(بغسلاف الاولاد والارباح لانها تابعة اللك حتى ملكت علا الاصل) دونسيب مقصود (ولذا أن الجانسة هي العساة في الاولاد والارباح لانعندها) بعنى عند المجانسة (شعسرالميز)لان المستفاديماً يكثر وجوده لكثرة أسبابه (فيعسراعتباد الحول لكل مستفاد) لان مراعاته فيداغا تكون بعد ضبط كيته وكفيته وزمان تعدده وفى ذلك حرج لاسمااذا (011)

> ج ـ النا الاولادوالارباح لانها تابعة في الملك حتى ملكت علث الاصل ولناأن الجانسة هي العلة في الاولادوالار باحلان عنسدها يتعسرا لميزفيعسرا عتبارا لحول لكل مستفادوماشرط الحول الالتيسم قال والزكاة عنسداً بي حنيف وأبي توسف في النصاب دون العفو) وقال مجدوز فرفه ما حتى لوهات العفوويق النصابيق كما الواحب عندأى مشيفة وأي يوسف وعندمجدوزفر يسقط بقدرمنجد وزفرأن الزكاة وحبت شكرا لنعة المال والكل بعة

> فى مال حتى يحول عليه الحول بخسلاف الاولاد والارباح لانهامتواد تمن الاصل نفسه فبنسحب حوله عليها وما نحن فيسه ليسكذلك فلنالوفة وتسليم سونه فعومه لسرم راداللا تفاق على خووج الاولادوالارياح ودليل الخصوص بمايعلل ويخرج بالتعليل نانيافعللنا بالجانسة فقلنااخراج الاولاد والارباح من ذلك ووحوب ضمها الى حول الاصل لجانستماا باهلاللنواد فيجب أن يخرج المستفاد اذا كان يخانسا أيضافيضم الى ماعنسده بمايجانسه وكان اعتبارناأ ولىلانه أدفع للسرخ اللازم على تفسدير قوله فى أصحاب الغلة الذين يستغلون كل يوم درهما وأقل وأكثرفان في اعتبار الحول لكل مستفاد من درهم و نحوه حرجاعظما وشرع الحول التيسير فسيقط اعتباره ولولم يتعرض لابطال اعتباره حاز تعلمل الأصسل يعلنين واحداهما تقتضي ماقلنا والاخرى أعنى علتسه قاصرة على الاصل أعني الاولاد والأرباح وعلى هـ ذالاحاجة الى جعل اللام في الحول العول المعهود قيامه الاصل كافي النهامة بل يكون للعهود كونه آثنيء شرشهرا كافاله الشافعي غيرأنه خصمنه ماذكرنا وهذالانه يع المستفادا بتداء وهو النصاب الاصلى أعنى أول مااستفاده وغيره والتخصيص وقع فى غسيره وهوالجانس وبق تحت العرم الاصلى والذي لم يجانس ولايصدق في الاصلى الااذا كان المول من ادابه المعمود المقدر ﴿ فرع ﴾ لايضم الى النقدين عن ابل من كاتبان كان له خسمن الابل وما تنادرهم فركى الابل بعد الحول ثم ماعها في أثناه الخول الا خرمدرا هم لايضمها الى ماعنده عنسدا في حنيفة وقالا يضمها أوجودعا الضموهي الجسانسة واهأنه بدل مال الزكاة والبدل حكم المبدل فاؤضم لأتى الى الثني واتفقو اعلى ضم عن طعام أذى عشره ثم باعه وثمن أرض معشو رة وثمن عبدات صدقة فطره أماعندهما فظاهر وأماعنده فلان البدل اليس واللالمال الزكاة لافالعشر لايجب باعتباد الماث والهدذا يجب في أرض الوقف والمكاتب والفطرة لاتتعاق بالمالية ولهدذا تجبعن والده وكذالو ياعها يعب دالتمارة وعنده ألف لايضم عنده ولونوى الخدمة غم باعه قبل يضم لانه بنية الخدمة خرج عن مال الزكاة فلم يكن بدله بدل مال الزكاة ليؤدى الى الشي ولو كان له نصابات نقدان بمالم يجب ضم أحدهما الى الا خركمن ابل أدّى وكاتها ونصاب آخر ثموهب لألف ضمت الح أقربهم ماحولامن حين الهبة تطر الفقراء ولور بح ف أحدهما أوواد أحدهما ضم الى أصله لان الترجيم بالذات أفوى منه بالحال (قوله حتى لوهك العفو وبقي النصابيق كل الواجب الخ) بأن كان له تسمع من الابل أومائه وعشرون من الغنم فهلك بعمد الحول من الابل أربع ومن الغنم عمانون مسقطمن آزكاةشئ عندابى حنيفة وأبى بوسف وعندمجدوزفر يسقط فى الاول أربعة أنساع شاة وفي الشاني ثلثاشاة (قوله وجبت شكر النعمة المال) الذي يتعقق به الغناو الكل بعد وجود النصاب فيه كذاك فيكون الوجوب في الكل ويؤيده ما تقدم في كتأب أبي بكرمن قوله فاذا بلغت خساوع شرين الى خسوثلاثين ففيها ينت مخاض وكذاقال فاذا بلغت واحدة وستين الىخس وسبعين ففيها حقة وهكذا

كانالنصاب دراهم وهو صاحب غلة يسستفيد كل وم درهسما أودرهمن والحول مأشرط الانسيرا فاوشرطناله حولاءدرا عاد عـــلي موضوعــه مالنقض واذا تست أن عُـــلة الضم في الأولاد والارماح الجانسية وهي موجودة في محسل النزاع وجب القول بشوت الحكم قيسه فان قدل قدمر أنالني صليانله عليسه وسلم قال ليس في مال زڪان حتي محسول عليسه الحول وعلى تقدر الضميعي الزكاة للاحول أحس مانا ما أسمة طنا ألحول وانماحعلنا حولان الحول على الاصل حولانا على المستفاد تسرافان عُـورض بأن الحكم في . الاولاد والارماح بطريق السراءة فسلايثبت الحكم فى على النزاع فلنامنوع فانه ذا الحكم قد ثبت في الامهات بالاولاد فأن مسن كانته مائة وعشرون شاة فسوادت واحسدة قبل الحول فتم الحولوحبعلسهشانان فكان الوحوب على الام وغسرهابسب الوادفنبين أنه لم يكن بطريق السراية وقوله (والزكاة عنسدأ بي حنيفة) صورته ظاهر مفاضمن كان الم تسعمن الابل

حال عليها الخول فهال منها أربع فعليه في الساق شاةعند أي حنيفة وأبي يوسف وعند محدور فرعليه خسسة أتساع شاة وكذلك الدليل منالحانين (وقوله ولان العفو) يعنى أن العفولا يثبت الابعدوجود النصاب فكان تابعا وكل مال اشتمل على أصل وتبع م هلا منه شي صرف الهلاك الى التبعدون الاصل كال المضاربة اذا كان فيه ربح فهلك منه شي فانه يصرف الى الربح دون رأس المال بالا تفاق وقوله (ولهذا) أى ولدون الهلاك يصرف الى النبع (قال (١٢٥) أبوحت فقيصرف الهلاك بعد العفوالى النصاب الاخيرالخ) وبيان ذاك ما اذا

ولهماقوله عليه السلام في خسمن الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شي حتى تبلغ عشر او هكذا فال في كل نصاب ونفي الوجوب عن العفو ولان العفو تبع النصاب في صرف الهلاك أولالى التبع كالربح في مال المضاربة ولهذا قال أوحد في قيم في الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينتهى لان الاصل هو النصاب الأول وما وادعليه تابع وعند ألى يوسف يصرف الى العفو أولا ثم الى النصاب شائعا (واذا أخذا الحوارج المراج وصدفة السوائم لا يتى عليهم) لان الامام المحمهم والجباية المامة وأفتو انان بعد وهادون الحراج لامهم مصادف المراج

ذكرالى عشرين ومائة وقال فى الغيم ادا كانت أربعين الى عشرين ومائة ففيهاشاة فاذا زادت على عشرين ومائة الىمائنين ففيهاشانان فاذازادت على مائنين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شياء الحديث وهذا ينص على ماقلناوهكذا قال في كابعرالمروى في أبي داود (قوله ولهما قوله عليه السلام في خسمن الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شي حتى يبلغ عشر الخ) المعنى أن هذا الحديث لا يقوى فق مدينيهما في النبوت ان ثبت والله أعلى وانسانسيه ابن الجوزى في التعقيق الى رواية القياضي أبي يعلى وأبي استعق الشيرازي فى كابيهمافقول محدأ ظهرمن حهة الدليل ولانحول الهااك غيرالنصاب تحكم لان النصاب غيرمتعين فىالكل فيجعل الوجوب متعلقا بفعل الأخراج من الكل ضرو رة عدم تعسين بعضم الذلك وقولهم أنه يسبى عفوا فى الشرع ينضاء ل عن معارضة النص العصيم فلا يلتفت اليه (قُولُه والنَّا قال أبو حنيفة ألح) مشالهاذا كانله أربعونهم الابل فهلامهاعشرون بعد الحول فعندأبي حسيفة تحب أربع شياه كآت الحول حال على عشر بن فقط جعلا للهالك كان لم يكن وعند محد يعب نصف بنت لبون ويسقط النصف وعندأى وسف يعب عشرون جزأمن ست وثلاثين جزأمن بنت لبون ويسقط ستةعشر حزألان الاربعة من الاربعين عفوفيصرف الهلاك الهاوبق ألواجب في ستة وثلاثين فيبق الواجب بقدرالسافي والله أعلم ولوكانله تمانون شاة فهاك نصفها بعدا لمول تجب شاة عندأبي حنيفة وعند محدوز فرنصف شاة ولوكان الهمائة وعشرون فهلا عمانون تحب شاة عند الى حنيفة وعندمجد وزفر ثلث شاة ولوكانت مائة واحدى وعشرين فهلك احدى وثمانون تعب شاة عند أى حنيفة وعند محدور فرأر بعون حزامن مائة واحدى وعشرين جزامن شاتين فاوكن مائنين وواحدة عجافا الاواحدة وسطا نحب الوسط وثنتان من أفضلها فان هلكت الوسط عنداً بي حنيفة تجب عفاوات كان لم بكن الاماثنان عجاف وعند هما سقط الفضل بهلاك الوسط وجعل كان الكل عاف فكان الواجب ثلاثاع افافاذا هلك واحدة سقط من كل شاة من النلاث جزء من مائتي جز و وجزء ويبقى من كل شاة عفاء مائتا جزء لان عند هما بصرف الهلاك الى النصب شائعا ولوهلك الكل الاالوسط يحب جزءمن أربعين جزأمن شاة وسط عند أى حنيفة كانه ليس له الأأر بعون هاك الكل الاواحدة وسطا وعندهما ثلاثة أجزاء من ما ثني جزء من ثلاث سياه جزء من السمينسة وجزآن من العفاوين لان الواحب في كل شاخره ولو كان له أربعون شاة عشرون سمان أوأوساط وعشرون عاف هلكت واحدةمن السمان بعدا للول يبقى تسمعة وثلاثون جزأ من أربعين جزأمن شاه وسط لان الفضل فيمازاد على الواحدة عفو فصاركان الكل سمان وهلك منها واحدة وكذلك الوهلكت عشرةمن السمان يمق قلاثة أرباع شاة وسطوعند محديبتي نصف شاة وسط ورسع شاة عفاءلان

كان لرحل أربعون من الامل فهلك منهاعشرون ففى الباقى أربع شياءعند أبىحنىفة وقال أبو بوسف محب فيهاعشرون جزأمن ستة وثلاثين جزأمن بنت ارون وقال محسديي نصف منت لدون مرعلي أمدله أن الواحب متعلق مالكل فاذا هلك النصف سقط نصف الواحب ولاني وسفأن الاربع عفروبق الواحب فيستة وتسلاتين فسقى الواحب بقدرالسافي ولأبى حنيفة أنالهاال يجعل كان لميكن منقبلأته تابع والنصاب الاول هوالاصل ألاثرى أنه لويحل الزكاة عن نصب كشمرة وفي ملكه نصاب واحدجازفثتأن النصاب الاول أصل ومآزاد كالتادع فأذا هلكشي صرف الهللاك الىماهوالتابع فتصر كاة العشرين وذلك أربع شياه قال (واذا أخدد الخوارج الخراج) الخوارج قوم من المسلن خرحوا عن طاعة الامام العدل محث يستعاون قتل العادل وماله بتأويل القسرآن ودانواذلك وقالوا

من أذنب صغيرة أوكبرة فقد كفروحل قتله الاأن سوب و عسكوا بطاهر قوله تعالى ومن بعص الله ورسوله فان له مارجهم الواجب خالدافها فاذا ظهره و لا يتى على ما المام (لا يتى عليهم) أى لا بأخذمنهم عالدافها فاذا ظهره و لا يتى عليهم العدل فأخذ والغراج (وصدقة السوائم) من ظهر عليهم الامام (لا يتى عليهم) أى لا بأخذمنهم ما ثانيا (لان الامام لم يحمه من الجباية الخراج جباية اذا جعه (وأفتوا بأن بعيدوها) يعنى الصدقة (دون اغراج) وهواختياد أبي بكرالا عش (لانهم مصارف الخراج)

الكونهم مقاتلة) اذا ظهر عدود بوا عن دارالاسلام وأماالصدقات فصرفها الفقرا وهم لا يصرفونها اليهم وقيل ادا فوى بالدفع النصدق عليهم يسقط وهو المحكى عن الفقيه أبي حعفر وكذا الدفع الى كل جائر قال في الجامع الصغير لقاض خان وكذلك السلطان اذاصادر رجلا وأخذ منه أموالا فنوى صاحب المال الزكاة عندالدفع سقطت عنده الزكاة لا نهم عاقبهم من التبعات فقرا الفانهم إذارد والموالهم المن أخذوها منهم لم يبقى معهم شئ والتبعات الحقوق التى عليهم كالديون والغصوب والتبعم المهم عند المن أخذوها منهم لم يبقى معهم شئ والتبعات الحقوق التى عليهم كالديون والغصوب والتبعيد

(قوله وأماالصدقات فصرفهاالفقراءوهم لايصرفونهاالهم) أقول اذا كأن المرادبا لخوارج ماذكره كيف لايصرفونها الى مصارف الزكاة واعتقادهما ن من أذنب فقد كفروا لاصوب ان المرادبا لخوارج (۴ م) الطائفة الخارجة عن طاعة الامام مطلقا قالي المصنف (وكذا

للكونهم مقاتلة والزكاة مصرفها الفقراءوهم لايصرفونها اليهسم وقيل اذا فوى بالدفع النصدق عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل جائر لانهم بماعليهم من التبعاث فقراء

الواحب شائع في المال وكان نصف السمينة في عشر من السمان وعشر من البحياف وذلك النصف لمنتغ برفيق الواحب فيسه كما كان ماقيا والنصف الآخر في عشر سمان وعشر يحاف ذهبت سمانه وبقيت عجافه فكان فضل السمن في عجاف هذا النصف بسيب سمان هذا النصف فيبطل بهلاك السمان فبقير بعشاة عجفاء وان هاكت سينة واحدة يضم الحمابق من السمان منالهامن العياف وذلك تسبع عشرة فتصيرتمانية وثلاثين فيحب فيهائما سيلة وتسلافون حزامن أربعه ن جزأمن سمىنة وفى البحفاءالباقسة حزء منأر بعسن جزأمن شاةعجفاءلان فضل السمن فيهما كان بسسالسمينة التي هلكت فتبطل بملاكها رحل له خسون بنت مخاض عجاف الاواحدة سمينة تعدل خسعن درهما وقمة الباقي عشرة عشرة وقمة اللفة الوسط ماثة تجب حقة تساوى ستن درهما لانها كثنت بنمن أفضلها لأنز كاتها تعدل بنتي مخاص وسسطين لوكأن فيها بنتامخاص وسلطان فاذا لمتكن الاواحدة وسط وجب حقة تعدل هذه الواحدة وواحدتمن أفضل الباقي فاوهلكت السمينة فيسحقة تعدل بنتي مخاض عفاوين لان المال اشتمل على النصاب والعفولان مازاد على ستة وأرىعىن عفوفيصرف الهلاك السه فكانه لم علك الاتسمة وأرىعسى بنت مخاض عجافا وهناك تجب حقة تعدل بنتي مخاض عفاوين من أفضلهن فيجب هناحقة تساوى عشرين وعند مجسد يسقط جزء من خسن حزأمن الحقة الواحبة وهي التي تساوى بنتى مخاص عفاوين لان الوجوب عنده في الكل وفضل السمن كان باعتبار السمنسة فاذاهلكت هلكت يزكاتها وبق الباقى ولوهاك البكل ويقبث السهينة ففهاخس شاةوسط عنسدأى حنيفسة لانالهلاك عنسده بصرف الحالنصب الزائدة فكات الحول حال على خس من الابل ثم هلك الكل الاالواحدة وعندا بي توسف يحب جزء من سنة وأربعين جزا من الحقة التي تساوى ستين لان مازاد على ستة وأربعين عفو فكانّ الحول حال على ستة وأربعين وعند مجدفيها جزء من خسين جزأ من تلك الحقة والله سحانه أعلم (قهله لكوتهم مقاتلة) لانهم بقاتلون أهل الحرب (قوله ولا يُصرفونها)أى لا يصرفها الخوارج الى الفُقر ا (قوله وكذا الدفع الى كل ماسر) قال فىالمبسوط ومايأخذه ظله زمانناه ن الصدقات والعشور والجزاوا غراج والجبايات والمصادرات فالاصم أن يستقط جيم ذلك عن أر باب الأموال اذافو واعند الدفع التصدق عليهم لان مافي أيديهم أموال المسلين وماعليهم من التبعات فوق أموالهم فاوردواماعليهم لم ببق في أيديهم من فكانوا فقراءانهي وقال ابن مسلمة يحوز أخذ الصدقة لعلى بن عيسى بن ماهان والى خراسان وكان أميرا بيل وحبت عليه

الدفعالى كل جائرلاتم م عاعليهمن الشعات فقراء) أقول قال ان الهمام قال في المسوطوما أخذه ظلة زماننا من الصدقات والعشور والخزاوالخراج والجيامات والممادرات فالاصم أنه يسهقط جيع ذاآتءن أرىاب الاموالَ اذا نووا عند الدفع التصدق عليهم لان مافي أيديهم أموال المسلمة ومأعليهم من النبعات فوق أموالهم فلوردواماعليهم لميبقفى أيديم مشئ فكانوا فقراء اه وقال ان سلمة يجوز أخدذ الصدقة لعلى ن ماهان والىخراسان وكأن أميرابيل وحبث عليمه كفارة عدين فسأل فافتوه بالصمام فحعل ينكى ويقول لحشمه انتهم يقولون لىما عليكمن التبعات فسوق مالك من المال فكفارتك كفارة عكن من لاعلك شأ وعلى هـذا لوأوصى شلث مأله للفقراء فددفعالي السلطان الحائرسقط ذكره

(0 7 - فتح القدير اول) فاضيخان في الجامع الصغيروعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى تليذ ما الله حيث أفتى بعض ماول المغاربة في كفارة بالصوم غيرلازم و تعليلهم بأنه اعتبار الناسب المعلوم الالغا غيرلازم لجوازان يكون الاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لاليكونه أشق علم من الاعتبار الذي و المناسب المعلوم الالغاء وكونم ملهم مال وما أخذو مخلطوه به وذال استم لال اذا كان لا يمكن غيره عنه عند أبي حنيفة فيم الكون هو المناسب المعالم عند عليه الضمان حتى فالواجب عليم في سه الزكاة و ورث عنهم غيرضا الاشتغال ذمته م عنه الموالم دون المعام وكونه مصرفا الزكاة لا ينافى و حوب الزكاة عليه كافى ابن السبيل وفيه بحث اذ فلا سبق أن من كان له دين يحيط عماله لازكاة عليه فتأمل عنه قالم عنه الدين عاله كان له دين يحيط عماله لا تعلي المناسبة الكه بالخلط بفضل عنه قالا يحيط الدين عاله

وقوله (والاول أحوط) أى الافتاء ما عادة صدقة السوام والعشور أحوط لان في ذلت خروجا عن عهدة الزكاة بيقين قبل كان في قوله وصدقة السوام اشارة الى ما نقل المرقال المرقال المرقال الفاهرة أما اذاصادره السلطان ونوى هوأ داء الزكاة فعلى قول طائفة يجوز والعصيم أنه لا يجوز لا نه ليس القالم ولاية أخد ذركاة الاسوال الباطنة والظاهر من كلام المصنف العموم في الاموال الظاهرة والباطنة وقولة (وليس على (١٤) الصيمن بني تغلب في سائمته شي و ينو تغلب قوم من نصارى العرب

والاول أحوط (وليس على الصبى من بنى تغلب في سائنه شئ وعلى المرأة منهم ما على الرجل) لان الصلح قد برى على ضعف ما يؤخد من المسلمين ويؤخذ من السابان دون صبيانهم (وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة) وقال الشافعي يضمن اذا هلك بعد التمكن من الادا و لان الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر

كفارتيين فسأل فأفتوه بالصيام بجعسل يبكى ويقول لحشمه انهسم يقولون لى ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عين من لاعلك شيأ وعلى هذا لوأوصى شلث ماله للفقراء فسدفع الى السلطان الجائرسقط ذكره فاضيخان في الجامع الصبغير وعلى همذا فانكارهم على يحيى بن يحيى تمليذ مالك حبث أفتى بعض ماول المغارية في كفارة بالصوم غيرلازم وتعليلهم بلغه اعتبار للناسب المعاوم الالغا غبرلازم خوازأ نبكون الاعتبارالذىذكرناه من فقرهم لالكونه أشق عليهم من الاعتاق ليكون هوالمناسب المعافع الالغاء وكومهم لهممال وماأخ فومخلطومه وذلك استهلاك أذاكان لاعكن تمييره عنه عندأبى حنيفة فيلكدو بجب عليه الضمان حتى قالوا تجب عليم فيسه الزكاة ويورث عنه مغر صَائرُلاشتغال دُمتهم عِنْهُ والمدنون بقدرما في يده فقسير (قوله والاقلاق أحوط) أى الافتاء بالاعادة بناء على أنعامن بأخذ أسايا خدشرها وهذا بقتضى التمسيم في الاعادة للاموال الباطنسة والطاهرة سوى المراج وقدلا يبتني على ذلك بل على أن المقصود من شرعية الزكاة سدّخداة الحتاج على ماصر وذلك بفوت بالدفع الى هؤلاء وقال الشهيده فايعنى السقوط في صدقات الاموال الظاهرة أمااذاصادره فنوى عندالدفع أداءالز كاةالبه فعلى قول طائفة يجوزوا لصيح أنه لا يجوزلانه ليس للطالب ولاية أخذركاة الاموال الباطنة (قول الان الصل قد برى الخ) بنوتغلب عرب نصارى هم عمر رضى الله عنده أن يضرب عليهم الجز بذفأ بواو فالواتخن عرب لانؤتنى مايؤتى العجم ولكن خذمنا مايأ خسذ بعضكمن بعض بعنون الصدقة فقال عولاهذه فوص المسلين فقالوا فزدما شئت بهذا الاسم لاباسم الجزبة ففعل فتراضى هووهم على أن يضعف عليهم الصدفة وفى بعض طرفه هي حزية سموها ما أستئتم وفي رواية لان أى شيبة ولا ينعوا أحدا أن يسلم ولا يغسوا أولادهم وفي وابة القاسم بن سلام في كتاب الاموال هم بعني عر وضي الله عنده أن يأخذمنهم الجزية فنفروا في البسلاد فقال النعسان بن زرعسة أو زرعة بن النعان لعريا أميرا لمؤمنين ان بن تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية وليست لهم أموال اعا همأصاب روث ومواش ولهم منكاية في العدة وفلا تعن عدول على أبهم قال فصالحهم عمر على أن يضمف عليهم الصدقة واشترط عليهم ان لاينصروا أولادهم هداوروى عن أبي حنيفة رجه الله أنهلا يؤخذمن المرأةشي وهوقول زفرلات المأخوذ بدل الجزية بلقداعتسرها عرنفس الحزية حيث قالهي جزية سموها ماشئتم ولاجزية على المرأة فلايلزمها يدلها وهوالقياس وجه الطاهرأن اللأزم فالاصل كان الحزية فلماوقع النراضي باسقاطها بما يؤخذ من المسلم صاعفا صار اللازم عين ماصسر اليه فو حب شموله النساء لانم مرضوا في استقاط ذلك مذاك ظاهرا (قوله وان هلك المال) يعدى حال الدول ففرط فى الادامدي ه المن من غير تعدأ عنى من غيراسة لاك منه (قول وبعد المكن) بان طلب

كانوالقرب الروم فلااراد عررضي الله عنه أن موظف عليهم الجزمة أموا وقالوا نحن من العرب نأف من أداء الخزمة فان وظفت علىناالخزية لمقناياعدائك من الروم وان رأيت أن تأخذمنا ما أخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا فعلناذلك فشاورعم الصابة في ذلك وكان الذي تسمعي ينهوينهم كردوسالتغلى قال باأميرالمؤمنين صالحهم فانكان تناجزهم لمتطقهم فصالحهم عرعلى ذلك وقال هذمجزية وسموهاماشئتم فوقع الصلوعلى أن بأخذ منهمضعف مايوخذمن المسلمة ولم شعرض لهذا الصلح بعسده عثمان رضى اللهعند فلزمأ ولاالامسة وآخرهم واذاعرف هذا فافىالكناب طاهر وهو ظاهم الروابة وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لايؤخذ من نسائهم لاته مدل الحزمة ولاجزية على النساء ووحسه الظاهر مأأشاراليه فىالكتاب أنه مدل الصل والرجال والنساء فيسه سواء لانهسم صالحوا

على أن يضعف عليهم ما يؤخذ من المسلن والصدقة تؤخذ من المسلن دون الصيان في كذا في حقهم قال (وان هلك المساعق بعد وجوب الرئامة مقطت عند أوقال الشافعي ان هلك بعد التمكن من الاداء لم تسقط والتمكن من الداء م تسقط والتمكن من الداء م تسقط والتمكن منسه في الاموال الباطف والساعة في المداوة ولي الماعة والماعة وا

قال المصنف (والاول أحوط) أفول قال ابن الهمام أى الافتاء بالاعادة بناء على ان علمن بأخذ لما بأخذ شرط انتهى بعني شرط على رواية

عصول الوسع على الاداه ومن تقر رعله هالوا حب لا يعرأعنه بالهزعن الاداء كافي صدقة الفطر والجهود ون العباد وهذا بناء على أن الزكاة عنده تحب في الذمة وعند نافي العين وقوله (ولانه منعه بعد الطلب) دله ل آخر وهذا لان الزكاة حق الله تعالى وقد دللب واذا تمكن من الاداه فم يؤد كأن الهلال منعا بعد الطلب والمناب المناب ا

ولانه منعه بعد الطلب فصار كالاستهلاك ولناأن الواجب جزء من النصاب تحقيقا النيسير فيسقط مهلاك محسله كدفع العبد بالجناية يسقط مهلاك موالمستحق فقير يعينه المالك ولم يتحقق منه الطلب وبعد طلب الساعى قيل يضمن وقيل لايضمن لانعدام النفويت وفي الاستهلاك وجد التعدى

واذاظهر هستذا سقط الاستدلال بصدقة القطر وغبرهالانها تعب في الذمة وعورض أندنم القمة معوز عند كم ولوكان الواحب حزأ من النصاب لماحاز لانالقمسة لست بحزمين النصاب وأحبب بأن ذلك بأمر آخر وهو الاذن بالاستدلال كانقدم وقوله (والمنتق نقير) جواب عن قولهمنع بعسد ألطلب وفيداشارةاليأنه لوطلب فقير بالادا ولمدؤد حتى هلك ألمال لمحسب الضميان أيضافض للاعما اذالم بطالبه لانالسعق للطلب فقر (بعينه المالك) لاكل فقرلان للاالث الرأى فى الصرف الى من شاءمن الفقراء (ولم يتعقق منسه الطلب)فلا يكون عممنع بعد الطلب وفيعبارته تسامح لان الفقر مصرف عندنا

لمستحتى أو وجدوان إيطلب (قوله ولائه منعه بعد الطلب) أى طلب الفقيراذ افرض ذلك أولانه جعدله الشرع مطالبالنفسه نباية عسه أوهومطالب بالاداءعل الفور فأذا تمكن وله بؤدصار متعدما فيضمن كالواستهاك النصاب وكالمودع اذاطولب ردالوديعة فلمردها حتى هلكت (قوله ولنا) الحاصل ان الواحب عمليك شطر من النصاب بتدا ومن أمر يتمليك مال تخصوص كن قبل له تُصدَّق بما لي عندك فلرىفعل دى هلالدس علىده شمانه ولااقامة مال آخرمقامسه لانه لم يفوت على مستحق يدا ولاملكا لأن المستمق فقير يعينه لافقير يطلب بنفسه وفي الاستملاك وحدالتعدى يخلاف مجرد التأخير لانه غيرا جانفيه لان الصديغة المطلقة تحتوز التراخى وان كانت على الفور وليس هو بحق فتعديه بالتأخيرليس هونفس اهلاك المال ولاستباله فان التأخسرلم توضع للهسلاك وانماة لناان الواحب حزءمن النصاب تحقيقا للتيسسيرفان الزكاة لماوجبت فليسلأمن كثيرمن بعض الاموال لامن كل مال بل مما بحيث ينمو ليخيرا لمؤدى بالنماء وشرط مع ذال الول تحقيقا لقصدالهاء كانت واجبة بصفة السروا لحقمتى وجب بصفة لايبق الابتلك الصفة وتحقس ذلك مان معترالواحب أداء حزمهن هده النعمة غسران لهأن يعطى غيره فيسقط بهلا كالفوات المحل والقول بنقاة الواحب بعدهلا كمعدله الىصفة العسر فلا بكون الباق ذاك الذى وجب بلغيره وهذا يقتضى ان الواجب ف خس من الابل ومنها والشاة تقدير ماليته لعسرنحرأ حسدهاليعطى بعضهابل اذا كانذلك البعض وبسع عشركالها توفف تحقيقسه على نحركالها وفيسهمن الحرج مالايخني ثم الطواهر ثؤيدما فلنامثل قوله عليه السسلام هابؤار بسع العشورمن كل أربعين درهما درهم وما تقدم في أول باب صدقة البقر من حديث معاذولفظ الترمذي بعثى النبي صلى الله عليه وسلم الى الين فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أوتديعة ومن كل أربعين مسنة (قوله كدفع العبد بألجناية يسقط) فاذالم يدفعه المولى حتى هلك سقط ولم يُجَبِ عليه ا فامة عبدمقامه (فوله قيل بضمن) وهوقول الكرخي (وقيل لايضمن) وهوقول أبيسهل الزجاجي وهوأشبه بالفقه لان الساعى وان تعين لكن المالك رأى في اختيار محل الاداء بين العين والقيمة ثم القيمة تشاتعة في محال كثيرة والرأى

لامستحق كاعرف فى الاصول الااذا حل كلامه على أن المرادبه المستحق الطلب وفيه ضعف فان قبل فالساعى متعين الطلب فاذالم يؤد بعد طلبه حتى هاك وجب أن يضمن ولم بقولوابه أجاب بقوله (وبعد طلب الساعى قبل يضمن) وهو قول العراقيين من أصحاب الكوفه متعين الطلب فالمنع بكون تفو بتا كافى الاستم لاك (وقيل لا يضمن) وهو قول مشايخ ما و راء النهر قبل وهو الصحيح لعدم التفويت فان المنع ليس شفويت لحواز أن يكون منعه لاحتيار الاداء في محل آخر مخلاف الاستم لاك فانه قد وجد منه النعدى على محل مشغول بحق المغير بالاتلاف فعدل المحل قاعد زجراله ونظر الصاحب الحق اذلولم يجعل كذلك لمداوص ل الى الفقير شئ لان كل من وجبت عليه الزكاة

(قوله وهذا لان الزكاه حق الله تعالى الخ) أقول قول أكثراً صحاب الشافعي رجه الله ان الزكاة واجبة على التراخي فلا يستقيم هذا التعليل على قولهم فتأمل

المعض بالكل) فان قيل قد ثبت أن الزكاة واحسة بقدرةمسرة باشتراط النصاب ومأوحب بصفة لايبق بدونها وقددزال السهر مفوات بعض النصاب فكان الواحب أن لاسق علمهشي كأشداء الوحوب فانهلا شدت بمعض النصاب أحس بأن السرفيهالم يكن من حنث اشتراط النصاب بلمن حسث اشتراط صفة الماءلكون المؤتى جزأمن المال النامى لشداد ينتقض به أمسل المال وانمااشترط أصل النصاب فى الابتداء ليصر المكلف مه أهلا للرغناء فأنه لا يتعقق الامن الغني والشرعقدر الغنا بالنصاب كما عدرف فى الاصول واغما سمقط عندهلاك الكل لفوات النماء الذى تعلق به السر واذاهاك البعض بق السير بيقاء النماء فىذلك القدر فيبتى بقسطه قوله (وان قدم الزكاة على الحول) أي أدّاهافبل-ولان الحول (جاز) عندنا خلافالمالك وذكر فى الاسرار زفر مدل مالكله أن حولان الحول شرط كالنصاب وتقديم المشروط على الشرط لا يحوز كالوقدم على النصاب ولنا انهأذى معدسسالوحوب وهوجائر كااذاصلي فيأول

الوقت وصام المسافر في

وفي هلاك البعض يسقط بقدره اعتباراله بالكل (وانقدم الزكاة على الحول وهومالك النصاب جاز) لانهأدى بعدسب الوجوب فيحوز كماذا كفر بعدا كرح وفيه خلاف مالك

يستدى زمانا فالحيس اذلك ولانه ليفوت على أحدم الكاولايدا بخلاف منع الوديعة بعدطل صاحبها فانه دل المدىدال فصارمفو مالمدالمال

﴿ فروع تعلق الحل ﴾ استبدال مال النجارة عال التجارة ليساستهلا كاو بغير مال التجارة استهلاك وذكك بان سوى في البدل عدم التحارة عند الاستبدال واعبا فلنا ذلك لا ته لولم سوفي البدل عدم التحارة وقد كان الاصل التعارة وقع الدل التعارة وان كان لغيرها عندماليكه في الكافي وتقايضا عبد العبدولم سو باشأ فان كاناللتمارة فهماالتمارة أوالخدمة فهما الغدمة وان كان أحدهما التجارة والا تحر الخدمة فيدل مأكان التعارة التعارة وبدل مأكان الخدمة الخدمة فاواستدل بعدا لحول شهلك المدل بفيرصنع منه وحست الزكاة عن الاصل مخلاف ما إذا كان السدل مال تحارة لا يضمن زكاة الاصل بعلاك البدل واستبدال السائمة استملاك مطلقاسواه استبدلها بسائمة من جنسها أومن غسره أوبغرسا تهدراهم أوعروض لنعلق الزكاة بالعسن أولاو بالذات وقد تمدلت فاذا هلكت سائمة المدل تحس الزكاه ولا يخفي أن هـ ذا اذا استبدل بما يعد الحول أما اذا ياعهاف اله فلاحتى لا تحسال كانف المدل الا يحول حديد أويكون له دراهم وقد باعها بأحدالنقدين واقراض النصاب الدراهم بعدا لحول ليس باستملاك فاويوى المال على المستقرض لاتجب ومثله اعارة توب التجارة رجلله ألف حال حولها فاشترى بها عبد اللتجارة فات أوعروضا التحارة فهلكت بطلت عنه ذكاة الالف ولوكان العبد الخدمة ام تسقط عوته فلو كان فيم غين فاحش ضمن في الوحم الاول علم أولالانه صارمسته لسكافي قدر الغن ادم يحصل باذائه شي واغااستوى العلم وعدمه لانه باطل فلا يتعلق الحكميه ولو كان وهم ابعدا لحول ثمرجيع بقضا أوغ يرملاش عليه لوهلكت عنده بعدالرجوع لان الرجوع فسمزمن الاصل واليقود تتعين فى مثلافعادالية قديم ملكة مهلك فلاضمان ولورجع بعدما حال الحول عندالموهوب له فكذلك خلافا لزفرلو كان بغيرقضاء فانه يقول يجبعلى الموهوب افقانه مختار فكان عليكا فلنابل غير مختار لانه لوامسم عن الرداج بروف الوجه الشاني لورة عبد الخدمة بعيب واسترد الألف م يبرأ لوهلك لان وجوب الردلم بتعلق بعسين تلا الدراهم فلم بعد المعقديم ملكة بخلاف مالوكان اشترى العبد بعرض التحارة وحال حوله فزدبقضا ولانه عاداليسه قلتم ملكدوان كان بغ مرقضا وضمن لانه بيدع حد في حق الزّ كاة وعن هـ ذا ولنا الوياع عبد اللدمسة بألف ف العلى الثن السول فر ديعيب بقضاء أورضاء ذك الثمن لعدم التعين وأوباعه بعرض التجارة فرد بعيب بعد آلحول آن كان بقضاء أيرك البائع العرض لانه مضطرولاالعبدينه كانالغدمة وقدعاداليه قدديمملكهوان كانبلاقضا المرائ المسترى العرض وذكاه البائع لانه كالبيع الحديدحتى يسسرالعبدالذى اشتراه التعارة لان الاصل كان التعارة فكذا البدل فان فوى فيدة الخدمة كان زكاة العرض مضمونا علسه لانه استهلكه حدث استبدله بغسرمال التجارة والله سنجانه أعدلم (قوله وهومالك النصاب) تنصيص على شرط جوازالتجيد ل فأوملك أفل فعيل خسسة عن مائتسين عُمْم آلول على مائنن لا يحوزوف مشرطان آخران أن لاسقطع النصاب فى أثناء الحول فلوع لخسة من ما تنسين عملاكما في مده الادرهما عماسة فادفتم الحول على ما تسين جاز ماعل بخدالف مالولم بيق الدرهم وأن يكون النصاب كالملافي آخر الحول فلوعد لشاةمن أربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فلاز كاذعلم محتى انهان كان صرفها للفقراء وقعت نفلا وان كانتقائمة فى يدالساعى أوالامام أخذها ولو كان الداء في آخر الوقت وقع عن الزكاة وان انتقص النصاب بادائه ذكرة في النهاية نقد الأمن الايضاح وهوفي فصل الساعي خد الف الصيم بل الصيم فيمااذا

كانت فى يدالساى وقوعها زكاة فلايستردها كما فى الخلاصة رجل ما تتادرهم حل عليها الحول الابوما فعجل من زيحاتها شبأثم حال الحول على ماية للاز كاة عليه وعلى هذا لوتصدق بشاة منية الزيكاة على الفقير من أربعن شاة فتم الحول لا تحوزعن الزكاة أمالوعل شاة عن أربعين الى المصدف فتم الحول والشاة في المصدق ماز هوا الخنارلان الدفع الى المصدق لانزيل ملكه عن المدفوع وسطه في شرح الزيادات اذاعل خسية من ما ثنين فاماات حال الحول وعنده مائة وخسة وتسعون أواستف ادخسة أخرى فحال على ماثتين أوانتقص من الباقي درهم فصاعدا الفصيل الاول إذا لم تزدولم تنقص فان كانت تلك الج قائمة في يدالساعي فالقياس أن لا تحيث الزكاة و مأخسذا للسه من الساعي لانها خرجت عن ملكه بالدفع الحالساي وانالم تخرج فهبي فيمعق المضمار لانه لاعلأ الاسترداد فباللحول وفي الاستعسان تمعت الزكاة لمباذ كرناأن مدالساى في المقبوض بدالمبالك قبل الوجوب فقيامها في بده كقيامها في بدا لمبالك ولان المعجل يحتمل أن بصبرز كاه فنسكون مده مدالفقراء ومحتمل أن لايصبرز كاه فتسكون مدمدا لمبالك فاعته مده بدالمالك احتماطا ولان القول بنغ الوحوب بؤدى الحالمنافضة سانه انالولم نوحب الزكاة بقست الجسة على ملك المبالك فتبين أنه حال الحول والنصاب كامل فتعب الزكاة على عيدم تقديرا مجاب الزكاة وإذا فلنا مقصوراعلى الحال لامستندالانه لواستندالوحوب الىأول الحول ية النصباب ناقصافي آخر الحول فسطل الوحوب وانمالم علك الاسترداد لانه عينهاز كانمن هسذه السنة فيادام احتميال الوحوب فائمالا يكوناه أن يسترد كن نقدالتمن في بيع بشرط الخيارالبائع لاعكنه الاسترداد فالحاصل أته تعلق حق الفقرا ومعريقا مملك المالك واهذالم يصرضها والانه أعتدها لغرض والمعدّلغرض ليس ضمارا فجعلهاضماراممطللغرضسه وكذالو كانالساعي استهلكهاأ وأنفقهاعلى نفسه قرضالان مذلك وجب المثل فذمته وذلك كقيام العين في مدموكذ الوأخه ذهاالساعي عيالة لان العيالة انماتكون في الواجب اعىدن وأداءالدين من العن لايحوز لانانقول هذا اذا كان الدن على غيرالساعي أمااذا كان على الساعي فعوزلان حق الاخذله فلايفيدالطلب منه تردفعهاالله وان كان الساعي صرفهاالي الفقراء أوالى نفسسه وهوفقه لانجب الزكاة لآن الساعى مأمور بالصرف المهسم ولوصرف المالك بنفسه يص ملكاويننقص به النصاب فكذلك هنا ولوضاعت من الساعى قبسل الحول ووجدها يعده لا تجب الزكاة وللالتأن يستردها كالوضاعت من بدالمالك نفسه فوحيده بعده واغاعلك الاسترداد لانه عنهالز كاة همذه السنة ولمتصر فلتلان مالضماع صارضمارا فلولم يسكتردها حتى دفعها الساعى الى الفقراء لم يضمن الاان كان الماللة نهاء فعل هذا عندهما أماعندأ بي خنيفة يضمن وأصله الوكيل مدفع الزكاة اذاأتى بعد أداءالموكل منفسه يضم عنده علياداته أولاوعندهم الاالاان علم ففترا لحول على مائتين بصرا لمؤدى وكأهفى الوحوه كلهامن وقت التعمل والامازم هناكون الدين زكاة عن المهن في بعض الوحو ، ولا تحب علمه وزكاة تلك الجسة وان كانت فاعة عند الساعي أما عنده فلانه لابرى الزكاة في الكسور وأماعندهما فلانهاظه خروحهامي مليكهم وقت التعسل وهذا التعليل انمايخهم مافى مثل هذه الصورة فامالوملا مأتتن فعلها كلهاصم ولايستردها فيل الحول كما فى غرهالا حتمال وفوعهاز كاة مأن يستفيد قسل تمام الحول ثمانية آلاف فأواستفادها لا تحسز كاة هذه المائتين لهذه العلة بالانفاق الفصل الثالث اذاا تتقص عمافي مدفلا نحسف الوحوه كلهاف ان كانت في مدالساعي وان استهلكها أوأ كلها قرضا أو يحهية العمالة ضمن ولونصيد قريما على الفقراء أو نفسه وهوفق رلايضمن لماقدمناه الاان تصدق جا بعد الحول فيضمن عنده عسلم بالنقصان أولم بعسلم وعندهماانعلم ولوكانهماه ضمن عندالكل واعه لمأنماذ كرمني الفصل الاول من أن الساعي اذاأخذ

(ويجوزالتعبيل لا كثرمن سنة) لوجود السبب ويجوزلنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلافالزفر لان النصاب الاول هو الاصل في السبية والزائد عليه نابع له واقعة علم

الخسة عالة ثم حال الحول ولم يكل النصاب في دا لمالك تقع الخسة ذكاة بناء على وجوب الزكاة في هذه الصورة بسمسار ومالضمان على الساعى لانه لاعمالة فى غيرالوآجب ذكر فى مثله من السائمة خلافه بعد قريب وقال ماحاصلها ذاعل شاةعن أزبعين فتصدقها الساعي قبل الحول وتم الحول ولم يستفد شيأ يقع تطوعا ولايضمن ولوماعها السامى الفقرا وتصدق بثنها فكذلك فان كان الثمن فاعاف يده بأخسده المالك لانه مدل ملسكه ولا تحس الزكاة لان نصاب السامّة نقص قبل الحول ولا كمل بالفن فان كأنت الشاة قامّة في مد الساعي صارت زكاة كاقدمنالان قيامها في مد كقيامها في مدالمالك ولو كان الساعي أخذها من عيالته وأشهدعلى ذلك أوجعلها الامامله عسالة فتم الحول وعند المالك تسعة وثلاثون والمعل فاتم في دالساعي فلاز كاتعليه ويستردها لانها اأخذهامن ألعالة زالتعن ملكه فانتهص النصاب فلاتحب الزكاة وا أن يسترده الانمافيده بسبب فاسدفان كان الساعى باعها فبل الحول أو بعده فالبيغ جائز كالمشترى شراءفاسدا اذاباع حازبيعه ويضمن قبمتها للسالك ويكون الثمن له لانهبدل ملكه فأن قلت لم كان هدا الاختسلاف فلتلانه لماخوحت عن ملك المعسل بذلك السعب فينتم الحول بصسر ضامنا بالقمسة والسائمة لأيكل نصابها بالدين كأذكرنا هذاومهما تصدق الساغى عماعل من نقدا وسائمة قبل الولفلا ضمان عليسه بل اماأن يقع نفلاان لم يكل أوبعضه ان كانءن نصيف يده فهلك بعضها أوقرضا أوبعده في موضع لا تحيّ الزكاة كالوانتقص النصاب ضمن علم أولاعندا بي حنيفة وعندهما لايضمن الاان علم الانتقاص فأن كان المالك نماه معدا لحول ضمن منذ السكل وقيله لا (قهله وفيه خلاف مالك) هو يقول الزكاة اسفاط الواجب ولااسقاط قبل الوجوب وصاد كالصلاة قبسك الوقت بجامع أنه أداء قبسل السعب اذالسعب هوالنصاب الحولي ولمتوحد فلنالانسدلم اعتبار الزائد على مجرز دالنصباب جزأمن السعب بلهوالنصاب فقط والحول تأحيل في الاداء بعد أصل الوجوب فهو كالدين المؤحل وتعسل الدين المؤسل صعير فالاداء بعدالنصاب كالصلاقف أؤل الوقت لاقبله وكصوم المسافر ومضان لائه بعدالسبب بعلاف العشرلا يحوز تعيله لانه يكون قبل السنب اذااسيب فيه الارض النامية بالخارج تحقيقا فحالم يخرج بالفعل لا تِنفقق السّب و مدلّ على صحة هُـندا الاعتبار مأنى أي داود والترمذي من حديث على رضى الله عنه أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعمل ذكانه قبل أن محول عليه الحول مسارعة الى الخسر فأذنه في ذاك ولوسلم ماذكر فصفة إلحولى تستندالى أول الحول لانه ما حال عليه والحول اسم لاوله آلى آخره فني أوله يثبت جزممن السبب وقد ثبت الحسكم في مثله عند وجود جزئه اذا كان الباقى مترقبا واقعاطاهرا كالترخص في إبتداء السفر وفيه نظر اذقد يقال على ماأوردناه فيساغير علة الرخصة فضدا قل السفر آخدا فيه لاوجودا فله فالترخص في ابتدائه بعدة عام السبب على أنالا نجزم وقوع المحسل ذكاة في الحال مل ذلكُ موقوف الى آخرا لحول فانتم والنصاب كامل تبين ذلك والانبسين أنه وقع فلا (قوله و بجوز التجيل لا كثرمن سنة) وعليه بتفرع مالوكان له أز بعمائه فعل عن خسمانة ظاناانم افى ملكه ان يحتسب الزيادة من السنة الثانية ولوحال على ما تندين فأدى خسة وعجل خسة ثماستفادعشرة جاز وقال زفرلا يجوزالمجمل عن السنة السانية لأنهام ألحول وجبت الزكاة فانتقص النصاب فقدوح دالحول الثانى والنصاب منتقص قلنا الوحوب يقارن دخول الحول الشافى فيكون الانتقاص بعدد ف المعنع انعقاد الحول (قوله و يجوز لنصب اذا كان ف ملكه نصاب واحد) وقال زفرلا يجوزالاع في ملكم والالزم تقديم المسكم على أنسب وجوابه بأن النصاب الاول هوالسبب الاصلى ومأسواه تبع له فلم يتقدم السبب وفيه أن يقال ان اعتسبر سيمالوجوب عشرة مثلا

(ومحوز التعمل لا كثرمن سنة)لانملكالنصابسب وجوب الزكاة في كل حول مالم منتقص وجوازالتعمل باعتبار تمام السسسوقي ذلك الحول الاول والشاتى سواء (ويجوزلنصب اذاكان فى ملمك نصاب وأحسد خلافالزفر)فاذاكان لهخس منالاملفعلأر يعشاه ثم تم الحدول وفي ملكه عشرونمن الابل جازعن البكلءندناوءندهلايحوز الاعن الجس لان كل أصاب فحق الزكاة أصلف نفسه فكان التعيلعلى النصاب الثاني كألتعمل على الأول وفي ذلك تفسديم الحكم على السبب وهو الايح وروانا أن النصاب الأول هوالاصل فى السبية والزائد علسه تاسع له ألاترى الىمن كانله نصاب في أول الحول محصله نصب في آخرا لحسول ثمتم الحول على النصاب الاول ولم بتم على الساقية حعسل كأنه تمالحول على النصب كلهاووحبأداءالزكاةعن الجوع بالأنفاق فكذلك يحعسل النصب الاخر كالموحودة فيأول الحول فيحق التعمل

وبابز كاة المالك

وفصل في الفضة كه (المس فيمادون مائتي درهم صدقة) لقوله عليه السلام ليس فيمادون خسأ واق صدقة والاوقية أربعون درهما

فماطل والالا يفيسد وكونه الاصل بمعنى أولر مكسوب لا يوجب لزوم هذا الاعتبار شرعا الابسمعي لكنه قدوجد فهوالدليل فاوملك مائنين فعيل منها خسة وعشرين عن ألف عماستفادهافتم الحول وعنده ألف حارعن الالف وفي فتاوى قاضضان لوكان له خسمن الايل الحوامل بعدي الحمالي فعل شاتين عنها وعماقى بطونها غمنجت خسافسل الحول أحزأه عماعيل وانعل عمائعمل في السينة الشانية الايجوز اله وقد يقال ليس في هـــذا أكثرمن كونه عين المدفوع عنسه ولو كان المدفوع عنه في بده فأخرج عنسه عيناقدرزكاته وعنسده من حنسه غسره أيضالا يضرو يلغو تعيينه فكذاهذا اذلافرق سوى أن المخرج عنسه معسدوم في الحال وذلك لا يمنع الجسوازلان جواز التحيل لنصب ليست في ملكه مستلام حوازه والملاوم استفكذاالا تخر واذقدا تسقناالى ذكرالاصل المذكور وهوأن التعمن في الخنس الواحد لغو فلنذ كرمن فروعه رجل له ألف درهم بيض وألف سودفع ل خسة وعشرت عن السض فهلكت السض قبل تمام الحول تمتم لازكاة علمه في السودو بكون الخوج عنها وكذالو على عن السودفهلكت وتمعلى البيض ولوحال وهماعنده تمضاع أحدالمالين كان نصف ماعل عابق وعلمه تمامزكاةمايق وكذالوا تتىعن أحدهما يعدالحول كأن الاداءعنهما وفي النوادرخلاف هذا فأل اذاع المعن أحدالم الين بعينه مهل بعدالحول لايعو زشي من المعداعن الساق وعلسه زكانه والظاهرالاول ولوكان أأنف فعيل عشرين مُ حال الحدول مُ هلك منها عُما اله أنه درهم وبقيت ما ثنا درهم فعليه درهم واحد لان العشرين تشيع فى الكل فيكون قد أعطى عن كل ما تنين أربعة دراهم وبق لنكل ما تمن درهم ولوهلكت الثمانما ته قبل الحول فلاشع علسه لانه تسن أنه لاز كالأعلمه الافي ماثنتن ولوكان له ألف درهم وماثة د سار فصل عن الدنا نبرقبل الحول ديناون ونصفائم ضاعت قبل الحول وحال على الدراهم جازما على عن الدراهم اذا كان يساوى خسسة وعشرين درهما والاكل وكذالوعل خسمة وعشرين عن الدراهم مهلكت جازعن الدنانير بقيمته وان لميهل أحدهما حق حال المول مُ هلكُ فألمنال الذي عِلَ عنه كان المعجل عن المالين الى آخر ما فدّمنا في البيض والسود وهذا بنيا وعلى اتمحادا لخنس فى النقدين مدليل ضم أحدهما الى الاخرليكل النصاب بخلاف مالوكان المخسمن الابل وأربعون من الغنر فعيسل شاةعن أحسد الصنفين ثم هلكُّ لا يكون عن الا تنحر ولو كان له عين ودين فعيل عن العين فهلكت فبل الحول ما دعن الدين وان هلكت بعد ملا يقع عنه والله سحسانه أعلم

🛦 بابز كانالمال

ماتقدام أيضان كاة مال الأأن في عرفنا يتبادر من اسم المال النقد والعروض وقدم الفضة على الذهب اقتدام كتب رسول النه صلى الله عليه والم وقول القوله عليه السلام ليس فيما دون خسرا واق صدفة) أخرجه المعنارى هكذا لاس فيما دون خسرا واق صدفة ولا فيما دون خسرا واق صدفة والمناري هكذا لاست فيما دون خسرا واقد من الورق الحديث وقوله والاوقية أربعون درهما يحتمل أنه من كلام المصنف أخذ أمن تقديراً صدفة أزواجه عليه السلام قالت عائشة كانت تنتى عشرة أوقية ونشافة المناخ حسمائة قال أبوم المقالة قالت ما النش قالت نصف أوقية رواه مسلم و يحتمل أنه واده من عمام المديث وشاهده ما أخرجه الدارقطنى عنه عليه السلام لازكاة في شي من الفضة حتى تملغ خس أواق والاوقية أربعون درهما محتصر وفيه يزيد بن سنان الرهاوى أبوفر وقضعف والاوقيدة أفعولة فتكون الهمزة أصلية في فعلة فالهمزة أصلية المعرفة المناخ المنا

﴿ بابزكاة المال ﴾

لماقدم ذكر زكاة السوائم لماقلنا أعضيه فدكو غيرها من أموال الزكاة قال مجد الناس من دراهم أودنانير أوشاب أوغير ذلك والمصنف أوشاب أوغير ذلك والمصنف ذكر المال وأراد غير المال وأراد غير أهل البادية فان اسم المال عندهم يقع على غير النع وعلى عندهم يقع على غير النع عندهم يقع على غير النع عندهم يقع على غير النع

قدم فصل الفضة على غيرها لكونها أكثر تدا ولافى الابدى والاوقية بالتشديد أفعولة من الوقاية لاثماتتي ساحبها من الفقر وقيل هي فعلية من الاوق وهو التشديد أفاعيل كالاضاحي والتضفيف أفاعل وكلامه طاهر

وقوله (فيكون فيهادرهم) بعنى مع المستوهكذا في كل أربعين درهما درهم مع ماسبق عنداً في حنيفة رجه الله وهو قول عسر بن المطاب وضى الله عنه وقالا مازاد على المائتين فركانه بحسابه قلت الزيادة أوكثرت حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيه حزم من أربعين جزأ من درهم وهو قول على وابن عروبه أخذا الشافعي لقول على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فالوما ذا دعلى المائتين فركانه بحسابه ولان الزكاة وحيث شكر النبعة المال والكل مال فان قبل فعلام شرط النصاب في الابتداء أجاب بقوله لي تصقق الفناله صير المنكف به أهلا للاغناء كاذكرنامن قبل فان قبل لوكان اشتراطه اذلك الشرط في السوائم في الانتماء كاشرط في الابتداء أجاب بقوله تحرزا عن النشقيص وهو غير موجود في محل النزاع (ولايي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم لعاذ حين وجهه الى المين لا تاخذ من الكسور شأن فيل معناء لا تأخذ من الكسور شأن في المناه المن المناه والمناه المناه والمناه والمناه والمناه المناه والمناه ولاناه والمناه وال

(فاذا كانتمائنين و العليها الحول ففيها خسة دراهم) لانه عليه السلام كتب الى معاذرضى الله عنه أن خذمن كل مائنى درهم خسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال قال (ولاشى فى الزيادة حتى تبلغ أدبعين درهما في كون فيها درهم ثم فى كل أدبعين درهما درهم) وهذا عند أبى حنيفة وقالا ما ذا على المائتين فن كاته بحسابه وهو قول الشافعى لقوقه عليه السلام فى حديث على وما ذا دعلى المائتين فبحسابه ولان الزكاة وجبت شكر النعة المال واشتراط النصاب فى الابتداء لتحقق الغناو بعد النصاب فى السوائم تحرزا عن التشقيص ولابى حنيفة قوله عليه السلام فى حديث معاذلا تأخذ من الكسور شيا

وهى من الاوق وهوالنقل وليذكر في نهامة ابن الاثير الاالاول قال وهمز تهازائدة ويسدد الجمع و يخفف مثل الفسة وآناف ورعاعي وفي المدت وقية وليست بالعالية (قوله فاذا كانت ما تتى درهم الخ) سواء كانت مصكوكة أولا وكذا عشرة المهر وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم تبلغ قيمت نسابا مسكوكا من أحدهما لان لزومه المبنى على النقوم والمرف أن يقوم بالمسكول وكذا نصاب السيرقة احساط اللدرة (قوله كنب الى معاذ) القه تعالى أعلمه وانحاف الدارقطني أنه عليه السلام أمر معاذبن جبل حين بعثه الى المين أن يأخذ من كل أربعين دينا رادينا راومن كل ما تتى درهم الحديث وهومعلول بعبدالله بن المين أن يأخذ من كل أربعين المناف بعبدالله بن المناف ال

الرازى في شرحه الخنصر الطعاوي مسندا اليمعاذ ابنجبل فيعط قوله اذابلغ الورق الى آخر الحديث ساما وتفسيرالقوله لاتأخذمن الكسورشيأ لثلايلزمالتكرار عال المصنف (فاذا كانت مائتن وحال عليها الحول) أقول قال الاالهمامسواء كانتمصكوكة أولاو كذاعشرة المهروفي غيرالذهب والغضة لاتجب الزكاة مالم تبلغ قمته نصابامصكوكامن أحدهما لان لزومهامبني على التقوم والعرف أن يقوم بالمحوك وكذانصاب السرفة احساط للذرء انتى فالراد بالدرهم حينئذالدرهم الذى يقدر مه الاشماء لا الفضة المضروبة أويقدرالضاف أى فمادون

درهما هَكُذاذ كرأ تويكر

وزنمائنى درهم (قوله أجاب بقوله تحرزاعن التشقيص وهوغير موجود في على النزاع) أقول أى التشقيص الذى يعدعيها روى (قوله ولاي حنيفة رجه الله قوله صلى الله عليه وسل لعاذرضى الله عنه حين وجهه الى المين لا تأخد من الكسور شأ قبل معناه لا تأخذ من الشي الذى يكون الماخوذ منه كسورا) أقول و يجوزان يكون من التكسور بيا ناشيا (قوله فسماه كسورا باعتبار ما يجب فيسه أقول في كون من قبل ذكرا المال وارادة المحل فان الاموال محسل الزكاة (قوله فان قبل بجوزان يكون المراد ما قبل المائة من مدليل أنه قال عقب هذا في حديث فاذا بلغ الخالة الم أقول يعنى قال في حديث معاذر ضى الله عنه فاذا بلغ بالفاء التعقيمية (قوله والحواب ان المراد به ماقبل المائة من وما بعده على ما يعده في عليك أن ماذكر ولي من من التكرار اداحل الاقل على ماقبل المائة من وما بعده على ما يعده في ما يعده في ما يعده في المصنف أنه كان بنه في له أن يستدل بقوله صلى الله علم والم المنافر المائة الورق الى آخر الحديث أربع من در هما فانه كارون المائة المنافرة على ماقبل المائة من (قوله في على قوله اذا بلغ الورق الى آخر الحديث بيانا و يقد سيرا الخي أقول فلا يكون الفاء التعقيب بل المنفسة من وهوله تعالى ونادى فوح ربه فقال

(وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عرو بن حزم ليس فيمادون الاربعين صدقة) وذال اعما بكون بعد المائتين لان ماقبله ليس فيه ولافمادونه صدقة وهذا محكم فلا بعارضه حديث على لاحتمال أن يزاد بالزبادة على المائتين أربعون واحتماله مآذكروه (ولان الحرج مدفوع)وهوواضع (وفي اعباب المكسوردلك) أى الحرج (لتعسر الوقوف) لانه اذاملك ما تنى درهم وسبعة دراهم بحب عليه عندهما فسسه دراهم وسبعة المراء من أربع من وأمن درهم من المسلم عرفة سبعة (٢١) أجزا من أربع من جزا من درهم

> وقوله فىحديث عروبن حزم وليس فيمادون الاربعين صدقة ولان الحرجمد فوع وفى ايجاب المكسور ذاك لتعسذر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وهوأن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذاك جرى التقدر في دروان عرواستقر الامرعليه

> روى آلدار قطسنى عن معاذأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن لايأ خدد من الكسور شيأوهو صعيف المنهال من الحراح وأمامانسبه المصنف الى حديث عروبن حزم فقال عبد الحق في أحكامه روى أواو وسعن عبدالله ومحديق الى بكرين عروبن حزم عن أبيهماعن جدهماعن النبي صلى الله عليه وسلمانه كنبهذا الكتاب لعرو برحزم الحديث وذكرفي الفضة فيه ليس فيماصدقة حتى تبلغ مائتي درهم فاذاباغت مائتى درهم ففيها خسسة دراهم وفى كل أربعين درهما درهم وليس فيمادون ألاربعين صدقة ولم يعزه عبدالحي لكناب وكثيرا مايفه لذلك في أحكامه والموجود في كتاب ابن حزم عند النسائى وان حبان والحاكم وغيرهم وفى كلخسأ واقمن الورق خسة دراهم ومازاد فني كل أربعين درهم ادرهم وروى ابنا أي شيبة قال حدثنا عبدالرجن بن سليمان عن عاصم عن الحسن قال كتب عسرالى أبى مؤسى الاشغرى فازادعلى المائتين فني كل أربعين درهما درهم وتقدم فى الحديث المصح قوله صلى الله عليه وسلم هاتوار بسع العشور من كل أربعت ندرهما درهم فقوله من كل أربعين درهما درهم خرج تفسيرالقوله ها تواربع العشورفيفيدها تواربع العشورعلى هـ ذا الوجه لان هذه الجارت موضع الحال من المفعول فتكون قيدا في عامله الذي هوالأمر بالاعطاء فيكون الوجوب على هذا الوجه بقي آن يقال قصاراه أنه لم يتعرض النفي عادونها الاجفهوم الصفة ولا يعتب عند ماأو بالاضافة الى العدم الاملي وحديث على متعرض لايجابه وأواعتبرالمفهوم كان المنطوق مقدما عند ألمعارضة خصوصا وفيه الاحتياط فالاولى حينئذا ثبات المعارضة بين حديث على وحديث عمرو بن حزم وأثرع رفانهما يفيدانأن تمام حكم مازادأن يجبف كلأربعين درهم فلابكون من حكم مازاد خلاف ذلك والالم يكن بيانا لحكم مازاديل لبعضه فان قسل محمل على ارادة مازادمن الاربعينات دفعاللعارضة فلنالس بأولىمن أعنبارمثله فىحديث على بان بحمل مأزا دفيحسابه أىمازأ دمن الاربعيناب فيحساب الخسة فىالما تتين وهوأن يكون فيهادرهم فأن قيل بل الحل في معارض حديث على أولى منه فيه لانه موحب وذلكمسقط فيكون فيه الاحتياط وظن أنحسد يثمعاننهى فيقدم غلط بأدنى تأمل لانه اعانهى المسدق وكالأمنافي أيرجه عالى رب المال وهوليس عنهى أن يعطى بل الواقع في حقه تعارض السفوط والوجوب فلناذلك لولم بكن مازوماالحرج العظم والتعذر في بعضها في كثير من الصور وهوماأ شاراليه المسنف بقوله لنعبذرالوقوف وذلك أنهاذا ملكمائتي درهم وسيعتدراهم وحب عليه على قولهما خسة وسبعة أجزاس أربعس وزأمن درهم فاذالم يؤدحني حامت السنة الثانية كان الواجب عليسه زكاة مائتي درهسم ودرهم وزكأة ثلاثة وثلاثين جزأمن درهم وذلك لا يعرف ولانه أوفق لقياس الزكوات لائها تدور بعفو ونصاب (قوله والمعتبر في الدرهم الخ) هذا الاعتبار في الزكاة ونصاب الصدقة والمهر وتقدير الدبات واذقدأ خسذا كمثقال في تعريف الدرهم فلابدمن النظرفيه وظاهر كالام المصنف في صدقة الذهب

فمنثذ لايقسدرعلى الأداء فى السنة الاولى فاذاجاءت السنةالثانية وجبعليه زكاة مايق من المال بعد الزكاة لاندينهامستيق وان لم يؤد وذلك ما تتادرهم ودرهم وثلاثة وثلاثون حرا منأربعسين جزأمن درهم واحد وزكاندرهموثلاثة وثلاثين جزأمن أربعهن جزأ مندرههم شعسر الوقوف عليهاالبنة وقوله (والمعتبرفي الدراهم) دوى أن الدراهم في الأبتداء كانت على ثلاثة أصلاف منفمنها كلعشرةمنه عشرة مثاقيل كلدرهم مثقال ومسنف منهاكل عشرة منهستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخاس مثقال وصنف منهأكل عشرة منه خسة مثاقيل كلدرهم نصف مثقال وكان الناس يتصرفون بهاو بتعاملون بهافيما ينهسم فليانولي عر رضى الله عنسه أرادأن يستوفى الخراج بالاكثر فالتمسوا منمه التخفيف فمع حساب زمانه ليتوسطوا ويوفقوا بن الدراهم كلها ويين مارامه عمروسن مارامه

(٧٦ - فتح القدير اول) الرعية فاستخرجوا له وزن السبعة وهومعنى قوله (بذالة جرى النقدير في ديوان عروا سنقر الامرعليه)

(قوله لانماقبله ليس فيه الن) أقول اعمايعلمذاك بتعليمه صلى الله عليه وسلم فلايدل على عدم جوازا خل على ماقب للمائنين والاولى أن يُفالَ فواه صلى الله عليه وسل ليس فمادون الأربعين صدقة عام يتناول ما قبل المائنين وما بعد مفيتم المرام (قوله وهذا محكم فالا وعارضه حديث الخ) أفول أى كأفسكم في القوة الانه محتكم حقيقة وكيف وهو يحمل النسخ

ممعروف والرأ وعسدف كاب الاموال ولمرن المثقال في آباد الدهر محدود الابزيد ولاينقص وكلام السحاوندى فكال قسمة التركات خلافة قال الدينار بسخة أهل الخارعشر ون قدراطا والقدراط خس شعبرات فالدينار عندهم مائة شعبرة وعندأهل سمرقند سيتة وتسعون شعبرة فيكون القبراط عندهم طسو جاوخست وذكرفه أيضافي تعسدال شارمطلقافقال اعلمأن الدينا دمتقدوا بيق والدانق أربسم طسوحات والطسوح حبتان والحسة شعيرنان والشعيرة سنةخر ادل والخردلة اثناعشر فلساوالفلس للاتوالفتيل ستنقبرات والنقيرة عان قطميرات والقطميرة اثنتا عشرة درة انتهى فانكان المسراد مانلرادل أوالتسعمة المعروف فلاحاجة الحالا شتغال بتقدير ذلك وهوتعر ف الدينار على عرف سمرقنم وتعر مف د سارا لحازه والمقصوداذا لحكم خرج من هناك ويوضم ذلك قوله صلى الله علمه وسلم المكال مكال أهل المديسة والوزن وزن أهل مكة لفظ النسائ عن أحدن سلمان ووثقه وانام يكن كذاك بالهم فيه أصطلاح خاص فلم يحمل مماذكره تعسديدولا تميز عند العقل لان الذرة يذه مسدأما يفذريه هذه المسمات الاصطلاحية ولايعرف شضصها وقدلا يقدرعلي الاعتبار مالوعرف وأنت تعلم أن المفصود تقدر كمة شئ موجود الت والنوصل الىذاك لا شوقف على هذه التكافات مع أنه لم يعصل بذلك مقصود وغيروا حدا فتصرعلي التقدير الاول والافتصار على مثله لايجوزفي افادةالنقسدرا لاأن يكون المرادالوسط بين الشسعيرات المعروفة والايكون تجهيلا ولوانتهي كانحسنااذلا تنفاوت آحاده وكذابعض الاشباء وهمذا كله على تقدير كون الدينار والمئقال مسترادفين والظاهرأن المئقال اسم للقسدا والمقدّر بهوالدينا واسم للقسدر بهبقيدذهبيته واذ فدء رفت هدذا فقالوا كانت الدراهم على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أصناف صنف كاعشرة وزن عشرة مشاقسل ومسنف كلعشرة و زن خسسة وصنف كلعشرة بوزن ستة فلياوقع الخسلاف فحالايفآء والاستيفاء وقيسل أرادعوأن يستوفى الخراج بالصنف الاول فالتمسوا الغفيف فمع حساب زمانه فأخر حواعشرة وزن سمعة وقال أخذعمر رضي الله عنه من كل صنف درهما فلطه فعله ثلاثة دراهم متساومة فخرج الدرهم أربعة عشرقبراطا كل عشرة ورن سبعة مناقيل فبق العل عليها وأجمع الناس عليها وهذاصر يحفى أن كون الدرآ هميم ذه الزنة لم تنكن في زمنه لى الله علمه وهسلم ولاشك في شوت وحوب الزكاة في زمانه علمه السلام وتقديره لها واقتضاء عماله ا باهاخسة من كلما أنن فان كان العين الوجوب الزكاة في زمانه الصنف الاعلى لم يعز النقص وان كان مادونه لمجزتعيسن هسذه لانمازيادة على المقسدر توحسانني الوحوب بعد تحققسه لانه على ذلك التقدير يتعقى في مائنين و رُئ خسة أوسَّته فالقول بعدم الوجوب ما أتبلغ وزن مائنين و زن سبعة ملزوم أ ذكرنا وظاهركلام أبي عبيدفى كتاب الاموال أن أيها وجد كانوايز كوَّمه قال كانت الدراهم قبل الاسلام بكاراوصغارا فلباجا الاسلام وأرادواضرب الدراهم وكانوانز كونهامن النوعسين فنظروا الحالدوهم المكبير فاذاهو ثمانيسة دوانيق والحالارهم الصمغر فاذاهوأ ربعة دوانيسق فوضعوا زيادة الكبيرعلي نقصانا الصغير فيعلوهما درهمين سواءكل واحدسته دواسي ثماعتبروها بالمثاقيل ولميزل المثقال في آياد الدهرلا يزيدولا ينقص فوحدوها عشرةمن هذه وزن سيعة مثاقيل انتهى وانحاسقنا يقية كالامه ليظهر مافيسه من المخالفة لما تقدم ويقتضي ان النصاب يتعقد من الصغار وهو الحق لاتهم لم يختلفوا في تفاوت الدراهم صغرا وكيرافى زمانه صلى الله عليسه وسلف الضرورة تسكون الاوقيسة يختلفة أيضا بالصسغر والكبروقيد أوجب عليه السيلام في خس أواق الزكاة مطلقامن غير تقييد بصنف فاذاصد فعلى الصغيرة خسأواق وحسفيهاالزكاة بالنص ويؤيده نفل أبي عسدأتهم كانوابركون النوع منوعن هذاواله أعلم ذهب بعضهم الى أن المعتبرف حى كل أهل بلددرا همهم ذكره قاضيفان الاالى أقول بندفى

فتنعلق الاحكام به كالزكاة والخراج ونصاب السرفة وتقدير الديات ومهر النكاح وانما جعلوا فلك لاحدوجوه ثلاثة احدها المكاذا جعت من كل صنف عشرة دراهم صاراً لكل أحداو عشرين مثقالا فإذا أخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثانى أنك اذا أخذت ثلاث عشرة من كل صنف وجعت بين الاثلاث الثلاثة المختلفة كانت سبعة (٣٣٥) مثاقيل والثالث أنك اذا ألقيت

(واذا كان الغالب على الورق الفضة فهوف حكم الفضة واذا كان الغالب عليها الغش فهوف حكم العروض يعتبرأن تبلغ فيته نصابا) لان الدراهم لا تعاوين فليل غش لا نم الا تنظيم الا به و تخاوين الكثير في علنا الغلبة فاصلة وهو أن يريد على النصف اعتبار الله قيقة وسنذ كره في الصرف ان شافاته تعالى الا أن في غالب الغش لا يدمن بية التعارة كاف سائر العروض الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا لا نه لا يعتبر في عن الفضة القية و لا نية التجارة

أن يقيديها اذا كانت دراهمهم لاننقص عن أفسل ما كانوزنا في زمنه عليه السسلام وهي مأتكون العشرة وزن خسسة لانهاأ فل ماقدرالنصاب عائتن منهاحتي لاتجب في مأثني من الدراهم المسعودية الكائنة بمكة مثلاوان كانت دراهم قوم وكانه أعلى اطلاف الدراهم والاواقى فى الموحود ومايمكن أنّ وجدو يستعدث ونحن أعلناه في الموجود لات الناهر أن الانسارة بالكلام الى ماهو المعهود النابت والله أعلم فان لم يكن لهمدراهم الا كبرة كوزنسيعة فالاحتياط على هذاأن تزك وان كانت أقلمن ماثنين ادابلغ ذاك الاقل قدرنصاب هو وزن خسة الايرى أنه اذالم تسكن الدراهم الاوزن عشرة أوأقل ممايزيد على ورنسعة وحسالز كأتف أفل من ما تنع منها بحساب وزن السبعة وعن هذا قال فى الغاية دراهم مصرأ ربعة وستونحبة وهوأ كيرمن درهمالز كاة فالنصاب منسهمائة وثمانون وحيتان انتهى فاذالم يثبت أن درهم الزكاة مقدر شرعايم اهو وزن سبعة بل باقل منه لما قلنا وجب أن يعتسبرا لاقل في الدراهم الكبيرة فتزكى اذا بلغت قدرما تنيزمن الصغار والله سيعانه أعلم شمماذ كرفى الغابة من دراهم مصرفيه نظرعلى مااعتبروه فى درهم الزكآه لانه ان أراد ما لبة الشمعرة فدرهم الزكاة سيعون شمعيرة اذكان العشرة وزن سبعة مثافيل والمثقال مائة شعيرة على ماقدمناه فهواذا أصغرالا كبروان أراد باللب قأنه شعيرتان كاوقع تفسيرهافي تعريف السحاوندي الطويل فهوخ الاف الواقع اذالواقع أن درهم مصر لايزيدعلى أدبيع وستتين شعيرة لان كل وبنع منسه مقسد وبأ وبسع نوانيب وآنلونو بة مقسدرة بأ وبسع فَسَاتَوسِط (قُولِه فهوفضة) أى فتعب فيه الزكاة كاثنه كله فضة لازكاة العروض ولوكان أعسدها التعارة يخسلاف مااذا كان الغش غالسافان نواها للتعارة اعتسرت قمتها وان لم ينوهافان كانت بحيث يتغلص منهافضة تبلغ نصابا وحدهاأ ولاتبلغ لكن عندهما يضمه اليهافييلغ نصابا وجب فيهالانعين النقدين لأيشترط فيهمآنية التجارة ولاالقمة والالمخلص فلاشي عليه لان الفضة هلكت فيه اذلم ينتفع بجالاحالاولامآ لافيق العترةالغش وهي عروض يشترط فيالو حوب نيهانية التجارة وعلى هذا التقصيل الذهب المغشوش واذا استوى الغش فيهما قبل تحي فيسما حتياطا وقيل لاتجب وقيل بجب درهمان ونصف كذاحكاه بغضهم ولايخني أن المراد بقول الوحوب أنه تحب في الكل الزكاة فني مائتين خسة دراهم كأثنها كلهافضة ألأثرى المى تعلسله بالاحتياظ وقول النذ معناء لاتجب كذلك والقول الثالث لامد من كونه على اعتبارا أن يخلص وعند ممايضمه المه فيضعه درهمان ونصف وحينتذ فليس في السئلة الأقولان لانعل هدذا النقد برلا بخالف فمه أحد في كامه ثلاثه أقوال غير واقروالذهب المخاوط بالفضة انبلغ الذهب نصابه ففية زكاه الذهب وان ملغت الفضة نصابها فزكاة الفضية لكن أن كانت الغلبة الفضة أماان كانت مفاوية فهوكله ذهب لانه أعزوا غلى قيمة كذاذكر والله سيمانه أعلم

الفاصل على السبعة من العشرة أعنى النسلانة والفاضل أيضاعلى السبعة من مجوع السنة والحدة أعنى الاربعسة نمجعت مجسوع الفاضلين أعسني فأضل السبعة من العشرة وفاضل الجوع منالستة والحسسة وهوما ألقبته كانتسعة مناقيسل فلما كأنتسبعة مناقيل أعدل الأوزان فيها ودارت في جيعها بطريق مستقيم اختاروها وتوله (نهو ف حكم الفضّة) واضم وقسوله (كا في ساتر العسروض الخ) بعسني أنها اذالم تنكن التعارة يتطرالى مايخلص منه من الفصية فأذابلغ ماثنىدرهم تغسالز كاةلانه لايمتسير فيعن الفضسة القمة ولانية التعارة وان كان لايخلص ذلك فهى كالضروبة من الصغر كالقمم لاشئ فيها الااذا كانت التحارة وقدد بلغت فمتهاما تني درهمم فجيب فهاخسةدراهم

(قسوله فنتعلق الاحكام به الخ) أقول فيسه اشكال فانه كان پؤخسذ فى زمنسه صلى الله علميسه وسسلم

ز كاتمن الفضة بحساب الدرهم ولم يكن هذا الوزن في ذلك الزمان فتعليق الحكم بهذا الوزن دون وزن الحسسة والستة يؤدّى الى النسخ ولانسخ بعده صلى الله عليه وسلم قال المصنف (وهو آن يزيد على النصف) أقول تذكير الضمير الراجع الى الغلبسة لكونها في تأويل النمع الفعل فصل في الذهب كي قد مروجه تأخيره عن فصل الفضة (وقوله لما روسنا) اشارة الى قوله في أول فصل الفضة كتب الى معاذ أن خذالى ان قال ومن كل عشر بن مثقالا من ذهب نصف مثقال والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وضمير منها راجع الى مالاته في معنى الجع قيل أنعر بف المثقال بقوله ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم غير صحيح لا نه عزف الدرهم في فصل الفضة بقوله وهوأن تكون العشرة منها وزن سبعة مشاقيل في المناقب ا

و فصل فى الذهب كى (ليس فيمادون عشر بن مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال بالروينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها و زن عشرة دراهم وهوالمعروف (ثم فى كل أربعة مثاقيل قيراطان لان الواجب ربع العشر وذات فيما قلنا اذ كل مثقال عشر ون قيراطا (وليس فيمادون أربعة مثاقيل صدقة) عندا بي حنيفة وعندهما تجب بحساب ذاك وهي مسئلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم فى الشرع فيكون أربعة مثاقيل في هذا كاربعين درهما قال (وفى تبرالذهب والفضة وحليهما وأوانيهما الزكاف وقال الشافعي لا تجب في حلى النساه و عام الفضة الرجال لا نه مبتذل في مباح فشابه ثياب البذلة ولنا أن السبب مال نام ودليل النمام موجود وهو الاعداد التجارة خلقة والدليل هو المعتر بخلاف النساب

وفصل في الذهب ك (قوله لماروينا) يعنى حديث معاذ المنقدم في صدقة الفضة وتقدم مافيه ولايضر ذلَّكْ بِالدَّعُوى فَقَدْ تَقْدُمُ حَدَّ بِتُعْلَى فَيَ الذَّهِبِ ۗ وَأَخْرِجِ الدَّارِ فَطَنِّي مَ حديثُ عَاتُشَةٌ وَابْ عَمَراتُهُ عَلَيْهِ السلام كان بأخذمن كل عشرين ديناوا نصف ديناو ومن الاربعين ديناوا ديناوا ومصعف بايراهيمين اسمعيل بنجمع وأخرج أبوأحد من زنجويه فى كتاب الاموال بسنده عن عرو بن شعب عن أبيه عن جذه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيادون الما تنينشي ولا فيمادون عشر ين متقالامن الذهب شئ وفي المائتين خسة دراهم وفي عشرين مثقالانصف مثقال وفيه العزرى تقدم الكلام فيه وتقدم فىحديث عروب عزم فى قصل الابل قواه عليه السلام وفى كل أربعين دينا رادينا روهو حديث لاشك في بوته على مأقدمناه (قوله والمنقال مأيكون الخ) قيل هودور لانه أخذكاد من المتقال والدرهم فى تعر يف الا خرفتوقف تصوّركل منهما على تصوّرالا خُر وجوابه أنه لهذ كرهذا تعر يفالانه قال وهو المعروف فأفادأ فالمثقال المعروف الذى تداوله النساس وعرفوه مثقالا وهمذا تصريح بأنه لاحاجة الى تعر نفسه كالانعزف ماهو مديهي النصو راذ تحصيل الحاصل محال فكان قوا والمثقبال مايكون كل سبعة منها وزن عشرة انماهولازالة توهمأن رادبالمقال غيرالمذ كورفى تعريف الدرهم فاصل كلامه منتذأته قال والمراد بهذا المثقال ذاك ألذى تقدم وهوالمعسروف عندالناس لاشئ آخر وهذاان شاء الله تعالى أحسن بماحاول فى النهامة وغيرهامن الدفع بمالوا وردنه أدى الىطول مع أنه لا يتم بأدنى تأمل (قوله وكل دينار عشرة دراهم ف الشرع) أى مقوم ف الشرع بعشرة كذا كان في الابتدا عاد املك أربعة دنانبر فقدملك ماقعته أريعون درهما ممالا شوقف الوجوب فيه على سة النجارة فيحب فيسه قدر الدرهم وهوقيراطان بناءعلى اعتبارالدينار عشر ين قبراطا فلابردماأ ورده يعضهم عليسه في هذا المقام (قوله وحليهما) سواء كان مباحاً ولاحتى بحب أن يضم الخاتم من الفضة وحلية السيف والمصف وكل مَا انطلق عليه الاسم (قوله فشابه ثياب البذلة) حاصل قيا سالي شياب البذلة بجامع الابتسذال

وهو العروف أعالم راد بالمثقال ههنا هوالمعروف فماين الناس الذي عرف بهورن الدرهم ولادورفي دلكوقوله (تمفيكل أربعة مثاقيل قبراطان يعنى اذا ذادعملي العشرين وملغ الزيادة الىأربعة مثاقبل ففهاقبراطان معنصف مثقال لانالواجب ربيع العشروديع العشرحاصل فماقلنااذكل منقال عشرون فعراطافيكون أربعة مشاقيل عانين قيراطاوربع عشره قراطان وهذابصحة أهل الخاز والقسيراط خس شعيرات فالمثفال وهوالدسار عندهم مائة شعيرة وأصل القراط فراط بالتشديدلان جعه القراريط فالدلامن أحدد حرفي النضعيف ماء وقوله (وهيمسئلةالكسور) بعنى الى سهافي أصل الفصة وقدينا الاختلاف والحجج من الجانيين فيه ولا مخالفة منهما خلاأن أربع مثاقيل ههنافامتمقامأر بمن درهما هناك وقوله (وفي تبرآلذهب والفضية) الترما كانغر

مضروب منهما والحلى على فعول جع حلى كندى في جع ندى وهوما تصلى به المرأة منهما وقوله (وقال الشافعي لا تحب في حلى النساء في وخاتم الفضة الرجال) يعنى الحسلى آلذى بباح استعماله لا نه مبتذل في مباح وكل ما كان كذلك لاز كان فيه كسائر نبأب البذلة والمهنة (ولنا أن السعب مالنام ودليل النماء موجود وهو الاعداد المتحارة خلقة والدليل هو المعتبر) فاذا كان موجود الامعتبر عاليس باصل وهو الاعداد للا بتذال بعندال بندال بها وهي دفع الحروالعرب الماء والابتذال فيها أصل لان فيه صرفالها الى الحاجة الاصلية المتعلقة بها وهي دفع الحروالعرد

[﴿] فَصَلَىٰ النَّهُ بِهِ ﴾ (قوله نشوقف معرفة كل منهما على الآخروهودور) أقول أى توقف معرفة كل من المثقال والدرهم مخالفة بينهما) أقول ولا مخالفة بين المسئلتين

باح ودفعه بمنع اعتبار ماعينه مانعامن الوحوب في الفرع وان كأن مانعا في الاصل وذاك لان مانهيته فى الاصل بسب انه يمنع وحود السب عنع حزته أعنى الناه ولالأمر آخر ومنعه ذلك في النقد من لانم ماخلقالسوصل بهماالى الابذال وهذامعني الاستنماء فقد دخلقاللاستنماء ولريخر حهما الاستذال عبرنات فالنماء التقديري حاصل وهوالمعتبر للاجياء على عيدم توقف الوحوب على الحقيق واذاانتفت مانعيته علىالسب علهوه فالمعني مافي الكناب ثما لمنقولات من العومات والخصوصات داث على عنه عليه السلام هابواصدقة الرقة من كل أربعان درهما درهم رواه السنن الاربعسة وغيره كثير ومن الخصوصات ماأخرج أبود اودوالنسائي ان اهر أة أنث الني صلى الله عليه وسلرومعها استلهاوفي مد منهام كتان غليطتان من وهب فقال لها أتعطين زكاه هذا والت يسرك أنيسؤرك المهبهما ومالقيامة سوارامن نار قال فلعتهما فالقتهما الحالني مسليالله الله ورسوله قال أنوالحسن من القطان في كاله اسناده صحير وفال المندري في واسناده لامقال فيه م منه وجلاوحلا وفي وواية الترمذي عن النالهمة والأثن امرأتان وفسه أتحيان أن سور كالقدسوار سنمن فارقالنا لافال فأدباز كانه وتضعف الترمدني وقوله لايصم في هذا الباب عن الني صلى الله عليه وسارشي مؤول والانفطأ والبالمنذري لعل الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما والأفطر مق أى داود لأمقال فيها وقال ابن القطان بعد تعصصه لحديث ألىداود وانماضعف الترمذي هذا الحدث لان عند مفيه صعيفين الألهبعة والمثنى بنالصباح ومنها مأأخرج ألوداود عن عبداللهن شددهن الهاد فال دخلناعلي عائشة رضي الله عنها فالت دخل على رسول الله صلى الله علىه وسدار فرأى في مدى فتضات ورق فقال ما هـــذا ما عائشة فقلت صغتهن لأتزين الشبهن ارسول الله قال أفتؤدى ذكاتهن فقلت لافقال هن حسمال من النار وأخرحه الحاكم وصححه وأعلهالداريطني بأنجسد بنعطاه مجهول وتعقيه الميهة وانزالقطان بأنه مجسدن عرون عطاءأحد تولكن لمانست في سندالدارقطني الى حد مظن أنه يحهول و تبعه عبدا لحق وقد حامم مشيخه مجدين ادريس الرازى وهوأ توحاتم الرازى اماما لجرح والتعسديل ومنهاما أخرج أبو داودعن عناب فيسسرعن الت من علان عن عطاه عن أمسلة قالت كنت ألم وأوضاحا من ذهب يارسول اللهأ كنزهو ففال مابلغ أن تؤدى زكانه فزكى فلمس بكثر وأخرجه الحاكم في المستدرك باجرعن بابت به وقال صحيرعلى شرط المضارى ولفظه اذاأ تدبث ذكاته فليس بكفز قال لان قال صاحب تنقير العقيق وهذا لايضرفان الترن علان روى ووثقه اسمعن وقول عدالح والايحترية قول المنقاء غيره وعن أنكر علمه ذاك الشيخنق الدين به في ذلك الحالم القول آن الحوزى محدن المهابر قال ان حيان يضع الحديث بالتنقيح فيسه هذاوهم قبيح فانجدين المهابر الكذاب ليس هوهذا فهذا الذى للن ثقة شاى أخر بهامسل ووثقه أحدوان معن وأبو زرعة ودسم وأبوداود وغيرهم وعناسين بشير وثقه النمعين وروى الخارى متابعة وأماماروي من حديث جابرعن الني صلىالله عليه وسلرقال ليسفى الحلي زكاة قال السهق باطل لأأصله انمياروي عن جارمن قوله وأما لروبة عن الناعروعائشة وأسمامنت الصديق فوقوفات ومعارضات عثلهاعن عمرأنه كنب با آن من قبلك من نساءالم الهدمة منهن تقارضا رواءان أي شدمة وعبران مسعود قال في الحل الزكاة رواء عمد الرذاق داللهن عروانه كان يكنب الى خازية سالم أن يخرج زكاة حلى نانه كل سينة رواما ادارقطني وروى النأبي شيبة عنسه أنه كان مأم نسامه أن يزكن حلبين وأخر بحال أبي شيبة عن عطاموا راهم

﴿ فصل في العروض ﴾ (الزكاة واجبة في عروض النجارة كائنة ما كانت اذابلغت فيها نصابامن الورق أوالذهب) لقوله عليه السلام فيها يقومها في ودى من كل ما تتى درهم خسسة دراهم ولانم المعدة الدستنم الما عداد العبد فأشبه المعدّ باعداد الشرع

النفعى وسعيدبن جبيروطاوس وعبدالله بنشدادأنهم فالوافى اللي الزكاة زادابن شدداد حتى فى الخاتم وأخرج عن عطاء أيضاوا براهم النعبي أنهم فالوامضت السنة أن في المنهب والفضة الزكاة وفي المطاوب أحاديث كشرة مرفوعة غبرأ فالقنصر فامنها على مالاشهة في صعته والناو يلات المنقولة عن الخالفين بماينيغي صون النفسءن اخطارها والالتفات الها وفي بعض الالفاط مايصر حريدها والله سبعانه أعلم واعلمان ممايعكرعلى ماذكرنامافي الموطاعن عبد الرجن بن القاسم عن أبيه أن عائشة رضى الله عنها كانت تلى بنات أخيها ينامى في جرها فلا تخرج من حلين الزكاة وعائشة راو مديث الفنخات وعلالراوى بخلاف ماروى عندنا بمزلة روايته للناسخ فيكون ذلك منسوخاو يجاب عنه بأن المكم بأن ذلك النسم عندناه واذالم بعارض مقنضى النسخ معارض بقنضى عدمه وهو ابت هنافان كابة عرالى الانسعري تدل على أنه حكم مقرر وكذامن ذكرناه معهمن العمابة فاذا وقع التردد في النسم والنبوت متعقق لايعكم بالنسيخ هذا كله على رأينا وأماعلى رأى انطهم فلا بردنك أصلا اذفصاري فعل عائشة فول صحابى وهوعنده ليس مجعبة لولم يكن معارضا مالحديث المرفوع وعل الراوى بخلاف روايت لايدل على النسخ بل العبرة لماروى لا لمارأى عنده ولا يقال اعالم تؤدّمن حلين لا نهن ينامى ولاز كافعلى الصع لانمذهبها وجوب الزكافي مال الصي فلذاعد لنافي الحواب الى ماسمعت والقه سعانه أعلم هذاو يعتبر فىالمؤتى الوزن عنسدأ ي حنيفة وأنى وسف وعند محسد الخبرية وعنسدز فرالقيمة فاوأتى عن خسة جياد خسمة ز بوفا جازعند أبى حنيفة وأبى يوسف وكره ولا مع وزعند محدور فر فيؤدى الفضل ولوأدى أر بعة جيدة عن خدة رديته لا يعبوز الاعن أربعة عند الثلاثة لاعتبار محدا الحرية واعتبارهما القدر ومعوزعندزفرالفمة واللهأعل

وفصل فى العروض بعد عرض بفته ين حطام الدنيا كذا في المغرب والعماح والعرض بسكون الراءالمنباع وكلشئ فهوعرض سوى الدراهم والدنانير وقال أبوعب دالعروض الامتعة الني لايدخلها كيل ولاوزن ولايكون حيوانا ولاعفارا فعلى هذاجعلها هناج عوض بالسكون أولى لانه في سان حكم الاموال التي هي غـ مرالنقدين والحيوانات كذافي النهاية (قوله غيرالنقدين والحيوان عنوع) بلف بيان أموال النجارة حيواناأ وغيره على ما تقدم من أن السائمة المنوية التجارة تجب فيهاز كاذالنجارة سسواه كانت من جنس ما تجب فيسه ز كاة السائمة كالابل أولا كالبغال والحسير فالصواب اعتبارها هناجع عرض بالسكون على تفسير العماح فتفرج النفود فقط لاعلى قول أبي عبيد واياه عنى فى النهاية بقوله وعلى هذا فانه فرع عليه اخراج الحيوان (قوله كاتنة ما كانت) كاتنة نصب على الحال من عروض التعارة ولفظ ماموصول خبرها واسمها المسترقيها الراجع الى عروض التعارة وكانت صلة ماواسمها المستتر الراجع الى العروض أيضا وخسيرها محسذوف وهو النصوب العائد على الموصول تقديره كانته أوكانت الماعلى الخلاف فى الأولى فى هذا الضمير من وصله أوف له والمعنى كائنة الذى كانت ايا من أصناف الاموال والذي عام فهو كقوله كائنة أي شي كانت اياء (قول القوله عليه السلام بقومهاالخ عربب وفى الساب أحاديث مرفوعة وموقوفة فن المرفوعة ما أخرجه أبوداود عن سعرة بنجندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مأمر ناأن نخرج الصدقة من الذي بعد البيع اه سكت عليه أبوداود ثم المنذرى وهذا تحسين منهما وصرح ابن عبد البربان اسناده حسن وقول عبداليق بيب بن سلم ان الوافع في سند وليس عشم هور ولا يعم الروى عنه الاجعفر بن سعدوليس جعفر عن

و فصل في العروض كاخر فصل العروض الخر فصل العروض المنها تقوم بالنقدين في كان حكها بناء عليه ما والعروض جع عرض بفتحتين حطام الدنيا أي مناعها سوى النقدين وقوله (كالنة ما كانت) أي من أي جنس كانت سواء كانت من جنس ما يجب فسه الزكاة كالسوائم أولم

تكن كالثباب والحمر والبغال

وفصل فى العروض والدالم المسنف (كائسة ما كانت اذا بلغ قيم انسان من الورق أوالذهب) أقول أى الذهب المسكولة فالاولى ما في قوله ما كانت موصولة أو مصدرية (قوله كالسوام الني أقول أى السوام الني المحارة والا فالتي أسمت من للدر والفسل ليست من الياب

وتشترط نية النجارة ليثبت الاعداد ثم قال (بقومها بماهو أنفع للساكين) احتياطا لحق الفقراء قال رضى الله عنده وهذار وابه عن أبي حنيف ةوفى الاصل خديره لان الثمنين في تقدير فيم الانسياء بهما سواء

بعمد عليه لا يخرج حديثه عن الحسن فان نقى الشهرة لايد ستازم سُوت الجهالة ولذاكر وى هونفسه حديثه فى كتاب الجهادمن كتم غالافه ومثله عن خبيب بن سليمان وسكت عنه وهذا تصير منه وجهذا تعقيه اس القطان ومنهافي المستدرك عن أبي در رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى الابل صدقتها وفى الغنم صدقتها وفى البرصدقته ومن رفع دراهم أودنا نيرأ وتبرا أوفضة لا بعسدها لغر يمولا ينفقها فى سبيل الله فهو كنزيكوى به يوم القيامة صححه الحاكم وأعلم الترمذي عن العارى بأن ابنجريج لم يسمع من عسران من أنس وترددالشيخ تني الدين بن دفيق العيد في الامام في أنه مال إي أو الراه بنياة على انه رآه في أصل من نسخ المستدرك بضم آلبات فالايكون فيمدليل على زكاه النجارة لكن صرح النووى فى تهذيب الاسماء واللغات أنه بالزاى وأن بعضهم صفه بالرا وضم الباء اه وقدرواء الدارقطنى منطريقين وفروابةوفي البرصدقة فالهابالزاى هكذامصر حافى الروابة غدراتها ضعفت (قوله وتشترط نية التجارة) لاهلالم تكن التجارة خلفة فلايصرلها الابقصدهافيه وذلك هونية التجارة فلو أشترى عبدامثلا للخدمة ناويا بيعهان وجدو بحالاذ كانفيه ولابدمن كونه نما يصحفيه نية التعارة كا قدمنافاواشترى أرضاخراجية التجارة ففيهاالخراج لاالز كاةولوكانت عشر مة فزرعها حكى صاحب الايضاح أن عندمجد يجب العشر والزكاة وعند هما العشر فقط واعلم أن نية التجارة في الاصل تعتبر فابتة فى بدله وان لم يتحقق شخصها فيسه وهومما يلغز فيقال عرض اشترى من غسيرنية التجارة يحب عند الحول تقوعه وزكانه وهوماقويض بهمال التجارة فانه يكون التجارة وان لم تنوفيسه لان حكم البدل حكم الاصل مالم يخرجه سنةعدمها وعن هذالو كان العبدالتجارة فقتله عب دخطأ ودفع به يكون المدفوع الثجارة بخلاف مالوكان القتل عدافه ولحمن القصاص على الفائل لا يكون المجارة لآنه بدل القصاص لا المفتول على ماحرف من أصلنا أن موحب العدالقصاص عينالا أحد الامرين منه ومن الدمة ولوابتاع مضارب عبدداوثو باله وطعاما وجولة وجبت الزكاة فى الكلوان قصد غير التجارة لانه لاعلا الشراء الا للتعارة بخلاف رب المال حيث لايرك الثوب والحولة لانه علل الشراء لغسيرا لتجارة كذافي المكافي ومحل عدم تزكية الثوب لرب المال مادام أيقصد بيعه معه فانه ذكر في فتاوى قاضيخان النفاس اذا اشترى دواب البيع وأشترى لهامقا ودوجلالا فان كان لايدفع ذلك مع الدابة الى المشترى لاز كاة فيها وان كان يدفعها معهاوجب فيهاوكذا العطاراذا اشترى قوارير (قوله يقومها)أى المالك في البلدالذي فيسه المال حتى لوكان بعث عبد المجادة الى بلدأ خرى لحاجة فال المول بعتبر قيمته في ذلك البلد ولوكان في مفازة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في الفتاوى ثم قول أبى حنيفة فيسه انه تعتبير القيمة يوم الوجوب وعندهما ومالاداء والخلاف مبى على أن الواجب عندهما جزمن العين وادولاره منعها الى القبة فتعتبر يوم المنع كافى منع الوديعة و ولد المغصوب وعند مالواحب أحدهما بتداء ولذا يجبر المصدق على قبولها فيستند الحاوقت بوت الخيار وهو وقت الوجوب ولوكان النصاب مكملا أوموز وناأ ومعدودا كانله أن يدفع ربيع عشرعينه في الغد لا والرخص اتفاقا فان أحب اعطاء القمة برى الخلاف حينئذ وكذااذااستهلك ع تغيرلان الواجب مثل في الذمة فصاركا ثالعين قامَّة ولوكان نقصان السعر لنقص في العين بأنا بتلت الحنطة اعتسير بوم الاداءانفاقا لانه هلاك بعض النصاب بعدا لحول أوكانت الزيادة لزيادتها عسبر يوم الوجوب انفاقا لان الزيادة بعدا الول لاقضم نظيره اعورت أمة التجارة مثلا بعد الحول فانتقصت فمتها تعتبر قمتها بوما لاداء أوكانت عوراه فانعجلي البياض بعسده فاردادت قيمتها اعتبر

وقوله (وتشرط نية التحارة) أى حالة الشراء أما اذا كانت النية بعد الملك فلايد من اقتران على التعارة شه لان مجرد النبة لا تعل كامر وقوله (بقومهايماهوأنفع الساكين) أحد الاقوال فى النفوع فان فيه أربعة أقاويل أحددها هذاوهو ماروى عن أبى حنيفة في الامالي ووجههماذكره بقوله احتساطالحق الفقراء فأنه لابدمن مراعاته ألاترى أنهان كان يقومها بأحد النقسدين يتمالنصاب وبالأخرلابتم يقوم بمايتم بالاتفاق احساطالحي الفقراء فكذلك هذاكذا فىالنهاية

(قوله كذافى النهاية) أقول ويوافق النهاية مافى الخلاصة حيث قال انشاء فقومها الدهب وانشاء بالفضة وعن أبى حنيفة رجه الله أنه يقوم عماه وأنفع للفقراء وعن أبى يوسف رجه الله يقوم عما اشترى همذا اذا كان يتم النصاب بالهما قوم عما يصير به الما تتم فقم عما يصير به نصابا انتهى

وهو عنائف لتفسيرالمصنف للانفع في الكتاب والثانى ماذكر في المبسوط وهوأن يقوّم صاحب المال بأى النقدين شاء ووجهه أن التقويم لمعرفة مقدار المبالية والثنات في ذلك سواء والنالث قول أبي نوسف على ماذكره في المكتاب وقوله (لانه أبلغ في معرفة المبالية) لانه ظهر فيمته مرة بهذا النقد الذي وقع به (٣٨٥) الشراء والطاهر أنه اشتراها بقيمتم الان الغين فادر والرابع قول خيد

وتفسيرالانفع أن يقومها بماتبلغ نصابا وعن أبى نوسف أنه يقومها بمااشترى ان كان المن من النقود لانهأ بلغ فمعرفة الماليسة وان اشتراه ابغيرالنقودة ومها بالنقد الغالب وعن عحدانه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كافى المغصوب والمستملك (واذا كان النصاب كاملافى طرفى الحول فنقصانه فماين ذلك لا يسقط الزكاة) لانه يشق اعتبار الكال في أثنائه أما لا يدمنه في ابتدائه للا نعقاد وتعقق الغنساوفي انتهائه الوجوب ولأكذاك فماس ذال لانه حالة البقاء بخسلاف مالوهاك الكل حث يبطل حكم الحول ولاتحب الزكاة لانعدام النصاب في الحلة ولا كذاك في المسئلة الاولى لان معض النصاب ال فسيق الانعفاد يوم عمام المول (قول وتفسير الانفع أن يقومها عايسلغ نصابا) صرح المصنف باختد الف الرواية وأفوال الصاحب ينف التقويم أنه بالانفع عينا أوبالتغيير أوعنا استرىبه ان كانمن النقود والا فبالنقدالفيال أوبالنقدالغالب مطلقا تم فسرالانف الذي هوأ حدها بأن يقوم عايبلغ نصابا ومعناهانهاذا كأن بحيث اذاقومها باحدهما لأتبلغ نصابا وبالا خرتبلغ تعين عليه النقويم عايبلغ فأفاد أن باقى الاقوال يخالف هذا وليس كذاك بللاخ للف في تعين الانفع بهذا المعنى على ما يفيد والفظ النهابة والخلاصة قال في النهاية في وحده فده الرواية ان المال كان في مدالماك متفع مزمانا طو والافلا بدمن اعتبارمنفعة الفقراء عندالتقويم ألاترى أنهلو كان يقومه بأحدالنفد بن يتم النصاب وبالا خولا فانه يقومه بمايتم به النصاب بالاتفاق فهذامثله انتهى وفي الخلاصة قال انشاء قومها بالذهب وانشاء بالفضة وعن أنى حنيفة أنه يقوم عاهوالانفع الففراء وعن أبي يوسف يقوم عااشترى هـ ذااذاكان بتم النصاب بأيهما فتوم فلو كان يتم أحدهما دون الآخر فتوم عابصر به نصا بالنهبي فانما يتعه أن يجعل مافسر به بعض المراد بالانفع فالمعنى بقوم المالك بالانفع مطلقا فيتعين ما يبلغ به نصا بادون مالا يبلغ فان بلغ بكل منه ماوأ حدهما أروج تعين التقويم بالاروج وآن استوباروا جاحمن فذ يخدر المالك كايشدراليه لفظ المكافى فانهاذا كان الانفع بهذا المعنى صمحين تذأن بقابله القول بالتفيير مطلقا والغول المفصل بين أن يكون اشتراء بأحد النقد ين فيلزم التقويم به أولا فبالنقد الغالب وقد يقال على كل تقدر لايضم مقابلت بقول محدانه يقوم بالنقد الغالب على كل حال بعد الاتفاق على تعيين ما يبلغ به النصاب لأنّ المتبادرمن كون النفداروج كونه أغلب وأشهرحتى ينصرف المطلق في السع اليدة ولايدف عالا أن الاروج ماالناس له أقبل وان كان الا خوا علب أى أكثرو يكون سكونه فى الدلاصة عن ذكرة ول عهد اتفاقالاقصدااليه لعدم خلافه هذاوالمذكورفي الاصل المالك بالخيار انشاء قومها بالدراهم وانشاء والدنانيرمن غيرذ كرخلاف فلذاأفادت عبارة الخلاصية التي ذكرناهاوالكافى أت اعتبارا لانفعرواية عن أيى حنيفة وجع بين الروابتين بأن المذ كور في الاصل من التغيير هوما اذا كان النَّقويم كُلُّ منهمًا لابتفاوت (قوله لأنه أبلغ في معرفة المالمة) لانهداه والمدل حكم المدل وحه قول محد أن العرف مسلم معينا وصاركالواشترى بنقد مطلق بنصرف الدالمقد دالغالب ولان التقويم فى حق الله بعنسبر بالتقويم فيحق العبادومتي قومنا المغصوب أوالمستهاك نفؤم بالبقد الغالب كذاهذا وقوله فنقصانه فيمابين ذلا لايسقط الزكاة) حتى لوبق درهم أوفلسمن ماستفاد فبل فراغ الحول حتى تم على نصاب زكاه وشرط زفر كالهمن أول الحول الى آخره وبه قال الشافعي في السوائم والنقدين وفي غيرهما

وهوأن بقومها بالنقسد الغالب عسلى كلسال يعنى سوا اشتراها بأحدالنقدين أوىغىر والانالتقويم فيحق الله تعالى معتسير بالنفوي فىحقالعباد ومقوقعت الحاحة الىتقويمالمغصوب والمستهلك مقوم بالنقد الغالب فكذاهذا وقوله (واذا كان النصاب كاملا فى طرفى الحول فنقصائة فها معندلك لايستقط الزكاة) قيد بالنقصان احترازاعن الهلاك فان هـ لاك كل النصاب يقطع الحدول مالاتفاق وذكر النصاب مطلقاليتناول كلمايجب فسهال كاف كالنقدين والعروض والسواغ وقال وفرلا مازع الزكاة الاأن مكون النصاب من أول الحول الى آخره كاملا لانحولان الحدول على المال شرط الوجوب وكل حزه من المولءهني أؤله وآخره ولنا ماذكر في الكناب وهـو واضع وفسه اشارةالي المدوابعن قول زفرلان اشتراط النصاب فى الابتداء الانعقادوفي الانتهاء الوجوب وماسمهاء عزل عنهما جيعا فلا بكون كل جزسن الحول

عمى أوله وآخره والمسراد بالنقصان النقصان في الذات فان النقصان في الوصف يعمل السائمة علوفة بسقطها بالاتفاق اعتبر لان فوات الوصف وارد على كل النصاب فكان كهلاك النصاب كله لفوات المحلمة بفوات الوصف

قول المصنف (وتفسير الانفع أن يقومها بما يبلغ نصابا) قول الاخلاف في تعيين الانفع بهذا المعنى على ما يغيده الفظ النهاية والخلاصة فني كلام المصنف كلام والتفصيل في شرح ابن الهمام

قال (وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب) لان الوجوب في الكل باعتبار النجارة وان أفترقت جهة الاعداد (ويضم الذهب الى القضة) للجانسة من حيث المنية ومن هذا الوجه صارسيباغ بضم بالقمة عندأبي حنيفة

اعتبرآخره فقط وجه قول زفرأن السبب النصاب الحولى وهوالذى حال عليسه الحول وهسذا فرع بقاء اسمه فى تمام الحول وهذا وجه قول الشافعي أيضا الاأنه أخرج مال التجارة الحرج اللازم من الزام التقويم فى كل وم واعتبارها فيسه قلنالم ردمن لفظ الشارع السبب النصاب الحولى بل لاذ كاف ف مال حستى يحول عليه الخول وبظاهره نقول وهواتما بفيدنني الوجوب فبل الحول لانني سبية المال قبله ولاتلازم بين انتف أه وجوب الاداء على التراخي وانتفاء السبيية بل قد تثبت السبيبة مع انتفاه وجوب الادا الفقد شرط على السبب فيكون حينتذا مسل الوجوب مؤجلاالى تمام الحول كآفى الدين المؤجل واذاكان السنس فائسا في أول الخول انعقد الحول حمنتذ ولا يتعقد الافي محل الحسكم وهوالنصاب ثم الحاجة بعسد ذلك أنى كاله اغاهوء ندتمام الحول لمنزل الحكم الآخروه ووجوب الادا وكاله فيماينهما في غريحل الماحة فلايشترط وصاركالمين بطلاقها يشترط قيام الملك عندالمين لينعقد وعندالشرط فقط ليثبت الجزأءلافهيابين ذلك اذلاحاجة اليه بخلاف مااذاهلك كلهلماذ كرفي الكتاب وهوطاهر وجعل السائمة عاوفة كهلاك البكل لورودالمغيرعلي كلجز منه يخلاف النقصان في الذات ومن فروع المسئلة مااذا كانله غنم التجارة تساوى نصابآ فانت قبل الحول فسلخها ودبغ جلدها فتم الحول كان عليه فيها الزكاة ان بلغت نصاباولو كان اعصر التجارة فتخمر قبل الحول مصارخلا يساوى نصابافتم الحول لاركاه فيه فالوالان في الاول الصوف الذي على الحلد منقوم فيبقى الحول ببقائه والثاني بطل تقوم الكل بالخرية فهلك كل المال انتهى الأأنه يخالف مأروى ابن سماعة عن محدا شترى عصيرا بما ثني درهم فتخمر بعد أربعة أشهر فلمامضت سبعة أشهرأ وثمانية أشهر الابوماصار خلايساوى مائتى درهم فتمت السنة كائ عليه الزكاة لانه عاد التجارة كاكان (قوله ويضم الخ) حاصلة أن عروض المتجارة يضم بعضه الله بعض بالقيمة وان اختلفت أجهاسها وكذا تضمهي الى النفدين بالاجاع والسوائم المختلفة الجنس لاتضم بإلاجماع كالابل والغنم والنقدان يضمأ حدهماالى الاخرفي تنكيل النصاب عنسدنا خلافا الشافعي رحه الله ثم اختلف علىاؤناني كمفعة الضم فيهماعلى مائذ كرثما نمايضم المستفادة بسل الوحوب فلوأخر الاداء فاستفاد بعدالحول لايضمه عندالاداء ويضم الدين الحالعين فلوكان عندمماثة وله دين ماثة وحب عليه الزكاة ۚ وْقُولُه(٢) كَافَىالسُّوامُمْ الْعَادَةُ لِلْقَيَّاسُ اللَّذِكُورِ بِجَّامُعَ اخْتَلَافَ الجنس حقيقة وهوظًا هُرُوحَكِما بدليل عدم بويان وباالفضل ينهمامع كون الربايثيت بالشبهة فاستفدنا عسدماعت ارشهة اتحادا لفس منهما والاتحادمن حيث الثمنية لايويوب اتبحادالجنس كالركوب في الدواب بخلاف ضم العروض اليهما لانهضم ذهبوفضة لانوجوب الزكاة في العروض باعتبارالفمة والقمة همافالضم لم يقع الافي النقود فلنااعا كانانصاب الركاة يسب ومف الثمنية لانه المفيد لتعصيل الاغراض وسدا لحاجات لالخصوص اللونأوالحوهر وهذالان شوتالغشاوهوالسدفي الحقيقة انمياهو بذلك لانغره وقدا تحسدافه فكانا حنساوا حدافى حقالز كأه وان لم يعتبرا لانحاد في حق غير ممن الاحكام كالتف اضل في البيع فقيقة السبب الثمن المقدر بكذااذا كانبصورة كداوبكذااذا كان بصورة كذا بخلاف الركوب فانه ليس المحقق للسببية فحالسواخ فان الغنسالم بثبت باعتباره بل باعتباد ماليتها المشتماة على منافع شتى تسستتبها الحامات أغظمها منفعة الاكل التي بهايقومذات المنتفع ونفسه تمفيه ماذكره مشايخنا عن بكيربن عبدالله بزالاشيج فالمن السنة أن يضم الذهب الحالفضة لا يجاب الزكاة وحصكم مثل هذا الرفع

الى بعض بالقمية وان اختلفت أجناسها وكذلك يضم الى النقسسدين بلاخسلاف والسوائم المختلفة الجنس كالاسل والبقسر والغمنم لايضم بعضها الىبعض بالاجماع وقوله (لان الوحوب في الكل اعتبار المحارة) يعنى أنسب وحبوب الزكاة ملكالنصاب النامى والنماء امامالاسامية أومالتصارة ولس كلامنافي الاولى فتعن الثانية وقوله (وان افترقت جهـة الاعداد) بعني ان الافتراق في الحهة بكون الاعددادمن حهة العباد لاعدادها للتعارة وفي النقدين من جهة الله نعالى بخلقه الذهب والفضة للتحارة لايكون مانعاعن الضم بعدحصول ماهو الاصل وهوالنماه (ويضم الذهب الى الفضة) عندنا المعانسة منحبث المنسة فاذا كان ماهو أبعد في الجانسة عدلة الضموهو العدروض فلان تكون فىالاقدردأولى وقسوله سببا) آىمن حيث المنبة صاركل واحدمن الذهب والفضية سيالوحوب الزكاة فكان هذا ألوحه مشتركا منهمافموجب الضم مُ اختلف علاؤنا في ذلك فعندالى حنيفة بضم بالقمة

وعندهما بالاجزاء وهوروا بةعنسه وفائدته تظهرقين كانله مائة درهم وخسة مثاقيسل ذهب وتبلغ قينهمائة درهم فعليه الزكانعنده خسلافالهما وأمااذا كانعشرة مناقيسل ذهب ومائة درهم أومن أحسدهما نلث ومن الأخر ثلثان أور باع وثلاثة أرباع فانه يضم بلاخلافءنسدهم ودليلهماعلى ماذكر فىالكتاب واضع وهو بقول انماأ وجبنا الضم بالمجانسة وهي انحاته تعقق بالقيمة دون الصورة (• ٣٠) المصوغ ليست ممانحن فيه اذليس فيها ضم شي الى شي آخر حتى واعتبارالاجزاء اعتبارالصورة ومسئلة

تعتسرالقمة فانالقمةفي النقوداغاتظهر شرعاعند مقابلة أحدهما بالاخر وههناليس كذلك

و باب فين يرّعلى العاشر ﴾ ألحق هدا الباب تكتاب الزكاة اتباعا للبسوط وشروح الحامع الصغر لمناسبة وهي أنالعشراً الحود من الملالمار على العاشر هوالز كأذبعنهاالأأنهذا العاشر كأبأخذمن المسلم بأخذمن الذمى والمستأمن ولس المأخوذ منهما نزكاة وقدمالز كاةعلى هذاألباب وعلى مابعد ملكونها عبادة محضة لاشائسة فيهاللغسر والعاشرمشنق منعشرت الفوم اذا أخلنت عشر أموالهم فهوتسمية للثي ماعتبار بعض أحواله وهو أخدده العشرمن الحربى لامن المسلم والذمي على

🕻 ياب فيمن بمرّعلى العاشر 🏈 (قوله ألحق هدذا الساب مكتاب الزكاة اتماع المسوط . وشروح الجامع الصنغير لمناسسة وهي انالعشر المأخوذمن المسلم المارعلي

وعندهما بالاجزاء وهوروا يةعنه حنى ائمن كانله مائة درهم وخسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمهامائة درهم فعليه الزكاة عند مخالفالهماهما بقولان المعتبر فيهما القددون الفية حتى لأتحب الزكاة في مصوغ وزنه أقلمن مائتين وقيمته فوقها هو بقول ان الضم الجانسة وهي تصقى اعتباراً لقيمة دون

و باب فِهِن عِرْعِلَى العِاشرِ ﴾ ريد

(قول وعندهما بالاجزاء) بأن يعتبرنكامل أجزاء النصاب من الربع والنصف وباقيها فاذا كان من الذهب عشرة يعتبرمعيه نصف نصاب الفضة وهوما لةفاو كانلهما لة وخسسة مثافيل سلغ مالة لازكاة عندهما لانالمائه نصف نصاب والحسة ربع نصاب فالحاصل أجزاء ثلاثه أرباع نصاب وعنده محب لان الحاصل تمام نصاب الفضة معنى ثم قال في الكافى ولا تعتبر القيمة عند تسكامل الاجزاء كائة وعشرة دنانبر لانهمتي انتقص قبة أحسدهما تزداد قعة الاسترفيمكن تمكيل ما ينتقص قبته عبازا دانتهى ولا يخفى أن مؤدى الضابط أنعندت كامل الاخراء لانعتبر القيمة أضلالهما ولالأحدهماحتي تعب خسة في ما ته وعشرة دنانسرسواء كانت فمة العشرة فسلمن مائة خسلافالمعضهم أوأكثر كانه وثمانين والتعلسل المذكور لائلاق الضابط على هذا الوحه بل انما يفيدو حوب عنيار قمة مازادعند انتقاص أحدهما بعينه دفعا القول من قال في مائة وعشرة لانساري ما أنه لازكاة فيهاعندا في حنيفة رضي الله عنه لانه يعتبر القيمة وعلى اعتبادهالا يتمالنصاب علىهذا التقدير فدفع لانه ليس بلازم من مطاق اعتبادا لقيمة اعتباد قيمة أحدهما عينافان لميتم ناعتبار قمة الذهب بالفضة فانة بتم باعتبار تقويم الفضسة بالذهب فأذا فسرض أن العشرة تساوى عانين فالمائة من الفضية تساوى ائنى عشردينا واونصفافيتر بذلك مع العشرة ونانسوا شان وعشر وندينا راونصف أنجب الزكاة وحاصل هذاأنه تعتبرالقيمة منجهة كلمن النقدين لامنجهة أحدهماعينا فكيف يكون تعلى لالعدم اعتبارا لقمة مطلفا عندتكامل الاحزاء وعلى هذا فاوزادت قيمة أحمدهما ولم تنقص قمة الآخر كائة وعشرة تساوى مائة وثمانين ينبغي أن تيجب سبعة على قوله وهو الظاهرمن المذكورف دليله من أن الضريس الاللجسانسة وانساهي باعتبار المعسى وهوالقية لاباعتبار الصورة فيضمان القمية فاله يقتضى تعن الضم بمامطلقاعند شكامل الاحزء وعدمه تملم يتعرض المصنف البواب عمااستدلابه من مسئلة المصوغ على أن المعتبر شرعاه والقدر فقط والجواب أن القيسة فهما انحاتظهراذا قوبل أحدهما بالآخر أوعندالضم لماقلنانه بالمجانسة وهي باعتبارا لمعني وهوالقيمة وايس شئ من ذلك عند انفراد المصوغ حتى لووجب تقويمه فى حقوق العباد بان أستهل قوم مخلاف جنسمه وظهرت قيمة الصنعة والحودة بمخلاف مااذا بسع بجنسه لأن الجودة والصنعة ساقطة االاعتبار في الر بويات عندالمقابلة يحتسما

و باب فين بمرعلى العاشر

أخرهذا الباب عاقبله لتمسض ماقيله في العيادة بخلاف هذا فان المرادياب ما يؤخد يمن عرعلي العاشر وذلك يكون ذكاه كالمأخو ذمن آلمسلم وغيرها كالمأخو ذمن الذمى والحربى ولما كان فيه العبادة قدمه

العاشرهوالز كاةبعينها)أقولالمأخوذهو ربع العشر لاالعشر الاأنيقال أطلق العشر وأراديه وبعسه مجازامن بابذكرالكل وارادة جزئه أو بقال العشر صارعك المايأ خدة العاشرسواء كان المأخوذ عشر الغو باأور بعه أوانصه فوسيحي ممن ألشار حمثلهذا الكلام فحشر حقول المصنف وكلشئ أخوجته الارض من يابز كاةالزه وعوالثما وفلاحاجة الى أن يقال العاشر تسمية الشي باعتبار بعض أحواله كالايخى (قوله اذامرعلى العاشر عبال) أى من الاموال الباطنة وانعافسد فابذاك لان الاموال الطاهرة وهي السوام لا يحتاج العاشر فيها الى مرورصاحب المال عليه في أو بناه وانه يأخد عشر الاموال الطاهرة منه وان لم عرصاحب المال عليه وأمانى الاموال الباطنة فان الاداء لصاحب المال لكوم اغسير محتاجة الى الحماية لبطوم افاذا أخر جها الى المفازة احتاجت اليماف صارت كالسوام فاذامر الناجر على العاشر بعال مماذكرنا وقال أصبته منذأ شهر يعنى لم يحل عليه الحول ولم يكن في دومال آخر من جنس هذا المال حال عليه الحول فانه لو كان لم يصدف لان الحول لعن بشرط في المستفاد من المختلف أوقال على دين يعنى دينا مستفر قاله مطالب من جهة العباد وحلف على ذلك صدّق وعرف العاشر بقوله من نصبه الامام (٣١) على الطريق ليأخذ الصدقات من النصار

(اذام على العاشر عال فقال أصبته منذا شهراً وعلى دين وحلف صدق) والعاشر من نصبه الامام على الطريق ليأخد الصدقات من التجارف أنكر منهم عام الحول أوالفراغ من الدين كان منسكرا للوجوب والقول قول المنسكر مع المسين (وكذا اذا قال أديتا الى عاشراً خرى تلك السنة عاشراً خرلانه ادى وضع الامانة موضعها بخلاف ما اذالم بكن عاشراً خرى تلك السنة لانه ظهر كذبه بيقين (وكذا اذا قال أديتها أنا) يعنى الى الفقراء في المصرلان الاداء كان مفوضا اليه فيه وولاية الاخذ بالمرور ادخوله تحت الحاية وكذا الحواب في صدقة السوائم في ثلاثة فصول وفي الفصل الرادع وهوما اذا قال أديت شفسى الى الفقراء في المصرلا يصدق وان حلف وقال الشافعي يصدق لانه أوصل الحق الحذال المنافعي المنافعية المنافعة المنافعية المنافع

على ما بعده من الحس والعاشر فاعل من عشرت أعشر عشر المالضم فيهما والمرادهنا مايدوراسم العشر فمتعلق أخذ وفانه انجايا خذالعشرمن الحربى لاالمسلم والذى وقوله إذامر على العاشر عال الخ مفهوم شرطه لواعتبراسم المال على ظاهره اذالم يترعال لا يأخسذمنه العاشر وليس كذلك فانه بأخسذ من الاموال الطاهرة وان أيمر جافو جب تقييده بالباطن فيتقيد به مفهوم شرطه أى اذا لم يرعليه بمال باطن لا بأخذمنه فيصدق (قوله والعاشر من نصبه الامام الخ) فيه قيدزاده في المسوط وهوأن بأمن به التحارمن اللصوص ولاندمنه ولان أخد من المستأمن والذي البس الالحمامة وشوت ولامة الاخد من المسلم أيضا الذلك وقوله ليأخذ الصدقات تغليب الاسم العبادة على غيرها (قوله والقول قول المنكرمع المن)والعباداتوان كانت بصدق فيهاملا تحلىف لكن تعلق مهناحق العبدوهو العاشر في الاخسد فهو يدعى عليه معنى لوأقر به لزمسه فيحلف الرجاه السكول بخسلاف حدالة فذف لان القضاء بالسكول متعذرفي الحدودعلي ماعرف وبخلاف الصلاة والصيام لانه لامكذب له فيها فاندفع قول أي يوسف رجه الله لا يحلف لانهاعيادة وكيذا إذا قال هذا المال السرالتحارة أوهو بضاعة لفلان وكل ماوحوده مسقط (قُولُه يعنى الى الفقراء في المصر) قيد بالمصرلانه لوأدى الى الفقرا وبعد خروجه الى السفر ليستط حق أخذالعاشر لانولاية الادامينفسه انحاكان في الاموال الباطنة حال كونه في المصر وبمحرد خروحه مسافرا انتقلت الولاية عنه الى الامام (قهله في ثلاثة فصول) هي السابقة على قوله أدَّبت الى الفقراء (قُولِه الحالمستحق) فصار كالمشسترى من ألوكيسل اذا دفع الثمن الى الموكل (قوله ولناأن حق الاخدد السلطان) يمكن أن يضمن منع كونه أومسل الى المستعق بل المستعق الامام والمستق أن الامام مستعق الاخسذ والفقيرمستيق الملك والانتفاع فاصله أن هناك مستصفين فلاعلك ابطال حق واحدمنهما

ونوقض بأنه بأحــذ من الكافروليس المأخوذمنه صدقة وأحبب بأن الاصل في نصيبه أخذ الصدقات لانفيه اعانة للسلم على أداء العبادة وماعمداها تابع لاعتباج الى تنصيصه بالذكر وقوله (فنأنكر عمام الحول) يعمنى بقوله أصبت منذأشهر (أوالفراغ من الدين) بقوله أوعلى دين (كانمنكرا الوجوب والقول قوامع عينه) وفيه يحث من وجهن أحدهماأن قوله منذأشهر لابدلعلي مادون الحدول فكنف عميرعنسه بقوله فنأنكر تمام المول والشانى ان لزكاف عبادة خالصة فكانت عنزلة الصوم والصلاة ولايشترط للتصديق فيهما التعلف وأحسعن الاول بأن الاشهر تفع عــــلى العشرة فادونهالكونه جع قلة والاصل في الكلام الحقيقة وعن الثاني بأنها

وان كانت عبادة لكن تعلق بهاحق العاشر في الاخذو حق الفقير في الانتفاع به فالعاشر بعد ذلك يدى عليه معنى لوأ قربه لزمه فيستصاف لرجا السكول كافي سائر الدعاوى بخلاف الصوم والصلاة فأنه لم يتعلق بهما حق العبد ولا بازم حد القذف فانه لا يستحلف فيه اذا أنسكر وان تعلق به حق العبد لان القضاء بالسكول في الحدود متعذر على ماعرف وقوله (وكذا اذا قال أديت الى عاشر آخر) نا اهر

(قوله أى من الاموال الباطنة الخ) أقول فيه بحث الابرى الى قول المصنف وكذا الجواب فى صدقة السوائم (قوله وان الميرّصا حب المال عليه) أقول بمنوع فان العاشر من نصبه الامام على الطريق المؤفلة لايكون له ولاية على من الميرّف المولي من أقول معطوف على قوله الواو المعال (قوله أو يسابق على دن القول معطوف على قوله وقال أصبت منذأ شهر قال المصنف (وكذا الجواب في صدقة السوائم في ثلاثة فصول) أقول هي السابقة على قوله أدبته أنا

وقوله (ثمقي للزكاة هوالاول) ساءعلى مالا صحابنا من الطريقين في هذه المسئلة أحده ما أنه اذا كان صادقا في الحياسة وين القه تعالى والثانى أنه لا يبرأ فن اختارا لاول قال الزكاة هوالاول كالوخنى على السباعي مكان ماله فأدى صاحب المبال ذكاته وقع زكاة (والثانى سياسة) مالية زجر الغيره عن الاقدام عليس اليه (ومن اختارالثانى قال الزكاة هوالثانى والاول ينقلب نفلا) كن صلى يوم الجعة الظهر في منزلة ثم سعى الى الجعدة فأدا حياوهو الذى اختاره المصنف وقال (هو العديم) احترازا عن القول الاول ووجه العجمة أنه لمبائدت ولاية الاخذ السلطان شرعا في الاموال الظاهرة كان أداء رب المبال فرضالغوا كالوادى الجزية الى المقاتلة بنفسه وقوله (المسئلة البراء من برئ من الدين والعيب براه أو الجميرا آت وهي اسم خط الابراء من برئ من الدين والعيب براه أو الجميرا آت

م قيل الزكاة هوالاول والنانى سياسة وقيل هوالنانى والاول يتقلب نفلاوه والصيح م قيما يصدق في السوام وأموال التجارة لم يشترط اخراج البراءة في المعالصة يروشرطه في الاصل وهو روا بقالسن عن أبي حنيفة لانه ادعى ولصدق دعوا وعلامة فيجب ابرازها وجه الاول أن الخط بشبه الخط فلا يعتبر علامة قال (وماصد ق فيه المسلم مدى فيه الذي) لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فتراعى تلك الشرائط تحقيقا النصيف

وبر الحقالذى فونه ليس الاباعادة الدفع اليه وحينشذ يجيء النظر في المدفوع ماهوالواقع زكاة منهما فبل الاول والناني سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الاتخداينز جرعن ارتكاب تفويت حق الامام وقيل الشانى وينقلب الاول أف لآلان الواجب كون الزكاة في صورة المرور ما يأخذه الامام ويدفعه ولم يوجدف السابق ووجدف اللاحق وانفساخ السابق الناقص الاحق الكامس المات في الشرع كبطلان الظهر المؤدى وم الجعة بأداء الجعة فينفسخ مثدله بجامع توجه الخطاب بعد الاداء بفعل الثانى معامنناع تعدد الفرنس فى الوقت الواحد وهذا هوالعصيم وهو يفيد أن الامام أن يأخذمنه ثانياوان علم سدقه ولاينافي كون الاخذالسياسة انفساخ الاول ووقوع الشاني زكاة بادني تأمل (قوله مُفيما يصدّق الن) أطلق فيما يصدق ومقتضاه أنه اشترط في الاصل اخراجها في قوله أدّبت الى الفقرا واخواتها لكنه اعتمد في تقبيده على عدم تأتى صعته اذلا يشكل أنه لا يأخد من الفقراء برا وقولا من الدائن ولا يمكن في قوله أصبته منذشهر وتأخير الصنف وجده الآول يفيد ترجعه عند موحاصله منع كونه علامة اذلا بلزم الانتقال منه الى الجرم بكونه دفع الى العاشر لان الخط لا ينطق وهومنشابه ثم هل يشترط البين مع البراءة على قول مشترطها اختلف فيسه قبل على قول أبي حنيفة لم بصدق وعلى قولهما يصدق ولا يخنى بعدة ولهماان كان لان المين بحسب طاهر حال المندين أدل من الخط فكيف يمكن تركها البها وليذكرهناقوله في ماب شروط الصلاة والاستضار فوق القرى ساناللزومــه تفريعاعلى قوله لان العمل بالدليل الظاهر والعبء ندانعدام دليل فوقه ولم يرديه القطعي لأن الاستخبار لا يفيذ قطعا (قول فتراعى تلك الشرائط) من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه التعارة لائه في معدى الزكاة كصدقة بى تغلب تحقيقا التضعيف فان تضعيف الشي التما يصقى اذا كان والا كان تبديلا لكن بقي أنه أى داع الحاعنباره تضعيفالاا بتداء وظيفة عنددخوله تحت الحابة لابدامن دليل وسوتغلب ووى فيهم ذلك لوقو عالصل عليه والمروىء عرف رواية محدين الحسن عن أبي حسفة عن أبي صغر المحاربي عن زباد بن خدير قال بعثني عمر بن الخطاب وضى الله عنه الى عين التمر مصد قافاً من في أن آخد من المسلمين من أموالهماذا اختلفواج التحارة ربع العشرومن أموال أهل الذمة نصف العشر ومن أموال أهل

والمراوات عامى كذافي المغسرب وقوله (فيجب ارازها)أى اظهار العلامة كن ادعى على آخرشعة أوقطعا فأنه يجب علسه ابرازعلامتهما(وحمالاول) وهوروا به الحامع (ان الطط يشبه الخط) فلا يمكن جعله حكم (فاريعتبرعلامة) قال فى المسوط والجامع الصغير للقررناسي وهوالعصيم على قول من وقول ماشتراط العلامة هل شترطمعها المين قال الامام التمر تاشي ان لم معلف لم سدد عند أبىحنيفة وصدق عندهما قيسل فى كلام المصنف نظر وهوانه كال ثمغما بصدق فىالسوام وأموال المعارة ولاشمال أنه في السوام يصدق فى ثلاثة فصول وفى أموال التعارة في أربعة كما تقسدم فينسغى أن شترط اخراج السراءة فالجيع ولامتصور ذلك فمااذا قال علىدبن أوأصنتهمنلذ أشهرأو أديتها الىالفقراء

فى المصروا عاية صورة والمدة وهو أن يقول أديثه الى عاشر آخروف تلك السنة عاشر آخر وأحسبانه الحرب الحرب ذكر العام وأراد الخاص أى الصروة المسدن المسلم ا

⁽قوله قبل فى كلام المصنف نظر) أقول القائل هوالا تقانى (قوله يعنى ان تضعيف الشئ انما يتحقق اذا كان المضعف على ا أوصاف المضعف عليه الخ) أقول فيه بحيث فان المضعف عليه زكاة وليس المضعف كذلك فالطاهر أنه وظيفة ابتدائية وليس مضعيف والمتصديق القوله صلى الله عليه وسالهم ما أنا الحديث فليتأمل

وقوله (ولايسد قالحربي) يعسى في الفصول كلها (الافي الحواري يقولهن أمهات أولادي أوغلان معسه يقولهم أولادي لا الاخدمة ولا يصدو في من الفصول اعدم الفائدة في تصديقه لا نهلوال الاخدمة ولا يقلم المنافعة المنا

(ولايسدن الحربي الافي الحوارى يقول هن أمهات أولادى أوعلان معه يقول هم أولادى) لان الاخدد منه بطريق الحياية ومافي يده من المال يحتاج الى الحماية غيراً ف اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بأمومية الولالام انتنى عليه فانعدمت صفة المالية فيهن والاخد لا يجب الامن المال قال (ويؤخذ من المسلم بع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر) هكذا أمر عروضي الله عنه سعاته (وان مرحربي بخمسين درهما لم يؤخذ منه شي الاأن يكونوا يأخذون منا من مثلها)

الحرب المشرلايدل على ذلك الاعتبار وكذا مارواه عبدالرزاق بسنده وغيره والمعسى الذى ذكره وهو أنه أحو جالى الحاية من المسلم فيو خذمنه ضعفه لا يقتضى ذلك لحوازات يكون بسبب ماذكر أخذمنه أكثر واختبرم الايرى أن باقى هذا المعنى وهوقولهم والحربى من الذى عنزلة الذى من المسلم ألاترى أن شهادة المسلم على الذى والذى يؤخذ من الذى ضعف ما يؤخذ من المسلم فيو خذمن المسلم في فيو خذمن الذى الذى الذى المناه في المناه في المناه في المناه في المناه في الذى المناه في المناه في

وسلم هاتواريع عشور أموالكم من كلأربعين دره مادرهم وانما ثبتت ولابة الاخذالعاشر لحاحمه الى الحالة وحاحمة الذمي الى الحالة أكثر لانطمع اللصوص فأموال أهل الذمة أونرف وخذ منه ضعفما وخذمن الملم كافى صدقات بى تغلب شاخر بى من الذمى عسنزلة الذمي من المسلم ألاترى أنشهادة أهل الخربعلي أهل الذمة غيرمقبولة كا لاتقيل شهادقالذى على المسلم وشهادة أهل الذمة على أهدل الحرب ولهدم مقدولة كشهادة المسلم

على الذى ثم الذى يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فكذلك الحربي يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من الذى تضعيفالا نبديلا (وان مرحر بي بخمسين درهما لا يؤخذ منه شي الاأن يكو فوا بأخذ ون منامن مثلها) لان الاخذ منه منظريق الجازاة السه أشارع رضى الله عنه لما سئل حين نصب العشار فقيل له كم نأخذ عامر به الحربي فقيال كم يأخذ ون منافقالوا العشر فقال خدوامنهم العشرولسينا تعنى بقولنا بطريق المجازاة أن أخذ نالمقابلة أخذ هم أموالنا فان أخذه م أموالنا فل وأخذنا أمواله محق لكن المقسود الامان وانصال التعارات لا يقال في كلام المصنف تناف لانه وانتال التعارات لا يقال في كلام المصنف تناف لانه ما المناسنة المناسلة الم

⁽قوله ثم الحربي من الذي عسيرلة الذي من المسلم النه) أقول الاظهر أن يقول ثم الحربي أحوج الى الجماية من الذي فان الذي مدخوله عمد المسلم المنه ما المهم وعليه ما عليهم مخلاف الحربي في كان الطمع في ماله أقوى وماذ كره الشارح من باب الولاية لمس يما نصر بصدده في من المسلم المنابعة المنابع

لان الاخدة منهم بطريق المهاية وقال ههنالان الاخذ منهم بطريق الجازاة واذا كان الاخدة معاولا لا حدهما لا يكون معاولا لغيره لللا بترارد علتان على معاول واحد بالشخص لانا نقول الاخد منهم معاول العماية وأمان لفدار المعسن وهوالعشر قعاول الحازاة الخولات الخولات الفي وقوله (بخلاف المسلم) واضح وقوله (فان أعياكم فالعشر) تقول عيت بأمرى اذا لم تهدلوجهته وأعياف هو وقدل مأخوذ من العى وهوالجهل فان أعياكم أى حهلك يعنى اذا اشتبه الحال بأن لم يعلم الماشر ما بأخذ ونمن تجارفا يؤخذ منه العشر وقوله (لانه غدر) أى لوقوعه بعد الحاية والعدر حرام قال صلى الله عليه وسلم وفاء لا غدروهذا قول بعض المشايخ وقال بعضهم يؤخذ منه جدع ما في يده الاقدر ما يبلغه مأمنه (ع م ه) لانامأمورون بتبليغه مأمنه لقوله تعالى ثما بلغه مأمنه وقال بعضهم منه بعضهم المنابعة والمنابعة والمنابعة وقال بعضهم المنابعة والمنابعة والمنا

يؤخل منه الكل لان

الاخدذ بطريق المحازاة

فيحاذيهم عشل صنعهم

لينزجروا وقوله (واناص

حرى على عاشرالخ) حاصله

أن العشرائما يشكر رفعها

عربه بكال الحول أو بتعديد

العهسد بالرجوع الىدار

الحسرب ثمالمسرورعلي

العاشروان كان في يومه

ذلك فاذالم بوحدتني منهما

لم يعشره كانيا لمادوى

أن نصرانهام راهدوسله

على عاشر عسر رضى الله عنسه فعشره ثم مر به ثانيا

غهبهم أن يعشره فقال

النصراني كلامروت مك

عشرتني اذالذهب فرسي

كلمه فترك الفرس عنده

وذهب الى عمر رضى الله

عنه فللدخل المدسنة أتى

المسحد فوضع يديه على

عتدتى الباب فقال باأمسر

المؤمنين أناالشيخ النصراني

فقال أمرا لؤمنين أناالشيخ

الحناني فقص النصراني

الان الاخدمنهم بطريق الجازاة مخلاف المسلم والذي لان المأخوذ ركاة أوضعفها فلابدمن النصاب وهذا في الجامع الصغير وفي كاب الزكاة لانا خدمن القليل وان كانوا يأخذ ونمنامنه لان الفليل لم يزل عفوا ولانه لا يحتاج الى الجابة قال (وان مرحر بي عائتي درهم ولا يعلم كي أخذ ون منانا خدمنه العشر القول عسر رضى الله عند ه فان أعيا كم فالعشر (وان علم أنهم بأخذ ون مناد بعالمسر أونسف العشر المخذبة دره وان كانو الأخذون أصلالا نأخذ المنافذ المنافذ المنافز كل الانه غدر (وان كانوالا بأخذون أصلالا نأخذ المتركوا الاخدمن تجارنا ولانا أحق عكارم الاخلاف قال (وان مرح بي على عاشر فعشره ثمر مرتم أخرى له يعشره حتى بحول الحول) لان الاخذفي كل مرة استئصال المال وحق الاخد خفظه ولان حكم الامان الاول باق و بعد الحول يتجدد الامان لانه لاء كن من الاقامة الاحولا والاخذ بعده لا ستأصل المال

في دارا الرب (قول لان الاحدمنهم بطريق الجازاة) أى أخدهم بكية خاصة بطريق الجازاة لاأصل الاخذفائه حق مناوباطل منهم فالحاصسل أن دخوله فى الحاية أوجب حق الاخسذ للسلين ثم ان عرف كيةما يأخذون من تجارناأ خذنام تهم مثله مجازاة الاان عرف أنهم بأخذون الكل فلانأ خذه على المختار بلنبق معه قدرما يبلغه الى مأمنه وقبل فأخذال كل مجازا أفزجر الهم عن مثله معنا فلناذاك بعد اعطاء الامان غسدر ولانتخلق نحن به لتخلقهم به بل خيناعنه وصيار كالوقتلوا الداخل اليهم بعداعطائه الامان نفعسل ذاك اذاك والأأن مكون فلسلاعلى رواية كتاب الزكاة لان القلسل لمرن عفواولانه يستعصب للنفقة ودفع الحاجة فكان كالمعدوم وعلى رواية الجامع يحازون بالأخد ذمنه وان لم يعرف كيسة مأ بأخد ون فالعشر لانه قد ثبت حق الاحذبالجاية وتهذرا عتبارا لمجازاة فقدر عثلي مايؤخذ من الذى لانهأحو جالى الجاية منه ولما فلناه آنفاوان عرف أنهم يتركون الاخذمن بحارنا تركنا نحن حقنا لنركهم ظله ملان تركهما ياهم القدرة عليه تخلق منهم بالأحسان اليشاوفين أحق بمكارم الاخسلاق منهم (قوله فيعشروال) هذااذا كانت الرة الثانية قبل الدخول الى دارا لحرب لماسيصر عدمن أنه لورجع الىدارالحرب ممنوع أخسذمنه مانياولو كانفى وم واحسدلقرب الدارين واتصالهسما كافى جزيرة الاندلس (قوله لان الاحذف كل مرة استئصال للبال) فيعود على موضوع الامان بالنقض (قوله ألا حولا) ليستحكذاك والصواب مافى بعض النسخ بدون افظة الانقلها نسخة فى الكافى ولاشك أن هذه من سهوالكاتب لانه لا يكن حولا بل دونه و يقول له الامام اذا دخل ان أقت حولا ضربت عليك الجزية فان فعل ضربم اعليه تم لا يمكنه من العود أبد المافيه من نفويت حق المسلمن في الجزية وجعله

القصة فقال عررضى الله عنه آناك الغوث فنكس وأسه ورجع الى ماكان فيه فظن النصرانى أنه استخف نظلامته عينا فرح ع كالخائب فلاانتهى الى فرسه وحد كاب عرقد سبقه المكان أخذت العشر مرة فلا تأخده مرة أخرى فقال النصرانى ان دينا يكون العدل فيه به المنافق المن

(قوله لانانة ولالاخسندمهممه اول الحمامة) أقول الايجوزأن بكون فيما يؤخذ من الحربى معنى الحاية والمجازاة أيضا كافى نظائر ممن العشر مثلا ثم لوكان نفس الاخذ معاولا الحماية كان ينبغي أن يوجد منهم وان لم يأخذوا مناوجوا به ظاهر قال (وان مرذى مخمراً وخنز برعشراللهردون الخنزي) اذا مرااذى على العاشر مخمراً وخنزير بنية التعارة وتبلغ القيمة مائتي درهم ففيه أربعة أذوال كاذكره في الكتاب وانحافسر بقوله (أى من قيمة) احترازا عن قول مسروق رجه الله فاله يقول بعشر عنها ونفيا لظاهر ما يفهم فان السامع بفهم منه أنه يعشر عنا الحر والمسلمة وعن قترابها ثم الشافعي رجه الله مرعل أصله بأنه لا مالية ولاقيمة لواحد منهما لاستوائهما في المالية المناهمة والاقيمة ألما خرالذى أوخزيره لا يضمن عنده و زفر رجه الله سوى بنهما لاستوائهما في المالية المالية بواسطة أتلف خرير الذي أوخزيره لا يضمن عنده و على المالية بواسطة التخليل وقد بثيث الحكم تبعاوان لم يثبت مقصودا ووجه الفرق على ظاهرال وابه ماذكره في الكتاب من الوجهين وهوظاهر وقد التخليل وقد بثيث الحكم تبعاوان لم يثبت مقصودا ووجه الفرق على ظاهرال وابه ماذكره في الكتاب من الوجهين وهوظاهر وقد اعترض على كل واحدمنهما أماعلى الاول فلأنه منقوض بماذكره في الشفيعها ذي الى أن قال وان كان شفيعها مسلما أخذها بقيمة الخروالخنز برفاوكان لقيمة الخروالخنزير حكه لما أخذها وأخري والمنافئة والمناف

الاداء لاعكن الابالتعسن ولا تعيسين الأبالتقويم فأخذت القيمة حكم العين منهدا الوحهولهذااذا تزوج الذى امرأة عسلي خنزير بعينه ثمأ ناها مالقمة أجسبرت على قدواها كما لوأناها بعيسه فلمادارت القمة بينأن تبكون بمنزلة العين وينأن لاتكون أعطيت حكم العينفي حقالاخذوالحيازة وهوفي مابالزكاةولم تعط فىحق . الاعطاءلانهموضم ازالة وتبعيد وهوفي بأب الشفعة والانلاف ونوقض مذمي أخذؤمة خنزرله استهدكه (فان عشره فرجع الى دارالحرب تم خرج من يومه ذلك عشره أيضا) لانه رجع بأمان جسديدوكذا الاخذ بعد المنفضى الى الاستئصال (وان مرذى بخمراً وخنزير عشر الجردون الخنزير) وقوله عشر الجرائى من فيم المنافعي لا يعشرهما لانه لا قيمة الهماو قال رفو يعشرهما لاستوا تهما في المالية عندهم وقال أو يوسف يعشرهما اذا مربح ما جلة كله جعسل الخيزير تبعالله مرفان مربكل واحد على الانفراد عشر الجردون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر أن القيمة في دُوات القيم الها حكم العين والخزير منها وفي دُوات المثال لدس لهاهذا الحكم والجرمنها ولان حق الاخذ الحماية والمسلم يحمى خرنفسه التغليل فكذا

عيناعلينا بعد على عدا خلناو خارجناوذلك زيادة برعليناف الا يجوزة كينه غيرانه ان مرعليه بعد الحول ولم يكن له علم علمه عشره أساز جواله عن ذلك و يرده الى دا واوالا سل أن حكم الامان الا يتجدد الحول الم يحدد الدخول الى دارالا سلام لا نتهاء الامان الاول بالعود الى دارالا سرب المينة عبد الوهم الى مذهب مسروق في عناج الى أمان جديد اذاخر وقوله أى من قيمتها فسر به كى لا يذهب الوهم الى مذهب مسروق أنه بأخذ من عين الجروطريق معرفة قيمتها أن يرجع الى أهل الذمة (قول المعاللة من العكس لا نها أظهر مالية لا نها التضمر مال و بعده كذلك بتقدير التخلل وليس الخيزيوكذلك ولهد ذا اذا عز المكاتب ومعه خريص ملكاللولى النفزيو وكم من شئ يشت تبعالا قصما كوقف المنقول (قول ان القيمة في ذوات القيمة من قوله اذا المسترى القيمة في ذوات القيم لها حكم العين استسكل عليه مسائل الاولى ما في الشفعة من قوله اذا المسترى ذمى دا والمخمر أو خذير وشفيعها مسلم أخذها بقيمة الجروا لخذير ثانها لوا تلف مسلم خنزيوذى ضمن في مناتها لوا خذذى قيمة خدير ومن ذى وقضى بها دينا لمسلم عليه طاب المسلم ذات وأحيب عن قيمت ما لهما لوا خذذى قيمة خدير ومن ذى وقضى بها دينا لمسلم عليه طاب المسلم ذات وأحيب عن قيمت ما له المنالوا خذذى قيمة خدير ومن ذى وقضى بها دينا لمسلم عليه طاب المسلم ذات وأحيب عن قيمت ما له المنالوا خذذى قيمة خدير ومن ذى وقضى بها دينا لمسلم عليه طاب المسلم ذات وأحيب عن قيمت ما له المنالوا خدادى قيمة حديد ومن خيم وقضى بها دينا لمسلم عليه طاب المسلم ذات وأحيب عن المنها لوا خداد المنالوا والمنالوا والمنال

ذى وقضى بهادينالسلم عليه فانه جائزولو كان أخذالقيمة كأحذالعين لما جاز القضاء وأجيب بأنه لماقضى بهادينا عليه وقعت المعاوضة بينه و بين صاحب الدين وعندذاك مختلف السبب واختلف الاسباب بمزلة اختلاف الاعبان على ماعرف وعن الشانى بان المرادأن من ليسله ولاية جاية خنزير نفسه ليس له ولاية جاية خنزير غيره الغرض يستوفيه والعاشر لوجاه جاه كذلك بخلاف القاضى

قول المصنف (ووحه الفرق على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم الهاحكم العن) أقول قال ابن الهمام استشكل على ممسائل الاولى ما في الشسفعة من قوله اذا اشترى ذمى دارا بخمر أوختز بروشفيعها مسلم أخذها بقيمة الجروا لخنزر عانها الوأ تلف مسلم خنز بردمي فيمة على النها الوالم المنها المنها المنها المنها المنها السبب كاختلاف العين ما النها المنها المنها المنها السبب كاختلاف العين مرعاومك المسبب اخروه وقيمة عن الدين وعاقبه بأن المنع السهوط المالية في العين وذلك بالنسبة المنالا اليهم في فقق المنع بالنسبة المنالا اليهم في فقق المنع بالنسبة المنالا اليهم في فقق المناع بالسرق المناعند القبض والحدازة لا عسد دفعها اليهم لان عابة أن يكون كدفع عينها وهو بعد وازلة فهو كتسبب الخنزير والانتفاع بالسرق بالسبلاك المنافق المنها المنافق المنابة فال العلامة الكاكي وفي الكافي أقمت القيمة مقام العدن في حق العبد وهو الشفعة لاحساحه ولم يقم مقامها في حق الشرع لاستغنائه فقلنا بعشر الخرون الخرو وفي الخرو ولا نانقول لولم يأخذ الشفيع بسال حقه أصلاف الضرورة لم تعط القيمة حكم العين ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع المنافق المنافق الفرولة منافق المنافق ال

وفوله (ولومرصي أوامرأة) ظاهر وقوله (ومنمرعلي العاشر عائة) يعني سواء كان مسلماأوذميا وقوله (الانه غيرمأ ذون بأداءز كأنه) تعني هومأذون التحارة فقط فاوأخد أخذ غرالز كاف وليساله أخسدشي سوى الزكاة وقوله (ولا نائب عنه أى انماهونائب في التعارة لاغسير والنسائب تقنصر ولابته على مافؤض المه فكان عنزلة المستبضع المله حسث اله مرعليه وفوله (ولومرعبدمأذون ابمائتی درهم) ظاهر والعميم أناارج وعنى المضارب رجوع فى العبد المأدون كذاقال فحرالاسلام وصاحب الايضاح وقوله (الااذا كانعلى العبدين يعبط بماله فالهلا يؤخذ منسه شئ سوادكان معسه مولاء أولم يكن لانعدام الملك) يعنى عندأ بي حنيفة (أوالشفل) أىعندهما فأن الشغل بالدين مانععن وحوب الزكاة وقوله (ومن مر على عاشر الخوارج)

عميهاعلى غيره ولا يحمى خيز رنفسه بل يحب تسببه بالاسلام فكذا لا يحمه على غيره ولوا مراحي أوام أدمز ين تغلب بمال فليس على الصبى شي وعلى المراد ما قال الرحل للذكر أفى السبوائم (ومن مرعلى عاشر بمائة درهم وأخير وأنه في منزله مائة أخرى قد حال عليها الحسول السبوائم (ومن مرعلى عاشر بمائة درهم وأخير وانه في منزله مائة كالتي درهم وساعة لم يعنى ادام المضارب وعلى العاشر وكان أو حنيفة بقول أولا يعشر هالقوة حق المضارب حتى لا بمائل به عنى ادام المضارب وعلى العاشر وكان أو حنيفة في أولا يعشر هالقوة حق المضارب حتى لا بمائل به يعنى ادام المضارب وعلى العاشر وكان أو حنيفة وخير المنزلة المسبع الله ولا نائب عنيه في أداء الركاة الأأن يكون في المال ربح يبلغ نصيه في المائل وقياس الركاة الأأن يكون في المال ربع يبلغ نصيبه في المنازب وهو قوله المائل في المنازبة وهو قوله مائل المولى والمنازب وحموا المنازب وحموا المهدة على المولى والمنازب المائلة المائلة المائلة والمنازب وعوا المنازب وحوا منه في العبدة على المولى والمنازب المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة والمنازب وعنى المنازب وحوا منه في العبد وان كان مولا معه يؤخذ منه لان المائلة الااذا وسلمائلة المائلة المائلة المائلة المائلة المناز والمناز والمنازب وحوا منه في العبد وان كان مولا معه يؤخذ منه لان المائلة الااذا وسلمائلة المائلة المائلة المائلة المناز ومن مرعلى عاشرا هوالمائلة المائلة المنازة والمنازة والم

الاخسربأن اختلاف السيب كاختلاف العين شرعاومك المسلم بسبب آخر وهوقبضه عن الدين وعما قبله بأن المنع لسقوط المالية فى العين وذلك بالنسبة الينالا اليهم فيضفى المنع بالنسبة اليناعند القبض والحيارة لاعتسدد فعهااليهم لانغاشه أن تكون كدفع عينها وهو تبعيد وأزاله فهوكنسيب الخنزير والانتفاع بالسرفين باستهلاكه (قول لا يحمد على غيره) أو ردعليه مسلم غصب خنزير ذمي فرفعه الى القاضى بأمره برده عليه وذلك حاية على الغير أحبب بتفصيص الاطلاق أى لا يحميه على غيره لغرض يستونيه غرجماية القاضى (قوله لقوة حق المفارب) حتى كانه أن يبيع من المالك فصار كالمالك فكان حضوره كمضورا لمالك (قوله ولانائب عنده) والزكاة تستدى سية من عليه وهو كالمالك فى التصرف الاسترباح لاف أداء الزكاة بخلاف حصة المضارب لانه على كهافيؤ حدثمنه عنها وفيه خلاف الشافعي بناءعلى أصل أن استعقاق الربح بطريق العسل فلاعلال القبض كعمالة عامل الصدقة (قول وقيل فالفرق بينهما) لا يخنى عدم تأثيرهدا الفرق فان مناط عدم الاخددمن المضارب وهوالقول الرجو عاليه كونه ليس عالك ولانائب عنه فليس له ذلك ولانه لاسة حينتذو محرد دخوله فى الحساية لايوجب الآخذ الامع وجود شروط الزكاة على مامر أول الباب فلاأثر لماذ كرمن الفرق فالصير أنه لا يأخذ من المأذون كاصحه في الكافي (قوله لانعدام الملك فيما فيده) أي على فول أبي حنيفة أوالشغل على قوله ما (قوله لان التقصير جاءمن قبله الخ) بخد لاف مالوغلب الحوارج على بلدة فأخذوا زكاة سوائهم لا يثنى عليهم الامام لانه لا تقصير من المالك بل من الامام ومن مربرطاب اشتراهاللتجارة كالبطيخ والفثا ونحوه لم بعشره عندأبي حسفة وقالا بعشره لاتحادا لجامع وهو حاجته الحالماية وهو بقول آتحادا لجامع انماتوجب الاشتراك في الحكم عندعدم المانع وهو تأبت هنافانها تفسد بالاستبقاء وليس عندالعامل فقراف فالبرايد فع الهم فاذا بقت لجدهم فسدت فيفوت المقصود فاو كانواعنده أوأخذ ليصرف الىعمالته كان لهذاك

أخر بابالمعدن عن العاشر لان العشراً كثروجود اوالمال المستفرج من الارض له أسام ثلاثة الكنزو المعدن والركاز والمكنزاسم لما دفنه بنو آدم والمعدن اسم لما خلفه الله تعالى في الارض يوم خلق الارض والزكاز اسم لهما جيعا والكنزم أخوذ من كنزالمال كنزاجعه والمعددن من عدن بالمكان أقام به والركاز من ركز الرعم أى غرزه وعلى هذا حازا طلاقه علم حاجيعا لان كل واحدمنها من كوزفى الارض أى مثبت وان اختلف الراكز وعلى كل واحدمنه ما بانفراده والمراد بالمذكور فى لفب الباب الكنزلمدين أحدهما أن هذا الباب يشتمل على بيان المعادن والكنوز على ما يجى والثانى أنه لوأريد به (٧٠٥) المعدن لزم التكرار لانه يكون تقدير كلامه

﴿ بابالمعادن والركاذ

قال (معدن ذهب أوفضة أوحديد أو رصاص أوصفر

﴿ بابق المعدن والركاد ﴾

باب في المعادن والمعادن وانأريد المعادن والكنز كان تقديره باب في المعادن والمعادن والمكمنز قال (معدن ذهبأونسة) المستضرج من المعادن أنواع ثلاثة حامد مذوب وينطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والصفروجامد لامذوب كالحص والنسورة والكمل والزرنيخ وماثع لاينحمد كالماه والقبروالنفط ومسائلهمذا البابعلي خسة عشروجها لان الذهب أوالفضــة الذي بوحد اماأن يكون معدنا أوكنزا وكلذلك لايخساو اماأن وحدفى حسردار الاسلام أوحنزدارا أرب وكلذلك لايخلوعن ثلاثة أوجمه اما أن وحدق مفازة لامالك لهاأوفي أرض مملوكة أوفىداروالموجود كغز لايخلوعن ثلاثة أوجه أيضا اماأن مكون عــلى ضرب أهل الاسلام أوعلى

ضرب أهل الجاهلية أواشتيه الحال

المعدن من العدن وهوالا قامة ومنه يقال عدن بالمكان اذا أقام به ومنه حنات عدن ومركز كل شئ معدنه عن أهل اللغة فأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثماشتر في نفس الاجزاء المستغرة الني ركهاالله تعالى فى الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ السيه أبتداء بلاقرينة والكنز للثنت فيهامن الاموال بفعل الانسان والركاذ يعهما لانه من الركزم رادابه المركو زأعهمن كون واكزه الخالق أوالخلوق فكان حقيقة فيهمامش تركامعنو باوليس خاصا بالدفين ولودار الامرفيه بين كونه عجازا فيه أومتواطئا اذلاشك في صحة اطلاقه على المعدن كان النواط ومتعينا واذاعرف هدافاعامان المستغر جمن المعدن ثلاثة أنواع جامد يذوب وينطبع كالنقدين والحديدوماذ كره المصنف معه وجامد لاينطبع كالحصوالنورة والكحل والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت والملح وماليس بجامد كالماء والقبر والنفط ولايجب المسالاف النوع الاول وعندالشافع لايجب الاف النقدين على الوجد الذىذكرنى الكتاب استدل الشافعي على مطاوبه بماروى أبوحاتم من حديث عبد الله بنا فع عن أيد عن اين عرفال فالرسول الله صلى الله عليه وسلف الركاز العشور فال الشيخ تقى الدين فى الامام وروا مزيد بن عياض عن فاقع وابن نافع ويزيد كلاهمامسكلم فيمو وصَّقهما النسائي بالترك انتهى فل يفدمطاويا وعاروى مالك في الموطاعن رسعة بعد الرجن عن غسير واحدمن علماتهم أن الني صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بالرث المرف المزق معادن بالقبلية وهيمن ناحية الفرع فتلك المعادن لايؤخذ منها الاالز كاه الى اليوم فال النعبد البره فالمنقطع في الموطا وقدروي متصلاعلى ماذكرناه في التمهيد من رواية الدراوردي عن وبيعة بن عبد الرحن بن الحرث بن بلال بن الحرث المزنى عن أبيه عن النبي مسلى الله عليه وسلم قال أبوعبيدف كتاب الاموال حديث منقطع ومع انقطاعه ليس فيه أن النبي صلى اقه عليه وسلم أمر بذلك وأنماقال يؤخذمنه الى اليوم انتهى يعنى فيجوز كون ذلك من أهل الولايات اجتهاد امنهم ونحن نمسك مالكناب والسنة الصححة والقياس أماالكتاب فقوله تعالى واعلوا أغاغنتم منشئ فان لله خسه ولا شك في صدق الغنجة على هددا المال فانه كان مع معله من الارض في أيدى الكفرة وفدا وجف عليه المسلمون فسكان غنمة كاأن محله أعنى الارض كذاك وأماالسنة فقوله عليه السلام العجاء جبار والبئر حبار والمعدن جبار وفى الركاذا لخس أخرجه السنة والركاذ يع المعدن والكنزعلى ماحققناه

(٦٨ - فقع القدير اول)

م باب في المعادن والركاز م

أقول ما يؤخذ من المعدن والركازليس بزكاة عندنابل يصرف العنيمة فوضعه المناسب كاب السير ويجوزان بقال لما كان كونه ذكاة مقصودا بالنفي على ماذهب السفافي رجه الله أورده هنام ذه العداقة (قوله والمال المستفرج من الارض الح) أقول الاولى أن يقال الكاثري الارض عبر معاوم فالاولى ترك هذه الزيادة الاولى أن يقال الكاثري الاولى ترك هذه الزيادة (قوله وعلى كل واحد منه ما معطوف على قوله عليم ما فقوله وعلى هذا ما ذاطلاقه عليه ما المخاون المناب يشتمل على بيان المعادن الى قوله والنانى أقول الوجه الاول لا يتم وجهاد ون ضم الثانى

فى الاول وهوما يذوب و منطبع اذا (وجد فى أرض عشراً وخواج الجس عندنا وقال الشافعى رجه الله لا شى عليه لانه مباح سبقت مده اليه) وكل ما هو كدلك لا شى عليه (كالصيد الا آنه اذا كان المستفرج في الوفضة فيجب فيه الزكان) وهور بع العشر (ولا يشترط فيه الحول المذكراً نه عليه والمنافعي في قول الشافعي والميشترط فيسه الحول في المنافع المنافعي المنافعي والمنافعي المنافعي في المنافعي في المنافعي المنافعي في المنافعي في المنافعي في المنافعي في المنافعي في المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعية والمنافعي المنافعية والمنافعية والمنافعة المنافعة المنا

وجدف أرض خراج أوعشر ففيه الجس) عندنا وقال الشافع لاشي عليه فيه لانه مباح سبقت بدءاليه كالسيدالا اذاكان المستفرج ذهبا آوفضة فيجب فيه الزكاة ولا يشترط الحول في قول لانه نماه كله والحول التنمية ولناقوله عليه السلام وفي الركاز الجس وهومن الركز فاطلق على المعيدن ولانها كانت في أيدى الكفرة فحوتها أيدينا غلبة فكانت غيمة وفي الغنام الجس بخلاف الصيد لانه لم يكن في يداحد الاأن لغانمين يداحكية لنبوتها على الفاهر وأما الحقيقية فالواجد فاعتبرنا الحكية ف حق الجس والحقيقية فالواجدة اعتبرنا الحكية في حق الجس والحقيقية في حق الاربعة الانجاس حتى كانت الواحد

فكان المحابانهما ولايتوهم عدم ارادة المعسدن بسب عطفه عليه بعدافادة أنه حمارأي هدرلاشي فيهوالالتناقض فانالحكمالمعلق بالمعدناءس هوالمعلق بهفي ضمن الركازليضتلف بالسلب والايحاب اذالراديهأن اهلاكه أوالهلاك بهلاجيرا لحافرة غيرمضمون لاأنهلاشي فيه نفسه والالهجب شي أضلا وهوخلاف المنفق علمه اذا لخلاف اغياه وفي كمنه لافي أصله وكاأن هذاه والمراد في البير والتعامية اصله انهأ ثبت العدن بخصوصه حكافنص على خصوص اسمه ثما ثبث له حكما آخر مع غيره فعسر بالاسم الذى بعهماليثيت فيهما فاته علق الحكم أعنى وحوب المس عايسمي ركازاف كانمن أفراده وحب فسمولو فرض مجازا فى المعدن وجب على قاعدتهم تعميمه لعدم ما يعارضه لماقلنا من اندراجه في الاستقوا للديث العصيم معدم ما يقوى على معارضته ما في ذلك وأما ماروى عن أبي هر برة أنه قال قال رسول الله صلى الله علمه وسلم في الركاز الحس قسل وما الركاز مارسول اقه قال الذهب الذي خلقه الله تعالى في الارض موم خلقت الأرض رواءالبيهتي وذكره في الامام فهو وان سكت عنه في الامام مضعف بعب دالله ن سعد د ان أبي سعيد المقبرى وفي الامام أيضا أنه عليه السلام قال في السيوب الخس والسيوب عروق الذهب والفضية التي تحت الارض ولا يصم جعله ماشاهدين على المراد بالركاز كاظنوا فان الاول خص الذهب والاتفاق أنه لا يخصه فأنمانيه حسنتُ وعلى ما كان مثله في أنه حامد منطب ع والثاني فهذ كرفيسه لفظ الركاز بلالسيوب فاذا كانت السيوب تخص النقدين فاصلاأنه أفراد فردمن العام والاتفاق أنه غسير مخصص العام وأماالفياس فعلى الكنزا لجاهلي بجامع ثبوت معنى الغنيمة فانهذا هوالوصف الذى ظهرأ ثره في المأخوذ بعينه قهرافيب ثبوت حكه في على النزاع وهو وجوب الهس لوجوده فيه وكوله أخذفي ضمن شئالاأثرله فينغى الحبكم واطلاق قوله عليه الصلاة والسسلام في الرقة ربيع العشر مخصوص بالمستضرج الاتفاق على خروج الكنزا لحاهلي من عوم الفضة (قوله في أرض خراج أوعشر) قيد به ليخرج الدارفانه لاشئ فيهالكن وردعليه الارض النى لاوظيفة فيها كالمفازة اذيقتضى أنه لاشئ فى المأخوذ منها وليس كذاك فالصواب أن لأيجع لذاك اقصدا لاحتراس بل التنصيص على أن وظيفتهما المستمرة لاتمنع الآخذ ما وجدفيهما (قوله الأأن الغاعين داحكية) جوابعايقال لوكان غنية لكان أربعة الاخاس الغاعين لاللواجد فأجاب بأن ذلك معهود شرعا في اأذا كان لهم يدحقيقية على المغنوم أما اذا كان النابت لهم

المسؤل عنه فقال فيه وفي الركاذاللس عطف على المدفون وذلك مدل على أن المرادمالر كازالمعدن فانه من الركزوهو ينطلق على المعبدن أبضاكا تقدم (ولانها)أىالارض(كانت فىأمدى الكفرة فحسوتها أمدينا وهوواضيوكل ماكان كـذلك كان غنمــة وهو أيضا واضم وفي الغنمسة الهسبالنص وقوله (بخلاف الصيد) جواب عنقوله كالمستذان فسلوكانت غنجة لكان الجس الشامي والمساكسين وابن السسل وأربعبة الاخاس الغائمن وليسكذاك أجاب بقوله (الاأنالغاعنيدا حكمة) وتحقيقه أتالغاغن أنمأ يستمقون أربعة الاخاس اذاحوت أمديههم حقيقة وحكما وههناأيديهم حكمية لانهلاثيتت أمديهسمعلى ظاهر الارض حقيقسة منتعلى ماطنها حكا (وأما المقمقمة فللواحد)فكان

لاحقيقة (فاعتبرفاالحكية في حق الجس والحقيقية في الاربعة الأخاسسى كان الواحد) مسلىا كان أوذميا حرّا أوعيدا صيبا أو بالغا رجلا أوامرا أدلان استحقاق هذا المال كاستعقاق الغنمة و جميع من ذكرنا حق في الغنمة إماسهما أورضنا فان الصبي والمرأة والعبدو الذي يرضح لهم اذا فا تلواعلى ماسيمي مبعللاف الحربي فاله لاحظ آه في الغنمة وان فاتل باذن الامام فاذا وجد سيباً من الركاذ يؤخذ منه الدكل فان قسل روى أن عبد أوجد برقمن ذهب على عهد عروضي الله عنده فأدى ثمنه وأعنقه وجعل ما بن لبيت المال أجيب بأنه كان وجده في دار رجل صاحب خطة مات ولم سبرا وارثاف صرفه الى ست المال ورأى المسلحة في أن يعملي ثمنه من ست المال ليوصله الى العنق قال في التحفة مجوز المواجد أن يصرف الجس الى نفسه اذا كان عناج الا يغنيه أربعة الاخماس وهو حق وذكر صاحب النهاية ما يسبرالى خلاف ذلت قال (ولو وجد في داره) اذا وجد الانسان في داره (معد نافليس فيه شئ عندا بي حنيفة وقالا فيه النجس) لهما اطلاق قوله عليه السلام وفي الركاز الجس من غير قصل بن الارض والدار ودليل أبي حنيفة ظاهر واعترض بأنه التيم مجوز عاهو من جنسها لامن أجزائها خلقة وهذا ليسمن جنسها والجواب عن الحديث أن الامام لما خصم مجدد الدارف كاله نقل بها وللامام هذه الولاية (وان وحده في أرضه فعن أبي حنيفة روايتان) في رواية الحديث المنافرة عن من العدن (و عن واية الجامع الصفير في من بيان المعدن (و عن وانوب عن وله (وان وجده في الكتاب قوله (وان وجد في ها الحديث المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة و المنافرة والمنافرة و

(ولووجد في داره معد نافليس فيه شيئ عندا في حنيفة وقالا فيه الله سلاط لاق ماروينا وله أنه من أجزاء الارض مركب فيها ولامؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء لايخالف الجلة بغلاف المكنزلانه غير مركب فيها (وان وجده في أرضه فعن أبي حنيفة فيه دوايتان) ووجه الفرق على احداهما وهو دواية الجامع الصغيران الدارملكت خالية عن المؤندون الارض ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدارف كذا هذه المؤنة (وان وجدر كازا) أي كنزا (وجب فيه الحس) عندهم الماروينا واسم الركاز ينطلق على الكنزلعي الكنزلين الركن وهو الاثبات ثمان كان على شرب أهل الاسلام

يداحكية والحقيقية لغيرهم فلايكون لهم والحاصل أن الاجاع منعقد على عدم اعطائهم شأبل اعطاء الواحدوقددل الدليل أنه حكم الغنمة فأزم من الاجماع والدليل المذكوراعتباره غنيمة في حق اخراج الجسلاف الجانب الأتخروماذ كرناه من وجمة عدم اعطاء الغاغين الاربعة الاخماس هو تعيين لسند الاجماع ف ذلك وتقريره أن المال كان مباحا قبل الأيجاف عليمه والمال المباح اعماعك باثبات اليد علبه نفسه حقيقة كالصيدويد الغاغين ابتة عليه حكالان البدعلى الظاهر يدعلى الباطن حكالاحقيقة أما الحقيقة فللواجد فكان لهمسلما كان أوذميا حرا أوعبدا بالغاأ وصبياذ كرا أوانثى لان استعقاق هذا المال كاستحقاق الغنيمة وكلمن سميناله حق فيهاسهماأو رضخا بخلاف الحربى لاحق له فيهافلا يستعق المستأمن الاربعة الانجاس لو وجد في دارنا (قول دولووجد في داره الخ) استدل لهما باطلاق ماروينا وهو قوله عليه السند في الركاز الجس وقدم أنه أعم من المعدن وله أنه جزء من الارض ولامؤنة في أرض الدارفكذافهذا المرزمنها وأجيب عن الجديث بأنه مخصوص بالدار وصعته متوقفة على ابدا وليل الغصيص وكون الدارخصت من حكى العشر والخراج بالاجماع لايلزم أن تسكون مخصوصة من كل حكم الابدليل فى كل حكم على أنه أيضا قديمنع كون المعدن جزأ من الارض ولذالم يجز التيم به وتأويله بأنه خلق فيهامع خلقها لانوجب الجزايدة وعلى حقيقة الجزاية يصع الاخراج من حكم الارض لاعلى تقديرهذا الناويل (قولة دوايتان) رواية الاصل لا يعب كافي الدارور وابد المامع الصغير يعب والفرق على هذه بين الارض والدار أن الارض لم قلان خالية عن المؤن بل فيها الخراج أو العشروا لحسمن المؤن يخلاف الدارفانها تملك حالية عنها قالوالوكان في داره نخلة تعل أكوارامن المارلايعب فيها (قوله وجب الحس عنسدهم) أى عندالكل على كل حال ذهبا كان أو رصاصا أو زئبقا بالاتفاق وانما اللهاف

عندهم فانوجوب الحس بالاتفاق انماهوفي المكنز لافى المعدن لان أما حسفة لايقول يوجو بهفى الداركا ذكرنا وقوله (لماروينا) اشارة الىقوله وفى الركاز الجس فأنقس قداستدل مه عملي وجوب الحسفي المسدن فاستدلاله مهمنا استعمال للفظ المشترك في معنسه وهوغرجا تراحات بقوله (واسم الركازينطلق على الكنزلعني الركزفسه وهو الاثبات) ومعناءأته ليسمن باب استعال اللفظ المسترك فيمدلوله وانما هومن اب العموم المعموى ولاامتناع في ذلك و بهدا سقط مافدل كانمنحقه أن بقول لسباق ماروسا وهوقوله عليه السلامفيه وفى الركاراليس والمسراد من قوله فيسه الكنزفكان ذكرالك نزمقصودا هناك

فكان التمسك به أولى كاتمسك به في المبسوط اذدلالة الركاز على ما ادّى المصنف من الكنز بسبب دلالة الركاز على الاثبات لاغير وهو اسم مشترك قديدل على الكنزوقديدل على المعدن فكان محتملا كالنص وأماارادة الكنز لسباق الحديث وهو في اتمسك به في المسوط فبدليل غير محتمل فكان مفسرا فالتمسك به أولى وذلك لائه استدلال بالعام على ماقرر لا بالمشترك والعام والخاص عندنا في ايجاب الحكم سواء (ثمان كان على ضرب أهل الاسلام

(قوله وأجيب بأن التيم بجوزالخ) أقول كيف يقول الشارح اذا أورد النقض على قول المصنف ولان الجزء لا يخالف الجلة (قوله فالتمسك به أولى وذلك لا يفالت المنظم بالمنطل به أولى وذلك لا يفالت المنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل المنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل المنطل المنطل المنطل المنظم بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل بالمنطل المنطل المنطل

كالمكتوب عليه كلة التوحيد فهو عنزلة اللقطة) يعرفها حيث وحدهامدة بتوهم أن ما حمها يطلبها وداك يختلف بقالة المال وكثرته على ماسيعي والناعل ضرب أهل الحاهلية كالمنقوش عليه الصم ففيه اللمس على كل حال) أى سوا كان الموجود دهبا أوفضة أورصاصا أوغد يرها وسواء كان الواحد صغيرا أوبالغاجرا أوعبد المسلما أوذم بالااذا كان حربيا مستأمنا لماذ كرنا وقوله (لما بينا) يعني من النص والمعقول (تمان وجده في أرض مباحة) يعنى (٥٤٠) الذي هوعلى ضرب أهل الحاهلية فان الذي يكون بضرب أهل الماهلية فان الذي يكون بضرب أهل

كالمكتوب عليسه كلة الشهادة فهو عنزلة اللقطة وقد عرف حكها في موضعه وان كان على ضرب أهل الجاهلية كالمنقوش عليسه الصنم ففيه الله سعلى كل حال لما يناثم ان وحسده في أرض مباحة فأربعة أخماسه للواجد لانه تم الاحرازمنه اذلا عليه للغاعن فيضنص هوبه وان وجده في أرض محاوكة ضكذا المكم عنداً بي وسف لان الاستعفاق بتمام الميازة وهي منه وعنداً بي حنيفة ومجده والخنط له وهو الذي ملكه الأمام هذه البقعة أول الفتح لانه سبقت يده البسه وهي يدا نلصوس فعل بهاما في الباطن وان كانت على الطاهر كن اصطاد سعكة في بطنه ادرة ممال الدرة ثم البيع لم تخرج عن ملكه لانه مودع فيها معلاف المعاف الحالم المناف ا

فى الزئبق الماخوذمن المعدن وسواء كان الواجد صغيرا أوكبيرا كاذكرنا في المعدن الاالحرف لما قدمنا ولاندلا يترك أن يذهب بغنية المسلين الى دارا لرب الآاذا كان باذن الامام وشرط مقاطعته على شي فيني بشرطه قالعليه السلام المسلون عندشروطهم غيرأته ان وحده فأرض بملوكة اختلف أصابناقهن منعق الاربعة الاخاس فوله كلّلكتوب عليه كلة الشهادة)ذكره بكاف التسبيه وكذا في ضرب الكفّار ليفيدعدم المصرفاو كانالسكن نقش آخرمعروف أولأهل الحرب نقش غسيرالصنم كاسم من أسماء مُلُوكَهِم المُعروفة اعتبربه (قُولُه وقد عرف حكها) وهوأنه عب تعريفها عُمه أن يتصدق ماعلى نفسه ان كان فقيراوعلى غيروان كان غنياوله أن عسكها أبدا (قُولُه لما بينا) أيمن النص والمعنى أول الباب (قوله ثمان وجده الخ) أى الكنزال اهلى لان الاسلامي ليس حكه ماذ كر بخلاف مالو وجده فأرض مختطة غيرمباحة فانه بماوك للخنط له فلا يختصبه كاسيذ كرما ماالمباحة فافي ضمنها مباح اذ لم يعلوا به فيتملكوه فيبقى على ماكان (قوله فكذا الحكم عندأبي يوسف) أى الحس الفقرا اوأر بعدة أخساسه للواجسدسوا كانمال كاللارض أولالانهذا المال أبدخل تعتقسمة الغنائم لعدم المعادلة فبق مباحا فيكون النسبقت يدماليه كالووحده فأرض غيرع اوكة فلنالانقول ان الامام علا المختط له الكنز بالقسمة بل على ماليقعة ويقرر يدمفيها ويقطع من احدسا ارالغاعين فيها وإذا صارمستوليا عليها أقوى الاستيلاآت وهو بيدخصوص المال السابقة فيمك بهاما في البّاطن من المال المباح الاتفاق على أن الغاغين لم يعتبرلهم ملك في هذا الكنز بعد الاختطاط والالوجب صرفه اليهم أوالى درار يهم فأن لم يعرفوا وضعف يت المال واللازممنتف عمادامل كملم يصرميا حافلا يدخل في بيع الارض فلاعلكه مشترى الارض كالدرة في بطن السمكة علكها الصائد استبق مذا الحصوص الى السمكة حال اباحتما م لاعلكها مشترى السمكة لاتتفاء الاباحة هذاوماذ كرفى السمكة من الاطلاق ظاهر الرواية وقيل اذا كانت الدرةغير مثقو بة تدخل في البيع بخلاف المثقوبة كالوكان في بطنها عنبر على كدالمسترى لانها تأكله وكلمانأ كله يدخل في بيعها وكذالو كانت الدرة في صدفة ملكها الشترى فلناهذا الكلام لا يفسد الا معدعوى أنهاتأ كل الدرة غيرا لمنقوية كاكلها العنبر وهوجمنوع نع قديتفي أنها تبتلعها مرة بخسلاف العنبر فانه حشيش والصدف دسم ومن شأنها أكلذا (قوله على ما قالوا) يفيد الحلاف على عادته

الاســــ لام يلحق باللقطة فلابتأتى فيههذا التفريع وهوأن كون أربعة أخاسه للواجـد وقوله (لانهتم الاحراز منه اذلاعهم به للغاغين) اشارة الى ماذكرنا أنالغانمسن بدا حكسة والواجد بداحقيقية فيكون فيداللس والساقى الواجد (وانوجده)أى هذاالكنر المذكور (فىأرض، الوكة فكذاا لحكم عندأبي وسف أى المس للفقراء وأربعة أخاسه للواحدمالكا كان أوغرمالك (لان الاستعقاق بتمام الحيازة وهيمنه)لان المختطله ماحازمافي الباطن (وعندأى حنيفة ومجدهو للخنطله وهو الذى ملكه الفترلسيق مدءاليه) فأن قيل مدالختطله وانكانتسايقة كنهايد حكية وجالاءلك كافى الغانمين أجاب بقوله (وهي يد الخصيوس) بعينان السدالحكية انما لاشت بها الملكاذا كانت دعوم كافى الغانمن أمااذا كانت مدخصوص (فملك بمامافي الباطن وان كانت على الظاهر كن اصطاد

ممكة في بطنهادرة ملك الدرة) وممايؤيدهذا أن تصرف الغازى بعد القسمة فافذوقيلها الاوماغة الاعوم اليدوخ صوصها قيل فان فيل سلنا أن الختط له قدملك لكن باع الارض في ج الكنزى ملكه كالوكان فيه امعدن أجاب إنه أى الكنزلم يخرج عن ملكه بيع الارض لانه مودع فيها كا أنه اذا باع السمكة لم تخرج بيعها الدرة عن ملكه خلاف المعدن فانه من أجزائه في نتقل الى المسترى (وان لم يعرف المنتط له يصرف الى أقواليسر يوضع في يت المال المنتط له يصرف الى أقواليسر يوضع في يت المال وقوله (ولواشته الضرب) ظاهر قال (ومن دخل دا والحرب المان فوجد في دار بعضهم وكاذا) سواه كان معد فاأوكنز (ردّه عليم تحرزا عن الغدر) قال صلى الله عليه وسلم في العهود وفاء لاغدر (لان ما في الدار في دصاحبها خصوصا وان وجده في العصرام) أى التي في حيزدا والحرب وليست بما وكه لاحد (فهوله لا به ليس في داً حدى الخصوص فلا بعد غدر اولا شئ فيه) أى لاخس فيه لان الخس انجاب فيها يكون في معنى الغنمة وهي ما كان في دا هل الحرب ووقع في أيدى المسلم بناجاف الخيل والركاب وهذا ليس كذلك (لانه بمزلة المنطمص) في دار الحرب اذا أخد في أمن أمو الهم وأحرزه مدار الاسلام فان قيل المستأمن منافى داره سماذا وجد في أرض ليست عملوكة وكازا فهوله والمستأمن منافى داره سماذا وجد في أرض ليست عملوكة وكازا فهوله والمستأمن منه كله في الفرق بينهما أحيب بأن الفرق ان دارالاسلام داراً حكام فتعتبر البدا لحكمة فيها على الموجود ودارا لحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها (١٥) المدا لحقيقية والفرض عدمها وقوله داراً حكام فتعتبر البدا لحكمة فيها على الموجود ودارا لحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها (١٥) المدا لحقيقية والفرض عدمها وقوله داراً حكام فتعتبر البدا لحكمة فيها على الموجود ودارا لحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها (١٥) المدا لحقيقية والفرض عدمها وقوله داراً حكام فتعتبر البداء المحكمة فيها على الموجود ودارا لحرب ليست كذلك فالعتبر فيها (١٥) المدا لحقيقة في الفرن على الموجود ودارا الحرب ليست كذلك في المداخلة على المداخلة والفرض عدمها وقوله والمدارات المداخلة والمواحدة والمدارات والمدارات والمدارات والمدارات والمدارات والمداخلة والمدارات والمدارات والمدارات والمدارات والمداخلة والمدارات والمدارات

ولواشتبه الضرب يجعل عاهدا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقبل يجعل اسلاميا في زماننالتقادم العهد (ومن دخل دارالرب بأمان فوجد في دار بهضهم ركازارده عليهم) تحرزاعن الغدرلان ما في الدار في يد صاحبها خصوصا (وان وجده في التحراء فهوله) لانه ليس في يدأ حد على المحصوص فلا يحد غدر ولاشئ فيسه لانه بمزلة متلصص غدير بجاهر (وليس في الفسيروز جوجد في الجبال خس) لقوله عليه السلام لا خس في الحجر (وفي الرئبق الحس) في قول أبي حنيفة آخرا وهوقول محد خلافالا بي يوسف

فيل بصرف الىأقصى مالك بعرف في الاسلام أوذر بته وقبل يوضع في بيت المال وهذا أوجه للنأمل (قوله لتقادم العهد) فالظاهر أنه لم ببق شي من آثارا باهلية ويجب البقاءمع الظاهر مالم يتعقى خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفيتهم الى اليوم يوجد بديارناص ، بعد أخرى (قوله فوجد في دار بعضهم وكارارده عليهم) سواء كانمعدناأ وكنزا (قوله في العجرام) أي أرض لامالكُ لها كسذافسره في المحيط وتعليل الكتاب بفيده (قول فلابعة غدرا) يعنى أن دارا لحرب دارا باحة وانماعليه التحرزمن الغدر فقط و بأخذ غير بماوك من أرض غير بماوكة لم يغدر باحد بخلافه من المماوكة نع لهسم يد حكمية على ما فىصراء ارهم ودارا لربايست دارأ حكام فلاتعت مرفيها الاالحقيقية بخلاف دارنا فلذالا يعطى المستأمن منهم ماوجده في صحراتنا (قوله لانه عنزلة متلصص) ولودخل المتلصص دارهم فأخذ شب لايخمس لانتفاء مسمى الغنيمة لانهاما أوجف المسلون عليه غلبة وقهرا ولف اثل أن يقول غامة ما تقتضيه الآية والقياس وجوب المسرفي مسمى الغنمة فانتفاء مسمى الغنمة في المأخوذ من ذلك الكنز لايستلزم انتفاء اللس الابالاسناد الحالاصل وقدوجد دليل يخرج عن الاصل وهوعوم قواه صلحالله عليه وسلم فى الركار اللمس مخلاف المتلصص فان ماأصابه ليس غنيمة ولاركارا فلادليل بوجيسه فيه فيبق على العدم الاصلى (قوله وحدفى الحيال) قسديه احترازا عمالوأصيب في خزائناً الكفاروكنوزهم فانه يخمس لانه غنيمة وَسيّاتَى (قوله لفوله غليه السلام لاخس في الحجر) غربب بهذا اللفظ وأخرج ابنءدىءنه عليه السلام لازكاة فعيرمن طريقين ضعيفين الاول بعر سأبى عرال كلاع والثاني بمعمد بن عبدالله العزرى وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة ليس في جراللؤلؤولا جرازم مدزكاة الاأن بكون التعارة (قول في قول أي حنيفة آخراوه وقول عد) وقول أي يوسف هو قول أب حنيفة أولا حكى عنه أنه قال كان أبوحنيفة رجه الله يقول لاخس فيه فلم أزل به أناظره وأقول هو كالرصاص الى أن

(وليس في الفيروز ج بوحد في الجيال) هوالنوع الثاني من المستخرج من المعادن وكسذاك الحص والمكمل والزرنيخ والباقوت وغيرها وقيد بقوله وجدفي الحيال احترازعا وجد منه ومماذ كروبعده من الزئيق واللواؤ فيخزان الكفار فأصد قهرا فان فيهاللس الاتفاق وقوله صلى الله عليه وسلم لاخس في الخرمعاوم أنه لم رديه ما كان التحارة وانما أراد مايستخرج منمعدته فكان هدا أصلافي كل ماهو بمعناء وقوله (وفی الزئسقاناس) قيلهو فارسى معسرب بالهسمز ومنهم من يقول بكسرالباء بعد الهمز والمراديه مايصاب في معدنه لماذ كرنا آنفاحكي عن أبي وسف رجه الله أن أ ماحسفة رجه الله كان مقسول أولالاشي

فيه وكنت أقول فيه الحس فلم أزل أناظره وأقول انه كالرصاصحي قال فيه الجس ثمراً بت أن لاشي فيه فصارا لحاصل أنه على قول أي حنيفة الآخر وهو قول أي يوسف الاول وهو قول مجدر جه الله فيه الحس وعلى قول أي يوسف الآخر وهو قول أي حنيفة الاول لاشي فيه قال (لانه بمزلة القبروالنفط) يعني هو من جاة المياه ولا خس في المياء وقالا أنه يستخرج بالعلاج من عينه و بنطبع مع غيره فكان كالفضة فانه الانتطبع مالم يخالطها شي وهذا هو النوع الشالث عماذ كرنا في أول هذا الباب

⁽قوله وقوله صلى الله عليه وسلم لا خس في الجرمعا ومانه لم ردما كان التجارة الخ) أقول فيه انه اذا كان التجارة لايؤخذ منسه بل و بعض العنسر كافي سائر أموال التجارة والاظهر أن يقول لم يديه ما كان مغنوما من السكفار نم لو كان اللفظ لاز كاه في الحبسر كاوقع في بعض الشر و حلكان هذا الكلام في محزه

(ولاخس في العنب والمؤلؤ عند أبي حنيفة ومحدوجه ما الله وقال أبو يوسف فيهماوفي كل عليه فخرج من العرائه سلان عررضي الله عنه عنه أخذا نفس من العنب وي أميه كنب الى عرب الخطاب وضي الله عنه عنب أو حدت عني الساحل فكتب المي عنه وفيه الجس قال صاحب النهاية هذا الذي ذكره يصلح حقي في العنب بالمؤلؤ ولم يذكر في الفوائد الظهر به أن سؤال عركان عنه ما جمعا فانه سئل عن العنب واللؤلؤ في اللواؤ وذكر في الفوائد الظهر به أن سؤال عركان عنه ما جمعا فانه سئل عن العنب واللواؤ وفي المناب عنه المنه وفيه المنه المنه المنه المنه المنه وفيه المنه المنه وفيه المنه المنه وفيه المنه المنه المنه المنه المنه وفيه المنه المنه وفيه المنه المنه المنه وفيه المنه المنه المنه المنه المنه وفيه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه وفيه المنه وفيه المنه ال

(ولاخس في اللؤلؤوالعنبر) عندا بي حنيفة ومحد وقال أبو يوسف فيهما وفي كل حلية تخرج من البصر خس لان عررضي الله عنه أخذا للس من العنبر ولهما أن قعر البحر أبد عليه الفهر فلا يكون المأخوذ منه غنية وان كان ذهبا أوفضة والمروى عن عسر في ادسره البحر وبه نقول

رجع نمرأ يتأناأن لاشئ فيه فقلت به نما لمراد الزئبق المصاب في معدنه احترازا عساذ كرنا والزبيق بالياء وقديهمز ومنهم حينتذمن يكسرا لموحدة بعدالهمزة مثلاز تبرالثوب وهوما يعلوجد يدممن الوبرة وجه النافى أنه ينبع من عينه ويستقى بالدلاء كالماءولا ينطبع بنفسه فصار كالقبر والنفط وحمه الموحب أنه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره فكان كالفضة فانها الاسطب عالم يخالطهاشي (قُولُه ولاخس فاللؤلؤالخ) بعسى اذا استفرجامن البحر لااذاو حداد فيناللكفار وهذالأن العنبر حشيش واللؤاؤامامطرال سع بقع في الصدف فيصيرلؤاؤا أوالصدف حيوان يخلق فيد واللؤلؤ ولاشي فالماء ولافعما يؤخذه من الحسوان كظي المسك والمصنف علل النغ ينني كونه غنمة لأن استغنامه فرع تحقق كونه كان في محسل قهرهم ولايردقهر مخاوق على البصر الاعظم ولادليل آخر يوجبه فبقي على العسدم وقياس البحرعلي البرفي اثبات الوحوب فعما يستخرج قماس بلاحامع لان المؤثر في الايجاب كونه غنيمة لاغدمر ولم يتعقق فمافى الصر ولذالو وحدقمه الذهب والفضة لمجيب فبهماشئ فوردعليه أن فيه دليلا وهوماعن عربماذكره وقول العماي عندناجة بترك بهالقياس فدفعه بعدم ثموته عنه على وجهمدهاه بلالمرادأنه أخذى ادسره بحردا والحرب من باب طلب أى دفعه وقذف ه فأصابه عسكر المسلمين لاما استغرج ولاماد سروفأصابه رجل واحدلانه متلصص على أن ثيبونه عن عرام بصحرأ صلابل انماعرف بطريق ضعيفة رواهاالقسم بنسلام ف كأب الأموال واغاالثابت عن عرب عبد العزيز آخرج عبدالرذا فأخبرنا معرعن سمنلأ بزالفضل عنه أنه أخسنمن العنبرانلس وعن الحسسن البصرى وابن شهاب الزهرى قالافى العنبر واللؤلؤاناس وروى الشافعي عن سفيان رضى الله عنه عن ابن طاوس عن أبيه عنابن عباسأن الراهيم تسعد كانعاملا بعدن سأل ان عباس عن العنبر فقال لو كان فيهشي فالخس وهذاليس جرمامن ابن عباس مالحواب بلحقيقته النوقف فيأن فيه شيأ أولاغ سرأته ان كان فيهشى فلا بكون غسيرا لخس وليس فيه رائحة الزم بالمسكم فسلم مارواه أبوعبيد في كاب الأموال والشافعي أيضاحد شاابن أى مرم عن داودين عبد الرجن العطار معتعرو بندينار محدث عن ابن عباس قال ليسف العنبرخس عن المعارض قال وحدثنا مروان بنمعاوية عن ابراهيم المدين عن أب

كل ما يستخرج منه دفعاللحكم (ولهما أنقعر العرلم ودعاسه القهر) ومعناه أن الجس انما يحسب فيما كأن مامدى الكفرة وقدوقع فأبدى المسلسن مايجاف الخسل والركاب والعنسيرليس كذلك لانه لم يحكن في مد أحسدلان قهرالماء عنع قهرغيره وعن هــذا مالوا لووحدالذهب والفضة في قعراليمر لم يحسفسه شي وقوله (والروى عن عر)جوابعن الاستدلال بجوابه ووجهه أنهكان (فيملاسره البحسر) أي دفعه وتذفه (وبه) أي يوحوب الحسف العنسبر الذى دسره البحر (نقول) ومراده دسره البعرالذي في دارا لحرب فوحده الحيش على ساحله فأخذوه فالهغنمة يحب فيهالحس وانما قلنا ذلك لآنه روى عن انعباس رضيالله عنهسما أنه فالفى العنب

الهشئ دسره البحر فلاشئ فسه فيحمل على أحد المعنيين اماعلى بحردار الاسلام واماعلى أنه أخذه واحدمن الرالمسلان في عردار الحرب لانه بمزلة المناصص ولاخس فيهما

(قوله واستدل على الجموع بالعنبرلانه يخرج من البحر) أقول الضمير في قوله لانه راجع الى العنب وقوله وقدوله والمروى عن هم جواب عن الاستدلال والضمير في قوله بجوابه واجع جواب عن الاستدلال والضمير في قوله بجوابه واجع المحروب عن الاستدلال والضمير في قوله بجوابه واجع المحروب عن الاستدلال والضمير في قوله بجوابه والمحروب والمحروب المحروب والمحروب والمحر

(مناع وجدركازافه والذى وجده وفيه الحس) معناه اذا وجدفى أرض لامالا الهالانه غنية بمنزلة

الزبرعن الرخوه فهذا أولى الاعتبار من قول من دونهما بمن ذكر نامن التابعين ولوتعارضا كان قول النساف أرج لانه أسعد بالوجه (قول مساع الخ المسراد بالمتاع غير الذهب والفضة من الثياب والسلاح والا لات وأمات المنسازل والفصوص والرئبق والعنب وكال لات وأمات المنسازل والفصوص والرئبق والعنب وكالم مال بوجد كنزا فانه بخمس وكالم مال بوجد كنزا فانه بخمس بشرطسه لانه غنمية

﴿ ثَمَا لِلْوَالْ وَيِلْمُهُ النَّالَى وَأُولَ فِالْمِنْ كَامْ الزَّرْوعُ وَالْمُنَارِ ﴾

وقوله (مناع وجددكازا) أى حال كونه ركازاوالمراد بالمتاع ما يقتع به فى البيت من الرصاص والنصاس وغيرهما وقيل المرادبه النياب لانه يستمع بهاوذكر هدذا لبيان أن وجوب الجس لا يتفاوت فيمايين أن بكون الركازمن النقدين أوغيرهما وكلامه واضع واقله

(فهرست الجزء الاول من شرح فتح القدير على الهداية)

ع فيرالعدير على الهداية)*
٣٣٥ بابادراك الفريضة
ويه بابقضاءالفوائت
٣٥٥ بابسجودالسهو
٣٧٥ باب صالاة الريض
٣٨٠ باب سجودالنلاوه
٢٩٠ ماب صلاة المسافر
٨٠٤ ماب صلاة الجعة
م ع باب صلاة العبدين ع ع ع باب صلاة العبدين
وء، فصلف تكبيرات النشريق
٢٣٤ ماب صلاة الكسوف
٤٣٧ ماب الاستسقاء
۱۶۶ بابصلاة الخوف ۱۶۶ بابصلاة الخوف
عدد باب الجنائز عدد باب الجنائز
عدد العسل
٤٥٢ فصل في النكفين
* 11 1 - * 1 11 2 4 4
"let at the
. *11 1
(1) :000
C 21/11 13/2
71 11"-

٥٠١ فصلڨالعم ٥٠٠ فصلڧاٺل
م. و مصلوليس في الفصلات الخ
وره بابز كانالك * فصل في ال
و ۱۹ بابار دانسان با صلى الدهب عمل في الذهب
۶۲۶ فصلى،الدهب ۵۲7 فصلىفالعروض
٥٣٠ ماب فين يرّعلى العاشر ٥٣٠
٥٣٥ باب المعادن والركاز
۵۴۸ بانالهادارالا مر

خطبةالكناب ﴿ كَابِ الطهارات فسلفى نواقض الوضوء فصلفىالغسل 27 ٧٤ باب الماء الذي يحوزيه الوضوء فصل في البار 7.4 فصلفالأسآر وغيرها بابالتيم ٨٣ وه بابالسععلى اللفين ١١١ ماب الحسض والاستعاضة 171 فصل في الاستماضة ١٢٩ فصل في النفاس ١٣٢ ماب الانحاس وتطهيرها 11٨ فصل في الاستنعاء ١٥١ ﴿ كَابِ الصلامَ عَابِ المواقبة ١٥٦ فصلو يستعب الاسفار بالفعر 17. فصل فى الاوقات الني تكره فيها الصلاة ١٦٧ بأبالأذان ١٧٨ بابشروط الصلاة التي تقدمها ١٩٢ بابصفة الصلاة ٢٢٧ فصل فى القراءة ٣٤٣ بابالامامة ٢٦٧ ماب الحدث في الصلاة ٠٨٠ بابمايفسدالصلاة ومأتكر منها . وم فصل و يكر والصلى الخ ٢٩٧ فصل ويكرم استقبال القبلة بالفرج فى الخلاء ٣٠٠ بابصلاة الوثر ٣١٢ ماب النوافل ٣٢٢ فصل في القراءة ٣٣٣ فصل في امرمضان